

شرحُ المعَالِمِ في أُصولِ الفِقْهِ

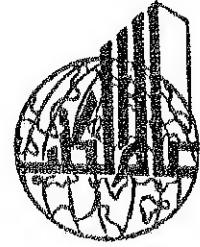
لابن التلمساني
عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين أبو محمد سعد الفهري المصري
(٥٦٧ - ٦٤٤ هـ)

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

الجزء الثاني

عالم الكتب



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

ص.ب: ٨٧٢٣ - ١١، برقياً: نابعلبكي

هاتف: ٨١٩٦٨٤ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣ (٠١)

خليوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)

فاكس: ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩٦١١)

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX : 11- 8723, CABLE : NABAALBAKI

TEL.: 01- 819684 / 315142 / 603203

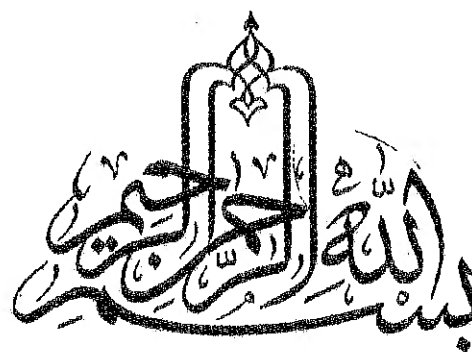
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 603203 / 315142

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للملك

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مائه بطريقة الاسترجاع، كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى، أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر.



البَابُ الرَّابِعُ

فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ

الْخِطَابُ الْمُحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ - ضَرْبَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لَهُ ظَاهِرٌ ، وَقَدْ أُريدَ خِلَافُهُ .

وَالثَّانِي : مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ؛ وَهُوَ كَالِاسْمِ الْمُتَوَاطِئِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ ، وَكَالِاسْمِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَحَدَ مَفْهُومَاتِهِ .

وَلِلْأَوَّلِ أَقْسَامٌ :

أَحَدُهَا : تَأْخِيرُ بَيَانِ التَّخْصِيسِ .

ثَانِيهَا : تَأْخِيرُ بَيَانِ النُّسْخِ .

ثَالِثُهَا : تَأْخِيرُ بَيَانِ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَقَدْ نُقِلَتْ عَنْ مَوْضُوعَاتِهَا اللَّغَوِيَّةِ إِلَى مَوْضُوعَاتِهَا الشَّرْعِيَّةِ .

قوله : «الخطاب المحتاج إلى البيان ضربان : أحدهما : ماله ظاهر ، وقد أريد خِلَافُهُ : الثاني : ما لا يكون كذلك ، وهو الاسم المتواطئ إذا كان المراد بَعْضَ أَنْوَاعِهِ ، والاسم المشترك إذا كان المراد أَحَدَ مَفْهُومَاتِهِ» .

ما ذكره من مثال المشتركِ حَقٌّ .

وما ذكره من مثال المتواطئ ، ليس من هذا القسم ، بل من القسم الأول ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُطْلَقِ ، وَالْمُطْلَقُ إِذَا أُريدَ بِهِ مُقَيَّدٌ ، كَانَ تَرْكَاً لظَاهِرِهِ ؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ التَّعْيِينُ ، وَالتَّقْيِيدُ قَاطِعٌ لَهُ .

قوله : «الأول أقسام : أحدها : تأخير بيان التخصيص» ، هذا ؛ لما قرَّرَ من ظُهُورِ صِيغِ الْعُمُومِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ ؛ فَقَصَرَهَا عَلَى بَعْضِ مُسَمِّيَاتِهَا : تَرْكٌ لِلظَّاهِرِ .

قوله : «وثانيها : تأخير بيان النسخ» ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَنْسُوخَ مُقْتَضِي حِكْمَةِ الْإِسْتِمْرَارِ ، وَالنُّسْخُ قَاطِعٌ لَهُ .

قوله : «وثالثها : تأخير بيان الأسماء الشرعية ، وقد نقلت من موضوعاتها اللغوية» ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي الْمَوْضُوعِ اللَّغَوِيِّ حَقِيقَةٌ ، وَفِي الْمَنْقُولِ مَجَازٌ رَاجِعٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ .

رَابِعُهَا: تَأْخِيرُ بَيَانِ النَّكْرَةِ، إِذَا أُريدَ بِهَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ.

فَمَذْهَبُنَا: أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ، فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ^(١).

وَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ الْبُضْرِيُّ: فَإِنَّهُ مَنَعَ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ فِيمَا لَهُ ظَاهِرٌ، وَقَدْ أُريدَ بِهِ خِلَافُهُ، ثُمَّ زَعَمَ: أَنَّ الْبَيَانَ الْإِجْمَالِيَّ كَافٍ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْخُطَابِ: أَعْلَمُوا أَنَّ الْعُمُومَ مَخْصُوصٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ سَيُنْسَخُ، وَأَمَّا الْبَيَانُ التَّفْصِيلِيُّ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ. وَأَمَّا الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ ظَاهِرٌ؛ كَالْأَلْفَافِ الْمُتَوَاطِئَةِ وَالْمُشْتَرَكَةِ - فَقَدْ جَوَزَ فِيهِ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.

أَمَّا أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو هَاشِمٍ: فَقَدْ مَنَعَا مِنْهُ.

لَنَا وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ - وَهُوَ الدَّلِيلُ الْعَامُّ -: أَنَّا بَيَّنَّا فِي «عِلْمِ الْكَلَامِ»: أَنَّ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحَهُ لَا

قوله: «ورابعها: تأخير بيان النكرة إذا أُريدَ بها شيءٌ مُعَيَّنٌ».

والأولى أن يقول: وتقييد المطلق؛ ليدخل فيه وصف النكرة وتعيينها معاً.

قوله: «فمذهبنا أنه يجوز تأخير البيان في كل هذه الأقسام إلى وقت الحاجة»: لم يختلفوا في أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، إلا على تقدير التكليف بالمُحَالِ، والظاهر أنه غير واقع.

وأما التأخير عن مَوْرِدِ الْخُطَابِ إلى وقت الحاجة فهو في محل النزاع، والمذهب فيه كما ذكر.

قوله: «لنا وجوه: الأول: وهو الدليل العام» يعني: أنه شامل لجميع المسائل المتنازع فيها.

قوله: «ما ثبت في علم الكلام، أن تحسين العقل وتقيححه لا يجري في أفعال الله تعالى، ولا في أحكامه، فوجب ألا يقبح من الله تعالى شيء»:

(١) البحر المحيط للزرکشي ٤٩٣/٣، البرهان للإمام الحرمين ١٦٦/١، الإحكام في أصول الأحكام للآمدی ٢٨/٣، نهاية السؤل ٥٤٠/٢، زوائد الأصول للأسنوي ص ٣٠٤، منهاج العقول ٢/٢٢٠، غاية الوصول للشيخ زکريا الأنصاري ص ٨٦، التحصيل من المحصول للأرموي ٤٢٩/١، المنحول للغزالي ص ٦٨، المستصفى له ٣٦٨/١، حاشية البناني ٦٩/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٢١/٣، حاشية العطار لجمع الجوامع ١٠٢/٢، المعتمد لأبي الحسين ١/٣١٤، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨١/١، حاشية التفتازاني والشریف علی مختصر المنتهى ١٦٤/٢، وينظر: كشف الأسرار ١٠٨/٣ المسودة (١٨١) شرح العضد ١٦٤/٢.

يَجْرِي فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي أَحْكَامِهِ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يُقْبَحَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَارْتَعِ فَارْتَعِ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة ١٨، ١٩]، فَكَلِمَةُ «ثُمَّ» لِلتَّرَاخِي.

الثَّالِثُ: أَنْ نَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ فِي النِّكَرَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَبْحِ بَقَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِصِفَةِ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُبَيِّنْهَا لَهُمْ؛ حَتَّى سَأَلُوا سُؤلاً بَعْدَ سُؤَالٍ:

إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ كَانَ بَقَرَةً مَوْصُوفَةً بِصِفَةِ مُعَيَّنَةٍ؛ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة ٦٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾

حَاصِلُهُ: أَنَّ الْخَضَمَ عَوَّلَ فِي مَنَعِ مَا لَهُ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّهُ تَجْهِيلٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَهُوَ قُبْحٌ مِنَ الْحَكِيمِ، وَفِيمَا لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ خَطَابٌ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَهُوَ عَيْتٌ.

وَكَلَّا الدَّلِيلَيْنِ مُبْنِيَّ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ، فَإِذَا أَبْطَلَهُ بَطَلَ مَا أَخَذَ الْخَضَمُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ جَدَلِيٌّ فِي إِبْطَالِ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ الْخَضَمُ.

قَوْلُهُ: «الثَّانِي يَعْنِي: مِنَ الدَّلِيلِ الْعَامِّ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَارْتَعِ فَارْتَعِ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة ١٨-١٩]: «ثُمَّ» لِلتَّرَاخِي.

اغْتَرِضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّهَا قَدْ تَرَدَّدَتْ لِلتَّرَاخِي؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد ١٧]،

وَبَقُولِ الشَّاعِرِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

لَا يَكْشِفُ الْعَجَاءُ إِلَّا ابْنَ وَخَرَةٍ
يَرَى عَمَرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَذُوقُهَا

وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِي ذَلِكَ مَجَازً، وَلَا يَلْزَمُ تَرْكُ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

قَوْلُهُ: «الثَّالِثُ: أَنْ نَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ فِي النِّكَرَةِ - يَعْنِي: إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْمَعْنَى - أَنَّهُ - تَعَالَى - أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَبْحِ بَقَرَةٍ مَوْصُوفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - مَا بَيَّنَّهَا حَتَّى سَأَلُوا سُؤلاً بَعْدَ سُؤَالٍ...» إِلَى آخِرِهِ:

الْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة ٦٧] يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ ذَبْحِ بَقَرَةٍ مُطْلَقَةٍ بِظَاهِرِهِ.

ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ الْمُرَاجَعَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْبَقَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ.

[لَا] يُقَالُ: كَانَ الْوَاجِبُ أَوَّلًا ذَبْحَ مُسَمًّى الْبَقَرَةِ وَالتَّقْيِيدَ بِالْأَوْصَافِ، إِنَّمَا وَجِبَ عِنْدَ

الْمُرَاجَعَةِ؛ كَمَا يُقَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «لَوْ أَنَّهُمْ عَمَدُوا إِلَى آيَةِ بَقَرَةٍ كَانَتْ، فَذَبَحُوهَا - لَكَفْتَهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»:

[البقرة ٦٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ﴾ [البقرة ٧١] -: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] - هِيَ الْبَقَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُعَيَّنَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّمَاوِيَّاتِ عَائِدَةٌ إِلَيْهَا لَا إِلَى غَيْرِهَا.

الثَّانِي: وَهُوَ: أَنَّ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا صِفَاتُ الْبَقَرَةِ الَّتِي أُمِرُوا بِذَبْحِهَا، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهَا صِفَاتُ بَقَرَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ السُّؤَالِ، وَصَارَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ مَنْسُوخاً بِهَذَا الثَّانِي.

وَالْأَوَّلُ: هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَالثَّانِي: يُوجِبُ أَنْ يَقَعَ الْاِكْتِفَاءُ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ آخِراً؛ وَالْأَوَّلُ يَجِبُ تَحْصِيلُ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ تَحْصِيلَ كُلِّ تِلْكَ الصِّفَاتِ مُعْتَبَرٌ؛ فَعَلِمْنَا فَسَادَ هَذَا الْقِسْمِ.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُكَلَّفَ بِالْفِعْلِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَمُوتُ ذَلِكَ الْمُكَلَّفُ قَبْلَ حُضُورِ وَقْتِ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ وَحِينَئِذٍ: يَدُلُّ مَوْتُهُ عَلَى أَنَّهُ مَا كَانَ مُرَاداً بِذَلِكَ الْخُطَابِ؛ فَهَذَا تَخْصِيصٌ لَمْ يَتَقَدَّمْ بَيَانُهُ.

لأنا نقول: هذا لا يصح لوجهين:

أحدهما: إلزامي، والآخر: برهاني:

أما الإلزامي: فإنه يلزم منه النسخ قبل الامتثال، وهم لا يقولون به.

وأما البرهاني: فلأن الصَّمَاوِيَّاتِ عَائِدَةٌ إِلَى الْبَقَرَةِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْوَاجِبَةُ فَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: «إِنَّهَا» عَائِدَةٌ إِلَى الْبَقَرَةِ وَالْجَوَابُ: رَاجِعٌ إِلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ.

وقوله: فِي الثَّانِي: «إِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْاِكْتِفَاءَ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ آخِراً» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى الْأَقْرَبِ:

فقوله أولاً: «مَا هِيَ» يَعُودُ إِلَى «الْبَقَرَةِ»، وقوله ثانياً: «مَا لَوْئِهَا» يَعُودُ إِلَى الْبَقَرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْوَصْفَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ؛ فَيَتَعَيَّنُ الْإِتْيَانُ بِالْجَمِيعِ.

لكن لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: لَا حُجَّةَ فِي الْآيَةِ؛ إِذْ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْمُرَاجَعَةُ فِي مَجْلِسِ الْخُطَابِ تَغْفِيهِ بِالْبَيَانِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ تَأْخِيراً فِي الْعَرْفِ.

وَتَحَقُّقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَأْخِيراً لَكَانَ تَأْخِيراً لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ لِحَاجَتِهِمْ لِفَصْلِ الْخُصُومَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ.

قوله: «الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ حُضُورِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَحِينَئِذٍ: يَدُلُّ مَوْتُهُ عَلَى أَنَّهُ مَا كَانَ مُرَاداً بِذَلِكَ الْخُطَابِ، وَهَذَا تَخْصِيصٌ لَمْ يَتَقَدَّمْ بَيَانُهُ»:

أَحْتَجُّ الْمُخَالَفَ: بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَذْكَرَ الشَّارِعُ لَفْظًا، وَيُرِيدَ بِهِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ؛ فَحِينَئِذٍ: لَا يَبْقَى لَنَا وَثُوقٌ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ، فَلَعَلَّهُ تَعَالَى كَلَّفَنَا بِالصَّلَاةِ وَالْمُرَادَ غَيْرُهَا، فَإِذَا قَالَ: «صَلُّوا غَدًا» فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «غَدًا»: - بَعْدَ غَدٍ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ.

الْجَوَابُ: أَنْكُمْ وَإِنْ أَوْجِبْتُمْ حُصُولَ الْمُخَصَّصِ مَعَ حُصُولِ هَذَا اللَّفْظِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي أَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَسْمَعُ الْعَامَّ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمُخَصَّصُ؛ وَحِينَئِذٍ: يَلْزَمُكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُوهُ عَلَيْنَا.

وَأَيْضًا: نَقُولُ: إِنَّ مُجَرَّدَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يُفِيدُ ظَنًّا غَالِبًا بِأَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرَهَا؛ فَلَا جَرَمَ: يَخْضَلُ لَنَا هَذَا الظَّنُّ الْغَالِبُ. فَأَمَّا الْقَطْعُ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللَّفْظَ لَا يُفِيدُهُ الْبَيِّنَةُ؛ إِلَّا إِذَا حَصَلَ مَعَهُ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

والاعتراض عَلَيْهِ: أَنْ يُقَالَ: قوله: «أجمعنا على أن...» الخَصْمُ لَا يُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْمُعَلَّقَ عَلَى شَرْطٍ يَعْلَمُ الْأَمْرُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يَبْلُغُهُ - يَأْتِيهِ الْمُعْتَرِضُ؛ بِتَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَامُورَ بِهِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مراداً للآمر.

ثم لو سَلِمَ تَحْقِيقُ التَّكْلِيفِ بِمِثْلِهِ، فَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ مَعْلُومٌ ههنا، فَصَحَّ اعتقادُ وَجُوبِهِ وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ وَالشُّرُوعُ فِيهِ، / ههنا ثم إذا طرأ العُدْرُ سَقَطَ، بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّهُ تَجْهِيلٌ.

وهذا البيانُ كِبَيَانِ النسخِ؛ لِأَنَّهُ قاطِعٌ لِلاستمرارِ، وَمِثْلُهُ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَهُمْ أَوْ يُكْتَفَى فِيهِ بِالبيانِ الإجماليِّ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الشَّرْعِ أَنَّ استمرارَ التَّكْلِيفِ مُشْرُوطٌ بِالإمكانِ وَعَدَمُ وُجُودِ الناسخِ فَهُوَ كَالبيانِ الْمُقَارِنِ لَلْفِظِ.

قوله: «احتج المخالف بأنه لو جاز أن يذكّر الشارع لفظاً، ويريد به غير ظاهره - فحينئذ لا يبقى وثوق بالشارع...» إلى آخره - ظاهر.

قوله: «والجواب أنكم وإن أوجبتم حصولَ الْمُخَصَّصِ مَعَ حُصُولِ هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ لَا نِزَاعَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَسْمَعُ الْعَامَّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمُخَصَّصُ؛ وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُونَا»:

يرد عليه: أَنَّ التَّقْصِيرَ فِي هَذَا يُنْسَبُ إِلَى الْمُكَلَّفِ لَا إِلَى الشَّارِعِ، وَالْأَوَّلُ تَجْهِيلٌ.

قوله: «وأيضاً نقول: إِنَّ مُجَرَّدَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يُفِيدُ ظَنًّا غَالِبًا بِأَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرَهَا».

هذا هو الْحَقُّ؛ فَإِنَّا نَعْتَقِدُ عِنْدَ وُجُودِ الْعَامِّ أَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرَهُ إِنْ لَمْ يَرِدْ مُخَصَّصٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

فإذا لم يَرِدْ بَقِيْنَا عَلَى الْأَصْلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُطْلَقِ وَتَقْيِيدُهُ الْأَمْثَلَةُ الْمَذْكُورَةُ.

وَأَمَّا الْخِطَابُ الَّذِي لَا ظَاهِرَ لَهُ - وَهُوَ: الْأِسْمُ الْمُشْتَرَكُ؛ كَالْقُرْءِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ -: فَتَقُولُ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَهَا ظَاهِرٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ: أَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي تَكُونُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ ظَاهِرَةً فِيهِ - فَهُوَ: أَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ: إِنَّمَا الطَّهْرُ، وَإِنَّمَا الْحَيْضُ. وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي تَكُونُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِيهِ غَيْرَ ظَاهِرَةً - فَهُوَ: أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَيَّ الْأَمْرَيْنِ هُوَ الْمُرَادُ.

فَتَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ وَرُودِ مِثْلِ هَذَا الْخِطَابِ عَارِيًّا عَنِ الْبَيَانِ - وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشْتَرَكَ يُفِيدُ: إِنَّمَا هَذَا، وَإِنَّمَا ذَاكَ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ؛ وَهَذَا الْقَدْرُ يَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ تَعْرِيفُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ التَّفْصِيلِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ الْمَلِكِ أَنْ يَقُولَ لِبَعْضِ خَدَمِهِ: «قَدْ وَلَيْتُكَ الْبَلَدَ الْفُلَانِيَّ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فِي الْغَدِ، وَأَنَا أَكْتُبُ إِلَيْكَ مُذَكَّرَةً فِي تَفَاصِيلِ تِلْكَ الْأَعْمَالِ»، وَإِذَا كَانَ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ حَسَنًا فِي الْعُرْفِ - ثَبَتَ أَنَّهُ عَارٍ عَنِ جِهَاتِ الْقُبْحِ.

وَأَحْتِجُّ الْمُخَالَفَ: بِأَنَّهُ لَوْ حَسَنَ الْخِطَابُ بِالْإِسْمِ الْمُشْتَرَكِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ فِي الْحَالِ - لَجَازَ خِطَابُ الْعَرَبِيِّ بِالزُّنْجِيَّةِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ فِي الْحَالِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي حُسْنِ الْخِطَابِ: أَنْ يَقْدِرَ السَّامِعُ عَلَى أَنْ يَعْرِفَ مَا هُوَ

قوله: «وَأَمَّا الخطاب الذي لا ظاهر له، وهو الاسم المشترك، كالقرء المشترك بين الطهر والحيض، فنقول هذه الألفاظ لها ظاهر...» إلى آخره:

الحاصل: أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشْتَرَكَ يُفِيدُ بَيَانًا إجمالِيًّا، وَهُوَ مِنْ مَقَاصِدِ الْمُخَاطَبِينَ.

قوله: «إِنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ الْمَلِكِ أَنْ يَقُولَ لِبَعْضِ خَدَمِهِ: قَدْ وَلَيْتُكَ الْبَلَدَ الْفُلَانِيَّ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِ، وَأَنَا أَكْتُبُ إِلَيْكَ مُذَكَّرَةً فِيهَا تَفَاصِيلُ تِلْكَ الْأَعْمَالِ، وَإِذَا كَانَ مِثْلُ هَذَا حَسَنًا فِي الْعُرْفِ، ثَبَتَ أَنَّهُ عَارٍ عَنِ جِهَاتِ الْقُبْحِ»:

وهذا الوجه الثاني راجع إلى بعض صور الأول؛ فَإِنَّهُ بَيَانٌ إجمالِيٌّ إِلَّا أَنَّهُ قَصُرَ فِيهِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: يَأْمُرُهُ بِأَوَامِرٍ جَمَلِيَّةٍ يَحِيلُ تَفْصِيلُهَا عَلَى وَرُودِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِيُطَابِقَ مَحَلَّ النِّزَاعِ.

قوله: «وَأَحْتِجُّ الْمُخَالَفَ بِأَنَّهُ لَوْ حَسَنَ الْخِطَابُ بِالْإِسْمِ الْمُشْتَرَكِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ فِي الْحَالِ - لَجَازَ خِطَابُ الْعَرَبِيِّ بِالزُّنْجِيَّةِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ فِي الْحَالِ».

وأجاب بالفرق بأنَّ الخطاب بمثل ذلك لا يصح؛ لَأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْخِطَابُ بِالْمُشْتَرَكِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ، أَوِ الْأَشْيَاءِ.

والحق في الجواب أَنَّ يَجُوزُ ذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ خِطَابِ عُمُومِ الْخَلْقِ الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ بِشَرَطِ التَّفْسِيرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِنَاسٍ﴾ [سبا ٢٨].

الْمَفْهُومُ مِنَ الْخِطَابِ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ لِإِفَادَةِ أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ، فَالسَّامِعُ فَهَمَ مِنْهُ هَذَا الْقَدَرُ، وَهَذَا الْقَدَرُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ يَفْتَضِي تَغْرِيقَهُ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْعَرَبِيِّ إِذَا خُوِطِبَ بِالزُّنْجِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ الْخِطَابِ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ بِإِزَائِهِ؛ فَظَهَرَ الْفَرْقُ.

وَمِمَّا يَلْحَقُ بِهَذَا الْبَابِ:

أَنَّهُ يَجُوزُ الْبَيَانُ بِكُلِّ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، أَوْ سَمْعِيٍّ، أَوْ حِسِّيٍّ، أَوْ غُرْفِيٍّ، أَوْ قَرِينَةٍ حَالٍ أَوْ فَعْلٍ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الْفَعْلِ مَا يُشْعِرُ بِكَوْنِهِ/ ٥٦ بياناً من قرينة قولية، أو حالية.

وَمِنَ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ بَيَانَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَبَيَانَ الْمَنْدُوبِ مَنْدُوبٌ، وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ بَيَانُ الْمَنْدُوبِ وَاجِباً عَلَى الرَّسُولِ؛ تَبْلِيغاً كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُ الْمُبَاحِ.

وَمِنْ تَمَامِ الْبَابِ:

التَّيْنِيَّةُ عَلَى أُمُورٍ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ، وَلَيْسَتْ مُجْمَلَةٌ:

مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

قَالَ الْكَرْخِيُّ: هِيَ مُجْمَلَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ التَّحْرِيمَ إِلَى الذَّاتِ، وَلَيْسَتْ مُرَادَةً؛ وَإِنَّمَا يُحَرِّمُ الْفِعْلُ، وَالْأَفْعَالُ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ إِضْمَارٌ بَعْضُ بَأْوَلَى مِنْ بَعْضٍ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْعُرْفَ يُعَيِّنُهُ؛ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النِّسَاءِ، فَهُمَ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْإِسْتِمْتَاعِ عَرَفًا، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَهُمَ مِنْهُ تَحْرِيمُ التَّنَاوُلِ عَرَفًا.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»^(١) وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤١/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الْإِسْتِيَاكِ بِالْأَصَابِعِ، بَلْفَظٍ: لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا نِيَّةَ لَهُ. وَلِهَذَا شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/٩) كِتَابُ: بَدَأِ الْوَحْيِ، بَابُ: كَيْفَ كَانَ بَدَأُ الْوَحْيِ؟ حَدِيثُ (١)، (٥/١٩٠) كِتَابُ: الْعَتَقِ، بَابُ: الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ حَدِيثُ (٢٥٢٩)، (٧/٢٦٧) كِتَابُ: مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، بَابُ: هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ حَدِيثُ (٣٨٩٨)، (٩/١٧) كِتَابُ: النِّكَاحِ، بَابُ: مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمَلَ خَيْرًا لِنِزَاجِ امْرَأَةٍ فَلَهُ مَا نَوَى حَدِيثُ (٥٠٧٠)، (١١/٥٨٠) كِتَابُ: الْإِيمَانِ وَالنَّدْوَرِ: بَابُ: النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ حَدِيثُ (٦٦٨٩)، (١٢/٣٤٢-٣٤٣) كِتَابُ: الْحَيْلِ، بَابُ: مَنْ تَرَكَ الْحَيْلَ حَدِيثُ (٦٩٥٣)؛ وَمُسْلِمٌ (٣/١٥١٥) كِتَابُ: الْإِمَارَةِ، بَابُ: قَوْلِهِ ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ حَدِيثُ (١٩٠٧/١٥٥)؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٢/٦٥١) كِتَابُ: الطَّلَاقِ، بَابُ: فِيمَا عَنَى بِهِ الطَّلَاقُ وَالنِّيَّاتُ حَدِيثُ (٢٢٠١)؛ وَالنِّسَائِيُّ (١/٥٨-٥٩) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ (٤/١٧٩) كِتَابُ: فَضَائِلِ الْجِهَادِ: بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ يِقَاتِلُ رِيَاءً حَدِيثُ (١٦٤٧)؛ وَابْنُ مَاجَةَ (٢/١٤١٣) كِتَابُ: الزَّهْدِ بَابُ النِّيَّةِ حَدِيثُ (٤٢٢٧)؛ وَأَحْمَدُ (١/٢٥، ٤٣)؛ وَالْحَمِيدِيُّ (١/١٦-١٧) رَقْمُ (٢٨)؛ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٢/٢٧-منحة) رَقْمُ (١٩٩٧)؛ وَابْنُ خَزِيمَةَ (١/٧٣-٧٤) رَقْمُ (١٤٢)؛ وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٨، ٣٨٩-الإحسان)؛ وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» رَقْمُ (٦٤)؛ وَابْنُ =

= المبارك في الزهد (ص ٦٢، ٦٣)؛ وابن أبي عاصم في «الزهد» (ص - ١٠١) رقم (٢٠٦)؛ وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٤٤٠) رقم (٨٧١)؛ ووکیع في «الزهد» رقم (٣٥١)؛ وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٦٩)؛ وابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص - ٢١٣)؛ والدارقطني (١/ ٥٠ - ٥١) كتاب: الطهارة، باب: النية حديث (١)؛ والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٦) كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره؛ وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٤٢) وفي «تاريخ أصبهان» (٢/ ١١٥، ٢٢٧)؛ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤٠٣ - تهذيب)؛ والقضاعي في «مسند الشهاب» (١، ٢، ١١٧٢، ١١٧٣) وابن حزم في «المحلى» (١/ ٧٣) والبيهقي (١/ ٤١) كتاب: الطهارة، باب: النية في الطهارة، وفي «معركة السنن والآثار» (١/ ١٥٢)، و«شعب الإيمان» (٥/ ٣٣٦) رقم (٦٨٣٧) و«الاعتقاد» رقم (٢٥٤) وفي «الزهد الكبير» (ص ١٣٢) رقم (٤٢١) وفي «الآداب» رقم (١١٣٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٤٤، ٦/ ١٥٣) (٩/ ٣٤٥ - ٣٤٦) والقاضي عياض في الإلماع (ص ٥٤ - ٥٥) باب: ما يلزم من إخلاص النية في طلب الحديث وانتقاد ما يؤخذ عنه، وابن جميع في «معجم شيوخه» (ص ١١٧) رقم (٦٦) والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٥٤ - بتحقيقنا) والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ٧٧) والنووي في «الأذكار» (ص - ٣٣) والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٤) والحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣) كلهم من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب قال: «قال رسول الله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله - فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها - فهجرته إلى ما هاجر إليه» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ا.هـ.

وقال أبو نعيم: هذا الحديث من صحاح الأحاديث وعيونها. ا.هـ. وقال ابن عساكر: هذا حديث صحيح من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب، وثابت من حديث علقمة بن وقاص الليثي، لم يروه عنه غير أبي عبدالله محمد بن إبراهيم التيمي، واشتهر عنه برواية أبي سعد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني القاضي؛ وهو مما انفرد به كل واحد من هؤلاء عن صاحبه، ورواه عن يحيى العدد الكثير والجسم الغفير. ا.هـ.

قال الحافظ في «التلخيص» (١/ ٥٥)؛ وقال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنساناً. وقال الحافظ أبو موسى: سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول: قال أبو إسماعيل الهروي عبدالله بن محمد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قلت - أي: الحافظ - : تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً. وقال البزار والخطابي وأبو علي بن السكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم: إنه لا يصح عن النبي ﷺ إلا عن عمر بن الخطاب... ا.هـ.

قلت: وقد روى هذا الحديث غير يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم؛ أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٣٦) من طريق الربيع بن زياد أبي عمرو الضبي، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله - فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها - فهجرته إلى ما هاجر إليه» قال ابن =

عدي: وهذا الأصل فيه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم، وقد رواه عن يحيى أئمة الناس. وأما عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم لم يروه عنه غير الربيع بن زياد، وقد روى الربيع بن زياد عن غير محمد بن عمرو من أهل المدينة بأحاديث لا يتابع عليها ١. هـ.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة؛ وهم: أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وهزال بن يزید الأسلمي.

١- حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه الخليلي في الإرشاد ٢٣٣/١، والدارقطني في غرائب مالك والحاكم في «تاريخ نيسابور» كما في «تخريج أحاديث المختصر» لابن حجر (٢/ ٢٤٧-٢٤٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤٢/٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٧٣) كلهم من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد «ثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: «قال رسول الله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها - فهجرته إلى ما هاجر إليه». قال الخليلي: وعبد المجيد قد أخطأ في هذا الحديث الذي يرويه عن مالك في الحديث الذي يرويه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه ١. هـ. وقال الدارقطني: تفرد به عبد المجيد عن مالك. ١. هـ. وقال أبو نعيم: غريب من حديث مالك عن زيد تفرد به عبد المجيد ومشهوره، وصحيحه ما في الموطأ؛ مالك عن يحيى بن سعيد ١. هـ. وقد حكم بطلان هذا الطريق أبو حاتم الرازي؛ فقال ولده في «العلل» (١/ ١٣١) رقم (٣٦٢): سئل أبي عن حديث رواه نوح بن حبيب، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له؛ إنما هو مالك عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ ١. هـ.

وقد أخرجه الحافظ ابن حجر في «تخريج المختصر» (٢/ ٢٤٧) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز، عن مالك، عن زيد... به. وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وقال أيضاً: وعبد المجيد وثقه أحمد وابن معين والنسائي، وتكلم فيه أبو حاتم والدارقطني. وقيل: إن هذا مما أخطأ فيه عليّ مالك؛ والمحفوظ: عن مالك، عن يحيى بن سعيد بالسند المعروف المتقدم ١. هـ.

قلت: وقد حاول بعضهم إلصاق الخطأ بنوح بن حبيب الرازي، عن عبد المجيد، كالبزار مثلاً. فقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٠٢): وقال - يعني البزار - في مسند الخدري حديث روى عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأعمال بالنية» أخطأ فيه نوح بن حبيب، ولم يتابع عليه، وليس له أصل عن أبي سعيد ١. هـ. قلت: وفي كلام البزار نظر؛ أما إن الحديث ليس له أصل عن أبي سعيد - فهذا صواب، أما إلصاق الخطأ بنوح بن حبيب ودعواه أنه تفرد به، ولم يتابع عليه، فهذا الخطأ.

فقد توبع نوح بن حبيب على هذا الحديث تابعه اثنان، وهما: إبراهيم بن محمد بن مروان بن هشام عند الدارقطني في «غرائب مالك» وعلي بن الحسن الذهلي عند الحاكم في «تاريخ نيسابور». ينظر: «تخريج المختصر» لابن حجر (٢/ ٢٤٧-٢٤٨).

ومنه نعلم أن نوحاً لم يتفرد به، بل تابعه اثنان، وأن الذي تفرد به هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن =

والسلام -: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١).

= أبي رواد، وهو الذي أخطأ في الحديث.

حديث أنس بن مالك:

أخرجه ابن عساكر في أماليه؛ كما في «تخريج المختصر» لابن حجر (٢/٢٤٦).

وقال الحافظ: وفي سنده ضعف.

وقال الحافظ العراقي في «طرح الثريب» (٤/٢): رواه ابن عساكر من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أنس بن مالك، وقال: هذا حديث غريب جداً، والمحموظ حديث عمر.

حديث أبي هريرة:

قال العراقي في «طرح الثريب» (٤/٢): رواه الرشيد العطار في بعض تخاريجيه؛ وهو وهم أيضاً.

وقال ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (٢/٢٤٦): أخرجه الرشيد العطار في فوائده بسند ضعيف.

حديث علي بن أبي طالب:

قال الحافظ العراقي في «طرح الثريب» (٤/٢): رواه محمد بن ياسر الجبائي في نسخة من طريق أهل البيت، إسنادها ضعيف.

وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (٢/٢٤٦): أخرجه أبو علي بن الأشعث، وهو واه جداً.

حديث هزال بن يزياد الأسلمي:

أخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور» كما في «تخريج أحاديث المختصر» (٢/٢٤٨) في ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن بالويه، من طريق محمد بن يونس، عن روح بن عبادة، عن شعبة عن محمد بن المنكدر، عن ابن هزال عن أبيه، عن النبي ﷺ... فذكره. قال الحاكم: ذكرته لأبي علي الحافظ، فأنكره جداً وقال لي: قل لأبي بكر لا يحدث به بعد هذا. ا.هـ.

قال الحافظ: محمد بن يونس شيخه هو الكديمي؛ وهو معروف بالضعف، والمحموظ بالسند المذكور قصة ماعز، فلعله دخل عليه حديث في حديث. وهزال هو: ابن يزياد الأسلمي، وهو صحابي معروف، واسم ابنه: نعيم؛ وهو مختلف في صحبته. ا.هـ.

قلت: مما سبق تبين أن حديث: «إنما الأعمال بالنيات» لم يصح إلا من حديث عمر.

- (١) أخرجه أبو داود (٣٢٩/٢): كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام، حديث (٢٤٥٤)؛ والترمذي (١١٦/٢، ١١٧): كتاب: الصوم، باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل حديث (٧٢٦)؛ والنسائي (١٩٦/٤، ١٩٧): كتاب: الصوم، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك؛ وابن ماجه (٥٤٢/١): كتاب: الصوم، باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل، والخيار في الصوم، حديث (١٧٠٠)؛ وأحمد (٢٨٧/٦)؛ والدارمي (٦/٢، ٧)، كتاب: الصوم، باب: من لم يجمع الصيام من الليل؛ والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٤/٢)، كتاب: الصوم، باب: الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر؛ والدارقطني (١٧٢/٢) كتاب: الصوم، باب: تبين النية من الليل وغيره، حديث (٢، ٣، ٤)؛ والبيهقي (٢٠٢/٤) كتاب: الصوم، باب: الدخول في الصوم بالنية؛ والخطيب (٩٢/٣، ٩٣).

زعم أبو عبد الله البَصْرِيُّ: أنها مُجْمَلَةٌ؛ لأنَّ الدَّاتِ الْمَثْبُوتَةَ ليست مُرَادَّةً، وإنما المُرَادُّ الحكمُ وهو مُتَرَدِّدٌ بين نفي الكمالِ، ونفي الإجزاء.

والجواب من وجهين:

الأول: أنه إذا كان للشارع التَّعْيِينُ، فلا مانع من إضافة النَّفْيِ إلى المُسَمَّى الشَّرْعِيِّ إن أمكن.

ثم لو سُلِّمَ عَوْدُهُ إلى الحُكْمِ فَتَنَّى الصَّحَّةُ أَظْهَرَ؛ لوجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مِثْلَ هَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَرَفِ لِنَفْيِ الْجَدْوَى وَالْفَائِدَةِ؛ كما يقال: لا عِلْمَ إِلَّا بِعَمَلٍ، ولا بَلَدَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ، وَنَفْيُ الصَّحَّةِ أَظْهَرَ فِي بَيَانِ نَفْيِ الْفَائِدَةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يُشْعِرُ بِالنَّفْيِ الْعَامِّ، وَنَفْيُ الصَّحَّةِ أَقْرَبُ إِلَى الْعُمُومِ مِنْ نَفْيِ الْكَمَالِ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَا اعْتِبَارَ لَهُ بِوَجْهِ فِساوَى الْعَدَمِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ.

جَرَتْ عَادَةُ الْأُصُولِيِّينَ بِتَقْدِيمِ مَسْأَلَةٍ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ:

= من طريق عبد الله بن عمر، عن حفصة؛ أن النبي ﷺ قال: «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له» واللفظ للنسائي. ولفظ أبي داود والترمذي: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له». وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع، عن ابن عمر قوله: وهو أصح.

قال الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٨٨/٢):

واختلف الأئمة في رفعه ووقفه: فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أدري أيهما أصح؛ يعني: رواية يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم ورواية إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم بغير وساطة الزهري، لكن الوقف أشبه. وقال أبو داود: لا يصح رفعه. وقال الترمذي: الموقوف أصح. ونقل في «العلل» عن البخاري أنه قال: هو خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف. وقال النسائي: الصواب عندي موقوف، ولم يصح رفعه وقال أحمد: ما له عندي ذلك الإسناد. وقال الحاكم في الأربعين: صحيح على شرط الشيخين؛ وقال في المستدرک: صحيح على شرط البخاري، وقال البيهقي: رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً. وقال الخطابي: أسنده عبد الله بن أبي بكر، وزيادة الثقة مقبولة. وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة. وقال الدارقطني: كلهم ثقات.

وفي الباب عن عائشة:

أخرجه الدارقطني (١٧١-١٧٢) كتاب: الصيام، باب: تبييت النية من الليل، والبيهقي (٤/٢٠٣) كتاب: الصيام، باب: الدخول في الصوم بالنية. قال الحافظ في «التلخيص» (١٨٩/٢): وفيه عبد الله بن عباد، وهو مجهول، وقد ذكره ابن حبان في «الضعفاء».

وفي الباب أيضاً عن ميمونة بنت سعد.

أخرجه الدارقطني (١٧٣/٢) كتاب: الصيام، باب: تبييت النية من الليل (٥) بلفظ: «من أجمع الصوم من الليل، فليصم، ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم». وفيه محمد بن عمر الواقدي؛ وهو متروك.

تَحْقِيقُ عِصْمَةِ الرُّسُلِ^(١) - عليهم السلام - لِتَوْقُفِ الاِقتِدَاءِ بِهِمْ عَلَى نَفْيِ الْمُخَالَفَةِ مِنْهُمْ.

وبالجملة: فَالْنَّظَرُ فِي أَرْبَعَةِ أَطْرَافٍ:

(١) وفي شرح المواقف: أجمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب في دعوى الرسالة، وما يبلغونه عن الله - تعالى - إلى الخلائق، وفي جواز صدور الكذب عنهم فيما ذكر على سبيل السهو والنسيان خلاف: فمنعه الأستاذ أبو إسحاق، وكثير من الأئمة؛ لدلالة المعجزة على صدقهم في تبليغ الأحكام، وجوزه القاضي أبو بكر، وقال: إنما دلت المعجزة على صدقه فيما هو متذكر له عانداً إليه، وأما ما كان من النسيان، وفتلات اللسان - فلا دلالة للمعجزة على الصدق فيه؛ فلا يلزم من الكذب هناك نقص لدلائلها. وأما ما سوى الكذب في التبليغ - فهو: إما كفر أو غيره من المعاصي، أما الكفر: فأجمعت الأمة على عصمتهم عنه قبل النبوة وبعدها. وجوز الشيعة إظهار الكفر؛ وقاية لنفسه عند الهلاك؛ وذلك باطل؛ لأنه يفضي إلى إخفاء الدعوة بالكلية لضعفهم، وقلة موافقتهم، وكثرة مخالفتهم عند دعوتهم أولاً؛ وأيضاً: منقوض بدعوة إبراهيم وموسى - عليهما السلام - في زمن نمرود وفرعون مع شدة خوف الهلاك. وأما غير الكفر: فإما كبائر أو صغائر، وكل منهما: إما أن يصدر عمداً أو سهواً؛ فالأقسام أربعة، وكل واحد منهما: إما قبل البعثة أو بعدها فالأقسام ثمانية. أما صدور الكبائر عنهم عمداً - فمنعه الجمهور من محققين الأشاعرة والمعتزلة. وأما صدورها عنهم سهواً، أو على سبيل الخطأ في التأويل - فجوزها الأكثرون، والمختار خلافه. وأما الصغائر عمداً - فجوزها الجمهور؛ خلافاً للجبائي. وأما صدورها سهواً - فهو جائز باتفاق أكثر أصحابنا وأكثر المعتزلة؛ بشرط أن ينهوا عليه؛ فينتهوا عنه، إلا الصغائر التي تدل على الخسة ودناءة الهمة كسرقة حبة أو لقمة؛ فإنها لا تجوز أصلاً عمداً ولا سهواً، وهذا كله بعد الاتصاف بالنبوة. وأما قبلها: فعند أكثر أصحابنا، وجمع من المعتزلة لا يمتنع أن يصدر عنهم كبيرة عمداً كان أو سهواً. وقال أكثر المعتزلة: تمتنع الكبيرة وإن تاب عنها؛ لأن صدور الكبيرة يوجب النفرة ممن ارتكبها؛ والمنفور عنه لا يتبعه الناس، فتفوت مصلحة البعثة. وفي «شرح العقائد»: ومن المعتزلة من منع ما ينفر الطباع عن متابعتهم؛ سواء كان ذنباً لهم أولاً كعهر الأمهات؛ أي: كونهن زانيات، والفجور في الآباء ودناءتهم، أو استرذالهم؛ كذا في شرح المواقف. وفي شرح العقائد أنه الحق؛ ولعل ضميري الجمع في دناءتهم واسترذالهم راجعان إلى الأنبياء، ولا يبعد رجوعهما إلى الآباء. وعند الروافض: لا يجوز صغيرة ولا كبيرة: لا عمداً، ولا سهواً، ولا خطأ في التأويل قبل الوحي وبعده. والمفهوم من شرح العقائد: أن الشيعة كالروافض في هذا الحكم، إلا أنهم جوزوا إظهار الكفر عند خوف الهلاك.

«تنبيه»: العصمة عندنا على ما يقتضيه أصلنا من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداءً - ألا يخلق الله - تعالى - فيهم ذنباً. وهي عند الفلاسفة - بناء على ما ذهبوا إليه من القول بإيجاب الفعل عند استعداد القوابل - ملكة؛ أي: صفة نفسانية راسخة تمنع صاحبها من الفجور وتحصل هذه الصفة النفسانية ابتداءً بالعلم بمعايب المعاصي ومناقب الطاعات، وتؤكد وترسخ هذه الصفة في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر والنواهي، والاعتراض على ما يصدر عنهم من الصغائر، وترك الأولى؛ فإن الصفات النفسانية تكون في ابتداء حصولها أحوالاً؛ أي: غير راسخة، ثم تصير ملكات؛ أي: راسخة في محلها؛ كذا في شرح المواقف. والمصنف لم يذكر مذهب أهل السنة في =

الأول: اتَّفَقَ العلماء على امتناع صُدُورِ الكُفْرِ منهم إلاّ الفُضِيلِيَّة - وهم فِرْزَةُ من الخوارج - فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا عَلَيْهِمُ الذَّنْبَ، وَكُلُّ ذَنْبٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ وَمَا نُقِلَ عَنِ الرَّوَافِضِ: أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ إِظْهَارَ الكُفْرِ؛ تَقِيَّةً.

الثاني: مَا يُبَلِّغُونَهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُمْ مَعْصُومُونَ فِيهِ عَنِ الكَذِبِ/٥٦ ب والتحرّيف عَمْدًا؛ فَإِنَّهُ مَدْلُولُ الْمُعْجِزَةِ^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ وَقُوعِهِ سَهْوًا، وَلَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا.

الثالث: صُدُورُ الكِبَائِرِ مِنْهُمْ:

قَطَعَ الْمُعْتَرِلَةُ بِامْتِنَاعِهَا عَقْلًا؛ بِنَاءً عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ عَنِ الْمَتَابَعَةِ.

وَقَطَعَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُنَا بِذَلِكَ سَمْعًا.

وَقَضَّتِ الْحَشَوِيَّةُ بِجَوَازِهَا، وَوُقُوعِهَا.

الرابع: الصَّغَائِرُ:

وَجُمُهورُ الْمُعْتَرِلَةِ عَلَى جَوَازِهَا عَمْدًا، وَسَهْوًا، وَتَأْوِيلًا:

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَتَأْوِيلُ مَا يُوهِمُ ذَلِكَ وَقُوعُهُ قَبْلَ الثُّبُوتِ، أَوْ تَرْكُ الْأَوَّلَى.

وَذَهَبَتِ الشَّيْعَةُ^(٢): إِلَى امْتِنَاعِ الذَّنْبِ مُطْلَقًا عَمْدًا، وَسَهْوًا، وَتَأْوِيلًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَخْرِ، إِلَّا مَا كَانَ سَهْوًا مِنَ الصَّغَائِرِ، وَحُجِّجَ ذَلِكَ مَذْكُورَةً فِي الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ.

= تفسير العصمة، بل ذكر مذهب الفلاسفة على وجه يوهم أنه المذهب عندنا. ينظر: نشر الطوابع ٣٣٨-٣٤٢.

(١) عرف السعد المعجزة: بأنها أمر خارق للعادة، قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول، وعرفها غيره بأنها: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة، والأمر الخارق يشمل ما كان فعلاً؛ كنيح الماء، أو تركاً؛ كعدم إحراق النار لإبراهيم - عليه السلام - ومعنى كونه خارقاً للعادة: أنه لم يعهد ظهور مثله فهو خارج عن المألوف والمعتاد.

(٢) الشيعة؛ أي: الذين شايعوا علياً - رضي الله عنه - أي: تابعوه، وقالوا: إنه الإمام بعد رسول الله ﷺ بالنص: إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فإما بظلم يكون من غيرهم. وإما ببيعة منه أو من أولاده، وهم اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً، أصولهم ثلاث فرق: غلاة، وزيدية، وإمامية. أما الغلاة: فثمانية عشرة: السبئية، والكاملية، والبنائية، والمغيرية، والجناحية، والمنصورية، والخطابية، بفتح الخاء وتشديد الطاء، والغرابية، والذمية، بفتح الذال المعجمة، والهشامية، والزراية، واليونسية، والشيطنانية، والرزامية، والمفوضة، والبدائية، والنصيرية على التصغير، والاستحامية؛ وهما فرقة واحدة. والإسماعيلية، وقد تلقب الإسماعيلية بالباطنية وبالقرامطة. وأما الزيدية: فثلاث فرق: الجارودية، والسليمانية، والبشرية. وأما الإمامية فلم يتفرق أوائلهم وإن تفرق متأخروهم، ولذلك عدواً فرقة واحدة. ينظر: نشر الطوابع ٣٨٨.

البَابُ الْخَامِسُ

فِي الْأَفْعَالِ، وَفِيهِ فَضْلَانِ:

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حُجَّةٌ

وَالْمُخْتَارُ - عِنْدَنَا -: أَنَّ كُلَّ مَا أَتَى بِهِ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَجَبَ أَنْ نَأْتِيَ بِمِثْلِهِ،
إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ مُتَّفَعِلٌ عَلَى خِلَافِهِ.
وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ كَذَلِكَ.

عُذْنَا إِلَى الْمَسْأَلَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَنْقِيحِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، فنقول:
مَا كَانَ مِنْ أَفْعَالِ الْجِبَلِيَّةِ؛ كَأَصْلِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ - فَلَا تَفْهَامُ عَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ
مِنَّا وَمِنْهُمْ.
وَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ ﷺ كَوْجُوبِ الْوُتْرِ، وَالتَّهَجُّدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ - فَلَا شِرَاطَ فِيهِ
يُتَنَافَى الْاِخْتِصَاصُ.
وَمَا وَقَعَ مِنْهُ بَيَانًا: إِمَّا بِقَوْلٍ؛ كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي
أُصَلِّي»^(١).

«أَوْ بِقَرِينَةٍ حَالٍ؛ كَمَا إِذَا أَمَرَ بِقَطْعِ السَّارِقِ، ثُمَّ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ -: فَلَا نِزَاعَ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِهِ.
وَمَا عَلِمَتْ صِفَتُهُ مِنْ أَفْعَالِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ وَجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ -:
فَالْجَمْعُ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ فِيهِ بِحَسَبِهِ: إِنْ وَجُوبًا فَوْجُوبٍ، وَإِنْ نَدْبًا فَنَدْبٍ، وَإِنْ إِبَاحَةً فَإِبَاحَةٌ.
وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خُلَادٍ الْمُعْتَزَلِيُّ بِذَلِكَ فِي الْعِبَادَاتِ خَاصَّةً.
وَقَالَ قَوْمٌ: حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَمْ تُعْلَمْ صِفَتُهُ، وَنَسْكَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
وَأَمَّا مَا لَمْ يُعْلَمْ، فَهُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ.

(١) أخرجه البخاري (١١١/٢) كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر حديث (٦٣١٠) ومسلم (١)
(٢٩٣) كتاب: الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حديث (٣٩١/٢٤).

لَنَا وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف ١٥٨]؛ وَظَاهِرُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ، وَالْمُتَابَعَةُ عِبَارَةٌ: عَنِ الْإِثْنَيْنِ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ الْمَتَّبِعُ لِأَجْلِ كَوْنِهِ آتِيًا بِهِ؛ وَذَلِكَ يُفِيدُ الْمَطْلُوبَ.

فَإِنْ قَالُوا: بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ أَمْرٌ بِتَكْوِينِ هَذِهِ الْمَاهِيَةِ؛ فَلَا يُفِيدُ الْعُمُومَ.

قُلْنَا: الْأَمْرُ بِتَكْوِينِ الْمَاهِيَةِ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِتَكْوِينِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفَرْدُ مُتَعَيَّنًا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، كَفَى فِي الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ الْفَرْدِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا، لَمْ يَكُنْ حَمْلُهُ عَلَى الْبَعْضِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْبَاقِي فَإِمَّا أَلَّا يُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا؛

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

فمذهب مالك: أَنَّهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَهُوَ سَدِيدٌ فِيمَا لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا فِي مَحَلِّ الْقَرِينَةِ.

ومذهب الشافعي: أَنَّهُ عَلَى النَّدْبِ، وَهُوَ سَدِيدٌ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي مَحَلِّ الْقَرِينَةِ.

ومذهب أبي حنيفة، وابن سريج، والإصطخري، وابن خيران^(١): أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ.

ومذهب الصيرفي والقاضي: الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا صِيغَةَ لَهُ وَالْخُصُوصِيَّاتِ وَالْأَدِلَّةَ مُتَعَارِضَةً.

احتجَّ الْفَخْرُ لِلْوُجُوبِ بِوُجُوهٍ:

«الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف ١٥٨]؛ وَظَاهِرُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ؛ وَالْمُتَابَعَةُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْإِثْنَيْنِ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ الْمَتَّبِعُ؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِ آتِيًا بِهِ؛ وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ نُطْقِ الْيَهُودِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ كَنُطْقِنَا، وَلَا يُعَدُّ مُتَابَعَةً لَنَا.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ الْمَتَابَعَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا أَتَى بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَتَى بِهِ مِنْ قَرْضٍ أَوْ نَقْلِ، أَوْ إِبَاحَةٍ، وَذَلِكَ فِي الْمَعْلُومِ وَضْفُهُ، فَنَقُولُ بِهِ، وَلَيْسَ هُوَ/٥٧ مَحَلُّ التَّزَاوُعِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَالُوا: إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف ١٥٨] أَمْرٌ بِتَكْوِينِ هَذِهِ الْمَاهِيَةِ وَلَا يُفِيدُ الْعُمُومَ - قُلْنَا: الْأَمْرُ بِتَكْوِينِ الْمَاهِيَةِ يَقْتَضِي تَكْوِينَ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفَرْدُ مُتَعَيَّنًا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، كَفَى فِي الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الْإِثْنَانِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا: لَمْ يَكُنْ حَمْلُهُ عَلَى بَعْضٍ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى بَعْضٍ: فَإِمَّا [أَلَّا] يُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ فَيَقْتَضِي تَعْطِيلَ النَّصِّ، أَوْ يُحْمَلَ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ».

(١) أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ خَيْرَانَ، كَانَ مِنْ أئِمَّةِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ مِنْ أَفْاضِلِ الشُّيُوخِ وَأَمَائِلِ الْفُقَهَاءِ مَعَ حَسَنِ الْمَذْهَبِ، وَقُوَّةِ الْوَرَعِ، وَأَرَادَ السُّلْطَانُ أَنْ يُؤَلِّفَهُ الْقَضَاءَ، فَامْتَنَعَ وَاسْتَرْتَجَّ، وَسَمَرَ بِأَبِيهِ؛ لِامْتِنَاعِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٣١٠.

يَنْظُرُ: ط. ابْنُ قَاضِي شَهْبَةَ ٩٢/١، تَارِيخُ بَغْدَادَ ٥٢/٨، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٢/٢٨٧.

فَيَقْتَضِي تَعْطِيلَ النَّصِّ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأَيْضاً: الْأَمْرُ الْوَاردُ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُعَلَّلاً بِهِ، وَمُتَابَعَتُهُ فِي الْأَفْعَالِ وَالتَّرُوكِ يَقْتَضِي صُدُورَ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّرُوكِ الشَّرْعِيَّةِ عَنِ الْمُكَلَّفِ؛ وَذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِلأَمْرِ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ يَقْتَضِي هَذَا التَّكْلِيفُ نَفْسَ مُتَابَعَتِهِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَ هَذَا الْحُكْمُ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣١]؛ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الرَّسُولِ مِنْ لَوَاظِمِ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لَازِمَةٌ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَازِمُ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ؛ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُتَابَعَةُ الرَّسُولِ ﷺ وَاجِبَةً.

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ﴾ [الأحزاب ٢١] وَهَذَا الْكَلَامُ يَجْرِي مَجْرَى الْوَعِيدِ لِمَنْ تَرَكَ التَّاسِّيَ بِهِ، وَلَا مَعْنَى
لِلتَّاسِّيِ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ فِي الْفِعْلِ وَالتَّرِكِ.

والاعتراض عليه: أن المطلق إنما يدلُّ على فرد شائع.

وقوله: «إنه يلزم من عدم التعميم الترجيح بلا مرجح، أو تعطيل اللفظ» - غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِعَدَمِ
الْحَضَرِ فِيهِمَا، لِإِمْكَانِ قِسْمِ ثَلَاثٍ، وَهُوَ تَحْصِيلُ الْمُطْلَقِ بِإِقْبَاعِ مُسَمَّاهُ كَمَا فِي سَائِرِ الْمُطْلَقَاتِ.
كَيْفَ، وَالْمُطْلَقُ يَكْفِي الْعَمَلُ بِهِ فِي صُورَةٍ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى وَجوبِ الْمُتَابَعَةِ فِي الْمَعْلُومِ
وَصَفَةِ، وَأَصْلُ الدِّينِ؟!

قوله: «وأيضاً الأمر الوارد عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُعَلَّلاً بِهِ وَمُتَابَعَتُهُ فِي
الْأَفْعَالِ، وَالتَّرُوكِ...» إِلَى آخِرِهِ.

حَاصِلُهُ: التَّعْمِيمُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ وَالْمَعْنَى، وَالْجَامِعُ: أَنَّ وَجوبَ مُتَابَعَتِهِ فِي صُورَةٍ مَا؛ إِنَّمَا
كَانَ تَوْقِيراً لَهُ وَتَعْظِيماً، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ؛ فَوَجَبَ التَّعْمِيمُ.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي الْمُنَاسِبَةِ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مُتَابَعَةَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، مِثْلُ أَنْ
يَجْلِسَ إِذَا جَلَسَ، وَيَرْكَبَ إِذَا رَكَبَ، وَيَأْكُلَ إِذَا أَكَلَ - تَكُونُ تَوْقِيراً وَتَعْظِيماً.

قوله: «الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران
٣١]...» إِلَى آخِرِهِ:

يُقَالُ بِمُوجِبِهِ: فَإِنَّ الْمُتَابَعَةَ هِيَ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا: إِنْ وَجُوباً فَوَجُوبٌ، وَإِنْ
نَدْباً فَنَدْبٌ، وَإِنْ إِبَاحَةً فِإِبَاحَةٌ، وَذَلِكَ فِي الْمَعْرُوفِ الصِّفَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَالنِّزَاعُ فِي الْفِعْلِ
الْمُتَجَرِّدِ.

قوله: «الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ
وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب ٢١] وَهَذَا يَجْرِي مَجْرَى الْوَعِيدِ لِمَنْ تَرَكَ التَّاسِّيَ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّاسِّيِ إِلَّا

فَإِنْ قَالُوا: «إِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَعْتَقِدَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى الْأُمَّةِ -: كَانَ أَعْتِقَادُ الْأُمَّةِ وَجُوبَهَا عَلَيْهِمْ: مُخَالَفَةً لَهُ وَتَرْكَاً لِمُتَابَعَتِهِ»:

قُلْنَا: الْأَعْتِقَادُ أَمْرٌ خَفِيٌّ، وَهُوَ مُتَعَارِضٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَعْتَقِدَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجُوبَ مُتَابَعَتِهِ فِي الْأَفْعَالِ عَلَى الْأُمَّةِ -: كَانَ أَعْتِقَادُهُمْ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ: تَرْكَاً لِمُتَابَعَتِهِ.

فَقَبَّيْتُ: أَنَا إِنْ أَعْتَبَرْنَا حَالَ الْأَعْتِقَادِ جَاءَ التَّعَارُضُ؛ فَوَجَبَ طَرُوحُهُ وَالْأَفْتِصَارُ عَلَى الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] فَإِذَا حَمَلْنَا لَفْظَ «الْأَمْرِ» عَلَى الشَّأْنِ الْمُطْلَقِ، وَالطَّرِيقِ - دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ، وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْأَمْرِ بِمَعْنَى «الْقَوْلِ»، وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِمَعْنَى «الْفِعْلِ».

الخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر ٧]

أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ فِي الْفِعْلِ، وَالتَّرْكِ: هَذِهِ الْحُجَّةُ تَمَسُّكُ بِهَا الْقَائِلُونَ بِالْنَدَبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب ٢١]: وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيْكُمْ، وَقَوْلُهُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب ٢١] يَجْرِي مَجْرَى الْوَعِيدِ يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لِمَنْ كَانَ يَخَافُ اللَّهَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ [الكهف ١١٠].

فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا تَرْكٌ لِلظَّاهِرِ؛ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَعْتَقِدَ الرَّسُولُ أَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى الْأُمَّةِ كَانَ أَعْتِقَادُ الْأُمَّةِ وَجُوبَهَا عَلَيْهِمْ، مُخَالَفَةً

- قُلْنَا: الْأَعْتِقَادُ أَمْرٌ خَفِيٌّ، وَمُتَعَارِضٌ»:

يَعْنِي: أَنَّ احْتِمَالَ الْخَطِإِ فِيهِ لَا يُتَصَوَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ؛

فَإِنَّا لَوْ اعْتَقَدْنَا كَوْنَهُ نَدَباً يَحْتَمِلُ الْوَجُوبَ أَيْضاً؛ كَاحْتِمَالِ الْعَكْسِ فَيَتَعَيَّنُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ.

وَمَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُلْزَمُ مِنْ عَيْنِ لِلْفِعْلِ مُحْتَمِلاً، مِنْ نَدَبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ، وَأَمَّا الْوَاقِفِيَّةُ فَلَا/٥٧ب.

قَوْلُهُ: «الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور ٦٣] إِذَا حَمَلْنَا لَفْظَ الْأَمْرِ عَلَى الشَّأْنِ وَالطَّرِيقِ - دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ الْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ»:

يُرد عليه: أَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ الْأَمْرِ الْقَوْلُ الْمَخْصُوصُ، وَأَيْضاً الْإِجْمَاعُ الَّذِي نَقَلَهُ هُوَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَوَامِرِ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَجَازاً فِيمَا سِوَاهُ؛ دَفْعاً لِلِاشْتِرَاكِ.

قَوْلُهُ: «الخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر ٧].

وَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا فَقَدْ أَتَانَا بِذَلِكَ الْفِعْلِ؛ فَوَجَبَ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ يَأْخُذُوا بِهِ.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب ٣٧]؛ بَيَّنَّ أَنَّهُ تَعَالَىٰ إِنَّمَا زَوَّجَهُ بِهَا؛ لِيَكُونَ حُكْمُ أُمَّتِهِ مُسَاوِيًا لِحُكْمِهِ فِي ذَلِكَ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَقْتِدَاءَ بِهِ وَاجِبٌ.

السابع: أَنَّ الْأَقْتِدَاءَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَعْمَالِ وَاجِبٌ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ فِي الْكُلِّ - وَاجِبًا؛ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

بَيَانُ الثَّانِي: أَنَّ كُلَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ فِي بَعْضِ التَّكَالِيفِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَقْتِدَاءُ فِي سَائِرِهَا؛ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ.

الثَّامِنُ: أَنَّ تَرْكَ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ مُشَاقَّةٌ لَهُ، وَمُشَاقَّةُ الرَّسُولِ مُحَرَّمَةٌ:

أُورِدَ عَلَيْهِ: مَنَعَ أَنَّهُ أَتَىٰ بِهِ لَنَا، وَإِنَّمَا أَتَىٰ بِهِ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَمْرِ، لِمُقَابَلَتِهِ بِالنَّهْيِ؛ هَكَذَا ذَكَرُوا.

وَالْحَقُّ: أَنَّ: «أَنَاكُمْ» مَمْدُودٌ مِنَ الْعَطَاءِ، وَالآيَةُ فِي النَّفْيِ.

قوله: «السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب ٣٧] بَيَّنَّ تَعَالَىٰ أَنَّهُ إِنَّمَا زَوَّجَهَا مِنْهُ؛ لِلْأَقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِيَكُونَ حُكْمُ الْأُمَّةِ مُسَاوِيًا لِحُكْمِهِ فِي ذَلِكَ» يعني لقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب ٣٧]. يُقَالُ عَلَيْهِ: إِنَّ ذَلِكَ قَرِينَةٌ فِي النَّاسِي، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ.

قوله: «السابع: أَنَّ الْأَقْتِدَاءَ بِهِ فِي الْكُلِّ، إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ».

يرد عليه: أَنَّهُ يَنْقَلِبُ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: الْأَقْتِدَاءُ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ كَذَلِكَ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ.

وجوابه: التَّرجِيحُ بِالْأَغْلَبِ.

قوله: «الثامن: أَنَّ تَرْكَ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ مُشَاقَّةٌ لَهُ، وَمُشَاقَّةُ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُحَرَّمَةٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ تَرْكَ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ مُشَاقَّةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُشَاقَّةَ...» إِلَى قَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ مُشَاقَّةَ الرَّسُولِ مُحَرَّمَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ...﴾ [النساء: ١١٥].

يرد عليه: أَنَّ حَمْلَ الْمُشَاقَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَرَكَ سُتَّةً، أَوْ مُبَاحًا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ مَتَوَعَّدًا بِمُضْمُونِ الْآيَةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْمُشَاقَّةِ عَلَى

وَلِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ تَرْكَ مُتَابَعَتِهِ مُشَاقَّةٌ لَهُ»؛ لِأَنَّ الْمُشَاقَّةَ عِبَارَةٌ: عَنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا فِي شَيْءٍ، وَكَوْنِ الْآخَرِ فِي شَيْءٍ آخَرَ؛ فَإِذَا فَعَلَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِعْلاً وَتَرَكَهُ غَيْرُهُ، كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ فِي شَيْءٍ آخَرَ مِنَ الرَّسُولِ؛ فَكَانَ مُشَاقًّا لَهُ.

وَلِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ مُشَاقَّةَ الرَّسُولِ مُحَرَّمَةٌ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى﴾ [النساء ١١٥] وَالْمُرَادُ مِنَ «الْهُدَى»: الْمُعْجِزُ الدَّالُّ عَلَى كَوْنِهِ رَسُولًا؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُعَرَّفَ بِالْأَلْفِ وَالْلامِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْنَى السَّابِقِ، وَالْمَعْنَى السَّابِقِ - هَهُنَا - هُوَ مُعْجِزَاتُهُ.

التَّاسِعُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَجَعُوا فِي تَكَالُيفِهِمْ إِلَى أَفْعَالِهِ؛ بِوُجُوهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْغُسْلِ مِنَ الْتِقَاءِ الْخَتَانَيْنِ، رَجَعُوا فِيهِ إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَتْ: «فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَأَعْتَسَلْنَا، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ رَجَعُوا إِلَى قَوْلِهَا.

المشاقة العُزْفِيَّةُ: المحادة والمعاندة، أو يقال: الوعيدُ مُقَيَّدٌ بتبيين الهدى، والنزاعُ في الفعل المُجَرَّد، وهو مجهول الوصف.

قوله: «المراد من الهدى: المعجزة» قلنا: تقييدٌ من غير دليل، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى المعجزة، فالمراد من المُشَاقَّةِ: مُشَاقَّةُ الْكُفَّارِ؛ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ.

قوله: «التاسع: أَنَّ الصَّحَابَةَ - رضوانُ الله عليهم - رجَعُوا فِي مَعْرِفَةِ تَكَالُيفِهِمْ إِلَى أَفْعَالِهِ» هَذَا الدَّلِيلُ يُقَرِّرُوهُ إِجْمَاعًا بِالْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَكُلُّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْأَمْرُ بِالتَّاسِي مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا/ ٥٨ أَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(١) وَالْغُسْلُ مِنَ التَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ مِنْ أَسْيَابِ الصَّلَاةِ.

(١) أخرجه أحمد (٣/٣١٨)، ومسلم (٢/٩٤٣) كتاب: الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، الحديث (٣١٠/١٢٩٧)، وأبو داود (٢/٢٠١) كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار، الحديث (١٩٧٠)، والنسائي (٥/٢٧٠) كتاب: المناسك، باب: الركوب إلى الجمار واستغلال المحرم، وابن ماجه (٢/١٠٠٦) كتاب: المناسك، باب: الوقوف بجمع حديث (٣٠٢٣)، والترمذي: (٣/٢٣٤) كتاب: الحج، باب: ما جاء في الإفاضة من عرفات (٨٨٦) مختصراً. وابن خزيمة (٤/٢٧٧-٢٧٨)، وأبو يعلى (٤/١١١)، رقم (٢١٤٧) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

من حديث جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راحلته؛ يعني: يوم النحر، وهو يقول: «لتأخذوا مناسككم؛ فإني لا أدري لعلني لا أحج بعد حجتي هذه». ولفظ النسائي: «يأبى الناس خذوا مناسككم».

ثَانِيهَا: أَنَّهُمْ وَاصِلُوا الصِّيَامَ لَمَّا وَاصَلَ، وَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا خَلَعَ، فَلَمَّا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْفَرْقَ، تَرَكُوا تِلْكَ الْمُتَابَعَةَ؛ وَلَوْلَا أَنَّهُ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ: أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ مُتَابَعَتِهِ؛ وَإِلَّا لَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَيَقُولُ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ؛ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ».

وَبِالْجُمْلَةِ: فَتَمَسَّكَ الصَّحَابَةُ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ يَجْرِي مَجْرَى التَّوَاتُرِ الظَّاهِرِ.

الْعَاشِرُ: الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فِكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

وَالْأَسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْخَبَرِ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

قوله: «العاشر: الحديث المشهور؛ وهو قوله - عليه الصلاة والسلام -: «عليكم بسنتي...»:

يقال فيه: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا عُرِفَ وَصَفُهُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، وَهُوَ الْجَوَابُ عَنِ الْحَادِي عَشَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَنْ تَرَكَ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(٢) وَعَنِ الثَّانِي عَشَرَ أَيْضاً؛ وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٣)؛ وَعَنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»^(٤).

- (١) تقدم تخريجه في المقدمة.
 - (٢) أخرجه البخاري (٥/٩) كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح حديث (٥٠٦٣)، ومسلم (٢/١٠٢٠) كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح حديث (١٤٠١/٥).
 - (٣) أخرجه الترمذي (٢٦/٥) كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة حديث (٢٦٤١).
 - (٤) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١/ ١٨٥ - بتحقيقنا)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٩) من طريق نعيم بن حماد «ثنا عبد الوهاب الثقفي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً».
- والحديث ذكره الهندي في «كنز العمال» (٢١٧/١) وعزاه للحكيم الترمذي وأبي نصر السجزي في «الإبانة».

وأورده النووي في «الأربعين النووية» (٤١) وقال: حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

وتعقبه ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (٢٨١) وقال: إن تصحيحه بعيد؛ لانفراد نعيم به؛ وهو ضعيف لكثرة روايته المناكير، وقد اختلف في إسناده؛ كما أن عقبة بن أوس مجهول.

الأول: أَنَّ السُّنَّةَ عِبَارَةٌ عَنِ «الطَّرِيقَةِ» وَهِيَ تَتَنَاوَلُ: الْفِعْلَ وَالْقَوْلَ وَالتَّرْكَ، وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «عَلَيْكُمْ» لِلْجُوبِ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَتِهِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَتَرْوِكِهِ.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»؛ وَذَلِكَ تَأْكِيدٌ عَظِيمٌ لِلْأَمْرِ بِهِ.

وَالثَّالِثُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «وَأَيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ» لَا يُرِيدُ بِهِ كُلَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ مَا لَمْ يَكُنْ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ هَكَذَا، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ: مَا يَأْتِي بِهِ الْإِنْسَانُ مَعَ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَأْتِ بِمِثْلِهِ، وَذَلِكَ مُتَنَاوِلٌ لِلْفِعْلِ وَالتَّرْكِ؛ فَكُلُّ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ تَرْكُهُ بِدْعَةً، وَكُلُّ مَا تَرَكَهُ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ فِعْلُهُ بِدْعَةً.

فَلَمَّا حَكَّمَ عَلَى الْبِدْعَةِ بِأَنَّهَا ضَلَالَةٌ؛ عَلِمْنَا بِأَنَّ مُتَابَعَةَ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي كُلِّ الْأُمُورِ وَاجِبَةٌ؛ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ.

الْحَادِي عَشَرَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «مَنْ تَرَكَ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي» وَالسُّنَّةُ: الطَّرِيقَةُ؛ فَكَانَ ذَلِكَ مُتَنَاوِلًا لِلْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ، وَالتَّرْوِكِ.

الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّهُ قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً»، فَقَالُوا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

وَالْأَسْتِذْلَالُ بِهِ: أَنَّ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» يَتَنَاوَلُ الْأَقْوَالَ، وَالْأَفْعَالَ، وَالتَّرْوِكَ.

الثَّالِثُ عَشَرَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» وَمَنْ تَرَكَ فِعْلًا فَعَلَهُ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَكُنْ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ هَذَا الْوَعِيدِ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَلَا تُخْتَلَفُوا

قوله: «الرابع عشر: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تُخْتَلَفُوا عَلَيْهِ؛ فَإِذَا كَبُرَ فَكَبُرُوا، وَإِذَا رُكِعَ فَارْكَعُوا»^(١) دَلَّ الْحَدِيثُ: عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ أَنْ يَأْتُوا

(١) أخرجه مالك (١٣٥/١) كتاب: صلاة الجماعة، باب: صلاة الإمام وهو جالس حديث (١٦)،
والبخاري (٢١٦/٢) كتاب: الأذان، باب: إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة حديث (٧٣٢، ٧٣٣)،
(٣٣٩/٢) كتاب: الأذان، باب: يهوى بالتكبير حين يسجد حديث (٨٠٥)، (٦٨٠/٢) كتاب: =

عَلَيْهِ؛ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا».

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ مَا فَعَلَ إِمَامُهُمْ، وَلَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِمَامُ الْأُمَّةِ بِأَسْرِهِمْ -: وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ أَفْعَالِهِ وَتُرُوكِهِ؛ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ.

وَأَخْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ مَخْصُوصاً فِي تَكَالُفِهِ وَأَفْعَالِهِ بِأُمُورٍ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ.

بِمِثْلِ مَا فَعَلَ إِمَامُهُمْ، وَلَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِمَامُ الْأُمَّةِ بِأَسْرِهِمْ -: وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ أَفْعَالِهِ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ.
يرد عليه: ما تَقَدَّمَ.

قوله: «أَخْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ مَخْصُوصاً بِتَكَالُفِهِ، وَأَفْعَالٍ مَأْمُوراً بِهَا، لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ».

هذه الْحُجَّةُ لِلوَاقِفِيَّةِ، وَتَمَامُهَا: أَنَّ الْفِعْلَ لَا صِغَةً لَهُ، وَالْخُصُوصِيَّاتِ مُتَعَارِضَةٌ، وَالْأَدَلَّةُ مُتَكَافِئَةٌ، فَيَتَعَيَّنُ الْوَقْفُ إِلَى الْبَيَانِ.

==
تَقْصُرُ الصَّلَاةُ، بَابُ: صَلَاةُ الْقَاعِدِ حَدِيثُ (١١١٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٨/١) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: ائْتِمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ حَدِيثُ (٤١١/٧٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٢/ ١٠٥-١٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١/ ٢١٩-٢٢٠) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: الْإِمَامُ يَصْلِي مِنْ قَعُودِ حَدِيثُ (٦٠١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢/ ١٩٥-١٩٦) كِتَابُ: الْإِفْتِتَاحُ، بَابُ: مَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢/ ١٩٤) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِداً فَصَلُّوا قَعُوداً حَدِيثُ (٣٦١)، وَابْنُ مَاجَهَ (١/ ٣٩٢) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي إِذَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ حَدِيثُ (١٢٣٨)، وَالدَّارِمِيُّ (١/ ٢٨٦) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: فَيَمْنُ يَصْلِي خَلْفَ الْإِمَامِ وَالْإِمَامُ جَالِسٌ، وَأَحْمَدُ (٣/ ١٦٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٠٧٨)، وَالْحَمِيدِيُّ (١١٨٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ (١/ ١٣٢-منحة) رَقْمُ (٦٣٤)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (١/ ١٥١)، وَأَبُو يَعْلِي (٦/ ٢٥٦-٢٥٧) رَقْمُ (٣٥٥٨)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢/ ٨٩)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٠٩٣)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» رَقْمُ (٢٢٩)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١/ ٤٠٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٥-١٢٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/ ٧٨، ٧٩) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٣/ ٣٧٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢/ ٤١٠-بتحقيقنا) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَسٍ، فَجَحَشَ شِقَهُ الْأَيْمَنَ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَعُوداً، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ؛ فَإِذَا كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَعُوداً أَجْمَعِينَ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ آخَرٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/ ٥٨١) كِتَابُ: الصَّلَاةُ، بَابُ: الصَّلَاةُ فِي السُّطُوحِ حَدِيثُ (٣٧٨) مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ.

الْجَوَابُ: أَنَّ الدَّلَائِلَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا: إِنَّ تَرْكُهَا - لَزِمَنَا صَرْفُ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ إِلَى الْمَجَازَاتِ، وَلَوْ أَبْقَيْنَاهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا لَزِمَنَا إِدْخَالَ التَّخْصِصِ فِيهَا؛ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي «بَابِ الْمَجَازِ»: أَنَّ التَّخْصِصَ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَازِ.

قوله: «والجواب: أَنَّ الدلائل التي ذكرناها: إِنَّ تَرْكُهَا لَزِمَ صَرْفُ الظواهر إلى المجازات»، يعني: أَنَّ تَصْرَفَ الأوامر لغير الوجوب، وهو مجاز. قوله: «ولو أبقيناها على ظواهرها، لزمنا إدخال التخصيص عليها»: لِأَنَّ الأَمْرَ بِالِاتِّبَاعِ، وَالتَّأْسِي، وَغَيْرِهِ - مُقْتَضَاهُ التَّعْمِيمُ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى تَخْصِصِهِ. قوله: «وقد بيَّنا في باب المجازات أَنَّ التخصيصَ خَيْرٌ مِنَ المجازِ»: يعني: فيكون الاعتمادُ على ما ذكرنا من أدلة الوجوب، أَوْلَى.

وَاحتِجَّ لِلنَّدْبِيَّةِ بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب ٢١]، وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيْكُمْ، وَمَا ذَكَرَ فِي تَقْرِيرِ النَّدْبِيَّةِ، يُعَارِضُهُ مَا ذَكَرَ فِي تَقْرِيرِ الْوَجُوبِ. وَاحتجوا: بِأَنَّ مَا فَعَلَهُ: إِذَا أَنْ يَكُونَ رَاجِحَ الْفَعْلِ، أَوْ التَّرْكِ، أَوْ مَسَاوِيًّا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ رَاجِحَ التَّرْكِ؛ لِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ، وَمَنْصِبُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - يَجِلُّ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا مَسَاوِيًّا؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ؛ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ رَاجِحًا.

وَلِحُوقِ الْعِقَابِ، أَوْ الذَّمِّ مَشْكُوكٍ فِيهِمَا؛ فَيَتَعَيَّنُ التَّنْذِيرُ. وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِعْلَ الْمَسَاوِي عَبَثٌ؛ بَلْ إِبَاحَةٌ. وَالظَّاهِرُ حَمْلُ مَا كَانَ فِي مَحَلِّ الْقُرْبَةِ عَلَى النَّدْبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِحُ الْفَعْلِ، وَهُوَ الْمُتَيَقَّنُ. وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي مَحَلِّ الْقُرْبَةِ: عَلَى الْإِبَاحَةِ، إِلَّا مَا خَصَّه الدَّلِيلُ.

الفصل الثاني

التنبيه على فوائد هذا الأصل

الفائدة الأولى

اعلم: أننا إذا شككنا في أمرٍ من الأمور: هل فعله الرسول - عليه السلام - أم لا؟ قلنا: إلى إثباته طرق:

الطريق الأول: أننا إذا أردنا أن نقول: إنه - عليه السلام - توضاً مع النية والترتيب -: قلنا: لا شك أن الوضوء مع النية والترتيب أفضل، والعلم الضروري حاصل بأن أفضل الخلق لم يواظب على ترك الأفضل طول عمره؛ فثبت: أنه أتى بالوضوء المرتب المئوي، ولم يثبت - عندنا - أنه أتى بالوضوء العاري عن النية والترتيب، والشك لا يعارض اليقين؛ فثبت: أنه - عليه السلام - أتى بالوضوء المرتب المئوي؛ فوجب أن يجب علينا مثله للأصل الذي قررناه.

الطريق الثاني: أن نقول إنه - عليه السلام - لو ترك النية والترتيب، لوجب علينا

قوله: «الفصل الثاني/ ٥٨ ب في التنبيه على فوائد هذا الأصل:

الفائدة الأولى: إذا شككنا في شيء من الأمور، هل فعله النبي ﷺ أو لا؟ قلنا: في إثباته طرق: الأولى: أننا إذا أردنا أن نقول إنه ﷺ توضاً مع النية والترتيب - قلنا: لا شك أن الوضوء مع النية أفضل» يعني: لمساعدة الخصم، والإجماع أنه راجح الفعل.

قوله: «والعلم الضروري حاصل بأن أفضل الخلق يواظب على الأفضل طول عمره...» إلى قوله: «فوجب أن يجب علينا مثله؛ للأصل الذي قررناه» يعني: من حمل أفعاله المطلقة على الوجوب.

والاعتراض على هذه الطريقة من وجهين:

أحدهما: أن تبين أنه فعل مقابل المدعى فعله بوجه ما - إن أمكن ثم - يقلب الدليل.

الثاني: أن مقتضى ذلك رفع المندوب.

وجوابه: ما أشار إليه في الفائدة الأخيرة أنه الأصل، إلا أن يدل دليل على خلافه فيصائر

إليه.

قوله: «الطريق الثاني أن نقول: إنه - عليه الصلاة والسلام - لو ترك النية أو الترتيب، لوجب علينا تركه؛ فثبت أنه ما تركه بل فعله؛ وحيث: يحصل المطلوب»، يعني: على ما قرره

تَرْكُهُ؛ لِلدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا تَرْكُهُ؛ ثَبَتَ أَنَّهُ مَا تَرَكَهُ بَلْ فَعَلَهُ؛ وَحَيْثُئِذٍ: يَخْصُلُ الْمَطْلُوبُ.

وَيَفْتَقِرُ هَهُنَا إِلَى بَيَانٍ أَنَّ لَفْظَ «الْمُتَابَعَةِ» يَدْخُلُ فِيهِ الْأَفْعَالُ وَالتَّرُوكُ:

فَنَقُولُ: قَدْ ذَكَرْنَا فِي «عِلْمِ الْكَلَامِ»: أَنَّ التَّرْكَ لَيْسَ عِبَارَةً عَنِ الْعَدَمِ الْمَحْضِ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ فِعْلِ الضَّدِّ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا: كَانَ التَّرْكَ فِعْلاً مَحْضاً؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «فُلَانٌ يَتَّبِعُ أَسْتَاذَهُ فِي أَفْعَالِ الْخَيْرِ، وَلَا يَتَّبِعُهُ فِي فِعْلِ الشَّرِّ»؛ وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

الطَّرِيقُ الثَّالِثُ: أَنْ يُرْوَى خَبَرٌ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَى بِذَلِكَ الْفِعْلِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ

الْمُخْتَارُ - عِنْدَنَا -: أَنَّهُ إِذَا نُقِلَ إِلَيْنَا أَخْبَارٌ مُتَعَارِضَةٌ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ آخِزُهَا كَيْفَ كَانَ -: فَإِنَّهُ يَكُونُ الْمُكَلَّفُ مُخْتَاراً فِي الْكُلِّ؛

مِنْ حَمَلِ فِعْلِهِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْوَجُوبِ.

قوله: «ويفتقر ههنا إلى بيان أن لفظ المتابعة تدخل فيها الأفعال، والتروك، فنقول: قد ذكرنا في علم الكلام أن الترك ليس هو العدم المحض، بل هو عبارة عن فعل الضد، وإذا تبين هذا كان الترك فعلاً محضاً»:

هذا بناءً منه على أن العدم الطارئ لا يكون أثراً للقدرة، وقد نُقِلَ القاضي في أحدِ قوليهِ صِحَّةُ كونه مُتَعَلِّقاً للقدرة؛ فحيثُئِذٍ لا يكون الترك فِعْلاً للضدِّ.

قوله: «وأيضاً، فإنه يصح أن يقال: فلان يتبع أستاذه في فعل الخير، ولا يتبعه في فعل الشر» يعني: وحسن السلب مُشْعِرٌ بإمكان الوقوع.

قوله: «وذلك يدلُّ على ما قلناه» هذا التقدير لا يفتقر فيه إلى أن الترك أمرٌ وجوبيٌّ.

قوله: «الطريق الثالث أن يروي خبر أنه - عليه الصلاة والسلام - أتى بذلك - الفعل» إنما ذكره؛ لِحَضَرِ الطَّرِيقِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَاضِحٌ.

قوله: «الفائدة الثانية: المختار عندنا أنه إذا نُقِلَ إِلَيْنَا أَخْبَارٌ مُتَعَارِضَةٌ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا أَنْ آخِزُهَا كَيْفَ كَانَ - فإنه يكون الْمُكَلَّفُ مُخَيَّراً فِي الْكُلِّ؛ مثاله: إذا صحَّ خَبَرٌ أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - سجد للسهو قبل السلام^(١)، وخبر أنه سجد بعد السلام، ولم يثبت بالنقل آخر أفعاله -: وجب القول بالتخيير...» إلى آخره:

(١) تقدم تخريجه في حديث «إذا شك أحدكم في صلاته» ص ٤٤٧.

مِثَالُهُ: إِذَا صَحَّ خَبَرٌ: فِي أَنَّهُ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَخَبَرَ آخَرَ: فِي أَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَلَمْ يَثْبُتْ بِالنَّقْلِ أَنَّ أَوَاخِرَ أَفْعَالِهِ كَيْفَ كَانَ -: وَجَبَ الْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ.

وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى مَنْكِبَيْهِ أَوْ إِلَى أُذُنَيْهِ - فَهَهُنَا: يُرْجَحُ مَا تَأَيَّدَ بِالْأَصْلِ؛ فَتَقُولُ: وَجَبَ تَرْجِيحُ الْمَنْكِبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَقْلِيلُ الْأَفْعَالِ فِي الصَّلَاةِ؛ وَهَذَا أَقْلٌ. فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ هَذَا التَّرْجِيحُ - وَجَبَ تَرْجِيحُ الْأَقْرَبِ إِلَى شَرَائِطِ الْعُبُودِيَّةِ. فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ - حُكِمَ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ؛ مِثْلُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي التَّشْهِيدِ كَيْفَ كَانَتْ أَصَابِعُ يَدَيْهِ.

وبالجملة: إِذَا حَصَلَ التَّعَارُضُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ النِّسْخِ -/ ٥٩ أ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى التَّرْجِيحِ، وَمِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ تَعْلِيلَ الْأَفْعَالِ فِي الصَّلَاةِ مُؤَيَّدٌ بِالْأَصْلِ؛ كَرَفْعِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ.

وقيل: إِنَّ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمَّا قَدِمَ الْعِرَاقَ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ الْعُلَمَاءُ، فَسُئِلَ عَنْ أَحَادِيثِ الرِّفْعِ، وَأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - رَفَعَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَحَذْوَ شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ^(١)؟ فَقَالَ: أَرَى أَنْ يَرْفَعَ بِحَيْثُ تُحَاذِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أُذُنَيْهِ، وَإِبْهَامُهُ شَحْمَةُ أُذُنَيْهِ، وَكَفَاهُ حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ. فَاسْتُخْصِنَ ذَلِكَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ.

وروى صالح بن خوات بن جبير^(٢): «أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى أَتَمَّتْ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا [ثُمَّ مَضَتْ]، وَأَتَتْ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ»: ^(٣).

- (١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٥/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ، الْحَدِيثُ (١٦)، وَالشَّافِعِيُّ (٧٢/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: صِفَةُ الصَّلَاةِ، الْحَدِيثُ (٢١١)، وَأَحْمَدُ (١٤٧/١)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٨٥/١).
- كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَابْنُ خَالٍ (٢١٨/٢). كِتَابُ: الْأَذَانِ، بَابُ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، الْحَدِيثُ (٧٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٢/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ، الْحَدِيثُ (٢١/ ٣٩٠-٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦١/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَدِيثُ (٧٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢/٢) كِتَابُ: الْإِفْتِتَاحِ، بَابُ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٩/١): كِتَابُ: إِقَامَةُ الصَّلَاةِ، بَابُ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا رَكَعَ، الْحَدِيثُ (٨٥٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٦٩/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ: بَابُ صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٩٠/٢) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: بَيَانِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٨٧-٢٨٨): كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: التَّكْبِيرِ وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ، الْحَدِيثُ (٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٦٠/٢) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْإِفْتِتَاحِ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (١٥٧/٩).
- (٢) صَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ - بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ - ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ. وَثَقَهُ النَّسَائِيُّ. يَنْظُرُ: الْخُلَاصَةُ ٤٥٩/١.

- (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢١/٧) كِتَابُ: الْمَغَازِي، بَابُ: غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ، الْحَدِيثُ (٤١٢٩)، وَمُسْلِمٌ (٥٧٥/١): كِتَابُ: صَلَاةُ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ: صَلَاةُ الْخَوْفِ، الْحَدِيثُ (٣١٠/ ٨٤٢)، وَمَالِكٌ (١/ ١٨٣): كِتَابُ: الْخَوْفِ، بَابُ: صَلَاةُ الْخَوْفِ، الْحَدِيثُ (١)، وَأَحْمَدُ (٤٤٨/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢/ ٣٠): كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: إِذَا صَلَّى رُكْعَةً وَثَبَتَ قَائِمًا، الْحَدِيثُ (١٢٣٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧١/٣) =

الفائدة الثالثة

مُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ: أَنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي الطَّهَارَاتِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ -: وَجِبَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْنَا مِثْلُهُ. فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ: إِمَّا نَصٌّ خَاصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ بَيْنَ الْأُمَّةِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ -: قَضَيْنَا بَعْدَ وَجُوبِهِ؛ وَإِلَّا حَكَمْنَا بِوُجُوبِهِ.

فَهَذِهِ أَصُولٌ؛ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا؛ سَهَّلَ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الشَّرِيعَةِ.

فهذه الرواية أَقْلُ تَغْيِيرًا، فَرَجَّحَهَا الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ، بِأَنَّهَا أَكْثَرُ رُوَاةٍ، وَأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِغَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَهِيَ مِنْ آخِرِ الْغَزَوَاتِ، الَّتِي صَلَّيْتُ بِهَا صَلَاةَ الْخَوْفِ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ تَبُوكٌ^(١)، أَمْ يَعْنِي أَنَّهَا آخِرُ الْغَزَوَاتِ مُطْلَقًا؛ فَيَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ إِذْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَةً، ثُمَّ مَضَتْ إِلَى تَجَاوِزِ الْعَدُوِّ، وَأَتَتْ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً ثُمَّ أَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، وَانْتَظَرِ الطَّائِفَةَ الْأُولَى حَتَّى أَتَتْ وَصَلَّتْ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

قوله: «الفائدة الثالثة: أَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ - وَجِبَ عَلَيْنَا مِثْلُهُ. فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ، إِمَّا نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ، أَوْ قِيَاسٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ - قَضَيْنَا بَعْدَ وَجُوبِهِ»: وَهَذَا لَازِمٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ وَجَوَابُهُ: مَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ وَاضِحٌ. وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ: أَنَا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَظْهَرَ وَجُوبُ التَّاسِي فِي مَا ظَهَرَتْ صِفَتُهُ مِنْ أَفْعَالِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَتَى بِهِ مِنْ إِبَاحَةٍ، أَوْ نَذْبٍ، أَوْ وَجُوبٍ. وَيَحْتَاجُ/٥٩ب إِلَى مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ الْمَعْرِفَةِ لِدَلِيلِهِ: فَمِمَّا تُعْرِفُ بِهِ الْإِبَاحَةُ: تَنْصِيصُهُ عَلَيْهَا، أَوْ لَايَةُ دَلَّتْ عَلَى الْإِبَاحَةِ، أَوْ فَعَلُهُ ذَلِكَ بَيَانًا لَهَا.

وَمِمَّا تُعْرِفُ بِهِ التَّنْذِيَةُ: تَنْصِيصُهُ عَلَيْهَا، أَوْ فَعَلُهُ امْتِثَالًا لَايَةِ دَلَّتْ عَلَى النَّذْبِ، أَوْ فَعَلُهُ بَيَانًا لَهَا، أَوْ كَوْنُهُ قَضَاءُ الْمُنْدُوبِ، أَوْ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْدُوبٍ، أَوْ مُوَاطَئَتُهُ عَلَيْهِ وَتَرْكُهُ فِي حَالَةٍ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ وَلَا نَسْخٍ، أَوْ كَوْنُهُ فِي مَعْرُضٍ قَرِينَةٍ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ رَفْعُ الْمَوَاحِظَةِ. وَمِمَّا يُعْرِفُ بِهِ الْوُجُوبُ: الْخَمْسَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، أَوْ اقْتِرَانُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِ، كَالصَّلَاةِ بِأَذَانٍ، أَوْ كَزِيَادَةِ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فِيهَا - أَعْنِي: وَجُوبُ شَرَائِطِ الصَّحَةِ كَوُجُوبِ الطَّهَارَةِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ - بَطَلَتْ الصَّلَاةُ.

= كتاب: الخوف، باب: صلاة الخوف، وابن الجارود (ص ٩٠): كتاب: الصلاة، باب: في صلاة الخوف، الحديث (٢٣٥)، والدارقطني (٢/٦٠) كتاب: العيدين، باب: صلاة الخوف، الحديث (١١)، والبيهقي (٣/٢٥٣)، كلهم من طريق مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن حَوَاتٍ بِهِ. (١) (تَبُوكُ) - بِالْفَتْحِ، ثُمَّ الضَّم، وَوَاوٌ سَاكِنَةٌ وَكَافٌ -: قَرْيَةٌ بَيْنَ وَادِي الْقُرَى وَالشَّامِ، بِهَا عَيْنُ مَاءٍ وَنَخْلٌ، وَكَانَ لَهَا حَصْنٌ خَرِبَ، وَابِيهَا انْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهَا، كَانَ قَدْ بَلَغَهُ أَنَّهُ تَجَمَّعَ إِلَيْهَا الرُّومُ وَلَحْمٌ وَجَذَامٌ؛ فَوَجَدَهُمْ قَدْ تَفَرَّقُوا، وَلَمْ يَلْقَ كِيدًا، وَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. يَنْظُرُ: مراصد الاطلاع ٢٥٣.

البَابُ السَّادِسُ

فِي النَّسْخِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ، وَالْيَهُودُ خَالَفُوهُمْ.

..... ننسخ يُطلق لغة^(١):

- (١) النَّسْخُ يطلق في اللغة - كما في الصَّحاح والقَامُوسِ، واللَّسَانِ - بمعنى: الإزالة. يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ؛ أي: أزالته، ونسخت الريحُ الآثارَ؛ أي: أزالتها؛ ومنه تناسخُ القُرُونِ والأزمنةِ. والإزالةُ هي الإعدامُ.
- وقد يُطلقُ النَّسْخُ بمعنى: نُقلُ الشَّيْءِ، وتحويله من حالةٍ إلى أخرى، مع بقاءه في نفسه. يقال: نَسَخْتُ الْكِتَابَ؛ أي: نقلت ما فيه إلى آخر؛ ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُهُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٢٩].
- أي: نقله في صُحفِ المَلَايِكَةِ.
- ويقال: وَنَسَخْتُ النَّحْلَ؛ أي: نقلتها من خليةٍ إلى أخرى، ومنه: المتناسخاتُ في علم المَوَارِيثِ؛ لانتقالِ المَالِ من وارثٍ إلى وارثٍ، ولكن هُنا تنوعتِ الآراءُ في أيِّ المعنيين يكونُ لفظُ النَّسْخِ حقيقةً، وفي أيِّهما يكونُ مجازاً؟
- فيه مذاهبٌ حكاها العلامةُ أبو عمرو بنُ الحاجبٍ من غير ترجيحٍ، لكن ذهب القاضي أبو بكر الباقلانيُّ، ومن تبعه؛ إلى أنه حقيقةٌ فيهما، فاسمُ النَّسْخِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ هَذَيْنِ المعنيين.
- وذهب القفالُ الشاشيُّ إلى أنه حقيقةٌ في النُّقْلِ والتَّحْوِيلِ. وذهب الإمامُ الجوينيُّ إلى: أنه حقيقةٌ في الإزالةِ؛ مجازاً في النقلِ، ويُعلِّلُ ذلك بقوله: «لأنَّ النقلَ أخصُّ من الزَّوالِ»؛ فإنَّ النُّقْلَ إعدامُ صفةٍ وإحداثُ أخرى، وأمَّا الزَّوالُ فمطلقُ الإعدامِ، وكونُ اللفظِ حقيقةً في العامِ مجازاً في الخاصِّ - أولى من العكس؛ لتكثيرِ الفائدةِ.
- وقيل في الردِّ ما ذهب إليه الإمامُ من التَّغْيِيلِ: لا نسلمُ أنَّ النقلَ أخصُّ من الزَّوالِ؛ لأنَّ الإزالةَ - على ما قيل - هي الإعدامُ، والإعدامُ يستلزمُ زوالَ صفةِ الوجودِ، وتجددُ أخرى وهي صفةُ العَدَمِ، وهما صفتان مُتَقَابِلَتَانِ، متى اتَّفَقَتْ إحداهما تحققتِ الأخرى، وإذا تَعَدَّرَ التَّرْجِيحُ كان القولُ بالاشتراكِ أشبه، ولعلَّ هذا هو دَلِيلُ من قال بالاشتراكِ؛ اللهمَّ إلاَّ أن يقال: مُرَادُ الإمامِ: تبدلُ الصِّفَةُ الوجودِيَّةُ بِصِفَةٍ وجوديةٍ أخرى؛ فَيَكُونُ النُّقْلُ أَخْصَ.
- ولقد عَرَفَ عُلَمَاءُ الْأَصُولِ النَّسْخَ بتعاريفٍ كثيرةٍ؛ منها ما هو فاسدٌ، ومنها ما هو صحيحٌ.
- ونقتصرُ على تعريفاتٍ ثلاثةٍ؛ وهي لإمامِ الحرمين وألْعَزَالِيٍّ ولابنِ الحاجبِ.
- عَرَفَهُ إمامُ الحرمين الجوينيُّ؛ بأنه: أَلْفَظُ الدَّالُّ على انْتِفَاءِ شرطِ دوامِ الحكمِ الأولِ.

بمعنى الرفع والإزالة يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ، ونَسَخَتِ الرياحُ آثارَ القومِ.

وبمعنى: النقل والتحويل؛ كَنَسَخِ الْمَوَارِيثِ، ومنه: نَسَخْتُ الْكِتَابَ:

ف قيل: إنه حقيقة فيهما؛ لاستعماله فيهما، وليس بينهما قَدَرٌ مُشْتَرِكٌ، فيكون مُتَوَاطِئاً ولا علاقة؛ فيكون أحدهما مجازاً.

وقيل: حقيقة في النقل؛ لاستلزامه الإزالة.

وقيل: حقيقة في الرفع؛ وهو الأظهر؛ لتبادره إلى الفهم عند الإطلاق.

وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ وَحَدِّهِ شَرْعاً:

== قال الْقَاضِي عَضُدُ الدِّينِ: ومعناه: أَنَّ الْحُكْمَ كَانَ دَائِماً فِي عِلْمِ اللَّهِ دَوَاماً مُشْرُوطاً بِشَرْطٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَأَجَلَ الدَّوَامِ أَنَّ يَظْهَرَ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الشَّرْطِ لِلْمُكَلَّفِ؛ فَيَنْقَطِعُ الْحُكْمُ وَيَبْطُلُ دَوَامُهُ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، فَإِذَا قَالَ قَوْلًا دَالًّا عَلَيْهِ فَذَلِكَ هُوَ النَّسْخُ. وعرفه حجة الإسلام الغزالي بـ «الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم؛ على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه. وعرفه ابن الحاجب: بأنه: «رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر». والنَّسْخُ فِي نَظَرِ الْفُقَهَاءِ: هُوَ النَّصُّ الدَّالُّ عَلَى انْتِهَاءِ أَمَدِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، مَعَ التَّأْخِيرِ عَنْ مُورَدِهِ. ومعنى ذلك: أَنَّ الْحُكْمَ لَهُ غَايَةٌ يَنْتَهِي بِانْتِهَائِهَا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْغَايَةُ مُبَيَّنَّةً بِالنَّصِّ الدَّالِّ عَلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ، جَاءَ النَّصُّ الثَّانِي مُتَأَخِّراً عَنْ وَرُودِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ، وَبَيْنَ تِلْكَ الْغَايَةِ. ينظر: البرهان لإمام الحرمين ١٢٩٣/٢، البحر المحيط للزركشي ٦٣/٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٥/٣، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٩٠، التمهيد للأسنوي ص ٤٣٥، نهاية السؤل له ٥٤٨/٢، زوائد الأصول له ص ٣٠٨، منهاج العقول للبدخشي ٢٢٤/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٨٧، التحصيل من المحصول للأرموي ٧/٢، المنحول للغزالي ٢٨٨، المستصفى له ١٠٧/١، حاشية البناني ٧٤/٢، الإبهاج لابن السبكي ٢٢٦/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٢٩/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ١٠٦/٢، المعتمد لأبي الحسين ٣٦٣/١، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ص ٣٨٩، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤٦٣/٤، أعلام الموقعين لابن القيم ٢٩/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٤٩/٣، ميزان الأصول للسمرقندي ٦٢١/٢، ٩٨١، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ١٨٥/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٣٤/٢، شرح المنار لابن ملك ص ٩١، الموافقات للشاطبي ١٠٢/٣، تقريب الوصول لابن جزّي ص ١٢٥، شرح مختصر المنار للكوراني ص ٩١، نشر البنود للشنقيطي ٢٨٠/٢، شرح الكوكب المنير للفتوح ص ٤٦٢. وينظر: تهذيب اللغة ١٨١/٧، لسان العرب ٤٤٠٧/٦، تاج العروس ٢٨٢/٢، معيار العقول في علم الأصول لابن المرتضى ١٧٢/١، كشف الأسرار ١٥٤/٣، حواشي المنار (٧٠٨)، العدة ٣/٧٧٨، الحدود للبايجي ص (٤٩)، اللمع ص (٣٠)، الوصول لابن برهان ٧/٢، روضة الناظر (٣٦)، الرسالة للشافعي (١٢٨) ١٣٩، المعني للخبازي (٢٥٠)، المسودة (١٩٥)، شرح تنقيح الفصول (٣٠١)، تقريب الوصول (١٢٥)، المنتهى لابن الحاجب (١١٣).

فقال القاضي: هو الخطاب الدالُّ على رُفْعِ حُكْمِ خُطَابٍ سابق، وارتضاه الغزالي^(١).
واغْتَرَضَ عَلَيْهِ بوجوه:

الأول: أَنَّ الحكم عنده قديم، والخطابُ وتعلُّقه لنفسه، فكيف يُتَصَوَّرُ رُفْعُهُ؟
الثاني: أنه غير جامع؛ فَإِنَّ الحكم قد يستند إلى فعلِ الرسول ﷺ ويكون ناسخاً ومنسوخاً.
الثالث: أن ما ذكره حَدُّ النَّاسِخِ لا النسخ.
وأجيب عن الأول: بأنَّ المنسوخَ تَقَرُّرُ الحُكْمِ فِي الْأَذْهَانِ وَالْمُعْتَقَدَاتِ، لا في نفس الأمر؛
فإنه قديم.

وعن الثاني: بأنَّ الفعلَ إنما يَدُلُّ لِإِسْنَادِهِ إِلَى قول: إما عام؛ كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [الأنعام ١٥٥] وإما خاص؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

وأما الثالث: فلازم والأسدُّ فيه أَنَّ يُقَالَ: النَّسْخُ: رُفْعُ حكم شرعيٍّ بدليل شرعيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ، فالمعنيُّ برفع الحكم: أَنَّ الشارِعَ إِذَا أَمَرَنَا بِاسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِغَيْرِ عَدَدٍ، وَحَكَمَنَا بِوُجُوبِ الاسْتِقْبَالِ دَائِماً، واعتقدنا دوامه، فَإِنَّ وَرَدَ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة ١٤٤] -: كَانَ زَوَالُ حُكْمِنَا وَاعْتِقَادِنَا/ ٦٠ أَوْ بِوُجُوبِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَارْتِفَاعِهِ - بِسَبَبِ الْخُطَابِ؛ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ؛ كَمَا أَنَّ مُقْتَضَى الْبَيْعِ دَوَامُ الْمَلِكِ، فَإِذَا وَرَدَ النَّسْخُ عَلَيْهِ أُضِيفَ زَوَالُ الْمَلِكِ إِلَيْهِ.
وتقييدُ الحكمِ المرفوعِ «بالشرعيِّ» احترازٌ من رفع حكم البراءة الأضليَّة، وإيجاب الصلاة والزكاة، وغير ذلك.

وتقييدُ الراجعِ بدليل شرعي: احترازٌ من سُقُوطِهِ بِالموت، وطريان العجز مع شُمُولِهِ لِجميع الأدلَّةِ الشرعية: القولية والفعلية.

وتقييدهُ بِالتَّأَخِيرِ: احترازٌ من تقييدِ الحُكْمِ بِغَايَةِ ابْتِدَاءٍ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا أَلَيْسَ إِلَى اللَّهِ الْيَلْبُتُ﴾ [البقرة ١٨٧].

هذا مذهب القاضي، وخالفه أبو إسحاق الإسفراييني والإمام، وَرَدَّاهُ إِلَى بَيَانِ ظُهُورِ انْتِفَاءِ شرط الاستمرار.

(١) وقال في بيانه: وإنما آثرنا لفظ الخطاب على لفظ النص؛ ليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم، وكل دليل؛ إذ يجوز النسخ بجميع ذلك.
وإنما قيدنا الحد بالخطاب المتقدم؛ لأن ابتداء إيجاب العبادات في الشرع مزيل حكم الفصل من براءة الذمة، ولا يسمى نسخاً؛ لأنه لم يزل حكم خطاب.
وإنما قيدنا بارتفاع الحكم، ولم نقيده بارتفاع الأمر والنهي؛ ليعلم جميع أنواع الحكم من الندب والكراهة والإباحة؛ فجميع ذلك قد ينسخ.

وَأَعْلَمَ: أَنَّ جُمهُورَ الْمُسْلِمِينَ أَخْتَجُوا عَلَى وَقْعِ النَّسْخِ؛ بِأَنْ قَالُوا: ثَبَتَ الْقَوْلُ بِنُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَصِحَّةُ نُبُوءَتِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى صِحَّةِ حُصُولِ النَّسْخِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ حَقًّا.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ نُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَمْرٌ مُوقُوفٌ عَلَى حُصُولِ النَّسْخِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مُوسَى وَعِيسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - نَصَّا عَلَى أَنَّ شَرْعَهُمَا يَنْقُى إِلَى ظُهُورِ شَرْعِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَكَانَ انْتِهَاءُ شَرْعِهِمَا جَارِيًا مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وخالفه الفخر أيضاً، والمعتزلة، وجمهور الفقهاء، ورَدُّوه إلى بيان أمد الحكم، ولكل منهم معتمد.

والرَّدُّ عليهم يأتي في المسألة الثانية إن شاء الله تعالى؛ حيث ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وكان حَقُّهُ أَنْ يذكره أولاً؛ لأنَّ البحث في جوازِ النسخ ووقوعه قَرِيبٌ تَصَوُّرُهُ.

قوله: «المسألة الأولى: اتفق المسلمون على جواز النسخ...».

ثُقِلَ عن طائفة من المسلمين مَنْعُهُ، ورَدُّوا جميع ما يُدَّعى أنه نسخ إلى التخصيص. وجمهور اليهود على امتناعه عقلاً، وذهب شِرْذِمَةٌ منهم إلى امتناعه سمعاً.

قوله: «واعلم أَنَّ جمهورَ المسلمين احتجوا على وقوع النسخ بِأَنْ قَالُوا: ثَبَتَ الْقَوْلُ بِنُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَصِحَّةُ نُبُوءَتِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى النَّسْخِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ حَقًّا»:

هذا كلامٌ ليس على ظاهره؛ فَإِنَّ نُبُوءَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى إِثْبَاتِ الْمُعْجَزَةِ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنَّ ثَبُوتَ نبوة محمد ﷺ مع كونها ناسخة لبعض الشرائع المتقدمة - مَوْقُوفَةٌ عَلَى صِحَّةِ النسخ على هذا التقدير.

واغْتَرِضَ عليه: بِأَنَّ هَذَا لَا يُفِيدُ مع اليهود مع تكذيبهم لنبوة محمد ﷺ فلا تَثْبُتُ نبوئُهُ ما لم يَثْبُتِ النَّسْخُ، ولا يَثْبُتِ النَّسْخُ ما لم تَثْبُتْ نبوئُهُ؛ فيدور.

والوجه أَنَّ يُحَرَّرَ إِرَادُهُ فيقال: وَقُوعُ الْخَارِقِ عَلَى وَفْقِ دَعْوَى الْمُتَحَدِّي، مع الْعَجْزِ عن معارضته - إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِ الْمُتَحَدِّي أَوْ لَا:

فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِ الْمُتَحَدِّي لَزِمَ أَلَّا يُصَدِّقُوا مُوسَى، عليه السلام.

وإن دُلَّ: لَزِمَ تَصْدِيقُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قوله: «ولقائل أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ نبوة محمد ﷺ مَوْقُوفَةٌ عَلَى النَّسْخِ؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - نَصَّ عَلَى بَقَاءِ شَرْعِهِ إِلَى ظُهُورِ شَرْعِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَكَانَ انْتِهَاءُ شَرْعِهِ جَارِيًا مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة: ١٨٧]»:

هذا السَّوَالُ لَا يُمْكِنُ لليهود إِرَادُهُ؛ لِأَنَّ فِي ضِمْنِهِ تَصْدِيقَ ٦٠ ب مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُمْ لَا يُصَدِّقُونَهُ؛ وَإِنَّمَا هُوَ شَكٌّ فِي هَذِهِ الْحُجَّةِ، وَقَدْ يَتَمَسَّكُ بِهِ مَنْ يَنْفِي النَّسْخَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

والرَّدُّ عليه بِالْحُجَجِ السَّمْعِيَةِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَمِنَ النَّاسِ مَنِ اخْتَجَّ عَلَى النَّسْخِ؛ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُشْتَمِلٌ عَلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مَّنْسُوخَةٍ.
وَأَعْلَمُ: أَنَا بَيِّنًا فِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ»: أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُدْعَى فِيهِ أَنَّهُ نَسْخٌ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ حَمْلُهُ
عَلَى التَّخْصِيسِ.

وَالْمُعْتَمَدُ فِي جَوَازِ النَّسْخِ: الْعَقْلُ، وَالثَّقَلُ:

أَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ أَنَّ الْإِيجَادَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ، وَالْإِيجَابَ بِالْكَلَامِ؛ فَكَمَا لَا يَبْعُدُ
حُصُولُ الْإِيجَادِ بَعْدَ الْإِعْدَامِ، وَالْإِعْدَامُ بَعْدَ الْإِيجَادِ فَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ حُصُولُ الْإِيجَابِ بَعْدَ
الْحَظَرِ، وَالْحَظَرِ بَعْدَ الْإِيجَابِ.

وَأَمَّا الثَّقَلُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾
[البقرة: ١٠٦].

قوله: «ومن الناس من احتج على النسخ بأن القرآن مُشْتَمِلٌ عَلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مَّنْسُوخَةٍ» -
كَأَيَّةِ الْعِدَّةِ، وَآيَةِ الصَّدَقَةِ بَيْنَ يَدَيِ النَجْوَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ -: ظَاهِرٌ.

قوله: «واعلم أَنَا بَيِّنًا فِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ»: أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُدْعَى فِيهِ أَنَّهُ نَسْخٌ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ حَمْلُهُ
عَلَى التَّخْصِيسِ» يعني: فالاعتمادُ عَلَى الْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّسْخِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُظَاهِرُ مِنَّا الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا
عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ أُحُلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ
مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] - أَوَّلَى مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّفْصِيلِ.

قوله: «وَالْمُعْتَبَرُ فِي جَوَازِ النَّسْخِ الْعَقْلُ وَالثَّقَلُ: أَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ أَنَّ الْإِيجَادَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ،
وَالْإِيجَابَ بِالْكَلَامِ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ حُصُولُ الصَّحَةِ بَعْدَ السَّقَمِ وَلَا يَبْعُدُ حُصُولُ الْإِيجَابِ بَعْدَ الْحَظَرِ
وَالْحَظَرِ بَعْدَ الْإِيجَابِ...» إِلَى آخِرِهِ:

حَاصِلُ هَذِهِ الْحُجَّةِ: أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ النَّسْخُ، فَلِمَا أَنْ يَمْتَنِعَ لِدَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ:
وَلَا امْتِنَاعَ لِدَاتِهِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَلَوْ امْتَنَعَ لغيرِهِ لَكَانَ: إِمَّا لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنَ الْبِدَاءِ؛ كَمَا يَزْعُمُ الْيَهُودُ، أَوْ لِلتَّنَاقُضِ؛ كَمَا
تَزْعُمُ الْمَعْتَزِلَةُ فِي النَّسْخِ قَبْلَ الْاِمْتِنَاعِ: مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ يَكُونُ مُرَادًا وَلَا مُرَادًا، حَسَنًا قَبِيحًا؛
لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ لَيْسَ بِمَانِعٍ.

وَلَوْ لَزِمَ الْبِدَاءُ أَوْ التَّنَاقُضُ فِي الْحُكْمِ، لَلَزِمَ فِي الْفِعْلِ مِنْ تَبْدِيلِ الْحَيَاةِ بِالْمَوْتِ، وَالصَّحَّةِ
بِالسَّقَمِ، وَالْغِنَى بِالْفَقْرِ، وَعَكْسُ ذَلِكَ، فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِالْفِعْلِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْبِدَاءُ وَلَا
التَّنَاقُضُ - فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ بِالْقَوْلِ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قوله: «وَأَمَّا الثَّقَلُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]:

لَا يَقَالُ: الْمُرَادُ بِالنَّسْخِ النُّقْلُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى صُحُفِ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: يَلْزَمُ أَنْ

أَحْتَجَّ الْيَهُودُ عَلَى إِنْكَارِ النَّسخِ ؛ بِوَجْهَيْنِ :

الأولُ : أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِينَ نَصَّ عَلَى شَرْعِهِ : فَإِذَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ نَصَّ عَلَى الدَّوَامِ ، أَوْ عَلَى عَدَمِ الدَّوَامِ ، أَوْ سَكَتَ عَنِ الْقَيْدَيْنِ :

فَإِنْ كَانَ الأولُ : كَانَ جُصُولُ عَدَمِ الدَّوَامِ يُوجِبُ كَذِبَهُ ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ بِالتَّفَاقُقِ .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي : وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَقْلُ هَذَا الْقَيْدِ جَارِيًا مَجْرَى نَقْلِ أَضَلِّ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْقَيْدُ حُكْمًا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ بَيِّنَةٌ بَيِّنًا ظَاهِرًا - : وَجَبَ أَنْ يُنْقَلَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا ؛ إِذْ لَوْ جَازَ فِي مِثْلِ هَذَا أَلَّا يُنْقَلَ ، جَازَ - أَيْضًا - أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَيَّنَّ فِي الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ : أَنَّهَا سَتَصِيرُ مَنْسُوخَةً بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ ، أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُنْقَلَ ؛ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ : فَإِنَّهُ تَخْرُجُ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ عَنِ الْوُثُوقِ ^(١) بِهَا .

يكون القرآن كله منسوخاً ، ولا يبقى لقوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة ١٠٦] - فائدة .

قوله : « واحتج اليهود بوجهين » وجوابهما واضح .

[قوله] : « قال أكثر الفقهاء : النسخ عبارة عن انتهاء مدة الحكم ، وهو المختار » : صوابه أَنْ يُقَالَ : عِبَارَةٌ عَنْ بَيَانِ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْحُكْمِ مَعَ تَرَاجِيهِ . وَإِلَّا لَرِمَ أَنْ يَكُونَ الْبَيَانُ بِالتَّعْيِينِ بَزْمَانٍ مُتَّصِلٍ مَنْسَخًا .

قوله : « وقال القاضي : النسخ رُفْعُ / ٦١ الْحُكْمِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ » لا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِخَطَابِ مُتَرَاخٍ ؛ احْتِرَازًا مِنَ الرِّفْعِ بِالْعَجْزِ وَالْمَوْتِ .

قوله : « والدليل على صحة الأول أَنَّ طَرَيَانَ الطَّارِيٍّ مُشْرُوطٌ بِزَوَالِ الأولِ . . . » إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ :

نقول : قَدْ خَالَفَ الْقَاضِي جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَجُمْلَةُ الْمَعْتَزَلَةِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ ، وَالْإِمَامُ ، وَالْمُصَنِّفُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ ؛ وَلِكُلِّ مُعْتَمِدٍ :

أَمَّا الْفُقَهَاءُ فَقَالُوا : الْحُكْمُ خَطَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخَطَابُهُ كَلَامُهُ ، وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ ، وَتَعَلُّقُهُ بِنَفْسِهِ : فَالرِّفْعُ : إِمَّا أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْكَلَامِ ، أَوْ إِلَى تَعَلُّقِهِ ، وَهُمَا قَدِيمَانِ عِنْدَهُ ، وَالْقَدِيمُ لَا يَقْبَلُ الرِّفْعَ .

وَرَدَّ عَلَيْهِمْ : بَأَنَّ مَا قَرَضْتُمْ مِنْهُ يَلْزَمُكُمْ فِيمَا صِرْتُمْ إِلَيْهِ ؛ حَيْثُ قُلْتُمْ : إِنَّهُ بَيَانُ أَمَدِ الْحُكْمِ ، وَكَمَا أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَقْبَلُ الرِّفْعَ لَا يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ بِالزَّمَانِ وَلَا يَعْنِي بَقَاءَهُ .

وَأَمَّا الْمَعْتَزَلَةُ فَقَالُوا : الشَّيْءُ إِنَّمَا يُؤَمَّرُ بِهِ ؛ لِحُسْنِيَّتِهِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ ، وَإِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ ؛ لِقُبْحِهِ ، وَاشْتِمَالِهِ عَلَى مَفْسَدَةٍ ، وَلَوْ أَمَرَ بِالْحُكْمِ الْوَاحِدِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ ، لَكَانَ حَسَنًا قَبِيحًا ، مَصْلَحَةً

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ : الْوُقُوفُ .

وإن كان الدالّ - وهو أن يقال: إن موسى - عليه السلام - بين شريعته، وسكت عن بيان الدوام وعدم الدوام -: فهذا - أيضاً - باطل؛ لأن مثل هذا التكليف لا يوجب العمل إلا مرة واحدة؛ لما بيّنا: أن الأمر لا يفيد التكرار، ولو كان الأمر كذلك، لما كانت شريعته باقية في تلك المدة الطويلة؛

فثبت: أنه لو صحّ النسخ، لكانت تلك الشريعة واقعة على واحد^(١) من هذه الوجوه الثلاثة، وثبت: أنها بأسرها باطلة؛ فكان القول بحصول النسخ باطلاً.

الثاني: أن اليهود - على كثرتهم ونفرتهم في مشارق الأرض ومغاربها - ينقلون عن موسى - عليه السلام - أنه كان يقول: إن شريعتي باقية غير منسوخة، ونص في «التوراة» على قوله: «تمسكوا بالسنت ما دامت السموات والأرض»:

فإما أن يكذب هذا الثقل المتواتر؛ وهو باطل؛ لأن القدح في الخبر المتواتر، يوجب القدح في نبوة محمد.

وإما أن يعترف بأن موسى - عليه السلام - قال ذلك؛ إلا أنه كذب؛ وهو باطل؛ بدليل إجماع المسلمين على أنه كان نبياً صادق القول.

وإما أن يصدق بحصول هذا الخبر، ويصدق موسى - عليه السلام - في هذا الخبر؛ وحيث: يلزم منه امتناع طريان النسخ على شرعه.

مفسدة، مراداً لا مراداً؛ وهو جمع بين النقيضين، أو يلزم منه البداء، وهو محال؛ فقالوا بناء على ذلك: النسخ: رفع مثل الحكم بكتاب متراخ. ورّد عليهم: بأن شرط النسخ التراخي، ولا تناقض مع تعدّد الزمان، ولا مانع من كون الشيء مصلحة في وقت، ومفسدة في وقت آخر، كأمر الحكيم بشرب الدواء في وقت، ونهي عنه في غيره.

وقولهم: إن المرفوع مثل الحكم. يقال لهم: الخطاب الأول لا يخلو: إما أن يتناول الحكم وقت الخطاب الثاني أو لا؛ فإن تناوله فالمحذور الذي قررتم منه لازم لكم، وإن لم يتناوله فلا رفع. وأما المصنّف: فقد اعتقد أن بين الأمر والنهي تضاداً، أو أن رفع أحدهما بالآخر يستلزم إعدام الضد بالضد، فهو كقول المعتزلة له: إن البياض إذا قام بالمحل يصح بقاؤه، وانعدامه بطريان ضد من سواد، أو غيره.

وقد ردّ القاضي عليهم دعوى الإعدام بالضد بوجهين فاعتمد المصنّف في الرد على القاضي

(١) في المخطوطة: أحد.

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنْ نَقُولَ: لَعَلَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَيَّنَّ أَنَّ شَرِيْعَتَهُ غَيْرُ دَائِمَةٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالنَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ؛ فَلَا جَرَمَ: لَمْ يُنْقَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ الْيَهُودَ قَلَّ عَدَدُهُمْ فِي زَمَانٍ بُخْتَنَصَّرَ - وَبَلَّغُوا فِي الْقِلَّةِ إِلَى حَيْثُ لَا يَخْصُلُ الْيَقِينُ بِقَوْلِهِمْ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: النَّسْخُ: عِبَارَةٌ عَنِ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْحُكْمِ؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ: النَّسْخُ: عِبَارَةٌ عَنِ رَفْعِ الْحُكْمِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الْأَوَّلِ: أَنَّ طَرَيَانَ الطَّارِئِ مَشْرُوطٌ بِزَوَالِ الْأَوَّلِ، فَلَوْ عَلَلْنَا زَوَالَ الْأَوَّلِ بِطَرَيَانِ هَذَا الطَّارِئِ - لَزِمَنَا الدَّوْرُ.

وَأَيْضاً: فَلَيْسَ ارْتِفَاعُ الْمُتَقَدِّمِ بِطَرَيَانِ هَذَا الطَّارِئِ، أَوَّلَى مِنْ ارْتِفَاعِ هَذَا الطَّارِئِ؛

ما اعتمده القاضي في الرد على المعتزلة من الوجهين:

الوجه الأول: قال: لو عُدِمَ الضُّدُّ بالضد، للزم الدَّوْرُ؛ لأنَّ شرطَ إعدامِهِ له قيامُهُ بِمَحَلِّهِ، وَشَرْطُ قِيَامِهِ بِمَحَلِّهِ عَدَمُ ضِدِّهِ؛ فَلَا يُعْدَمُ حَتَّى يَقُومَ بِهِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ حَتَّى يُعْدَمَ الضُّدُّ، فَيَدُورُ. وَرُدُّ عَلَى الْقَاضِي: بَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ دَوْرًا تَقْدِيمِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ دَوْرٌ مَعِي، وَلَا اسْتِحَالَةٌ فِيهِ.

فيقال: زَمَنُ الْعَدَمِ مِنَ الْقِيَامِ، وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِ الْأَزْمُ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا قَبِلَ الْعَرَضَ لَمْ يَخُلْ عَنْهُ أَوْ عَنْ مِثْلِهِ، أَوْ عَنْ ضِدِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ضِدُّ، وَالْمُسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ وَالضَّدَيْنِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ زَمَانُ قِيَامِ الْمِثْلِ وَالضُّدِّ زَمَانًا عَدَمٍ الْآخِرُ/٦١ ب وَلَا تَنَافِي.

الوجه الثاني: أَنَّ مَعْقُولَ التَّضَادِّ مَعَ الْجَانِبَيْنِ مَعْقُولٌ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ عَدَمُ الْحَاصِلِ بِالطَّارِئِ - بِأَوَّلَى مِنْ مَنَعِ الْحَاصِلِ لَطَرَيَانِ الطَّارِئِ.

وَأُجِيبَ: بَأَنَّ الطَّارِئَ يَتَرَجَّعُ طَرَيَانُهُ بِالْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ، وَالضُّدُّ يَقْتَصِرُ لِنَفْسِهِ عَدَمَ الْحَاصِلِ؛ كَمَا يَقَالُ: إِنَّ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يُوجِدُ الْعِلْمَ، وَالْعِلْمُ يَقْتَضِي لِنَفْسِهِ كَوْنَ مَحَلِّهِ عَالِمًا عَلَى رَأْيِ مَنْ يَرَى التَّعْلِيلَ.

وكما أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ لِلْعَبْدِ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَسَلَامَةَ الْبَنِيَّةِ، وَالْعَبْدُ فَاعِلٌ عِنْدَ الْمَعْتَزِلَةِ، أَوْ كَاسِبٌ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ فَاعِلُ السَّبَبِ فَاعِلًا لِلْمُسَبَّبِ، إِلَّا أَنَّ الْقَاضِي لَا يُمَكِّنُهُ الدَّفْعُ بِهِذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ؛ لِاعْتِقَادِهِ صِحَّةَ الْوَجْهَيْنِ.

وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ انْتِقَاءِ الْأَمْرِ بِطَرَيَانِ الْخَطَابِ الدَّالِّ عَلَى النِّهْيِ، وَبَيْنَ إِعْدَامِ الْبَيَاضِ بِالْأَسْوَدِ بَأَنَّ الْأَوَّلَ رَاجِعٌ إِلَى التَّعْرِيفِ، وَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ.

لأجل بقاء المتقدم.

وأيضاً: الخطاب الأول: إما أن يقال: إنه كان يقتضي ثبوت الحكم في زمان النسخ أو لا يقتضيه:

والأول: باطل؛ لأنه تعالى - مع علمه بأنه لا يشرع ذلك الحكم في زمان النسخ - لو قلنا: إنه كان قد شرع الخطاب المتقدم [في زمان النسخ] -: لزم أن يقال: إنه شرعه وما شرعه معاً؛ وهو محال.

وأما الثاني - وهو أن الخطاب الأول ما كان يقتضي ثبوت الحكم في زمان النسخ - فحيثئذ: لا يكون النسخ رفعا له.

والثاني: راجع إلى التأثير.

وأما أبو إسحاق والإمام فقد اعتمدا ما ذكره المصنف في الوجه الثالث وهو: أن الله تعالى إما أن يكون عالماً باستمرار الحكم أبداً، فرفعه محال لاستلزام الجهل.

أو يعلمه مقيداً بقاءه فلا رفع، فقلا بناءً على هذا: النسخ هو الخطاب الدال على ظهور انتفاء شرط استمرار الحكم.

وردد عليهما: بأنه لا مانع أن يعلم استمراره إلى غاية، وانتفاؤه بالناسخ، كما يعلم استمرار الملك، وانتفاؤه بطريان الفسخ.

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة يرجع عند التحقيق إلى اللفظ، فإن الحكم الأولي راجع إلى كلام الله تعالى، وتعلقه بنفسه، فتارة يتعلق بصفة الدوام، وتارة يتعلق بغاية معلومة لله تعالى غير معلومة لنا عند ورود الخطاب الأول، ولا رفع بالنسبة إليه البتة، والخطاب الدال على الحكم إنما يدل على ثبوته في الأذهان، ويتبعه الاعتقاد والحكم به، والرفع راجع إليه لا إلى رفع الحكم في نفس الأمر، وذلك لا يعلم إلا بكتاب؛ فاستلزم النسخ البيان لمدة دوام حكمنا، ودوام حكمنا بالأول مشروط بعدم الثاني؛ فصح الاشتراط؛ كما ذكره الإمام، والنسخ لا يتم إلا بمجموع ذلك.

فكل لاحظ جهة، وعقل عن غيرها، رجعنا إلى التعبير عن هذا المعنى، وقد سمي الشارح هذه الحقيقة نسخاً:

والنسخ في اللغة: الرفع والإزالة، فجعل الاسم بإزاء ما اشتمل عليه من رفع الأول، وجعل الوجهين الآخرين - أعني: البيان، وانتفاء شرط الاستمرار - لازمين للمسمى -: أقرب إلى الوضع اللغوي، وأولى من جعله بالعكس؛ فما ذكره القاضي أولى.

المسألة الثالثة

في الزيادة على النص، هل هي نسخ أم لا؟

الزيادة على النص ليست بنسخ عندنا؛ خلافاً لأبي حنيفة - رحمه الله - فلنُعَيِّن صورة النزاع؛ ليكون الكلام فيها أوضح:

[قوله] «الزيادة على النص ليست بنسخ خلافاً لأبي حنيفة»^(١) لا يعني بالزيادة: الزيادة في السياق، بل الزيادة على/١٦٢ مقتضى اللفظ وحكمه.

(١) قسم الغزالي الزيادة على أصل المشروع إلى ثلاثة أقسام:

الأول: زيادة لا تتعلق بالمشروع الأول؛ كما إذا أوجب الصلاة والصوم، ثم أوجب الزكاة والحج. وهذا لا شبهة في أنه ليس بنسخ؛ لأن النسخ رفع وتبديل، وحكم المزيد عليه لم يتغير؛ إذ إن وجوبه باق كما كان.

الثاني: زيادة تتصل بالمزيد عليه اتصال اتحاد يرفع التعدد والانفصال؛ كما لو زيد في صلاة الصبح ركعتان؛ فهذا نسخ؛ لأن حكم الركعتين كان الإجزاء والصحة؛ ثم ارتفع بالزيادة، والركعتان وإن كانتا باقيتين في ضمن الأربع لكن حكمها قد ارتفع.

الثالث: زيادة بين المرتبتين؛ فلا هي منفصلة تمام الانفصال كالأولى، ولا متصلة تمام الاتصال كالثانية، وتأتي على ثلاثة وجوه: أحدها: أن تكون مع الأولى جزأين لعبادة، ويشترط الزيادة في الأولى؛ فلا تعتبر إذا أفردت، ولم تضم إليها الزيادة؛ كزيادة ركعة في الفجر. ثانيها: أن تجعل الزيادة شرطاً للأولى؛ كالطهارة في الطواف. ثالثها: أن ترفع مفهوم المخالفة للأولى؛ مثل: إيجاب الزكاة في المعلوفة بعد قوله: «في الغنم السائمة زكاة» وهذا القسم المتنوع إلى هذه الوجوه الثلاثة محل نزاع بين الأئمة: فقالت الشافعية والحنابلة: «إنها ليست بنسخ مطلقاً» وقالت الحنفية: «نسخ مطلقاً» وقال قوم: الثالث: وهو ما يرفع مفهوم المخالفة نسخ دون الأولين؛ وهما الجزء المشترك والشرط» وقال القاضي عبد الجبار: «الزيادة إن غيرت الأصل تغييراً شرعياً متى صار وجوده كالعدم - فنسخ؛ كزيادة ركعة أو ركوع أو سجود، وإن لم يكن كذلك، بل فعله معتد به دون الزائد، وإنما يلزم ضمه إليه - فلا يكون نسخاً؛ كزيادة التغريب على الجلد، والعشرين على الحد؛ كذا نقله الإمام الآمدي عن عبد الجبار حكماً وتمثيلاً، إلا أن الآمدي زاد على هذا أنه يقول: «إن التخيير في ثلاث خصال بعد التخيير في خصلتين يكون نسخاً أيضاً. ونقل ابن الحاجب عنه أن زيادة الأسواط على حد القذف يكون نسخاً. وقال أبو الحسين البصري: إن كان الزائد رافعاً لحكم ثابت بدليل شرعي - كان نسخاً؛ سواء كان ثبوته بالمنطوق، أو المفهوم، وإن كان رافعاً لما ثبت بدليل عقلي؛ أي: البراءة الأصلية - فلا يكون نسخاً قال صاحب المحصول: «وهذا التفصيل أحسن من غيره».

وقال الآمدي وابن الحاجب: «هو المختار».

ثم مثل بعضهم لهذا المذهب بمثالين: «الأول»: فيما هو لو كانت الزيادة رافعة؛ كحكم شرعي مثل زيادة ركعة على ركعتين يكون نسخاً؛ لأنها رفعت حكماً شرعياً وهو وجوب التشهد عقب الركعتين والثاني: وهو ما إذا كانت الزيادة رافعة لحكم عقلي مثل زيادة التغريب على الجلد؛ فليس بنسخ؛ =

قوله: «فلنعين صورة [النزاع] ليكون الكلام فيها أوضح» إنما قال ذلك؛ لأنَّ للمسألة صوراً كَثُرَ النَّزاعُ فيها، وإنما يغني القُرْضُ ههنا عن ذكرها لو تساوت في حكمها، لكن حكمها مختلف. فلنذكر صوراً منها:

الأولى: زيادةُ عبادَةٍ مُستَقْلَةٍ، لا ارتباطَ لها بالأولى؛ كإيجابِ الحَجِّ بعد إيجابِ الصلاة، وهذا ليس نسخاً بالإجماع - وَرَفُعُ البراءةِ الأصليةِ، وأنَّ العبادةَ المُتَقَدِّمَةَ كانت كُلُّ الواجِبِ - ليست أحكاماً شرعية؛ لأنها لم تُسْتَفَدْ من خطابِ الشَّرْعِ، بل من البراءةِ الأصليةِ ولو اِزِمَها، فَرَفُعُ ذلك لا يكون نسخاً اصطلاحاً.

وقول بعض المعتزلة: إنَّ زيادةَ صلاةٍ سادسةٍ تكون نسخاً؛ لاعتقادهم أنَّ ذلك يُخْرِجُ

لأن عدم التغريب كان ثابتاً بمقتضى البراءة الأصلية. ونقل الآمدي عن صاحب هذا التفصيل، وهو أبو الحسين البصري أن المثاليين جميعاً ليسا بنسخ. أما الثاني فواضح. وأما الأول؛ فلأن التشهد إنما محله آخر الصلاة لا بعد الركعتين بخصوصهما. وخالف ابن الحاجب فجعلهما معاً من باب النسخ، معللاً ذلك بأن الزيادة فيهما كانت حراماً، ثم زالت. والحق الثابت عن صاحب هذا التفصيل هو التفصيل.

ويترتب على هذا الخلاف. أن الشافعية أثبتوا زيادات على الكتاب بخبر الواحد؛ لأنهم لم يعتبروا ذلك نسخاً؛ وذلك بين في مواضع كثيرة؛ كما في الأمثلة التي قدمناها؛ وكما في جعل التحريم في الرضاع بخمس رضعات مع إطلاق القرآن، وكما في اشتراط الفاتحة لصحة الصلاة، مع اقتضاء عموم الكتاب لإجزاء ما تيسر من القرآن؛ بخلاف الحنفية؛ فإنهم لا يرون ذلك.

والحق في ذلك ما ذهب إليه الشافعية؛ حيث يترتب على اتباع مذهب الحنفية خلل عظيم؛ فإن كثيراً من شروط المعاملات لم يشترطها القرآن، وجاءت بها السنة، ومع هذا فقد جعل الحنفية صحة تلك متوقفة عليها. . وإليك مثلاً يوضح ذلك قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وهذا مطلق ينتظم البيع بشرط وبغير شرط، ومع هذا فقد قال الحنفية بفساد بيع وشرط، عملاً بالحديث. . مع أن البيع عقد جائز بمقتضى إطلاق الكتاب، وليس هناك من فرق بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَلَيْطَوَفُّوا بِأَلْبَتٍ آلَ عِيسَى﴾ حيث لم يروا تقييد صحة الطواف بالحديث القائل: «الطواف بالبيت صلاة» ولم يروا تقييد قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تيسر منه﴾ بقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ومن ذلك كثير يحوجهم في أكثر الأحيان أن يتكلفوا إجابات بعيدة؛ اللهم إلا أن يقولوا: إن القيود التي يقيد بها مطلق الكتاب؛ إن ثبتت بالسنة الصحيحة - تعتبر بياناً متصلاً بنص الكتاب، وليست من النسخ في شيء؛ فكان الله - سبحانه - شرع أصل العبادة، أو العقد، ثم وكل إلى رسوله المبين عنه بيان مشروط كل منهما، وهذا هو المراد. ينظر: النسخ لشيخنا إمام عيسى، وينظر: البرهان ٢/ ١٣٠٩-١٣١١ المحصول ١/ ٣/ ٥٤٣ شرح العضد ٢/ ٢٠٢ المعتمد ١/ ٤٣٧ المستصفي ١/ ١١٧ (٢٩٩-٣٠٠) الإحكام للآمدي ٣/ ١٥٥ (١٨) الترياق النافع (١/ ٢٤٤-٢٤٥) شرح تنقيح الفصول ٣١٧ التبصرة (٢٧٦) جمع الجوامع ٢/ ٩١ الروضة (٤١) إرشاد الفحول ١٩٤ المسودة ٢٠٧ تيسير التحرير ٣/ ٢١٨ التلويح ٢/ ٣١٨ أصول السرخسي ٢/ ٨٢ العدد ٣/ ٨١٤ ميزان الأصول (٢/ ١٠١١).

فَنَقُولُ: إِيْجَابُ الْجَلْدِ لَا يَدُلُّ عَلَى حَالِ التَّغْرِيبِ: لَا نَفْيًا، وَلَا إِبْثَاتًا؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ
وُجُوهٌ:

الأوَّلُ: أَنَّ إِيْجَابَ الْجَلْدِ قَدْ يَحْصُلُ مَعَهُ إِيْجَابُ التَّغْرِيبِ، وَقَدْ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ
ذَلِكَ، وَمَوْرِدُ التَّفْسِيمِ إِلَى الشَّيْئَيْنِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَاللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ
فَقَطُّ: لَا إِشْعَارَ لَهُ أَلْبَتَّةَ بِخُصُوصِ ذَيْنِكَ الشَّيْئَيْنِ.

الثَّانِي: لَوْ قَالَ: «الزَّانِي يُجْلَدُ وَيُعْرَبُ»، أَوْ قَالَ: «الزَّانِي يُجْلَدُ وَلَا يُعْرَبُ»: لَمْ
يَكُنِ الأوَّلُ نَقْضًا، وَلَا الثَّانِي تَكَرُّرًا.

الثَّالِثُ: أَنَّ إِيْجَابَ الْجَلْدِ مَا هِيَ، وَإِيْجَابُ التَّغْرِيبِ مَا هِيَ أُخْرَى، وَلَا تَعْلُقُ لِوَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا بِالْأُخْرَى: لَا بِالنَّفْيِ، وَلَا بِالْإِبْثَاتِ؛ فَكَانَ إِيْجَابُ الْجَلْدِ خَالِيًا عَنِ إِبْثَاتِ التَّغْرِيبِ
وَنَفْيِهِ؛ فَثَبَّتَ: أَنَّ إِيْجَابَ الْجَلْدِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى حَالِ التَّغْرِيبِ أَلْبَتَّةَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ -
كَانَ إِيْجَابُ التَّغْرِيبِ لَا يَزِيدُ شَيْئًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ إِيْجَابُ الْجَلْدِ؛ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَسْخًا.

الوسطى عن كونها وسطى -: باطل؛ فتبقى كُليَّةُ الواجب، وإخراجُ الأخيرة عن كونها أخيرة، وكلُّ
ذلك تابعٌ لرفع البراءة الأصلية؛ فلا يكون نسخاً.

الصورة الثانية: زيادة جزء في العبادة الواجبة؛ كما لو زيد في الصبح ركعتان.

قال الشافعي وجماعة: وليس بنسخ أيضاً؛ لوجوب الركعتين، والأربعة ركعتان وزيادة.
وقال أبو حنيفة، والغزالي، وأكثر الأصوليين: إنها نسخ؛ لأجل رفعها لاستعقاب التشهد
السلام، وتحريم الزيادة، وذلك حكم شرعي، ومنعوا أن الأربعة ركعتان وزيادة؛ لأنه لا يعين هذا
الاعتبار، ويمكن تعلقها بدونه، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إنها ثلاثة وزيادة، والشيء الواحد
لا يقوم بمحلين على البذل.

الصورة الثالثة: زيادة شرط؛ كما لو أوجب الصلاة أولاً، ولم يشترط فيها الطهارة، ثم
شرطها بعد ذلك، فقيل: ليس بنسخ وإجزاءها بدون الطهارة أولاً مأخوذة من عدم دليل شرعي.

وقيل: نسخ؛ لأن الفعل بدون الطهارة حينئذ خرج عن كونه مأموراً به.

الصورة الرابعة: لو أوجب الحد أولاً ثمانيين ثم زاد عليه عشرين.

قال الشافعي: ليس بنسخ؛ لبقاء وجوب حد الثمانين وإجزاءها عن نفسها وقال أبو حنيفة:
يكون نسخاً؛ لرفعه تحريم الزيادة.

وما ذكره صاحب الكتاب من هذا القسم؛ فقد احتج فقال: إيجابُ الجلد الأوَّل لا يدلُّ
على حال التغريب: لا نفيًا، ولا إثباتًا، فإثباتُ التغريب لا يكون مزيلاً لشيء مما دلَّ عليه اللفظ
الأول، فلا يكون نسخاً شرعياً، بل رفعاً لمقتضى البراءة الأصلية.

حُجَّةُ الْمُخَالِفِ مِنْ وَجْوهٍ:

الأول: أَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا أَوْجَبَ الْجَلْدَ، وَلَمْ يُوجِبِ التَّغْرِيبَ - كَانَ عَدَمُ وَجُوبِ التَّغْرِيبِ حَاصِلًا، فَلَوْ وَجَبَ التَّغْرِيبُ؛ فَحِيثُ: يُزُولُ ذَلِكَ الْعَدَمُ السَّابِقُ؛ وَهَذَا نَسْخٌ.

الثاني: وَهُوَ أَنَّهُ قَبْلَ وَجُوبِ التَّغْرِيبِ: كَانَ كُلُّ الْوَاجِبِ هُوَ الْجَلْدَ، فَإِذَا وَجَبَ التَّغْرِيبُ - لَمْ يَنْقُ الْجَلْدُ كُلُّ الْوَاجِبِ؛ بَلْ صَارَ بَعْضُ الْوَاجِبِ، فَقَدْ زَالَ حُكْمُ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ وَذَلِكَ نَسْخٌ.

الثالث: أَنَّ «الْفَاءَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢] لِلْجَزَاءِ، وَالْجَزَاءُ أَسْمٌ لِلْكَافِي، وَكَوْنُهُ كَافِيًا يَمْنَعُ وَجُوبَ غَيْرِهِ: فَلَوْ وَجَبَ التَّغْرِيبُ؛ فَحِيثُ: يَنْطُلُ الْمَعْنَى الْمَفْهُومُ مِنْ هَذِهِ الْفَاءِ؛ فَكَانَ نَسْخًا.

الجواب عن الأول: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ الْعَدَمَ الَّذِي يَزُولُ: نَسْخٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْعَدَمَ إِنَّمَا ثَبَتَ بِمُقْتَضَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، أَمَّا اللَّفْظُ: فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَيْهِ أَلْبَتَّةَ، وَالنَّسْخُ لَيْسَ إِلَّا عِبَارَةً عَنْ زَوَالِ شَيْءٍ مِنْ مَذَلُولَاتِ اللَّفْظِ؛ فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَ عَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى الشَّيْءِ، وَبَيْنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ الشَّيْءِ؛ فَحَقٌّ: أَنَّ آيَةَ الْجَلْدِ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّغْرِيبِ، وَلَيْسَ بِحَقٍّ: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّغْرِيبِ، وَالشُّبْهَةُ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُخَالِفِ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا.

وعَنِ الثَّانِي: أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ يَفْتَضِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِالصَّلَاةِ أَوَّلًا، ثُمَّ أَمَرَ

قوله: «حجة المخالف من وجوه: الأول أن الشارع لما أوجب الجلد ولم يوجب التغريب كان عَدَمُ وجوب التغريب حاصلاً، فلما وجب التغريب زال ذلك العدم» وما ذكره واضح أنه ليس بحكم شرعي، كما أجاب عنه.

قوله: «الثاني/ ٦٢ ب أنه قبل وجوب التغريب كان الجلد كُلُّ الواجب»:

وهذا أيضاً واضح أنه ليس رفعاً لحكم، إنما هو تابع لرفع البراءة الأصلية كما ذكر.

قوله: «الثالث: أَنَّ «الْفَاءَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] لِلْجَزَاءِ الْكَافِي، وَكَوْنُهُ كَافِيًا يَمْنَعُ وَجُوبَ غَيْرِهِ» وجوابه عنه بأنه إنما أورده مثلاً في هذه المسألة بتقدير ألا يَحْصُلَ في الآية لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وجوب التغريب، فإن لم يكن الأمر كذلك - فليطلب له مثال آخر.

لا وَجْهَ لتوقفه في عَدَمِ إشعار الجزاء بنفي التغريب من جهة اللفظ، على ما منعه في الجواب الثاني؛ فَإِنَّ لَزِمَ الشَّرْطُ: حُصُولُ عِنْدَ وَجُودِهِ، أَمَّا أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ سِوَاهُ فَلَيْسَ مِنْ قِصَّةِ الشَّرْطِ. ثُمَّ لَوْ سَلِمَ إِشْعَارُهُ بِالنَّفْيِ، فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَتَرْكُهُ لَا يَكُونُ نَسْخًا بَلْ تَأْوِيلًا.

بَعْدَهَا بِالصِّيَامِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّكْلِيفُ الثَّانِي نَاسِخًا لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ التَّكْلِيفِ
الأَوَّلِ: كَانَ كُلُّ الْوَاجِبِ هُوَ الصَّلَاةُ، وَعِنْدَ وُرُودِ التَّكْلِيفِ الثَّانِي: مَا بَقِيَ الْمَفْهُومُ مِنْ
قَوْلِنَا: «كُلُّ الْوَاجِبِ هُوَ الصَّلَاةُ».

وَعَنِ الثَّالِثِ: أَنَّا إِنَّمَا أَوْزَدْنَا الْمِثَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - «مَسْأَلَةِ الْجُلْدِ وَالتَّغْرِيبِ» -
عَلَى تَقْدِيرِ أَلَّا يَخْضَلَ فِي الْآيَةِ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ التَّغْرِيبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ - فَلْنَطْلُبْ لَهُ مِثَالًا آخَرَ عَلَى أَنَّا نَقُولُ: «الْفَاءُ» فِي اللَّغَةِ: لِلتَّعْقِيبِ.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَزَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ كَافِيًا - فَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ بِهِ
أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

فِي جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالْفِعْلِ، ثُمَّ رَفْعِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ الْفِعْلِ

إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصُّبْحِ: «صَلُّوا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ
حُضُورِ ذَلِكَ الْوَقْتِ: «لَا تَصَلُّوا» - فَهَذَا - عِنْدَنَا - جَائِزٌ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

وَالضَّابِطُ الْكُلِّيُّ - فِي هَذِهِ الصُّورِ -: أَنَّ كُلَّ نَصٍّ مَتَاخِرٍ اقْتَضَى زِيَادَةَ مُعَيَّرَةٍ لِحُكْمِ ثَبَتِ
بِالشَّرْعِ - فَهُوَ نَسْخٌ؛ إِذْ هُوَ حَقِيقَةٌ، وَمَا لَا فَلَ، وَابْحَثْ فِي جَمِيعِ الصُّورِ رَاجِعٌ إِلَى تَحْقِيقِ
مَنَاطٍ.

وَمِنْ تَمَامِ هَذَا الْأَصْلِ:

أَنَّ نَسْخَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْعِبَادَةِ مِنْ جِزْءٍ أَوْ شَرْطٍ هَلْ يَكُونُ نَسْخًا لِلْفِعْلِ أَوْ لَا؟
اخْتَلَفُوا فِيهِ:

مِثَالُ نَسْخِ الْجِزْءِ: قَوْلُهُ: صَلِّ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ثُمَّ أَسْقِطْ رَكَعَتَيْنِ.

قَالَ الْكَرْخِيُّ وَالْفَخْرُ صَاحِبُ الْكِتَابِ: لَيْسَ بِنَسْخٍ لِلأَصْلِ؛ لِبَقَاءِ وَجُوبِ الرَكَعَتَيْنِ وَاجْزَائِهِمَا
عَنْ أَنْفُسِهِمَا، وَلِأَنَّ النَّصَّ الْمُتَنَاوِلَ لِأَمْرَيْنِ لَا يَلْزَمُ مِنْ خُرُوجِ أَحَدِهِمَا خُرُوجُ الثَّانِي؛
كَالتَخْصِيصِ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَجَمَهُورُ الْأُصُولِيِّينَ: يَكُونُ نَسْخًا لِلأَوَّلِ؛ فَإِنَّ وَجُوبَ الرَكَعَتَيْنِ كَانَ تَابِعًا
لِوَجُوبِ الْأَرْبَعِ، وَقَدْ سَقَطَ وَجُوبُ الْأَرْبَعِ، فَسَقَطَ وَجُوبُ الرَكَعَتَيْنِ الْمُنْضَمَتَيْنِ، وَهَاتَانِ رَكَعَتَانِ
مُسْتَقْلَتَانِ، وَلَيْسَ طَلَبُ الْأَرْبَعِ طَلَبُ الرَكَعَتَيْنِ وَرَكَعَتَيْنِ [وَأ] إِلَّا لَكَانَ الْآتِي بِالْأَرْبَعِ بَعْدَ النَسْخِ
مِمْتَلًا.

وَأَمَّا نَسْخُ الشَّرْطِ: فَكَمَا لَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ بِطَهَارَةٍ ثُمَّ نَسَخَ وَجُوبَ الطَّهَارَةِ: فَقَدْ وَافَقَ الْغَزَالِيُّ

لَنَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِذَبْحِ إِسْمَاعِيلَ، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ قَبْلَ حُضُورِ وَقْتِ الذَّبْحِ.

فَإِنْ قَالُوا: «لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالذَّبْحِ؛ بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِمُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ: مِنَ الْإِضْجَاعِ، وَتَحْدِيدِ السَّكِينِ، مَعَ الظَّنِّ الْغَالِبِ بِكَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالذَّبْحِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصَّافَات: ١٠٥]:

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَوَجَبَ أَلَّا يَخْتَاجَ إِلَى الْفِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِتَمَامِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ، فَقَدْ أَتَى بِتَمَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدَةِ؛ فَكَانَ يَمْتَنِعُ اخْتِيجُهُ إِلَى الْفِدَاءِ، وَلَمَّا اخْتَاجَ إِلَيْهِ، عَلِمْنَا: أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِحَقِيقَةِ الذَّبْحِ.

على أنه ليس بنسخ للأصل؛ قال: لألَّهُمَا عِبَادَتَانِ منفصلتانِ، وَرَفَعُ الْوَجُوبِ لَا يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْجَوَازِ؛ فَيَصِحُّ مَعَ الطَّهَارَةِ وَبِدُونِهَا. نَعَمْ، لَوْ أَوْجِبَهَا بِشَرطِ الْحَدَثِ فَيَكُونُ نَسْخًا.

وَتَوْقُشُ فِي الْفَرْقِ إلْزَامُ التَّسْوِيَةِ بَعَيْنِ مَا ذَكَرَ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ الْمَوْصُوفَةَ بِوَجُوبِ الطَّهَارَةِ مُغَايِرَةٌ لِلصَّلَاةِ الْمَوْصُوفَةِ بِجَوَازِ الطَّهَارَةِ؛ كَمَا أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْمُسْتَقْلَتَيْنِ مُغَايِرَتَانِ لِلرُّكْعَتَيْنِ الْمُنْضَمَتَيْنِ.

وقوله: إِنْ رَفَعَ الْوَجُوبَ لَا يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْجَوَازِ، إِنْ عَنِيَ بِهِ: الْجَوَازُ الْخَاصُّ، فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ جُزْءًا لَهُ، بَلْ قِسْمُهُ، وَإِنْ عَنِيَ بِهِ الْجَوَازُ الْعَامُّ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ بَحْثُ/١٦٣ أ.

قوله: «إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: صَلُّوا عِنْدَ الْغُرُوبِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ حُضُورِ ذَلِكَ الْوَقْتِ: لَا تَصَلُّوا - فَهَذَا عِنْدُنَا جَائِزٌ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ...» إِلَى آخِرِهَا:

[قوله: الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ]

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِعِبَارَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: النَّسْخُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ وَهُوَ فِيمَا يَكُونُ مَأْمُورُهُ مُرْتَقِبًا، وَصُورَتُهُ مَا مَثَلُهُ.

الْعِبَارَةُ الثَّانِيَّةُ: النَّسْخُ قَبْلَ الْإِمْكَانِ، وَهُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ بِهِ مُتَجَزَأً، لَكِنْ فِعْلُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَقْدَمَاتٍ وَأَسْبَابٍ، فَيَأْخُذُ الْعَبْدُ فِي الْإِتْيَانِ بِالْمَقْدَمَاتِ ثُمَّ يَنْسَخُ قَبْلَ الْفِعْلِ؛ كَقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«وَمَا خُذَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الصُّورَتَيْنِ وَاحِدًا:

فَذَهَبَتِ الْمَعْتَزِلَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالصَّرِفِيُّ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى مَنَعِ ذَلِكَ.

وَذَهَبَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى جَوَازِهِ، وَاحْتَجُّوا بِمَسْلُكَيْنِ: الْعَقْلُ، وَالنَّقْلُ:

أَمَّا الْعَقْلُ: فَقَالُوا: لَوْ امْتَنَعَ: فَلِمَا أَنْ يَمْتَنَعَ لَذَاتِهِ، أَوْ لِمَا يَلْزِمُ مِنْهُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِصَيْنِ؛

وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَانِ الْوَاحِدِ مِنَ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ - حَسَنًا قَبِيحًا، مُرَادًا غَيْرَ مُرَادٍ. أَوْ

لِلْأَمْرِ الْمُعَلَّقِ عَلَى شَرْطٍ يَغْلِبُ الْأَمْرَ عَدَمَ بِلُوغِهِ. أَوْ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ النَّسْخِ؛ فَإِنَّهُ تَخْصِيصٌ فِي

الْأَزْمَنَةِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعَ اتِّحَادِ الْوَقْتِ وَالْفِعْلِ.

وَبَيَانُ اللَّزُومِ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ انْتِفَاءُ جَمِيعِ ذَلِكَ لِجَوَازِهِ، وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ لَذَاتِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصَّافَّاتُ: ١٠٥] - فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ أَتَى بِكُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ؛ بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ اعْتَقَدَ صِدْقَ الرُّؤْيَا، وَعَزَمَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِهَا، وَأَمَّا أَنَّهُ فَعَلَهَا بِتَمَامِهَا، فَلَايَةُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ.

أَحْتَاجُ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فِي هَذِهِ الصُّورَةِ - شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الْأَمْرِ: هُوَ أَنْ يُصَلِّيَ زَيْدٌ رَكَعَتَيْنِ وَقْتُ الْغُرُوبِ، وَمُتَعَلَّقُ النَّهْيِ: هُوَ الْأَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّخْصُ ذَلِكَ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَتَقُولُ: ذَلِكَ الْفِعْلُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، أَوْ قَبِيحًا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: فَلَا مَرُءٌ وَالْكَاهِنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَالِهِ، أَوْ لَا يَكُونَ:

وَأَمَّا ثَبَاتُ التَّنَاقُضِ فَغَيْرُ لَازِمٍ؛ لَوْجُوبِ اشْتِرَاطِ التَّأْخِيرِ فِي النِّسْخِ، وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُ الشَّيْءِ حَسَنًا قَبِيحًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَقْتَيْنِ. أَوْ يَمْنَعُ حَضَرَ الْجُحْمَةَ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ، فَقَدْ تَكُونُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِلْإِبْتِلَاءِ؛ كَمَا ذَكَرَ فِي الْجَوَابِ.

وَأَمَّا تَوَقُّفُ الْأَمْرِ عَلَى الْإِرَادَةِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْكُفَّارَ وَالْفَاسِقَ، مَعَ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ الْمُعَلَّقُ عَلَى شَرْطٍ يَعْلَمُ الْأَمْرُ عَدَمَ بَلُوغِهِ - فَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلِيلَ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى جَوَازِهِ، وَأَنَّ شَرْطَهُ جَهْلُ الْمَأْمُورِ لِتَحَقُّقِ الْإِبْتِلَاءِ، لَا جَهْلُ الْأَمْرِ كَمَا زَعَمُوا.

وَأَمَّا عَدَمُ تَصَوُّرِ النِّسْخِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النِّسْخَ رَاجِعٌ إِلَى الرَّفْعِ، لَا إِلَى التَّخْصِصِ.

وَأَمَّا النِّقْلُ: فَقِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّهُ أَمَرَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ، وَنَسَخَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِمْتِثَالِ.

وَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ بِخَمْسَةِ مَقَامَاتٍ:

المَقَامُ الْأَوَّلُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ أَمْرٌ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَنَامًا، وَلَيْسَ كُلُّ مَنَامٍ لِلْأَنْبِيَاءِ وَحِيًّا، بَلْ مِنْهُ مَا هُوَ مُخْتَلَجٌ إِلَى التَّفْسِيرِ؛ كَرُؤْيَاهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَسَرِ سَيْفٍ/٦٣ بَ قَيْصَرَ بِسَيْفِهِ، وَالِاسْتِقَاءَ مِنَ الْبُثْرِ.

وَقَوْلُ وَلَدِهِ: «افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ»: لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ نَبِيًّا، فَلَا مَانِعَ مِنْ ظَنِّهِ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا وَقَوْلُهُ: «افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ» صِبْغَةٌ تَصْلُحُ لِلِاسْتِقْبَالِ.

وَأُجِيبُ: بِتَقْدِيرِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِلْأَمْرِ، وَتَقْدِيرُهُ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا يَكُونُ تَلْبِيسًا، وَالظَّنُّ الْكَاذِبُ مُمْتَنِعٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَلَوْ جَازَ اعْتِقَادُهُ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا لَمْ يَوْثِقْ بِشَيْءٍ مِمَّا يُبَلِّغُونَهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَمَّكَ﴾ [الصَّافَّاتُ ١٠٣] يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ.

المَقَامُ الثَّانِي: قَالُوا: سَلَّمْنَا أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا، لَكِنَّهُ أَمْرٌ بِالْعَزْمِ عَلَى الذَّبْحِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ - لَزِمَ: إِمَّا الْأَمْرُ بِالْقُبْحِ، أَوْ النَّهْيُ عَنِ الْحُسْنِ.
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي - يَلْزَمُ الْجَهْلُ فِي حَقِّهِ؛ وَهُوَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.
الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ - وَهُوَ الَّذِي يَخْسِمُ الْمَادَّةَ -: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَخْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ؛ وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ.

الثَّانِي: كَمَا يَخْسُنُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِحِكْمَةٍ تَنْشَأُ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمَنْهْيُ عَنْهُ -: فَقَدْ يَخْسُنُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ - أَيْضاً - لِحِكْمَةٍ تَنْشَأُ مِنْ نَفْسِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ فَإِنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَقُولُ لِعَبْدِهِ: «أَذْهَبْ إِلَى الْقَرْيَةِ غَدًا رَاجِلاً»، وَيَكُونُ عَرْضُهُ مِنْهُ: أَنَّ يُظْهِرَ فِي الْحَالِ انْقِيَادَ الْعَبْدِ لِأَمْرِهِ، وَتَوَاطِينَ نَفْسِهِ عَلَى الْإِتِمَامِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الشَّاقِّ، مَعَ كَوْنِ السَّيِّدِ عَالِماً بِأَنَّهُ سَيَرْفَعُ

وَأَجِيب: بِأَنَّ وَجُوبَ الْعَزْمِ عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُحَالٌ.

المقام الثالث: قالوا: أُمِرَ بالمقدمات وامثل.

وأجيب: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْقَ لِلْفِدَاءِ مَعْنَى.

المقام الرابع: أُمِرَ وتعدر الامتثال بانقلاب عنقه نُحَاساً.

وأجيب: بِأَنَّهُ مِنْ أَغْرَبِ مَا يَنْقَلُ فِي الْقِصَّةِ؛ فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَوَافَرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَلَتَوَاتَرَ، وَلا شَمِلَتِ الْآيَةُ عَلَيْهِ.

وَضَعُفٌ: بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الدَّرَاسَةِ بَعْدَ التَّوَاتُرِ، لَا سِيَّمَا وَقَعَةً غُيِّرَ عَلَيْهَا دَهَوْرًا، وَلَيْسَ كُلُّ وَاقِعٍ مَنْقُولًا فِي الْقُرْآنِ.

وَالْأَسَدُ فِي الْجَوَابِ: أَنَّهُ مَمْتَنَعٌ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ، وَعَلَى أَصُولِنَا: أَنَّهُ لَا يَبْقَى لِلْفِدَاءِ مَعْنَى.

المقام الخامس: قالوا أُمِرَ بِالذَّبْحِ، وَذَبَّحَ، وَالتَّأَمَّ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ بِإِيجَابِ الْفِدَاءِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْمَعَارِضَةِ بِالْإِزَامِ التَّنَاقُضِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ فِي الْمَسْلُوكِ الْعَقْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَرْبَعِ مَسَائِلَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَهَمِّ مَا يُذَكَّرُ فِي النِّسْخِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ سِوَاهُنَّ؛ لِقُرْبِ الْمَأْخَذِ فِيهِنَّ.

وَلَا غِنَى عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا، لَا سِيَّمَا مَعَ وَقُوعِ الْخِلَافِ فِي بَعْضِهَا:

فَمِنْهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ، خِلَافًا لِأَبِي مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيِّ، وَالذَّلِيلِ عَلَى جَوَازِهِ وَقُوعِهِ.

وَاحْتِجَّ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فَصَلَتْ ٤٣] وَالنِّسْخَ إِبْطَالًا.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ التَّكْذِيبِ.

ذَلِكَ التَّكْلِيفَ عَنْهُ عَدَا؛ وَعِنْدَ هَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ - حِينَ أَمَرَهُ - كَانَ الْمَأْمُورُ بِهِ مَنَشَأً لِلْمُضْلَحَةِ، وَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ أَيْضًا - مَنَشَأً لِلْمُضْلَحَةِ؛ فَلَا جَرَمَ: حَسُنَ الْأَمْرُ بِهِ، أَمَا فِي الْوَقْتِ الثَّانِي: فَإِنَّهُ وَإِنْ بَقِيَ الْمَأْمُورُ بِهِ مَنَشَأً لِلْمُضْلَحَةِ؛ إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مَا بَقِيَ مَنَشَأً لِلْمُضْلَحَةِ؛ فَلَا جَرَمَ: حَسُنَ النَّهْيُ عَنْهُ.

ومنها: يجوزُ نسخُ الكتابِ بالكتابِ^(١)؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَرَفَّصْنَ بَأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ فَإِنَّهُ نَاسِخٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَلَعَا إِلَى الْوَلَدِ عَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].
وَالسُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا، وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا»^(٢).

وَنَسَخَ الْكِتَابُ بِالسُّنَّةِ خِلَافًا^(٣) لِلشَّافِعِيِّ.
وَاحْتِجَّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّ قَوْلَهُ - عليه الصلاة والسلام -: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» ١٦٤ نَاسِخٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].
وَبِأَنَّ قَوْلَهُ - عليه الصلاة والسلام -: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ» نَاسِخٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَسْكُفُوا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

وَلَا حُجَّةٌ فِي الْأَوَّلِ بِجَوَازِ النِّسْخِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١١٨/٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣٣/٣، نهاية السؤل للأسنوي ٥٧٩/٢، منهاج العقول للبدخشي ٢٥١/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٨٨، التحصيل من المحصول للأرموي ٢١/٢، المنحول للغزالي ٢٩٢، المستصفى له ١٢٤/١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٣٩/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ١١١/٢، المعتمد لأبي الحسين ٣٩٠/١، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ٥٠٥/٤، التحرير لابن الهمام ٣٨٧، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٠٠/٣، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢/١٩٥، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٣٦/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ١٠٠٥/٢.

(٢) تقدم تخريجه ص (٢٦٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٠٩/٤، البرهان لإمام الحرمين ١٣٠٧/٢، سلاسل الذهب للزركشي ٣٠٢، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣٩/٣، نهاية السؤل للأسنوي ٥٧٨/٢، منهاج العقول للبدخشي ٢٥٢/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٨٨، التحصيل من المحصول للأرموي ٢٣/٢، المنحول للغزالي ٢٩٢، المستصفى له ١٢٤/١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٣٩/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ١١١/٢، المعتمد لأبي الحسين ١/٣٩٢، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ٤١٨، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/٥٠٥، التحرير لابن الهمام ٣٨٨، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٣٦/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ١٠٠٦/٢، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٦٠/٣.

وَيَكُونُ الْحَدِيثُ مُخْبِرًا عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ إِلَّا لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ».

ولا في الثاني؛ لأنَّ الحبسَ مُقَيَّدٌ بغاية؛ لقوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء ١٥]. واحتجَّ الشافعيُّ بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة ١٠٦] فأخبر أنَّه هو الآتي بالنسخ وتقييدهُ بالمِثْلِ أو الخَيْرِ والسُّنَّةُ ليست كذلك بالنسبة إلى القرآن. وبقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [يونس ١٥].

وأجيب عن الأول: بأنَّ الكلَّ من عند الله تعالى: ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم ٣-٤] ويَحْمَلُ المِثْلُ أو الخير على مَصْلَحَةِ الْمُكَلَّفِ أو الشَّوَابِ؛ إذ لا يَتَحَقَّقُ في نَفْسِ كلام الله تعالى ذلك.

وعن قوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس ١٥] بما تقدم. والسنة بالكتاب خلافاً للشافعي في أحد قوليهِ - واحتجَّ بنسخ استقبال بَيْتِ الْمُقَدَّسِ بقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٤٤] وَبِنَسْخِ تحريم المباشرة في الصوم بعد الاضطجاع في الليل بقوله تعالى: ﴿فَالْفَنَ بَشَرُوهُنَّ﴾ [البقرة ١٨٧].

وما ضَعُفَ به من جواز نسخ الاستقبال بالسُّنَّةِ، ثم أمره باستقبال القبلة بالقرآن - ضَعِيفٌ وبعيد؛ فإنه تَوَهُّمٌ لا مُسْتَنَدٌ له، وجواز تحريم المباشرة بقرآن نُسخَتْ تلاوته بعد. واحتجَّ الشافعيُّ، بأنَّ السُّنَّةَ بيان القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿لَتَسِينَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل ٤٤] فلو بينت بالكتاب لصار المبين بياناً.

ورَدُّ: بأنه لا يلزم من كونه بياناً في بعضٍ ألا يكون مبيناً في بعض. وغورِض: بقوله تعالى في وصف الكتاب: ﴿يَتَّبِعُنَا لِلْكِتَابِ﴾ [النحل ٨٩]. ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر؛ كآية عِدَّة الوفاة. والآحاد بالآحاد، كما تقدم، والآحاد بالمتواتر بطريق الأولى. ولا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد، خلافاً لبعض الظاهرية؛ لأنَّ المظنون لا يُقَدَّم على المقطوع.

واحتجوا: بأنَّ أهل «قبا» تَحَوَّلُوا بخبر الواحد وبالقياص على التخصيص. وأجيبوا: بأنه قد تَفَتَّرُوا به قَرَأْنُ تَفِيدُ الْعِلْمَ، وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّخْصِصَ لرفع مُتَوَهُّمِ الثُّبُوتِ؛ فيكفي فيه الظَّنُّ، والنسخ رفع ما تَحَقَّقَ ثبوته. ويجوز النسخ لا إلى بَدَلٍ عند الجمهور، بدليل نسخ وجوب الصدقة بين يَدَي النجوى [لا] إلى بدل^(١).

(١) ينظر: المحصول ١/٣/٤٧٩، البرهان ٢/١٣١٣، المعتمد ١/٤١٥، جمع الجوامع ٢/٨٧، =

ويجوزُ نسخُ الأثقلِ إلى الأخفِّ بلا خلافٍ^(١)، والأخفُّ إلى الأثقلِ عند الجمهور؛ بدليل وجوبِ رمضانَ بعد التخييرِ بين الصومِ والفدية.

ويجوزُ نسخُ - التلاوة والحكم/ ٦٤ ب معاً؛ كما رُوِيَ عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: فيما يُتلى: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ» فَتُسَخَّرُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ^(٢).

والتلاوة دون الحكم خلافاً للمعتزلة؛ كقولِ عُمرَ - رضي الله عنه - : كَانَ فِيْمَا يُتْلَى : «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ»^(٣).

واحتجَّ المعتزلة بأنَّ بقاءَ اللازمِ بدونِ المستلزمِ مُحَالٌ.

وأجيب: بأنه دليل، ولا حاجةَ له في الدوام.

ويجوزُ نسخُ الحكمِ دون التلاوة بالاتفاق؛ كنسخِ وجوبِ الصدقةِ بين يدي النجوى وغيره.

ويجوزُ نسخُ القولِ بالفعل، والفعلِ بالقول. ويجوزُ نسخُ التُّطْقِ والفُخْوَى معاً، والتُّطْقِ

= الآياتِ البينات ١٥٥/٣، العدة ٧٨٣/٣، الأحكام للآمدي ١٢٥/٣ (٤)، إرشاد الفحول (١٨٧)، شرح الكوكب ٥٤٥/٣، المستصفى ٧٧/١، شرح التنقيح (٣٠٨)، الروضة (٤٣)، المسودة ١٩٨، المنتهى (١١٦)، فواتح الرحموت ٦٩/٢، شرح العضد ١٩٣/٢، اللمع (٣٢)، سلاسل الذهب ٢٩٩.

(١) ينظر: المعتمد ٤١٦/١ المحصول ٧٦٦، ٤٨٠/٣/١، المستصفى ١٢٠/١، التبصرة (٢٥٨)، شرح الكوكب ٥٥٠/٣، العدة ٧٨٥/٣، والأحكام للآمدي ١٢٦/٣، ميزان الأصول ١٠٠٠/٢، كشف الأسرار ١٨٧/٣ التلويح ٣٦/٢ فتح الغفار ١٣٤/٢ إرشاد الفحول (١٨٨) الإبهاج ٢٣٨/٢.

(٢) أخرجه مالك (٦٠٨/٢) كتاب: الرضاع - باب: جامع ما جاء في الرضاعة حديث (١٧)، ومسلم (١٠٧٥/٢) كتاب: الرضاع - باب: التحريم بخمس رضعات - حديث (١٤٥٢/٢٤)، والشافعي (٢١/٢) كتاب: النكاح - باب: فيما جاء في الرضاع - حديث (٦٦)، والدارمي (١٥٧/٢) كتاب: النكاح - باب: كم رضعة تحرم، وأبو داود (٥٥١/٢) كتاب: النكاح - باب: هل يحرم ما دون خمس رضعات - حديث (٢٠٦٢)، والترمذي (٤٥٦/٣) كتاب: الرضاع - باب: ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان - حديث (١١٥٠)، والنسائي (١٠٠/٦) كتاب: النكاح، باب: القدر الذي يحرم من الرضاعة، وابن حبان (٤٢٠٧ - الإحسان)، والبيهقي (٤٥٤/٧) كتاب: الرضاع - باب: من قال لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات من طريق عبدالله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة به.

وأخرجه مسلم (١٠٧٥/٢) كتاب: الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات حديث (١٤٥٢/٢٥)، والشافعي في «المسند» (٢١/٢) كتاب: النكاح، باب: فيما جاء في الرضاع حديث (٦٧)، وسعيد بن منصور (٢٧٩/١) رقم (٩٧٦)، وابن الجارود (٦٨٨)، والدارقطني (١٨١/٤) من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به، وأخرجه ابن ماجه (٦٢٥/١) كتاب: النكاح، باب: لا تحرم المصاة والمصتان حديث (١٩٤٢) من طريق القاسم بن محمد، عن عمرة، عن عائشة.

(٣) أخرجه البيهقي (٢١١/٨) كتاب: الحدود، باب: يستدل به على أن السبيل هو جلد الزانيين ورجم الثيب، عن ابن عباس.

ويتبعه الفحوى وفي نسخ الفحوى^(١) دون النطق خلاف.

ولا يجوز نَسْخُ الإجماع^(٢)؛ لأنه لا يَتَحَقَّقُ إلا بعد موت النبي ﷺ ولا يُنَسَخُ به؛ لأنَّ ثبوتَه على خلاف النَّصِّ إجماعٌ على الخطأ؛ إلا أن يقول: إنَّهم اجتمعوا على النسخ؛ وحينئذ: تكون تسميته ناسخاً مجازاً.

ويَصِحُّ نَسْخُ القياسِ بالنَّصِّ^(٣) والإجماع، ونسخ قياس دليل أَمَارَتِهِ أَضْعَفُ بقياس دليل أَمَارَتِهِ أقوى.

ويجوز نَسْخُ الخَبَرِ^(٤) إذا كان مُتَعَلِّقُهُ قابلاً للتغيير، كالإخبار عن تَعَلُّقِ الثَّوَابِ والعقاب ببعض المأمورات أو المَنَهِياتِ، خلافاً للمعتزلة فإنهم قالوا: لا يجوز نَسْخُ الأمرِ والنهي؛ لأنه يوهم الخلف.

وأجيب: بأنه لو امتنع لإيهام الخلف لامتنع نَسْخُ الأمر بمعرفة الله تعالى؛ لما فيه من التناقض.

ولا تنسخ جملة الشريعة؛ لأنَّ الناسخ من الشريعة.

خَاتَمَةٌ:

وَيُعْرِفُ النَّاسِخَ بصريح القول؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «نُسِخَ كَذَا»، أو «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاجِي فَوْقَ ثَلَاثِ، فَكُلُّوا وَادِّخَرُوا»^(٥)، وكقوله تعالى:

(١) ينظر: المعتمد ٤٣٧/١، المحصول ٥٣٩/٣/١، شرح الكوكب ٥٧٦/٣، جمع الجوامع ٨٢/٢، الآيات ١٥١/٣، الإحكام للآمدي ١٥٠/٣، شرح العضد ٢٠٠/٢، شرح الكوكب المنير ٣/٥٧٦، الروضة (٨٨).

(٢) ينظر: المعتمد ٤٣٢/١، المحصول ٥٣١/٣/١، العدة ٨٢٦/٣، المستصفى ١٢٦/١، الإحكام للآمدي ١٤٥/٣ (١١)، شرح التنقيح (٣١٤)، الإبهاج ٢٧٧/٢، جمع الجوامع ٧٦/٢، الآيات ١٣٤/٣، اللمع (٣٣)، أصول السرخسي ٦٦/٢، شرح الكوكب ٥٧٠/٣، المسودة (٢٢٤)، كشف الأسرار ١٧٥/٣، فواتح الرحموت، ٨١/٢، تيسير التحرير، ٢٠٧/٣، إرشاد الفحول (١٩٢).

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي ١٤٨-١٤٩، المستصفى للغزالي ١٢٦/١، الإبهاج ٢٥٤/١، نهاية السؤل ٥٨٩/٢، شرح العضد ١٩٩/٢، جمع الجوامع ٨١/٢، الآيات ١٥٠/٣.

(٤) ينظر: المعتمد ٤٢١/١، الإحكام للآمدي ١٣١-١٣٢، جمع الجوامع ٨٥-٨٦، الآيات البيئات ١٥٤/٣، شرح الكوكب ٥٤١-٥٤٢، تيسير التحرير ١٩٦/٣، فواتح الرحموت ٧٥/٢.

(٥) . تقدم تخريجه ص (٢٦٠).

.....

﴿أَلَمْ يَخَفْ أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنفال ٦٦].

وبالضمّن؛ كإضافة القول إلى ما قَبْلَ الهجرة وَبَعْدَهَا، لا يثبت بالتأخير في التلاوة؛ فَإِنَّ
الآية النَّاسِخَةَ من آتِي العِدَّةِ مُتَقَدِّمَةٌ في التلاوة.
ولا بتأخّر صُحْبَةِ الرَّاوي وإسلامه؛ لاحتمالِ سَمَاعِهِ من غيره.
وقولُ الصحابي: «نُسِخَ» لا يكفي في النسخِ عند الأكثر؛ لاحتمالِ اعتقادِ ما ليس بناسخٍ
ناسخاً، واختلافِ العلماءِ فيما يُنسخُ به.

البَابُ السَّابِعُ

فِي الْإِجْمَاعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:

إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ سُحْجَةٌ؛ خِلَافًا لِلنِّظَامِ وَالْخَوَارِجِ

البَابُ السَّابِعُ

فِي الْإِجْمَاعِ

يطلق في اللغة على العزم^(١)؛ قال الله: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس ٧١]، وقال عليه السلام: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ويطلق على الاتفاق. ومن قال: إن أصله من: أَجْمَعَ الرجل إذا صار ذا جَمْعٍ؛ كقولهم: أَلْبَنَ/ أ٦٥ الرجل إذا صار ذا لَبَنٍ، فكان لا ضرورة إليه مع جريانه على الاشتقاق. وفي الاضطرّاح: عبارة عن اتفاق المجتهدين من أمة محمد - عليه السلام - في عصرٍ ما غير عصره - عليه السلام - على أمرٍ من الأمور.

(١) ينظر: المقدمة. وينظر: البرهان لإمام الحرمين ٦٧٠/١، البحر المحيط للزركشي ٤/٤٣٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٧٩/١، سلاسل الذهب للزركشي ص ٣٣٧، التمهيد للأسنوي ص ٤٥١، نهاية السؤل له ٢٣٧/٣، زوائد الأصول له ص ٣٦٢، منهاج العقول للبدخشي ٢/٣٧٧، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٢٠٩، التحصيل من المحصول للأرموي ٢/٣٧، المنحول للغزالي ص ٣٠٣، المستصفى له ١٧٣/١، حاشية البناني ١٧٦/٢، الإبهاج لابن السبكي ٢/٣٤٩، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٢/٢٨٧، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٢٠٩، المعتمد لأبي الحسين ٣/٢، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ص ٤٣٥، التحرير لابن الهمام ص ٣٩٩، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٢٤/٣، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٣/٨٠، ميزان الأصول للسمرقندي ٢/٧٠٩، كشف الأسرار للنسفي ٢/١٨٠، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢/٣٤، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٢/٤١، حاشية نسمات الأسرار لابن عابدين ص ٢٠٩، شرح المنار لابن ملك ص ٩٩، الوجيز للكرامستي ص ٦١، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٢٩، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧١، شرح مختصر المنار للكوراني ص ٩٩، نشر البنود للشنقيطي ٢/٧٤، شرح الكوكب المنير للفتوح ص ٢٢٥.

أَحْتَجَّ الْفُقَهَاءُ بِوُجُوهٍ:

الأول: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [النساء ١١٥].

وزاد الغزالي، وبعض الفقهاء: «الدينية»؛ لاعتقادهم عَدَمَ جريانه في العقلية، واللغات، والحروب، وقد اشتمل الحد على تنبيهات على أمورٍ اختلف فيها:

منها: أن قولنا: «اتفاق» يشتمل على صور الإجماع؛ سواء كانت عن دليل قاطع، أو اجتهد، أو ظن غالب، فإن الصحيح جواز انعقاد الإجماع عن الرأي، كإمامة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكتحريم شخم الخنزير بالقياس على لحمه، وسواء علم اتفقهم بقول الجميع أو بفعل الجميع، أو بقول بغض وفعل بغض، أو بقول بعض وسكوت الباقيين سكوتاً يشعر بالوافق، أو بفعل بغض وسكوت الباقيين كذلك.

وقولنا: «المجتهدين» يُخْرِجُ الْعَوَامَ؛ فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وفاقهم؛ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ؛ كَالصَّبَّيَّانِ، وَالْمَجَانِينِ؛ خِلَافاً لِلْقَاضِي؛ وَلِأَنَّ الْعَامِّيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْمُجْتَهِدِ، فَكَيْفَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْمُخَالَفَةُ لِقَوْلِهِ؟!

وقولنا: «من أمة محمد، عليه الصلاة والسلام» لأن الصحيح في أن الإجماع حجة لاغتماد على الخصوص، وهي دالة على تعظيم هذه الأمة، وإثبات العظمة لهم شرعاً، ولم يقد دليل لنا على أن من سواهم كذلك، ومن أخذه من مسلك العادي، لزمه أن يقول: إن إجماع سائر الأمم حجة.

وقولنا: «في عصر ما»: احتراز من قول أهل الظاهر: إن الإجماع مختص ببعض الصحابة، فإن أدلتنا شاملة لسائر الأغصان.

وينقسم إلى قطعي، وظني:

فالقطعي: ما علم اتفاقهم فيه، وكان المجتهدون عدد التواتر، ونقل إلينا بالتواتر، ومثل ذلك عزيز، ويصح التمسك به في الفقهيات، وفي المطالب القطعية، وفي كل ما لا يتوقف إثباته على المعجزة؛ لأنه دليل سمي، ومستند جميع الأدلة السمعية قول الرسول المستند إلى صدقه، وصدق الرسول متوقف على المعجزة، فلو أثبت ما تتوقف عليه المعجزة بالإجماع، لزم الدور.

والظني: ما عداه؛ وهو أن يُظَنَّ اتفاقهم، أو يكون عددهم دون عدد التواتر، أو ينقل إلينا بالآحاد، ويصح الاحتجاج به في الفقهيات، كما صح العمل بأخبار الآحاد.

قوله: «وفيه مسائل»: المسألة الأولى: إجماع الأمة حجة، خلافاً للنظام، والخوارج، واحتج الفقهاء بوجوه: الأول: قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾ الآية. [النساء ١١٥].

اعلم: أن النزاع في الإجماع في ثلاثة أطراف: في تصوُّره، وتصور العلم بوقوعه، وكونه حجة:

وَجْهَ الْأَسْتِذْلَالِ بِهِ: أَنَّهُ تَعَالَى حَرَّمَ مُتَابَعَةَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَرَكَ مُتَابَعَةَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَابَعَةً لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ مُتَابَعَةَ الْغَيْرِ عِبَارَةٌ: عَنِ الْإِثْنَانِ بِمِثْلِ فِعْلٍ، وَلَمَّا دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ حَرَامٌ، وَثَبَّتَ بِالْعَقْلِ: أَنَّ تَرْكَ مُتَابَعَةِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَابَعَةً لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ -: وَجَبَ أَنَّ يَحْرُمَ تَرْكَ مُتَابَعَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِذَا حَرَّمَ تَرْكَ مُتَابَعَتِهِمْ وَجَبَ مُتَابَعَتُهُمْ فَيَكُونُ الْإِجْمَاعُ حُجَّةً.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الدَّلِيلُ إِنَّمَا يَتِمُّ أَنْ لَوْ ثَبَّتَ أَنَّ مُتَابَعَةَ الْغَيْرِ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِثْنَانِ

وقد منع قوم تصوُّره، وقالوا: فَرَضُ الْاِتِّفَاقِ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ؛ كَفَرَضِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى كَلِمَةٍ/ ٦٥ ب واحدة، أو على أَكْلِ طَعَامٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَالْعَادَةُ تَحِيلُهُ.

وأجيب: بأنه لا دَاعِيَّ لَهُمْ إِلَى الْاجْتِمَاعِ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا عَلَى التَّغْدِي بِنَوْعٍ وَاحِدٍ، وَلِلْمُجْتَهِدِينَ ذَاعَ إِلَى الْأَجْتِمَاعِ عَلَى الْحُكْمِ الْوَاحِدِ لَوْجُودِ النَّصِّ الْقَاطِعِ، أَوِ الظَّنِّ الْغَالِبِ الْوَاجِبِ الْاِتِّبَاعُ بِالْقَاطِعِ.

ومنع قوم جَوَازَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِهِ عَادَةً، مَعَ اتِّسَاعِ الْخِطَّةِ، وَكَثْرَةِ الْعُلَمَاءِ.

والدليل على جَوَازِ وَقُوعِهِ: أَنَا نَعْلَمُ بِالْقَطْعِ اِتِّفَاقَ عُلَمَاءِ الصُّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيمِ النَّصِّ الْمَقْطُوعِ بِهِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْمَقْظُونِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَنَعْلَمُ اِتِّفَاقَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الصُّبْحَ رَكْعَتَانِ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ حُجَّةً، فَقَدْ أَنْكَرَهُ النَّظَامُ، وَالْخَوَارِجُ، وَالشَّيْعَةُ، وَإِنْ سَلَّمُوا فِي الظَّاهِرِ كَوْنَهُ حُجَّةً، فَهَمْ مُنَازِعُونَ فِي الْبَاطِنِ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ حُجَّةً، لِاسْتِمَالِهِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، وَنَحْنُ نَدَّعِي أَنَّهُ حُجَّةٌ مَعَ نَفْيِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، فَهَمْ مُخَالِفُونَ لَنَا فِي الْحَقِيقَةِ. وَقَدْ اخْتَجَّ أَصْحَابُنَا عَلَيْهِ بِالنَّصِّ، وَالْعَقْلِ:

أَمَّا النَّصُّ: فَآيٍ، وَأَخْبَارٌ، فَمِنَ الْآيِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُسَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾ [النساء ١١٥] الْآيَةُ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَا الشَّافِعِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ».

وَوَجْهُ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا: أَنَّ اِتِّفَاقَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ اتِّبَاعَ لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّ حَرَامَ وَالدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ تَرْكَ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ اتِّبَاعَ لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّ حَرَامَ: أَنَّ الْمُتَابَعَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِثْنَانِ بِمِثْلِ فِعْلٍ الْمَتَّبُوعِ.

والدليل على أَنَّ مُتَابَعَةَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ حَرَامٌ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَهَا مَعَ الْمُشَاقَّةِ لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْمَحْرَمَةَ قَطْعًا: فِي الْوَعِيدِ، وَالْمُبَاحَ لَا يُجْمَعُ مَعَ الْمَحْرَمِ فِي الْوَعِيدِ؛ إِذْ لَا يَخْسَرُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ زَنَى وَأَكَلَ الْحُلَى - مَعَ أَنَّهَا مَبَاحَةٌ - فَعَاقِبَهُ.

وقد أُوْرِدَ ههنا على هذه الْحُجَّةِ سُؤَالَيْنِ، وَأَكْثَرُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ إِيرَادِ الْأَسْئَلَةِ عَلَيْهَا، وَبَعْضُهَا يَخْصُ هَذِهِ الْحُجَّةَ، وَبَعْضُهَا لَا يَخْصُهَا، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مُعَارَضَاتٍ وَقَدْحٍ فِي أَصْلِ الْإِجْمَاعِ؛ فَلْتُنَبِّهْ عَلَى مَا يَخْصُهَا؛ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

بِمِثْلِ فِعْلِ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُونَ أَتْبَاعًا لِلْيَهُودِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَلِ الْمُتَابَعَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِثْنَانِ بِمِثْلِ مَا فَعَلَهُ الْغَيْرُ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ فَأَمَّا لَوْ

الأول: القول بموجبها

وبيانه من أوجه:

الأول: أن الآية تدل على تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين عند المشاققة، ونحن نقول به، فأين دليل التحريم مطلقاً؟

الثاني: أنه مشروط بتبين الهدى؛ لأنه مغطوف على تحريم مشاققة الرسول بعد تبين الهدى، والعطف يقتضي الاشتراك، وتبين الهدى فيما أجمعوا عليه يكون بالوقوف على مستندهم، ونحن نقول به.

الثالث: ما ذكره المصنف أن لفظ «سبيل» مفرد مضاف إلى محلى بحرف التعريف، فلا يفيد العموم، بل يكفي في العمل به تنزيله على صورة ١٦٦ واحدة، فيحمل على السبيل الذي صاروا به مؤمنين، وهو الإيمان.

الرابع: وإن سلم عموم «سبيل» إلا أن مقتضاه يتناول ترك كل سبيل المؤمنين، ونحن نقول به.

الخامس: أن المؤمنين كل من آمن بمحمد ﷺ فاخصاصه ببعض الأغصان تحكم لا ينتفع به إلا في الآخرة.

السؤال الثاني: سلمنا العموم؛ إلا أنه عام دخله التخصيص، والعام إذا خص صار مجملاً. أما أنه خص، فلأن علماء العصر لو اتفقوا على فعل مباح، لم يجب أتباعهم في فعله، وإلا لكان المباح واجباً. ولأنهم إذا خاضوا في المسألة، فقد أجمعوا قبل اتفاقهم على جواز المخالفة فيها، فإذا اتفقوا، فقد أجمعوا على منع المخالفة، والعمل بهذين الإجماعين يكون جمعاً بين النقيضين. فلا بد من ترك العمل بأحدهما.

وأما أن العام إذا خص صار مجملاً فتقريره ما مضى في «باب العموم».

السؤال الثالث: أن سبيل المؤمنين حقيقة هو طريقهم، فحملة على طريقهم قولاً وفِعْلاً يكون مجازاً وتأويلاً؛ فيفتقر في حمله عليه إلى دليل.

الرابع: لا نسلم أنه يلزم من تحريم اتباع غير المؤمنين وجوب اتباع سبيل المؤمنين؛ لأن بينهما واسطة؛ وهو عدم اتباعهم.

وتقريره ما ذكره المصنف في الكتاب.

ثم لو سلمنا لزومه، فإنما يلزم من دليل الخطاب - أعني: مفهوم المخالفة - وهو من أضعف الدلالات، وقد منعه كثير من القائلين بصحة الإجماع، فكيف يثبت به أضل عام قاطع في زعم مثبته مقدم على الكتاب والسنة؟!.

الخامس: أن الآية مشتركة للدلالة، فإنها لو دلت على عموم وجوب اتباع سبيل المؤمنين - لدلت على وجوب اتباعهم فيما هو سبيلهم في الحكم؛ وهو الدليل التفصيلي في المسألة، لا

أَتَى بِمِثْلِ فِعْلِ الْغَيْرِ لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ. بَلْ لِأَنَّ الدَّلِيلَ سَاقَهُ إِلَيْهِ - لَمْ يَكُنْ مُتَابِعًا لِذَلِكَ الْغَيْرِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَتَقُولُ: حَصَلَ بَيْنَ مُتَابِعَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَ مُتَابِعَةِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَاسِطَةٌ، وَهِيَ أَلَّا يَتَّبِعَ أَحَدًا بَلْ يَتَوَقَّفَ إِلَى وَقْتِ ظُهُورِ الدَّلِيلِ. وَإِذَا حَصَلَتْ هَذِهِ الْوَاسِطَةُ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ تَحْرِيمِ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَجُوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَحِينَئِذٍ: يَسْقُطُ الْأَسْتِدْلَالُ.

الحكم بمجرد اتفاقهم.

السادس: الْمُؤْمِنُونَ حَقِيقَةٌ مِنْ اتَّصَفَ مِنْهُمْ بِالْإِيمَانِ؛ وَذَلِكَ يَتَنَاقَلُ الْمَوْجُودِينَ حَالَ نُزُولِ الْخِطَابِ، وَاتِّفَاقِهِمْ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَبْقَ الْجَمِيعُ؛ فَاتِّفَاقُ الْمَوْجُودِينَ بَعْدَهُ يَكُونُ اتِّفَاقٌ بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ.

السابع: سَلَّمْنَا دَلَالََةَ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ بِمَنْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَالْإِيمَانُ مِنْ فِعْلِ الْقَلْبِ، وَلَا أَطْلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ؟!

الثامن: هَذِهِ الْأَحْتِمَالَاتُ الْمَذْكُورَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْطُوعًا بِهَا؛ لَكِنِهَا جَائِزَةٌ/ ٦٦ بَ الْإِرَادَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْجَزْمِ، وَدَلَالََةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى زَعْمِكُمْ دَلَالََةُ قَاطِعَةٍ يَكْفُرُ بِجَاحِدِهَا، أَوْ يَبْدَعُ، أَوْ يُفْسِدُ، وَمِنْ مَنَعِ دَلَالََةِ ظَاهِرَةٍ لَا يُكْفَرُ، وَلَا يُبَدَّعُ، وَلَا يُفْسَدُ، فَكَيْفَ صَارَتْ دَلَالََةُ الْإِجْمَاعِ - الَّتِي هِيَ فَرْعٌ دَلَالََةِ الظَّاهِرِ - أَقْوَى مِنْ أَصْلِهَا؟! وَقَدْ اسْتَعْظَمَ الْفَخْرُ هَذَا السُّؤَالَ، وَوَافَقَ لِأَجْلِهِ أَبَا الْحُسَيْنِ؛ فِي أَنَّ دَلَالََةَ الْإِجْمَاعِ ظَنِّيَّةٌ.

وَالْجَوَابُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْآيَةَ لَا تُدَلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ مُطْلَقًا، بَلْ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ:

قُلْنَا: مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ مُسْتَقْلِلَةٌ بِالتَّحْرِيمِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَرَّمًا - لَكَانَ ذَلِكَ ضَمًّا لِلْمُبَاحِ إِلَى الْمُحَرَّمِ فِي تَرْتِيبِ الْوَعِيدِ عَلَيْهِ؛ وَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ، لَكِنْ تَرَكَ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ وَمُشَاقَّةَهُمْ - مُشَاقَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وقولهم: إِنْ التَّحْرِيمَ مَشْرُوطٌ بِتَبْيِينِ الْهُدَى، وَهُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي حَكَمُوا لِأَجْلِهِ، وَدَلِيلُ الْإِشْرَاطِ قَضِيَّةُ الْعَطْفِ:

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَطْفَ يُوجِبُ الْإِشْرَاطَ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآمُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام ١٤١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرًا وَمَنْعًا﴾ [الحج ٣٦] وَالْأَكْلُ مُبَاحٌ، وَالْإِثْمَاءُ وَالْإِطْعَامُ وَاجِبَانِ.

سَلَّمْنَا اقْتِضَاءَ الْعَطْفِ لِلْإِشْرَاطِ، لَكِنْ الْمَشْرُوطُ [فِي] تَحْرِيمِ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ تَبْيِينُ هُدًى مَخْصُوصٍ؛ وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى صِدْقِهِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّرْطُ فِي تَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ؛ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ الْعَطْفِ، عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ.

قولهم: الْمَرَادُ بِـ «السَّبِيلِ» سَبِيلٌ خَاصٌّ؛ وَهُوَ السَّبِيلُ الَّذِي كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ:

السُّؤال الثاني: هُوَ أَنَّ لَفْظَ السَّبِيلِ لَفْظٌ مُفْرَدٌ غَيْرٌ مُحَلَّى بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ؛ فَلَا يُفِيدُ الْعُمُومَ، بَلْ يَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِهِ تَنْزِيلُهُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَتَحْنُ نَحْمِلُهُ عَلَى السَّبِيلِ الَّذِي صَارُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْإِيمَانُ. فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ مُتَابَعَتَهُمْ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ وَاجِبَةٌ؟

قلنا: الدليل على عُمومه الرجوع إلى مَوَارِدِ الاستِعْمَالِ؛ لأنه لو قال: مَنْ دَخَلَ غَيْرَ دَارِي، فَلهِ دِرْهَمٌ - عَمَّ الاستِحْقَاقُ كُلَّ دَاخِلٍ لِكُلِّ دَارٍ لغيره، وهو الجواب عن قولهم: الْمُرَادُ بِهِ التَّارِكُ لِكُلِّ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الدَّرْهَمِ يَعْمُ كُلَّ دَاخِلٍ بِصِفَةِ الْإِنْفِرَادِ وَالْاجْتِمَاعِ.

قولهم: الْمُؤْمِنُونَ هُمُ الْمَوْجُودُونَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ: قلنا: حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ يُسْقِطُ قَائِدَتَهُ؛ فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُؤْمِنِينَ يُتَصَوَّرُ اتِّبَاعُهُمْ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمَوْجُودِينَ فِي عَصْرِهِمْ، أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى عَصْرِهِمْ.

قولهم: إِنْ هَذَا عَامٌّ مَخْصُوصٌ، وَالْعَامُّ إِذَا خُصَّ صَارَ مُجْمَلًا: قلنا: قَدْ أَوْضَحْنَا فِي «بَابِ الْعُمُومِ» أَنَّهُ مَتَى خُصَّ بِمَعْلُومٍ، كَانَ دَلِيلًا فِيمَا بَقِيَ. قولهم: اسْتِعْمَالُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي طَرِيقِهِمْ قَوْلًا وَفِعْلًا يَكُونُ مَجَازًا: قلنا: وَإِنْ كَانَ مَجَازًا فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهُ صَارَ هُوَ الْمُتَبَادَّرَ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف 108]. قولهم: إِنْ بَيْنَ تَرْكِ اتِّبَاعٍ غَيْرِ/ ١٦٧ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ - وَاسِطَةٌ؛ وَهُوَ عَدَمُ الْإِتِّبَاعِ لِهَمَا:

قلنا: قَدْ بَيَّنَّا فِي «بَابِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي» أَنَّ الشَّيْئَيْنِ إِذَا كَانَا عَلَى طَرَفَيْ التَّقْيِضِ؛ كَالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ، كَانَ الْأَمْرُ بِأَحَدِهِمَا نَهْيًا عَنِ الْآخَرِ، وَالنَّهْيُ عَنْ أَحَدِهِمَا أَمْرًا بِالْآخَرِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ يُلْزَمُ مَنْ طَلَبَ الشَّيْءَ طَلَبَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ.

وبَيْنَا أَنَّ التَّرْكَ لَيْسَ مَحْضُ السَّلْبِ بَلْ فَعْلُ الضَّدِّ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ الْمَقَابِلَ الَّذِي هُوَ عَدَمٌ مَخْصُصٌ لَا يَكُونُ مَعْدُومًا، فَلَا يَكُونُ مَكْسُوبًا، وَبَيْنَا أَنَّ حَصَارَ التَّكْلِيفِ فِي الْمَكْسُوبِ؛ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ، وَعَدَمُ وَقُوعِهِ.

قولهم: اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ: الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ بِالطَّرِيقِ الَّتِي حَكَمُوا بِهَا لَا بِمَجَرَّدِ اتِّفَاقِهِمْ: قلنا: إِذَا حَكَمْنَا فِي الْوَاقِعَةِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِهَا، تَضَمَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِمَا حَكَمُوا لِأَجْلِهِ، وَكَمَا أَنَّ سَبِيلَهُمْ قَبْلَ الْإِتِّفَاقِ الْحُكْمُ بِالذَّلِيلِ التَّفْصِيلِيِّ، فَسَبِيلُهُمْ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ الْحُكْمُ بِهِ لِأَجْلِ الْإِتِّفَاقِ.

قولهم: الْمُرَادُ بِـ «الْمُؤْمِنِينَ» الْمَوْجُودُونَ حَالَ تَزْوِيلِ الْآيَةِ: قلنا: «الْمُؤْمِنُونَ» يَتَنَاوَلُ كُلُّ مَنْ يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ، وَهُمْ كُلٌّ مِنْ يُوجَدُ فِي عَصْرِ؛ ضَرُورَةٌ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى مُؤْمِنِينَ يُمَكِّنُ اتِّبَاعَهُمْ، وَإِلَّا لَكَانَ تَعْطِيلًا لِلْآيَةِ. وقولهم: «الْإِيمَانُ فِعْلُ الْقَلْبِ، وَلَا إِطْلَاقَ لَنَا عَلَيْهِ»:

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ لِلْفُقَهَاءِ: أَلَا سَتَدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا

شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

قلنا: الْأَحْكَامُ الَّتِي بَيْنَ الْعِبَادِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْإِيمَانِ مُرْتَبَةً عَلَى النُّطْقِ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مِنْ جِلِّ الْمُتَنَاقُحَةِ، وَأَكْلِ الذَّبِيحَةِ، وَالْمِيرَاثِ، وَالصَّلَاةِ وَرَاءَهُمْ وَعَلَيْهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَبْدِ وَرَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى.

قولهم: «هذه الاحتمالات جَائِزَةٌ إِرَادَةً، وَهِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الْجَزْمِ»:

قلنا: لَا تُنْكَرُ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ احْتِجَ بِهِ عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ، لَوْ جُرِّدَ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، لَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ وَجُوهٌ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ، لَكِنْ مُوَافَقَةً كُلِّ لَفْظٍ احْتِجَ بِهِ لِمَجْمُوعِ الْأَلْفَافِ مَعَ كَثَرَتِهَا، وَتَطَابُقِ ظَوَاهِرِهَا عَلَى ذَلِكَ - يَدْفَعُ إِرَادَةَ تِلْكَ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ فَإِذَنْ كُلُّ نَصٍّ مِنْهَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهِ ابْتِدَاءً؛ لِإِشْعَارِهِ بِالْمَطْلُوبِ الظَّاهِرِ، وَدَفْعِ إِرَادَةِ مَا عَدَاهُ بِانْضِمَامِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ يُقْطَعُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَشَرْعِ أَضْلٍ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالْإِجَارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ لَفْظٍ وَرَدَ فِيهَا، لَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ - لَكَانَ لِلتَّأْوِيلِ فِيهِ مَجَالٌ، لَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ التَّكْرِيرَاتِ، وَالتَّأَكِيدَاتِ، وَقَرَّائِنِ الْأَحْوَالِ؛ فَلَا يَبْقَى لِلْإِحْتِمَالِ فِيهِ مَجَالٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ / ٦٧ ب وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة ١٤٣] وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ مَجْمُوعَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِكُونِهِمْ وَسَطًا، وَ«الْوَسْطُ»: الْعَدْلُ، فَالْمَوْصُوفُ بِالْعَدَالَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ آخَادِ الْأُمَّةِ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا -

[يعني: لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُهُ] أَوْ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَوْصُوفِينَ بِالْعَدَالَةِ] يعني: إِذَا بَطُلَ أَنَّ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بِالْعَدَالَةِ كُلُّ وَاحِدٍ، تَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بِهَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، وَهَذَا عَلَى رُغْمِهِ تَقْرِيرٌ لِلْمَقْدَمَةِ الْأُولَى.

وَأَمَّا تَقْرِيرُ الثَّانِيَةِ: وَهِيَ «الْوَسْطُ»: الْعَدْلُ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم: ٢٨] أَي: أَعْدَلُهُمْ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا»

وقول الشاعر [من الطويل]:

هُمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمٍ^(١)

ويقال: مِيزَانٌ وَسَطٌ؛ أَي: لَا مَيْلَ فِيهِ.

(١) البيت نسب لزهير، وهو في ديوانه برواية يرويه ثعلب (٣٣)

لحى حلال يعصم الناس أمرهم إذا طرقت إحدى الليالي بمعظم

وذكره الجاحظ في البيان والتبيين ٣/ ٢٢٥ وفيه (طرقت) بدل (نزلت) وينظر: تفسير القرطبي ٢/ ١٠٤، الطبري ٣/ ١٤٢ والبحر المحيط ١/ ٤١٨، والدر المصون ١/ ٣٩٣، مجمع البيان ٢/ ٩.

وَجْهَ الْأَسْتِدْلَالِ بِهِ: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ مَجْمُوعَ الْأُمَّةِ بِكَوْنِهِ وَسَطًا، وَالْوَسْطُ: هُوَ الْعَدْلُ؛ فَالْمَوْصُوفُ بِالْعَدَالَةِ: إِمَّا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الْأُمَّةِ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، أَوْ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ مَوْصُوفًا بِالْعَدَالَةِ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ قَوْلًا لَيْسَ بِحَقٍّ كَانَ كَاذِبًا، وَالْكَاذِبُ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ؛ فَلَا يَكُونُ عَدْلًا؛ فَوَجَبَ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا يَقُولُهُ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ حَقًّا.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: قَوْلُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ خِطَابٌ مَعَ الْأَقْوَامِ الْحَاضِرِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَهَبْ أَنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِعَيْنِهِ حُجَّةٌ لَكِنَّا لَا

قوله: «وَكُلُّ مَنْ قَالَ قَوْلًا لَيْسَ بِحَقٍّ يَكُونُ كَاذِبًا»؛ لَأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، يَعْنِي: بِالِاتِّفَاقِ، أَمَا عِنْدَنَا: فَشَرْعًا، وَأَمَا عِنْدَ الْخُصُومِ: فَعَقْلًا، وَشَرْعًا.

قوله: «فَوَجَبَ أَلَّا يَكُونَ عَدْلًا» يَعْنِي: عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَا قَالُوهُ حَقًّا، لَكَانُوا كَاذِبِينَ، وَلَمْ يَكُونُوا عُدُولًا، لَكِنَّهُمْ عُدُولٌ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، فَوَجَبَ أَلَّا يَصْدُرَ عَنْهُمْ مَا يُخِلُّ بِالْعَدَالَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مَا يَقُولُونَهُ حَقًّا وَصِدْقًا؛ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ.

قوله: «ولقائل أن يقول...» إلى آخر الأسئلة.

الْحَاصِلُ: أَنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَلَمْ يُجِبْ عَنْهَا؛ لِقُوَّتِهَا عَلَى رُغْمِهِ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَا يَخْصُصُ هَذِهِ الْحُجَّةَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - مُتَضَمِّنًا لِمَا ذَكَرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْجَدَلِيِّ، بِحَيْثُ لَا يَتَضَمَّنُ مَنَعًا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْأَوَّلِ:

قوله: الْمَوْصُوفُ بِـ «الْوَسْطِ» مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمَّةِ:

قلنا: لَا تُسَلِّمُ.

قوله: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَوْصُوفُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ، فَالْمَوْصُوفُ بِهِ الْمَجْمُوعُ:

قلنا: لَا تُسَلِّمُ تَعَيُّنَهُ، مَرَادُ الْجَوَازِ إِرَادَةُ الْبَغْضِ؛ لِتَعَذُّرِ إِرَادَةِ ظَاهِرِهِ، وَهُوَ كُلُّ وَاحِدٍ، لَكِنْ ذَلِكَ الْبَغْضُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لَنَا، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَالْإِمَامِيَّةُ عَيَّنَتْ ذَلِكَ الْبَغْضَ بِالْأُمَّةِ الْمَعْصُومِينَ، فَلَمْ قَلْتُمْ: إِنْ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؟ لَا بَدَ لَهُذَا مِنْ دَلِيلٍ.

قوله: «وَالْوَسْطُ: الْعَدْلُ»:

قلنا: لَا تُسَلِّمُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ تَخْصُلُ بِفِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَأَجْتِنَابِ الْمُنْهَيَّاتِ، وَهِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَ«الْوَسْطُ» الْمَوْصُوفُ بِهِ فِي الْآيَةِ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ﴾ وَمَا كَانَ فِعْلًا لِلَّهِ لَا يَكُونُ فِعْلًا لِغَيْرِهِ، فَالْوَسْطُ فِي الْآيَةِ غَيْرُ الْعَدَالَةِ.

قوله: «وَكُلُّ مَنْ قَالَ قَوْلًا لَيْسَ بِحَقٍّ يَكُونُ كَاذِبًا/ ١٦٨، وَالْكَاذِبُ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ».

قلنا: الْكَذِبُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنِ الْخَبَرِ غَيْرِ الْمَطَابِقِ مَعَ اعْتِقَادِهِ، أَوْ لَا مَعَ اعْتِقَادِهِ؛ عَلَى مَا يَقُولُهُ الْجَاوِظُ: فَإِنْ عَيَّنَتْ بِهِ الْأَوَّلَ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ كَاذِبٍ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ؛

نَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَا نَعْرِفُ أَيْضاً ذَلِكَ الْوَقْتُ. وَأَمَّا إِجْمَاعُ سَائِرِ النَّاسِ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ فَغَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ الْآيَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ - وَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَائِرُ الْإِجْمَاعَاتِ حُجَّةٌ؛ لَانْتِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ. لَأَنَّا نَقُولُ: هَذَا إِثْبَاتٌ لِأَصْلِ الْإِجْمَاعِ، بِأَضْعَفِ أَنْوَاعِ الْإِجْمَاعَاتِ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْفُسَادِ، ثُمَّ نَقُولُ: سَلَمْنَا كَوْنَ الْأُمَّةِ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَةِ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُمْ عُدُلًا فِي كُلِّ شَيْءٍ؟ ١٩

لِجَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهِ عَنْ نِسْيَانٍ، أَوْ خَطَأٍ فِي اجْتِهَادٍ بَعْدَ بَذْلِ الْوُسْعِ فِيهِ؛ فَلَا يَسْتَحِقُّ الدَّمَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب ٥]، ولِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»^(١)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ وَأَخْطَأَ - فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ»^(٢).

وإِنْ عَنِيَتْ بِهِ الثَّانِي، فَلَا نَسْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ قَوْلًا لَيْسَ بِحَقٍّ يَكُونُ كَاذِبًا؛ لِجَوَازِ إِخْبَارِهِ لَا عَنْ اغْتِقَادِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لَا تَجْتَمِعَانِ عَلَى الصُّدْقِ. سَلَمْنَا أَنَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا، وَأَنَّ الْكَاذِبَ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ، لَكِنْ لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَخْرِمُ الْعَدَالَةَ مُطْلَقًا؛ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَخْرِمُ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْمُخَالَفَةُ صَغِيرَةً، وَالصَّغِيرَةُ لَا تَخْرِمُ الْعَدَالَةَ، إِلَّا مَعَ الْإِضْرَارِ، أَوْ تَكُونُ مِمَّا يَتَضَمَّنُ خَسَاسَةَ النَّفْسِ، وَدَنَاءَةَ الْهَمَّةِ؛ كَتَطْفِيفِ حَبَّةٍ أَوْ اخْتِزَانِ كَسْرَةٍ وَهَذَا مَعْنَى سَوَالِهِ.

(١) تقدم تخريجه.

- (٢) أخرجه البخاري (٣٣٠/١٣) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة باب: أجر الحاكم إذا اجتهد أو أخطأ حديث (٧٣٥٢)، ومسلم (١٣٤٢/٣) كتاب: الأفضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ حديث (١٧١٦/١٥)، وأبو داود (٣٢٣/٢) كتاب: الأفضية، باب: في القاضي يخطئ حديث (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٧٧٦/٢) كتاب: الأحكام، باب: الحاكم يجتهد فيصيب الحق حديث (٢٣١٤)، والشافعي (١٧٦/٢) كتاب: الأحكام، باب: في الأفضية حديث (٦٢١)، وأحمد (١٩٨/٤، ٢٠٤)، وأبو داود الطيالسي (١/٢٦٨ - منحة) رقم (١٤٥١)، والدارقطني (٤/٢١٠ - ٢١١) كتاب: في الأفضية والأحكام، حديث (٢٢)، وابن حبان (٥٠٦١)، والبيهقي (١٠/١١٨ - ١١٩)، والبيهقي في «شرح السنة» (٥/٣٥١ - بتحقيقنا) كلهم من طريق يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص مرفوعاً به. وللحديث شاهد عن أبي هريرة: أخرجه البخاري (٣٣٠/١٣) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة باب: أجر الحاكم إذا اجتهد أو أخطأ حديث (٧٣٥٢)، ومسلم (١٣٤٢/٣) كتاب: الأفضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ حديث (١٧١٦/١٥)، والنسائي (٨/٢٢٣ - ٢٢٤) كتاب: آداب القضاة، باب: الإصابة في الحكم، والترمذي (١٣٢٦) وابن حبان (٥٠٦٠)، والدارقطني (٤/٢٠٤) كتاب: في الأفضية والأحكام، والبيهقي (١٠/١١٨) كلهم من طريق أبي بكر بن محمد، عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وَتَقْرِيرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْوُضْفَ فِي جَانِبِ الثَّبُوتِ يَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ ثُبُوتُهُ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: فَلَا نَعَالِمٌ، فَهَذَا يَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ الْأَشْيَاءِ فَغَيْرُ وَاجِبٍ.

فَنَقُولُ: هَبْ أَنَّهُمْ عُذُولٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لَكِنْ لِمَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْخَطَأُ إِذَا كَانَ مِنْ بَابِ الصَّغَائِرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ.

قوله: «فَوَجَبَ أَنْ يَكُونُوا عُذُولًا»:

قلنا: لم قلت: إنه يلزم من وَضْفِهِمْ بِالْعَدَالَةِ أَنْ يَكُونُوا عُذُولًا فِي كُلِّ شَيْءٍ؟
وتقريره: ما ذكره أَنَّ الْوُضْفَ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ يَكْفِي فِي صِدْقِهِ ثُبُوتُهُ فِي صُورَةٍ.
فإذا قلنا: زيد عالم، لا يلزم أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِكُلِّ شَيْءٍ،، وهذا سُؤَالُهُ الثَّانِي.
سلمنا أنهم عُذُولٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لكن في كُلِّ زَمَانٍ، وفي زمان الأداء؟
الأول مَمْنُوعٌ، والثاني مُسَلَّمٌ، ونحن نقولُ به؛ فإنهم عُذُولٌ عِنْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ الَّتِي وَصَفَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْوَسْطِ لِأَجْلِهَا، أَوْ هِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - فلم قلت: إنهم عُذُولٌ عِنْدَ التَّحْمِلِ فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَحْمِلُ الْفَاسِقِ، وَالْكَافِرِ، وَالْعَبْدِ، وَالصَّبِيِّ الْمُمِيزِ.

سَلَّمْنَا أَنَّهُمْ عُذُولٌ مُطْلَقًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَكِنْ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ الْمُؤَصِّفُونَ هُمْ الْمُؤْجِدُونَ عِنْدَ نَزْوِلِهَا؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ خِطَابَ الْمَوَاجَهَةِ، لَكِنْ الْمَوْجُودِينَ عِنْدَ نَزْوِلِهَا غَيْرُ مَعْلُومِينَ لَنَا، وَلَا بَقِيَّ الْجَمِيعِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَشْهَدَ فِي حَيَاتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - جَمَاعَةً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ،، وَهَذَا مَعْنَى سُؤَالِهِ الْأَوَّلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي تَقْرِيرِهِ: «لَكِنْ لَا نَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَا نَعْرِفُ أَيْضًا ذَلِكَ الْوَقْتُ بَعِينُهُ؛ وَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْرِفَ الْإِجْمَاعَ الَّذِي حَصَلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ» وَفِي ضَمَنِ هَذَا التَّقْرِيرِ اعْتِرَافٌ بِصَحَّةِ صُورَةِ الْإِجْمَاعِ/٦٨ ب.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّقْرِيرَاتِ أَقْرَبُ إِلَى الْعَرَضِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الدَّخْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَأَجَابَ عَنْهُ عَلَى رَغْمِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا ثَبِتَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ سَائِرُ الْإِجْمَاعَاتِ حُجَّةٌ؛ لِإِعْقَادِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا إِثْبَاتٌ لِأَضَلِّ الْإِجْمَاعِ بِأَضْعَفِ أَنْوَاعِ الْإِجْمَاعَاتِ^(١)؛ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ»، يَعْنِي: أَنَّهُ أَسْتَدْلَالٌ بِإِجْمَاعٍ تَرْكِيبِيٍّ عَلَى أَضَلِّ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي صِحَّتِهِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَضَلِّ الْإِجْمَاعِ.

سلمنا: أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُونَهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، لَكِنْ لَمْ قُلْنُمُ: إِنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَقًّا فِي نَفْسِهِ يَكُونُ حُجَّةً، يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ اتِّبَاعُهُ؟ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّهُ: لَا يَسُوعُ لِمَجْتَهِدٍ اتِّبَاعَ قَوْلِ مُجْتَهِدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْإِجْمَاعُ.

يُخَالِفُ أَجْتِهَادَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ. وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي بِعِلْمِهِ^(١) عَلَى رَأْيٍ. وَلَوْ

(١) إذا علم القاضي بحادثة في البلدة التي هو قاضٍ فيها؛ بأن سمع إقرار رجل بمال لآخر، أو سمع تطليق رجل لامرأته، ثم رفعت إليه تلك الحادثة، وهو على قضائه - فهل يحكم في هذه الحادثة معتمداً في ذلك على علمه، أو يعول في حكمه فيها على شهادة الشهود؟ وقع خلاف في ذلك بين العلماء المتقدمين والمتأخرين: فقال المتقدمون: يجوز للقاضي أن يقضي بمقتضى علمه فيما عدا الحدود الخالصة لله - تعالى - كالزنا وشرب الخمر. وذهب المتأخرون إلى: أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بمقتضى علمه في حادثة ما من الحوادث، بل لا بد من البينة، أو إقرار المدعي عليه. وإنما ذهبوا إلى هذا، أخذاً برواية ابن سماعة عن الإمام محمد - رحمه الله - ولذا قال في «الأشباه والنظائر»: إن الفتوى على قول الإمام محمد في أنه لا اعتبار لعلم القاضي.

وقال في جامع الفصولين أيضاً: وعليه الفتوى؛ لفساد الزمان؛ لأن القاضي ربما يكون غير عدل؛ فيحكم على الناس بما تهوى نفسه؛ وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن القاضي إذا علم بطلاق أو غصب أو عتق - أمر بأن يحال بين المطلق وزوجته وبين المعتق وأمه، وبين الغاصب وما غصبه؛ بأن يجعله تحت يد أمين إلى أن يثبت ما علمه بوجه شرعي من بينة، أو إقرار، وهذه الحيلولة على وجه الحسبة؛ لئلا يقربها الزوج أو المعتق أو الغاصب. وأما المتقدمون: فقد استدلوا على مدعاهم بأن القضاء بالبينة جائز بالإجماع؛ فيجوز القضاء بعلم القاضي من باب أولى؛ وهذا لأن المقصود من البينة ليس عينها، بل حصول العلم للقاضي بالحادثة، وعلمه بالمعينة أقوى من علمه الحاصل بشهادة الشهود؛ لأن العلم الحاصل بالشهادة ظن، والعلم الحاصل بالمشاهدة يقين؛ فكان أقوى، إلا أنه لا يقضي بعلمه في الحدود الخالصة لله - تعالى - لأن الحدود يحتاط في درئها، وليس من الاحتياط فيها الاكتفاء بعلم نفسه.

قال في المبسوط ما ملخصه: إذا رأى القاضي وهو في مجلس القضاء، أو غيره رجلاً يزني أو يسرق، أو يشرب الخمر - فله أن يقيم عليه الحد في القياس؛ لأنه قد عاين السبب الموجب للحد له، والعلم الذي استفاده بمعينة السبب فوق العلم الذي يحصل له بشهادة الشهود؛ لأن ذلك محتمل للصدق والكذب، وأما علم المعينة: فلا احتمال فيه.

وأما في الاستحسان: فلا يقيم القاضي عليه الحد حتى يشهد الشهود، أو يقر المدعي عليه عنده بذلك، ولا يقال: إن هذه الحقوق ليس لها مدع يدعيها؛ فلا يصح للقاضي أن يحكم بها؛ لأن هذه الحقوق التي هي من خالص حق الله - تعالى - يستوفى الإمام على سبيل النيابة، من غير احتياج إلى مدع يدعيها من العباد؛ فلو اكتفى القاضي بعلم نفسه في الفصل فيها، ربما يتهمه بعض الناس بالجور والظلم في حكمه، وهو مأمور بأن يصون نفسه عن ذلك؛ وهذا بخلاف القصاص، وحد القذف، وغير ذلك من حقوق العباد؛ لأن هناك خصماً يطالب به من العباد، وبوجوده تنتفي التهمة للقاضي فيما ادعى رؤيته.

وروى عن الشافعي - رحمه الله - أنه يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه في كل شيء؛ حتى في الحدود الخالصة لله - تعالى - لأنه يجوز له أن يقضي في ذلك بالبينة؛ حتى في الحدود، والمقصود بها العلم بالحادثة، وقد علم هو ذلك بالمشاهدة، ولا فرق بين علم يتعلق بالحدود، وعلم يتعلق بغيرها. والجواب عن هذا: ما نقلناه عن المبسوط؛ وهو أن الحدود الخالصة لله ليس لها مدع؛ فلو

شَهْدَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ مِنَ النِّسَاءِ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ، لَمْ يَثْبُتْ بِشَهَادَتَيْنِ^(١).

= اكتفى بعلم نفسه في الفصل فيها، لاتهم بالظلم؛ وهذا بخلاف حقوق العباد؛ لأن التهمة فيها منفية لوجود خصم.

وقال صاحب «نيل الأوطار» بعد أن حكى الخلاف بين العلماء في قضاء القاضي بعلمه ما نصه:
والحق الذي لا ينبغي العدول عنه أن يقال: إن كانت الأمور التي جعلها الشارع أسباباً للحكم؛ كالبينة واليمين ونحوهما - أموراً تعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم إلا بها، وإن حصل لنا ما هو أقوى - فالواجب علينا الوقوف عندها، وعدم العمل بغيرها في القضاء. وأما إن كانت أسباباً يتوصل بها الحاكم لمعرفة المحق من المبطل، وليست مقصودة لذاتها بل لأمر آخر؛ وهو أنها طريق موصل إلى ما هو المعتمد عند القاضي من علم أو ظن بالحادثة؛ فلا شك في أنه يجوز له أن يحكم بعلمه؛ لأن شهادة الشهود لا تبلغ إلى مرتبة العلم الحاصل بالمشاهدة؛ فإن الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند إلى شاهدين أو يمين؛ ولهذا يقول - عليه الصلاة والسلام -: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض؛ فأقضى له على نحو مما أسمع منه؛ فمن قضيت له من حق أخيه بشيء، فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من نار» فالأسلم في مثل هذا ألا يعول القاضي على علمه، بل لا بد من التعويل على شهادة الشهود، كما هو مقتضى النصوص الشرعية.

(١) مراتب الشهادة أربعة: وهي الشهادة على الزنا والشهادة في بقية الحدود والقصاص والشهادة فيما سوى الحدود من بقية الحقوق مالية كانت أو غير مالية؛ كالنكاح والطلاق والوكالة والوصاية والشهادة فيما لا يطلع عليه الرجال؛ كالولادة والبكارة والعيوب بهن.

أما الشهادة بالزنا وهي المرتبة الأولى: فيشترط فيها أربعة رجال والدليل على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والعقل: أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْفُجُورَةُ مِنْ إِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَثْبَةً مِنْكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجَاهِلُوهُنَّ فَمِنْ ثَمَنِينَ مَلَّةً﴾ وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾^(١٣) وأما السنة: فقد قال رسول الله ﷺ للقاذف: «أئت بأربعة يشهدون على صدق مقالتك»، وروى عن الزهري أنه قال: (مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص).

وأما الإجماع: فإنه قد اتفق أهل الإجماع على اشتراط الذكورة في الحدود والقصاص، وأن يكونوا أربعة رجال في الشهادة على الزنا. ووجه الاستدلال بهذه النصوص على كون شهود الزنا أربعة رجال ما يأتي:

أولاً: التصريح فيها بلفظ أربعة؛ من حيث إنه نص في العدد والذكورة أيضاً؛ لأن العدد إذا أنث، كان المعدود مذكراً وبالعكس.

وثانياً: قد دل على اشتراط الذكورة حديث الزهري المتقدم. وهو وإن كان مرسلاً لكنه حجة يجب العمل به عند الحنفية والمراد بالخليفين فيه هما سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما وإنما خصهما بالذكر لأنهما اللذان كان معظم تقرير شرع الأحكام في زمانهما - وبعدهما ما كان من غيرهما إلا الاتباع وأيضاً ورد الحث بالاعتداء بهما في قوله ﷺ (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر =

وأما الدليل العقلي:

فهو أن في شهادة النساء شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال في غير الحدود والقصاص - وإنما قال شبهة البدلية لأن حقيقتها فيما امتنع العمل بالبدل مع إمكان العمل بالمبدل منه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ لأنه لا يصار إلى البدل وهو الصيام إلا عند تعذر العمل بالمبدل منه وهو الإطعام والكسوة أو تحرير الرقبة وليس شهادتهن كذلك فإنها جائزة مع إمكان العمل بشهادة الرجلين وإذا كان فيها شبهة البدلية فلا تقبل شهادتهن فيما يندرى بالشبهات وهي الحدود والقصاص - فإن قيل هذه النصوص الخاصة تتعارض مع النص العام في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾.

يقال في الجواب إن النصوص الخاصة تقدم على العامة لأن «الخاصة مانعة والعامة مبيحة ودليل المنع مقدم على دليل الإباحة» وأيضاً الأدلة الخاصة فيها زيادة قيد وزيادة القيد طريق من طرق الدرء؛ لأنه كلما كثرت قيود الشيء - قل وجوده بالنسبة إلى ما ليس فيه زيادة تقييد؛ فيكون ذلك موافقاً لقول الرسول ﷺ: (ادرءوا الحدود بالشبهات) فبهذا يندفع التعارض بين النصوص الخاصة والعامة.

وقيل أيضاً: هذه النصوص لا تدل على اشتراط أربعة رجال في الشهادة بالزنا؛ لأنها ليس فيها ما يمنع العمل بأقل من أربعة؛ فلا تفيد إلا جواز العمل بهذا العدد - يقال في الجواب: سلمنا بأنه ليس في الأدلة ما يمنع العمل بأقل من أربعة؛ لأن التخصيص بالذكر لا يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء المذكور؛ ولا يوجب أيضاً؛ فهو مسكوت عنه لم يتعرض له الشارع بنفي ولا إثبات؛ فيعلم حكمه عن دليل آخر ولا دليل. فمن ادعى جواز العمل بما دون الأربعة - يحتاج إلى دليل على ذلك الجواز؛ كما أن النافي للحكم عند انتفاء الأربعة لا ينفيه إلا لعدم دليل يقتضيه؛ إذ لا يثبت الحكم الشرعي بغير دليل، ثم قد يقال: قد وجد دليل يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء العدد المذكور، وهو الإجماع من الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم إلى يومنا هذا على أن الشهود على الزنا إذا نقص عددهم عن الأربعة - يجب عليهم الحد؛ لكونهم قذفة. وأيضاً قد روى أن عمر - رضي الله عنه - قد حد الثلاثة الذين شهدوا على مغيرة بالزنا؛ فلو كان الزنا يثبت بما دون الأربعة - لما وجب على الثلاثة الحد؛ بل كان يجب على المنسوب إلى الزنا. فإن قيل: يصح قياس الشهادة بالزنا على الشهادة في بقية الحدود والقصاص؟.

يقال في الجواب: لا يصح القياس في هذا لفوات شرطه؛ وهو المساواة بين الأصل والفرع، وعدم النص في الفرع، ولا مساواة بينهما؛ لأن الزنا أعظم الجرائم؛ ولذا شرع فيه الرجم؛ فلا يقاس على غيره، وأيضاً قد نص على الفرع؛ وهو الزنا؛ فبطل القياس؛ لأنه لا قياس مع النص.

أما الشهادة ببقية الحدود والقصاص، وهي المرتبة الثانية - فيشترط فيها رجلان؛ فلا تقبل فيها شهادة النساء؛ وذلك كحد الشرب والسرقة، وحد القذف والقصاص، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ هذا نص صريح في اشتراط العدد والذكورة، وهو عام في كل شهادة تتعلق بالحدود والقصاص، وخروج حد الزنا عن هذا العموم؛ لأدلة أخرى، وهي الآيات والأحاديث المتقدم بيانها؛ فبقي ما عداه على أصله. فإن قيل: إن قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ اقترن بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾. . . والاقتران في الذكر يفيد الاشتراك في الحكم وشهادة النساء غير جائزة في الحدود والقصاص - يجاب عن ذلك بعدة =

والجواب:

قوله: «يَجُوزُ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى بَعْضِ الْأُمَّةِ، فلم قلتُم: إن ذلك غَيْرُ مُرَادٍ؟»
قلنا: يمنع من إِرَادَتِهِ أَنْ الْآيَةُ سَيَقُتَ لِبَيَانِ عَظِيمِ شَأْنِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَتَفْصِيلِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا وَصَفَ بَعْضِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَبَعْضُ كُلِّ أُمَّةٍ كَذَلِكَ - لَمْ يَكُنْ لَهَا مَزِيَّةٌ.
لا يقال: وَصَفَ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ بِالْعَدَالَةِ يَسْتَلْزِمُ وَصَفَ كُلِّ وَاحِدٍ؛ لَامْتِنَاعِ قِيَامِ الصُّفَةِ الْوَاحِدَةِ بِالْمَحَالِّ الْمُتَعَدِّدَةِ؛ كَمَا أَنَّ وَصَفَ مَجْمُوعِ الْجَوَاهِرِ بِالْجَوَازِ وَالْحُدُوثِ يَسْتَلْزِمُ وَصَفَ كُلِّ جَوْهَرٍ بِذَلِكَ، فَيَلْزِمُكُمْ مَا فَرَزْتُمْ مِنْهُ:

لأننا نقول: وَصَفَ الْجَوَاهِرِ بِالْجَوَازِ لِذَاتِهِ، وَوصفه بالحدوث لِلْإِزْمِ ذَاتِهِ، وَهُوَ بِالْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ، وَكُلُّ حُكْمٍ يَثْبُتُ لشيءٍ لِذَاتِهِ، أَوْ لِلْإِزْمِ ذَاتِهِ؛ لَا يَفَارِقُهُ فِي حَالِهِ، بِخِلَافِ مَا يَغْرِضُ لَهُ لَا لِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ مَا لَا يَثْبُتُ لِأَحَادِهَا كَعِدَّةِ التَّوَاتُرِ الْمَفِيدِ لِلْعِلْمِ دُونَ أَحَادِهِ، وَكَاسْتِلْزَامِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لِلنتيجة دُونَ إِحْدَاهُمَا إِلَى نَظَائِرِ ذَلِكَ، فلم قلتُم: يلزم من ثبوت العِصْمَةِ لكل الْأُمَّةِ ثُبُوتُهَا لكل واحد، وَإِذَا بَطُلَ أَنْ تُحْمَلَ الْآيَةُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ؛ لِمَا عَلِمَ أَنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُهُ، وَيَبْطُلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى بَعْضٍ؛ لانتفاء المَزِيَّةِ - تَعَيَّنَ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ، وَإِلَّا لَزِمَ التَّعْطِيلُ.

قوله: «لا نسلم أن الوَسْطَ فِي الْآيَةِ الْعَدْلُ»:

= أجوبة منها: أن القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم، ولو سلم كون القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم - فعدم جواز شهادة النساء يدل عليه حديث الزهري المتقدم. ومنها: أن شهادة النساء ممنوعة في الحدود والقصاص، لوجود شبهة البدلية فيها، والحدود تندريء بالشبهات.

فإن قيل: ما مسلك الحديث المروي عن الزهري من الآية؛ وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا يَكُونَا فَجُمْلٌ وَأَمْرَانِ وَمَنْ رَضَوْا مِنْ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا سَمْعُوا أَنْ تَكْتُمُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَهْلِهِ ذَلِكَمُ أَفْسَدُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضُهُمْ حَاضِرَةٌ تَذَكِّرُوكَ بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُمُوهُمَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَلَئِنْ فُسِقُوا بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ يَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. أتخصيص أم نسخ؟

قلت: مسلكه منها مسلك آية الزنا من هذه الآية؛ وهو إما التخصيص إن ثبتت المقارنة؛ لأن المقارنة شرط صحة التخصيص عند الحنفية، وإن لم تثبت المقارنة - فالنسخ. وحديث الزهري قد تلقاه رجال الصدر الأول بالقبول؛ فكان مشهوراً؛ ولذلك تجوز الزيادة به؛ فيكون مخصصاً للآية أو ناسخاً على التوجيه السابق، وعلى هذا يكون معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾ إلخ؛ أي: إن لم يقصد لإشهاد رجلين فليشهد رجل وامرأتان، ولو كان الرجلان موجودين، ولولا هذا التأويل - لما اعتبرت شهادتهما مع وجود الرجال، وشهادتهما مقبولة ومعتبرة معهم عند الاختلاط؛ حتى إذا شهد رجال ونسوة بشيء يضاف الحكم عند الرجوع إلى الكل؛ حيث يجب الضمان عليهم جميعاً، وتفصيل ذلك مسطور في كتب الفقهاء.

قلنا: قد دللنا على أنه يُطلَقُ لذلك بالكتاب، والسُّنَّةُ، والشُّعْرُ، والاستعمال، والاشْتِرَاكُ.
والثَّقُلُ والمَجَارُ على خلاف الأَصْلِ.

قوله: «الْعَدَالَةُ فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ»، وهو فعل الْعَبْدِ، وَالْوَسْطُ الْمَوْصُوفُ بِهِ فِي الْآيَةِ فِعْلُ اللَّهِ -
تعالى - فلا يَكُونُ الْوَسْطُ الْعَدَالَةَ:

قلنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَدَالَةَ/٦٩ فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ، بل ذلك من آثارها؛ وإنما الْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنْ
هَيْئَةٍ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ تَحْمِلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى والمَرْوَةِ^(١).

سلمنا أَنَّ الْعَدَالَةَ فِعْلُ الطَّاعَاتِ، لكن قد تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ
وَاقِعٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ - تعالى - خَلْقًا وَاخْتِرَاعًا، وَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ نِسْبَةُ
بَعْضِهَا إِلَى الْعَبْدِ كُنْهًا وَاتِّصَافًا ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ جَدَلًا أَنَّ الْعَدَالَةَ فِعْلُ الطَّاعَاتِ، وَأَنَّهَا فِعْلُ الْعَبْدِ، لَكِنْ
لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ نِسْبَةِ جَعْلِهَا [إِلَى] اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِ أَسْبَابِهَا مِنْ سَلَامَةِ الْبَنِيَةِ وَالْإِلَهَامِ لِمِثَالِهَا
وَالْقُدْرَةِ، وَالذَّاعِي، وَالْإِرَادَةِ، وَخَلَقِ بَعْضِ الْأَطَافِ.

قوله: «[لا نسلم] أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ قَوْلًا لَيْسَ بِحَقٍّ يَكُونُ كَاذِبًا، وَأَنَّ كُلَّ كَاذِبٍ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ،
وَأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى الصُّدْقِ»:

قلنا: نحن نَدَّعِي أَنَّ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الصُّدْقِ وَالْكَذِبِ، عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَصْلِ أَهْلِ الْحَقِّ،
وَأَنَّ كُلَّ خَبَرٍ: فَإِذَا أَنَّ يَكُونُ مُطَابِقًا لِمَخْبَرِهِ، أَوْ لَا،، وَالْأَوَّلُ: الصُّدْقُ، وَالثَّانِي: الْكَذِبُ.

قوله: «لا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ كَاذِبٍ بِهَذَا التَّفْسِيرِ يَسْتَحِقُّ الدَّمَ؛ لِجَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهِ عَنْ خَطَا، أَوْ
نِسْيَانٍ»:

قلنا: لَا يَمْتَنِعُ اسْتِثْنَاءُ النَّاسِي وَالْمُخْطِئِ مِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، لَكِنْ لَا يَمَكُنُ دَعْوَى ذَلِكَ فِي
مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْمُخْبِرَ بِذَلِكَ مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ، وَهُمْ عَدَدٌ يَزِيدُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ،، وَالْعَادَةُ
تُحِيلُ النُّسْيَانَ عَلَى مِثْلِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْغَلَطُ وَالْخَطَأُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا جَزَمُوا بِهِ
وَقَطَعُوا، فَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْجَزْمَ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ شَرْعِيٍّ، وَلَا قَاطِعٍ شَرْعِيًّا سِوَى الثَّقَلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنْ
الرَّسُولِ ﷺ إِمَّا بِسَمَاعِهِمْ مِنْهُ؛ فَيَسْتَنْدُ الْقُطْعُ إِلَى مَحْسُوسٍ ضَرُورِيٍّ، أَوْ بِالنَّقْلِ الْمُسْتَنْدِ إِلَى
الْمَحْسُوسِ. وَلَوْ جَزَمَ الْغَلَطُ وَالْخَطَأُ فِي مِثْلِهِ، لِلزَّمِ جَوَازُ تَطَرُّقِ مِثْلِهِ إِلَى الثَّقَلِ الْمُتَوَاتِرِ؛ وَذَلِكَ
يَقْدَحُ فِي إِثْبَاتِ الثَّبُوتِ؛ فَإِنْ إِحْدَى مُقَدِّمَاتِ صَحَّتِهَا بِالنُّسْبَةِ إِلَيْنَا الثَّقَلُ الْمُتَوَاتِرُ،، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ
قَدْ يُمْنَعُ انْتِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَنْ أَمَارَةٍ،، وَلَوْ سَلِمَ، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ عَنْ ظَنٍّ غَالِبٍ سَالِمٍ عَنِ الْمُعَارَضَةِ،
وَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْخَطَأَ فِيهِ وَفِي مِثْلِهِ أَيْضًا مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّفَاقُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ عَلَى
كُفْرٍ، أَوْ بِدْعَةٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَّفِقُ عَنْ مُصَادَفَةِ نَظَرِ الْأَقْلِ، وَتَقْلِيدٍ مِنَ الْأَكْثَرِ؛ كَاتِّبَاعِ كُلِّ مَذْهَبٍ.
أَمَّا اتِّفَاقُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ عَلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ فِي الْعَقْلِيَّاتِ مَعَ تَشَعُّبِ طَرَقِهَا، وَتَعَارُضِ
السُّبُهَاتِ فِيهَا، وَعُسْرِ الْإِحَاطَةِ بِشَرَائِطِ/٦٩ بَإِنْتِاجِ بَرَاهِينِهَا وَعَجْزِ مَجَارِي الْعُقُولِ عَنْ مُوَافَقِهَا،

(١) سِيَائِي الْكَلَامِ عَلَى الْعَدَالَةِ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ.

وكل ذلك لا يدركه إلا الأفراد في كل عصرٍ: فالعادة تحيل الاتفاق فيه؛ ولذلك قيل: إن العقلاء لم يتفقوا على مسألة عقلية نظرية، سوى أن القديم لا يعدم، وعلى هذا الحرف منع الإمام كون الإجماع حجة في العقليات^(١)، وخالفه الغزالي في «المنحول»^(٢)، وهذا من أغمض ما يبحث فيه في باب الإجماع.

قوله: «لا نسلم أنه يلزم من المخالفة خرم العدالة مطلقاً؛ لجواز أن تكون المخالفة صغيرة، وأنها لا تقدر مطلقاً»:

قلنا: الجواب عنه من وجهين:

الأول: أنا فرقنا في خرم العدالة بين الكبيرة والصغيرة؛ لأن العدالة وصف باطن غيب عنا لا اطلاع لنا عليها، إلا بمظنّيها وآثارها، ووقوع الصغيرة فلتة مع استغفابها بالاستغفار وعدم الإضرار: لا يخرم الظن بمراعاة التقوى، وإذا كان المُرَكِّي هو الله - تعالى - عالم السر والعلانية، فلا تتصور أن يقع منهم ما يخل بعدلتهم.

الثاني: أن المخالفة في الفتوى مع العلم كذب على الله - تعالى - والكذب على الله تعالى كبيرة.

قوله: «سلمنا أنهم عُدُول، لكن لما قلّنا: إنهم عُدُول في كل شيء»:

قلنا: إذا كانت العدالة راجعة إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة الفتوى والمروءة - لم تختلف الحال.

قوله: «الحكم بالعدالة إنما يحتاج إليه حال الأداء، وهي في الآخرة لا حال التحمل في الدنيا؛ وهو محل النزاع»:

قلنا: لا قيد في الآية في وصفهم، وقبول شهادتهم في الآخرة لا يمنع من وصفهم بها في الدنيا، وقد وصفهم الله - تعالى - بذلك في معرض المذح تفضيلاً لهم على سائر الأمم؛ وذلك يدل على أن ذلك شيمة لهم؛ فإنه لا يحسن أن يقال: فلان يغيث الملهوف، ويكرم الضيف؛ لصدوره منه مرة واحدة، وقد قال الله - تعالى -: ﴿جَعَلْنَاكُمْ﴾ [البقرة ١٤٣]، ولم يقل: سنجعلكم.

قوله: الآية تخصّ الموجودين عند نزولها؛ لأن الخطاب للمواجهة.

قلنا: خطاب الله - تعالى - على لسان نبيه - عليه السلام - لمن بلغ، وإلا لم نكن مخاطبين بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَفَاقُوا الزَّكَاةَ﴾ [الحج ٧٨] ﴿وَجَاهِدُوا﴾ [الحج ٧٨] إلى غير ذلك ولم يختلف حمله الشريعة في تناول هذا الخطاب لنا، وإنما اختلفوا في أنه يتناولنا بمجرد اللفظ، أو بضمينه؟

(١) ينظر: البرهان (١/٦٧٩).

(٢) ينظر: المنحول (٣٠٦).

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وَجْهٌ أَلَسْتِدْلَالٍ: أَنَّهُمْ لَمَّا أَمَرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَنَهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ - كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ؛ فَكَانَ قَوْلُهُمْ حُجَّةً.

أَعْلَمَ: أَنَّ هَذَا أَلَسْتِدْلَالٌ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُفْرَدَ الْمَعْرُوفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ. وَأَيْضاً: فَهَذَا خِطَابٌ مُشَافَهَةٌ، فَهَبْ أَنَّ أَوْلِيكَ الْأَقْوَامَ، كَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَذَلِكَ؛ فَلِمَ قُلْتُمْ: «إِنَّهُمْ بَقُوا بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ»؟ وَلِمَ قُلْتُمْ: «إِنَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ كَانَ مَوْصُوفاً بِتِلْكَ الصِّفَةِ»؟

قوله: «سَلَّمْنَا أَنْ كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ حَقٌّ، لَكِنْ لَمْ قُلْتُمْ: إِنْ كُلِّ حَقٌّ يَكُونُ حُجَّةً؟؟»: قلنا: لَأَنَّا نَقُولُ: لَا يَكُونُ حَقًّا إِلَّا لِمُؤَافَقَتِهِ/ ٧٠ الشَّرْعَ، وَالشَّرْعُ وَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ. قوله: «لَا يَجِبُ عَلَى مُجْتَهِدٍ مُوَافَقَةُ مُجْتَهِدٍ خَالَفَهُ»:

قلنا: لِأَنَّهُ ظَنٌّ، وَظَنُّ نَفْسِهِ أَقْوَى عِنْدَهُ وَأَرْجَحُ، وَالرَّاجِحُ وَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ.

قوله: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بِعِلْمِهِ عَلَى رَأْيٍ»:

قلنا: لِمَعَارِضِ التُّهْمَةِ، كَمَا لَا يَقْضِي لَوْلَاهُ.

قوله: «لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مِنَ النِّسَاءِ فِي الْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ»:

قلنا: لِلشَّارِعِ تَعْبِدَاتٌ فِي «بَابِ الشَّهَادَةِ»، وَمَحَلُّ التَّعْبُدِ لَا يَنْقُضُ بِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

قوله: «الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [آل عمران ١١٠] وَجْهٌ أَلَسْتِدْلَالٌ بِهَا أَنَّهُمْ لَمَّا أَمَرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَنَهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ - كَانُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ؛ فَكَانَ قَوْلُهُمْ حُجَّةً»:

وَأَعْلَمَ أَنَّ تَقْرِيرَ هَذِهِ الْحُجَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّهُ رَتَّبَهُ عَلَى عِصْمَتِهِمْ، وَرَتَّبَ عِصْمَتَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَنَهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ قَطْعاً وَيَقِيناً أَنَّ كُلَّ عُلَمَاءٍ كُلِّ عَصْرٍ لَمْ يَأْمُرُوا بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَلَمْ يَنْهَوْا عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ تَفْصِيلاً، فَإِنَّ الْوَقَائِعَ لَا تَتَنَاهَى تَقْدِيرًا، وَلَا يَقَعُ فِي كُلِّ عَصْرٍ إِلَّا بَعْضُهَا، وَإِنَّمَا يَأْمُرُونَ بِمَا وَقَعَ وَأَتَّصَلَ بِهِمْ مِنْهَا. وَلَكِنْ يُمْكِنُ تَقْرِيرُهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَ بِهِ عُلَمَاءُ كُلِّ عَصْرٍ، فَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَكُلُّ مَا نَهَوْا عَنْهُ، فَهُوَ مِنَ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - وَصَفَهُمْ بِذَلِكَ فِي مَغْرِضِ الْمَدْحِ لَهُمْ، وَالتَّعْظِيمِ لَشَأْنِهِمْ، وَالتَّفْضِيلِ لَهُمْ عَلَى مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي إِصَابَتَهُمْ فِي كُلِّ مَا أَمَرُوا بِهِ، وَنَهَوْا عَنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَزِيَّةٌ؛ فَإِنَّ كُلَّ الْأُمَمِ تُصِيبُ فِي بَعْضٍ، وَتَخْطِئُ فِي بَعْضٍ.

قوله: «وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا أَلَسْتِدْلَالٌ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُفْرَدَ الْمَعْرُوفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يُفِيدُ الْعُمُومَ - وَأَيْضاً فَإِنَّهُ خِطَابٌ مُشَافَهَةٌ، فَهَبْ أَنَّ أَوْلِيكَ الْأَقْوَامَ كَانُوا كَذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ».

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ؛ فَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ وَالْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةٌ عِلْمِيَّةٌ. فَإِنْ قَالُوا: الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ وَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ بِأَسْرَها دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَ حُجَّةٌ؛ فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ جَارِيَّةٌ مَجْرَى الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الْوَارِدَةِ فِي شَجَاعَةِ عَلِيٍّ -

تلك الصِّفَةِ - فلم قلتُم: إن من جاءَ بَعْدَهُمْ كانوا مَوْصُوفِينَ بتلك الصِّفَةِ؟ ولم قلتُم: إنهم يبقون بعد ذلك الوقت على تلك الصِّفَةِ؟ ولم يجب عن هذه الأسئلة، والجواب عنها واضح:

أما قوله: «إِنَّ هَذَا الاسْتِدْلَالَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا قُلْنَا: إن المفرد المعروف بالألف واللام يُفِيدُ الْعُمُومَ» فالجواب عنه ما ذكرنا أن الآية سِيقَت للمدح، ولا يتحقق المدح والتفضيل، إلا إذا كانت تلك سَجِيَّتُهُمْ وعادتهم؛ كما لا يحسن أن يقال: «بنو فلان يقرون الضيف» إلا إذا كانت تلك سَجِيَّتُهُمْ وهذه قرينة معينة للعموم.

قوله: «إِنَّه خِطَابٌ مُشَافَهَةٌ» قد تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عنه.

قوله: «هَبْ أَنْ أُولَئِكَ الْأَقْوَامَ كَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَذَلِكَ - فلم قلتُم: إن من جاءَ بَعْدَهُمْ كذلك؟»

قلنا: قال عُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ: معنى/ ٧٠ ب قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠] أي: في اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ، وهذا مَذْحٌ لجميع أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وإذا كان هذا وَصَفَهُمْ في اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ في عِلْمِ اللَّهِ - تعالى - أو في الْكُتُبِ السَّابِقَةِ؛ فمجموع هذه الْأُمَّةِ مَوْصُوفٌ بِذَلِكَ في كُلِّ وَقْتٍ، وفي كلِّ عَصْرٍ، وإلا لم يَكُنْ لَهُمْ مَزِيَّةٌ.

وقال الْفَرَاءُ^(١) في كتاب «مَعَانِي الْقُرْآنِ»: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران ١١٠] أي: أنتم خَيْرُ أُمَّةٍ، ودخول «كان» هَهُنَا وَخُرُوجُهَا سواء.

قوله: «وَالْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ».

هذه الْحُجَّةُ اخْتَارَهَا الْغَزَالِيُّ، وادَّعَى تَقْرِيرَهَا بِالضَّرُورَةِ تَارَةً، وَبِالنَّظَرِ أُخْرَى: أما طَرِيقُ الضَّرُورَةِ فقال هو وغيره: تواتر معنى هذا الْحَدِيثِ بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَضَافِرَةٍ عَلَى عِصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَنِ الزَّلَلِ وَالْخَطَأِ إِلَى حَدِّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِذَلِكَ؛ كَالْأَخْبَارِ الْمُنْقُولَةِ فِي شَجَاعَةِ عَلِيٍّ وَسَخَاءِ

(١) أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْظُورٍ، الْأَسَدِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، النَّحْوِيُّ، وَلَدَ سَنَةَ ١٤٤هـ، طَلَبَ الْعِلْمَ، وَبَلَغَ الْغَايَةَ، وَكَانَ حُجَّةً عَلَامَةً، صَاحِبَ الْكِسَائِيِّ، قَالَ ثَعْلَبٌ: لَوْلَا الْفَرَاءُ لَمَا كَانَتْ عَرَبِيَّةٌ، وَلَسَقَطَتْ؛ لِأَنَّهُ خَلَصَهَا؛ وَلِأَنَّهُمَا كَانَتَا تَتَنَازَعَانِ، وَيَدْعِيهَا كُلُّ أَحَدٍ.

قال سلمة: إني لأعجب من الْفَرَاءِ؛ كَيْفَ يَعْظُمُ الْكِسَائِيُّ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالنَّحْوِ مِنْهُ؟! وَقَدْ صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْهَا: «الْبَهْي» فِي حِجْمِ «الْفَصِيح» لثَعْلَبٍ.

قال الذهبي: ومقدار تواليْفِ الْفَرَاءِ ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَرَقَّةٌ مَاتَ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْحِجِّ سَنَةَ ٢٠٧هـ.

ينظر: أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ لِلْسَّيْرَافِيِّ ٥١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٣٣٣/٢، وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاظِ ٣٧٢/١.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَسَخَاءِ حَاتِمٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا - وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْآحَادِ إِلَّا أَنَّ مَجْمُوعَهَا يُفِيدُ الْعِلْمَ.

فَقُولُ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ بِأَنَّ الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ: هُوَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، أَوْ الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ يُلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِهِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، أَوْ لَا ذَلِكَ وَلَا هَذَا:

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: وَجَبَ أَنْ يَحْصُلَ التَّوَاتُرُ فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُخَالِفِينَ نَازَعُوا فِيهِ، وَالْمُوَافِقِينَ إِنَّمَا أَثْبَتُوا كَوْنَهُ حُجَّةً بِالْدَّلِيلِ، فَلَوْ حَصَلَ الثَّقُلُ الْمُتَوَاتِرُ

حَاتِمٍ، ثُمَّ نَقَلُوا أَحَادِيثَ مُتَضَافِرَةً:

الأول: ما ذكره الْمُصَنِّفُ^(١).

الثاني: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٢).

الثالث: قوله - عليه السلام -: «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ»^(٣).

الرابع: قوله - عليه السلام -: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٠٠ - شاكر) والبخاري (٨١/١ - كشف) رقم (١٣٠) والطبراني ص ٢٣ من طريق عاصم عن زر بن حبیش، عن ابن مسعود موقوفاً، وقال البزار: رواه بعضهم عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله. وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٢٥/١) وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في «الكبير» ورجاله موثقون.

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٦٧.

حديث: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»، أخرجه أحمد في كتاب السنة، ووهب من عزاء للمسنود من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاخْتَارَ مُحَمَّدًا ﷺ فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاخْتَارَ لَهُ أَصْحَابًا فَجَعَلَهُمْ أَنْصَارَ دِينِهِ وَوُزَرَائِهِ؛ فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ؛ وَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ قَبِيحًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ»، وهو موقوف حسن، وكذا أخرجه البزار والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية، بل هو عند البيهقي في الاعتقاد من وجه آخر عن ابن مسعود. ا.هـ.

وفي بعض كلام السخاوي نظر؛ حيث إن الحديث في المسند، كما تقدم.

(٣) أخرجه الترمذي (٤٦٦/٤) كتاب: الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة حديث (٢١٦٧)، والحاكم (١١٥/١) من طريق المعتمر بن سليمان، عن سليمان المدني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي أَوْ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيد الله على الجماعة، ومن شد شد إلى النار».

وقال الترمذي: غريب من هذا الوجه، وسليمان المدني هو سليمان بن سفيان ا.هـ.

قلت: وهو ضعيف؛ كما قال الحافظ في «التقريب» (٣٢٥/١) رقم (٤٤١).

(٤) تقدم قريباً.

فِيهِ، لَكَانَ جَارِيًا مَجْرَى الْعِلْمِ بِشَجَاعَةِ عَلِيٍّ وَسَخَاءِ حَاتِمٍ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ.

وَبِهَذَا الْحَرْفِ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَبَيْنَ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي شَجَاعَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَسَخَاءِ حَاتِمٍ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ هُوَ شَجَاعَةُ عَلِيٍّ

الخامس: قوله - عليه السلام -: «سَأَلْتُ اللَّهَ أَلَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الصَّلَاةِ فَأَعْطَانِيهَا»^(١).

السادس: قوله - عليه السلام -: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعْ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»^(٢)، ويروى «ولا خَطَأً»، وهو من مَرَاثِيلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَكَانَ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثَنِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ تَرَكْتُهُمْ، وَقُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

السابع: قوله - عليه السلام -: «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَبَالِي بِشُدُودٍ مِنْ شِدِّ»^(٣).

الثامن: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»^(٤).

التاسع: قوله - عليه السلام -: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ، فَقَدْ أَخْرَجَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»^(٥).

العاشر: قوله - عليه السلام -: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٦).

الحادي عشر: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظَ أَحْمَدُ (٣٩٦/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَصْرَةَ الْعَفَّارِيِّ.

(٢) تَقَدَّمَتْ شَوَاهِدُ هَذَا الْحَدِيثِ

(٣) تَقَدَّمَ.

(٤) يَنْظُرُ السَّابِقُ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٥) أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ حَدِيثَ (١١٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥/١٤٨-١٤٩) كِتَابَ: الْأَمْثَالِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي مِثْلِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ حَدِيثَ (٢٨٦٣)، وَالْحَاكِمُ (١/١١٧-١١٨) مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرَكُمُ بِخَمْسٍ كَلِمَاتٍ أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِنَّ: الْجَمَاعَةُ وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَالْهَجْرَةُ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ - فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: الْحَارِثُ الْأَشْعَرِيُّ لَهُ صَحْبَةٌ، وَلَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ.

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣/١٤٧٦-١٤٧٧) كِتَابَ: الْإِمَارَةِ، بَابُ: وَجُوبُ مِلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ، حَدِيثَ (٥٣/١٨٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٢٣) كِتَابَ: تَحْرِيمِ الدَّمِ، بَابُ: التَّغْلِيظُ فِي مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةِ عَمِيَّةٍ، وَأَحْمَدُ (٢/٣٠٦، ٤٨٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١/٤٣) رَقْمَ (٩٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/١٥٦) كِتَابَ: قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ، بَابُ: التَّرْغِيبُ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَيْسِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ - مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؛ وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةِ عَمِيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ؛ فَقُتِلَ - فَقُتِلَ جَاهِلِيَّةً؛ وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يُضْرِبُ بِرِهَا وَفَاجِرُهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدِهِ - فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ».

وَسَخَاءَ حَاتِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَا جَرَمَ: صَارَ هَذَا الْمَعْنَى مَعْلُومًا مُتَوَاتِرًا؛ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي مَسْأَلَتِنَا كَذَلِكَ، لَوَجِبَ حُصُولُ التَّوَاتُرِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ.

يقاتلون الدجال^(١).

الثاني عشر: قوله - عليه السلام -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»^(٢).

الثالث عشر: قَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي النَّاسِ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ / ٧١ أ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى»^(٣).

الرابع عشر: قوله - عليه السلام -: «ثَلَاثٌ لَا يَغْلِيَنَّ عَنْ يَمِينِ قَلْبِ الْمُؤْمِنِ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ، وَالتَّضَخُّعُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٣١/٦) كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين حديث (٣٦٤١)، ومسلم (٣/١٥٢٤) كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي» حديث (١٧٤/١٠٣٧)، وأحمد (٤/١٠١) عن معاوية بلفظ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ».

وأخرجه مسلم (٣/١٥٢٣) كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي» حديث (١٧٠/١٩٢٠)، وأبو داود (٢/٤٩٩ - ٥٠٠) كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها حديث (٤٢٥٢)، والترمذي (٤/٤٣٧ - ٤٣٨) كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الأئمة المضلين حديث (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١/٥٦ - ٥٧) المقدمة، باب: اتباع سنة رسول الله ﷺ حديث (١٠) وأحمد (٥/٢٧٨ - ٢٧٩) من حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

وأخرجه البخاري (١٣/٤٥١) كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ حديث (٧٤٥٩)، ومسلم (٣/١٥٢٣) كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» حديث (١٧١/١٩٢١) من حديث المغيرة بن شعبة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ؛ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه الحاكم (٤/٤٤٩) عن عمر بن الخطاب، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه أبو داود (٢/٣٤٦) كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم حديث (٣٦٦٠)، والترمذي (٥/٣٣) كتاب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع حديث (٢٦٥٦)، وابن ماجه (١/٨٤) المقدمة، باب: من بلغ علماً حديث (٢٣٠)، والدارمي (١/٧٥) باب: الاقتداء بالعلماء، وأحمد (٥/١٨٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/٤٥) رقم (٩٤)، وابن حبان (٧٢ - موارد) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٢٣٢)، والطبراني في «الكبير» رقم (٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٩٩٤، ٤٩٢٥) من حديث زيد بن ثابت.

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي - وَهُوَ ادِّعَاءُ أَنَّ هَذَا الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ، بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ ثُبُوتُ شَيْءٍ يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً -: فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ؛ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ.

الخامس عشر: قوله - عليه السلام -: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ»^(١).

السادس عشر: قوله - عليه السلام -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ»^(٢). وفي رواية: «لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ».

إلى غير ذلك من الأحاديث الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْفَافِ، الْمُتَّفِقَةِ الْمَعْنَى؛ وَكُلُّهَا مَرْوِيَّةٌ بِطَرَقٍ مَقْبُولَةٍ تَفِيدُ الْقَطْعَ بِضُرُورَةِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَهُوَ عِصْمَةُ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَأَمَّا طَرِيقَةُ النَّظَرِ: فَقَدْ قَرَرَهَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً فِي عَضْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مَتَمَسِّكِينَ بِهَا، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ أَحَدٍ نَكِيرٌ فِيهَا، مَعَ أَنَّ الطَّبَاعَ مَجْبُولَةٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ صَحَّتْهَا، وَكَوْنُهَا حُجَّةً.

الثاني: أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا بِهَا أَضْلًا مَقْطُوعًا يَخْكُمُ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا عِنْدَ مُسْتَنَدٍ مَقْطُوعٍ بِهِ.

واعترض على الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ بِأَوْجُهِ:

الأول: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْعَدَدِ لَوْ تَطَابَقَ عَلَى نَقْلِ لَفْظٍ وَاحِدٍ - لَمْ تَحُلِ الْعَادَةُ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ فِي مِثْلِهِ؟

الثاني: أَنَّكُمْ ادَّعَيْتُمُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، وَمِنْ خَاصِيَّتِهِ أَلَّا يَخْتَلِفَ فِيهِ الْعُقَلَاءُ، وَنَحْنُ نَخَالَفُكُمْ.

الثالث: أَنَّكُمْ ادَّعَيْتُمُ الضَّرُورَةَ، ثُمَّ اشْتَغَلْتُمْ بِبَيَانِ وَجْهِ الدَّلَالَةِ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ.

واعترض على الطَّرِيقِ الثَّانِي بِأَوْجُهِ:

الأول: قَوْلُكُمْ: «لَمْ تَزَلِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مَتَمَسِّكِينَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَلَا

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤/٤٦٥) كِتَابُ: الْفِتَنِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي لَزُومِ الْجَمَاعَةِ حَدِيثُ (١٢٦٥)،

وَالْحَاكِمُ (١/١١٤) مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَمْتُ فِيكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِينَا

فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَحْلِفَ

الرَّجُلُ وَلَا يَسْتَحْلِفُ وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ وَلَا يَسْتَشْهَدُ؛ إِلَّا لَا يَخْلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا

الشَّيْطَانُ؛ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفِرْقَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ

بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ، فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ، مِنْ سِرِّهِ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّئَتُهُ، فَذَلِكَ الْمَوْمَنُ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ.

سَلَّمْنَا صِحَّةَ الْخَبَرِ؛ لَكِنَّ الضَّلَالََةَ اسْمٌ لِلْبَاطِلِ الَّذِي يَعْظُمُ بُطْلَانُهُ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ

مُخَالَفٍ - غير مسلم؛ فلعل مخالفاً خالفَ ومُنْكَرًا أنكر، ولم يُنْقَلْ إلينا.

الثاني: أنكم أثبتتم الإجماع بالإجماع، والشيء لا يصح أن يكون دليلَ نفسه، ولا دليل دليل نفسه.

والثالث: التأويل بِحَمْلِ الضَّلَالََةِ على الكفر، فهذا وَجْهٌ تَقْرِيرٍ هذه الحجة، والاعتراض عليها.

وأما الْمُصَنَّفُ فقال: «ولقائل أن يقول: هذا خَبَرٌ وَاحِدٌ، فلا يُفِيدُ الْعِلْمَ، والمسألة مسألة علمية. فإن قالوا: الأحاديثُ كَثِيرَةٌ في هذا الباب، وهي بِأَسْرَها دَالَّةٌ على أن الإجماعَ حُجَّةٌ، كالأخبار الواردة في شجاعة عَلِيٍّ، وسخاء حاتمٍ، فنقول: إما أن يَكُونَ الْقَدْرُ المشترك كَوْنُ الإجماع حُجَّةً، أو شيئاً يلزم منه كَوْنُ الإجماع حُجَّةً، أو لا ذَا ولا ذَا:

فإن كان الأول، وَجِبَ أن يَحْصُلَ التَّوَاتُرُ في أَنَّ الإجماعَ حُجَّةً، وهذا باطل؛ لأن/ ٧١ أ الْمُخَالَفِينَ نَارَعُوا فيه، والموافقين إنما أثبتوا كَوْنُ الإجماع حُجَّةً بالدليل،، فلو حصل التَّوَاتُرُ، كان ذَلِكَ باطلاً، وبهذا الحرفية يظهر الفرقُ بين هذه الأخبار، وبين الأخبار الواردة في شجاعة عَلِيٍّ، وسخاء حاتم.

وإن كان الْقَدْرُ المشتركُ شيئاً يلزم منه كَوْنُ الإجماع حُجَّةً - فلا بد من الإشارة إليه؛ ليعرف أنه حقٌّ، أو باطل.

وأما الثالث فظاهر البطلان.

قال: سَلَّمْنَا صِحَّةَ الْخَبَرِ، لكن الضَّلَالََةَ: الباطل الذي يَعْظُمُ بطلانه؛ فلا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الباطل المكيف بكيفية العظم نفى أصل الباطل،، والله أعلم.

والجواب:

قوله: «إن مثل هذا العدد لا تحيل العادة اجتماعهم على الكذب، فلا يكون عدد التواتر»: قلنا: الحق أن عدد التواتر لا ينضبط بكمية معلومة لنا، ولا ضابط له سوى كونه بحال يفيد العلم بمخبره، وللقرائن فيه مدخل عظيم؛ فَتُخْتَلَفُ باختلاف المُخْبِرِينَ والمُخْبِرِ عنه. وعلى هذا، فاتفاق جماعة من أجلاء الصحابة؛ كعمر، وابن عمر^(١)، وأبي سعيد، وابن مسعود، وأبي

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب: أبو عبد الرحمن القرشي العدوي، أمه: زينب بنت مطلق الجمحية. ولد سنة: ٣ من البعثة النبوية، توفي سنة: ٨٤ وقيل مات وله: ٨٧ سنة. ينظر: ترجمته في الإصابة (١٠٧/٤)، أسد الغابة (٣/٣٤٠)، الثقات (٣/٢٠٩)، شذرات الذهب (٢/١٥)، الجرح والتعديل (١٠٧/٥)، سير أعلام النبلاء (٣/٢٠٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/٣٢٥)، تقريب التهذيب (١/٤٣٥)، تهذيب التهذيب (٥/٣٢٨)، صفة الصفوة (١/٥٦٣) التاريخ الكبير (٥/٢، ١٤٥)، التاريخ الصغير (١/١٥٤)، تهذيب الكمال (٢/٧١٣)، الوافي بالوفيات =

الْبَاطِلُ الْمُكَيِّفُ بِكَيْفِيَّةِ الْعَظَمَةِ - نَفْيُ أَضْلِ الْبَاطِلِ .

هريرة^(١)، وأنس^(٢)، وخديجة^(٣) وغيرهم، والحسن البصري وأكابر التابعين على رواية هذه

= (٢٦٢/١٣)، الكاشف (١١٢/٢)، الطبقات الكبرى ١٢٠/٩، حلية الأولياء (٧/٢)، غاية النهاية (٤٣٧/١)، التحفة اللطيفة (٣٦٦/٢)، روضات الجنات (١٩٨/٨)، تذكرة الحفاظ (٣٧/١)، نكت الهميان (١٨٣)، طبقات فقهاء اليمن (٥١)، طبقات علماء إفريقية وتونس (٤٥، ٦٢).

(١) أبو هريرة بن عامر بن عبد ذي الشرى بن طريف بن عتاب بن أبي صععب بن منبه بن سعد بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب الدوسي. وقيل في نسبه غير ذلك. واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، ذكره ابن حجر في «الإصابة» وقد عدد من أقوالهم في اسمه الشيء الكثير:
قال ابن الأثير:

أبو هريرة - الدوسي صاحب رسول الله ﷺ وأكثرهم حديثاً عنه وهو دوسي. . وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، لم يختلف في اسم آخر مثله، ولا ما يقاربه. وقيل: رآه رسول الله ﷺ وفي كنهه هرة فقال: «يا أبا هريرة».

وفاته: قيل: توفي سنة (٥٧) وقيل: (٥٨) وقيل: (٥٩) وله (٧٨ سنة) قيل: مات بـ «العقيق» وحمل إلى المدينة.

ينظر: ترجمته في أسد الغاية (٣١٨/٦)، «الإصابة» (١٩٩/٧)، الاستيعاب (١٧٦٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢٠٩/٢)، بقي بن مخلد (١)، تهذيب الكمال (١٦٥٥/٣)، تهذيب التهذيب (٢٦٢/١٢) الكنى والأسماء (٦٠/١)، المغني (٢٩٨)، الكاشف (٣٨٥/٣)، الأنساب (٤٠٢/٥)، تنقيح المقال (٣٨/٣)، معرفة الثقات (٢٢٧٥٦)، تاريخ الثقات (٢٠٦١)، أخبار قزوين (٨٥).

(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، واسمه: تيم الله - بن ثعلبة بن عمرو بن خزرج بن حارثة.

أبو حمزة، الأنصاري، الخزرجي، النجاري من بني عدي بن النجار، خادم رسول الله ﷺ.
أمه: أم سليم بنت ملحان. قيل: كان عمره لما قدم النبي ﷺ المدينة عشر سنين. وقيل: تسع سنين، وقيل: ثمان سنين. توفي سنة: ٩٠، وقيل: ٩١، وقيل: ٩٢ وقيل ٩٣.

ينظر: ترجمته في أسد الغاية (١٥١/١/٢٥٨)، «الإصابة» (٧١/١)، تجريد أسماء الصحابة (١/٣١)، الاستيعاب (١٠٩/١)، الثقات (٤/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٩٥/٣) الجرح والتعديل (٢/١٠٣٦)، الأعلام (٢٤/٢)، العبر (١٠٧/١)، تهذيب الكمال (١٢٢/١)، تقريب التهذيب (٨٤/١) بقي بن مخلد (٣)، الوافي بالوفيات (٤١١/٩)، تاريخ الثقات (٧٣)، شذرات الذهب (١٧/١)، طبقات علماء إفريقية وتونس (٤٨/١)، خلاصة تهذيب الكمال (١٠٥/١)، غاية النهاية (١٧٢/١)، تراجم الأخبار (٥/١)، التاريخ لابن معين (٤٣/٣)، المعرفة والتاريخ (٤٥٥/٣)، التحفة اللطيفة (٣٤٦/١)، معجم رجال الحديث (٢٣٩/٣).

(٣) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الطاهرة أم المؤمنين، القرشية، الأسدية، أمها: فاطمة بنت زائدة، قرشية من بني عامر بن لؤي. قال ابن الأثير: أول امرأة تزوجها رسول الله ﷺ، وأول خلق الله أسلم بإجماع المسلمين، لم يتقدمها رجل ولا امرأة.

ينظر: ترجمتها في أسد الغاية (٧٨/٧)، الإصابة (٦٠/٨)، الثقات (١١٤/٣)، بقي بن مخلد =

الأحاديث، والاحتجاج بها على أمر من أهم الأمور الدينية يسند إليه كثير من قواعد الأصول والفروع، وينبني عليه التكفير، والتبديع، والتفسيق، ويحكم به على الكتاب والسنة، ويتلقاه غيرهم بالقبول من الصحابة والتابعين: تحليل العادة السكوت على مثله مع تكريره، إلا مع الاعتراف بصحته، ومجموع ذلك تحصيل اليقين، والجزم لا محالة.

قوله: «خاصية العلم الضروري ألا يختلف فيه العقلاء».

قلنا: تلك خاصية العلم الضروري الذي لا يتوقف على سبب؛ كالأوليات^(١) التي هي نفس العقل، أو لازم العقل، أما ما يتوقف على سبب؛ كالحسيات^(٢) والتواتريات^(٣) والتجريبيات^(٤) والعاديات والحدسيات^(٥)، فيمكن وقوع الخلاف فيها؛ بناء على عدم المشاركة في السبب، والعقلاء عن القرائن.

== (٩٦٨)، تجريد أسماء الصحابة (٢/٢٦٢) أعلام النساء (١/٢٧٥)، السمط الثمين (١٣)، الاستيعاب (٤/١٨١٧)، التبصرة والتذكرة (٣/٣٢)، الدر المنثور (١٨٠)، تنوير قلوب المسلمين (٣٢، ١١٤).

(١) أما الأوليات: فهي القضايا التي يجزم العقل بنسبتها بمجرد التفاته إليها؛ مثالها: الواحد نصف الاثنين. الأثر يدل على المؤثر؛ وذلك بعد تصور الأطراف؛ سواء أكان تصورهما ضرورياً؛ كما في المثال الأول؛ أو نظرياً؛ كما في المثال الأخير.

(٢) وأما الحسيات: فهي كل ما كان من العلوم التي يكون للحس فيها مدخل، فتتناول: التجريبيات، المتواترات، الحدسيات، المشاهدات.

(٣) أما التواتريات: فهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة أخذها، وسماعها من قوم كثيرين يمنع العقل اتفاقهم على الكذب، وتواطؤهم ما دام المحكوم عليه ممكناً؛ كعلمنا بوجود مكة والمدينة، ووجود قبره الشريف ﷺ بيثرب، وأن سيدنا محمداً ادعى النبوة، وظهرت على يده المعجزة؛ فإن العقل يجزم بصحة ذلك؛ بواسطة سماعه لذلك الخبر متواتراً بين كثيرين.

(٤) وأما التجريبيات فهي القضايا التي يجزم العقل بنسبتها بواسطة تكرار المشاهدة على وجه يفيد اليقين؛ مثل: القهوة منبهة. وتعاطي التوابل الحريفة يسخن الجسم.

(٥) أما الحدسيات: فهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة؛ كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ فإن العلم باستمداد القمر نوره من نور الشمس - حصل للعقل بواسطة مشاهدة اختلاف نوره شدة وضعفاً؛ بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريباً وبعداً.

هذه المذكورات كلها: قد اتفق على إفادتها والإذعان لحكمها جمهور العلماء، بل العقلاء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن بعضاً من الناس بلغت بهم المكابرة إلى أن أنكروا إفادتها، وطعنوا في أحكامها.

وهؤلاء المكابرون أنواع وطوائف: فمنهم من طعن في بعض، واعترف ببعض آخر؛ فالناس باعتبار قبولها معاً وردّها، وقبول بعضها دون بعض - فرق أربع حسب الاحتمالات العقلية:

الفرقة الأولى:

المعترفون بها جميعاً وهم الأكثرون من العلماء، السالكون طريق الحق، والصراط المستقيم إلى العقائد الدينية وسائر المطالب اليقينية.

الفرقة الثانية:

وهم الذين قدحوا في الحسيات فقط، وطعنوا فيها دون البديهيات؛ وهذا القدح ينسب إلى الفلاسفة القدماء: أفلاطون، وأرسطو، وبطليموس، وجالينوس؛ كما ذكره الإمام الرازي، ولكن نسبة مثل هذا إلى هؤلاء الأفذاذ الحكماء مما يستبعد جداً، ولعلمهم أرادوا: أن الحواس ليس لها حكم مستقل بها دون مشاركة العقل، بل لا بد مع الإحساس من أمور تنضم إليه، يضطر العقل معها إلى الجزم بما أدركه من الحسيات، لا نعلم ما هي، ولا متى حصلت، ولا كيف حصلت؛ أي: هي وظيفة باطنية؛ فلا تكون الحسيات بمجرد تعلق الإحساس بها يقينية، وهذا حق لا مرأى فيه. وإن لم يريدوا بالقدح في الحسيات ذلك الذي ذكرناه - فإن ذلك الطعن فيها يثول إلى علومهم.

فيكون القدح فيها قدحاً في علومهم التي يفتخرون بها ويباهون؛ وذلك لا يصدر من عاقل، فضلاً عن مثل هؤلاء الأذكياء.

وإنما يرجع الطعن في الحسيات إلى الطعن في علومهم؛ لأن العلم الإلهي المنسوب إلى أفلاطون - مبني على الاستدلال بأحوال المحسوسات المعلومة بواسطة الحس؛ وكذلك أكثر أصول العلم الطبيعي المنسوب إلى أرسطو؛ كالعلم بالسماء، والعالم، والكون، والفساد، والآثار العلوية، وبأحكام المعادن، والنبات والحيوان؛ وهذه كلها علوم بحثوا فيها، ودونوا لهم آراء خاصة بها مأخوذة من الحس، وعلم الأرصاد والهيئة - المنسوب إلى بطليموس - مبني على الحس وأحكامه، بل علم التجارب الطبية المنسوب إلى جالينوس أخذ أيضاً - من المحسوسات؛ على أنهم قد صرحوا أن الأوليات التي هي أول ما يعترفون بها - تحصل في عهد الطفولة والصغر للصبيان بواسطة ما أدركوه من المواد الخارجية بالحس. فإذا كان ما عزاه الرازي إليهم صحيحاً - فالقدح فيها يثول للبديهيات بل إلى أول البديهيات، وإذن لا يكون لنا علوم موثوق بها أصلاً، أو يكونوا هؤلاء متناقضين على كل؛ فهذا لا يمنع من ذكر ما وجهوه من الطعون في الحسيات.

قالوا: لو اعتبر حكم الحس - فإما في الأحكام الكلية أو في الجزئية، وكلاهما باطل أما في الكليات - فليس للحس إليه سبيل؛ لأن الموجود الخارجي شخص فهو جزئي، أما الثاني وهو بطلان الاعتبار حكمه الحس في الجزئيات، فلأن حكمه فيها قد يغلط كثيراً ويدخله الخطأ. وحيث قد ثبت له ولو في الجملة الخطأ - فحكمه في أي جزئي كان في معرض الغلط - فلا يكون مقبولاً معتبراً يقينياً.

فما بال ثبوت الخطأ في أحكامه من عدة نواح متكررة؛ منها: أننا نرى الصغير كبيراً؛ كالنار على مرتفع ترى من مسافة، في ظلمة، وكالشيء يرى في الماء أضعاف ما هو عليه في الواقع؛ كالعنبه ترى فيه كالتفاحة، والخاتم يوضع قريباً من العين؛ فيرى كالحلقة الكبيرة، وقد يكون الحكم بعكس ذلك؛ فيرى الكبير صغيراً؛ كالأشياء البعيدة المسافة؛ كالطائرة - مثلاً - وهي قد تكون في ذاتها؛ كالقصر المشيد، بل كالطود العظيم، وترى كأنها كالنسر أو تزيد قليلاً، وكالفيل يرى من البعيد من مسافة بعيدة كالحمل الصغير. فإذا كان البعد يظل يمتد والمسافة تبعد - فإن المرئي لا يزال يصغر ويتضاءل أمره إلى أن يصير كالنقطة ثم يتلاشى، ونرى الواحد كثيراً؛ كالشيء ينظر إليه مع غمز إحدى العينين، وتحويل عصبها إلى جهة أخرى فيرى شيئين، وقد يكون الأمر بالعكس؛ أي: يرى الكثير واحداً كالخطوط الكثيرة توضع على سطح مُدار كالرّحى؛ فنرى كأنها متصلة واحداً، وقد تكون هذه الخطوط بألوان متباينة وترى كلها لوناً واحداً مزيجاً منها. والحقيقة ليست كذلك. ويرى ما ليس له وجود حقيقي موجوداً؛ كالسراب يرى ماء في الصحراء سيما في الأرض المسبخة وقت الظهيرة؛ والحركات التي تبهر العين وتسحرها كالشعبذة وأعمال السحر مما لا حقيقة له في =

= الخارج أصلاً؛ وكالقطرة تنزل من السماء فتري كأنها خط. والشعلة يديرها الصبي بخفة؛ فتحدث دائرة من النار متصلة؛ وهذه كلها لا حقائق لها. وكذلك قد نرى المتحرك ساكناً، أو الساكن متحركاً؛ كالظل فإنه يرى ساكناً، وهو متحرك لا ينفك عن الحركة؛ لأن الشمس لا تسكن أبداً، وكراكب القطارات والسيارات يرى ما حوله في الخارج يتحرك ويرى نفسه ساكناً مكانه، والحقيقة غير ذلك. ونرى المتحرك إلى جهة متحركاً إلى خلافها في الواقع؛ كالقمر في السماء يرى أنه سائر إلى الغيم ويجري إليه، في حين أن الغيم هو الذي يسعى إليه. وأيضاً كالسائر في الطريق ناظراً إلى القمر يدرك القمر كأنه يسير معه في اتجاهه، وقد يكون الاتجاه المرئي عكس الاتجاه الحقيقي للقمر، ونرى الشجر شجراً مستقيماً في الشط؛ فإذا نظرناه في الماء نراه منعكساً مقلوباً، أغصانه وفروعه أسفل، وسوقه وأصله في السماء، ونرى الوجه طويلاً وعريضاً ومعوجاً والقصير طويلاً والطويل قصيراً؛ بحسب اختلاف شكل المرأة. وتلك كلها ثابتة حاصلة، لا سبيل إلى إنكارها. ذلك مما يطعن في أحكام الحس على الإطلاق، أو على الأقل يوجد تشكيكاً في إفادتها، يجعل الإنسان يطلب صحتها، والوقوف على جلية أمرها؛ وذلك يتنافى مع اليقين.

هذه هي الأمثلة التي ساقها أصحاب هذا المذهب؛ طعنوا على أحكام الحس في إفادته اليقين. وإننا نعجب من أمثال هؤلاء الذين لا يعترفون بحكم الحواس، وصحة إدراكها؛ فإنهم لما قسّموا المعلوم إلى كليّ وجزئيّ - صرّحوا بأن العقل لا يدرك إلا الكليات. وأما الجزئيات فأنها تدرك بالحواس. والحكم عليها مختص بها؛ فهم الآن بين ثلاثة أمور: إما أن يقولوا بأن الجزئيات لا تدرك أصلاً، أو تدرك بالعقل، أو تدرك بالحواس. والأول لا يقول به عاقل، والثاني لم يعترفوا به، بل صرّحوا في غير موضع أن العقل لا يدرك الجزئيات؛ على أنه لو أدركها، فإنما يدركها عن طريق الحواس، فتعين أن تكون مدركة بالحواس. ولكنهم ههنا قد طعنوا عليها - فالحق أنهم متناقضون - على أن هاته الأشياء كلها التي ذكروها هي مجرد اشتباه لا يثبت أن يزول عند التأمل والرجوع إلى الحقيقة.

فنرى سبب الاشتباه الذي قلب الحكم وأثر في الإحساس؛ فلم يكن الخطأ مجهولاً مطلقاً؛ حتى يطعن فيها، ولكن العقل يعرف خطأها، ويدرك منشأ ذلك الخطأ حين رؤيتها، فليس هو منصاعاً وراءها كيفما اتفق. وحلّ هاته الشبه والجواب عنها: أن الأحكام التي غلط فيها الحس سبب الغلط فيها؛ هو طرؤ غواشٍ وعوارض تحول دون الوصول إلى الحقيقة؛ فإذا زالت هذه الغواشى أدركت الحقيقة.

وذلك كالجرم الموضوع في الماء يُرى أضعاف حقيقته؛ ذلك لأن الماء سبب في ذلك التجسم والكبر. فإذا فارق الجسم الماء، فلا شك أن يرى على حقيقته رؤيا لا خطأ فيها. وكذلك يرجع الخطأ في رؤية النار ليلاً أكبر مما هي عليه في الخارج، إلى أن الهواء القريب منها المحيط بها - يستضيء بها جداً، وتنفذ فيه ذراتها الشعاعية؛ فيكون أقرب شبيهاً بها، ويساعد على ذلك إحاطة الظلمة بذلك الهواء المستضيء حتى يحسبان شيئاً واحداً؛ هذا هو منشأ الغلط. فإذا اقترب الناظر إليها، فإنه يراها على مقدارها الحقيقي، كذلك لو رآها ولو من بعد نهاراً؛ فإنه يراها كما هي، وهكذا يقال في الأشياء الباقية التي ترى على خلاف ما هي عليه. والعبرة في الأحكام إنما هي باستقرار الأمور في مناصبها الطبيعية، بل الشأن في كل شيء وتحققه - هو استيفاء الشروط والمعدات وانتفاء الموانع.

ولم يقل أحد من جمهور المتكلمين، بل من العقلاء الذين يأخذون بأحكام الحس: إن الحكم فيها =

تابع لما يُحسُّ به - كيفما اتفق - بل هم متفقون على أن المدرك والمميز بين الأشياء - هو: العقل، فكما أنه يدرك ما أثر في الحاسة؛ أي: المتعلق، كذلك هو يدرك صحة الحكم وخطأه؛ فالحكم الأخير للعقل وحده.

والفرق بين الحسيات والبديهيات: أن الحسيات أمور خارجية أدركها العقل بواسطة الحواس؛ وهي دائماً أمور مادية.

وأما البديهيات: فهي الأحكام التي يدركها العقل بفطرته؛ فإذا علم كل أحد بوجوده أمر ضروري للعقل، ولو لم تكن ثمة حواس؛ وهذه هي المعبر عنها بالمعاني، فما ذكره ليس متحققاً في الأمور الطبيعية، والشأن في الأحكام الكلية أن تكون عامة شاملة؛ حتى يصح الاحتجاج بها، وفضلاً عن ذلك لم يكن مستكماً شروط الصحة من توفر المعدات، وانتفاء الموانع.

فظهر أن ما ذكره لا يعول عليه ولا يؤثر في الجزم بصحته أحكام الحس؛ على أنه لم يقل أحد: إن الأمور الخارجية تدرك بالحواس، إلا أنتم معاشر الحكماء؛ فأنتم متناقضون.

الفرقة الثالثة:

القادحون في البديهيات فقط، دون الحسيات؛ فإنهم معترفون بها، وزعموا أن البديهيات أضعف من الحسيات؛ لأنها فرعها، والحسيات هي الأصل فيها؛ فإن الإنسان يولد ولا علم له أصلاً، فيكتسب مثل هذه الأحكام التي يقال عليها: إنها بديهية؛ بواسطة الحواس وتكرارها، فالمشاهدات والإحساس هي الأصل؛ ولذلك كانت القوى عندهم فلولاً للإحساس وإدراك الحواس - لم يكن ثمة شيء من التصورات والتصديقات أصلاً، ولذلك قالوا: من فقد حساً، فقد فقد علماً؛ وهو وجيه وحرى بالقبول؛ وذلك كالأكمه فإنه لا يعرف حقيقة الألوان، ولا يمكن أن يتصور الخضرة أو الحمرة؛ لأنه لم ينظرهما مرة في حياته؛ حتى تنطبع صورتها في نفسه، والأصم لا يدرك الأصوات ولا يعرف فرقاً بينها، ولا يعرف نعومته ولينه، من خشونته وشدته.

هذا، وقد اعترض على هؤلاء؛ بأنه ليس يلزم من كون الإحساس شرطاً في حصول الحكم العقلي - أن يكون الإحساس أقوى من التعقل؛ فإن الاستعداد شرط في حصول الكمال، وليس بأقوى منه فلا يلزمنا نحن معاشر المتكلمين ولهم في قدحهم على البديهيات شبه نجتزىء بذكر شيء منها. قالوا: إن من أجلى البديهيات وأقواها - التردد بين السلب والإيجاب والجزم بصحة ذلك؛ كأن يقال: الشيء إما موجود، أو ليس بموجود؛ أي: أنهما لا يرتفعان ولا يجتمعان مع أنه غير يقيني.

ومثل هذه القضية، تستعمل كثيراً في أحكامهم وحججهم؛ فيقال مثلاً: الكل أعظم من الجزء؛ لأنه لو لم يكن كذلك - لكان الجزء عدماً، ونحو: لو كان الشيء الواحد مساوياً لمختلفين - لكان مخالفاً لنفسه.

أما وجه كونها غير يقينية - فمن وجوه:

الأول: أن هذا التصديق بقولنا: الشيء إما موجود، أو لا موجود - يتوقف على تصور المعدوم الذي هو مفهوم لا موجود، ضرورة توقف التصديق على تصور أطرافه؛ وذلك تصور ممتنع قطعاً؛ فيمتنع التصديق الموقوف عليه؛ فلا يكون حاصله فضلاً عن أن يكون يقينياً، وإنما كان ذلك المعدوم ممتنعاً؛ لأن كل متصور متميز؛ لأن إدراك الشيء ملزوم؛ لامتيازته عن غيره عند الذهن، وكل متميز عن غيره ثابت في نفسه؛ لأن التميز والتعين مفهوم ثبوتي، وثبوته لشيء فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه؛ فيكون العدم ثابتاً، لكن اتصاف العدم بالثبوت المقابل له تناقض، وهو محال، =

فتصور العدم المؤدى له محال. فالقضية المتوقفة على تصور العدم لا يدرك تحققها؛ فضلاً عن بدايتها هذا ما وجهوه.

ولكن يرد على هؤلاء - أن المعدوم لو لم يكن متصوراً أصلاً - لامتنع عليه هذا الحكم قطعاً. فأجابوا: إن ما ذكر معارض لما ذكرنا؛ وهو يفيد تعارض الحجج القواطع، وتعارض إحدى الحجج القواطع المركبة من المقدمات البديهية - إحدى حججنا القادحة في البديهيات. وقد أجيب: بأن تحقق التعارض إنما يسلم إذا سلم دليلكم، وهو غير مسلم.

والجواب أن قولكم: تصور مفهوم المعدوم - يستلزم ثبوت المعدوم - ممنوع؛ إذ لا يلزم من تصور المفهوم ثبوته خارجياً وهو المحذور. أما إذا كان المأخوذ في الدليل الثبوت الذهني، فإنه على فرض تسليمه لا نسلم استحالته؛ لأن الثبوت الذهني، لا ينافي العدم الخارجي؛ لاختلاف الجهة في الثبوت والسلب؛ فلا يكون محالاً، فذهب الدليل ولم يبق له أثر.

ولهم غير ذلك وجوه أخرى لا تخرج عن كونها مجرد شبه اختلط عليهم الأمر فيها، إن كانوا مخلصين نزهاء عن غرض آخر سوى البحث، والوقوف على حقائق الأشياء، وإلا كانوا واهمين حينما يظنون أن مثل ما أتوا به يؤثر عند الناس في جزمهم بصحة ما يحكم به العقل.

فإذا كان العقل لا اطمئنان له بنفسه، ولا وثوق له في حكمه، فمن أين يأخذ اطمئنانه وإلى أي شيء يركن إليه ويثق به؟ وإنما لا نريد أن نذهب بعيداً في الرد على هؤلاء المكابرين وأمامنا دعواهم واستدلالهم عليها؛ فنقول لهم: وصولكم إلى الحكم بالامتناع من طريق هو هذه المقدمات. هل هو من المعقولات أو من المحسوسات؟

أما الثاني فضروري الامتناع؛ فتعين الأول؛ وإذن يكون دليلكم مناقضاً لدعواكم؛ لأنكم تثبتون شيئاً بما ادّعيت بطلانه، فاستدلالكم به وأخذكم الحكم عنه مستلزم للاعتداد به. وتسليم صحته، وطعنكم يستلزم عدم الاعتداد به. فأنتم متناقضون؛ فلا يعبأ بكلامكم، وهذا أحسن ما يرد به عليهم.

يقول الشيخ عبد القوي السيد:

أما وقد ظهر بعد هذا تناقضهم. واختلال أمرهم واضطرابه؛ فقد اجتزأت بما ذكر، ولم أرد أن أستوعب جميع ما وجهوه من الطعون على البديهيات؛ لأنه لو لم يخرج بجملته عن مثل ما تقدم من الاستدلال.

على أن هذا الجواب الأخير يكفي وحده في الرد على كل ما أوردوه من الشبه؛ فيوجه إليهم ما تقدم. ولا يستطيعون بأي حال أن يتخلصوا منه؛ لأن أدلتهم مركبة من قضايا؛ وسواء أكانت نظرية أو ضرورية، فهي من قبيل المعاني فهي مدركة بالعقل.

فالتعويل عليه في هذه الأدلة أيًا كان نوعها اعتراف لصحة حكمه؛ وهو ما نريد أن نقوله؛ ولذا كان هذا الجواب الذي أجبنا به عظيم الفائدة؛ لعمومه في الرد وشموله؛ فيكفيثنا مئونة البحث معهم، وسماع ترهاتهم وأوهامهم، والاشتغال بالرد عليها.

الفرقة الرابعة:

من أنكروا الحسيات والبديهيات معاً؛ وهم السوفسطائية، وهؤلاء ثلاثة فرق:

الأولى: وتسمى العنادية، وهم قوم أدى بهم الهوس المطبق إلى إنكار كل موجود، ويقولون: إن كل قضية سواء أكانت ضرورية أو نظرية، إلا ولها قضية أخرى مثلها، ضرورية أو نظرية تناقضها ومثلوا لذلك بالخلافات التي وقعت بين العلماء في استدلالاتهم على المطالب؛ حتى إنه قد يدعى =

==
بداية المقدمات؛ فيأتي الخصم ويقيم دليلاً على نقيض دعواه، وربما كانت مقدمات دليله أيضاً يدعي فيها الضرورة؛ وذلك كثيراً ما يحصل؛ فاتخذوا مثل هذا تكأة يستندون عليها في وهمهم؛ وذلك مثل: أن يقال: لو وجد جسم فإن انتهى فيه قبول القسمة - لزم وجود الجزء الذي لا يتجزأ؛ وقد أبطله الحكماء. وإذا لم ينته لزم انتفاء الجزء، وقد أبطله قوم؛ هم المتكلمون فهم يعترفون بأنه لا شيء صحيح، ولا حقيقة ثابتة؛ فهم ينكرون صحة كل شيء، ويجزمون بذلك.

أقول: أليس هذا كافياً في تناقضهم، وأنهم قوم لا يستحقون رداً ولا تقديراً؛ لأنهم جازمون بحكم هذه القضية؛ وهي أنه لا شيء صحيح في نفس الأمر، وهذه من جملة ما صدق عليه دليلهم فقد تناقضوا. وأيضاً تعارض الحجج لا يمنع من صدق بعضها، وإلا لزم ارتفاع النقيضين.

الثانية: وتسمى العندية؛ وهم قوم سطحيون سلميتون إلى النهاية، لا يريدون أن يشاكسوا أحداً، ولا أحداً يشاكسهم.

فقد ادعوا وهما أن الحقائق تابعة للإدراك، وأن الأحكام رهينة الاعتقاد؛ فكل ما يرى صحيحاً فهو صحيح، وكل ما يرى فاسداً فهو فاسد؛ حتى إن الشيء الواحد لو اختلف فيه رأيان: أحدهما على الإيجاب، والآخر على السلب - لكان كل منهما محققاً في دعواه، صائباً في رأيه؛ إذ حقيقة الأشياء تابعة للاعتقاد؛ فلا يناقض مذهب مذهباً آخر. ويزعمون أنه لا تناقض في هذا؛ إذ لا تناقض في نفس الأمر. وهو قول لا قيمة له، وإلا فإذا مشى زيد إلى الأمام، فادعى أحدهم أنه يمشي إلى الوراء فهو يكون كذلك؛ فيكون زيد ماشياً إلى الأمام وإلى الوراء معاً.

الثالثة: وتسمى الشكيين؛ وهم قوم موسوسون قلقة أفكارهم فشكوا في كل شيء حتى في شكهم. وقالوا: لا علم لنا بشيء أصلاً مجزوماً به، بل نحن قوم شاكون، وشاكون في أننا شاكون، ويكفي في وهن دعواهم أنها تؤدي إلى الشك في وجودهم، فإذا تمادوا إلى ذلك - فلا سبيل إلى إقناعهم عن طريق المناظرة والبحث؛ لأنهم لا يعترفون بشيء.

فأحسن شيء بعد هذا في الرد عليهم تعذيبهم، وأنهم يعرضون لمزهرير الشتاء وثلجه، أو قيظ الصيف وحره، معرة أجسامهم لو هج الشمس يصهرها، فإن ادعوا بأنهم متألّمون، فقد تناقضوا، وإن لم يعترفوا ووصل بهم العناد حتى مع هذا - فإنهم يعرضون لما هو أشد إيلاماً وأبعد أثراً؛ فيلقون في النار، أو تعمل فيهم الممدى والأسلحة، فإن اعترفوا بوجود ألم وأنهم متألّمون حقيقة؛ فقد تناقضوا؛ وإلا فيتركوا حتى يموتوا، ونحن بريئون من دمهم.

وحيث قد ظهر بطلان هذه المذاهب، فقد ثبت مذهب الفريق المعتد بالحسيات والبديهيات؛ وهو الفريق المتمسك بالحق؛ وهم الجمهور من العقلاء، فالسنة قضايا المذكورة كلها ضرورية الحكم عندهم، وكل واحدة مخالفة للأخرى في اسمها ومعناها.

ثم إلى هنا قد انتهى بنا هذا الكلام كله إلى إثبات أمرين:

الأول: أن العلم المطلق، بعد أن انقسم إلى تصور وتصديق؛ فإنه ينقسم باعتبار وصول النفس إليه إلى بديهي ونظري، وأن ذلك الانقسام - التسليم به ضروري لا يحتاج إلى دليل، وقد ذكرناه تنازلاً للرد على من أنكر ذلك.

الثاني: أن الضروري الذي يصحح العقل الوقوف عنده، والانقياد ورأى حكمه - قسماً إجمالاً: بديهيات وحسيات، ستة تفصيلاً، وأنه لا عبرة لمن قدح في شيء منها.

ينظر: العلم المطلق لشيخنا عبد القوي السيد.

قوله: «ادْعَيْتُمُ الضَّرُورَةَ، ثُمَّ اسْتَفْلَتْهُمُ بَيَانٌ وَجْهِ الدَّلَالَةِ»، ولا يجتمعان:

قلنا: ما ذَكَّرُوهُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِي بَيَانِ وَجْهِ النَّظَرِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى تَبْيِينِ الْقَرَائِنِ، والتبيين لعدم تحقق سبب العلم الضروري، والمُسَامَحَةُ وَاقِعَةٌ فِي تسميته نظرياً لا فتقاره إلى زيادة تَقَطُّنِ بِتَحْقِيقِ الْقَرَائِنِ، لا أَنَّهُ نَظَرِيٌّ حَاصِلٌ عَنْ تَرْتِيبِ مُقَدِّمَاتٍ أَوْ وَسَائِلِ الْعَادَاتِ. ولتوقف مثل هذا العلم الضروري على تمييز القرائن، وتحقيق مقتضيات؛ ظن قوم أن حُصُولَ الْعِلْمِ/ ٧٢ أ عن خبر التَّوَاتُرِ نَظَرِيٌّ، كيف والأئمة قد تذكر مثل هذا على طَرِيقِ التَّنْزِيلِ سُدًّا لِبَابِ الْعِنَادِ فِي مَنَعِ الضَّرُورَةِ.

قولهم: «لعل معترضاً اغترَضَ ومنكراً أَنْكَرَ، ولم ينقل»:

قلنا: كيف يَنْدَرِسُ مثل هذا الإِنْكَارِ لِهَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيلِ، وَلَا يَنْدَرِسُ اخْتِلَافُهُمْ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ^(١)، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ^(٢)،

(١) الجنين - بفتح الجيم بعده نونان بينهما ياء تحتية ساكنة - بوزن عظيم: وهو حمل المرأة ما دام في بطنها، سمي بذلك؛ لاستتاره، فإن خرج حياً فهو ولد، أو ميتاً فهو سقط، وقد يطلق عليه جنين. قال الباجي في شرح رجال الموطأ: الجنين: ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد؛ سواء كان ذكراً أم أنثى ما لم يستهل صارخاً؛ فذهبت العترة والشافعي إلى أن فيه الغرة، وهو ظاهر أحاديث الباب. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يضمن. وأما إذا مات الجنين بقتل أمه ولم ينفصل -: فذهبت العترة والحنفية والشافعية إلى أنه لا شيء فيه. وقال الزهري: إن سكنت حركته ففيه الغرة. وردّ بأنه يجوز أن يكون غير آدمي؛ فلا ضمان مع الشك. قال في «الفتح»: وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجناية، فلو انفصل حياً ثم مات - وجب فيه القود أو الدية كاملة. انتهى. فإن أخرج الجنين رأسه ومات، ولم يخرج الباقي - فذهبت الحنفية والشافعية والهادوية إلى أن فيه الغرة أيضاً. وذهب مالك إلى أنه لا يجب فيه شيء. قال ابن دقيق العيد: ويحتاج من اشترط الانفصال إلى تأويل الرواية، وحملها على أنه انفصل، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه، وتعقب بما في حديث ابن عباس المذكور أنها أسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً؛ فإنه صريح في الانفصال؛ وبما في حديث أبي هريرة المذكورة في الباب بلفظ: «سقط ميتاً». وفي لفظ للبخاري: «فطرح جنينها» قيل: وهذا الحكم مختص بولد الحرّة؛ لأنّ القصة وردت في ذلك. وقد ذهب الشافعي والهادوية وغيرهم إلى أن في جنين الأمة عشر قيمة أمه؛ كما أن الواجب في جنين الحرّة عشر ديتها.

ينظر: نيل الأوطار ٧/ ٧٣، ٧٦.

(٢) اختلف الصحابة - رضي الله عنهم -، فالأئمة بعدهم، في الرجل يقول لزوجته: أنت عليّ حرام -: على أقوال:

فذهب عليّ بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن عمر - رضي الله عنهم -: إلى أنها تطلق ثلاثاً.

وبه يقول: الحسن، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي.

وقال آخرون: بل تلزمه كفارة يمين.

يروى هذا عن أبي بكر الصديق، وعمر، وابن مسعود، وعائشة، وابن عمر، وزيد بن ثابت، في =

وميراث الجد^(١) والإخوة.

= رواية عنهما.

وبه يقول: ابن المسيب، وسليمان بن يسار، وسعيد بن جبير، والحسن - في رواية - وعطاء، وعكرمة، وأبو الشعثاء، وطاوس، والشَّعْبِي، ونافع، ومكحول، وقتادة، والأوزاعي، وأبو ثور. وقال آخرون: تلزمه كفارة الظَّهَار. ينظر تحفة الطالب (٤١٣، ٤١٥).

(١) الجد الصحيح هو: الذي لم يدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهو أب الأب وإن علا، وهو حقيقة في الجد الأدنى، مجاز في غيره.

وهذا المبحث خطير جداً؛ ومن ثم كان الصحابة يتحاشون الكلام فيه؛ فقد روى عن علي - كرم الله وجهه -: «ومن سرّه أن يقتحم جراثيم جهنم فليقتض بين الجد والإخوة».

وعن سعيد بن المسيب؛ أن عمر - رضي الله عنهما - سأل النبي ﷺ عن نصيب الجد فقال ﷺ: «إني لأظنك تموت قبل أن تعلمه».

قال سعيد: فمات عمر ولم يعلمه. وروى عن ابن مسعود قال: «سلونا عن عضلكم، واتركونا من الجد لا حياة الله ولا بياه». وقال عمر بن الخطاب: «أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار». وروى أنه لما طعنه أبو لؤلؤة وأشرف على الموت قال للناس: «احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الكلالة شيئاً، ولا أقول في الجد شيئاً، ولا أستخلف عليكم أحداً».

وهذا التحذير والوعيد وما قيل في شأنه في ذلك الوقت - إنما هو قبل تدوين المذاهب الأربعة، واستقرار الأمر عليها، وإلا فحكم الجد مع الإخوة والأخوات صار جلياً واضحاً بعد تدوينها، واستقرار الأمر عليها عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم، ولا صعوبة حيثئذ في الإفتاء.

وأما ما صدر عن الصحابة - فكان لاشتباه الأمر في الجد؛ لعدم ورود نص صريح فيه. ولذلك اختلفوا هم ومن بعدهم في سقوط الإخوة والأخوات بالجد؛ فروى عن أبي بكر الصديق، وابن عباس، وعائشة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء رضي الله عن الجميع. أن الجد يسقط الإخوة والأخوات كالأب.

وقال به من التابعين: عطاء، وطاوس، والحسن. ومن الفقهاء: أبو حنيفة، والمزني، وأبو ثور، وإسحاق، وابن سريج، وداود - رضي الله عنهم - وخالفهم في ذلك الجمهور؛ ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وعمران بن الحصين رضي الله عنهم.

فقالوا: إن الجد يقاسم الإخوة والأخوات ولا يسقطهم. وقال به من التابعين: شريح والشعبي ومسروق وعبادة السلماني. ومن الفقهاء: الشافعي ومالك والأوزاعي والثوري وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل.

استدل الجمهور على مذهبهم بوجوه:

أولاً: قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾. والجد والإخوة يدخلون في عموم الآيتين؛ فلم يجوز أن يخص الجد بالميراث دون الإخوة والأخوات.

ثانياً: أن الأخ عصبه يقاسم أخته؛ فلا يسقط بالجد؛ قياساً على الابن؛ فإنه يعصب أخته، ولا =

أما من عدت فيه العلة - فيسقط بالجد؛ كبني الإخوة فإنهم لا يعصبون أختهم؛ ولذلك يسقطون بالجد.

فإن قيل: هذا التعليل فاسد؛ لأن الأخ وإن عصب أخته يسقط بالأب؛ مع أن الأب لا يعصب أخته؛ فكذلك لا يمتنع أن يسقط بالجد الذي لا يعصب أخته.

أجيب: بأنهم إنما سقطوا بالأب لإدلائهم به، والجد عدم فيه هذا المعنى. ثالثاً: أن قوة الأبناء مكتسبة من قوة الآباء؛ فلما كان بنو الإخوة لا يسقطون مع بني الجد؛ فكذلك الإخوة لا يسقطون مع الجد.

فإن قيل: هذا الدليل يقتضى أن تكون الإخوة مسقطين للجد؛ كما أن بني الإخوة يسقطون بني الجد وهم الأعمام - أجيب: بأننا أقمنا الدليل على ميراث الإخوة لا على من سقط بالإخوة، وقد دل الدليل المقام على ميراثهم فصح.

رابعاً: أن كل من لا يحجب الأم إلى ثلث الباقي لا يحجب الإخوة كالعم، وكل من يحجب الأم إلى ثلث الباقي يحجب الإخوة حرماناً؛ كالأب والجد من النوع الأول فلا يحجب الإخوة. خامساً: أن كل شخصين يدلّيان إلى الميت بشخص واحد لم يسقط أحدهما بالآخر؛ كالأخوين؛ وكابني الابن، ولا شك أن الأخ والجد كلاهما يدلّيان بالأب.

سادساً: أن تعصيب الإخوة كتعصيب الأولاد؛ لأنهم يعصبون أخواتهم، وأيضاً يحجبون الأم عن أعلى الواجبين مثل الأولاد. ويفرض النصف للأنثى منهم كالبنت، والجد في هذه الأحكام كلها بخلافهم؛ فلذلك كانوا بمقاسمة الجد أولى من سقوطهم.

سابعاً: أن كل شخصين اجتماعاً في درجة واحدة، وكان أحدهما يجمع بين التعصيب والرحم، والآخر ينفرد بالتعصيب دون الرحم - كان المنفرد بالتعصيب وحده أقوى كالأب إذا اجتمع مع الأب، ولا شك أن الجد جامع الأمرين، والأخ مختص بأحدهما؛ فوجب أن يكون الأخ أقوى، ومعلوم أنهما في درجة واحدة؛ لأنهما يدلّيان جميعاً بالأب؛ فصار الأخ أقوى من الجد.

وأيضاً: فإن الأخ يدلّ بالبنوة، والجد يدلّ بالأبوة؛ فكان الأخ أقوى. ووجه آخر: وهو أن من يدلّيان به وهو الأب لو كان هو الميت لخصّ الجد من تركته السدس وخمسة أسداسها للابن.

وإذا كان الأخ أقوى من الجد بهذه المعاني - كان أقل أحواله أن يشاركه في ميراثه.

ثامناً: ما روى أن عمر بن الخطاب مات ابنه عاصم وترك أولاداً، ثم مات أحد أولاده، فترك جده عمر وإخوته؛ فعلم عمر أنه أمر لا بد من النظر فيه بعد أن كان يكره أن يذكر فريضة في الجد؛ فقام في الناس وقال: «هل فيكم من أحد سمع رسول الله ﷺ يقول في الجد شيئاً؟ فقام رجل فقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن فريضة الجد فأعطاه السدس فقال عمر: مع من كان من الورثة؟ فقال: لا أدري. فقال: لا دريت. ثم قام آخر فقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن فريضة الجد، فأعطاه الثلث. فقال عمر: مع من كان من الورثة. فقال: لا أدري. قال: لا دريت. ثم دعا زيد بن ثابت فقال: لأنه كان من رأيي ورأي أبي بكر قبلي أن أجعل الجد أولى من الأخ؛ فماذا ترى؟ فقال: يا أمير المؤمنين لا تعجل؛ شجرة أخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصنان فبم تجعل الجد أولى من الأخ وهما خرجا من الغصن الذي خرج من الجد؟ أي: ولا شك أن أحد الغصنين أقرب إلى الآخر منه إلى أصل الشجرة ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر مما كان يمتصه =

المقطوع؟ ثم دعا عمر علي بن أبي طالب، وقال له مثل مقالته لزيد. فقال علي: يا أمير المؤمنين لا تعجل، وإد سال ماء تشعبت منه شعبة، ثم تشعبت من الشعبة شعبتان؛ فلو رجع ماء إحدى الشعبتين، دخل في الشعبتين جميعاً، فبم تجعل الجد أولى من الأخ؟

فقال عمر: «لولا رأيكما أجمع ما رأيت أن يكون ابني ولا أن أكون أباه». قال الشعبي: فجعل الجد أخاً مع الأخوين ومع الأخ والأخت؛ فإذا كثروا ترك مقاسمتهم وأخذ الثلث، وكان عمر - رضي الله عنه - أول جد ورث في الإسلام مع الإخوة.

واستدل المخالفون على مذهبهم بوجوه: -

الأول: قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَتْ مِثْلَ آبَاءِ عِزْرِهِمْ وَإِسْحَاقَ﴾ وقال أيضاً: ﴿مِثْلَ آبَائِكُمْ إِزْرِهِمْ﴾ قال تعالى: ﴿أَنْتُمْ وَمَنْ آبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾.

وقال أيضاً: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَبِيحًا﴾ ويقال: إنه كان سابع جد فسماه الله: أباً في هذه المواضع، وإذا كان اسم الأب يطلق على الجد - وجب أن يكون في الحكم كالأب.

وقد سمى الله ابن الابن: ابناً؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي إِسْرَافَكَ﴾ وقول النبي ﷺ: «ارموا بني إسماعيل؛ فإن أباكم كان رامياً» والأبوة والبنوة من الأمور المتضايقة يمتنع ثبوت أحدهما بدون الآخر؛ فيمتنع ثبوت البنوة لابن الابن إلا مع ثبوت الأبوة لأب الأب. وأجيب عن هذا: بأن الله - تعالى - أطلق اسم الأب على الجد؛ توسعاً من باب المجاز دون الحقيقة؛ ألا ترى أن تسميته بالجد أظهر من تسميته بالأب؛ ولو قال قائل: هذا جد وليس بأب، لم يكن مخطئاً.

ومعلوم أن الأحكام إنما تتعلق بالحقائق دون المجازات؛ كما تسمى الجدة أمّاً، ولا تجرى عليها أحكام الأم.

الثاني: قالوا: إن للميت طرفين أعلى وأدنى؛ فالأعلى الأب ومن علا، والأدنى الابن ومن سفل. فلما كان ابن الابن كالابن في حجب الإخوة - وجب أن يكون أب الأب كالأب في حجب الإخوة بطريق القياس.

والجواب عنه: أن ابن الابن لما كان كالابن في حجب الأم، كان كالابن في حجب الإخوة، ولما كان الجد مخالفاً للأب في حجب الأم إلى ثلث الباقي - كان مخالفاً للأب في حجب الإخوة.

الثالث: أن الجد عصبية لا يعقل، فوجب أن يسقط العصبية التي تعقل كالابن. ويجاب عن هذا: بأن استحقاق العقل دل على قوة التعصيب، فلم يجز أن يجعل دليلاً على ضعفه؛ ألا ترى أن أقرب العصبية أتم بتحمل العقل من الأبعد؛ لقوة تعصيبهم وضعف الأبعد، وليس خروج الآباء والأبناء عن العقل عنه لمعنى يعود إلى التعصيب؛ حتى يجعل دليلاً على القوة؛ كما لا يجوز أن يجعل دليلاً على الضعف.

وإنما أسقط الابن الإخوة المدلين بالأب؛ لما له من القوة.

الرابع: أن الجد يدلي بالابن، والأخ يدلي بالأب؛ والابن أقوى من الأب؛ فكان الإدلاء بالابن أقوى من الإدلاء بالأب.

والجواب عنه: أن إدلاء الأخ بالبنوة للميت وإدلاء الجد بالأبوة؛ فكان إدلاء الأخ أقوى.

الخامس: قالوا: إن للجد ولاية يستحقها؛ لقوته في نكاح الصغيرة وعلى مالها، ويضعف الأخ عن ذلك.

ويجاب عن هذا: أن ذلك ليس من دلائل القوة في الميراث؛ ألا ترى أن الابن لا يلي ولا يزوج وهو أقوى من الأب، وإن ولي وزوج.

السادس: أن الأخ لو قاسم الجد، لوجب أن يتسما في كل فريضة ورث فيها جد؛ كما يقاسم الأخ أخاه في كل فريضة ورث فيها أخ؛ فلما لم يقاسم الجد في كل المواضع، لا يقاسمه في بعضها. وأجيب عنه: بأن كل موضع ورث الجد فيه بالتعصيب الذي شاركه الأخ فيه؛ فإنه يشاركه في ميراثه؛ لاستوائهما، في سببه.

وإنما لا يشاركه في الموضع الذي يرث الجد فيه بالرحم؛ لأنه ليس للأخ رحم يساويه فيها. السابع: قالوا: إن الجد في مقاسمة الإخوة لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يكون كالأخ الشقيق، أو كالأخ لأب، أو أقوى منهما، ولا يجوز أن يكون أضعف منهما؛ لأنه لا يسقط بهم؛ فلو كان كالأخ للأب والأم، لم يرث معه الأخ للأب، ولو كان كالأخ للأب، لما ورث مع الشقيق، وإذا امتنع بما ذكر أن يكون كأحدهما، تعين أنه أقوى منهما.

والجواب عنه: أن الجد والإخوة يشتركان في الإدلاء بالأب، فلم يضعف عنه الأخ للأب بعدم الأم، لمساواته فيما أدلى به؛ كما لم يقو عليه الأخ الشقيق بأمه؛ لعدم اعتبار الأم في الإدلاء، وليس كذلك حال الإخوة بعضهم مع بعض؛ لأنهم يدلون بكل واحد من الأبوين؛ فكان من جمعهما أقوى ممن انفرد بأحدهما.

إذا علمت ما تقدم، فمذهب المخالفين ظاهر.

وأما مذهب الجمهور فحاصله: أن للجد مع الإخوة والأخوات حالتين:

الأولى: إذا لم يكن معهم صاحب فرض، فللجد خير الأمين من مقاسمة الإخوة ذكوراً أو أنثاً أو مختلطين؛ فيكون معهم كواحد منهم؛ حتى أنه يعصب إنانهم الخلف، فيأخذ مثلى الأنثى؛ أو يكون له ثلث التركة والباقي لهم.

أما وجه المقاسمة: فلأنها الأصل في جعلهم في درجة واحدة، وأما وجه إعطائه الثلث إذا كان خيراً له، فلأن الأم والجد إذا اجتمعا وليس معهما أحد، فللجد ضعف مالها.

ولا ينقص الإخوة الأم عن السدس فلا ينقصون الجد عن ضعفه وأيضاً، فلأن الإخوة لغير أم لا ينقصون الإخوة للأم عن الثلث فبالأولى الجد؛ لأنه يحجبهم.

وضابط معرفة الأحظ له: أنه متى كان الإخوة والأخوات أقل من مثليه باعتبار الانثيين واحداً - فالمقاسمة خير له، وأما إذا كان الإخوة والأخوات أكثر من مثليه - فالثلث أحظ له.

وتستوي للجد المقاسمة وثلث جميع المال؛ فيما إذا كان الإخوة والأخوات مثليه.

الثانية: أن يكون معهم صاحب فرض؛ فإن بقي بعد الفرض أكثر من السدس، فللجد الأحظ من أمور ثلاثة:

«أ» سدس جميع المال.

«ب» ثلث الباقي.

«ج» المقاسمة.

أما وجه الأول: فلأن الأولاد لا ينقصونه عنه، فالإخوة أولى. وأما وجه الثاني: فالقياس على الأم في القراوين؛ لأن لكل منهما ولادة.

ووجه الثالث: أنه كالأخ.

فإن لم يبق أكثر من السدس والحالة هذه - فلا يخلو من أحوال ثلاثة: إما أن تستغرق الفروض التركة، أو يبقى بعدها السدس فقط، أو أقل منه.

فإن استغرقت ولا تتصور إلا والمسألة عائلة؛ كزوج وبنتين وأم وجد وأخ؛ فللزوجة الربع وللبنتين =

قوله: «حَاصِلُهُ إِبْثَاتُ الإِجْمَاعِ بِالإِجْمَاعِ»:

قلنا: نحن استدللنا على صِحِّهِ الإِجْمَاعِ بِالْأَخْبَارِ، واستدللنا على صحة الْأَخْبَارِ بِخُلُوقِ الْأَعْصَارِ عَنِ الْمُرَاجَعَةِ، مع أن الْعَادَّةَ تَقْتَضِي الْإِنْكَارَ ولو لم يكن مَقْطُوعاً بِهَا، وَالْعَادَةُ مَدْرَكٌ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ مِنْهَا دَلَالَةُ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قوله: «تُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ عَلَى امْتِنَاعِ الْكُفْرِ عَلَى جَمَلَتِهِمْ»:

قلنا: قد بينا أَنَّ الْقَدَرَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الزَّلَلِ وَالْخَطَا؛ فَتَقْيِيدُهُ بِبَعْضِ الْخَطَا تَحْكُمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

وقول الْمُصَنِّفِ: «هذا خبر واحد».

قلنا: قد بَيَّنَّا تَوَاتُرَ مَعْنَاهُ؛ لاعتضاده بِمُوَافَقَةِ الْآيَةِ الَّتِي تَقْدِّمُ الْاِخْتِجَاجَ بِهَا، وبما لم يَذْكُرْهُ

الثلثان. وللأم السدس، وأصلها من اثني عشر، وعالت إلى ثلاثة عشر؛ فاستغرقت الفروض قبل اعتبار الجد. وهنا يفرض للجد السدس، ويزاد في العول إلى خمسة عشر.

ويسقط الأخ؛ لأنه عصبه لم يبق له شيء.

وإن بقي السدس بعد الفروض، فيدفع السدس للجد فرضاً لا عصبية، وإلا لشاركه الإخوة فيه فيأخذ أقل من السدس وهو ممتنع؛ كزوج، وأم، وجد، وأخ.

فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس، والمسألة من ستة ولا شيء للأخ؛ لأنه عصبه لم يبق له من التركة شيء، أما إذا بقي بعد الفروض أقل من السدس - فيعال للجد بتمام السدس؛ كبنتين، وزوج، وجد، وأخ.

فللبنتين الثلثان، وللزوج الربع، والمسألة من اثني عشر، ومجموعها أحد عشر؛ فيبقى واحد؛ وهو نصف السدس؛ فيعال للجد بتمام السدس إلى ثلاثة عشر، ويسقط الأخ في هذه الصورة؛ لأنه عصبه لم يبق له شيء.

وفي هذه الأحوال الثلاثة لو كان موضع الأخ إخوة اثنان فأكثر، أو أخوات، أو إخوة وأخوات كذلك - لسقطوا كلهم وكذا لو كان بدله أخت لسقطت إلا في الأكدية. وصورتها:

أخت شقيقة أو لأب، وزوج، وأم، وجد، فللزوجة النصف، وللأم الثلث. وأصلها من ستة للزوج ثلاثة، وللأم اثنان يبقى واحد وهو قدر السدس؛ فيأخذه الجد؛ فكان مقتضى ما سبق أن تسقط الأخت؛ كما هو مذهب الحنفية.

ولكن مذهبنا ومذهب المالكية والحنابلة وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أن يفرض لها النصف؛ وهو ثلاثة من ستة؛ فتعول إلى تسعة، ثم يضم حصّة الجد إلى حصّة الأخت ويقتسمان؛ لأنها لو استقلت بما فرض لها - لزادت على الجد فتزد بعد الفرض إلى التعصيب بالجد، لكن المسألة لا تنقسم أثلاثاً؛ فنضرب ثلاثة في تسعة وهي المسألة بعولها تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة، وللجد مع الأخت الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين فله ثمانية ولها أربعة.

ينظر: الفرائض لشيخنا وهبة إبراهيم.

الحُجَّةُ الْخَامِسَةُ: قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «إِنْ إِجْمَاعَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ عَلَى الْقَوْلِ الْوَاحِدِ، لَا يُعْقَلُ إِلَّا لِذَلِيلٍ قَاهِرٍ جَمَعَهُمْ عَلَيْهِ. وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِإِطْبَاقِ النَّصَارَى عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّثْلِيثِ، وَصَلْبِ عِيسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ».

من الآيات بما احتج بها على صِحَّتِهِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]. يفهم منه أن ما اتفقت عليه فهو حق؛ وكقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَيَمَنَّا خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١] ونحو ذلك.

قوله: «المشترك بين هذه الأحاديث كون الإجماع حجة، أو شيء يلزمه، أو لا هذا ولا ذاك»:

قلنا: شيء يلزمه، وهو عصمتهم عن الخطأ والزلل كما قررناه؛ ويلزم منه وجوب الاتباع.

قوله: «الحديث دلّ على امتناع الضلال المكيف بكيفية العظمة؛ فلا يعم»:

قلنا: بعض الأحاديث مشتملة على امتناع الخطأ، وهو الأعم المتيقن، والقدر المشترك فيعم، والله أعلم.

قوله: «الحجة الخامسة: قال إمام الحرمين: «إِنْ إِجْمَاعَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ عَلَى الْقَوْلِ الْوَاحِدِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِذَلِيلٍ قَاهِرٍ جَمَعَهُمْ عَلَيْهِ»:

تقرير هذه الحجة أن هذا الاستدلال ذكره الإمام فرضاً في صورة من صور الإجماع؛ فإن مأخذه هذا لا يعم سائر صور الإجماع؛ وبيانه أن أهل الحل والعقد^(١) إذا كانوا عدّة الثوائر، أو يزيدون، وقطعوا بالحكم في محلّ تشعب فيه الآراء، وتدق في الظنون مع تباين قرائعهم - فلا يتصور ذلك إلا عن جامع قاهر، فإن فرض اجتماعهم/ ٧٢ ب على ذلك، وهم العدد الكثير من

(١) يراد بأهل الحل والعقد: جماعة أولى الأمر من المسلمين، وهم: العلماء والرؤساء ووجوه الناس؛ كما يؤخذ من كلام العلماء. قال الأستاذ الإمام في بيان أهل الحل والعقد:

هم: الأمراء، والحكام، والعلماء، ورؤساء الجند، وسائر الرؤساء، والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة؛ فهم زعماء الأمة وأولوا المكانة فيها وموضع الثقة من سوادها الأعظم، تتبعهم في طاعة من يولونه عليها، ويختارونه للقيام بأمورها العامة، وتسمع لقولهم، وتخضع لما يقررونه في المصالح العامة التي تحتاج إليها؛ لأنهم هم العارفون بها.

هؤلاء أهل الحل والعقد الذين يمثلون الأمة، وينوبون عنها؛ فكل ما يبرزونه من إرادة، ويظهرونه من رغبة - يعتبر إرادة جميع الأمة ورغبتها.

ويجب على الأمة طاعتهم فيما يتفقون عليه بشرط ألا يكون مخالفاً لكتاب الله وسنة رسوله، وأن يكونوا مختارين في اجتماعهم عليه لا مكرهين، وأن يكون من المصالح العامة التي لهم سلطة فيها ووقوف عليها، لا من مسائل التعبد وأمور الاعتقاد؛ فإن ذلك مما يؤخذ عن الله ورسوله ليس لأحد فيه رأي إلا ما يكون في فهمه.

فَهَذِهِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مَا قِيلَ فِي هَذَا الْبَابِ .

غَيْرِ جَامِعٍ - لَفَرَضَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ عَلَى التَّغْذِي بِنَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ، وَوَقْتٍ وَاحِدٍ، مَعَ اخْتِلَافِ الدَّوَائِي . وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ إِلَّا عَنْ جَامِعٍ - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجَامِعُ قَاطِعاً شَرْعِيّاً؛ إِذَا لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَنَا .

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَلَا الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ عَنْ نَصِّ قَاطِعٍ بَلَّغَهُمْ، وَلَمْ يَتَّفِقْ بُلُوغُهُ إِلَيْنَا، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى النَّصِّ، فَمَنْ أَثَبَّتَ الْحُكْمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِالْإِجْمَاعِ - فَقَدْ أَثَبَّتَهُ بِالنَّصِّ حَقِيقَةً، وَاتَّفَاقَهُمْ مُعَرَّفَ لِنَقْلِهِ، وَتَسْمِيَتِهِ الْإِجْمَاعَ مُثَبِّتاً مَجَازاً، فَهَذَا الْقَطْعُ يَسْتَنِدُ إِلَى مَخْسُوسٍ؛ إِمَّا مُبَاشَرَةً، أَوْ بِوَاسِطَةِ مَخْسُوسٍ، فَلَوْ لَمْ يَجِبِ الْعَمَلُ بِهِ، لَمَا وَجِبَ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ . وَتَجْوِيزِ الْخَطِّ عَلَيْهِمْ كَتَجْوِيزِهِ عَلَى خَبَرِ التَّوَاتُرِ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا اغْتَرَضَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ إِجْمَاعِ النَّصَارَى عَلَى التَّثْلِيثِ^(١)؛

(١) لَمْ يَنْقُلْ عَنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ عَنْ مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ إِسْلَامِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ إِسْلَامِيَّةٍ؛ أَنَّهَا صَرَحَتْ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - اتَّخَذَ صَاحِبَةً، وَإِنَّمَا الَّذِي نَقَلَ هُوَ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّصَارَى قَالَتْ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ قَالَتْ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ، وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ تَرُدُّ عَلَى هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ نَذَرٌ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْآيَاتِ آيَةٌ وَاحِدَةٌ مَعَ تَبْيِينِ جِهَةِ الرَّدِّ الَّتِي تَضَمَّنَتْ؛ قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ يُقَالُ لِهَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَرِيدُوا بِقَوْلِكُمْ: إِنَّ اللَّهَ ابْنُ اللَّهِ: أَنَّ اللَّهَ أَحَدُهُ وَأَبَدُهُ، لَا عَلَى مِثَالِ سَبْقٍ؛ لِكُونِهِ لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْ نُطْفَةٍ، أَوْ اخْتَصَّ بِمَزَايَا لَمْ تَوْجَدْ فِي غَيْرِهِ وَلَا سَبْقَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَرِيدُوا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَعَارِفَ مِنَ الْوِلَادَةِ فِي الْحَيَوَانِ، وَإِمَّا أَنْ تَرِيدُوا مَعْنَى آخَرَ؛ فَإِنَّ أَرَدْتُمْ الْمَعْنَى الْأُولَى - يَرُدُّ عَلَيْكُمْ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَبَدُهُمَا لَا عَلَى مِثَالِ سَبْقٍ، وَأَوْدَعَ فِيهِمَا مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْمَزَايَا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَصَرٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمَلِكِينَ بِأَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ابْنُ اللَّهِ؛ فَبَطَلَ قَوْلُكُمْ: إِنَّ اللَّهَ ابْنُ اللَّهِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِلَى هَذَا الرَّدِّ أَشِيرَ بِقَوْلِهِ: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وَإِنْ أَرَدْتُمْ الْوِلَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ فِي الْحَيَوَانِ، فَهَذَا بَاطِلٌ أَيْضاً، لِوُجُوهٍ الْأُولَى: إِنَّ تِلْكَ الْوِلَادَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا مِمَّنْ كَانَتْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَشَهْوَةٌ وَيَنْفَصِلُ عَنْهُ جُزْءٌ وَيَحْتَبِسُ ذَلِكَ الْجُزْءُ فِي رَحِمِ تِلْكَ الصَّاحِبَةِ، وَهَذِهِ الْأَحْوَالُ إِنَّمَا تَصَحُّ فِي الْجِسْمِ، الَّذِي يَصْحُ عَلَيْهِ الْاجْتِمَاعُ وَالْإِفْتِرَاقُ، وَبَاقِي عَوَارِضِ الْجِسْمِ وَهَذَا مُحَالٌ عَلَى خَالِقِ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ مُخَالَفٌ لِلْمَمْكَنَاتِ؛ وَقَدْ أَشِيرَ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ .

الثَّانِي: أَنَّ تَحْصِيلَ الْوَلَدِ بِهَذَا الطَّرِيقِ إِنَّمَا يَصْحُحُ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَكُونُ قَادِراً عَلَى الْخَلْقِ وَالْإِبْجَادِ، وَالتَّكْوِينِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا أَرَادَ الْوَلَدَ وَعَجَزَ عَنْ تَكْوِينِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً - عُدِلَ إِلَى تَحْصِيلِهِ بِالطَّرِيقِ الْمَعْتَادِ، أَمَّا مَنْ كَانَ خَالِفاً لِجَمِيعِ الْمَمْكَنَاتِ قَادِراً عَلَى كُلِّ الْمَحْدَثَاتِ - فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِحْدَاثَ شَيْءٍ، قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ، وَحَيْثُ كَانَ الْإِلَهَ بِهَذَا الْوَصْفِ، امْتَنَعَ إِحْدَاثُهُ لِلشَّخْصِ بِطَرِيقِ الْوِلَادَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ .

الثَّالِثُ: أَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ قَدِيماً؛ لِأَنَّ =

فإنهم لم يَسْتَنِدُوا في قَطْعِهِمْ إلى مَحْسُوسٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَأَمْثَالَهُ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْ شُبْهَةٍ انْتَفَتَتْ لِلْأَقْل، وَتَبِعَهُمُ الْأَكْثَرُ عَنْ تَقْلِيدٍ. وَأَمَّا اتِّفَاقُهُمْ هُمْ وَالْيَهُودُ عَلَى الصُّلْبِ، فَإِنَّهُ شُبْهٌ لَهُمْ؛ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى (١)، وَذَلِكَ خَرَقُ عَادَةٍ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَّكَلَّمُ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْعَادَاتِ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ الَّذِي لَا يُحْصَى عَنْ مَحْسُوسٍ، وَلَا يَفِيدُ الْعِلْمَ عَقْلاً، لَكِنِ الْوَاقِعَ خِلَافَهُ، وَكَذَلِكَ الْجَزْمُ بِجَمِيعِ الْعَادِيَّاتِ.

ثُمَّ يَبْقَى وَرَاءَ هَذِهِ الصُّوَرِ صُورٌ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ أَنْ يَفْرَضَ اجْتِمَاعُهُمْ عَنْ ظَنٍّ غَالِبٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ خَالٍ عَنِ الْمُعَارِضِ، أَوْ عَنْ لَازِمٍ نَصِّينَ، أَوْ بَأَنِ أَفْتِي بَعْضِهِمْ عَنْ ظَاهِرٍ، وَآخَرُونَ عَنْ قِيَاسٍ، وَآخَرُونَ عَنْ خَبَرٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْحُكْمِ - فَإِنَّا لَا نَشْتَرِطُ فِي اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الْمَأْخَذِ.

وَمِنَ الصُّوَرِ أَيْضاً أَنْ يَصْرَحُوا بِالْحُكْمِ بِالْقِيَاسِ عَنْ بَحْثٍ وَمُشَاوَرَةٍ، ثُمَّ يَسْتَقِرُّ رَأْيُهُمْ عَلَى حُكْمٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّوَرِ:

قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا؛ لِاسْتِنَادِهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ الْمُتَضَمِّنِ لِلنَّصِّ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الثَّابِعِينَ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ، وَعَلَى التَّكْيِيرِ عَلَى كُلِّ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ نَصٍّ قَاطِعٍ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَنْ اجْتِهَادٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْمُخَالَفَةِ - لَكَانَ فِي مُقَابَلَتِهِ قِيَاسٌ جَلِيٌّ يَقْتَضِي حُلَّ الْمُخَالَفَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْآتِي بَعْدَ عَصْرِهِمْ يَقُولُ: أَنَا مُشَارِكٌ لَهُمْ فِي خِصَالِ الْاجْتِهَادِ، وَلَوْ كُنْتُ فِي عَصْرِهِمْ، لَمَا انْعَقَدَ / ١٧٣ إِجْمَاعُهُمْ دُونِي، وَلَمَا حُرِّمَتْ عَلَيَّ الْمُخَالَفَةُ، وَلَا فَارَقَ سِوَى الزَّمَانِ، وَهُوَ طَرْدٌ مَحْضٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا خَذَ أَحَدُ الْأَحْكَامِ، فَهَذَا قِيَاسٌ جَلِيٌّ يَقْتَضِي حُلَّ الْمُخَالَفَةِ يَعَارِضُ الْقِيَاسَ الْمَعْرُوضَ بِتَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ.

وَعِنْدَ تَعَارُضِ الْأَقْيَسَةِ الْجَلِيَّةِ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ أَحَدِيهَا، إِلَّا بَعْدَ التَّرْجِيحِ، وَمَسَالِكُ التَّرْجِيحِ مِمَّا تَنْشَعِبُ فِيهَا الْأَرَاءُ، وَتَدْقُ فِيهِ الطُّنُونُ، وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ لَا يَجْمَعُونَ

== القديم لا يحتاج لغيره، وهذا الولد يحتاج إلى أبيه في تكوينه، فبطل كونه قديماً، فتعين كونه حادثاً، وحينئذ يقال لهؤلاء القائلين: إن الله أبناً قد ثبت بالدليل العقلي أن الله - تعالى - عالم بكل شيء فلما أن يعلم أن في تحصيل ولد كمالاً ونفعاً له، وإما أن يعلم أن لا كمال ولا نفع في تحصيله؛ فإن كان يعلم أن في تحصيل الولد كمالاً ونفعاً، فلا وقت يفرض إلا والداعي إلى إيجاد هذا الولد متحقق؛ وهذا يوجب كون الولد أزلياً وهو محال ولم يقل به أحد أصلاً، وإن كان يعلم أن لا كمال في إيجاد ولا نفع في تحصيله وجب ألا يحدث في وقت من الأوقات؛ فلا ولد له أصلاً، وإلى هذا الوجه أشير بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. وإن أردتم معنى غير ما ذكر فينبوه لنا، لتكلم معكم فيه. ينظر: الدرر السنية لشيخنا أحمد المستكاوي.

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا سَلَكُوهُ وَلَكِنَّ شَيْئاً لَهُمْ وَلَئِنَّ الَّذِينَ أَخْلَقُوا فِيهِ لَنَ شَيْءٍ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قُلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧].

وَالْمُعْتَمَدُ: أَنْ يَتَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] أَمَرْنَا بِالْكُونِ مَعَ الصَّادِقِينَ، فَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ الصَّادِقِ: إِمَّا مَنْ يَكُونُ صَادِقًا فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، أَوْ مَنْ يَكُونُ صَادِقًا فِي كُلِّ الْأُمُورِ؛ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ وَإِلَّا لَكَانَ ذَلِكَ أَمْرًا بِمُوَافَقَةِ كِلَا الْخَصْمَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَادِقٌ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا؛ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ: مَنْ كَانَ صَادِقًا فِي كُلِّ الْأُمُورِ.

فيه إِلَّا عَنْ نَصِّ قَاطِعٍ؛ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُخَالَفَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ النَّصِّ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِكُلِّ إِجْمَاعٍ فِي مَحَلٍّ لَا تَتَشَعَّبُ فِيهِ الْأَرَءَاءُ، وَكُلِّ إِجْمَاعٍ ظَنِّيٍّ؛ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى إِجْمَاعِ التَّابِعِينَ الْقَاطِعِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِكُلِّ إِجْمَاعٍ؛ لِتَضَمُّنِهِ النَّصِّ، أَوْ اسْتِنَادِهِ إِلَى الْإِجْمَاعِ الْمُتَضَمِّنِ لِلنَّصِّ.

قوله: «فهذه الوجوه أقوى ما ذكر في هذا الباب»:

إنما قال «أقوى»؛ لاعتقاده أن هذه الحجج ظنيّة، وأن المسألة ظنيّة، وأشار إلى أن الأصوليين ربما تمسكوا بحجج غير هذه: نقليّة أو عقليّة تركها خشية الإطالة.

قوله: «والمعتمد في المسألة أن نتمسك بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة ١١٩] أمرنا بالكون مع الصادقين، والمراد من ذلك الصادق من يكون صادقاً في بعض الأمور، أو من يكون صادقاً في كل الأمور: والأول باطل، وإلا لكان ذلك أمراً بموافقة كلا الفريقين؛ لأن كل واحد منهما صادق في بعض الأمور... ثم نقول: ذلك الصادق الذي تجب متابعتة إما أن يجب في بعض الأمور، وهو باطل؛ لأن ذلك البغض غير معين في هذه الآية، وحينئذ يلزم الإجماع والتعطيل. أو تجب متابعتة في كل الأمور؛ وهو المطلوب ثم نقول ذلك الصادق الذي تجب متابعتة في كل الأمور: إمّا مجموع الأمة، أو بعضهم: والقسم الثاني باطل؛ لأننا لما أمرنا بالكون معهم - وجب أن نكون قديرين على الكون معهم، وإنما نقدر على الكون معهم إذا عرفناهم بأعيانهم، لكننا نعلم بالضرورة أننا لا نعلم واحداً نقطع فيه بأنه من الصادقين، وإذا كان كذلك كانت القدرة على الكون معهم فائتة؛ وذلك يقتضي أن يكون الأمر من هذه الآية غير هذا القسم، وإذا بطل هذا، وجب أن يكون الصادقون الذين أمرنا الله تعالى بالكون معهم: مجموع الأمة، وإلا لبقيت الآية معطلة؛ وذلك يدل على أن الإجماع حجة».

حاصل دعوته: أن الآية تدل على وجوب الكون مع كل الصادقين من هذه الأمة في كل الأمور في كل ما صدقوا فيه عقداً وقولاً وعملاً، وتيمم ذلك بحملها على الموجودين/ ٧٣ ب من الصادقين في كل عصر؛ لإمكان متابعتهم، والكون معهم، وقد اعتمد في لزوم العموم في الأحوال الثلاثة على أن التخصيص والتقييد بشيء من هذه الثلاثة - لا دليل عليه في الآية، فلو لم يعم، لزم: إما التكليف بالمحال، أو الجمع بين التقيضين وغيره، أو الترجيح بلا مرجح، أو الإهمال والتعطيل للآية عن الدلالة، وكل ذلك باطل، فيجب العموم.

ثُمَّ نَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَجُوبَ مُتَابَعَتِهِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضَ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ وَحِينَئِذٍ: يَلْزَمُ الْإِجْمَاعُ وَالْتِغْطِيلُ. أَوِ الْمُرَادُ: وَجُوبَ مُتَابَعَتِهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

والاعتراض عليه:

لا نسلم أنه يلزم من انتفاء دلالة الآية بصريح اللفظ على التخصيص والتقيد - انتفاءها مطلقاً؛ لجواز أن يدل عليه دليل منفصل، أو سياق خطاب، أو دلالة حال،، وقد قال علماء التفسير: الخطاب في الآية لمن آمن من اليهود، ومن تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة «تبوك»، أمرهم الله - تعالى - بالكون مع المهاجرين والأنصار والصادقين فيما عاهدوا الله عليه من نصرة رسول الله ﷺ والكون معه والثبات، كما وصفهم بذلك - سبحانه وتعالى - فقال: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب ٢٣]، ويحقق ذلك سياق الآية بتوبيخ من تخلف عنه، ومدح من كان معه؛ لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ...﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة ١٢٠].

ثم لو سلم عدم الالتفات إلى السبب، فلا مانع من حمل الآية على الأمر بالكون مع كل من علم صدقه، أو ظن فيما يكتفي فيه بالظن،، وطريق معرفة ذلك موافقته للحق؛ كما يقال: «اعرف الحق تعرف أهله».

قوله: «واختج المخالف بوجه: الأول: أن العلم بأن هذا القول قول لكل الأمة يقتضي العلم بصفات كل الأمة، والعلم بصفات الشيء مشروط بالعلم بذاته؛ فصح أن العلم بأن هذا القول قول لكل الأمة مشروط بمعرفة أشخاص جميع الأمة،، ولما كان العلم الضروري حاصلاً بأن لا نعلم أشخاص جميع الأمة - استحال أن القول المخصوص قول لكل الأمة، وإذا كان العلم بحصوله ممتنعاً، امتنع كونه حجة»:

واعلم أن للرايين للإجماع ثلاثة مقامات:

المقام الأول: النزاع في تصوّره، قالوا: لا يقع الإجماع في مواقع التخصيص، فإن فيها غنية عنه،، ومواقع النظر الدواعي فيها مختلفة، وطبقات الناظرين فيها متفاوتة،، والطباع مجبولة على المخالفة؛ ففرض اتفاقهم على مسألة نظرية، كفرض اتفاقهم على أكل نوع واحد من الطعام في وقت معين، أو النطق بكلمة واحدة.

وأجيب بأن لهم داعياً إلى الإجماع/ ١٧٤ على الحكم، وهو التخصيص الظاهرة، والأقيسة الجلية الحالية عن المعارضة، مع اعتقاد وجوب العمل بالظن الغالب، ولا يشترط في اعتقاد الإجماع اتفاقهم في وقت واحد، بل الغالب في مثله ابتداءً الأذكياء إلى الوقوف على المآخذ، وإظهارها، فيقف عليها من لم يبلغ طبقتهم، ويتبع ذلك، وتقع المطابقة على تدرج إلى أن يحصل اتفاق الجميع، كمطابقة شيعة كل مذهب لإمامهم.

ثُمَّ نَقُولُ: ذَلِكَ الصَّادِقُ الَّذِي تَجِبُ مُتَابَعَتُهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ: إِمَّا مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ:

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرْنَا بِالْكُونِ مَعَهُمْ، وَجَبَ أَنْ نَكُونَ قَادِرِينَ عَلَى الْكُونِ مَعَهُمْ، وَإِنَّمَا نَقْدِرُ عَلَى الْكُونِ مَعَهُمْ إِذَا عَرَفْنَاهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، لَكِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ: أَنَّا لَا نَعْرِفُ أَحَدًا نَقْطَعُ فِيهِ بِأَنَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُونِ مَعَهُمْ فَائِثَةً؛ وَذَلِكَ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرَ هَذَا الْقِسْمِ، وَإِذَا بَطَلَ هَذَا؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الصَّادِقُونَ الَّذِينَ أَمَرْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْكُونِ مَعَهُمْ: مَجْمُوعُ الْأُمَّةِ؛ وَإِلَّا لَبَقِيَتِ الْآيَةُ مُعْطَلَةً. وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ.

أَخْتَجُّ الْمُخَالَفَ بِوُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَوْلُ لِكُلِّ الْأُمَّةِ، يَفْتَضِي الْعِلْمَ بِصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ كُلِّ الْأُمَّةِ، وَالْعِلْمُ بِصِفَةِ الشَّيْءِ مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ بِذَاتِهِ؛ يَنْشُجُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَوْلُ لِكُلِّ

قالوا: ولا مانع من الاتفاق على كَلِمَةٍ عند الدَّاعِي إليها؛ كالاتِّفَاقِ عَلَى التَّلبِيَةِ بِـ «عرفة»، والتكبير يوم العيد.

المقام الثاني: وهو شبهةٌ مَنَعَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَ تَسْلِيمِ تَصَوُّرِهِ.

قوله: «الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا قَوْلُ لِكُلِّ الْأُمَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِصِفَاتِ الْأُمَّةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

هذا السؤال أَخِيلُ مَا يُورِدُهُ مَا نَعُو الْإِجْمَاعَ، وَفَرَّزُوهُ بِأَن مَعْرِفَةَ اتِّفَاقِهِمْ لَيْسَ أَمْرًا ضَرُورِيًّا فِي الْعَقْلِ، وَلَا وَجْدَانِيًّا^(١)، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ الْحِسُّ وَالْخَبَرُ الْمُسْتَنَدُ إِلَى الْحِسِّ، وَمَعَ تَفَرُّقِ الْعُلَمَاءِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا وَأَقْطَارِهَا كَيْفَ يَعْرِفُ وَجُودَهُمْ وَفَتْوَاهُمْ، حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ وَاحِدٌ فِي جَزِيرَةٍ، وَلَا أُسِيرٌ فِي مَطْمُورَةٍ، وَلَا مُنْقَطِعٌ فِي جَبَلٍ بَلَّغَ رُتْبَةَ الْجَهْدِ، ثُمَّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصْرِيحِهِ وَصِدْقِهِ، وَنَقْلِ طَائِفَةٍ يَفِيدُ الْعِلْمَ عَنْ مَشَاهِدَةٍ، ثُمَّ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَجْ قَبْلَ اتِّفَاقٍ غَيْرِهِ، وَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْعِلْمَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

قوله: «نَعَمْ لَا نِزَاعَ أَنَّهُ قَدْ يَخْصُلُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفَةِ»، أَمَا أَنْ يَخْصُلَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِعَدَمِ الْمُخَالَفَةِ، فَلَا، وَالْمُعْتَبَرُ هُوَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ عِلْمِنَا بِشَيْءٍ عَدَمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

يُرد عليه أَنَّ الْأُمُورَ الْخَطِيرَةَ الَّتِي تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقُلِهَا، إِذَا لَمْ تَنْقُلْ ذَلَّتِ الْعَادَةُ عَلَى

(١) الوجدانيات: هي العلوم التي تُحَسَّ بمتعلقاتها في شعورنا الباطني؛ كالخوف والغضب واللذة والألم والجوع والشبع.

الْأُمَّةَ مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ بِجَمِيعِ أَشْخَاصِ الْأُمَّةِ، وَلَمَّا كَانَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلًا بِأَنَّ لَا نَعْرِفُ جَمِيعَ أَشْخَاصِ الْأُمَّةِ - اسْتَحَالَ أَنْ نَعْرِفَ الْقَوْلَ الْمُخْصُوصَ أَنَّهُ قَوْلٌ لِكُلِّ الْأُمَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِخُصُولِهِ مُمْتَنِعًا، اِمْتَنَعَ كَوْنُهُ حُجَّةً.

نعم.. لا نزاع في أنه قد يحصل عند الإنسان عدم العلم بالمخالفة، أو لا يحصل عنده العلم بعدم المخالفة، والمعتبر الثاني لا الأول؛ لأنه لا يلزم من عدم علمي بالشئ عدم ذلك الشئ. فإن قالوا: إنا نعرف أن جميع هذه الأمة مقررون بنبوّة محمد - عليه السلام - مقررون بوجوب الصلوات الخمس، وإن كنا لا نعرف كل أحد الأمة - قلنا: أمة السلام.

عَدَمُهَا، ونستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم؛ كما نعلم أن القرآن لم يعارض بمثله، وأنه لا خليفة بين رسول الله ﷺ وأبي بكر.

قوله: «فإن قالوا: إنا نعرف بأن جميع هذه الأمة مقررون بنبوّة محمد ﷺ ومقررون بوجوب الصلوات الخمس وإن كنا لا نعرف كل أحد الأمة - قلنا: أمة محمد ﷺ عبارة عن المقررين بنبوّته، وكان قولنا: «الأمة مقررون بنبوّة محمد» جاريًا مجرى قولنا: كل من أقر بنبوّة محمد - عليه السلام - فهو مقر بنبوّة محمد ﷺ. وأما قولنا: «الأمة مقررون بوجوب الصلوات الخمس»؛ فنقول: هبنا أن لا نعلم فيه مخالفاً وأما أن يعلم أن لا مخالف فهو بعيد، وربما كان بغضهم مقرراً بنبوّة محمد ﷺ ومع ذلك فإنه يمنع وجوب الصلاة لشبهة ركيكة وقعت في قلبه، وكيف لا نقول ذلك/ ٧٤ ب وقد رأينا في كتب المقالات أن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنكّر كون الفاتحة من القرآن^(١). وعن الخوارج أنهم قالوا: لا تجب الصلاة إلا في طرفي النهار؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] -:

يرد عليه: أن قوله: «أمة محمد هم المقررون بنبوّة محمد، فيكون الإخبار تكريراً

(١) وقد أجيّب عن ذلك بمنع صحة النقل. قال النووي في «شرح المهذب» ما نصه: «أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد شيئاً منهما كفر. وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح» اهـ. وقال ابن حزم في كتاب «القدح المعلى»: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم، وفيها المعوذتان والفاتحة. وفي «صحيح مسلم» عن عتبة بن عامر؛ «أنه ﷺ قرأهما في الصلاة». زاد ابن حبان من وجه آخر عن عتبة بن عامر أيضاً: «فإن استطعت ألا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل». وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة؛ أن النبي ﷺ أقرأنا المعوذتين، وقال له: «إذا أنت صليت فاقرا بهما». وإسناده صحيح.

ثانياً: يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين والفاتحة - على فرض صحته - كان قبل علمه بذلك؛ فلما تبين له قرآنيتهما بعد، وتم التواتر، وانعقد الإجماع على قرآنيتهما - كان في مقدّمه من آمن بأيهما من القرآن.

مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عِبَارَةٌ عَنِ الْمُقَرَّرِينَ بِبُيُوتِهِ، فَكَانَ قَوْلُنَا: «الْأُمَّةُ مُقَرَّرُونَ بِبُيُوتِهِ مُحَمَّدٍ، عَلَيْهِ السَّلَامُ» جَارِيًا مَجْرَى قَوْلِنَا: كُلُّ مَنْ أَقَرَّ بِبُيُوتِهِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَهُوَ مُقَرَّرٌ بِبُيُوتِهِ.

للموضوع، لا إسناداً - غير صحيح؛ لأن الأمة في اللغة: الجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨].

والإضافة لا تفيد تخصيصاً، إلا في الوجه الذي وقعت فيه الإضافة، فأُمَّةُ مُحَمَّدٍ عبارة عن جماعة مُحَمَّدٍ، وكون أمة مُحَمَّدٍ لا يُفَارِقُهُمُ الْإِقْرَارُ بِبُيُوتِهِ لا يمنع حمله عليهم؛ كما أن الثلاثة لا تُفَارِقُهَا الْفَرْدِيَّةُ، ويصح حملها عليها فنقول: الثلاثة فَرْدٌ، وهي قضية صحيحة، وكلام يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه، ولهذا فإن الله - تعالى - أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ، فقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ تُوفُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران ١١٠] والضمير في «كُنْتُمْ» إشارة إلى أمة محمد ﷺ؛ فلو كان الإيمان دَاخلًا في مُسَمَّاهم، لما حَسُنَ الْحَدِيثُ بِهِ عَنْهُمْ.

= قال بعضهم: «يَحْتَمِلُ أَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ الْمَعُودَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ تَتَوَاتَرَ عَنْدهُ؛ فَتَوَقَّفَ فِي أَمْرِهِمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِصَدِّ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ التَّثَبُّتُ فِي هَذَا الْأَمْرِ» اهـ. ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس؛ لأن قراءة عاصم عن زرعة عن ابن مسعود ثبت فيها المعودتان والفتاحة، وهي صحيحة، ونقلها عن ابن مسعود صحيح، وكذلك إنكار ابن مسعود للمعودتين جاء من طريق صححه ابن حجر؛ إذن فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود؛ جمعاً بين الروایتين.

وما يقال في نقل إنكاره قرآنية المعودتين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفتاحة، بل نقل إنكاره قرآنية الفتاحة - أدخل في البطلان، وأعرق في الضلال؛ باعتبار أن الفتاحة أم القرآن، وأنها السبع المثاني التي تُتَنَّى، وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة، على لسان كل مسلم ومسلمة؛ فحاشى لابن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيتهما؛ فضلاً عن إنكاره قرآنيتهما، وقصارى ما نقل فيها عنه أنه لم يكتبها في مصحفه، وهذا لا يدل على الإنكار. قال ابن قتيبة ما نصه: «وأما إسقاطه الفتاحة من مصحفه - فليس لظنه أنها ليست من القرآن - معاذ الله -، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب، وجمع بين اللوحين؛ مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان» اهـ. ومعنى هذا: أن عدم كتابة ابن مسعود للفتاحة في مصحفه - كان سببه وضوح أنها من القرآن، وعدم الخوف عليها من الشك والنسيان والزيادة والنقصان.

ثالثاً: أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر المعودتين وأنكر الفتاحة، بل أنكر القرآن كله - فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء؛ لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن، ولا يرفع العلم القاطع بشبوته القائم على التواتر، ولم يقل أحد في الدنيا: إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف. وإلا لأمكن هدم كل تواتر، وإبطال كل علم قام عليه، بمجرد أن يخالف فيه مخالف، ولو لم يكن في العير ولا في النفير. قال ابن قتيبة في «مشكل القرآن»: «ظن ابن مسعود أن المعودتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين؛ فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار» اهـ.

ينظر: مناهل العرفان ١/ ٢٦٨ - ٢٧٠.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: «الْأُمَّةُ مُقَرَّرُونَ بِوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ»، فَتَقُولُ: هَبْ أَنَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. فَأَمَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَ فِيهِ؛ فَهُوَ بَعِيدٌ؛ فَرُبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ مُقَرَّرًا بِبُيُوتِهِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَمَعَ ذَلِكَ: فَإِنَّهُ أَنْكَرَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ؛ لِشُبْهَةِ رَكِيكَةٍ وَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، وَكَيْفَ لَا نَقُولُ ذَلِكَ، وَقَدْ رَأَيْنَا فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْكَرَ كَوْنَ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَنِ الْخَوَارِجِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا تَجِبُ الصَّلَاةُ إِلَّا فِي طَرَفِي النَّهَارِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤].

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ، لَثَبَتَ: إِمَّا بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ، أَوْ بِدَلِيلٍ قَطْعِيِّ: وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِصِحَّةِ الْإِجْمَاعِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ، وَإِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ الْقَطْعِيِّ بِالدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ؛ بَاطِلٌ؛ فَثَبَتَ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ، لَثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيِّ، وَذَلِكَ

وهذا نَقَضَ وَاضِحٌ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ مَعْرِفَةَ أَنْ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ الْأُمَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ أَشْخَاصِهِمْ»؛ فَإِنَّا قَدْ عَرَفْنَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ صَدَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ أَشْخَاصَهُمْ.

قوله: «ربما أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ وَجُوبَ الصَّلَاةِ»، هذا لَا يَمْنَعُ الْقَطْعَ؛ لِأَنَّهُ احْتِمَالٌ لَا عَنْ مِثَارٍ، وَكُلُّ احْتِمَالٍ لَا عَنْ مِثَارٍ وَهُمْ مَخْضُوعٌ، وَلَوْ كَانَ قَادِحًا لَمْ يَتَّقَ لَنَا عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَادِيَّاتِ. قوله: «إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْكَرَ كَوْنَ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ».

قيل: إِنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ الْإِنْكَارُ، وَإِنَّمَا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْهَا فِي مُصَحِّفِهِ، فَلَعَلَّ ذَلِكَ لظهورها عنده، ثُمَّ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِنْكَارِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ قَبْلَ اسْتِثْقَارِ التَّوَاتُرِ عِنْدَهُ.

ونقله عن بَعْضِ الْخَوَارِجِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي طَرَفِي النَّهَارِ: لَا اعْتِبَارَ بِهِ مَعَ قَطْعِ السَّابِقِينَ لَهُمْ وَاللَّاحِقِينَ - بِخِلَافِهِ، وَهُوَ كَثَرُ السُّوفِسْطَائِيَّةِ لِلْعُلُومِ الْبَدْهِيَّةِ.

قوله: الثَّانِي: لَوْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ، لَثَبَتَ إِمَّا بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ، أَوْ قَطْعِيِّ... إِلَى آخِرِهِ:

هذا السُّؤَالُ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ أَسْئَلَةِ الْمَقَامِ الثَّالِثِ لِمُتَكِرِي الْإِجْمَاعِ، وَهِيَ مِنَ الْمُعَارَضَاتِ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لَمْ يَثْبُتْ بِغَيْرِ مُسْتَدٍّ؛ لِأَنَّهُ ضَلَالٌ، وَالْمُسْتَدُّ إِمَّا ظَنِّيٌّ فَلَا يَفِيدُ الْقَطْعَ، وَالْإِجْمَاعُ - عَلَى زَعْمِ مُتَبَتِّهِ - حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَالْقَطْعِيُّ إِمَّا / ١٧٥ عَقْلِيٌّ، وَلَا مَجَالَ لَهُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِمَّا سَمْعِيٌّ، وَهُوَ النَّصُّ الْمُتَوَاتِرُ، وَلَوْ كَانَ لِنَقْلِ إِلَيْنَا، وَلَعَرَفَهُ الْكُلُّ؛ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ.

قوله: «الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى كُلَّ الْأُمَّةِ عَنِ الْقَوْلِ الْبَاطِلِ، وَالْفِعْلِ الْبَاطِلِ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] وقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وَالتَّهْنِئَةُ عَنِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَ جَوَازِ الْإِثْبَانِ بِهِ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِمْكَانِ إِثْبَانِ مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ بِالْبَاطِلِ»:

وتقريره وَاضِحٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِمْكَانِ فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ.

الْقَطْعِيُّ : إِمَّا الْعَقْلُ ، أَوْ الثَّقُلُ :

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي ذَلِكَ .

وَالثَّانِي - أَيْضاً - بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ لَا يَكُونُ قَطْعِيًّا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا ثَقُلًا مُتَوَاتِرًا .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ ذَالَّةٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَلَالَةً قَطْعِيَّةً ، لَا يَبْقَى لِلْإِحْتِمَالِ فِيهَا مَجَالٌ .

وَلَوْ حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الدَّلِيلِ ، لَعَرَفَهُ الْكُلُّ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَارْتَفَعَ الْخِلَافُ ؛ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَطَلَ الْقَوْلُ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً .

وَالْحُجَّةُ الثَّلَاثَةُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى كُلَّ الْأُمَّةِ عَنِ الْقَوْلِ الْبَاطِلِ وَالْفِعْلِ الْبَاطِلِ ؛ فَقَالَ - جَلَّ ذِكْرُهُ - : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة ١٦٩] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة ١٨٨] وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ جَوَازِ الْإِثْنَانِ بِالْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِثْنَانِ مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ بِالْبَاطِلِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُ الْإِجْمَاعِ فِي خَبَرِ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَوْ كَانَ حُجَّةً ، لَمَا جَازَ الْإِخْلَالَ بِذِكْرِهِ عِنْدَ مَسَاسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ .

الخَامِسُ : أَنَّ إِجْمَاعَ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، أَوْ لِأَمَارَةٍ سَاقَتْهُمْ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا لِذَلِكَ وَلَا لِهَذَا :

قوله : «الرابع» : إنه لم يجر ذكر الإجماع في خبر معاذ ، ولو كان حجة لما جاز الإخلال بذكره عند مساس الحاجة إليه لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز» : يعني بالاتفاق ؛ إلا عند من يجوز التكليف بالمحال .

قوله : «الخامس» : أن إجماع الناس على ذلك الحكم المعين ، إما للدليل ، أو لأمارَةٍ ، أو لا لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَاشْتَهَرَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ الْعَظِيمَةَ تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقُلِ دَلِيلِهَا ، وَلَوْ نَقَلَ لَاسْتَعْنِي بِهِ عَنِ الْإِجْمَاعِ ، فَلَا يَبْقَى فِي التَّمَسُّكِ بِالْإِجْمَاعِ فَايِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ عَنْ أَمَارَةٍ فَبَاطِلٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الْأَمَارَاتِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاظِرِينَ فِيهَا ؛ فَيَمْتَنِعُ اتِّفَاقُ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ عَلَى مُوجِبِهَا . أَوْ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأُمَّةِ أَنْكَرَ كَوْنَ الْأَمَارَةِ حُجَّةً . وَإِنْ كَانَ لَا لَوَاحِدٍ مِنْهَا ، كَانَ خَطَأً بِالْإِجْمَاعِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْوَجْهِ وَالثَّانِي أَنْ الثَّانِي تَقْسِيمٌ فِي مُسْتَنَدِ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَهَذَا تَقْسِيمٌ فِي مُسْتَنَدِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ الْمَعِينِ ، وَإِنْ كَانَ تَقْرِيرُ الْجَمِيعِ رَاجِعًا إِلَى نَفْيِ الْمَدْرَكِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ .

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَالْوَاقِعَةُ الَّتِي أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْعَالَمِ، تَكُونُ وَاقِعَةً عَظِيمَةً، وَمِثْلُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِ دَلِيلِهَا الْقَاطِعِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَشْتِهَارُ تِلْكَ الدَّلَائِلِ وَبُلُوغُهَا إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ؛ وَحَيْثُ لَا يَبْقَى فِي التَّمَسُّكِ بِالْإِجْمَاعِ فَائِدَةٌ.

وَإِنْ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ لِأَمَارَةٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْأَمَارَاتِ أُمُورٌ ظَنِّيَّةٌ، وَالْأُمُورُ الظَّنِّيَّةُ مِمَّا تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ النَّاسِ فِيهَا؛ فَيَمْتَنِعُ اتِّفَاقُ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ عَلَى مُوجِبِهَا، وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأُمَّةِ قَالُوا: الْأَمَارَةُ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ وَحَيْثُ لَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ بِالْأَمَارَةِ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ لَا لِدَلَالَةٍ وَلَا أَمَارَةٍ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَكَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى الْخَطَأِ؛ وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ.

السَّادِسُ: أَنْ نَقُولَ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ: إِنْ كَانَ لَا عَنْ دَلِيلٍ، كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا يَقْدَحُ فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.

وَإِنْ كَانَ عَنْ دَلِيلٍ، كَانَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ شَيْئًا سِوَى الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ يَخْصُلُ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى الْحُكْمِ؛ وَالدَّلِيلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ؛ فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَمَرُوا بِذَلِكَ الْحُكْمِ لِدَلِيلٍ آخَرَ سِوَى الْإِجْمَاعِ، فَلَوْ كَانَ الْإِجْمَاعُ حُجَّةً - وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ بِطَرِيقِ آخَرَ سِوَى الْإِجْمَاعِ - فَحَيْثُ: يَلْزَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا إِثْبَاتُ هَذَا الْحُكْمِ بِطَرِيقِ آخَرَ سِوَى الْإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَحَيْثُ: يَصِيرُ الْإِجْمَاعُ ضَائِعًا؛ فَثَبَتَ: أَنَّ الْقَوْلَ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً - يُفْضِي ثُبُوتَهُ إِلَى عَدَمِهِ؛ فَكَانَ الْقَوْلُ بِهِ بَاطِلًا.

السَّابِعُ: أَنَّ الْمُجْمِعِينَ إِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ بِدَلِيلٍ آخَرَ لَهُمْ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَقَبْلَ وَصُولِهِمْ إِلَى ذَلِكَ الدَّلِيلِ، كَانُوا مُجَوِّزِينَ لِثُبُوتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلِعَدَمِهِ، فَهَذَا

قوله: «السَّادِسُ...» حَاصِلُهُ: أَنْ مُسْتَنَدَ الْحُكْمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ فَرُعُ ثُبُوتِهِ، وَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ كَانَ الْإِجْمَاعُ ضَائِعًا؛ فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حُجَّةٌ يُفْضِي ثُبُوتَهُ إِلَى عَدَمِهِ. وَهَذَا الْوَجْهُ قَرِيبٌ مِنَ الْخَامِسِ.

قوله: «السَّابِعُ: أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَجْمَعُوا لِدَلِيلٍ وَقَبْلَ وَصُولِهِمْ إِلَى ذَلِكَ الدَّلِيلِ كَانُوا مُسَوِّغِينَ لِلْأَخْذِ بِخِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ، وَبَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ صَارُوا مَانِعِينَ لِدَلِيلِهِمْ، فَلَوْ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً مَانِعَةً مِنَ الْمُخَالَفَةِ، لَلَزِمَ تَنَاقُضُ الْإِجْمَاعَيْنِ.

لا يقال: الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ؛ فَيَقَالُ: هُوَ حُجَّةٌ بِشَرْطِ الْأَيُّ يَظْهَرُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْيِضِهِ أَقْوَى مِنْهُ:

يَقْتَضِي الْعَقْدَ الْإِجْمَاعَ بَيْنَهُمْ قَبْلَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ. عَلَى أَنَّهُ كَمَا جَارَ الْقَوْلُ بِثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْقَوْلُ بِعَدَمِهِ، فَلَوْ صَارَ هَذَا الْإِجْمَاعُ مَانِعاً مِنَ الْقَوْلِ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْحُكْمَ - لَزِمَ تَنَاقُضُ الْإِجْمَاعَيْنِ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ بُطْلَانَ الْإِجْمَاعِ.

فَإِنْ قَالُوا: لِمَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ الْأَوَّلَ كَانَ مَشْرُوطاً بِأَلَّا يُوجَدَ دَلِيلٌ يُوجِبُ الْقَطْعَ بِثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ، فَلَمَّا وَجَدَ الْإِجْمَاعُ الثَّانِي، وَجَبَ الْقَطْعُ بِعَدَمِ ثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ، لَا جَرَمَ: زَالَ شَرْطُ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ؛ فَزَالَ بِزَوَالِ شَرْطِهِ.

قُلْنَا: إِذَا جَوَزْتُمْ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ مَشْرُوطاً بِشَرْطٍ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا يُوجِبُ الْقَطْعَ بِثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ بِعَيْنِهِ، إِذَا لَمْ يُوَجَدَ مُعَارِضٌ أَقْوَى مِنْهُ، وَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ الْمُعَارِضُ، لَمْ يَبْقَ هَذَا الْإِجْمَاعُ مُعْتَبِراً؛ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ شَيْءٌ مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ؛ وَخَرَجَ الْكُلُّ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً.

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ مَعْرِفَةَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ مُمَكِّنَةٌ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ؛ فَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنَّهُ لَا حُجَّةَ إِلَّا فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ إِلَّا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا.

وهذه الأسئلة واصله التقرير/ ٧٥ب، وإنما ذكرناها لإكمال البحث في تحقيق أجوبتها إن شاء الله تعالى.

قوله: «والجواب عن الأول: أن معرفة جميع الأمة كانت ممكنة في زمن الصحابة؛ ولهذا قال أهل الظاهر: إنه لا يمكن حصول الإجماع، إلا في ذلك الزمان^(١)»:

والحق أننا لا نُنْكِرُ عُسْرَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ مَعَ اتِّسَاعِ الْخِطَةِ، لَكِنَّا مَعَ ذَلِكَ نَعْلَمُ اتِّفَاقَ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ عَصْرِ عَلَى أَنَّ الصُّبْحَ رَكْعَتَانِ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثَ، وَعَلَى تَقْدِيمِ النَّصِّ الْمَقْطُوعِ بِهِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْمُظَنُّونِ، كَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى جَمْعِ الْقُرْآنِ، وَتَدْوِينِ الْجَنَيشِ، وَأَجْمَعَ السَّلَفُ فِي كُلِّ عَصْرِ عَلَى جَوَازِ تَدْوِينِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ، وَجَمْعِ الْأَحَادِيثِ.

قوله: «وهذا هو المختار عندنا»:

إن عني به أن أدلة الإجماع قاصرة على عصر الصحابة؛ كما زعم أهل الظاهر؛ بناءً على أن المؤمنين في الآية حقيقة تتناول الموجودين، وأن الخطاب خطاب مواجهة - فقد بيَّنا أن الآية عامة، وإن عسر الاطلاع، مع أنه لو وقف عليه، لكان حجة في نفس الأمر، فالأمر كذلك.

(١) ينظر الأحكام لابن حزم ٦٥٩/٤ - ٦٦١.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ بِدَلَالِ ظَنِّيَّةٍ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَنَا لَيْسَتْ مِنَ الْقَطْعِيَّاتِ، بَلْ مِنْ الْأَجْتِهَادِيَّاتِ.

وَعَنِ الثَّالِثِ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ النَّهْيُ لَيْسَ خِطَابًا مَعَ الْكُلِّ، بَلْ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكُلِّ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ - مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَدَّعِي عِصْمَةَ الْكُلِّ، لَا عِصْمَةَ كُلِّ وَاحِدٍ.

وَعَنِ الرَّابِعِ: أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِنَّمَا تَرَكَ حُكْمَ الْإِجْمَاعِ فِي خَبَرٍ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي زَمَانِ النَّبِيِّ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَعَنِ الْخَامِسِ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِجْمَاعَهُمْ كَانَ عَنْ دَلِيلٍ، لَكِنَّهُمْ مَا نَقَلُوهُ

قوله: «وعن الثاني: أننا ثبت الإجماع بدليل ظني»، وهذه المسألة عندنا ليست من القطعيّات، بل من المجتهدات:

هذا الاختيار مذهب أبي الحسين من المعتزلة، وقد تقدّم أن مذهب جمهور العلماء أن المسألة قطعية، وأدلتها قاطعة، وأن مذهبهم في القطع. إما التمسك بالنصوص، ورد تأويله بمعاصرة بعضها إلى بعض، وتضافر فحواها، وإما الأخبار المتواترة المعنى، وإما التمسك بالمسلك العادي الذي ذكره الإمام، وقد تقدم ذكر الجميع.

ثم الإجماع بعد ذلك ينقسم إلى مقطوع، ومظنون: فالمقطوع: ما يكون عدد المجامع فيه عدد التواتر، والمحل المجمع عليه مما تشعب فيه الآراء، وتدقّ الظنون، وينقل عنهم بطريق التواتر، فهذا مقطوع المثل والثقل.

والمظنون: ينقسم إلى مظنون من الطرفين، أو أحدهما، فيجب العمل به؛ لاستيناده إلى الإجماع القاطع، ومحل استعماله الأحكام الشرعية كأخبار الآحاد.

قوله: «وعن الثالث: لم لا يجوز أن ذلك النهي ليس خطاباً مع الكل، بل مع كل واحد؟ والفرق بينهما معلوم بالضرورة» وهذا واضح. ولو سلم أن النهي يتناول الكل لم يضرب؛ لأن شرط صحة التكليف الجواز العقلي، ولا يمنع نفي الوقوع بالسمع؛ فإننا لا ندعي عصمتهم عقلاً، وإنما ندعيها سمعاً، أو عادة.

قوله: «وعن الرابع: أنه - عليه السلام - إنما ترك الإجماع في خبر معاذ؛ لأن الإجماع/ ١٧٦ لا يكون حجة في زمن النبي ﷺ»:

يعني: لأن إجماعهم دونه - عليه السلام - لا عبرة به، ومع قوله لا حاجة إليهم.

قوله: «وعن الخامس: لم لا يجوز أن يقال: إجماعهم كان عن دليل، لكنه ما نُقل عنهم؛ لحصول الإجماع؛ فإنه متى حصل الثاني، كان الأول لغواً» هذا تجوز في العبارة، ومقصوده: أن الأدلة إنما تُورد لإثبات الحكم، فإذا حصل استغنى بنقله، وقولهم: «إنه لا ينعقد عن أمارّة

إِلَيْنَا؛ أَكْتَفَاءً مِنْهُمْ بِحُصُولِ الإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّهُ مَتَى حَصَلَ الدَّلِيلُ الثَّانِي كَانَ الْبَاقِي لَغَوًّا.
وَعَنِ السَّادِسِ: أَنَّ إِبْثَابَ الْحُكْمِ بِطَرِيقٍ، لَا يَمْنَعُ إِبْثَابَهُ بِطَرِيقٍ آخَرَ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

قَالَتِ الشَّيْعَةُ: دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ أَرْمَنَةِ التَّكْلِيفِ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ؛ فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلٍ، اشْتَمَلَ ذَلِكَ الإِجْمَاعُ عَلَى قَوْلِ ذَلِكَ الْمَعْصُومِ، وَقَوْلِهِ حُجَّةٌ؛ فَيَكُونُ الإِجْمَاعُ حُجَّةً بِهَذَا الِاغْتِبَارِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: أَمَّا دَلِيلُكُمْ فِي إِبْثَابِ الإِمَامِ الْمَعْصُومِ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي عِلْمِ

مَنْنُوعٍ؛ إِذِ الْعَادَةُ لَا تَحِيلُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الظَّنِّ الْغَالِبِ، لَا سِيَّمَا مَعَ وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ.

قوله: «وعن السَّادِسِ: أَنَّ إِبْثَابَ الْحُكْمِ بِطَرِيقٍ لَا يَمْنَعُ إِبْثَابَهُ بِطَرِيقٍ آخَرَ» يعني بالنسبة إلى من بَعْدَهُمْ.

قوله: «كَانُوا مُجَوِّزِينَ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ، وَعَدَمِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ عَلَى دَلِيلِ الإِجْمَاعِ، فَوُجُوبِ الْإِتِّبَاعِ يُلْزَمُ مِنْهُ تَنَاقُضُ الإِجْمَاعَيْنِ»:

جوابه: أَنَّ الْأَوَّلَ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْإِتِّفَاقِ.

قوله: «يُلْزَمُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ»:

قلنا: نعم، وَلَكِنْ انْتَقَدَ الإِجْمَاعُ الْقَاطِعُ عَلَى عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ فِيمَا عَدَا الإِجْمَاعَ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ لَا بُدَّارِ الثَّابِعِينَ التَّكْيِيرَ عَلَى مَنْ خَالَفَ الإِجْمَاعَ.

فروع: مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِأَهْلِيَّةِ مَنْ يَنْعَقِدُ الإِجْمَاعَ بِهِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِطَرْدِ أدلة الإِجْمَاعِ وَعَكْسُهَا.

الأول: لَا يَعتَبَرُ فِي الإِجْمَاعِ مُوَافَقَةُ الْعَوَامِّ، خِلَافًا لِلْقَاضِي؛ فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ؛ وَلِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُهُمْ، فَلَا يَبْطُلُ قَوْلُهُمْ بِمَعْصِيَتِهِمْ^(١).

(١) جمهور العلماء على أنه لا يعتبر مطلقاً عامياً كان أو أصولياً أو فروعياً، ومال قوم منهم: القاضي إلى اعتباره مطلقاً عامياً أو أصولياً أو فروعياً، وليس معنى اعتباره أن قيام الحجة مفتقر إلى ذلك، بل صحة الإطلاق أن الأمة أجمعت؛ خلافاً للامدي في قوله بالأول. وقيل: يعتبر الأصولي دون الفروعي. وقيل العكس. ولا نزاع في اعتبار قول المقلد إذا كان له رأي في واقعة، وجربنا على أن الاجتهاد يتجزأ؛ فإنه مجتهد حينئذ كسائر المجتهدين. قال العضد - حين حكايته هذا الخلاف في «المقلد» -: الأكثر على أنه لا يعتبر، وإن حصل طرفاً صالحاً من العلوم التي لها مدخل في =

الْكَلَامِ. سَلَمْنَا بِثَبُوتِهِ لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ الْمَغْضُومَ قَدْ أَفْتَى بِالْبَاطِلِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَقُّنِ وَالْخَوْفِ؛ وَعِنْدَكُمْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْهُ.

= الاجتهاد، وميل القاضي إلى اعتباره. قال شارحه: أي: اعتبار المقلد عامياً كان أو أصولياً أو فروعياً، ولم يتعرض الشارح لهذا المذهب لبعد اعتبار العامي، وأشار إلى أن المقلد المختلف في اعتباره هو الذي حصل طرفاً من العلوم التي لها مدخل في الاجتهاد، وهو لا محالة يكون أصولياً أو فروعياً؛ فينبغي أن يكون ميل القاضي إلى اعتبار الأصولي والفروعى جميعاً اهـ. فأنت ترى أن العضد في شرحه على المختصر لابن الحاجب - لم يعتبر المقلد العامي، ولم يحمل عليه رأي القاضي، بل حمّله على ما إذا حصل طرفاً صالحاً من العلوم التي لها مدخل في الاجتهاد، والله دره فإن اعتبار هذا خطأ كبير وإنا نربأ بالقاضي أبي بكر عن القول بأن الباعة والسوقة وأرباب الحرف لا بد من اعتبارهم في الإجماع؛ خصوصاً أن لو حملناه على أن قيام الحجة مفتقر إلى ذلك؛ كما قال الآمدي ومما يؤيد فهم الشارح في كلام القاضي قول الآمدي: إن قيام الحجة مفتقر إلى اعتبار المقلد؛ فإنه يتعين حمّله على المقلد الذي حصل طرفاً من العلوم... إلخ - وإلا فلا عاقل يقول بتوقف الحجية على قول جميع العوام.

احتج الجمهور بدليلين:

الأول: أنه لو اعتبر وفاق المقلدين لم يتصور إجماع؛ لأن العادة تمنع اتفاق المقلدين عامة؛ وكذا اتفاق الأصوليين أو الفروعيين خاصة؛ لكثرتهم وانتشارهم، والتالي باطل بالضرورة.

الثاني: أن المقلد تحرم عليه مخالفة إجماع المجتهدين قولاً وفعلاً؛ فيكون قوله المخالف معصية مهددة شرعاً؛ فلا تضرر الإجماع. واعترض عليه أولاً بأن من قال باعتباره يمنع الحرمة؛ إذ كيف تحرم مخالفة ما ليس بإجماع. وجوابه: أن هذا مكابرة؛ فإنه من الواضح أن المقلد أفتى لا عن دليل، وذلك حرام بالنص. فإن قلت: هذا إنما يتم في مخالفة إجماع الصحابة، وأما إجماع من بعدهم بعد تقرر خلاف سابق - فلا يتم فيه؛ لأن مخالفتهم عن الصحابة مع موافقة واحد ممن قبلهم لا تكون حراماً؛ فإن المقلد له أن يقلد قول أي مجتهد شاء. قلت: إن كانت مخالفة هذا المقلد لمجتهد زمانه بمجرد رأيه - فهي حرام قطعاً، وإن كانت تقليداً لمجتهد سابق على مجتهد عصره - فاعتبار قوله؛ لأنه قول مجتهد سابق بالحقيقة فهو اعتبار لقول ذلك المجتهد، فقد آل الحال إلى أن الإجماع اللاحق هل هو حجة مع مخالفة المجتهد السابق أو لا؟ واعترض ثانياً بأنه لا يلزم من حرمة مخالفته انعقاد الإجماع بدونه؛ لجواز أن يكون صدور المخالفة معصية، ومع ذلك تكون بعد صدورها معتبرة؛ كالمجتهد إذا قضى بخلاف رأيه عامداً؛ فإن القضاء ينفذ مع مخالفته لرأيه حرام. وجوابه: أنا لا نسلم نفاذ قضاء المجتهد بخلاف رأيه، بل الحق عدم نفاذه سلمنا أنه ينفذ، لكن القضاء على خلاف مذهبه له اعتباران: اعتبار أنه موافق لاجتهاد آخر، واعتبار أنه وقع معصية، والنفاذ لأجل الاعتبار الأول دون الثاني، ومن الواضح أن هذا لا يتحقق في المقلد؛ إذ ليس له إلا اعتبار واحد وهو الذي من أجله عصي.

ينظر: نهاية السؤل ٣٣٦ المستصفى ١/ ١٨٢، المنحول (٣١٠)، المسودة ٣٣١ تيسير التحرير ٣/ ٢٢٣، فواتح الرحموت ٢/ ٢١٧، إرشاد الفحول ٨٧، أصول السرخسي ١/ ٣١١، شرح تنقيح الفصول ٣٤١.

.....

الثاني: الْمُجْتَهِدُ الْفَاسِقُ^(١) لَا يُعْتَبَرُ اجْتِهَادُهُ؛ كَمَا لَا يُعْتَبَرُ خَبَرُهُ، وشهادته، وفتواه.

وقيل: يُعْتَبَرُ فِي نَفْسِهِ خَاصَّةً.

وقيل: مطلقاً، واختاره الغزالي؛ قال: لَأَنَّهُ مُسْتَجْمِعٌ لِخَصَالِ النَّظَرِ، وَالنَّظَرُ وَالتَّبَصُّرُ فِي الْأَحْكَامِ وَصِدْقُهُ مُمَكِّنٌ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِجْمَاعِ، فَلَا يَنْعَقِدُ عَلَى تَرَدُّدٍ يَنْشَأُ مِنْ خِلَافٍ عَالِمٍ بِالشَّرْعِ، وَلَا يَقْبَلُ رَوَايَتَهُ، وشهادته؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ مَا يَخْبِرُ عَنْهُ.

الثالث: الْمُجْتَهِدُ الْمُبْتَدِعُ الْمُكَفِّرُ بِبِدْعَتِهِ لَا يُعْتَبَرُ^(٢)، وَلَا يَثْبِتُ كُفْرُهُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ كُلُّ الْأُمَّةِ مَا لَمْ يَكْفُرْ وَلَا يَكْفُرْ حَتَّى يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ، فَهُوَ دَوْرٌ، لَكِنْ يَكْفُرُ بِإِجْمَاعٍ مِنْ تَقْدِمِهِمْ، أَوْ بِقَاطِعٍ غَيْرِ الْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ بِبِدْعَتِهِ، فَالْأَصَحُّ اغْتِبَارُهُ، وَقَبُولُ شَهَادَتِهِ، وَرَوَايَتِهِ، إِلَّا الْخَطَابِيَّةَ^(٣) مِنَ الرِّوَاغِصِ؛ لِاسْتِيْحَاثِهِمْ/٧٦ بَ الْكُذِبِ لِمَنْ يُوَافِقُهُمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ.

الرابع: الْفَقِيهُ الْمُبَرِّزُ فِي الْفِقْهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ «أُصُولَ الْفِقْهِ» وَالْأُصُولِيُّ الَّذِي لَا يَتَعَمَّقُ فِي «الْفُرُوعِ» فِيهِمَا أَقْوَالٌ^(٤):

الأول: يُعْتَبَرَانِ؛ لِأَهْلِيَّتَيْهِمَا عَلَى الْجُمْلَةِ.

(١) ينظر: حاشية البناني ١٧٧/٢، اللمع (٥٠)، المستصفى ١٨٣/١، المنحول (٣١٠)، كشف الأسرار ٢٣٧/٣، أصول السرخسي ٣١١/١.

(٢) ينظر: البرهان ٦٨٨/١، اللمع (٥٠)، الإحكام ٢٠٧/١، شرح العضد ٣٣/٢، المستصفى ١/١٨٣، المنحول ٣١٠، حاشية البناني ١٧٧/٢، كشف الأسرار ٢٣٧/٣، أصول السرخسي ١/٣١١، تيسير التحرير ٢٣٨/٣ فواتح الرحموت ٢١٨/٢.

(٣) أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق - رضي الله عنه -. فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه. وشدد القول في ذلك، وبالغ في التبري منه واللعن عليه. فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه.

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة. وقال بإلهية جعفر بن محمد، وإلهية آبائه - رضي الله عنهم -. وهم أبناء الله وأحباؤه.

ينظر: الملل والنحل ١٧٩/١، ١٨٠.

(٤) ينظر: المستصفى ١/١٨٢-١٨٣، المنحول (٣١١)، حاشية البناني على جمع الجوامع ١٧٧/٢، شرح تنقيح الفصول (٣٤١)، تيسير التحرير (٢٢٤/٣)، إرشاد الفحول (٨٨)، كشف الأسرار ٣/٢٤٠، المسودة (٣٣١).

.....

الثاني: لا يُعْتَبَرَانِ؛ لأنَّ كُلَّ غير عالم بِقُنْ كالعالمي فيه.

والثالث: يُعْتَبَرُ الْقُرْوَعِيُّ خَاصَّةً؛ لأنه المقصود.

والرابع: يعتبر الأصولي خاصة، وهو الأصح؛ لأن له أهليَّة الوقوف على المنقول،

فيجتهد، ويحكم.

الخامس: إذا بلغ عَدَدُ الْمُجْتَهِدِينَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ، فهو النهاية، ولا يشترط عند الأكثرين؛ لأنَّ أدلة الإجماع شاملة لهم^(١).

قالوا: لا يمكن بقاء التَّكْلِيفِ بدون عَدَدٍ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، ولا تقوم إلا بالثقل المتواتر.

وأجيب: بأنه يَقُومُ بِأَخْبَارِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْعَوَامِّ، وعند نُقْصَانِ الْعَدَدِ بِانْضِمَامِ الْقَرَّائِينَ، فإن

لم يَبْقَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَّا وَاحِدٌ، ففوله حُجَّةٌ لِمُضْمُونِ السَّمْعِ، ولا يسمى إجماعاً.

السادس: لا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ مع مُخَالَفَةِ الْاِثْنَيْنِ وَالْوَاحِدِ^(٢)، خِلَافاً لِلْحَيَّاطِ^(٣)، وابن جرير،

وأبي بكر الرَّاظِي؛ لأنَّ من عَدَاهُمْ بعض الأُمَّةِ، واحتجوا بقوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ

الْأَعْظَمِ»:

وأجيب بأنه حَثٌّ عَلَى مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ.

السابع: إجماعُ عُلَمَاءِ «المدينة» مع مُخَالَفَةِ غَيْرِهِمْ ليس بِحُجَّةٍ فِي الْعُصُورِ كُلِّهَا؛ خِلَافاً

لِمَالِكٍ^(٤)،، ونقل

(١) ينظر: المستصفى ٢١٥/١، المعتمد ٥٣١/٢، المحصول ٢١٤/١/٢، كشف الأسرار ٢٦٥/٣،

تيسير التحرير ٣٦١/٣ أصول السرخسي ٣٠٤/١ الإحكام للآمدي ٢٥٤/١ إرشاد الفحول ٧٣، ٨٩.

(٢) ينظر: المستصفى (١٨٦/١ - ٢٠٢)، المنحول (٣١٢)، نهاية النول ٣٧٨/٢، اللمع (٥٠)، جمع

الجوامع (١٧٨/٢)، كشف الأسرار ٢٤٥/٣، التيسير ٢٣٦/٣، السرخسي ٣١٦/١، فواتح الرحموت ٢٢٢/٢، المسودة ٣٢٩، إرشاد الفحول (٨٨).

(٣) شيخ المعتزلة البغداديين، له الذكاء المفرد، والتَّصَانِيفُ المَهْدَبَةُ، وكان قد طلب الحديث، وكتب

عن يوسف بن موسى القُطَّانَ وطبقته.

وهو أبو الحسين، عبد الرَّحِيمِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عَثْمَانَ.

وكان من بحور العلم، له جلالَةٌ عجيبةٌ عند المعتزلة، وهو من نُظَرَاءِ الْجُبَّائِي.

صنَّفَ كتاب «الاستدلال»، ونقض كتاب ابن الرَّاوَندي في فضائح المعتزلة، وكتاب «نقض نعت

الحكمة»، وكتاب: «الرَّد على من قال بالأسباب»، وغير ذلك.

ينظر: الفرق بين الفرق: ١٦٣-١٦٥، تاريخ بغداد: ٨٧/١١، الملل والنحل ٧٦/١، طبقات

المعتزلة لابن المرتضى ٨٥ - ٨٨، لسان الميزان ٨ - ٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٤٨٣/٤، البرهان لإمام الحرمين ٧٢٠/١، والإحكام للآمدي ٢/

٢٢٠ ونهاية السؤل للأسنوي ٢٦٣/٣، منهاج العقول للبدخشي ٣٩٧/٢، والتحصيل للأرموي ٢/

٦٨، والمنحول للغزالي ٣١٤، والمستصفى للغزالي ١٨٧/١، وحاشية البناني ١٧٩/٢، والإبهاج =

الغزالي^(١) عنه في «المنحول» أنه يحصل بقول الفقهاء السبعة^(٢)، ولا يبالي بخلاف من خالفهم. قال: ويقدم مذهبهم على النصوص، ولا خفاء بطلان هذا؛ فإنهم ليسوا كل الأمة. قال: وإنما صار إلى هذا؛ لأن عدد الثواتر لا يعتبره، ومخالفة الأقل لا تضر عنده، وكانوا أكثر المجتهدين في زمانهم. قال: وإنما قدم قولهم على النصوص؛ لاعتقاده أن مذهب الراوي مقدم على روايته، وانحصرت الرواية فيهم عنده.

قال: وهذا مجمل مذهبه مع إحصان الظن به، ونقل غيره أنه يؤول إجماعهم على روايتهم لا على اجتihadهم، ومنهم من حمّله على اتفاقهم فيما طرّقه الثقل كالأذان والصاع. وقيل: مطلقاً، واحتج له بأن إجماعهم على المزج مع أنهم أحق العلماء بالاطلاع على الأدلة؛ فإنهم في مهبط الوحي والمشاهدة لأسباب الأحكام - بعيد، ولو اتفق ذلك في غير «المدينة»، لكانوا كذلك. وبقوله - عليه السلام - «إن المدينة لتنفّي خبثها»^(٣)، والقول الباطل خبيث؛ فكان منفيًا.

= لابن السبكي ٣٦٤/٢، والآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢٩١/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢١٢/٢، إحصاء الفصول في أحكام الأصول للباقي ٤٠٨، التحرير لابن الهمام ٤٠٧، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٤٤/٣، كشف الأسرار للنسفي ١٨٥/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٣٥/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٨٢، الكوكب المنير للفتوح ٢٣٢، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ١٠٠/٣.

(١) ينظر المنحول (٣١٤).

(٢) هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد بن ثابت.

وقد ذاعت شهرة هؤلاء الفقهاء حتى سمي عصرهم بعصر الفقهاء السبعة، وكان عملهم هو تأسيس الفقه الإسلامي، وصنغ الحياة كلها والعمل على نفاذها بأسرها على قواعد من الدين والأخلاق. ينظر: المفصل للخضرأوي (٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٣/١٣) كتاب: (الأحكام) باب: من بايع ثم استقال البيعة حديث (٧٢١١)، ومسلم (١٠٠٦/٢) كتاب: الحج، باب: المدينة تنفي شرارها حديث (١٣٨٣/٤٨٩)، ومالك في «الموطأ» (٨٨٦/٢) كتاب: الجامع، باب: ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها حديث (٤)، وأحمد (٣٠٦/٣، ٣٠٧)، والترمذي (٧٢٠/٥) كتاب: المناقب، باب: في فضل المدينة حديث (٣٩٢٠)، والنسائي (١٥١/٧) كتاب: البيعة، باب: استقالة البيعة، والبغوي في «شرح السنة» (٤/١٩٤ - بتحقيقنا) عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة؛ فأتى النبي ﷺ فقال: يا محمد أقلني بيعتي؛ فأبى رسول الله ﷺ ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي فأبى رسول الله ﷺ ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي فأبى رسول الله ﷺ فخرج الأعرابي؛ فقال: رسول الله ﷺ: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنعص طيبها».

وأجيب عن الأول بأن أدلة الإجماع/ ١٧٧ غَيْرُ شَامِلَةٍ لَهُمْ.
وعن الثاني أنه مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَرِهَ الْمُقَامَ بِهَا، أَوْ عَلَى الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ.

الثامن: إجماع العترة وخذهم ليس بحجة^(١)، خلافاً للشيعة.
واختجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب ٣٣]
والخطأ رجس، فَكَانَ ذَاهِباً.

قالوا: وأهل البيت: عليّ، وفاطمة^(٢)، والحسن^(٣)، والحسين^(٤) - رضي الله عنهم - لأنه

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٤/ ٤٩٠، سلاسل الذهب للزركشي ٣٤٩، الإحكام في أصول الأحكام للآمدني ٢/ ٢٢٣، نهاية السؤل للأسنوي ٣/ ٢٦٥، منهاج العقول للبدخشي ٢/ ٤٠١، التحصيل من المحصول للأرموي ٢/ ٧٠، حاشية البناني ٢/ ١٧٩، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٣/ ٢٩٢، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٢١٣، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/ ٥٨٤، التحرير لابن الهمام ٤٠٦، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٣/ ٢٤٢، كشف الأسرار للشفي ٢/ ١٨٤، الكوكب المنير للفتوح ٢٣٢، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣/ ٩٨.
(٢) فاطمة بنت رسول الله ﷺ الزهراء، سيدة نساء العالمين ما عدا مريم بنت عمران، أمها: خديجة بنت خويلد بن وهب. . كنيّتها: أم أبيها.

هي أول من غطى نعشها في الإسلام، ثم بعدها زينب بنت جحش، كانت أحب الناس إلى رسول الله، وأول آل بيته لحوقاً به بعد موته، وقد كتبت في سيرتها المؤلفات الكثيرة، ولا يتسع المقام لذكر شيء منها. توفيت لثلاث خلون من رمضان سنة ١١، وكان عمرها (٢٩) سنة وقيل: (٣٠) سنة.

ينظر: ترجمتها في أسد الغاية (٧/ ٢٢٠)، الإصابة (٨/ ١٥٧)، الثقات (٣/ ٣٣٤)، بقي بن مخلد (١٣٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٩٤)، تقريب التهذيب (٢/ ٦٠٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٤٠)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٩١)، أعلام النساء (٤/ ١٠٨)، السمط الثمين (١٧١)، الدر المنثور (٣٥٩)، الاستيعاب (٤/ ١٨٩٣)، الكاشف ٤٧٧/ ٣، حلية الأولياء (٢/ ٢٩).

(٣) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أبو محمد. القرشي. الهاشمي. ولد في نصف رمضان وقيل: في شعبان. وقيل: سنة (٤). وقيل: سنة (٥). والقول الأول أثبت. أمه: فاطمة بنت رسول الله ﷺ - سبط الرسول وسيد شباب أهل الجنة. توفي قيل: سنة (٤٩) وقيل: (٥٠) وقيل: (٥١) ومات مسموماً. ينظر تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٣٠)، الاستيعاب (١/ ٣٨٣)، بقي بن مخلد (١٦١)، أسد الغاية (٢/ ١٠)، الإصابة (٢/ ١١)، الثقات (٣/ ٦٧)، تقريب التهذيب (١/ ١٦٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٥)، تهذيب الكمال (١/ ٢٦٨)، التحفة اللطيفة (١/ ٤٨١)، الجرح والتعديل (٣/ ٧٣)، شذرات الذهب (١/ ١٠، ١٦)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٩٢).

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، أبو عبد الله، الهاشمي. القرشي ولد في شعبان سنة (٤). وقيل: (٦). وقيل (٧). أمه. فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين، وهو سيد شباب أهل الجنة وسبط رسول الله ﷺ وريحانته، ومناقبه كثيرة ومشهورة، وقد أفردت سيرته بالتأليف، ولا يتسع المقام لذكر شيء عنها، وقد روى عن النبي. قتل الحسين يوم عاشوراء سنة إحدى وستين. ينظر: ترجمته في تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٣١)، الاستيعاب (١/ ٣٩٢)، أسد الغاية =

لما نَزَلَتْ هذه الآية لَفَّ - عليه الصلاة والسلام - عليه وَعَلَيْهِمْ كِسَاءً، وقال: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي»^(١)، وبقوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَعَثَرَتِي»^(٢).

وأجيب عن الأول بأن الآية في زَوْجَاتِهِ بدليل السِّيَاقِ، وذكر الضمير لائِدِرَاجِهِ - صَلَّى الله عليه وسلَّم - مَعَهُنَّ، وعن الحديث بأنه آخِذٌ، وليس بِحُجَّةٍ عند الإمامية، وحمل العثرة على المجتهدين منهم.

التاسع: قال القاضي أبو حازم: إجماع الخلفاء الأربعة حُجَّةٌ^(٣).
وقال بعضهم: إجماعُ الشَّيْخَيْنِ.
لنا: أنهم لَيْسُوا كُلُّ الأُمَّةِ.

واحتجَّ الأول بقوله - عليه السلام -: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي».

= (١٨/٢)، الإصابة (١٤/٢)، الثقات (٦٨/٣)، العقد الثمين (٢٠٢/٤).

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧٦/٥) بهذا اللفظ؛ وعزاه إلى ابن جرير، وابن أبي حاتم والطبراني، وابن مردويه عن أم سلمة.

(٢) أخرجه الترمذي (٦٦٢/٥) كتابه: المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ حديث (٣٧٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٦٣/٣) رقم (٢٦٨٠) كلاهما من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول: . . . فذكر الحديث.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم؛ وللحديث شاهد من حديث زيد بن أرقم.

أخرجه مسلم (١٨٧٣/٤) كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل علي بن أبي طالب حديث (٣٦/٢٤٠٨)، وأحمد (٤/٣٦٦-٣٦٧)، والدارمي (٢/٤٣١-٤٣٢) كتاب: فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٣٦٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١٥٥٠، ١٥٥١)، والطبراني في «الكبير» رقم (٥٠٢٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/٢٠٥-بتحقيقنا) كلهم من طريق يزيد بن حيان قال: سمعت زيد بن أرقم يقول: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد أيها الناس أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه، وإنني تارك فيكم الثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به، فحث عليه ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي».

(٣) ينظر: المستصفى ١/١٨٧، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٩٤، المسودة ص ٣٤٠، تيسير التحرير ٣/٢٤٢، نهاية السؤل ٢/٣٥٨، الإحكام للآمدي ١/٢٤٩، منهاج العقول ٢/٣٥٦، مختصر ابن الحاجب ٢/٣٦، جمع الجوامع ٢/١٧٩، أصول مذهب أحمد ص ٣٣٧، المدخل إلى مذهب أحمد ص ١٣٢، مختصر الطوفي ص ٥٠، الروضة ص ٧٢، اللمع ص ٥٠، إرشاد الفحول ص ٨٣.

والثاني: بقوله - عليه السلام -: «أَقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَغْدِي»^(١).

والجواب: أنه خِطَابٌ لِلْعَوَامِّ، وَهُوَ مُعَارَضٌ بقوله - عليه السلام -: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأْيَهُمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٣٨٥/٥) والترمذي (٦١٠، ٦٠٩/٥) كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، حديث (٣٦٦٣)، وابن ماجه (٣٧/١)، المقدمة، باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ حديث (٩٧)، والحميدي (٤٤٩)، وابن أبي شيبة (١١/١٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٣٤/٢)، والفَسَوِي في «المعرفة والتاريخ» (٤٨٠/١)، وابن حبان (٢١٩٣- موارد)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٣- ٨٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (١١٤٨- ١١٤٩)، والحاكم (٧٥/٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠/١٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠٩/٩) كلهم من طرق عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن خراش عن حذيفة بن اليمان به.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٩٢٥/٢)، وابن حزم في «الإحكام» (٨٢/٦)، وابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١٤٦/١) من طريق سلام بن سليمان: ثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر به.

قال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول. وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة؛ أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة؛ وهذا منها بلا شك.

وقال الحافظ: حديث غريب... وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه، وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة، والحارث مجهول. قلت - أي: الحافظ -: الآفة فيه من الراوي عنه، وإلا فالحارث ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه حسين الجعفي اهـ. وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ص ٢٥٠، ٢٥١) رقم (٧٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٧٨٥- ٧٨٦) كلاهما من طريق أبي شهاب، عن حمزة الجزري، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: «مثل أصحابي مثل النجوم يهتدى به، فأيهما أخذتم بقوله اهتديتم».

وذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٩٢٤/٢) معلقاً عن أبي شهاب به، وقال: وهذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به.

وقال ابن حزم في «الأحكام» (٨٣/٦): فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً؛ بل لا شك أنها مكذوبة؛ لأن الله - تعالى - يقول في صفة نبيه ﷺ: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» [النجم: ٣، ٤] اهـ.

ومن طريق عبد بن حميد: أخرجه الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١٤٥/١) وقال: هذا حديث غريب، وذكره ابن عبد البر في كتاب: «بيان العلم» عن أبي شهاب بسنده، وقال: هذا إسناد ضعيف؛ الراوي له عن نافع لا يحتج به. قلت: هو متفق على تركه، بل قال ابن عدي: إنه يضع اهـ.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٥٧/٣)، والبيهقي في «المدخل» (١٥١)، وابن عساكر (٥/٦) - تهذيب) من طريق نعيم بن حماد، ثنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، =

.....

العاشر: الإجماع المنقول على لسان الآحاد في التكليف حجة، خلافاً للغزالي^(١).

لنا: أننا إذا ظننا كون الحكم منقولاً عن أهل الإجماع، وعلمنا صحة اتباع قولهم - صار الحكم مظهر العمل في محل الاجتهاد؛ فيجب العمل به؛ كأخبار الآحاد والأقيسة، ولا يلزم عليه القرآن المنقول بالآحاد؛ فإنه ليس في محل الاجتهاد.

الحادي عشر: إذا بلغ التابعي رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة قبل اتفاقهم، فلا ينعقد الإجماع بدونه؛ لأن إجماعهم دونه إجماع بغض الأمة، ونعتقد بأن الصحابة ردوا إلى التابعين؛ قال أنس: سلوا مولانا الحسن - يعني: البصري - فإنه سمع كما سمعنا، وحفظ ونسينا، وسئل ابن عباس عن نذر ذبح الولد، فأشار إلى مسروق^(٢)، فلما أتاه السائل بجوابه، تابعه. وإن نشأ بعد اجتماعهم على الحكم، فيبني على اشتراط انقراض العصر في صحة

= عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي عما يختلف فيه أصحابي من بعدي فقال: يا محمد، إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه - فهو عندي على هذا».

قال الحافظ في «تخريج أحاديث المختصر» (١/١٤٧): هذا حديث غريب... وزيد العمي - بفتح المهملة وتشديد الميم - ضعيف وابنه أضعف منه، وقد سئل البزار عن هذا الحديث، فقال: لا يصح هذا الكلام عن النبي ﷺ وقد رواه عبد الرحيم مرة أخرى، فقال: عن أبيه عن ابن عمر... اهـ. وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٥٢)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٨) من طريق جوير، عن الضحاك، عن ابن عباس بلفظ: «إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأياها أخذتم به اهتديتم». قال الحافظ في «تخريج المختصر» (١/١٤٦): وجوير ضعيف جداً، والضحاك لم يلق ابن عباس. وأخرجه البيهقي في «المدخل» أيضاً (١٥٣) من طريق جوير، عن جواب بن عبدالله، عن النبي ﷺ، وهو مرسل أو معضل؛ كما قال الحافظ.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٦) من طريق جعفر ابن عبد الواحد قال: قال لنا وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مثل أصحابي مثل النجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى». وجعفر بن عبد الواحد كذاب، كذبه غير واحد. فذكره برهان الدين الحلبي في كتابه «الكشف الحثيث» عن رمي بوضع الحديث» (ص - ١٢٧) رقم (١٩٧) وقال: قال الدارقطني: يضع الحديث. وساق له ابن عدي أحاديث، وقال: كلها بواطيل وبعضها سرقة من قوم. انتهى. ونقل ابن الجوزي عن ابن عدي أنه متهم بوضع الحديث؛ ذكر ذلك في غير مكان من الموضوعات.

(١) ينظر: المستصفى ١/٢١٥، المعتمد ٢/٥٣١، المحصول ٢/٢١٤، كشف الأسرار ٣/٢٦٥، تيسير التحرير ٣/٣٦١، أصول السرخسي ١/٣٠٢، الأحكام للأمدى ١/٢٥٤، إرشاد الفحول ٧٣، ٨٩.

(٢) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة: تابعي، ثقة، من أهل اليمن، قدم المدينة في أيام أبي بكر، وسكن الكوفة، وشهد حروب علي، وكان أعلم بالفتيا من شريح؛ وشريح أبصر منه بالقضاء. ينظر: الأعلام (٧/٢١٥)، والإصابة ت (٨٤٠٨) والتهذيب ١٠/١٠٩.

الإجماع،، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ حُجَجُ الْإِجْمَاعِ نَاهِيَةٌ بِدُونِهِ؛ لِتَحَقُّقِ مُسَمَّاهُ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ،، وَقَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ فُورْكَ^(١): يَشْتَرُطُ^(٢).

وَقَصَلَ قَوْمٌ بَيْنَ الْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ: يَشْتَرُطُ إِنْ كَانَ عَنْ قِيَاسٍ، حَتَّى لَوْ انْقَرَضُوا عَقِيبَ إِجْمَاعِهِمْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً،، وَاحْتِجَاجُ الْمَانِعِ بِأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ لَمْ يَخْصُلْ/٧٧ب إجماع؛ لِتَلَاخُطِ الْبَغْضِ بِالْبَغْضِ - ضَعِيفٌ؛ فَإِنْ الشَّرْطُ انْقِرَاضُ عَضْرِ الْمَجْمَعِينَ.

وَاحْتِجَ الشَّارِطُونَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ لَامْتَنَعَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الرُّجُوعُ عِنْدَ تَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ بِظُهُورِ الْخَطَا.

وَأَجِيبَ بِالتَّزَامِهِ؛ لِإِقْيَامِ الْإِجْمَاعِ.

قَالُوا: لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ لَمْ يُعْتَبَرْ مُخَالَفَةُ مَنْ مَاتَ وَقَدْ خَالَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَقِي كُلِّ الْأُمَّةِ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ، وَالْقَوْلُ لَا يَمُوتُ بِمَوْتِ قَائِلِهِ.

وَقِيلَ: بِالتَّزَامِهِ.

قَالُوا: الْآثَارُ تَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ عَبِيدَةُ السُّلَمَانِيُّ^(٣) لَعَلِّي لَمَّا رَأَى بَنِيْعُ أُمِّ الْوَلَدِ بَعْدَ أَنْ وَافَقَ: رَأَيْكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا^(٤)،، وَخَالَفَ عُمَرَ أَبَا بَكْرٍ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ، وَحَدَّ فِي الْخُمْرِ ثَمَانِينَ، وَكَانَ أَرْبَعِينَ^(٥).

(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فُورْكَ، أَبُو بَكْرٍ الْأَصْفَهَانِيُّ، الْمُتَكَلِّمُ، الْأَصُولِيُّ، الْأَدِيبُ، النَّحْوِيُّ، الْوَاعِظُ، أَخَذَ طَرِيقَةَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَاهِلِيِّ وَغَيْرِهِ، أَحْيَا اللَّهَ - تَعَالَى - بِهِ أَنْوَاعاً مِنَ الْعُلُومِ، وَبَلَغَتْ مَصْنُفَاتُهُ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ، وَجَرَتْ لَهُ مَنَاطِرَاتٌ عَظِيمَةٌ، مَاتَ سَنَةَ ٤٠٦.

انْظُرْ: ط. ابن قاضي شُهْبَةَ ١/١٩٠، ط. السَّبْكِ ٣/٥٢، تَبَيَّنَ كَذِبُ الْمَفْتَرِيِّ ص ٢٣٢.

الْأَعْلَامُ ٦/٣١٣، مَرَاةُ الْجَنَانِ ٣/١٧، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ٤/٢٤٠.

(٢) الْبَرْهَانُ ١/٦٩٦، الْمَحْصُولُ ٢/١٠٦، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ١/٢٣١، الْمُسْتَصْفَى ١/١٩٢،

الْمَنْخُولُ ٣١٧ الْمَعْتَمَدُ ٢/٥٠٢، التَّبَصُّرَةُ (٣٧٥)، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢/٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ ٢/

٢٤٦، إِرْشَادُ الْفَحُولِ ٨٥، فَصُولُ الْبِدَائِعِ ٢/٢٦٩، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٣/٢٤٣، أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١/

٣١٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٣/٢٣٠، فَوَاتِحُ الرَّحْمَوَاتِ ٢/٢٢٤، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ ٣/٨٦.

(٣) عَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو أَوْ قَيْسُ السُّلَمَانِيِّ الْمُرَادِيُّ، تَابِعِيٌّ، أَسْلَمَ بِالْيَمَنِ أَيَّامَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَمْ يَرِ النَّبِيَّ ﷺ

وَكَانَ عَرِيفٌ قَوْمَهُ، وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَحَضَرَ كَثِيراً مِنَ الْوَقَائِعِ، وَتَفَقَّهَ وَرَوَى

الْحَدِيثَ، وَكَانَ يُوَازِي شَرِيفاً فِي الْقَضَاءِ.

يَنْظُرْ: الْأَعْلَامُ ٤/١٩٩، وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ ١/٤٧، وَابْنُ سَعْدٍ ٦/٦٣.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كَمَا فِي «تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (٤/٢١٩).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢/٦٦) كِتَابُ: الْحُدُودِ، بَابُ: الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، حَدِيثُ (٦٧٧٩)، =

وأجيب بِمَنْعِ تَحْقُوقِ الاتفاق من جميع مُجْتَهِدِي الصَّحَابَةِ في المسائل كلها.
 الثاني عشر: إجماع الأمم السَّالِفَةِ هل يكون حُجَّةً في الأديان السَّالِفَةِ؟: من رأى التمسُّكَ
 بالدليل العادي لَزِمَهُ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِالنُّصُوصِ، فليزِمه الوَقْفُ إلى أن يتحقق النُّقْلُ.

الثالث عشر: قال قَوْمٌ: لا يجري الإجماعُ في الآراءِ وَالْحُرُوبِ.

وقال قوم: يَجْرِي بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الرَّأْيِ.

وقيل: مُطْلَقاً؛ لأن الأدلةَ شَامِلَةٌ.

الرابع عشر: لا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِالْإِجْمَاعِ فيما تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عليه^(١)؛ كَوُجُودِ الْبَارِي
 سُبْحَانَهُ، وَصِحَّةِ الرِّسَالَةِ، ودلالةِ الْمُعْجِزَةِ. وما لا يَتَوَقَّفُ عليه إِنْ كَانَ دِينِيًّا، صَحَّ بالاتفاق، وَإِنْ
 كَانَ عَقْلِيًّا؛ كَخَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَجَوَازِ الرُّوْيَةِ^(٢)، وَالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، فيصحُّ أَخْذُهُ مِنَ النَّصِّ. وهل
 يَصِحُّ أَخْذُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ؟ اختلف فيه: مَنَعَهُ الْإِمَامُ، وَخالفه الْغَزَالِي.

= وأحمد (٤٤٩/٣)، والبيهقي (٣١٩/٨) عن السائب بن يزيد، قال: «كنا نؤتى بالشارب في عهد
 رسول الله ﷺ، وفي إمرة أبي بكر، وصدر من إمرة عمر - فيجلد فيها أربعين، حتى إذا عتوا فيها
 وفسقوا - جلد ثمانين».

(١) ينظر: الإحكام ٢٦٦/١ المعتمد ٤٩٤/٢، المستصفى ١٧٣٨ المحصول ٢٩٢/١/٢ تيسير التحرير
 ٣٦٣/٣، شرح العضد ٤٤/٢، شرح التنقيح ٣٤٤، فواتح الرحموت ٢٤٦/٢ كشف الأسرار ٣/
 ٢٥١، حاشية البناني ١٩٤/٢.

(٢) وقع الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في رؤية الباري جل وعلا، وإزاء هذا لا بد من ذكر الأحوال
 الإدراكية التي تحصل لنا بإزاء المنكرين حتي نتبين الوفاق بين المتكلمين والفلاسفة أولا في أي
 ناحية من نواحي الإدراك ونحقق النزاع ثانياً.

كذلك لنبين أن ما ركنت إليه الفلاسفة من حجج - لا تنهض قائمة؛ حتى تنهار وإذن يكون قد استقر
 الرأي لأرباب الكلام فيها فنخلص للنزاع بين أهل السنة والمعتزلة ونذكر للطائفتين من اختلاف في
 وجهة النظر ليظهر لون هذا النزاع، ولنكون على بينة من هذه الأدلة التي سيذكرها الفريقان نفياً ثم
 إثباتاً أهي على محور واحد أم لا؟ تلك هي السلسلة التي تعتبر أساساً لمبحث الرؤية وقاعدة يتكئ
 عليها الناظر في نواحي الخلاف فنقول: الشيء إما أن يدرك بحسب آثاره أو بحسب ذاته
 المخصوصة في حالة غيبته أو مشاهدته وهي مع هذا الترتيب في القوة فأقواها ما كان بحسب ذاته
 وقت المشاهدة، ولا خلاف بينهم في أنه يمكن معرفته بالوجه الأول؛ كما أنه لا خلاف في عدم
 إمكان معرفته بالوجه الثاني لما يلزم عليه من المحال وإنما الخلاف في الوجه الثالث وهو انكشافه
 تعالى للمدرك بحاسة البصر هذا هو محال النزاع بين الأشاعرة وغيرهم فقالت الأشاعرة بالجواز
 وقال غيرهم بالاستحالة وهذا النزاع مبني على نزاع آخر في أصل الرؤية ولتوضيحه نقول: اتفقت
 كلمة الجميع على أن علم الشيء بسبب رؤيته مخالف لعلمه بدونها وذلك فيما نجده من أنفسنا فإذا
 إذا رأينا الشمس مثلاً ثم غمضنا العين فعند التغميض نعلم الشمس علماً جلياً ولا شك أن هذه
 الحالة مغايرة للحالة الأولى أعني: الرؤية فإن الحالتين وإن اشتركتا في حصول العلم فيهما إلا أن =

الحالة الأولى فيها زيادة ليست في الثانية وبالعكس إذا علمنا شيئاً علماً تاماً ثم رأيناه فإننا ندرك تفرقة بين الحالتين وإن في الثانية زيادة ليست في الأولى كل ذلك يدرك بالوجدان. واختلفوا فيما ترجع إليه هذه الزيادة فقالت الفلاسفة: هي عائدة إلى تأثير الحدقة بالمرئي، وليست راجعة إلى زيادة. في الانكشاف واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة.

أولاً: قالوا: إن من نظر إلى الشمس وحقق فيها طويلاً، ثم غمض عينيه فإنه يخيل إليه أن الشمس حاضرة عنده وهذا التخيل قسري لا قوة له على دفعه وما ذاك إلا لأن الحدقة تأثرت عن صورة الشمس وبقيت صورتها بعد أن زالت الرؤية، ولولا ذلك التأثير ما كان التخيل القسري حاصلًا.

ثانياً: أن من أمعن نظره في روضة خضراء زماناً طويلاً ثم حول عينيه إلى شيء أبيض فإنه يرى لونه متمزجاً من البياض والخضرة وما ذاك إلا لتأثير الحدقة بالخضرة، ولقاء صورتها بعد التحويل.

ثالثاً: أن الضوء والبياض الشديدين يبهران الباصرة بحيث لو نظر الراعي بعد رؤيتهما إلى ضوء بياضه ضعيف لم يره وما ذاك إلا لتأثير الحدقة إذ لو لم تتأثر لما كان الأمر كذلك.

فدل كل هذا على أن تلك الزيادة راجعة إلى تأثير الحدقة بالمرئي ولا معنى للرؤية إلا ذلك التأثير المخصوص فتكون الرؤية هي التأثير وقد بنوا على ذلك القول بعدم رؤيته تعالى وإلا لزم التأثير المستلزم للجهة، وغير ذلك مما يستحيل عليه تعالى.

ثم إن هذه الأدلة التي ذكرها الفلاسفة عن أن الزيادة راجعة إلى تأثير الحدقة عند الإبصار - لا تنهض دليلاً على أن عود تلك الزيادة التي هي الإبصار إلى التأثير؛ حتى يتم لهم مدعاهم غاية ما في الأمر أنها تدل على التأثير فقط.

الآن وقد استقر لأهل الكلام من أهل سنة ومعتزلة أن مرجع الزيادة إلى الإبصار المسمى بالرؤية عندهم، ولم يكذب يستقر بهم هذا الرأي حتى افترقوا.

فذهبت المعتزلة إلى أنه لا بد لهذا النوع من الإدراك المسمى بالرؤية من أمور عقلية كأن يكون المرئي مقابلاً للرائي حقيقة أو حكماً كذلك لا بد من عدم القرب المفرط وعدم البعد المفرط وعدم غاية الصغر وعدم الحجاب بين الراي والمرئي وأن يكون المرئي مضيئاً بذاته أو بغيره، وأن يكون كثيفاً أي مانعاً من نفوذ الشعاع فيه وبالجمله فهي تتوقف على أمور يمتنع حصولها بدونها وتجب حصولها معه.

أما بيان الأول فإننا نجد من أنفسنا بالضرورة انتفاء الرؤية عند انتفاء شيء من تلك الشرائط. وأما بيان الثاني فإنه لو جاز عدم الإبصار مع تلك الشرائط لجاز أن تكون بحضرتنا جبال شاهقة ورجال ولا نراها.

وإن الله سبحانه وتعالى ليس جسمًا ولا في جهة ولا شكل له، ولا صورة فيستحيل أن تقع عليه الرؤية التي لا بد فيها من هذه الأمور وذهب أهل السنة إلى أن هذا النوع من الإدراك يتحقق بدون هذه الشرائط ويرون أن ما ذكرته المعتزلة من الشرائط في تحقيق الرؤية أمر عادي يجوز تخلفه وأن الرؤية بجانب الواجب سبحانه وتعالى أمر يخلقه الله في الحي ولا يشترط ضوء ولا مقابلة ولا غيرهما من الشرائط التي ذكرها الحكماء «كما في المواقف».

إلى هنا يظهر في جلاء أن من أخذ بطرف الإثبات يقول: إن رؤية الباري ليست على الوجه المعروف عندنا.

ومن تمسك بطرف النفي يركن إلى ما يترتب على هذا الوجه المألوف وعلى ذلك يكون النزاع لفظياً لأن صاحب الإثبات ينفي لوازم هذه الرؤية ولا ينكر أن يكون هناك إدراك متعال عند الإدراكات =

الحسية فالأول قائل بما قال به الثاني فلم يتجه النفي والإثبات على محور واحد.

والذي يظهر عن نظر في مجموع كلام أهل السنة أن الرؤية عندهم هي الإدراك بالبصر بدون الشرائط فهم يثبتون انكشافاً تاماً إحساسياً.

ومن تتبع آراء المعتزلة يرى أنهم ينفون الرؤية إلا بشرائطها؛ يشهد بذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث يقول: «الحكم بعدم نزاعهم في هذا النوع من الانكشاف لو جوزوا أن يحصل الانكشاف التام بالبصر بدون الشرائط المذكورة لكن يظهر من مذهبهم عدم جواز ذلك حيث قالوا: الإدراك البصري مشروط بتلك الشرائط؛ فالنزاع يقوى الآن وقد تحرر محل النزاع في الرؤية ولتنقصر الكلام على الخلاف الواقع بين أهل السنة والمعتزلة مع ذكر أدلة كل منهما على مدعاه عقلية وعقلية. واتفقت كلمة الأشاعرة على جواز رؤية الله تعالى عقلاً في الدنيا والآخرة بمعنى أنه تعالى يجوز أن ينكشف لعبادة المؤمنين من غير ارتسام صورة، ولا اتصال شعاع، ولا صول في جهة ومقابلة واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية وأدلة عقلية والمعتمد من النقلية عند أهل السنة قوله تعالى حكاية عن سيدنا موسى عليه السلام في ميقات المناجاة: ﴿قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾.

حيث تنطق الآية الكريمة بمسألة تتعلق بالذات الأقدس وهي مسألة الرؤية ولم يحدد القرآن الكريم الحكم فيها بل ترك لذوي العقول البحث.

فكان القول بجوازها ووقوعها وكان القول باستحالتها وعدم وقوعها ولم يكن لصاحب كل قول من الآية الكريمة ما يعتمد عليه صريحاً بل كل مستند له هو الركون إلى اللغة تارة واللجوء إلى الدليل العقلي أخرى غير أن أهل السنة نظروا إلى ظروف الآية وما سيقّت لأجله فكانت عضداً قوياً ركنوا إليه.

فالآية الكريمة تقول: لقد دعى موسى عليه السلام لمناجاتنا ورفعناه إلى هذا المستوى واتصل بالأفق الأعلى وانتهى من الإنسانية إلى الذروة العليا، وشهد من أمر الله ما لم يصل غيره إلى تعقله بأقوى الأدلة والبراهين، وأنزله هذه المنزلة، ووقف في ساحة جلاله وحظائر قدسه ومساقط أنوار جماله وذاق حلاوة خطابه.

أليس يطلب إلى ربه أن يمتعه بالنظر إلى ذاته الأقدس ليجمع بين حلاوة الكلام وجمال الرؤية ويؤيد أن الحاصل لموسى عليه السلام على طلب الرؤية عوامل الشوق - ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاء موسى عليه السلام ومعه السبعون رجلاً وصعد موسى الجبل وبقي السبعون في أسفل الجبل فكلم الله موسى وكتب له في الألواح كتاباً وقربه؟؟ فلما سمع موسى صرير القلم عظم شوقه فقال: «رب أرني أنظر إليك» نعم طلبها بعامل الشوق وقال: «رب أرني أنظر إليك، ولم يكن موسى قد جرى في هذه القضية على غير المألوف؛ حيث جعل النظر سبباً عن الرؤية والحال أن النظر تقلب الحدة نحو الشيء التماساً لرؤيته فهي متأخرة عنها إذ الغرض «رب أرني أنظر إليك» مكثى من رؤيتك فأنظر إليك وأراك ففي الكلام ذكر الملزوم وإرادة اللازم - نعم أقدم موسى على طلب النظر إلى الذات الأقدس وانتظر ما يكون من أمر الله، وقد وقع عليه عامود من الخمام وتغشى الجبل جلال الرب وسمع النطق الكريم: «لن تراني».

عند هذه الآية الكريمة تقف المعتزلة رافعة الرأس، ولو أنهم لاحظوا ما كان من حب موسى، واصطفاء الله له لم ينصرف ذهنهم إلى المنع من مطالعة الذات الأقدس بل المتبادر في الذهن: لن =

ومما يذكر أن ظن بعض الضعفاء أن قول الشافعي بأن دية الدمي ثلث دية المسلم؛ أخذاً بالأقل المتيقن - إجماع مع قول عمر - رضي الله عنه - : إنها كدية المسلم، وقول غيره: النصف ليس بصواب؛ فإن الإجماع على أنه واجب، لا على أنه كل الواجب، وإنما اعتمد الشافعي في نفي لزيادة على البراءة الأصلية، وضعف أدلة الزائد.

المسألة الثانية:

[قوله]: «قال الشيعة: دلّ الدليل على أنه لا بد في كل زمن من أزمنة التكليف من إمام معصوم» وعنوا بالدليل أن نصب الإمام المعصوم لطف؛ لأنه يوضح لهم الدلائل، ويدفع عنهم الشبهة، ويحثهم على الواجبات، ويترجمهم عن/ ١٧٨ المحرمات، وإذا كان كذلك كان حالهم إلى الصلاح أقرب، وهو معنى اللطف،، وخلق اللطف من الله - تعالى - واجب؛ لأنه حكيم، فلو جاز تركه، لجاز منه فعل المفسدة،، والثاني محال، فالمقدم مثله،، وأما وجوب عصمته؛ فلا أنه لو لم يكن كذلك، لم يأمن من الخطأ، وإلا لما افتقر الخلق إليه؛ ليؤمنهم من الخطأ فلو كان هو كذلك، لافتقر إلى إمام؛ ويتسلسل.

تقوي على رؤيتي وأنت على ما أنت عليه لتوقفها على استعداد في الرائي ولم يوجد في موسى عليه السلام وقت الطلب يشهد لهذا ما أخرجه الترمذي في نوادر الأصول عن ابن عباس تلا رسول الله ﷺ هذه الآية فقال: قال الله تعالى: «يا موسى إني لا يراني حي إلا مات ولا رطب إلا تفرق وإنما يراني أهل الجنة الذين لا تموت حينهم ولا تبلى أجسامهم».

كذلك يدل على أن التأييد المستفاد من قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ إنما هو موقوف على عدم تفسير الحال يؤيد ذلك ما رواه أبو الشيخ عن ابن عباس وفيه يقول «يا موسى إنه لن يراني أحد فيحيا قال موسى رب لأن أراك ثم أموت أحب إلي من أن لا أراك ثم أحيا» وقد نبه جل شأنه بقوله: «لن تراني» على وجود المانع وهو الضعف عن تحملها حيث أراه ضعف من هو أقوى منه من تفتته عندما يتجلى عليه الرب وغشيه ذو الجلال والإكرام.

فكان الجبل وتماسكه وعاد الجبل منقوض الأركان متداخل الأجزاء سقيم القوام وكان موسى وعاد فاقد الحياة لطلبه هذه الرؤية من الانكشاف وهو باق على حاله.

أفاق موسى واسترد حياته وقال ﴿سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ أنزهك من أن أسالك شيئاً بغير إذنك تبت عن الإقدام وأنا أول المؤمنين بأن لا يراك أحد في هذه النشأة وليس كما يزعم الخصم من أن التوبة دليل العصيان فكان موسى يعلم امتناعها وقد طلبها وهي ممتنعة: بل تاب من طلب الرؤية بغير إذن وكيف لا يتوب وهو الرب صاحب الجبروت وهو موسى المصطفى الكريم. وقد قيل قديماً (حسنات الأبرار سيئات المقربين) إلى هنا كان حتماً أن نبين أن أهل السنة كانوا في غنية عن أدلة الجواز لكن دفعهم أن ما سيكون من الأدلة على الوقوع سمعي فيحسب قد يأتيها الخصم يمنع إمكان المطلوب لأجل هذا مهدوا الطريق للوقوع فبرهنوا على الجواز بالأدلة النقلية والعقلية وكان سلوكهم بهذا الطريق كافياً في الاستدلال على الوقوع بالدليل النقلية وتفصيل ذلك مذكور في كتب العقائد.

ينظر: نص كلام شيخنا عبد الفضيل طلبة في «الرؤية».

قوله: «إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ ذَلِكَ حُصُولُ الْإِجْمَاعِ عَلَى حُصُولِ قَوْلِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، وقوله حُجَّةٌ، فيكون الْإِجْمَاعُ حُجَّةً بهذا الاعتبار».

يعني: لتضمنه قَوْلُ الْإِمَامِ الْوَاجِبِ الْإِتِّبَاعِ.

قوله: «فَيُقَالُ لَهُمْ: أَمَا دَلِيلُكُمْ فِي إِثْبَاتِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ»:

يعني: أَنْ مُسْتَنَدَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِوُجُوهٍ جَدَلِيَّةٍ؛ بِنَاءً عَلَى تَسْلِيمِ مَا بَيَّنَّا عَلَيْهِ اسْتِدْلَالَهُمْ مِنَ التَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ، وَوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ^(١) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَقْرَبَ مَا يَبْطُلُ بِهِ عَلَى أَصْلِهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا يُوجِبُونَ بِهِ وَجُوبَ عِصْمَةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ يُلْزِمُهُمْ فِي ثَوَابِهِ، وَوُلَايَتِهِ، وَقَضَايَتِهِ، وَدُعَايَتِهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ بَعْدِ الْخَطَاةِ، وَتَعَذُّرِ الْمَرَاجَعَةِ فِي وَقَائِعِ لَا تَقْبَلُ التَّأْخِيرَ، وَلَمْ يُوجِبْهَا لَهُمْ. ثُمَّ إِنَّ الْمَصْلَحَةَ الْحَاصِلَةَ بِهِ إِنَّمَا تَثْبِتُ رِعَايَتَهَا لَوْ كَانَ ظَاهِرًا قَاهِرًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

قال الْمُصَنِّفُ: «سَلِمْنَا ثُبُوتَهُ، لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ قَدْ أَفْتَى بِالْبَاطِلِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْيِيقِ وَالْخَوْفِ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْهُ؟» وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ، وَوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - الْمُرْتَبِّ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ بَاطِلَةٌ عَلَى أَصْلَانَا، إِلَّا أَنْ الْفَخْرَ اعْتَمَدَ فِي إِبْطَالِهَا عَلَى طَرِيقِ ضَعِيفٍ، وَهُوَ نَفْيُ الْاِخْتِيَارِ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَزَعَمَ أَنَّ جُمْلَةَ أَفْعَالِهِمْ إِمَّا ضَرُورِيَّةٌ، أَوْ اتِّفَاقِيَّةٌ، وَأَيًّا مَا كَانَ يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْاِخْتِيَارِ، وَمَتَى كَانَتْ كَذَلِكَ لَزِمَ نَفْيُ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ، قَالَ إِذْ لَا قَائِلَ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ مَعَ نَفْيِ الْاِخْتِيَارِ.

وَأَقْرَبُ مَا يَرُدُّ بِهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ التَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الشَّرْعِيِّ أَيْضًا؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِهِ مَعَ نَفْيِ الْاِخْتِيَارِ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ خِلَافَ إِجْمَاعِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى اتِّقْسَامِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِلَى اخْتِيَارِيَّةٍ وَاضْطِرَارِيَّةٍ^(٢)، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْاِخْتِيَارِ، وَمَعْنَى الْكَسْبِ؛ فَإِنَّهُمْ يَفْرُقُونَ

(١) الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَاجِبٌ عِنْدَ الْمَعْتَزَلَةِ جَمِيعًا، وَالْأَصْلَحُ فِيهِمَا وَاجِبٌ عِنْدَ مَعْتَزَلَةِ بَغْدَادَ، وَفِي الدِّينِ فَقَطْ عِنْدَ مَعْتَزَلَةِ الْبَصْرَةِ، وَالْمُرَادُ بِالصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ: النَّافِعُ وَالْأَنْفَعُ. نَعَمْ، ذَكَرَ السَّعْدُ أَنَّ الْأَصْلَحَ عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ بِمَعْنَى: الْأَحْكَمِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ بَلِ الْأَصْلَحُ بِمَعْنَى الْأَنْفَعِ؛ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْإِرْشَادِ».

(٢) لَا قَبْحَ عَقْلًا وَشَرْعًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَخْلُوقًا لِلَّهِ - تَعَالَى -، سِوَاكَ كَانَتْ أَفْعَالُ الْعِبَادِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ مَالِكَ الْأُمُورِ كُلِّهَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَأَمَّا أَفْعَالُ الْعِبَادِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَكْسُوبَةٌ لِلْعِبَادِ فَقَدْ تَنَصَّفَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبْحِ الشَّرْعِيِّينَ؛ هَذَا عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْمَعْتَزَلَةُ فَقَدْ قَالُوا: الْقَبْحُ قَبِيحٌ فِي نَفْسِهِ فَيَقْبَحُ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا يَقْبَحُ مِنَّا، وَكَذَا الْحَسَنُ، وَقَدْ يَدْرِكُكَانَ بِالْعَقْلِ؛ فَوْقَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فِي أَنَّ الْعَقْلَ هَلْ لَهُ حُكْمٌ فِي حَسَنِ الْأَفْعَالِ وَقَبْحِهَا أَمْ لَا؟ بَلِ الْحَاكِمُ بِهِمَا الشَّرْعُ فَقَطْ. وَتَفْصِيلُ الْمَقَامِ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبْحَ يَطْلُقَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ =

بالضَّرُورَةِ بين حَرَكََةِ المرتعش المشحوب، وبين من يوقع حركته على حَسَبِ دَوَائِعِهِ واعتماده في سَلْبِ الاختيار على/٧٨ب أن القَادِرَ إن لم يَصِحْ منه التَّزْكُ، لَزِمَ العَجَبُ، وإن صَحَّ، فإن تَرَجَّحَ الفِعْلُ على التَّزْكُ من غير ضَمِيمَةٍ، كان اتفاقاً، ، وإن افتقر إلى ضَمِيمَةٍ، فإن كانت من العَبْدِ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وإن كانت من الله - تعالى - لَزِمَ الاضْطِرَّارُ.

يرد عليه أن خَلَقَ الله - تعالى - له الدَّاعِي الَّذِي يَتَرَتَّبُ عليه قَضْدُهُ لا يمنع من نِسْبَةِ الفِعْلِ إلى قَادِرِيَّتِهِ، ولزوم الفِعْلِ عند وُجُودِ نِسْبَتِهِ لا يُخْرِجُهُ عن كونه مَفْعُولاً للقادر عليه والمريد تركه، وإلا لَزِمَ السَلْبُ الاختيارِ عن أفعالِ الله - تعالى - فإن ما تَعَلَّقَ عِلْمُهُ وإِرَادَتُهُ وقدرته بوقوعِهِ، فهو واقع لا مَحَالَةٍ، ولم يُخْرِجُهُ لُزُومُ وقوعه عن كَوْنِهِ فعلاً اختياريّاً لله تعالى.

معان: الأول: كون الفعل صفة كمال كالعلم، وكونه صفة نقصان كالجهل، ولا نزاع بين الفريقين = في أن الحسن والقبح بهذا المعنى يدركان بالعقل فإن العقل يحتم بأن العلم حسن والجهل قبيح، ولا يتوقف على حكم الشرع بالحسن والقبح فيهما. والمعنى الثاني: كون الفعل ملائماً للغرض أو منافراً له، فما وافق الغرض كان حسناً وما خالفه كان قبيحاً، وما خلا منهما لا يكون حسناً ولا قبيحاً. وقد يعبر عن الحسن والقبح بهذا المعنى بالمصلحة والمفسدة؛ فيقال: الحسن ما فيه مصلحة، والقبيح ما فيه مفسدة، وما خلا عنهما لا يكون حسناً ولا قبيحاً. ولا نزاع في أن الحسن والقبح بهذا المعنى أيضاً عقليان؛ أي: يدركان بالعقل، لكن هذا المعنى يختلف بالاعتبار؛ فإن قتل زيد مصلحة لأعدائه، وموافق لغرضهم، ومفسدة لأوليائه، ومخالف لغرضهم. والمعنى الثالث: كون الفعل متعلق المدح عاجلاً والثواب آجلاً، وكونه متعلق الذم عاجلاً والعقاب آجلاً وهذا المعنى الثالث هو محل النزاع فالحسن والقبح بهذا المعنى عند الأشعرية شرعي؛ وذلك لأنهما لا يكونان لذات الفعل، وليس للفعل صفة لأجلها يكون الفعل حسناً وقبيحاً بهذا المعنى الثالث؛ حتى يدرك العقل ما به الحسن والقبح ويحكم بالحسن والقبح، بل كل ما أمر الشارع به فهو حسن، وكل ما نهى الشارع عنه قبيح حتى لو عكس الأمر، لانعكس الحال. وقالت المعتزلة: للفعل في نفسه؛ أي: مع قطع النظر عن الشرع - جهة محسنة مقتضية لاستحقاق فاعله مدحاً وثواباً، أو مقبحة مقتضية لاستحقاق فاعله ذمّاً وعقاباً، ثم إن تلك الجهة المقتضية لهما هو ذات الفعل عند جمهور المتقدمين منهم، وصفة حقيقية زائدة على ذات الفعل عند بعض المتقدمين منهم. وقال الجبائي منهم: ليس حسن الأفعال وقبحها لذواتها، ولا لصفات حقيقية لها، بل لوجوه واعتبارات وأوصاف إضافية تختلف بحسب الاعتبار؛ كما في لطم اليتيم للتأديب. ثم إن المعتزلة قالوا: إن من الحسن والقبح ما يدركه العقل ضرورة من غير نظر واستدلال؛ كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، ومنهما ما يدركه العقل بالنظر والاستدلال؛ كقبح الصدق الضار، وحسن الكذب النافع ومنهما ما لا يدركه العقل لا بالضرورة ولا بالاستدلال؛ كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول شوال، لكن إذا ورد به الشرع، وعلم أن ثمة جهة محسنة ومقبحة - فإدراكه الحسن والقبح في هذا القسم موقوف على كشف الشرع عنهما بأمره ونهيه. والماتريدية موافقة للمعتزلة في أن حسن بعض أفعال العباد وقبحها - يكونان لذات الفعل أو لصفة له، ويعرفان عقلاً، كما يعرفان شرعاً.

ينظر: نشر الطوابع ٢٧٨ إلى ٢٨١.

والأولى أن نحرر محلَّ النزاع قبل ذكر طرق الأصحاب، فنقول:
الحُسْنُ والقُبْحُ يُطْلَقُ باعتبارات ثلاثة:

الأول: الحُسْنُ عبارة عن الملاءمة، والقُبْحُ عبارة عن المُنافرة، وهما بهذا التفسير عُزْفِيَّانِ يَخْتَلِفَانِ باختلاف الأُمَمِ والأَعْصَارِ، وهذا لا نزاع فيه، وإن كانت هذه القضية هي مَنشَأُ الغَلَطِ، فإن المعتزلة والبراهمة^(١) اعتقدوها عقلية مُطَرِّدَةً.

الثاني: أن يراد بالحُسْنِ ما هو صِفَةٌ كَمَالٍ، وبالقُبْحِ ما هو صِفَةٌ نقص كقولهم: العلم حَسَنٌ بنوعه؛ والجهل قُبْحٌ بنوعه، وهذا أيضاً لا نزاع في أنه عَقْلِيٌّ.

الثالث: أن يُرَادَ به كَوْنُ الفِعْلِ بِحَالٍ يُمَدِّحُ فَاعِلَهُ شَرْعاً، ويذم تاركه عَاجِلاً، وَيُثَابُ عَلَيْهِ ويعاقب آجِلاً، وهذا محل النزاع، وللقاضي فيه عبارتَانِ^(٢):

إحداهما: قال: الحُسْنُ ما لفاعله أن يَفْعَلَهُ، فَيَنْدَرِجُ فيه فعل الله - تعالى - والوَاجِبُ، والمندوب، والمباح، إلا أنه يَدْخُلُ فيه فِعْلُ الْبَهِيمَةِ، والذاهل. وقد حَرَزَهُ بعضهم فقال: ما للقادر عليه العالم بِحَالِهِ أن يَفْعَلَهُ.

العبارة الثانية: الحُسْنُ ما وَرَدَ الشَّرْعُ بِالتَّنْأَةِ عَلَى فَاعِلِهِ، فيندرج فيه فِعْلُ اللَّهِ تعالى، والواجب، والمندوب، ويخرج منه الْمُبَاحُ، وزعمت الْمُعْتَزِلَةُ الْكِرَامِيَّةُ أن الحُسْنَ والقُبْحَ يرجعان إلى صِفَاتٍ فِي الْأَفْعَالِ.

وقيل: صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وصفة النفس عندهم ما ثبت للشئ وجوداً وعدماً؛ بناء على تثبيت المعدوم.

(١) من الناس من يظن أنهم سموا براهمة؛ لانتسابهم إلى إبراهيم - عليه السلام -، وذلك خطأ؛ فإن هؤلاء هم المخصوصون بنفي النبوات أصلاً ورأساً؛ فكيف يقولون بإبراهيم - عليه السلام -؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم عليه السلام من أهل الهند فهم الثنوية؛ منهم القائلون بالنور والظلمة على رأي أصحاب الاثنين، وقد ذكرنا مذاهبهم، وهؤلاء البراهمة إنما انتسبوا إلى رجل منهم يقال له: براهيم، وقد مهد لهم نفي النبوات أصلاً.

ينظر: الملل والنحل ٣/ ٩٥-٩٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١/ ١٤٣، ١٦٨، البرهان لإمام الحرمين ١/ ٨٧، سلاسل الذهب للزركشي ٩٧، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ٧٦، التمهيد للأسنوي ٦١-٦٢، نهاية السؤل له ١/ ٨٨، زوائد الأصول له ١٩٥، منهاج العقول للبدخشي ١/ ٦٧، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٧، التحصيل من المحصول للأرموي ١/ ١٧٥-١٨٠، المنخول للغزالي ٨، المستصفى له ١/ ٥٥، حاشية البناني ١/ ٦٤، الإبهاج لابن السبكي ١/ ٦١، ١٣٨، الآيات البيئات لابن قاسم العبادي ١/ ٨٧-٨٨، تخريج الفروع ٢٤٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ١/ ٧٧-٨٠، المعتمد لأبي الحسين ٢/ ٣٢٧، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ١/ ١٧٣، نسمات الأسحار لابن عابدين ٤٥، شرح المنار لابن ملك ٣٥، ميزان الأصول للسمرقندي ١/ ١٥٠-١٥١، الكوكب المنير للفتوح ٩٥.

وقيل: الحُسْنُ والقُبْحُ صِفَتَانِ تابعتان للحدوث.

وقيل: وَجُوهٌ واعتبارات.

وقيل: صِفَةٌ في القبح دون الحُسْنِ.

ثم قسموا الأفعال إلى ما تستقل العقول بِدَرْكِ الحُسْنِ والقُبْحِ فيها، وإلى ما لا تستقل إلا بتبيينه من الشرع:

وما تستقل به العقول قِسْمَانِ: ضروري، ونظري. فالضروري كحُسْنِ الصَّدَقِ النَّافِعِ، وقبح الكَذِبِ/ ١٧٩ الضَّارِّ. والنظري: كحسن الصدق الضار، وقبح الكذب النافع.

وما لا يستقل العقل بِدَرْكِه كحُسْنِ صَوْمٍ آخِرِ يَوْمٍ من رَمَضَانَ، وقبح صَوْمٍ أَوَّلِ يَوْمٍ من شوال، والشارع عندهم مُخْبِرٌ عن حَالِ المحلِّ، لا أَنَّهُ مُنْشِئٌ فِيهِ حُكْمًا، ويعتبر على أَصُولِهِمْ جَوَازُ النِّسْخِ.

وقد اعتمد الأَصْحَابُ في الرَّدِّ عليهم على أربعة مَسَالِكَ:

الأول: المُنَاقَضَةُ العَادِيَّةُ.

الثاني: المُنَاقَضَةُ الذَّهْنِيَّةُ.

الثالث: المناقضة العَقْلِيَّةُ.

الرابع: الزَّهَانُ القَاطِعُ.

أما المُنَاقَضَةُ العَادِيَّةُ: فقالوا: ادَّعَيْتُمْ أَن بَعْضَ الأفعال يُدْرِكُ حُسْنُهَا وقُبْحُهَا بضرورة العقل، وحكم العلم الضروري ألا يختلف فيه العقلاء عَادَةً، ونحن جَمَعُ كَثِيرٌ نُخَالِفُكُمْ، وإذا بَطَلَ الضَّرُورِيُّ بَطَلَ النَّظَرِيُّ المُرْتَبُ عليه، فإن نسبونا إلى العِنَادِ عَكَّسْنَا عليهم دَعَوَاهُمْ، ثم العناد إنما يُتَصَوَّرُ عَادَةً من شِرْذِمَةٍ يَسِيرَةٍ مع رُجُوعِهِمْ عن قَرِيبٍ، وقد تَوَالَتْ علينا العُصُورُ ونحن مُصْرُونَ على ذلك.

فإن قالوا: نحن مُتَّفِقُونَ على التَّحْسِينِ والتَّقْصِيرِ؛ فإننا نُحَسِّنُ كل ما نُحَسِّنُونَهُ، ونُقَبِّحُ كل ما نُقَبِّحُونَهُ، وإنما اختلفنا في المَدْرَكِ، والعَادَةُ لا تحيل الاختِلَافَ في مِثْلِهِ؛ كاتفاق العقلاء غير الشُّذُودِ على أن حَبَرَ التَّوَاتُرِ يُفِيدُ العِلْمَ مع اِخْتِلَافِهِمْ في كَوْنِهِ ضَرْوَرِيًّا، أو نظريًّا؛ وذلك لا يَفْتَدِحُ في إِفَادَتِهِ العِلْمَ.

قلنا: من أَضَلَّنَا أَنَّهُ يَحْسُنُ من الله - تعالى - إِبْلَامُ البَرَايَا من غير جَرِيْمَةٍ سَابِقَةٍ، أو التَّزَامِ عَوَضٍ لَاحِقٍ، وأنتم لا تُحَسِّنُونَ ذلك، وإننا لم نَتَّفِقْ لا في اللَّفْظِ، ولا في المعنى؛ فإن معنى الحُسْنِ عندنا يَرْجِعُ إلى تَعَلُّقِ خِطَابِ الشَّرْعِ، وهو إِضَافَةٌ، والقول لا يُكْسِبُ الفِعْلَ صِفَةً، وإلا لم يَتَعَلَّقَ بِالْمَعْدُومِ. ومعنى ذلك عندكم يَرْجِعُ إلى صِفَةٍ في المحلِّ، ونحن نَأْفُوقُ لَهَا في صورة فقط.

وَأَمَّا المُنَاقَضَةُ الذَّهْنِيَّةُ: فإنهم حَسَّنُوا الأَلَمَ إذا اشتمل على مَضْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ، ولم يحسنوا الكَذِبَ وإن اشتمل على نَجَاةٍ نَبِيٍّ، فالتزم أبو هاشم طَرْدَهُ، وقال: أَحْسَنُهُ، فقليل له: من أَضَلَّكَ

المسألة الثالثة

إِذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ قَوْلًا، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ: فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَقَالَ الْبَاقُونَ: إِنَّهُ حُجَّةٌ.

لَنَا: أَنَّ السُّكُوتَ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا أُخْرَى سِوَى الرُّضَا:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ سَكَتَ لِلتَّقِيَّةِ.

أَنْ كُلُّ حُسْنٍ يَصِحُّ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِعْلُهُ، وَالْمَتَكَلَّمُ عِنْدَكَ مِنْ قَبْلِ الْكَلَامِ، فَيَكُونُ الْبَارِي - تَعَالَى - مُتَكَلِّمًا بِهِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَحِرْ جَوَابًا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنْ لَهُ عُثْيَةٌ عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَنَعِهِ مِنْهُ.

وَأَمَّا الْمُتَأَقُّصَةُ الْعَقْلِيَّةُ: فَهُوَ أَنَّ الْقَتْلَ قِصَاصًا كَالْقَتْلِ ابْتِدَاءً فِي الصُّورَةِ وَالصُّفَاتِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْغَافِلَ عَنِ الْمُسْتَنْدِ فِيهِمَا لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ حَكَمْتُمْ بِقُبْحِ أَحَدِهِمَا وَحُسْنِ الْآخَرِ، وَحَكَمَ/ ٧٩ب المثلين وَجُوبَ اشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا يَجِبُ، وَيَجُوزُ، وَيَمْتَنَعُ.

وَأَمَّا الْبُزْهَانُ الْقَاطِعُ: فَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ بِذَلِكَ حُكْمٌ بِالْعَقْلِ بِوُقُوعِ جَائِزٍ، وَهُوَ غَيْبٌ عَنَّا، وَالْعَقْلُ لَا جَرِيَانٍ لَهُ فِي ذَلِكَ، بَلْ حَظُّ الْعَقْلِ فِي الْجَائِزِ الْحُكْمُ بِجَوَازِهِ، أَمَا وَقُوعُهُ فَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِحِسٍّ، أَوْ وَجْدَانٍ، أَوْ عَادَةٍ، أَوْ إِخْبَارٍ صَادِقٍ، وَإِذَا بَطَلَتْ قَاعِدَةُ التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيرِ الْعَقْلِيَّ - بَطَلَ مَا بَنُوهُ مِنَ الْإِيجَابِ الْعَقْلِيِّ، وَالصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ.

وَأَمَّا ذَكَرْنَا هَذِهِ النُّبْدَةَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ يَنْبَنِي عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الْأَصُولِ عِنْدَ الْخُصُومِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ، اِكْتِفَاءً مِنْهُ بِذِكْرِهَا فِي «مَعَالِمِ أَصُولِ الدِّينِ» عَلَى وَجْهِ يَكْتَفِي بِهِ الْمَحْصَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثالثة^(١):

[قوله]: «إِذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ قَوْلًا، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ - فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ».

أَعْلَمُ أَنَّ لَنَا صُورًا ثَلَاثَةً:

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٥٠٣/٤، البرهان لإمام الحرمين ٦٩٧/١، سلاسل الذهب للزركشي ٣٦٠، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، نهاية السؤل للأسنوي ٢٩٧/٣، منهاج العقول للبدخشي ٤٢٠/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٠٨، التحصيل من المحصول للآرموي ٦٦/٢، المنحول للغزالي ٣١٨، المستصفى له ١٩١/١، حاشية البناني ٢/ ١٨٧، الإبهاج لابن السبكي ٣٧٩/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢٩٧/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٢١/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٩٤/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ٢/ ٧٣٩، إرشاد الفحول للشوكاني ٨٤، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٠١/٣.

ثَانِيهَا: أَنَّهُ حَضَرَ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِإِظْهَارِ الْإِنْكَارِ.

ثَالِثُهَا: لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ غَيْرَهُ أَظْهَرَ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ؛ فَسَقَطَ ذَلِكَ التَّكْلِيفُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الْإِنْكَارِ عَلَى الْبَاطِلِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ؛ فَإِذَا أَتَى بِهِ وَاحِدٌ، سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْبَاقِينَ.

رَابِعُهَا: أَنَّ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؛ فَيَجُوزُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ

الأولى: أَنْ يُفْتِيَ بَعْضُهُمْ، وَلَا يَنْتَشِرَ لِأَهْلِ عَصْرِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالَفٌ، فَلَا كَثْرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَلَا حُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا قَوْلَ لغيره فيها؛ لِغَدَمِ ظُهُورِهَا، أَوْ لَهُ قَوْلٌ مُخَالَفٌ.

الصورة الثانية: أَنْ يَنْتَشِرَ ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَيَشْتَهَرَ، وَيَتَكَرَّرَ، وَتَتَوَالَى عَلَيْهِ الْأُزْمَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ؛ كَعَمَلِ الصَّحَابَةِ بِأَخْبَارِ الْآخَادِ وَالْقِيَّاسِ، فَهَذَا حُجَّةٌ وَإِجْمَاعٌ، فَإِنَّ الْعَادَةَ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - تُحِيلُ السُّكُوتَ إِلَّا عَنْ مُوَافَقَةٍ، وَجَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ الاحتمالات لَا يَبْقَى مَعَ التَّكَرُّارِ وَتَوَالِي الْأُزْمَةِ.

الثالثة: صورة مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ، وَهُوَ إِذَا أَفْتَى بَعْضٌ، أَوْ عَمِلَ وَعَرَفُوا ذَلِكَ، وَسَكَتُوا، وَلَمْ يَنْكَرُوا، وَلَمْ يَتَكَرَّرْ - فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَلَا حُجَّةٍ.

وقال أحمد وأكثَرُ الْحَنَفِيَّةِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ إِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ.

وقال الجبائي: إِنَّهُ إِجْمَاعٌ بِشَرَطِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ.

وقال أبو هَاشِمٍ: إِنَّهُ حُجَّةٌ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

وقال ابن أبي هُرَيْرَةَ^(١): إِنَّهُ إِجْمَاعٌ فِي الْفَتَوَى دُونَ الْحُكْمِ.

حجة أحمد وأكثَرُ الْحَنَفِيَّةِ: أَنَّ ظَاهِرَ السُّكُوتِ يَدُلُّ عَلَى الْمُوَافَقَةِ، وَالْغَالِبُ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ لَا يَسَكَتُونَ مَعَ الْمُخَالَفَةِ؛ كَقَوْلِ عَلِيٍّ لِعَمْرِ لَمَّا رَأَى جَلَدَ أَبِي بَكْرَةَ^(٢): «إِنْ جَلَدْتُهُ

(١) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمة الشافعية، تفقه علي ابن سريج وأبي إسحاق المروزي، ودرس ببغداد، وروى عنه الدارقطني وغيره، وتخرج به جماعة، وكان معظماً عند السلاطين، صنف التعليق الكبير على مختصر المزني: مات سنة ٣٤٥. انظر: ط. ابن قاضي شهبة ١٢٦/١، تاريخ بغداد ٢٩٨/٧، البداية والنهاية ٣٠٤/١١، والأعلام ٢٠٢/٢، شذرات الذهب ٣٧٠/٢، طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٢.

(٢) نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزي بن غيرة بن عوف بن ثقيف. أبو بكره الثقيفي. أخو زياد بن أبيه لأمه. وأمه: سمية جارية الحارث بن كلدة.

قال ابن الأثير:

هو ممن نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ من حصن الطائف في بكرة (الفتى من الإبل)، وكني: أبا بكرة، وأعتقه رسول الله ﷺ، وهو معدود من مواليه، وكان أبو بكره يقول: إني من إخوانكم في الدين، وأنا مولى رسول الله ﷺ، وإن أبي الناس إلا أن ينسبوني، فأنا: نفع بن مسروح.

أَجْتَهَادُهُ، وَإِنْ كَانَ يَغْتَقِدُ أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ، لَكِنَّهُ يَغْتَقِدُ أَنَّ الْخَطَأَ فِيهِ مِنْ بَابِ الصَّغَائِرِ، فَيَغْفِي عَنْهُ.

خَامِسُهَا: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ الرَّجُلُ فِي مُهَلَّةِ النَّظَرِ، فَلَمْ يَعْرِفْ كَوْنَهُ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا؛ فَلَا جَزَمَ: كَانَ فَرَضُهُ السُّكُوتَ.

فَعَلِمَ أَنَّ السُّكُوتَ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا أُخْرَى سِوَى الْمُوَافَقَةِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يُنْسَبُ إِلَيَّ سَاكِتِ قَوْلٍ.

فَأَرْحَمَ صَاحِبَكَ، ، وقول مُعَاذٍ لَمَّا هَمَّ عُمَرُ بِجَلْدِ الْحَاوِلِ: مَا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا سَبِيلًا، فقال: لَوْلَا مُعَاذٌ لَهْلَكَ عُمَرُ، وقول امرأة له لما نهى عن الْمُغَالَاةِ فِي الْمُهُورِ/ ١٨٠: أَيْعطينا الله بقوله: ﴿وَأَتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنَظَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، ويمنعنا عمر؟! فقال: امرأةٌ خَصَمَتْ عُمَرَ^(١). وقول عبيدة السلماني لعلي لما قال: تجدد رأيي في بيع أمهات الأولاد -: رَأَيْكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ وَحَدِّكَ^(٢):

وَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ظَاهِرَ سُكُوتِهِمُ الْمُوَافَقَةُ؛ لَمَّا سَنَدَكِرُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِلْسُّكُوتِ غَيْرِ الْمُوَافَقَةِ، ، ووقوع واحد من أشياء مُتَعَدِّدَةٍ، أَقْرَبُ مِنْ وَقُوعِ وَاحِدٍ بَيْنَهُ مِنْهَا. وحجة الجبائي: أَنَّ الانقراض يؤكد احتمال الموافقة، وجوابه: منع ذلك مع عدم التكرار. وحجة من قال: هو حجة، وليس بإجماع أَنَّ الظاهر الموافقة، فيكون حُجَّةً: [والجواب]: سلب القطع لما سَنَدَكِرُهُ مِنَ الاحتمالات.

وَحُجَّةُ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الْعَادَةَ عَدَمُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْحُكْمِ دُونَ الْمَفْتِيْنِ، لِلزُّوْمِ الطَّاعَةِ وَالْإِتِّبَاعِ:

والجواب: مَنَعُ الْعَادَةِ قَبْلَ جَزْمِ الْحُكْمِ. قوله: «لَنَا - يعني اختيار مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - أَنَّ السُّكُوتَ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا...» إِلَى آخِرِهَا: واضحة، إِلَّا أَنَّ الْأَخْسَنَ فِي التَّرْتِيبِ أَنْ يَاقِدَ اِحْتِمَالُ مُهَلَّةِ النَّظَرِ، ثُمَّ اِعْتِقَادُ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، ثُمَّ اِعْتِقَادُ أَنَّ غَيْرَهُ أَظْهَرَ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ، فَاكْتَفَى بِهِ، ثُمَّ التَّيَقُّنُ.

= توفي بالبصرة سنة (٥١ أو ٥٢).

ينظر: ترجمته في أسد الغابة (٣٨/٦)، الإصابة (٢٢/٧)، تجريد أسماء الصحابة (١٥٢/٢)، التاريخ الكبير (٩١/٩)، التاريخ الصغير (٩٦/١)، الكنى والأسماء (١٨، ١٢٤) الكنى للقمي (١/٢٨)، تاريخ الثقات (١٩١٧)، معرفة الثقات (٢١٠٣)، تنقيح المقال (٧/٣).

(١) وهي المرأة التي خاصمت عمر في الصداق، وقد ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» (٢٣٧/٢) بطرقها وعزا هذه القصة إلى سعيد بن منصور، وأبي يعلى، عن مسروق، وإلى عبد الرزاق، وابن المنذر عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٢) تقدم تخريجه.

ثُمَّ هَهُنَا بَحْثٌ، وَهُوَ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ عَوَّلَ فِي إِثْبَاتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِهِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْبَاقِينَ إِنْكَارٌ؛ فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا؛ وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

إِذَا اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ، كَانُوا مُطَبِّقِينَ عَلَى أَنَّ مَا يُغَايِرُهُمَا بَاطِلٌ؛ لَكِنَّ الْقَوْلَ الثَّالِثَ يُغَايِرُهُمَا؛ فَوَجِبَ كَوْنُهُ بَاطِلًا.

وَأَمَّا إلْزَامُ الشَّافِعِيِّ الْمُتَنَاقِضَةَ: فَإِنَّهُ أَثْبَتَ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْقِيَاسِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ الَّتِي نَصَّ عَلَى إِبْطَالِهَا، وَقَالَ: لَا يَنْسَبُ إِلَى سَاكِتِ قَوْلٍ^(١) - فغیر لازم؛ فَإِنَّ السُّكُوتَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ الشَّافِعِيُّ مَعَ التَّكْرَارِ، وَلَمْ تَنْزِلِ الصَّحَابَةُ مِنْ حِينَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْتَجُّونَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَالْأَقْيَسَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ إِلَى حِينَ انْقِرَاضِهِمْ، وَالْعَادَةُ تَنْفِي جَمِيعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْاِخْتِمَالَاتِ سِوَى الْمُوَافَقَةِ وَالْحَالَةِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الرابعة:

«إِذَا اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ، فَقَدْ كَانُوا مُطَبِّقِينَ عَلَى أَنَّ مَا يُغَايِرُهُمَا بَاطِلٌ، لَكِنَّ الْقَوْلَ الثَّالِثَ يُغَايِرُهُمَا؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا؛ الْمَذَاهِبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ^(٢)»

الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، وَالْفُقَهَاءَ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ؛ قَالُوا: لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى الْحَضَرِ، فَذَهَبُوا عَنْ الْحَقِّ مَعَ كَثَرَتِهِمْ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَخْطِئَةٌ كُلِّ فَرِيقٍ، وَهُوَ تَخْطِئَةٌ لِكُلِّ الْأُمَّةِ، وَلِأَنَّهُ ذَهَبَ الْجَمِيعُ عَنْهُ؛ فَكَانَ خَطَأً.

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَفَتَحُوا بَابَهُ. وَفَصَلَ آخَرُونَ، وَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ يَرْفَعُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزِ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ، جَازَ:

مِثَالُ الْأَوَّلِ: مَصِيرُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ/ ٨٠ب يَرِثُ الْمَالَ كُلَّهُ، وَقَوْلُ

(١) هَذِهِ عِبَارَةٌ لِلشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَهِيَ قَاعِدَةٌ فِقْهِيَّةٌ، تَنْظُرُ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ لِلْسِّيُوطِيِّ (١٤٢).

(٢) يَنْظُرُ: الْبَرْهَانُ ٧٠٦/١، الْمَحْصُولُ ١٨٠/١/٢، الْمَعْتَمَدُ ٥٠٥/٢، الْمُسْتَصْفَى ١٩٨/١، الْمَنْخُولُ (٣٢٠)، التَّبَصُّرَةُ، ٣٨٧، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٢٩٦/٣، شَرْحُ الْعُضْدِ ٣٩/٢، حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ ١٩٧/٢، الْمَسْوُودَةُ ٣٢٦، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢٤٢/١، التَّحْصِيلُ ٥٩/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ ٢٦٤/٢، حَاشِيَةُ الْعِطَارِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢٠٠/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٢٣٤/٣، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٢٥٠/٣، فَوَاتِحُ الرَّحْمَوَاتِ ٢٣٥/٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ ٨٨/٣، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ٨٦.

بعضهم: يقاسمهم.

هذا إجماعٌ منهم على أَضْلٍ استحقاق الجَدِّ، فالقَوْلُ بأن الأَخَ يأخُذُ المَالَ كله فيه جَرَمَانٌ للجَدِّ، وهو مُجْمَعٌ على بُطْلَانِهِ.

ومثال الثاني: قَوْلُ زَيْدٍ^(١)، وبعض الصحابة في زوج وأبوين، وزوجة وأبوين: للام ثلث ما يَبْقَى^(٢).

وقول ابن عَبَّاسٍ: للام ثلث الأصل^(٣)، فقول ابن سِيرِينَ من التابعين بِقَوْلِ ابن عَبَّاسٍ في زَوْجَةٍ وأبوين، وبقول غَيْرِهِ في زَوْجٍ وأبوين - لا يكون رافعاً، بل مُوَافِقاً لكل فَرِيقٍ في صورة. قال قوم: هذا التَّفْصِيلُ هو الصَّحِيحُ؛ لأن الأول خَالَفَ إجماعاً، فلم يَسْغُ، والثاني لم يُخَالَفَ إجماعاً، فَسَاغَ.

ومما يلتحق بهذا الأَضْلُ، وهو مما يَتَرَدَّدُ في أنه خَرَقَ الإجماع أو لا - مسائل:

الأولى: إذا تَمَسَّكَ أَهْلُ العَصْرِ الأوَّلِ بدليل، أو صَارُوا إلى تَأْوِيلٍ، فَصَارَ من بعدهم إلى دَلِيلٍ، أو تَأْوِيلٍ غَيْرِهِ - فلا يَجُوزُ إِبْطَالُ الأوَّلِ؛ لأنه مُجْمَعٌ عليه، وأما الثاني فإن كان يرفع الأوَّلَ لم يَجْز؛ كما لو حَمَلُوا لفظاً مشتركاً على غير ما حَمَلَهُ الأوَّلُونَ. وإن لم يَزْفَعْ، فالأَكْثَرُونَ على جَوَازِهِ؛ لأن النَّاسَ في كل عَصْرِ يَسْتَخْرِجُونَ دَلَائِلَ واعتراضات من غَيْرِ نَكِير.

واحتج المَانِعُ بأن ذلك غَيْرُ سَبِيلِ المؤمنين، وبقوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران ١١٠] ولو كان مَعْرُوفاً لَأَمَرُوا بِهِ.

وأجيب عن الأول: بأن سَبِيلَهُمْ ما نقل عنهم لا ما سَكَنُوا عَنْهُ.

وعن الثاني: بأنه مُعَارَضٌ بقوله تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى الْكُفْرِ﴾ [آل عمران ١١٠] ولو كان مُتَكَرِّراً لَنَهَوْا عَنْهُ.

المسألة الثانية: الفضلُ بين مَسْأَلَتَيْنِ لم تَفْصِلِ الأُمَّةُ بينهما، إن عَمَّهما حُكْمٌ وَاحِدٌ، أو

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بمعجمة ابن عمرو والتَّجَارِي المَدَنِي كاتب الوحي، وأحد نجباء الأنصار، شهد بيعة الرضوان، وقرأ على النبي ﷺ، وجمع القرآن في عهد الصديق. وولي قسم غنائم اليرموك له اثنان وتسعون حديثاً، روى أنه طامات زيد قال أبو هريرة: مات خير الأمة. توفي سنة ٤٥هـ.

ينظر: الخلاصة (٣٥٠/١) (٢٢٤٥)، الإصابة (٥٩٢/٢ - ٥٩٥)، أسد الغابة (٢٧٨/٢ - ٢٧٩) الاستيعاب (٥٣٧/٢ - ٥٤٠).

(٢) أخرجه البيهقي (٢٢٨/٦) كتاب: الفرائض، باب: فرض الأم، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٣/٢) وعزاه لعبد الرزاق والبيهقي.

(٣) أخرجه الحاكم (٣٣٥/٤) كتاب: الفرائض، باب: ميراث الإخوة من الأب والأم. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢٣/٢) وعزاه لابن جرير والحاكم والبيهقي.

مَأْخُذٌ واحد - لم يَجْزْ، وإِلَّا جَازَ^(١)، مثال الأول: تَحْرِيمُ الْجُمْهُورِ، فَتَحْلِيلُ الْبَغْضِ خَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ،، وهذا واضح.

ومثال الثاني: قول البعض مثلاً بِإِزْثِ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى يَكُونُ خَرْقاً؛ لَأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَأْخُذِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ حُكْمِهِمَا.

ومثال الثالث: قَوْلُ فَرِيقٍ: لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالذِّمَى^(٢)، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْغَائِبِ، كَالشَّافِعِيَّةِ مَثَلًا، وَقَوْلُ فَرِيقٍ: يَقْتُلُ بِهِ وَيَصِحُّ، كَالْحَنَفِيَّةِ مَثَلًا - فَقَوْلُ الثَّالِثِ: يَقْتُلُ، وَلَا يَصِحُّ، لَا يَكُونُ

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤/٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٦٧/٣، التمهيد للأسنوي ٢٦١، المنحول للغزالي ٢١٤، المستصفى له ٢٠٤/٢، حاشية البناي ٢٥٢/١، الإبهاج لابن السبكي ٣٧٤/١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٣٢/٢، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٣٠/١، التحرير لابن الهمام ٤٠، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٣١/١، حاشية التفثازاني والشريف على مختصر المنتهي ١٨٢/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ٥٧٩/١، نشر البنود للشنقيطي ٩٧/١، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٤١/١، وينظر: شرح تنقيح الفصول (٢٧١).

(٢) ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يقتل به؛ وذهب الشعبي والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقتل المسلم بالذمي. واستدلوا بقوله في حديث علي وعمر بن شعيب: «ولا ذو عهد في عهده» ووجهه: أنه معطوف على قوله: «مؤمن» فيكون التقدير: ولا ذو عهد في عهده بكافر؛ كما في المعطوف عليه، والمراد بالكافر المذكور في المعطوف هو: الحربي - فقط - بدليل جعله مقابلاً للمعاهد؛ لأن المعاهد يقتل بمن كان معاهداً مثله من الذميين إجماعاً؛ فيلزم أن يقيد الكافر في المعطوف عليه بالحربي؛ كما قيد في المعطوف؛ لأن الصفة بعد متعدد ترجع إلى الجميع اتفاقاً؛ فيكون التقدير: لا يقتل مؤمن بكافر حربي، ولا ذو عهد في عهده بكافر حربي، وهو يدل بمفهومه على أن المسلم يقتل بالكافر الذمي. ويجاب: أولاً بأن هذا مفهوم صفة، والخلاف في العمل به مشهور بين أئمة الأصول، ومن جملة الفائلين بعدم العمل به الحنفية، فكيف يصح احتجاجهم به؟ وثانياً: بأن الجملة المعطوفة أعني: قوله: «ولا ذو عهد في عهده» لمجرد النهي عن قتل المعاهد فلا تقدير فيها أصلاً. ورد بأن الحديث مسوق لبيان القصاص، لا للنهي عن القتل؛ فإن تحريم قتل المعاهد معلوم من ضرورة أخلاق الجاهلية فضلاً عن الإسلام. وأجيب عن هذا الرد: بأن الأحكام الشرعية إنما تعرف من كلام الشارع، وكون تحريم قتل المعاهد معلوماً من أخلاق الجاهلية لا يستلزم معلومته في شريعة الإسلام، كيف والأحكام الشرعية جاءت بخلاف القواعد الجاهلية! فلا بد من معرفة أن الشريعة الإسلامية قرّرت؛ ويؤيد ذلك أن السبب في خطبته - صلى الله عليه وآله وسلم - يوم الفتح بقوله: «لا يقتل مسلم بكافر» ما ذكره الشافعي في الأم؛ حيث قال: وخطبته يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتلته خزاعة، وكان له عهد، فخطب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: «لو قتلتم مسلماً بكافر لقتلته به» وقال: «لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» فأشار بقوله: «لا يقتل مسلم بكافر» إلى تركه الاقتصاص من الخزاعي بالمعاهد الذي قتله، وبقوله: «ولا ذو عهد في عهده» إلى النهي عن الإقدام على ما فعله القاتل المذكور؛ فيكون قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلاماً تاماً لا يحتاج إلى تقدير، ولا سيما وقد تقرّر أن التقدير خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه إلا لضرورة ولا ضرورة. ويجاب ثالثاً: بأن الصحيح المعلوم من كلام =

حَزَقًا، بل يكون مُوَافِقًا لكل فَرِيقٍ في مسألة؛ إذ لم يجمعهما حُكْمٌ ولا مأخذ واحد.

المسألة الثالثة: إذا أجمَعَ العَصْرُ الأول على قَوْلَيْنِ، ثم أجمع العَصْرُ الثاني على أحدهما - فهل يحرم الخِلافُ بعده، والأخذ بالقَوْلِ الأوَّلِ^(١):

قال قوم: لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الثَّانِي صَارَ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، ومنع بأنهم لَيَسُوا كُلَّ الْمُؤْمِنِينَ بالنسبة إلى المسألة، والقَوْلُ يَمُوتُ بِمَوْتِ قائله.

وقال الشافعي، والقاضي: يجوز؛ لأنَّ الأوَّلَيْنِ أَجْمَعُوا على تَسْوِيعِ الخِلافِ، أما أهل

المحققين من النحاة، وهو الذي نصَّ عليه الرضی أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في الحكم الذي لأجله وقع العطف، وهو هنا النهي عن القتل مطلقاً، من غير نظر إلى كونه قصاصاً أو غير قصاص؛ فلا يستلزم كون إحدى الجملتين في القصاص أن تكون الأخرى مثلها؛ حتى يثبت ذلك التقدير المدعي. وأيضاً تخصيص العموم بتقدير ما أضمر في المعطوف ممنوع، لو سلمنا صحة التقدير المتنازع فيه، كما صرح بذلك صاحب «المنهاج» وغيره من أهل الأصول. ومن جملة ما احتج به القائلون: بأنه يقتل المسلم بالذمي عموم قوله تعالى: ﴿الْأَنْفُسَ بِالْأَنْفُسِ﴾. ويجاب بأنه مخصص بأحاديث ومن أدلتهم ما أخرجه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن البيلماني: «أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال: أنا أكرم من وفي بدمته». وأجيب عنه بأنه مرسل، ولا تثبت بمثله حجة، وبأن ابن البيلماني المذكور ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث؛ فكيف إذا أرسله؛ كما قال الدارقطني. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا حديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به دماء المسلمين. وأما ما وقع في رواية عمار بن مطر، عن ابن البيلماني، عن ابن عمر - فقال البيهقي: هو خطأ من وجهين: أحدهما: وصله بذكر ابن عمر، والآخر: أنه رواه عن إبراهيم عن ربيعة، وإنما رواه إبراهيم عن ابن المنكدر، والحمل فيه على عمار بن مطر الرهاوي؛ فقد كان يقلب الأسانيد، ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته وسقط عن حدِّ الاحتجاج به. وروى عن البيهقي أنه قال: لم يسنده غير ابن أبي يحيى؛ يعني: إبراهيم المذكور. وقد قال علي بن المديني: إن هذا الحديث إنما يدور على إبراهيم بن أبي يحيى. وقيل: إن كلام ابن المديني هذا غير مسلم؛ فإن أبا داود قد أخرجه في المراسيل، وكذلك الطحاوي من طريق سليمان بن بلال، عن ربيعة، عن ابن البيلماني، فلم يكن دائراً على إبراهيم. ويجاب: بأن ابن المديني إنما أراد أن الحديث المسند بذكر ابن عمر يدور على إبراهيم بن أبي يحيى فقط، ولم يرد أن المسند والمرسل يدوران عليه؛ فلا استدراك. وقد أجاب الشافعي في «الأم» عن حديث ابن البيلماني المذكور بأنه كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية، فلو ثبت، لكان منسوخاً؛ لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خطب به النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يوم الفتح؛ كما في رواية عمرو بن شعيب، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان.

ينظر: نيل الأوطار ١١/٧ - ١٣.

(١) ينظر: شرح العنبر ٤١/٢، والمنحول ٣٢٠، والمستصفى ٢٠٣/١، التبصرة ٣٧٨، حاشية البناني ١٨٦/٢، شرح الكوكب ٢٧٢/٢، مختصر ابن اللحام ٧٩، كشف الأسرار ٣/٣٤٧، أصول السرخسي ٣١٩/١، فواتح الرحموت ٢٢٦/٢، تيسير التحرير ٢٣٢/٢، إرشاد الفحول ٨٦.

العَصْرِ الأول/ ٨١ إذا رَجَعُوا إِلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ، كَانَ حُجَّةً. وَإِنْ رَجَعُوا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ، فَمِنْ اعْتَبَرِ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ جَوَزَ وَقُوعُهُ، وَقَالَ: هُوَ حُجَّةٌ. وَمَنْ لَمْ يَغْتَبِرْهُ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ وَقُوعُهُ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ بَعِيدٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْفَرْقَةُ الرَّاجِعَةُ قَلِيلَةً؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ مِنَ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ إِنَّمَا يَكُونُ لظُهُورِ خَبَرٍ قَاطِعٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيِّ، وَفَرَضُ ذُهُولِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ عَنْهُ بَعِيدٌ فِي الْعَادَةِ، وَالْمُجَوِّزُونَ لِيَتَصَوَّرَ وَقُوعُهُ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

واحْتِجَ الْمَانِعُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَعَارُضُ الْإِجْمَاعَيْنِ، وَيَلْزَمُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْخَطَأِ. وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْأَوَّلَ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَى قَاطِعٍ، وَلَا يَقَالُ: فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْقَاطِعَ مَنَعَ مِنْهُ. خَاتِمَةٌ: إِنَّكَارَ الْإِجْمَاعِ الظَّنِّي لَا يُوجِبُ التَّكْفِيرَ، وَأَمَّا الْقَطْعِيُّ فَكَفَّرَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُتَّفِقَ عَلَى مَا يُكْفَرُ بِهِ ثَلَاثَةً أُمُورٌ^(١):

الأول: مَا يَكُونُ نَفْسُ اعْتِقَادِهِ كُفْرًا؛ كَاعْتِقَادِ أَنْ صَانِعَ الْعَالَمِ عِلَّةٌ، أَوْ طَبِيعَةٌ. الثاني: مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ مَا يَضُدُّ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ؛ كَالْقَاءِ الْمُضْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ. الثالث: إِنَّكَارُ مَا عَلِمَ كَوْنُهُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ؛ كإِنْكَارِ مَنْ لَيْسَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ - وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَإِنْكَارِ الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ. أما التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ: فَذَهَبَ الْأَشْعَرِيَّةُ إِلَيْهِ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُمْ، وَإِلَى هَذَا مِثْلُ الشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ يَقْبُولُ شَهَادَةَ الْمُبْتَدِعَةِ، إِلَّا الْخَطَابِيَّةَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْقَدْرِيِّ فَقَالَ مَرَّةً: كَافِرٌ يُقْتَلُ وَقَالَ مَرَّةً: يُضْرَبُ وَيُخَبَسُ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُ، وَفَرَقَ بَيْنَ تَكْلِيدِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ يَكْفُرُ بِهِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَالثَّانِي مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

(١) ينظر: الإحكام ٢٥٥/١، المحصول ٢٩٧/١/٢، المعتمد ٥٢٨/٢، البرهان ٧٢٤/١، المنحول ٣٠٩، أصول السرخسي ٣١٨/١، شرح التنقيح ص ٣٣٧، المسودة ص ٣٤٤، كشف الأسرار ٣/٢٦١، حاشية البناني ١٩٧/٢، تيسير التحرير ٢٥٨/٣، فواتح الرحموت ٢٤٣/٢، إرشاد الفحول (٧٨)، المنتهى لابن الحاجب ص ٤٦، غاية الوصول ص ١١٠، نشر البنود ١٠٢/٢، المدخل (١٣٢).

البَابُ الثَّامِنُ

فِي الْأَخْبَارِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

قَالَ الْأَكْثَرُونَ: الْخَبَرُ: مَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ [لذاته]. وَعِنْدِي هَذَا بَاطِلٌ؛

[قوله: «الباب الثامن في الأخبار»]

وفيه مَسَائِلُ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:

قال الأكثرون: الْخَبَرُ مَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ لذاته:

اعلم أن الْخَبَرَ قسم من أَقسام الكلام، ويُطْلَقُ على النَّفْسِيِّ، واللفظي؛ كلفظ الكلام،، وَهَلْ هو حَقِيقَةٌ فيهما، أو [حقيقة] في النفسي، مَجَازٌ في اللفظي أو بالعكس؟ الْخِلَافُ فيه كَالْخِلَافِ فِي الْكَلَامِ. وَيُطْلَقُ مَجَازاً على ما يُفِيدُ الْإِعْلَامَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَالْإِشَارَاتِ الْحَالِيَةِ؛ كَقَوْلِهِ:

تُخَبِّرُكَ الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ^(١)

وقول المتنبي^(٢): [من الطويل]

وَكَمْ لِظُلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ^(٣)

وقوله: «قَالَ الْأَكْثَرُونَ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ حَذَّه بغير/ ٨١ ب هذا.

(١) ينظر: الإبهاج ١٨٣/٢، والإرشاد (٤٢)، المحصول ٢١٦/٤.

(٢) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي: أبو الطيب المتنبي، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائدة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة؛ وفي علماء الأدب من يعده أشهر الإسلاميين، ولد في الكوفة ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية؛ يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. وقال الشعر صبيّاً، مدح سيف الدولة الحمداني وحظى عنده، وهجا كافوراً الإخشيدي، له «ديوان شعر»، ولد سنة ٣٠٣هـ، وتوفي سنة ٣٥٤هـ. انظر: ابن خلكان ١: ٣٦، لسان الميزان ١: ١٥٩، الأعلام ١/ ١١٥.

(٣) البيت في ديوانه ج ١٠٢/٤ بشرح أبي العلاء المعري؛ والمانوية: قوم من المعجوس ينتسبون إلى رجل اسمه: ماني، وهم يقولون: إن النور مطبوع على الخير والصلاح، والظلمة مطبوعة على الشر والفساد. فهو يقول: إنهم كذبوا في قولهم: فكم من نعمة ليل عندي تدل على كذبهم؛ في أن الظلمة لا تفعل الخير.

لأنَّ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ كَوْنِهِ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا؛ فَهَذَا يَفْتَضِي تَعْرِيفَ الْخَبَرِ

قال القاضي، والمعتزلة، وجماعة: الْخَبَرُ هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ^(١).

وَرُدُّ بَأْنِ خَبَرِ اللَّهِ - تعالى - ورسله لا يَدْخُلُهُ الْكَذِبُ، وبأن خبر من أخبر عن وقوع المُسْتَحِيلَاتِ لا يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ، وبأنه يستحيل اجتماعهما في خَبَرٍ وَاحِدٍ. وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمَخْدُودَ مُطْلَقُ الْخَبَرِ، وامتناع الْكَذِبِ فِي خَبَرِ اللَّهِ - تعالى - وَرُسُلِهِ باعتبار أنه خَبَرٌ خَاصٌّ، وكذا امتناع الصَّدْقِ فِي خَبَرٍ مِنْ أَخْبَرَ عَنْ وَاقِعِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وهذا حق.

وَأُجِيبَ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ بَعْضَ الْخَبَرِ؛ يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ، وبعضه يدخله الْكَذِبُ، فعم، وزعموا أنه جواب عن الأول أيضاً، ولا يصح بوجه؛ فإن شرط المميز أن يوجد في جميع أفراد المحدود فضلاً كان أو خاصة، وقد جعل هذا الحاد المميز دخول الصَّدْقِ وَالْكَذِبِ، ولا يجتمعان في خبر ما.

وأورد عليه أيضاً: أن قول القائل: مُحَمَّدٌ ﷺ وَمَسِيلَمَةٌ^(٢) صَادِقَانِ، وقول من لم يصدق قط: خَبَرِي كُلَّهُ كَذِبٌ - لا يدخلها صدق ولا كذب.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ خَبَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا صِدْقٌ، وَالْآخَرُ كَذِبٌ، أو بَأْنِ الْخَبَرِ عَنِ الْمَجْمُوعِ بِالصَّدْقِ كَذِبٌ، وعن الثاني أنهما يَدْخُلَانِيهِ باعتبارين، ، والحق: أنه كاذب. فعدل بعضهم من أجل هذه الأسئلة عن هذا الحد وقال: هو الكلام الذي يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ أو الْكَذِبُ، فخرج عن هذين السؤالين الأولين، ويجيب عن الثاني بما ذكر.

ونوقش في استعماله لكلمة «أو» فَإِنَّهَا مُتَتَّبِعَةُ الِاسْتِعْمَالِ فِي الْحُدُودِ الْحَقِيقِيَّةِ، فإن الشيء الواحد لا يقوم بمختلفين على البَدَلِ، مُسْتَقْبَحَةٌ فِي الرِّسْمِيَّةِ؛ لظهورها فِي التَّرَدُّدِ الْمُتَافِي لِمَقْصُودِ الْحَدِّ مِنَ الْبَيَانِ، فعدل الْأَكْثَرُونَ لِأَجْلِ هَذَا عَنِ هَذَا الْحَدِّ أَيْضاً.

وقالوا: الْخَبَرُ مَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ، ويعم، فإن مَعْنَى التَّصْدِيقِ: نِسْبَةُ الْمُتَكَلِّمِ

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣٦٤/٧، لسان العرب ١٠٩٠/٢، والمعتمد ٥٤٤/٢، الإحكام للأمدى ٣/٢-٧، المسودة ٢٣٢، شرح العضد ٥٠/٢، فواتح الرحموت ١٠٧/٢، شرح الكوكب ٣٠٩/٢، تيسير التحرير ٢٨/٣، حاشية البناني ١١٠/٢، إرشاد الفحول ٤٤، شرح تنقيح الفصول ٣٤٧، البرهان ٥٦٤/١ (٤٨٨)، المحصول ٣٠٧/١/٢، تقريب الوصول (١١٩).

(٢) أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي. متنبئ، من المعمرين، ولد ونشأ بـ «اليمامة» بوادي حنيفة، في نجد، تلقب في الجاهلية بـ «الرحمن»، وعرف بـ «رحمان اليمامة»، وقد أكثر مسيلمة من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن، وكان مسيلمة ضئيل الجسم، قالوا في وصفه: «كَانَ رَوِيْجَلًا، أَصْغَرَ، أَخْيَسَ، وَيَقَالُ: كَانَ اسْمُهُ «مَسْلَمَةً»، وصغره المسلمون تحقيراً له. قتل سنة ١٢هـ في معركة قادها خالد بن الوليد - في عهد أبي بكر الصديق؛ للقضاء على فتنته. ينظر: ابن هشام ٧٤/٣، والروض الأنف ٣٤٠/٢، والكامل لابن الأثير ١٣٧/٢.

بِنَفْسِ الْخَبَرِ؛ وَإِنَّهُ بَاطِلٌ. وَأَيْضاً: الصَّدَقُ خَبَرٌ مُطَابِقٌ، وَالْكَذِبُ خَبَرٌ مُخَالَفٌ؛ فَالصَّدَقُ
وَالْكَذِبُ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُمَا إِلَّا بِالْخَبَرِ؛ فَلَوْ عَرَفْنَا الْخَبَرَ بِهِمَا، لَزِمَ الدَّوْرُ.

وَقَالَ الْمُنْطِقِيُّونَ: إِنَّهُ الْقَوْلُ الَّذِي يُوجِبُ شَيْئاً لَشَيْءٍ، وَيَسْلُبُ شَيْئاً عَنْ شَيْءٍ.

وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ وَالْإِيجَابَ نَوْعَانِ لِلْخَبَرِ، وَالتَّنَوُّعُ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ إِلَّا
بِالْجِنْسِ، فَلَوْ عَرَفْنَا الْجِنْسَ بِالتَّنَوُّعِ، لَزِمَ الدَّوْرُ.

وَأَيْضاً: إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ قَدْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ
الْوُضْفِ، فَلَمَّا ذَكَرَهُ فِي حَدِّ الْخَبَرِ وَجِبَ دُخُولُ الْوُضْفِ فِيهِ.

إِلَى الصَّدَقِ وَلَا يَمْتَنِعُ نِسْبَتُهُ إِلَى الصَّدَقِ، وَإِنْ كَانَ كَاذِباً، وَمَعْنَى التَّكْذِيبِ: نِسْبَتُهُ إِلَى الْكَذِبِ،
وَلَا يَمْتَنِعُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ صَادِقاً.

قوله: «وهذا عِنْدِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ التَّضْذِيقَ وَالتَّكْذِيبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ كَوْنِهِ كَذِباً أَوْ صِدْقاً،
فَقَدْ اقْتَضَى تَعْرِيفُ الْخَبَرِ بِنَفْسِ الْخَبَرِ، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَأَيْضاً الصَّدَقُ خَبَرٌ مُطَابِقٌ، وَالْكَذِبُ خَبَرٌ
مُخَالَفٌ، فَالصَّدَقُ وَالْكَذِبُ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُمَا [إِلَّا] بِالْخَبَرِ، فَلَوْ عَرَفْنَا الْخَبَرَ بِهِمَا، لَزِمَ الدَّوْرُ»:

وِيرَدُ عَلَيْهِ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّدَقَ هُوَ الْخَبَرُ الْمَطَابِقُ بَلْ مُطْلَقُ الْمطَابَقَةِ؛ وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِهِ
الْعَقْدُ وَالظَّنُّ، فَيُقَالُ: هَذَا عَقْدٌ صِدْقٌ، وَهَذَا ظَنٌّْ صِدْقٌ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ، وَإِذَا لَمْ يَتَوَقَّفْ
فَهُمَا عَلَى فَهْمِ الْخَبَرِ، فَيَصِحُّ أَنْ يَمَيِّزَهُمَا عَنْ سَائِرِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ مِنَ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ،
وَالاسْتِفْهَامِ، وَالتَّنْيِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قوله/ ١٨٢: «وَقَالَ الْمُنْطِقِيُّونَ: هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُوجِبُ شَيْئاً لَشَيْءٍ، أَوْ يَسْلُبُ شَيْئاً عَنْ شَيْءٍ».
وَقَدْ زَادَ أَبُو الْحُسَيْنِ فِيهِ قَيْداً، فَقَالَ: الْخَبَرُ كَلَامٌ يَفِيدُ بِنَفْسِهِ إِضَافَةً أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ بِنَفْيٍ، أَوْ
إِثْبَاتٍ، وَإِنَّمَا قَيْدُهُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ عِنْدَهُ كَلَامٌ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ كَلَامٌ يَفِيدُ إِضَافَةً
عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، لِلزَّمَةِ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ: «قَائِمٌ» خَبراً؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ عِنْدَهُ، وَقَدْ أَفَادَ نِسْبَةَ الْقِيَامِ،
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسْبَةِ، لَكِنْ لِذِي النَّسْبَةِ؛ فإِشْعَارُهُ بِهَا بِالتَّضَمُّنِ لَا بِنَفْسِ الْوُضْعِ.

قوله: «وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ وَالْإِيجَابَ نَوْعَانِ لِلْخَبَرِ، وَالتَّنَوُّعُ لَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ
إِلَّا بِالْجِنْسِ، فَلَوْ عَرَفْنَا الْجِنْسَ بِالتَّنَوُّعِ، لَزِمَ الدَّوْرُ»:

وَيُقَالُ لَهُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ السَّلْبَ وَالْإِيجَابَ نَوْعَانِ لِلْخَبَرِ، بَلْ بِهِمَا يَتَنَوَّعُ الْخَبَرُ، وَمَفْهُومُ
السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بَدْهِيٌّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ الْخَبَرِ؛ فَصَحَّ أَخْذُهُمَا فِي تَعْرِيفِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَيْضاً إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ قَدْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ
الْوُضْفِ» يَعْنِي: كَقَوْلِكَ فِي حَدِّ الْإِنْسَانِ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، قَالَ: فَمَا ذَكَرَهُ فِي حَدِّ الْخَبَرِ يُوجِبُ
دُخُولَ الْوُضْفِ فِيهِ.

وَإِذَا قِيلَ: الْخَبَرُ كَلَامٌ وَضِعَ لِإِفَادَةِ نِسْبَةِ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، وَفَسَّرَ الْكَلَامَ بِالْجُمْلَةِ
الْمُفِيدَةِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْوُضْفُ؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ مَا ذَكَرَهُ؛

وَالْمُخْتَارُ - عِنْدَنَا :- أَنْ تَصَوِّرَ مَا هِيَ الْخَبَرُ تَصَوِّرَ بَدَهِئًا ؛

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ : أَنْ كُلَّ مَا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ صِدْقٌ ، كَقَوْلِنَا : الْوَاحِدُ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ ، وَهَذَا خَبَرٌ خَاصٌّ ، وَتَصَوِّرُ الْخَبَرَ الْخَاصَّ مَوْقُوفٌ عَلَى تَصَوُّرِ أَصْلِ الْخَبَرِ ؛ فَلَمَّا كَانَ تَصَوُّرُ الْخَبَرِ بَدَهِئًا ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُ أَصْلِ الْخَبَرِ بَدَهِئًا .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ صِدْقًا ، وَإِمَّا أَنْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ كَذِبًا ، وَإِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ فِيهِ :
أَمَّا الَّذِي يُعْلَمُ كَوْنُهُ صِدْقًا ، فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ أَوَّلًا حُصُولُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، فَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الْخَبَرِ صِدْقًا ، وَإِمَّا أَنْ يُعْلَمَ أَوَّلًا كَوْنُ الْخَبَرِ صِدْقًا ، ثُمَّ

لأنه جعل جنس الخبر القول، وهو أعم من الكلام الاضطلاجي. ومن قال في حده: هو الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية؛ ليخرج التعجب، والطلب، والاستفهام، وسائر الإنشاءات - فلا بأس به، ، وقد احترز فيه عن السؤالين.

قوله: «وَالْمُخْتَارُ: أَنْ تَصَوِّرَ مَا هِيَ الْخَبَرُ تَصَوِّرَ بَدَهِئًا، والدليل عليه: أَنْ كُلَّ أَحَدٍ يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ صِدْقٌ قَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ، ، وهذا خبرٌ خاصٌّ، وتصور الخبر الخاص مَوْقُوفٌ عَلَى تَصَوُّرِ أَصْلِ الْخَبَرِ، فلما كان تَصَوُّرُ الْخَبَرِ الْخَاصِّ بَدَهِئًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَصَوُّرُ أَصْلِ الْخَبَرِ بَدَهِئًا» :

يقال له: لا يَلَزَمُ من الحكم على الشيء بأنه ثابت بالضرورة، تصور ماهيته بالضرورة؛ لما علم أن الحكم على الشيء إنما يَتَوَقَّفُ على الشعور به من وجه ما، وقد تَمَيَّزَ الشيء عن غيره بالأمور الخارجية الخاصة به؛ فإننا نَعْلَمُ بالضرورة وجودَ أَرْوَاحِنَا، وإن لم نتصور ماهيتها، ونُوقِشَ فِي دَعْوَى الْضَّرُورَةِ، والاستدلال عليها.

وأجيب عنه بأن ذَلِكَ لِلتَّمَثِيلِ، أو بأنه لا يَلَزَمُ من العلم بالشيء ضرورة العلم بكيفيته ضرورة، ، ثم ما ذكره لا يَمْنَعُ من الحد اللفظي، فلعلة مُرَادُ الْأَصْحَابِ.

فإن قيل: قد قررتم أن الْخَبَرَ قِسْمٌ من أقسام/ ٨٢ الكلام، وأنه مُبَايِنٌ لِلْأَمْرِ، والنهي، وغيرهما، ، وجميع السُّنَّةِ تسمى أخباراً وإن اشتملت على الأوامر والتواهي.

قلنا: إطلاق ذلك عليها لا بِإِغْتِنَاءِ إِشْعَارِهَا، بل من وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ - تعالى - أنه أَمَرَ بِهَا، أو نَهَى عَنْهَا، أو لأنه أخبر بها.

الثاني: أَنَّ طَرِيقَ وَصُولِهَا إِلَيْنَا بِإِخْبَارٍ مِنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «المسألة الثانية: الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَعْلَمَ كَوْنُهُ صِدْقًا، أو يعلم كَوْنُهُ كَذِبًا، أو يتوقف فيه» .

يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَقُوعِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ:

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ مَا إِذَا عَلِمَ بِبِدْيَهَةِ الْعَقْلِ أَوْ بِالْحِسِّ أَوْ بِالذَّلِيلِ - حُصُولُ شَيْءٍ؛ فَإِذَا أَخْبَرَ عَنْ حُصُولِهِ؛ فَحَيْثُ يُعْلَمُ كَوْنُ ذَلِكَ الْخَبَرِ صِدْقًا.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ مَا إِذَا عُرِفَ - أَوَّلًا - كَوْنُ الْخَبَرِ صِدْقًا، ثُمَّ يُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى حُصُولِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ -: فَهَذَا عَلَى أَقْسَامٍ:

يعني بالتوقف: عدم الجزم بأحدهما، وهذا القسم ينقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام^(١): إلى ما يترجح فيه احتمال الصدق؛ كخبر العدل، وإلى ما يترجح فيه احتمال الكذب؛ كخبر من عرف بالكذب، وإلى ما لا يترجح فيه أحدهما؛ كخبر المجهول الحال. قوله: «أما الذي يعلم كونه صدقاً، فهو على قسمين؛ لأنه إما أن يعلم أولاً حصول المخبر عنه، فيستدل بذلك على كون الخبر صدقاً، وإما أن يعلم أولاً كون الخبر صدقاً، ثم يستدل به على وقوع المخبر عنه»:

يعني: أنه يعلم صدق الخبر أولاً؛ لعلمه بصدق المخبر؛ فإن بين صدق الخبر وصادقية المخبر ملازمة من الطرفين؛ فيستدل بثبوت أحدهما على ثبوت الآخر وبنفية على نفية؛ فصدق المخبر يستلزم صدق الخبر، وصدق الخبر يستلزم حصول المخبر عنه. قوله: «أما الأول فإنه إذا علم ببديهة العقل أو بالحس أو بالدليل، حصول شيء - فإذا أخبر عنه؛ فحيث يُعْلَمُ كَوْنُ ذَلِكَ الْخَبَرِ صِدْقًا»:

مثال الأول: الإخبار بأن الثفي والإثبات لا يجتمعان، ولا يرتفعان.

ومثال الثاني: الإخبار بأن السماء فوقنا والأرض تحتنا، ويقرب من هذا النوع الإخبار عن الوجدانيات؛ كالإخبار بأن الإنسان يلد، ويألم، ويفرح، ويحزن.

ومثال الثالث: الإخبار بأن العالم حادث، وصانعه قديم. ومن أنواعه أيضاً الإخبار بالمعلوم عادة؛ كالإخبار عن إنسان شاهده بأنه مخلوق من أبوين، أو بأن الموتى الآن لم ينشروا.

قوله: «وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وهو ما إذا عرف أولاً كون الخبر صدقاً، ثم يستدل بذلك على حصول المخبر عنه - فهذا على أقسام: الأول: خبر الله - تعالى - فإنه يجب أن يكون صدقاً»:

يعني: في سائر الأدیان، وإن اختلفت مآخذهم.

قوله: «لأن الكذب صفة نقص، وهو على الله - تعالى - محال - والعلم به/ ٨٣ ضروري»:

(١) ينظر: الإحكام للأمدى (١٠/٢) المعتمد ٥٤٤/٢، شرح العضد ٥٠/٢، شرح الكوكب ٣٠٩/٢، المحصول ٣١٨/٢، شرح التنقيح ٣٤٧، حاشية البهاني ١١٠/٢، المسودة (٢٣٢)، إرشاد الفحول (٤٤).

الْأَوَّلُ: حَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ صِفَةٌ نَقْصٍ، وَهُوَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ، وَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ.

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِتَخْسِينِ الْعَقْلِ وَتَفْصِيحِهِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْكَذِبُ قَبِيحٌ لِدَاثِهِ؛ وَهُوَ كَوْنُهُ كَذِبًا. وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِقُبْحِ الْقَبَائِحِ وَيَكُونُهُ غَنِيًّا عَنْهُ؛ وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ، أَمْتَنَعَ صُدُورَ الْقُبْحِ مِنْهُ.

يقال له: لا نسلم أنه يُلْزَمُ من مُجَرِّدِ الْعِلْمِ بَأَن الْكَذِبَ صِفَةٌ نَقْصٍ، وَأَن النُّقْصَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى - وجوب اتِّصَافِهِ بِالصِّدْقِ ضرورة ما لم يُفْذَأْ أَوَّلًا مَعْنَى الْكَلَامِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - ويتبين صحة اتِّصَافِهِ بِهِ، ووجوبه له، وأنه لا واسِطَةَ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ؛ وَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ من امْتِنَاعِ اتِّصَافِهِ بِالْكَذِبِ - وَجُوبُ اتِّصَافِهِ بِالصِّدْقِ، وهذه الْمَطَالِبُ الْأَرْبَعَةُ نَظَرِيَّةٌ.

أما الْكَلَامُ^(١) الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ وَاجِبُ الوجود:

- (١) اعلم أنه - تعالى - متكلم؛ والدليل عليه إجماع الأنبياء - عليهم السلام - وهذا الإجماع من الأنبياء ثبت بالتواتر، والمسلمون بعد اتفاقهم على إثبات الكلام له - تعالى - اختلفوا في معناه: فذهب الأشاعرة إلى أن كلامه - تعالى - ليس بحرف ولا صوت، بل هو المعنى القديم القائم بنفسه - تعالى - أي بذاته المعبر عنه بالعبارات المختلفة. وذهبت الحنابلة إلى أن كلامه - تعالى - حرف وصوت يقومان بذاته - تعالى - وأنه قديم. وقد بالغوا في قدمه؛ حتى قال بعضهم جهلاً: الجلد والغلاف قديمان، فضلاً عن المصحف وذهبت المعتزلة: إلى أن كلامه - تعالى - أصوات وحروف ليست قائمة بذاته - تعالى - بل يخلقها الله تعالى في غيره؛ كاللوح المحفوظ أو جبرائيل أو النبي فهو حادث. وذهبت الكرامية إلى أن كلامه - تعالى - حرف وصوت يقومان بذاته - تعالى - وهو حادث. فاتفق الفريقان الأولان في قدم الكلام والأخيران في حدوثه؛ ولذلك قال في شرح المواقف: إن في بحث الكلام قياسين متعارضين: أحدهما: أن كلامه - تعالى - صفة له وكل ما هو صفة له - تعالى - فهو قديم؛ فكلامه - تعالى - قديم. وثانيهما: أن كلامه - تعالى - مؤلف من أجزاء مرتبة متعاقبة في الوجود وهي الحروف والأصوات، وكل ما هو كذلك فهو حادث؛ فكلامه - تعالى - حادث، فافترق المسلمون إلى أربع فرق، ففرقتان منهم وهما الأشاعرة والحنابلة ذهبوا إلى صحة القياس الأول، ولما لزمهما دفع معارضة القياس الثاني - قدحت الأشاعرة في صغراه؛ أي: صغرى القياس الثاني، وقدحت الحنابلة في كبراه. وفرقتان أخريان، وهما المعتزلة والكرامية ذهبوا إلى صحة القياس الثاني، وقدحت الكرامية في كبراه. قال شارح المواقف مقالة في تحقيق كلام الله - تعالى - ومحصولها: أن لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ، وتارة أخرى على المعنى القائم بالغير؛ فالشيخ الأشعري لما قال: كلامه - تعالى - هو المعنى النفسي، فهم أصحابه منه أن مراده مدلول اللفظ وحده وهو القديم عنده، وأما العبارات فإنما تسمى كلاماً مجازاً؛ لدالاتها على ما هو كلام حقيقي؛ حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه، وأنها ليست كلامه حقيقة، وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة؛ كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله - تعالى - حقيقة، وكعدم طلب المعارضة لكلام الله الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه - تعالى - حقيقة؛ فوجب حمل لفظ المعنى في قول الشيخ كلام الله - تعالى - هو المعنى النفسي على الاحتمال الثاني، وهو الأمر القائم بالغير؛ فيكون الكلام =

فالأشعرية تفسره بالقول النفسي، وسائر الفرق تمنع ثبوته غائباً، وشاهداً، والحشوية تفسره بحروف وأصوات قديمة قائمة بذاته - تعالى - ولسان القارئ ولهاته^(١).

والكرامية^(٢) تقول: الكلام هو الحروف والأصوات الحادثة، وهي قائمة بذاته سبحانه وتعالى، ولا يتصف بها، وإنما يتصف بالقابلية، وهي القدرة على القول.

والمعتزلة فسرت كلامه - سبحانه وتعالى - بحروف وأصوات يخلقها في جماد، والنظام^(٣)

= النفسي عنده أمراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً، قائماً بذات الله - تعالى - وهو مكتوب في المصاحف، مقروء باللسن، محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة. وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة، فكيف تكون قديمة؟! فجوابه: أن ذلك الترتيب إنما هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة الآلة والتلفظ حادث، والأدلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوث التلفظ دون حدوث الملفوظ؛ جمعاً بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه وإن كان مخالفاً لما عليه متأخرو أصحابنا، إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته. انتهى ما قاله شارح المواقف نقلاً عن المصنف. ثم قال شارح المواقف: ولا شبهة في أن ما ذكره المصنف أقرب إلى الأحكام الظاهرة المنسوبة إلى قواعد الملة. أقول: والحاصل: أن كلامه - تعالى - هو العبارات المنظومة؛ كما هو مذهب السلف على ما صرح به في أوائل شرح المواقف، ثم إن كلامه - تعالى - مغاير لعلمه وإرادته؛ لأنه قد يخالفهما فإنه - تعالى - أمر أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن، وامتناع إرادته لما يخالف علمه. ينظر: نشر الطوالع ٢٥٤ إلى ٢٥٨.

(١) اللهاة: من كل ذي خلق: اللحمة المشرفة على الحلق، أو الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم. ينظر: المعجم الوسيط ٨٤٣/٢.

(٢) أصحاب أبي عبدالله محمد بن كرام، قال الشهرستاني: وإنما عدده من الصفات؛ لأنه كان ممن يثبت الصفات، إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه. وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة، وأصولها ست: العابدية، والتونية، والزينية، والإسحاقية، والواحدية. وأقربهم الهيصمية، ولكل واحدة منهم رأي، إلا أنه لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين، بل عن سفهاء جاهلين.

ونص أبو عبدالله على أن معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً، وأطلق عليه اسم الجوهر؛ فقال في كتابه المسمى (عذاب القبر): إنه أحدى الذات، أحدى الجوهر، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا. وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه تعالى.

ومن مذهبهم جميعاً: جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري - تعالى -، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته - فإنما يحدث بقدرته، وما يحدث مابيناً لذاته فإنما يحدث بواسطة الإحداث، ويعنون بالإحداث: الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات. ويعنون بالمحدث: ما بين ذاته من الجواهر والأعراض.

ينظر: الملل والنحل ١/ ١٠٨ - ١١٠.

(٣) إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة جاء في لسان الميزان أنه متهم بالزندقة، وكان شاعراً أديباً بليغاً، وذكروا أن له كتباً كثيرة من الفلسفة والاعتزال ولمحمد =

زعم أن الكلام أجسام لطيفة تتشكل في الهواء، وتفرع الأسماع، والصَّابئة^(١) والفلاسفة^(٢) منعت وُصف واجب الوجود بشيء من ذلك، وزعمت أن الكلام المنسوب إليه كلام اعتباري، وهو ما يفهم من آثار الصُّنْع؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طُغُوزًا أَوْ كَرِهًا قَالُوا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت ١١] وهو مجاز؛ كقوله: [من الرجز]:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ: قُطْنِي (٣)

والجاحظ^(٤) يزعم أن بين الصدق والكذب واسطة، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ

= عبد الهادي أبي ريدة، كتاب «إبراهيم بن سيار النظام». توفي ٢٣١هـ.

ينظر: تاريخ بغداد ٦: ٩٧، أمالي المرتضى ١/ ١٣٢، الباب ٣/ ٢٣٠، خطط المقرئ ١/ ٣٤٦، سفينة البحار ٢/ ٥٩٧، الأعلام ١/ ٤٣.

(١) مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين؛ كما أن مدار مذهب الحنفاء هو التعصب للبشر الجسمانيين.

والصابئة تدعي أن مذهبها هو الاكتساب، والحنفاء تدعي أن مذهبها هو الفطرة. فدعوة الصابئة إلى الاكتساب، ودعوة الحنفاء إلى الفطرة.

ينظر: الملل والنحل ٢/ ٦٣.

(٢) الفلسفة باليونانية: محبة الحكمة، والفيلسوف هو: فيلا وسوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة؛ أي: هو محب الحكمة. والحكمة قولية وفعلية:

أما الحكمة القولية: وهي العقلية أيضاً؛ فهي كل ما يعقله العاقل بالحد، وما يجري مجراه مثل: الرسم، والبرهان، وما يجري مجراه مثل: الاستقراء؛ فيعبر عنه بهما. وأما الحكمة الفعلية: فكل ما يفعله الحكيم؛ لغاية كمالية. فمن الفلاسفة:

حكماء الهند من البراهمة وهم لا يقولون بالنبوات أصلاً.

ومنهم: حكماء العرب وهم شرذمة قليلون؛ لأن أكثر حكمهم فلتات الطبع، وخطرات الفكر، وربما قالوا بالنبوات.

ومنهم: حكماء الروم؛ وهم منقسمون إلى القدماء الذين هم أساطين الحكمة، وإلى المتأخرين وهم المشاءون، وأصحاب الرواق، وأصحاب أرسطوطاليس. وإلى فلاسفة الإسلام الذين هم حكماء العجم، وإلا فلم ينقل عن العجم قبل الإسلام مقالة في الفلسفة؛ إذ حكمهم كلها كانت متلقاة من النبوات: إما من الملة القديمة، وإما من سائر الملل.

غير أن الصابئة كانوا يخلطون الحكمة بالصبوة.

وينظر: تفصيل ذلك في الملل والنحل ٢/ ١١٦، ١١٨.

(٣) تقدم.

(٤) عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي: أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ولد بالبصرة سنة ١٦٣هـ. كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة فليج في آخر عمره، وكان مشوه =

كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴿سبأ ٨﴾.

ومع هذا الاختلاف العظيم كيف يدعى اتصافه بالصدق ضرورة، بمجرد أن الكذب صفة نقص، وأن النقص مستحيل عليه؟
فإن قيل: أخذنا هذه المطالب مسلمة من علم الكلام وبيننا عليها وجوب اتصافه بالصدق ضرورة.

فيقال: فهلا أخذ وجوب الصدق لله - تعالى - مسلماً من علم الكلام أيضاً، فإنه من مبادئ هذا العلم، ولا يبرهن عليه فيه؟
وقد نقل عن الغزالي مسلكتين وضعفهما:

الأول: إخبار الرسول بامتناع الكذب على الله - تعالى - وضعفه بأن صدق الرسول مبني على دلالة المعجزة، ودلالة المعجزة متوقفة على إثبات الصدق لله - تعالى - فإنها تنزل منزلة التصديق بالقول، فما لم يثبت الصدق لله - تعالى - لا يدل على صدق الرسول، فإثباته به دوز.
وقد أجاب الأصحاب عنه بجوابين:

أحدهما: أن المعجزة تدل على الصدق والتصديق معاً؛ فلا دوز.

والثاني: أن دلالة المعجزة على الرسالة لا تتوقف على إثبات الكلام، والصدق لله تعالى.
قال الإمام: فإن من ادعى الرسالة في ملأ من ملك، وادعى صحة رسالته بأن الملك يغير عادته المألوفة، ويوافقه فيما ادعاه... المثال المشهور^(١)، فطابقه - علم الحاضرون صدقه، وإن كان/ ٨٣ ب فيهم من ينفي كلام النفس. ثم ما ذكره من الدور لازم له على المسلك الذي اختاره؛، فإن حاصل دليله راجع إلى وجوب نفي النقائص عن الله - تعالى - واعتمد جمهور الأصحاب في نفي النقائص عنه بالإجماع، فإن الفرق مجمعة على وجوب اتصافه - تعالى - بالكمال، واستحالة اتصافه بالنقص، وإن اختلفوا في تعيين ما هو الكمال: فإذا كان معتمدهم

= الخلق. له تصانيف كثيرة منها: «الحيوان» و«البيان والتبيين» و«سحر البيان» و«التاج» ويسمى «أخلاق الملوك» و«البخلاء» و«تنبيه الملوك» و«ذم القواد» وغيرها. مات سنة ٢٥٥ هـ بالبصرة والكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه.

ينظر: إرشاد الأريب ٦/ ٥٦ - ٨٠، الوفيات ١/ ٣٨٨، أمراء البيان ٣١١ - ٤٨٧، آداب اللغة ٢/ ١٦٧، لسان الميزان ٤/ ٣٥٥، تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢، الأعلام ٥/ ٧٤.

(١) قال الإمام في البرهان: ضرب القاضي أبو بكر رحمة الله عليه في كتبه مثلاً. حيث قال: إذا تصدى ملكٌ للدخالين عليه في مهم سَخَّ، وأخذ الناس مجالسهم، وتأزر المجلس بأهله، ثم قام قائم بمرأى من الملك ومسمع، فقال: أنا رسول الملك إليكم، وآية رسالتي أن ألتبس من الملك أن يقوم ويقعد خارقاً عادته المألوفة، فيفعل. ثم يقول: أيها الملك إن كنت رسولك فصدقني بقيامك وعودك. فإذا طابقه الملك قطع الحاضرون بتصديقه إياه، من غير فكرٍ وروية، وانصرفوا واثقين على تلج من الصدور. وهذا ليس قياساً وإنما أثبتناه، مثلاً، وإيناساً.
ينظر البرهان ١/ ١٤٨ - ١٤٩.

الثاني: خَبَرُ الرَّسُولِ (ص) وَذَلِكَ أَنَّهُ ادَّعَى كَوْنَهُ صَادِقًا وَأُثِّبَتْ بِالْمُعْجَزَةِ صِدْقُهُ فِي دَعْوَاهُ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ صَادِقًا.

الإجماع، ونُوزِعُوا فِي نَفْيِ التَّقْيِصَةِ الْمُضَادَّةِ لِلْكَمَالِ، فَأُثِّبَتْهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَجَمِيعُ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ تُبْنَى عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، وَصِدْقُ الرَّسُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ: - لَزِمَهُ الدَّوْرُ بَعَيْنِ مَا ذَكَرَ الْمُخَلَّصُ لَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى نَفْيِ التَّقَايِصِ بِالْعَقْلِ، فَإِنَّ الْبَارِيَّ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَكُلُّ نَاقِصٍ جَائِزٌ مُحْتَاجٌ.

المَسْئَلَةُ الثَّانِي لِلْمِغْزَالِيِّ: أَنْ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَالْكَلَامُ النَّفْسِيُّ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِي حَقِّ مَنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ: لَا أَسْلَمُ أَنْ الْكَذِبَ عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ مُحَالٌ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِدِهْيًا.

وَهَذِهِ الْحُجَّةُ أَشَارَ إِلَيْهَا الْإِمَامُ، وَقَرَّرَهَا بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عَالِمٌ بِبُيُوتِ أَشْيَاءٍ أَوْ نَفْيِهَا، وَكُلُّ عَالَمٍ فِي نَفْسِهِ حَدِيثٌ مُطَابِقٌ لِمَعْلُومِهِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا مَعْنَى لِلْخَبَرِ الصَّادِقِ إِلَّا ذَلِكَ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ وَجُوبُ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالصِّدْقِ الْقَدِيمِ، فَالْإِخْبَارُ بِالْكَذِبِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ عَنْ جَهْلٍ بِحَالِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، أَوْ بِفَرْضِ تَقْدِيرِ الْحَالِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ، وَهُوَ أَيْضًا جَهْلٌ؛ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِلخَارِجِ؛ وَلِأَنَّ التَّفْهِيمَ فَعْلَ الْمَقْدُورِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَدِيثًا، وَالْبَارِيَّ - تَعَالَى - لَا يوصِفُ بِحَادِثٍ وَفَرْضِ قِيَامِ الْجَهْلِ بِهِ مُحَالٌ لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَقْصُّ. والثاني: أَنْ قِيَامَهُ بِهِ إِمَّا مَعَ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ، أَوْ مَعَ انْتِفَائِهِ، وَالْأَوَّلُ جَمْعٌ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَالثَّانِي يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْقَدِيمِ؛ وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ.

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِتَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْكَذِبُ يُقْبَحُ لِكَوْنِهِ كَذِبًا، وَاللَّهُ - تَعَالَى - عَالِمٌ بِالْقَبِيحِ مَعَ كَوْنِهِ غَنِيًّا عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ صُدُورُ الْقُبْحِ مِنْهُ» يَعْنِي: مَعَ كَوْنِهِ حَكِيمًا.

وَمَا قَالُوهُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْكَلَامَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، لَا مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَتَقْيِيدُهُ بِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ كَذِبَةٍ فِيهَا نَجَاةٌ نَبِيٍّ تَصُدُّرُ مِنَ الْعَبْدِ؛ فَإِنْ أَبَا هَاشِمٍ حَكَّمَ بِحَسَنَتِهَا، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا لِلنَّجَاةِ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَنْعِهِ مِنْهُ، وَقَدْ أَلْزَمَهُمْ أَصْحَابُنَا/ ١٨٤ عَلَى أَصُولِهِمْ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - إِذَا خَلَقَ عَلَى لِسَانِ مَتَّحٍ: سَرَقَتْ وَرَزِيَتْ، وَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ فَعْلِ الْكَلَامِ، لَا مِنْ قَامٍ بِهِ - أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الْمُتَصِفُ بِذَلِكَ، وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا بِخَلْقِهِ الْكَلَامَ إِذَا وَرَدَ بِهِ سَمْعٌ، وَلَكِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ مِنْ أَفْعَالِهِ صِفَاتٌ تَقُومُ بِهِ، وَإِنَّمَا تَنْسَبُ إِلَيْهِ بِالْخَلْقِ، وَالْإِخْتِرَاعِ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بِخَلْقِهِ الصُّوْتُ مَصُوتًا، وَبِخَلْقِهِ الْحَرَكَةُ مُتَحَرِّكًا؛ فَالْصِّدْقُ إِذَنْ، فِي كَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - النَّفْسِيُّ ثَابِتٌ؛ لِمُطَابَقَتِهِ الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَفِي الْأَقْوَالِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ الدَّلَالَةُ عَلَى كَلَامِهِ النَّفْسِيِّ؛ لِمُطَابَقَتِهَا الْكَلَامَ الْمُنَاطِقَ لِلْعِلْمِ.

قَوْلُهُ: «الثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ ﷺ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ ادَّعَى كَوْنَهُ صَادِقًا، وَأُثِّبَتْ الْمَعْجَزَةُ صِدْقُهُ فِي

فَإِنْ قَالُوا: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ ادَّعَى كَوْنَهُ صَادِقًا فِي ادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ، وَثَبَّتَ بِالْمُعْجِزَةِ كَوْنَهُ صَادِقًا فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ صَادِقًا فِي هَذِهِ الدَّعْوَى - كَوْنَهُ صَادِقًا فِي جَمِيعِ الدَّعَاوَى» ١٩

دَعْوَاهُ، فوجب القولُ بكونه صادقاً:

أورد عليه إشكالاً، فقليل له: إذا كان من مذهبكم أن الله - تعالى - يُضِلُّ من يشاء، ولا يقبح منه شيء، ولا مانع من ظهور المعجزة على يد الكاذب؛ وحيث لا يثبت صدقه. وأجيب عنه بجوابين بناءً على الاختلاف في وجه دلالة المعجزة أنها عادية، أو عقلية: فمن قال: إنها عادية - وهو اختيار الإمام - قال: وإن جوزنا ذلك عقلاً، إلا أن ذلك لا يمنع جزمنا بدلائلها على الصدق، بناءً على استمرار العاديات؛ كما أننا وإن جوزنا أن يقلب الله - تعالى - الجبل ذهباً لا يمنع جزمنا بأنه الآن باقٍ على صفة، ولو وقع لاكتسب العلوم من الصدور. وأما من قال: إن دلائلها عقلية - وهو اختيار الأستاذ أبي إسحاق - فإنه يقول: إن تخصيص هذا المدعي بخلق الخارق على وفق دعواه وتحديه - دليل على إرادة الله - تعالى - لتصديقه؛ لما دلَّ تخصيص الممكّنات بوجه صَحَّ في العقل وقوعها على خلافها على أنه - تعالى - مُريدٌ لذلك. فنقول في جوابه: إنه لا يصحُّ على هذا التقدير صدورها على يد كاذب؛ لأن الدليل العقلي يدل بذاته ونفسه، فلو وجد غير دال لاقلب الدليل شبهة، وقلب الأجناس محال. وأما أن الله - تعالى - يُضِلُّ من يشاء - فنقول: يضل من يشاء، ولكن لا بالدليل من الوجه الذي كان به دليلاً.

قوله: «فإن قالوا: لم لا يجوز أن يقال: إنه ادعى كونه صادقاً في ادعاء النبوة، وثبت بالمعجزة كونه صادقاً في هذه الدعوى، ولا يلزم من كونه صادقاً في هذه الدعوى: كونه صادقاً في جميع الدعوى»:

حاصل هذا الاعتراض القول بموجب الدليل بأنه يقول بأنكم ادعيتم وجوب صدقه في كل ما يخبر به، ودليلكم لا يدل إلا على صدقه في الإخبار عن نبوته. [قوله]: «قلنا: لا معنى للنبوة، إلا كونه/ ٨٤ ب مبلغاً للأحكام عن الله - تعالى - فإذا جوزنا كذبه في شيء، فقد بطلت النبوة، وإن لم تجوز ذلك، فهو المقصود فيه»:

[هذا] استدراك؛ فإن معنى النبوة اضطفاؤه بأن يوحى إليه، فإن أمر بعد ذلك بتبليغ ما أوحى إليه كان رسولاً، فكل رسول نبي^(١)، وليس كل نبي رسولاً، ومراد المصنف بالنبوة

(١) النبي لفظ منقول عن معناه اللغوي إلى معنى عرفي: أما معناه اللغوي: فقليل: هو المنبئ واشتقاقه من النبأ الذي هو الخبر، فهو حيثئذٍ مهموز أصله نبأ قلبت همزته ياء للتخفيف وأدغم الياء في الياء وهو فعيل بمعنى فاعل؛ ووجه مناسبة هذا المعنى للمسمى العرفي أن النبي العرفي موصوف بالإخبار عن الله. وقيل: هو المرتفع على أن النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع فأصله حيثئذٍ نبيو؛ قلبت الواو ياء وأدغم، وأصله حيثئذٍ غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول، ووجه المناسبة: أن النبي موصوف بهذا المعنى، لعلو شأنه. وقيل: معنى النبي لغة: الطريق والنبي منقول منه، وجه =

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِلنُّبُوَّةِ إِلَّا كَوْنُهُ مُبْلَغًا لِلْأَحْكَامِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا جَوَّزْنَا كَذِبَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، فَقَدْ بَطَلَتِ النُّبُوَّةُ، وَإِنْ لَمْ نَجُوزْ ذَلِكَ فَهُوَ الْمَقْصُودُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ مَجْمُوعَ الْأُمَّةِ مَعْصُومُونَ عَنِ الْكَذِبِ - كَانَ قَوْلُهُمْ صِدْقًا.

الرَّابِعُ: كُلُّ مَنْ أَخْبَرَ اللَّهَ تَعَالَى عَنْهُ أَوْ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهِ صَادِقًا - ثَبَتَ الْحُكْمُ فِيهِ.

الرَّسَالَةُ؛ فَوَقَعَتِ الْعِبَارَةُ مُسْتَدْرَكَةً. ثُمَّ التَّبْلِيغُ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَحْكَامِ كَمَا ذَكَرَ؛ فَإِنْ الرُّسُلَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مُبَشِّرُونَ مُنْذِرُونَ، وَكَمَا اشْتَمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى الْأَحْكَامِ، اشْتَمَلَ عَلَى الْمَوَاعِظِ، وَالْحُكْمِ، وَالْأَمْثَالِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَالْإِنْبَاءِ عَنْ قِصَصِ الْأَوَّلِينَ، وَالْإِخْبَارِ عَمَّا سَيَكُونُ.

وبالجملة: فَإِنَّ الْمُعْجِزَةَ تَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَحْدِثُ بِهِ؛ فَإِنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ فَقَطْ، وَأَقَامَ الْمُعْجِزَةَ عَلَيْهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ دَلِيلٍ زَائِدٍ عَلَى عِصْمَتِهِ فِيمَا يَخْبُرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى - وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي جَمِيعِ مَا يُبَلِّغُهُ عَنْهُ، فَلَا حَاجَةَ فِي عِصْمَتِهِ فِي ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ زَائِدٍ عَلَى الْمُعْجِزَةِ.

قوله: «الثالث: أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ الْأُمَّةِ مَعْصُومُونَ عَنِ الْكَذِبِ، كَانَ قَوْلُهُمْ صِدْقًا»:

هَذَا الْقَوْلُ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ دَعْوَاهُ مَعَ اخْتِيَارِهِ أَنَّ دَلَائِلَ الْإِجْمَاعِ ظَنِيَّةٌ.

قوله: «الرابع: كُلُّ مَنْ أَخْبَرَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَوْ دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهِ صَادِقًا - يَثْبِتُ هَذَا الْحُكْمَ فِيهِ»:

يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَنْ ثَبَتَ صِدْقَهُ فَهُوَ صَادِقٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

= المناسبة: أَنَّ النَّبِيَّ وَسِيلَةً إِلَى اللَّهِ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ فِي الْعَرَفِ، فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ: أَرْسَلْتُكَ إِلَى قَوْمٍ كَذِبًا، أَوْ إِلَى النَّاسِ جَمِيعًا، أَوْ بَلَّغْتَهُمْ عَنِّي. . . . وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُفِيدَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى، كـ «بِعَثَّتِكَ» إِلَيْهِمْ وَنَبِّهْتَهُمْ وَهَذَا حَاصِلُ مَا قَالَهُ شَارِحُ الْمَقَاصِدِ: أَنَّ النَّبِيَّ إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ؛ لِتَبْلِيغِ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ، وَكَذَا الرَّسُولُ وَقَدْ يَخْتَصُّ بِمَنْ لَهُ شَرِيعَةٌ وَكِتَابٌ؛ فَيَكُونُ أَخْصَ مِنَ النَّبِيِّ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي إِرسَالِ النَّبِيِّ شَرْطُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَكْتَسِبَةِ بِالرِّيَاضَاتِ وَالْمَجَاهِدَاتِ فِي الْخُلُوتِ، وَلَا اسْتِعْدَادِ ذَاتِي مِنْ صِفَاءِ جَوْهَرٍ عَنِ الْكَدُورَاتِ؛ كَمَا زَعَمَهُ الْفَلَّاسِفَةُ؛ فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ مِنْ صِفَاءِ جَوْهَرِهِ عَنِ الْكَدُورَاتِ، وَبَالِغٌ فِي الرِّيَاضَاتِ؛ حَتَّى اطَّلَعَ عَلَى الْمَغْشِيَّاتِ، وَتَصَرَّفَ فِي عَالَمِ الْعُنَاصِرِ بِمَا يَخَالِفُ الْعَادَاتِ، وَرَأَى الْمَلَائِكَةَ وَسَمِعَ كَلَامَهُمْ، وَلَا يَقُولُونَ بِالْبَعْثِ وَالْإِرسَالِ مِنَ اللَّهِ. هَذَا حَاصِلُ مَا قَالَهُ الْأَصْفَهَانِيُّ وَشَارِحُ الْمَوَاقِفِ. وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ كَلِمَاتَهُمُ الْكَاذِبَةَ وَشَنَعَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ قَالَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ تَلْبِيسٌ عَلَى النَّاسِ وَتَسْتَرٌ؛ بِعِبَارَةٍ لَا يَقُولُونَ بِمَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِمَلَائِكَةِ يَرُونَ، بَلِ الْمَلَائِكَةُ عَنْدهُمْ مِنْ قَبِيلِ الْمَجْرَدَاتِ عَنِ الْمَادَةِ، وَلَا كَلَامَ لَهُمْ يَسْمَعُ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ - جَزَاهُ اللَّهُ - تَعَالَى - خَيْرًا - يَقُولُ صَاحِبُ نَشْرِ الطَّوَالِعِ: لِعَمْرِكَ إِنْ مِنْ اطَّلَعَ عَلَى مَقَالَاتِ عُلَمَاءِ الدِّينِ، فِي تَقْيِيحِهِمْ وَتَضْلِيلِ مَذَاهِبِهِمْ، وَكَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ حِمْيَةِ الدِّينِ - لَا جَرَمَ تَنْقَبُضُ نَفْسُهُ مِنْهُمْ، وَيَكَادُ يَتَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ عَلَيْهِمْ يَنْظُرُ، نَشْرِ الطَّوَالِعِ ص (٣٣٠).

الخامس: القرائن إذا حصلت مع قول الواحد، فقد يفيد العلم؛ كما إذا علمنا أن رجلاً كان مريضاً، ثم إن ولده خرج حافياً حاسراً مشقوق الجنب منادياً بالويل والثبور - فإنه يحصل العلم بأن ذلك الإنسان قد مات. وهذه القرائن غير مطرّدة؛ فإنه يمكن أن يظهر أن ذلك الإنسان لم يمُت، وأنه أظهر الموت لغرض آخر؛ إلا أن ذلك لا يقدح في كون القرائن مفيدة للعلم في الجملة.

مُعْجَزَةٌ، بل اكتفى في صدقه بتصديق نبي له ثبت صدقه.

قوله: «الخامس: إذا احتفت القرائن مع القول الواحد، فقد يفيد العلم؛ كما إذا علمنا أن رجلاً كان مريضاً، ثم إن ولده خرج حافياً حاسراً مشقوق الجنب، منادياً بالويل والجزع؛ فإنه يحصل لنا العلم بأن ذلك الإنسان قد مات - وهذه القرائن غير مطرّدة؛ فإنه يمكن أن يظهر أن ذلك الإنسان لم يمُت، وأنه أظهر الموت لغرض آخر، إلا أن ذلك لا يقدح في كون القرائن تُفيد العلم في الجملة»:

زعم النّظام، والإمام، والغزالي أن مثل هذا الخبر يفيد العلم^(١).

وقال القاضي وغيره: لا يفيد.

واحتج المنكروّن بوجوه:

الأوّل: قالوا: لو أفادت القرائن العلم بما ظهر الأمر بخلافه، وقد يظهر مع ما ذكره من القرائن البكاء والندبة، والنياحة، وتغيير الأحوال، وحضور الكفن، وخروج الجنازة، وغير ذلك - كونه مغمى عليه أو مسكناً أو خبل بذلك لغرض خوف سلطان أو غيره.

الثاني: لو أفادت القرائن العلم، لجاز ألا يدل خبر التواتر/ ١٨٥؛ لانتفاء القرائن؛ ولأنه لو دل لأطرّد في كل خبر واحد.

وأجيب عن الأوّل بأن الظهور على خلاف الأمر في بعض الصور لا يمنع دلالتها مطلقاً، ونحن لم ندع وجوب إفادة القرائن.

الثالث: ذلك في كل صورة، وإنما ادّعينا أنها قد تُفيد على الجملة، وهذا يضاهي قول الفقهاء: إن تعليل الثبوت على الجملة لا ينتقض بانتفاء الحكم في صورة؛ كتعليل أصل البيع بالحاجة، ينتقض بعدم شرعه في بياعات نهى عنها بعينها مع الحاجة إليها، كيف وإن قرائن الأحوال قد تستقل بإفادة العلم؛ كما يعلم بها حجل الحجل، وخوف الخائف، وحال العطشان، والمحب، ويكذب عند ادعاء خلافه.

وعن الثاني: أن التواتر لا ينفك عن القرائن، ولو سلم انفكاكه، فهو إلزام عكس الدليل،

(١) انظر: المستصفى ١٣٦/٢، نهاية السؤل ٢٦٢/٢، المعتمد ٥٦٦/٢، تيسير التحرير ٧٦/٣، المحصول ٢٨٥/١، المسودة ص ٢٤٠، ٢٤٣، اللمع ص ٤٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٤، الإحكام للآمدي ٣٢/٢، ٣٧، فواتح الرحموت ١٢١/٢. توضيح الأفكار ٢٦/١، مختصر ابن الحاجب ٥٥/٢، جمع الجوامع ١٣٠/٢، غاية الوصول ص ٩٧.

السادس: التواتر، وفيه أبحاث:

الأول: في شرائط التواتر، وهي ثلاثة:

أحدها: أن يكون المخبر عنه محسوساً، أما لو أخبر أهل الشرق والغرب عن حدوث العلم ووخدة الله تعالى، لم يحصل العلم بمجرد ذلك الخبر.

ولأنه غير لازم؛ فإننا ادعينا أن احتفاف القرائن بخبر الواحد قد يفيد العلم، ولم ندع أنه لا يفيد العلم إلا ذلك، فقد ثقل القرائن وتجمع مع إخبارات، فيكون متواتراً، وقد يكثر العدد، وينفرد بإفادة العلم على رأي القاضي وأبي الحسين إن أمكن.

وعن الثالث: أنا نطرده في كل خبر اختفت به القرائن المعلمة لا في مطلق خبر الواحد، ومثل هذا الخبر إذا أفاد العلم لا يكون من المتواترات، بل من جنس الحدسيات.

قوله: «السادس الخبر المتواتر»:

التواتر في اللغة: تتابع أمور شيئاً فشيئاً، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون 44] وفي الاصطلاح: عبارة عن خبر جماعة يفيد العلم بنفسه، وتقييدهم له بـ «نفسه» ليخرج منه خبر جماعة علم صدقهم بإخبار صادق أنهم صادقون، أو غيره. وهو مفيد للعلم عند اجتماع شرائطه، سواء كان عن موجود في زماننا، أو في زمان ماضٍ^(١).

قوله: «وفيه أبحاث: البحث الأول في شرائط التواتر، وهي ثلاثة: أحدها: أن يكون

(١) والحديث المتواتر هو: ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عادة، من أمر حسبي، أو حصول الكذب منهم اتفاقاً، ويعتبر ذلك في جميع الطبقات إن تعددت. شروط التواتر:

١- أن يكون رواه عدداً كثيراً.

٢- أن يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، أو أن يحصل الكذب منهم اتفاقاً عادة.

٣- أن يرووا ذلك عن مثلهم - من الابتداء إلى الانتهاء - في كون العقل يمنع من تواطؤهم على الكذب، أو حصوله منهم اتفاقاً عادة.

٤- أن يكون مستند انتباههم الإدراك الحسي، بأن يكون آخر ما يؤول إليه الطريق، ويتم عنده الإسناد - أمر حسبي مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة من الذوق، واللمس، والشم، والسمع، والبصر.

واعلم: أن من المتفق عليه عند العلماء، وأرباب النظر أن القرآن الكريم لا تجوز الرواية فيه بالمعنى، بل أجمعوا على وجوب روايته لفظاً لفظاً، وعلى أسلوبه، وترتيبه؛ ولهذا كان تواتره اللفظي لا يشك فيه أدنى عاقل، أو صاحب حس. وأما سنة رسول الله، فقد أجازوا روايتها بالمعنى؛ لذلك لم تتحد ألفاظها، ولا أسلوبها، ولا ترتيبها.

فهل يكون الحديث متواتراً تواتراً لفظياً أو معنوياً، إذا تعددت الرواية بالفاظ مترادفة، وأساليب مختلفة في التمام والنقص، والتقديم والتأخير في الواقعة الواحدة؛ حتى بلغت مبلغ التواتر؟

ومن ناحية أخرى فإذا تعددت الوقائع، واتفقت على معنى واحد، دلت عليه تارة بالتضمن، وتارة =

بالالتزام؛ حتى بلغ القدر المشترك في تلك الوقائع المتعددة مبلغ التواتر؛ فإنه حينئذ يكون متواتراً تواتراً معنوياً، لا خلاف في ذلك.

وعلى ذلك فالتواتر ثلاثة أقسام:

١- تواتر لفظي لا شك فيه؛ كالقرآن الكريم.

٢- تواتر معنوي لا شك فيه؛ كما إذا تعددت الوقائع، واشتركت جميعها في معنى تضميني، أو التزامي.

٣- أما إذا اتحدت الواقعة، وتعددت روايتها بألفاظ مختلفة، وأساليب متغايرة، واتفقت في المعنى المطابقي، وبلغت في تتبعها، وتعددتها حد المتواتر - كان متواتراً تواتراً لفظياً.

وعلى ذلك ينقسم المتواتر إلى قسمين: لفظي ومعنوي، وينقسم اللفظي إلى قسمين؛ كما ينقسم المعنوي إلى قسمين أيضاً، وعلى هذا فالمتواتر أربعة أقسام:

١- أن يتواتر اللفظ والأسلوب في الواقعة الواحدة.

٢- أن تتواتر الواقعة الواحدة بألفاظ مترادفة، وأساليب كثيرة متغايرة، متفقة على إفادة المعنى المطابقي للواقعة الواحدة.

٣- أن يتواتر المعنى التضميني في وقائع كثيرة.

٤- أن يتواتر المعنى الالتزامي في وقائع كثيرة.

ولهذه الأقسام أمثلة كثيرة ذكرها المحذثون في كتب الاصطلاح، فلتنظر من هناك. وفي حكم المتواتر:

ذهب جمهور العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم ضرورية، بينما خالف في إفادته العلم مطلقاً - السميّة والبراهمة.

وخالف في إفادته العلم الضروري الكعبي وأبو الحسين من المعتزلة، وإمام الحرمين من الشافعية، وقالوا: إنه يفيد العلم نظراً.

وذهب المرتضى من الرافضة، والآمدي من الشافعية إلى التوقف في إفادته العلم؛ هل هو نظري، أو ضروري؟

وقال الغزالي: إنه من قبيل القضايا التي قياساتها معها؛ فليس أولياً، وليس كسبياً.

واحتج الجمهور أنه ثابت بالضرورة، وإنكاره مكابرة، وتشكيك في أمر ضروري؛ فإننا نجد من أنفسنا العلم الضروري بالبلدان البعيدة، والأمم السالفة؛ كما نجد العلم بالمحسوسات، لا فرق بينها فيما يعود إلى الجزم، وما ذاك إلا بالإخبار قطعاً.

ولو كان نظرياً، لافتقر إلى توسط المقدمتين في إثباته، واللازم باطل؛ لأننا نعلم قطعاً علمنا بالمتواترات من غير أن نفتقر إلى المقدمات، وترتيبها؛ كما أنه لو كان نظرياً لساغ الخلاف فيه ككل النظريات؛ واللازم باطل؛ فثبت مما تقدم أن المتواتر يفيد العلم، وأن العلم به ضروري؛ كسائر الضروريات.

ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٣١/٤، البرهان لإمام الحرمين ٥٦٦/١، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٤/٢، نهاية السؤل للأسنوي ٥٤/٣، منهاج العقول للبدهشي ٢٩٦/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٩٥، التحصيل من المحصول للآرموي ٩٥/٢، المنحول للغزالي ٢٣١، المستصفى له ١٣٢/١، حاشية البناني ١١٩/٢، الإبهاج لابن السبكي ٢٦٣/٢، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٢٠٦/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ١٤٧/٢، المعتمد لأبي =

.....

المُخْبَرُ عَنْهُ أَمْرًا مَخْشُوسًا، أَمَا لَوْ أَخْبَرَ أَهْلُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ عَنْ حُدُوثِ الْعَالَمِ^(١)، وَوَحْدَةِ
الْإِلَهِ، لَمْ يَخْضَلِ الْعِلْمُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ الْخَبَرِ.

= الحسين ٨٦/٢، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٠١/١، تيسير التحرير لأmir بادشاه ٣/
٣٢، كشف الأسرار للنسفي ٤/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر
التفتازاني ٣/٢، شرح المنار لابن ملك ٧٨، ميزان الأصول للسمرقندي ٦٢٧/٢، تقريب الوصول
لابن جزي ١١٩، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٦.

(١) اعلم - رحمك الله - أن حدوث العالم واعتقاده من ضرورات الدين، وركنه الركين؛ لأن حدوث
العالم أصل الشرائع، وقاعدة الدين؛ إذ إثبات الخالق والآخرة وبعثة الرسل والأنبياء - يتوقف على
حدوث العالم؛ إذ لو لم يكن حادثاً، بل قديماً - لا يحتاج إلى وجود الخالق؛ وإذا لم يوجد
الخالق - لم يرسل الأنبياء، ولم تكن الآخرة؛ لأن الآخرة قائمة على فناء العالم.

وقد اعتنى العلماء الأولون بمبحث حدوث العالم، فبرهنوا على حدوثه وخلقه، وكان هدفهم من
ذلك هدفاً دينياً بحثاً؛ إذ في إثبات ذلك بيان إعجاز الخالق في السنن والقوانين التي يسير عليها
الخلق؛ من حيث إن الله - تعالى - يعطي كل مخلوق طبيعته المقدرة له، أو ماهيته الخاصة به، ومن
هنا كان خلقه للعالم لحكمة، ولم يخلقه عبثاً.

وعلة أخرى: وهي بيان تهافت كثير من الخلق في القول بقدم الخلق، وهم كثير، بل جمهور
المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة على القول بقدم العالم، ولقد صدق عليهم إبليس ظنه؛ فاتبعوه
إلا قليلاً من المؤمنين.

ونحن - في هذه العجالة - نحاول اقتفاء أثر السابقين، وتقديم البراهين على صحة ما ذهبوا إليه،
وعكفوا عليه؛ من القول بحدوث العالم، والرد على من زل في هذا المبحث من الفلاسفة
المتقدمين والمتأخرين.

مَا الْعَالَمُ؟

العالم: اسم لما سوى الله - تعالى - وصفاته من الموجودات؛ فالمععدم ليس من العالم، وهو شامل
السموات والأفلاك وما فيها، ويطلق عليها اسم: العالم العلوي، وشامل لما انحط من السموات
والسحاب والأرض، وما فيها من الهواء، وما على الأرض من نبات وحيوان وجماد، وما فيها من
بحار وجبال وأنهار وغيرها، ويطلق عليه اسم العالم السفلي وهو حادث؛ وفيه تفصيل.

العالم لغة:

عبارة عما يعلم به الشيء.

قال الجوهرى في الصحاح: العالم: الخلق.

وقال ابن منظور: والعالم: الخلق كله. وقيل: هو ما احتواه بطن الفلك.

وقال الزبيدي: والعالم: الخلق كله.

وفي ترتيب القاموس: «والمعالم: الخلق كله، أو ما حواه بطن الفلك».

وقال الزبيدي في تاج العروس: وهو في الأصل اسم لما يعلم به؛ كالمخاتم لما يختم به؛ فالمعالم آلة

في الدلالة على موجدته؛ ولهذا أحالنا عليه في معرفة وحدانيته؛ فقال: «أولم ينظروا في ملكوت

السموات والأرض» وقال جعفر الصادق: العالم: عالمان: كبير؛ وهو الفلك بما فيه، وصغير؛ =

وهو الإنسان؛ لأنه على هيئة العالم الكبير، وفيه كل ما فيه.

قال البغدادي: «... وزعم بعض أهل اللغة أن العالم: كل ما له علم وحس. وقال آخرون: إنه مأخوذ من العَلَم الذي هو العلامة، وهذا أصح؛ لأن كل ما في العالم علامة، ودلالة على صانعه». والعالم اصطلاحاً:

هو عبارة عن كل ما سوى الله من الموجودات؛ لأنه يعلم به الله من حيث أسماؤه وصفاته. ومن أجمع التعريفات له ما حده به إمام الحرمين الجويني في «العقيدة النظامية»؛ حيث قال: «العالم: كل موجود سوى الله - تعالى - وهو أجسام محدودة، متناهية المنقطعات، وأعراض قائمة بها؛ كألوانها، وهيئاتها، في تركيبها، وسائر صفاتها، وما شاهدنا منها، واتصلت به حواسنا، وما غاب منها عن مدرك حواسنا، متساوية في ثبوت حكم الجواز لها، ولا شكل يعاين، أو يفرض منا، صغر أو كبر، أو قرب أو بعد، أو غاب أو شهد، إلا والعقل قاض بأن تلك الأجسام المشكّلة، لا يستحيل فرض تشكّلها على هيئة أخرى، وما سكن منها لم يحل العقل تحركه، وما تحرك منها، لم يحل سكونه، وما صودف مرتفعاً إلى سُمك من الجو، لم يبعد تقدير انخفاضه، وما استدار على النطاق لم يبعد فرض تدواره، نائياً عن مجراه، وترتب الكواكب على أشكالها...».

قال البغدادي في أصول الدين: «والعالم عند أصحابنا كل شيء هو غير الله عز وجل». وفي العقائد النسفية: «والعالم: أي: ما سوى الله - تعالى - من الموجودات مما يعلم به الصانع، يقال: عالم الأجسام، وعالم الأعراض، وعالم النبات، وعالم الحيوان؛ فتخرج صفات الله تعالى؛ لأنها ليست غير الذات؛ كما أنها ليست عينها».

والعالم - كما قسمه المتكلمون - إما جواهر، وإما أعراض. قال البغدادي: «والعالم نوعان: جواهر وأعراض».

وينبغي هنا أن نوضح المقصود بالجواهر والعرض؛ على تفصيل:
الجَوْهَرُ لغة:

هو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، ومن الشيء: ما وضعت عليه جِبِلَّتُهُ. قاله الفيروزابادي. قال الزبيدي: «والجواهر: كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، وهو فارسي معرب؛ كما صرح به الآخرون... ومن الشيء ما وضعت عليه جبيلته...».

قال الجوهري في الصحاح: «والجواهر معرب، الواحدة جوهرة». وفي اللسان: قال ابن منظور: «والجواهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، وجوهر كل شيء ما خلقت عليه جبيلته».

واصطلاحاً:

قال البغدادي: «والجواهر كل ذي لون».

قال الجرجاني: «الجواهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان، كانت لا في موضوع، وهو منحصر في خمسة: هيولي، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل...».

قال في شرح المواقف: الجواهر ممكن موجود، لا في موضوع عند الفلاسفة، وحادث متميز بالذات عند المتكلمين».

وأما العرض لغة فهو:

ما يعرض للإنسان من مرض ونحوه. قاله الجوهري، وفي اللسان: والعرض: من أحداث الدهر من الموت والمرض، ونحو ذلك. قال الأصمعي: العرض: الأمر يعرض للرجل يبتلى به.

قال الزبيدي: والعرض - بالتحريك -: ما يعرض للإنسان من مرض ونحوه؛ كالهجوم والأشغال،... والعرض حطام الدنيا،... والغنيمة،... اسم لما لا دوام له، وهو مقابل الجوهر...». واصطلاحاً:

هو ما قام بغيره. قال البغدادي: «والأعراض هي الصفات القائمة بالجواهر من الحركة، والسكون، والطعم، والرائحة، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة». وقال الجرجاني: العرض: ما يعرض في الجوهر مثل الألوان، والطعوم، والذوق، واللمس، وغيره مما يستحيل بقاءه بعد وجوده».

وقال المرعشي في نشر الطوابع: «... وهو عند الأشاعرة موجود قائم بمتحيز». وقال سعد الدين التفتازاني في العقائد النسفية: «والعرض ما لا يقوم بذاته، بل بغيره؛ بأن يكون تابعاً له في التحيز، أو مختصاً به اختصاص الناعت بالمنعوت».

وبعد أن ذكرنا المقصود بالجواهر والأعراض، وانقسام العالم إليهما - نشرع في بيان مذاهب الناس في حدوث العالم: قال المرعشي في نشر الطوابع: «اتفق المسلمون والنصارى واليهود والمجوس على أن الأجسام كلها محدثة، بذواتها وصفاتها». قال البزْذَوِي في «أصول الدين»:

قال عامة أهل القبلة، وعامة أهل الأديان: إن العالم محدث أحدثه الله - تعالى - لا عن أصل. وقالت الدهرية الذين ينكرون الصانع - جل جلاله -: «إن العالم قديم». وقد اختلف الفلاسفة في قدم العالم: فالذي استقر عليه رأى جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين - القول بقدمه.

قال البزْذَوِي: «وقال عامة الفلاسفة: إن الصانع قديم، والهيولي قديم أيضاً، والهيولي عندهم أصل العالم وطيبته، منه خلق الله - تعالى - العالم. وقال بعض الفلاسفة: الصانع قديم، والاسطقسات قديمة أيضاً. وقال بعض الفلاسفة: الصانع قديم، والخلاء قديم، وهو المكان الذي خلق الله - تعالى - فيه العالم».

مذهب أهل السنة والجماعة: وأهل السنة والجماعة على أن العالم محدث أحدثه الله - تعالى - عن غير مادة؛ وأدلتهم في ذلك على تفصيل: وهي إما أدلة عقلية، أو نقلية: أولاً: الأدلة العقلية:

وإنما قدمت الأدلة العقلية؛ لأن الفلاسفة يعتبرون بها، ويُعَوِّلُونَ عليها؛ فوجب أن نشبه من مادة أدلتهم.

اعلم - وفقك الله -: أن الأدلة العقلية على حدوث العالم كثيرة جداً؛ لأن الآفاق والأنفس مملوءة بدلائل حدوثه؛ فإن ادعى أحد قدم العالم؛ فلا يدعي قدم نفسه، بل ادعى حدوثه بحدوث زماني بالضرورة؛ لأنه تولد من أبويه بعد ما لم يكن في سنة كذا، مع أن ذلك المدعي جزء من أجزاء العالم، وما يكون جزؤه حادثاً يكون كله حادثاً.

ولو كان العالم قديماً - كان باقياً على حاله؛ فلا وجود للآخرة، وذلك كله باطل، فقدم العالم باطل، فثبت حدوثه؛ ولأن القديم لا يكون محلاً للحوادث مع أن العالم محل للحوادث بدهة، فالعالم بجميع أجزائه حادث؛ لأن العالم إما أعيان، وإما أعراض، وكل منهما حادث، ودليل ذلك الأخير على تفصيل.

دليل حدوث الأعراض:

أما حدوث الأعراض؛ فلأن بعضها حادث بالمشاهدة؛ كالحركة بعد السكون، والسكون بعد الحركة مثلاً في بعض الأجرام، وبعضها، وهو ما لم تشاهد حدوثه؛ كسكون بعض الأجسام الثابتة حادثة بالدليل، وهو أنه يجوز طرآن العدم عليه بوجود ضده؛ لأن الأجرام كلها متساوية؛ فيجوز على كل منهما ما يجوز على الآخر، وكل ما يجوز عليه العدم يكون قديماً؛ ولأن القديم إذا كان واجباً لذاته لم يجز أن يكون صادراً بالاختيار؛ للزوم الحدوث له حينئذ؛ فتعين أن يكون صادراً بطريق التعليل من واجب لذاته، فيلزم استمرار وجوده ما دامت علته موجودة؛ فلا يجوز عليه العدم.

دليل حدوث الجواهر:

وأما حدوث الجواهر؛ فلأنها ملازمة للأعراض الحادثة؛ لأن من الأعراض الحركة والسكون، فلو كانت غير ملازمة لأحدهما - لارتفعت الحركة والسكون، وهما ضدان مساويان للنقيضين؛ فارتفاع النقيضين أو ما ساواهما باطل.

وملازم الحادث حادث؛ لأنه لو لم يكن حادثاً للزم: إما قدم الحادث الملازم له، وإما انفكاك التلازم بينهما، وهما باطلان، فالجواهر حادثة.

قال البزدوي في أصول الدين: «ثم الدليل على حدوث جميع العالم: أننا نشاهد حدوث بعضها، فإن الثمار كلها تحدث، وكذلك الحيوانات، وكذا النبات، وكذا الألوان، هذه الأشياء تحدث؛ فإذا كان بعضها يحدث يعلم به حدوث ما سواها؛ إذ كلها أجسام وأعراض وجواهر؛ فإن الشيء دال على شكله، فإن بعض النبات إذا رأيناه يفسد - قضينا في شكله بالفساد؛ ولأن الأجسام لا تخلو عن الأعراض؛ فإنها لا تخلو عن الافتراق، والاجتماع، والسكون، والحركة، والثقل، والخفة...»

قال: فلو كانت الأعراض قديمة - لما تصور بطلانها؛ لأن القديم واجب الوجود؛ فلا يتصور عليه البطلان، والعدم؛ لأنه لو جاز عدمه في المستقبل من الزمان - جاز عدمه في الماضي من الزمان؛ فلا يتصور العدم هذا؛ كما يجب أن الاثنين إذا ضم إلى واحد يكون ثلاثة، وإذا كان هذا واجباً لا يتصور أن يوجد زمان يضم الاثنين إلى الواحد، ولا يكون ثلاثة، فدل أن الأعراض حادثة.

قال الرازي في «المطالب العالية»: «الحجة الأولى: وهي الحجة القديمة للمتكلمين أن قالوا: الجسم لا يخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث؛ فالجسم حادث».

والحجة الثانية: أن نقول: الأجسام قابلة للحوادث، وكل ما كان قابلاً للحوادث، فإنه لا يخلو عن الحوادث، وكل ما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث؛ ينتج أن الأجسام حادثة...»

وقد ساق حججاً كثيرة، فلتطالع هناك لمن شاء التفصيل.

ولأبي محمد بن حزم براهين كثيرة في إثبات العالم ضمنها كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل».

ثانياً: الأدلة العقلية:

ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

ومن السنة: ما أخرجه البخاري في صحيحه، عن عمران بن حصين - رضي الله عنهما - قال: =

«دخلت على النبي ﷺ وَعَقَلْتُ نَاقَتِي بِالْبَابِ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا (مرتين)، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ إِنَّ لَمْ يَقْبَلْ بَنُو تَمِيمٍ. قَالُوا: قَدْ قَبَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالُوا: جِئْنَا نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ. قَالَ: كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَنَادَى مُنَادٍ؛ ذَهَبَتْ نَاقَتُكَ يَا ابْنَ الْحَصِينِ، فَاَنْطَلَقْتُ فِإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابَ، فَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرَكْتُهَا».

والدليل على خلق الله السموات والأرض، وما بينهما لا يعد ولا يحصى من الآيات والأحاديث، وقد اعترض بعض المفكرين القدماء والمحدثين على أن بحث المتكلمين في العالم؛ لبيان حدوثه، وخلقته - بحث لا يرجع إلى القرآن الكريم؛ معتمدين أن لفظ «القدم» أو «الحدوث» هو نفسه ورود إلى مصدر فلسفي أجنبي، وهذا غير صحيح.

فقد كانت أول الحقائق التي ذكرها القرآن الكريم؛ أن العالم حادث مخلوق من لا شيء، وإذا كان العالم محدثاً، فلا بد له من خالق، وهو الله - تعالى - خلق كل شيء، فهو المصور والمبدع. ولقد أشار القرآن الكريم إلى قدرته - تعالى - المطلقة على الخلق، وأنه - تعالى - خلق المخلوق بعلمه، وصورهم، ورزقهم، ولم يكن معه معين ولا نصير: ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكَّ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَمْ صَرْجَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَلْ تَوْفَكُورٌ﴾.

شبهات وردود:

ولا يسلم الأمر لأهل السنة والجماعة بقولهم بإثبات حدوث العالم؛ فقد أبى الله - تعالى - إلا أن يجعل للباطل نصيباً يقوم عليه أهله؛ وذلك لحكمة يعلمها الله تعالى، ولعل منها بيان معرفة الحق من الباطل، والتمييز بين الفريقين؛ ليحيى من حيي عن بيته، ويهلك من هلك عن بيته. ولكن أدلة القائلين بقدم العالم - على كثرتهم - أدلة واهية لا تقوى على الرد والتفنيد. قال الغزالي في «التهافت»:

«لو ذهبت أصف ما نقل عنهم في معرض الأدلة، وما ذكر في الاعتراض عليه - لسودت في هذه المسألة أوراقاً، ولكن لا خير في التطويل؛ فلنحذف من أدلتهم ما يجري مجرى التحكم، أو التخيل الضعيف الذي يهون على كل ناظر حله».

ثم ساق أقوى أدلتهم، ثم عرج عليها تفصيلاً ورداً، والمقام ليس مقام بسط، وتفصيله في تهافت الفلاسفة.

ونذكر هنا بعض الشبه التي ذكرها «البرزدوي» في أصول الدين، ورده عليها، يقول: «إنهم يقولون: إنا نقول بقدم الهيولي لا غير، لا بقدم كل العالم، والهيولي شيء واحد لا يتصور افتراقه، ولا اجتماعه، وليس بقابل بعض ما، وليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض».. فنقول:

لا بد من أن يكون الهيولي جسماً أو جوهرًا أو عرضاً؛ لأنه من جملة العالم، والعالم هذه الثلاثة، =

الثاني: كَوْنُ الْمُخْبِرِينَ بِحَالَةٍ يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَتِلْكَ الْحَالَةُ الْمَانِعَةُ عَنْ

واشترط كَوْنُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ مَحْسُوساً يَتَضَمَّنُ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ مَعْلُوماً لِلْمُخْبِرِ، وَشَرَطَ الْإِمَامُ أَنْ يَكُونَ عَنْ أَطْرَادٍ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ مَحْسُوسٍ، وَمُرَادُهُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ لَا الْأَوَلِيَّاتِ؛ فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِمُجَرِّدِ الْعَقْلِ؛ فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى الْخَبَرِ، وَقَدْ حَافِظٌ عَلَى عَكْسِهِ، فَأَبْطَلَ طَرْدَهُ.

قال الإمام: والفرق بين حصول العلم عن ذلك، وعدم حصوله أن الأخبار عن المستند إلى النظر - ليس مما يحال المرء فيه تغيلاً، وفرقاً، أو دليلاً؛ بل المرجع فيه إلى العادة؛ فإننا رأينا العادة مستمرة/ ٨٥ ب في النفي والإثبات.

وقال الغزالي: ولعل الفرق أن المخبر عن حدوث العالم قد يخبر عن اعتقاده، ولا قرينة تميزه عن العلم، ويمكن الفرق بأنهم إذا أخبروا عن محسوس، فقد تواردوا على مخبر واحد بعينه، وإذا أخبروا عن نظر، فكل واحد منهم إنما يخبر عن نظره نفسه؛ فلم يتجدد المخبر عنه. قوله: «والثاني كون المخبرين بحالة تمنع اتفقهم على الكذب، وتلك الحالة المانعة من إمكان الكذب قد تكون ببلوغ المخبرين في الكثرة إلى حيث لا يمكن اتفقهم على الكذب»، وقد

= وإذا كان واحداً من هذه الثلاثة - يكون حادثاً؛ كسائر الأجسام والجواهر والأعراض؛ ولأنه لا يخلو عرض إما أن كان يخلو عن الاجتماع والافتراق، وهو الخفة والثقل والحركة والسكون.

ثم نقول: لم كان الهولي أولى بالقدم من سائر العالم من الأجسام والأعراض والجواهر؟ فإن قالوا: إنما وجب القول بقدمه؛ لأننا لم نر شيئاً يخلق من غير شيء، كل شيء يخلق من شيء آخر، لما لم نشاهد خلق شيء من غير شيء - قضينا على العالم أنه لم يخلق من غير شيء، بل خلق من شيء؛ فاضطررنا إلى القول بالهولي؛ فتكون الأشياء مخلوقة منه، والهولي عند الفلاسفة للعالم كالقطن للثوب.

فنقول: إن خلق الشيء من الشيء تغيير ذلك الشيء، وهو تبديل الأوصاف؛ بأن يجعل المفترق مجتمعاً والمجتمع مفترقاً، والنار كزيبياً، والشعر ليداً، أو إخراج الشيء من الشيء أو إيجاد الشيء من الشيء، والتغيير مستحيل في الهولي؛ لأن تغيير الشيء الواحد مستحيل؛ ولأن التغيير إلى أن يصير الواحد أشياء - مستحيل، وكذلك إخراج الشيء منه مستحيل، وإيجاد الشيء من الشيء مستحيل نقول: أن خلق الشيء من الشيء إيجاد ذلك الشيء حقيقة.

فإن قالوا: العالم متناه أو غير متناه، فنقول: العالم مخلوق، وكل مخلوق متناه؟ فالعالم يكون متناهياً لا محالة.

فإن قالوا: لما كان العالم متناهياً، ففي أي موضع هو؟ فإن الجسم يحتاج إلى مكان، والعالم أجسام، فنقول: العالم أجسام في غير مكان؛ لأن المكان من جملة العالم، فإن المكان: إما أن يكون هواء أو جسماً لطيفاً غير الهواء أو كثيفاً، والهواء من جملة العالم، وهو جسم لطيف؛ وكذا سائر الأجسام اللطيفة..».

ينظر: أصول الدين للبهزدي ص ١٦، ١٧، ١٨، تهافت الفلاسفة ص ٥٠، نشر الطوالح ص ١٠١، ١٧٥، العقائد النسفية ص ٢٥.

إِمْكَانِ الْكَذِبِ قَدْ تَكُونُ بِلُغَةِ الْمُخْبِرِينَ فِي كَثَرَتِهِمْ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ؛
وَقَدْ تَكُونُ بِحُصُولِ سَائِرِ الْقَرَائِنِ.

وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ كَافِيَانِ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ مُفِيداً لِلْعِلْمِ، إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُونَ

تَكُونُ بِحُصُولِ سَائِرِ الْقَرَائِنِ،، وَهَذَانِ شَرْطَانِ كَافِيَانِ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ يَفِيدُ الْعِلْمَ.
قلت: اختلفَ النَّاسُ فِي شُرُوطِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ، وَقَدْ اعْتَبَرُوا شُرُوطاً مِنْهَا مَا يَصِحُّ، وَمِنْهَا مَا لَا
يَصِحُّ: فَأَمَّا مَا يَصِحُّ: فَمِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى الْمُخْبِرِينَ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطَيْنِ.
وَمِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى السَّامِعِينَ، وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ مُوجِبُ التَّوَاتُرِ مَعْلُوماً بِالضَّرورةِ لِلْسَّامِعِ؛ فَإِنَّهُ
إِذَا كَانَ حَاصِلاً اِمْتَنَعَ إِفَادَةُ الْخَبَرِ لَهُ،، وَشَرَطَ الْمُتَرَضِّي مِنَ الشَّيْءِ أَلَّا يَكُونَ مُعْتَقِداً نَقِيضَهُ عَنْ
شُبْهَةٍ، أَوْ تَقْلِيدٍ،، وَإِنَّمَا شَرَطَ ذَلِكَ؛ لِزَعْمِهِ تَوَاتُرِ النَّصِّ عَلَى إِمَامَةٍ عَلَى - كَرَمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - وَإِنْ
كَانَ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ حُضُومِهِمْ؛ لاعتقادهم نقيض ذلك.

قوله: «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُونَ يَخْبِرُونَ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، وَأَمَّا إِنْ أَخْبَرُوا أَنْ قَوْمًا أَخْبَرُواهُمْ بِأَنْ
الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَجَبَ اعْتِبَارُ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي تِلْكَ الْوَاسِطَةِ»:
يعني: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مَا اشْتَرَطَ فِي الْأُولَى، وَكَذَلِكَ الثَّالِثَةُ، وَالرَّابِعَةُ إِلَى أَنْ
يَصِلَ إِلَيْنَا؛ كَتَفْلِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَيْنَا.

وَأَمَّا الشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ: فَقَدْ شَرَطَ قَوْمٌ أَلَّا يَخْوِيَهُمْ بَلَدٌ، وَلَا يَحْصِرُهُمْ عَدَدٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛
فَإِنْ أَهْلَ جَامِعِ «بَغْدَادٍ» مَثَلًا لَوْ أَخْبَرُوا عَنْ سُقُوطِ مُؤَذِّنٍ عَنِ الْمَنَازَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِأَفَادِ الْعِلْمِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ أَلَّا يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ وَاحِدٍ وَلَا مِنْ أَبٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنْ أَهْلُ
«قُسْطَنْطِينِيَّةٍ»^(١) لَوْ أَخْبَرُوا بِمَوْتِ مَلِكِهِمْ لِأَفَادِ الْعِلْمِ.

وَشَرَطَ الْيَهُودُ أَنْ يَكُونُوا تَحْتَ ذِلَّةٍ وَصَغَارٍ؛ لِيَحَاوِلُوا بِذَلِكَ الْقَدَحَ فِيمَا نُنْقِلُهُ مِنْ مُعْجَزَاتِ
الرَّسُولِ ﷺ وَأَلْزَمُوا أَلَّا يَخْصُلَ لَهُمْ عِلْمٌ بِنَقْلِ شَرِيعَتِهِمْ قَبْلَ ذِلَّتِهِمْ،، وَلَوْ شَرَطَ عَكْسَهُ، لَكَانَ
أَقْرَبَ؛ لِاسْتِنْفَائِهِمْ عَنِ الْكَذِبِ.

وَشَرَطَ الْإِمَامِيَّةُ، وَيُعْزَى إِلَى ابْنِ الرَّائِدِي^(٢) اشْتِمَالُهُمْ عَلَى الْإِمَامِ الْمَغْضُومِ، وَقَدْ سَبَقَ

(١) ويقال: قُسْطَنْطِينِيَّةُ، بِإِسْقَاطِ يَاءِ النِّسْبَةِ، كَانَ اسْمُهَا بَزَنْطِيَّةَ فَنَزَلَهَا قُسْطَنْطِينُ الْأَكْبَرُ، وَبَنَى عَلَيْهَا
سُورًا، وَسَمَّاها بِاسْمِهِ، وَصَارَتْ دَارَ مُلْكِ الرُّومِ إِلَى الْآنَ، وَاسْمُهَا اصْطَنْبُولُ. يَنْظُرُ: مُرَاصِدُ
الْإِطْلَاعِ ١٠٩٢/٣.

(٢) هُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِي الْمَعْرُوفُ بِالرَّائِدِي (٢٠٥ - ٢٩٨ هـ) كَانَ
عَالِمًا مُتَكَلِّمًا، وَصَفَ بِالْإِلْحَادِ وَالْكَفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ نَحْوُ مِنْ مِائَةِ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ
كِتَابًا، مِنْهَا: فَضِيحَةُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَالتَّاجُ وَالزَّمْرَدُ وَقَضِيبُ الذَّهَبِ.

تَنْظُرُ تَرْجُمَتَهُ فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣٣/١، وَمَرْجُوحُ الذَّهَبِ ٢٣٧/٧، وَالْمُنْتَظَمُ ٩٩/٦، وَالنُّجُومُ
الزَّاهِرَةُ ١٧٥/٣، وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ١٤٤/٢، وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ٣٢٣/١، وَشُدْرَاتُ الذَّهَبِ ٢٣٥/٢ -
رَاجِعُ مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ ٢٠٠/٢.

يُخْبِرُونَ عَنِ الْمُشَاهَدَةِ. فَأَمَّا إِنْ أَخْبَرُوا أَنَّ قَوْمًا أَخْبَرُوهُمْ بِأَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ - وَجَبَ أَعْتِبَارُ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي تِلْكَ الْوَاسِطَةِ.

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ وَتَقْرِيرُهُ: أَنَا لَمَّا سَمِعْنَا أَنَّ فِي الدُّنْيَا بَلَدَةً يُقَالُ لَهَا: «الصَّيْنُ» - وَجَدْنَا نَفُوسَنَا سَاكِنَةً فِي وَجُودِ هَذِهِ الْبَلَدَةِ، وَلَمَّا سَمِعْنَا أَنَّهُ كَانَ فِي الدُّنْيَا إِنْسَانٌ يُقَالُ لَهُ: «مُوسَى» وَ«عِيسَى» - وَجَدْنَا نَفُوسَنَا سَاكِنَةً؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ، يُفِيدُ الْعِلْمَ.

بُطْلَانُهُ، وَيَلْزِمُهُمُ الْأَخْصَصُ الْعِلْمَ بِقَوْلِ دُعَاتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَلَا يَخْبِرُ أَهْلَ بَلَدَةٍ/٨٦ لَيْسَ هُوَ مِنْهَا. وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِمُ الْعَدَالَةُ، وَلَا الْإِسْلَامُ؛ لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِدُونِ الْجَمِيعِ.

قَوْلُهُ: «الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ»، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَا لَمَّا سَمِعْنَا أَنَّ فِي الدُّنْيَا بَلَدَةً يُقَالُ لَهَا: «الصَّيْنُ»^(١) وَجَدْنَا نَفُوسَنَا سَاكِنَةً فِي وَجُودِ هَذِهِ الْبَلَدَةِ، وَلَمَّا سَمِعْنَا أَنَّ فِي الدُّنْيَا إِنْسَانًا يُقَالُ لَهُ: «مُوسَى» وَ«عِيسَى» وَجَدْنَا نَفُوسَنَا سَاكِنَةً، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ:

وَقَدْ أَشَارَ بِهِذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ إِلَى أَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ، سِوَاهُ كَانَ فِي زَمَانِنَا، أَوْ فِي الْمَاضِي. وَقَدْ أَنْكَرْتَ فِرْقَةً مِنَ الْمُلْحِدَةِ الْبَرَاهِمَةِ تَعْرِفُ بِـ «السُّمْنِيَّةِ» إِفَادَتَهُ الْعِلْمَ عَنِ الْمَاضِي؛ تَوَسَّلًا إِلَى الْقَذْحِ فِي التُّبُوتِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ إِفَادَتَهُ لِلْعِلْمِ مُطْلَقًا؛ خَشْيَةَ الْمُتَنَاقُضَةِ. وَلَنَا: أَنَا نَحْدُ مِنْ أَنْفُسِنَا الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِوُجُودِ الْبِلَادِ الثَّانِيَةِ، وَالْأُمَمِ السَّالِفَةِ بِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ، كَمَا نَجِدُ الْعِلْمَ بِالْأُمُورِ الْمُشَاهَدَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَارِضَنَا فِيهِ شَكٌّ، وَلَا شُبْهَةٌ، وَجَمِيعُ مَا يُورِدُونَهُ تَشْكِيكٌ فِي الضَّرُورِيَّاتِ، لَا يَسْتَحِقُّ الْجَوَابَ لَوْلَا التَّنْزُّلُ، وَقَدْ تَمَسَّكُوا بِأُمُورٍ:

الْأَوَّلُ: قَالُوا: التَّفَاوُتُ حَاصِلٌ بَيْنَ مُوجِبِ هَذِهِ الْإِخْبَارَاتِ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نَضْفُ الْاِثْنَيْنِ، وَالتَّفَاوُتُ دَلِيلُ عَدَمِ الْعِلْمِ؛ إِذْ لَا تَفَاوُتَ فِي الْعُلُومِ.

الثَّانِي: أَنَّ خَبَرَ كُلِّ وَاحِدٍ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ مِنْهُ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَالثَّلَاثَةِ، وَالْأَرْبَعَةِ، وَالْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي لِتَعْيِينِ عَدَدٍ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى الْجَوَازُ.

قَالُوا: وَهَذَا كَقَوْلِكُمْ فِي إِبْطَالِ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ لِكُلِّ حَدِيثٍ بَدَاةٌ، كَانَ لِلْمَجْمُوعِ بَدَاةٌ.

الثَّلَاثُ: قَالُوا: لَوْ أَفَادَ الْعِلْمَ، لِأَفَادَ خَبَرَ الْيَهُودِ الْعِلْمَ بِبَقَاءِ شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ عَدَدٌ كَثِيرٌ، وَكَذَلِكَ خَبَرَ النَّصَارَى بِصَلْبِ الْمَسِيحِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) بالكسر، وآخره نون: بلاد في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب، وشماليتها الترك، وهي مشهورة. ينظر: مراصد الاطلاع ٨٦١/٢.

الْبَحْثُ الثَّالِثُ :

قَالَ الْكَغْبِيُّ : الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ سَمَاعِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ نَظَرِيٌّ .

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ : بِأَنَّ التَّفَاوُتَ رَاجِعٌ إِلَى كَثْرَةِ الِاسْتِثْنَائِيسِ بِتَصَوُّرٍ إِخْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ دُونَ الْآخَرَى .

وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّا لَا نُنْكِرُ تَطَرُّقَ الْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ ، وَإِنَّمَا الْاِغْتِمَادُ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلِلْقَرَائِنِ فِيهِ مَدْخَلٌ عَظِيمٌ ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُخْبِرِينَ ، وَالْمَخْبَرِ عَنْهُ .

وَعَنِ الثَّالِثِ : أَنَّا لَا نُسَلِّمُ تَحَقُّقَ شَرَائِطِ التَّوَاتُرِ فِي أَخْبَارِ الْيَهُودِ ؛ فَإِنَّ مِنْ شَرَائِطِهِ اسْتِوَاءَ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ ، وَالْكَثْرَةَ فِي الْيَهُودِ تُخْبِرُ عَنْ قِلَّةٍ ، فَإِنَّ بَخْتَنَصَرَ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَحْبَارِهِمْ مَنْ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِمْ .

وَقِيلَ : إِنَّ ابْنَ الرَّائِدِي لَقَنَهُمْ ذَلِكَ ، وَلَا يَعْرِفُ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ .
وَأَمَّا خَبَرُ النَّصَارَى فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ صَلَبُ شَخْصٍ عَلَى شَبِّهِ الْمَسِيحِ ، وَهُوَ خَرَقٌ عَادَةٌ ،
وَالْكَلَامُ فِي إِفَادَةِ التَّوَاتُرِ الْعِلْمِ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْعَادَةِ . ٨٦

قَوْلُهُ : «الْبَحْثُ الثَّالِثُ : قَالَ الْكَغْبِيُّ : الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَ سَمَاعِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ - نَظَرِيٌّ ، وَقَالَ الْبَاقُونَ : ضَرُورِيٌّ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يَحْصُلُ لِلْعَوَامِّ وَالْأَطْفَالِ ، مَعَ أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ فِي كَوْنِ التَّوَاتُرِ يَفِيدُ الْعِلْمَ - دَقِيقٌ ، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الْمَحْصُولِ» ، ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ الْحَاصِلَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَى طَرِيقِ الْحَقَاءِ - مُحَالٌ :

اعْلَمْ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ نَظَرِيٌّ مَكْسُوبٌ بِالِاسْتِدْلَالِ يُغْزَى إِلَى الْكَغْبِيِّ ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ ، وَأَبِي بَكْرٍ بِنِ الدَّقَاقِ ، ، وَاعْتَذَرَ لَهُ الْإِمَامُ ^(١) ، ، وَلِلْغَزَالِيِّ صَغُورٌ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْمُزْتَضَى مِنَ الشَّيْخَةِ ، وَالْأَمَدِيِّ .

وَقَالَ الْجُمْهُورُ : إِنَّهُ ضَرُورِيٌّ .

وَاحْتَجُّوا بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَهْلِيَّةٍ ، وَحُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ بِدُونِ أَهْلِيَّةٍ مِنَ الْبُلْهِ وَالصَّبِيَّانِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَظَرِيٍّ . وَاعْتَذَرُوا عَمَّا أَلْزَمُوا بِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبَسُ الْعِلْمُ النَّظَرِيُّ بِالضَّرُورِيِّ ؛ لِقَرَبِ مَقْدَمَاتِهِ مِنَ الصُّورَةِ ، وَلِزُومِهَا فِي الدُّهْنِ ، فَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَكْثَرُ ، وَيُظَنُّ أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، كَعِلْمِنَا بِأَنَّ الْوَاحِدَ نَضَفُ الْاِثْنَيْنِ .

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ حُصُولَ الْعِلْمِ بِأَمْرِ مَعَ عَدَمِ الشُّعُورِ بِهِ - مُحَالٌ ، ، وَفِيهِ مِغَالَطَةٌ ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي صِفَتِهِ .

وَاحْتَجَّ الْكَغْبِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا ، لَعَلِمَ كَوْنُهُ ضَرُورِيًّا .

وَأَجَابَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ ؛ ضَرُورَةٌ أَنْ تَعْلَمَ صِفَتُهُ بِالضَّرُورَةِ . وَضَعَفَ الْجَوَابَ بِأَنَّ الْعِلْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْعِلْمِ بِالشَّيْءِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ ذَلِكَ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ

(١) ينظر: المعتمد ٥٢٢/٢ ، المحصول ٣٢٨/١/٢ ، المستصفى ٨٥/١ ، التبصرة ٣٩٣ ، شرح العضد ٥٣/٢ ، العدة ٧٢٦/٢ ، البرهان ٥٧٩/١ ، تيسير التحرير ٣٢/٣ .

وَقَالَ الْبَاقُونَ: إِنَّهُ ضَرُورِيٌّ؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يَخْصُلُ لِلْعَوَامِّ وَالْأَطْفَالِ،
مَعَ أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي يُذَكِّرُ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ مُفِيداً لِلْعِلْمِ - دَلِيلٌ دَقِيقٌ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي
«كِتَابِ الْمُحْصُولِ» [وَبَيَّنَّا:] أَنَّ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ الْحَاصِلَ لِكُلِّ أَحَدٍ بِالطَّرِيقِ الْخَفِيِّ مُحَالٌ.

الْبَحْثُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّوَاتُرِ عَدَدٌ يُسْتَدَلُّ بِحُصُولِهِ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ

بذلك الشيء، أو غيره: فإن كان غيره، لَرِمَ التسلسل،، وإن كان إيَّاه، فلا يُتَصَوَّرُ أن يكون العلم
الواحد ضرورياً نظرياً معاً.

واحتمج له الغزالي بما حاصله أن الضروري هو الذي يكفي في إذراك تصور طرفي القضية
من غير واسطة، والنظري عكسه،، وإذراك أنهم صادقون لا يكفي فيه تصور مجرد الخبر، بل لا
بد من النظر في أحوال المخبرين بأنهم لا داعي لهم إلى الكذب، وأحوال المخبر عنه،، وهذه
المقدمات نظرية،، والموقوف على النظري نظري، فنقول: هؤلاء لا داعي لهم إلى الكذب،
وكل من لا داعي له إلى الكذب صادق.

وأجيب عنه بأن مجرد نظم الدليل لا يمتنع في غير ما ذكر من الضروريات، ولا ينكر أنه لا
بد في حصوله من تأمل في حال المخبرين والمخبر عنه، لكن ذلك ليس باستدلال بأوساط
ومقدمات، وإنما هو تفطن لتحقيق الأسباب العادية؛ فإن الضروري يتقاسم إلى ما لا يتوقف على
سبب؛ كالأوليَّات، ومنها: ما يتوقف على سبب؛ كالحسيَّات والتجريبيات وغيرها،، فإن رؤية
الهلال الخفي لا بد في العلم به من معرفة الجهة؛ وتحديق البصر نحو/ ٨٧ المرئي وترديده في
الجهة، وذلك لا يخرج عن كونه ضرورياً، وكذلك العلم بخجل الخجل، ووجل الوجل،،
وهذا منشأ التردد في هذه المسألة،، والله أعلم.

قوله: «البحث الرابع: المختار عندنا: أنه ليس للتواتر عدد يستدل به على حصول العلم،
وإن كان عدداً لفرض في القوة والضعف،، بل متى علمنا حصول العلم به، علمنا أن الأحوال
الموجبة للعلم كانت حاصلة على سبيل التمام والكمال»:

اختلف العلماء في أقل عدد التواتر^(١): فقيل: خمسة؛ لأن الأربعة بيَّنة تقبل التزكية.

قال القاضي: اعلم أن قول الأربعة لا يفيد العلم أصلاً؛ إذ لو أقاد، لكان قول كل أربعة
صادقاً؛ لاستواء حكم المثلين،، ولو كان كذلك، لما وجب تزكية شهود الزنا، وأتوقف في قول
الخمس.

وأورد عليه: أنه لا معنى لتوقفه في الخمسة؛ فإن ما قرره في أن الأربعة لا تكون عدد
التواتر - مطرد فيها، فإن القاضي قد يستظهر بخامس وسادس، ويفتقر إلى التزكية،، وإنما أبهم
عليه؛ لأنه لا يشترط فيه القرائن، وإلا فقد يفيد مع الانضمام.

(١) ينظر: الإحكام ٢٥/١ المستصفى ١٣٨/١، والبرهان ٥٨٠/١، التبصرة ٢٩٥، تيسير التحرير ٣/٣٤،
فوائح الرحموت ١٨/٢.

عَدَدٌ يُفَرَضُ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ - فَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلٌ، إِنْ حَصَلَ ذَلِكَ الْعَدَدُ بِتَقْصَانٍ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ يُسَاوِيهِ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، فَمَتَى عَلِمْنَا حُصُولَ الْعِلْمِ، عَلِمْنَا: أَنَّ الْأَحْوَالَ الْمُوجِبَةَ لِلْعِلْمِ كَانَتْ حَاصِلَةً عَلَى سَبِيلِ التَّمَامِ وَالْكَمَالِ.

الْبَحْثُ الْخَامِسُ: مَتَى سَمِعْنَا الْخَبَرَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَسْمَعُهُ غَيْرُنَا، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ - عَلِمْنَا قَطْعاً أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ.

وقيل: أقله اثنا عشر؛ لقوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة ١٢].
وقال أبو الهذيل: أقله عشرون؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ يَغْلِبُوا بِأَثْنَيْنِ﴾ [الأنفال ٦٥]

وقيل: أربعون؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الْإِنِّي حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال ٦٤]،
وكانوا أربعين.

وقيل: سبعون؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف ١١٥]،
وإنما اختارهم ليخبروا قَوْمَهُمْ.

وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر عدد أهل «بَذْرٍ»؛ إذ بهم استقرَّ الدين.
وقيل: عدد بيعة الرضوان، وكانوا ألفاً وسبعمائة، ولا يخفى سقوط هذه التحكمات،
ويكفي في ذلك عَدَمُ تعلقها بالمقصود، ومعارضة بعضها بعضاً.

قال الإمام: ولسنا نجدُ حَدًّا فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ كما وردَ تَحْدِيدُ الشُّهُودِ، فَإِنْ زَامَ ذُو تَخْصِيلٍ فِي ذَلِكَ ضَبْطًا، فليفرض خبر واحد عن مَحْسُوسٍ، وخبر اثنين، ثم كذلك يَزِيدُ صَاعِدًا، وهو في ذلك يعلم ما يَزِيدُ إِلَى أَنْ يَنْتَفِي الرِّيبُ، وَيَحْصُلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ؛ فَذَلِكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ.
قال: فَإِنْ اتَّفَقَ مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ فِي صُورَةٍ أُخْرَى غَيْرِ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ، فَذَلِكَ كِتْمَانٌ كَازِبٌ، وما ذكره قاله الْقَاضِي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ؛ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ الْعَدَدَ يَسْتَقِلُّ بِتَخْصِيلِ الْعِلْمِ دُونَ الْقَرَائِنِ.

والذي ارتضاه الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْقَرَائِنَ فِيهِ مَذْخَلٌ عَظِيمٌ فِي إِفَادَتِهِ لِلْعِلْمِ، وَلَا يَكَادُ يَتَجَرَّدُ عَنْهَا وَإِنْ ظَنَّ الْمَرْءُ تَجَرُّدَ نَفْسِهِ عَنْهَا؛ ٨٧ب وعلى هذا قَالُوا: لَا ضَابِطَ لَهُ، إِلَّا مَا أَفَادَ الْعِلْمُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَرَبَّ سَبَبٍ لشيءٍ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ سَبَبًا إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ أَثَرِهِ؛ كَالْقَدْرِ الْمُحْصَلِ لِلشَّيْءِ مِنَ الطَّعَامِ، وَالْقَدْرِ الْمُحْصَلِ لِلرَّيِّ مِنَ الْمَاءِ، وَلَا يَنْكَرُ حُصُولُ الْعِلْمِ بِخَبَرِهِمْ بِشَرَايِدٍ خَفِيٍّ، لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَضْبِطُهُ؛ كَمَا يَحْصُلُ كَمَالُ الْعَقْلِ بِتَزَايُدِ، وَالْقُوَى الْبَشَرِيَّةُ قَاصِرَةٌ عَنْ دَرْكِ ذَلِكَ.

قوله: «الْبَحْثُ الْخَامِسُ: مَتَى سَمِعْنَا الْخَبَرَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي سَمِعَهُ غَيْرُنَا، وَلَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ»:

تَصْوِيرُ هَذَا الْفَرْعِ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ اسْتِقْلَالَ الْعَدَدِ بِإِفَادَةِ الْعِلْمِ وَاضِحٌ، وَأَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقَرَائِنَ فِيهِ مَذْخَلٌ؛ كَالْإِمَامِ وَالْمُصَنِّفِ - ففِيهِ عُسْرٌ؛ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُخْبِرِينَ وَالْمُخْبَرِ

وَمِثَالُهُ: أَنَّ الرَّوَافِضَ يَدْعُونَ التَّوَاتُرَ فِي النَّصِّ عَلَى إِمَامَةٍ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - فَلَمَّا سَمِعْنَا هَذَا الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَمِعُوهُ، وَمَا أَفَادَ - أَلْبَتَّةَ - ظَنُّ الصَّدِّيقِ فَضْلاً عَنِ الْيَقِينِ -: فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَذِبِ ذَلِكَ الْخَبَرِ.

عنه، وإن من القرائن ما لا يمكن تجريد النفس عنها، وإن اعتقد تجريدها، ففرض تساوي نفوس السامعين فيه عسراً.

قوله: «مِثَالُهُ: أَنَّ الرَّوَافِضَ يَدْعُونَ التَّوَاتُرَ فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - على الوجه الذي سمعوه، فعلمنا أنا سَمِعْنَا هَذَا الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ فِي إِمَامَتِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرُوهُ، وما أفاد أَلْبَتَّةَ الظَّنَّ فَضْلاً عَنِ الْيَقِينِ؛ وذلك يَدُلُّ عَلَى كَذِبِ هَذَا الْخَبَرِ»: هذا المثال ليس مطابقاً؛ فإن خَبَرَ النَّصِّ أَنْصَافٌ إِلَيْهِ أَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِي بِكَذِبِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ.

وأما مَسْأَلَةُ دَعْوَى النَّصِّ، فاعلم أن من يدعي النَّصَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ ثَلَاثَ فِرَقٍ: فِرْقَةُ تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَيْهِ بِاسْمِهِ، وَعَيْنُهُ، وَعَلَى الْحَسَنِ بَعْدَهُ، وَالْحُسَيْنِ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ، وَفِرْقَةُ تَزْعُمُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - نَصَّ عَلَيْهِ بِاسْمِهِ، وَعَيْنُهُ، وَنَصَّ عَلَى وَلَدَيْهِ بَعْدَهُ.

والفرقة الثالثة: تَزْعُمُ أَنَّهُ نَصَّ عَلَيْهِ بِصِفَاتِهِ لَا بِاسْمِهِ، وبالجمل: فكل من ادَّعى نَصّاً عَلَى إِمَامَةٍ شَخْصٍ بَعِيْنِهِ مِنْ عَلِيٍّ، أَوْ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ الْعَبَّاسِ - رَضِوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - فَالْردُّ عَلَى الْجَمِيعِ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ تَتَشَوَّفُ النَّفُوسُ إِلَيْهِ، لَا سِوَمَا عِنْدَ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَحَيْثُ لَمْ يَنْقَلِ عِنْدَ أَشْيَوَارِهِمْ يَوْمَ السَّقِيْفَةِ^(١)، وَلَا عِنْدَ عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ لِعَمْرٍ، وَلَا عِنْدَ[ما] جَعَلَهَا

(١) قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - انْحَازَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَاعْتَزَلَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ، وَانْحَازَ بَقِيَّةُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَانْحَازَ مَعَهُمْ أُسَيْدُ بْنُ حَضِرٍ فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ. فَاتَى آتَ أَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ - قَدْ انْحَازُوا إِلَيْهِ؛ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ بِأَمْرِ النَّاسِ حَاجَةٌ فَأَدْرِكُوا النَّاسَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَاقِمَ أَمْرُهُمْ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ لَمْ يُفْرَغْ مِنْ أَمْرِهِ، قَدْ أَغْلَقَ دُونَهُ الْبَابَ أَهْلُهُ. قَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ حَتَّى نَنْظُرَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَاَنْطَلِقْنَا نُوْمِّهُمْ، حَتَّى لَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ، فَذَكَرْنَا لَنَا مَا تَمَلَّأَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ، وَقَالَا: أَيْنَ تَرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ اقْضُوا أَمْرَكُمْ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لِنَأْتِيَنَّهُمْ، فَاَنْطَلِقْنَا حَتَّى أَتِيَنَاهُمْ فِي سَقِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ رَجُلٌ مُزْمَلٌ. فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ. فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ فَقَالُوا: وَجِعٌ. فَلَمَّا جَلَسْنَا تَتَشَدَّ خُطْبِيَهُمْ فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدَ فَنَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكُتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطُ مَنْ، وَقَدْ دَقَّتْ ذَاقَةُ مَنْ قَوْمِكُمْ. قَالَ: وَإِذَا هُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَجْتَازُونَا مِنْ أَصْلَانَا وَيَغْصِبُونَا الْأَمْرَ! فَلَمَّا سَكَتَ، أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ وَقَدْ زَوَّرْتُ مَقَالَةَ فِي نَفْسِي قَدْ أَعْجَبْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ أَدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ يَا عُمَرُ، فَكَّرَهُتُ أَنْ أَغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمْتُ - وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرَ فَوَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبْتَنِي مِنْ تَزْوِيرِي إِلَّا قَالَهَا فِي بَدِيْهِتِهِ أَوْ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ. قَالَ: أَمَا مَا ذَكَّرْتُمْ فَيَكُمُ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ =

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

فِي أَقْسَامِ الْخَبَرِ الَّذِي يُعْلَمُ كَوْنُهُ كَذِبًا

الْأَوَّلُ: كُلُّ مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ بِبَيِّهَةِ الْعَقْلِ، أَوْ بِالْحِسِّ، أَوْ بِالذَّلِيلِ - فَالْخَبَرُ عَلَى خِلَافِهِ

عمر شُورَى فِي السُّنَّةِ، وَنَقَلَ أَبُو بَكْرٍ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «الْأَيُّمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^(١) وَتَلَقَّوْهُ بِالْقَبُولِ - ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ النَّصِّ الْمُتَوَاتِرِ. وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَحْكَمَ فِيمَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَمَا لَا يَحْصُلُهُ الْعَادَةُ/ ١٨٨.

وَاعْتَدَارَ الْمُتَرَتِّبُ أَنَّ الْمَنَاعَ لِحُصُومِهِمْ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ اغْتِيَاذٌ تَقْيِضُهُ عَنْ تَقْلِيدٍ أَوْ شُبْهَةٍ - يَعَارِضُهُ أَنْ يُقَالَ: أَوْ لَعَلَّ مُوجِبَ جَزْمِكُمْ بِالصَّدَقِ اعْتِقَادَكُمْ ذَلِكَ، أَوْ انْضِمَامَ شُبْهَةٍ فِي نَفْسِكُمْ، وَكَيْفَ لَا مَعَ اعْتِقَادِكُمْ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّ مَا صَحَّ مِنْ قَوْلٍ مِنْ تَعْتَقِدُونَ إِمَامَتَهُ، وَهُوَ عَلَى زَعْمِكُمْ أَنَّهُ مَغْضُومٌ؟! وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِتَسْوِيعِ الْكَذِبِ وَتَصْدِيقِهِ، أَعْنِي: قَوْلَ الرَّائِي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ خَبَرَ التَّوَاتُرِ، وَأَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظِيٍّ، وَمَعْنَوِيٍّ، فَالْفَرْقُ كَقَوْلِ الْقُرْآنِ، وَالْمَعْنَوِيَّ كَقَوْلِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ - وَقَائِعٌ مُخْتَلِفَةٌ لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى آخَاذِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ؛ كَالْوَقَائِعِ الَّتِي عُلِمَ بِهَا شَجَاعَةُ عَلِيٍّ، وَسَخَاءُ حَاتِمٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقِ الرِّوَاةُ عَلَى وَقَائِعٍ بَعِينِهَا.

وَمِنْ تَمَامِ مَبَاحِثِ هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ خَبَرَ التَّوَاتُرِ يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ عَادَةً، وَلَا يُولَدُهُ، خِلَافًا لِقَوْمٍ؛ لِيُوجِبَ إِسْنَادَ جَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - خَلْقًا وَاخْتِرَاعًا، وَالْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ مِنْ فُرُوعٍ قَوَائِدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ يَسْتَقِيلُ بِفَعْلِهِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ مُبَاشَرَةً فِي ذَاتِهِ، وَيَفْعَلُ خَارِجَ ذَاتِهِ بِالتَّوَلُّدِ عَنْ مَقْدُورٍ لَهُ فِي ذَاتِهِ؛ فَلِهَذَا قَالُوا: التَّوَلُّدُ حَدِيثٌ عَنْ سَبَبٍ مَقْدُورٍ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ.

[قَوْلُهُ]: «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي أَقْسَامِ الْخَبَرِ الَّذِي يَعْلَمُ كَوْنُهُ كَذِبًا: الْأَوَّلُ: كُلُّ مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ بِبَيِّهَةِ الْعَقْلِ، أَوْ بِالْحِسِّ، أَوْ بِالذَّلِيلِ، فَالْخَبَرُ عَلَى خِلَافِهِ يَكُونُ كَاذِبًا»: وَبِالْجُمْلَةِ فَمِمَّا يَعْلَمُ كَذِبُهُ كُلُّ خَبَرٍ مُخَالَفٍ لِمَا عُلِمَ صِدْقُهُ بِمَدْرَكٍ مِنْ مَدَارِكِ الْعُلُومِ، وَهِيَ السَّابِقَةُ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ

أَهْلٍ، وَلَنْ تَعْرِفَ الْعَرَبُ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، أَوْسَطِ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، قَدْ رَضِيَتْ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ فَبَايَعُوا أَيُّهُمَا شِئْتُمْ، فَأَخَذَ بَيْدِي وَبَيْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ - وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا - وَلَمْ أَكْرِهْ شَيْئًا مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا؛ كَانَ وَاللَّهُ أَنْ أَقْدَمَ فَتَضْرِبَ عُنُقِي لَا يَقْرِبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيَّاهُ - أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ. قَالَ: فَقَالَ قَاتِلُ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا جَدِّيلُهَا الْمُحَكِّكُ، وَغَدَّيْقُهَا الْمُرْجَّبُ، مَنَا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ. قَالَ: فَكَثَرَ اللَّغَطُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ؛ حَتَّى تَخَوَّفْتُ الْاِخْتِلَافَ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ، فَبَايَعْتَهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعَهُ الْأَنْصَارُ وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَاتِلُ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ. يَنْظُرُ: السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ ٤/ ٣٠٨ - ٣١١.

(١) تقدم.

يَكُونُ كَذِبًا. وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ: أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِمَّا يُوهِمُ الْبَاطِلَ كَالْتَشْبِيهِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ نَوْعًا مِنَ التَّأْوِيلِ اللَّائِقِ لَمْ يُقْطَعْ بِكَوْنِهِ كَذِبًا، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا التَّأْوِيلَ الْبَعِيدَ - وَجَبَ الْقَطْعُ: إِمَّا بِكَذِبِهِ، أَوْ بِأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ

النَّقِیضَینِ علی الصُّدُقِ،، ومن جُمْلَةِ ذلک کَذِبٌ من یدَّعی رِسَالَةً بغير مُعْجَزَةٍ ولا تصدیق ممن ثَبَّتَ صِدْقَهُ لَهُ؛ لَأَن الْعَادَّةَ علی خلافه.

قوله: «وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُوهِمُ لِبَاطِلٍ؛ كَالْتَشْبِيهِ وَغَيْرِهِ: فَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ نَوْعًا مِنَ التَّأْوِيلِ اللَّائِقِ، لَمْ يُقْطَعْ بِكَوْنِهِ كَذِبًا، فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا التَّأْوِيلَ الْبَعِيدَ، وَجَبَ الْقَطْعُ بِكَوْنِهِ كَذِبًا، أَوْ بِأَنَّهُ كَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَكَلَّمَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِكَلَامٍ يُزِيلُ تِلْكَ الشُّبْهَةَ، وَالنَّاقِلُ لَمْ يَنْقُلْهُ؛ لَأَنَّا/٨٨ب لو لَمْ نَعْتَقِدْ ذلْكَ، لَزِمَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ جَاهِلًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْجَاهِلُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - لَا يَكُونُ نَبِيًّا»:

هذا التَّفْرِيعُ يَخْرُجُ عَلَى قَاعِدَةٍ؛ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُوهِمُ التَّشْبِيهَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَيَمْتَنِعُ مِنْهُ أَنْ يَرِدَ مُتَوَاتِرًا لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلُ؛ لَأَن الشَّرْعَ إِنَّمَا يَثْبِتُ بِالْعَقْلِ، وَهُوَ شَاهِدُهُ.

فَلَوْ جَاءَ بِمَا يَكْذِبُهُ لَمْ يَثْبِتْ عَقْلٌ وَلَا شَرْعٌ. وَمَا وَرَدَ مِنْ ذلْكَ فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَكَانَ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ الْأَبْتَةَ، أَوْ التَّأْوِيلَ اللَّائِقَ بِفَصَاحَتِهِ - قَطَعْنَا بِكَذِبِ رَاوِيهِ، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى الْعَلْطِ. وَإِنْ كَانَ لِلتَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ فِيهِ مَجَالٌ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُقْطَعَ بِأَنَّ الْمَحْمَلَ الْبَاطِلَ غَيْرَ مُرَادٍ. ثُمَّ يُنْظَرُ بَعْدَ ذلْكَ إِلَى اللَّفْظِ: فَإِنْ بَقِيَ لَهُ اخْتِمَالٌ وَاحِدٌ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لِحُكْمِ الْحَالِ،، وَإِنْ بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَائِزٌ لِإِرَادَةِ: فَإِنْ ذَلَّ قَاطِعٌ شَرْعِيٌّ عَلَى تَعَيُّنِ أَحَدِهَا - عَيْنَاهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ قَاطِعٌ، فَهَلْ نَعَيَّنَ بِمَسَالِكِ الظُّنُونِ؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَمَذْهَبُ السَّلَفِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَيُّنُ بِذلْكَ خَشْيَةَ الْإِلْحَادِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

قَالُوا: وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ لَهُ مَحْمَلًا صَحِيحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ بَعْضِ السَّلَفِ^(١).

وَيُقَالُ: إِنْ مَالَكَا لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْاِسْتِوَاءِ قَالَ: الْاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِذَعَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ مَحَامِلَ الْاِسْتِوَاءِ فِي اللُّغَةِ تَفِيدُ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْاِسْتِفْرَازَ غَيْرَ مُرَادٍ مِنَ الْقَهْرِ وَالْاِسْتِعْلَاءِ، أَوْ الْقَصْدِ، أَوْ التَّنَاضُحِ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ.

(١) ونحن نقول في هذا المقام ما قاله الإمام ابن كثير: نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله؛ فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه ﴿ليس كمثله شيء﴾ وهو السميع البصير ﴿بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص - فقد سلك سبيل الهدى. ينظر: تفسير ابن كثير ٢/٢٢٠.

قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، بِكَلَامٍ يُزِيلُ تِلْكَ الشُّبْهَةَ، وَالنَّاقِلُ أَخْلَ بِثَقْلِهِ؛ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نَعْتَقِدْ ذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ جَاهِلًا بِاللَّهِ تَعَالَى؛ وَالْجَاهِلُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَكُونُ نَبِيًّا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَنَاقِضًا فِي نَفْسِهِ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «كُلُّ كَلَامِي كَذِبٌ»؛ فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ كَاذِبًا فِي كُلِّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ»: فَقَدْ كَانَ صَادِقًا فِي الْإِخْبَارِ عَنْ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي هَذَا الْكَلَامِ: فَقَدْ كَانَ صَادِقًا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «كُلُّ كَلَامِي صِدْقٌ»: فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ صَادِقًا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ أَيْضًا.

الثَّالِثُ: الشَّيْءُ الَّذِي يَتَقَدَّرُ وَقُوعُهُ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقْلِهِ: فَإِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ؛ بِهَذَا الطَّرِيقِ عَرَفْنَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُعَارِضْ، وَأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ النَّصُّ الْجَلِيُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَسَائِرُ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَهِيَ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقْلِهَا، إِلَّا أَنَّهُ

وقوله: وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ؛ يَعْنِي: أَنْ تَعَيَّنَ مَحْمَلٌ مِنَ الْمَحَامِلِ السَّابِقَةِ مَجْهُولٌ لَنَا.

وقوله: وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ؛ أَي: التَّصَدِيقُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَحْمَلًا يَصِحُّ وَاجِبٌ.

وقوله: وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِذَعَةٍ؛ أَي: عَنْ تَعَيُّنِهِ بِالطَّرِيقِ الظَّنِّيَّةِ؛ فَإِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ بِرَجْمٍ مِنَ الظُّنُونِ، وَلَمْ يُعْهَدْ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ فَهُوَ بِذَعَةٍ، وَإِنَّمَا عَمِلُوا بِالظُّنُونِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَجَوَّزَ الْمُتَأَخِّرُونَ ذَلِكَ لِرَفْعِ الْخَبْطِ عَنِ الْعَقَائِدِ، وَالْأَوَّلُ أَخْوَفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَنَاقِضًا فِي نَفْسِهِ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ كَلَامِي كَذِبٌ؛ فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ كَاذِبًا فِي كُلِّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ فِي الزَّمَنِ الْمُتَقَدِّمِ - كَانَ صَادِقًا فِي الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي هَذَا الْكَلَامِ، فَقَدْ كَانَ صَادِقًا فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ أَيْضًا»: هَذَا وَاضِحٌ.

قوله: «الثَّالِثُ: إِنْ الشَّيْءُ إِذَا كَانَ يَتَقَدَّرُ وَقُوعُهُ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقْلِهِ»، يَعْنِي: إِمَّا بِكَوْنِهِ مُهِمًّا فِي الدِّينِ، أَوْ لِغَرَابَتِهِ، أَوَّلَهُمَا.

قوله: «فَإِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ/ ١٨٩ لَمْ يُوَجَدْ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ»، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عَلِمْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُعَارِضْ وَأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ النَّصُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَقْطُوعٌ بِهِ عَادَةً، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِشْكَالَاتٌ تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهَا:

منها: قوله: «وَأَمَّا سَائِرُ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَتْ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقْلِهَا، إِلَّا أَنَّهُ حَصَلَتْ الْعُنْيَةُ بِثَبُوتِ نُبُوَّتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِأَنَّ الْقُرْآنَ عَنْ ثَقْلِهَا يَغْنِي، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ»: وَبِمَكْنِ أَنْ يَقَالَ: أَكْثَرُهَا لَمْ يَحْضُرْهَا الْعَدَدُ الْكَثِيرُ، وَإِنَّمَا شَاهَدَهَا مِنْهُ الْآحَادُ؛ فَلَمْ يَتِمَّ شَرْطُ التَّوَاتُرِ، وَلَا تَحْدَى بِهَا؛ فَلَمْ يَتِمَّ شَرْطُ الْمُعْجَزَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ آيَاتٌ.

حَصَلَتِ الْغُنْيَةُ عَنْ نَقْلِهَا بِثُبُوتِ نُبُوتِهِ بِالْقُرْآنِ؛ فَلِذَلِكَ بَقِيَتْ سَائِرُ الْمُعْجَزَاتِ فِي مَرْتَبَةِ الْآخَادِ، وَأَمَّا أَعْمَالُ الصَّلَاةِ؛ مِثْلُ: قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَكَوْنِ الْإِقَامَةِ مَثْنَى أَوْ فَرَادَى - فَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الْوَقَائِعِ الْعَظِيمَةِ.

قوله: «وَأَمَّا أَعْمَالُ الصَّلَاةِ مِثْلُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَكَوْنِ الْإِقَامَةِ مَثْنَى أَوْ فَرَادَى - فَلَيْسَتْ مِنَ الْوَقَائِعِ الْعَظِيمَةِ»: هذه أيضاً مما أوردت تَقْضِياً لِلْقَاعِدَةِ، وكذلك الاختِلَافُ فِي أَنَّهُ أَحْرَمَ مَفْرَداً أَوْ قَارِناً^(١)، وَأَنَّهُ ﷺ دَخَلَ «مَكَّةَ»^(٢) عَنُوداً^(٣)، أَوْ صُلْحاً.

(١) القرآن في الحج: أن يحرم الشخص بالحج والعمرة معاً في أشهر الحج من ميقات الحج؛ سواء كان ميقات بلده، أو الميقات الذي مر عليه في طريقه، ثم يأتي بأعمال الحج فقط، فيكفيه طواف واحد، وسعي واحد؛ لخبر: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ عَنْهُمَا؛ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً» والمعنى فيه: أن أعمال العمرة مندرجة في أعمال الحج اندراج الأصغر في الأكبر.

والصورة الثانية: أن يحرم أولاً بالعمرة وحدها في أشهر الحج أو قبل أشهره، ثم قبل شروعه في الطواف لها يدخل عليها الحج في أشهره بأن ينويه؛ فيكفيه عمل الحج؛ لخبر عائشة: «أَنَّهَا أُحْرِمَتْ بِعُمْرَةٍ - فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَهَا تُبْكِي فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: حَضْتُ وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَجَلْ وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَهْلِي بِالْحَجِّ فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَزْوَةِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ حَلَلْتِ مِنْ حَجِّكِ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعاً»، أما لو شرع في طواف العمرة، فلا يصح له حيثئذ أن يحرم بالحج؛ لاتصال إحرام العمرة بأعمالها؛ فيتعين الإحرام لها، ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها، وكما لا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها، كذلك لا يصح إدخال العمرة على الحج؛ لأنه لا يستفيد به شيئاً؛ بخلاف ما إذا أدخل الحج على العمرة قبل الشروع في الطواف؛ فإنه يصح؛ لأنه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت.

(٢) علم على جميع البلدة، وهي البلدة المعروفة المعظمة المحجوجة، غير مصروفة؛ للعلمية والتأنيث، وقد سماها الله - تعالى - في القرآن أربعة أسماء: مكة، والبلدة، والقرية، وأم القرى. قال ابن سيده: سميت مكة؛ لقلة مائها؛ وذلك أنهم كانوا يمتكون الماء فيها؛ أي: يستخرجونه. وقيل: لأنها كانت تُمَكُّ من ظلم فيها؛ أي: تهلكه.

وأما بكة، بالباء، ففيها أربعة أقوال: أحدها: أنها اسم لبقعة البيت. والثاني: أنها ما حول البيت، ومكة ما وراء ذلك. والثالث: أنها اسم للمسجد والبيت، ومكة للحرم كله. والرابع: أن مكة هي بكة؛ قاله الضحاك. واحتج بأن الباء والميم يتعاقبان، يقال: سَمَدَ رَأْسُهُ، وَسَبَدَهُ، وضربة لازم ولازب. ينظر: المطلع ١٨٦-١٨٧، ومراصد الاطلاع ٣/١٣٠٣.

(٣) وقد اختلف أهل العلم في ذلك؛ فذهب الأكثر إلى أنها فتحت عنوة. وعن الشافعي، ورواية عن أحمد أنها فتحت صلحاً؛ لأنها لم تقسم؛ ولأن الغانمين لم يملكوا دورها، وإلا لجاز إخراج أهل الدور منها، وحجة الأولين: ما وقع من التصريح بالأمر بالقتال، ووقوعه من خالد بن الوليد، وتصريحه - صلى الله عليه وآله وسلم - بأنها أحلت له ساعة من نهار، ونهيه عن التأسي به في =

والجواب: أن نشير إلى قَاعِدَةٍ كُلِّيةٍ فيما ينقل، وعليها يخرج الجَوَابُ، فنقول:

== ذلك؛ كما وقع جميع ذلك في الأحاديث تصريحاً وإشارة، وأجابوا عن ترك القسمة؛ بأنها لا تستلزم عدم العنوة، فقد تفتح البلد عنوة، ويمنّ على أهلها، وتترك لهم دورهم وغنائمهم؛ ولأن قسمة الأرض المغنومة ليست متفقاً عليها، بل الخلاف ثابت عن الصحابة فمن بعدهم، وقد فتحت أكثر البلاد عنوة فلم تقسم، وذلك في زمن عمر وعثمان مع وجود أكثر الصحابة. وقد زادت مكة عن ذلك بأمر يمكن أن يدعي اختصاصها به دون بقية البلاد، وهي أنها دار النسك ومتعبد الخلق، وقد جعلها الله - تعالى - حرماً؛ سواء العاكف فيه والباد. وأما قول النووي: احتجّ الشافعي بالأحاديث المشهورة؛ بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - صالحهم بـ «مَرَّ الظهران» قبل دخول مكة - ففيه نظر؛ لأن الذي أشار إليه إن كان مراده ما وقع من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»؛ وكذا «من دخل المسجد» كما عند ابن إسحاق؛ فإن ذلك لا يسمى صلحاً، إلا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكفّ عن القتال، والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في أن قريشاً لم يلتزموا ذلك؛ لأنهم استعدوا للحرب؛ كما في حديث أبي هريرة؛ أن قريشاً وبشت أو باشا، فإن كان مراده بالصلح: وقوع عقده - فهذا لم ينقل؛ كما قال الحافظ. قال: ولا أظنه عنى إلا الاحتمال الأول؛ أعني قوله: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» وتمسك أيضاً من قال: إنه أمنهم بما وقع عند ابن إسحاق في سياق قصة الفتح «فقال العباس: لعلي أجد بعض الحطابة، أو صاحب لبن، أو ذا حاجة يأتي مكة، يخبرهم بما كان من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ليخرجوا إليه؛ فيستأمنوه قبل أن يدخلها عنوة، ثم قال في القصة بعد قصة أبي سفيان: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن، ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن» ففترق الناس إلى دورهم وإلى المسجد. وعند موسى بن عقبة في «المغازي» وهي أصح ما صنّف في ذلك؛ كما قال الحافظ، وروى ذلك عن الجماعة ما نصه: «إن أبا سفيان وحكيم بن حزام قالوا: يا رسول الله، كنت حقيقاً أن تجعل عدّتك وكيدك لهوازن؛ فإنهم أبعد رحماً وأشدّ عداوة. فقال: إني لأرجو أن يجمعهما الله لي: فتح مكة وإعزاز الإسلام بها، وهزيمة هوازن وغنيمة أموالهم؛ فقال أبو سفيان وحكيم بن حزام: فادع الناس بالأمان، أرايت إن اعتزلت قريش وكفت أيديها آمنون هم؟ قال: من كفّ يده وأغلق داره فهو آمن، قالوا: فابعثنا نؤذن بذلك فيهم. قال: فانطلقوا فمن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل دار حكيم فهو آمن، ودار أبي سفيان بأعلى مكة، ودار حكيم بأسفلها، فلما توجهوا قال العباس: يا رسول الله، إني لا آمن أبا سفيان أن يرتدّ فردّه حتى تريحه جنود الله قال: «أفعل» فذكر القصة، وفي ذلك تصريح بعموم التأمين، فكان هذا أماناً منه لكل من لم يقاتل من أهل مكة. ثم قال الشافعي: كانت مكة مؤمنة، ولم يكن فتحها عنوة، والأمان كالصلح. وأما الذين تعرّضوا للقتال والذين استثنوا من الأمان، وأمر أن يقتلوا ولو تعلقوا بأستار الكعبة - فلا يستلزم ذلك أنها فتحت عنوة، ويمكن الجمع بين حديث أبي هريرة في أمره - صلى الله عليه وآله وسلم - بالقتال، وبين حديث عروة المصريح بتأمينه - صلى الله عليه وآله وسلم - لهم وكذلك حديث سعد وحديث أبي بن كعب المذكوران بأن يكون التأمين علق على شرط، وهو ترك قريش المجاهرة بالقتال، فلما تفرّقوا إلى دورهم ورضوا بالتأمين المذكور - لم يستلزم أن أويأشهم الذين لم يقبلوا ذلك وقاتلوا خالد بن الوليد ومن معه حتى قاتلهم وهزمهم - أن تكون البلد فتحت عنوة؛ لأن العبرة بالأصول لا بالأتباع، وبالأكثر لا بالأقل؛ كذا قال الحافظ في ==

أما القرآن فلا يثبت إلا بالتواتر؛ لأنه أضل الشريعة، وأما أركان الإسلام، وشرع أصل البيع، والإجارة^(١)، والنكاح^(٢)، والقصاص، والحدود^(٣) - فإن ذلك مما تتوفر الدواعي على

= «الفتح». ويجاب عنه «أن قريشاً وبشت أو باشا لها وقالوا: نقدم هؤلاء... إلخ» فإنه يدل على أن غير الأوباش لم يرضوا بالتأمين، بل وقع التصريح في ذلك الحديث بأنهم قالوا: «فإن كان للأوباش شيء كنا معهم، وإن أصيبوا أعطينا الذي سئلنا». ومما احتج به الشافعي ما وقع في سنن أبي داود بإسناد حسن عن جابر؛ أنه سئل: هل غنمتم يوم الفتح شيئاً؟ قال لا. ويجاب بأن عدم الغنمة لا يستلزم عدم العنوة؛ لجواز أن يكون النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من عليهم بالأموال؛ كما من عليهم بالأنفس؛ حيث قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». ومن أوضح الأدلة على أنها فتحت عنوة قوله ﷺ: «وإنما أحلت لي ساعة من نهار» فإن هذا تصريح بأنها أحلت له في ذلك يسفك بها الدماء، وأن حرمتها ذهبت فيه وعادت بعده، ولو كانت مفتوحة صلحاً، لما كان لذلك معنى يعتد به. وقد وقع في «مسند أحمد» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن تلك الساعة استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر. واحتجت طائفة منهم الماوردي إلى أن بعضها فتح عنوة؛ لما وقع من قصة خالد بن الوليد المذكورة، وقرر ذلك الحاكم في الإكليل، وفيه جمع بين الأدلة. قال الحافظ في «الفتح»: والحق أن صورة فتحها كان عنوة، ومعاملة أهلها معاملة من دخلت بأمان، ومنع قوم منهم السهيلي ترتب عدم قسمتها، وجواز بيع دورها وإجارتها على أنها فتحت صلحاً.

ينظر: نيل الأوطار ٢٥/٨.

(١) ثبت أن الإجارة مثلثة الهمزة، وأن لغة الكسر أفصح من لُغَتِي الضم والفتح، وهي مصدر سماعي بوزن فَعَالَة من أجر الدار، والعبد؛ بالقصر من بابي نصر وضرب، فيقال: أجر يأجر كنصر ينصر، وأجر يأجر، كضرب يضرب وهذه لغة بني كعب، ومصدرهما القياسي الأجر، والإجارة أيضاً اسم للأجرة، وهي الكراء، مأخوذة من الأجر، وهو ما يستحق على عمل الخير؛ ولهذا يدعى به؛ فيقال: أجرك الله أجراً؛ أي: أثابك، وقد يطلق الأجر على الأجرة، ويقال أيضاً: أجرت زيداً الدار إيجاراً، فأنا مؤجر؛ أي: أكريته إياها، وأجرت زيداً مؤجرة، فأنا مؤاجر؛ أي: عاقدته على الإجارة، ويقال: استأجرت الدار؛ أي: أكريتها، والعبد؛ أي: اتخذته أجيراً.

وأما الإجارة من السوء ونحوه، فهي مأخوذة من أجار إجارة؛ كإيماء وإعادة وزناً ومعنى؛ فهزمتها زائدة، بخلاف الإجارة بالمعنى السابق؛ فإن همزتها فاء الكلمة.

انظر الصحاح: ٥٧٢/٢، المصباح المنير: ١١/١، المغرب: ٢٠، المطلع: ص ٢٦٣. واصطلاحاً:

عرفها الحنفية: بأنها: عقد على المنافع بعوض.

وعرفها الشافعية: بأنها تملك منفعة بعوض، بشروط معلومة.

وعرفها المالكية: بأنها تملك منفعة غير معلومة، زمناً معلوماً، بعوض معلوم.

وعرفها الحنابلة بأنها: عقد على منفعة مباحة معلومة، تؤخذ شيئاً فشيئاً، مدة معلومة من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم، بعوض معلوم.

انظر: فتح القدير: ٥٧، المبسوط للسرخسي: ٧٤/١٥، مجمع الأنهر: ٣٦٨/٢، مغني المحتاج:

٣٣٢/٢، الإقناع: ٧٠/٢، مواهب الجليل: ٣٨٩/٥، شرح الخرشي: ٢/٧، أسهل المدارج: ٢/٢ =

نَقْلُهَا؛ فَهِيَ مَقْطُوعٌ بِشَرْعِ أَصْلِهَا، وَأَمَّا تَفْصِيلُ أَحْكَامِ هَذِهِ الْكُلِّيَّاتِ، فَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= ٣٢١، كَشَافُ الْقِنَاعِ: ٥٤٦/٣، الْإِنْصَافُ: ٣/٦.

(٢) النِّكَاحُ فِي اللُّغَةِ: الضَّمُّ وَالتَّدَاخُلُ، وَمِنْهُ نَكَحَتْ الْبَرَّ فِي الْأَرْضِ، إِذَا حَرَّثَتْهَا وَبَذَرَتْ فِيهَا، وَنَكَحَ الْمَطَرُ الْأَرْضَ إِذَا خَلَطَ ثَرَاها، وَنَكَحَتْ الْحَصَى أَخْفَافَ الْإِبِلِ إِذَا دَخَلَتْ فِيهَا، وَيَكُونُ التَّدَاخُلُ حَسِيًّا؛ كَمَا ذَكَرَ، وَمَعْنَوِيًّا؛ كَنَكَحَ الثُّعَاسُ الْعَيْنَ. وَيُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْوَطْءِ حَقِيقَةً، وَعَلَى الْعَقْدِ مَجَازًا. قَالَ الْمَطْرُزِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ: هُوَ الْوَطْءُ حَقِيقَةً. وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: [الْبَسِيطُ]

إِذَا سَقَى اللَّهُ قَوْمًا صَوْبَ عَادِيَةٍ فَلَا سَقَى اللَّهِ أَرْضَ الْكُوفَةِ الْمَطَرَا
الشَّارِكِينَ عَلَى طَهْرِ نِسَاءَهُمْ وَالنَّاجِحِينَ بِشَطْطِي دِجْلَةَ الْبَقَرَا
وهو مجاز في العقد؛ لأن العقد فيه ضم، والنكاح هو الضم حقيقة.

قال الشاعر: [الطويل]

ضَمَمْتُ إِلَى صَدْرِي مُعْطَرَ صَدْرِهَا كَمَا تَكَحَّضُ أُمُّ الْغُلَامِ صَبِيهَا
أي: كما ضمت، أو لأنه سببه، فجازت الاستعارة لذلك.

وقيل: إنه حقيقة في العقد، مجاز في الوطء.

وقيل: هو مشترك بين العقد والوطء اشتراكاً لفظياً، ويتعين المقصود بالقرائن، فإذا قالوا: نكح فلان بنت فلان أو أخته، أرادوا تزوجها، وعقد عليها، وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته - لم يريدوا إلا الوطء؛ لأن بذكر المرأة أو الزوجة يستغني عن العقد، ومن هنا نشأ الاختلاف بين الفقهاء؛ هل النكاح حقيقة في الوطء، والعقد، أو هو حقيقة في أحدهما، مجاز في الآخر؟

فذهب جماعة إلى القول بأن لفظ النكاح مشترك بين الوطء والعقد؛ فيكون حقيقة فيهما.

ودليلهم على هذا أن شاع الاستعمال في الوطء تارة، وفي العقد تارة أخرى بدون قرينة، والأصل في كل ما استعمل في شيء أن يكون حقيقة فيه، إما بالوضع الأصلي، أو بعرف الاستعمال، فالقول بالمجازية فيهما، أو في أحدهما خلاف الأصل.

وقد قال بعض الحنابلة: الأشبه بأصلنا أن النكاح حقيقة في الوطء والعقد جميعاً؛ لقولنا بتحريم موطوءة الأب من غير تزويج؛ لدخولها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وذهب الشافعية والمالكية، وجمهور الفقهاء إلى القول بأن النكاح حقيقة في العقد، مجاز في الوطء.

وذهب الحنفية إلى العكس.

والقول بأن النكاح حقيقة في أحدهما، مجاز في الآخر - أولى من الذهاب إلى الاشتراك اللفظي؛ وذلك لما هو متقرر في كتب الأصول؛ من أنه إذا دار لفظ بين الاشتراك والمجاز، فالمجاز أولى؛ لأنه أبلغ وأغلب.

والمشترك يخل بالأفهام عند خفاء القرينة عند من لا يجيز حملهُ على معانيه؛ بخلاف المجاز؛ فإنه عند خفاء القرينة يحمل على الحقيقة؛ فكونه حقيقة في أحدهما، مجازاً في الآخر - أولى.

ثم الظاهر مذهب الجمهور؛ القائل بأن النكاح حقيقة في العقد، مجاز في الوطء؛ وذلك أولاً؛ لكثرة استعمال لفظ النكاح بإزاء العقد في الكتاب والسنة؛ حتى قيل: إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد، ولا يرد قول الله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ لأن شرط الوطء =

يُكَلَّفُ فِيهَا بِثَقْلِ التَّوَاتُرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَدُّرِ، أَوِ الْعُسْرِ، وَالْحَاجَةُ أَنْ يَرْسَلَ إِلَى كُلِّ الْجِهَاتِ فِي

في التحليل إنما ثبت بالسُّنة؛ وذلك للحديث المتفق عليه في قصة امرأة رفاعة لما بثت طلاقها، وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير، فقال لها رسول الله ﷺ «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تدوقي عُسَيْلَتَهُ، ويدوق عُسَيْلَتَكَ» فيكون معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ حتى تتزوج، ويعقد عليها، وقد بينت السُّنة أنه لا بد مع العقد من ذوق العُسَيْلَةِ.

وثانياً: أنه يصح نفي النكاح عن الوطء؛ فيقال: هذا الوطء ليس نكاحاً، ولو كان النكاح حقيقة في الوطء، لما صح نفيه عنه.

وتظهر ثمرة الخلاف بين الحنفية والجمهور في حرمة موطوءة الأب من الزنا، فلما كان النكاح عند الحنفية حقيقة في الوطء الشامل للوطء الحلال والحرام - قالوا بِحُرْمَةِ موطوءة الأب من الزنا، ولما كان عند الجمهور حقيقة في العقد - قالوا: لا تحرم موطوءة الأب من الزنا.

عرفه الشافعية بقولهم: عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ الإنكاح والتزويج، وما اشتق منهما؛ فقولهم: «عقد» جنس في التعريف، وقولهم: «يتضمن إباحة وطء» خرج به ما لا يتضمن إباحة الوطء؛ كالإجارة وغيرها. وقولهم: «بلفظ الإنكاح والتزويج» خرج به ما لم يكن بهذا اللفظ؛ كالهبة والتملك.

وعرفه العلامة الدردير - رحمه الله - في «أقرب المسالك»؛ حيث قال: هو عقد لحل تمتع بأثنى غير محرم ومجوسية وأمة كتابية بصيغة.

فالعقد مصدر عقد؛ أي: تمسك وتوثق، والمراد به هنا: ارتباط أحد الكلامين بالآخر؛ أي: ارتباط كلام الزوج بكلام وَلِيِّ الزوجة؛ على وجه يسمى باعتباره عقداً شرعياً يستعقب أحكامه.

وقوله: «عقد» جنس في التعريف يشمل النكاح وغيره من العقود.

وقوله «لحل تمتع... إلخ» علة باعثة على العقد، وهو فصل مخرج لكل عقد ليس لذلك، ومنه شراء الأمة للتلدُّز بها؛ إذ ليس الأصل فيه حل التمتع بخصوصه، بل الانتفاع العام وملك الرقبة.

وخرج بقوله: «غير محرم ومجوسية وأمة كتابية» المحرم بنسب أو رضاع أو صهر، والمجوسيات والإماء الكتابيات؛ فلا يصح العقد على واحدة منهن، ولا يقال: إن هذا التعريف غير مانع؛ لأنه يدخل فيه المُلَاعِنَةُ والمُبْتَوَةُ والمعتدة من الغير والمحرمة بحج أو عمرة؛ لأنه قصد بما ذكره إخراج من قام به مانع أصلي. وأما الملاعنة، وما عطف عليها - فمانعهن عرضي طارئ بعد الحل؛ بخلاف المحرم والمجوسية والأمة الكتابية؛ فإن مانعهن ذاتي لا عرضي.

وقوله: «بصيغة» متعلق بعقد، وهو من تمام التعريف؛ لأن الصيغة أحد أركان النكاح، وقد عرفه الكمال بن الهمام من الحنفية بقوله: عقد وضع لتملك المتعة بالأثنى قصداً؛ فقوله: «عقد» جنس في التعريف يشمل سائر العقود.

وقوله: «وضع لتملك المتعة بالأثنى» يخرج به العقد على المنافع؛ كالإجارة، وعلى الذوات؛ كالبيع والهبة، والمراد: وضع الشارع، لا وضع المتعاقدين.

وقوله: «قصداً» يحتز به عن عقد تملك به المتعة ضمناً؛ كما في البيع والهبة؛ لأن المقصود فيهما ملك الرقبة، ويدخل ملك المتعة فيهما ضمناً إذا لم يوجد ما يمنعه.

عرفه الحنفية بأنه: عقد يفيد ملك المتعة قصداً.

تعلم تفصيل الأحكام مع كثرتها عدد التواتر؛ وذلك مُتَعَدِّرٌ، أو مُتَعَسِّرٌ، فاكْتَفَى فيها بِالظُّوَاهِرِ والأقيسة فمن ثم وقع الاختلاف، ، وأما النِّتْيَةُ في الإِحْرَامِ^(١)، فهي من جِنْسٍ ما يخفى، أو لعله

= وعرفه الحنابلة بأنه: عَقْدُ التزويج، فهو حقيقة في العقد، مجاز في الوطء على الصحيح.
ينظر: الصحاح ٤١٣/١، لسان العرب ٦٢٥/٢، المصباح المنير ٩٦٥/٢، القاموس المحيط ١/٢٦٣، معجم مقاييس اللغة ٤٧٥/٥، المطلع ٣١٨.

وينظر: تبين الحقائق ٩٤/٢، بدائع الصنائع ١٣٢٤/٣، مغني المحتاج ١٢٣/٣، منح الجليل ٢/٣، الفواكه الدواني ٢١/٢، الكافي لابن عبد البر ٥١٩/٢، الإنصاف ٤/٨، المغني ٣/٧.
(٣) الحدود جَمْعُ حد، وهو في اللغة: المَنع، وفي الشريعة: هو عقوبة مُقَدَّرَةٌ، وجبت حقاً لله عز وجل. وفي «الصحاح»: الحد الحاجز بين الشيئين، وحَدُّ الشيء مُتَنَهَاءُ تسمية بالمصدر.

وفي «المغرب»: يقال لحقيقة الشيء: حد؛ لأنه جامع ومانع. ومنه الحداد: البواب لمنعه من الدخول؛ وسميت عقوبة الجاني حَدًّا؛ لأنها تمنع المعاودة، أو لأنها مُقَدَّرَةٌ؛ ألا ترى أن التعزير وإن كان عقوبة لا يسمى حَدًّا؛ لأنه ليس بمُقَدَّرٍ؛ أي: ليس له قدر معين؛ فإن أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاثة.

قال عليه الصلاة والسلام: «الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا»؛ أي: سَتَّارَات.

ينظر: الصحاح ٨٠٧/٢، والمغرب ٢٢٤/٢، لسان العرب ١٤٤/٥ المصباح المنير ٨٢٤/٢، التعريفات ص ١٢٤.

وَسَرْعاً: عقوبة مقدرة، وجبت زَجْراً عن ارتكاب ما يوجبه، وعبر عنها جمعاً لتنوعها. وسميت بذلك؛ لأن لها نهايات مضبوطة، وكانت الحدود في صدر الإسلام بِالْعَرَامَاتِ، ثم نسخت بهذه العقوبات.

قال بعضهم: وشرعت زَجْراً لأرباب المعاصي عنها، فإذا علم الزاني مثلاً أنه إذا زنا حُدَّ - امتنع منه وهكذا.

ينظر: المطلع ص (٣٧٠)، وشرح فتح القدير ٢١٠/٥، وحاشية ابن عابدين ٣/٤، والكافي ٢/١٠٦٨، ومغني المحتاج ١٤٤/٤ وما بعدها، والإشراف ٢/٢٣٣.

(١) الإحرام بالحج، معناه: نية الدخول في الحج، وكيفيته: أن يقصد الحج، والإحرام به لله تعالى؛ لخبر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، ويشترط في النية أن تكون في أشهر الحج؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، والمراد به: وقت إحرام الحج؛ لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر، وإنما يحتاج إلى أيام معدودة؛ فدل على أنه أراد به وقت الإحرام.

ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج، فكان مؤقتاً؛ كالوقوف والطواف. وتبتديء أشهر الحج من شوال. وتنتهي بفجر يوم النحر، وهو اليوم العاشر من ذي الحجة؛ لما روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير - رضي الله عنهم - أنهم قالوا: أَشْهُرُ الْحَجِّ مَعْلُومَاتٌ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيَّالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فلو نوى الحج في غير أشهره - انعقد عمره، ولا يجوز له الصرف إلى الحج في أوانه؛ لأنها عبادة مؤقتة، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها؛ كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال ظاناً دخول الوقت؛ فظهر خلافه؛ فإنه ينعقد إحرامه بالنفل.

ولا يشترط في النية التعيين، فلو نوى وأطلق بأن نوى الدخول في النسك الصالح، للأنواع الثلاثة، =

كان نقل، ثم اندرس، ، وأما دخول «مكة» عثوة، أو صلحاً، فالذي تواتر أنه ﷺ دخلها شاكي السلاح مُتَهَيِّئاً لأسباب الحزب، ، ويروى أنه - عليه السلام - قال: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ، فَهُوَ آمِنٌ»^(١)، وإنما الخلاف في أنه صدرَ منه أمْنٌ عام، ، وهذا مما يخفى، ولا يبعد انفراد الآحاد به.

ومنشأ الشبهة أنه ﷺ ودَى قوماً قتلهم خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ^(٢).

= أو اقتصر على قوله: (أحرمت) أجزاء ذلك، وصرفه بالنية إلى ما شاء من الحج والعمرة أو كليهما، ثم اشتغل بالأعمال، ولكن التعيين أفضل من الإطلاق؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص.

ولا يشترط اقتران النية بالتلبية؛ كما لا يشترط في النية التلفظ باللسان، وإنما يسق اقتران النية بالتلبية؛ بأن ينوي ويلتي، بلا فاصل؛ كما يسق في النية التلفظ باللسان؛ ليساعد اللسان القلب، بأن يقول الشخص: نويت الحج، وأحرمت به الله - تعالى - إذا كان يحج عن نفسه، أو نويت الحج عن فلان، وأحرمت به الله - تعالى - إذا كان يحج عن غيره. وصيغة التلبية: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه -: لا ينعقد الإحرام حتى يلتي أو يسوق الهدى، واستدل «أولاً»:

بقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرني جبريل أن أمر أصحابي بالتلبية ورفع الصوت».

و«ثانياً»: بالقياس على الصلاة. وأجيب عن الأول بأن الأمر أمر استحباب، وإلا لزم رفع الصوت؛ كما أجيب عن الثاني بأن المقصود من الصلاة: الذكر بخلاف الحج.

(١) أخرجه مسلم (١٤٠٧/٣) كتاب: الجهاد: باب: فتح مكة حديث (١٧٨٠/٨٦)، وأبو داود (٢/١٧٨) كتاب: الخراج، باب: ما جاء في خبر مكة حديث (٣٠٢٤)، وأحمد (٥٣٨/٢)، والدارقطني (٣/٦٠ - ٦١) كتاب: البيوع حديث (٢٣٣)، والبيهقي (٣٤/٦) كتاب: البيوع، باب: ما جاء في بيع دور مكة، وفي «دلائل النبوة» (٥٦/٥)، والبخاري في «شرح السنة» (٦٤٣/٥)، ٦٤٤ - بتحقيقنا) كلهم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٤/٤) رقم (٣٨٣٦) من طريق حفص بن غياث، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم عن خالد بن الوليد «أن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى ناس من خثعم؛ فاعتصموا بالسجود فقتلهم ووداهم رسول الله ﷺ بنصف الدية».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٦/٥): ورجاله ثقات.

وأخرجه أبو داود (٥٢/٢) كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود حديث (٢٦٤٥)، والترمذي (١٣٢ - ١٣٣/٤) كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين حديث (١٦٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٣/٢) رقم (٢٢٦٤)، والبيهقي (١٣١/٨) كتاب: القسامة، باب: ما جاء في وجوب الكفارة في أنواع قتل الخطأ، من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير به.

وقد أحله أبو داود بالإرسال فقال: رواه هشيم ومعمرو وخالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريراً.

وقد أخرجه مرسلاً الترمذي (١٣٣/٤) كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين حديث (١٦٠٥)، والنسائي (٣٦/٨) كتاب: القسامة، باب: القود بغير حديدة، والبيهقي

(١٣٠/٨) كتاب: القسامة، كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم مرسلاً. =

ومن تمام البحث في هذا الأصل ذكر طرق اختلاف العلماء في إفادتها لصديق الخبر:

الأولى: إذا أخبر شخص بحضرة رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه:

قال قوم: يكون صدقاً.

وقال الفخر^(١): يمكن أن يكون سكوته عن الإنكار لأنه كان بيّنه، وهو مما لا يقبل التغيير، فعلى هذا لا يفيد العلم بصديقه/ ٨٩ ب إلا بشرطين: ألا يكون قد تقدّم بيّانه، وألا يكون جائز التغيير، هذا إذا كان في أمر ديني.

فإن كان في أمر دنيوي، فيحتمل أن يكون سكوته لأنه ما علمه، أو لأنه لا تدعو الحاجة إليه، فلا بد في صدقه من عدم الأمرين.

الثانية: إذا أخبر شخص بحضرة جمع يفيد خبرهم العلم، وادعى عليهم العلم بما سمعوه، فلم ينكروا:

قال قوم: يفيد العلم، ومثله برواية بغض الصحابة: أنه كان - عليه السلام - في غزوة كذا، وأنه رآه ﷺ يتوضأ والماء ينبع من بين أصابعه^(٢)، وتوضأ الناس من الماء اليسير، وهم عدد كثير، فروايته لذلك ودعواه عليهم المشاهدة من غير تكبير - دليل على صدقه.

وما ذكروه لا يطرد في كل صورة؛ إذ لا يبعد السكوت في بغض الوقائع تقيّة، أو سياسة، أو مهابة، أو خوفاً؛ كخبر ذي شكوّة ظالماً في مجد سلطنته، والحق أنه يفيد الظن القوي.

الثالثة: ذهب أبو هاشم، وجماعة إلى أن عمل الأمة على وفق خبر الواحد - دليل على صدقه.

قال الفخر^(٣): وهو باطل؛ لوجوب العمل بخبر الواحد - وإن لم يقطع بصديقه؛ ولجواز أن يكون دليل عملهم غيره.

وزاد بعضهم: إن تلقوه مع الفعل بالقبول قولاً، لا يمتنع التضديق؛ بناء على ظاهر العدالة.

الرابعة: قالت الزيدية^(٤): بقاء الثقل مع توفر الدواعي على إخفائه - دليل على صدقه.

وقال الترمذي: وهذا أصح وأكثر أصحاب إسماعيل عن قيس بن أبي حازم؛ أن رسول الله ﷺ بعث سرية، ولم يذكروا فيه عن جرير، ورواه حماد بن سلمة، عن الحجاج بن أرطاة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير؛ مثل حديث أبي معاوية قال: وسمعت محمداً يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ مرسل. ١. هـ.

(١) ينظر المحصول ٢٨٥/٤.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥/٧) كتاب: المغازي، باب: غزوة الحديبية حديث (٤١٥٢).

(٣) ينظر: المحصول (٢٩١/٤).

(٤) أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي - طالب رضي الله عنهم - ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة - رضي الله عنها - ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة - أن يكون إماماً واجب الطاعة؛ سواء كان من أولاد الحسن، أو =

المسألة الرابعة

اعلم: أن المراد في أصول الفقه بـ «خبر الواحد»: الخبر الذي لا يفيد العلم واليقين.

قال الفخر: وهذا غلط؛ فإنه يجوز أن يكون خبر آحاد، ثم اشتهر؛ بحيث لا يُقدَّر على إخفاؤه، والله أعلم.

[قوله]: «المسألة الرابعة: المراد في «أصول الفقه» بخبر الواحد الذي لا يفيد العلم واليقين» يعني: أنهم لا يقصرون اسم «الآحاد» على ما يزويه الواحد، كما هو حقيقة فيه، بل يريدون به ما لا يفيد العلم مع جواز الصدق، وإن كان من عدد، ولو أفاد خبر الواحد العلم بانضمام قرائن إليه، أو بالمعجزة - فليس منه اصطلاحاً، فاصطلاحهم على خلاف اللغة طرداً وعكساً، والمشهور انقسام الخبر إلى قسمين: متواتر وآحاد.

وقال الأستاذ أبو إسحاق، وابن فورك، وجماعة:

الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متواتر، وآحاد، ومستفيض، ، وميزوا التواتر بخبر جماعة يفيد العلم ضرورة، ، والآحاد بما يفيد الظن، ، والمستفيض بما أفاد العلم بمخبره نظراً، ، ومثله بما تتلقاه الأمة بالقبول، أو تعمل بمقتضاه؛ كقوله - عليه السلام - / ١٩٠: «في الرقة»^(١) ربع العشر^(٢)، و«لا تُنكح المرأة على عمتها وخالتها»^(٣).

= من أولاد الحسين - رضي الله عنهم - وعن هذا جواز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقتلا على ذلك، وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

ينظر: الملل والنحل ٢ / ١٥٤ - ١٥٥.

- (١) أي: الفضة.
- (٢) أخرجه البخاري (٤/ ٧٤، ٧٥ - الفتح): كتاب الزكاة: باب زكاة الغنم، حديث (١٤٥٤)، والبيهقي (٤/ ١٣٤): كتاب الزكاة: باب قدر الواجب في الورق إذا بلغ نصابه، من حديث أنس رضي الله عنه، في حديث كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الصدقة.
- (٣) هذا الحديث تواتر عن رسول الله ﷺ؛ ورواه عنه جماعة من أصحابه - رضوان الله عليهم - وهم: أبو هريرة وجابر بن عبد الله وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء، وسمرة بن جندب، وعتاب بن أسيد، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص. وإليك تخريج أحاديثهم.

- حديث أبي هريرة:

وله طرق كثيرة عنه، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، وهم: عامر الشعبي، والأعرج، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن، وقبيصة بن ذؤيب، وابن سيرين، وعراك بن مالك، وعروة بن الزبير، وعبيد الله ابن عبد الله وعبد الملك بن يسار، وإبراهيم، وسعيد بن المسيب، وأبو العالية.

طريق الشعبي

علقه البخاري (١٦٠/٩) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها حديث (٥١٠٨)،
ووصله أبو داود (٥٥٣/٢) كتاب: النكاح، باب: ما يكره أن يجمع بينهما من النساء حديث
(٢٠٦٥)، والترمذي (٤٣٣/٣) كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها
حديث (١١٢٦)، والنسائي (٩٨/٦) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وخالتها،
والدارمي (١٣٦/٢) كتاب: النكاح، باب: الحال التي يجوز للرجل أن يخطب فيها، وأحمد (٢/٢٦٦)،
وعبد الرزاق (٢٦٢/٦) رقم (١٠٧٥٨)، وابن أبي شيبة (٢٤٦/٤)، وسعيد بن منصور (١/٧٨)،
رقم (٢٠٨)، وابن الجارود رقم (٦٨٥)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٨ -
٧٩) رقم (٢٧٣)، وأبو يعلى (١١/٥١٦ - ٥١٧) رقم (٦٦٤١)، والسهمي في «تاريخ جرجان»
(ص - ٣٩٢)، والبيهقي (١٦٦/٧) كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الجمع بين المرأة وعمتها،
وبينها وبين خالتها؛ كلهم من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله
ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه الطبراني في «الصغير» (١/٢٢٥ - ٢٢٦) من طريق
ابن بزيع عن سليم مولى الشعبي، عن الشعبي، عن أبي هريرة به.

طريق الأعرج

أخرجه مالك (٥٣٢/٢) كتاب: النكاح، باب: ما لا يجمع بينه من النساء حديث (٢٠)، والبخاري
(١٦٠/٩) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها حديث (٥١٠٩)، ومسلم (١٠٢٨/٢)
كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها حديث (١٤٠٨/٣٣)، والشافعي
في «مسنده» (١٨/٢) كتاب: النكاح، باب: الترغيب في الزوج (٥٠)، والنسائي (٩٦/٦) كتاب:
النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها، والدارمي (١٣٦/٢) كتاب: النكاح، باب: الحال التي
يجوز للرجل أن يخطب فيها، وأحمد (٤٦٥/٢)، وسعيد بن منصور (٢٠٩/١) رقم (٦٥٤)،
ومحمد بن نصر في «السنة» (ص - ٧٨) رقم (٢٧٠، ٢٧١)، والبيهقي (١٦٥/٧) كتاب: النكاح،
باب: ما جاء في الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة.

طريق أبي سلمة

أخرجه مسلم (١٠٢٩/٢) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في
النكاح حديث (١٤٠٨/٣٧)، والنسائي (٩٧/٦) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها،
وسعيد بن منصور (٢٠٨/١) رقم (٦٥٠)، وأحمد (٢٢٩/٢، ٤٢٣)، وعبد الرزاق (٢٦١/٦) رقم
(١٠٧٥٥)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٨) رقم (٢٦٩) من طريق أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة.

طريق قبيصة بن ذؤيب

أخرجه البخاري (١٦٠/٩) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (٥١١٠)، ومسلم
(١٠٢٨/٢) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح حديث
(١٤٠٨/٣٥)، وأبو داود (٥٥٤/٢) كتاب: النكاح، باب: ما يكره أن يجمع بينهما من النساء
حديث (٢٠٦٦) والنسائي (٩٦ - ٩٧) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها، وأحمد
(٢/٤٠١، ٤٥٢، ٥١٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٨) رقم (٢٧٢)، والبيهقي =

= (١٦٥/٧) كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وخالتها، من طريق قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة... فذكره.

- طريق ابن سيرين

أخرجه مسلم (١٠٢٩/٢) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها حديث (١٤٠٨/٣٨)، والترمذي (٤٣٣/٣) كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها (١١٢٥)، والنسائي (٩٨/٦) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وابن ماجه (٦٢١/١) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها حديث (١٩٢٩)، وأحمد (٤٧٤/١) وعبد الرزاق (٢٦١/٦) رقم (١٠٧٥٣)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٨٨/١)، وابن عدي في «الكامل» (٤١٦/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٧/٦)، والبيهقي (١٦٥/٧) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها؛ كلهم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

- طريق عراك بن مالك

أخرجه مسلم (١٠٢٨/٢) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها حديث (٣٤/١٤٠٨)، والنسائي (٩٧/٦) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها، والبيهقي (١٦٥/٧) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة. وأخرجه النسائي (٩٧/٦) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها من طريق عراك بن مالك والأعرج معاً عن أبي هريرة.

- طريق عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله

أخرجه ابن نصر في «السنة» (ص - ٧٨) رقم (٢٧٢) من طريق عقيل عن الزهري عنهما، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه نهى أن تنكح على عمتها أو على خالتها.

- طريق عبد الملك بن يسار

أخرجه النسائي (٩٧/٦) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٩) رقم (٢٧٨) من طريق بكير بن عبد الله الأشج، عن سليمان بن يسار، عن عبد الملك بن يسار، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

- طريق إبراهيم

أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٨/١) رقم (٦٥٣) ثنا هشيم، أنا المغيرة، عن إبراهيم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق أختها؛ لتكتفي» ما في صحفتها؛ ولتزوج فإنما لها ما كتب لها».

- طريق سعيد بن المسيب وأبي العالية

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤١٩ - ٤٢٠) رقم (١٦٢٣) قال: سمعت أبي يقول: حدثنا هارون بن محمد بن بكار، عن أبيه، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وأبي العالية، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ نهى أن يتزوج الرجل على عمتها أو على خالتها قال أبي: يروى هذا الحديث ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي العالية، وسعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا قالوا: بلغنا أن النبي ﷺ قال: «لا ينكح» وهو أشبه، وابن أبي عروبة أحفظ اهـ.

وطريق ابن أبي عروبة أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٧/٤) وقال: المراسيل في هذا الحديث =

= أولى، وقد اختلف على قتادة في هذا الحديث.

فأخرجه العقيلي (٣٧/٤) من طريق أبي عاصم «ثنا همام، عن قتادة عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها».

قال العقيلي: وقد قيل: عن أبي عاصم عن همام عن قتادة عن سعيد عن النبي ﷺ مرسل ١ هـ. وقد خالفه محمد بن بلال.

أخرجه العقيلي (٣٧/٤) والبخاري (١٦٥/٢ - كشف) من طريقه، ثنا هشام عن قتادة عن الحسن بن سمرة قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها.

قال البخاري: لا نعلمه عن سمرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن همام إلا محمد بن بلال ويعلى بن عباد، ومحمد أثبت من يعلى، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٦/٤) وقال: رواه البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال البزار ثقات.

- حديث جابر

أخرجه البخاري (١٦٠/٩) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها حديث (٥١٠٨)، والنسائي (٩٨/٦) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، وأحمد (٣٣٨/٣)، والطيالسي (١/٣٠٨ - منحة) رقم (١٥٦٧)، وعبد الرزاق (٢٦٢/٦) رقم (١٠٧٥٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٩) رقم (٢٧٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٠٨/٣) رقم (١٨٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٦٦٠)، والبيهقي (١٦٦/٧) كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها من طريق عاصم بن سليمان، عن الشعبي، عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها.

وقد خالفه داود بن أبي هند؛ فرواه عن الشعبي، عن أبي هريرة - وقد مر تخريجه -.

قال البيهقي: الحفاظ يرون رواية عاصم خطأ. وقد رده الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٥/٩) فقال: وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري؛ لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جرير، عن أبي الزبير، عن جابر، والحديث محفوظ أيضاً من أوجه عن أبي هريرة؛ فلكل من الطريقين ما يعضده ١ هـ.

وقد تابع أبو الزبير الشعبي على هذا الحديث؛ أخرجه النسائي (٩٨/٦) كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، وابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص - ١١٨ - ١١٩) رقم (٦٩) و(ص - ٢٥٢ - ٢٥٣) رقم (٢١٢) من طريقين عن أبي الزبير، عن جابر به.

- حديث علي بن أبي طالب

أخرجه أحمد (٧٧ - ٧٨)، وأبو يعلى (٢٩٧/١) رقم (٣٦٠) ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٨٠) رقم (٢٨٣)، والبزار (١٦٤/٢ - كشف) رقم ١٤٣٤ من طريق ابن لهيعة «ثنا عبد الله بن هبيرة، عن عبد الله بن زريق، عن علي بن أبي طالب؛ أن النبي ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها».

قال البزار: لا نعلمه عن علي إلا بهذا الإسناد.

والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٦/٤) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقي رجاله ثقات.

- حديث عبد الله ابن مسعود

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٩٨٠١)، والبزار (١٦٥/٢ - كشف) رقم (١٤٣٥) =

من طريق المنهال بن خليفة، عن خالد بن سلمة، عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا تسأل المرأة طلاق أختها؛ لتكفي ما في صحتها».

قال البزار: لا نعلمه عن عبد الله عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٦/٤): رواه الطبراني في «الكبير» وإسناده منقطع بين المنهال بن خليفة، وعمرو بن الحارث بن أبي ضرار، ورجالهما ثقات أ.هـ. وهذا الكلام فيه نظر؛ فإن المنهال لم يروه هنا عن عمرو بن الحارث إنما رواه عن خالد بن سلمة، عن عمرو بن الحارث.

- حديث عبد الله بن عمرو

أخرجه أحمد (١٧٩/٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٧) عن محمد بن جعفر، عن حسين المعلم، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

قال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٦/٤): ورجاله ثقات. وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٨٠) رقم (٢٨٠) من طريق الحسين بن ذكوان، وابن عدي في «الكامل» (٣٢٨/٥) من طريق الحكم كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وللحديث طريق آخر عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ استند إلى بيت فوعظ الناس وذكرهم قال: «لا يصلي أحد بعد العصر حتى الليل، ولا بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي رحم مسيرة ثلاث، ولا يعقد من امرأة على عمتها ولا على خالتها» قال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٦/٤): رواه أحمد والطبراني في «الأوسط»، ورجال الجميع ثقات إلا أن إسناد الطبراني الأول فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف.

- حديث عبد الله بن عمر

أخرجه البزار (١٦٥/٢ - كشف) رقم (١٤٣٦) ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٨٠) رقم (٢٨٤) من طريق كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها.

قال البزار: لا نعلم رواه عن الزهري هكذا إلا جعفر، ولا عنه إلا كثير.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٦/٤): رواه الطبراني في الأوسط والبزار، ورجالهما رجال الصحيح.

وقد أعل هذا الحديث أبو حاتم.

فقال ابنه في «العلل» (١/ ٤٠٢-٤٠٣) رقم (١٢٠٥): سألت أبي عن حديث رواه كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه نهى أن يجلس الرجل على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن تنكح المرأة على عمتها. قال أبي: هذان الحديثان خطأ يرويه عن جعفر عن رجل عن الزهري هكذا، وليس هذا من صحيح حديث الزهري أما حديث: نهى أن تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها فإن عقيلاً رواه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله وقيصه ابن ذؤيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وهو أشبه، وأما قصة المائدة فهو مفتعل ليس من حديث الثقات، وللحديث طريق آخر عن ابن عمر

أخرجه أبو يعلى في «معجم شيوخه» (ص - ٢٨١) رقم (٢٤٨) من طريق موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها».

وموسى بن عبيدة الربذي

قال البخاري: منكر الحديث (الضعفاء - ٣٤٥)

وقال النسائي: ضعيف (الضعفاء والمتروكين - ٥٨١)؛ وكذلك ضعفه الدارقطني فذكره في «الضعفاء - ٥١٧» وقال: لا يتابع على حديثه.

وقال الترمذي في «السنن» (٣٠٣٩): موسى بن عبيدة يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل. وقال البزار (١٨٢٣ - كشف): لم يكن حافظاً للحديث؛ لتشاغله بالعبادة فيما نرى. هـ.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

- حديث ابن عباس

أخرجه أحمد (٣٧٢/١) وأبو داود (٥٤٤/٢) كتاب: النكاح، باب: ما يكره أن يجمع من النساء حديث (٢٠٦٧)، والترمذي (٤٣٢/٣) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، ومحمد ابن نصر المروزي (ص - ٨٠) رقم (٢٨٤)، وابن حبان (١٢٧٥ - موارد) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين الخاليتين والعمتين. واللفظ لأبي داود، وزاد ابن حبان قال: إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم. وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن حبان.

- حديث أبي سعيد الخدري

أخرجه أحمد (٦٧/٣)، وابن ماجه (٦٢١/١) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها حديث (١٩٣٠)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٧٩) رقم (٢٧٧) من طريق محمد بن إسحاق «حدثني يعقوب بن عبد الله بن عتبة عن سليمان بن يسار عن أبي سعيد، قال: سمعت رسول الله ينهى عن نكاحين: أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها».

قال الحافظ البوصيري في «الزوائد» (١٠٠/٢): هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق، وقد عنعنه. هـ.

قلت: وكلام البوصيري فيه نظر؛ لأن ابن إسحاق صرح بالتحديث عند المروزي في «السنة» فالسند حسن.

وللحديث طريق آخر. فأخرجه أبو محمد البخاري في «مسند أبي حنيفة» كما في «جامع المسانيد» للخوارزمي (١٠٣/٢) بسنده عن أبي حنيفة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تتزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها». ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١٦٦/٤).

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عطية؛ وهو ضعيف، وقد وثق وفيه ضعيف آخر لا يذكر.

- حديث أبي موسى الأشعري

أخرجه ابن ماجه (٦٢١/١) كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها حديث (١٩٣١) «حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا أبو بكر النهشلي، حدثني أبو بكر بن أبي موسى، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

قال البوصيري في «الزوائد» (١٠١/٢): هذا إسناد فيه جبارة بن المغلس؛ وهو ضعيف.

من طريق جبارة بن المغلس، أخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٩٣/١٣) رقم (٧٢٢٥)، وفي «معجم شيوخه» (ص - ١٦٨) رقم (١٢٤).

- حديث أبي الدرداء

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٧/٤) عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها».

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه راويان لم يسميا.

- حديث سمرة بن جندب

تقدم تخريجه أثناء حديث أبي هريرة فليراجع.

- حديث عتاب بن أسيد

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ رقم ٤٢٦) من طريق عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، عن عتاب بن أسيد، عن النبي ﷺ قال: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

قال الهيثمي في «المجمع» (١٦٦-١٦٧/٤): رواه الطبراني، وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف.

واختلف على موسى في هذا الحديث

فأخرجه أبو يعلى في «معجم شيوخه» (ص - ٢٨١) رقم (٢٤٨)، وابن عدى في «الكامل» (٦/ ٣٣٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها.

وزاد ابن عدى: ونهى عن الشغار، والشغار أن تنكح المرأة بالمرأة ليس لهما صداق.

- حديث عائشة

أخرجه أبو يعلى (٨/ ١٩٧-١٩٨) رقم (٤٧٥٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص - ٨٠) رقم (٢٨٢) من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، قال: «سمعت مالك بن محمد بن عبد الرحمن قال: سمعت عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان، في أحدهما: ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

ولفظ أبي يعلى مطولاً.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٥/٦) وقال:

رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير مالك بن أبي الرجال، وقد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد.

وذكره أيضاً ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤٨٦)، وعزاه لأبي يعلى.

- حديث سعد بن أبي وقاص

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢١) من طريق مؤمل بن إسماعيل «ثنا الثوري عن خالد بن سلمة المخزومي، عن سعيد بن المسيب، عن سعد قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

قال ابن عدي: كذا قال لنا فيه ابن صاعد: عن سعيد بن المسيب. وقال غيره: عن محمد بن

ميمون عن عيسى بن طلحة عن سعد؛ هكذا رواه عن ابن ميمون إبراهيم بن موسى التوزي. =

وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ وَاجِبٌ فِي الْجُمْلَةِ خِلَافًا لِقَوْمٍ.

وأنكره الإمام والغزالي، وقالوا: ما لم يَتَوَاتَرَ، فيتصور فيه التَّوَاطُّوُ وَالْعَلَطُ، وهذا منهما نِزَاعٌ فِي تَصَوُّرِهِ،، والحق أنه لا يَمْتَنِعُ تَصَوُّرُهُ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ، وإذا قِيدُوا الْمُتَوَاتِرَ بِمَا أَفَادَ الْعِلْمُ الضَّرُورِي - بَقِيَ بَعْضُ الصُّورِ الَّتِي يَخْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِ خَبَرِهِمْ نِظْرًا؛ فيحتاج إلى تَمْيِيزِهِ بِاسْمٍ. ومن الناس من قَالَ: الْمُسْتَفِيزُ^(١) ما زاد ناقلوه على ثلاثة.

ومنهم من قال: الْمُسْتَفِيزُ ما يَعُدُّهُ النَّاسُ شَائِعًا، وهؤلاء خَصُّوا بَعْضَ الْآحَادِ بِاسْمٍ؛ لاشتِمَالِهِ عَلَى مَزِيَّةٍ،، فالنزاع معهم يكون لفظيًا.

قوله: «وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ وَاجِبٌ فِي الْجُمْلَةِ» يعني: بِشَرَايِطٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا، وإن اختلفوا في تفاصيل.

قوله: «خِلَافًا لِقَوْمٍ»،، وعلى الجملة فقد اختلف الناس فِي جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِهِ عَقْلًا، فجوزه الْجُمْهُورُ، ومنعه قوم،، والمُجَوِّزُونَ اِخْتَلَفُوا فِي وُقُوعِ التَّعَبُّدِ بِهِ شَرْعًا،، والمُتَشَبِّهُونَ لِدَلَالَةِ الْأَقْفَاءِ عَلَى دَلَالَةِ السَّمْعِ عَلَيْهِ. واخْتَلَفُوا فِي دَلَالَةِ الْعَقْلِ: فَذَهَبَ ابْنُ سَرِينٍ، وَالْقُقَالُ، وَأَبُو الْحَسَنِ إِلَى ذَلِكَ.

وأما المانعون له عَقْلًا، فَبَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ.

وأما المنكرون لوقوعه شَرْعًا، فقد اِخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ،، ومنهم من منعه سَمْعًا، ويعزى إِلَى الْقَاشَانِيِّ، وَالنَّهْرَوَانِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ، وَبَعْضُ الشَّيْخَةِ،، وساعد الجميع عَلَى الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْمُفْتِيِّ، وَالشَّاهِدِ، وعلى العمل به فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

وغلا قَوْمٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، فقالوا: يَفِيدُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ،، وهؤلاء إِنْ أَرَادُوا بِالْعِلْمِ الْيَقِينَ، فَلَا يَخْفَى سُقُوطُهُ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَالْكَذِبُ. وَإِنْ أَطْلَقُوا اسْمَ الْعِلْمِ عَلَى الظَّنِّ فَمَجَازٌ بَعِيدٌ،، والمشهور فِي الِاسْتِعْمَالِ عَكْسُهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة ١١٨].

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كَلِمَتُوهُمْ مُؤْتَنِيَةٌ﴾ [المتحنة ١٠] فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ عِلْمَتَهُمْ بِنُطْقِهِمْ

== وحدثناه أحمد بن محمد بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سعد الوراق، عن ابن ميمون كذلك، وهذا الحديث عن عيسى بن طلحة، عن سعد - أشبه من سعيد بن المسيب عن سعد؛ لأنه قد روي عن عيسى بن طلحة عن سعد موقوفاً ومرسلاً ١٠٧٦٧ هـ وقد خولف مؤمل في هذا الحديث؛ خالفه عبد الرزاق وأبو عامر؛ فروياه عن الثوري عن خالد بن سلمة المخزومي عن عيسى بن طلحة، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على قرابتها؛ مخافة القطيعة».

أخرجه عبد الرزاق (٢٦٣/٦) رقم (١٠٧٦٧)، وأبو داود في «المتراسيل» (ص - ١٨٢) رقم (٢٠٨).

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤٩/٤، نهاية السؤل للأسنوي ١٠٣/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٩٧، حاشية البناني ١٢٩/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢١٥/٣.

وَأَخْتَجِ الْمُشْتَبُونَ بِأَشْيَاءَ :

الحُجَّةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَجْهٌ الْاسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْفِرْقَةَ ثَلَاثَةٌ، وَالطَّائِفَةُ مِنَ الْفِرْقَةِ: إمَّا اثْنَانِ وَإِمَّا وَاحِدٌ، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ طَائِفَةٍ أَنْ يَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ؛ لِغَرَضٍ أَنْ يُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أَوْجَبَ عَلَى أُولَئِكَ السَّامِعِينَ لِتِلْكَ الْإِنذَارَاتِ الْحَذَرَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: كَلِمَةٌ رَّجَاءٍ، وَهُوَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ؛ فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْإِيجَابِ.

بكلمة الإيمان، أو علمتم حُكْمَ الله - تعالى - عند النُّطْقِ بذلك من جَرَيَانِ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ عَلَيْهِنَ.
قوله: «وَأَخْتَجِ الْمُشْتَبُونَ بِحُجَجٍ: الْأُولَى: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة ١٢٢] وَجْهُ الاستدلال أن «الفرقة» ثلاثة، والطائفة من الفرقة إما الاثنان أو الواحد، فقد أوجب الله - تعالى - على كُلِّ طَائِفَةٍ أَنْ يَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ بِغَرَضٍ أَنْ يُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أوجب على أولئك السَّامِعِينَ لذلك الإنذار الحذر؛ لأن قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ كلمة رجاء وهو على الله محال، فوجب حمله على الإيجاب».

قوله: «إن الفرقة ثلاثة» مُسْتَذْرَكٌ؛ فَإِنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ/ ٩٩ب إلا على الثلاثة، وليس كذلك؛ بل الثلاثة فرقة؛ فَإِنَّ الْفِرْقَةَ وَالطَّائِفَةَ مِنَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَصْدُقُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالْاِثْنَيْنِ، وَالْوَاحِدِ، وَإِذَا صَحَّ إِطْلَاقُ الْفِرْقَةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالطَّائِفَةِ مِنَ الْفِرْقَةِ بَعْضُهَا - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الطَّائِفَةُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِيهَا اثْنَيْنِ، أَوْ وَاحِدًا كَمَا ذَكَرَ.

قوله: «كلمة «لعل» كلمة رجاء، وهو على الله - تعالى - مُحَالٌ»:

يعني: لأنه - تعالى - عَالِمٌ بِمَا سَيَكُونُ.

قوله: «فوجب حمله على مَجَازِهِ»:

يعني: لِتَعَدُّرِ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ، فَيَحْمِلُ عَلَى مَا يَسْتَلْزِمُهُ الرَّجَاءُ مِنَ الطَّلَبِ، وَبِتَعَيُّنِ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ ههنا لِلْوُجُوبِ؛ لِتَرْتُبِ الْحَذَرَ عَلَيْهِ، وَالْحَذَرَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ سَبَبِ الْخَوْفِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْوُجُوبِ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا تَتَغَيَّرُ إِضَافَةُ الرَّجَاءِ فِي الْآيَةِ إِلَى اللَّهِ - تعالى - لِيَجِبَ تَأْوِيلُهُ وَحْمَلُهُ عَلَى الطَّلَبِ،، بَلْ جَازٍ أَنْ يُقَالَ: إِنْ ذَلِكَ حَثٌّ لِلْفِرْقَةِ النَّافِرَةِ عَلَى إِنْذَارِ قَوْمِهِمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ إِنْذَارٌ مِنْ يَرْجُو حَذَرَهُمْ؛ كَقَوْلِهِ - تعالى - لِمُوسَى وَهَارُونَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا نَعْلَمَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] أَي: قَوْلٌ مِنْ يَرْجُو تَذَكُّرَهُ وَخَشْيَتَهُ مَعَ عِلْمِ اللَّهِ - تعالى - أَنَّ فِرْعَوْنَ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخْشَى،، فَلَمْ قَلْتُمْ: إِنْ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ!.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ الْإِنذَارِ هُوَ الْإِنذَارُ بِالْفَتْوَى؟
وَهَذَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى رَتَّبَ هَذَا الْإِنذَارَ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وَالْإِنذَارُ الْمَوْقُوفُ
عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ هُوَ الْفَتْوَى.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَبْعَثُ رُسُلَهُ إِلَى الْقَبَائِلِ؛ لِتَعْلِيمِ

قوله: «ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من الإنذار هو الإنذار بالفتوى؟ وهو
أولى؛ لأنه - تعالى - رتب الإنذار على التفقه في الدين»، والإنذار الموقوف على التفقه في الدين
هو الفتوى»:

يرد عليه أن مضمون الآية البحث على الخروج مع رسول الله ﷺ للغزو بإظهار ما ترتب
عليه بعد ما علم من فوائده من الأغراض المهمة للعقلاء من التفقه في الدين، والإنذار، ولكل
واحد منهما عرض حامل على الخروج، وليس في ذلك ما يقتضي ترتيب أحدهما على الآخر؛
فإنه عطف أحدهما على الآخر بـ «الواو» ولا إشعار لها بالترتيب، والتفقه لغة أعم من التهيؤ
للقضايا؛ فحمله على ذلك بعيد، لكن لقائل أن يقول: لم قلت: إنه يلزم من وجوب الإنذار
وجوب العمل به، وغايته لزوم القبول بخبرهم، ولا يلزم من وجوب القبول بخبرهم استقلال
العمل به؛ كما لا يلزم من وجوب أداء شهادة العدل وجوب قبولها، استقلال الحكم بها؟

قوله: «الثانية: ما روي أنه ﷺ كَانَ يَبْعَثُ رُسُلَهُ إِلَى الْقَبَائِلِ لِتَعْلِيمِ الْأَحْكَامِ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ»:

هذا المسلك احتج به الشافعي، واعتمد عليه جمهور الأئمة؛ فإنه علم قطعاً وبقيناً من
سيرته ﷺ أنه كَانَ يَبْعَثُ/ ٩١ كتبه على أيدي الآحاد، وسعاته، ورسله، وولاته، وقد بعث
معاذاً، وعلياً، وعمرو بن حزم إلى «اليمن»، ومصعب^(١) بن عمير إلى «المدينة»^(٢)، وعتاب بن

(١) مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف، القرشي، من بني عبد الدار: صحابي، شجاع، من
السابقين إلى الإسلام، أسلم في مكة وكنم إسلامه، فعلم به أهله، فأوثقوه وحبسوه، فهرب مع من
هاجر إلى الحبشة، ثم رجع إلى مكة. وهاجر إلى المدينة، فكان أول من جمع الجمعة فيها،
وعرف فيها بالمقرئ، وأسلم على يده أسيد بن حضير وسعد بن معاذ. وشهد بدرأ. وحمل اللواء
يوم أحد، فاستشهد، وكان في الجاهلية فتى مكة، شاباً وجمالاً ونعمة، ولما ظهر الإسلام زهد
بالنعم، وكان يلقب: «مصعب الخير» ويقال: فيه وفي أصحابه نزلت الآية: «من المؤمنين رجال
صدقوا ما عاهدوا الله عليه» ينظر: الأعلام ٧/ ٢٤٨، وطبقات ابن سعد ٣/ ٨٢، والإصابة
ت (٨٠٠٤)، وصفة الصفوة ١/ ١٥٢.

(٢) والمدينة لها أسماء: المدينة، وطابة، وطينة - بفتح الطاء - وقيدته بفتح الطاء؛ احترازاً من طيبة،
بكسرها؛ فلأنها قرية قرب زُرُود. ويشرب كان اسمها قديماً، فغيره النبي ﷺ؛ لما فيه من التشريب،
وهو التعبير والاستقصاء في اللوم. وتسميتها في القرآن «يثرب» حكاية لقول من قالها من المنافقين.
ينظر: مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٤٦.

الأحكام؛ وذلك يدلُّ أنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ.

أسيد^(١) إلى «مكة»، وبعث عمر، وأبي بن كعب^(٢)، وأبا هريرة على الصدقات، وأمر مُنادياً أن يُنادي بتحريم الخمر^(٣)، ومنادياً بتَحْرِيمِ صِيَامِ أَيَّامِ «مِنَى»^(٤)، وغير ذلك؛ وكان يُكَلِّفُهُمْ

(١) عَنَّا بن أسيد بالفتح، ابن أبي العيص بكسر المهملة، الأموي أبو عبد الرحمن من مُسَلِّمة الفتح. ولي للنبي ﷺ مَكَّة وله عشرون سنة. وعنه ابن المسيب وعطاء مرسلأ؛ لأنه مات يوم مات الصديق. وذكر الطبراني أنه عمل لعمر، وفي «صحيح مسلم» حديث يدل على ذلك إلى سنة إحدى وعشرين.

ينظر: الخلاصة ٢/٢٠٨، والتقريب ٣/٢، والثقات ٣/٣٠٤.

(٢) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار: أبو المنذر، أبو الطفيل، سيد القراء، سيد المسلمين، الأنصاري، النجاري، الخزرجي، المعاوي. أمه: صهيل بنت الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرأ والمشاهد، قال له النبي ﷺ: «ليهنتك العلم يا أبا المنذر» وقال له: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك». وكان عمر - رضي الله عنه - يسميه: سيد المسلمين. وهو أول من كتب للنبي ﷺ وأول من كتب في آخر الكتاب: وكتبه فلان بن فلان.

روى عنه من الصحابة: عمر، وكان يسأله عن النوازل، ويتحاكم إليه في المعضلات، وأبو أيوب، وعبادة بن الصامت، وسهل بن سعد، وأبو موسى، وابن عباس، وأبو هريرة، وأنس، وسليمان بن صرد وغيرهم.

مات سنة: ٢٢ في خلافة عمر، وقيل: بقي إلى خلافة عثمان.

أسد الغابة (ت ٣٣)، الإصابة (١/١٦)، الثقات (٣/٥)، تقريب التهذيب (١/٤٨)، تاريخ ابن معين (١٥٦٤)، سير أعلام النبلاء (١/٣٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٣/٥) كتاب: المظالم، باب: صب الخمر في الطريق، رقم ٢٤٦٤، ومسلم ١٥٧٠/٢ كتاب: الأشربة، باب: تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب، ومن التمر، والبسر، والزبيب وغيرها مما يسكر. رقم ١٩٨٠.

(٤) ورد في ذلك عدة أحاديث

حديث كعب بن مالك:

فأخرجه مسلم (٨٠٠/٢) كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق، حديث (١١٤٢/١٤٥)، وأحمد (٤٦٠/٣) من رواية أبي الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أنه حدثه؛ أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنادى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منى أيام أكل وشرب.

وحديث عبد الله بن حذافة:

أخرجه أحمد (٤٥٠/٣، ٤٥١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٤٤) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، من رواية سليمان بن يسار عنه؛ أن النبي ﷺ أمره أن ينادي في أيام التشريق؛ أنها أيام أكل وشرب.

وأخرجه مالك (٣٧٦/١): كتاب: الحج، باب: ما جاء في صيام أيام منى، حديث (١٣٥)، عن الزهري؛ أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف يقول: إنما هي أيام أكل وشرب =

وذكر الله .

وأخرجه الدارقطني (٢/٢١٢) كتاب: الصيام، باب: طلوع الشمس بعد الإفطار، حديث (٣٢)، من طريق الواقدي «ثنا ربيعة بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، سمع مسعود بن الحكم الزرقعي يقول: حدثني عبد الله بن حذافة السهمي، قال: بعثني رسول الله ﷺ على راحلته أيام منى أنادي: أيها الناس إنها أيام أكل وشرب وبعال؛ والواقدي ضعيف. وحدث ابن عباس:

أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» (٣/٢٠٦)، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ أرسل أيام منى صائحاً يصيح: ألا لا تصوموا هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل وشرب وبعال. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في «الكبير» وفي رواية له في الأوسط والكبير أيضاً؛ أن النبي ﷺ بعث بديل بن ورقاء، وإسناد الأول حسن، وللحديث طريق آخر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٤١٠-٤١١) من طريق مفضل بن صالح، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء ينادي: إن هذه الأيام أيام أكل وشرب، فلا تصوموها.

ومفضل قال البخاري: منكر الحديث. أسنده ابن عدي في «الكامل» عن البخاري. وحدث خلدة:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢١)، كتاب: الحج، باب: من قال أيام التشريق أيام أكل وشرب، وأبو يعلى كما في «المطالب العالية» (١/٢٩٨-٢٩٩)، وعبد بن حميد كما في «المطالب العالية» (١/٢٩٨-٢٩٩)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/١٣١)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢/٢٤٥)، من طريق موسى بن عبيدة، عن منذر ابن جهم، عن عمر بن خلدة، عن أمه قالت: «بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ينادي أيام منى: إنها أيام أكل وشرب وبعال».

وموسى بن عبيدة ضعفه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه. وقال الحافظ: ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار ينظر: المغني (٢/٦٨٥)، والتقريب (٢/٢٨٦).

وحدث زيد بن خالد الجهني:

أخرجه أبو يعلى في مسنده؛ كما في «المطالب العالية» (١/٢٩٩)، عن زيد بن خالد الجهني، قال: أمر رسول الله ﷺ رجلاً فنأى أيام التشريق: ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب ونكاح. قال الحافظ في «المطالب العالية»: عمرو بن الحصين ليس بثقة.

وحدث أم مسعود بن الحكم:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٤٦) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، من طريق ابن إسحاق، عن حكيم بن حكيم، عن مسعود بن الحكم الزرقعي، قال: حدثتني أمي، قالت: لكأني أنظر إلى علي بن أبي طالب على بغلة النبي ﷺ البيضاء، حتى قام إلى شعب الأنصار، وهو يقول: يا معشر المسلمين، إنها ليست بأيام صوم؛ إنها أيام أكل وشرب وذكر الله - عز وجل -.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢٤٦) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثني ميمون بن =

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَعَلَّهُ كَانَ يَنْبَغُ أَوْلَيْكَ الْآحَادَ لِأَجْلِ الْفَتْوَى، وَعِنْدَنَا: أَنَّ فَتْوَى الْوَاحِدِ وَاجِبُ الْعَمَلِ بِهَا، وَإِنَّمَا التَّرَاوُعُ فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِنَاءً عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ؟ وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

الْعَمَلُ بِأَقْوَالِهِمْ، وَلَوْ تَوَقَّفُوا إِلَى التَّوَاتُرِ لَحُزَّتْ رِقَابُهُمْ.

قوله: «ولقائل أن يقول: كان ينبغي الآحاد لأجل الفتيا» ورَّجَحَهُ بأنه حُكْمٌ خَاصٌّ فِي زَمَانٍ خَاصٍّ، بِخِلَافِ الْخَبَرِ؛ فَإِنَّهُ يَفِيدُ حُكْمًا عَامًّا دَائِمًا؛ وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا أَمَسُّ وَأَقْرَبُ مِمَّا ذَكَرَهُ أَنْ أَكْثَرَهُمْ وُلاَةٌ وَحُكَّامٌ.

وَجَوَابُهُ: أَنْ يَقَالَ: الْإِخْبَارُ بِأَنْ هَذَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، وَأَنَّهُ أَلْزَمَكُمْ الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ لَيْسَ مِنَ الْفَتْوَى، وَكَذَلِكَ تَفَاصِيلُ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْجَزْيَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ فِيهَا، وَلَا طَرِيقٌ فِيهَا سِوَى الثَّقَلِ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَرْجِيحِ حَمْلِهِ عَلَى الْفُتْيَا مُعَارَضٌ بِأَنْ مَا ذَكَرْنَاهُ أَكْثَرُ فَائِدَةٍ؛ لِعُمُومِ الْإِنْذَارِ بِالْفَتْوَى، وَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَحْكَامِ، وَالْقَصَصِ؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى الْجَمِيعِ.

== يحيى، حدثني معرمة بن بكير عن أبيه، قال: سمعت سليمان بن يسار يزعم أنه سمع ابن الحكم الزرقى، يقول: حدثنا أبي أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ بـ «منى» فذكره.

وأخرجه أحمد (٢٢٤/٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٤٦/٢) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، والدارقطني (١٨٧/٢) كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم، حديث (٣٦)، كلهم من طريق الزهري، عن مسعود بن الحكم الأنصاري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أمر النبي ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى؛ فيصيح في الناس: ألا لا يصومن أحد؛ فإنها أيام أكل وشرب. وحديث معمر بن عبد الله العدوي:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٤٥/٢) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن جبير، عن معمر بن عبد الله، قال: بعثني رسول الله ﷺ أؤذن في أيام التشريق بـ «منى»: لا يصومن أحد فإنها أيام أكل وشرب. وحديث حمزة بن عمرو الأسلمي:

أخرجه أحمد (٤٩٤/٣)، والدارقطني (١٢/٢) كتاب: الصيام، باب: طلوع الشمس بعد الإفطار، حديث (٣٣)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سليمان بن يسار، عن حمزة بن عمرو الأسلمي؛ أنه رأى رجلاً على جمل يتبع رجال الناس بـ «منى»، ونبي الله ﷺ شاهد. وحديث أم الفضل بنت الحارث:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٤٥/٢) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذي لا يجد هدياً ولا يصوم في العشر، من طريق ابن لهيعة عن أبي النضر؛ أنه سمع سليمان بن يسار، وقبيصة بن ذؤيب يحدثان عن أم الفضل امرأة عباس بن عبد المطلب، قالت: «كنا مع رسول الله ﷺ بـ «منى» أيام التشريق فسمعت منادياً يقول: إن هذه الأيام أيام طعم وشرب وذكر لله».

وَالدَّلِيلُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ: أَنَّ الْفَتَوَى تَفْتَضِي ثُبُوتَ حُكْمٍ فِي حَقِّ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ. وَأَمَّا التَّمَسُّكُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ شَرْعاً بَاقِياً عَلَى كُلِّ الْمُكَلَّفِينَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ أُولَئِكَ الْقَبَائِلَ كَانُوا عَوَامً، فَكَانُوا مُخْتَاجِينَ إِلَى الْمُفْتِي، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ مُجْتَهِدٌ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَجْتَهِدُ بِنَاءً عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِمُقْتَضَى خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ، وَمَتَى عَمِلَ الْبَعْضُ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنْهُ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ.

وَلِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ عَمِلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِمُقْتَضَى خَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْخَبَرِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِهِ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: بِالرُّوَايَاتِ.

وَبَيَانُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ سَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ، فَهُوَ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ ذَلِكَ الْإِنْكَارُ لَاشْتَهَرَ، وَلَوْ اشْتَهَرَ لَنُقِلَ، وَلَوْ نُقِلَ لَوَصَلَ إِلَيْنَا، وَلَمَّا لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ.

ومما أورد على هذه الحجة: أنه جاز أن يكون عملهم بذلك؛ لِعِلْمِهِمْ بِمَا أَخْبَرُوا بِهِ؛ لِاخْتِفَافِهِ بِقَرَائِنِ.

وجوابه: أَنَّا لَا نُنْكِرُ اتِّفَاقَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ عَلَى نُدُورِ، أَمَّا وَقُوعُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرُوا بِهِ كَثَرَتِهَا، فَنَعْلَمُ بِالْعَادَةِ نَفْيَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الحجة الثالثة: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ، وَذَلِكَ يُوْجِبُ الْإِجْمَاعَ»، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْخَبَرِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِهِ: بَيَانُ الْأَوَّلِ: بِالرُّوَايَاتِ. وَبَيَانُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ غَيْرِهِ، وَأَمَّا أَنَّهُ سَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ، فَهُوَ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ ذَلِكَ الْإِنْكَارُ لَاشْتَهَرَ، وَلَنُقِلَ، وَلَوْصَلَ إِلَيْنَا؛ وَلَمَّا لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَوْجَدْ. وَأَمَّا أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ عَمَلُ الْبَعْضِ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاطِلاً لَوَجِبَ إِظْهَارُ الْإِنْكَارِ، وَإِلَّا لَكَانَتِ الْأُمَّةُ مُجْمِعِينَ عَلَى الْخَطِإِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ حَقًّا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ: وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّقْرِيرِ وَاضِحٌ لَا لَبْسَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي عَمِلُوا فِيهَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ شَيْئاً؛ طَلَباً لِلِاخْتِصَارِ.

وقوله فِي تَقْدِيمِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا لِأَجْلِهَا: «لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ غَيْرِهَا» فَإِنَّ الْمُحْتَاجِينَ بِهَا يَدْعُونَ الْعَمَلَ بِهَا؛ جَزْماً بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ لَا ظَاهِراً.

وَأَمَّا أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ عَمَلُ الْبَغْضِ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ؛ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ -:
فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا - لَوَجِبَ إِظْهَارُ الْإِنْكَارِ؛ وَإِلَّا لَكَانَتْ الْأُمَّةُ مُجْمِعِينَ عَلَى الْخَطَا؛
وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحُكْمُ حَقًّا؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأَمَّا مَوَاقِعُ الْعَمَلِ: فمنها/ ٩١ ب عَمَلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِخَبَرِ الْمَغِيرَةِ^(١)
وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ^(٢) فِي تَوْرِيثِ الْجَدَّةِ^(٣)،

(١) المغيرة بن شعبه بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف
بن قيس... أبو عبد الله. وقيل: أبو عيسى الثقفي معروف بـ «مغيرة الرأي»، أمه: أمانة بنت الأفقم
أبي عمرو من بني نصر بن معاوية.
قال ابن الأثير:

أسلم عام الخندق وشهد الحديبية، وله في صلحها كلام مع عروة بن مسعود...
وكان موصوفاً بالدهاء. قال الشعبي: دهاء العرب أربعة: معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص،
والمغيرة بن شعبه، وزيد. فأما معاوية... فللأناة والحلم؛ وأما عمرو... فللمعضلات؛ وأما المغيرة
للمبادأة؛ وأما زيد فللصغير والكبير... توفي بالكوفة سنة (٥٠).

ينظر: ترجمته في: أسد الغابة (٢٤٧/٥)، الإصابة (١٣١/٦)، الثقات (٣٨٢/٣)، الاستبصار
(٩٧)، الأعلام (٢٧٧/٧)، الاستيعاب (١٤٤٥/٤)، الكاشف (١٦٨/٣)، تجريد أسماء الصحابة
(٩١/٢)، العقد الثمين (٢٥٥/٧)، الجرح والتعديل (٢٢٤/٨)، التاريخ الكبير (٣١٦/٧)، تاريخ
جرجان (٢٩٥).

(٢) محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد بن عدي. وقيل: محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي بن
مجدة: أبو عبد الرحمن، الأنصاري، الأوسي، الحارثي، ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة.
قال ابن الأثير:

شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ إلا تبوك ومات بالمدينة ولم يستوطن غيرها،
وهو أحد الذين قتلوا كعب بن الأشرف. واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة في بعض غزواته...
واستعمله عمر على صدقات جهينة وكان صاحب العمال أيام عمر، كان عمر إذا شكى إليه عامل
أرسل محمداً يكشف الحال، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان بن عفان، واتخذ سيفاً من خشب وقال:
بذلك أمرني رسول الله ﷺ.

وقيل: إنه هو الذي قتل مرجأ اليهودي. وقال حذيفة بن اليمان: إني لأعلم رجلاً لا تضره الفتنة:
محمد بن مسلمة. توفي بالمدينة سنة (٤٦ أو ٤٧) وله (٧٧ سنة)

ينظر ترجمته في: أسد الغابة (١١٢/٥)، الإصابة (٦٣/٦)، الثقات (٣٦٢/٣)، تجريد أسماء
الصحابة (٦١/٢)، بقي بن مخلد (١٤٣)، الاستبصار (٢٢٠)، الاستيعاب (١٣٧٧/٣)، التاريخ
الكبير (١١/١)، تقريب التهذيب (٢٠٨/٢)، تهذيب التهذيب (٤٥٤/٩)، تهذيب الكمال (٣/٣)
(١٢٧٢)، النجوم الزاهرة (٢١/١)، الطبقات الكبرى (١٧٧/٩)، المصباح المضيء (٢٨/١)، سير
أعلام النبلاء (٣٦٩/٢).

(٣) أخرجه مالك (٥١٣/٢) كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة حديث (٤)، وأحمد (٢٢٥/٤)،
وأبو داود (٣١٦/٣) كتاب: الفرائض، باب: في الجدة حديث (٢٨٩٤)، والترمذي (٤٢٠/٤) =

.....

وعمل عمر بخبر ابن عوف^(١) في أخذ الجزية^(٢) من المجوس،، وبخبر حمل بن مالك^(٣) بالغرّة

= كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة حديث (٢١٠١)، وابن ماجه (٩٠٩/٢) كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة حديث (٢٧٢٤)، وعبد الرزاق (١٩٠٨٣)، وابن الجارود رقم (٩٥٩)، وأبو يعلى (١١٠/١) رقم (١١٩، ١٢٠)، وابن حبان (١٢٢٤- موارد)، والدارقطني (٩٤/٤) كتاب: الفرائض، والحاكم (٣٣٨/٤) كتاب: الفرائض، باب: قضاء أبي بكر في الجدة، والبيهقي (٦/٢٣٤) كتاب: الفرائض، باب: فرض الجدة والجديتين، كلهم من طريق قبيصة بن ذؤيب به.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وصححه ابن حبان.

وفيه نظر؛ فإن قبيصة بن ذؤيب لم يدرك أبا بكر. قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص - ٢٥٤): قبيصة بن ذؤيب ولد عام الفتح على الأصح. وقيل: أول سنة من الهجرة وفي «التهذيب» أن روايته عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنه - مرسله. والحديث ذكره الحافظ في «التلخيص» (٨٢/٣) وقال: وإسناده صحيح؛ لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل؛ فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة.

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١٣٢/٢): وقال ابن حزم في محله: لا يصح؛ لأنه منقطع؛ لأن قبيصة لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ولا محمد، وتبعه عبد الحق وابن القطان.

(١) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة: أبو محمد، القرشي، الزهري. أمه: الشفاء بنت عوف بن عبد بن الحارث، من مشاهير الصحابة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى الذين أوصى إليهم عمر بعده وأحد الثمانية الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق وشهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. وصلى خلفه رسول الله ﷺ ومناقبه كثيرة لا يتسع المقام لذكرها. توفي سنة (٣١) بالمدينة.

ينظر ترجمته في: أسد الغابة (٤٨٠/٣)، الإصابة (١٧٦/٤)، الاستيعاب (٨٤٤/٢)، الاستبصار (١١٤، ١٢٦)، تجريد أسماء الصحابة (٣٥٣/١)، عنوان النجابة (١٣١)، الرياض المستطابة (١٧٦)، الأعلام (٣٢١/٣)، التاريخ الكبير (٢٣٩/٥)، التاريخ الصغير (٥٠/١)، العبر (٣٣/١)، الكاشف (١٧٩/٢)، بقي بن مخلد (٥٣)، تاريخ الإسلام (٢٢١/٣)، الرياض النضرة (٣٧٦/٢)، البداية والنهاية (١٦٣/٧)، سير أعلام النبلاء (٦٨/١)، شذرات الذهب (٢٥/١)، ٣٨، ٦٢، التحفة اللطيفة (٥٢٤/٢)، تهذيب الكمال (٨٠٩/٢)، تقريب التهذيب (٤٩٤/١)، العقد الثمين (٣٩٦/٥).

(٢) تطلق على العقد، وعلى المال الملتزم به؛ وهي مأخوذة من المجازاة؛ لكفنا عنهم، من الجزاء بمعنى القضاء؛ قال تعالى: ﴿وَأَقْفُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تقضي.

والأصل فيها قبل الإجماع آية: ﴿فَتِلْكَ الْأَيَاتُ لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩] وقد أخذها النبي ﷺ من مجوس هجر. وقال «سُئِلُوا بِهِمْ سُئِلَ أَهْلُ الْكِتَابِ»، كما رواه البخاري، ومن أهل نجران كما رواه أبو داود، والمعنى في ذلك: أن في أخذها معونة لنا وإهانة لهم، وربما يحملهم ذلك على الإسلام، وفسر إعطاء الجزية في الآية بالتزامها، والصغار بالتزام أحكامنا.

في الجنين^(١)، وبخبر الضحاك بن سفيان^(٢) بأنه كتب النبي ﷺ إليه أن ورث امرأة أشيم الضبائي

(٣) حمل بن مالك بن النابغة الهذلي أبو نضلة البصري، صحابي. روى عنه ابن عباس في دية الجنين. ينظر: ترجمته في الخلاصة ٢٥٨/١، والتقريب (٢١٠/١)، والثقات (٩٤/٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣/١٢) كتاب: الديات، باب: جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد حديث (٦٩١٠)، ومسلم (١٣٠٩/٣ - ١٣١٠) كتاب: القسامة، باب: دية الجنين حديث (١٦٨١/٣٦)، وأبو داود (٦٠١/٢ - ٦٠٢) كتاب: الديات، باب: دية الجنين حديث (٤٥٧٦)، والنسائي (٤٨/٨) كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة، والدارمي (١٩٧/٢) كتاب: الديات، باب: دية الخطأ على من هي، وأبو داود الطيالسي (٢٩٥/١ - منحة) رقم (١٤٩٨)، وابن حبان (٥٩٨٨ - الإحسان)، وابن أبي عاصم في «الديات» (ص - ١١٨)، والبيهقي (١٠٥/٨) كتاب: الديات، باب: العاقلة، من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: اقتتل امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها. وأخرجه مالك (٨٥٥/٢) كتاب: العقول، باب: عقل الجنين حديث (٥) عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - وحده - عن أبي هريرة؛ أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها؛ فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة. ومن طريق مالك أخرجه البخاري (٢٥٧/١٢) كتاب: الديات، باب: جنين المرأة، حديث ٦٩٤، ومسلم ١٣٠٩/٣ كتاب: القسامة، باب: دية الجنين حديث (١٦٨١/٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١١/٥) - بتحقيقنا).

وقد توبع الزهري في هذه الرواية؛ تابعه محمد بن عمرو بن أبي سلمة أخرجه الترمذي (٢٣/٤) كتاب: الديات، باب: ما جاء في دية الجنين حديث (١٤١٠) وابن ماجه (٨٨٢/٢) كتاب: الديات، باب: دية الجنين حديث (٢٦٣٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٠٥/٣) كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وقال الترمذي: حسن صحيح.

وأخرجه البخاري (٢٦٣/١٢) كتاب: الديات، باب: جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد حديث (٦٩٠٩)، ومسلم (١٣٠٩/٣) كتاب: القسامة، باب: دية الجنين حديث (١٦٨١/٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٠/٥) - بتحقيقنا) من طريق الليث، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب - وحده - عن أبي هريرة؛ أنه قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً - بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت؛ فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها والعقل على عصبتها.

(٢) الضحاك بن سفيان الكلابي: أبو سعد، والي نجد، صحابي له أربعة أحاديث، وعندهم حديثه في توريث امرأة أشيم الضبائي. وعنه ابن المسيب والحسن البصري.

ينظر: الوافي بالوفيات ٣٥٢/١٦، الثقات ١٩٨/٣، الاستيعاب ٧٤٢/٢، الإصابة ٤٧٦/٣، تجريد أسماء الصحابة ٢٧٠/١، الجرح والتعديل ٢٠١٨/٤، تاريخ البخاري الكبير ٣٣١/٤، الكاشف ٢/٣٥، خلاصة تهذيب الكمال ٣/٢، تهذيب الكمال ٦١٥/٢.

من دية رؤفها^(١)، وبخبر عمرو بن حزم^(٢) أن في كل إصبع عشرة من الإبل^(٣)، وعمل عثمان

(١) أخرجه البيهقي (١٣٤/٨) كتاب: القسامة، باب: ميراث الدية.

(٢) عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار: أبو الضحاك، الأنصاري. الخزرجي ثم النجاري. أمه من بني ساعدة.

قال ابن حجر في «الإصابة»: شهد الخندق وما بعدها واستعمله على نجران، روى عنه كتاباً كتبه له، فيه الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك؛ أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان. روى عنه ابنه محمد وجماعة. توفي بالمدينة سنة (٥١) وقيل: (٥٤)، وقيل: إنه توفي بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب.

ينظر ترجمته في: أسد الغابة (٢١٤/٤)، الإصابة (٢٩٣/٤)، الثقات (٢٦٧/٣)، الاستيعاب (٣/١١٧٢)، تجريد أسماء الصحابة (٤٠٤/١)، بقي بن مخلد (٢٩٧)، الاستبصار (٧٣)، الجرح والتعديل (٢٢٤/٦)، التاريخ الكبير (٣٠٥/٦)، تقريب التهذيب (٦٨/٢)، تهذيب التهذيب (٢/٦٨)، تهذيب الكمال (١٠٢٩/٢)، التحفة اللطيفة (٢٩٥/٣)، عنوان النجاة (١٣٨)، الكاشف (٣٢٦)، الأعلام (٧٦/٥)، الطبقات الكبرى (٢٦٧/١)، التاريخ لابن معين (١٥٣/٢)، بقي بن مخلد (٢٩٧)، العبر (٥٨)، معجم الثقات (٣١٤).

(٣) أخرجه النسائي (٥٧/٨) كتاب: القسامة، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، حديث (٤٨٥٣)، والدارمي (٣٨١/١) كتاب: الزكاة، باب: في زكاة الغنم، وأبو داود في «المراسيل» رقم (٢٥٨، ٢٥٩)، والحاكم (٣٩٧-٣٩٥/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٤/٢)، والبيهقي (٨٩/٤) كتاب: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣٣٩-٣٤١/٧)، وابن حبان (٧٩٣-٧٩٤ موارد)، وابن حزم في «المحلى» (٤١١/١٠) كلهم من طريق سليمان بن داود «حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عن جده».

وصححه ابن حبان والحاكم، ووافقه الذهبي

وقال الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه على المحلى» (٨٢/١): وهو إسناد صحيح، وأخرجه مالك (٨٤٩/٢) كتاب: العقول، باب: ذكر العقول حديث (١)، والشافعي في «الأم» (٥٧١/٨)، والنسائي (٦٠/٨) كتاب: القسامة، والبيهقي (٧٣/٨، ٨٢) كلهم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه «أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: إن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي الرجل الواحدة خمسون، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس».

وأخرجه عبد الرزاق مختصراً (٣١٦/٩) رقم (١٧٣٥٨) من طريق معمر، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن جده، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الدارمي (٣٨١/١)، وابن خزيمة (١٩/٤) رقم (٢٢٦٩)، والدارقطني (٢١٠/٣) رقم (٣٧٩) وتابع معمر ابن إسحاق.

أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٤١٣-٤١٥).

وأخرجه النسائي (٥٩/٨) كتاب: القسامة، من طريق ابن وهب «ثنا يونس بن يزيد، عن الزهري =

.....

ابن عفان^(١) بخبر فريجة بنت مالك^(٢) في سكتى المتوفى عنها زوجها^(٣)، وعمل زيد بن ثابت

= قال: قرأت كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم.

وأخرجه الدارقطني (٢٠٩/٣) رقم (٣٧٧) من طريق محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب عمرو بن حزم... فذكره.

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن نعيم بن عبد شمس.
أبو عبد الله وأبو عمرو، القرشي، الأموي، ذو النورين، أمير المؤمنين.
أمه: أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس...

ولد بعد عام الفيل بست سنين.

وهو ثالث الخلفاء الراشدين، وذو النورين، ومجهز جيش العسرة، وهو الذي تستحي منه ملائكة الرحمن، وهو المقتول ظلماً، غني عن التعريف، كتبت في سيرته الكتب وتغير وجه التاريخ بمقتله - والله سبحانه نسأل العودة إلى أصل الإسلام الصافي قبل الممات بفضله آمين.

توفي: قيل: يوم ١٨ وقيل: يوم ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٥.

ينظر: ترجمته في أسد الغابة (٥٨٤/٣)، الإصابة (٢٢٣/٤)، الصمت وآداب اللسان (٢٧٣)، الزهد لوكيع (٥٢١)، التبصرة والتذكرة (١٣١/١)، التعديل والتجريح (١٠٤٣)، بقي بن مخلد (٢٨).

(٢) فريجة بنت مالك الخدرية أخت أبي سعيد، شهدت بيعة الرضوان، لها أحاديث، وعنها: زينب بنت كعب بن عجرة.

ينظر: الخلاصة ٣/٣٩٠.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٩١/٢) كتاب: الطلاق، باب: مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل حديث (٨٧)، وأبو داود (٧٠١-٧٠٢) كتاب: الطلاق، باب: في المتوفى عنها تنتقل حديث (٢٣٠٠)، والترمذي (٥٠٨-٥٠٩) كتاب: الطلاق، باب: ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها حديث (١٢٠٤)، والنسائي (١٩٩-٢٠٠) كتاب: الطلاق، باب: مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل (٣٥٢٨، ٣٥٢٩)، وابن ماجه (٦٥٤-٦٥٥) كتاب: الطلاق، باب: أين تعتد المتوفى عنها زوجها حديث (٢٠٣١)، والشافعي (٥٣-٥٤) كتاب: الطلاق، باب: العدة حديث (١٧٥)، وأحمد (٣٧٠/٦، ٤٢٠-٤٢١)، والطيالسي (٣٢٤-٣٢٥) منحة رقم (١٦٣٤)، والدارمي (١٦٨/٢) كتاب: الطلاق، باب: خروج المتوفى عنها زوجها، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٧/٣) وابن الجارود في «المنتقى» (٧٥٩)، والحاكم (٢/٢٠٨)، وابن حبان (١٣٣١، ١٣٣٢-موارد)، والبيهقي (٤٣٤/٧) كتاب: العدد، باب: سكتى المتوفى عنها زوجها، والبخاري في «شرح السنة» (٢١٦/٥) بتحقيقنا كلهم من طريق سعد بن إسحاق، عن عمته زينب بنت كعب، عن الفريجة بنت مالك أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خدره؛ فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه قالت: «فسألت رسول الله أن أرجع إلى أهلي في بني خدره؛ فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت: فقال رسول الله ﷺ: «نعم، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله ﷺ أو أمر بي فتوديت له فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة =

برواية امرأة من الأنصار أن الحائض تنفر بلا وداع، ورجع ابن عباس عن قوله: إنما الربا في النسيسة^(١) بخبر أبي سعيد الخدري، وعملوا بقول أبي بكر: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»^(٢)، وعمل المهاجرون والأنصار بقول عائشة في التتاء الختائين^(٣).

= التي ذكرت له من شأن زوجي؛ فقال: امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً. قالت: فلما كان عثمان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضي به».

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح محفوظ.
وهذا الحديث ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٢٦٣/٣).
وعزاه أيضاً لإسحاق بن راهويه، وأبي يعلى في مسنديهما.

(١)

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧-٢٢٨) كتاب: فرض الخمس، باب: فرض الخمس حديث (٣٠٩٤)، (٣٨٩/٧)، كتاب: المغازي، باب: حديث لبني النضير حديث (٤٠٣٣)، (٩/٤١٢-٤١٣)، كتاب: النفقات، باب: حبس الرجل قوت سنة على أهله حديث (٥٣٥٨)، (١٣/٢٩٠-٢٩١) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع حديث (٧٣٠٥)، ومسلم (٣/١٣٧٧-١٣٧٩) كتاب: الجهاد، باب: حكم الفبي حديث (١٧٥٧/٤٩)، وأبو داود (٢/١٥٤-١٥٦) كتاب: الخراج، باب: في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال حديث (٢٩٦٣)، والترمذي (٤/١٥٨) كتاب: السير، باب: ما جاء في تركة رسول الله ﷺ حديث (١٦١٠)، وفي «الشمائل» (٢١٦) وعبد الرزاق (٩٧٧٢)، وأبو يعلى (١٢/١٣)، رقم (٢، ٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٠٧-الإحسان) حديث (٦٥٧٤)، والبيهقي (٦/٢٩٧)، والبخاري في «شرح السنة» (٥/٦٣١، ٦٣٢-بتحقيقنا) كلهم. من طريق الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر بن الخطاب به، وفيه قصة طويلة.

وأخرجه مالك (٢/٩٩٣) كتاب: الكلام، باب: ما جاء في تركة النبي ﷺ حديث (٢٧)، والبخاري (٧/١٢)، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة حديث (٦٧٢٧)، (٦٧٣٠)، ومسلم (٣/١٣٧٩) كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة»، حديث (٥١/١٧٥٨)، وأبو داود (٢/١٦٠، ١٦١) كتاب: الخراج والفبي والإمارة، باب: في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال حديث (٢٩٧٦، ٢٩٧٧)، والنسائي (٧/١٣٢) كتاب: قسم الفبي، وأحمد (٦/١٤٥، ٢٦٢) وعبد الرزاق (٩٧٧٤) وابن الجارود في «المنتقى» رقم (١٠٩٨)، وابن حبان (٨/٢٠٩-الإحسان) رقم (٦٥٧٧)، والبيهقي (٦/٢٩٧، ٢٩٨) كلهم من طريق الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: إن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر فيسألنه ميراثهن من النبي ﷺ قالت عائشة لهن: أليس قد قال رسول الله ﷺ: «لا نورث؛ ما تركنا فهو صدقة».

وفي بعض طرق الحديث أن راوي هذا الحديث هو أبو بكر.

(٣)

أخرجه أحمد (٦/٩٧)، والترمذي (١/١٨٠-١٨١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في إذا التقى الختاتان وجب الغسل حديث (١٠٨)، وابن ماجه (١/١٩٩) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في =

وقال عبد الله بن عمر: كنا نُخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، حَتَّى أَخْبَرَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بِنَهْيِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَتَرَكْنَاهَا لِقَوْلِ رَافِعٍ ^(١)، وَتَحَوَّلَ أَهْلُ «قُبَاء» ^(٢) إِلَى الْكَعْبَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ^(٣)، وَعَمِلَ الصَّحَابَةُ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: «الْأُيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

= وجوب الغسل إذا التقى الختانان حديث (٦٠٨)، والشافعي في «الأم» (١/ ٢٠-٢١)، وابن حبان (١١٧٥)، والبيهقي (١/ ١٦٤) كلهم من طريق الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ أنها سئلت عن الرجل يجامع فلا ينزل الماء قالت: فعلت ذلك أنا ورسول الله ﷺ؛ فاغتسلنا منه جميعاً.

وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه ابن حبان؛ وكذا ابن القطان كما في «التلخيص» (١/ ١٣٤) وقال الحافظ: أعله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلاً؛ واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال: سألت القاسم بن محمد: سمعت في هذا الباب شيئاً؛ قال: لا وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه، ثم تذكر فحدث به ابنه، أو كان حدث به ابنه، ثم نسي... هـ.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الشافعي (٢/ ١٣٦) كتاب: المزارعة حديث (٤٤٧)، والحميدي (١/ ١٩٨) رقم (٤٠٥) كلاهما من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر به، وأخرجه مسلم (٣/ ١١٧٩) كتاب: البيوع، باب: كراء الأرض حديث (١٥٤٧/ ١٠٧) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان به وأخرجه (١٥٤٧/ ١٠٦) من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقول: كنا لا نرى بالخبر بأساً، حتى كان عام أول؛ فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه.

(٢) عن البراء بن عازب - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا - أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ - وَهُمْ الْيَهُودُ -: ﴿مَا وَلَّهُمْ عَنْ قَلْبِهِمْ أَلَّا كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّهُ مُسْتَقِيمٌ﴾ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ».

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٥٩٨) كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، حديث (٣٩٩)، (٨/ ٢٤) كتاب: التفسير، باب (ولكل وجهة هو موليها) حديث (٤٤٩٢)، (١٣/ ٢٤٥) كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد حديث (٧٢٥٢)، ومسلم (١/ ٣٧٣) كتاب: المساجد، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة حديث (٥٢٥/ ١٢)، والترمذي (٥/ ١٩١) كتاب: التفسير، باب: سورة البقرة حديث (٢٩٦٢)، والنسائي (١/ ٢٤٢-٢٤٣) كتاب: الصلاة، باب: فرض القبلة حديث (٤٨٨)، وابن ماجه (١/ ٣٢٢-٣٢٣) كتاب: الصلاة، باب: القبلة حديث (١٠١٠)، وأبو عوانة (٢/ ٨١-٨٢) وأحمد (٤/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٤) وأبو داود الطيالسي (٧١٩) وابن الجارود في «المنتقى» (١٦٥)، وابن خزيمة (١/ ٢٢٢، ٢٢٦)، وابن حبان (١٧١٦)، وابن أبي شيبة (١/ ٣٣٤)، وابن سعد (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، والدارقطني (١/ ٢٧٣-٢٧٤)، والبيهقي (٢/ ٢-٣) كتاب: الصلاة، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٩٥ - بتحقيقنا) من =

أَعْلَمَ: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ دَلِيلٌ عَوَّلَ عَلَيْهِ الْأُصُولِيُّونَ فِي إِبْطَاتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَفِي إِبْطَاتِ الْقِيَاسِ، وَجَوَازِ تَخْصِيصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَبِالْقِيَاسِ، وَفِي إِبْطَاتِ أَنَّ الْعَامَّ الْمَخْصُوصَ حُجَّةٌ، وَفِي إِبْطَاتِ أَنَّ الْمَرَاسِيلَ حُجَّةٌ؛ وَكَانَ النُّصْفُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ مُتَفَرِّعاً عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ:

فَنَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ عَلَى وَفْقِ خَبَرِ الْوَاحِدِ:

وَأَمَّا الرُّوَايَاتُ: فَإِنْ أَدْعَيْتُمْ بُلُوغَهَا إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ أَدْعَيْتُمْ أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْآحَادِ، كَانَ ذَلِكَ إِبْطَاتاً لِمَخْبَرِ الْوَاحِدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

الْثَّانِي: هَبْ أَنَّهُمْ عَمِلُوا عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْخَبَرِ، فَكَيْفَ عَلِمْتُمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَفْدَمُوا عَلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْخَبَرِ. وَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ تَذَكَّرُوا دَلِيلاً آخَرَ؟!

وَقَوْلُهُ: «الْأَضْلُ عَدَمُ الْغَيْرِ» قُلْنَا: هَذَا مُسَلَّمٌ إِلَّا أَنَّ دَلِيلَكُمْ يَصِيرُ ظَنِّيًّا وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ يَقِينِيًّا.

قوله: «واعلم أن هذا الكلام دليل عوّل عليه الأصوليون في إبطال خبر الواحد، وفي إبطال القياس،، وجواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبالقياس،، وفي إبطال أن العام المخصوص حجة، وفي إبطال أن المراسيل حجة،، وكان النصف من مسائل الأصول متفرعاً على هذا الدليل، فنقول: لا نسلّم أن بعض الصحابة عمل على وفق خبر الواحد...» إلى آخر الأسئلة:

اعلم أنه لا شك في اعتمادهم على ما ذكر، إلا أن تقرير الإجماع في بعض هذه المسائل قطعي، وبعضه ظني،، والظني متفاوت؛ فإنه في بعضها أقوى من بعض،، فإن العمل بالمراسيل لم يُثقل عن عدد كثير، ولا تكرر، ولا شاع شيوع العمل بخبر الواحد، والقياس،، وأما التخصيص بهما والتمسك بالعام المخصوص - فمتوسط.

وحاصل الأسئلة عليه من أوجه:

الأول: منع بلوغ الروايات إلى حد التواتر، والآحاد لا تكفي؛ فإنه إبطال الشيء بنفسه.

الثاني: منع أنهم عملوا على وفق الروايات لأجلها، بل جاز أنهم إنما عملوا؛ لأنهم تذكروا عند سماعها دليلاً آخر.

طرق كثيرة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب به وفيه: «فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون؛ فقال: أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة؛ فداروا كما هم قبل البيت».

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الثالث: سَلَّمْنَا أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْبَاقِينَ سَكَنُوا؟
 وَقَوْلُهُ: «لَوْ أَنْكَرُوا لَأَشْتَهَرُوا، وَلَوْ أَشْتَهَرُوا لَنُقِلَ»، وَلَوْ نُقِلَ لَوَصَلَ إِلَيْنَا؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ
 إِلَيْنَا» قُلْنَا: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ الثَّلَاثَةِ مُقَدِّمَةٌ ظَنِّيَّةٌ ظَنًّا ضَعِيفًا.

وَأَيْضًا: قَوْلُهُ: لَوَصَلَ إِلَيْنَا، قُلْنَا: إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ وَصُولُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ
 مِنَّا - فَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُمَكِّنُ ادِّعَاءُ أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ الصَّحَابَةُ يَجِبُ أَنْ يَصِلَ إِلَى كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنَّا. وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ وَصُولُهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ - فَهَذَا مُسَلَّمٌ؛
 لَكِنَّ الْمَعْلُومَ عِنْدِي حَالُ نَفْسِي، لَا حَالُ غَيْرِي، فَكَيْفَ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ؟

الرَّابِعُ: هَبْ أَنَّهُ عَمِلَ بِهِ الْبَعْضُ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ؛ فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ هَذَا يُفِيدُ الْإِجْمَاعَ؟
 وَتَقْرِيرُهُ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي «بَابِ الْإِجْمَاعِ»: أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْإِجْمَاعِ ضَعِيفٌ جِدًّا.

الخَامِسُ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي «بَابِ الْعُمُومِ»: أَنَّ حِكَايَةَ الْحَالِ لَا عُمُومَ لَهَا؛ فَيَكْفِي فِي
 الْعَمَلِ بِمُقْتَضَى هَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ - إِبْتِاثُ أَنَّ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ خَبَرِ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ، وَلَا
 يُفِيدُ الْعُمُومَ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ النَّوعَ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِعَيْنِهِ، فَعَلَى هَذَا: لَا نَوْعَ مِنْ أَنْوَاعِ خَبَرِ الْوَاحِدِ
 إِلَّا وَيَتَقَيَّ مَجْهُولًا فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ ذَلِكَ النَّوعُ الَّذِي أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِهِ، أَوْ هُوَ غَيْرُهُ.
 وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: يَخْرُجُ الْكُلُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً.

السَّادِسُ: أَتُكْمَلُ تَتَوَسَّلُونَ بِهَذَا الْبَيَانِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ إِلَى أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ

الثالث: منع سُكُوتِ الْبَاقِينَ، وقولهم: إنهم لو أنكروا لاشتَهَرُوا، ولو اشتهر لُنُقِلَ، ولو نقل
 لَوَصَلَ إِلَيْنَا، كل هذه الْمُقَدِّمَاتِ مَمْنُوعَةٌ.

وَأَيْضًا قَوْلُهُ: «وَلَوْ وَصَلَ إِلَيْنَا إِنْ أَرَادَ ١٩٢ به أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ وَصُولُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ، فَهَذَا
 بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُمْكِنُ ادِّعَاءُ أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَجِبُ أَنْ يَصِلَ إِلَى كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنَّا، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ وَصُولُهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ، فَهَذَا مُسَلَّمٌ بِهِ، لَكِنِ
 الْمَعْلُومُ لِي حَالُ نَفْسِي، لَا حَالُ غَيْرِي.

الرابع: هَبْ أَنَّهُ عَمِلَ بِهِ الْبَعْضُ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ، منع إفادته الْإِجْمَاعَ، وتقريره ما ذكرناه
 فِي «بَابِ الْإِجْمَاعِ».

الخامس: أَنَّ هَذِهِ حِكَايَةَ حَالٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي «بَابِ الْعُمُومِ»، وَهَلْ يَكْفِي الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى
 هَذَا الدَّلِيلِ فِي صِدْقِهَا إِذَا قِيلَ: كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ؟، قِيلَ: عَلَى الْعُمُومِ، بَلْ يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْخَبَرِ حُجَّةٌ، لَكِنَّهُ مَجْهُولٌ لَنَا.

السادس: الْعَمَلُ بِمَوْجِبِهِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ وَاحِدٍ تَأَكُّدًا بِالْإِجْمَاعِ، ،
 فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ مُطْلَقًا؟.

مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ حُجَّةٌ، أَوْ إِلَى أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرُوهُ وَنَقَلُوهُ
حُجَّةٌ ١٩:

وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَمَمْنُوعٌ؛ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ الَّذِي نَقَلُوهُ - حُجَّةٌ؛ وَعَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ: يَكُونُ ذَلِكَ الْخَبَرُ خَبَرًا وَاحِدًا تَأَكَّدَ بِالْإِجْمَاعِ.
فَلِمَ قُلْتُمْ: «إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَأَكَّدَ بِالْإِجْمَاعِ، لَمَّا كَانَ حُجَّةٌ - وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ
الْوَاحِدِ الْخَالِي مِنْ تَأَكُّيدِ الْإِجْمَاعِ - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً» ١٩

هذا ما أشار إليه من الأسئلة، ولم يذكر [أجوبتها] ههنا، ولا يحسن منه ترك أجوبتها مع
قوله: إن النُصْفَ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ مُفَرَّغٌ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ؛ فَإِنْ يُوْرَثُ غَضًا مِنَ الشَّرِيعَةِ فِي
نُفُوسِ الضَّعَفَاءِ. [وها هي الأجوبة]:

أما منع بلوغ الروايات حَدَّ التَّوَاتُرِ، فلا نسلم؛ فَإِنْ فِيهَا كَثْرَةٌ، وما ذكره منها فللتنبيه، لا
لِلْحَضَرِ، وبه قال الصحابة منذ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامِلِينَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إنْكَارٍ إِلَى انْقِرَاضِ
جميعهم، وهو قَرِيبٌ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وهي مع اختلافها مُشْتَرَكَةٌ فِي الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ؛
وَذَلِكَ يَفِيدُ التَّوَاتُرَ الْمَعْنَوِيَّ؛ كَالْعِلْمِ بِشِجَاعَةِ عَلِيٍّ، وَسَخَاءِ حَاتِمٍ، ثُمَّ التَّابِعُونَ بَعْدَهُمْ عَمِلُوا بِذَلِكَ
مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَمَنْ تَصَفَّحَ مَوَارِدَ الْعَمَلِ مِنْهُمْ أَفَادَهُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِذَلِكَ، وَعِلْمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ
يَنْقُلُ خَبَرَ بَعْضٍ، وَلَا يَكْتَبُهُ تَوَاتُرًا؛ لاسْتِفَاضَتِهِ.

وعن الثاني: الْقَطْعُ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَمِلُوا لِأَجْلِهَا بِدَلِيلِ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَالْمَقَالِ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ
رَجَعَ إِلَى مَوْجِبِهَا بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ، وَطَلَبِ السَّمَاعِ؛ كَمُنَاشَدَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي مِيرَاثِ الْجَدَةِ، وَقَوْلِ عُمَرَ
فِي حَدِيثِ الْعُرَّةِ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا اكْتَفَيْنَا بِغَيْرِهِ، وَتَبَصُّرِ ابْنِ عُمَرَ بِتَرْكِ الْمُخَابَرَةِ بِخَبَرِ رَافِعِ بْنِ
خَدِيجٍ، وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ مِنْهُمْ لِمَا خَذَ سِوَى الْمُنْقُولِ، وَتَقَرُّرِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَعَدَمِ الْوُقُوفِ مَعَ
الْبَحْثِ فِي مَا خَذَ هَذِهِ الْوَقَائِعِ سِوَاهُ، وَمَجْمُوعِ ذَلِكَ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْعَمَلَ لِأَجْلِهَا.

وعن الثالث - وهو منع سكوت الباقيين -: ما ذكر أنه لو أنكروا لاشتهر، ولثقل، ولوصل
إلينا؛ فَإِنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْعَدْلِ أَضَلُّ عَظِيمٌ مُهِمٌّ فِي الدِّينِ يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمَعَ تَقَرُّرِهِ
وَكَثْرَةِ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ وَمَا جُبِلَتْ النُّفُوسُ عَلَيْهِ؛ مِنَ الْمُخَالَفَةِ؛ إِذَا لَمْ يَنْقُلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ - قَطَعَ
بعدهم/ ٩٢ ب عادة؛ كما يقطع بأن القرآن لم يعارض، وبعدهم النص على إمامة شخص بعينه،
وكيف يخفى مثل هذا الإنكار، وينقل إنكار عائشة على زيد بن أرقم^(١) في العينة، وعلى ابن عمر

(١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج: أبو
عمر. وقيل: أبو سعد، وقيل: أبو سعيد، وقيل: أبو أنيسة، وقيل: أبو عمرو، وقيل: أبو عامر
الأنصاري الخزرجي سكن الكوفة، وابتنى بها داراً في كندة.
روى حديثاً كثيراً عن النبي ﷺ روى عنه من وجوه؛ أنه شهد مع رسول الله ﷺ سبع عشرة غزوة، =

في أن الميت يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ^(١)، وإنكار ابن عَبَّاسٍ لِلْعَوْلِ^(٢)، وإنكاره أن الأخوين إخوة^(٣)، وينقل تَفْصِيلُ خِلَافِهِمْ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ^(٤)، ومسألة الْحَرَامِ، وإنكار امْرَأَةٍ عَلَى عُمَرَاءِ فِي نَهْيِهِ عَنِ الْمُعَالَاةِ فِي الصَّدَقَاتِ^(٥) . . . وغير ذلك من المسائل الحريّة.

قوله في الاستيفاس: «ما تعني بقولك: لَوْصَلْ إلينا؟».

قلنا: الْمَعْنَى بِهِ أن الْعَادَةَ تُقْضِي أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ لَا طَلَعَ عَلَيْهِ الْمُعْتَنُونَ بِنَقْلِ الْوَقَائِعِ وَالْأَخْبَارِ، وَلَتَوَاتَرَ عِنْدَهُمْ؛ فَإِنْ تَوَاتَرَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فتواتر الأحاديث يَغْرِهُ الْمُحَدِّثُونَ، وتواتر كل مذهب يعرفه أهله، وأشهر التواتر تَوَاتُرُ الْقُرْآنِ، وتواتره عِنْدَ حَمَلَتِهِ، فكم في الأُمَّة من لم يُحِطْ عِلْماً بِالْفَاطِظِ الْقُرْآنِ، ولا يقدح ذلك في تواتره.

وعن الرَّابِعِ وهو مَنْعُ أَنْ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ: «ما قُرْزَنَاهُ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ»، وهو أن مِثْلَ هَذِهِ الْوَقَائِعِ إِذَا كَثُرَتْ وَتَكَرَّرَتْ لَا يَحْتَمِلُ السُّكُوتُ فِيهَا إِلَّا عَنِ الْمُؤَافَقَةِ، وَأَنْ جَمِيعَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَالَ عَلَيْهِ السُّكُوتُ غَيْرَهَا مِنْ إِمْهَالِهِ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ، أَوِ الْمَهَابَةِ، أَوِ التَّقِيَّةِ، أَوْ أَنْ مُجْتَهِدًا لَا يَغْتَرِضُ عَلَى مُجْتَهِدٍ، أَوْ اعْتِقَادَ أَنْ غَيْرِهِ قَامَ بِوُضُوءِ الْإِنْكَارِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ يَنْتَفِي بِالْكَثْرَةِ، وَالتَّكْرَارِ، وَإِنْ اتَّجَهَ فِي الْمَرَّةِ وَالْمَرَّتَيْنِ.

وَالْجَوَابُ [عَنْ] الْخَامِسِ - وهو قوله: إِنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ، فَلَا يَفِيدُ الْعُمُومَ -: أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُمَكِّنُ إِذَا اقْتَصَرَ الرَّاوي عَلَى قَوْلِهِ: كَانُوا يَفْعَلُونَ، أَمَا مَعَ التَّضَرُّعِ بِنَقْلِ التَّكْرَارِ، فَلَا يَبْقَى هَذَا الْاِخْتِمَالُ.

قوله: «إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعَمَلِ بِنَوْعٍ مِنَ الْخَبَرِ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ، وَتَلَقَّيْتُهُ بِالْقَبُولِ مُطْلَقًا»:

= واستصغر يوم أحد، وكان يتيمًا في حجر عبد الله بن رواحة، وسار معه إلى مؤتة، ويقال: إن أول مشاهدته «المُرْسِيْع»، شهد مع علي «صفين»، وهو معدود في خاصة أصحابه.

توفي بالكوفة سنة (٦٦) وقيل (٦٨)

ينظر: ترجمته في أسد الغابة (٢/٢٧٦)، الإصابة (٣/٢١)، الثقات (٣/١٣٩)، الاستيعاب (٢/٥٣٥)، الاستبصار (١١)، الأعلام (٣/٥٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/١٩٦)، الطبقات الكبرى (١٨/١، ٢/٦٥)، در السحابة (٧٧٠)، الرياض المستطابة (٨٧)، بقي بن مخلد (٤٨).

(١) أخرجه البخاري (٣/١٨٠) كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه حديث (١٢٨٦)، ومسلم (٢/٦٤٠) كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

(٢) تقدم في ميراث الجد والأخوة.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم في توريث الجد مع الأخوة.

(٥) تقدم تخريجه.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي لَا نَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ، مَقْبُولٌ فِي الْفَتْوَى،
وَفِي الشَّهَادَاتِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا فِي الرُّوَايَاتِ؛ وَالْجَامِعُ: تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَةِ
الْمَظْنُونَةِ، أَوْ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ الْمَظْنُونَةِ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْقِيَاسُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الضَّعِيفَ.

قلنا: دَلَّتِ الْقَصَصُ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا إِلَّا بِمَا رَوَى، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ إِنَّمَا يُفِيدُ
الظَّنَّ لَا الْعِلْمَ، وَلَوْ أَفَادَ الْعِلْمَ لَوَجِبَ تَخْطِئَةُ مُخَالِفِهِ بِالاجْتِهَادِ؛ كَالْمُتَوَاتِرِ، وَلِعَارِضِ الْمُتَوَاتِرِ،
وَلِصَدَقِ النِّقِیْضَانِ، وَلَمَّا كَلَفَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً، وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْعَقْلِ، وَإِذَا عَمِلُوا
بِهِ، وَلَمْ يُوجِبْ عِلْمًا كَانَ الْعَمَلُ لِلظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِ الْعَدْلِ، وَهُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرِكُ فِي جَمِيعِ
الْوَقَائِعِ؛ فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ خُصُوصِيَّاتِ تِلْكَ الصُّورِ الْفُرْعِيَّةِ سَاقِطَةٌ عَنِ الْإِغْتِبَارِ؛ فَإِنَّمَا طَرْدٌ مَحْضٌ،
وَمَا يَنْقَلُ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ رَدِّ بَعْضِ الْأَخْبَارِ، أَوْ التَّوَقُّفِ عَنِ الْعَمَلِ إِلَى زِيَادَةِ رَأْيٍ، وَتَحْلِيفٍ - لَا
يُعَارِضُ مَا قَرَّرْنَاهُ، وَطَرِيقِ التَّوْفِيقِ حَمْلُ الرَّدِّ عَلَى عَدَمِ ظُهُورِ الثَّقَةِ، أَوْ الْعَدَالَةِ، أَوْ الْإِسْتِظْهَارِ
بِمَا/ ١٩٣ يُؤَكِّدُ الظَّنَّ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ لَا يَبْلُغُهُ إِلَى رُتْبَةِ الْعِلْمِ، وَلَا يَخْرُجُهُ عَنِ الظَّنِّ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ
الشَّوَاهِدِ لَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي لَا يَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ مَقْبُولٌ فِي الْفَتْوَى
وَالشَّهَادَةِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا فِي الرُّوَايَاتِ»:

هَذِهِ الْعِبَارَةُ مُسْتَدْرَكَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي لَا يُقْطَعُ بِصِحَّتِهِ مَقْبُولٌ»؛
فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَبِلُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ قَبُولُ خَبَرِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ،، وَلَيْسَ
الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ إِنَّمَا قَبِلَ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ بِصِحَّتِهِ مَعَ زِيَادَةِ تَحْسِينَاتِ شَرْعِيَّةٍ فِي عَدَمِ قَبُولِ خَبَرِ الْكَافِرِ
حَقًّا لِمَنْصِبِهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُجَانِبُ الْكَذِبَ، وَعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَةِ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ مَنْحَطٌ، وَكَذَلِكَ عَدَمُ
قَبُولِ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي بَعْضِ الْمَحَالِّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ التَّغْرِیْضَ بِأَنَّ عَدَمَ الْقَطْعِ مَعَ ظُهُورِ الْعَدَالَةِ لَيْسَ
بِمَنْعٍ لِقَبُولِ الْخَبَرِ؛ إِذْ لَوْ مَنَعَ فِي الْخَبَرِ لَمَنَعَ فِي الْفَتْوَى وَالشَّهَادَةِ؛ وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ؛
وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا قَسَمَ الْخَبَرَ مِنْ قَبْلِ إِلَى مَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ، وَإِلَى مَا يُعْلَمُ كَذِبُهُ، وَإِلَى مَا لَا يَعْلَمُ صِدْقَهُ
وَلَا كَذِبَهُ، وَاسْتَوْعَبَ أَحْكَامَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلِينَ - أَرَادَ التَّضْرِيحَ بِأَنَّ الْبَحْثَ فِي أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ
حُجَّةٌ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَأَنَّهُ مَعْمُولٌ بِهِ عَلَى مَا سَبَقَتْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِيَكُونَ بِالْكَلَامِ
عَلَيْهِ مُسْتَوْعَبًا لِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْأَخْبَارِ.

قوله: «وَالْجَامِعُ تَحْصِيلُ الْمَنْفَعَةِ الْمَظْنُونَةِ، أَوْ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ الْمَظْنُونَةِ» هَذِهِ حِكْمَةُ الْحُكْمِ،
وَفِي التَّعْلِيلِ بِالْحِكْمَةِ خِلَافٌ،، وَالْأَفْوَى مَنَعُهُ؛ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهَا، فَلَا يَعْلَمُ مُجَرِّى الْحُكْمِ مِنْ
مَوْقِفِهِ؛ وَإِنَّمَا الْجَامِعُ هَهُنَا عُمُومُ الْحَاجَةِ إِلَى الْحُكْمِ، وَعُسْرُ الْيَقِينِ؛ فَانْتَفَى بِالظَّنِّ كَذَابُ الْعُقَلَاءِ
فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْيَقِينِ يَفْزَعُونَ إِلَى الظَّنِّ الرَّاجِحَةِ.

قوله: «وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الضَّعِيفَ»:

يَعْنِي: وَالْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْأَصُولِ الْمُهِمَّةِ فِي الدِّينِ يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ.

وأيضاً: الفرقُ ثابتٌ؛ لأنَّ الحُكْمَ الحَاصِلَ بِسَبَبِ الشَّهَادَةِ وَالْفَتْوَى، لَا يُفِيدُ شَرْعاً بَاقِياً عَلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. أَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ: فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ يُفِيدُ ذَلِكَ. وأيضاً: إِذَا أَثْبَتُمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ بِالْقِيَاسِ - لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ أَوْعَفَّ خَلاًلًا مِنَ الْقِيَاسِ؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: «وأيضاً فإن الفرقُ أن الحُكْمَ الحَاصِلَ بِسَبَبِ الشَّهَادَةِ وَالْفَتْوَى، لَا يُفِيدُ شَرْعاً عَامّاً بَاقِياً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَأَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ - بِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ - ذَلِكَ»: يعني: فمحدور الخطأ فيه أعظم.

قوله: «أيضاً إِذَا أَثْبَتُمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ بِالْقِيَاسِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ أَوْعَفَّ خَلاًلًا مِنَ الْقِيَاسِ؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ»:

يعني: لِكثَرَةِ مُقَدِّمَاتِهِ، فَتَطْرُقُ الْخَلَلُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ.

قوله: «وَالْحُكْمُ الَّذِي يَطْلُبُونَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَى خَلاًلًا مِنَ الْقِيَاسِ، فَلَا يُفِيدُهُ هَذَا الدَّلِيلُ»: وَلَمْ يُجِبْ عَنْ هَذِهِ ٩٣ بِالْأَسْئَلَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا:

قوله: «إِنْ هَذَا الدَّلِيلُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ الضَّعِيفَ» مَمْنُوعٌ؛ فَإِنَّ قِيَاسَ جَلِيٍّ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَاطِعاً، فَإِنَّهُ يُدَانِي الْقَطْعَ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسُ مَعْمُولٌ بِهِ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ - عَلَى مَا سَتَقَرَّرُهُ - بِالْإِجْمَاعِ، وَالْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ ثَبَّتَ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ عُمُومُ الْحَاجَةِ إِلَى الْحُكْمِ وَعَسَرُ الْيَقِينِ - مُتَحَقِّقٌ فِي الْفَرْعِ بِالْإِجْمَاعِ.

وما فرق به من التَّفَاوُتِ فِي عُمُومِ الْحُكْمِ [و] دَوَامِهِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ، وَخُصُوصِهِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْمُقَلِّدِ - مَمْنُوعٌ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا يَقْتَضِي حُكْماً إِلَّا لِمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَيَتَقَيَّدُ دَوَامُهُ بِحَيَاتِهِ، وَكَذَلِكَ فَتَوَى الْمُجْتَهِدِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْعَامِيِّ، وَقَدْ يَعْمُ لَا سِيَّماً فِيمَا يَقْتَضِي كُفّاً، أَوْ تَكْلِيفاً دَائِماً. وَلَوْ سَلِمَ التَّفَاوُتُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَيَعَارِضُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُقْتَضِياً عُمُومَ الْحُكْمِ وَدَوَامَهُ - كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمْسَ، وَالْحَاصِلُ مِنْهُ بِتَقْدِيرِ الثَّبُوتِ بِنَاءً عَلَى الصُّحَّةِ - مَنْفَعَةٌ عَامَّةٌ دَائِمَةٌ، أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ عَامٍ دَائِمٍ؛ فَقَدْ اسْتَوَى فِي عُمُومِ الصَّلَاحِ بِتَقْدِيرِ الثَّبُوتِ؛ بِنَاءً عَلَى الصُّحَّةِ، وَفِي عُمُومِ الْفَسَادِ وَدَوَامِهِ بِتَقْدِيرِ عَدَمِ الصُّحَّةِ، لَكِنِ الثَّبُوتُ مَبْنِيٌّ عَلَى احْتِمَالِ رَاجِحٍ؛ وَهُوَ احْتِمَالُ الصِّدْقِ الْمَبْنِيِّ عَلَى عَدَالَةِ الرَّائِي، وَجَزْمِهِ بِالرَّوَايَةِ، وَالْفَسَادُ مَبْنِيٌّ عَلَى احْتِمَالِ مَرْجُوحٍ؛ وَهُوَ تَقْدِيرُ الْكُذِبِ مِنْهُ أَوْ الْخَطَأِ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الرَّاجِحِ رَاجِحٌ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْمَرْجُوحِ مَرْجُوحٌ؛ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْمُفْتِيِّ عَنْ اجْتِهَادِ نَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَجِبَ بِإِخْبَارِهِ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِيهِ أَقْلٌ.

فَقَوْلُهُ: «إِنْكُمْ إِذَا أَثْبَتُمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ بِالْقِيَاسِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَوْعَفَّ الْحُكْمِ الَّذِي تَطْلُبُونَهُ أَقْوَى»،

فَنَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَكُونُ أَوْعَفَّ مُطْلَقاً، بَلْ قَدْ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْأُولَى، كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى

إِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْحُكْمُ الَّذِي يَطْلُبُونَهُ هُوَ كَوْنُ خَبَرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً بِحَيْثُ يَكُونُ أَعْلَى
حَالاً مِنَ الْقِيَاسِ؛ وَذَلِكَ لَا يُفِيدُهُ هَذَا الدَّلِيلُ، وَالَّذِي يُفِيدُهُ هَذَا الدَّلِيلُ، بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛
فَسَقَطَ هَذَا الدَّلِيلُ.

الْعَوَزَاءُ فِي مَنَعَ الْأُضْحِيَّةِ^(١)، وَمَكْسُورَةُ الرُّجْلَيْنِ عَلَى الْعَرْجَاءِ الْبَيِّنِ عَرَجُهَا^(٢)، وَقَدْ يَكُونُ
مُسَاوِيًا؛ كَقِيَاسِ تَحْرِيمِ شَخْمِ الْخَنْزِيرِ عَلَى لَحْمِهِ، وَالْحَاقِ الْعَبْدِ بِالْأَمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْعَذَابِ،
وَالْحِطِّ عَنْ مَنَاصِبِ الْأَخْرَارِ، وَالْحَاقِ الْأَمَةِ بِهِ فِي سَرَايَةِ الْعَتَقِ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْنَى، وَمَا ذَكَرْنَاهُ
مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ.

لَا يَقَالُ: فَوَجِبَ أَلَّا يُقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ التَّعَارُضِ فِي الْعَمَلِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ:
مِنَ الْأَثْمَةِ مَنْ يُقَدَّمُ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا عِنْدَ التَّعَارُضِ قِيَاسًا كَانَ أَوْ خَبَرًا؛ كَمَا يَنْقَلُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ
مَالِكٍ: أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ قِيَاسَ الْأُصُولِ عَلَى الْخَبَرِ الْمُخَالِفِ لَهَا، وَأَنْ/ ١٩٤ أبا حَنِيفَةَ يُقَدِّمُ الْقِيَاسَ
الْجَلِيَّ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ؛ كَخَبَرِ الْمَصْرَاءِ^(٣).

(١) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الضَّحْوَةِ، وَاسْمُهَا بِأَوَّلِ زَمَانٍ فَعَلَهَا وَهُوَ الضَّحَى؛ وَهِيَ بَضْمُ هِمَزَتِهَا، وَكَسْرُ وَتَشْدِيدُ
يَائِهَا وَتَخْفِيفُهَا -: مَا يَذْبَحُ مِنَ الْغَنَمِ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.
وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الْكَوْثَرُ: ٢] فَإِنَّ أَشْهُرَ الْأَقْوَالِ:
أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاةِ: صَلَاةَ الْعِيدِ، وَبِالنَّحْرِ: الضَّحَايَا.
يَنْظُرُ: الْإِقْنَاعُ ٥٦٤/٢، ٥٦٥.

(٢) بَأَنَّ يَشْتَدُّ عَرَجُهَا؛ بِحَيْثُ تَسْبِقُهَا الْمَاشِيَةُ إِلَى الْمَرْعَى، وَتَتَخَلَّفُ عَنِ الْقَطِيعِ، فَلَوْ كَانَ عَرَجُهَا يَسِيرًا؛
بَحِثْ لَا تَتَخَلَّفُ بِهِ عَنِ الْمَاشِيَةِ - لَمْ يَضُرْ؛ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ.
يَنْظُرُ: الْإِقْنَاعُ ٥٦٩/٢.

(٣) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْمَصْرَاءُ: هِيَ النَّاقَةُ أَوْ الْبَقْرَةُ أَوْ الشَّاةُ يَصْرِي اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا؛ أَيُّ: يَجْمَعُ وَيَحْبِسُ،
وَمِنْهُ يَقَالُ: صَرِيَتْ اللَّبَنُ، وَصَرِيَّتُهُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ. وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
التَّصْرِيَةُ أَنْ تَرْتَبِطَ أَخْلَافُ النَّاقَةِ، أَوْ الشَّاةِ، وَتَتْرَكَ مِنَ الْحَلَبِ الْيَوْمِينَ، وَالثَّلَاثَةِ؛ حَتَّى يَجْتَمِعَ لَهَا
لَبَنٌ؛ فَيَرَاهُ مُشْتَرِبَهَا كَثِيرًا؛ فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا.
قَالُوا: فَظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّ الْمَصْرَاءَ مَأْخُودَةٌ مِنَ التَّصْرِيَةِ، وَهِيَ الْجَمْعُ.

وِظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الصَّرِّ وَهُوَ الرِّبْطُ، ثُمَّ ضَعُفُوا قَوْلَ الشَّافِعِيِّ: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ
مَأْخُودَةٌ مِنَ الصَّرِّ؛ لَكَانَ يَقَالُ لَهَا: الْمَصْرَرَةُ؛ لِأَنَّ لَامَهَا حِينَئِذٍ رَاءٌ لَا يَاءٌ.
وَالَّذِي يَتَرَاءَى فِي نَظَرِي: أَنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ لَا يَخَالِفُ قَوْلَ أَبِي عُبَيْدٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: التَّصْرِيَةُ أَنْ
تَرْتَبِطَ أَخْلَافُ النَّاقَةِ؛ حَتَّى يَجْتَمِعَ لَهَا لَبَنٌ؛ فَبَيْنَ أَنَّ مَعْنَى التَّصْرِيَةِ هُوَ: الْجَمْعُ.
غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ تَكْفُلُ بِزِيَادَةِ بَيَانِ طَرِيقِهِمْ فِي هَذَا الْجَمْعِ، وَعَادَتُهُمْ السَّائِدَةُ فِيهِ بَيْنَهُمْ؛ فَقَالَ: أَنَّ
تَرْتَبِطَ الْأَخْلَافَ الْيَوْمِينَ وَالثَّلَاثَةَ، وَفِي مَعْنَى التَّصْرِيَةِ: التَّحْفِيلُ، وَقَدْ وَرَدَتْ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ
الصَّحِيحَةِ مَصْرُوحَةً بِهَذَا اللَّفْظِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قِيلَ لِمَجَامِعِ النَّاسِ: مُحَافِلٌ.

وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ التَّصْرِيَةَ لِلْبَيْعِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا غَشٌّ وَخِدَاعٌ، وَمَكْرَسَىءٌ، وَاحْتِيَالٌ عَلَى أَكْلِ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

وكلهم كذلك على أن بيع المصرة مع ذلك صحيح؛ لأن الرسول - ﷺ - لم يحكم بطلان بيعها، وإنما جعل فقط الخيار لمبتاعها، وهو لا يكون إلا في عقد صحيح.

وإنما اختلفوا في هل يثبت لمشتريها الخيار أم لا يثبت؟ فأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وبقولهما يفتي في المذهب الحنفي: على أنه لا خيار للمشتري في شرائه المصرة، بل البيع لازم له، وعليه الإمساك بالثمن المتفق عليه. والشافعية، والمالكية، والحنابلة، والظاهرية، وزفر وأبو يوسف من الحنفية، وبعد ذلك جماهير العلماء - على أن للمشتري الخيار بين الرد، وبين الإمساك بالثمن المتفق عليه، إذا كانت المصرة من بهيمة الأنعام، ولم يكن المشتري عالماً بالتصرية وقت الشراء. حجة أبي حنيفة ومحمد: أن مطلق البيع يقتضي صفة السلامة؛ فيكون لازماً ما دام قد تحقق مقتضاه، وبانعدام اللب بالكلية لا تذهب صفة السلامة فبطلتها من باب أولى؛ فلا رد بالتصرية؛ لأنها عبارة عن ظهور قلة اللب.

وقد اعترض الجمهور على ذلك بأن التصرية، وإن لم تكن عيباً، لكن فيها تدليس، وتغيير بالمشتري، وهو يثبت له حق الرد؛ كمن اشترى قفة ثمار، فوجد في أسفلها حشيشاً مثلاً؛ حيث يكون له حق الرد للتغيير.

وقد أجاب الحنفية عن هذا الاعتراض بجوابين: أولهما: بأن المشتري في المصرة مغتر لا مغرور؛ لأن كبر الضرع قد يكون لغزارة اللب؛ وقد يكون لغزارة اللحم؛ فتكتمه على أمر كان يمكنه أن يعلم من البائع - اغترار منه بكثرة اللب؛ وهذا بخلاف قفة الثمار لا معنى لها إلا على أن كل ما فيها ثمر، فالمشتري فيها مغرور لا مغتر، ومضلل عليه لا ضال.

وثانيهما: بالفرق على فرض أن المشتري هنا أيضاً مغرور؛ بأن التغيير في قفة الثمار ينقص المقدار، وهو عيب؛ وهذا بخلاف التصرية.

وحجة الجمهور هي المنقول والمعقول:

أما المنقول: فما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْأَنْعَامَ؛ فَمَنْ أَتْبَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلِبَهَا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ». وهو حديث متفق عليه.

وللبخاري وأبي داود: «مَنْ اشْتَرَى غَنَماً مُصْرَاءً، فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ» والمسلم: «إِذَا مَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَفْحَةً مُصْرَاءً، أَوْ شَاءَ مُصْرَاءً - فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلِبَهَا: إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

وللجماعة إلا البخاري: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاءً فَهُوَ مِنْهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَمَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَاءَ».

هذه الروايات - كما ترى - كلها صحيحة متفق على صحتها، وكلها عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وهي صريحة، ونص في ثبوت الخيار للمشتري؛ إذا ما اشترى مصرة فاحتلبها؛ فإنه بخير النظرين: إما أن يمسك بالثمن المتفق عليه، وإما أن يرد، لا تحتل غير هذا البتة، ومن حملها غيره - فقد تكلف مركباً صعباً.

وقد روى هذا الحديث بطرق غير هذه بعضها جيد، وبعضها ضعيف، وفي بعضها زيادة، وفي بعضها نقص، وفي بعضها تغيير وتبديل؛ ففي بعضها صاع من تمر، وفي بعضها صاع فقط، وفي بعض آخر مثل أو مثلي لبنها قمحاً، وهذه الروايات بعضها عن ابن عمر، وبعضها عن أنس، وبعضها عن ابن مسعود - رضي الله عنهم - وإن كان الصحيح عن ابن مسعود موقوفاً عليه، وبعضها =

الحُجَّةُ الْخَامِسَةُ: هُوَ أَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَبِالْقِيَاسِ، يُفِيدُ دَفْعَ ضَرَرِ مَظْنُونٍ؛ فَكَانَ الْعَمَلُ بِهِ وَاجِبًا:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الرَّاويَ الْعَدْلَ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ الْفِعْلِ، فَقَدْ حَصَلَ ظَنُّ أَنَّهُ وَجَدَ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَعِنْدَنَا مُقَدِّمَةٌ يَقِينِيَّةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ مُخَالَفَةَ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تُوجِبُ الْعِقَابَ؛ فَحِينَئِذٍ: يَحْصُلُ مِنَ ذَلِكَ الظَّنِّ وَمِنْ هَذَا الْعِلْمِ: ظَنُّ أَنَّا لَوْ تَرَكْنَا الْعَمَلَ بِهِ، صِرْنَا مُخَالِفِينَ مُسْتَحِقِّينَ الْعِقَابِ؛ إِذَا ثَبَتَ هَذَا: وَجِبَ أَنْ يَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الظَّنُّ الرَّاجِحُ، وَالْجَوَازُ الْمَرْجُوحُ - أَمْتَنَعَ الْعَمَلُ بِهِمَا؛ لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ التَّقْيِضَيْنِ، وَأَمْتَنَعَ الْإِخْلَالُ بِهِمَا؛ لَامْتِنَاعِ زَوَالِ التَّقْيِضَيْنِ، وَأَمْتَنَعَ إِجْبَابُ تَرْجِيحِ الْمَرْجُوحِ عَلَى

وساعد الشافعي على التخصيص به، وهو تقديم له من وجه،، ومن يرى تقديم الخبر على القياس مطلقاً، فاعتقاده أن جنس الخبر مُقَدَّمٌ على القياس، وإن كان الظنُّ الحاصل من القياس أقوى؛ تعبداً بخبر مُعَاذٍ، وسيرة الصَّحَابَةِ،، وكيف ينكر مثل هذا والقائلون بالاجتماع يثبتون صِحَّته بالنص، ويُقَدِّمُونَهُ في العمل به عليه؟!

قوله: «الحُجَّةُ الْخَامِسَةُ: هُوَ أَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ يُفِيدُ رَفْعَ ضَرَرِ مَظْنُونٍ؛ فَكَانَ الْعَمَلُ بِهِ وَاجِبًا»:

قد تَقَدَّمَ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْعَدْلِ مِنْهُمْ مَنْ يَثْبِتُهُ بِالْحُجَجِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْحُجَجِ الْمَتَقَدِّمَةِ مِنْ ذَلِكَ،، وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْبِتُهُ بِالْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ أَيْضًا، وَهَذِهِ الْحُجَّةُ عَلَى زَعْمِهِ مِنْهَا.

قوله: «بَيَانُ الْأَوَّلِ: الرَّاويَ الْعَدْلَ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الْمُعَيَّنِ، فَقَدْ حَصَلَ أَنَّهُ وَجَدَ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَعِنْدَنَا مُقَدِّمَةٌ يَقِينِيَّةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ مُخَالَفَةَ الرَّسُولِ ﷺ تُوجِبُ الْعِقَابَ؛ فَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ مِنَ ذَلِكَ الظَّنِّ وَمِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ أَنَّا لَوْ تَرَكْنَا الْعَمَلَ بِهِ، صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلْعِقَابِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَجِبَ أَنْ يَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الظَّنُّ الرَّاجِحُ بِالْوَجُوبِ، وَالْجَوَازُ الْمَرْجُوحُ، أَمْتَنَعَ الْعَمَلُ بِهِمَا؛ لَامْتِنَاعِ حُصُولِ التَّقْيِضَيْنِ، وَأَمْتَنَعَ الْإِخْلَالُ بِهِمَا؛ لَامْتِنَاعِ زَوَالِ التَّقْيِضَيْنِ، وَأَمْتَنَعَ إِجْبَابُ تَرْجِيحِ الْمَرْجُوحِ [عَلَى الرَّاجِحِ]؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ الْمَعْقُولِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِجْبَابُ الرَّاجِحِ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

= عن رجل من الصحابة؛ وهي بسند جيد، وكلها قوية، وجيدة، وضعيفة - متظاهرة متضافرة في ثبوت الخيار للمشتري إذا ما اشترى مصراة، فاحتلبها؛ فظهر له أمرها، واقتضح له عوارها.

وأما المعقول: فأثبتوا الرد بالتصرية؛ قياساً على ما لو سود شعر الجارية الشمطاء، فباعها؛ فانكشف للمشتري حالها؛ حيث يكون له حق الرد؛ للتضليل عليه، وعلى ما لو حبس البائع ماء الرحي، ثم أرسله عند بيعها تغريراً بالمشتري بجريان مائها على الدوام؛ حيث يكون له الرد أيضاً؛ وذلك لوجود التدليس، والتغريب في التصرية أيضاً.

الرَّاجِح؛ لَأَنَّهُ ضِدُّ الْمَعْقُولِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا لِإِجَابِ الرَّاجِحِ؛ وَذَلِكَ يَفْتَضِي وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَأَمَّا تَفْهِيمُ هَذَا الدَّلِيلِ فِي الْقِيَاسِ، فَهُوَ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا الْحُكْمَ ثَابِتًا فِي مَحَلِّ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ ظَنَّنَا كَوْنَهُ مُعَلَّلًا بِالصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ، ثُمَّ عَلِمْنَا أَوْ ظَنَّنَا: حُصُولَ الصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ -: يَخْصُلُ حِينَئِذٍ ظَنُّ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ يُسَاوِي حُكْمَهُ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ.

وَعِنْدَنَا مُقَدِّمَةٌ يَقِينِيَّةٌ؛ وَهِيَ: أَنَّ مُخَالَفَةَ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى تُوجِبُ الْعِقَابَ؛ فَحِينَئِذٍ: يَخْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ بِهَذَا الظَّنِّ يُوجِبُ الْعِقَابَ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَاهُ يُوجِبُ الْخَلَاصَ مِنْ هَذَا الْعِقَابِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا: كَانَ الْعَمَلُ بِهِ وَاجِبًا؛ لِلتَّفْهِيمِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: السُّؤَالُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ إِنَّمَا يَبْقَى لَوْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ لَا يَجُوزُ، أَمَّا لَمَّا رَأَيْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَأَ كِتَابَهُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ لَا يَجُوزُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِمَا لَا يُعْلَمُ لَا يَجُوزُ - فَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الظَّنُّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ بِالْكُلِّيَّةِ.

الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ، إِنَّمَا يَبْقَى مُعْتَبَرًا، لَوْ لَمْ يَخْصُلْ ظَنُّ أَقْوَى مِنْهُ بِخِلَافِهِ، وَهَهُنَا قَدْ وَجَدَ؛ لَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ وَبَيَّنَّ فِيهِ الْأَحْكَامَ، فَقَالَ فِي آخِرِ عَهْدِ

وَأَمَّا تَفْهِيمُهُ فِي الْقِيَاسِ: فَهُوَ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا الْحُكْمَ ثَابِتًا فِي مَحَلِّ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ عَلِمْنَا أَوْ ظَنَّنَا أَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِالصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ، ثُمَّ عَلِمْنَا أَوْ ظَنَّنَا حُصُولَ الصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ - فَيَخْصُلُ لَنَا حِينَئِذٍ ظَنُّ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ مُسَاوٍ لِلْحُكْمِ فِي مَحَلِّ الْإِجْمَاعِ، وَعِنْدَنَا مُقَدِّمَةٌ يَقِينِيَّةٌ أَنَّ مُخَالَفَةَ حُكْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - تُوجِبُ الْعِقَابَ... إِلَى آخِرِهِ، هَذَا وَاضِحُ الْمُرَادِ.

قوله: «وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: السُّؤَالُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ إِنَّمَا يَبْقَى أَنْ لَوْ لَمْ نَجِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ لَا يَجُوزُ، أَمَّا إِذَا رَأَيْنَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - مَلَأَ كِتَابَهُ مِنَ الْآيِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ لَا يَجُوزُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِمَا لَا يَجُوزُ لَا يَجُوزُ - فَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الظَّنُّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ بِالْكُلِّيَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ إِنَّمَا يَبْقَى مُعْتَبَرًا لَوْ لَمْ يَخْصُلْ ظَنُّ أَقْوَى مِنْهُ يُخَالِفُهُ، وَهَهُنَا قَدْ وَجَدَ ظَنُّ أَقْوَى مِنْهُ يُخَالِفُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمَّا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ، وَبَيَّنَّ فِيهِ الْأَحْكَامَ، فَقَالَ فِي ٩٤ ب آخر عَهْدِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣]، وَإِكْمَالُ الدِّينِ إِنَّمَا

مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وَإِكْمَالُ الدِّينِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي وَجَدَ كَامِلًا وَتَامًا، وَمَتَى كَانَ الْقَدْرُ كَامِلًا تَامًا - كَانَتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ لَعْوًا غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ؛ وَحَيْثُ لَا يَبْقَى لِلظَّنِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ عِبْرَةٌ.

الثَّالِثُ: أَنَا بَيِّنَّا أَنَّ الْقُرْآنَ وَافٍ بِبَيَانِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ - وَإِذَا كَانَ وَافِيًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ، لَمْ يَبْقَ لِلظَّنِّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ أَثَرٌ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ ظَنٍّ حُجَّةً، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - لَكَانَ ظَنُّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدَ لَيْسَ حُجَّةً - مُعْتَبَرًا، وَمَا أَفْضَى ثُبُوتُهُ إِلَى نَفْيِهِ، كَانَ بَاطِلًا.

يكون [إذا كان] ذلك القدر الذي وجد كاملاً تاماً، ومتى كان ذلك القدر كاملاً تاماً كانت الزيادة عليه لعواً غير معتبرة؛ فحينئذ لا يبقى للظن الذي ذكرتموه عبرة.

الثالث: أنا بيننا أن القرآن وافٍ ببيان جميع الأحكام.

الرابع: أن الطريق الذي ذكرتموه يوجب أن يكون كل ظن حجة، ولو كان كذلك، لكان ظن من غلب على ظنه أن خبر الواحد ليس بحجة معتبرة، وما أفضى ثبوته إلى نفيه، كان باطلاً؛ وقد يوجه هذا السؤال نقضاً، فيقال: فيجب العمل بخبر الكافر إذا ظن صدقه، والفاسق، ويلزم قبول شهادة العبيد والنساء في القصاص والحُدود، وشهادة الواحد في المال، والاثنين في الرِّقَا؟!

ولم يجب عن هذه الأسئلة،، والجواب عنها:

أما الآتي فأكثرها واردة في دَمِ الاكتفاء به في عقود التَّوْحِيدِ، ونحن نقول به، أو نقول: أجمعنا على تخصيصها بقول المفتي والشَّاهِدِينَ،، وإنما خص للمشارك، فالتَّخْصِصُ ثُمَّ يَكُونُ تَخْصِصاً هَهُنَا.

وأما تَمَسُّكُهُمْ بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فنقول: لم يقل: بِمُجَرَّدِ الْكِتَابِ، بل إِكْمَالُهُ بِالْكِتَابِ الْمُبِينِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ بِأَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَتَقْرِيرِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَعْقُولِهِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فَالْسُّنَّةُ مُبَيَّنَةٌ لِمُجْمَلِهِ وَلِمُؤَوَّلِهِ، وَمُخَصَّصَةٌ لِعُمُومِهِ، وَمَقِيدَةٌ لِمُطْلَقِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَكُنْ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ هَهُنَا: السُّنَّةُ^(١)،، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ عَدَدُ الرُّكَعَاتِ، وَلَا بَيَانُ الْأَرْكَانِ مِنَ السُّنَنِ، وَلَا تَقْدِيرُ نَصَبِ الرُّكَاعِ، وَلَا مِقْدَارُ الْمُخْرَجِ، وَلَا أَفْعَالُ الْحَجِّ، وَلَا شَرَائِطُ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ، وَلَا مِقْدَارُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ، وَلَا بَيَانُ مَحَلِّ الْقَطْعِ،،

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧٩/٥) عن قتادة، وعزاه إلى عبد الرزاق وابن سعد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

وَالْمُعْتَمِدُ لَنَا فِي إِثْبَاتِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُ بِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المُحْجَرَات: ٦].

إلى غير ذلك من تفصيل الأحكام المَشْرُوعِ أَصْلُهَا فِي الْكِتَابِ، الْمَأْخُوذُ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ بَيَانِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَدَعَا أَنْ جَمِيعَ هَذِهِ التَّفَاصِيلِ ثَابِتَةٌ بِالتَّوَاتُرِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّلَاثِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ وَافٍ بِبَيَانِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ.

قوله: «هذا الطَّرِيقُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ ظَنٍّ حُجَّةً» قلنا: الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ ظَنٍّ مُسْتَفَادٍ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، مَا لَمْ يَدُلَّ قَاطِعٌ عَلَى إِلْغَائِهِ أَوْ يُعَارِضُهُ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

قوله: «وَكُونَ ظَنٌّ مِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ - مَعْتَبَرًا»:

قلنا: إِذَا قَامَ قَاطِعٌ/١٩٥ عَلَى نَقِيضِهِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَهُ اعْتِبَارُهُ.

وَوَجْهُ الِاعْتِرَاضِ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ [الخامسة] - وَهِيَ بِالْحَقِيقَةِ شُبْهَةٌ - أَنْ يُقَالَ: قَوْلُكَ: إِنْ الْعَمَلُ بِهِ يُوجِبُ دَفْعَ ضَرَرٍ مَظْنُونٍ، وَمَا ذَكَرْتَهُ يُنَاسِبُ دَفْعَ ذَلِكَ. وَالِاخْتِرَازُ عَنْهُ مطلقاً بِتَقْدِيرِ خُلُوهٍ عَنِ الْمُعَارِضِ، أَوْ الْمُسَاوِي؟: الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ، وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ خُلُوهُ عَنِ الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ.

وبَيَانُهُ: أَنَّ فِي الْاخْتِرَازِ عَنْهُ التَّزَامَ ضَرَرٍ مَقْطُوعٍ بِهِ نَاجِزاً، وَهُوَ إِتْعَابُ النَّفْسِ، وَتَرْكُ مَلَادْهَا، وَمَحْتَوِيَاتِهَا مَعَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ تَحَقُّقِ إِذْنِهِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ وَمَنَافِعَهُ مِلْكٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

قوله: «فَيَجِبُ الْاخْتِرَازُ عَنْهُ» يُقَالُ لَهُ: مَا تَغْنِي بِالْوُجُوبِ؟ تَعْنِي بِهِ: الْوُجُوبَ الشَّرْعِيَّ أَوْ الْعَقْلِيَّ؟

فَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْوُجُوبَ الشَّرْعِيَّ، فَمَمْنُوعٌ، وَلَا بَدَلُ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ. وَبِتَقْدِيرِ ثَبُوتِهِ تَخْرُجُ الْحُجَّةُ عَنْ أَنْ تَكُونَ عَقْلِيَّةً.

وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْوُجُوبَ الْعَقْلِيَّ، فَالْوُجُوبُ الْعَقْلِيُّ مَا لَا يَقْبَلُ الْإِنْتِفَاءَ بِحَالٍ، أَوْ [هُوَ] مَا يَلْزَمُ مِنْ قَرَضِ انْتِفَائِهِ مُحَالًا،، وَلَيْسَ الْأَمْرُ هَهُنَا كَذَلِكَ.

قوله: «إِنْ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ الْخُرُوجُ عَنِ التَّقْيِضَيْنِ»:

قلنا: لَا نُسَلِّمُ، بَلِ اللَّازِمُ خُرُوجُ الْمَذْكُورِ عَنِ الدَّلَالَةِ، وَلَيْسَ بِمُحَالٍ؛ كَمَا لَوْ تَسَاوَى فِيهِ الْاِخْتِمَالَانِ، ثُمَّ الدَّلِيلُ لَا يَلْزَمُ عَكْسُهُ، وَمَعَ تَقْدِيرِ انْتِفَاءِ دَلَالَتِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ، وَنَقْيُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَالْبَقَاءُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ النَّاقِلِ وَالْمَغْيَرِ، فَلَمْ قَلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ؟ وَمَا ذَكَرَهُ الْفَخْرُ مِنَ الْأَسْئَلَةِ، فَكَثَرَتْهَا مُعَارِضَةٌ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِهَذَا الْمَسْئَلِ،، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شُبْهَةٌ ثَانِيَةٌ لِمَوْجِبِي التَّعَبُّدِ بِالْآخَادِ عَقْلًا:

قَالُوا: تَبْلِيغُ الشَّرْعِ وَاجِبٌ، وَإِرْسَالُ الْعَدَدِ الْمُتَوَاتِرِ إِلَى كُلِّ النَّوَاحِي مُتَعَدِّرٌ؛ فَيَجِبُ بَعْثُ الْآخَادِ، وَقَبُولُ أَخْبَارِهِمْ.

أَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ بَعْدَ وَصْفِهِ بِكَوْنِهِ فَاسِقًا، وَكَوْنُهُ فَاسِقًا يُنَاسِبُ أَلَّا يُقْبَلَ خَبَرُهُ، وَذَكَرَ الْحُكْمَ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ - مُشْعِرٌ بِالْعِلِّيَّةِ؛ فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كَوْنَهُ فَاسِقًا عِلَّةٌ لِعَدَمِ قَبُولِ خَبَرِهِ.

وَأُجِيبُوا بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ الْحُكْمِ عَقْلًا، وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ التَّبْلِيغُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَالتَّكْلِيفُ بِهِ مَشْرُوطٌ بِالْبَلَاغِ، وَإِنَّمَا عَلِمْنَا التَّعْمِيمَ مِنَ الشَّرْعِ.

قوله: «وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُوا بِالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ يَنْبَلُو فَتَيِّتُونَ﴾ [الحجرات ٦] أَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ بَعْدَ وَصْفِهِ بِكَوْنِهِ فَاسِقًا، وَكَوْنُهُ فَاسِقًا يُنَاسِبُ أَلَّا يُقْبَلَ خَبَرُهُ، وَذَكَرَ الْحُكْمَ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ يُشْعِرُ بِالْعِلِّيَّةِ، فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ فَاسِقًا عِلَّةً لِعَدَمِ قَبُولِ خَبَرِهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَنَقُولُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ إِنْ لَمْ يَجْزُ قَبُولُهُ، لَمْ يَنْبَقْ لِكَوْنِهِ فَاسِقًا أَثَرٌ فِي الدَّفْعِ، لَكِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ النَّصَّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّأْثِيرِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةً فِي الْجُمْلَةِ:

يعني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَرْدُودًا لَكُونَهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، سَوَاءٌ كَانَ فَاسِقًا أَوْ عَدْلًا، لَكَانَ مَعْلَلًا بِالذَّاتِي الْأَلَزِمِ السَّابِقِ، فَلَا أَثَرٌ لِلطَّارِئِ الْعَارِضِ، وَهُوَ الْفُسْقُ/٩٥ب.

قالوا: وتقريره من وَجْهِ آخَرٍ؛ وَهُوَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْفُسْقِ يَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِفَاءِ؛ عَمَلًا بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ. وَهَذِهِ الْحُجَّةُ قَدْ اعْتَمَدُوا فِيهَا عَلَى دَلَالَةِ الْإِيْمَاءِ عَلَى التَّغْلِيلِ، وَوَجُوبِ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَوَجُوبِ عَكْسِهَا، أَوْ دَلِيلِ الْخُطَابِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ ظَنِّيَّةٌ ضَعِيفَةٌ، وَقَدْ قَالَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَنْ يَنْفِي أَكْثَرَهَا، كَيْفَ وَتَخْصِيصُ الرَّدِّ وَتَغْلِيلُهُ بِالْفُسْقِ فِي الْآيَةِ جَارٍ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَدْ بَعَثَ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ^(١) لَأَخِذَ الصَّدَقَاتِ مِنْ بَنِي الْمُضْطَلَقِ، فَخَرَجُوا لِيَلْقَوْهُ، فَخَافَ مِنْهُمْ، فَأَنْصَرَفَ رَاجِعًا، وَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ ارْتَدَّوْا، فَهَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِغَزْوِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - هَذِهِ الْآيَةَ^(٢)، ثُمَّ إِنَّ الْوَحْدَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِيَةً فِي الرَّدِّ، وَلَا يَمْتَنِعُ التَّعَرُّضُ لِلْفُسْقِ

(١) الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعْيطٍ (أَبَان) بْنِ أَبِي عَمْرٍو (ذُكْوَان) بْنِ أُمِيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ: أَبُو وَهَبٍ، الْقُرَشِيُّ، الْأُمَوِيُّ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ هُوَ وَأَخُوهُ خَالِدُ بْنُ عَقْبَةَ، وَوَلَاهُ عَثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالْكُوفَةِ، وَعَزَلَ عَنْهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ. . وَكَانَ مِنْ رِجَالِ قُرَيْشٍ ظَرْفًا وَحِلْمًا. وَشَجَاعَةً وَأَدَبًا. وَكَانَ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمَطْبُوعِينَ. تَوَفَّى بِـ «الرَّقَّةِ» فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ.

يَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: أَسَدُ الْغَابَةِ (٥/٤٥١)، الْإِصَابَةُ (٦/٣٢١)، الثَّقَاتُ (٣/٤٢٩)، تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ (٢/١٢٩)، بَقِيَّةُ بْنُ مَخْلَدٍ (٤٣٦)، الْإِسْتِيعَابُ (٤/١٥٥٢)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (٢/٣٣٤)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١١/١٤٢)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (٣/١٤٧١)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٣/٤١٢)، شُدْرَاتُ الذَّهَبِ (١/٣٥)، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ (٩/٨)، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (٨/١٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/٢٧٩)، وَالتَّحْرِيقُ فِي «الْكَبِيرِ» (٣/٣١٠) رَقْمُ (٣٣٩٥) مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ ضَرَّارِ الْخَزَاعِيِّ. وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَنْثُورِ» (٦/٩١-٩٢) وَزَادَ نَسْبَتَهُ إِلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنِ مَنْدَةَ وَابْنِ مَرْدُودٍ وَجُودَ سَنَدِهِ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» كَمَا فِي الْمَجْمَعِ (٧/١١٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهُوِيَّةَ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ مَرْدُودٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ (٦/٩٢) وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِمْ. يَنْظُرُ: الدَّرُّ (٦/٩٢)، وَالْمَجْمَعُ (٧/١١٣-١١٤).

إِذَا ثَبَّتْ هَذَا، فَتَقُولُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ لَوْ لَمْ يَجُزْ قَبُولُهُ، لَمْ يَبْقَ لِكَوْنِهِ فَاسِقاً أَثَرٌ فِي الدُّفْعِ؛ لَكِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ النَّصَّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّأْثِيرِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ مَقْبُولاً فِي الْجُمْلَةِ.

أَخْتَجَّ الْمُخَالَفَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ بِوُجُوهِ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الظَّنَّ؛ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الْعِصْمَةِ، لَمْ يُفِذْ قَوْلُهُ الْقَطْعَ.

لِلْمُبَالَغَةِ فِي الرَّدِّ. وقد أورد الخُصُومُ على هذه الآية أنها مُشْتَرِكَةٌ الدلالة؛ فإنه عُلِّلَ مَنَعُ قَبُولِ خَبَرِ الْفَاسِقِ بِعِلَّةٍ مَوْجُودَةٍ فِي خَبَرِ الْعَدْلِ، وَهِيَ عَدَمُ الْعِلْمِ وَالْجَهَالَةُ؛ كَمَا ثَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِثْلِهِمْ﴾ [الحجرات ٦].

وأجاب القاضي عنه بأن الْجَهَالَةَ هَهُنَا بِمَعْنَى السَّفَاهَةِ وَفَعَلٍ مَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ لَا الْعَقْدُ غَيْرِ الْمُطَابِقِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَصِيحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات ٦]، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْغَلَطُ فِي الْعَقْدِ، لَمَا جَازَ قَبُولُ الشَّهَادَةِ وَالْفَتْوَى.

لَا يَقَالُ: إِنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْفَتْوَى فِي مَحَلِّ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ تَحْصِيلِ صِفَاتِ الاجْتِهَادِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ غَيْرِ مُتَيَسِّرٍ، لَا سِيَّمَا الضَّعَفَاءَ التَّمْيِيزَ، وَاشْتِغَالَ الْجَمِيعِ بِهِ عَائِقٌ عَنِ الْمَعَاشِ الَّذِي بِهِ بَقَاءُ الْعَالَمِ، وَفِي تَوْقِيفِ الشَّهَادَةِ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ تَضْيِيعٌ لِحَقُوقِ النَّاسِ، وَالْمَجْتَهِدُ إِذَا عَدِمَ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ وَلَوْازِمَهُمَا يَرْجِعُ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ؛

لَأَنَّا نَقُولُ: مَعْرِفَةُ النُّصُوصِ، وَمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ لِلْجَمِيعِ قَرِيبٌ، وَيُمْكِنُ الرُّجُوعُ بَعْدَهَا إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وقولهم: «فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ الظَّنِّيَّةِ صِيَانَةٌ حَقُّ الْمُدْعَى»: يُعَارِضُهُ أَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْمُدْعَى عَلَيْهِ^(١)

(١) يعتبر الفرق بين المدعي والمدعى عليه من أهم مسائل كتاب الدعوى، وينبغي عليه كل مسائل الدعوى؛ وذلك لأن القاضي يطالب المدعي بالبينة إذا أنكر المدعى عليه، ويطالب المدعى عليه باليمين إذا عجز المدعي عن البينة؛ فوجب إذن أن يميز القاضي بينهما؛ حتى لا يطالب أحدهما بما يطالب به الآخر، وليس التمييز بين المدعي والمدعى عليه من الهناة الهيئات؛ إذ يحتاج إلى فقه، وحنكة ذكاء، وممارسة لكتب الفقهاء؛ لأن العبرة للمعاني دون الصور؛ فإنه قد يوجد الكلام من شخص في صورة الدعوى، وهو في المعنى إنكاراً؛ وذلك كالمودع إذا ادعى رد الوديعة، فإنه في هذه الحالة يكون مدعياً للرد صورة ومنكراً للضمان معنى؛ فيحلف حينئذ أنه لا يلزمه ردها، ولا يحلف أنه ردها؛ لأن اليمين تكون على النفي ليتحقق الإنكار؛ فإنه ينكر الوجوب عليه، والأصل براءة الذمة؛ فكان القول قوله، وقد اختلفت عبارات المشايخ - رحمهم الله - في الفرق بين المدعي والمدعى عليه، وأحسنها ما ذكر في مختصر القدوري؛ وهو: أن المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعى عليه من يجبر على الخصومة؛ وهذا الحد صحيح؛ لأنه جامع مانع؛ =

بَيَانُ الثَّانِي : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ الظَّنَّ فِي كِتَابِهِ، ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الدَّمِّ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَقِينُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النَّجْمُ: ٢٨]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٦]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَقْنُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ١١٠].

وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْآيَاتِ كَثِيرٌ، وَكُلُّهَا مَذْكُورَةٌ فِي مَعْرِضِ الدَّمِّ.
وَأَمَّا عَدَمُ الْعِلْمِ، فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ١٦٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٨٠].

بِسْفِكَ دَمِهِ، وَقَطَعَ أَطْرَافَهُ، وَإِبَاحَةَ عِزِّهِ وَمَالِهِ بِقَوْلٍ مِنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ وَالْكَذِبُ، وَلَا يَنَاسِبُ إِزَالَةَ الضَّرَرِ بِالضَّرَرِ.

وَالْأَسَدُ بِالْجَوَابِ - إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ عَنْهُ ظَنِّيَّةً مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَالَهَا إِلَى الْعَمَلِ - أَنْ يَقَالَ: كَيْفَ يَسُوَّى بَيْنَ خَبَرِ الْفَاسِقِ وَالْعَدْلِ، وَظَاهِرُ خَبَرِ الْفَاسِقِ الْكُذِبُ، وَظَاهِرُ خَبَرِ الْعَدْلِ الصِّدْقُ؟! وَحَمْلُ الْقَاضِي الْجَهَالَةَ عَلَى فِعْلٍ مَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنِ الْغَلَطِ فِي/ ١٩٦ الاجتهاد،، والله أعلم.

= وَقِيلَ: الْمُدْعَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِحُجَّةٍ؛ كَالْخَارِجِ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يَسْتَحِقُّ بِقَوْلِهِ، مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ كَذِي الْيَدِ. وَأُورِدَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَامِعٍ؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ صُورَةَ الْمُوَدَّعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَقْبَلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَوْلَ الْمُوَدَّعِ مَعَ يَمِينِهِ بِدُونِ احْتِيَاجٍ إِلَى حُجَّةٍ. فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِحُجَّةٍ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ الْمُوَدَّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا بِحُجَّةٍ؛ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِحُجَّةٍ. وَيُجَابُ عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: بِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْمَعْنَانِ دُونَ الصُّوَرِ، وَالْمُدْعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ فِي الْمَعْنَى - مُنْكَرٌ لِلضَّمَانِ، وَإِنْ كَانَ فِي الصُّورَةِ يَدْعَى الرَّدَّ.

وَقِيلَ: الْمُدْعَى مَنْ يَتَمَسَّكُ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِالظَّاهِرِ.

وَقِيلَ: الْمُدْعَى مَنْ يَشْتَمِلُ كَلَامَهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَلَا يَصِيرُ خَصْمًا بِالتَّكْلِمِ بِالنَّفْيِ؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ لَوْ قَالَ لَذِي الْيَدِ: هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ لَكَ، وَسَكَتَ لَا يَكُونُ خَصْمًا وَمُدْعِيًا مَا لَمْ يَقُلْ: هُوَ لِي.

وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يَشْتَمِلُ كَلَامَهُ عَلَى النَّفْيِ، وَيَكْتَفِي بِهِ مِنْهُ؛ فَإِنَّ ذَا الْيَدِ لَوْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا لَكَ - كَانَ خَصْمًا بِهَذَا الْقَدْرِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: هُوَ لِي، وَيَعْتَبَرُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: هُوَ لِي فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ - غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ. وَقِيلَ: كُلٌّ مِنْ يَشْهَدُ بِمَا فِي يَدِ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ يَكُونُ مُدْعِيًا، وَكُلٌّ مِنْ يَشْهَدُ بِمَا فِي يَدِ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ يَكُونُ مُدْعَى عَلَيْهِ وَمُنْكَرًا، وَكُلٌّ مِنْ يَشْهَدُ بِمَا فِي يَدِ غَيْرِهِ لَغَيْرِهِ يَكُونُ شَاهِدًا، وَكُلٌّ مِنْ يَشْهَدُ بِمَا فِي يَدِ نَفْسِهِ لَغَيْرِهِ يَكُونُ مُقَرًّا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: فِي الْأَصْلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ هُوَ الْمُنْكَرُ، وَالْآخِرُ هُوَ الْمُدْعَى. وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: هَذَا صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى فِقْهِ وَحُدَّةِ ذَكَاءٍ؛ إِذِ الْعَبْرَةُ لِلْمَعْنَانِ دُونَ الصُّوَرِ.

الحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَرْعاً لَازِماً عَلَى كُلِّ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ مَا كَانَ كَذَلِكَ:

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: كَانَ يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِيْصَالُهُ إِلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ: فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِيْصَالَهُ إِلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ يَفْتَضِي إِيْصَالَهُ إِلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ أَوْ لَا يَفْتَضِي ذَلِكَ:

فَالأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الْعِصْمَةِ، كَانَ فِي مَحَلِّ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ، وَمَعْرِضِ التَّخْرِيفِ وَالْإِخْفَاءِ؛ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا: ثَبَتَ أَنَّ إِيْصَالَهُ إِلَيْهِ لَا يُفِيدُ إِيْصَالَهُ إِلَى الْكُلِّ؛ فَكَانَ هَذَا تَقْصِيراً فِي الْإِيصَالِ مِنَ الْوَحْيِ وَخِيَانَةً مِنْهُ؛ وَإِنَّهُ عَلَى الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مُحَالٌ.

أَمَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحُكْمَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ، مَا كَانَ شَرْعاً لَازِماً عَلَى كُلِّ الْمُكَلَّفِينَ - فَحِينَئِذٍ: جَعَلَهُ شَرْعاً لَازِماً عَلَى كُلِّ الْمُكَلَّفِينَ، عَلَى خِلَافِ دِينِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَوَجِبَ كَوْنُهُ بَاطِلاً.

الحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ كَانُوا يَسْمَعُونَ تِلْكَ الْأَلْفَافَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا كَانُوا يَكْتُبُونَهَا، وَإِذَا خَرَجُوا عَنْ حَضْرَةِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَا كَانُوا يَكْرُرُونَ عَلَى تِلْكَ الْأَلْفَافِ، بَلْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَلْفَافُ عَلَى مَسَامِعِهِمْ، ثُمَّ إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَانَ يَزِي تِلْكَ الْأَلْفَافَ بَعْدَ السِّنِينَ الْمُتَطَاوِلَةِ؛ وَإِذَا كَانُوا كَذَلِكَ: كَانَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلاً؛ بِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَا تَكُونُ عَيْنَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي تَعَوَّدَ تَلْفُفَ الدُّرُوسِ مِنَ الْأُسْتَاذِ، وَصَارَ مَاهِراً فِي هَذِهِ الصَّنْعَةِ

قوله: «واحتج المخالف...» إلى آخر الشبهة:

وأجوبتها ظاهرة، وفيما تقدّم إشارة إلى ما أغفل من أجوبتها، وبالجملّة فقد تقدّم أن المخالفين لنا في هذه المسألة فرّق، ولكل فرقة على مقالتيها شبهة، فلنذكر أحيلها:

أما المانعون لجواز التعبد به عقلاً، فلهم وجوه:

الأول: قالوا: التّكليف إنما يحسن بشرط أن يكون فيه مصلحة، والمصلحة لا يعلمها إلا الله - تعالى - ورسوله - عليه السلام - بالوحي، والمخبر عنه بطريق الانفراد يجوز عليه السهو والغلط والكذب، وإذا جاز ذلك، لم تعلم المصلحة؛ والجهل بالشروط مانع من العلم بالمشروط.

الثاني: لو جاز في الفروع، لجاز في الأصول.

الثالث: لو جاز لجاز نقل القرآن به.

عَدِيمِ النَّظِيرِ، إِذَا أَلْقَى عَلَيْهِ أُسْتَاذُهُ دَرْسًا فَإِنَّ ذَلِكَ التَّلْمِيذَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُعِيدَ ذَلِكَ الدَّرْسَ، بِعَيْنِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ، فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ؛ بَلْ لَا بُدَّ وَأَنْ تَقَعَ فِيهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَنُقْصَانَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْقَوْمُ الَّذِينَ لَمْ يُمَارِسُوا تَلَقُّفَ الْأَلْفَاظِ وَحِفْظَهَا وَضَبْطَهَا، إِذَا سَمِعُوا كَلِمَاتٍ وَمَا قَرَأُوهَا وَمَا أَعَادُوهَا وَمَا كَرَّرُوا عَلَيْهَا أَلْبَتَّةَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ بَعْدَ السَّنِينَ الْمُتَطَاوِلَةِ يَزُورُونَهَا وَيَذْكُرُونَهَا - كَانَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلًا بِأَنْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا يُنَاسِبُ شَيْئًا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّسُولُ ﷺ وَالْمَعَانِي - أَيْضًا - لَا تَكُونُ بَاقِيَةً بِتَمَامِهَا، بَلِ التَّغْيِيرَاتُ كَثِيرَةٌ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى يَكُونُ حَاصِلًا؛ فَتُبَيَّنَ أَنَّ الظَّاهِرَ وَالْغَالِبَ أَنَّ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهَا حُجَّةً، وَلَا يَقَالُ: الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الرَّاويِ أَلَّا يَذْكُرَ شَيْئًا، إِلَّا إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ كَلَامًا مَعْنَاهُ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الرَّاوي؛ لِأَنَّا نَقُولُ: غَرَضُنَا مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ: بَيَانُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا يُطَابِقُ لَفْظَ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَقِينًا مَعَ الْمَعَانِي؛ فَتَقُولُ: الشَّرْطُ فِي رِوَايَةِ الْمَعَانِي أَنْ يَكُونَ الرَّاويِ عَالِمًا بِمَا قَبْلَ الْكَلَامِ، وَبِمَا بَعْدَهُ، وَبِالْقَرَائِنِ الْحَالِيَةِ وَالْمَقَالِيَةِ الصَّادِرَةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنَّ الرَّاويَ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، كَانَ قَدْ ذَكَرَ كَلَامًا قَبْلَ ذَلِكَ، تَغَيَّرَ حَالُ هَذَا الْكَلَامِ بِسَبَبِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَةِ؛ فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا تُقْبَلَ إِلَّا رِوَايَةُ الْعَالِمِ، وَالْمُتَيَقِّنِ فِي الْعِلْمِ، إِلَّا أَنْ أَحَدًا مِمَّنْ يُجَوِّزُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لَا يَغْتَبِرُ ذَلِكَ؛ فَوَجِبَ سُقُوطُهُ.

الحجة الرابعة: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ: إِمَّا [أَنْ] يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى مَسَائِلِ الْأُصُولِ؛ وَهِيَ: الْكَلَامُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي صِفَاتِهِ وَفِي أَعْمَالِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا عَلَى مَسَائِلِ الْفُرُوعِ؛ وَهِيَ: بَيَانُ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ؛
أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَطَالِبَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَقِيدُ إِلَّا الظَّنَّ.

أَمَّا الثَّانِي: فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَحْكَامَ لَمَّا كَانَتْ شَرِيعَةً عَامَّةً، وَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِيصَالُهَا إِلَى كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ، فَلَمَّا لَمْ يُوصَلْهَا إِلَّا إِلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ؛ وَجِبَ قَطْعًا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْجِبَ عَلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ إِيصَالُ ذَلِكَ الْخَبَرِ إِلَى كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ؛ وَإِلَّا لَحَصَلَتْ الْخِيَانَةُ فِي

الرابع: لو جاز لأدَّى إلى التَّنَافُضِ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

الخامس: إذا لم يقبل خبر الرسول عن الله - تعالى - إلا بما يعلم به صدقُهُ، فخبِر غيره أولى.

السادس: أَنَّ حَقَّ الْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْعِلْمِ، وَإِلَّا فَلَا.

أداء الشريعة؛ وذلك مُحَالٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَقَدْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى ذَلِكَ الرَّاوي: إِيْصَالُ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِلَى كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ، وَالسَّعْيُ فِي تَشْهِيرِهِ، وَتَبْلِيغِهِ إِلَى الْكُلِّ؛ لَكِنَّ الرُّوَاةَ مَا فَعَلُوا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْخَبَرَ بَعْدَ ذَهْرِ بَعِيدٍ وَزَمَانٍ طَوِيلٍ؛ فَكَانَ ذَلِكَ خِيَانَةً عَظِيمَةً صَادِرَةً عَنْهُمْ فِي الدِّينِ؛ وَظُهُورُ الْخِيَانَةِ يُوجِبُ رَدَّ الرُّوَايَةِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ دَلِيلَكُمْ عَامٌّ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ، وَدَلِيلُنَا فِي قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ خَاصٌّ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الشَّرَائِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مِنْهَا مَا يَجِبُ إِيْصَالُهُ إِلَى كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ بِالنُّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ إِيْصَالُهُ إِلَيْهِمْ بِرَوَايَةِ الْوَاحِدِ.

الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ: أَنَّا نُسَلِّمُ أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ لَا تَكُونُ أَلْفَاظَ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَإِنَّمَا هِيَ أَلْفَاظُ الرُّوَاةِ؛ إِلَّا أَنَّ الْأَحْكَامَ تَصِيرُ مَعْلُومَةً مِنْهَا.

الْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ: أَنَّ إِظْهَارَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَلَمَّا لَمْ تَخْصُلِ الْحَاجَةُ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ - لَا جَرَمَ: حَسُنَ مِنَ الرَّاوي تَأْخِيرُ تِلْكَ الرُّوَايَةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ بَاطِلٌ بِقَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَوْلِ الْمُفْتِي، وَقَبُولِ خَبَرِ الْمَرَأَةِ فِي الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَقَبُولِ خَبَرِ بَائِعِ اللَّحْمِ أَنَّهُ مُذَكِّي.

وعن الثاني: أَنَّ لِلظَّنِّ مَدْخَلَ فِي الْفُرُوعِ بِالْإِجْمَاعِ دُونَ الْأُصُولِ.

وعن الثالث: أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزَةٌ، فَقَضَتْ الْعَادَةَ بِالتَّوَاتُرِ فِيهَا.

وعن الرابع: يُعْمَلُ بِالرَّاجِحِ، وَعِنْدَ التَّسَاوِيِ التَّخْيِيرُ أَوْ الْوَقْفُ.

وعن الخامس: إِنَّمَا شَرَطَ فِي مُعْجِزَةِ الرَّسُولِ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ تَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَالظَّنُّ إِنَّمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ لَاسْتِنَادِهِ إِلَى الْقَطْعِ.

وعن السادس: وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «إِنْ حَقَّ الْعَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا»:

قُلْنَا: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْعَمَلَ عِنْدَهَا لِأَدْلَةِ قَاطِعَةٍ، وَهُوَ مَا عَلِمَ مِنْ سِيرَتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَسِيرَةِ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا الْمَانِعُونَ لِعَدَمِ دَلِيلٍ: فَحَاصِلُ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ نَفْيِ الْمَدَارِكِ يَرْجِعُ إِلَى طَلَبِ دَلِيلٍ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمَانِعُونَ لَهُ سَمْعًا: فَشَبَّهْتَهُمْ: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا مِنَ الظُّوَاهِرِ الْمَانِعَةِ مِنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ، وَالْعَمَلِ بغيرِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ فِي الْكِتَابِ غُنْيَةً عَنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنِ الْجَمِيعِ، وَاللَّهُ عَالِمٌ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِالْمَرَاثِيلِ؛ خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - [وجمهور المعتزلة].

قوله: «المسألة الخامسة: لا يجوز العمل برواية المراثيل، خلافاً لأبي حنيفة - رضي الله عنه - وجمهور المعتزلة»:

مثال المراثيل أن يقول/ ٩٦ ب التابعي: قال رسول الله ﷺ أو يقول: أخبرني رجل، أو أخبرني الثقة، ويجمع ذلك أن يروي العدل عمن لا يعرف السامع عنه. وقد اختلف العلماء فيها:

فقبلها أبو حنيفة، وجمهور المعتزلة، وأكثر من تكلم في الأصول. قال القاضي عبد الوهاب^(١): وهو الظاهر من مذهب مالك. وردّها المحدثون مطلقاً، وهو الظاهر من مذهب الشافعي، ومن أصحابه من تأول أن مذهبه قبول مراثيل الصحابة، وأما مراثيل التابعين، فإنها معتبرة عنده بأمور تقويها^(٢).

(١) عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي: ولد سنة ٣٦٢، أحد أئمة المذهب، وكان حسن النظر والعبارة، نظاراً للمذهب، ثقة حجة نسيج وحده، فريد عصره، سمع من الأبهري وحدث عنه وأجازه، ومن تأليفه: «البقرة لمذهب إمام دار الهجرة»، و«المعونة لمذهب عالم المدينة» و«الأدلة» في مسائل الخلاف، وتوفي سنة ٤٣٠.

انظر: الديباج ٢/ ٢٦ - ٢٩، والمدارك ٤/ ٦٩١ - ٦٩٥، وشجرة النور ١/ ١٠٣ - ١٠٤، والعبر ٣/ ١٤٩، فوات الوفيات ٢/ ٢١، حسن المحاضرة ١/ ٣١٤.

(٢) عرّف العلماء الحديث المُرْسَل بأنه: ما أضافه التابعي الذي لم يلق - النبي ﷺ صغيراً كان أو كبيراً ولم يذكر الواسطة.

وعرفه فريق آخر من المحدثين: بأنه ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير مع حذف الواسطة. وعرفه بعض الأصوليين: بأنه الحديث الذي لم يتصل سنده؛ سواء سقط منه واحد، أو أكثر في أحد طرفيه أو وسطه.

وهو بهذا يشمل المنقطع، وهو ما سقط من روايته رَوٍ واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد. أو المحضل: وهو ما سقط منه اثنان فصاعداً على التوالي. وخَصَّصَ العلامة التبريزي هو والمنقطع بما ليس في أول الإسناد، أو المعلق، وهو ما سقط من إسناده واحد أو أكثر من أول السند من مصنف، أو محدث.

وكل هذا داخل في المُرْسَل عند علماء الأصول.

وينبغي أن يعلم أن مراثيل الصحابة لا خلاف بين العلماء فيها، وأنها حجة؛ لأن الصحابي: إما أن يسمع بنفسه، أو من صحابي آخر، والصحابة كلهم عدول.

قال البرزذوي: «أما القسم الأول: مُرْسَل الصحابي - فمقبول بالإجماع؛ وتفسير ذلك أن من الصحابة من كان من الفتيان قلّت صحبته؛ فكان يروي عن غيره من الصحابة، فإذا أطلق الرواية، فقال: قال رسول الله ﷺ كان ذلك منه مقبولا، وإن احتمل الإرسال؛ لأن من ثبتت صحبته لم يحمل حديثه =

== إلا على سَمَاعِهِ بنفسه، إلا أن يصرح بالرواية عن غيره.

وقال عَبْدُ الْعَزِيزِ الْبَحَارِيُّ: حَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ خَصَّ مَرَاثِيلَ الصَّحَابَةِ بِالْقَبُولِ.
وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَيُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ».
أما مَرَاثِيلُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ - فَقَدْ تَنَوَّعَتْ آرَاءُ الْأُئِمَّةِ فِي أَنَّهَا هَلْ هِيَ حُجَّةٌ، أَمْ لَا؟
حَيْثُ ذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأُئِمَّةِ عَلَى رَأْسِهِمُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ الثُّعْمَانُ، وَالْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ،
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي أَشْهُرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَجَمَاهِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ -: إِلَى أَنَّ مَرَاثِيلَ التَّابِعِينَ حُجَّةٌ،
وَهَذَا أَيْضاً هُوَ اخْتِيَارُ سَنَيْفِ الدِّينِ الْأَمْدِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.
وَذَهَبَ فَرِيقٌ آخَرٌ عَلَى رَأْسِهِمْ عِيْسَى بْنُ أَبَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْعَلَّامَةُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ -:
إِلَى التَّفْصِيلِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

فَقَالُوا: إِنْ كَانَتْ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ؛ أَيِ: الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ - فَتَعْتَبَرُ حُجَّةٌ.
وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَيْمَةِ النُّقْلِ، وَمَنْ الدِّينُ اشْتَهَرُوا بِحَمْلِ الْعِلْمِ، وَإِلَّا
فَلَا.

وَذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْكَرْخِيُّ إِلَى قَبُولِ إِسْرَافِ كُلِّ عَدَلٍ فِي كُلِّ عَصْرِ؛ وَحُجَّةُ ذَلِكَ عِنْدَهُ: أَنَّ الْعِلَّةَ
الَّتِي تَوْجِبُ قَبُولَ مَرَاثِيلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ هِيَ الْعَدَالَةُ، وَالضَّبْطُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ تَشْمَلُ كُلَّ الْقُرُونِ.
وَمَنْعَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ قَبُولَ إِسْرَافِ مِنْ بَعْدِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَشْهُورُ
الرِّوَايَةَ عَنْهُ هُوَ عَدَلٌ.

بَيْنَمَا قَالَ فَرِيقٌ آخَرٌ بَعْدَ حُجَّةِ مَرَاثِيلِ التَّابِعِينَ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَعُلَمَاءُ الظَّاهِرِ،
وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ.

وَدَافِعُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَبُو الْمَعَالِي الْجَوْنِيُّ عَنْ رَأْيِ الشَّافِعِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَالَّذِي لَاحَ لِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ
لَيْسَ يَرُدُّ الْمَرَاثِيلَ، وَلَكِنْ يَبْغِي فِيهَا مَزِيدَ تَأْكِيدٍ، وَالْإِسْرَافُ عَلَى حَالٍ يَجْرُ ضَرْباً مِنَ الْجَهَالَةِ فِي
الْمَسْكُوتِ عَنْهُ؛ فَرَأَى لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يُوَكِّدَ الثَّقَّةَ.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فِي «التَّرْيَاقِ النَّافِعِ بِإِيضَاحِ مَسَائِلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ»: «اشْتَهَرَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ مُرْسَلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ - كَمَا فِي «مَخْتَصَرِ الْمَرْزِيِّ»: «وَلِإِسْرَافِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَنَا حَسَنٌ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِهِ
وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَرَاثِيلَهُ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهَا فَتَشَتْ، فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ.

وَالثَّانِي: لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، بَلْ هِيَ كَغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا رَجَّحَ الشَّافِعِيُّ بِهِ، وَالتَّرْجِيحُ بِالْمُرْسَلِ صَحِيحٌ.

وَحِكَاةُ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي مَرَاثِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَا
لَمْ يَوْجَدْ مُسْتَنْدَافاً بِحَالٍ مِنْ وَجْهِ يَصَحُّ.

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ؛ قَالَ: فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَقْبَلْ مَرَاثِيلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ لَهَا
مَا يُوَكِّدُهَا، وَإِنَّمَا يَزِيدُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ أَصَحُّ النَّاسِ إِسْرَافاً.

يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ٤/٤٠٢، الْبَرْهَانُ لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ ١/٦٣٢، سِلَاسِلُ الذَّهَبِ لِلزَّرْكَشِيِّ
٣٣٠، الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ ٢/١١٢، نَهَايَةُ السُّؤْلِ لِلْأَسْنَوِيِّ ٣/١٩٧، زَوَائِدُ
الْأَصُولِ لَهُ ٣٤٠، مَنَهاجُ الْعُقُولِ لِلْبَدْخَشِيِّ ٢/٣٦١، غَايَةُ الْوُصُولِ لِلشَّيْخِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ ١٠٥،
التَّحْصِيلُ مِنَ الْمُحْصُولِ لِلْأَمْرَوِيِّ ٢/١٤٧، الْمَنْخُولُ لِلْغَزَالِيِّ ٢٧٢، الْمُسْتَصْفَى لَهُ ١/١٦٩،
حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ ٢/١٦٨، الْإِبْهَاجُ لِابْنِ السَّبْكِ ٢/٣٣٩، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ لِابْنِ قَاسِمِ الْعَبَادِيِّ ٣/ =

لَنَا وَجْهَانِ :

الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّافِيَ لِلْعَمَلِ بِالْخَبَرِ الْمُرْسَلِ - قَائِمٌ؛ وَهُوَ كَوْنُهُ عَمَلًا بِالظَّنِّ، وَبِغَيْرِ الْمَعْلُومِ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَرَايِلِ وَغَيْرِهَا قَائِمٌ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْجَرْحِ

منها: أَنْ يُسَيِّدَهُ غَيْرُهُ، أَوْ يَرْسُلَهُ آخَرُ، وَشِيُوخُهُمَا مُخْتَلِفَةٌ، أَوْ يَغْضُدَهُ قَوْلُ صَحَابِي، أَوْ يُفْتِي بِمُوجِبِهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، أَوْ يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ لَمْ يُسَمَّ مَجْهُولًا، وَلَا مَنْ فِيهِ عِلَّةٌ تَمْنَعُ حَدِيثَهُ - فَإِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ يَنْتَقِي بِهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ: إِنَّ إِرْسَالَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(١) عِنْدَنَا حَسَنٌ. وَاحْتِجَ بِهِ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، وَمَنْ أَصْحَابُهُ مَنْ قَالَ: إِنْ مَذْهَبُهُ قَبُولُ مَرَايِلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ دُونَ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَرْوِيَانِ عَنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ مَعَ شِدَّةِ عَنَائَتِهِمَا بِذَلِكَ.

وَنَقَلَ عَنْ عِيْسَى بْنِ أَبَانَ قَبُولَ مَرَايِلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ. وَاخْتَارَ الْإِمَامُ أَنَّ الْمُرْسَلَ إِنْ كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَعُلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَزْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ - قُبِلَ، وَإِلَّا فَلَا. قَوْلُهُ: «لَنَا: أَنَّ النَّافِيَ لِلْعَمَلِ بِالْخَبَرِ الْمُرْسَلِ قَائِمٌ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَمَلًا بِالظَّنِّ وَبِغَيْرِ الْمَعْلُومِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ»:

يَعْنِي أَنَّ الْعَمَلَ بِالظَّنِّ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: «وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَرَايِلِ وَغَيْرِهَا...» إِلَى آخِرِهِ:

== ٢٧٥، حَاشِيَةُ الْعِطَارِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢/٢٠٢ الْمُعْتَمَدُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ ٢/١٤٣، الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ لِابْنِ حَزْمٍ ١/١٤٣، إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ لِابْنِ الْقَيْمِ ١/٢٥، التَّحْرِيرُ لِابْنِ الْهَمَامِ ٣٤٣، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ لِأَمِيرِ بَادِشَاهِ ٣/١٠٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ لِلنَّسْفِيِّ ٢/٤٢، حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ وَالشَّرِيفِ عَلَى مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى ٢/٧٤، شَرْحُ الْمَنَارِ لِابْنِ مَلِكٍ ٧٨، الْكَوْكَبُ الْمُنِيرُ لِلْفَتْوحِيِّ ٣١٦، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْقِيرُ لِابْنِ أَمِيرِ الْحَاجِ ٢/٢٨٨.

(١) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنُ حَزْنٍ بْنُ أَبِي وَهَبٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَابِدِ بْنِ مَخْزُومٍ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ الْأَعُورُ، رَأْسُ عِلْمَاءِ التَّابِعِينَ، وَفَرْدُهُمْ وَفَاضِلُهُمْ وَفَقِيهُهُمْ. وَلَدَ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ رَوَى عَنْ: «عُمَرَ، وَأَبِي، وَأَبِي ذَرٍّ، وَعَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ، وَسَعْدٍ، فِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَطَائِفَةٍ وَعَنْهُ: الزَّهْرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ وَبَكِيرُ بْنُ الْأَشَجِّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَخُلُقٌ». قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: هُوَ وَاللَّهِ أَحَدُ الْمُعْتَدِينَ بِهِ. قَالَ قَتَادَةُ: مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مِنْهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَرْسَلَاتُ سَعِيدٍ صَحَاحٌ سَمِعَ مِنْ عَمْرٍو. وَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ أَكْبَرُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي شَأْنِهِ وَأَمْرُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ رَأَاهُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ أَثْبَتُ التَّابِعِينَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ.

يَنْظُرُ تَرْجُمَتَهُ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٤/٨٤، تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ: ١/٣٠٥، ٣٠٦، خُلَاصَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ١/٣٩٠، الْكَاشَفُ: ١/٣٧٢، الثَّقَاتُ: ٤/٢٧٣، تَارِيخُ الْبَخَارِيِّ الْكَبِيرِ: ٣/٥١٠. الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٤/٢٦٢، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ١/١٠٢، تَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ: ١/٥٤، الْحَلِيَّةُ: ٢/١٦١، الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٤/٢٦٢، طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٩/٨٢.

والتَّغْدِيلِ كَثِيرَةٌ، فَإِذَا بَيَّنَّ الرَّاويَ اسْمَ الشَّخْصِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ - يُمَكِّنُ التَّأَخُّرَ مِنَ الْبَحْثِ عَنْ أَسْبَابِ جَرْحِهِ وَتَغْدِيلِهِ؛ وَحِينَئِذٍ: يَصِيرُ اِعْتِقَادُهُ فِي قُوَّةِ تِلْكَ الرِّوَايَةِ قَوِيًّا. أَمَّا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ اسْمَهُ [و] عَجَزَ اَلْمُتَأَخِّرُ عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى أَحْوَالِهِ؛ فَيَكُونُ اِعْتِقَادُهُ فِي صِحَّةِ تِلْكَ الرِّوَايَةِ ضَعِيفًا.

الثَّانِي: أَنَّ عَدَالَةَ الْأَصْلِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ؛ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ رِوَايَتُهُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَاتَهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، وَالْجَهْلُ بِالذَّاتِ يُوجِبُ الْجَهْلَ بِالصِّفَاتِ.

بَيَانُ الثَّانِي: أَنَّ قَبُولَ رِوَايَتِهِ يُوجِبُ وَضْعَ شَرْعٍ عَامٍّ فِي حَقِّ كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ؛ وَذَلِكَ

لِما ابْتَشَعَرَ أَنَّ تَرْكَ هَذَا الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ بِالمُسْنَدِ، احتاج إلى الْفَرْقِ؛ فَقَالَ: إِنَّمَا خُولِفَ الثَّانِي لِمُعَارِضِ رَاجِحٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِثْلُهُ فِي الْمُرْسَلِ؛ فَوَجِبَ الْبَقَاءُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ. ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْفَارِقِ بِأَنَّ أَسْبَابَ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ كَثِيرَةٌ،، فَإِذَا سَمِيَ الْعَدْلُ اسْمَ الشَّخْصِ الَّذِي يَزْوِي عَنْهُ، أَمَكَّنَ اَلْمُتَأَخِّرُ أَنْ يَنْحَثَ عَنْ أَسْبَابِ جَرْحِهِ وَتَغْدِيلِهِ، وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ اِعْتِقَادُهُ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ قَوِيًّا. أَمَّا إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ اسْمَ الشَّخْصِ، وَعَجَزَ [الْمُتَأَخِّرُ] عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى أَحْوَالِهِ، فَيَكُونُ اِعْتِقَادُهُ [فِي] تِلْكَ الرِّوَايَةِ ضَعِيفًا.

غَايَةُ مَا فَرَّقَ بِهِ أَنَّ الثَّقَّةَ بِمَنْ سَمِيَ اأْتَمَ، وَالظَّنَّ بِعَدَالَتِهِ أَقْوَى. وَهَذَا يُعَارِضُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ، فَقَدْ التَزَمَ تَغْدِيلَهُ، وَعَهْدَتَهُ، وَإِذَا سَمَّاهُ وَأَطْلَقَ الرِّوَايَةَ وَالسَّمَاعَ مِنْهُ، لَمْ يَلْتَزِمْ عَهْدَتَهُ، وَوَكَّلَ النَّظَرَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَقَدْ غَلَتْ طَائِفَةٌ، فَرَجَّحَتْهُ عَلَى الْمُسْنَدِ بِذَلِكَ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمُرْسَلُ مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ كَابْنِ مَعِينٍ، وَأَحْمَدَ، وَمَالِكٍ،، وَعَلِمَ مِنْ حَالِهِ - أَوْ صَرَحَ بِقَوْلِهِ - أَنَّهُ لَا يَزْوِي إِلَّا عَنِ عَدْلٍ.

وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ عَدَالَةِ رَجُلٍ/ ١٩٧ فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كِتَابِي؟ فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: لَا، فَقَالَ: لَوْ كَانَ عَدْلًا لَرَأَيْتُهُ،، وَقَالَ: أَدْرَكَتَ عَدَدَ سَوَارِي هَذَا الْمَسْجِدِ رِجَالًا، لَوْ نُشِرَ أَحَدُهُمْ بِالْمُنْشَارِ مَا كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ آخِذْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَوْا عَنْ مَنْ لَوْ سَأَلُوا عَنْهُ: عَدْلُوهُ تَارَةً، وَجَرَّحُوهُ أُخْرَى، وَسَكَنُوا أُخْرَى: قُلْنَا: التَّحْقِيقُ أَنَّ مَنْ عُرِفَ بِالرِّوَايَةِ عَنِ الْعَدْلِ وَغَيْرِهِ، فإِرسَالُهُ غَيْرَ مَقْبُولٍ، وَكَذَلِكَ إِرسَالُ غَيْرِ الْعَالِمِ بِأَسْبَابِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ، فَإِنَّهُ لَوْ سَمَّاهُ وَعَدَّلَهُ، لَمْ يُكْتَفَ بِهِ. وَإِنَّمَا مَوْرِدُ الْبَحْثِ، وَمَحَلُّ التَّجَادُبِ غَيْرُ هَذَا.

قَوْلُهُ: «الثَّانِي: أَنَّ عَدَالَةَ الْأَصْلِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ رِوَايَتُهُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَاتَهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، وَالْجَهْلُ بِالذَّاتِ يُوجِبُ الْجَهْلَ بِالصِّفَةِ.

وبَيَانُ الثَّانِي: قَبُولُ رِوَايَتِهِ ثَوَجِبَ شَرْعًا عَامًّا فِي حَقِّ كُلِّ الْمُكَلِّفِينَ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ مَنُفِيٌّ

ضَرَرٌ مَفِيٌّ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ»، [وقد] عَدَلْنَا عَنْهُ
فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَدَالَةُ الرَّاوي مَعْلُومَةً؛ فَعِنْدَ عَدَمِ هَذَا الْعِلْمِ: وَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ.

بِالْحَدِيثِ عَدَلْنَا عَنْهُ مَا إِذَا كَانَتْ عَدَالَةُ الرَّاوي مَعْلُومَةً فَعِنْدَ عَدَمِ هَذَا الْعِلْمِ، وَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى
حُكْمِ هَذَا الْأَصْلِ:

والاعتراض عليه: قَوْلُهُ: «عَدَالَةُ الْأَصْلِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ»:

قلنا: لَا نُسَلِّمُ اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ، بَلِ الْمُعْتَبَرُ الظَّنُّ، وَإِلَّا لَمْ يُعْمَلْ بِالْخَبَرِ الْمُتَّصِلِ.
قَوْلُهُ: «الْجَهْلُ بِالذَّاتِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ بِالصِّفَةِ» ممنوع؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ الْعَدْلُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ عِنْدِي، غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ عَدَالَةُ مَنْ يَزْوِي عَنْهُ، إِذَا كَانَ ظَنُّ الْعَدَالَةِ
كَافِيًا فِي الْعَمَلِ،، فَإِذَا قَالَ الْمُرْسِلُ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَازِمًا، دَلَّ ظَاهِرًا عَلَى
أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ، وَإِلَّا لَكَانَ مُدْلَسًا، وَلَآئِنْ لَوْ سَمَّاهُ وَقَالَ: هُوَ عَدْلٌ، قُبِلَ: وَاكْتَفَى
بِهِ وَحْدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ فَالرَّوَايَةُ عَنْهُ كَذَلِكَ.

يَبْقَى أَنْ يُقَالَ: إِذَا سَمَّاهُ أَمْكَنَ الْبَحْثُ فِي تَعْدِيلِهِ عَنْ نَفْيِ الْمُعَارَضِ؛ فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَجْرَحَهُ
غَيْرُهُ، فَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ قَبُولِ التَّعْدِيلِ الْمُطْلَقِ قَبُولُ الْمُرْسِلِ،، وَالْحَقُّ أَنْ
ذَلِكَ صَالِحٌ لِلتَّرْجِيحِ، وَأَمَّا إِذَا فُرِعَ عَلَى قَبُولِ التَّعْدِيلِ الْمُطْلَقِ وَالِاكْتِفَاءُ فِيهِ بِوَاحِدٍ، وَكَانَ الْمُرْسِلُ
مِنْ أَهْلِ الشَّانِ - قَرَّرَ الْعَمَلُ بِهِ، وَاعْتَبَرَ الْإِمَامُ الثَّقَاوَتُ الْمَذْكُورَ فِي التَّرْجِيحِ دُونَ الرَّدِّ،، وَنَاقَضَ
الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ فِي عَمَلِهِ بِمَرَّاسِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ دُونَ غَيْرِهِ، وَاعْتَدَرَ لَهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَزْوِي عَنْ
أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ عُذُولُ بِتَرْكِ كَيْفَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَقَدْ أَمِنَ مَحْذُورَ الْإِرْسَالِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ ذَلِكَ
فِي غَيْرِهِ، وَمِنْ أَضَافٍ إِلَيْهِ مَرَّاسِيلُ الْحَسَنِ، فَكَذَلِكَ يَقُولُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثَنِي أَرْبَعَةٌ مِنْ
الصَّحَابَةِ تَرَكْتُهُمْ، وَقُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ/ ٩٧ب، وَأَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَاهُمْ، وَلَا يُكْتَفَى بِذَلِكَ
عِنْدَكُمْ، وَقَالَ الْقَاضِي: فَهَمْتُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ قَبُولَ الْمَرَّاسِيلِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي «الْمُخْتَصَرِ»:
أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ، وَهُوَ الْمُرْسِلُ بِعَيْنِهِ، وَأَجَابَ أَصْحَابُهُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَبَيِّنَ مَذْهَبَهُ لَا
اِحْتِجَاجًا بِهِ عَلَى غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ أَصْحَابِهِ بِذَلِكَ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي بَعْضِهِ: إِنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَفِي
بَعْضِهِ: إِنَّهُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، وَفِي بَعْضِهِ: إِنَّهُ ابْنُ أَبِي فَدِيكٍ^(١)، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ،، وَقِيلَ ذَكَرَهُ
فِيمَا ثَبَتَ مِنْ طُرُقٍ مَشْهُورَةٍ،، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمَ بْنِ أَبِي فَدِيكٍ دِينَارِ الدَّبَلِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ، الْمَدَنِيُّ، عَنْ
أَبِيهِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَخُلِقَ مِنَ الْمَدَنِيِّينَ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ
وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَدَحِيمٌ وَخُلِقَ. قَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. قَالَ الْبُخَارِيُّ. مَاتَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ.
يَنْظُرُ: تَرْجُمَتُهُ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٣/ ١١٧٥، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٩/ ٦١، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: ٢/
١٤٥. خِلَاصَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٢/ ٣٨١، ٤٨٨، الْكَاشِفُ: ٣/ ٢١، تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرِ: ١/ =

المسألة السادسة

لا يجوز العمل برواية المجاهيل؛ خلافاً لأبي حنيفة، رحمه الله.

لنا: أن الثافي قائم، والفرق هو أن الوثوق بصدق من كان معلوم الحال أشد من الوثوق بصدق من كان مجهول الحال.

[قوله: المسألة السادسة] «لا يجوز العمل برواية المجاهيل، خلافاً لأبي حنيفة، لنا: في المسألة أن الثافي للعمل قائم، والفرق هو أن الوثوق بصدق من كان معلوم الحال أشد من الوثوق بصدق من كان مجهول الحال»: اعلم أن العمل بخبر الواحد له شروط: منها: ما يرجع إلى المخبر. ومنها: ما يرجع إلى المخبر عنه. ومنها: ما يرجع إلى الخبر. فأما ما يرجع إلى المخبر فخمسة:

الأول: العقل، فلا تقبل رواية المجنون، وغير المميز بالإجماع؛ لعدم الفهم والضبط. الثاني: البلوغ، فلا يقبل خبر الصبي المميز الضابط عند الجمهور^(١)، وهو الأصح؛ لأنه إذا لم يقبل الفاسق مع خوفه من العقاب على الكذب؛ فلأن لا يقبل الصبي مع اعتقاده عدم العقاب على الكذب - أولى، ولأنه لا يقبل إقراره على نفسه في نفسه، فلا يقبل على غيره، ولا ينتقض بالعبد والمغمى عليه إذا قيد بما ذكر.

قال الإمام وغيره: ولأن المعتمد في العمل بخبر الواحد ما علم من سيرته وغيره وسيرة الصحابة، ولم يقل أنه كان ينعك صبيًا، ولا عن الصحابة مراجعة الصبيان. واعترض عليه بأنه كان لا ينعك العوام أيضاً، وقد قبلتم أخبارهم. وقال القاضي: لا أقطع برد الصحابة روايتهم.

قال الغزالي: ونحن قاطعون بذلك، ولو كانت مقبولة لما عطلت روايتهم وهم شطر الأمة. فإن قيل: كيف لا تقبلون خبر الصبي الضابط وقد حكمتهم بصحة الاقتداء به، وفيه اعتبار صدقه في الطهارة، ولم يزل السلف يعتمدون على أخبارهم في الإذن في الدخول، وقبول الهدية، وقبلتم إسلامهم، وقد أجمع علماء «المدينة» على قبول شهادة بعضهم على بعض في

== ٣٧، تاريخ البخاري الصغير: ٢/٢٨٩. الجرح والتعديل: ٧/١٠٧١، ميزان الاعتدال: ٣/٤٨٣، لسان الميزان: ٧/٣٥٢، المغني: ٥٣٠٢، نسيم الرياض: ٣/٥٦٥، ثقات: ٩/٤٢. تراجم الأخبار: ٤/١٩، تاريخ أسماء الثقات: ١٦٢٦، الوافي بالوفيات: ٢/٢٠٥، طبقات ابن سعد: ٥/٣٤٢.

(١) ينظر: البرهان ١/٦١٢، المستصفى ١/١٥٦، المعتمد ٢/٣٧٩، الإحكام ٢/٦٤، أصول السرخسي ١/٣٤٦، تيسير التحرير ٣/٤١، فواتح الرحموت ٢/٣٩، التمهيد للأسنوي (٣)، حاشية البناني ٣/١٤٦، نشر البنود ٢/٤٦، منتهى السؤل ٧٦، شرح التنقيح (٣٥٨)، شرح الكوكب ٢/٣٧٩، إرشاد الفحول ٢/٣٧٩، المختصر لابن اللحام (٨٤)، الإبهاج ٢/٣١١، أحكام الفصول ٣٦٢.

الدَّمَاءِ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمْ ١٩.

قلنا: أما صِحَّةُ الاقْتِدَاءِ؛ فلأنَّ صِحَّةَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ. وأما قَبُولُ أَخْبَارِهِمْ فِي الْإِذْنِ وَالْهَدْيَةِ، فالاعتماد/ ١٩٨ فيها عَلَى الْقَرَّائِنِ، ومثله مَقْبُولٌ مِنَ الْفَاسِقِ وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ رَوَايَتَهُ. وأما قَبُولُ إِسْلَامِهِ، ففيه خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَعِلَّةُ الْقَبُولِ الْاِخْتِيَاظُ لِلْإِسْلَامِ.

وأما إِجْمَاعُ أَهْلِ «الْمَدِينَةِ» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَمِنْ سَلَمِ كَوْنِهِ حُجَّةً، فَإِنَّمَا قَبْلَهُمْ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَكْثُرُ بَيْنَهُمْ مُتَفَرِّدِينَ. نَعَمْ لَا يَشْتَرِطُ فِي تَحْمِيلِهِمْ سِوَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَبِلْتُ خَيْرَ عَبْدٍ لِلَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ^(١)، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ صَحَّبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَالِ صِغَرِهِ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ فِي أَنْ مَا رَوَاهُ سَمِعَهُ حَالَ صِغَرِهِ أَوْ كِبَرِهِ، وَلِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى إِخْضَارِ الصُّبِّيَّانِ مَجَالِسِ السَّمَاعِ؛ وَلَأَنَّا نَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ فِيمَا تَحْمَلُوهُ حَالَ صِغَرِهِمْ؛ فَالرَّوَايَةُ أَوْلَى.

الثالث: الإسلام؛ فخير الكافر غير مَقْبُولٍ بِالْإِجْمَاعِ لَا لِلتُّهْمَةِ، بَلْ لِسَلْبِهِمْ أَهْلِيَّةَ هَذَا الْمَنْصِبِ وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّياً فِي دِينِهِ، وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ الْمَكْفَرِ بِبِدْعَتِهِ^(٢)، فَأَمَّا غَيْرُ الْمَكْفُرِ الْمُتَأَوَّلِ الْمُتَدِينِ بِتَحْرِيمِ الْكُذْبِ؛ كَالْحَشَوِيِّ، وَالْمَعْتَزَلَةِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ - فَقَبْلَهُمُ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ، خِلَافاً لِلْقَاضِي مِثْلًا، وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ، وَأَبِي هَاشِمٍ.

لنا: أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُعْظَمُونَ لِلدِّينِ.

قالوا: فاسق، فلا يقبل،، وجهله بفسقه لا يَكُونُ عُذْرًا كَالْكَافِرِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْفَاسِقَ عُزْفًا: مُسْلِمٌ اِزْتَكَبَ كَبِيرَةً أَوْ أَصْرَ عَلَى صَغِيرَةٍ مَعَ الْعِلْمِ.

(١) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى.. أبو بكر. وقيل: أبو خبيب الأسدي. القرشي. أمه: أسماء بنت أبي بكر ولد عام الهجرة، وهو أول مولود للمسلمين بعد الهجرة، من مشاهير الصحابة وفضلائهم، وسيرته شهيرة مع الحجاج بن يوسف الثقفي، وكان قد حفظ عن النبي ﷺ وعن أبيه وعن أبي بكر وعمر وعثمان وخالته عائشة أم المؤمنين وغيرهم، وهو أحد الشجعان، توفي في جمادى الأولى سنة (٧٣).

ينظر ترجمته في: أسد الغابة (٢٤٢/٣)، الإصابة (٦٩/٤)، الثقات (٢١٢/٣)، الاستيعاب (٣/٩٥)، الاستبصار (٧٣)، صفة الصفوة (١١٧/٩)، التاريخ الكبير (٦/٣)، الجرح والتعديل (٥/٦٥)، التاريخ الصغير (١٥٩/١)، التاريخ لابن معين (٤٩/٢)، تهذيب الكمال (٦٨٢/٢)، غاية النهاية (٤١٩/١)، الأعلام (٨٧/٤)، الرياض المستطابة (٢٠١)، رياض النفوس (٤٢/١)، حلية الأولياء (٣٢٩/١)، شذرات الذهب (٤٢/١)، العبر (٤/١)، (٦٠).

(٢) ينظر: المحصول ٥٦٧/١/٢، المستصفى ١٥٧/١، شرح التنقيح ٣٥٩، المعتمد ٦١٨/٢، الإحكام ٦٦/٢ حاشية البناني ١٤٧/٢ تيسير التحرير ٤١/٣، كشف الأسرار ٢٥/٣، فوائح الرحموت ١٤٠/٢، أصول السرخسي ٣٧٣/١، المختصر لابن اللحام (٨٥)، شرح الكوكب ٢/٤٠٢، إرشاد الفحول (٥٠).

وفرق مَالِكُ بين من يَدْعُو إلى بدعة، ومن لا يَدْعُو.

الرابع: العَدَالَةُ: وهى هَيْئَةُ رَاسِخَةٌ فى النَّفْسِ تَبْعُثُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى والمروءة، ومن ضَرُورَتِهَا اجْتِنَابُ الكِبَائِرِ، وَعَدَمُ الإِضْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ، وَالْكَفُّ عَمَّا يَنَافِي المُرُوءَةَ؛ كَالأَكْلِ فى الطَّرِيقِ، وَالبَوْلِ فى الشَّارِعِ، وَصَحْبَةُ الأَرَادِلِ،، وَالمَحْكَمُ فىهِ العِرفُ.

وقد اضْطَرَبَ فى حَدِّ الكَبِيرَةِ^(١):

فَقِيلَ: كُلُّ مَا تَوَعَّدَ الشَّرْعُ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ.

وقال البَغَوِيُّ^(٢) فى «التَهْذِيبِ»^(٣): كُلُّ مَا يُوْجِبُ الحَدَّ مِنَ المَعَاصِي كَبِيرَةٌ. وَهَذَا مِنْهُ لَيْسَ بِمَحْصَرٍ؛ فَإِنَّ الأَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى كِبَائِرَ لَا يَقَامُ فِيهَا حَدٌّ؛ كَالْفِرَارِ يَوْمَ الزَّحْفِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ.

وقِيلَ: كُلُّ مَا يَحَقِّقُ الوَعِيدَ بِصَاحِبِهِ بِنَصِّ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ - فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَاوَلَ حَصْرَهَا بِالعَدَدِ،، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْكِبَائِرُ سَبْعٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّخْرُ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِلْحَادُ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ»^(٤).

وزَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَكْلُ الرِّبَا، وَزَادَ عَلِيٌّ: السَّرِقَةُ، وَشُرْبُ الخَمْرِ، وَلَمْ يَذْهَبْ بِذَلِكَ مَذْهَبُ الحَضَرِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ التَّفْخِيمَ،، وَلَمَّا نَقَلَ لابْنُ عَبَّاسٍ قَوْلَ/ ٩٨ ب ابنِ عُمَرَ قَالَ: هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ مِنْهَا أَقْرَبُ إِلَى السَّبْعِ.

قال مكي^(٥) فى كتاب «الثَّوْتِ»: وَالَّذِي عِنْدِي فى ذَلِكَ أَنَّ الكِبَائِرَ سَبْعٌ عَشْرَةٌ أَسْتَخْرِجُهَا

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧٩/٤، منهاج العقول للبدخشي ٣٤٤/٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٠٠، حاشية البناني ١٥٢/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٤٩/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ١٧٥/٢، إعلام الموقعين لابن القيم ٣٠٥/٤، تيسير التحرير لأmir باد شاه ٤٥/٣.

(٢) الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة محيي السنة، أبو محمد البغوي، يعرف بـ «الفراء» أحد الأئمة، تفقه على القاضي الحسين، وكان ديناً، عالماً، عاملاً على طريقة السلف، قال الذهبي: كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، بورك له في تصانيفه ورزق القبول؛ لحسن قصده وصدق نيته. ومن تصانيفه: التهذيب، وشرح المختصر، وتفسيره معالم التنزيل... وغيرها. مات سنة ٥١٦.

انظر: ط. ابن قاضي شهبة ٢٨١/١، وفيات الأعيان ٤٠٢/١، تذكرة الحفاظ ١٢٥٨/٤، والأعلام ٢٨٤/٢، شذرات الذهب ٨٤/٤، النجوم الزاهرة ٢٢٤/٥.

(٣) قمنا بفضل الله تعالى علينا بتحقيقه.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» عزاه إليه الحافظ العراقي «تخريج الإحياء» (١٩/٤) بلفظ: من صلى الصلوات الخمس واجتنب الكبائر السبع... وذكرها.

(٥) محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد بن عطية بن أحمد، أبو عبد الله ابن الخطيب زين الدين أبي حفص العثماني، المعروف بـ «ابن المرجل» وبـ «ابن الوكيل». ولد سنة ٦٦٥ وسمع الحديث من جماعة، وحفظ كتباً كثيرة، وتفقه على والده وعلى شرف الدين المقدسي وتاج الدين الفزاري =

من أَحَادِيثِ مُتَّفَرِّقَةٍ يَذْكُرُ فِي حَدِيثٍ مَا لَا يَذْكُرُ فِي الْآخَرِ؛ وَهِيَ: أَرْبَعٌ فِي الْقَلْبِ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِضْرَارُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقُتُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَرْبَعٌ فِي اللِّسَانِ وَهِيَ: شَهَادَةُ الزُّورِ^(١)، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَالْيَمِينِ

= وغيرهم، وشرع في شرح الأحكام لعبد الحق، فكتب منه ثلاث مجلدات دالات على تبحره في الحديث والفقه والأصول، ولما بلغت وفاته ابن تيمية قال: أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الدين. مات سنة ٧١٦.

انظر: ط. ابن قاضي شهبة ٢/٢٣٣، ط. السبكي ٦/٢٣، البداية والنهاية ١٤/٨٠.
(١) الزور: الكذب،، والتزوير: تزيين الكذب،، وزور الشيء: حسنه، وقومه،، والزور مأخوذ من: زور يزور؛ بمعنى مال وانحرف،، فالشاهد الذي يشهد بخبر كاذب يسمى شاهد زور؛ لأنه مائل عن الحق؛ منحرف عن الصدق.

وشهادة الزور من أكبر الكبائر، وقد قرن الله - تعالى - بينها وبين الشرك؛ فقال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

وعن أبي بكره قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين»، وكان متكئاً، فجلس، وقال: «ألا وقول الزور، وشهادة الزور» حتى قلنا: ليته سكت.

بم تثبت شهادة الزور؟

قال الحنفية: إن شاهد الزور لا يثبت كونه شاهد زور، إلا إذا أقر على نفسه، ولم يدع سهواً، أو غلطاً.

واعترض على هذا صدر الشريعة؛ بأنه قد يعلم بدونه؛ كما إذا شهد بموت زيد، أو بأن فلاناً قتله، ثم ظهر زيد حياً، أو برؤية الهلال؛ فمضى ثلاثون يوماً، وليس في السماء علة، ولم ير الهلال. وإنما لا تثبت شهادة الزور بالبينّة؛ لأنها ستكون بينة على النفي، والبينّة حجة للإثبات دون النفي. وفي «المهذب» للشافعية: ويثبت أنه شاهد زور من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يقر أنه شاهد زور.

الثاني: أن تقوم البينة على أنه شاهد زور.

الثالث: أن يشهد بما يقطع بكذبه؛ بأن شهد على رجل أنه قتل، أو زنى في وقت معين في موضع معين، والمشهود عليه في ذلك الوقت كان في بلد آخر.

وأما إذا شهد بشيء أخطأ فيه، لم يكن شاهد زور؛ لأنه لم يقصد الكذب.

وإن شهد لرجل بشيء، وشهد به آخر أنه لغيره، لم يكن شاهد زور؛ لأنه ليس تكذيب أحدهما بأولى من تكذيب الآخر؛ فلم يقدح ذلك في عدالته.

عقوبة شاهد الزور:

قال أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه -: شاهد الزور يعزر بتشهيره على الملأ في الأسواق ليس غير. وقال الصاحبان: نوجعه ضرباً ونحبسه.

وذكر شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - أنه يشهر عندهما أيضاً،، والتعزير والحبس على قدر ما يراه القاضي.

الْغَمُوسُ^(١)، والسحر؛ قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْفَنْتِكٍ فِي الْمَقَدِّ﴾ [الفلق ٤]، وثلاث في البطن: شُرْبُ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ، وأكل مال اليتيم ظُلماً، وأكل الرُّبَا وَهُوَ يَعْلَمُ،

وقال بهذه الرواية مالك، والشافعي، والأوزاعي، وابن أبي ليلى. =
لهما: ما روى عن عمر - رضي الله تعالى عنه -: أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً، وسخم وجهه، ولا يقال: الاستدلال بهذا غير مستقيم على مذهبهما؛ لأنهما لا يريان التسخيم؛ لأنه يحمل التسخيم على أنه كان سياسة.

واستدل أبو حنيفة بأن شريحاً كان يشهر، ولا يضرب، وما روي عن عمر من أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً، وسخم وجهه - فمحمول على السياسة؛ بدلالة التبليغ إلى الأربعين، والتسخيم.

والتشهير منقول عن شريح - رحمه الله تعالى - فإنه كان يبعثه إلى سوقه إن كان سوقياً، وإلى قومه إن كان غير سوقى بعد العصر أجمع ما كانوا، ويقول: إن شريحاً يقرئكم السلام، ويقول: إنا وجدنا هذا شاهد زور، فاحذروه، وحذروا الناس منه. واختلف القائلون بجواز الضرب، والحبس: فقال ابن أبي ليلى: يجلد خمسة وسبعين سوطاً، وهذه رواية عن أبي يوسف، وفي رواية أخرى عنه يجلد تسعة وسبعين سوطاً.

وقال الشافعي: لا يزيد على تسعة وثلاثين.

وقال أحمد: لا يزداد على عشر جلدات.

وقال الأوزاعي في شاهدي الطلاق: يجلدان مائة مائة، ويغرمان الصداق.

وقال صاحب «الفتح»: اعلم: أنه قد قيل: إن المسألة على ثلاثة أوجه: أنه يرجع على سبيل الإصرار؛ مثل أن يقول لهم: شهدت في هذه بالزور، ولا أرجع عن مثل ذلك؛ فإنه يعزر بالضرب بالاتفاق، وإن رجع على سبيل التوبة لا يعزر اتفاقاً، وإن كان لا يعرف حاله، فعلى الاختلاف المذكور.

شاهد الزور بعد التوبة:

ذهب الحنفية إلى أنه إذا تاب شاهد الزور، وأتت على ذلك مدة، قيل: سنة، وقيل: ستة أشهر، والصحيح أنها مفوضة لرأي القاضي.

فإن كان فاسقاً تقبل شهادته؛ لأن الحامل له على الزور فسقه، وقد زال بالتوبة.

وإن كان مستوراً لا يقبل أصلاً، وكذا إذا كان عدلاً، على رواية بشر عن أبي يوسف؛ لأن الحامل له على ذلك غير معلوم؛ فكان الحال قبل التوبة ويعدها سواء، وروى أبو جعفر أنها تقبل، قالوا: وعليه الفتوى.

وقال الشافعي، وأبو ثور، وأحمد: تقبل شهادته إذا أتت على ذلك مدة تظهر فيها توبته، ويتبين فيها صدقه، وعدالته.

وقال مالك: لا تقبل شهادته أبداً؛ لأنه لا يؤمن على قول الصدق.

ينظر: البيهقي لشيخنا محمد عبد المنعم جاب الله.

(١) اليمين الغموس: الحلف على فعلٍ أو تركٍ ماضٍ كاذباً، سميت به؛ لأنها تَحْمِسُ صاحبها في الإثم.

ينظر: أنيس الفقهاء ص ١٧٢.

واثنتان في الفرج: الزنا واللواط، واثنتان في اليدين: وهما القتل والسرقعة، وواحدة في الرجلين، وهي الفزار يوم الزحف إلا بشرطه، وواحدة في جميع الجسد، وهي عقوق الوالدين بقول أو فعل.

ثم الفاسق مزود بالإجماع، ومن شرب يسيراً من نبيذ لا يعتد تحريمه من مجتهد، أو مقلد، وفعل فعلاً نحوه من الفروع الطئية - فليس بفاسق وإن قلنا: إن المصيب واحد؛ لثلا يؤذي إلى التفسيق بما يجب عليه اتباعه.

وقول الشافعي: «أقبل شهادته وأخذه» لظهور التحريم عنده، وضعف الشبهة.

وفي وجه: يقبل، ولا يحد.

وفي وجه: يحد ولا يقبل.

وأما المجهول وهو المستور، فلا يقبل عند الأكثرين، خلافاً لأبي حنيفة، واحتج له بقوله عليه السلام: «أنا أحكم بالظاهر»^(١)، وظاهر المسلم - مع سلامة الظاهر - العدالة، وينضم إليه وجوب إحسان الظن بالمسلمين ولأن أغرابياً أسلم وشهد عند رسول الله ﷺ برؤية الهلال، فقبله وأمر بالصوم^(٢): ولأنه يقبل خبره في الزكاة، ورق جاريته، وخبر المرأة أنها ليست منكوحه، ولا في عدة.

(١) قال الزركشي في التذكرة (ص ٧١) في الحديث الثلاثين:

«هو غير ثابت بهذا اللفظ، ولعله مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة ذكرتها في الأقضية من الذهب الإبريز» ١.هـ.

قال السخاوي في المقاصد (ص ٩١):

«اشتهر بين الأصوليين والفقهاء بل وقع في شرح مسلم للنووي - في قوله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» - ما نصه معناه: إني أمرت بالحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر كما قال ﷺ انتهى (أي كلام النووي) ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له» ١.هـ.

وقال الشوكاني في الفوائد (ص ٢٠٠) بعد ذكر الحديث بلفظ: «نحن نحكم بالظاهر»: يحتاج به أهل الأصول ولا أصل له» ١.هـ.

قال ابن كثير في «تخريج أحاديث المختصر»: لم أقف له على سند؛ كما نقله عنه علي القاري في الأسرار المرفوعة (ص ٦٩).

ويراجع: كشف الخفاء ١/ ٢٢١-٢٢٣ (٥٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٥٤/٢، ٧٥٥) كتاب: الصوم، باب: في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، حديث (٢٣٤٠)، والترمذي (٦٥/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الصوم بالشهادة، حديث (٦٩١)، والنسائي (١٣٢/٤) كتاب: الصيام، باب: قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان... إلخ، وابن ماجه (٥٢٩/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال، حديث (١٦٥٢)، والدارمي (٥/٢) كتاب: الصوم، باب: الشهادة على رؤية هلال =

وأجيب بِمَنْعِ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ الْفِسْقُ وَالْكَذِبُ أَكْثَرُ مَا يَسْمَعُ، وَقَبُولُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - شَهَادَةُ الْأَعْرَابِيِّ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَدَمِ الْأُطْلَاحِ عَلَى حَالِهِ، فَلَعَلَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلِمَ عَدَالَتَهُ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ.

وَلَا تُسَلِّمُ اكْتِفَاءُ الصُّحَابَةِ بِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَالسَّلَامَةِ، بَلِ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ الْمُبَالَغَةُ فِي طَلَبِ الثَّقَةِ، وَالِاسْتِظْهَارُ فِي بَعْضِهَا بِطَلَبِ الزِّيَادَةِ، وَيَكْفِي الْمُسْتَوْرَ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي حَقِّهِ الْعَدَالَةُ وَالْفِسْقُ. وَقَبُولُ خَبَرِهِ فِي الزُّكَاةِ، وَرَقَّ جَارِيَتُهُ وَخَبَرَ الْمَرْأَةُ فِيمَا ذَكَرَ لِلْحَاجَةِ، وَمِثْلُهُ / مَقْبُولٌ مِنَ الْفَاسِقِ أَيْضاً، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْمَنَافِي ظَاهِرٌ؛ وَلِأَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَحَقُّقِ انْتِفَائِهِ؛ كَالصَّبِيِّ وَالرَّقِّ.

الشرط الخامس: الضُّبْطُ، وَتَكْفِي عُلْبَتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقْبَلُ مَنْ كَثُرَ سَهْوُهُ، وَلَا الْمَسَاوِي سَهْوُهُ لَضَبْطِهِ، وَلَا خَبَرٌ مِنْ يَتَسَاهَلُ فِي حَدِيثِهِ، وَلَا الْمَشْهُورُ بِالْهَزْلِ وَاللَّعِبِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يُبْطِلُ الثَّقَةَ، وَأَمَّا الْمُدْلَسُ فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ حَتَّى يَقُولَ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ، أَوْ حَدَّثَنِي فُلَانٌ، وَأَمَّا إِنْ قَالَ: عَنْ فُلَانٍ، فَلَا يُقْبَلُ؛ لَجَوَازِ وَاسِطَةِ مَجْهُولَةٍ لَنَا إِيَّاهُمَا مِنْهُ لَعَلَّوُ السَّنَدِ. وَمَنْ يَقْبَلُ الْمَرَّاسِيلَ يَقْبَلُهُ. وَكَذَلِكَ لَا يَقْبَلُ إِذَا قَالَ: أَخْبَرَنِي؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بِكِتَابَةٍ، حَتَّى يَبَيِّنَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْبَصَرُ، وَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ تُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ؛ وَذَلِكَ اعْتِمَاداً عَلَى الصُّوْتِ مَعَ الْقَرَّائِنِ.

وَلَا الذِّكُورَةُ، وَفِي التَّرْجِيحِ بِهَا خِلَافٌ، وَلَا تَمْنَعُ الْعِدَاوَةُ وَالْوِلَادَةُ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَلَا يُشْتَرَطُ الْفِقْهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُرْبُ حَامِلٍ فِقْهُ غَيْرُ فِقْهِهِ»^(١)، وَشَرْطُهُ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا كَانَ مُخَالَفاً لِلْقِيَاسِ، وَأَدْلَةُ الْعَمَلِ شَامِلَةٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَا كَوْنُهُ مَعْلُومَ النَّسَبِ.

= رمضان، وابن الجارود (ص ١٣٨): باب: الصيام، حديث (٣٨٠)، والدارقطني (١٥٨/٢) كتاب: الصيام، حديث (٩)، والحاكم (٤٢٤/١)، والبيهقي (٢١١/٤، ٢١٢) كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية هلال رمضان، وابن خزيمة (٢٠٨/٣)، رقم (١٩٢٣)، وابن حبان (٨٧٠ - موارد)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٠١ - ٢٠٢): من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي؛ وكذا صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وقال الترمذي - بعد أن أخرجه من طريق الوليد بن أبي ثور، ومن طريق زائدة عن سماك -: هذا حديث فيه اختلاف، وروى سفيان الثوري، وغيره، عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبي ﷺ مراسلاً، وأكثر أصحاب سماك رواه كذلك مراسلاً.

وقال الدارقطني: أرسله إسرائيل، وحماد بن سلمة، وابن مهدي، وأبو نعيم، وعبد الرزاق عن الثوري.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٧، ٢٦٥٨) وأحمد (٤٣٧/١) من حديث ابن مسعود وهو جزء من حديث «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها...». الحديث

والصحابية كلهم عُذُولٌ، وهو الْمُعْتَقَدُ، وهو مَذْهَبُ السَّلَفِ وجمهور الخَلَفِ، والمعني بذلك أن أَخْبَارَهُمْ مَقْبُولَةٌ من غير بَحْثٍ عن أسباب العَدَالَةِ.

وقيل: حكمهم في العَدَالَةِ حُكْمُ غَيْرِهِمْ في التَّوَقُّفِ على البَحْثِ، وقيل ذلك من حين الفِتَنِ بينهم.

وقيل: عُذُولٌ إلا من قَاتَلَ عَلِيًّا، ويُغزَى لبعض المعتزلة.

وَرَدَّ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ شَهَادَةَ عَلِيٍّ^(١)، وطلحة^(٢)، والزبير^(٣) مجتمعين ومتفرقين، ومنهم من قَبِلَهُمْ مُتَّفَرِّقِينَ.

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . .

أبو الحسن. القرشي. الهاشمي. ابن عم النبي ﷺ.

أمه: فاطمة بنت أسد بن هاشم: ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، رابع الخلفاء الراشدين، وزوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ ووالد الحسن والحسين، وهو غني عن التعريف، فاضت بذكره كتب التواريخ والسير، قتل في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة (٤٠).

ينظر ترجمته في: أسد الغابة (٩١/٤)، الإصابة (٢٦٩/٤)، تجريد أسماء الصحابة (٣٩٢/١)، الاستبصار (٣٩٠)، تاريخ الخلفاء (١٦٦)، الطبقات الكبرى (١٣٧/٩)، التاريخ الصغير (١/٤٣٥)، الجرح والتعديل (١٩١/٦)، حلية الأولياء (٨٧/٢)، تهذيب الكمال (٩٧١/٢)، تهذيب التهذيب (٣٣٤/٧)، تقريب التهذيب (٤٨/١)، تاريخ ابن معين (٤٩/٢).

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب . . أبو محمد القرشي. التيمي أحد العشرة. يعرف بـ«طلحة الخير».

أمه: الصعبة بنت الحضرمي أخت العلاء بن الحضرمي. قال ابن حجر في «الإصابة»: هو أحد العشرة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، وأحد الستة أصحاب الشورى، روي عن النبي. وعنه بنوه: يحيى وموسى وعيسى بنو طلحة وقيس ابن أبي حازم وأبو سلمة بن عبد الرحمن والأحنف ومالك بن أبي عامر، وكان عنده وقعة بدر في تجارة في الشام؛ فضرب له النبي بسهمه وأجره وشهد أخذًا وأبلى فيها بلاءً حسنًا، ووقى النبي نفسه واتقى النبل عنه بيده حتى شلت أصبعه. توفي في جمادى الأولى سنة (٣٦).

ينظر: ترجمته في أسد الغابة (٨٥/٣)، البداية والنهاية (٤٧/٧)، تهذيب التهذيب (٢٠/٥)، التحفة اللطيفة (٢٦٤/٢)، شذرات الذهب (٤٢/١)، ٤٣، ٥٩، الإصابة (٢٩٠/٣)، أصحاب بدر (٦٠)، التعديل والتجريح (٤٢١)، الاستبصار (١١٦، ١٣٤، ١٦٠)، التاريخ الصغير (٦٩، ٧٥، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٨٦٩)، الرياض المستطابة (١٣٥)، الرياض النضرة (٣٣/١)، مقاتل الطالبين (٧٠٨)، تهذيب الكمال (٦٢٨/٢).

(٣) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي، أبو عبد الله القرشي. الأسدي. حواري الرسول ﷺ وابن عمته. أمه: صفية بنت عبد المطلب، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى، وهو صحابي مشهور وفضائله كثيرة لا يتسع المقام للكلام عنها. قتل بعد منصرفه يوم الجمل في جمادى الأولى سنة (٣٦)، وله ست أو سبع وستون سنة.

والأَوَّل - وهو عَدَالَةُ الْكُلِّ - أَصَحُّ؛ لتزكية الله - تعالى - لهم، وِرْضَاهُ، وكذلك رَسُولُهُ - عليه السلام - ولا تَغْدِيلَ فَرْقَ تَغْدِيلِ اللَّهِ - تعالى - ورسوله؛ قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠] وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح ٢٩] الآية، وقال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف ١٥٧] وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنِّي وَأَنصَرُّهُمُ اللَّهُ وَبِأَمْرِهِ يُفْزَعُونَ﴾ [التوبة ١٠٠] وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُوكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح ١٨] وقال - عليه السلام - : «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ»^(١) وقال: «لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِلءَ الْأَرْضِ مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٢) وقال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا وَأَنْصَارًا»^(٣)، وقال: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي»^(٤) وقال: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي»^(٥) ٩٩ب إلى غير ذلك، هذا مع ما علم من حالهم في الجَدِّ، والاجْتِهَادِ، والصَّدْقِ، والإِخْلَاصِ، وبذل المَهَجِ والأَمْوَالِ، واستحقاق ذَهَابِ الْعَشِيرَةِ والأَهْلِ فِي نُصْرَةِ الْحَقِّ، وما نقلوه من الْمَطَاعِينَ غَيْرِ مَعْلُومٍ، فلا يُعَارِضُ الْمَقْطُوعَ.

= ينظر ترجمته في: أسد الغابة (٢/٢٤٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/١٨٨)، الإصابة (٣/٥)، الاستيعاب (٢/٥١٠)، التاريخ الكبير (٣/٤٠٩)، حلية الأولياء (١/٨٠٩)، الكاشف (١/٣٢٠)، الرياض المستطابة (٧٤)، المصباح المضيء (١/١١٤)، الرياض النضرة (٢/٣٥١)، البداية والنهاية (٧/٤٤٩)، بقي بن مخلد (٨٤)، الأنساب (١/٢١٦)، صفة الصفوة (١/٣٤٢)، سير أعلام النبلاء (١/٤١)، المنق (١٢٤، ٤٣٢، ٥١٣، ٥٢٨، ٥٣٣).

(١) تقدم تخريجه.
(٢) أخرجه البخاري (٧/٢١) كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» حديث (٣٦٧٣)، ومسلم (٤/١٩٦٧-١٩٦٨) كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة حديث (٢٢٢٢/٢٥٤١)، وأبو داود (٤/٢١٤) كتاب: السنة، باب: النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ حديث (٤٦٥٨)، والترمذي (٥/٦٥٣) كتاب: المناقب، باب: فضل من بايع تحت الشجرة حديث (٣٨٦١)، وأحمد (٣/١١) من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه».

(٣) ذكره الهندي في «كنز العمال» (١١/٥٣٩-٥٤٠) رقم (٣٢٥٢٨) وعزاه للدارقطني في كتاب: المقلين عن آبائهم المكثرين، والمكثرين عن آبائهم المقلين.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري (٧/٥) كتاب: فضائل الصحابة حديث (٣٦٥٠)، ومسلم (٤/١٩٦٤) كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة حديث (٢١٤/٢٥٣٥)، والترمذي (٢٢٢١)، وابن أبي شيبه (١٢/١٧٦)، والحاكم (٣/٤٧١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٧٦-١٧٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦) عن عمران بن حصين.

قال النُّظَامُ: لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الثَّقَلِ فِي طَعْنِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، فَإِنْ لَمْ يَصْدُقِ الطَّعْنُ، فليجرح الطاعن.

قلنا: الطَّاعِنُ مِنْهُمْ بَنَى ظَنَّهُ عَلَى اغْتِقَادِ غُلَطٍ فِيهِ، وَمَنْ لَا يَعْتَقِدُ فِسْقَ نَفْسِهِ، فَهُوَ مَقْبُولٌ. وَالصَّحَابِيُّ قِيلَ: مَنْ رَأَاهُ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَزِرْ عَنْهُ، وَلَمْ تَطُلْ صُحْبَتُهُ^(١). وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ.

(١) الصَّحَابِيُّ لُغَةً: مُشْتَقٌّ مِنَ الصُّحْبَةِ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ قَدَرٍ خَاصٍّ مِنْهَا، بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى كُلِّ مَنْ صَحَبَ غَيْرَهُ؛ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً.

كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: مُكَلِّمٌ، وَمَخَاطَبٌ، وَضَارِبٌ، مُشْتَقٌّ مِنَ: الْمُكَالَمَةِ، وَالْمَخَاطَبَةِ، وَالضَّرْبِ. وَجَارٍ عَلَى كُلِّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً. يُقَالُ: صَحَبْتُ فَلَانًا حَوْلًا وَشَهْرًا وَيَوْمًا وَسَاعَةً، هَذَا يُوجِبُ فِي حَكْمِ اللُّغَةِ إِجْرَاءَهَا عَلَى مَنْ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «الصَّحَابِيُّ لُغَةً: يَقَعُ عَلَى مَنْ صَحَبَ أَقَلَّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ صَحْبَةٍ؛ فَضْلاً عَمَّنْ طَالَتْ صَحْبَتُهُ، وَكَثُرَتْ مُجَالَسَتُهُ».

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي «الْمُعْتَمِدِ»: هُوَ مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ لَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ، وَالْأَخْذِ عَنْهُ، أَمَا مَنْ طَالَتْ بِدُونِ قَصْدِ الْإِتِّبَاعِ، أَوْ لَمْ تَطُلْ كَالْوَافِدِينَ - فَلَا. وَقَالَ الْأَكْبَا الطَّبْرِيُّ: هُوَ مَنْ ظَهَرَتْ صَحْبَتُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْبَةُ الْقَرِينِ قَرِينُهُ؛ حَتَّى يَعُدَّ مِنْ أَحْزَابِهِ وَخِدْمَةِ الْمُتَصِلِينَ بِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْوَاضِحِ»: وَهَذَا قَوْلُ شَيْبُوخِ الْمُعْتَزَلَةِ. وَقَالَ أَبُو فُورَكٍ: هُوَ مَنْ أَكْثَرَ مُجَالَسَتَهُ وَاخْتَصَصَ بِهِ. قَالَ أَبُو الصَّلَاحِ جُكَايَةَ عَنْ أَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يُطْلَقُونَ أَسْمَ الصَّحَابَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا أَوْ كَلِمَةً، وَيَتَوَسَّعُونَ؛ حَتَّى يَعْدُونَ مَنْ رَأَاهُ رُؤْيَا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وَهَذَا لَشَرَفِ مَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْطَوْا كُلَّ مَنْ رَأَاهُ حَكْمَ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ سَيِّدُ الثَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: الصَّحَابِيُّ مَنْ أَقَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، وَغَزَا مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزَوَتَيْنِ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ لَصَحْبَتِهِ ﷺ شَرَفًا عَظِيمًا؛ فَلَا تَنَالُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ طَوِيلٍ يَظْهَرُ فِيهِ الْخَلْقُ الْمَطْبُوعُ عَلَيْهِ الشَّخْصُ؛ كَالْغَزْوِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى السَّفَرِ الَّذِي هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، وَالسَّنَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا الْمَزَاجُ.

وَقَالَ بَذْرُ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَعْدُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، وَوَائِلُ بْنُ حُجْرٍ وَأَضْرَابُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا خِلَافٌ أَنَّهُمْ صَحَابَةٌ.

وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا عَنْ أَبِي الْمُسَيَّبِ؛ فَقِي الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ شَيْخُ أَبِي سَعْدٍ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَرَأَيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: كُلُّ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَدْرَكَ الْحِلْمَ؛ فَاسْلَمَ وَعَقَلَ أَمْرَ الدِّينِ وَرَضِيهِ - فَهُوَ عِنْدَنَا مِمَّنْ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ هُمْ دُونَ الْحِلْمِ، وَرَوَوْا عَنْهُ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَسَيِّدِي شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَالتَّقْيِيدُ بِالْبُلُوغِ شَاذٌ.

.....

وقيل: إن اجْتَمَعَا. والثاني أَقْرَبُ للعرف. وإن صَحَّ إِطْلَاقُ اسْمِ الصُّحْبَةِ بدونِ الطُّولِ لُغَةً؛ إذ يقال: صحبه لَحْظَةً.

وهذه الْمَسْأَلَةُ وإن كانت لَفْظِيَّةً، فتنبني عليها الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ.

وَتُعَرَّفُ الْعَدَالَةُ بالخبرة والتزكية.

قال الْمُحَدِّثُونَ: ولا يَثْبُتُ التَّعْدِيلُ والتَّجْرِيعُ إلا بِعَدْلَيْنِ^(١) في الرواية والشهادة. وقال

القاضي: يكتفى بالواحد فيهما. وقال الأكثرون: يكفي في الرواية فقط.

احتج الْمُحَدِّثُونَ بأن الاكْتِفَاءَ في الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ علمٌ مِنْ سِيَرَةِ الصُّحَابَةِ، ولم ينقل عنهم ذلك في التَّعْدِيلِ والتَّجْرِيعِ؛ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إلى قاعدة الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ ما يحتاج إلى إثباته لا يثبت بدون عَدْلَيْنِ.

وأجيبوا بأن شَرْطَ الشَّيْءِ لا يزيد على أَصْلِهِ؛ كشرط الإخْصَانِ في الزُّنَا؛ وعلى هذا يكتفى بتعديل العبد والمرأة في الرواية.

قال القاضي: ويكفي الإِطْلَاقُ في التَّعْدِيلِ والتَّجْرِيعِ؛ لأنه إن لم يكن عَارِفًا بِأَسْبَابِهِ لم يُقْبَلْ.

وقال قوم: لا يكفي فيهما؛ لاختِلَافِ الْعُلَمَاءِ فيما يُجْرَحُ به، وَلِتَسَارُعِ النَّاسِ في الشُّنَاءِ.

وقال الشَّافِعِيُّ: يَكْفِي في التَّعْدِيلِ؛ لَأَنَّ أَسْبَابَهُ تَكْثُرُ، ويعتبر ذِكْرُهَا في الْجَرْحِ؛ إذ الْجَرْحُ يحصل بِخُضْلَةٍ.

وقيل: بالعكس؛ لأنَّ الْعَدَالَةَ مُلْتَبَسَةٌ؛ فيخاف التصنع.

وقال الإمام: يقبل إن كان عَالِمًا بِأَسْبَابِهِمَا، وإلا فلا.

والأَسَدُ: إن كان عَالِمًا بِأَسْبَابِ التَّعْدِيلِ قَبْلَ، وإلا استفصل؛ كما فَعَلَ عُمَرُ - رضي الله عنه - ولا يقبل الجرح إلا مُفَصَّلًا، كما ذكره.

وأَعْلَى مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ أن يُحْكَمَ بِشَهَادَةٍ مِنْ عُلَمٍ أنه لا يَكْتَفِي في الْعَدَالَةِ بِسَلَامَةِ الظَّاهِرِ.

= وقال السُّيُوطِيُّ في «تَدْرِيبِ الرَّاوي»: ولا يشترط البلوغ على الصَّحِيحِ، وإلا لخرج من أجمع على عَدِّهِ في الصُّحْبَةِ.

والأصح: ما قيل في تعريف الصُّحَابِيِّ: أنه «مَنْ لقي النبي ﷺ في حياته مسلماً، ومات على إسلامه» ينظر: الإحكام للآمدي ٨٢/٢، المسودة ٢٩٢، شرح الكوكب المنير ٤٦٥/٢، حاشية البناني ١٦٥/٢، جمع الجوامع ١٦٥/٢، نهاية السؤال ١٧٨/٣، تيسير التحرير ٦٦/٣، كشف الأسرار ٣٨٤/٢، فواتح الرحموت ١٥٨/٢، شرح العضد ٦٧/٢، المعتمد ٦٦٦/٢، إرشاد الفحول ٧٠. وينظر: مقدمتنا على الإصابة والاستيعاب وأسَدُ الغابة.

(١) المستقصى ١٦٢/١، البرهان ٥٦٢/١، الإحكام للآمدي ٧٧/٢، شرح العضد ٦٤/٢، تيسير التحرير ٥٨/٣، فواتح الرحموت ١٥٠/٢، حاشية البناني ١٦٣/٢، إرشاد الفحول ٦٦، المسودة ٢٧١.

ودونه قوله: هو عدلٌ عندي لكذا. ودونه التَّعْدِيلُ الْمُطْلَقُ. وأما العَمَلُ بروايته أَظُنُّهُ لَا يَكُونُ تَعْدِيلًا؛ فَإِنْ لَهُ أَسْبَابُ أُخَر.

والجرح مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَ الْجَارِحُ سَبَبًا، وَنَفَاهُ الْمُعَدِّلُ بِطَرِيقٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ كَمَا لَوْ قَالَ الْجَارِحُ: قَتَلَ فُلَانًا ظُلْمًا وَقَتَّ كَذَا، فَيَقُولُ الْآخَرُ: كَانَ حَيًّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَتَعَارَضَانِ. وَلَا تَرْجِيحُ بِكَثْرَةِ الْمُعَدِّلِينَ.

وَأَمَّا مَا يَزْجَعُ مِنْ/ ١١٠ الشُّرُوطِ إِلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ: فَهُوَ أَلَّا يَكُونَ مَذْلُومُهُ مُخَالَفًا لِذَلِكَ قَاطِعٌ. وَأَمَّا مَا يَرْجَعُ إِلَى الْحَبَرِ. فَالْنَّظَرُ فِي كَيْفِيَّةِ لَفْظِ الرَّائِي، وَهِيَ مَرَاتِبُ أَعْلَاهَا: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١)، أَوْ أَخْبَرَنِي، أَوْ شَافَهَنِي.

ودونه أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ حَدَّثَنَا، أَوْ أَخْبَرَنَا، وَلَيْسَ كَالأَوَّلِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ عَنْ وَاسِطَةٍ كَمَا فِي كَثِيرٍ رَوَوْا، وَرَجَعُوا بَعْدَ الْإِطْلَاقِ، فَقَالُوا: سَمِعْنَاهُ مِنْ فُلَانٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ سَمَاعَهُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ.

ودونه أَنْ يَقُولَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ نَهَانَا، أَوْ أَبَاحَ، أَوْ حَرَّمَ؛ لِاحْتِمَالِ اغْتِيَابِهِ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، وَمَا لَيْسَ بِنَهْيٍ نَهْيًا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، وَهُوَ حُجَّةٌ، خِلَافًا لِذَاوُدَ^(٢)، وَبَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٣).

ودونه أَنْ يَقُولَ: أَمَرْنَا بِكَذَا؛ كَقَوْلِ أَنَسٍ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ»^(٤)؛

(١) ينظر: المستصفى ١/١٢٩، المحصول (٢/١/٦٣٨)، الإحكام للآمدي ٢/٨٦، شرح العضد ٢/٦٨، تيسير التحرير ٣/٦٨، فواتح الرحموت ٢/١٦١، إرشاد الفحول ٦٠، شرح الكوكب ٢/٤٨١.

(٢) أبو سليمان داود بن علي بن خلف بن سليمان الأصبهاني، ثم البغدادي إمام أهل الظاهر، ولد سنة ٢٠٠، أخذ العلم عن إسحاق وأبي ثور. قال العبادي: وكان من المتعصبين للشافعي، وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه. مات سنة ٢٧٠.

انظر: ط. ابن قاضي شهبة ١/٧٧، وفيات الأعيان ٢/٢٦، طبقات الفقهاء ص ٥٨.

(٣) ينظر: أحكام الفصول (٣٨٦)، المستصفى ١/١٢٩، المحصول ٢/١/٦٣٧، روضة الناظر ١/٢٣٧، تيسير التحرير ٣/٦٩، فواتح الرحموت ٢/١٦١، إرشاد الفحول ٦٠.

(٤) أخرجه الطيالسي (ص: ٢٨٠-٢٨١)، الحديث (٢٠٩٥)، وأحمد (٣/١٠٣)، والدارمي (١/٢٧٠) كتاب: الصلاة، باب: الأذان مثنى مثنى، والبخاري (٢/٨٢) كتاب: الأذان، باب: الأذان مثنى مثنى، الحديث (٦٠٥)، ومسلم (١/٢٨٦) كتاب: الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، الحديث (٣٧٨/٢)، وأبو داود (١/٣٤٩) كتاب: الصلاة، باب: في الإقامة، الحديث (٥٠٨)، والترمذي (١/٣٦٩-٣٧٠) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في إفراد الإقامة، الحديث (١٩٣)، وابن ماجه (١/٢٤١) كتاب: الأذان، باب: إفراد الإقامة، الحديث (٧٣٠): وابن الجارود (ص: ٦٣) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الأذان، الحديث (١٥٩)، والطحاوي في «شرح =

لا احتمال أن يكون الأمر غير رسول الله ﷺ من الخلفاء، أو فهمه عن اجتهد، وهو حجة، خلافاً للصيرفي، والكرخي، وهذا الاحتمال في غير الصحابي أظهر.

ودونه أن يقول: من السنة كذا؛ كقول علي - كرم الله وجهه -: «من السنة ألا يقتل حرٌ بعبد»^(١)؛ لأنه يحتمل أن يكون من سنة الخلفاء؛ كقول علي - كرم الله وجهه -: جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكل سنة^(٢) وقال - عليه السلام -: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٣)، وسنة الخلفاء في الظاهر ما رأوه، وحمله على ما رأوه بعيد.

وظاهر مذهب الشافعي أنه حجة، خلافاً للصيرفي أيضاً؛ لأن الشافعي احتج على قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز بإسناده عن عبد الله بن/ ١٠٠ أب عباس؛ أنه ﷺ صلى على جنازة، وقرأ فاتحة الكتاب، وجهر بها، وقال: «إنما فعلت هذا؛ لتعلموا أنها سنة»^(٤)، فمطلق السنة من قول

= معاني الآثار (١/١٣٢) كتاب: الصلاة، باب: الإقامة كيف هي؟ والدارقطني ٢٣٩/١ كتاب: الصلاة، باب: ذكر الإقامة، والبيهقي (١/٤١٢): كتاب: الصلاة، باب: أفراد الإقامة، واستدركه الحاكم (١/١٩٨)، وقال: لم يخرج به هذه السياقة وهو على شرطهما، كلهم من طرق كثيرة عن أبي قلابة عن أنس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. والحديث في الصحيحين كما في التخريج وليس كما قال الحاكم وقد وافقه الذهبي أيضاً.

(١) أخرجه الدارقطني (٣/١٣٣)، والبيهقي (٨/٣٥) من حديث ابن عباس. قال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٦) وفيه جوير وغيره من المتروكين ورويا أيضاً - أي: الدارقطني والبيهقي - عن علي قال: من السنة «ألا يقتل حر بعبد» وفي إسناده جابر الجعفي.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري (٣/٢٠٣): كتاب الجنائز: باب قراءة الفاتحة على الجنائز، الحديث (١٣٣٥)، والشافعي (١/٢١٠): كتاب الصلاة: باب صلاة الجنائز، الحديث (٥٧٩)، وأبو داود (٣/٥٣٧): كتاب الجنائز: باب ما يقرأ على الجنائز، الحديث (٣١٩٨)، والترمذي (٢/٢٤٦): كتاب الجنائز: باب في القراءة على الجنائز، الحديث (١٠٣٢)، والنسائي (٤/٧٥): كتاب الجنائز: باب الدعاء، وابن الجارود (ص ١٨٨): كتاب الجنائز، الحديث (٥٣٤)، والحاكم (١/٣٥٨): كتاب الجنائز: باب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز، والبيهقي (٤/٣٨): كتاب الجنائز: باب القراءة في صلاة الجنائز، وفي رواية النسائي، وابن الجارود، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة.

وفي الباب عن بعض الصحابة وسنذكر أحاديثهم

- حديث أسماء بنت يزيد:

قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا صليتم على الجنائز فاقرأوا بفاتحة الكتاب.

ذكره الهيثمي في «المجمع» (٣/٣٥) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه معلى بن حمران ولم أجد من ذكره وبقيه رجاله موثقون وفي بعضهم كلام.

الصَّحَابِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَام - ظَاهِرًا ، واحتمال سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ فِي إِطْلَاقِ التَّابِعِي أَقْرَبُ وَدُونَهُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، واحتمال أنه من غَيْرِهِ قَرِيبٌ .
ودونه أن يقول: كانوا يَفْعَلُونَ كَذَا؛ كقول عَائِشَةَ - رضي الله عنها -: «كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ الثَّانِي»^(١) ، وهذا ظاهر في التَّشْرِيعِ ، والظاهر أنه إِجْمَاعٌ ، أو تَقْرِيرٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فهذه سَبْعُ مَرَاتِبَ .

فَأَمَّا رِوَايَةُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ: فَإِنَّهَا عَلَى سَبْعِ مَرَاتِبَ أَيْضًا:
أَعْلَاهَا أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ. ثُمَّ إِنْ كَانَ الشَّيْخُ قَصَدَ إِسْمَاعَهُ وَخَدَهُ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ - جَازَ أَنْ يَقُولَ: أَسْمَعَنِي، وَأَخْبَرَنِي، وَحَدَّثَنِي وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِسْمَاعَهُ قَالَ: أَخْبَرَ، أَوْ حَدَّثَ.
الثَّانِيَةِ: أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ لِلْمَسْمُوعِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ: أَسَمِعْتُ؟ فيقول: نَعَمْ ، أَوْ الْأَمْرُ كَمَا قَرَأَ، وَهُوَ كَقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ؛ قَالَ الْحَاكِمُ^(٢): الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ إِخْبَارٌ، وَعَلَيْهِ عَهْدُنَا أُثْمِتْنَا، وَنَقَلَهُ عَنْ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ .

الثَّالِثَةِ: أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ، فَلِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ خَطُّهُ، أَوْ ظَنَّهُ - أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنِي؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ إِخْبَارٌ، وَلَا يَجُوزُ .

الرَّابِعَةِ: أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ، فيقول له بَعْدَ السَّمَاعِ: أَسَمِعْتُ؟ فيشير بِرَأْسِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِيمَاءِ؛ فَهِيَ كَالْعِبَارَةِ فِي التَّضَدِيقِ؛ فَهُوَ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الدَّلَالَةُ، لَكِنْ لَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي، وَلَا أَخْبَرَنِي، وَلَا سَمِعْتُهُ مُطْلَقًا، بَلْ يَقُولُ: حَدَّثَنِي، أَوْ أَخْبَرَنِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ فِي عَرَفِ الْمُحَدِّثِينَ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَمُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ .

وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَفِي الرِّوَايَةِ بِهِ خِلَافٌ، وَأَجَازَهَا الْمُحَدِّثُونَ [و] الْفُقَهَاءُ، وَأَنْكَرَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ وَبَعْضُ الظَّاهِرَةِ .

احتجَّ الْمُحَدِّثُونَ وَالْفُقَهَاءُ بِأَنَّ الْإِخْبَارَ: مَا أَفَادَ الْعِلْمَ، أَوْ الظَّنَّ، وَالسَّكُوتُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَذَلِكَ .

وَاحتجَّ الْمُتَكَلِّمُونَ بِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ، وَلَمْ يَخْبَرْهُ؛ فَكَانَ قَوْلُهُ كَذِبًا .

= - حديث أم عفيف:

قالت: بايعنا رسول الله ﷺ حين بايع النساء وأمرنا أن نقرأ على ميثنا بفاتحة الكتاب.
قال الهيثمي (٣/٣٥): رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد المنعم أبو سعيد وهو ضعيف.
- حديث أبو هريرة:

أن النبي ﷺ قرأ على الجنابة أربع مرات الحمد لله رب العالمين.

قال الهيثمي: (٣/٣٥): رواه الطبراني في الأوسط وفيه ناهض بن القاسم ولم أجد من ترجمه وبقيته رجاله ثقات.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٧/٥) رقم (٢٨١١٤).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

.....

وجوابه: لا نُسَلِّمُ أنه كَذِبٌ، بل إطلاقُ الإخبارِ عليه مَجَازٌ شائعٌ.

السادسة: المُنَاوَلَةُ^(١)؛ وهي أن يشير الشيخ إلى كتاب، أو صَحِيفَةٍ، فيقول: هذا سَمَاعِي سَمِعْتُهُ من فلانٍ، فله أن يَرْوِي عَنْهُ، سواء قال: أَرْوَاهُ عَنِّي، أو لم يقل؛ كما يَشْهَدُ على شَهِادَتِهِ إذا رَأَاهُ يُؤَدِّيهِا عِنْدَ الْحَاكِمِ، وإن لم يُحْمَلْهُ؛ ولا حَاجَةٌ إلى مُنَاوَلَةِ الْكِتَابِ، ولا يجوز أن يَرْوِي من غير تلك النُّسخَةِ؛ لأن النُّسخَ / ١٠١ أ تَحْتَلِفُ، إلا إذا أَمِنَ الاختِلَافَ.

السابعة: الإِجَازَةُ^(٢)؛ وهي أن يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أن تَرْوِي عَنِّي كِتَابَ كذا وَمَا صَحَّ عِنْدَكَ من حَدِيثِي، وهي مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مُسَلِّطَةٌ على الرُّوَايَةِ عَنْهُ، فيقول: أَجَازَنِي، أو أَخْبَرَنِي إِجَازَةً، والأكثر على مَنَعِ حَدَّثَنِي، وأخبرني مُطْلَقاً بِخِلَافِ النَّافِي لِلْفَرْقِ^(٣)، وقال أبو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ^(٤): لا تَجُوزُ الرُّوَايَةُ بِهَا.

(١) ينظر: المعتمد (٢/ ٦٦٥)، الروضة ص (٦١)، الإحكام للآمدي (١/ ٢٨١)، مقدمة ابن الصلاح ص (١٥٠)، الإلماع ص (١٢٨)، المسودة ص (٢٨٧ - ٢٨٨)، فتح المغيث (٢/ ١١٢، ١١٥ - ١١٦)، تدريب الراوي (٢/ ٥١ - ٥٢)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٥٠٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٢٥٦.
وينظر: الإبهاج ٢/ ٣٦٨، نهاية السؤل ٣/ ١٩٣، المحصول ١/ ٢/ ٦٤٤، شرح الكوكب ٢/ ٤٩١ - ٤٩٢ إرشاد الفحول ٦٢، شرح العضد ٢/ ٦٩، الإحكام للآمدي ٢/ ٩٠، التحرير ٣٣٩، كشف الأسرار ٣/ ٣٩.

(٣) واعلم: أنه لا فرق بين التحديث والإخبار والإنباء عند المتقدمين، ورأى بعض المتأخرين التفرقة بين صيغ الأداء؛ فيخصون الحديث بما تلفظ به الشيخ، وسمع الراوي عنه، والإخبار بما يقرأ التلميذ على الشيخ، وهذا مذهب ابن حجر والأوزاعي والشافعي وجمهور أهل الشرق. وفي شرح السمائل لابن حجر - رحمه الله تعالى: أخبرنا هو كأنبأنا وحدثنا بمعنى واحد عند مالك والبخاري، ومعظم الحجازيين والكوفيين ومذهب الشافعي - رضي الله تعالى عنه - وجمهور المشاركة. قيل: وأكثر المحدثين، واختاره مسلم أن «حدثنا» لما سمع من الشيخ خاصة وهو الإعلام، و«أخبرنا» لما قرئ عليه، وأما «أنبأنا» فيكون في الإجازة فهو أدنى مما قبله.

ينظر: سبع كتب مفيدة ٢٢ - ٢٣، المستصفى ١/ ١٦٥، روضة الناظر ص ٦١، كشف الأسرار ٣/ ٤٢ تيسير التحرير ٣/ ٩٣، فواتح الرحموت ٣/ ١٦٥، الكفاية ص ٤٢٧ - ٤٢٨، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٣ الإلماع ص ١٢٤ - ١٢٥، المسودة ص ٢٨٣، توضيح الأفكار ٢/ ٣٠٥، إرشاد الفحول للشوكاني (٦٢).

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة ولد ١١٣هـ كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث ولد بالكوفة، لزم أبا حنيفة ونشر مذهبه ولي القضاء بـ «بغداد» أيام المهدي والهادي والرشيد، أول من دعى قاضي القضاة، له كتب عديدة منها الآثار، الفرائض، الوصايا وغيرها، توفي ١٨٢هـ.

المسألة السابعة

إِذَا رَوَى رَاوِي الْفَرْعَ: فَرَاوِي الْأَصْلَ إِنْ صَدَّقَهُ - فَلَا كَلَامَ فِي قَبُولِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ - فَلَا كَلَامَ فِي رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي هَذَا التَّكْذِيبِ - فَالْحَقُّ مَا قُلْنَا، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا - صَارَ رَاوِي الْأَصْلِ وَاجِبَ الرَّدِّ؛ فَالْفَرْعُ أَوْلَى أَنْ يُرَدَّ. وَإِنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ أَنِّي رَوَيْتُ أَمْ

وقال أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ - من أَضْحَاهُ -: يجوز إن كانا عَالِمَيْنِ بِمَضْمُونِ الْكِتَابِ.

وقال الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: يُعَوَّلُ عَلَيْهَا فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ.

فرع: وفي الإجازة لجميع الْمَوْجُودِينَ مِنَ الْأُمَّةِ، أو لِئَسْلِ فلان، أو لمن يُوجَدُ مِنْ نَسْلِهِ - خلاف.

لنا: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَرَوِي عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ، أو ظَنَّهُ لِعَدَالَتِهِ؛ فوجب أن تصح.

قالوا: ظَنُّ؛ فَلَا يَجُوزُ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ؛ كَالشَّهَادَةِ.

أَجِيبُوا بِأَنَّ بَابَ الشَّهَادَةِ أَضْيَقُ؛ كَمَا عِلْمُ.

قال الْعَزَّالِيُّ: إِذَا قَالَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي مُطْلَقًا، فهذا لَفْظٌ مَبْهُمٌ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَثَبُّتِ فَلْيَقْعِ الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ، وَتُلْجِ الصُّدُورَ، وَلِيَجْتَنِبَ رَوَايَةَ كُلِّ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ.

قال: وَلَا يَجُوزُ التَّغْوِيلُ عَلَى خَطِّ الْمُخْبِرِ الْمَكْتُوبِ عَلَى حَاشِيَةِ النِّسْخِ أَضْلًا.

قوله: «المسألة السابعة: إِذَا رَوَى رَاوِي الْفَرْعَ، فَرَاوِي الْأَصْلَ إِنْ صَدَّقَهُ، فَلَا كَلَامَ [فِي قَبُولِهِ] وَإِنْ كَذَّبَهُ، فَلَا كَلَامَ فِي رَدِّهِ...» إِلَى آخِرِهِ:

الْحَاصِلُ: أَنَّهُ مَتَى عَمِلْنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ جَزْمِ الْأَصْلِ بِتَكْذِيبِهِ - فَقَدْ عَمِلْنَا بِرَوَايَةِ كَاذِبٍ؛ فَإِنَّهُ إِنْ صَدَّقَ الْأَصْلَ، كُذِّبَ الْفَرْعُ، أو بِالْعَكْسِ^(١)، وَلَهُ طَرِيقٌ فِي جَزْمِهِ بِتَكْذِيبِهِ، بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا رَوَاهُ مَعْلُومًا لَهُ مَضْبُوطًا. وَلَا يَكُونُ جَزْمًا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِتَعَارُضِهِمَا، وَهُوَ كَتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِفُ غَرَابًا، فَزَوْجَتِي طَالِقٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ غَرَابًا، فَزَوْجَتِي طَالِقٌ، وَطَارَ وَلَمْ يَعْرِفْ، فَإِنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّقِیْضَيْنِ - لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ.

== ينظر: مفتاح السعادة ٢/ ١٠٠-١٠٧، ابن النديم ٢٠٣، البداية والنهاية (١٠: ٨٠) تاريخ بغداد (١٤: ٢٤٢)، الأعلام ٨/ ١٩٣.

(١) ينظر: كشف الأسرار ٣/ ٥٩، المستصفى ١/ ١٦٧، التبصرة ٢٤١، فواتح الرحموت ٢/ ٧٠، شرح الكوكب ٢/ ٥٣٧، المسودة ٢٧٨، الإحكام للأمدی ١/ ٩٦، تيسير التحرير ٣/ ١٠٧، شرح العضد ٢/ ٧١، شرح التنقيح (٣٦٩)، أصول السرخسي ٢/ ٣، المختصر لابن اللحام (٩٣).

لَا - فَلَاقْرَبُ: أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ رَاوِي الْفَرْعِ تُوجِبُ الْقَبُولَ، وَلَمْ يَصُدْرَ عَنْ رَاوِي الْأَصْلِ مَا يَضْلُحُ مُعَارِضاً؛ فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ.

قوله: «وإن قال: لا أعلم أنني رويته أم لا، فلا أقرب أن ذلك الخبر صحيح؛ لأن رواية [راوى] الفرع توجب القبول»:

يعني: أنه عدل جازم بالرواية.

قوله: «ولم يوجد من الأصل ما يضلح معارضاً له، فوجب القبول»:

يعني: أن المعارض لا يقوى على معارضة الجزم؛ فإنه متردد بين أن يكون لم يرو، وبين أن يكون رواه ونسيه والمتشابه لا يعارض المحكم، وأي راوٍ يحفظ مع تطاول الزمان/ ١٠١ ب كل ما يرويه؟! وقد روى سهيل بن أبي صالح^(١) عن أبيه^(٢) عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قضى بالشاهد مع اليمين^(٣)، ونسيه، فكان يقول: «حدثني ربيعة^(٤) عني»، ولم ينكر عليه أحد، ونقل

(١) سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه بآخره، روى له البخاري، مقروناً وتعليقاً، من السادسة، مات في خلافة المنصور.
ينظر: تقريب التهذيب ٣٣٨/١، وتهذيب التهذيب ٢٦٣/٤، والكاشف ٤٠٩/١، والوافي بالوفيات ٣١/١٦.

(٢) ذكوان، أبو صالح، السمان الزيات، المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب ٢٣٨/١، وتاريخ البخاري الكبير ٢٦٠/٣، والجرح والتعديل ٤٥٠/٣.
أخرجه أبو داود (٣٤/٤) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد حديث (٣٦١٠)، والترمذي (٦٢٧/٣) كتاب: الأحكام، باب: اليمين مع الشاهد حديث (١٣٤٣)، وابن ماجه (٢/٧٩٣) كتاب: الأحكام، باب: القضاء بالشاهد واليمين حديث (٢٣٦٨)، والشافعي (١٧٩/٢) كتاب: الأقضية، باب: (١) حديث (٣٨)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (١٠٠٧)، وأبو يعلى (٣٦/١٢) رقم (٦٦٨٣)، والدارقطني (٢١٣/٤) كتاب: الأقضية والأحكام حديث (٣٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٤٤/٤) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، والبيهقي (١/١٦٨ - ١٦٩) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، والبغوي في «شرح السنة» (٥/٣٤١ - بتحقيقنا) كلهم من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.
قال الترمذي: حسن غريب.

وقال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث؛ قال: أخبرني الشافعي عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل؛ فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أنني حدثته إياه ولا أحفظه. قال عبد العزيز: وكان قد أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه؛ فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عن أبيه أ.هـ.

ومنه نعلم أن سهيل بن أبي صالح حدث به ونسي، وهذا لا يضر في صحة الحديث.
قال الحافظ في «الفتح» (٥/٢٨٢): ومنها حديث أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قضى باليمين مع =

.....

مثله عن الزُّهري، والنسيان غَالِبٌ على نَوْعِ الْإِنْسَانِ؛ فأول ناس أول الناس.

= الشاهد» وهو عند أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة؛ لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها، ١. هـ.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة.

أخرجه البيهقي (١٦٩/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، من طريق مغيرة ابن عبد الرحمن عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

وأسنده البيهقي عن أحمد أنه قال: ليس في هذا الباب حديث أصح من هذا؛ وللحديث شواهد من حديث ابن عباس، وزيد بن ثابت، وجابر وسعد بن عباد.

حديث ابن عباس

أخرجه مسلم (١٣٣٧/٣) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد حديث (١٧١٢/٣)، وأبو داود (٣٢/٤) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد حديث (٣٦٠٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٠/٣) كتاب: القضاء، باب: الحكم باليمين مع الشاهد الواحد حديث (٦٠١١)، وابن ماجه (٧٩٣/٢) كتاب: الأحكام، باب: القضاء بالشاهد واليمين حديث (٢٣٧٠)، وأحمد (٢٤٨/١)، (٣١٥، ٣٢٣)، والشافعي (١٧٨/٢) كتاب: الأقضية رقم (٦٢٧، ٦٢٨)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (١٠٠٦)، وأبو يعلى (٣٩٠/٤) رقم (٢٥١١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٤٤/٤) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، والبيهقي (١٦٧/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٠/٥) بتحقيقنا كلهم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: إن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

وهذا الحديث قد طعن فيه الطحاوي؛ فقال في «شرحه»: أما حديث ابن عباس - فمنكر؛ لأن قيس ابن سعد لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء؛ فكيف يحتجون به في مثل هذا؟ ١. هـ.

وقد رد عليه البيهقي؛ فقال في «المعرفة» (٤٠١/٧) (٤٠٢): ورأيت أبا جعفر الطحاوي - رحمنا الله وإياه - أنكره واحتج بأنه لا يعلم قيساً يحدث عن عمرو بن دينار بشيء؛ والذي يقتضيه مذهب أهل الحفظ والفقهاء قبول الأخبار، متى ما كان قيس بن سعد ثقة والراوي عنه ثقة، ثم يروى عن شيخ تحتمله سنده ولقيه غير معروف بالتدليس - كان ذلك مقبولاً، وقيس بن سعد مكّي، وعمرو بن دينار مكّي وقد روى قيس عن من هو أكبر سناً وأقدم موتاً عن عمرو: عطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر، وروى عن عمرو من كان في قرن قيس وأقدم لقياً منه: أيوب بن أبي تميمة السختياني؛ فإنه رأى أنس بن مالك، وروى عن سعيد بن جبير، ثم روى عن عمرو بن دينار؛ فمن أين إنكار رواية قيس عن عمرو غير أنه روى عنه ما يخالف مذهب هذا الشيخ، ولم يمكنه أن يطعن فيه، بوجه آخر؛ فزعم أنه منكر؟ ١

وقد روى جرير بن حازم - وهو من الثقات - عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رجلاً وقصته ناقته وهو محرم فذكر الحديث، فقد علمنا قيساً روى عن =

== عمرو بن دينار غير حديث اليمين مع الشاهد - فلا يضرنا جهل غيرنا. ثم تابع قيس بن سعد على روايته هذه عن عمرو محمد بن مسلم الطائفي ١٠هـ. قلت: والمتابعة التي أشار إليها البيهقي. أخرجها أبو داود (٣٢/٤) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد حديث (٣٦٠٩)، والبيهقي (١٦٨/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، وفي «المعرفة» (٧/٤٠٢).

٢- حديث زيد بن ثابت

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٥٠/٥) رقم (٤٩٠٩)، والبيهقي (١٧٢/١٠) كلاهما من طريق عثمان بن الحكم الجذامي «حدثني زهير بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن زيد بن ثابت؛ أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد». والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٥/٤) وقال: وفيه عثمان بن الحكم الجذامي. قال أبو حاتم: ليس بالمتقن، وبقية رجاله ثقات.

٣- حديث جابر

أخرجه أحمد (٣٠٥/٣)، والترمذي (٦٢٨/٣) كتاب: الأحكام، باب: اليمين مع الشاهد حديث (١٣٤٤)، وابن ماجه (٧٩٣/٢) كتاب: الأحكام، باب: القضاء بالشاهد واليمين حديث (٢٣٦٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار «(٤/١٤٤-١٤٥)، والدارقطني (٢١٢/٤) كتاب: الأقضية والأحكام حديث (٢٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٠٨)؛ والبيهقي (١٧٠/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد من طريق عبد الوهاب الثقفي «ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر؛ أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» وقد خولف عبد الوهاب الثقفي في هذا الحديث؛ فخالفه الإمام مالك، فرواه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، مرسلًا. أخرجه مالك (٢/٧٢١) كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين مع الشاهد حديث (٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٤٥) عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا.

وقد توبع مالك على ذلك تابعه سفيان الثوري أخرجه الطحاوي (٤/١٤٥) وتابعه إسماعيل بن جعفر. أخرجه الترمذي (٦٢٨/٣) كتاب: الأحكام، باب: اليمين مع الشاهد حديث (١٣٤٥). وقال: وهذا أصح - يعني: مرسلًا - ١٠هـ.

لكن عبد الوهاب لم ينفرد بوصل الحديث؛ كما قال البيهقي: وقد روى عن حميد بن الأسود وعبد الله العمري وهشام بن سعد وغيرهم عن جعفر بن محمد كذلك موصلاً ١٠هـ. وللدارقطني كلام ذكره في «علله» في ترجيح الموصول؛ قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤/١٠٠): وقد أطال الدارقطني الكلام على هذا الحديث في «كتاب العلل» قال: وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث وربما وصله عن جابر؛ لأن جماعة من الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر والقول قولهم؛ لأنهم زادوا وهم ثقات؛ وزيادة الثقة مقبولة ١٠هـ.

٤- حديث سعد بن عبادة

أخرجه الترمذي (٦٢٧/٣) كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في اليمين مع الشاهد حديث (١٣٤٣) والدارقطني (٢١٤/٤) كتاب: الأقضية والأحكام حديث (٣٧) والبيهقي (١٧١/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: وأخبرني ابن لسعد بن عبادة قال: «وجدنا في كتاب سعد: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد». وله طريق آخر.

المسألة الثامنة

قَالَ الْجُبَّائِيُّ: الشَّرْطُ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ رِوَايَةُ الْعَدْلَيْنِ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] - يَتَنَاولُ الْوَاحِدَ؛ فَهَذَا

وَقَالَ الْكَرْخِيُّ، وَأَحْمَدُ - فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ -: لَا تَقْبَلُ؛ كَمَا لَوْ شَكَّ شَاهِدُ الْأَصْلِ. وَفَرَّقَ بَأَنَ بَابِ الشَّهَادَةِ أَضْيَقُ؛ فَإِنَّا لَا نُعْرِجُ عَلَى الْفَرَعِ مَعَ حُضُورِ شَاهِدِ الْأَصْلِ، بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ. قَالُوا: لَوْ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، لَجَازَ لِلْحَاكِمِ إِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ عَدْلَانِ بِحُكْمِهِ وَنَسَبِهِ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ. قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُوجِبُ الْعَمَلَ عَلَى النَّاسِي، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَاهُ عَلَى الْجَازِمِ. فَإِنْ قَالُوا: نِسْبَةُ النَّسْيَانِ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ، كَنِسْبَةِ التَّكْذِيبِ عِنْدَ الْجَزْمِ. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ الْإِسْتِثْنَاءَ مَعَ تَضَرُّيْحِ الرَّاويِ بِالْجَزْمِ، وَاسْتِثْنَاءِ الْأَصْلِ. قَوْلُهُ: «المسألة الثامنة»:

قَالَ الْجُبَّائِيُّ: يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ رِوَايَةُ الْعَدْلَيْنِ، وَعِنْدَنَا: أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]... إِلَى آخِرِهَا: ذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ إِلَّا بِمَا يَنْقُلُهُ عَدْلَانِ، أَوْ يَعْضِدُ رِوَايَتَهُ دَلِيلٌ مِنْ إِشْهَادٍ، أَوْ اجْتِهَادٍ، أَوْ عَمَلٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، أَوْ مُوَافَقَةٌ ظَاهِرٌ^(١)، وَشَرَطَ عِنْدَ تَكَرُّارِ الْأَغْصَارِ أَنْ يَتَحَمَّلَ قَوْلُ كُلِّ رَاوٍ عَدْلَانِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَيْنَا.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى هَذَا الْمَذَاقِ حَدِيثٌ فِي

= أخرج الطبراني في «الكبير» (١٦/٦) رقم (٥٣٦١)، والبيهقي (١٧١/١٠) كتاب: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد، من طريق سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده؛ أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

(٤) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي أبو عثمان المدني الفقيه المعروف بـ«ربيعة الرأي»، عن أنس والسائب بن يزيد وابن المسيب، وعنه سليمان التيمي ويحيى بن سعيد القطان، وسعيد والليث، وخلق آخرهم أنس بن عياض، وثقه أحمد وابن سعد وابن حبان. قال سوار بن عبد الله: ما رأيت أعلم من ربيعة، توفي سنة ست وثلاثين ومائة.

- ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال: ٤٠٨/١، تهذيب التهذيب: ٢٥٨/٣، تقريب التهذيب: ١/٢٤٧، خلاصة تهذيب الكمال: ٣٢٢/١، الكاشف: ٣٠٧/١، تاريخ البخاري الكبير: ٢٨٦/٣، تاريخ البخاري الصغير: ٣٢٢/١، ٣٢٢/٢، الجرح والتعديل: ٢١٣١/٣، ميزان الاعتدال: ٤٤/٢، لسان الميزان: ٢١٥/٧، تاريخ بغداد: ٤٢١/٨، طبقات الحفاظ: ١٣٦، الجمع بين رجال الصحيحين: ٥٣١، الوافي بالوفيات: ٩٤/١٤، الحلية: ٥٩/٣.

(١) ينظر: نهاية السؤل ١٧٩/٣، شرح الكوكب ٤٧٩/٢، المستصفى ١٦٥/١، روضة الناظر ص (٦٠)، المعتمد ٦٦٧/٢، المسودة ٢٩٣ فواتح الرحموت ٦٠/٢، نزهة النظر ص ٥٨، توضيح الأفكار ٤٢٨/٢، إرشاد الفحول ص ٧١.

يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ رَدُّ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ مُعَلَّلًا بِفُسْخِهِ، وَهَذَا التَّغْلِيلُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ لَوْ كَانَتْ رِوَايَةُ الْعَدْلِ الْخَالِي عَنِ الْفُسْخِ مَقْبُولَةً.

عَصْرَنًا، وروى عنه أنه اغْتَبَرَ فِي الزُّنَا أَرْبَعَةً؛ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، وَمُعْتَمَدُنَا اكْتِفَاءُ الصَّحَابَةِ فِي الْعَمَلِ بِثَقْلِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ.

فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَقْبَلِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ^(١) حَتَّى صَدَّقَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ، وَلَمْ يَقْبَلِ

(١) وخبر ذي اليدين في السهو قد أفرد طريقه في رسالة منفردة للحافظ العلائي وهي رسالة نظم الفرائد، وللحديث طرق عن أبي هريرة: فأخرجه مالك (٩٣/١) كتاب: الصلاة، باب: ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً حديث (٥٨)، والبخاري (٦٧٤/١) كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد حديث (٤٨٢)، (٢٠٥/٢) كتاب: الأذان، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس حديث (٧١٤)، (١١٨/٣) كتاب: السهو، باب: من لم يتشهد في سجدي السهو حديث (١٢٢٨)، وباب: من يكبر في سجدي السهو حديث (١٢٢٩)، (٤٨٣/١٠) كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من ذكر الناس حديث (٦٠٥١)، (٢٤٥/١٢) كتاب: أخبار الأحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد حديث (٧٢٥٠)، ومسلم (٤٠٣/١) كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له حديث (٥٧٣/٩٧)، وأبو داود (٣٣١، ٣٣٠/١) كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين حديث (١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١)، والترمذي (٢٤٧/٢) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر حديث (٣٩٩)، والنسائي (٢٢/٣) كتاب: السهو، باب: ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً، وابن ماجه (٣٨٣/١) كتاب: الصلاة، باب: فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً حديث (١٢١٤)، والدارمي (٣٥١/١) كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو من الزيادة، وأبو عوانة (١٩٦/٢)، وأحمد (٢٣٤ - ٢٣٥)، والحميدي (٢/٤٣٣) رقم (٩٨٣)، وعبد الرزاق (٣٤٤٨)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٢٤٣)، وابن خزيمة (٣٧ - ٣٦/٢) رقم (٨٦٠)، (١١٧ - ١١٨) رقم (١٠٣٥، ١٠٣٦)، وابن حبان (٢٢٤٠)، (٢٢٤٦)، والدارقطني (٣٦٦/١) كتاب: الصلاة رقم (١)، والبيهقي (٢٥٤/٢) كتاب: الصلاة، باب: من قال: يسلم عن سجدي السهو، (٢٥٦/٢) باب: الكلام في الصلاة على وجه السهو، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٤/١) باب: الكلام في الصلاة لما يحدث فيها من السهو، والطبراني في «المعجم الصغير» (١١٢/١)، والبخاري (٢٢٢ - ص)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٣٨/٢) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة به. وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

أخرجه مالك (٩٤/١) كتاب: الصلاة، باب: ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً حديث (٥٩) عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد أنه قال: سمعت أبا هريرة... فذكره، ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٤٠٣ - ٤٠٤) كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له حديث (٥٧٣/٩٩)، والنسائي (٢٠/٣) كتاب: السهو، وأحمد (٤٦٠/٢)، (٥٣٢)، وعبد الرزاق (٣٤٤٨) وابن خزيمة (١١٩/٢) رقم (١٠٣٧)، وابن حبان (٢٢٤٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٥/١)، والبيهقي (٣٣٥/٢) والبغوي في «شرح السنة» (٢/٣٣٧ - بتحقيقنا). تنبيه: عزا العلائي هذا الطريق في «نظم الفرائد» (ص - ٢٢٤) لأبي داود ولم أجده فيه.

= وأخرجه البخاري (٢٠٦/٢) كتاب: الأذان، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟ حديث (٧١٥)، (١١٦/٣) كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث حديث (١٢٢٧)، ومسلم (٤٠٤/١) كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له حديث (٥٧٣/١)، وأبو داود (٣٣٢/١) كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين حديث (١٠١٤)، والنسائي (٣١/٣) باب: التحري، وأحمد (٤٢٣/٢)، وأبو عوانة (١٩٧/٢)، والحميدي (٤٣٣-٤٣٤) رقم (٩٨٤)، وابن خزيمة (١١٩/٢) رقم (١٠٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٥/١)، والبيهقي (٢٥٠/٢) كتاب: الصلاة، باب: من قال: يسجدان قبل السلام، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

وأخرجه أبو داود (٣٣١/١) كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين حديث (١٠١٢)، وأبو يعلى (١٠/٢٤٤-٢٤٥) رقم (٥٨٦٠)، وابن خزيمة (١٢٤/٢) رقم (١٠٤٠)، (١٠٤١) من طريق الأزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة.

وأخرجه الدارمي (٣٥٢/١) كتاب: الصلاة، باب: سجدة السهو من الزيادة، وابن خزيمة (٢/١٢٥) رقم (١٠٤٢، ١٠٤٣) من طريق يونس، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، وعبيد الله، وأبو بكر بن عبد الرحمن.

أخرجه النسائي (٢٥/٣) باب: ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدين من طريق عقيل، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن أبي حثمة عن أبي هريرة. وأخرجه مالك (٩٤/١) كتاب: الصلاة رقم (٦٠) عن الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة بلاغاً.

وتابعه صالح بن كيسان

أخرجه أبو داود (٣٣١/١) كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين حديث (١٠١٣)، والنسائي (٢٥/٣)، والبيهقي (٣٥٨/٢) كتاب: الصلاة.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٤٤١)، والنسائي (٢٤/٣) من معمر طريق عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبي هريرة.

وقال الزهري: وكان ذلك قبل بدر، ثم استحكمت الأمور بعد؛ ومن هذه الروايات عن الزهري نجد أن الزهري اضطرب في هذا الحديث اضطراباً شديداً، وقد بين ذلك ابن عبد البر في «التمهيد» فقال:

وأما قول الزهري في هذا الحديث: إنه ذو الشمالين - فلم يتابع عليه، وحمله الزهري على أنه المقتول يوم بدر، وقد اضطرب على الزهري في حديث ذي اليمين، اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه، من روايته خاصة؛ لأنه مرة يرويه عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ، ركع ركعتين، هكذا حدث به عنه مالك، وحدث به مالك أيضاً عنه، عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمة؛ بمثل حديثه عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة.

ورواه صالح بن كيسان، عنه أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة، أخبره أنه بلغه؛ أن رسول الله ﷺ، صلى ركعتين، ثم سلم، وذكر الحديث وقال فيه: فأتى ما بقي من صلاته، ولم يسجد السجدين اللتين تسجدان، إذا شك الرجل في صلاته، حين لقنه الرجل. قال صالح: قال ابن شهاب: فأخبرني هذا الخبر سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: وأخبرني به أبو سلمة بن عبد

أَبُو بَكْرٍ خَبَرَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ حَتَّى وَافَقَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَطَالِبُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ وَعَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي رَدِّ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ^(١) بِثَانٍ، وَلَمْ يَقْبَلْ عَلِيُّ حَدِيثَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي الْمُفَوَّضَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَمْ يَقْبَلْ عُمَرُ خَبَرَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي الشُّكْنَى، وَكَانَ عَلِيُّ يُحْلِفُ الرَّاوي؟

قلنا: قد نقلنا عن نَقْلَتُمْ عَنْهُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْمُتَفَرِّدِ، فَيَحْمِلُ الرَّدُّ عَلَى سَبَبٍ: إِمَّا عَدَمُ حُصُولِ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِرَوَايَتِهِ، أَوِ التَّهْمَةُ أَوْ قُوَّةُ مُعَارِضٍ عَنْده، أَوْ اسْتَظْهَارُ، هَذَا جَوَابُ جُمْلَتِي، وَأَمَّا تَفْصِيلُ الْجَوَابِ عَمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْمَطْوَلَاتِ.

وَأَمَّا اخْتِجَاجُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ/ ١٠٢ أَلَيْسَ: ﴿إِنْ جَاءَكَ زَوْجٌ فَاسْقُ بِنَاكِ﴾ [الحجرات: ٦] فنقول: إِنْ تَغْلِيلُ الرَّدِّ بِالْفِسْقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ مَقْبُولٌ، يُقَالُ لَهُ: مُسَلِّمٌ، وَلَكِنْ لَمْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ اسْتِثْلَاؤُهُ فِي الْعَمَلِ بِهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله، ورواه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعروة ابن الزبير، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، قال: كل قد حدثني بذلك، قالوا: صلى رسول الله بالناس الظهر، فسلم من ركعتين، وذكر الحديث.

وقال فيه الزهري: ولم يخبرني رجل منهم؛ أن رسول الله ﷺ، سجد سجدة السهو، فكان ابن شهاب، يقول إذا عرف الرجل ما يبني من صلاته، فأتمها - فليس عليه سجدة السهو، لهذا الحديث.

وقال ابن جريج: حدثني ابن شهاب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن نَقْلَتُمْ عَنْهُ بِحَدِيثِهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، أَوْ الْعَصْرِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّامِلِينَ، ابْنُ عَبْدِ عَمْرٍو: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ؟ أَمْ نَسِيتَ؟... وذكر الحديث، ورواه معمر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن أبي هريرة، وهذا اضطراب عظيم من ابن شهاب، في حديث ذي اليدين. وقال مسلم بن الحجاج، في كتاب التمييز له: قول ابن شهاب: أن رسول الله، لم يسجد يوم ذي اليدين سجدة السهو، خطأ وغلط.

وقد ثبت عن النبي - عليه السلام -، أنه سجد سجدة السهو، ذلك اليوم، من أحاديث الثقات: ابن سيرين وغيره.

و قال: لا أعلم أحداً من أهل العلم والحديث المنصفين فيه، عول على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليدين؛ لاضطرابه فيه، وأنه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، فليس قول ابن شهاب أنه المقتول يوم بدر حجة؛ لأنه قد تبين غلطه في ذلك.

(١) الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي: صحابي، أسلم يوم الفتح وسكن المدينة. فكان - فيما قيل - يفشي سر رسول الله ﷺ ففناه إلى الطائف، وأعيد إلى المدينة في خلافة عثمان، فمات فيها، وقد كُفَّ ببصره. وهو عم عثمان بن عفان، ووالد مروان رأس الدولة مروانية، ينظر: الإصابة ٢/ ٢٨، وتاريخ الإسلام ٢/ ٩٥، ونكت الهميان ١٤٦.

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ

قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِذَا كَانَ مَذْهَبُ الرَّائِي بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ طَعْنٌ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: يُوجِبُ الطَّعْنُ لَهُ.

لَنَا: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ رِوَايَتُهُ مَقْبُولَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَاسْقُ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وَالْمُعَارِضُ الْمَوْجُودُ - وَهُوَ مُخَالَفَةُ الرَّائِي - لَا يَضْلُحُ مُعَارِضًا لَهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمُخَالَفَةُ لِأَجْلِ أَنَّهُ اعْتَقَدَ وُجُودَ دَلِيلٍ آخَرَ أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ.

[المسألة التاسعة]

[قوله]: «قال الشَّافِعِيُّ: إِذَا كَانَ مَذْهَبُ الرَّائِي بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ الطَّعْنُ فِي الرواية، وقال الْأَكْثَرُونَ: يوجب.

لنا أنه لما لم يكن فاسقًا، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ رِوَايَتُهُ مَقْبُولَةً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ . . [الآية: الحجرات ٦] الآية.

وَالْمُعَارِضُ الْمَوْجُودُ - وهو مخالفة الرَّائِي - لَا يَضْلُحُ مُعَارِضًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمُخَالَفَةُ لِأَجْلِ أَنَّهُ اعْتَقَدَ وُجُودَ دَلِيلٍ أَقْوَى:

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْعَمَلِ قَائِمٌ، وَهُوَ جَزْمُ الْعَدْلِ بِالرَّوَايَةِ، وَالْمُعَارِضُ الْمَوْجُودُ لَا يَقْوَى لِمُعَارَضَتِهِ؛ فَإِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَالَفَ قَبْلَ الرَّوَايَةِ، أَوْ بَعْدَهَا مَعَ النَّسْيَانِ، أَوْ مَعَ الذِّكْرِ؛ لِذَلِكَ رَاجِعٌ فِي نَظَرِهِ؛ كَمُخَالَفَةِ مَالِكٍ لِحَدِيثٍ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(١)؛

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٦٧١/٢) كتاب: البيوع، باب: بيع الخيار، الحديث (٧٩)، وأحمد (١/٥٦)، والبخاري (٣٢٨/٤) كتاب: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، الحديث (٢١١١)، ومسلم (١١٦٣/٣) كتاب: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، الحديث (١٥٣١/٤٣)، وأبو داود (٧٣٢-٧٣٥) كتاب: البيوع والإجازات، باب: في خيار المتبايعين، الحديث (٣٤٥٤) و(٣٤٥٥)، والترمذي (٥٤٧/٣) كتاب: البيوع، باب: ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا، الحديث (١٢٤٥)، والنسائي (٢٤٨/٧) كتاب: البيوع، باب: وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، وابن ماجه (٧٣٦/٢) كتاب: التجارات، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، الحديث (٢١٨١).

والشافعي (١٥٤/٢) كتاب: البيوع، باب: في خيار المجلس رقم (٥٣١، ٥٣٤) وابن طهمان في «مشيخته» رقم (١٨٠، ١٨١) وعبد الرزاق (٥٠-٥١)، والحميدي (٦٤٥)، والطيالسي (١/٢٦٦-منحة) رقم (١٣٣٨)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» رقم (٧٩) وأبو يعلى (١٠/١٩٢) رقم (٥٨٢٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢/٤)، والدارقطني (٥/٣) كتاب: البيوع، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢٧/٢)، والبيهقي (٢٦٨-٢٦٩)، وأبو نعيم في =

لاعتقاده أن إجماع أهل «المدينة» حجة، وأنه أقوى،، وكمخالفة أبي حنيفة الحديث للقياس الجلي،، ولا يلزمنا تقليدُهم في اجتِهَادِهِمْ؛ فإن الحجة فيما رَوَوْهُ، لا فيما رَأَوْهُ،، ولا يلزم مجتهداً تقليدُ مُجتهدٍ، وكذلك التأويلُ المُخالفُ لِظَاهِرِهِ مَرْدُودٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لذلك.

أما تفسيره للفظ المُجْمَلِ كَحَمَلِ ابْنِ عَمْرِو قَوْلِهِ - عليه السلام - : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبّاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»^(١) على القَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ - فهو أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ؛ لَأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ فِي الْعَمَلِ بِهِ مُخَالَفَةٌ ظَاهِرَةٌ.

ومما يلحق بهذا الأُصْلُ؛ أعني: ما وجد المُقْتَضِي فِيهِ لَوْجُوبُ الْعَمَلِ، وتخيّل فِيهِ الْمَانِعِيَّةُ، وإن عُدِمَ شرط، وليس كذلك - أمور:

الأول: رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى^(٢): وقد أوجب المُحَدِّثُونَ نَقْلَ أَلْفَاظِ الرِّسُولِ ﷺ عَلَى وَجْهِهَا، حَتَّى غَلَوْا، وَمَنَعُوا إِبْدَالَ اسْمِ اللَّهِ - تعالى - بِاسْمِ آخَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَشْكُرُ فِي يَوْمِكُنْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب ٣٤]

قيل: المراد بـ «الْحِكْمَةِ» ههنا السُّنَّةُ، وكما يتعين نَقْلُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، فكذلك السُّنَّةُ،، ولقوله - عليه السلام - : «نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، وَأَدَاها كَمَا سَمِعَهَا،، فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبُّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرُ فِقْهِهِ، وَرُبُّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(٣).

= «أخبار أصفهان» (١/ ٢٢٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٠٤ - ١٠٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٣٢٦ - بتحقيقنا) كلهم من طريق نافع عن ابن عمر به.

(١) أخرجه مالك (٢/ ٦٣٦ - ٦٣٧) كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف حديث (٣٨)، والبخاري (٤/ ٣٧٧) كتاب: البيوع، باب: بيع الشعير بالشعير حديث (٢١٧٤)، ومسلم (٣/ ١٢١٠) كتاب: المساقاة، باب: الصرف حديث (١٥٨٦/٧٩)، وأبو داود (٣/ ٦٤٣) كتاب: البيوع، باب: في الصرف حديث (٣٣٤٨)، والترمذي (٣/ ٥٤٥) كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف حديث (١٢٤٣)، والنسائي (٧/ ٢٧٣) كتاب: البيوع، باب: بيع التمر بالتمر، وابن ماجه (٢/ ٧٥٧) كتاب: التجارات، باب: الصرف حديث (٢٢٥٣).

والدارمي (٢/ ٢٥٨) كتاب: البيوع، باب: في النهي عن الصرف، والحميدي (٨/ ١) رقم (١٢)، وعبد الرزاق (٨/ ١١٦) رقم (١٤٥٤١)، وابن الجارود (٦٥١)، وأبو يعلى (١/ ١٣٩، ٢٠٢) رقم (١٤٩ - ٢٣٤)، والبيهقي (٥/ ٢٨٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٣٤٥ - بتحقيقنا) من طريق الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء» وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) ينظر: الرسالة ص ٣٧٠، والتبصرة ص ٣٤٦، والمنخول ص ٢٧٩ - ٢٨٠، العضد ٢/ ٧٠،

المسودة ص ٢٨١، غاية الوصول ص (١٠٥)، روضة الناظر ص ٦٣، تنقيح الفصول ص ٣٨٠،

المنتهى لابن الحاجب ص ٦٠، العدة ٣/ ٩٦٨، حاشية البناي ٢/ ١٧١، كشف الأسرار ٣/ ٥٥.

(٣) تقدم تخريجه من حديث ابن مسعود.

والحق: أنه إذا لم يَتَعَلَّقْ تَعَبُّدٌ بلفظه؛ كحديث التَّشَهُّدِ، وَالْقُتُوبِ، والأَذَانِ، ونحو ذلك، فَيُجُوزُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ النَّاقِلُ عَلَى ثُبُوتِ مِنْ تَبْقِيَةِ الْمَعْنَى لوجهين:

أحدهما: أن الصَّحَابَةَ/١٠٢ ب رَوَتْ الْقِصَّةَ الْوَاحِدَةَ بِالْفَافِ عَدِيدَةً، مع اتحاد الْمَعْنَى؛ كقوله - عليه السلام -: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ وَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ»^(٤)، ونحو ذلك،، ومن الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانَتْ تَسْمَعُ الْحَدِيثَ وَلَا تَرْوِيهِ إِلَّا عِنْدَ

(٤) هذا الحديث مشهور من حديث أبي هريرة، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة من أصحابه: الطريق الأول:

أخرجه مالك (٢١/١) كتاب: الطهارة، باب: وضوء النائم إذا قام من نومه حديث (٩)، والبخاري (٢٦٣/١) كتاب: الوضوء، باب: الاستجمار وترأ حديث (١٦٢)، ومسلم (٢٣٣/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده حديث (٢٧٨/٨٨)، والشافعي (١/٣٩ - الأم) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين قبل الوضوء، وفي المسند (١/٢٩ - ٣٠) كتاب: الطهارة، باب: في صفة الوضوء حديث (٦٨، ٦٩، ٧٠)، وأحمد (٢/٤٦٥)، والحميدي (٢/٤٢٣) رقم (٩٥٢)، وابن حبان (١٠٦٠ - الإحسان)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/١٤٣) حديث (٣٥)، وأبو عوانة (٢٦٣/١) كتاب: الطهارة، باب: إيجاب غسل اليدين، والبيهقي (١/٤٥) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين قبل إدخالهما في «الإناء»، والبغوي في «شرح السنة» (١/٣٠٢ - بتحقيقنا) كلهم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

الطريق الثاني:

أخرجه مسلم (٢٣٤/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده حديث (٨٨/٢٧٨)، وأبو عوانة (٢٦٣/١) كتاب: الطهارة، باب: إيجاب غسل اليدين ثلاثاً على المستيقظ، والنسائي (٦/١) كتاب: الطهارة، باب: تأويل قوله - عز وجل - «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» والدارمي (١٩٦/١) كتاب: الطهارة، باب: إذا استيقظ أحدكم من نومه، وابن أبي شيبة (١/٩٨)، والشافعي (٢٩/١) كتاب: الطهارة، باب: في صفة الوضوء حديث (٦٧)، وأحمد (٢/٢٤١)، والحميدي (٢/٤٢٣ - ٤٢٢) رقم (٩٥١)، وابن خزيمة (١/٥٢) رقم (٩٩)، وأبو يعلى (١٠/٣٧٢) رقم (٥٩٦١)، وابن حبان (١٠٥٩ - الإحسان)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٩٤)، والبيهقي (١/٤٥) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين قبل إدخالها في الإناء، والبغوي في «شرح السنة» (١/٣٠٢ - بتحقيقنا) كلهم من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» . وقد توبع الزهري تابعه محمد بن عمرو.

أخرجه أحمد (٢/٣٨٢)، وابن أبي شيبة (١/٩٨)، وأبو يعلى (١٠/٣٧٧ - ٣٧٨) رقم (٥٩٧٣)، وأبو عبيد في «كتاب: الطهور» (ص - ٣٢٦) رقم (٢٧٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الكلب، من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ فَلْيَنْفِرْغْ عَلَى يَدِهِ مِنْ وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ =

باتت يده».

وقد رواه الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة معاً، عن أبي هريرة أخرجه الترمذي (١/٣٦) كتاب: الطهارة، باب: إذا استيقظ أحدكم من منامه حديث (٢٤)، وابن ماجه (١/١٣٨) كتاب: الطهارة، باب: الرجل يستيقظ من منامه حديث (٣٩٣) وابن جميع في «معجم شيوخه» (ص - ٣٤١، ٣٤٢) رقم (٣٢٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٣٠٠) كلهم من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده».

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الطريق الثالث:

أخرجه مسلم (١/٢٣٣) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده حديث (٨٧/٢٧٨)، وأبو عوانة (١/٢٦٤)، والنسائي (١/٢١٥) كتاب: الغسل، باب: الأمر بالوضوء من النوم، وأحمد (٢/٢٦٥)، وأبو عبيد في «كتاب: الطهور» رقم (٢٨١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الكلب، من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

الطريق الرابع:

أخرجه مسلم (١/٢٣٣) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده حديث (٨٨/٢٧٨)، وأحمد (٢/٣٩٥، ٥٠٧) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به.

الطريق الخامس:

أخرجه أبو داود (١/٧٦) كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يدخل يده في الإناء حديث (١٠٤)، وأحمد (٢/٢٥٣)، وأبو عوانة (١/٢٦٤)، وأبو داود الطيالسي (١/٥١، ٥٢ - منحة) رقم (١٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الكلب، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩٤)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص - ١٣٨)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/٢٣٢ - ٢٣٣)، والبيهقي (١/٤٧) كتاب: الطهارة، باب: صفة غسل اليدين، من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات؛ فإنه لا يدري أين باتت يده».

وأخرجه مسلم (١/٢٣٣) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده حديث (٨٧/٢٧٨)، وأبو عوانة (١/٢٦٤)، وأحمد (٢/٤٧١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢)، والبيهقي (١/٤٥) كتاب: الطهارة، باب: التكرار في غسل اليدين، وأبو داود (١/٧٦) كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يدخل يده في الإناء حديث (١٠٣) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، وأبي رزين، عن أبي هريرة بمثل حديث أبي صالح.

الطريق السادس:

أخرجه مسلم (١/٢٣٣) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده، وأبو عوانة (١/٢٦٣)، وأحمد (٢/٤٥٥)، وابن خزيمة (١/٧٥) رقم (١٤٥)، وابن حبان (١٠٦١، ١٠٦٢ - الإحسان)، والدارقطني (١/٤٩) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين لمن استيقظ من نومه حديث =

(١)، والبيهقي (٤٦/١) كتاب: الطهارة، باب: التكرار في غسل اليدين، كلهم من طريق خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة به.

الطريق السابع:

أخرجه أبو داود (٧٨/١) كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يدخل يده في الإناء حديث (١٠٥) والدارقطني (٥٠/١) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين لمن استيقظ من نومه حديث (٤)، وابن حبان (١٠٥٨-الإحسان)، والبيهقي (٤٦/١) كتاب: الطهارة، باب: التكرار في غسل اليدين، كلهم من طريق معاوية بن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا استيقظ أحدكم من نومه - فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده، أو أين باتت تطوف يده» لفظ الدارقطني وقال: وهذا إسناد حسن. قال الحافظ في «التلخيص» (٣٤/١): قال ابن منده: وهذه الزيادة رواها ثقات، ولا أراها محفوظة.

الطريق الثامن:

أخرجه مسلم (٢٣٣/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ يده حديث (٢٧٨/٧٨)، وأحمد (٣١٦/٢)، وأبو عوانة (٢٦٤/١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة به.

الطريق التاسع:

أخرجه مسلم (٢٣٣/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ يده حديث (٢٧٨/٨٧)، وأبو عوانة (٢٦٤/١)، وأحمد (٤٠٣/٢)، وأبو يعلى (١٠/١٠٥٦-٢٥٧) رقم (٥٨٦٣)، والبيهقي (٤٧/١) كتاب: الطهارة، باب: صفة غسل اليدين، من طريق أبي الزبير، عن جابر؛ أن أبا هريرة أخبره أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليفرغ على يديه ثلاث مرات قبل أن يدخلهما؛ فإنه لا يدري فيم باتت يده».

الطريق العاشر:

أخرجه مسلم (٢٣٣-٢٣٤) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده حديث (٢٧٨/٨٨)، وأحمد (٢٧١/٢)، وأبو عوانة (٢٦٤/١) كلهم من طريق ابن جريج، عن زياد، عن ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد، عن أبي هريرة به.

الطريق الحادي عشر:

أخرجه أحمد (٥٠٠/٢) من طريق محمد بن إسحاق، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة به.

الطريق الثاني عشر:

أخرجه مسلم (٢٣٣/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده حديث (٨٨/٢٧٨) وأبو عوانة (٢٦٤/١) والبيهقي (٤٥/١) كتاب: الطهارة، باب: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء، من طريق عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبي هريرة به. وللحديث طرق أخرى.

عند مسلم (٢٣٣/١) من طريق ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد، عن أبي هريرة، وعند ابن عدي في «الكامل» (٣٧٤/٦) من طريق معلى بن الفضل «ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، ثم ليتوضأ؛ فإن غمس يده في الإناء قبل أن يغسلها، فليرق ذلك الماء».

.....

الحَاجَةِ إِلَيْهِ، هَذَا أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ مُلَازِمَتِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَزُوْ سِوَى اثْنَيْ عَشَرَ حَدِيثًا^(١)؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَمَعَ طُولِ الزَّمَانِ الْعَادَةِ تَقْضِي أَنَّهُ لَا تَبْقَى تِلْكَ الْأَلْفَاظُ بَعِينَهَا.

الثاني: أَنَّ تَرْجَمَتَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مَقْبُولَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَالْعَرَبِيَّةُ أَوْلَى، وَأَمَّا قِيَاسُ الْحَدِيثِ

= قال ابن عدي: قوله في هذا المتن: فليرق ذلك الماء - منكر لا يحفظ، وقال في ترجمة معلى: وفي بعض رواياته نكرة.

وللحديث شواهد من حديث ابن عمر وجابر وعائشة:

١- حديث ابن عمر:

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٩/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الْأَمْرِ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا حَدِيثُ (٣٩٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٧٥/١) رَقْمُ (١٤٦)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٥٠/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِمَنْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ حَدِيثُ (١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٦/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: التَّكْرَارِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ كُلِّهِمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ «أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ وَجَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ - فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

قال الدارقطني: هذا إسناد حسن.

وقال البوصيري في «الزوائد» (١٦٤/١): هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، رواه الدارقطني في سننه، وقال: إسناد حسن.

٢- حديث جابر:

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٩/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الرَّجُلِ يَسْتَيْقِظُ مِنْ مَنَامِهِ حَدِيثُ (٣٩٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١٤٩/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِمَنْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (٤٥٠/١٠) مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ - فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ وَلَا عَلَى مَنْ وَضَعَهَا».

قال البوصيري في «الزوائد» (١٦٤/١): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

٣- حديث عائشة:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٥١/١ - مَنْحَةٌ) رَقْمُ (١٦٩) «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، حَدَّثَنِي مِنْ سَمْعِ أَبِي سَلَمَةَ يَحْدُثُ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَيْقِظَ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي طَهْوَرٍ حَتَّى يَفْرِغَ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى يَفْرِغَ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثًا». قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٦٢/١) رَقْمُ (١٦٢): سَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَمْعِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَحْدُثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ فَلْيَغْرِفْ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي حَيْثُ بَاتَتْ يَدُهُ». وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ؛ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا عِنْدِي وَهُمْ؛ يَعْنِي: حَدِيثُ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ.

(١) ينظر تهذيب الكمال (٢٨٢/١٥)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٥)، وخلاصة الخرجي (٣٦٥٣).

على الكتاب، فبعيد؛ لأن القرآن مُعْجَزَةٌ، وإِعْجَازُهُ في نَظْمِهِ؛ ولأنه مُتَعَبَّدٌ بِتِلَاوَتِهِ، وأما الحديثُ الْمُتَمَسِّكُ به فمحمول على الأولى، وعلى الحث على التثبُّت في الرواية، ومن أدى المعنى بِتَمَامِهِ، فَقَدْ أَدَّى مَا وَعَى،، كيف ونفسُ هذا الحديث قد رُوِيَ بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ مع اتِّحَادِ الْمَعْنَى. ومنها: الإكثار في الرواية لا يَمْنَعُ إلا إذا كَثُرَ مع قِصَرِ الْمُدَّةِ كَثْرَةً لا تَحْتَمِلُهَا الْمُدَّةُ؛ فيرد الجميع.

ومنها: انفراد العَدْلِ بالزيادة، وهي مَقْبُولَةٌ، كما لو انفرد بأصل الحديث؛ وإمكان الجمع بين صِدْقِهِ، وصدقهم باحتمال نِسْيَانِهِمْ واتصاله بِالْجَمَاعَةِ قبل إِتْمَامِ الْحَدِيثِ، أو الغفلة عنها، وطُورُ شَاغِلٍ، إلا أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ مغيرة للإعراب؛ كقول الْجَمَاعَةِ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً»^(١) فيروى وَاحِدٌ نِصْفَ شَاةٍ، فلا يمكن الجمع، وقد تُعْجِبُ من رَدِّ الْحَنَفِيَّةِ زِيَادَةَ الْعَدْلِ، وقَبُولِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ^(٢) الْمُقْتَضِيَةَ لِلزِّيَادَةِ؛ كقراءة ابن مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ» مع أن طَرِيقَ إِيْثَابِ الْقُرْآنِ التَّوَاتُرُ.

ومنها: انفراد العَدْلِ بما تَعُمُّ به الْبَلَوَى، فإنه مَقْبُولٌ عندنا، خلافاً لِلْكَرْخِيِّ وبعض الْحَنَفِيَّةِ ولا بن داود؛ لأن أدْلَةَ الْعَمَلِ شَامِلَةٌ، وقد عمل الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بِرَوَايَةِ عَائِشَةَ: «إِذَا التَّقَى الْخِثَّانِ، وَجَبَ الْغُسْلُ»، قالوا: لو كان صَحِيحاً؛ لَتَوَاتَرَ لَوْجُوبُ إِشَاعَتِهِ عَلَيْهِ - صلوات الله عليه - ولكثرة السؤال عنه والجواب،، والعَادَةُ تَقْتَضِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ التَّوَاتُرَ، فحيث لم يَتَوَاتَرَ ذَلِكَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وفي حكم القراءة في الصلاة بالقراءة الشاذة: قال النووي في «شرح المهدب»: قال أصحابنا وغيرهم: لا تجوز القراءة في الصلاة، ولا في غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآناً؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة. هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل. وأما الشاذة: فليست متواترة؛ فلو خالف وقرأ بالشاذة - أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ، ونقل الإمام الحافظ ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يصلي خلف من يقرأ بها. قال العلماء: فمن قرأ بالشاذ إن كان جاهلاً، به أو بتحريمه - عرف ذلك، فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالماً به - عُرِزَ تعزيراً فظلياً إلى أن ينتهي عن ذلك، ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن ينكر عليه؛ فإن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذ، وذكر عبارة الروضة. قال: وإذا قرأ بقراءة من السبع - استحب أن يتم القراءة بها؛ فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع - جاز؛ بشرط ألا يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالأول.

وينظر: البرهان لإمام الحرمين ٦٦٦/١ (٦١٣)، المنحول ص (٢٨١)، المستصفى ١٠٢/١، شرح الكوكب المنير ١٤٠/٢، الإحكام للآمدي ١٤٨/١، روضة الناظر ١٨٠/١ منتهى السؤل والأمل ص (٤٥ - ٤٦)، أصول السرخسي ٢٨٢/١، فواتح الرحموت ٧/٢ - ٩، ١٦، إرشاد الفحول ص (٢٩ - ٣٠).

على عَدَم صحته.

وأَجِيبَ بِمَنْعِ الْعَادَةِ مع الْعِلْمِ باكتفاء رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيَانِ تَفَاصِيلِ الْأَحْكَامِ بِالْآحَادِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ أَنْ يُرْسِلَ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ فِي تَعْلِيمِ ذَلِكَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ، بَلْ اكْتَفَى فِيهِ بِخَبَرِ الْآحَادِ وَالْأَقْيَسَةِ، ثُمَّ مَا أَصْلُوهُ نَقَضُوهُ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِالْقِيَاءِ^(١) وَالرُّعَافِ^(٢)، وَالْفَهْقَهةِ فِي الصَّلَاةِ،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٢/١ - ١٤٣) كِتَابَ: الطَّهَارَةِ، بَابَ: الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيَاءِ وَالرُّعَافِ، الْحَدِيثَ (٨٧)، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمُخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فِتْرُوسًا فَلَقِيتُ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ لَهُ؛ فَقَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبِيتَ لَهُ وَضُوءَهُ» ثُمَّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ).

وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَكِنْ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَهُمْ أَحْمَدُ (٤٤٣/٦)، وَالدَّارِمِيُّ (١٤/٢) كِتَابَ: الصَّوْمِ بَابَ: الْقِيَاءِ لِلصَّائِمِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٧٧/٢ - ٧٧٨) رَقْمَ (٢٣٨١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١٨١/٢ - ١٨٢)، وَالطُّحَاوِيُّ (٩٦/٢)، وَالْحَاكِمُ (٤٢٦/١) وَابْنُ الْجَارُودِ (ص ١٥٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩٥٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (٩٠٨ مَوَارِدَ)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢١٥/٤) رَقْمَ (٧٥٤٨). وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٩/٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٤٤/١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا أَنْ لَفْظُهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَاظُطَّرَ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥/١) كِتَابَ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، بَابَ: الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ حَدِيثَ (١٢٢١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١٥٣/١) كِتَابَ: الطَّهَارَةِ، بَابَ: الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ (١١) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشَ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قِيَاءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ - فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَنْعَلْ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ». قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: وَالْحِفَافُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ جَرِيرٍ يَرُونَهُ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (١٥٤ - ١٥٥).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: قَالَ لَنَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى - يَعْنِي: الذَّهْلِيَّ - يَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَهُوَ مَرْسَلٌ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ الَّذِي يَرَوِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشَ - فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَيْضًا:

فَأَسْنَدُ ابْنِ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٩٢/١) عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَحْمَدَ بْنِ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عِيَّاشَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ فَقَالَ: هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عِيَّاشَ إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ فَقَالَ: عَنْ أَبِي.

وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ إِسْمَاعِيلُ؛ فَرَوَاتِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ صَحِيحَةٌ يَحْتَجُّ بِهَا، أَمَّا عَنِ الْحِجَازِيِّينَ وَهَذِهِ مِنْهَا -

فَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنِ الْحِجَازِيِّينَ - فَلَا يَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ؛ إِمَّا مَوْقُوفٌ فَيَرْفَعُهُ، أَوْ =

مقطوع فيوصله، أو مرسل فيسنده، أو نحو ذلك، وقد رجح الطريق المرسل أيضاً أبو حاتم.
فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣١/١) رقم (٥٧): سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: ... فذكر الحديث قال أبي: هذا خطأ إنما يروونه عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلأ. هـ.

وقد وافق إسماعيل بن عياش على رفع الحديث سليمان بن أرقم؛ فأخرج الدارقطني (١٥٥/١) من طريق سليمان بن أرقم عن ابن جريج به موصولاً.
وسليمان بن أرقم متروك.

وأخرجه الدارقطني أيضاً (١٥٤/١) من طريق إسماعيل، عن عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة مثله، وقال الدارقطني: عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ضعيفان.
وفي الباب عن أبي سعيد وابن عباس وأبي هريرة وعلي وابن عمر موقوفاً.
حديث ابن عباس:

أخرجه الدارقطني (١٥٦/١) من طريق عمر بن رياح، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا رجع في صلاته توضأ، ثم بنى على ما بقي من صلاته. قال الدارقطني: عمر بن رياح متروك.
حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه الدارقطني (١٥٧/١) من طريق أبي بكر الداهري، عن حجاج، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: «من رجع في صلاته فليرجع فليتوضأ، وليبن على صلاته». قال الدارقطني: أبو بكر الداهري: عبد الله بن حكيم متروك الحديث. وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٧٥/١): إسناده ضعيف، فيه أبو بكر الداهري وهو متروك.
- حديث أبي هريرة:

أخرجه الدارقطني (٤٣/٢) كتاب: الوتر، باب: صلاة المريض (٣) من طريق عبد الرحمن بن القطامي، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا صلى أحدكم فرجع أو قاء - فيضع يده على أنفه، وينظر رجلاً من القوم لم يسبق بشيء؛ فيقدمه، ويذهب؛ فيتوضأ، ثم يجيء؛ فيبني على صلاته ما لم يتكلم».

وعبد الرحمن القطامي: قال الفلاس: كان كذاباً.
وقال الدارقطني: ضعيف.

ينظر: المغني (٣٨٤/٢)، وسنن الدارقطني (١٧٥/٤).
أثر علي.

أخرجه الدارقطني (١٥٦/١) عن علي قال: «إذا وجد أحدكم في بطنه رزءاً أو قيئاً أو رعافاً - فلينصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته ما لم يتكلم».

وعزاه الحافظ في «التلخيص» (٢٧٥/١) إلى عبد الرزاق في مصنفه، وقال: وإسناده حسن.
أثر ابن عمر:

أخرجه مالك (٣٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الرعاف (٤٦) عن نافع؛ أن عبد الله بن عمر كان إذا رجع انصرف؛ فتوضأ، ثم رجع فبنى، ولم يتكلم.
وإسناده صحيح أيضاً.

المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ

خَبَرُ الْوَاحِدِ: إِذَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ الْمُظَنُّونَ، فَعِنْدَنَا: أَنَّ الْخَبَرَ رَاجِحٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: الْقِيَاسُ رَاجِحٌ كَمَا فِي خَبَرِ الْمُصَرَّاةِ.

ووجوب الوتر^(١)، ولا يَنْفَعُهُمُ الِاعْتِدَارُ بِأَن الْوِثْرَ مُتَوَاتِرٌ، فَإِن التَّوَاتُرُ فِي شَرْعِهِ، لَا فِي وُجُوبِهِ. وَلَا يَفْدَحُ انْفِرَادَ بَعْضِ التَّلَامِيذِ بِحَدِيثٍ عَنْ شَيْخِهِ، وَلَا اتِّصَالَ مَا أَرْسَلَهُ غَيْرُهُ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْهُ؛ إِذِ اخْتِصَاصُهُ بِهِ/ ١١٠٣ أَسْبَابٌ، وَهُوَ عَدَمُ قَدْحٍ جَازِمٍ بِذَلِكَ، وَزَعْمُ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ قَادِحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومنها: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا يُوْجِبُ الْحَدَّ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٢)، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ.

قالوا: لِأَنَّهُ حَدٌّ؛ فَيَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ.

وأجيب بأنه لَا شُبْهَةٌ مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ؛ كَمَا لَا شُبْهَةٌ مَعَ الشَّهَادَةِ، وَظَاهِرِ الْكِتَابِ بِالإِجْمَاعِ، هَذَا مَعَ إِجَابِهِمْ لَهُ بِالِاسْتِحْسَانِ فِي مَسْأَلَةِ شُهُودِ الزُّنَا.

[المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ]

خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ الْمُظَنُّونَ، فَعِنْدَنَا أَنَّ الْخَبَرَ رَاجِحٌ.

= وله طريق آخر عن ابن عمر أخرجه الشافعي في «مسنده». (ص - ٣٥) أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر أنه كان يقول: «من أصابه رعاف أو من وجد رعافاً أو مذياً أو قيثاً - انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى». (١) أجمع أهل العلم على أن الوتر ليس بفريضة، وهو سنة عند عامة الناس.

وقال أبو حنيفة: هو واجب، واحتج بما روي عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الوتر حق؛ فمن لم يوتر، فليس منا» قاله ثلاثاً.

أخرجه أبو داود ٦٢/٢، في الصلاة، باب: فيمن لم يوتر (١٤١٩)، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٠٥/١، وأخرجه أحمد واللفظ لهما ٣٥٧/٥، والطحاوي ١٣٦/٢، والمروزي في قيام الليل (١١١)، والبيهقي في السنن ٤٧٠/٢، قال الحاكم: حديث صحيح وتعقبه الذهبي، وقال: عنده مناكير. وقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطيء، وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من لم يوتر فليس منا» أخرجه أحمد ٤٤٣/٢، وقال الزيلعي في نصب الراية ١١٣/٢: وهو منقطع. قال أحمد: لم يسمع معاوية بن قرة من أبي هريرة شيئاً ولا لقيه، والخليل بن مرة ضعفه يحيى والنسائي. وقال البخاري: منكر الحديث.

(٢) ينظر: المستصفى ١٥٥/١، المعتمد ٥٧٠/٢، ٦٢٢، الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، الكوكب المنير ٣٦٤/٢ حاشية البناني ١٣٣/٢، كشف الأسرار ٢٨/٣، التحرير (٣٣٧)، تيسير التحرير ٨٨/٣، فواتح الرحموت ١٣٦/٢، المسودة ص ٢٣٩، أصول السرخسي ٣٣٣/١، روضة الناظر ٦٦، شرح العضد ٧٢/٢، إرشاد الفحول ٥٦.

لَنَا: أَنَّ حَبَرَ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْحَبْرِ عَلَى الْقِيَاسِ .

وَأَيْضاً: حَبْرُ الْوَاحِدِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: رِوَايَتُهُ، وَالثَّانِيَةُ: دَلَالَةُ أَلْفَاظِهِ .

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: الْقِيَاسُ رَاجِحٌ، كَمَا فِي حَبْرِ الْمُصَرَّاةِ .

لَنَا: خَبَرُ مُعَاذٍ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: رِوَايَتُهُ، وَالثَّانِيَةُ: دَلَالَةُ أَلْفَاظِهِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهَاتَانِ الْمَقْدِمَتَانِ مَعْتَبِرَتَانِ فِي الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي أَضْلَى الْقِيَاسِ،، وَأَمَّا سَائِرُ الْمُقَدِّمَاتِ - وَهِيَ أَنَّ تَغْلِيلَ الْحُكْمِ فِي الْأَضْلَى بَعْلَةٌ مُعَيَّنَةٌ، ثُمَّ بَيَانُ أَنَّهَا حَاصِلَةٌ فِي الْفَرْعِ، ثُمَّ بَيَانُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ عَنِ الْفَرْعِ - فَكُلُّهَا زَائِدَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْخَبَرِ أَقْوَى، فَيَكُونُ رَاجِحاً عَلَى الْقِيَاسِ:

جُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ حَبْرَ الْوَاحِدِ الْمَخَالَفَ لِلْقِيَاسِ، إِذَا تَعَارَضَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ؛ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِهِمَا - فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مُقَدَّمٌ .

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: إِذَا كَانَ مُخَالَفاً لِقِيَاسِ الْأُصُولِ، فَالْقِيَاسُ أَوْلَى^(١)، وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ كَخَبَرِ الْمُصَرَّاةِ، وَالتَّفْلِيسِ^(٢)، وَالْفُرْعَةِ .

(١) ينظر: المحصول ٢/١/٦٢١، الإحكام للأمدي ٢/١٠٧، الرسالة (٥٩٩)، شرح الكوكب ٢/٥٦٤، اللمع ص ١٠، إعلام الموقعين ١/٣١، الإبهاج ٣/٣٢٤، شرح العضد ٢/٧٣، المسودة ٢٣٩، أصول السرخسي ١/٣٣٩، تيسير التحرير ٣/١١٦، فواتح الرحموت ٢/١٧٧، كشف الأسرار ٣/٣٨٠، إرشاد الفحول (٥٥) المعتمد ٢/٦٥٥ روضة الناظر (٦٦).

(٢) التفليس: الفُلْسُ معروف، والجمع في القِلَّة: أَفْلَسَ، وَفُلُوسٌ فِي الْكَثِيرِ، وَقَدْ فُلَّسَ الْحَاكِمُ تَفْلِيساً: نَادَى عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْلَسَ. ينظر: لسان العرب ٥/٣٤٦٠، أنيس الفقهاء ص ١٩٥، تاج العروس ٤/٢١٠.

التفليس.

اصطلاحاً:

عرفه الشافعية: بأنه النداء على المُفْلَسِ، وإشهاره بصفة الإفلاس.

وعرفه المالكية: فقسموه إلى قسمين: أعم، وأخص.

التفليس الأعم بأنه: قيام غُرماء المدين عليه.

والتفليس الأخص بأنه: حكم الحاكم بِخُلْعِ المدين من ماله لَغُرمائه؛ لعجزه عن قضاء دينه.

وعرفه الحنابلة بأنه: مَنْعُ الحاكم من عليه دَيْنٍ حَالٍ يَعْجز عنه ماله الموجود مدة الحجز من التصرف فيه.

ينظر: فتح العزيز ١٠/١٩٦.

شرح منح الجليل ٣/١١٢.

مواهب الجليل ٥/٣٢.

الإنصاف للمرداوي ٥/٢٧٢.

وَأَمَّا الْقِيَّاسُ: فَهَاتَانِ الْمُقَدِّمَتَانِ مُعْتَبَرَتَانِ فِي الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِي أَضَلِّ ذَلِكَ الْقِيَّاسِ، وَأَمَّا سَائِرُ الْمُقَدِّمَاتِ - وَهِيَ تَغْلِيلُ الْحُكْمِ فِي الْأَضَلِّ بِعِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ

وقال أبو الحسين: إن كانت العِلَّةُ، وحكم الأضَلِّ بِنَصِّ قاطع - فالقياسُ أَوْلَى، وإن كان الأضَلُّ مَقْطُوعاً به خَاصَّةً فموضع اجْتِهَادٍ، وإلا فالخبر أَوْلَى،، والمُخْتَارُ إن كَانَتِ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ رَاجِحَةً عَلَى الْخَبَرِ فِي الدَّلَالَةِ، وَكَانَ وُجُودُهَا فِي الْفَرْعِ مَقْطُوعاً به - فالقياسُ أَوْلَى، وإن كانت رَاجِحَةً وَوُجُودُهَا فِي الْفَرْعِ مَظْنُونٌ، فالوقف، وإلا فَالْخَبَرُ أَوْلَى.

هذا إذا قلنا: إن النَّصَّ عَلَى الْعِلَّةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْقِيَّاسِ، وهو الصحيح.

احتج الأصحابُ بأن عُمَرَ تَرَكَ الْقِيَّاسَ فِي الْجَنِينِ بِخَبَرِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ، وقال: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بَغْرَةً؛ يعني: لأن فيه إِيْجَابَ الضَّمَانِ مَعَ الشُّكِّ فِي سَبَبِهِ، وهو أَنَّهُ مَاتَ بِجَنَائِيَّتِهِ، وترك القياس في اخْتِسَابِ دِيَّةِ الْأَصَابِعِ عَلَى قَدْرِ مَنَافِعِهَا؛ لحديث عُمَرُو بْنِ حَزْمٍ من غير إنكار، وكان رَأْيُهُ أَن فِي السَّبَابَةِ عَشْرًا، وكذا الوُسْطَى، وفي الْبِنْصَرِ تِسْعٌ، وفي الْخِنْصَرِ سِتٌّ، وفي الْإِبْهَامِ خَمْسٌ عَشْرَةً،، وفي دَعْوَى أَن هَذَا قِيَّاسٌ نَظَرٌ، ولا ننكر أَن الْقِيَّاسَ يَقْتَضِي التَّفَاوُتَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فبعيد من نَظَرِ الْعَقْلِ.

احتج الْمَازِنُوعُونَ بِأَن مَتَعَلَّقَ الْاسْتِدْلَالُ بِالْقِيَّاسِ فِعْلٌ نَفْسِيٌّ، ومتعلقه فِي الْخَبَرِ فِعْلٌ غَيْرُهُ، والثقة/١٠٣ب بما هُوَ من فِعْلٍ نَفْسِيٍّ أَقْوَى.

ورد بِأَن الْقِيَّاسَ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُكْمِ الْأَضَلِّ، وهو فعل غيره، وقد نَقَضَتِ الْحَقِيقَةُ مَا أَصْلُوهُ بِأَنَّنْ مِنْ أَكَلٍ نَاسِيًّا لَا يَفْطَرُ؛ لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «اللَّهُ أَطْعَمَكَ»^(١)،، وفي إِيْجَابِ الْوُضُوءِ بِنَبِيذٍ

(١) أخرجه البخاري (١٥٥/٤) كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل وشرب ناسياً حديث (١٩٣٣)، ومسلم (٨٠٩/٢) كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر حديث (١٧١/١١٥٥)، وأبو داود (٧٨٩/٢، ٧٩٠) كتاب: الصوم، باب: من أكل ناسياً حديث (٢٣٩٨)، والترمذي ١١٢/٢ كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسياً حديث (٧١٧)، والدارمي (٣٤٦/١)، وأحمد (٣٩٥/٢)، والدارقطني (١٧٨/٢) كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية الهلال (٢٧)، وابن خزيمة (٢٣٨/٣)، والبيهقي (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقال الدارقطني: إسناده صحيح، وكلهم ثقات.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» رقم (٣٨٩) من طريق خلاص بن عمرو، عن أبي هريرة به.

وأخرجه البخاري (٥٥٨/١١) كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حنث ناسياً في الأيمان حديث (٦٦٦٩)، والترمذي (١١٢/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسياً حديث (٧١٨)، وابن ماجه (٥٣٥/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فيمن أفطر ناسياً حديث (١٦٧٣)، وأحمد (٣٩٥/٢)، والدارقطني (١٨٠/٢)، والبيهقي (٣٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين وخلاص بن عمرو عن أبي هريرة.

بَيَانُ أَنَّهَا حَاصِلَةٌ فِي الْفَرْعِ، ثُمَّ بَيَانُ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ فِي الْفَرْعِ - فَكُلُّهَا زَائِدَةٌ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْخَبَرِ الْوَاحِدِ أَقْوَى؛ فَيَكُونُ رَاجِحًا.

التَّمَرُّ فِي السَّفَرِ بِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١)، وإيجاب الوضوء بالفَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ، مع أن القِيَّاسَ أن ما

= وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن الجارود (٣٩٠)، وأحمد (٤٨٩/٢)، والدارقطني (١٧٩/٢) من طريق قتادة، عن أبي
رافع، عن أبي هريرة. وأخرجه ابن خزيمة (٣٣٩/٣) رقم (١٩٩٠)، وابن حبان (٩٠٦ - موارد)،
والحاكم (٤٣٠/١)، والبيهقي (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن محمد بن
عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بلفظ: «من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا
كفارة».

وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال: على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

ومحمد بن عمرو روى له مسلم متابعة، وهو حسن الحديث.

وقال البيهقي: تفرد به الأنصاري عن محمد بن عمرو، وكلهم ثقات.

قلت: وفي الباب عن أبي سعيد، وأم إسحاق الغنوية، والحسن مرسلاً.

أما حديث أبي سعيد:

قال المباركفوري في «التحفة» (٣٣٩/٣): لم أقف عليه، وقد ورد في «مجمع الزوائد» (١٦٠/٣).
فذكره الهيثمي عنه قال: «سئل رسول الله ﷺ عن صائم أكل وشرب ناسياً - فلم يأمره بالقضاء
وقال: إنما ذلك طعام أطعمه الله». قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه محمد بن عبد الله
العرزمي، وهو ضعيف.

حديث أم إسحاق الغنوية.

أخرجه أحمد (٣٦٧/٦) من طريق بشار بن عبد الملك قال: «حدثتني أم حكيم بنت دينار عن
مولاتها أم إسحاق أنها كانت عند رسول الله ﷺ فأتى بقصعة من ثريد؛ فأكلت معه ومعه ذو اليمين؛
فناولها رسول الله ﷺ عرقاً؛ فقال: يا أم إسحاق أصيبي من هذا؛ فذكرت أنني كنت صائمة؛ فرددت
يدي لا أقدمها ولا أؤخرها فقال النبي ﷺ: مالك؟ قالت: كنت صائمة فنسيت؛ فقال ذو اليمين:
آلان بعدما شبع؛ فقال النبي ﷺ: أتمي صومك؛ فإنما هو رزق ساقه الله إليك».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٠/٣) وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وفيه أم
حكيم، ولم أجد لها ترجمة.

مرسل الحسن.

أخرجه أحمد كما في «مجمع الزوائد» (١٦٠/٣) عنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان
أحدكم صائماً؛ فنسي فأكل أو شرب - فليتم صومه؛ فإن الله - عز وجل - أطعمه وسقاه».

قال الهيثمي: رواه أحمد، وهو مرسل صحيح الإسناد.

(١) أخرجه أحمد (٤٥٥/١)، والطحطاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٥/١) كتاب: الطهارة، باب:

الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر هل يتوضأ؟ والدارقطني (٧٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء

بالنبيذ، الحديث (١٥)، كلهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن ابن

مسعود؛ أن رسول الله ﷺ ليلة الجن قال له: «أمعك ماء؟ قلت: لا، قال: أمعك نبيذ؟ قلت: =

.....

لا يَنْقُضُ خارجها لا يَنْقُضُ فيها، وَخَبَرُ الْقَسَامَةِ^(١)، وما ذكره الْمُصَنِّفُ من حديث مُعَاذٍ، فإنه

= نعم، فتوضأ به» وقال الدارقطني: لا يثبت، علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود، وليس هذا الحديث في مصنفات حماد بن سلمة، وقد رواه أيضاً عبد العزيز بن رزمة؛ وليس بالقوي.

وعلي بن زيد بن جدعان: قال ابن معين: ليس بحجة. وقال ابن المديني: هو ضعيف عندنا. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال الجوزجاني: واهي الحديث ضعيف. وقال ابن حبان: كان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار؛ حتى كثر ذلك في أخباره وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ فاستحق ترك الاحتجاج به.

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف.

ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٦٩٩) سؤالات محمد بن عثمان لابن المديني (٢١)، والجرح والتعديل (١٨٦/١/٣)، وأحوال الرجال للجوزجاني (١٨٥)، والمجروحين (١٠٣/٣)، والتقريب (٣٧/٢). وقد توبع عبد العزيز تابعه أبو عمر الحوضي.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٥/١). وله شاهد من حديث ابن عباس.

أخرجه أحمد (٣٩٨/١)، وابن ماجه (١٣٥/١ - ١٣٦) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بالنيذ، الحديث (٣٨٥)، والبزار؛ كما في نصب الراية (١٤٧/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر هل يتوضأ به؟ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٦ - ٧٧)، الحديث (٩٩٦١)، والدارقطني (٧٦/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بالنيذ، الحديث (١١)، كلهم من رواية ابن لهيعة «ثنا قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن عبدالله بن عباس» وقال الدارقطني: (تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف). وقال البزار: (هذا حديث لا يثبت؛ لأن ابن لهيعة كانت كتبه قد احترقت، وبقي يقرأ من كتب غيره؛ فصار في أحاديثه مناكير، وهذا منها. وقال البوصيري (١/١٦٠): هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة أ.هـ.

ومن طريق ابن لهيعة علقه البيهقي في «الخلافيات» (١٧٤/١) وقال: قال الدارقطني: تفرد به ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث.

وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه.

وحكى البخاري، عن الحميدي، عن يحيى بن سعيد أنه قال: لا يراه شيئاً أ.هـ. والحديث ضعفه الغساني في «الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني» حديث (٣٢).

(١) الْقَسَامَةُ في اللغة: مأخوذة من الْقَسَم؛ وهو: اليمين، والقَسَامَةُ: الأَيْمَانُ تقسم على أولياء القتل؛ إذا ادَّعوا الدم؛ يقال: قتل فلان بالقسامة: إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتل، فادَّعوا على رجل أنه قتل صاحبهم، ومعهم دليل دون البينة؛ فحلفوا خمسين يميناً أن المدعى عليه قتل صاحبهم.

وفي اصطلاح الفقهاء هي: الأيمان المكررة في دعوى القتل.

ذهب جمهور الفقهاء: إلى أن الْقَسَامَةَ مشروعة؛ وقد استدلوا على ذلك بأحاديث منها: ما روى عن سهل بن أبي حنمة قال: انطلق عبدالله بن سهل، ومحبيصة بن مسعود إلى «خبير» وهي يومئذ صلح، ففترقا، فأتى محبيصة إلى عبدالله بن سهل، وهو يتشخط في دمه قتيلاً؛ فدفعه، ثم قدم «المدينة»، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم =

.....

قدم مُطْلَقَ السُّنَّةِ عَلَى الاجْتِهَادِ، وَمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ مِنْ قِلَّةِ الْمُقَدِّمَاتِ فَإِنْ احْتِمَالُ الْخَطَا يُكُونُ أَقْلًا، وَبَيْنَ أَنْ كُلِّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ، مَعَ مَزِيدِ مُقَدِّمَاتٍ، وَهِيَ أَنْ الْأَصْلَ مُعَلَّلٌ، وَأَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِغَيْرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وَانْتِفَاءُ الْمُعَارِضِ فِي الْأَصْلِ، وَوُجُودُ غَيْرِ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ، وَانْتِفَاءُ الْمُعَارِضِ فِيهِ أَيْضًا كَلَامٌ ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= فقال ﷺ: «كبر كبر» وهو أحدث القوم، فسكت فتكلما، فقال: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين يمينا، فقالوا له: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار، فعقله النبي ﷺ من عنده».

وفي رواية متفق عليها قال ﷺ: «يقسم خمسون منكم على رجلٍ منهم؛ فيدفع برمته» فقالوا: «أمر لم نشهده؛ كيف نحلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم قالوا: يا رسول الله قوم كفار... الحديث».

فقوله ﷺ: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم» - دليل على مشروعية القَسَامَةِ؛ وإلى هذا ذهب جمهور الصحابة والتابعين، والعلماء من «الحجاز» و«الكوفة»، و«الشام»؛ كما حكى القاضي عياضٌ، ولم يختلفوا في الجملة، ولكن اختلفوا في التفاصيل.

البَابُ التَّاسِعُ

فِي الْقِيَاسِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

الْقِيَاسُ: عِبَارَةٌ عَنْ إِبْطَاتٍ مِثْلِ حُكْمٍ صُورَةٍ فِي صُورَةٍ أُخْرَى؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ.

البَابُ التَّاسِعُ فِي الْقِيَاسِ

«وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْقِيَاسُ عِبَارَةٌ عَنْ إِبْطَاتٍ مِثْلِ حُكْمٍ صُورَةٍ فِي صُورَةٍ أُخْرَى؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ:

أَعْلَمُ أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَهَمِّ مَقَاصِدِ أَصُولِ الْفِقْهِ^(١)؛ فَإِنَّهُ مَنَاطُ أَلَاجْتِهَادٍ، وَأَصْلُ الرَّأْيِ، وَمِنْهُ يَتَشَعَّبُ الْفَقْهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ الْفُرُوعِ وَعِلْمُ الْخِلَافِ، وَمِنْهُ يَسْتَمَدُّ، وَإِلَيْهِ يَسْتَنِدُ، وَبِهِ تُعْمَدُ أَحْكَامُ الْوُقَايِعِ الَّتِي لَا نِهَآيَةَ لَهَا؛ فَإِنَّ أَعْتِقَادَ الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّهُ لَا تَخْلُوْ وَاقِعَةً عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَوَاقِعُ النُّصُوصِ وَالْإِجْمَاعَاتِ مُحْصُورَةٌ؛ وَالْمُتَكَفِّلُ بِتَعْمِيمِ الْأَحْكَامِ هُوَ الْقِيَاسُ.

وَالْقِيَاسُ^(٢) فِي اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَاوَاةِ وَالتَّقْدِيرِ؛ يُقَالُ: قِيسْتُ الثَّغْلَ بِالثَّغْلِ، وَقِيسْتُ

(١) ينظر: مقدمة التحقيق.

(٢) ينظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٤٣/٢، البحر المحيط للزركشي ٥/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٦٧/٣، سلاسل الذهب للزركشي ص ٣٦٤، التمهيد للأسنوي ص ٤٦٣، نهاية السؤل له ٢/٤، زوائد الأصول له ص ٣٧٤، منهاج العقول للبدخشي ٣/٣، غاية الوصول للشيوخ زكريا الأنصاري ص ٢١١، التحصيل من المحصول للآرموي ١٥٥/٢، المنحول للغزالي ص ٣٢٣، المستصفى له ٢٢٨/٢، حاشية البناني ٢٠٢/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٣٩/٢، المعتمد لأبي الحسين ١٩٥/٢، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ص ٥٢٨، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧/٣٦٨، ٤٨٧/٨، إعلام الموقعين لابن القيم ١٠١/١، التحرير لابن الهمام ص ٤١٥، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٦٣/٣، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١١٧/٣، ميزان الأصول للسمرقندي ٧٨٩/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٩٦/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهي ٢٤٧/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٥٢/٢، حاشية نسيمات الأسحار لابن عابدين ص ٢١٢، شرح المنار لابن ملك ص ١٠٣، الوجيز للكراماسي =

الأرض: إذا قَدَرْتُهَا بشيءٍ معلوم، وفَلَانٌ لا يقاسُ بفَلَانٍ، أي: لا يساويه.

وأما في الاصطلاح فقليل: لا يمكنُ حُدُّه ولا رَسْمُهُ؛ لأنه يتركَّب من معلوماتٍ مختلفة الحقائق، ووجودٍ وعدمٍ، والمختلفات لا تجتمعُ في فضلٍ واحدٍ، ولا خاصيةٍ واحدةٍ، والحقُّ: أنه لا يمتنعُ اجتماعُ بعضِ المختلفاتِ في أمرٍ ما يتميزُ بخاصيةٍ؛ فيكونُ الاسمُ والحدُّ مقولاً عليها باعتبارِ ذلك، ثمَّ إنه إذا كان القياسُ من الأمور الجعلية المصطلحِ عليها - فلا يمتنعُ حده، أو رسمه؛ كسائر الحقائق الشرعية الجعلية وغيرها.

وأسدُّ عبارة أعتمدَها المتقدمون، وأختارَها المحققون عبارة القاضي؛ وهي: حنلُ معلومٍ على معلومٍ/ ١١٠٤ في إثباتِ حكمٍ لهما أو نفيهِ عنهما بأمرٍ جامعٍ بينهما من حكمٍ أو صفةٍ أو نفيهما.

وعدل عن لفظ «شيء» إلى «معلوم»؛ ليعوى به الموجود والمعدوم؛ فإن قياس الدلالة يجري في المعدوم، والتعليل بالمانع قياسٌ في نفي ما له عرضية الثبوت، وأشار إلى أنه لا يتم إلا بجامع؛ فإنَّ الجمعَ بغيرِ جامعٍ يجرُّ إلى التَّعطيل والتَّشبيه، ثم فصلَّ الجامع إلى «حكم»؛ كقولك: «نَجَسٌ، فلا يجوزُ بيعةُ»، أو «صفة»؛ كقولك: «مُسَكَّرٌ؛ فلا يجوزُ شُرْبُهُ»، أو «نفي حكم»؛ كقولك: «غيرُ مغضومٍ؛ فلا يضمنُ»، أو «نفي صفة»؛ كقولك: «غيرُ مُتَّقِعٍ بِهِ؛ فلا يجوزُ بيعةُ». وأوردَ عليه أسئلة:

الأول: إن أرادَ أنه يُحمَلُ إثباتٌ مثل حكمٍ أحدهما للآخر، فقوله: «في إثبات حكمٍ لهما»؛ تكرارٌ، وإن أرادَ غيره، فلا بُدَّ من إثباته.

الثاني: قوله: «في إثبات حكمٍ لهما»: يشعر بأنَّ الأصلَ ثبوت الحكم في الأصل بالقياس، وهو دَوْرٌ، ويشعرُ بأنَّ الثابت في الفرع عينُ حكم الأصل، وإنَّه محالٌ؛ لاختلاف المتعلق، ولأنَّ ثبوت الحكم في الأصل مقطوعٌ به، وفي الفرع مظنونٌ، وفي الأصل مُجمَعٌ عليه، وفي الفرع مُختلفٌ فيه، وثبوته في الأصل بالنص والإجماع، وفي الفرع بالعلَّة، وهو في الأصل أصلٌ، وفي الفرع فرعٌ؛ فكيف يتحدُّ؟!

الثالث: تفصيله للجامع: إما أن يكونَ مفتقراً إليه، أو لا: فإن كان مفتقراً إليه، فهلاً فصلَّ المقيس إلى حكم وصفة؛ فإنَّ القياسَ يجري في الصفة؛ كإثبات أنَّ الباري تعالى عالمٌ؛ لثبوت العالمية له؛ قياساً على الشاهد؛ فإنَّ المعتزليَّ يسلمُ تلازمَ العلم للعالمية شاهداً، ويسلم ثبوت العالمية غائباً؛ فيلزمه ثبوت العلم غائباً، وإن لم يكن مفتقراً إليه، وإنما هو أمرٌ عرضي للجامع، فكانَ زيادةً.

= ص ٦٤، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٣٤، إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٩٨، شرح مختصر المنار للكوراني ص ١٠٣، شرح الكوكب المنير للفتوح ص ٤٧٩.

الرَّابِعُ: أَسْتَعْمَالُهُ لَفْظَةَ «أَوْ»، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الشُّكِّ الْمَنَافِي لِلْبَيَانِ.

الخَامِسُ: أَنَّهُ قَاصِرٌ؛ لَخُرُوجِ الْفَاسِدِ مِنْهُ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّا لَا نَعْنِي بِالْحَمْلِ مَجْرَدَ ثَبُوتِهِ أَوْ نَفْيِهِ فِي الْفَرْعِ؛ لِيَكُونَ تَكَرُّاراً، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ ثَبُوتَهُ فِي الْفَرْعِ أَوْ نَفْيَهُ تَبَعاً لثَبُوتِهِ فِي الْأَصْلِ أَوْ نَفْيِهِ، وَلَا يَتَمَيَّزُ حُكْمُ الْفَرْعِ عَنِ حُكْمِ الْأَصْلِ إِلَّا بِذَلِكَ؛ فَاسْتَعْمَالُ لَفْظِ «الْحَمْلِ» فِيهِ مِنْ أَرْشَقِ الْعِبَارَاتِ وَأَحْسَنِ الْبَلَاغَاتِ؛ فَكَيْفَ يُعَدُّ اسْتِدْرَاكاً؟!

وعن الثاني: أن ثبوته لهُمَا معاً بِصِفَةِ الْجَمْعِيَّةِ مِنْ أَثَرِ الْقِيَاسِ.

وقوله: «إنه يشعر باتِّحاد حُكْمِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ بِالْوَجْهِ الْمَذْكُورَةِ»:

قلنا: المراد: اتِّحَادُهُمَا بِالنُّوعِ وَالْحَقِيقَةِ، لَا بِالشَّخْصِ،، وَجَمِيعُ مَا مَيَّزَ بِهِ أُمُورٌ عَرْضِيَّةٌ مَعْتَبَرَةٌ فِي التَّشْخِصِ.

وعن الثالث: أن إثبات الصِّفَةِ بِالْقِيَاسِ نَوْعٌ مِنَ الْحُكْمِ.

وقولهم: «فِيَسْتَغْنِي عَنْ تَفْصِيلِ الْجَامِعِ»:

قلنا: ١٠٤/ب الحقُّ أَنَّهُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِيُوجِّهَيْنِ:

الأَوَّلُ: لِلتَّهْنِيمِ لَا لِلتَّشْمِيمِ؛ وَذَلِكَ شَأْنٌ مَنْ يَرِيدُ الْإِفَادَةَ وَالتَّعْلِيمَ.

الثاني: أن في ذلك إشارةً إِلَى أُمُورٍ وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَ الْقَائِسِينَ؛ فَتَبَّهَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِيهَا وَمَا هُوَ الْحَقُّ فِيهَا؛ مِنْ ذَلِكَ التَّعْلِيلُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَصَحُّ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّعْلِيلُ بِالْعَدَمِ؛ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَصَحُّ الْجَمْعُ بِهِ،، وَإِنْ أَمْتَنَعَ الْجَمْعُ بِهِ فِي قِيَاسِ الْمَعْنَى، فَلَا يَمْتَنِعُ فِي قِيَاسِ الدَّلَالَةِ؛ فَإِنَّ الْقِيَاسَ جَسَسٌ يَتَنَوَّعُ إِلَى: قِيَاسِ عِلَّةٍ، وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَجْمَعَ الْقَائِسُ بَعَيْنِ الْعِلَّةِ أَوْ بِلَازِمِهَا، وَالْأَوَّلُ: قِيَاسُ الْعِلَّةِ، وَالثَّانِي: قِيَاسُ الدَّلَالَةِ.

ثم قِيَاسُ الْعِلَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى: قِيَاسِ الْمَعْنَى وَالْإِخَالَةِ، وَإِلَى الْقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَإِلَى قِيَاسِ الشَّبَهِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ قِيَاسُ السَّبَرِ وَالطَّرْدِ؛ عَلَى مَا سَيَأْتِي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وعن الرَّابِعِ: أَنَّهُ الثَّابِتُ عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَخَذَ الْوُجُوهُ الْمَذْكُورَةَ بِمَا هُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ الْمَذْكُورَ رَسْمٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ مُلْزوماً لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ خَاصَّةً يَصَحُّ التَّمْيِيزُ بِهَا.

وعن الخَامِسِ: أَنَّ مَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَهُوَ عِنْدَهُ لَا يَخْتَّاجُ إِلَى مَزِيدٍ،، وَإِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ «فِي ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ».

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَدِّ، وَهُوَ: «إِثْبَاتُ حُكْمٍ صُورَةٍ فِي صُورَةٍ أُخْرَى؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثْبِتِ»، أَوْ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ إِثْبَاتُ مِثْلِ حُكْمٍ مَعْلُومٍ فِي مَعْلُومٍ آخَرَ؛ لِاشْتِبَاهِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثْبِتِ» وَإِنْ أَخْتَرَزَ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْقَاضِي، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي تَعْمِيمِهِ فِي النَّفْيِ إِلَى غَايَةٍ فِي حَمْلِ الْإِثْبَاتِ عَلَى الْحُصُولِ الدَّهْنِيِّ، مَعَ أَنَّهُ قَاصِرٌ لَا

يَدْخُلُ فِيهِ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ إِذَا عَيَّنَا الْجَامِعَ بِالْعَلَّةِ.

وَأُورِدُوا عَلَيْهِ: أَنَّهُ يُشْكَلُ بِقِيَاسِ الْعَكْسِ وَالتَّلَازُمِ وَالْاِقْتِرَانِ، وَالْجَمِيعُ غَيْرُ وَارِدٍ:
أَمَّا قِيَاسُ الْعَكْسِ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَهْمِهِ أَوَّلًا، فَأَعْلَمْنَا أَنَّ الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِ طَرْدٍ، وَقِيَاسِ
عَكْسٍ:

فَقِيَاسُ الطَّرْدِ: أَنْ يُعَيَّنَ الْقَائِسُ عَلَيْهِ الْأَصْلَ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ، وَيُحَقِّقَ عِلَّتَهَا بِطَرِيقٍ مَا، ثُمَّ
يَطْرُدُهَا فِي الْفَرْعِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ؛ كَقَوْلِهِ: الشَّدَّةُ الْمُطْرِبَةُ عِلَّةٌ لِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ فِي النَّبِيذِ،
فَيَحْرُمُ.

وقِيَاسُ الْعَكْسِ: أَنْ يَحَقِّقَ عِلَّةَ الْخَضَمِ أَوَّلًا فِي الْفَرْعِ عَلَى زَعْمِهِ، ثُمَّ يَحَقِّقَهَا فِي صُورَةِ
إِجْمَاعٍ مَعَ تَخْلُفِ الْحُكْمِ عَنْهَا بِالْإِتِّفَاقِ؛ فَيَنْعَكِسُ الْأَمْرُ فِي جَعْلِ مَحَلِّ الْإِجْمَاعِ قَرْعًا لِلْعَلَّةِ،
وَمَحَلِّ النِّزَاعِ أَضْلًا؛ فَيَسْمَى قِيَاسُ الْعَكْسِ لَذَلِكَ، وَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ رَاجِعٌ إِلَى إِبْطَالِ مَا أَخَذَ الْخَضَمُ
بَتَعْيِينِ عِلَّتِهَا وَنَقْضِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُنَا فِي الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ: إِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ^(١) مَعَ تَسْلِيمِ الْحَنْفِيِّ
أَنَّ قَلِيلَهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتَعْلِيلُهُ/ ١٠٥ أَلَّا يَنْقُضَ بَأَنَّهُ خَارِجٌ نَجَسٌ؛ فَحَيْثُ يَقُولُ: لَوْ نَقَضَ كَثِيرُ
الْخَارِجِ النِّجَسَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ، لَنَقَضَ قَلِيلُهُ، كَالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ؛ وَلَا يَنْقُضُ قَلِيلُهُ
بِالْإِجْمَاعِ؛ فَلَا يَنْقُضُ كَثِيرُهُ، وَالْحُكْمُ فِي هَذَا النَّظْمِ فِي الْأَصْلِ فِي مَسْأَلَةِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ
بِثَبُوتِ النَّقْضِ، وَفِي الْفَرْعِ وَهُوَ الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ عَدَمُ النَّقْضِ؛ فَمِنْ هَهُنَا كَانَ إِبْطَالًا
لِعَكْسِ الْحَدِّ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا النَّظْمَ يَرْجِعُ إِلَى الشَّرْطِ الْمُتَّصِلِ، وَقِيَاسُ الطَّرْدِ فِيهِ مُسْتَعْمَلٌ لِتَحْقِيقِ الْقَضِيَّةِ
الشَّرْطِيَّةِ^(٢)، ثُمَّ اسْتَشْنَى فِيهِ نَفْيَ الْأَوَّلِ لِنَفْيِ الثَّانِي، وَهُوَ عَيْنُ عَكْسِ النَّقْضِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) خُرُوجِ النِّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجَيْنِ قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ: فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُوجِبُ
الْوُضُوءَ، يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنْ
التَّابِعِينَ: عَطَاءُ وَطَاوُسُ وَالْحَسَنُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ
وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اغْسِلْ أَثَرَ الْمَحَاجِمِ عَنْكَ وَحَسْبُكَ. وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو فِيمَنْ احْتَجَمَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا
غَسْلُ مَحَاجِمِهِ؛ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا، وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ.
وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَتَرَفَهُ الدَّمُ، فَكَرَعَ
وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى إِبْجَابِ الْوُضُوءِ بِالْقِيَاءِ وَالرُّعَافِ وَالْجِجَامَةِ، مِنْهُمْ: سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ
الْمُبَارَكِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ السَّنَةِ ٢٥٩/١.

(٢) تَنْقَسِمُ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ إِلَى مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَهَا أَقْسَامٌ:

سُمِّيَ قياس العكس كذلك أيضاً، والشرطيَّان معاً؛ أغني: المتَّصِل - كما ذَكَرَ - والمنفَصِل؛
كقولنا: لو أَنَعَقَدَ بَيْنَ الغَائِبِ: فَإِذَا أَن يَنْعَقِدَ جَائِزاً أَوْ لَازِماً؛ والقِسْمَانِ بِاطْلَانِ.

والْحَمْلِيُّ: كقولنا: النَّبِيذُ مُسَكَّرٌ، وَكُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَدْلَةٌ، فَلَيْسَتْ مِنْ أَنْوَاعِ
الْقِيَاسِ فِي أَصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا يَسْمُونَهَا «استدلالاً»، وَيَخْصُونُ اسْمَ الْقِيَاسِ بِالْأَسْتِدْلَالِ عَلَى
الْجُزْءِ بِالْجُزْءِ، وَهُوَ التَّمْثِيلُ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ، وَالْمُنْطَقِيُّونَ يَخْصُونُ اسْمَ «الْقِيَاسِ» بِالْأَسْتِدْلَالِ بِالْكُلِّيِّ
عَلَى الْجُزْئِيِّ، وَيَسْمُونُ عَكْسَ هَذَا، وَهُوَ الْأَسْتِدْلَالُ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ - «الاستقراء»،
وَالْشَّرْطِيُّ عِنْدَهُمْ فِي تَقْدِيرِ الْحَمْلِيِّ؛ فَالْشَّرْطِيَّةُ هِيَ الْكُبْرَى، وَالْأَسْتِثْنَائِيَّةُ الصَّغْرَى؛ فَإِنَّكَ إِذَا
قُلْتَ: إِنْ كُلُّ مَنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، لَكِنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ - يَنْتِجُ: فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ - كَانَ
تَقْدِيرُهُ: هَذَا صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَكُلُّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ يَنْتِجُ: هَذَا مُتَطَهِّرٌ.

وَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الْأَدْلَةِ قِيَاساً فِي أَصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ، فَلَا يَضُرُّهُمْ خُرُوجُهَا مِنْ
حَدِّهِمْ، بَلْ يَجِبُ الْإِحْتِرَازُ فِي الْحَدِّ عَنْهَا؛ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِغَالَطَةٌ بِلَفْظٍ
مُشْتَرَكٍ وَضِعَ بِأَصْطِلَاحَيْنِ، وَأَصْطِلَاحُ الْفُقَهَاءِ عَلَى إِطْلَاقِ الْقِيَاسِ عَلَى التَّمْثِيلِ فَقَطْ - أَقْرَبُ إِلَى
اللُّغَةِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمَسَاوَاةِ فِيهِ وَظُهُورِهَا، وَإِطْلَاقُ الْمُنْطَقِيِّينَ لَهُ عَلَى الْحَمْلِيِّ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ

= الشرطية المتصلة: هي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى، أو بنفي نسبة على تقدير
أخرى، وهي موجبة، إِنْ حَكَمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى، وَسَالِبَةٌ إِنْ حَكَمَ فِيهَا بِنَفْيِ نِسْبَةٍ
عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى؛ مِثَالُهَا مُوجِبَةٌ: إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتَكَ؛ فَقَدْ حَكَمَ بِوُجُودِ الْإِكْرَامِ لِلزَّائِرِ عَلَى تَقْدِيرِ
مُجِيئِهِ. وَمِثَالُهَا سَالِبَةٌ: لَيْسَ إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ اللَّيْلُ مُوجُوداً؛ فَقَدْ حَكَمَ فِيهَا بِنَفْيِ وُجُودِ
اللَّيْلِ عَلَى تَقْدِيرِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيَسْمَى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ: مُقَدِّماً، وَالثَّانِي: تَالِيّاً؛ كَمَا يَسْمَى الْأَوَّلُ عِنْدَ
النُّحَاةِ شَرْطاً، وَالثَّانِي جَوَاباً وَجُزْأً.

وَالْحَكْمُ فِيهَا بِثُبُوتِ التَّالِيِ لِلْمُقَدِّمِ هُوَ حَكْمُ بَاتِّصَالِ النِّسْبَةِ الثَّانِيَةِ بِالنِّسْبَةِ الْأُولَى؛ سَوَاءٌ أَكَانَتْ
النِّسْبَتَانِ ثُبُوتِيَّتَيْنِ أَوْ عَدِمِيَّتَيْنِ، أَمْ الْأُولَى عَدِمِيَّةٌ وَالثَّانِيَةُ ثُبُوتِيَّةٌ أَمْ الْعَكْسُ؛ فَالْصُّورُ أَرْبَعَةٌ: مِثَالُ
الْأُولَى: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مُوجُوداً، وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ: إِنْ لَمْ تَجْتَهِدْ لَمْ تَنْجَحْ؛ فَقَدْ
حَكَمْنَا بِاتِّصَالِ عَدَمِ النِّجَاحِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْجَهْدِ. وَمِثَالُ الثَّلَاثَةِ: إِنْ لَمْ تَجْتَهِدْ يَحْصُلُ لَكَ
النَّدَمُ، وَمِثَالُ الرَّابِعَةِ: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَلَمْ يَكُنِ اللَّيْلُ مُوجُوداً.

وَهَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا فِي الْمَوْجِبَةِ. أَمَّا السَّالِبَةُ: فَالْحَكْمُ فِيهَا بِنَفْيِ الْإِتِّصَالِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ النِّسْبَةِ الْأُولَى
وَالثَّانِيَةِ؛ مِثْلُ قَوْلِنَا: لَيْسَ إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً، كَانَ اللَّيْلُ مُوجُوداً؛ فَالسَّلْبُ هُنَا تَوَجُّهُ إِلَى
الْإِتِّصَالِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ الْمُقَدِّمِ وَالتَّالِيِ؛ فَرَفَعَهُ. وَمِنْ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ الْعَدُولَ وَالتَّحْصِيلَ يَوْجِدَانِ فِي
هَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ، وَالضَّابِطُ فِي مَعْرِفَةِ عَدُولِهَا وَتَحْصِيلِهَا -: هُوَ أَنَّ النِّفْيَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجُزْءِ - كَانَ
عَدُولاً بِهِ عَنْ أَصْلٍ وَضَعَهُ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ جُزْأً مِنَ التَّالِيِ، وَإِنْ وَقَعَ النِّفْيُ قَبْلَ فَاءِ الْجُزْءِ - كَانَ عَلَى
أَصْلٍ وَضَعَهُ مِنْ سَلْبِ الْإِتِّصَالِ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَذْكُرْ فَاءَ الْجُزْءِ - فَاحْمِلْ «لَيْسَ» عَلَى السَّلْبِ، وَاحْمِلْ
«لَمْ» وَغَيْرَهَا عَلَى الْعَدُولِ. يَنْظُرُ: رِسَالَةُ الْمُنْطَقِ لِصَالِحِ شَرْفٍ ص ٧٧-٧٨.

أَعْلَمُ: أَنَّ حَاصِلَ الْكَلَامِ فِي الْقِيَاسِ: أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مُعَلَّلٌ بِالصِّفَةِ الْفُلَانِيَّةِ، ثُمَّ عَلِمْنَا أَوْ ظَنَّنَا: حُصُولَ تِلْكَ الصِّفَةِ فِي صُورَةٍ أُخْرَى، فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ يُسَاوِي الْحُكْمَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى -: فَهَذَا الظَّنُّ إِذَا حَصَلَ لِلْمُجْتَهِدِ، فَهَلْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ لَا؟

فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِنَا: الْقِيَاسُ حُجَّةٌ أَوْ لَا؟ وَعِنْدَ هَذَا: يَظْهَرُ أَنَّ الْحُكْمَ أَصْلٌ فِي الْأَصْلِ، وَفَرْعٌ فِي الْفَرْعِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ فَرْعٌ فِي الْأَصْلِ، وَأَصْلٌ فِي الْفَرْعِ؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ الْحُكْمَ أَوَّلًا فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ، ثُمَّ نَفْرُعُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةَ الْعِلَّةِ، ثُمَّ إِنَّا نُنْثِبُ الْعِلَّةَ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، ثُمَّ نَفْرُعُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ.

الشرطيَّين، وتخصيصُ اسمِ القياسِ بذلك باعتبارِ أنَّ اعتقادَ النتيجةِ مساوٍ لاعتقادِ المقدمات - بعيدٌ؛ فإنه يلزمُ عليه تسميةُ كُلِّ دليلٍ قياساً، وإن كان نصّاً أو إجماعاً كذلك.

قوله: «وَأَعْلَمُ أَنَّ حَاصِلَ الْكَلَامِ فِي الْقِيَاسِ أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مُعَلَّلٌ بِالصِّفَةِ الْفُلَانِيَّةِ، ثُمَّ عَلِمْنَا أَوْ ظَنَّنَا أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ فِي صُورَةٍ أُخْرَى، فَغَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ مُسَاوٍ لِلْحُكْمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى -: فَهَذَا الظَّنُّ إِذَا حَصَلَ لِلْمُجْتَهِدِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ، وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِهِ...» إلى قوله: «وعند هذا نقول: إِنَّ الْحُكْمَ أَصْلٌ فِي الْأَصْلِ، فَرْعٌ فِي الْفَرْعِ؛ وَإِنَّ الْعِلَّةَ فَرْعٌ فِي الْأَصْلِ، أَصْلٌ فِي الْفَرْعِ»:

أَعْلَمُ أَنَّ أَرْكَانَ ١٠٥ بِالْقِيَاسِ أَرْبَعَةٌ:

الأصلُ: وهو اسمٌ للصورةِ المقيسِ عليها، المنطوقِ بِحُكْمِهَا أو المُجْمَعِ عليه.

وَالْفَرْعُ: وهو اسمٌ لصورةِ الْمُسَكَّوْتِ عَنْهُ الْمُطْلَقِ بالمنقولِ، أو المُجْمَعِ عليه، ومن قَسَرَهُ بِمَحَلِّ النِّزَاعِ، فمرادهُ بَيْنَ الْمُتَنَاطِرَيْنِ.

وَالْجَامِعُ: وهو العِلَّةُ أو لازمُها.

وَالْحُكْمُ: وقد عرفته. هذا المشهورُ عندَ الفقهاء.

وقال المتكلمون: الأصلُ هو: النصُّ الدالُّ على الحكمِ في مَحَلِّ الْوِفَاقِ

وقال الفخر: الأصلُ: هو الحكمُ الثابتُ في مَحَلِّ الْوِفَاقِ، أو عِلَّةُ ذَلِكَ الْحُكْمِ، قال: وَالْحُكْمُ أَصْلٌ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ؛ يعني: لأنه مع المناسَبَةِ دليلُ الْعِلِّيَّةِ، وفَرْعٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ لِأَنَّهُ الْأَثَرُ، وَالْعِلَّةُ فَرْعٌ فِي الْأَصْلِ - لِمَا ذُكِرَ - أَصْلٌ فِي الْفَرْعِ؛ لِأَنَّهَا الْمَعْرِفَةُ لِلْحُكْمِ فِيهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ، وَالبَحْثُ لَفْظِي.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الْأَصْلَ عبارةٌ عن الصورةِ المقيسِ عَلَيْهَا على مِقَابِلَةِ الْفَرْعِ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي اللَّغَةِ عبارةً عَمَّا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، أَوْ مَا يَسْتَغْنِي عَنْ غَيْرِهِ - فإِطْلَاقُهُ على ما أَصْطَلَحَ عليه الفقهاءُ واضحٌ؛ وَلَا مُشَاحَّةَ فِي التَّسْمِيَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

أَحْتَجُّ الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ بِحُجَجٍ:

قَوْلُهُ: «المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْقِيَاسِ:

إِذَا فَهِمْتَ مَعْنَى الْقِيَاسِ وَحَدَّهُ وَتَمَثِيلَهُ وَأَنْقِسَامَهُ إِلَى عَقْلِيٍّ وَشَرْعِيٍّ - فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِمَا: فَأَنْكَرَهُمَا الْحَشَوِيَّةُ، وَأَثْبَتَهُمَا الْجَمَاهِيرُ، وَرَدَّتِ الْحَنَابِلَةُ قِيَاسَ الْعَقْلِ دُونَ الشَّرْعِ، وَرَدَّ النَّظَامُ مُعْظَمَ قِيَاسِ الشَّرْعِ دُونَ الْعَقْلِ، وَرَدَّ الْإِمَامُ فِي «الْبُرْهَانِ»^(١) قِيَاسَ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ بِالْجَوَامِيعِ الْأَرْبَعَةِ؛ أَعْنِي: الْعِلَّةَ، وَالذَّلِيلَ، وَالشَّرْطَ، وَالْحَقِيقَةَ.

وَقَالَ: الدَّلِيلُ الْمَذْكُورُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي الْغَائِبِ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي الشَّاهِدِ أَوْ لَا: فَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ، فَلَا دَلَالَةَ، وَإِنْ تَحَقَّقَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الشَّاهِدِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ مِنَ الشَّاهِدِ يَعْرِفُ كَوْنَهُ دَلِيلًا فَيُطْرَدُ فِي الْغَالِبِ فَلَا يَسْتَغْنَى عَنِ الْمَشَاهِدِ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلدَّلِيلِ إِلَّا وَجُودُ مُسْتَلْزِمٍ لِلْحُكْمِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ اسْتِلْزَامِهِ لِلْحُكْمِ؛ وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِ، وَهِيَ الْمَقْدَمَةُ الْكُبْرَى، وَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ وَجُودِهِ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ؛ أَعْنِي: تَحَقُّقُهُ فِي الْغَائِبِ، وَهُوَ الْمَقْدَمَةُ الصُّغْرَى.

وَأَسْتَضَعَفَ الْفَخْرُ قِيَاسَ الْعَقْلِ بِأَنْ إِسْقَاطَ تَعْيِينِ الْأَصْلِ عَنِ التَّأْيِيرِ، وَتَعْيِينِ الْفَرْعِ عَنِ الْمَانِعِيَةِ - عَسِيرٌ، قَالَ: وَالْمُشْكِلُ فِيهِ تَحْقِيقُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ بِأَعْتَابِ الْمَشْتَرَكِ، وَالْقَطْعُ بِهِ عَسِيرٌ، وَالذُّوْرَانُ - وَإِنْ أَعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْمَعْتَزَلَةُ - فَلَا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَالْمَقْصُودُ بِالْبَحْثِ هَهُنَا هُوَ الشَّرْعِيُّ، وَأَصُولُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَمْتَنَعُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَالْقَائِلُونَ بِذَلِكَ اخْتَلَفُوا/١٠٦:

فَمِنْهُمْ: مَنْ خَصَّ ذَلِكَ شَرْعِيًّا، وَهُوَ النَّظَامُ، وَسَاعَدَنَا عَلَى الْعَمَلِ بِالْقَطْعِيِّ مِنْهُ، وَالْمَنْصُوصِ عَلَى عِلَّتِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ لَمْ يَخْصُصْهُ، وَهُوَ بَعْضُ الْمَعْتَزَلَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالرَّافِضَةِ إِلَّا الزُّيْدِيَّةَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمَانِعُونَ فِي مَأْخِذِ الْمَنْعِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ رَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ عِلْمًا وَلَا ظَنًّا فِي رُغْمِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ سَلَّمَ إِفَادَتَهُ لِلظَّنِّ، وَزَعَمَ أَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ تَوْرِيطٌ فِي الْجَهَالَاتِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الظَّنُّ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ الْعِلْمِ الْمَحْكُومِ بِحُسْنِيهِ، وَالْقَبِيحُ لَا يُؤْمَرُ بِهِ؛ وَمِنْ

الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَدْ قَالَ: أَوَّلُ وَاجِبِ الشَّكِّ، وَالشَّكُّ فِي اللَّهِ كُفْرٌ، وَهُوَ قَبِيحٌ لَعَيْنِهِ، وَالْغَفْلَةُ وَالْعَشْيَةُ مِنَ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، وَقَدْ سَلَّمَ أَنَّهُمَا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ أَصْلُهُ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَا يَفْعَلُ مَا يَقْضِي الْعَقْلُ بِقُبْحِهِ، وَقَدْ سَاعَدَ أَيْضًا عَلَى الْعَمَلِ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ مِنْ تَشْبِيهِهِ وَتَمَثِيلِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَرَأَ مِثْلَ مَا قُلَّ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة ٩٥].

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، لَكِنْ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ شَرْعًا، وَالْقَائِلُونَ بِهَذَا

(١) ينظر: البرهان (٧٥١/٢) (٦٩٤).

أهل الظاهر؛ كآبِنِ دَاوُدَ وَالْقَاشَانِي وَالنَّهْرَوَانِي^(١)، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَأْخِذِ ذَلِكَ:
فَمِنْهُمْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّعَبُّدِ بِهِ؛ فَيَتَنَفَّى.

وَمِنْهُمْ: مَنْ نَفَاهُ لَوْجُودِ النَّافِي لَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى زَعْمِهِ؛ وَسَاعَدَنَا بَعْضُهُمْ
عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَضْلَ قَطْعًا؛ كَالْحَاقِ الْأَمَّةَ بِالْعَبْدِ فِي سِرَايَةِ الْعِتْقِ. وَقِيَاسُ الْأُولَى؛
كَقِيَاسِ الْعَمَلِ عَلَى الْعَوْرَاءِ فِي مَنَعَ التَّضْحِيَّةِ بِهَا - وَعَلَى كُلِّ قِيَاسٍ دَلُّ النَّصِّ أَوْ الظَّاهِرُ أَوْ الْإِيمَاءُ
عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهِ وَكُلُّ مَا يُمْكِنُ التَّنْصِيسُ عَلَيْهِ؛ كَقِيَاسِ الْمُتَلَفَّاتِ، وَأُرُوشِ الْجَنَائِيَّاتِ، وَتَقْدِيرِ
التَّفَقَّاتِ.

وَكَانَ الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي الْقَطْعَ، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَعَلَى الثَّالِثِ: أَنَّ
النَّصَّ عَلَى التَّعْلِيلِ نَصٌّ عَلَى التَّعْمِيمِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَقْبَلُ التَّخْصِصَ، فَمَتَى نَصٌّ
الشارعُ عَلَى عِلَّةٍ، فَلَازِمٌ عُلَّتْهَا ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِهَا أَيْنَمَا وُجِدَتْ، وَعَلَى الرَّابِعِ الضَّرُورَةُ؛ لِتَعَدُّرِ
التَّنْصِيسِ عَلَيْهِ عَلَى الْإِفْرَادِ.

الْمَذْهَبُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا وَشَرْعًا، وَيَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ شَرْعًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ
وَالْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفَاصِيلَ:

مِنْهَا: أَنَّ الْقَفَالَ^(٢) وَأَبَا الْحُسَيْنِ يَزْعُمَانِ أَنَّ دَلَالََةَ الْعَقْلِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ يَزْعُمُ أَنَّ دَلَالََةَ السَّمْعِ عَلَيْهِ ظَنِّيَّةٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ بَعْضَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ
كَذَلِكَ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «إِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْأَسْبَابِ وَالْمَوَانِعِ وَالشُّرُوطِ».

وَمِنْهَا: قَوْلُ بَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ: «لَا يَجْرِي إِلَّا فِي الْمَنْهِيَّاتِ دُونَ الْمَأْمُورَاتِ».

وَمِنْهَا: قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ: «إِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْمُقَدَّرَاتِ، وَلَا فِي الرُّخْصِ».

وَالْمَخْتَارُ: أَنَّهُ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، أَيْنَمَا تَحَقَّقَ مَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَانِعٌ مِنْ مَصَادِمَةِ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ
قِيَاسٍ أَرْجَحَ مِنْهُ.

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ بْنُ أَحْمَدَ النَّهْرَوَانِي الرَّزَازُ، أَبُو حَكِيمٍ: فَرَضِي، مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْبَلَةِ. مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ.
كَانَ يَكْسِبُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، يَخِيطُ الثِّيَابَ. لَهُ تَصَانِيفٌ فِي الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ مِنْهَا: «شَرْحُ الْهُدَايَةِ» كُتِبَ
مِنْهُ تِسْعُ مَجْلَدَاتٍ، وَلَمْ يَكْمَلْهُ. يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ ٣٨/١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (١٧٦/٤).

(٢) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، الشَّاشِيُّ، الْقَفَّالُ الْكَبِيرُ، أَحَدُ أَعْلَامِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ،
وُلِدَ سَنَةَ ٢٩١، سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ خَزِيمَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرٍ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغْوِيِّ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ
الْحَلِيمِيُّ: كَانَ شَيْخَنَا الْقَفَّالُ أَعْلَمَ مِنْ لَقِيَّتِهِ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ. وَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ: وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ
فِي الْجَدَلِ الْحَسَنِ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ، وَأَدَبُ الْقَضَاءِ وَغَيْرُهَا. مَاتَ سَنَةَ ٣٦٥.
انْظُرْ: ط. ابْنُ قَاضِي شَهْبَةِ ١٤٨/١، ط. الشَّيْرَازِيُّ ٩١، ط. السَّبْكِ ١٧٦/٢، وَالْأَعْلَامُ ٧/١٥٩، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ٣٣٨/٣، وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ١١١/٤، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٥١/٣.

الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الحشر: ٢]:

وَالْأَعْتَبَارُ مَا خُوِذَ مِنَ الْعُبُورِ وَالْمَجَاوِزَةِ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الدَّمْعَةُ: «عَبْرَةً»؛ لِانْتِقَالِهَا مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْخَدِّ، وَسُمِّيَتْ السَّفِينَةُ: «مَعْبَرًا»؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ الْانْتِقَالُ [بِهَا]، وَسُمِّيَ تَأْوِيلُ الْمَنَامِ: «تَغْيِيرًا»؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَخَيَّلِ فِي النَّوْمِ إِلَى مَعْنَاهُ، وَسُمِّيَ الْأَعْتَبَارُ: «أَعْتَبَارًا»؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنْ حَالٍ غَيْرِهِ إِلَى حَالٍ نَفْسِهِ.

قَوْلُهُ: «وقد/ ١٠٦ ب تَمَسَّكُوا بِحُجَجِ: الأولى: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر ٢]...» إلى آخر التفسير:

حَاصِلُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَعْتَبَارًا، وَالْأَعْتَبَارَ مَأْمُورٌ بِهِ؛ فَالْقِيَاسُ مَأْمُورٌ بِهِ.

أَمَّا أَنَّ الْقِيَاسَ أَعْتَبَارًا؛ فَلِأَنَّهُ مَجَاوِزَةٌ عَلَى الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ، وَالْمَجَاوِزَةُ أَعْتَبَارٌ بِدَلَالَةِ الْإِسْتِعْمَالِ؛ مِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ الدَّمْعَةِ عَبْرَةً؛ لِانْتِقَالِهَا مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْخَدِّ، وَتَسْمِيَةُ السَّفِينَةِ مَعْبَرًا؛ لِحَصُولِ الْانْتِقَالِ بِهَا، وَتَسْمِيَةُ تَأْوِيلِ الرُّؤْيَا تَغْيِيرًا؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ مِنَ الصُّورَةِ التَّخَيُّلِيَّةِ إِلَى مَا يَطَابِقُهَا وَيُشَابِهُهَا مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ، وَسُمِّيَ الْإِتْعَاطُ أَعْتَبَارًا؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ مِنْ حَالٍ غَيْرِهِ إِلَى حَالٍ نَفْسِهِ، وَالْقِيَاسُ كَذَلِكَ؛ فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ مَسْمُومَةِ الْأَعْتَبَارِ.

وَأَمَّا أَنَّ الْأَعْتَبَارَ مَأْمُورٌ بِهِ؛ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الحشر ٢]، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبِ، وَلَمْ يُورِدِ الْفَخْرُ عَلَى هَذَا الْمَسْئَلِ هُنَا سِوَى أَغْتَرَضَ وَاجِدٍ، وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ، وَنَحْنُ نُورِدُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ مُتَضَمِّنَةً لِمَا ذَكَرَهُ، وَنَجِيبُ عَنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

الأول: قوله: «الأعتبار حقيقة في المجاوزة» - ممنوع، بل هو حقيقة في الاتعاض، وما ذُكِرُوا مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «الْأَسْعِيدُ مَنْ أَعْتَبَرَ بِغَيْرِهِ»، وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ.

الثاني: سَلَّمْنَا أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَجَاوِزَةِ، لَكِنْ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْقِيَاسِ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِهِ، فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُونَ بَيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر ٢] فَقَيَّسُوا الدُّرَّةَ عَلَى الْبُرِّ - لَمْ يَخْسُنْ، وَلَمْ يَنْتَظَمْ.

سَلَّمْنَا صَحَّةَ حَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الْمَجَاوِزَةِ، لَكِنْ الْمَجَاوِزَةُ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَسَائِرِ الْأَدَلَّةِ، عَقْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ نَقْلِيَّةً، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ أَسْتَدَلَّ بِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ انْتَقَلَ مِنَ الدَّلِيلِ إِلَى الْمَذْهُوبِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ [المؤمنون ٢١]، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ لَا يَكُونُ أَمْرًا بِشَيْءٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا، وَهَذَا مَعْنَى سُؤَالِهِ الْمَذْكَورِ فِي الْكِتَابِ.

قوله: «لا يقال: ذلك المفهوم الكلي لا يمكن إدخاله في الوجود إلا بواسطة إدخال أحد أنواعه؛ فيكون واجباً، ولا أولوية لبعضها دون بعض؛ فيجب الجميع؛ لأننا نقول: لا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْأُولَوِيَّةِ، بَلْ هُنَا أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْ إِجَابَةِ، وَهُوَ الْأَعْتَبَارُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُونَ بَيُوتَهُمْ﴾ [الحشر ٢]، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْأَعْتَبَارِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَإِذَا صُرِفَ إِلَيْهِ، كَفَى فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ

فَتَبَيَّنَتْ: أَنَّ الْأَعْتِبَارَ عِبَارَةً عَنِ الْعُبُورِ، وَالْقِيَاسُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى الْعُبُورِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ
يَعْبُرُ مِنْ مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْأَصْلِ إِلَى مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْفَرْعِ؛

فَتَبَيَّنَتْ: أَنَّ الْقِيَاسَ دَاخِلٌ تَحْتَ حُكْمِ الْأَعْتِبَارِ؛ فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْأَعْتِبَارِ أَمْرًا بِالْقِيَاسِ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ مَنْ اسْتَدَلَّ بِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، فَقَدْ انْتَقَلَ مِنَ الدَّلِيلِ إِلَى
الْمَذْلُولِ؛ فَكَانَ مَعْنَى الْأَعْتِبَارِ حَاصِلًا فِيهِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَتَقُولُ: الدَّلِيلُ قَدْ يَكُونُ عَقْلِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ نَفْلِيًّا قَطْعِيًّا، وَقَدْ يَكُونُ
[نَفْلِيًّا] ظَنِّيًّا مِنْ بَابِ التَّمَسُّكِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَالْعُمُومَاتِ الْمُظَنُّونَةِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ
التَّمَسُّكِ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ التَّمَسُّكِ بِالْقِيَاسِ، وَالْأَعْتِبَارُ هُوَ الْمَفْهُومُ
الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْكُلِّ، وَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ، وَغَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لِشَيْءٍ مِنْهَا،

الْأَمْرُ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

سَلَّمْنَا دَلَالَتَهُ عَلَى الْقِيَاسِ، لَكِنَّهُ مُطْلَقٌ، وَالْمُطْلَقُ تَنَاتَى دَلَالَتُهُ بِصُورَةٍ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ؛ فَإِنَّا
نَحْمِلُهُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُقْطُوعِ بِهِ، أَوْ قِيَاسِ الْأَوَّلَى، أَوْ الْمَنْصُوصِ عَلَى عِلَّتِهِ، أَوْ عَلَى مَا يَتَعَدَّرُ
التَّنْصِصُ عَلَيْهِ.

سَلَّمْنَا دَلَالَتَهُ/ ١١٠٧ أَوْ عَلَى جَمِيعِ الْأَقْسِيَةِ، لَكِنَّهَا دَلَالَةٌ ظَنِّيَّةٌ، وَالْمَسْأَلَةُ عِلْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّرُ
ثُبُوتُهُ؛ فَيَكُونُ أَضْلًا فِي الشَّرِيعَةِ تَسْتَدُّ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمِثْلُهُ لَا يَثْبُتُ بِالظَّنِّ.
وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ فِي
جَمِيعِ صُورِ الْإِطْلَاقِ مِنَ الْإِنْعَاطِ وَالْإِطْلَاقِ وَغَيْرِهِمَا؛ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِيهِ؛ دَفْعًا لِلِإِشْتِرَاكِ
وَالْمَجَازِ.

قَوْلُهُمْ: «السِّيَاقُ مَانِعٌ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْقِيَاسِ»:

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَدَّعِي تَنَاوُلَهُ لَصُورِ الْقِيَاسِ بِخُصُوصِيَّاتِهَا، وَإِنَّمَا نَدَّعِي أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ
بَيْنَ الْقِيَاسَاتِ كُلِّهَا، وَالْإِنْعَاطُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ: أَنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ فَعَلَهُمْ لَمْ تَأْمَنُوا أَنْ
يَنْزِلَ بِكُمْ مَا نَزَلَ بِهِمْ.

قَوْلُهُ: «الْأَمْرُ بِالْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ لَا يَكُونُ أَمْرًا بِشَيْءٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا»:

قُلْنَا: نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ بَعِيْنُهُ، لَكِنْ يَعْصِمُهَا بِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ، وَلَئِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ حَقِيقَةً لَا
يَمْتَنِعُ إِرَادَتُهُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؛ وَهُوَ صَحَّةُ اسْتِثْنَاءِ أَيِّ فَرْذٍ كَانَ مِنَ الْأَعْتِبَارِ
مِنْهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ حَقِيقَةٌ فِي إِخْرَاجِ الدَّاخِلِ، وَالسُّؤَالُ قَوِيٌّ.

قَوْلُهُ: «نَحْمِلُهُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْأَقْسِيَةِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا»:

قُلْنَا: تَخْصِيصٌ، وَتَقْيِيدٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

قَوْلُهُ: «الدَّلَالَةُ ظَنِّيَّةٌ»:

وَالْأَعْتِبَارُ مُعَايِرٌ لِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّاتِ، وَغَيْرُ مُسْتَلَزِمٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا؛ فَلَا مُرَّ بِالْأَعْتِبَارِ لَا يَكُونُ أَمْرًا - أَلْبَتَّةَ - بِالْأَعْتِبَارِ الْخَاصِّ الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ.

وَلَا يَقَالُ: ذَلِكَ الْمَفْهُومُ الْمُسْتَرَكُّ لَا يُمْكِنُ إِدْخَالُهُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ إِدْخَالِ أَحَدِ أَنْوَاعِهِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ، فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَكَانَ إِدْخَالُ أَحَدِ أَنْوَاعِهِ فِي الْوُجُودِ وَاجِبًا، ثُمَّ لَيْسَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْبَعْضِ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْبَاقِي؛ فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى إِيْجَابِ الْكُلِّ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ:

لَأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا ثَبِتَ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى إِيْجَابِ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ وَاجِبٌ - فَنَقُولُ: هَهُنَا نَوْعٌ وَاحِدٌ لَا بُدَّ مِنْ إِيْجَابِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُخْرِجُونَ يُؤْتِيهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا بِتَأْوِيلِ الْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢٧]؛ فَهَذِهِ الْآيَةُ لَا بُدَّ وَأَنَّ تَذَلُّ عَلَى وَجُوبِ الْأَعْتِبَارِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ؛ فَكَانَ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَى هَذَا النَّوعِ وَاجِبًا، وَإِذَا صَرَفْنَاهُ إِلَيْهِ يَكْفِي ذَلِكَ فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ بِالْأَمْرِ بِالْأَعْتِبَارِ؛ فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا - أَلْبَتَّةَ - دَلَالَةٌ عَلَى إِيْجَابِ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ.

قُلْنَا: مَنْ رَأَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ظَنِّيَّةً، أَكْتَفَى بِهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا عِلْمِيَّةٌ، يَقُولُ: الْآيَةُ مَقْطُوعٌ بِنَقْلِهَا، وَيَمْنَعُ مِنْ صَرْفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا مُضَافَتِهَا لِلْخُصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكُمْ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «إِنِّي لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَخِي».

وَقَالَ: وَأَمْرُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ^(١) أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ^(٢) بِرَأْيِهِ، وَأَنْزَلَهُمْ عَلَى حُكْمِهِ. وَقَالَ: «إِذَا أَجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ^(٣)»، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي يَأْتِي ذِكْرُهَا وَتَثْبِيْتُهَا بِمَا أَقَرَّتْ بِهِ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ هَهُنَا؛ فَإِنَّ النُّصُوصَ ثُمَّ كَثِيرَةٌ،

(١) سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، الأوسي الأنصاري: صحابي، من الأبطال. من أهل المدينة. كانت له سيادة الأوس، وحمل لواءهم يوم بدر. وشهد أهدأ، فكان ممن ثبت فيها، وكان من أطول الناس وأعظمهم جسمًا. وُزِي بِسَهْمٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَمَاتَ مِنْ أَثَرِ جَرْحِهِ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَعَمَرَهُ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَحُزِنَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي الْحَدِيثِ: «اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لَمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ!».

ينظر: صفة الصفوة ١/ ١٨٠، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣، والإصابة ٣/ ٣١٩٧.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٥/٧) كتاب: المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب حديث (٤١٢١) ومسلم (٣/ ١٣٨٨-١٣٨٩) كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتل من نقض العهد حديث (٦٤).

(٣) تقدم تخريجه.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: مَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي»؛
فَصَوَّبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وهي قليلة ههنا، وأكثرها آحاد.

قوله: «الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: مَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ مُعَاذٍ - رضي الله عنه - أنه قال: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي»^(١)»
فَصَوَّبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٧/٢) كتاب: الأقضية، باب: اجتهاد الرأي في القضاء حديث (٣٥٩٢)،
(٣٥٩٣)، والترمذي (٦١٦/٣) كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي؟ حديث
(١٣٢٧، ١٣٢٨)، وأحمد (٥/٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٢)، وأبو داود الطيالسي (١/٢٨٦ - منحة)
وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ص - ٧٢) رقم (١٢٤)، والدارمي (١/٦٠) المقدمة،
باب: الفتيا وما فيه من الشدة، والطبراني في «الكبير» (١٧٠/٢٠) رقم (٣٦٢)، والبيهقي (١٠/
١١٤) كتاب: آداب القاضي، والخطيب في «الفيح والمفتق» (١/١٨٨ - ١٨٩)، وابن عبد البر في
«جامع بيان العلم وفضله» (٢/٥٥ - ٥٦)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/٢٦، ٣٥) كلهم من طريق
شعبة، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ بن جبل، عن معاذ بن جبل «أن النبي ﷺ حين
بعثه إلى اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله قال: فإن
لم يكن في كتاب الله؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد
رأْيِي لا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما
يرضى رسول الله». ١. هـ.

وقال الترمذي: هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢٧٧): لا يصح. ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن الجوزي
في «العلل المتناهية» (٢/٧٥٨ - ٧٥٩) وقال: هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه
في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن
عمرو مجهول وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون ١. هـ. وقد أقر الحافظ في «التقريب» (١/
١٤٣) قول ابن الجوزي في الحارث؛ فقال: مجهول.

وقال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٨٢ - ١٨٣): «قال الدارقطني في العلل: رواه شعبة عن أبي
عون هكذا، وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه، والمرسل أصح. قال أبو داود: أكثر ما كان يحدثنا
شعبة عن أصحاب معاذ: أن رسول الله، وقال مرة: عن معاذ. وقال ابن حزم: لا يصح؛ لأن
الحارث مجهول، وشيوخه لا يعرفون، قال: وادعى بعضهم فيه التواتر، وهذا كذب، بل هو ضد
التواتر؛ لأنه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث، فكيف يكون متواتراً؟! وقال عبد الحق، لا
يسند، ولا يوجد من وجه صحيح، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: لا يصح، وإن كان الفقهاء
كلهم يذكرونه في كتبهم، - ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحاً، وقال ابن طاهر في تصنيف له
مفرد في الكلام على هذا الحديث: اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار
وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين: أحدهما: طريق شعبة،
والأخرى عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقيف، عن معاذ،
وكلاهما لا يصح، قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب أصول الفقه، والعمدة في =

وَلَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَطْبَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْمَرَّاسِيلَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ. ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْأَجْتِهَادِ فِي أُمُورٍ أُخْرَى سِوَى الْقِيَاسِ ١٩:

ولقائل أن يقول: أطبق المحديثون على أن هذا الحديث مُرْسَلٌ... إلى آخر المسلك: وقد أورد عليه أسئلة:

هذا الباب على حديث معاذ، قال: وهذه زلة منه، ولو كان عالماً بالنقل - لما ارتكب هذه الجهالة قلت - أي الحافظ -: أساء الأدب على إمام الحرمين، وكان يمكنه أن يعبر بالين من هذه العبارة، مع أن كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه؛ فإنه قال: والحديث مدون في الصحاح، متفق على صحته، لا يتطرق إليه التأويل؛ كذا قال - رحمه الله - وقال في «تخريج المختصر» (١/١١٩):

هذا حديث غريب أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة، فوقع «لنا» بدلاً «عاليًا»، وأخرجه أبو داود والترمذي من طرق عن شعبة، قال الترمذي: حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل؛ كذا قال، وكأنه نفى الاتصال باعتبار الإبهام الذي في بعض رواته وهو أحد القولين في حكم المبهم، وقال البخاري في التاريخ: الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن ناس من أهل حمص، وعنه أبو عون - يعني: محمد بن عبيد الله الثقفي - لا يعرف ولا يصح. انتهى. وقد أطلق صحته جماعة من الفقهاء؛ كالباقلائي وأبي الطيب الطبري وإمام الحرمين؛ لشهرته وتلقي العلماء له بالقبول. وله شاهد صحيح الإسناد، لكنه موقوف.

وبه إلى الدارمي أخبرنا يحيى بن حماد، حدثنا شعبة، حدثنا سليمان هو الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن حريث بن ظهير فيما أحسب.

وبه إلى الدارمي أخبرنا يحيى بن حماد، حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد؛ أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: لقد أتى علينا زمان وما نسأل ولسنا هناك، ثم بلغنا الله ما ترون، فإذا سئل أحدكم عن شيء - فليُنظر في كتاب الله؛ فإن لم يجده في كتاب الله فليُنظر في سنة رسول الله، فإن لم يجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله - فليُنظر فيما اجتمع عليه المسلمون فإن لم يكن - فليجتهد رأيَه، ولا يقل أحدكم: إني أخشى؛ فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشبهة، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

هذا موقوف صحيح، ولا يضر الاختلاف فيه على الأعمش؛ فإن كلاً من التابعين ثقة معروف من أصحاب ابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من طريق الثوري عن الأعمش فقال: «عن عمارة عن حريث بن ظهير أو عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود» فلعل الأعمش كان يشك فيهما تارة، ويجزم بأحدهما أخرى^١ هـ.

وله شاهد عن عمر موقوف أيضاً.

أخرجه النسائي (٨/٢٣١)، والدارمي (١/٦٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٥٦) من طريق عامر الشعبي عن شريح؛ أن عمر كتب إليه: «إذا أتاك أمر، فاقض فيه بما في كتاب الله، فإذا أتاك ما ليس في كتاب الله، فاقض بما سن فيه رسول الله؛ فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسن فيه رسول الله ﷺ - فاقض بما اجتمع عليه الناس؛ وإن أتاك ما ليس في كتاب الله، ولم يسنه رسول الله، ولم يتكلم فيه أحد - فأَي الأمرين شئت فخذ به».

فَالأَوَّلُ: أَلَا جِتِهَادُ فِي تَرْكِيبِ النُّصُوصِ؛ مِثْلُ قَوْلِنَا فِي الْمَبْتُوتَةِ: إِنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَوْجَةً لَهُ، لَكَانَ إِذَا مَاتَتْ، وَجَبَ أَنْ يَرِثَ الرَّجُلُ مِنْهَا النِّصْفَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢]، وَبِالْإِتِّفَاقِ: لَا يَرِثُ الرَّجُلُ مِنْهَا؛ فَلَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ زَوْجَهَا، وَلَمْ تَكُنْ هِيَ زَوْجَةً لَهُ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَحْصُلَ لَهَا الْمِيرَاثُ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢]؛ أَثَبَّتَ الرُّبُعَ لِلزَّوْجَةِ، فَصَرَفَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ الزَّوْجَةِ تَرْكٌ لِلنِّصِّ، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا أَلَا جِتِهَادٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَيَكُونُ مَعْنَى: «أَجْتَهَدُ رَأْيِي» - فِي تَرْكِيبَاتِ النُّصُوصِ، وَفِي إِدْخَالِ الْخُصُوصِ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ.

الأول: أنه اشتمل على الخطأ، وحديثه - عليه السلام - مضمون عنه:

أَمَّا أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى الْخَطَأِ، فَمِنْ/ ١٠٧ ب أَوْجُهُ:

الأول: قوله: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» فَإِنَّهُ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨].

والثاني: اشتماله على تصويب ألاجتهاد في زمن رسول الله ﷺ، وإنه خطأ؛ على ما سيأتي في «بَابِ أَلَا جِتِهَادٍ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الثالث: اشتماله على سؤاله عن أهلية القضاء بَعْدَ التَّوْلِيَةِ، وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّوْلِيَةِ.

الرابع: أَنَّهُ قَيَّدَ الْعَمَلَ بِهِ بَعْدَ وَجْدَانِ الْحُكْمِ فِي السُّنَّةِ، وَقَيَّدَ الْعَمَلَ بِالسُّنَّةِ بَعْدَ وَجْدَانِهِ فِي الْكِتَابِ، وَالْأَوَّلُ خِلَافُ مَذْهَبِكُمْ، وَالثَّانِي خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الثَّانِي مِنَ الْقَبْحِ: أَنَّهُ نُقِلَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَكْتُبْ إِلَيَّ، أَكْتُبْ إِلَيْكَ».

الثالث: ما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، ، وَلَآئِذَا خَبَرُ وَاحِدٍ فِيمَا نَعُمُّ بِهِ الْبُلُوْى، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

السؤال الثاني على أصل الحجة: القول بموجبه؛ فَإِنَّا نَحْمِلُ قَوْلَهُ: «أَجْتَهَدُ رَأْيِي» عَلَى أَلَا جِتِهَادٍ فِي تَرْكِيبِ النُّصُوصِ؛ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَبْتُوتَةِ أَنَّهَا لَا تَرُثُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَوْجَةً، لَوَرَّثَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢] وَلَا يَرِثُهَا؛ فَلَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ؛ فَلَا تَرِثُهُ.

أو على ألاجتهاد في إدخال الخاص تحت العام؛ كَتَحْقِيقِ أَنَّ النَّبَاشَ^(١) سَارِقٌ؛ لِيَنْدَرِجَ تَحْتَ عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) هو الذي يسرق أكفان الموتى.

وَالثَّانِي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِدْخَالَ الْحُكْمِ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ بِـ «الْاجْتِهَادِ»؛ لِوَجْهَيْنِ:

أَوْ عَلَى اجْتِهَادٍ بِإِدْخَالِهِ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ مُشْرُوطٌ بِالْبَحْثِ عَنْ مَوَارِدِ النُّصُوصِ وَعَدَمِهَا.

أَوْ عَلَى اجْتِهَادٍ فِي التَّرْجِيحِ؛ لِلإِلْحَاقِ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ عِنْدَ تَعَارُضِهِمَا؛ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمَقْدُودِ.

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: سَلَّمْنَا دَلَالَتَهُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ، لَكُنَّا نَقِيْدُهُ بِالْعَمَلِ بِالْأَقْيَسَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، وَدَلِيلُ التَّقْيِيدِ مَا سَنَذْكُرُهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنَ التَّعْميمِ.

الرَّابِعُ: سَلَّمْنَا عَمُومَهُ، لَكُنْهُ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ لِإِمْكَانِ اسْتِدْرَاكِ الْخَطِإِ فِيهِ بِالْوَحْيِ، وَقَبْلَ إِكْمَالِ الدِّينِ بِمُسَيِّسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

الخَامِسُ: سَلَّمْنَا دَلَالَتَهُ مُطْلَقًا، لَكُنْهَا ظَنِّيَّةً، وَالْمَسْأَلَةُ عِلْمِيَّةٌ.

وَالْجَوَابُ: قَوْلُهُ: «أَشْتَمَلُ عَلَى الْخَطِإِ»:

قُلْنَا: لَا نَسْلَمُ.

قَوْلُهُ: «إِنَّهُ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨]:

قُلْنَا: مُحْمُولٌ عَلَى إِحَاطَةِ عِلْمِهِ تَعَالَى، وَالْإِشَارَةُ إِلَى كُتُبِهِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس ٦١]، سَلَّمْنَا إِرَادَةَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، لَكُنْهُ إِنَّمَا يَعْنِي وَيَشْمَلُ/ ١٠٨ بِدَلَالَةِ مَعْقُولِهِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْوَقَائِعَ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، وَدَلَالَةُ مَنْطُوقِهِ وَمُظَنُّونِهِ وَفَحْوَاهُ، وَدَلَالَتُهُ مُتَنَاهِيَةٌ.

قَوْلُهُ: «إِنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى اجْتِهَادٍ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ»:

قُلْنَا: إِذَا جَازَ فِي زَمَنِهِ مَعَ إِمْكَانِ الرُّجُوعِ إِلَى الْوَحْيِ ففِيمَا بَعْدَهُ أَوَّلَى؛ لِمُسَيِّسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «أَشْتَمَلُ سُؤَالَهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ بَعْدَ التَّوَلِّيَةِ»:

قُلْنَا: مَمْنُوعٌ؛ وَقَوْلُهُ: «لَمَّا بَعَثَهُ»: يَحْمِلُ عَلَى إِرَادَةِ بَعْثِهِ.

قَوْلُهُ: «الْعَمَلُ بِهِ مُشْرُوطٌ بِعَدَمِ السُّنَّةِ»:

قُلْنَا: كَذَلِكَ نَقُولُ إِذَا خَالَفَهَا.

قَوْلُهُ: «وَقَيَّدَ الْعَمَلُ بِالسُّنَّةِ بِعَدَمِ الْكِتَابِ»:

قُلْنَا: تُرِكَ الدَّلِيلُ؛ فَبَيَقَى مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: «أَكْتُبُ إِلَيْكَ أَكْتُبُ إِلَيْكَ»:

قُلْنَا: يُحْمَلُ عَلَى مَا أَشْكَلَ بَعْدَ بَذْلِ الْوُسْعِ وَالْاجْتِهَادِ؛ وَلِلتَّوْفِيقِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّهُ مُرْسَلٌ»:

قُلْنَا: تَلَقُّنُهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ؛ وَدَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى مَقْتَضَاهُ، وَمِثْلُ هَذَا الْمُرْسَلِ يَقُولُ بِهِ

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَا لَمْ يَجْتَهِدْ فِي طَلَبِ النُّصُوصِ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّمَسُّكُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَ أَضْلَانِ؛ كَمَا إِذَا لَفَّ إِنْسَانٌ فِي ثَوْبٍ، ثُمَّ قَدَّه نِصْفَيْنِ؛ فَهَهُنَا: قَدْ تَعَارَضَ فِيهِ أَضْلَانِ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ؛ فَيَكُونُ الْقِصَاصُ وَاجِباً عَلَيْهِ، وَأَيْضاً: الْأَضْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ وَعَدَمُ وُجُوبِ الْقِصَاصِ؛ فَهَهُنَا: لَا بُدَّ مِنْ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْأَضْلَيْنِ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَمِلَ بِالْقِيَاسِ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ الْإِجْمَاعَ.

الشافعي، ، وقيل: ليس بمُرْسَلٍ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ.

قوله: «خَبَرٌ وَاحِدٌ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبُلُوى»:

قلنا: لَا جَرَمَ أَنَّهُ اسْتِفَاضَ وَأَشْتَهَرَ عِنْدَ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ.

قوله: «وَيُحْمَلُ الْأَجْتِهَادُ عَلَى الاجْتِهَادِ بِلُوَاظِمِ النُّصُوصِ وَتَرْكِيبِهَا، أَوْ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ أَوْ إِذْرَاجِ الْخَاصِّ تَحْتَ الْعَامِّ، أَوْ الْإِلْحَاقِ بِأَقْرَبِ الْأَضْلَيْنِ»:

قلنا: كُلُّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: أَقْيَسُ الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ إِلَّا التَّمْثِيلُ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ عُمَرُ فِي تَفْسِيرِ الرَّأْيِ فِي وَصِيَّتِهِ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ، وَقِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ^(١).

قوله: «يَحْمَلُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ»:

قلنا: تَقْيِيدٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

قوله: «عَلَى مَا سَنَذَكُرُهُ مِنَ الْحُجَجِ»:

قلنا: سُبُّيْنُ أَنَّهَا شُبَّةٌ، ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «إِنَّهُ حُجَّةٌ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ»:

قلنا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ، وَجَبَ التَّمَسُّكُ بِهِ إِلَى تَحَقُّقِ نَاسِخٍ.

قوله: «حُجَّةٌ قَبْلَ إِكْمَالِ الدِّينِ»:

قلنا: إِكْمَالُهُ بِمَشْرُوعِيَّةِ الْقِيَاسِ؛ لِيُعْمَّ الْأَحْكَامُ.

قوله: «الْحُجَّةُ [ظَنِيَّةٌ]»: قلنا: قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهَا.

قوله: «الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ»: أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ عَمِلَ بِالْقِيَاسِ، وَسَكَتَ الْبَاقُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعاً؛ وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ:

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٠٦/٤) كِتَابَ: الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ، بَابَ: كِتَابِ عَمْرِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَفِي سَنَدِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَمِيدٍ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

إنما قال: «بعض الناس»، ولم يقل «الصَّحَابَةُ»؛ ليعمَّ إجماع الصحابة والتابعين، وهذه الحجة هي التي عول عليها المؤجِّبون للتعبُّد بالقياس شرعاً، وما يُذكر من نصوص الكتاب والسنة؛ فكان مجموعها هو مستند الإجماع، والقاطع في المسألة هو الإجماع، وقد تقدّم الاعتراض عليها والجواب في العمل بخبر الأحاد؛ فلا حاجة إلى إعادته، والذي نريدُه الآن التنبيه على بغضِ صور الأقيسة التي عملت بها الصحابة، وتصريحهم بالاعتماد عليه؛ لتخرج الحجة عن مُجرّد الدغوى:

فمنها: جمعهم القرآن لحفظه؛ قياساً على دراسته، وعقدُهم الإمامة/١٠٨ ب لابي بكر؛ محتجين بقولهم: «رَضِيَهُ لِدِينِنَا؛ أَقْلًا نَرْضَاهُ لِدُنْيَانَا».

وقول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -: «أقول في الكلالة برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله تعالى، وإن يكن خطأ فمني أو من الشيطان، والله ورسوله منه بريتان، الكلالة: ما عدا الوالد والولد»^(١).

ومن ذلك: لما ورث أم الأم، ولم يورث أم الأب، قال له رجل من الأنصار: لقد ورثت امرأة من ميّت، ولو كانت هي الميّتة، لم يرثها، وتركت امرأة لو كانت هي الميّتة، ورث جميع ما تركت؛ فرجع إلى الشريك بينهما في السُدس، وقوله في قتال مانعي الزكاة: «لا أفرق بين ما جمَع الله»^(٢).

ومن ذلك: قول عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري: «أعرف الأمثال والأشياء، وقس الأمور برأيك»^(٣).

وكان أبو بكر يرى التسوية في العطاء، فقال له عمر: لا تجعل من ترك ديناراً وأمواله، وهاجر إلى الله ورسوله ﷺ كمن دخل في الإسلام كرهاً الآن، فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: «إنما أسلموا لله، وأجورهم على الله، وإنما الدنيا بلاغ»^(٤)، فلما انتهت النبوة إلى عمر، ورع على التفاوت.

وقول عمر في العرة: «لو لم نسمع هذا، لفضّينا فيه برأينا»، وقوله: «إني رأيت في الجَدِّ رأياً، فاتبعوني»، فقال عثمان: «إن تتب رأيك، فرأيك سيّد، وإن تتب رأي من قبلك، يغني أبا

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٤/١٠) رقم (١٩١٩٠، ١٩١٩١)، والدارمي (٣٦٥/٢) كتاب: الفرائض، باب: الكلالة، والبيهقي (٢٢٣) كتاب: الفرائض، باب: حجب الإخوة والأخوات، من طريق الشعبي قال: سئل أبو بكر عن الكلالة؛ فذكره. قال الحافظ في «التلخيص» (٨٩/٣): رجاله ثقات، إلا أنه منقطع.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) ينظر: الأم (٧٨/٤).

بَكَرٍ، فَنِعَمَ الرَّأْيُ كَانَ^(١)»، وَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَاطِعٌ، لَمَّا صَوَّبَهُمَا.

وقول ابن مسعود في بَرَزَ بِنْتُ وَاشِقِ الْمُفَوَّضَةِ، وقد مات زوجها بعد أن رَدَّ السَّائِلَ شَهْرًا: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمَنْيَ وَمَنْ الشَّيْطَانِ؛ أَرَى لَهَا مِثْلَ مَهْرٍ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ^(٢).

وقول زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ لَابْنِ عَبَّاسٍ - حين قال: أَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُلُثُ مَا يَبْقَى؟! -: أَقُولُ بِرَأْيِي، وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ^(٣).

ومن ذلك: أَسْتَشَارَةُ عُمَرَ الصَّحَابَةِ فِي الْمَرْأَةِ الْبَغِيَّةِ الَّتِي بَعَثَ إِلَيْهَا، فَأَلْقَتْ جَنِينًا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ وَالِ، أَوْ مُؤَدَّبٌ، وَعَلَيَّ سَاكِتٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ فَقَالَ: إِنْ أَخْبَرُوكَ عَنْ رَأْيِهِمْ، فَقَدْ أَخْطَأُوا رَأْيَهُمْ، وَإِنْ قَالُوا لِهَوَاكَ، فَمَا نَصَحُوكَ: إِنْ دِيَّتُهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَ أَفْزَعْتَهَا. وهذه القضية أَظْهَرَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى الرَّأْيِ،

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٣/١٠) رقم (١٩٠٥١)، والدارمي (٣٥٤/٢) كتاب: الفرائض، باب: في قول عمر في الجد، والحاكم (٣٤٠/٤)، والبيهقي (٢٤٦/٦) كتاب: الفرائض، باب: من لم يورث الإخوة مع الجد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٨٩/٢) كتاب: النكاح، باب: من تزوج ولم يسم صداقاً، الحديث (٢١١٦) والنسائي (١٢١/٦، ١٢٢) كتاب: النكاح، باب: التزوج بغير صداق، والترمذي (٤٤١/٣) كتاب: النكاح، باب: الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، الحديث (١١٤٥)، وابن ماجه (٦٠٩/١) كتاب: النكاح، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت.. حديث (١٨٩١)، وابن الجارود ص (٢٤٠) كتاب: النكاح. الحديث (٧١٨)، وأحمد (٢٧٩/٤)، وعبد الرزاق رقم ١٠٨٩٨، وسعيد بن منصور ٢٦٧/١ رقم (٩٢٩)، والدارمي (١٥٥/٢) والطيالسي (٣٠٧/١) - منحة) وابن حبان (١٢٦٣) - موارد، والحاكم (١٨٠/٢) كتاب: النكاح، باب: من تزوج ولم يفرض صداقاً، والبيهقي (٢٤٥/٧) كتاب: الصداق، باب: أحد الزوجين يموت ولم يفرض صداقاً. من طريق علقمة عن ابن مسعود به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه ابن مهدي؛ كما في «التلخيص» (١٩١/٣).

وقال ابن حزم: لا مغمز فيه؛ لصحة إسناده. وصححه ابن حبان.

وأخرجه أبو داود (٥٨٨/٢) كتاب: النكاح، باب: من تزوج ولم يسم صداقاً، الحديث (٢١١٤) والنسائي (١٢٢/٦) كتاب: النكاح، باب: إباحة التزوج بغير صداق، وابن ماجه (٦٠٩/١)، كتاب: النكاح، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت.. حديث (١٨٩١) والحاكم (١٨٠/٢)، (١٨١) كتاب: النكاح، باب: من تزوج ولم يفرض صداقاً، والبيهقي (٢٤٥/٧) كتاب: الصداق، باب: أحد الزوجين يموت ولم يفرض صداقاً. وابن حبان (١٢٦٥) موارد من طريق مسروق عن عبدالله بنحوه.

(٣) تقدم تخريجه.

وإنما اختلفوا في التفصيل .

ومنها: قَوْلُ عَلِيٍّ لِعُمَرَ، لما سَأَلَ عن قَتْلِ الجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ فقال: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَشْتَرَكْتَ نَفَرًا فِي سَرِقَةٍ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَذَلِكَ هَذَا.

قَوْلُهُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ: «إِذَا سَكِرَ هَذِي، وَإِذَا هَذِي أَفْتَرَى؛ فَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ»، وساعدهُ عُمَرُ وَغَيْرُهُ.

ومن ذلك: اختلفوا في ميراث الجد والإخوة/١٠٩، ومسألة الحرام، واختلفوا في أن الخلع فسخ أو طلاق^(١)، ورجوع عُمَرَ في مسألة المُشْتَرَكَةِ؛ لقَوْلِ الْأَخ: «هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ

(١) ذهب البعض إلى أن الخلع نوع من الطلاق ينقص عدد الطلاق؛ فإذا خالع زوجته ثلاث مرات - لم تحل له إلا بمحلل. وقيل: إذا جرى الخلع بلفظه أو بلفظ المفاداة ولم يقصد به الطلاق - كان فسخاً؛ فلا ينقص عدد الطلاق، ويجوز تجديد النكاح بعد من غير حصر، وهو منصوص في القديم والجديد، وإليه ذهب كثيرون من الأصحاب المتقدمين والمتأخرين، وأفتى به البلقيني؛ واستدل من قال بأنه طلاق ينقص العدد -: بأن الله - تعالى - ذكر الطلقتين بقوله: «الطلاق مرتان» ثم ذكر بعدهما حكم الافتداء المرادف للخلع، ثم عقب ذلك بذكر ما يترتب على الثالثة من غير ذكر وقوع الثالثة؛ فدل على أنها الافتداء، وقد استدل بها أيضاً القائلون بأنه فسخ فقالوا: إن الافتداء لو كان طلاقاً لكان عدد الطلاق أربعاً: بقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ إذ المراد به: طليقة وهو باطل إجماعاً. ورد بأن المراد بقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ إنما هو ذكر حكم الطليقة الثالثة المشار إليها بالافتداء، أو لا طليقة زائدة، وهو يفيد التخلص من الطلاق الثلاث في النفي المطلق والمقيد وفي الإثبات المطلق، سواء كان كل منهما بصيغة تعليق، أو إلزام؛ فلو قال: عليّ الطلاق الثلاث لا أفعل كذا، أو لا أفعله في هذا الشهر، أو إن لم أفعل كذا، أو إن لم أفعله في هذا الشهر - فزوجتي طالق ثلاثاً، أو إن فعلت كذا أو لأفعلن كذا فخالع زوجته، ثم فعل المحلوف عليه - لم يقع سوى طليقة الخلع - اتفاقاً - إن كان فعل المحلوف عليه قبل النكاح الثاني. وعلى الأظهر إن لم يفعله إلا بعده. أما في الحالة الأولى؛ فلأن اليمين إنما تناولت فعله مرة واحدة، وقد وجدت في حالة لا يقع فيها طلاق، وأما في الثانية وهي ما إذا لم يفعل المحلوف عليه إلا بعد النكاح؛ فلأن العصمة التي حلف عليها قد زالت، وخلفتها عصمة أخرى ليست مرادة بالحلف - قطعاً - وإلا كان تعليقاً قبل النكاح؛ فتعين أن المراد هي الأولى وقد زالت، والثاني يقع فيها لوجود النكاح حالتي التعليق ووجود الصفة، وتخلل بينونة بينهما لا يؤثر؛ لأنه ليس وقت التعليق ولا وقت الإيقاع. أما الإثبات المقيد؛ كقوله: عليّ الطلاق لأقضيئك دينك في هذا الشهر - ففيه خلاف، والمعتمد أنه يخلعه أيضاً بشرط أن يخالع وقد بقي من المؤقت الشهر في المثال المذكور ما لو فعل المحلوف عليه؛ سواء كان قبل التمكن منه أو بعده، وأفتى بهذا البلقيني وتبعه الزيادي؛ قياساً على النفي المقيد؛ كقوله: إن لم تدخلي الدار في هذا الشهر فأنت طالق. وقيل: لا يخلص إن وقع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه، بل ينتظر حينئذ فإن فعل المحلوف عليه في الوقت لم يحدث، وإلا تبين وقوع الثلاث قبل الخلع؛ لأنه تمكن من فعل المحلوف عليه، ولم يفعله فهو مفوت للبر باختياره، وعلى هذا استقر رأي ابن الرفعة آخرًا، ووافقه الباجي، وارتضاه الزملي، وابن حجر؛ قياساً على ما لو حلف لياكلن ذا الطعام غداً =

جَمَارًا، أَلَسْنَا مِنْ أُمَّ وَاحِدَةٍ»^(١)، وتوريث عثمان المبتوتة في مَرَضِ المَوْتِ؛ معاقبة له بنقيض مقصوده.

وفي الوقائع كثرة، ولا خفاء بعدم النصوص فيها؛ لاعترافهم بعدمها وتزديدهم الرأي بين الخطأ والصواب على وجل، ولم تجر عادتهم بذلك في العمل بالنصوص، وعدم ردها إلى البراءة الأصلية؛ فإن أكثرها ناقل عنها.

فإن قيل: مَنْ نَقَلْتُمْ عنه العمل به مع قِلَّتِهِم بالنسبة إلى مَنْ بَقِيَ مِنَ الصحابة، واحتمال حمل الرأي على غير القياس، مع تطرُّق وجوه من النظر في هذه النصوص المخصوصة غير القياس: مِنْ تفسير لفظ، أو تمسك بعموم ضعيف، أو ثقل خفي، أو مفهوم، أو استصحاب أضل، أو تمسك برأي، أو أخذ المستيقن في طرف الأعلى أو الأدنى، أو لازم نصين، أو مناسب مُرسَل، أو استحسان، أو استقراء، أو تحقيق مناط... إلى غير ذلك مِنْ وجوه الرأي -: غير القياس؛ فما نقلتموه عنهم مُعَارِضٌ بما نُقِلَ عَنْهُمْ مِنَ المنع بالعمل بالرأي:

= فتلف بعد التمكن من أكله، أو ليشرب ماء هذا الكوز؛ فانصب بعد التمكن من شربه، أو لأصليّن الظهر مثلاً فحاضت بعد التمكن من فعله - فإنه يحث في الجميع - اتفاقاً - لتفويته البرّ باختياره فكذا هنا؛ لأنه بالخلع فوّته أيضاً باختياره، وفرقوا بينه وبين النفي المقيد؛ بأن المقصود فيه التعليق على العدم، وهو لا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفها الآخر، بائناً فلم تطلق وليس لليمين هنا إلا جهة حث فقط؛ لأنه علّق الطلاق بسلب كليّ هو العدم في جميع الوقت؛ فإذا فعل لا يقال: برّ، بل يقال: لم يحث؛ لعدم وجود شرط الحث؛ وهو السلب الكليّ؛ بخلاف صورة الإثبات؛ فإن المقصود فيها الفعل وهو إثبات جزئيّ ولليمين جهة برّ وهو إيجاد الفعل، وجهة حث بالسلب الكليّ الذي هو نقيضه فالحث فيه؛ بمناقضة اليمين وتفويت البرّ؛ فإذا تمكن من البرّ ولم يفعل حث؛ لتفويته البرّ باختياره، وقد فرق من قال: بأنه يخلص في الإثبات المقيد بينه وبين الصور التي ذكرها ابن الرفعة ومن تبعه؛ بأن الوقوع إنما جاء فيها من استحالة البرّ، وهو هنا غير مستحيل بالخلع؛ حيث يمكن بعده؛ فقد صرحوا بأن البرّ لا يختص بحال النكاح، وبأن اليمين تنحلّ بوجود الصفة حال البيونة؛ فلو قال: إن لم أضربك فأنت طالق ثم أبانها ثم ضربها انحلت اليمين؛ فليس تفويت محلّ الطلاق تفويتاً لمحلّ البرّ؛ لأن محلّ الطلاق الزوجة، ومحلّ البرّ المحلوف عليه. هذا كله إذا خالغ بعد مضيّ زمن من الوقت المقدّر يسع فعل المحلوف عليه، وأمكن وحصل الخلع قبل انتهائه بزمن يسع البرّ، فإن وقع الخلع قبل الوقت المقدّر لم يقع مطلقاً؛ وكذا لو وقع بعده بزمن لا يسع فعل المحلوف عليه أو يسعه، ولم يمكن؛ فإنه يخلصه بلا خلاف، ولو خالغ، وقد بقي من الوقت ما لا يسع فعل المحلوف عليه - لم يخلص بلا خلاف؛ هذا وسائر الفسوخ كالخلع في أنها تخلص من الثلاث، فالمدار على حصول البيونة بأيّ طريق كان.

ينظر: حسن الصنع في أحكام الطلاق والخلع لشيخنا السيد شاهين.

(١) أخرجه الحاكم (٣٣٥/٤) من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن زيد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

[مِنْ] الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي؛ إِنْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي»^(١).

وقال عمر: إياكم وأصحاب الرأي؛ فإنهم أعداء الدين؛ أغينهم الأحاديث أن يحفظوها؛ فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا^(٢).

وقول علي: لو كان الدين يؤخذ قياساً لكان باطن الخف أولى من ظاهره^(٣).

وعن ابن مسعود: يذهب قراؤكم وصلحاؤكم، ويتخذ الناس رؤساء جهلاً يقيسون الأمور برأيهم^(٤).

وقالوا: لو حكمتنا بالرأي، لحزمتنا كثيراً مما أحل الله تعالى.

ورّد ابن عباس قياس العول^(٥).

وقال عمر: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَحَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ، فَلْيَقْضِ فِي الْجَدِّ بِرَأْيِهِ^(٦).

وقالت عائشة: أَخْبِرُوا زَيْدَ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ حَبِطَ جِهَادُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِفَتْوَاهُ بِالرَّأْيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ^(٧).

وقال ابن عمر: اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ^(٨).

وقال ابن عباس: إِيَّاكُمْ وَالْمَقَائِيسَ^(٩) [فما عبدت الشمس إلا بالمقاييس]. وقال ابن عمر: ذروني من رأيت وأريت.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٢٢/٦) وعزاه لأبي عبيد من فضائل القرآن وعبد بن حميد.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٤٢/٢) رقم (٢٠٠٤).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨١/١) باب: في المسح على الخفين، والدارمي (١٨١/١) كتاب: الطهارة، باب: المسح على النعلين، وأبو داود (١١٤/١) كتاب: الطهارة باب: كيف المسح؟ الحديث (١٦٢)، والدارقطني (١٩٩/١): كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين، الحديث (٢٣)، والبيهقي (٢٩٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الاختصار بالمسح على ظاهر الخفين، وابن حزم في «المحلى» (١١١/٢) من رواية عبد خير عن علي، وإسناده صحيح؛ كما قال الحافظ في التلخيص (١٦٠/١).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٤٤/٢) رقم (٢٠١٠).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٢٢٦/٢ وعزاه لعبد الرزاق لعمر بلفظ: «أجرؤكم على الجد أجرؤكم على جرائم جهنم». وينحوه عن علي أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور. ينظر: الدر المنثور ٢٢٦/٢.

(٧) تقدم.

(٨) أخرجه ابن عبد البر (١٠٤١/٢) عن عمر بن الخطاب بلفظ: «اتقوا الرأي في دينكم».

(٩) أخرجه ابن عبد البر (١٠٤٧/٢) عن الشعبي بلفظ: «إياكم والمقاييس».

الحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ يُوجِبُ دَفْعَ الضَّرَرِ الْمَظْنُونِ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً.

وَقَدْ سَبَقَ الْأَعْتِرَاضُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي «بَابِ أَخْبَارِ الْآحَادِ».

الحُجَّةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْأَحْكَامَ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَالنُّصُوصَ مُتَنَاهِيَةً، وَإِثْبَاتُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِالْمُتَنَاهِيِ مُحَالٌ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ سِوَى النُّصُوصِ؛ وَهُوَ الْقِيَاسُ.

وقال الشَّعْبِيُّ: مَا أَخْبَرُوكَ بِهِ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَقْبَلَهُ، ، وما أخبروك عن أنفسهم، فَأَلْقَاهُ فِي الْحُشِّ^(١)؛ إِنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَوْضَعْ بِالْمَقَاسِ^(٢).

وقال ابنُ مسعود: لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ؛ أَخَافُ أَنْ تَزِلَّ قَدَمِي بَعْدَ ثُبُوتِهَا^(٣).

وقال ابنُ سِيرِينَ: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ^(٤).

قلنا: إِنَّ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مَعَ صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَّفِقَةِ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ - فَطَرِيقُ الْجَمْعِ وَالتَّوْفِيقِ: أَنْ يُحْمَلَ الرَّأْيُ الْمَذْمُومُ عَلَى الرَّأْيِ الْمَوْضُوعِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ/ ١٠٩ ب الْمَصَادِمِ لِلنُّصُوصِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَعَيْنَهُمُ الْآحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا»، وَقَوْلِهِمْ: «لَا خَلَلْنَاكُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ»، أَي: عَلَى الرَّأْيِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ أَضَلُّ مِنَ الشَّرْعِ، أَوْ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنِ الْعَادِمِ لِأَهْلِيَةِ الْأَجْتِهَادِ؛ كَمَا قَالَ: «اتَّخَذُوا رُؤُسَاءَ جُهَالًا».

قوله: «الحجة الرابعة: أَنَّ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ يُوجِبُ دَفْعَ الضَّرَرِ الْمَظْنُونِ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً»، وَقَدْ سَبَقَ الْأَعْتِرَاضُ عَلَيْهَا فِي «بَابِ أَخْبَارِ الْآحَادِ»:

وهذه من الطرق العقلية لموجبي التعبد به عقلاً، وقد تقدّم إفسادها، وبيان أنها شبهة.

قوله: «الحجة الخامسة: الْأَحْكَامَ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَالنُّصُوصَ مُتَنَاهِيَةً، وَإِثْبَاتُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِالْمُتَنَاهِيِ مُحَالٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ أُخَرَى، وَهِيَ الْقِيَاسُ»:

هذا المسلك اعتمده الإمام، وساعده الغزالي عليه في «المنحول»^(٥)، وحاصله بعد تمام تقريره تمسك بإجماع جملي.

قال الغزالي^(٦): إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ مِنْ مَفْتَتَحِ أَمْرِهِمْ يَوْمَ السَّقِيفَةِ إِلَى مَوْتِ وَائِلَةَ بَنٍ

(١) الحش المخرج؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والجمع حشوش. ترتيب القاموس ١/ ٦٤٧.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٥٠/٢) رقم (٢٠٢٥).

(٣) أخرجه ابن عبد البر (٨٩٣/٢) رقم (١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨) عن مسروق.

(٤) أخرجه الطبري (٩٨/٨) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٨٩٢/٣) رقم (١٦٧٥).

(٥) ينظر: المنحول (ص/ ٣٣٠)، والبرهان ٢/ ٧٤٣.

(٦) ينظر: المنحول (ص/ ٣٣٠).

الأسقع^(١)، وهو آخر من مات من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كانوا يفتنون ويحكمون بالتحليل والتخريم، والحقن والإهدار، والصحة والبطلان، وبالأمر الخطيرة والقضايا العظيمة، وأقضيتهم وفتاويهم تزيد على منصوصات الكتاب والسنة زيادة خارجة عن الحد والحضر المعتاد، ولا يُظنُّ بهم ألاحتكام والتشهي في الدين؛ فإن منصبهم يجعل عن ذلك؛ فلا بُدَّ لهم من مُستند شرعي؛ وهو القياس، وطريق تعيينه: أنهم إذا لم يحكموا بالتشهي، فلا بُدَّ من موافقة مقصود الشَّرع، ومقصود الشَّرع، إذا لم يكن منصوصاً عليه - فلا يسلم ولا يُظنُّ إلا بإيماء أو استنباط بملاءمة أو شبه، أو دَوْرَانٍ، وما أشبه ذلك، وهذا عينُ القياس؛ إذ لا معنى للقياس إلا التمسك بمعقول النص أو الإجماع.

هذا تمام تقرير هذا المسلك شرعياً، فظاهر كلام الفخر يشير إلى تقريره عقلياً، كالذي قبله، ويرد على ظاهر كلامه استدراك؛ وهو أنه ادَّعى أن إثبات ما لا نهاية له بالمتناهي/ ١١٠ محال، وعنى بالمتناهي: نصوص الكتاب والسنة، وأدعى دفع المحذور من ذلك بزيادة القياس، وزيادة واجد على المتناهي لا تصيره غير متناه.

لا يقال: المراد بقولنا: «إن أحكام الكتاب والسنة متناهية»، أن ما أشعرث به النصوص من الأحكام - وإن كانت كثيرة - يدخل تحت العد والحضر، والقياس - وإن كان واجداً بنوعه - لكنه يعمُّ الأحكام التي لا نهاية لها ويستزسل عليها باعتبار أمر عام يشترك فيه الآحاد؛ فإن الشارع إذا قال: «حرمت الخمر»، فهذا حكم خاص، فإذا فهمنا أنه إنما حرَّمه؛ لكونه مُسكرًا - عمَّ التحريم كلُّ مُسكر؛ وكذلك إذا نهى عن بيع البُرِّ بالبُرِّ متفاضلاً، وفهمنا أنه إنما حرَّمه؛ لكونه مطعوماً - عمَّ الحكم كلُّ مطعوم؛ ولهذا قيل: لا معنى للقياس إلا تجريد المعين عن التعيين وإضافة الحكم إلى المُشترك؛ لأننا نقول: إذا فسزتم عدم النهاية بهذا، فلا يتم هذا المسلك ما لم تثبتوا أن عمومات الكتاب والسنة لا تفي بمثل هذا العموم؛ فإن قوله - عليه السلام -: «كلُّ مُسكرٍ حرام»^(٢)، و«لا تبيعوا الطعام بالطعام»، وقوله تعالى: «وأحلَّ الله البيع وحرم الربوا» [البقرة ٢٧٥]

(١) واثلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل بن ناشب بن غيرة بن سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة. وقيل: واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر من بني ليث بن عبد مناة. قال ابن الأثير: أسلم والنبي ﷺ يتجهز إلى تبوك. وقيل: أنه خدم النبي ﷺ ثلاث سنين وكان من أصحاب الصفة. توفي سنة (٨٣) وله (١٠٥) سنة. وقيل: سنة (٨٥) وله (٩٨) سنة.

ينظر: أسد الغابة (٤٢٨/٥)، الإصابة (٣١٠/٦)، الثقات (٤٢٦/٣)، الاستيعاب (١٥٦٣/١)، تجريد أسماء الصحابة (١٢٥/٢)، الطبقات الكبرى (٣٠٥/١)، التاريخ الكبير (١٨٧/٨)، صفة الصفوة (٩٠/١)، حلية الأولياء (٢١/٢)، تاريخ جرجان (٣١٣)، العبر (٩٩)، الكاشف (٣/٢٣٢)، تاريخ ابن معين (٤٠/٢)، بقي بن مخلد (٦١)، المشتبه (٤٥٦، ٣٨٠)، تهذيب الكمال (١٤٥٧/٣)، تهذيب التهذيب (١٠١/١١)، تقريب التهذيب (٣٢٨/٢).

(٢) أخرجه مالك (٨٤٥/٢) كتاب: الأشربة، باب: تحريم الخمر حديث (٩)، والبخاري (٤١/١٠) =

كتاب: الأشربة، باب: الخمر من العسل حديث (٥٥٨٥)، ومسلم (١٥٨٥/٣) كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر حديث (٢٠٠١/٦٧)، وأبو عوانة (٢٦١/٥، ٢٦٢) وأبو داود (٤/٨٨) كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر حديث (٣٦٨٢)، والنسائي (٢٩٨-٢٩٧/٨) كتاب: الأشربة، باب: تحريم كل شراب أسكر، والترمذي (٢٩١/٤) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في كل مسكر حرام حديث (١٨٦٣)، وابن ماجه (١١٢٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: كل مسكر حرام حديث (٣٣٨٦)، والدارمي (١١٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما قيل في المسكر، وأحمد (٣٦/٦، ٩٦، ٩٧، ١٩٠، ٢٢٥)، والطيالسي (١٤٧٨)، وعبد الرزاق (٩/٢٢٠-٢٢١) رقم (١٧٠٠٢) والحميدي رقم (٢٨١)، وابن الجارود (٨٥٥)، وابن طهمان في «مشيخته» (ص- ١٣٣) رقم (٧٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠/٨) رقم (٤٥٢٣) وابن حبان (٥٣٢١-الإحسان)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢١٦/٤) والدارقطني (٢٥١/٤) وابن عبد البر في التمهيد ٧/١٢٤-١٢٥، والبيهقي ٨/٢٩١، والبغوي في «شرح السنة» (٦/١١٣-بتحقيقنا) من طرق، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وللحديث طرق أخرى عن عائشة:

أخرجه أبو داود (٣٢٩/٣) كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر حديث (٣٦٨٧)، والترمذي (٤/٢٥٨-٢٥٩) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام حديث (١٨٦٦)، وابن الجارود (٨٦١)، وأحمد (٦/٧١، ١٣١)، وأبو يعلى (٧/٣٢٢) رقم (٤٣٦٠)، وابن حبان (١٣٨٨-موارد) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢١٦/٤)، والدارقطني (٤/٢٥٠). والبيهقي (٨/٢٩٦) من طريق أبي عثمان الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام».

وقال الترمذي: حديث حسن. وصححه ابن حبان.

وله شاهد بلفظ «كل مسكر خمر؛ وكل خمر حرام».

أخرجه مسلم (١٥٨٨/٣) كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر حديث (٢٠٠٣/٧٥)، وأبو داود (٤/٨٥) كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر حديث (٣٦٧٩)، والنسائي (٨/٢٩٦-٢٩٧) كتاب: الأشربة، باب: تحريم كل شراب أسكر، والترمذي (٤/٢٩٠) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في شراب الخمر حديث (١٨٦١)، وأبو عوانة (٥/٢٧٠-٢٧١)، وأحمد (٢/٢٩، ١٣٤، ١٣٧) وعبد الرزاق (٩/٢٢١) رقم (١٧٠٠٤)، وابن الجارود (٨٥٧)، وابن حبان (٥٣٤٢-الإحسان)، وأبو يعلى (١٠/١٨٩) رقم (٥٨١٦)، والطبراني في «الصغير» (١/٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢١٦/٤)، والدارقطني (٤/٢٤٨) كتاب: الأشربة، والبيهقي (٨/٢٩٣، ٢٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٥٢-٣٥٣) وفي «تاريخ أصفهان» (١/١٧٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٢٩٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٦/١١٧-بتحقيقنا) من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر.

أخرجه النسائي (٨/٢٩٧)، والترمذي (٤/٢٥٧) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء كل مسكر حرام حديث (١٨٦٤)، وابن ماجه (٢/١١٢٤) كتاب: الأشربة، باب: كل مسكر حرام حديث =

(٣٣٩٠)، وابن الجارود (٨٥٩)، وأبو يعلى (٤٧٠/٩) رقم (٥٦٢١، ٥٦٢٢)، وابن حبان رقم (٥٣٤٥- الإحسان)، وأحمد (١٦/٢، ٢١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢١٥/٤)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٤٣/٣)، والدارقطني (٢٤٩/٤) كتاب: الأشربة، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٣٢/٩)، وفي «تاريخ أصفهان» (٣٥٥/١)؛ من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عمر به. وقال الترمذي: حديث حسن.

وصححه ابن حبان.

وأخرجه ابن ماجه (١١٢٤/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام حديث (٣٣٩٢) وابن عدي في «الكامل» (١٠٦٨/٣) من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام».

وهذا إسناد ضعيف؛ زكريا بن منظور ضعفه أحمد وابن معين والنسائي. وقال الحافظ البوصيري في «الزوائد» (١٠٦/٣): هذا إسناد فيه زكريا بن منظور وهو ضعيف. أ. هـ. وقد ورد هذا الحديث من طريق أبي حازم عن نافع عن ابن عمر؛ فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٠- ٣١/٢) رقم (١٥٦٧): سألت أبي عن حديث رواه يعقوب بن كعب الحلبي، عن زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام». قال أبي: «ثنا إبراهيم بن المنذر عن زكريا بن منظور عن أبي حازم عن ابن عمر عن النبي ﷺ» لم يقل نافع: قال أبي وهذا عندي أصح بلا نافع.

وأخرجه ابن ماجه (١٠٢٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام حديث (٣٣٨٧)، وأحمد (٩١/٢)، وأبو يعلى (٣٥٦/٩) رقم (٥٤٦٦)، والبيهقي (٢٩٦/٨) من طرق، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام».

وأخرجه ابن عدي (١٢١٦/٣) من طريق سعيد بن مسلمة الآمدي سمعت أيوب، عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «كل مسكر حرام؛ وكل مسكر خمر». وقال ابن عدي: وإنما رواه الثقات، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر. أ. هـ. وسعيد بن مسلمة ضعيف.

قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٥/١): ضعيف.

وأخرجه ابن عدي (٢٢٥٤/٦) من طريق محمد بن القاسم الأسدي «ثنا مطيع الأنصاري المدني، عن زيد بن أسلم، ونافع، وأبي الزناد عن ابن عمر به مرفوعاً».

وهذا سند ضعيف جداً؛ محمد بن القاسم الأسدي قال الحافظ في «التقريب» (٢٠١/٢): كذبه.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٧/٢) رقم (١٥٥٦): وسألته عن حديث رواه محمد بن القاسم الأسدي، ثنا أبو يحيى الأنصاري المدني الأعور، عن نافع، وزيد بن أسلم، وأبي الزناد، كلهم عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «كل مسكر حرام» قلت لأبي: من أبو يحيى هذا؟ قال: هو مجهول، وأبو الزناد لم يدرك ابن عمر.

وله طريق آخر يرويه طائوس، عن ابن عمر.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٩/٢) رقم (١٠٦٤): وسألته عن حديث رواه نصر بن علي، عن أبيه، عن إبراهيم بن نافع، عن أبيه، عن ابن طائوس، عن أبيه، عن ابن عمر قال: «خطب رسول الله ﷺ فذكر الخمر فقال رجل: يا رسول الله رأيت المزور قال: ما المزور؟ قال: حبة باليمن قال: هل يسكر؟ قالوا: نعم. قال: كل مسكر حرام».

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهِ، فَقَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ فِيهِ، وَمَا لَمْ يَخْضُلِ النَّصُّ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِيهِ عَلَى الْعَبْدِ تَكْلِيفٌ، بَلْ دَخَلَ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛

أَلَا تَرَى: أَنَّ السُّلْطَانَ إِذَا أَرْسَلَ أَمِيرًا إِلَى بَلَدَةٍ، فَإِنَّ الْأَمِيرَ يَقُولُ: كُلُّ تَكَالِيفِكَ عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ. فَإِذَا ذَكَرَ السُّلْطَانُ أَنْوَاعًا مِنَ التَّكَالِيفِ، وَقَالَ: هَذَا تَمَامُ التَّكَالِيفِ عَلَيْكَ، وَعَلَى أَهْلِ بَلَدَتِكَ - : فَإِنَّهُمْ إِذَا أَتَوْا بِتِلْكَ التَّكَالِيفِ، كَانُوا مُطِيعِينَ سَامِعِينَ، وَلَا يَكُونُ لِذَلِكَ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِهَا شَيْءٌ مِنَ التَّكَالِيفِ.

فَكَذَلِكَ: هَذَا سُلْطَانُ الْمَوْجُودَاتِ أَرْسَلَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالرَّسَالَةِ إِلَى هَذَا الْعَالَمِ، وَذَكَرَ

بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُسْتَغْرَقَةَ يَشْمَلُ مَا لَا يَتَنَاهَى؛ بِأَعْتَابِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ؛ كَيْفَ وَالْخَصْمُ قَدْ يَسْلُمُ الْعَمَلَ بِالْعَلَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَالْمُؤَمِّلِ إِلَيْهَا وَجَرِيَانِ الْقِيَاسِ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ، وَفِي كُلِّ مَا يُعْتَبَرُ التَّنْصِيفُ عَلَيْهِ، ، وَإِنَّمَا يَخْصُ النَّزَاعُ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ.

قَوْلُهُ: «وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهِ، فَقَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ فِيهِ، ، وَمَا لَمْ يَخْضُلِ النَّصُّ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ - تَعَالَى - عَلَى الْعَبْدِ فِيهِ تَكْلِيفٌ، بَلْ دَخَلَ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ...» إِلَى آخِرِهِ، ، وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ:

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعِ التَّفْصِيلِيِّ، وَهُوَ أَنَّ أَكْثَرَ الْوَقَائِعِ الَّتِي حَكَمَتْ فِيهَا الصَّحَابَةُ بِالرَّأْيِ عَلَى خِلَافِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ لَا يُمَكِّنُ أَجْمَاعَ الطَّرِيقَيْنِ فِيهِ عَلَى الْبَرَاءَةِ، ، وَالْإِسْتِقْرَاءُ يُحَقِّقُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَعْمُ الْأَحْكَامُ بِأَعْتَابِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَقَطْ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا حَكَمَتْ فِيهِ الصَّحَابَةُ مِنَ الْوَقَائِعِ وَإِنْ كَثُرَتْ، فَهِيَ مُتَنَاهِيَةٌ؛ فَكَيْفَ تَدْعُونَ تَعْمِيمَ الْقِيَاسِ وَشُمُولَهُ لِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأَحْكَامِ وَقُوعًا مِنْهَا؟

قُلْنَا: الْمَعْنَى بِعَدَمِ النِّهَايَةِ: الْكَثْرَةُ إِلَى حَدٍّ يَغْسُرُ عُدَّهَا، وَأَنَّ النُّصُوصَ لَا تَقْبِي بِهَا، ، أَمَّا دَعْوَى الْوَقَائِعِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى تَقْرِيرًا، فَهَلْ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ مِنْهَا حُكْمٌ أَوْ لَا؟ - فِسْيَاةِي الْبَحْثُ فِيهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي «بَابِ الْأَجْتِهَادِ».

وَالْإِمَامُ يَدْعِي التَّعْمِيمَ بِوَجْهِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ الْوَقَائِعَ فِيهِ وَاقِعَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ عَلَى التَّقَابُلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ/ ١١٠ب، ، فَإِذَا خَصَّ طَرَفًا بِالْحُكْمِ، عَمَّ نَفْيُهُ الْمَقَابِلَ لَهُ؛ كَقَوْلِهِ: الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعَةٌ، فَمَنْ عَدَاهُمْ لَيْسَ بِوَارِثٍ، ، وَمَوَانِعُ الْمِيرَاثِ خَمْسَةٌ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَيْسَ بِمَانِعٍ، ، وَنَوَاقِضُ الْوُضُوءِ خَمْسَةٌ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَيْسَ

قال أبي: هذا حديث منكر لا يحتمل عندي أن يكون من حديث ابن عمر، وبعبدالله بن عمرو أشبه.

أَنْوَاعاً مِنَ التَّكْلِيفِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ تِلْكَ التَّكَالِيفَ تَمَامُ التَّكْلِيفِ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣]؛ فَوَجَبَ: أَلَّا يَبْقَى بَعْدَهَا تَكْلِيفٌ آخَرُ أَلْبَتَّةُ؛ فَكَانَ كُلُّ مَا سِوَاهَا دَاخِلاً تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

الْحُجَّةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَاسَ الْأَجْتِهَادَ فِي طَلَبِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْأَجْتِهَادِ فِي طَلَبِ الْقِبْلَةِ. وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ بِالْقِيَاسِ.

اِحْتِجَّ الْمُتَكِرُونَ لِلْقِيَاسِ بِوُجُوهِ:

الْحُجَّةُ الْأُولَى: أَنَّ الْقِيَاسَ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدَّمَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مُعَلَّلٌ بِالصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ.

بِنَاقِضٍ، وَأَسْبَابُ حُلِّ الْوُطْءِ اثْنَانِ: مِلْكٌ، وَنِكَاحٌ، وَأَسْبَابُ الْمِلْكِ كَذَا وَكَذَا، وَمَا عَدَاهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ، وَبَيْنَ ذَلِكَ وَقَائِعٌ يَتَجَادَبُهَا الطَّرَفَانِ، فَتُلْحَقُ بِأَشْبَاهِهَا مِنْهَا، كَالْوَاجِبِ مِثْلًا فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ خَطَأً، فَإِنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ ضَمَانِ النَّفْسِيَّةِ؛ كَالْحُرِّ، وَالْمَالِيَّةِ؛ كَالْبَهْمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: «الْحُجَّةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَاسَ الْأَجْتِهَادَ فِي طَلَبِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْأَجْتِهَادِ فِي طَلَبِ الْقِبْلَةِ؛ وَجِهَ الْجَمْعُ أَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا يَسُوغُ الْقِيَاسَ فِي الْعِلَّةِ لِعَسْرِ التَّنْصِيفِ عَلَى الْآحَادِ؛ أَوْ لِيُنْزِلَ الْمُجْتَهِدُ وَسْعَهُ فِي تَحْصِيلِ الْحُكْمِ؛ فَيَنَالُ ثَوَابَ دَرَجَةِ الْأَجْتِهَادِ، وَأَيَّامًا مَا كَانَ، فَهُوَ مُتَحَقِّقٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَالْوَرُودُ ثُمَّ يَكُونُ وَرُودًا هَهُنَا.

قَوْلُهُ: «وَهَذَا بَعِيدٌ؛ فَإِنَّهُ إِثْبَاتٌ لِلْقِيَاسِ بِالْقِيَاسِ»:

قُلْنَا: الْمَحْذُورُ مِنْ إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ بِالْقِيَاسِ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُفِيدَ يَجِبُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمُسْتَفَادِ، فَلَوْ أُثْبِتَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ، لَزِمَ تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ، أَمَّا إِثْبَاتُ نَوْعٍ مِنَ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ أَوْ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِثْبَاتُ ضَرْبٍ آخَرَ مِنَ الْقِيَاسِ بِذَلِكَ الْقِيَاسِ الْمَنْصُوصِ - فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ؛ فَلَا نَسْلَمُ امْتِنَاعَهُ.

لَا يَقَالُ: التَّنْصِيفُ عَلَى غَيْرِ جِهَاتِ الْقِبْلَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَدَعَتِ الْضَرُورَةُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَلَا ضَرُورَةُ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْقِيَاسِ فِيمَا أَمَكَّنَ التَّنْصِيفُ عَلَيْهِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: بِفَرْضِ الْكَلَامِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ، وَالْيَأْسُ مِنْهُ؛ فَقَدْ أَسْتَوَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ التَّنْصِيفُ عَلَيْهِ قَدْ كَانَ مُمَكِّنًا، وَكَانَ يُمْكِنُ أَيْضًا تَأْخُرُ الصَّلَاةِ إِلَى التَّبَيُّنِ؛ كَمَا يَقَالُ - فَيَمْنُ عَدِيمَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ؛ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، أَوْ صَلَّيَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْأَجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَتَجَهَّ مِنْهُمْ الْمَنْعُ مِنَ الْقِيَاسِ أَنْ لَوْ دَعَوْنَا إِلَى الْعَمَلِ بِقَاطِعٍ، وَإِنَّمَا يَدْعُونَنَا بِتَرْكِهِ إِلَى التَّغْيِيلِ أَوْ التَّحْيِينِ أَوْ الْحَوَالَةِ عَلَى إِمَامٍ مُنْتَظَرٍ، لَا يُعْرِفُ لَهُ عَيْنٌ وَلَا خَبَرٌ.

قَوْلُهُ: «اِحْتِجَّ مُتَكِرُو الْقِيَاسِ بِوُجُوهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقِيَاسَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَقَامَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مُعَلَّلٌ بِالصِّفَةِ الْفُلَائِيَّةِ.

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الصِّفَةَ الْفُلَانِيَّةَ حَاصِلَةٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ.

فَهَاتَانِ الْمُقَدِّمَتَانِ: إِنْ كَانَتَا قَطْعِيَّتَيْنِ - فَهَذَا الْقِيَاسُ لَا نِزَاعَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً.

وَإِنْ كَانَتَا غَيْرَ قَطْعِيَّتَيْنِ، أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ - كَانَتِ النَّتِيجَةُ غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ؛
لَأَنَّ الْفَرْعَ لَا يَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ، وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ قَطْعِيًّا كَبَانَ ظَنًّا؛ لَأَنَّ الظَّنَّ فِي
مُقَابَلَةِ الْيَقِينِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمٍ: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيِقِّينَ﴾ [البجائية: ٣٢]؛ فَجَعَلَ الظَّنَّ فِي مُقَابَلَةِ الْيَقِينِ.

وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ الْمُثْبَتُ بِالْقِيَاسِ لَيْسَ يَقِينًا - ثَبَتَ كَوْنُهُ ظَنًّا؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا
يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾
[يونس: ٣٦]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي ذَمِّ الْكُفَّارِ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾
[الأنعام: ١١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَتَّبِعُونَ بِاللَّهِ الظَّنَّ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وَالآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى
ذَمِّ الظَّنِّ كَثِيرَةٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ الْعِلْمِ؛ فَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾
[الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وَقَالَ
تَعَالَى مُخَاطِبًا الْيَهُودَ: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]؛

الثاني: حُصُولُ الصِّفَةِ الْفُلَانِيَّةِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ.

فهذان المقامان، إِنْ كَانَا قَطْعِيَّتَيْنِ، فهذا القياس لا نِزَاعَ فِي كونه حُجَّةً، وَإِنْ كَانَا غَيْرَ
قَطْعِيَّتَيْنِ/ ١١١ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ قَطْعِيٍّ - كَانَتِ النَّتِيجَةُ غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ؛ لَأَنَّ الْفَرْعَ لَا يَكُونُ أَقْوَى
مِنَ الْأَصْلِ، وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ قَطْعِيًّا، كَانَ ظَنًّا؛ لَأَنَّ الظَّنَّ فِي مُقَابَلَتِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى؛ حِكَايَةً
عَنْ قَوْمٍ: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيِقِّينَ﴾ [البجائية: ٣٢]، فَجَعَلَ الظَّنَّ فِي مُقَابَلَةِ الْيَقِينِ، وَإِذَا
كَانَ هَذَا الْحُكْمُ الْمُثْبَتُ بِالْقِيَاسِ لَيْسَ يَقِينًا - ثَبَتَ كَوْنُهُ ظَنًّا؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ،
وَالظَّنُّ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦]؛ وَلِقَوْلِهِ
تَعَالَى فِي ذَمِّ الْكُفَّارِ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] وَقَالَ تَعَالَى:
﴿وَتَتَّبِعُونَ بِاللَّهِ الظَّنَّ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وَالآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَمِّ الظَّنِّ كَثِيرَةٌ:

حَاصِلُ هَذِهِ الْحُجَّةِ: الْمَعَارِضَةُ بِالنُّصُوصِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهَا - بَعْدَ تَسْلِيمِ عُمُومِهَا - بِتَنَاقُلِ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَنَاقَلُ بِخُصُوصِهَا؛

لَوْجُوه:

الأول: أَنَّهُ تَمَسُّكُ بِالظَّنِّ فِي إِبْطَالِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ.

فَتَبَّتْ: أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَقْيِدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ غَيْرُ جَائِزٍ.
ثُمَّ نَقُولُ: عَدَلْنَا عَنْ هَذَا الدَّلِيلِ فِي صُورٍ كَثِيرَةٍ:
إِحْدَاهَا: الْأَكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ فِي فَتَوَى الْمُفْتِينَ.
ثَانِيَتُهَا: فِي الشَّهَادَاتِ.

ثَالِثُهَا: فِي تَقْوِيمِ الْمُتْلَفَاتِ وَأَرْوَشِ الْجَنَائِيَّاتِ.
رَابِعَتُهَا: فِي طَلَبِ الْقِبْلَةِ.

خَامِسَتُهَا: فِي رُكُوبِ الْبَحْرِ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ، وَفِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْعِلَاجَاتِ عِنْدَ ظَنِّ السَّلَامَةِ.

إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورِ وَبَيْنَ مَحَلِّ النِّزَاعِ، ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي أَكْتَفَيْنَا فِيهَا بِالظَّنِّ فِي هَذِهِ الصُّورِ - أَحْكَامٌ جُزْئِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَشْخَاصٍ مُعَيَّنَةٍ فِي أَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ، وَكَانَ التَّنْصِيسُ عَلَيْهَا مُتَعَدِّراً؛ فَوَجِبَ الْأَكْتِفَاءُ فِيهَا بِالظَّنِّ، بِخِلَافِ الْأَحْكَامِ الَّتِي يُرَادُ إِثْبَاتُهَا بِالْأَقْسِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا أَحْكَامٌ كُلِّيَّةٌ مُضْبُوطَةٌ، فَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا بِالنُّصُوصِ؛ فَظَهَرَ الْفَرْقُ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ نَقُولَ: الْحُكْمُ بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ حُكْمٌ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَجُوزَ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ لَوْ كَانَ حُكْماً بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، لَكَانَ تَارِكُهُ تَارِكاً لِلْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَيَلْزَمُهُ الْكُفْرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الثاني: أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الظَّنِّ فِيمَا يَنْبَغِي فِيهِ الْقَطْعُ.

الثالث: حَمْلُهُ عَلَى الْحَدْسِ وَالتَّخْمِينِ، وَالْاعْتِمَادِ عَلَى الظَّنِّ بِغَيْرِ طَرِيقٍ مُشْرُوعٍ.

الرابع: أَنَّ الْعَمَلَ عِنْدَ الظَّنِّ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْقَاطِعِ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ لَا بِالْأَمَارَةِ.

والخامس: أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ، وَكُلَّمَا خُصَّ الْمُشْتَرَكُ بِالتَّخْصِيسِ ثُمَّ، يَكُونُ تَخْصِيساً هَهُنَا.

قوله: «الثانية: أَنَّ نَقُولَ: الْحُكْمُ بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ حُكْمٌ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَجُوزَ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ: لَوْ كَانَ حُكْماً [بِمَا] أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، لَكَانَ تَارِكُهُ تَارِكاً لِلْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَيَلْزَمُهُ الْكُفْرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة ٤٤]، وَبِالْإِجْمَاعِ لَمْ يَحْصُلْ هَذَا، فَوَجِبَ الْقَطْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَا كَانَ حُكْماً بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

الْكَافِرُونَ ﴿[المائدة: ٤٤]﴾؛ وَإِلَّا جَمَاعٍ لَمْ يَخْصُلْ هَذَا؛ فَوَجَبَ الْقَطْعُ: بِأَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَا كَانَ حُكْمًا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا - فَقُولُ: الْحَاكِمُ بِالْقِيَاسِ حَاكِمٌ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْحُكْمُ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى يَكُونُ غيرَ حُكْمٍ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَحَيْثُ يُدْخَلُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وَنَقُولُ: الْقَوْلُ بِالتَّكْفِيرِ مُتَعَدِّرٌ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ، يَبْقَى الْجَوَازُ؛ فَهَهُنَا: لَمَّا تَعَدَّرَ التَّكْفِيرُ، وَجَبَ أَنْ يَبْقَى الْخَطَأُ وَالزُّجُرُ وَالْمَنْعُ مِنْهُ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: النُّصُوصُ وَافِيَةٌ بِبَيَانِ الْأَحْكَامِ؛ وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ بَاطِلًا:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْشَأً لِلْمَصْلَحَةِ الْخَالِصَةِ، أَوْ لِلْمَفْسَدَةِ الْخَالِصَةِ، أَوْ كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِمَا، أَوْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُمَا:

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَالْحَاكِمُ بِالْقِيَاسِ حَاكِمٌ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، [ف] كَانَ يَجِبُ تَكْفِيرُهُ، لَكِنِ الْقَوْلُ بِالتَّكْفِيرِ مُتَعَدِّرٌ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ، بَقِيَ الْجَوَازُ؛ فَهَهُنَا لَمَّا تَعَدَّرَ التَّكْفِيرُ، وَجَبَ أَنْ يَبْقَى الْخَطَأُ وَالْحُزْمَةُ:

يعني: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ رَفَعَ الْأَخْصَصَ رَفْعُ الْأَعْمِ؛ فَيَبْقَى التَّحْرِيمُ هَهُنَا. والجواب: أَنَّ التَّكْفِيرَ بِالْحُكْمِ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مُشْرُوطٌ بِالْعَمَلِ بِالْمُخَالَفَةِ قَطْعًا؛ كَحُكْمِ الْيَهُودِ بَعْدَ رَجْمِ الزَّانِي الْمُخْصَنِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي التَّوْرَةِ، أَمَّا الْحُكْمُ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَنْ خَطِيئَةٍ أَوْ غَلْطٍ أَوْ سَهْوٍ - فَلَيْسَ كُفْرًا بِالْإِجْمَاعِ. قوله: «الثَّالِثَةُ: أَنَّ النُّصُوصَ وَافِيَةٌ بِبَيَانِ الْأَحْكَامِ؛ وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، كَانَ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ بَاطِلًا:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْأَمْرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْشَأً لِلْمَصْلَحَةِ الْخَالِصَةِ، أَوْ لِلْمَفْسَدَةِ الْخَالِصَةِ، أَوْ كَانَ مُشْتَمِلًا ١١١ ب عَلَيْهِمَا، أَوْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُمَا»:

يعني بـ «الأمر» ههنا: الذي جعله مَؤَرِدًا لِتَقْسِيمِ الشَّيْءِ؛ كَقَوْلِهِمْ [من الوافر]:
لَأَمْرٍ مَا يُسْوَدُ مَنْ يَسْوَدُ^(١)

(١) عجز بيت وصدرة:

عزمت على إقامة ذي صباح
قال أبو محمد الأعرابي في «فرحة الأديب»: هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمي؛ وذلك أنه غزا هو ورئيس آخر من قومه بعض قبائل العرب متساندين، فلما قربا من القوم أمسيا؛ فباتا حيث جرت عليهم الليل، فقام صاحبه فانصرف ولم يغنم، وأقام أنس حتى أصبح، فشن عليهم الخيل؛ فأصاب =

أَمَّا الْأَوَّلُ - وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مُنْشَأً لِلْمَصْلَحَةِ الْخَالِصَةِ -: فَمُقْتَضَاهُ الْإِذْنُ.
وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مُنْشَأً لِلْمُفْسَدَةِ الْخَالِصَةِ -: فَمُقْتَضَاهُ الْحُرْمَةُ؛ لِوَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: الْإِقْدَامُ عَلَى الْمَفْسَدَةِ قُبْحٌ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعاً مِنْهُ.
الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَحْصِيلِهِ مَصْلَحَةٌ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَبَثاً.
وَالدَّلِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ: النُّصُوصُ، وَالْمَعْقُولُ:
أَمَّا النُّصُوصُ -: فَكَثِيرَةٌ:

أَحَدُهَا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].
ثَانِيهَا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].
ثَالِثُهَا: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤].
رَابِعُهَا: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].
خَامِسُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلَفُونَ﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]؛ قَوْلُهُ: «ذَلِكَ» ضَمِيرٌ؛ فَيَجِبُ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾.

قوله: «وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَمُقْتَضَاهُ الْإِذْنُ. وَأَمَّا الثَّانِي، فَمُقْتَضَاهُ الْحُرْمَةُ؛ والدليل عليه النصوص والمعقول: أما النصوص فكثيرة، أحدها: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ورابعها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]. وخامسها: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلَفُونَ﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، قوله: «لذلك» ضمير فيجب عودُهُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ:

وهذا بعيد؛ فإن «الرحمة» مؤنثة، والإشارة مذكرة، وسياق الآية، وهو قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ

= وغنم، وغنم أصحابه.

ينظر: الحيوان ٣/ ٨١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩؛ والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبيويه ١/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٣٤٠؛ والخزانة ٦/ ١١٩؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والكتاب ١/ ٢٢٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٥؛ والمقرب ١/ ١٥٠؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٧.

سَادِسُهَا: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

سَابِعُهَا: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِكَايَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «سَبَقْتُ رَحْمَتِي غَضَبِي».

وَالْمُرَادُ بِالسَّبْقِ الْكَثْرَةُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَتْ مُخَدَّئَةً.

ثَامِنُهَا: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِكَايَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «خَلَقْتُكُمْ لِتَرْبِحُوا عَلَيَّ لَا لِأَرْبِحَ عَلَيْكُمْ».

رَبِّكَ لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ [هود ١١٩]، يدلُّ على عودته على الاختلاف الذي هو سَبَبُ مَلَأَ جَهَنَّمَ.

[قوله]: «وسادسها: قوله - عليه السلام -: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ»^(١).

وسابعها: قوله - عليه السلام - حكاية عن ربه: «خَلَقْتُكُمْ لِتَرْبِحُوا عَلَيَّ لَا لِأَرْبِحَ عَلَيْكُمْ»^(٢).

ومنها: قوله - عليه السلام - عن الله تعالى: «سَبَقْتُ رَحْمَتِي غَضَبِي»^(٣)، والمراد بـ «السَّبْقِ» الْكَثْرَةُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ صِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - لَيْسَتْ مُخَدَّئَةً.

يقال له: الرَّحْمَةُ إِذَا لَمْ تُحْمَلْ عَلَى الرَّقَّةِ وَالشَّفَقَةِ الَّتِي هِيَ حَقِيقَتُهَا فِي الشَّاهِدِ، رُدَّتْ - فِي حَقِّ الْبَارِي سَبْحَانَهُ - إِلَى إِزَادَةِ النُّفْعِ وَالْإِنْعَامِ الَّذِي هُوَ لِازِمُ الرَّقَّةِ، وَرَدَّ الْعُصْبُ إِلَى إِزَادَةِ الْإِضْرَارِ وَأَلَا نَتَقَامُ؛ فَلَا كَثْرَةٌ فِي نَفْسِ الصِّفَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

وإِنْ رُدَّ ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَقُلَّتِهَا، فَالْأَفْعَالُ الْمُتَعَلِّقَاتُ حَادِثَةٌ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ السَّبْقُ فِيهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَطَرَ الْإِنْسَانَ عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالْإِيمَانِ؛ قَالَ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ وَيَمَجْسَانِهِ»^(٤)؛ لذلك أَسْتَوُوا عِنْدَ أَخْذِ الْمِيثَاقِ، حَيْثُ قَالَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ذكره الغزالي في الإحياء (٤/ ١٥٠) وقال العراقي في تخريجه: لم أقف له على أصل.

(٣) أخرجه البخاري (٦/ ٣٣١) كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُا

الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ حديث (٣١٩٤)، و(١٣/ ٣٩٥) كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى:

﴿وَيَمِزُّكُمْ اللَّهُ تَسْكُرُ﴾ حديث (٧٤٠٤)، و(١٣/ ٤٤٩) كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى:

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الرَّسُولِ﴾ (٧٤٥٣)، و(١٣/ ٥٣٢) باب: قول الله تعالى: ﴿بَلْ

هُوَ قرآن مجيد. في لوح محفوظ﴾ حديث (٧٥٥٣، ٧٥٥٤)، ومسلم (٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨) كتاب:

التوبة، باب: -ضعة رحمة الله تعالى حديث (١٤، ١٥، ١٦/ ٢٧٥١)، وأحمد (٢/ ٢٤٢، ٢٥٩-

٢٦٠، ٣٩٧)، وابن حبان (٦١٤٣)، والبيهقي في: الأسماء والصفات ص (٣٩٥-٣٩٦، ٤١٦)

من طرق من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (١١/ ٤٩٣) كتاب: القدر، باب: الله أعلم بما كانوا عاملين، الحديث (٦٥٩٩)،

ومسلم (٤/ ٢٠٤٨) كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، الحديث (٢٥/ =

أَمَّا الْمَعْقُولُ فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَحِيمٌ جَوَادٌ، فَإِذَا فَرَضْنَا فِعْلاً كَانَ مَصْلَحَةً مِنْ جَمِيعِ

الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف ١٧٢].

قوله: «وأما المعقول: فهو أنه رحيمٌ جوادٌ، ومَتَى فرضنا فِعْلاً كان مصلحةً من جميع الوجوه، والله تعالى متعالٍ عن المَضَارِّ والمنافع - كان المنعُ منه بُخْلاً؛ وذلك على الله تعالى

= (٢٦٥٨)، وأبو داود (٨٦/٥): كتاب: السنة، باب: في ذراري المشركين، الحديث (٤٧١٤)، والترمذي (٣٠٣/٣) كتاب: القدر، باب: كل مولود يولد على الفطرة، الحديث (٣٢٢٣)، ومالك (٢٤١/١) كتاب: الجنائز، باب: جامع الجنائز، الحديث (٥٢)، وأحمد (٢٣٣/٢)، والحميدي (٤٧٣/٢)، رقم (١١١٣)، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٧)، وأبو يعلى (١٩٧/١١) رقم (٦٣٠٦)، وابن حبان (١٢٨، ١٣٠) وأبو نعيم في الحلية (٣٢٨/٩)، من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج الإبل جمعاء، هل تحس فيها من جدعاء؟ قالوا: يا رسول الله: رأيت الذي يموت وهو صغير! قال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

ولفظ مسلم مصدراً بلفظ: «كل إنسان تلده أمه على الفطرة، وأبواه بعد يهودانه وينصرانه، ويمجسانه، فإن كانا مسلمين فمسلم، كل إنسان تلده أمه، يلكزه الشيطان في حضنيه إلا مريم وابنها».

«وفي الباب عن جابر، والأسود بن سريع، وابن عباس، وسمرة بن جندب. - حديث جابر:

أخرجه أحمد (٣٥٣/٣) من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن الحسن، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه؛ فإذا عبر عنه لسانه إما شاكراً وإما كفوراً».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٢١/٧) وقال: رواه أحمد، وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ثقة، وفيه خلاف، وبقية رجاله ثقات.

- حديث الأسود بن سريع:

أخرجه أحمد (٤٣٥/٣)، وابن حبان (١٦٥٨- موارد)، وأبو يعلى (٢٤٠/٢) رقم (٩٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٣/١) رقم (٨٢٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٣/٢) من حديث الأسود بن سريع بمثل حديث جابر.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٩/٥) وقال: رواه أحمد بأسانيد، والطبراني في «الكبير» «والأوسط»... وبعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح.

- حديث ابن عباس:

أخرجه البزار في «مسنده» (٢١٦٧- كشف) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٢١/٧) بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه».

وقال الهيثمي: رواه البزار، وفيه ممن لم أعرفه غير واحد.

- حديث سمرة بن جندب:

أخرجه البزار (٢١٦٦- كشف) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٢١/٧) وقال: رواه البزار، وفيه عباد بن منصور؛ وهو ضعيف، ونقل عن يحيى القطان أنه وثقه.

الْوُجُوهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنِ جَمِيعِ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ - كَانَ الْمَنْعُ فِيهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالاً.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِمَا - : فنقول: هَذَا الْقِسْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّهُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ رَاجِحَةً، أَوْ الْمَفْسَدَةُ رَاجِحَةً، أَوْ يَتَعَادَلَانِ: فَإِنْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ رَاجِحَةً، وَجَبَ الْإِذْنُ؛ لِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ تُقَابِلَ الْمِثْلَ بِالْمِثْلِ؛ فَيَبْقَى الْقَدْرُ الزَّائِدُ مَصْلَحَةً مَحْضَةً خَالِيَةً عَنِ الْمُعَارِضِ، وَمُقْتَضَاةً: الْإِذْنَ.

الثَّانِي: أَنَّا لَوْ مَنَعْنَا مِنْهُ، لَزِمَ تَرْجِيحُ الْمَرْجُوحِ عَلَى الرَّاجِحِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَتِ الْمَفْسَدَةُ رَاجِحَةً - وَجَبَ الْمَنْعُ؛ لِعَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَأَمَّا إِنْ تَعَادَلَا، تَسَاقَطَا؛ فَوَجَبَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ. أَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَالِياً عَنِ الْمَصْلَحَةِ وَالْمَفْسَدَةِ جَمِيعاً - فَحَيْثُذ: لَمْ يَوْجَدْ التَّعَارُضُ؛ فَوَجَبَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

مُحَالٌ. الْقِسْمُ الثَّالِثُ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِمَا - فنقول: هَذَا الْقِسْمُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ رَاجِحَةً، أَوْ الْمَفْسَدَةُ رَاجِحَةً، أَوْ يَتَعَادَلَانِ: فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، وَجَبَ الْإِذْنُ؛ لِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا قُوبِلَ الْمِثْلُ بِالْمِثْلِ، فَيَبْقَى الْقَدْرُ الزَّائِدُ مَصْلَحَةً خَالِيَةً عَنِ الْمُعَارِضَةِ. الثَّانِي: أَنَّا لَوْ مَنَعْنَا مِنْهُ، لَزِمَ تَرْجِيحُ الْمَرْجُوحِ عَلَى الرَّاجِحِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي/ ١١٢ وَجَبَ الْمَنْعُ لِلدَّلِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَأَمَّا إِنْ تَعَادَلَا، تَسَاقَطَا؛ فَوَجَبَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ. [أَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَالِياً عَنِ الْمَصْلَحَةِ وَالْمَفْسَدَةِ جَمِيعاً - فَحَيْثُذ: لَمْ يَوْجَدْ التَّعَارُضُ؛ فَوَجَبَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ]

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْعَقْلَ وَافِيَانِ بِجَمِيعِ أَقْسَامِ التَّكْلِيفِ إِلَى الْأَبَدِ. لَكِنْ ههنا بَحْثٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ جَاءَتِ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى أَحْكَامِ تِلْكَ الْوَقَائِعِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَأَيُّنَمَا وَجَدْنَا مِثْلَ هَذَا النَّصِّ، قَدْ مَنَاهُ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ؛ لَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْلِيدُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ: أَعْلَمْنَا أَنَّ هَذَا الْمَسْلَكَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ، وَخَضِرَ جِهَةٌ الْحُكْمِ فِي الْعَقْلِ الْمَكْلُفِ بِهِ أَوْ تَرْكِهِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ إِبْطَالُ الْأَمْرَيْنِ.

فَقَبِلَتْ بِهَذَا التَّقْسِيمِ: أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْعَقْلَ وَافِيَانِ بِبَيِّنَاتٍ جَمِيعِ أَقْسَامِ التَّكَالُيفِ إِلَى الْأَبَدِ.

إِلَّا أَنَّ هَهُنَا بَحْثًا آخَرَ، وَهُوَ: أَنَّ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ جَاءَتِ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى أَحْكَامِ تِلْكَ الْوَقَائِعِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، فَأَيُّنَمَا وَجَدْنَا مِثْلَ هَذَا النَّصِّ، قَدَّمْنَاهُ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

وقد ادَّعى أولاً: أن نصوص القرآن وافية بالأحكام، ثم استنتج أن العقل والقرآن كافيان، وعنَى أن ما خلا من نص خاص، فيجب البحث عنه بالعقل: فإن كان مصلحة خالصة أو راجحة، فحكمه الإذن مع علمه بأنقسام الإذن إلى مباح ومندوب وواجب، وأن مطلق الإذن لا يثبت بدون خصوص، فليتب شغري على أي خصوص نثبته؟!

وكذلك عكسه؛ وهو خالص المفسدة، أو راجحها يقتضي المنع من أنقسامه إلى محظور ومكروه، وقال: «عملاً بمقتضى العمومات الدالة على أن الله - تعالى - شرع الأحكام لإصلاح العباد على الجملة»، فأنظر كيف منع من القياس، وأوجب العمل بالاستحسان والمصالح المرسلة التي هي أعم من القياس، ومن لازمها العمل بالقياس، واكتفى في الاعتبار باعتبار جنس المصالح في جنس الأحكام، وحكم به مع قطع النظر عن الخصوصيات، والقائلون بالقياس لا يكتفون بذلك القدر؛ بل لا بد مع ذلك من اعتبار الجنس الأقرب، ومراعاة مقصود الشرع بتأثير أو ملائمة، حتى منع بعضهم العمل بالمناسبات القريبة، ومن قال بالمرسل، فالصحيح من رأيه: أنه إنما يعمل به مع التقريب من مقصود الشرع، ويشترط أن تكون المصلحة المعبرة قطعية؛ أي: حاصلة قطعاً، كلية؛ أي: عامة، ضرورية؛ على ما تحقق في موضعه، ويعني بـ «الضرورة»: أنها من الضروريات لا التتمات والتحسينات؛ فأنظر ما في هذا الكلام من التناقض والبعد عن جميع مآخذ الأئمة، والبناء على أصول باطلة؛ وترك الاعتراض عليها.

وآل استدلال بالعقل لمن ينفي الاعتماد على العقل أو يحرمه من الظاهرية: إن أراد تعميم الحجة؛ على ما هو ظاهر كلامه، وإنما يمكن التمسك بها للرافضة أو المعتزلة من البغداديين القائلين بالتخسين والتقيح، فإن الأحكام من صفات أنفس الأفعال، أو تابعة لها؛ والشرع مخبر عن صفتها لا مثبت للحكم فيها.

والذي يشفي الغليل في رد هذه الشبهة: أن نقول/ ١١٢ب: وإن سلمنا أن الواقع في الشرع مراعاة مصالح العباد؛ فضلاً من الله ونعمة، لا وجوباً عليه؛ على ما أشارت إليه النصوص، ودل عليه الاستقراء في كثير من الأحكام، إلا أن الشارع أعبرها بشرائط وقيود لا يهتدي العقل إليها، ولا يستقل بإدراكها؛ فإن غاية ما في العقل أن يدرك أن السرقه مفسدة، وأنها تناسب شرع عقوبة صارفة لها، وليس في العقل ما يعين القطع صارفاً ودافعاً لهذه المفسدة، دون شرعه صارفاً في الغضب والنهب، وليس فيه ما يعين محل القطع، ولا القدر المقطوع منه، وكذلك غايته في

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا - فَتَقُولُ: الْحُكْمُ الْمُثَبَّتُ بِالْقِيَاسِ: إِنْ كَانَ وَارِداً عَلَى وَفْقِ الْقُرْآنِ،
فَفِي الْقُرْآنِ غُنْيَةٌ عَنْهُ. وَإِنْ كَانَ وَارِداً عَلَى خِلَافِ الْقُرْآنِ، كَانَ بَاطِلاً؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَقْوَى مِنَ
الْقِيَاسِ؛ وَالضَّعِيفُ لَعُوٌّ عِنْدَ قِيَامِ الْقَوِيِّ.

الزكاة أن يُدْرِكَ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَصَرَفَهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ، سَدُّ لِحَالَتِهِمْ^(١). أَمَّا تَعْيِينُ

(١) الزكاة لَعْنَةُ:

قال ابن قتيبة: الزكاة من الزَّكَاةِ، وهو النماء والزيادة، سميت بذلك؛ لأنها تُثْمِرُ المالَ، وتنميه،
يقال: زَكَا الزرع: إِذَا بُورِكَ فِيهِ.

وقال الأزهري: سميت زكاة؛ لأنها تزكي الفقراء؛ أي: تنميههم، قال: وقوله تعالى: ﴿تَطَهَّرْهُمْ وَزَكِّهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: تطهر المُخْرِجِينَ، وتزكي الفقراء.
انظر: لسان العرب ٣/١٨٤٩، ترتيب القاموس ٢/٤٦٤، المصباح المنير ١/٣٤٦.
واصطلاحاً:

عرفها الحنفية بأنها: اسمٌ لفعلٍ أداءٍ حَقٌّ يَجِبُ للمالٍ يعتبر في وجوبه الحَوْلُ والنَّصَابُ.
وعرفها الشافعية بأنها: اسمٌ لما يخرج عن مالٍ، أو بَدَنٍ على وَجْهِ مَخْصُوصٍ.
وعرفها المالكية بأنها: إخراجُ جُزْءٍ مَخْصُوصٍ من مَالٍ مَخْصُوصٍ بِلِغٍ نَصَاباً لمستحقه.
وعرفها الحنابلة بأنها: حَقٌّ واجبٌ في مَالٍ مَخْصُوصٍ، لطائفة مَخْصُوصَةٍ، في وقتٍ مَخْصُوصٍ.
انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام على الهداية (١٥٣/٢)، شرح المذهب ٥/٣٢٤-٣٢٥، ومغنى
المحتاج ١/٣٦٨، البجيرمي على الإقناع ٢/٢٧٥، نهاية المحتاج ٣/٤٣، شرح منح الجليل على
مختصر خليل ١/٣٢٢، ومواهب الجليل ٢/٢٥٥، شرح الخرشي ٢/١٤٨ الفواكه الدواني ١/
٣٧٨، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٢/١٦٦.

وفرضت في شوال من السَّنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفِطْرِ؛ لأن الصحيح أن زكاة الفطر فرضت
قبل العيد بيومين، بعد فرض رمضان، وهي من الشرائع القديمة، وليست من خُصُوصياتنا إلا باعتبار
الكيفية المشتملة، على الشرائط المعتمدة.

حكمة مشروعية الزكاة:

قَضَتِ الحكمة الإلهية ألا يكون الناس سواء في الرِّزْقِ، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي
الرِّزْقِ﴾ لأجل أن يحتاج بعضهم إلى بعض، ويتم تبادل المنافع بينهم.

فمنهم من بسط له رزقه، فأغنى وأقنى، ومنهم من ابتلاه فقدر عليه رزقه، ولكنه أغناه بصحته، وقوة
جسمه؛ بحيث يستطيع أن يعمل لكسب ما يحتاجه، ومنهم من لا يملك ما يكفيه، ولا يقدر على
الكسب، وهؤلاء هم الذين جعلهم الله - تعالى - شركاء للأغنياء في مالهم، بمقدار يضمن لهم من
العيش ما يسد حاجاتهم، ويغنيهم عن ذل المسألة، ومن أجلهم شرع الله نظام الزكاة على هذا الوجه
الذي لا إجحاف فيه بالفقراء، ولا ظلم فيه للأغنياء، وأوجب على الحكام، وأولى الأمر تنفيذه، إن
لم يرقم بالواجب من لزمه ذلك الحق؛ كي تتحقق سعادة البشر، ويأمنوا على حياتهم، لا يخافون
نهباً ولا سلباً، ولا يجدون من يضايقهم في الطرقات، وعلى أبواب المساجد، بل وفي كل مكان
يلحف عليهم في السؤال، ويشيعهم بنظرات المقت والحقد، وقلبه يشمئز منهم ومن ظلمهم؛ لأنه
يطلب حقاً غصبه منه شريكه الخائن تعدياً وظلماً؛ ولذا وَجِبَ على الإمام أخذه بالقوة، ولو أدى
ذلك إلى الحرب؛ كما فعل الصديق - رضي الله عنه - بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ فإنه حارب مانعي =

الزكاة بعد جدال، حصل بينه وبين الصحابة، وقال: والله لو منعوني عقال بغير، كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ - لقاتلتهم عليه.

وكانت العادة أن تؤخذ إبل الزكاة بعقلها؛ وذلك لأن الفقراء كثيرون، ولو لم تسد حاجاتهم لاختل النظام، واضطرب الأمن، وحصل التباغض والفوضى، ولا سبيل لتطهير القلوب من أحقادها، وتخليصها من ضغائنها أعظم وأنجع من تبادل الإحسان بين الناس؛ كما أنه لا شيء يوجب البغض، ويملا النفوس حقداً، ويكدر الحياة. مثل: الشح، وإمساك اليد عن الإنفاق، فما بالك إذا كان الشح ظلماً وحرماناً لذي الحق من حقه؛ أفلا يتضاعف البغض، ويشتد الحقد، ويتربص كل بأخيه الدوائر، ويكون بعضهم حزباً لبعض؛ فتصبح الحياة مريعة؟!

وهل ما يزعج العالم اليوم، ويقبحه ويعقده، ويجعله وجلاً من المستقبل ينظر إليه بعين الخوف والحذر، ويجعله مهدداً بالخراب والدمار غير ترك هذا النظام، وحبس هذا الحق عن أهله؛ حتى قام ذلكم الغول الفظيع (البلشفي)، والشبح المنكر، والموت العاجل ينذر الجميع بالهول؛ كما يهدد كل فرد بحرمانه من حقه الذي رزقه الله إياه؟

وأي شيء هو أشد إيلاماً للنفس، من أن ترى أمامها من غرق في النعم، وملكه التهم حتى أهلكته التهمة، بينما أخوه وعشيرته تقتله المخمصة، ولو أنه أعطاه حقه لعاشا في صفاء ووثام؟ وأيضاً خلق الله الإنسان شحيحاً حريصاً على حب المال: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ فاقترضت حكمته أن يبتلى إيمانه بإيجاب الزكاة؛ ليتبين إن كان صادقاً فيه أم صار المال دينه وأنساه كل شيء؛ وذلك لأنها من أعظم الأدوية، وأنجعها لشفاء النفوس من مَرَضِ البخل المهلك؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَخْصِبْكَ الْكَافِرُ يُبْتَخَلُّونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرُّ لَّهُمْ﴾ وقال ﷺ: «إياكم والشح؛ فإنه أهلك من قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم، واستحلوا محارمهم».

فعمد ما روعي في الزكاة مصلحتان: مصلحة ترجع إلى تهذيب النفس، وهي أنها أحضرت الشح، والشح من أقبح الأخلاق ضاراً بها في المعاد، فإذا مرتت على الزكاة اعتادت السخاء والكرم، ومصلحة ترجع إلى المجتمع الإنساني؛ فإنه يجمع الضعفاء، وذوي الحاجة، فلو لم تكن السنة بينهم مؤاسة الفقير، وأصحاب الحاجة - لهلكوا جوعاً، وإنما قدرت بمقادير مخصوصة؛ لأنه لولا التقدير، لاعتدى المعتدي، وقد روعي في ذلك التقدير مصلحة الطرفين، فلم يجعلها الشارع يسيرة جداً؛ بحيث لا تسد من حاجة الفقير شيئاً، ولا ثقيلة يعسر على الغنى أداؤها، ولم تجب في كل الأموال؛ لأن في ذلك تضيقاً على الأغنياء؛ فكان النظام، ألا تؤخذ إلا من الأموال التي يكثر نماؤها، حتى يكون الغرم بالغنم، وإنما ضبط المستحقون؛ لئلا يطلب الزكاة من ليس من أهلها؛ فلا يتحقق الغرض من فرضها، وهو سد حاجة الفقراء، وإصلاح شأنهم.

قال الغزالي في «الإحياء» ما، ملخصه: وإنما جعلت الزكاة من مباني الإسلام، مع أنها تصرف مالي، وليست عبادة بدنية؛ لثلاثة معانٍ: (الأول) أن التلقظ بكلمتي الشهادة التزام للتوحيد، وشهادة بإفراد المعبود، وشرط الوفاء به ألا يبقى للموحد محبوب، سوى الواحد الأحد؛ فإن المحبة لا تقبل الشراكة، والتوحيد باللسان قليل الجدوي، وإنما تمتحن درجة المحب بمفارقة المحبوب، والأموال محبوبة عند الخلائق؛ لأنها آلة تمتعهم بالدنيا، ويسببها يأنسون بهذا العالم، وينفرون عن الموت، مع أن فيه لقاء المحبوب، فامتحنوا بتصديق دعواهم في المحبوب، واستنزوا عن المال الذي هو معشوقهم.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي أَقْوَامٌ يُقِيمُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» .
فَإِنْ قِيلَ: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ؛ فَلَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَالْمَسْأَلَةُ يَقِينِيَّةٌ:

أموال الزَّكَاةِ وتقدير نُصُبِهَا وَأَوْقَاصِهَا^(١)، وَقَدَرِ الْمُخْرَجِ مِنْهَا، وَتَعْيِينِ مَصَارِفِهَا - فلا يهتدى الْعَقْلُ إلى شيءٍ من ذلك أَلْبَتَّةً، ، وهكذا سائر الأحكام الشرعية؛ وألّى يهتدى لتعيين جَلْدِ الزَّانِي غَيْرِ الْمُخْصَنِ مائةً وتغريبِهِ عاماً، وَجَلْدِ الْقَاذِفِ ثَمَانِينَ، وَجَلْدِ الشَّارِبِ ثَمَانِينَ وَأَرْبَعِينَ، ، ثم إذا انقسمت المصالحُ لَدَيْهِ إلى مَعْتَبَرَةٍ بِالنَّصِّ وَمُهْدَرَةٍ: فَالْخَارِجُ عَنِ الْقِسْمَيْنِ كَيْفَ يُمْكِنُ إِلْحَاقُهُ بِأَحَدِهِمَا بِدُونِ الْتَفَاتٍ إِلَى مَقَاصِدِ الشَّرْعِ؛ وَلَا يُعْرَفُ مَقْصُودُ الشَّرْعِ إِلَّا بِنُصِّهِ، أَوْ إِيْمَائِهِ، أَوْ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مَقْصُودٌ مِنْ مَنَاسِبَةٍ أَوْ اقْتِرَانٍ أَوْ دَوْرَانٍ؛ وَذَلِكَ عَيْنُ الْقِيَاسِ: فَانْظُرْ كَيْفَ صَارَ فَسَادُ الْقِيَاسِ صَلَاحاً، وَإِصْلَاحُهُ فَسَاداً، وَلَيْسَ الْمُتَكَرَّرُ إِيرَادُ الشُّبْهَةِ لِتَحَلُّلٍ، وَإِنَّمَا الْمُتَكَرَّرُ إِخْلَافُهَا عَنِ الْجَوَابِ بَعْدَ الْمُبَالَغَةِ فِي تَقْرِيرِهَا، ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ.

قوله: «الحجة الرابعة:

قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَعْظَمُهُمْ عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْسِمُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٢):

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّأْيِ الْمَقَابِلِ لِلنَّصِّ أَوْ الرَّأْيِ غَيْرِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ، وَيَأْنَهُ مَخْصُوصٌ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: «فَإِنْ قِيلَ: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَفِيدُ الْعِلْمَ، وَالْمَسْأَلَةُ يَقِينِيَّةٌ

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا الدَّلِيلِ»:

الْجَوَابُ: أَنَّهُ مَعَارِضٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي نَقْلِهِ.

(الثاني): التَّطْهِيرُ مِنْ صِفَةِ الْبُخْلِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَهْلَكَاتِ. قَالَ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَهْلَكَاتٌ: شَحُّ مُطَاعٍ، وَهَوَى مُتَبِعٍ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ» وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وَإِنَّمَا تَزُولُ صِفَةُ الْبُخْلِ بَأَن تَتَعَوَّدَ بِذَلِكَ الْمَالِ، فَحُبُّ الشَّيْءِ لَا يَنْقُطِعُ إِلَّا بِقَهْرِ النَّفْسِ عَلَى مَفَارِقَتِهِ حَتَّى يَصِيرَ ذَلِكَ عَادَةً.

(المعنى الثالث): شُكْرُ النِّعْمَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى عِبْدِهِ نِعْمَةٌ فِي مَالِهِ، وَنِعْمَةٌ فِي نَفْسِهِ؛ فَالْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ شُكْرٌ لِنِعْمَةِ الْبَدَنِ، وَالْمَالِيَّةُ شُكْرٌ لِنِعْمَةِ الْمَالِ.

(١) الْأَوْقَاصُ فِي الصَّدَقَةِ: جَمْعُ (الْوَقْصِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ نَحْوُ أَنْ تَبْلُغَ الْإِبِلَ خَمْساً فَبَيْنَهَا شَاةٌ وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ؛ حَتَّى تَبْلُغَ عَشْراً فَمَا بَيْنَ الْخَمْسِ إِلَى الْعَشْرِ وَقَصٌّ أَيْضاً. يَنْظُرُ: قَوَاعِدُ الْفَقْهِ ٥٤٥، ٥٤٦.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (١٧٢- كَشَفَ)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٠/١٨)، وَالْخَطِيبُ (٣٠٧-٣٠٨)، وَالْحَاكِمُ (٤٣٠/٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ (٢٠٧)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (١٨٢/١): وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

قلنا: الدلائل التي ذكرتموها في جانب الإثبات أضعف بكثير من هذا الدليل.
 وأيضاً: هب أنه خبر واحد، إلا أنه يفيد أن العمل بالقياس يوجب حصول الضرر؛
 فوجب أن يكون ترك العمل به واجباً لعين ما ذكرتموه من أن الظن الراجح واجب العمل
 به.

الحجة الخامسة: أن القياس لو كان حجة -، لكان كالثابت المطلق لرسول الله ﷺ
 في بيان وقائع المكلفين إلى يوم القيامة.

ولو كان كذلك: لكان القول بإثباته من الأصول المهمة في الدين، ومن الوقائع
 العظيمة، ولو كان كذلك، لبيّن الرسول ﷺ أنه حجة، بياناً شافياً قاطعاً للعذر.

وحيث لم يوجد ذلك: علمنا أنه باطل. وهذا هو الدليل الذي عول عليه الجمهور
 في بطلان قول الروافض في إثبات النص على إمامة علي - رضي الله عنه - حيث قالوا: إن
 النص عليه لو صح لبخ في الشهرة إلى حد التواتر؛ لكونه من الوقائع العظيمة؛ فكذلك
 نقول: لو كان القياس حجة في الشرع - لكان التنصيص على كونه حجة بالغاً إلى حد
 التواتر؛ لكونه من الوقائع العظيمة.

وقوله: «ما ذكرتم من دلائل الإثبات، أضعف»:

قلنا: ممنوع؛ فإنه لا يعارض/ ١١٣ الإجماع القاطع.

قوله: «وأيضاً، فهو خبر واحد، إلا أنه يفيد أن العمل بالقياس يوجب حصول الضرر؛
 فوجب أن يكون ترك العمل به واجباً؛ بعين ما ذكرتم من أن الظن الراجح واجب العمل به»:
 ويجاب عنه: بأنه إذا تعارضت النصوص، فإن الترجيح لجانبنا يقطع الطريق.
 قوله: «الحجة الخامسة»:

لو كان القياس حجة، لكان كالثابت المطلق لرسول الله ﷺ في بيان جميع وقائع المكلفين
 إلى يوم القيامة، ولو كان كذلك، لكان القول بإثباته من الأصول المهمة في الدين، ولو كان
 كذلك لبيّن الرسول - عليه السلام - أنه حجة بياناً شافياً قاطعاً للعذر، وحيث لم يوجد، علمنا
 أنه باطل، وهذا هو [الدليل] الذي عول عليه الجمهور في بطلان قول الروافض بإثبات إمامة علي
 بالنص... إلى آخره:

الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: إلزامهم مثله، وهو أنه لو لم يكن حجة مع ما يلزم من إسناده الأحكام إليه من
 المفاسد العظيمة؛ بتقدير كونه غير حجة - لبيّنه بياناً قاطعاً.

الثاني: أنه لو لم يبيّنه بياناً شافياً، لما انعقد الإجماع القاطع على العمل به، وقد انعقد.

الْحُجَّةُ السَّادِسَةُ: الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَغْلِيلِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَذَلِكَ بَاطِلٌ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَا نَقُولُ فِي الْقِيَاسِ: الْحُكْمُ هُنَاكَ ثَبَتَ لِلْمَعْنَى الْفُلَانِي، وَذَلِكَ الْمَعْنَى قَائِمٌ هَهُنَا؛ فَيَلْزَمُ حُصُولُ ذَلِكَ الْحُكْمِ هَهُنَا؛ فَقَوْلُهُ: «الْحُكْمُ هُنَاكَ ثَبَتَ لِلْمَعْنَى الْفُلَانِي»: قَوْلٌ بِتَغْلِيلِ الْحُكْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ التَّغْلِيلِ التَّعْرِيفُ؟

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ طَلَبَ عِلَّةِ الْحُكْمِ فَرَعٌ عَنْ حُصُولِ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ أَوَّلًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ أُمْتَنَعَ جَعْلُ ذَلِكَ الْوُضْفِ مَعْرِفًا لَهُ؛ لِامْتِنَاعِ تَعْرِيفِ الْمَعْرِفِ، وَتَخْصِيلِ الْحَاصِلِ.

قوله: «الْحُجَّةُ السَّادِسَةُ:

القول بالقياس موقوف على تغليل أحكام الله تعالى، وهذا باطل، فذلك باطل:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَا نَقُولُ فِي الْقِيَاسِ: إِنَّ الْحُكْمَ هُنَاكَ ثَبَتَ لِلْمَعْنَى الْفُلَانِي، وَذَلِكَ الْمَعْنَى قَائِمٌ هَهُنَا؛ فَيَلْزَمُ حُصُولُ ذَلِكَ الْحُكْمِ هَهُنَا - فَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْحُكْمَ هُنَاكَ ثَبَتَ لِلْمَعْنَى الْفُلَانِي»: تَغْلِيلُ لِلْحُكْمِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِالْعِلَّةِ هَهُنَا: الْمَعْرِفُ ١٩٩.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ طَلَبَ عِلَّةِ الْحُكْمِ فَرَعٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ أَوَّلًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، أُمْتَنَعَ جَعْلُ ذَلِكَ الْوُضْفِ مَعْرِفًا؛ لِامْتِنَاعِ تَعْرِيفِ الْمَعْرِفِ، وَتَخْصِيلِ الْحَاصِلِ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ: أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي إِطْلَاقِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ وَالذَّاعِي وَالْمَعْرِفِ، وَيُمْتَنِعُ جَعْلُ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مُؤَثِّرَةً عَلَى أَضْلَانَا؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ يَرْجِعُ عِنْدَنَا إِلَى خُطَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - الْمَتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَخُطَابُهُ وَكَلَامُهُ/ ١١٣ ب قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمُ لَا يَعْزَلُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعْلَلَ بِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ؛ وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَالْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ يُمْتَنِعُ تَخَلُّفُ حُكْمِهَا عَنْهَا؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُمْتَنِعُ تَغْلِيلُ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ شَرْعًا.

وَأَمَّا الْعِلَّةُ بِمَعْنَى الدَّاعِي: فَإِنْ عَنِيَ بِهِ الْغَرَضُ، فَهُوَ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - عِنْدَنَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ التَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيسِ الْعَقْلِيِّ؛ وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ.

وَإِنْ أَطْلَقْنَا عَلَى السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ الدَّاعِيَّ وَالْحَامِلَ، فَنَعْنِي بِهِ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَشْتِمَالِ شَرْعِ الْحُكْمِ، عَلَى حِكْمَةٍ مَعْتَبَرَةٍ شَرْعًا تَدْعُو الْمُجْتَهِدَ وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحُكْمِ لَا أَنَّهُ حَامِلٌ وَدَاعٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ عَنِيَ بِالْغَرَضِ أَنَّ الْأَحْكَامَ فِي الْوَاقِعِ يَلْزَمُهَا اسْتِصْلَاحُ الْعِبَادِ فِي سَيْرِهِمْ وَسَرَائِرِهِمْ، وَتِلْكَ الْمَصَالِحُ تَنْشَأُ مِنْ أَوْصَافٍ تَرْتَبِطُ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ عَادَةً، وَكَوْنُهَا عِلَلًا مَعْرُوفَةً لِلْأَحْكَامِ بِنُصْبِ الشَّارِعِ إِلَيْهَا أَمَارَةً؛ فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي نُسَمِّيْهَا عِلَلًا شَرْعِيَّةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا اسْمُ «الْغَرَضِ»؛ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتِخْصَاصِ الْمَعْرِفِ بِالْمُنَاسِبِ؛ كَالْإِسْكَارِ، أَوْ مَظَنَّةِ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ

كالسُّفَرِ؛ فإنه مَطْنَةُ الْمَسْقَةِ، أو ما يوهِمُ ألاشتراك في المناسِبِ، وهو الشُّبُهَةُ عند القائلين به؛ كقولنا: صَوْمٌ مَفْرُوضٌ - مما عرف مِنْ عَادَةِ الشَّرْعِ في الواقع إجراء الأحكامِ الشرعية على المألُوفِ من القَضَايا العرفية؛ لتكوُن النفوسُ لها أَقْبَلُ والطَّبَاعُ لها أَذْعَنُ.

وقد نص الشارِعُ على التعليل بالوضف، ولا يُطْلَعُ على وجه الحكمة فيه؛ كقوله ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(١)؛ فيعلل به، ويعتقد أشتماله على حِكْمَةٍ تُغَيِّبُ عَنَّا، وقد لا ينصُّ على عِلَّةٍ، ويخفى علينا وجه المصلحة فيه؛ فَنُسَمِّيهِ تَعَبُّدًا.

(١) أخرجه مالك (٤٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الفرج، الحديث (٥٨)، والشافعي في الأم (١/ ٣٣-٣٤) باب الوضوء من مس الذكر، وأبو داود الطيالسي ص (٢٣٠)، الحديث (١٦٥٧)، وعبد الرزاق (١١٣/١): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، الحديث (٤١٢)، والدارمي (١٨٥/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، وأبو داود (١/ ١٢٥-١٢٦) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، الحديث (١٨١)، والترمذي (١/ ١٢٦): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، الحديث (٨٢)، والنسائي (١/ ١٠١): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه (١/ ١٦١): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، الحديث (٤٧٩)، وابن خزيمة (٢٢/١) كتاب: الطهارة، باب: استحباب الوضوء من مس الذكر، الحديث (٣٣)، وابن حبان (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان) ص (٧٨). كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في مس الفرج، الحديث (٢١١-٢١٤)، وابن الجارود؛ كما في «التلخيص» (١/ ١٢٢)، والحاكم (١/ ١٣٦) كتاب: الطهارة، والطحاوي (١/ ٧١) كتاب: الطهارة، باب: مس الفرج، والدارقطني (١/ ١٤٦-١٤٧) كتاب: الطهارة، باب: ما روى في لمس القبل والدبر والذكر، الأحاديث (١-٤)، وابن حزم في «المحلى» (١/ ٢٣٩)، والبيهقي (١/ ١٢٨-١٣٠) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر والطبراني في معجم الصغير (٢/ ١٢٣)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٣٢)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» ص (٩٨) بتحقيقنا).

وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قال محمد - يعني: البخاري -: أصبح شيء في هذا الباب حديث بسرة، وقال الدارقطني: صحيح ثابت.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح، وقال الحافظ في «التلخيص» (١/ ١٢٢)، وصححه أيضاً يحيى بن معين - فيما حكاه ابن عبد البر، وأبو حامد الشرقي، والبيهقي والحازمي أ.هـ. وصححه أيضاً ابن خزيمة، وابن حبان.

وللحديث شاهد من حديث أم حبيبة: أخرجه ابن ماجه (١/ ١٦٢) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، الحديث (٤٨١)، والطحاوي في: «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٥) كتاب: الطهارة، باب: مس الفرج، والبيهقي (١/ ١٣٠): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٧٣)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص - ٩٨ - بتحقيقنا)، كلهم من طريق مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس فرجه فليَتَوَضَّأْ».

صححه أبو زرعة، وأحمد والحاكم؛ كما في «تلخيص الحبير» (١/١٢٤). وقال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح. وقال محمد: لم يسمع مكحول من عنبة بن أبي سفيان، وروى مكحول عن رجل، عن عنبة غير هذا الحديث، وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحاً.

وفي «العلل الكبير» للترمذي (ص - ٤٩) قال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال مكحول: لم يسمع من عنبة، وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة؛ فاستحسنه، ورأيته كأنه يعده محفوظاً. قال البوصيري في «الزوائد» (١/١٩١): هذا إسناد فيه مقال؛ مكحول الدمشقي مدلس، وقد رواه بالعننة؛ فوجب ترك حديثه؛ لا سيما وقد قال البخاري وأبو زرعة وهشام بن عمار وأبو مسهر وغيرهم: إنه لم يسمع من عنبة بن أبي سفيان؛ فالإسناد منقطع. هـ.

قلت: وممن وافقهم على ذلك: يحيى بن معين وأبو حاتم، وخالفهم دحيم؛ كما في «التلخيص» (١/١٢٤) فأثبت سماع مكحول من عنبة، ومما يؤيد الانقطاع:

ما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/٣٩) في كتاب: الطهارة، الحديث: (قلت لأبي: فحديث أم حبيبة عن النبي ﷺ فيمن مس ذكره فليتوضأ؟ قال: روى ابن لهيعة في هذا الحديث، أي: تدل روايته أن مكحولاً قد دخل بينه وبين عنبة رجل).

وورد هذا الحديث من حديث أبي هريرة:

أخرجه الشافعي في الأم (١/٣٤) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر وفي المسند (١/٣٤ - ٣٥)، وأحمد (٢/٣٣٣)، والطحاوي (١/٧٤) كتاب: الطهارة، باب: مس الفرج، وابن حبان (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ص ٧٧) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في مس الفرج (٢/٢٩)، الحديث (٢١٠)، والدارقطني (١/١٤٧) كتاب: الطهارة، باب: ما روى في لمس القبل، الحديث (٦)، والحاكم (١/١٣٨) كتاب: الطهارة، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/٤٢)، والبيهقي (١/١٣١). كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص - ٩٦ بتحقيقنا)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٢٦٣ - بتحقيقنا) والحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (ص - ٨٧ - ٨٨)، كلهم من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي، إلا ابن حبان؛ فمن طريقه وطريق نافع بن أبي نعيم، والحاكم فمن طريق الثاني فقط، كلاهما عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه، وليس بينهما ستر، ولا حائل فليتوضأ وضوءه للصلاة».

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح؛ وشاهده الحديث المشهور، عن يزيد بن عبد الملك عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، ووافقه الذهبي. وقال البيهقي: يزيد بن عبد الملك تكلموا فيه ثم أسند عن الفضل بن زياد - قال: سألت أحمد بن حنبل، عن يزيد بن عبد الملك النوفلي؛ فقال: شيخ من أهل المدينة لا بأس به، ولأبي هريرة فيه أصل - يقصد أصل موقوف -؛ فقد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢١٦)، ومن طريقه البيهقي (١/١٣٤) عنه موقوفاً، وقال البيهقي: هكذا موقوف، وله طريق آخر موقوفاً، أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/٤٤).

قال الترمذي عقب حديث بسرة: وفي الباب عن أم حبيبة، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأروى ابنة أنيس، وعائشة، وجابر، وزيد بن خالد، وعبد الله بن عمرو.

وفي الباب أيضاً عن ابن عمر، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وعلي بن طلق، وأم سلمة، وأبي بن كعب، وأنس، وقبيصة، ومعاوية بن حيدة، والنعمان بن بشير، ورجل من الأنصار.

أما حديث أم حبيبة - فقد تقدم تخريجه.

= حديث أبي أيوب:

أخرجه ابن ماجه (١٦٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر رقم (٤٨٢) من طريق إسحاق بن أبي فروة عن الزهري عن عبدالله بن عبد القاري عن أبيوب مرفوعاً بلفظ: «من مس فرجه فليتوضأ».

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٥٧/١): وهو حديث ضعيف؛ فإن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة متروك باتفاقهم؛ وقد اتهمه بعضهم، وقال الهوصيري في «الزوائد» (١٩١/١): هذا إسناد فيه إسحاق بن أبي فروة؛ وقد اتفقوا على تضعيفه. اهـ.

وإسحاق مدني؛ قال البخاري: تركوه، ونهى أحمد عن حديثه، وقال مرة: لا تحل الرواية عنه. وقال الحافظ ابن حجر: متروك.

ينظر: المغني (٧١/١) والتقريب (٥٩/١).

حديث أبي هريرة: تقدم تخريجه.

حديث أروى ابنة أنيس:

ذكره الترمذي في «العلل الكبير» (ص - ٤٨، ٤٩) وقال: قال البخاري: ما يصنع بهذا، هذا لا يشتغل به؟

وذكره الحافظ في «التلخيص» (١٢٤ - ١٢٥) وعزاه للبيهقي من طريق هشام أبي المقدم، عن هشام بن عروة، عن أبيه عنها.

حديث عائشة وله طريقان عنها:

* الأول: طريق إبراهيم بن إسماعيل عن عمر بن سريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «من مس فرجه فليتوضأ»؛ أخرجه البزار (١٤٨/١ كشف) رقم (٢٨٤)، والطحاوي (٧٤/١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٨/٢)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٥٠/١)، وقال: وفيه عمر بن سريج؛ قال الأزدي: لا يصح حديثه.

قلت: وقد فاته علة أخرى؛ وهي ضعف إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشعري.

قال البخاري في «الضعفاء» رقم (٢): منكر الحديث. وقال الطحاوي: وعمر بن سريج لا يهتج به.

* الطريق الثاني: عن عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر بن حفص العمري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عنها وفيه: إذا مسّت إحداكن فرجها بيدها - فلتتوضأ للصلاة.

أخرجه الدارقطني (١٤٧ - ١٤٨)، وذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٦٠/١)، وقال: وهو معلول بعبد الرحمن هذا؛ قال أحمد: كان كذاباً، وقال النسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة: متروك. زاد أبو حاتم: وكان يكذب.

وقد ورد موقوفاً على عائشة:

أخرجه الحاكم (١٣٨/١) والبيهقي (١٣٣/١). وقال الحاكم: وقد صححت الرواية عن عائشة فذكره.

حديث جابر:

أخرجه الشافعي في «الأم» (٣٤/١)، وابن ماجه (١٦٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (٤٨٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٤/١)، والبيهقي (١٣٤/١) وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص - ٩٤ - بتحقيقنا)، من طريق ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن، =

عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر مرفوعاً بلفظ: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ».

قال ابن شاهين: وهذا حديث غريب، لا أعلم جوده إلا دحيم، وأحمد بن صالح.
وقال البوصيري في «الزوائد» (١/ ١٩٠): هذا إسناد فيه مقال؛ عقبه بن عبد الرحمن ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن المديني: شيخ مجهول، وباقي رجال الإسناد ثقات.
حديث ابن عمر:
وله طرق كثيرة عنه:

الأول: من رواية العلاء بن سليمان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من مس فرجه فليتوضأ». رواه الطبراني في «الكبير»، كما في «المجمع» (١/ ٢٤٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٤) كتاب: الطهارة، باب: مس الفرج، وقال الطحاوي: العلاء هذا ضعيف، وقال الهيثمي: وفي سنده العلاء بن سليمان. وهو ضعيف جداً. اهـ.
والعلاء بن سليمان عن الزهري.

قال ابن عدي: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف.

ينظر: المغني (٢/ ٤٤٠) للحافظ الذهبي.

الطريق الثاني: من رواية صدقة بن عبد الله، عن هشام بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر:
أخرجه البزار (١/ ١٤٨ - كشف) رقم (٢٨٥)، والطحاوي (١/ ٧٤) وقال الطحاوي: صدقة بن عبد الله هذا ضعيف وهشام بن زيد ليس من أهل العلم الذين يثبت بروايتهم مثل هذا. وقال الهيثمي (١/ ٢٤٩): وفي سنده هشام بن زيد؛ وهو ضعيف جداً.

الثالث: من رواية إسحاق بن محمد الفروي، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر: أخرجه الدارقطني (١/ ١٤٧) كتاب: الطهارة، باب: ما روي في لمس القبل، الحديث (٥) بلفظ: «من مس ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة».

وعبد الله العمري؛ قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦ - ٧): كان ممن غلب عليه الصلاة والعبادة؛ حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للأثر؛ فوقع المناكير في روايته.

الرابع: من طريق عبد العزيز بن أبان:

عزاه الحافظ في «التلخيص» (١/ ١٢٤) إلى الحاكم، وقال: عبد العزيز بن أبان: ضعيف. قال الذهبي في «المغني» (٢/ ٣٩٦): عبد العزيز بن أبان متروك متهم.

الخامس: من طريق أيوب بن عتبة.

أخرجه ابن عدي في «الكامل»؛ كما في «التلخيص» (١/ ١٢٤) وقال: وفيه مقال - أي: أيوب - اهـ.

قال البخاري: عندهم لين. وقال النسائي: مضطرب الحديث. وقال الذهبي: ضعفه؛ لكثرة مناكيره. وقال الحافظ: ضعيف.

ينظر: الضعفاء للبخاري (٢٥)، والضعفاء للنسائي (٢٤)، والمغني للذهبي (١/ ٩٧)، وتقريب التهذيب (١/ ٩٠).

- حديث ابن عباس: أخرجه الخطيب (١٣/ ٤٢٦) من طريق الضحاك بن حمزة «ثنا حميل، ثنا أبو هلال الراسي، عن أبي بريدة، عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس به».

وذكره الحافظ في «التلخيص» (١٢٤/١) وقال: رواه البيهقي من جهة ابن عدي في «الكامل»، وفي إسناده الضحاك بن حمزة؛ وهو منكر الحديث. ١. هـ.

وقال النسائي وغيره: ليس بثقة.

وقال الحافظ في «التقريب» (٣٧٢/١): ضعيف.

وينظر: المغنى للذهبي (٣١١/١)،

حديث سعد بن أبي وقاص: ذكره الحاكم (١٣٨/١) كتاب: الطهارة، في أسماء من روى الحديث مرفوعاً من الصحابة ولم يخرج، وهو في «الموطأ» (٤٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الفرج، الحديث (٥٩)، عن سعد موقوفاً عليه، ومن طريق مالك أخرجه البيهقي (١٣١/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر.

حديث زيد بن خالد:

أخرجه ابن أبي شيبه (١٦٣/١)، وأحمد (١٩٤/٥)، والبزار (١٤٨/١) رقم (٢٨٣- كشف)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٣/٥) رقم (٥٢٢١- ٥٢٢٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٧٣)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (١/٣٣٤- ٣٣٥) وابن شاهين في: «الناسخ والمنسوخ» (ص - ٩٥ - بتحقيقنا)، من طريق محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً بلفظ: «من مس فرجه فليتوضأ».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٥٠/١)، وقال: رواه أحمد، والبزار، والطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح إلا أن ابن إسحاق مدلس، وقد قال: حدثني.

قلت وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد، والطحاوي أيضاً في «شرح معاني الآثار».

والحديث ذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (٤١/١) رقم (١٣٩)؛ وعزاه إلى إسحاق بن راهويه في «مسنده».

- حديث عبدالله بن عمرو:

أخرجه أحمد (٢٢٣/٢) وإسحاق بن راهويه في مسنده؛ كما في «المطالب العالية» (٤٢/١/١) رقم (١٤٢)، وابن الجارود (١٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٥/١) والدارقطني (١٤٧/١) والبيهقي (١٣٢/١) وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص - ٩٥ - بتحقيقنا)، والحازمي في «الاعتبار» (ص - ٤٤) من طريق بقية بن الوليد، ثنى محمد بن الوليد الزبيدي، ثنى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً بلفظ: «أيما رجل مس فرجه فليتوضأ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ».

وذكره الترمذي في «العلل الكبير» (ص - ٤٩) وقال: قال محمد: وحديث عبدالله بن عمرو هو عندي صحيح.

وقال ابن شاهين: لا أعلم ذكر هذه الزيادة في مس المرأة فرجها غير حديث عبدالله بن عمرو.

وقال الحازمي: هذا إسناد صحيح.

- حديث طلق بن علي:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٤٠١- ٤٠٢)، الحديث رقم (٢٨٥٢) وصححه؛ قال: حدثنا الحسن بن علي الفسوي، ثنا حماد بن محمد الحنفى، ثنا أيوب بن عتبة، عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق بن علي، عن النبي ﷺ قال: «من مس فرجه فليتوضأ»، وقال: (لم يروه عن أيوب بن عتبة، إلا حماد بن محمد، وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد؛ وهما عندي صحيحان، =

وَلِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ تَغْلِيلَ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى - مُحَالٌ؛ لَوُجُوه:

الأول: أَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - خَالِيَةٌ عَنِ رِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ الْإِيمَانَ عَلَى الْكُفَّارِ، وَالطَّاعَاتِ عَلَى الْفُسَاقِ؛ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يُطِيعُونَ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ - حَالَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ - تَكْلِيفٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَثَبَّتَ: أَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي تِلْكَ الْأَوَامِرِ إِلَّا إِلْحَاقَ الْمَضَارِّ بِهِمْ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ تِكَالِيفِ اللَّهِ تَعَالَى خَالِيَةٌ عَنِ رِعَايَةِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ.

ولو نَصَبَ الشَّارِعُ الْأَوْصَافَ الطَّرْدِيَّةَ أُمَارَاتٍ مَعْرِفَةً لِلْأَحْكَامِ - لم يمتنع عندنا عقلاً، لكنَّ الواقعَ في الشَّرْعِ خلافُهُ.

وقوله: «إِنَّ طَلَبَ عِلَّةِ الْحُكْمِ فَرْعٌ مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ أَوَّلًا»: يقال له: إِنَّ عَنَيْتَ تَصَوُّرَ الْحُكْمِ، فَمُسَلَّمٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعْرِيفُ الْمَعْرِفِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ تُعَرَّفُ بِثَبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ نَقْيِهِ، لَا تَصَوُّرِهِ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ أَنَّهُ فَرْعٌ ثَبُوتِهِ، قُلْنَا: هِيَ فَرْعٌ ثَبُوتِهِ فِي الْأَصْلِ،، وَالْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ فَرْعٌ مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْأَصْلِ، وَتَقْرِيرِهَا فِي الْفَرْعِ،، وَحُكْمُ الْأَصْلِ لَا يُعَرَّفُ بِهَا؛ وَإِنَّمَا يُعَرَّفُ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ؛ فَلَا دَوْرَ، وَلَا تَحْصِيلَ لِلْحَاصِلِ،، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الْمَعْتَرِجَةُ، وَلَا نَفْتَقِرُ نَحْنُ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ الْوُجُوهِ الَّتِي أَبْطَلَ بِهَا الْغَرَضَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّا لَا نَقُولُ بِهِ، إِنَّمَا نَذْكُرُهَا لِبَيَانِ الْمُقْصُودِ مِنْهَا، وَتَتَبَعَ الْفَاعِلُهَا، وَتُبَّهَ عَلَى مَا فِي مَقْدَمَاتِهَا مِنَ الْخَلَلِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «وإنما قلنا: إِنَّ تَغْلِيلَ أَحْكَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - مُحَالٌ؛ لَوُجُوه:

الأول: أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - خَالِيَةٌ عَنِ رِعَايَةِ الْمَصَالِحِ؛ وَذَلِكَ/ ١١٤ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَوْجَبَ الْإِيمَانَ عَلَى الْكُفَّارِ، وَالطَّاعَةَ عَلَى الْفُسَاقِ مَعَ أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَا يُطِيعُونَ، وَقَدْ

= ويشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي ﷺ - يعني: الآتي - قبل هذا، ثم سمع هذا بعد، فوافق حديث بسرة، وأم حبيبة، وأبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، وغيرهم ممن روى عن النبي ﷺ الأمر بالوضوء من مس الذكر، فسمع الناسخ والمنسوخ.

- وحديث الرجل من الأنصار:

أخرجه إسحاق بن راهويه؛ كما في «المطالب العالية» (٤١/١) رقم (١٤٠)؛ أن رسول الله ﷺ صلى ثم عاد في مجلسه، فتوضأ، ثم أعاد الصلاة؛ فقال: «إني كنت مسست ذكري فنسيت».

وحديث أم سلمة:

أخرجه الحاكم (١٣٣٨/١) كتاب: الطهارة.

أما أحاديث الباقيين فذكرها ابن منده؛ كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٢٤/١)، والسيوطي في الأزهار المتناثرة ص ٢٧ رقم ١٧؛ وقال السيوطي: قال ابن الرفعة في «الكفاية»: قال القاضي أبو الطيب: ورد في مس الذكر أحاديث رواها عن رسول الله ﷺ من الصحابة تسعة عشر نفساً؛ أصح حديث فيها - كما قال البخاري - حديث بسرة.

الثاني: أن العالم مُحدث، فأختصاصُ حدوثه بالوقتِ المعين: إما أن يكونَ لاشتمالِ ذلكَ الحدثِ على خصوصيةٍ لأجلِها استحقَّ اختصاصه بالحدثِ في ذلكَ الوقتِ المعينِ بحدوثِ العلمِ فيه بعينه، أو لم يكنْ كذلكَ:

فإن كانَ الأولُ - عادَ التقسيمُ في اختصاصِ ذلكَ الحدثِ بتلكَ الخاصيةِ. وإن كانَ الثاني - فحينئذٍ: يجوزُ أن يكونَ ذلكَ الوقتُ يوجبُ بذاته حصولَ تلكَ الخاصيةِ المعينة؛ فحينئذٍ: يمتنعُ الاستدلالُ بحدوثِ الحوادثِ على وجودِ الفاعلِ؛ لاشتمالِ أن يكونَ المؤثرُ فيه هوَ ذلكَ الوقتُ بعينه. فإن كانَ اختصاصُ ذلكَ الوقتِ بتلكَ الخاصيةِ لأجلِ اختصاصه بخاصيةٍ أخرى - لزِمَ التسلسلُ، وهو محالٌ. وإن كانَ اختصاصُ ذلكَ الوقتِ بحدوثِ العالمِ فيه، لئسَ لغرضٍ ولا لعلَّةٍ -: كانَ توقيفُ أفعالِ الله تعالى وأحكامه على العِللِ - باطلاً.

ذكرنا أن الأمرَ بالإيمانِ والطاعةِ تكليفٌ بالجمعِ بينِ الضدين - يعني: على هذا التقديرِ - وذلك محالٌ: يعني: أنه مع خلقِ داعيِ المخالفةِ الذي تعلَّقَ علمُه بوقوعه وإرادته له: لو خلق داعيَ الموافقةِ، لكان ذلكَ جمعاً بينِ الضدَّين؛ فلا صلاحَ لهم على هذا التقديرِ في التكليفِ بذلك.

يقال له بطريقِ الجدَلِ: لِمَ قُلْتَ: إنه يلزمُ من نفيِ الصلاحِ بالنسبةِ إليهم نفيُ أصلِ الصلاحِ بالنسبةِ إلى التكليفِ مُطلقاً؟ لا بد لهذا من دليلٍ، وإنما هو أصلُ الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - فالتكليفُ عنده علمٌ للسَّقاوةِ والسَّعادةِ؛ فمن ثَمَّ جَوَزَ التكليفَ بما لا يُطاقُ، وبخلافِ المعلومِ؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيَّهَا الْقَوْلُ فَمَزَرْنَا لَهُمَا نَذِيرًا﴾ [الإسراء ١٦].

قوله: «الثاني: أن العالمَ مُحدث؛ فأختصاصُ حدوثه بالوقتِ المعين: إما أن يكونَ لاشتمالِ ذلكَ الوقتِ على خصوصيةٍ لأجلِها استحقَّ اختصاصه بحدوثه فيه بعينه، أو لم يكنْ كذلكَ: فإن كانَ الأولُ: عادَ التقسيمُ في اختصاصِ ذلكَ الوقتِ بتلكَ الخاصيةِ، فإن كانَ الثاني فحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ ذلكَ الوقتُ بذاته يوجبُ حصولَ تلكَ الخاصيةِ وإذا جاز ذلكَ فحينئذٍ يمتنعُ الاستدلالُ بحدوثِ الحوادثِ على وجودِ الفاعلِ؛ لاشتمالِ أن يكونَ المؤثرُ فيه ذلكَ الوقتُ بعينه، وإن اختصَّ ذلكَ الوقتُ بتلكَ الخاصيةِ [لأجلِ اختصاصه] بخاصيةٍ أخرى - لزِمَ التسلسلُ، وهو محالٌ، وإن كانَ اختصاصُ ذلكَ الوقتِ بحدوثِ العالمِ لئسَ لغرضٍ ولا لعلَّةٍ - كانَ توقيفُ أحكامِ الله - تعالى - وأفعاله على العِللِ مُحالاً»:

يقال له جدلاً: لِمَ قُلْتَ: إن العِلَّةَ الغائبةَ يجبُ تقدُّمها في الوجودِ العينيِّ؛ ليلزمَ التسلسلُ؟؟ ومعلومٌ أن العِلَّةَ الغائبةَ إنما يجبُ تقدُّمها في العلمِ، وأنَّ وجودَها في الأعيانِ تبعٌ لوجودِها هيَ عِلَّةٌ فيه، ولا دورَ لتميُّزِ الوجودِ العلميِّ عن الوجودِ العينيِّ، ومغايرتهما.

ومثال ذلك: أن اعتقادَ وجودِ الشِّفاءِ بشربِ الدواءِ يكونُ حاملاً وسائِغاً للشُّربِ، والشُّربُ

الثالث: أَنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ فِعْلاً لِعَرَضٍ، كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الْغَرَضِ لَهُ أَوْلَى مِنْ عَدَمِ حُصُولِهِ؛ فَيَكُونُ نَاقِصاً بِذَاتِهِ مُسْتَكْمَلاً بِغَيْرِهِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالُوا: غَرَضُ اللَّهِ تَعَالَى عَوْدُ النَّفْعِ إِلَى الْعَبْدِ:

فَنَقُولُ: عَوْدُ النَّفْعِ إِلَى الْعَبْدِ: إِنْ كَانَ أَوْلَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَدَمِ عَوْدِ نَفْعِهِ إِلَيْهِ - فَقَدْ عَادَ حَدِيثُ الْأَسْتِكْمَالِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى، فَقَدْ بَطَلَ التَّغْلِيلُ بِالْغَرَضِ.

علّة لوجود السَّقَاءِ، ، فإذا تقرر هذا، فللمعتزلي أن يقول: إذا عَلِمَ الله - تعالى - أنْ إِيْحَدَاتِ الْحَادِثِ الْمَعْيَنِ فِي الْوَقْتِ الْمَعْيَنِ يَتَّبِعُ وَقَوَعُهُ حِكْمَةً لَا تَحْصُلُ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَرَادَ إِيْقَاعَهُ لِتَرْتَبَ تِلْكَ الْحِكْمَةُ عَلَيْهِ - فَلَمْ قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْأَسْتِغْنَاءَ عَنِ الْفَاعِلِ وَالتَّسْلُسَ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ؟؟ فَإِنْ قَالَ: الْحِكْمَةُ مَمْكَنَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ لِإِيْجَادِ كُلِّ مُمَكِّنٍ؛ فَلَا يَتَوَقَّفُ إِيْجَادُهَا عَلَى غَيْرِهَا.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُمَكِّنًا فِي/ ١١٤ب نَفْسِهِ يُمْكِنُ وَجُودُهُ عَلَى تَجَرُّدِهِ، وَإِلَّا لَجَازَ خَلْقُ الْأَعْرَاضِ بِدُونِ الْجَوْهَرِ، وَخَلْقُ الْعَالَمِ بِدُونِ حَيَاةٍ.

قَوْلُهُ: «الثالث: أَنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ فِعْلاً لِعَرَضٍ، كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الْغَرَضِ أَوْلَى بِهِ مِنْ لَا حُصُولِهِ؛ فَيَكُونُ نَاقِصاً بِذَاتِهِ، مُسْتَكْمَلاً بِغَيْرِهِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالُوا: الْغَرَضُ عَوْدُ النَّفْعِ إِلَى عَبْدِهِ.

قُلْنَا: عَوْدُ النَّفْعِ إِلَى عَبْدِهِ: إِنْ كَانَ أَوْلَى بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِهِ، فَقَدْ حَدَثَ الْأَسْتِكْمَالُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَقَدْ بَطَلَ التَّغْلِيلُ»:

أَعْلَمُ أَنَّ أَضْلَ هَذِهِ الشَّبَهَةِ لِلْفَلَّاسِفَةِ، وَقَدْ تَمَسَّكُوا بِهَا فِي قَدَمِ الْعَالَمِ؛ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ وَاجِبُ الْوُجُودِ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي الْأَزْلِ، ثُمَّ صَارَ مَوْجُودًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ نَاقِصاً بِذَاتِهِ مُسْتَكْمَلاً بِغَيْرِهِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُوجِباً أَزْلاً وَأَبْداً.

جَوَابُهَا: أَنْ نَقُولَ: مِنْ كَمَالِ ذَاتِ الْبَارِي - تَعَالَى - ثُبُوتُهَا فِي الْأَزْلِ عَلَى صِفَاتٍ يَتَأَتَّى بِهَا الْخَلْقُ وَالْإِخْتِرَاعُ حَيْثُ أَمَكَّنَ ذَلِكَ؛ إِذْ إِثْبَاتُ الْإِيْحَدَاتِ أَزْلاً مُحَالٌ؛ لَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْإِيْحَدَاتِ، فَإِنَّ مَا يَفْتَضِي لِدَاتِهِ لَا يَخْصُصُ مِثْلًا عَنْ مِثْلِ، ، وَالْبَارِي - سُبْحَانَهُ - قَدْ خَصَّصَ مِثْلًا عَنْ مِثْلِ؛ وَلَيْسَ مُوجِباً بِالذَّاتِ؛ فَهُوَ فَاعِلٌ بِالْإِيْحَدَاتِ، ، وَالْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ قَاصِداً لِغَيْرِهِ، ، وَالْقَصْدُ إِلَى إِيْجَادِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ عِلْمِهِ عَلَى وَجُودِهِ؛ لِيَصِحَّ الْقَصْدُ إِلَى إِيْجَادِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ السَّبْقُ مَجْرَدُ سَبْقِ بِالذَّاتِ؛ لِيَقَالَ: عَدَمُهُ لِدَاتِهِ، وَوُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ عَدَمَ الشَّيْءِ لَا يَجَامِعُ وَجُودَهُ، ، وَالْمَسْبُوقُ بِالْعَدَمِ لَا يَكُونُ أَزْلياً.

وَيَلْزِمُهُمْ عَلَى سِيَاقِ شَبَهَتِهِمْ أَلَّا يَوْجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ الْيَوْمِيَّةِ؛ كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْعَقْلَ الْفَعَّالَ قَدِيمٌ، وَأَنَّهُ يُفِيضُ عَلَى كُلِّ قَابِلٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ كَمَالِ أَسْتِعْدَادِهِ لِدَلِّكَ، وَلَا يُعَدُّ نَاقِصاً بِذَاتِهِ قَبْلَ الْحَاجَةِ وَلَا تَخْيُّلاً، ، وَإِذَا تَقَرَّرَ بَطْلَانُ أَضْلِ هَذِهِ الشَّبَهَةِ عُدْنَا إِلَى أَسْتِعْمَالِهَا فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَعْلَلَةِ لِأَحْكَامِهِ - تَعَالَى - وَأَفْعَالِهِ بِالْحُكْمِ الْمُرْتَّبِ عَلَيْهَا مِنْ صَلَاحِ الْعِبَادِ:

الرَّابِعُ: أَنَّهُ تَعَالَى، لَوْ فَعَلَ لِعَرَضٍ - لَكَانَ ذَلِكَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا، أَوْ حَدِيثًا: فَإِنْ كَانَ حَدِيثًا كَانَ فِعْلُهُ لِعَرَضٍ آخَرَ، وَلَزِمَ التَّسْلُسُ. وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا - لَزِمَ مِنْ قَدَمِهِ قَدَمٌ الْفِعْلِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ.

فنقول له: أَمَا نحن، فَقَدْ عُرِفَ مِنْ أَصْلِنَا أَنَا لَا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ إِلَّا الْمُعَرَّفَ؛ لثبوت الحكم بنصب الله - تعالى - له الذي يَلْزَمُ مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهِ مَصْلَحَةً لَنَا عَادَةً، وَمِنَّةً مِنْ اللَّهِ تَعَالَى.

وأما المعتزلي، فنقول له: لَمْ قُلْتُ بِأَنَّ الْجَوَادَ إِذَا كَانَ عَطَاؤُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا لِدَاتِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ؟ فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ - تعالى - أَنَّ كَمَالَ الْإِنْسَانِ فِي مَعْرِفَتِهِ لِرَبِّهِ، وَعَلِمَ أَنَّ إِكْمَالَ عَقْلِهِ وَنُصْبَ الدَّلَائِلِ الظَّاهِرَةِ لَهُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَإِرْسَالَ الرِّسُولِ وَإِنزَالِ الْكِتَابِ - مِمَّا يُيسِّرُ حُصُولَ ذَلِكَ لَهُ، فَأَلْعَمَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَأَيَّدَهُ بِأَسْبَابِ التَّوْفِيقِ لَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهَا -: [وَجِبَ] أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا قَبْلَ ذَلِكَ؟! إِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ فِي الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ إِلَى ١١٥/ تَعَارُفِ الْعُقُلَاءِ. هَذَا قَوْلُهُمْ، وَأَمَا نحن، فنقول: الْكَمَالُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، وَيَحْكُمُ بِمَا يَرِيدُ؛ ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء ٢٣]؛ وَإِنَّمَا يَنْشَأُ هَذَا الْغَلَطُ لِلْفَلَسِيفَةِ مِنْ أَعْتِقَادِهِمْ أَنَّ كَمَالَ الشَّيْءِ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ بِالْفِعْلِ مَا هُوَ لَهُ بِالْقُوَّةِ، وَالْبَارِئُ عِنْدَهُمْ مُوجِبٌ لِدَاتِهِ، وَتَخَلَّفَ مَا هُوَ لِلدَّاتِ نَقْصٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ؛ فَاضْمَحَلَّ هَذَا الْخِيَالُ.

قوله: «الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ فَعَلَ لِعَرَضٍ، لَكَانَ ذَلِكَ الْغَرَضُ: إِمَّا قَدِيمًا أَوْ حَدِيثًا، فَإِنْ كَانَ حَدِيثًا، كَانَ فِعْلُهُ لِعَرَضٍ آخَرَ، وَيَتَسَلَّسَلُ»، وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا، لَزِمَ مِنْ قَدَمِهِ قَدَمٌ الْفِعْلِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ»:

والجواب: أَنْ يَقَالَ: لَفْظُ الْغَرَضِ لَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الشَّاهِدِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا عَلِمَ أَوْ أَعْتَقَدَ أَنَّ لِلْفِعْلِ سُرُورًا وَلَذَّةً فِي نَفْسِهِ أَوْ مَا إِلَى ذَلِكَ - تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ لِلْفِعْلِ بِمَا جُبِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى الْمَوْافِقِ، وَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ هَمٌّ وَقَضْدُهُ إِلَى الْفِعْلِ، وَإِذَا عَلِمَ أَوْ أَعْتَقَدَ أَنَّهُ غَمٌّ أَوْ أَلَمٌ فِي نَفْسِهِ أَوْ سَبَبٌ لِلذَّكَاءِ فَرَّ عَنْهُ؛ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لَتَرْتَّبِ قَضْدُ الْإِنْكَفَافِ عَنْهُ؛ فَيَكُونُ تَرْجِيحُ الْعَبْدِ لِلْفِعْلِ أَوْ التَّزَكُّ مَبْنِيًّا عَلَى النِّفَعِ وَالضَّرِّ، وَالْبَارِئُ تَعَالَى يُنْزَعُ عَنْ ذَلِكَ؛ فَالْغَرَضُ لَفْظٌ مُوَهِّمٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ شَرْعٌ؛ فَلَا يُطْلَقُ.

فإذا تقرر ذلك، فيقال له: إِنْ أُرِيدَ بِالْغَرَضِ هَذَا، وَأَنْ فَعَلَ اللَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ - فَمُسَلَّمٌ بِطَلَاثَةٍ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا فِي أَرْزِهِ؛ أَنَّهُ إِذَا خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِلْمُسْكُونِ وَالْمَعَاشِ؛ نِعْمَةً مِنْهُ، وَأَنَّهُ إِذَا أَنْشَأَ جَنَاتٍ مَغْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ، وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ؛ لِلإِعْتِبَارِ وَالْأَكْلِ؛ فَأَوْجَدَهُ لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا شَرَعَ الْقِصَاصَ لَنَا حَيَاةً، وَحَرَّمَ الْخَمْرَ؛ حِفْظًا لِلْعُقُولِ، وَالزِّنَا؛ حِفْظًا لِلْأَنْسَابِ - فَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ مِنْ قَدَمِ الْفِعْلِ أَوْ التَّسْلُسُ فِي الْحَوَادِثِ، وَإِنَّمَا الشَّنَاعَةُ فِي تَشْمِيعِ هَذَا غَرَضًا، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِفْسَادِ تَصَوُّرِهِ؛ لِيَنْظُرَ أَسْتَحَالَّتْهُ أَوْ جَوَازُهُ.

الخامس: سؤال أبي الحسن الأشعري أنه سأل أستاذه أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة؛ أحدهم: كان مؤمناً براً تقياً، والثاني: كان كافراً شقيماً، والثالث: كان صغيراً - ماثوا كلهم على ذلك، فكيف حالهم؟ فقال الجبائي: أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدرجات، وأما الصغير فمن أهل السلامة. فقال أبو الحسن: إن أراد الصغير أن يذهب ويصل إلى درجات الزاهد، هل يؤذن له فيه؟ قال الجبائي: لا؛ لأنه يقال له: إن أخاك إنما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة، وليس لك تلك الطاعات. فقال أبو الحسن الأشعري: فإن قال ذلك الصغير: التقصير ليس مني؛ لأنك ما أبقيتني، وما أقدرتني على الطاعة؟ فقال الجبائي: يقول الله تعالى له: كنت أعلم أنك لو بقيت، لشيقت ولصرت مستحقاً للعقاب الأليم؛ فراعيت مصلحتك. فقال أبو الحسن: فلو قال الأخ الكافر: يا إله العالمين، كما علمت حاله، فقد علمت حالي؛ فلم راعيت مصلحته دوني؟ فأنقطع الجبائي!

هذه المناظرة دالة على أنه - تبارك وتعالى - يختص برحمته من يشاء، ويختص بعذابه من يشاء، وأن أفعاله غير معللة بشيء من الأغراض.

قوله: «الخامس: سأل أبو الحسن الأشعري أستاذه الجبائي عن ثلاثة إخوة: أحدهما كان مؤمناً براً تقياً، والثاني: كان فاسقاً كافراً شقيماً، والثالث: كان صغيراً - ماثوا كلهم على ذلك؛ فكيف حالهم في الآخرة؟

قال الجبائي: الزاهد في الدرجات العلى، والكافر من أهل الدرجات، والصغير من أهل السلامة. فقال له أبو الحسن: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد، هل يؤذن له فيه؟ فقال الجبائي: لا؛ لأنه يقال له: إن أخاك إنما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة، وليس لك تلك الطاعة.

فقال أبو الحسن: ١١٥ ب فإن قال الصغير: التقصير ليس مني؛ لأنك ما أبقيتني، وما أقدرتني على الطاعة؟ قال الجبائي: يقول الله تعالى له: علمت أنك لو بقيت، وصرت مستحقاً للعقاب. قال أبو الحسن: فإن قال الكافر: يا إله العالمين، كما علمت حاله علمت حالي، فلم راعيت مصلحته دون مصلحتي؛ فأنقطع الجبائي.

وهذه المناظرة دالة على أن الله - تعالى - يختص برحمته من يشاء، ويختص بعذابه من يشاء، وأن أفعاله تعالى غير معللة بشيء من الأغراض:

وما ذكره لازم على المعتزلة على ما بنوا عليه عقائدهم الفاسدة من وجوب الثواب والعقاب على الله تعالى عقلاً، وأنه لا يصح أن يفعل فعلاً إلا لمصلحة العباد، وأن الأغراض لا يصح التفضيل بمثلها، وكل ذلك فروغ التحسين والتقيح العقلي؛ وقد أبطلناه.

وَلَنَا كِتَابٌ مُفْرَدٌ فِي «مَسْأَلَةِ الْقِيَاسِ»؛ فَمَنْ أَرَادَ أَلَا سِتْقَصَاءَ فِيهِ، رَجَعَ إِلَيْهِ؛ وَلَا بَأْسَ
بِأَنْ نَذْكُرَ بَعْدَ هَذَا بَعْضَ تَفَارِيعِ الْقِيَاسِ:

ومما أحتج به الشيعة على بطلان العمل بالقياس: أن قالوا: النفي الأصلي معلوم؛ فكيف
يرفع المظنون المقطوع،، ونقص عليهم بقبول الشاهدين، وقول المفتي.
ومن شبههم: أن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، فكيف تخلى الأحكام عن التنصيص؟؟
وأجيب: كما ترك التنصيص على إبطال العمل بالقياس عندكم، أو النص القاطع على الإمام
المعصوم، دل على نفي التشبيه.
ومن شبههم: أن الحكم لا يثبت إلا بتوقيف، والعلّة غايتهما أن تكون منصوبة،، فلو قال
المالك: أعتقت غانمًا لسواؤه - لم يعتق عليه كل أسود في ملكه.
وأجيب: بأنه لولا قيام القاطع على العمل بالقياس، لم نقس بالعلل الشرعية؛ فإننا نسلم أن
التعميم لا يثبت لمجرد التعليل.
ومن شبههم: ما اعتمدته النظام؛ قال: كيف يتصرف بالقياس في شرع مبناه على التحكم،
والفرق بين المتماثلات، والجمع بين المختلفات؟! وقرّر ذلك بأنه أمر بالغسل من بول الصبية،
والنضح من بول الغلام^(١)،،
.....

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٢/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب، الحديث (٣٧٦)،
والنسائي (١٥٨/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الجارية (١٨٩)، وابن ماجه (١٧٥/١) كتاب:
الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، الحديث (٥٢٦)، والدولابي (٣٧/١) في
«الكنى»، والدارقطني (١٣٠/١) كتاب: الطهارة، باب: الحكم في بول الصبي والصبية، الحديث
(٤)، والحاكم (١٦٦/١) كتاب: الطهارة، وأبو نعيم (٦٢/٩)، والبيهقي (٤١٥/٢) كتاب:
الصلاة، باب: ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية، وابن خزيمة (١٤٣/١) رقم (٢٨٣)
قال: «كنت خادم النبي ﷺ، فجيء بالحسن والحسين، فبال على صدره، فأرادوا أن يغسلوه فقال:
«رشوه رشا؛ فإنه يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام» لفظ الحاكم، وقال: صحيح الإسناد.
ووافقه الذهبي وصححه ابن خزيمة.

وفي الباب عن أم الفضل لبابة بنت الحارث، وعلي بن أبي طالب.
- حديث أم الفضل:

أخرجه أحمد (٣٣٩/٦)، وأبو داود (٢٦١/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب،
الحديث (٣٧٥)، وابن ماجه (١٧٤/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم
يطعم، الحديث (٥٢٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٢/١) كتاب: الطهارة، باب: حكم
بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والحاكم (١٦٦/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٤١٤/٢)
كتاب: الصلاة، باب: ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية، وابن خزيمة (١٤٣/١) رقم
(٢٨٢)، والبخاري في «شرح السنة» (٣٨٥/١) بتحقيقنا، والطبراني في الكبير (٥/٣) [عن] أم
الفضل: لبابة بنت الحارث، قالت: «كان الحسن بن علي في حجر النبي ﷺ فبال عليه فقلت: =

وأمر بالغتسل من خُرُوجِ المني^(١) والحَيْضِ^(٢)، دون الغائطِ والبَوْلِ،، وَحَرَّمَ النظرَ إلى العَجُوزِ

= البس ثوباً جديداً، وأعطني إزارك حتى أغسله فقال: «إنما يغسل من بول الأنثى، وينضح من بول الذكر» وصححه الحاكم. ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً ابن خزيمة.

- حديث علي: -

أخرجه أحمد (٧٦/١)، وأبو داود (٢٦٣/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب، الحديث (٣٧٧)، وابن ماجه (١/ ١٧٤-١٧٥)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، الحديث (٥٢٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٢/١) كتاب: الطهارة، باب: حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والدارقطني (١٢٩/١)، كتاب: الطهارة، باب: الحكم في بول الصبي والصبية، الحديث (٢) و(٣)، والحاكم (١/ ١٦٥-١٦٦)، والبيهقي (٢/ ٤١٥): كتاب: الصلاة: باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية، وابن خزيمة (١/ ١٤٣-١٤٤) رقم (٢٨٤)، وابن حبان (٢٤٧) موارد، والبخاري في شرح السنة (٣٨٦/١) من حديث علي؛ أن رسول الله ﷺ قال في بول الرضيع: «ينضح بول الغلام، ويغسل بول الجارية» قال قتادة: هذا ما لم يطعما؛ فإذا طعما غسلا، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما. ووافقه الذهبي، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان.

وقال الترمذي: حديث حسن.

قال الحافظ في «التلخيص» (٣٨/١): إسناده صحيح، وقد اختلف في رفعه، ووقفه، وفي وصله وإرساله، وقد رجح البخاري صحته؛ وكذا الدارقطني أ.هـ. وقد أخرجه أبو داود (٣٧٧)، والبيهقي (٢/ ٤١٥)، وابن أبي شيبه (١/ ١٢١)، وعبد الرزاق (١/ ٣٨١) رقم (١٤٨٨) عن علي موقوفاً.

فائدة: قال أبو الحسن بن سلمة (١/ ١٧٥- ابن ماجه) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، الحديث (٥٢٥): (ثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري، قال: سألت الشافعي - رضي الله عنه -، عن حديث النبي ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية والماءان جميعاً واحداً»، قال: لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم، ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقنت؟ قلت: لا! قال: إن الله - تعالى - لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال لي: فهمت؟ قلت: نعم، قال لي: نفعتك الله به». وهذا معنى جليل، والظاهر أن الله - تعالى - فتح بابَه على الإمام الشافعي - رضي الله عنه - بعد قوله: إنه لم يتبين له فرق بين بول الصبي والجارية.

وقد أسنده البيهقي (٢/ ٤١٦) عن الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، وللحديث شاهد موقوف من حديث أم سلمة من فعلها، أخرجه أبو داود (١/ ١٥٦-١٥٧) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب، حديث (٣٧٩) من طريق الحسن عن أمه؛ أنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول الغلام ما لم يطعم؛ فإذا طعم غسلته، وكانت تغسل بول الجارية.

(١) تقدم تخريج ذلك في حديث: «الماء من الماء».

(٢) وهو قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي». وتقدم تخريجه.

.....

الْحُرَّةُ الشُّوْهَاءُ، وَأَبَاحُهُ إِلَى الشَّائِبَةِ الْمَمْلُوكَةِ الْحَسَنَاءِ، وَعَدُّ صُورًا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ شَدَا طَرَفًا
مِنَ الْفَقْهِ تَعْلِيلُهَا:

وَالْجَوَابُ الْجُمْلِيُّ عَمَّا ذَكَرَ، وَمَا لَمْ يَذْكُرْ: أَنَّا لَا نَدْعِي أَنْ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مَعْلَلَةٌ،
بَلْ مِنْهَا مَا يَعْلَلُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ تَعَبُدٌ، وَأَنَّ شَرْطَ الْقِيَاسِ أَنْ يُعْلَمَ أَوْ يُظَنَّ كَوْنُ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ
مُعْلَلًا وَتَحَقُّقُ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ؛ فَإِنَّ لِلْقِيَاسِ مَجَارِي وَمَوَاقِفَ وَشُرُوطًا،
وَعَدَمَ جَرِيَانِهِ فِي غَيْرِ الْمَعْقُولِ لَا يَمْنَعُ مِنْ جَرِيَانِهِ فِي الْمَعْقُولِ.

وَمِنْ شُبْهَتِهِمْ: أَنْ قَالُوا: إِذَا أَشْتَبَهَتْ رَضِيعَةٌ بَعْشَرِ أَجْنِيَّاتٍ، أَوْ مَيْتَةٌ بَعْشَرِ مُذَكِّبَاتٍ - لَمْ يَجْزِ
الْاجْتِهَادُ وَلَوْ وَجَدَ عَلَى ذَلِكَ أُمَارَاتٌ؛ مَا ذَلِكَ إِلَّا لِاحْتِمَالِ الْخَطِإِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ، وَالْخَطِإُ فِي
كُلِّ قِيَاسٍ ظَنِّيٌّ مُمْكِنٌ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ/١١٦، وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ،
وَعَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَالْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ؛ فَإِنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى آخَادِ الْجِهَاتِ وَالْأَشْخَاصِ مُتَعَذِّرٌ.

وَأَجِيبْ: بِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ نَفْيٌ لِلْقِيَاسِ بِالْقِيَاسِ، وَبِأَنَّ لَا نَسْلَمَ أَنَّ عَدَمَ الْقِيَاسِ فِي
الصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا كَانَ لِإِمْكَانِ الْخَطِإِ مَعَ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي رَضَاعِ أَمْرَأَةٍ، حَلَّ لَهُ
نِكَاحُهَا مَعَ أَحْتِمَالِ الْخَطِإِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ يَقِينَ الْحَلِّ عَارِضُهُ يَقِينُ الْحُرْمَةِ، وَشَرْطُ
الْاجْتِهَادِ ظُهُورُ الْعِلَامَاتِ، وَهِيَ مَفْقُودَةٌ هَهُنَا، وَالْاجْتِهَادُ شَرْطُهُ أَنْ يَرُدَّ الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ،
وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ الْحُرْمَةُ، وَكَذَلِكَ الْحَيَوَانَاتُ الْمَأْكُولَةُ إِلَّا مَا ذُكِّيَ، وَفِي الْاجْتِهَادِ فِي الْمَيْتَةِ
وَجْهٌ ضَعِيفٌ.

تَيَمُّةٌ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ اخْتَلَفُوا فِي فُرُوعٍ:
مِنْهَا: أَنَّ الْقِيَاسَ هَلْ يَجْرِي فِي الْأَسْبَابِ وَالْمَوَانِعِ وَالشُّرُوطِ أَوْ لَا^(١)؟

(١) هَلْ يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ؛ بَأَن يَجْعَلَ الشَّارِعُ وَصْفًا سَبَبًا لِحُكْمٍ؛ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَصْفٌ
آخَرُ؛ فَيُحْكَمُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا؟

قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ: فَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَةِ قَالُوا بِجَوَازِهِ، وَمَنْعَهُ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ، وَأَصْحَابُ أَبِي
حَنِيفَةَ، وَهُوَ مُخْتَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ.

اسْتَدَلَّ الْمَانِعُونَ أَوَّلًا: بِأَنَّهُ مَنَاسِبٌ مَرْسَلٌ؛ فَلَا يَعْتَبَرُ، أَمَّا كَوْنُهُ مَنَاسِبًا مَرْسَلًا؛ فَلَأَن حَاصِلَهُ أَنْ
يَجْعَلَ عِلَّةً لِلْحُكْمِ؛ لِتَحْصِيلِ الْحِكْمَةِ الْمَقْصُودَةِ فِي الْفَرْعِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ
بِالاعتبار؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ مَحَلُّ يَتَحَقَّقُ فِيهِ عَلَيْهِ هَذَا الْوَصْفُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ عَلَى اعْتِبَارِ
الْوَصْفِ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مَعْتَبَرٍ؛ فَلَأَن الْمَرْسَلَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا عِلْمُ الْغَاوَةِ، وَهُوَ مُرَدُّودٌ
اتِّفَاقًا إِلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ الْغَاوَةُ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ أَحَدُ اعْتِبَارَاتِ الْمَلَائِمِ - فَهُوَ الْغَرِيبُ مِنَ الْمَرْسَلِ
الْمُسَمَّى بِالصَّالِحِ الْمَرْسَلَةِ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ رَدُّهُ، فَإِنْ عِلْمُ فِيهِ أَحَدُ اعْتِبَارَاتِ الْمَلَائِمِ - فَهُوَ
مَلَائِمُ الْمَرْسَلِ، رَدُّهُ الْأَكْثَرُ، وَمِنْهُمْ الْأَمْدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ.

وِثَانِيًا: بِأَنَّ عِلَّةَ سَبَبِيَّةِ الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ وَهِيَ قَدْرُ مِنَ الْحِكْمَةِ يَتَضَمَّنُهَا وَصْفٌ مَنْفِيٌّ فِي الْمَقْيَاسِ؛ أَيِ:
لَمْ يَعْلَمْ ثُبُوتُهَا فِيهِ؛ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ الْحِكْمَةِ، وَتَغَايِرِ الْوَصْفَيْنِ؛ فَيَجُوزُ اخْتِلَافُ قَدْرِ الْحِكْمَةِ الْحَاصِلَةِ ==

ومثاله في الأسباب: قياسُ التَّسَبُّبِ إلى القَتْلِ بالإِكْرَاهِ؛ على التَّسَبُّبِ بالشَّهادة.

ومثاله في الموانع: قِيَّاسُ النَّاسِي لِلْمَاءِ فِي رَحْلِهِ؛ على المَانِعِ الْحِسِّيِّ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ: مِنْ سَبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ.

== بهما؛ فيمتنع الجمع بينهما في الحكم، وهو العلة؛ لأن معنى القياس: الاشتراك في العلة، وبه يمكن التشريك في الحكم.

وثالثاً: بأن الحكمة المشتركة إن كانت ظاهرة منضبطة، فقد استغنى عن النظر في الوصفين، وصار الحكم مرتباً على الوصف الذي يجمعهما، وإن لم تكن منضبطة، وكان لها مظنة - فكذا يرتب الحكم على هذه المظنة، وإن لم يكن لها مظنة، فلا جامع بين الوصفين من حكمة أو مظنة؛ فيكون قياساً خالياً عن الجامع، وإنه لا يجوز.

واستدل المجوزون: بأن السببية والشرطية أحكام من أحكام الله - تعالى - كالوجوب والندب، وغير ذلك؛ فتخصيص القياس ببعض الأحكام دون بعض تحكم على أن الأمر بالاعتبار، وكذا عمل الصحابة - رضوان الله عليهم - غير مختص بصورة دون صورة، فلا وجه إذن للتخصيص؛ فيكون القياس جارياً فيها كباقي الأحكام.

مثال القياس في الشرط: قياس الغسل على الوضوء في توقف الصلاة عليه كالوضوء؛ فيكون شرطاً، ومثاله في السبب: قياس اللواط على الزنا بجامع إيلاج فرج في فرج محرم شرعاً مشتبه طبعاً؛ وهذا المثال عند غير الحنفية؛ لأن الحنفية لا يقولون بوجوب الحد في اللواط؛ ولأن القياس على السبب عبارة عن أن يثبت علة علمه؛ قياساً على علة أخرى لذلك الحكم، فلا بد هناك من وصفين: أحدهما: أصل، والآخر: فرع، وههنا العلة أمر واحد، وهو الإيلاج في فرج؛ فتبين أن القائلين بصحة القياس في الأسباب لا يعتدون إلا بثبوت الحكم بالوصفين؛ لما بينهما من الجامع. والخلاف المتقدم في الأسباب والشروط يجري في العلل والموانع أيضاً. وبالنظر في أدلة كل من الفريقين يظهر أن النزاع في الحقيقة لفظي؛ لأن المانع نظر إلى أن كونهما سببين أو شرطين - يقتضي أن يكون الحكمة في كل المرتب عليها الحكم غير ما في الآخر؛ إذ لو كانت واحدة في السببين - مثلاً - لكان مناط الحكم شيئاً واحداً، وهي تلك الحكمة، وحينئذ لا تعدد في السبب، ولا في الحكم.

والمجوز لم يقصد إلا ثبوت الحكم بالوصفين بما بينهما من الجامع، وهذا يعود إلى ما ذكر من اتحاد الحكم والسبب؛ إذ الشروط، والأسباب المختلفة الحكمة - لا يجري فيها القياس اتفاقاً.

وينظر: البحر المحيط للزركشي ٦٦/٥، سلاسل الذهب للزركشي ٣٦٧، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٥٦/٤، نهاية السؤل للأسنوي ٤٩/٤، منهاج العقول للبدخشي ٤٣/٣، ٤٩/٣، التحصيل من المحصول للآرموي ٢٤٢/٢، حاشية البهاني ٢٠٥/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣٤/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٥/٤، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٣٠٩، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٤٥/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٥٥/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٢٢.

وينظر: شفاء الغليل (٦٠٣)، التبصرة (٤٤٠)، شرح التنقيح (٤١٤)، المنتهى (١٤١)، نبراس العقول (١٣٢/١).

ومثاله في الشُّروط: قياسُ استقصاءِ الأوصافِ على الرُّؤية؛ بجامعِ الحِكْمَةِ في الجَمِيعِ .
وأخْتِجُ المائِنُونَ بأنَّه لو جازَ لكانَ الجامعُ هو الحِكْمَةُ ،، ولو صحَّ التعليلُ بالحِكْمَةِ لَمَا غُلِّلَ
بضابطها؛ لأنَّه تطويلٌ للطريقِ بغيرِ فائدةٍ .

وأجيب: بأنَّه الأصلُ ،، وإنَّما أمتنع إثباتَ الحُكْمِ بها في الأشخاصِ ؛ لأنها لا تتناهى ،
وتتبع الآحاد الكثيرة ،، وأعتبارُ ظُهورِ المعنى فيها عسيرٌ ؛ فَعَلَّقَ الشارِعُ الحُكْمَ بالأوصافِ الظَّاهِرةِ
المضبوطةِ ،، فأما قياسُ ضابطٍ على ضابطٍ ، فهو قياسُ كُلِّ على كُلِّ غيرُ مفضٍ إلى المحذورِ
المذكورِ .

وأحتجُّوا بأنَّ شَرْطَ القياسِ: القَطْعُ بوجودِ الجامعِ في الفرعِ ، ولا سبيلَ إلى القَطْعِ بتساويِ
الحِكْمَةِ فيهما .

وأجيبُوا بمنعِ اشتراطِ ذلك ؛ فإنَّ غَلَبَةَ الظَّنِّ بأنَّه قد حَصَلَ في الفرعِ ما لأجله ثبت الحُكْمُ
في الأصلِ - يَسْتَلْزِمُ غَلَبَةَ الظَّنِّ بالحُكْمِ ، وظنُّ الحُكْمِ مُوجِبٌ للعملِ ،، وقد تكون الحِكْمَةُ
حاصلةً في الفرعِ بطريقِ الأولى .

واحتجَّ المجوزون: بأن قالوا: قد ثَبَتَ قياسُ المُثَقِّلِ على المحدَّد^(١) ، واللَّوْاطِ على
الزَّنا^(٢) ، والإِفْطَارِ بالأَكْلِ على الجَماعِ^(٣) .

(١) يثبت القصاص في القتل بالمثل؛ وإليه ذهب الجمهور. ينظر: نيل الأوطار (٧/٢٢، ٢٣).

(٢) يرمم اللواط، والملوط به متى كانا مكلفين.

ويشترط في الرجم باللواط بالنسبة للفاعل تكليفه.

وبالنسبة للمفعول به تكليفه، وتكليف الفاعل.

ومن هذا يستنتج أن الفاعل لو كان مكلفاً فقط لم يرمم المفعول به، وأن الفاعل لو كان غير مكلف لم يرمم واحد منهما؛ كما لو كانا غير مكلفين. ولما كانت اللواط من فظائع الأمور، وكان المرتكب لها مخالفاً للسنن الإلهية، وقد عاقب الله قوم لوط بأشد أنواع العذاب. قال تعالى في حقهم: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهِمَا سُلَافَهُمَا﴾ وعن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» رواه الخمسة إلا النسائي.

حكم الإمام مالك في اللواط بالرجم؛ وهو مذهب الشعبي، والزهري، ومالك، وأحمد، وإسحاق، والشافعي في قول له، وذهب جمع أنه يحرق بالنار منهم: أبو بكر، وعبدالله بن الزبير، وهشام بن عبدالله.

وذهب سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والحسن، والثوري، والأوزاعي، والإمام يحيى، والشافعي في قول له أنه كالزنا.

وذهب أبو حنيفة، والشافعي في قول له، والمرئضى، والمؤيد بالله إلى أنه يعزر اللوطي فقط.

ولم يشترط ما اشترطه في الرجم في الزنا من الإحصان، والإسلام، والحرية، واختلفوا في الفاعل المكروه: فقليل: يرمم؛ بناء على المشهور من أن الانتشار اختيار. وقيل: لا يرمم؛ لأن الإكراه شبهة تدرأ الحد.

== أما المفعول به المكروه: فينبغي ألا يرجم قولاً واحداً.
وإذا كان المرتكب لهذه الجريمة ممن لم يبلغوا الحلم، وقد كان مميزاً فعقابه التأديب بما يراه الإمام زاجراً.

ينظر: حد الزنا لشيخنا يوسف البرديسي.
(٣) بعد اتفاقهم على أن الجماع سبب للكفارة - اختلفوا في غيره من نحو الأكل والشرب:

ذهبت الشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أن غير الجماع من نحو الأكل أو الشرب - ليس سبباً للكفارة ووجهتهم في ذلك: أن النص ورد في الجماع خاصة، والأصل براءة الدمة؛ فلا تشغل إلا بيقين من نص أو إجماع؛ وإذ لا نص ولا إجماع، فلا كفارة.

وأن الأصل: ألا تشرع الكفارة فيما يوجب الإثم؛ لارتفاع الذنب بالتوبة، وقد ثبتت الكفارة في الجماع على خلاف هذا الأصل للدليل المثبت لها؛ فيبقى ما عداه على الأصل، ولا يقاس غير الجماع على الجماع؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه.

وذهب عطاء والحسن ومجاهد وابن المبارك وإسحاق والثوري: إلى أن تعمد الفطر مطلقاً سبباً للكفارة؛ لحديث أبي هريرة: «أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً. فقال: لا أجد؛ فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر فقال: خذ هذا فتصدق به. فقال: يا رسول الله، ما أجد أحوج مني. فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنياباه، ثم قال: كله».

ووجه الاستدلال: أن أبا هريرة - رضي الله عنه - فهم من الأحوال التي شاهدها في قضائه - عليه الصلاة والسلام - أن خصوص الجماع غير متعين؛ ولذا حكى الحادثة بلفظ عام يتناول الجماع وغيره. فقال: إن رجلاً أفطر، وفهمه هذا لا بد أن يكون قد استند فيه إلى ما يوجب صحته؛ فيصح التمسك به، ويكون غير الجماع من نحو الأكل أو الشرب مثلاً سبباً للكفارة.

وأيضاً: إن تعمد الفطر بغير الجماع جناية على الصوم؛ كالجماع. وقالت الحنفية: إن كل ما يتغذى أو يتداوى به عادة من أكل أو شرب - سبب للكفارة، إذا كان عن عمد ووجهتهم ما تقدم من حديث أبي هريرة. وقالت المالكية: إن تعمد الفطر بالأكل مطلقاً، والشرب من الفم، وقطع النية في نهار رمضان - سبب للكفارة، ودليلهم ما تقدم من حديث أبي هريرة.

ونحن إذا نظرنا إلى أن كلا من الأكل والجماع عمل مفوت لركن الصوم، وهو الكف عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ونظرنا إلى أن شهوة الطعام لا تقل عن شهوة الجماع، وأن انتهاك حرمة الشهر المعظم تتحقق بتعمد الفطر بأي سبب من الأسباب، وأن التغليب على العائد مما يحقق للشهر حرمة، ويحفظ عليه كرامته - رأينا أن القول بإيجاب الكفارة بالفطر في غير الجماع مطلقاً - أرجح، واستدلال الشافعية بأن الأصل ألا تشرع الكفارة... إلخ - غير ظاهر؛ فإن الشرع لما أوجب الكفارة بسبب ارتكاب هذه الجناية - علم أن التوبة غير كافية فيها، وما دامت الجناية على الصوم هي الموجبة للكفارة، فهي داخلية في النص؛ كما أن استدلال الحنفية والمالكية بحديث أبي هريرة يلزمهم بالقول؛ بأن الفطر مطلقاً سبب للكفارة؛ إذ لا معنى للعمل به في البعض دون البعض.

ينظر: الكفارات لشيخنا حسن الكاشف.

وأجيبوا: بأنَّ مَنْ قال بالتسوية في هذه الأحكام، فالجامع عنده قَدْرٌ مشتركٌ، وهو في القصاصِ القَتْلُ العَمْدُ^(١) العدوانُ.

وفي الحدِّ إيلاجُ فَرْجٍ في فَرْجٍ، مشتهى طَبْعاً، مُحَرَّمٌ شَرْعاً، وفي الكَفَّارةِ عُمومٌ إفسادِ صومٍ يومٍ من رمضان.

ومنها: قولُ المبتدعة: لا يَجْري القياسُ في الأوامِرِ وَيَجْري في النواهي^(٢).

ولنا: أن أدِلَّةَ العَمَلِ به شاملة.

قالوا: لو قال له: «كُلْ هَذِهِ الرُّمَّةَ؛ لَأَنَّهُا حُلْوَةٌ»، وَلَا تَأْكُلْ هَذِهِ الْحَشِيشَةَ؛ فَإِنَّهَا سَمٌّ/

١١٦ ب - عَمَّ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

وأجيبوا: بأنَّ عمومَ الثَّانِي فُهِمَ من الشَّفَقَةِ، ولولا قيامُ القاطِعِ على تعديةِ الحُكْمِ من المنصوصِ عَلَى عِلَّتِهِ - لم نَعُدْهُ لمَجْرَدِ تعليلِ المعينِ؛ فَإِنَّ النِّصَّ عَلَى التَّعْلِيلِ فِي مُعْتَقَدِنَا كَيْسَ نَصّاً عَلَى التَّعْمِيمِ.

ومنها: قولُ الحنفيَّة: لا يَجْري القياسُ في الحُدُودِ وَالْكَفَّاراتِ وَالْمُقَدَّرَاتِ وَالرُّخَصِ^(٣).

(١) القتل لغة: قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٥/٥٦: القاف والتاء واللام أَضْلُ صحيح يدل على إِذْلالِ إماتة، والقتل مصدر، ويقال: قتله يَقْتُلُهُ قَتْلًا. وقتله إِذَا أَمَاتَهُ، بضرب أو حَجَرٍ أو سُمٍّ أو علة.

ورجل قَتِيلٌ: مقتول، والجمع قتلاء وقتلى وقتالى.

العَمْدُ في اللغة: القصد؛ يقال: عمدت إلى الشيء قصدته، وتعمدته: قصدت إليه أيضاً، والعمد ضِدُّ الخطأ.

وفي الاصطلاح:

عرفه الشافعية: بأنه ما حَصَلَ بِقَصْدِ الفعلِ العدوان، وعين الشخص بما يقتل غالباً. وعرفه الإمام أبو حنيفة: بأنه ما تعمد فيه ضرب المقتول بسلاح، أو ما أجرى مجرى السلاح.

وعرفه الصاحبان: بأنه ما تعمد فيه ضرب المقتول بما لا تطبق النفس احتمالاً. وعرفه الإمام ابن عرفة فقال: «العمد ما قصد به إتلاف النفس بأكلة تقتل غالباً، ولو بمثقل، أو بإصابة المقتل كعصر الأنثيين، وشدة الضُّعْطِ، والخنق. وزاد ابن القصار: أو يطبق عليه بيتاً، أو يمنع الغذاء؛ حتى يموت جوعاً. وعرفه الحنابلة فقالوا: العَمْدُ أن يقتل قصداً بما يغلب على الظن موته به، عالمًا بكونه آدمياً معصوماً.

ينظر: مغني المحتاج ٣/٤، شرح الدر المختار على ابن عابدين ٥/٣٥١، شرح حدود ابن عرفة ص ٤٧٣، كشاف القناع ٣/٣٣٣.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي (٤/٥٨)، شرح العنبد ٢/٢٥٦، نهاية السؤل ٤/٣٥.

(٣) اختلف العلماء في جريان القياس في الحدود والكفارات؛ هل يجري فيها القياس؟ فمنع علماء الحنفية جريان القياس فيها، وأجازه من عداهم.

استدل الحنفية أولاً بأن في شرع الحدود والكفارات تقديراً لا يعقل معناه إلا بطريق السمع؛ وذلك =

= كأعداد الجلد، وتعيين ستين مسكيناً، وغير ذلك مما لا سبيل إلى إدراك معناه إلا من جهة السمع،
وحينئذ لا يجري القياس فيها؛ كما لا يجري في المقدرات؛ كأعداد الركعات ومقادير الزكاة.

وأجيب: بأن هذا الدليل إنما يكون مفيداً إذا كان المقصود جريان القياس في جميع الحدود
والكفارات، وليس كذلك؛ لأننا لا نوجب القياس في كل حد وكفارة؛ فإن منها ما لا يعقل معناه،
بل لا نوجب القياس فيها، وفي غيرها إلا فيما يعقل معناه؛ لأن المجتهد لا يمكنه تعدية حكم
الأصل إلى الفرع إلا فيما يكون معقول المعنى؛ ليتمكنه تعرف الجامع بينهما؛ فإذا وجد أصل
وعرفت علة حكمه، فمعقولة التقادير رأياً ليست ممتنعة، بل هي واقعة؛ كما قيس القتل بالمثل
على القتل بالمحدد بجامع القتل العمد العدوان، وقياس النباش على السارق في وجوب القطع
بجامع أخذ مال الغير من حرز خفية؛ فإن العلة والحكمة فيهما معلومتان. وأما ما لا يعلم فيه
المعنى؛ فلا خلاف في عدم جريان القياس فيه؛ كما في غير الحدود والكفارات؛ فلا دخل
لخصوصية الحدود والكفارات في امتناع القياس.

واحتجوا ثانياً: بقوله ﷺ: «اذرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم» واحتمال الخطأ في القياس شبهة
يجب درء الحد به، وحينئذ لا يجري القياس في الحدود. وأجيب: بأنه منقوض بخبر الواحد
والشهادة؛ فإنه احتمال الخطأ، والخلاف متحقق فيهما؛ لأنهما لا يفيدان القطع، واحتمال الخطأ،
والخلاف شبهة؛ فكان اللازم أن يدرأ الحد بهما، ولم يدرأ؛ فدل ذلك على أن احتمال الخطأ في
القياس لا يؤثر في ثبوته وتحققه؛ كما لا يؤثر احتمال الخلاف في الشهادة، وحينئذ يكون القياس
جارياً في الحدود والكفارات من غير نظر إلى احتمال الخطأ؛ لأنه لا تأثير له.

والمجيزون لجريان القياس فيها قالوا: إن الدليل الدال على حجية القياس - عام في جميع الأقيسة لا
فرق بين الحدود والكفارات وغيرهما؛ فوجب العمل فيهما؛ كما وجب في غيرهما.

وقال الحنفية: لا نسلم أن أدلة حجية القياس عامة، بل هي مخصصة بانتفاء المانع ووجود الشرائط؛
إذ لا بد أن تتحقق فيه حتى يوجد القياس؛ فالقياس في الحدود والكفارات من هذا القبيل؛ لأن
التقدير مانع عقلي؛ فلا يجري فيها القياس. وقالوا ثانياً: قد حد في الخمر بالقياس في زمن
الصحابة - رضوان الله عليهم - حين تشاوروا فيه؛ فقال علي - كرم الله وجهه -: إذا شرب سكر،
وإذا سكر هذي، وإذا هذي افتري؛ فأرى عليه حد الافتراء؛ فقاس السكر على القذف في ترتيب
وجوب جلد ثمانين بجامع كونه مظنة للافتراء؛ فأقام مظنة الشيء مقامه. وما قيل: من أنه قاس
شارب الخمر على القاذف بجامع الافتراء - ليس بسديد؛ لأن الافتراء غير متحقق في الشارب،
وإنما هو مظنة كالمشقة في السفر.

فيؤخذ مما تقدم: أن إجماع الصحابة على حد الخمر بالقياس قام دليلاً في المتنازع فيه، وهو
جريان القياس في الحدود؛ كما أن الدليل الدال على حجية القياس - قام دليلاً عليه بعمومه من
حيث إنه من أحكام الشرع.

ورد الحنفية هذا الدليل فقالوا: إنه لم يحد في الخمر بالقياس، بل بالإجماع المزيل لشبهة القياس،
ولا يلزم من جواز القياس المزال بالشبهة جوازه مطلقاً، ويظهر أن هذا رد ضعيف؛ لأنهم استدلوا
بقوله ﷺ: «ادرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم» واحتمال الخطأ في القياس شبهة يجب أن يدرأ به
الحد، وبعد ذلك قالوا: إن الإجماع أزال شبهة القياس، ومقتضى هذا أنه لا محذور في إثبات حد
الخمر بالقياس؛ حيث إن شبهة القياس قد زالت؛ فيكون دليلهم غير عام في الحدود والكفارات؛
لخروج حد الخمر منه؛ لجريان القياس فيه، فالصواب ما جرى عليه المشتون للقياس في الحدود =

== والكفارات؛ لرجحان أدلتهم وعدم توجه نقض عليها، وأن الإجماع قد انعقد بالاستدلال بالقياس، واستدل أصحاب الإجماع به في حد الخمر، فلم يكن مزال الشبهة - كما ادعى الحنفية - وإنما زالت شبهته بعد تقرير الإجماع؛ فعلم من عمل أهل الإجماع أن الشبهة الراسخة في القياس غير مانعة عن العمل به في الحدود. وذكر الحنفية - أيضاً - أن الحد على شرب الخمر ثبت بأدلة سمعية، ولم يكن بالقياس. بيان ذلك: أن استدلال علي - كرم الله وجهه - بحضرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ومشهد من الصحابة، مع عدم إنكارهم عليه - يفيد أن التعبد بالقياس في الحدود كان جائزاً عندهم، وهذا لا ينافي اجتماع أدلة سمعية عليه.

ولا يخفى أن هذا خلاف الظاهر، والتحقيق أن الأدلة السمعية ما دلت على أن حد الشرب ثمانون، وإنما ثبت ذلك بالقياس لا غير، ويؤيده ما روى الحاكم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أهل الشرب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصي حتى توفي، فكان أبو بكر - رضي الله عنه - يجلد أربعين حتى توفي؛ إلى أن قال: فقال عمر - رضي الله عنه -: ماذا ترون؟ فقال علي - كرم الله وجهه -: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذي، وإذا هذي افتري، وعلى المفتري ثمانون، فعلم من ذلك أن تحديد ثمانين بالقياس، لا بأدلة سمعية.

ثم قال الحنفية: إن المقصود من ثبوته بأدلة سمعية أن حده كان أخذاً بإشارات رسول الله ﷺ، وأمر الزيادة والنقصان فيه موقوف على فساد الزمان وصلاحه؛ ولذا زادوا شيئاً فشيئاً، ثم أجمعوا على ثمانين؛ منعاً للزيادة عليه عند ظهور فساد شديد؛ فمراتب الحدود كانت مأخوذة من صاحب الشرع والرأي لتعيين كل عدد بحسب الزمان، ويؤيد هذا ما روى البخاري عن السائب بن يزيد قال: كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ، وإمرة أبي بكر، وصدر من خلافة عمر - رضي الله تعالى عنهما - فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا، وأرديتنا؛ حتى كان آخر إمرة عمر؛ فجلد أربعين؛ حتى إذا عتوا وفسقوا - جلد ثمانين.

والظاهر: أن هذا الدليل لا يفيد في إثبات المطلوب؛ لأنهم استندوا أولاً على أنه لا يدرك المعنى فيها؛ لاشتمالها على تقديرات لا تعقل، وقد تقدم أنه يدرك المعنى في بعضها؛ كقياس القتل بمثقل على القتل بمحدد، وقياس التباش على السارق، فإن كلاً منهما يدرك المعنى فيه، واستندوا ثانياً على الحديث المتقدم، وينوا عليه أن القياس شبهة فيدرءوا به الحد، وقد ثبت أن هذه الشبهة لا تؤثر في ثبوت القياس؛ كما لا يؤثر عليه الخلاف الحاصل في الشهادة، وإذن يكون تقدير حد الشرب ثبت بالقياس، وما قيل: من أنه ثبت بالإجماع فغير ظاهر؛ لأنهم لم يجمعوا على أن حد الشرب ثمانون، وإنما أجمعوا على أن الشارب كالمفتري فيحد ثمانين؛ كما ثبت من الروايات الدالة على ذلك صراحة.

وقد ادعى الحنفية أن حد الشرب ثبت بالدليل السمعي، لا بالقياس؛ مع أنهم لم ينقلوا دليلاً من الشارع يثبتون به مدعاهم، والظاهر أنه لم يكن لديهم دليل سمعي، ولو كان عندهم دليل من الشارع - لتمسكوا به، غاية الأمر أنهم قالوا: إن حده أخذاً بإشارات رسول الله ﷺ.

وما استندوا إليه من رواية البخاري عن السائب بن يزيد - لا يكون دليلاً لهم -؛ لأن غاية ما يفيد هذا الخبر تطور الحد بحسب الزمن إلى أن انتهى إلى ثمانين في خلافة عمر رضي الله عنه.

فانتهاؤه إلى ثمانين ليس من طريق السمع، ولا أخذاً بإشارات رسول الله ﷺ، بل المنقول أنهم قاسوا السكر على القذف في وجوب جلد ثمانين؛ كما روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنهم أخذوا بقول علي - كرم الله وجهه - حين تشاوروا في حد الشرب؛ فقال علي: إذا شرب سكر، وإذا =

قالوا: لأنها مشتملة على معقولٍ مِنْ وَجْهِهِ وَغَيْرِ معقولٍ مِنْ وَجْهِهِ؛ فإن ترتيب الزواجر على المفاسيدِ معقولٌ، وكذلك وَجْهُ المَخَوِ في الكُفَّاراتِ معقولٌ، لكن حصول الزَّجَرِ بهذا القَدَرِ المعينِ والمَخَوِ بهذا المعينِ - لا يهتدي إِلَيْهِ العقلُ، ولا يمكن تعديُّه المَعْقُولِ إِلَّا بِعَيْنِ المَعْقُولِ.

وأما الرُّخْصُ: فإنَّها أُبِيحَتْ للضرورة، وبعد شرع الإباحة في المستثنى لا تبقى الضرورة التي خُولِفَ الأَصْلُ لها.

وأجيبوا بأنَّه: إن لم يُمكن الجمعُ بالمُخِيلِ، أمكنَ بالشَّبهِ، وقد قَاسَ عَلَيَّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - في حَدِّ الحَمْرِ بِمَخْضَرٍ مِنَ الصحابة، وصَوَّبُوهُ؛ فقال: «أَرَأَهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى أَفْتَرَى؛ وَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ المُفْتَرِي»، وبالجمله: فمتى تحقَّق القياسُ بشرائطه، فأدلة العَمَلِ بالقياسِ شامِلةٌ، ولا خصوصيَّةٌ لها ببابٍ دون بابٍ، ومتى لم يتحقَّق، فامتناعُ القياسِ لِعَدَمِ وجودِهِ، لا لأنَّ العَمَلَ به لا يَجُوزُ.

وأما ما ذَكَرَهُ في الرُّخْصِ: فنقول: إِذَا رَخَّصَ الشَّارِعُ في العَرَايَا^(١) في الرُّطَبِ لحاجةِ التَّفَكُّهِ

== سكر هذي، وإذا هذي افتري، وعلى المفتري ثمانون؛ فظهر أن القياس يجري في الحدود والكفارات كغيرهما من باقي الأحكام.

ينظر: البحر المحيط للزركشي ٥٧/٥، البرهان لإمام الحرمين ٢/٨٩٥-٨٩٦، التمهيد للأسنوي ٤٦٣، زوائد الأصول له ٣٧٦، منهاج العقول للبدخشي ٣/٤٥، التحصيل من المحصول للأرموي ٢/٢٤٢، المنحول للغزالي ٣٧٥، حاشية البناني ٢/٢٠٤، الإبهاج لابن السبكي ٣/٣٠، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٤/٥، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٢٤٣.

(١) العرايا لغة: واحدها عرية؛ وهي: النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً، والإعراء: أن يجعل له ثمرة عامها؛ فقال بعض العرب: منا من يعري؛ وهو أن يشتري الرجل النخل، ثم يستثنى نخلة أو نخلتين. قال الأزهري: ويجوز أن تكون العرية مأخوذة من عرى يعري؛ كأنها عريت من جملة التحريم، وأعرى فلان فلاناً ثمرة نخلة إذا أعطاه إياها يأكلها رطباً، وليس في هذا بيع، إنما فضل ومعروف. وقيل: هي من عراه يعروه: إذا قصده، أو من عرى يعري: إذا خلع ثوبه، وأعراه النخلة: وهبه. انظر: الصحاح: ٦/٢٤٢٤، تاج العروس ١٠/٢٤٠، لسان العرب ١٩/٢٧٨. واصطلاحاً:

عند الأحناف: العرية محمولة على الهبة، والعطية، واسم البيع وقع عليها مجازاً، عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال: معنى العرية: أن يعري الرجل الرجل ثمرة نخلة من نخله، فلم يسلم ذلك إليه؛ حتى يظهر له ألا يمكنه ذلك؛ فيعطيه مكانه خرساً ثمراً؛ فيخرج بذلك عن إخلاف الوعد. وهي عند المالكية: في النخل وفي جميع الشمار كلها مما يبس ويدخر؛ مثل: العنب والتين والجوز واللوز وما أشبهه.

وهي عند الشافعية: التي رخص رسول الله ﷺ في بيعها أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر، وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق، وعندهم فضول ثمرة من قوت سنتهم؛ فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا العرية بخرصها ثمراً يأكلونها رطباً، ولا يشتري من العرايا إلا أقل من خمسة أوسق.

للمحاييج الذين يجدون فضولاً من التمر، ولا يجدون فضلاً من التقد - فمثلاً متحقق في العنب بالزبيب، فلا تسند الحاجة إلى العنب بإباحة بيع الرطب بالتمر، وقد أعتمد الشافعي وأصحابه على إنباء مناقضات لهم، ومنها ما يتصور ألاعتدار عنها.

قال الغزالي: وقد أفحشوا في القياس في الحدود، حتى أوجبوا الحد في مسألة شهود الزوايا، وأوجبوا القطع بسرقة بقرّة بشهادة شاهدين - شهد أحدهما أنه سرق بقرّة بيضاء، والآخر أنها سوداء؛ لاحتمال أن البقرّة ملحّة، وقاس الإفطار بالأكل والشرب على الإفطار بالجماع في وجوب الكفارة، وهذا غير لازم له؛ فإنه يحذف خصوص الجماع وتعلق الكفارة بالإفساد، ومن باب «تقيح المناط» قالوا: وقد قدر مسح الرأس بالرّبع، أخذاً من حديث المغيرة؛ أنه مسح بناصيته^(١)، وهو قدر الرّبع في زعمه، فكانه استند فيه إلى توقيف، قالوا: وقد قدر نزع ماء البثر عند النجاسة بثلثي دلو، وعذرهم أنهم قلّدوا فيه الأوزاعي^(٢).

وقال الغزالي: ولا ينفعهم هذا العذر؛ فإنهم أبوا عن تقليد الصحابة، ولعلهم يقولون: إن

= وهي عند الحنابلة: أن يوهب للإنسان من النخل ما ليست فيه خمسة أوسق؛ فيبيعها بخرصها من التمر لمن يأكلها رطباً.

انظر: تبين الحقائق ٨٤/٤، بدائع الصنائع ٥٤٧/٢، الحجة على أهل المدينة ٥٤٧/٢، البحر الرائق ٨٢/٦، المدونة ٢٥٨/٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٧٩/٣، الأم ٥٦/٣، المهذب ٢٨١/١، مغنى المحتاج ٩٣/٢، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١٥٧/٤، المغنى ٥٦/٤، كشف القناع ٢٥٨/٣.

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٩٥)، الحديث (٦٩٩)، وأحمد (٢٤٤/٤)، ومسلم (٢٣٠/١) كتاب: الطهارة، باب: المسح على الناصية والعمامة، الحديث (٢٧٤/٨١)، وأبو داود (١٠٤-١٠٥): كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين، الحديث (١٥٠)، والترمذي (١٧٠-١٧١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على العمامة مع الناصية، والنسائي (٧٦/١) كتاب: الطهارة، باب: المسح على العمامة مع الناصية، الحديث (١٠٠)، وابن ماجه (١٨١/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين، الحديث (٥٤٥)، وأبو عوانة (٢٥٩-٢٦٠) كتاب: الطهارة، باب: إباحة المسح على العمامة، وابن الجارود في المنتقى (ص: ٣٧)، باب: المسح على الخفين، الحديث (٨٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠/١) باب: فرض مسح الرأس في الوضوء، والدارقطني (١٩٢/١) كتاب: الطهارة، باب: في جواز المسح على بعض الرأس، والبيهقي (٥٨/١) كتاب: الطهارة، باب: مسح بعض الرأس.

والحديث أصله عند البخاري (٣٠٦-٣٠٧) كتاب: الوضوء، باب: المسح على الخفين، الحديث (٢٠٣)، لكن في ذكر المسح على الخفين - فقط - ليس فيه المسح على الناصية والعمامة. (٢) الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد، الإمام الحبر البحر المجتهد الفقيه صاحب المذهب، ولد سنة: ٨٨، وله مؤلفات منها: «السنن في الفقه»، «المسائل في الفقه»، توفي سنة: ١٥٧. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧)، شذرات الذهب (٢٤١/١)، طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، تاريخ الإسلام (٢٢٥/٦)، طبقات الحفاظ (٧٩)، العبر (٢٢٦/١).

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

فِي بَيَانِ الطَّرِيقِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ مُعَلَّلٌ بِكَذَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ:
الْأَوَّلُ: التَّنْصِيفُ عَلَى التَّغْلِيلِ؛ وَهُوَ: إِمَّا بِاللَّامِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ

وَالنَّجَاسَاتِ عَلَى مَقْدَارِ مَحَلِّ النَّجْوِ/ ١١٧ رخصةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ،، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[قوله]: «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

فِي بَيَانِ الطَّرِيقِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ مُعَلَّلٌ بِكَذَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ:
أَعْلَمُ: أَنَّ نَضَبَ الْوَصْفِ سَبَبًا حُكْمٍ شَرْعِيٍّ طَرِيقُهُ أَدْلَةُ الشَّرْعِ؛ وَهِيَ الثَّقُلُ وَالْإِجْمَاعُ
وَالِاسْتِثْنَاءُ وَتَفْصِيلُهَا فِي الْمَشْهُورِ تِسْعَةٌ: الْإِجْمَاعُ، وَالنُّصُّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَالظَّاهِرُ،
وَالْإِيمَاءُ، وَالتَّنْقِيحُ، وَالتَّخْرِيجُ، وَنَفْيُ الْفَارِقِ، وَالسَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ، وَالشُّبْهَةُ، وَالذُّورَانُ،، وَقَدْ
اِخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى حُكْمِ الْمَشْتَبِهِ، فَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى خِطَابِ التَّكْلِيفِ، وَهُوَ أَمْرُ الْمُجْتَهِدِ بِإِثْبَاتِ
الْحُكْمِ فِي مَجْرَى الْوَضْفِ،، وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى خِطَابِ الْأَخْبَارِ،، وَالْحَقُّ: أَنَّهُ إِنْشَاءٌ وَضَعُ
بِخِطَابِ الْأَخْبَارِ،، وَلَيْسَ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِأَفْعَالِ الصُّبْحَانِ وَالْمَجَانِينِ وَالْجَمَادِ،،
وَلَيْسَ هُوَ مَخْصُصٌ إِخْبَارًا؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ عَنْ سَبَبِيَّةِ الْوَضْفِ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ سَبَبًا فِيمَا إِذَا ثُبُتَتْ سَبَبِيَّتُهُ
بِهَذَا الْخِطَابِ؛ فَيَكُونُ دُورًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ سَبَبًا حَتَّى يَخْبَرَ عَنْ سَبَبِيَّتِهِ، وَلَا يَصْدُقُ الْخَبَرُ عَنْ كَوْنِهِ
سَبَبًا حَتَّى يَكُونَ سَبَبًا - أَوْ بَغِيرَهُ؛ فَيَتَقَلَّلُ الْكَلَامُ إِلَيْهِ، وَيَتَسَلَّلُ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ مِنْ مَسَائِلِكِ التَّغْلِيلِ الْإِجْمَاعُ: كِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَعْلِيلِ وَلَايَةِ الصَّغِيرِ
لِصِغَرِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي الْعَمَلِ بِهِ عَلَى النُّصِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ التَّنْصِغَ.

الثَّانِي: النُّصُّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي
إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة ٣٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَنْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَعْيُنِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر ٧].

الثَّالِثُ: الظَّاهِرُ، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «الْأَوَّلُ: التَّنْصِيفُ» يَرِيدُ بِهِ الْمَنْقُولَ، سَوَاءً كَانَ نَصًّا أَوْ
ظَاهِرًا،، وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِمَا.

قَوْلُهُ: «إِمَّا بِاللَّامِ»: أَمَّا «اللَّامُ» فَلَيْسَتْ نَصًّا فِي التَّعْلِيلِ؛ فَإِنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّأْقِيتِ؛ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء ٧٨] وَتَجِيءُ لِبَيَانِ الْعَاقِبَةِ وَالصَّيْرُورَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَالْفَلَقُ أَلْ فَرَعُونَ لِيَكُونُوا لَهُمْ عُدُوًّا وَحَرَزَانًا﴾ [الفصص ٨]، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [مَنْ الْوَافِرُ]
لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْسُوا لِلْحَرَابِ^(١)

قَوْلُهُ: «كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات ٥٦]:

(١) عجز بيت، يروي لعلي بن أبي طالب؛ كما في ديوانه وصدرة:
لَهُ مَلِكٌ يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ
.....
ينظر: ديوانه (٣٨)، الخزانة ٥٢٩/٩، وبلا نسبة في الحيوان ٥١/٣، والأغاني ١٥٥/٣، والهمع =

وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿ [الدَّارِيَّاتُ: ٥٦] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ١] ، وَإِمَّا بِالْبَاءِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَأْتِيهِمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الْأَنْفَالُ: ١٣] .

الأكثرون على أن الآية مخصوصة؛ لانتفاء العبادة من أكثرهم، ويمكن التعميم بحملها على الاستعداد للعبادة؛ كما يقال: خُلِّقَتِ الْبَقَرُ لِلْحَزْبِ، وَالْخَيْلُ لِلْكَرِّ وَالْفَرُّ، وَسَوَاءٌ وَقَعَ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ أَوْ لَمْ يَقَعْ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا وَضْعُهَا عَلَى وَجْهِ تَسْتَعْدُّ لَذَلِكَ، كَذَلِكَ الْآدَمِيُّ فَطَرَهُ اللَّهُ مُسْتَعْدًّا لِلتَّمْيِيزِ، وَفَهُمُ الْخِطَابُ مَهِيئاً لِمَا يُكَلِّفُ بِهِ .

قَوْلُهُ: «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ١]»: أي: من ظلمات الجهل والكفر إلى نور الإيمان والمعرفة، والتعميم فيها بما ذكرناه/١١٧ ب.

قوله: «وَأَمَّا بـ» الباء؛ كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال: ١٣]: أصل «الباء» للإِلصاق^(١)، وإِصْصَالٍ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ، لَكِنْ مَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ تَخْتَلِفُ مَعَانِيهَا؛ فَعَدَّدُوا مَعَانِيهَا لِذَلِكَ؛ فَقَالُوا فِيمَا يَتَّصِلُ بِفِعْلِ الْقَسَمِ؛ كَقَوْلِهِ: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ -: لِلْقَسَمِ، وَفِي مِثْلِ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ: الْأَسْتِعَانَةُ، وَفِي مِثْلِ: بَعَثَ الْفَرَسَ بِسَرِّجِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَاتَّبَعَهُمْ رُؤُوسُهُمْ يَمُوجُهُمْ ﴾ [طه ٧٨] بَاءُ الْمَصَاحَبَةِ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [مَنْ الْبَسِيطُ]^(٢) تَالِهَ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الرِّيَّانُ وَالْأَسْ

= ٣٢/٢، والتصريح ١٢/٢، ومحاضرات الراغب ٢٢٤/٢، ويروى صدر بيت لبعض الملائكة وعجزه:

فكلكم يصير إلى ذهاب

.....

ينظر: خزانة الأدب ٥٣١/٩.

كما يروى صدر بيت لأبي العتاهية وعجزه:

فكلكم يصير إلى تباب

.....

(١) ينظر: الجني الداني ص ٣٦.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢؛ ولسان العرب ٢٧٥/١٣ (ظين)؛ ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيويه ٤٩٩/١؛ وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ١٥٨/٣ (حيد)، ١٧٣/٦، قرنس، ٢٦/١٥ (ظيا)؛ ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل ٩٨/٩؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب ٩٥/١٠؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب ١٧٦/٥، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر ١٦٢/٤، ١٦٥؛ ولأمية أو أبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصل ٩٩/٩؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا =

إن الباءين للظرفية، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم ٤] :-
 بَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَشَرُّهُ يَشْمَخُ بِخَسٍ﴾ [يوسف ٢٠]: بَاءُ الْعَوَضِيَّةِ
 وَالشَّمْنِيَّةِ، وتقع زائدة مع المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة ١٩٥]،
 ومع المبتدأ؛ كقوله: [من المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا

ومع الخبر كقوله: [من الوافر]

فَلَسْنَا بِالْحَبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)

وَأَمَّا التَّبْعِيضُ، فقال ابنُ جني^(٢): لَا يَعْرِفُهُ أَصْحَابُنَا^(٣).

ومن الصيغ الظاهرة في التعليل: «الفاء»؛ كقوله: أَعْطَيْتُهُ، فَشَكَرَ.

وتكون لمجرد العطف والتعقيب؛ بحسب الإمكان؛ كقولك: دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَالْكُوفَةَ.

= نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣/٦؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢؛ والدرر ٤/٢١٥؛
 ورصف المباني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة
 ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ ومغني اللبيب ١/٢١٤؛ والمقتضب ٢/٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٢٩، ٣٢٢.

(١) عجز بيت لعقبة أو لعقبة الأسدي، وصدرة:

مَعَاوِي إِنْشَاءً بِشَرٍّ فَأَسْجَحْ

ينظر: الإنصاف ١/٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، ٢٩٤؛ وسمط
 اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيويه ص ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٠؛ والكتاب
 ١/٦٧؛ ولسان العرب ٥/٣٨٩ (عَمَز)؛ ولحمر بن أبي ربيعة في الأزمينة والأمكنة ٢/٣١٧؛ وبلا
 نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣١٣؛ وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢،
 ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/١٠٥؛ والكتاب ٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٩١/٣؛ ومغني اللبيب ٢/٤٧٧؛
 والمقتضب ٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١.

والشاهد فيه قوله: «ولا الحديد» حيث عطف على خبر «ليس» المجرور بالنصب، وهذا العطف
 على المحل، والبيت من قصيدة مجرورة، ولا شاهد فيه.

(٢) عثمان بن جنى الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل، وتوفي
 ببغداد عن نحو ٦٥ عاماً. وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه:
 رسالة في «من نسب إلى أمه من الشعراء»، «شرح ديوان المتنبي»، «الخصائص في اللغة». وكان
 المتنبي يقول: ابن جنى أعرف بشعري مني. توفي سنة ٣٩٢ هـ.

ينظر: آداب اللغة ٣/٣٠٢، شذرات ٣/١٤٤، الأعلام ٤/٢٠٤، مفتاح السعادة ١/١١٤.

(٣) قال: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه؛ من أن الباء للتبعيض - فشيء لا يعرفه
 أصحابنا، ولا ورد به ثبوت». ينظر: سر الصناعة ١: ١٣٩.

وللاستئناف؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة ١٠٢]، أي: ومنهم يتعلمون،
وكقول الحطّائنة: [من الرجز]

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيَعْجِمَهُ^(١)
أي: فهو يعجمه.

وزائدة عند الأخفش، كقول الشاعر: [من الطويل].

وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَأَنْكَحَ فَنَاتَهُمْ^(٢)

وتقديره عند سيّويه: هذِهِ خَوْلَانُ، فَأَنْكَحَ.

وقول الشاعر: [من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِيسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي^(٣)

(١) ينظر: ديوانه ص ٢٣٩؛ والأزهية ص ٢٤٢؛ والدرر ٨٦/٦؛ ولروية في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛
والكتاب ٥٣/٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٩/٦؛ ومغني اللبيب ١٦٨/١؛ والمقتضب ٢/
٣٣؛ وهمع الهوامع ١٣١/٢.

والشاهد فيه: رفع «فيعجمه» على القطع، أي: فإذا هو يعجمه، ولا يجوز نصب على العطف؛
لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد إعجابه، والإعجام: أن يأتي به أعجمياً، أو لا بيان فيه.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

وأكرومة الحيين خلّو كما هيا

ينظر: معاني الزجاج ٤٠٧/٢؛ ومعاني القرآن للأخفش (٧٦)؛ ومصابيح المغاني (٣١١)؛ والأزهية
ص ٢٤٣؛ وأوضح المسالك ١٦٣/٢؛ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٣١٥/١، ٤٥٥،
٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١؛ والدرر ٣٦/٢؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني
ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيّويه ٤١٣/١؛ وشرح الأشموني ١٨٩/١؛ وشرح التصريح ٢٩٩/١؛
وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١، ٨٧٣/٢؛ وشرح المفصل ١/
١٠٠، ٩٥/٨؛ والكتاب ١٣٩/١، ١٤٣؛ ولسان العرب ٢٣٩/١٤ (خلا)؛ ومغني اللبيب ١/
١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢؛ وهمع الهوامع ١١٠/١.

والشاهد فيه قوله: «خولان فانكح فنتاتهم»، حيث رفع «خولان» على تقدير مبتدأ محذوف،
والتقدير: هذه خولان؛ وذلك لأنه لا يصح أن يكون «خولان» مبتدأ دخلت الفاء على خبره، وهذا
على مذهب سيّويه، وأجازه الأخفش. وقيل: الفاء في «فانكح» زائدة.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة الأدب ٣١٤/١،
٣٢١، ٣٦/١١؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيّويه ١٦٠/١؛ وشرح شواهد المغني ١/
٤٧٢، ٨٢٩/٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٢؛ والكتاب ١٣٤/١؛ ولسان العرب ٢٣٨/٦ (نفس)، ١١/
٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٢/
١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤؛
والرد على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١٨٨/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ وشرح قطر
الندى ص ١٩٥؛ ولسان العرب ٦٠٤/٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١٦٦/١، ٤٠٣؛ والمقتضب ٧٦/٢ =

إحدى الفاءين زائدة.

قال الأخفش: وترد بمعنى الواو.

كقول امرئ القيس: [من الطويل]

... بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلٍ^(١)

ولا حاجة إلى ذلك؛ فإنَّ الدُّخُولَ يشتملُ على أَمَكْنَةٍ؛ فكأنه قال: بَيْنَ أَمَاكِنِ الدُّخُولِ، فَأَمَاكِنِ حَوْمِلٍ، ورؤي بالواو.

ويجاء بها الشَّرْطُ؛ فيكون نصًّا في التعليلِ وسواء كان بصريح الشرط كقوله - عليه السلام -: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً، فَهِيَ لَهُ»^(٢)، أو بمعناه؛ كقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» [المائدة ٣٨]، وكقوله - عليه السلام -: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَاغْرُؤْوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(٣)؛ فيكون نصًّا على التعليلِ بالقرينة لا بالوضع.

= والشاهد فيه قوله: «إِنْ مُنِّفَسًا أَهْلَكَتُهُ» حيث نصب «منفساً» بإضمار فعل دلَّ عليه ما بعده؛ لأنَّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً.

(١) جزء من عجز بيت وتام البيت:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِسْفِطِ السَّوَى.....

ينظر: ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣؛ والدرر ٧١/٦؛ وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١؛ والكتاب ٢٠٥/٤؛ ولسان العرب ١٥/٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وجمع الهوامع ١٢٩/٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢؛ وأوضح المسالك ٣٥٩/٣؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ وخزانة الأدب ٦/١١؛ والدرر ٦/٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٤١٧/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٦/٢؛ وشرح قطر الندى ص ٨٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١٦١/١، ٢٦٦؛ والمنصف ٢٢٤/١؛ وجمع الهوامع ١٣١/٢.

والشاهد فيه قوله: «فحومل» حيث الفاء بمعنى الواو غير مفيدة الترتيب. وقيل: هي على أصلها، والمعنى: بين أَمَاكِنِ الدُّخُولِ، فَأَمَاكِنِ حَوْمِلٍ؛ فاليبت يؤوَّل على حذف المضاف.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٩/٢) كتاب: الكسوف، باب: الصدقة في الكسوف، الحديث (١٠٤٤)، ومسلم (٦١٨/٢) كتاب: الكسوف، باب: صلاة الكسوف، الحديث (٩٠١/١)، ومالك (١/١٨٦) كتاب: صلاة الكسوف، باب: العمل في صلاة الكسوف، الحديث (١)، وأبو داود (١/٦٩٥) كتاب: الصلاة، باب: صلاة الكسوف، الحديث (١١٧٧)، والترمذي (٣٧/٢) كتاب: الصلاة، باب: صلاة الكسوف، الحديث (٥٥٨)، والنسائي (١٣٢/٣) كتاب: الكسوف، باب: في صلاة الكسوف، وابن ماجه (٤٠١/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: صلاة الكسوف، الحديث (١٢٦٣).

وهي ظاهرة في الاستدلال؛ فتدخل على الحكم تارة، ، كما تقدم، ، وعلى العلة؛ كقوله - عليه السلام - في المخرم الذي وقص عن بعيره، فمات: «فَلَا تُمَسَّوْهُ طَيْبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا»^(١)، وكذلك قوله: «زَمَلُوهُمْ بِكُلِّ مَوْتٍ وَدَمَائِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ...»^(٢) الحديث.

وتدخل في كلام الراوي على الوجهين، وهي أدنى رتبة من الأول؛ لاحتمال اعتقاده ما ليس بعلة علة، ومثاله قول الراوي: «زَنَا مَا عِزَّ؛ فَرَجَمَ»^(٣)، و«سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛

(١) أخرجه البخاري (١٣٧/٣)، كتاب: الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم؟ الحديث (١٢٦٧)، ومسلم (٨٦٦/٢) كتاب: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، الحديث (١٢٠٦/٩٨) و(٩٩/١٢٠٦)، وأبو داود (٢٣٨/٢) كتاب: الجنائز، باب: كيف يصنع بالمحرم إذا مات، حديث (٣٢٣٨)، والترمذي (٢٨٦/٣) كتاب: الحج، باب: ما جاء في المحرم يموت في إحرامه (٩٥١)، والنسائي (١٤٤/٥)، كتاب: الحج، باب: تخمير المحرم وجهه ورأسه (٢٧١٣)، وابن ماجه (٢/١٠٣٠)، كتاب: المناسك، باب: المحرم يموت، حديث (٣٠٨٤)، والدارمي (٥٠/٢)، كتاب: المناسك، باب: في المحرم إذا مات ما يصنع به، وأحمد (٢٢٠/١)، وأحمد (٢٢١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦)، والدارقطني (٢٩٦/٢) كتاب: الحج، باب: المواقيت، والبيهقي (٣/٣٩٠)، والحميدي (٢٢١/١) رقم (٤٦٦)، وأبو يعلى (٢٢٦/٤)، رقم (٢٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٦٥، ٣٩٦٦ - الإحسان).

والطبراني في «الصغير» (١٧٩/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٠/٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/٢٣٠ - بتحقيقنا) من طرق عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن رجلاً كان مع النبي ﷺ، فوقصته ناقته وهو محرم؛ فمات، فقال النبي ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تخمروا رأسه؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً» وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٢/٣) كتاب: الجنائز، باب: من يقدم في اللحد، الحديث (١٣٤٧)، والترمذي (٢٥٠/٢) كتاب: الجنائز، باب: ترك الصلاة على الشهيد، الحديث (١٠٤١)، والنسائي (٤/٦٢)، كتاب: الجنائز، باب: ترك الصلاة على الشهداء، وابن ماجه (٤٨٥/١)، كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على الشهداء ودفنهم، الحديث (١٥١٤)، وأحمد (٤٣١/٥)، والبيهقي (٤/١٤)، من حديث جابر، قال: «كان رسول الله ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد، ثم يقول: أيهم أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما - قدمه في اللحد، وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم».

(٣) ورد حديث رجم ماعز عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وهم: ابن عباس، وجابر، وأبو هريرة، وبريدة، وجابر بن سمرة، وأبو سعيد الخدري، ونعيم بن هزال، وأبو بكر الصديق، وأبو ذر، ورجل من الصحابة، وسهل بن سعد، وأبو برزة، وسعيد بن المسيب مرسلًا، والشعبي - أيضاً - مرسلًا.

١- حديث عبدالله بن عباس:

أخرجه مسلم (١٣٢٠/٣) كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، حديث (١٩/١) =

= (١٦٩٣)، وأبو داود (٥٧٩/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢٥)،
والترمذي (٣٥/٤)، كتاب: الحدود، باب: التلقين في الحد، حديث (١٤٢٧)، والنسائي في
«الكبرى» (٢٧٩/٤)، كتاب: الرجم، باب: الاعتراف بالزنا أربع مرات، حديث (٧١٧١، ٧١٧٢،
٧١٧٣)، وأحمد (٢٤٥/١، ٣١٤، ٣٢٨)، وعبد الرزاق (٣٢٤/٧)، رقم (١٣٣٤٤)، وأبو داود
الطيالسي (١/ ٢٩٩-منحة)، رقم (١٥٢٠)، وأبو يعلى (٢٥٣/٤)، رقم (٢٥٨٠)، والطحاوي في
«شرح معاني الآثار» (١٤٢/٣) باب: الاعتراف بالزنى الذي يجب به الحد ما هو؟ كلهم من طريق
سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لماعز بن مالك: «أحق ما بلغني عنك؟»
قال: وما بلغك عني؟ قال: «بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان» قال: نعم قال: فشهد أربع
شهادات، ثم أمر به فرجم.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس:

أخرجه البخاري (١٣٨/١٢) كتاب: الحدود، باب: هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو
غمزت؟ حديث (٣٨٢٤)، وأبو داود (٥٨/٤)، كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك،
حديث (٤٤٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٨-٢٧٩) كتاب: الرجم، باب: مسألة المعترف
بالزنا عن كفيته، حديث (٧١٦٩)، وأحمد (٢٣٨/١، ٢٧٠).

والدارقطني (١٢١/٣) كتاب: الحدود والديات، حديث (١٣١، ١٣٢)، والبيهقي (٢٢٦/٨)
كتاب: الحدود، باب: من قال: لا يقام عليه الحد حتى يعترف أربع مرات، وابن حزم في
«المحلى» (١٧٩/١١)، والبخاري في «شرح السنة» (٥/ ٤٦٧-بتحقيقنا)، والطبراني في «الكبير»
(٣٣٨/١١)، رقم (١١٩٣٦)، كلهم من طريق جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة،
عن ابن عباس قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟»
قال: لا يا رسول الله قال: «أنكتها؟» - لا يكتى - قال: فعند ذلك أمر برجمه.

وأخرجه أبو داود (٥٧٨/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢١)،
والنسائي في «الكبرى» (٢٧٩/٤)، كتاب: الرجم، باب: مسألة المعترف بالزنا عن كفيته، حديث
(٧١٧٠)، كلاهما من طريق خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن ماعز بن مالك أتى
النبي ﷺ، فقال: إنه زنى؛ فأعرض عنه؛ فأعاد عليه مراراً؛ فأعرض عنه؛ فسأل قومه أميجنون هو؟
قالوا: ليس به بأس. قال: أفعلت بها؟ قال: نعم، فأمر به أن يرجم، فانطلق به فرجم، ولم يصل
عليه. وأخرجه أحمد (٢٨٩/١، ٣٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٨/٤) كتاب: الرجم، باب:
مسألة المعترف بالزنا عن كفيته، حديث (٧١٦٨)، والدارقطني (١٢٢/٣) كتاب: الحدود
والديات، حديث (١٣٣)، كلهم من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير،
عن عكرمة، عن ابن عباس: أن الأسلمي أتى رسول الله ﷺ، فاعترف بالزنا، فقال: «لعلك قبلت
أو غمزت أو نظرت؟» واللفظ للنسائي في الكبرى.

٢- حديث جابر:

أخرجه البخاري (١٢٩/١٢)، كتاب: الحدود، باب: الرجم بالمصلي، حديث (٦٨٢٠)، ومسلم
(١٣١٨/٣)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، حديث (١٦٩١/١٦)، وأبو
داود (٥٨٠/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٣٠)، والترمذي (٢٨/٤)
كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع، حديث (١٤٢٩)، والنسائي
(٦٣-٦٢/٤)، كتاب: الجنائز، باب: ترك الصلاة على المرحوم، وأحمد (٣٢٣/٣)، وابن =

الجارود رقم (٨١٣)، والدارقطني (٣/ ١٢٧-١٢٨)، كتاب: الحدود والديات، حديث (١٤٦)، كلهم من طريق عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٢٠)، رقم (١٣٣٣٧) عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر: أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي ﷺ، فاعترف عنده بالزنى، ثم اعترف، فأعرض عنه، ثم اعترف، فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال النبي ﷺ: «أبك جنون؟» قال: لا، قال: «أحصنت؟» قال: نعم. قال: فأمر به النبي ﷺ فرجم بالمصلي، فلما أذلقته الحجارة - فر، فأدرك؛ فرجم حتى مات. فقال له النبي ﷺ خيراً ولم يصل عليه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

أما البخاري - فقال في روايته: وصلى عليه، وقد رواه من طريق محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق به.

قال الحافظ في الفتح (١٢/ ١٣٣): قوله: «وصلى عليه» هكذا وقع هنا، عن محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق. وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة، عن عبد الرزاق؛ فقالوا في آخره: «ولم يصل عليه». قال المنذري في حاشية السنن: رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق، فلم يذكروا قوله: «وصلى عليه».

قلت: قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق، ومسلم عن إسحاق بن راهويه، وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني، وابن حبان من طريقه، زاد أبو داود: والحسن بن علي الخلال، والترمذي: عن الحسن بن علي المذكور، والنسائي وابن الجارود: عن محمد بن يحيى الذهلي، زاد النسائي: ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والإسماعيلي، والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، زاد الإسماعيلي: ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني؛ فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً؛ منهم من سكت عن هذه الزيادة، ومنهم من صرح بنفيها. ١. هـ.

قلت: وعليه فزيادة «وصلى عليه» زيادة شاذة تفرد بها محمود بن غيلان، وخالف فيها الثقات. وقد رواه ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر: «أن رجلاً من أسلم أتى النبي ﷺ، فحدثه أنه زنى، فشهد على نفسه أنه زنى أربعاً؛ فأمر برجمه، وكان قد أحصن» أخرجه الدارمي (٢/ ١٧٦) كتاب: الحدود، باب: الاعتراف بالزنا، من طريق أبي عاصم عن ابن جريج به. وللحديث طريق آخر عن جابر:

أخرجه أبو داود (٤/ ٥٧٧) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢٠)، من طريق محمد بن إسحاق، قال: ذكرت لعاصم بن عمر بن قتادة قصة ماعز بن مالك؛ فقال لي: حدثني حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، قال: حدثني ذلك من قول رسول الله ﷺ: «فهل تركتموه» من شئتم من رجال أسلم ممن لا أنهم قال: ولم أعرف هذا الحديث، قال: فجئت جابر بن عبد الله، فقلت: إن رجلاً من أسلم يحدثون أن رسول الله ﷺ قال لهم حين ذكروا له جزع ماعز من الحجارة حين أصابته: «ألا تركتموه». وما أعرف الحديث، قال: يا ابن أخي، أنا أعلم الناس بهذا الحديث؛ كنت فيمن رجم الرجل، إنا لما خرجنا به - فرجمناه - فوجد مس الحجارة - صرخ بنا. يا قوم؛ ردوني إلى رسول الله ﷺ، فإن قومي قتلوني: وغروني من نفسي، وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي، فلم ننزع عنه حتى قتلناه. فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ، وأخبرناه - قال: فهل تركتموه، وجئتموني به؟ ليستثبت رسول الله ﷺ منه، فأما لترك حد - فلا؛ قال: فعرفت وجه الحديث.

٣- حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (١٣٦/١٢) كتاب: الحدود، باب: سؤال الإمام المقر هل أحصنت؟ حديث (٦٨٢٥)، ومسلم (١٣١٨/٣)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، حديث (١٦٩١/١٦)، وأحمد (٤٥٣/٢)، والبيهقي (٢١٩/٨)، كتاب: الحدود، باب: من أجاز ألا يحضر الإمام، والبخاري في «شرح السنة» (٤٦٦، ٤٦٥/٥) بتحقيقنا، كلهم من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن؛ أن أبا هريرة قال: أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناده: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه النبي ﷺ، فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله؛ فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه؛ فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه؛ فلما شهد على نفسه أربع شهادات - دعاه النبي ﷺ؛ فقال: «أبك جنون؟» قال: لا يا رسول الله؛ فقال: «أحصنت؟» قال: نعم، يا رسول الله. قال: «أذهبوا فارجموه».

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة:

أخرجه الترمذي (٢٧/٤) كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحد عن المعتز إذا رجع، حديث (١٤٢٨)، وابن ماجه (٨٥٤/٢) كتاب: الحدود، باب: الرجم، حديث (٢٥٥٤)، وأحمد (٢٨٦/٢ - ٢٨٧، ٤٥٠)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٨١٩)، وابن حبان (٢٤٢٢ - الإحسان)، والحاكم (٣٣٦/٤)، والبخاري في «شرح السنة» (٤٦٥/٥) بتحقيقنا، كلهم من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: «جاء ماعز بن مالك الأسلمي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني زنيت؛ فأعرض عنه، ثم جاءه من شقه الأيمن، فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت؛ فأعرض عنه، ثم جاءه من شقه الأيسر، فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت؛ فأعرض عنه، ثم جاءه، فقال: إني قد زنيت، قال ذلك أربع مرات؛ فقال رسول الله ﷺ: «انطلقوا به فارجموه» فانطلقوا به، فلما مسته الحجارة - أدبر يشتد، فلقبه رجل في يده لحى جمل؛ فضر به؛ فصرعه، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، قال: «فهلا تركتموه».

وقال الترمذي: حديث حسن، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وصححه ابن حبان.

وللحديث طريق ثالث عن أبي هريرة:

أخرجه أبو داود (٥٧٩/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٦ - ٢٧٧) كتاب: الرجم، باب: استقصاء الإمام على المعتز عنده بالزنا، حديث (٧١٦٤)، وأبو يعلى (٥٢٤ - ٥٢٥) رقم (٦١٤٠) كلهم من طريق ابن جريج: أخبرني أبو الزبير، عن ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة: أن ماعز بن مالك جاء إلى النبي ﷺ؛ فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت؛ فأعرض عنه حتى قالها أربعاً؛ فلما كان في الخامسة؛ قال: «زنيت؟» قال: نعم. قال: «وتدري ما الزنى؟» قال: نعم، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً. قال: «ما تريد إلى هذا القول؟» قال: أريد أن تطهرني. قال: فقال رسول الله ﷺ: «أدخلت ذلك منك في ذلك منها؛ كما يغيب الميل في المكحلة، والعصا في الشيء؟» قال: نعم يا رسول الله قال: فأمر برجمه؛ فرجم، فسمع النبي ﷺ رجلين يقول أحدهما لصاحبه: ألم تر إلى هذا؟ ستر الله عليه؛ فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب، فسار النبي ﷺ شيئاً، ثم مر بجيفة حمار، فقال: «أين فلان وفلان؟ انزلا فكلا جيفة هذا الحمار». قالوا: غفر الله لك يا رسول الله، وهل يؤكل هذا؟ قال: «فما نلتما من أخيكما أنفاً أشد أكلاً منه، والذي نفسي بيده إنه الآن في أنهار

الجنة يتقصر فيها».

وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة ابن عم أبي هريرة. لكن أخرجه عبد الرزاق (٣٢٢/٧)، رقم (١٣٣٤٠) عن ابن جريج «أخبرني أبو الزبير، عن عبد الرحمن بن الصامت، عن أبي هريرة به»، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو داود (٥٧٩/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٧/٤) كتاب: الرجم، باب: ذكر استقصاء الإمام على المعترف عنده بالزنا حديث (٧١٦٥)، وابن الجارود رقم (٨١٤) وابن حبان (١٥١٣- موارد)، والدارقطني (٣/ ١٩٦- ١٩٧) كتاب: الحدود والديات، حديث (٣٣٩)، والبيهقي (٨/ ٢٢٧) كتاب: الحدود، باب: من قال: لا يقام عليه الحد حتى يعترف أربع مرات، وقد أخرجه ابن حبان (١٥١٤- موارد) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير به.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٧٧/٤) كتاب: الرجم، حديث (٧١٦٦) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، وصححه ابن حبان.

وقال النسائي: عبد الرحمن بن هذاهض ليس بمشهور. قلت: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٩٧)، والبخاري في «تاريخه الكبير» (٥/ ٣٦١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات.

٤- حديث بريدة:

أخرجه مسلم (٣/ ١٣٢١) كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، حديث (٢٢/ ١٦٩٥)، وأبو داود (٤/ ٥٨١) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ٢٧٦) كتاب: الرجم، باب: كيف الاعتراف بالزنا؟ حديث (٧١٦٣)، وأحمد (٥/ ٣٤٧- ٣٤٨)، والدارقطني (٣/ ٩١- ٩٢) كتاب: الحدود والديات، حديث (٣٩)، والبخاري في «شرح السنة» (٥/ ٤٦٨، ٤٦٩- بتحقيقنا)، كلهم من طريق غيلان بن جامع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ؛ فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال: «ويحك! ارجع فاستغفر الله، وتب إليه» قال: فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة - قال له رسول الله ﷺ: «فيم أطهرك؟» فقال: من الزنى. فسأل رسول الله ﷺ «أبه جنون؟» فأخبر أنه ليس بمجنون. فقال: «أشرب خمراً؟» فقام رجل فاستنكهه؛ فلم يجد منه ريح خمر. قال: فقال رسول الله ﷺ: «أزيت؟» فقال نعم. فأمر به فرجم. فكان الناس فيه فرقتين: قائل يقول: لقد هلك، لقد أحاطت به خطيئته. وقائل يقول: ما توبة أفضل من توبة ماعز؛ إنه جاء إلى النبي ﷺ، فوضع يده في يده، ثم قال: اقتلني بالحجارة. قال: فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة، ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس؛ فسلم، ثم جلس، فقال: «استغفروا لماعز بن مالك». قال: فقالوا: غفر الله لماعز بن مالك. قال: فقال رسول الله ﷺ: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم». قال: ثم جاءت امرأة من غامد من الأزدي، فقالت: يا رسول الله! طهرني. فقال: «ويحك! ارجعي؛ فاستغفري الله، وتوبي إليه»، فقالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك. قال: «وما ذاك؟»، قالت: إنها حبلى من الزنى. فقال: «أثيب أنت؟» قالت: نعم. فقال لها: «فلا أرحمك حتى تضعي ما في بطنك». قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت. قال: فأتى النبي ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية. فقال: «إذا لا نرحمها، ونُدع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه» فقام رجل من الأنصار، فقال: إلى رضاعه يا نبي الله! قال: فرجمها.

== قال الدارقطني: (حديث صحيح). وقال النسائي: (هذا صالح الإسناد).

٥- حديث جابر بن سمرة:

أخرجه مسلم (٣/ ١٣١٨-١٣١٩) كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، حديث (١٧/ ١٦٩٢)، وأبو داود (٤/ ٥٧٨) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٢٢)، والدارمي (٢/ ١٧٦-١٧٧) كتاب: الحدود، باب: الاعتراف بالزنا، وأحمد (٥/ ٩١)، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، وعبد الرزاق (٧/ ٣٢٤)، رقم (١٣٣٤٣)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٢٩٩-منحة)، رقم (١٥٢٢)، وأبو يعلى (١٣/ ٤٤٣-٤٤٤)، رقم (٧٤٤٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٢) كتاب: الحدود، باب: الاعتراف بالزنى، والبيهقي (٨/ ٢٢٦) كتاب: الحدود، باب: من قال: لا يقام عليه الحد حتى يعترف أربع مرات، من طرق عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: رأيت ماعز بن مالك حين جيء به إلى النبي ﷺ حاسراً، ما عليه رداء؛ فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله ﷺ: «فلعلك»...؟ قال: لا والله إنه قد زنى الآخر. قال: فرجمه، ثم خطب، فقال: «ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله - خلف أحدهم، له نيب كنيب التيس، يمنح أحدهم الكلبة، أما إن أمكنني الله من أحد منهم - لأنكلن عنهن».

وللحديث طريق آخر:

أخرجه البزار (٢/ ٢١٨-٢١٩-كشف) رقم (١٥٥٦) «حدثنا صفوان بن المغلس، ثنا بكر بن خدّاش، ثنا حرب بن خالد بن جابر بن سمرة، عن أبيه، عن جده، قال: جاء ماعز إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت؛ فأعرض بوجهه، ثم جاءه من قبل وجهه؛ فأعرض عنه؛ فجاءه الثالثة؛ فأعرض عنه، ثم جاءه الرابعة؛ فلما قال له ذلك - قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قوموا إلى صاحبكم؛ فإن كان صحيحاً - فارجموه»؛ فستل عنه؛ فوجد صحيحاً؛ فرجم؛ فلما أصابته الحجارة حاضرمهم، وتلقاه رجل من أصحاب النبي ﷺ بلحى جمل؛ فضربه به؛ فقتله. فقال أصحاب رسول الله ﷺ: إلى النار. فقال رسول الله ﷺ: «كلا، إنه قد تاب توبة لو تابها أمة من الأمم - تقبل منهم».

قال الهيثمي في «الكشف»: له حديث في الصحيح بغير هذا السياق. وذكره في «المجمع» (٦/ ٢٧٠-٢٧١). وقال: قلت: لسمرة حديث في الصحيح بغير سياقه - رواه البزار عن شيخه صفوان بن المغلس، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

- حديث أبي سعيد:

أخرجه مسلم (٣/ ١٣٢٠-١٣٢١) كتاب: الحدود، باب: فيمن اعترف على نفسه بالزنى، حديث (٢٠/ ١٦٩٤)، وأبو داود (٤/ ٥٨١) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٣١)، وأحمد (٣/ ٢-٣) كلهم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد: أن رجلاً من أسلم، يقال له: ماعز بن مالك - أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني أصبت فاحشة؛ فأقمه عليّ؛ فردّه النبي ﷺ مراراً. قال: ثم سألت قومه؛ فقالوا: ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد. قال: فرجع إلى النبي ﷺ فأمرنا أن نرجمه. قال: فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد. قال: فما أوثقناه، ولا حفرنا له. قال: فرمينا به بالعظم والمدر والخرف. قال: فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عَرْضَ الحرة؛ فانتصب لنا؛ فرمينا به بجلاميد الحرة؛ يعني: الحجارة؛ حتى سكّت، ثم قام رسول الله ﷺ خطيباً من العشي فقال: «أو كلما انطلقنا غزاة في سبيل الله - تخلف رجل في عيالنا، له نيب كنيب التيس، عليّ ألا أوتي برجل فعل ذلك إلا نكلت به» قال: فما استغفر له ولا سبه.

أخرجه ابن أبي شيبة (٧١/١) كتاب: الحدود، باب: الزاني كم مرة يرد؟ حديث (٨٨١٦)، وأحمد (٥/ ٢١٦-٢١٧)، وأبو داود (٥٧٣/٤) كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤١٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ٢٩٠-٢٩١) كتاب: الرجم، باب: إذا اعترف بالزنا، ثم رجع، حديث (٧٢٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٢٠١-٢٠٢) رقم (٥٣٠، ٥٣١)، والحاكم (٣٦٣/٤) كتاب: الحدود، باب: الحفر عند الرجم، والبيهقي (٢٢٨/٨) كتاب: الحدود، باب: المعتترف بالزنا يرجع عن إقراره، وابن حزم في «المحلى» (١٧٧/١١) كلهم من طريق يزيد بن نعيم بن هزال، عن أبيه، قال: «كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي، فأصاب جارية من الحي؛ فقال له أبي: انت رسول الله ﷺ؛ فأخبره بما صنعت؛ لعله يستغفر لك وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجاً - فأتاه، فقال: يا رسول الله، إني زنيت؛ فأقم على كتاب الله؛ فأعرض عنه، فعاد، فقال: يا رسول الله، إني زنيت؛ فأقم على كتاب الله؛ حتى قالها أربع مرات؛ قال ﷺ: «إنك قد قلتها أربع مرات، فيمن؟» قال: بفلانة، قال: «هل ضاجعتها؟» قال: نعم، قال: «هل باشرتھا؟» قال: نعم، قال: «هل جامعتها؟» قال نعم. قال: فأمر به أن يرحم، فأخرج به إلى الحرة فلما رجم، فوجد مس الحجارة - جزع؛ فخرج يشتد؛ فلقه عبد الله بن أنيس، وقد عجز أصحابه فنزع له بوظيف بعير؛ فرماه به؛ فقتله، ثم أتى النبي ﷺ، فذكر ذلك، فقال: «هلا تركتموه؛ لعله أن يتوب؛ فيتوب الله عليه».

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. والحديث أعله ابن حزم بالإرسال. قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص - ٢٩٢): نعيم بن هزال الأسلمي مختلف في صحبته. أخرج له أبو داود، والنسائي، عن النبي ﷺ، وقد روى عنه عن أبيه عن النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: هو أولى بالصواب، ولا صحبة لنعيم، وإنما الصحبة لأبيه. قلت: والحديث فيه اختلاف كثير. اهـ.

٨- حديث أبي بكر الصديق:

أخرجه أحمد (٨/١)، وأبو يعلى (٤٢/١، ٤٣)، رقم (٤٠، ٤١)، والبزار (٢/ ٢١٧-كشف)، رقم (١٥٥٤)، من طريق جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبي بكر الصديق، قال: «كنت عند النبي ﷺ، فأتاه ماعز بن مالك؛ فاعترف بالزنى؛ فردّه، ثم عاد الثانية؛ فردّه، ثم عاد الثالثة؛ فردّه، فقلت: إن عدت الرابعة - رجمك؛ فعاد الرابعة؛ فأمر النبي ﷺ بحبسه، ثم أرسل فسأل عنه، قالوا: لا نعلم إلا خيراً؛ فأمر برجمه».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٩/٦)، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ولفظه: «أن النبي ﷺ رد ماعزاً أربع مرات، ثم أمر برجمه» والطبراني في الأوسط إلا أنه قال: «ثلاث مرات» وفي أسانيدهم كلها: جابر بن يزيد الجعفي؛ وهو ضعيف.

وحديث أبي ذر:

أخرجه أحمد (١٧٩/٥)، والبزار (٢/ ٢١٧، ٢١٨-كشف)، رقم (١٥٥٥) كلاهما من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن المقدام، عن نسعة بن شداد، عن أبي ذر قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فأتاه رجل، فقال: إن الآخر زنى؛ فأعرض عنه ثلاث مرات، ثم رجع؛ فأمرنا؛ فحفرنا له حفيرة، ليست بالطويلة؛ فرجم؛ فارتحل رسول الله ﷺ كئيهاً حزينا، فسرنا حتى نزلنا منزلاً، فسرى عن رسول الله ﷺ، فقال: «يا أبا ذر، ألم تر إلى صاحبكم قد غفر له، وأدخل الجنة».

قال البزار: لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا أبو ذر، وعبد الملك معروف، وعبد الله بن المقدم ونسعة لا نعلم لهما ذكراً إلا في هذا الحديث. والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٦٩/٦)، وقال: رواه أحمد والبزار، وفيه الحجاج بن أرطاة؛ وهو مدلس.

١٠- حديث رجل من الصحابة:

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٨٩/٤) كتاب: الرجم، باب: كيف يفعل بالرجل؟ وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك، حديث (٧٢٠١) من طريق سلمة بن كهيل قال: حدثني أبو مالك، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال: «جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ أربع مرات، كل ذلك يرده، ويقول: أخبرت أحداً غيري؟ ثم أمر برجمه؛ فذهبوا به إلى مكان يبلغ صدره إلى حائط؛ فذهب يثب؛ فرماه رجل».

١١- حديث سهل بن سعد:

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧١/٦)، عنه، قال: شهدت ماعزاً حين أمر رسول الله ﷺ برجمه؛ فاتبعه الناس يرمونه؛ حتى لقيه عمر بالجبانة؛ فضربه بلحى جمل فقتله. وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه أبو بكر بن أبي سبرة؛ وهو كذاب.

١٢- حديث أبي برزة الأسلمي:

أخرجه ابن أبي شيبه (٧٨/١٠) كتاب: الحدود، باب: في الزاني كم مرة يرد؟ حديث (٨٨٣١)، وأحمد (٤٢٣/٤)، وأبو يعلى (٤٢٦/١٣)، رقم (٧٤٣١)، من طريق مساور بن عبيد، قال حدثني أبو برزة، قال: رجم رسول الله ﷺ رجلاً منا، يقال له: ماعز بن مالك.

والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٨/٦)، وقال: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

١٣- مرسل سعيد بن المسيب:

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٨١/٤) كتاب: الرجم، باب: اختلاف الزهري، وسعيد بن المسيب في هذا الحديث من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له: إن الآخر قد زنى؛ فقال له أبو بكر: هل ذكرت ذلك لأحد غيري؟ قال: لا، قال: فاستتر بستر الله؛ فإن الله يقبل التوبة عن عباده؛ فأتى عمر، فقال له مثل ما قال لأبي بكر؛ فقال له عمر ما قال له أبو بكر، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن الآخر قد زنى. قال سعيد: فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، كل ذلك يعرض عنه؛ حتى إذا أكثر عليه - بعث إلى أهله؛ فقال: «أيشتكى؟ أبه جنة؟» فقالوا: والله إنه لصحيح؛ فقال رسول الله ﷺ: «أبكر أم ثيب؟» قال: بل ثيب؛ فأمر به رسول الله ﷺ؛ فرجم.

١٤- مرسل الشعبي:

أخرجه ابن أبي شيبه (٥٣٨/٥) كتاب: الحدود، باب: في الزاني كم مرة يرد؟ حديث (٢٨٧٧) من طريق جرير، عن مغيرة، عن الشعبي، قال: شهد ماعز على نفسه أربع مرات أنه قد زنى؛ فأمر به رسول الله ﷺ أن يرحم. وقصة ماعز في الزنا ورحمه قد عدها الحافظ السيوطي متواترة، فذكرها في كتابه «الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة» (ص - ٥٩) رقم (٨٢) وعزاها إلى الشيخين، عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، ومسلم، عن بريدة، وجابر بن سمرة، وأبي سعيد، وأبي داود، عن اللجلاج، ونعيم بن هزال وأبي هريرة، والنسائي، عن رجل من الصحابة، ومن مرسل ابن المسيب وأحمد عن أبي بكر الصديق وأبي ذر. وابن أبي شيبه في «المصنف» عن نصر والد عثمان، ومن مرسل عطاء بن يسار والشعبي. وأبي مرة في سننه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف.

(١) ورد سهو النبي ﷺ في أكثر من حديث؛ كحديث المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله ﷺ قام من اثنتين، ولم يجلس، ثم سجد بعد السلام».

أخرجه أبو داود (٦٢٩/١) كتاب: الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد، الحديث (١٠٣٧)، والترمذي (٢٢٧/١) كتاب: الصلاة، باب: الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، الحديث (٣٦٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٣٩/١) كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو في الصلاة، والبيهقي (٣٤٤/٢) كتاب: الصلاة، باب: من سها؛ فلم يذكر؛ حتى استتم، وأحمد (٢٥٣/٤)، من طريق المسعودي، عن زياد بن علاقة؛ قال: «صلى بنا المغيرة بن شعبة، فنهض في الركعتين! فقلنا: سبحان الله؛ قال: سبحان الله؛ ومضى؛ فلما أتم صلاته، وسلم - سجد سجدي السهو، فلما انصرف - قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت».

قال الترمذي: (حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن المغيرة، عن النبي ﷺ). وقال أبو داود: (وكذلك رواه ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة، ورفع. وقال أبو داود: وكذلك رواه ابن أبي ليلى، عن الشعبي. عن المغيرة، رفعه).

ورواه أبو عميس عن ثابت بن عبيد قال: «صلى بنا المغيرة بن شعبة...» مثل حديث زياد بن علاقة - وأبو عميس هو أخو المسعودي -، قال: وفعل سعد بن أبي وقاص مثل ما فعل المغيرة، وعمران بن حصين، والضحاك بن قيس، ومعاوية بن أبي سفيان، وابن عباس أفتى بذلك، وعمر بن عبد العزيز، وهذا فيمن قام من ثنتين، ثم سجدوا بعد ما سلموا.

وقال البيهقي: (وحديث ابن بحنة أصح من هذا، ومعه رواية معاوية، وفي حديثهما: أن النبي ﷺ يسجدهما قبل السلام).

وحديث ابن مسعود: «أن رسول الله ﷺ صلى خمساً ساهياً، وسجد؛ لسهوه بعد السلام»... أخرجه البخاري (٩٣-٩٤/٣) كتاب: السهو، باب: إذا صلى خمساً، الحديث (١٢٢٦)، ومسلم (٤٠١/١) كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة، الحديث (٩١)، وأبو داود (٦١٩/١) كتاب: الصلاة، باب: إذا صلى خمساً، الحديث (١٠١٩)، والترمذي (٢٤٣/١) كتاب: الصلاة، باب: سجدي السهو بعد السلام، الحديث (٣٩٠)، والنسائي (٣١/٣) كتاب: السهو، باب: من صلى خمساً، وابن ماجه (٣٨٠/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: (١٣٠) الحديث، (١٢٠٥)، والبيهقي (٣٤١/٢) كتاب: الصلاة، باب: من سها؛ فصلى خمساً، وأحمد (٣٤١/٢) كتاب: الصلاة، باب: من سها؛ فصلى خمساً، من حديث علقمة عنه: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً؛ فقل له: أزيد في الصلاة؟.

وحديث عمران بن حصين: «أن رسول الله ﷺ سلم من ثلاث»... أخرجه مسلم (٤٠٤/١) كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة، الحديث (٥٧٤/١٠١)، وأبو داود (٦١٨/١) كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين، الحديث (١٠١٨)، والنسائي (٢٦/٣) كتاب: السهو، باب: الاختلاف على أبي هريرة في السجدين، وابن ماجه (٣٨٤/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: من سلم من ثلاث ساهياً، الحديث (١٢١٥)، والبيهقي (٣٥٥/٢) كتاب: الصلاة، باب: يتشهد بعد سجدي السهو، والشافعي (١٢٢/١) كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو، الحديث (٣٥٧)، وأحمد (٤٢٧/٤)، والطيالسي (٨٤٧)، وأبو عوانة (٢/١٩٨-١٩٩) عنه: «أن =

الثاني: الإيماء، وفيه وجوه كثيرة؛ أحسنها أن يقال: إن ذكر الحكم عقيب الوصف المناسب، مُشعرٌ بالعلية؛ والدليل عليه: أنه إذا قال القائل: «أكرموا الجهال، وأهينوا

قوله: «الثاني: الإيماء» ويعني به: ما لا يدلُّ على التعليل وضعاً، ويفهم منه معنى التعليل ضرورة حمل المذكور على فائدة، وإلا صار الكلام لغواً وهجراً يَجُلُّ عنه منصبُ الشرع. وينزل

= رسول الله ﷺ صلى العصر، فسلم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل؛ يقال له: الخرباق - وكان في يده طولٌ - فقال: يا رسول الله... فذكر له صنيعه؛ فخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى إلى الناس؛ فقال: أصدق هذا؟ قالوا: نعم، فصلى ركعة، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم. ولعمران حديث آخر.

أخرجه أبو داود (٦٣٠/١) كتاب: الصلاة، باب: سجدي السهو، الحديث (١٠٣٩)، والترمذي (٢٤٥/١) كتاب: الصلاة، باب: التشهد في سجدي السهو، الحديث (٣٩٣)، وابن الجارود (٩٤) كتاب: الصلاة، باب: السهو، الحديث (٢٤٧)، والحاكم (٣٢٣/١) كتاب: السهو، باب: سجدة السهو بعد السلام، والبيهقي (٣٥٤-٣٥٥) كتاب: الصلاة، باب: يتشهد بعد، وابن خزيمة (١٣٤/٢) رقم (١٠٦٢)، وابن حبان (٥٣٦-٥٣٧) موارد، من حديث أشعث بن عبد الملك الحمرواني، عن محمد بن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين؛ أن النبي ﷺ تشهد في سجدي السهو، ثم سلم.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، إنما اتفقا على حديث خالد الحذاء عن أبي قلابة، وليس فيه التشهد لسجدي السهو، وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال الترمذي: (حسن غريب) وضعفه البيهقي فقال: (تفرد به أشعث الحمرواني، وقد رواه شعبة، ووهيب، وابن علية، والثقفى، وهشيم، وحمام بن زيد، ويزيد بن زريع، وغيرهم، عن خالد الحذاء، لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث بن محمد).

ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران؛ فذكر السلام دون التشهد، وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجديتين؛ وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه، ثم ذكر حديث هشيم، ولفظه: «فقام؛ فصلى، ثم سجد، ثم تشهد، وسلم، وسجد سجدي السهو، ثم سلم» ثم قال: هذا هو الصحيح بهذا اللفظ.

وقال الحافظ في الفتح (٩٨/٣): (ضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما، ووهما رواية أشعث؛ لمخالفته غيره من الحفاظ، عن ابن سيرين؛ فإن المحفوظ عنه في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد، وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة في هذه القصة، قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع في التشهد شيئاً).

وقال: (وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران، ليس فيه ذكر التشهد؛ كما أخرجه مسلم؛ فصارت زيادة أشعث شاذة؛ ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب في سجود السهو يثبت).

وقال الحافظ أيضاً: (لكن قد ورد التشهد في سجود السهو، عن ابن مسعود، عند أبي داود، والنسائي، وعن المغيرة عند البيهقي، وفي إسنادهما ضعف، فقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقى إلى درجة الحسن، قال العلائي: وليس ذلك ببعيد) ١. هـ. وأشهر هذه الأحاديث حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، وقد تقدم تخريجها من طرق كثيرة.

الْعُلَمَاءُ «أَسْتَفْبَحَهُ كُلُّ أَحَدٍ: فَإِذَا أَنْ يُفِيدَ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ جَعَلَ الْجَهْلَ عِلَّةً لِلْإِكْرَامِ، وَالْعِلْمَ عِلَّةً لِلْإِهَانَةِ، أَوْ لَا يُفِيدَ هَذَا التَّغْلِيلُ: وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ وَإِلَّا لَزِمَ أَلَّا يَبْقَى هَذَا الْقُبْحُ الْقَبِيحُ؛ لَأَنَّ ثُبُوتَ الْإِكْرَامِ مَعَ الْجَهْلِ لِعِلَّةٍ سِوَى الْجَهْلِ - جَائِزٌ، وَثُبُوتُ الْإِهَانَةِ مَعَ الْعِلْمِ لِعِلَّةٍ سِوَى الْعِلْمِ - جَائِزٌ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ يُفِيدُ التَّغْلِيلَ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

في الإفادة مَنَزَلَةُ الْإِشَارَةِ.

قوله: «وَفِيهِ وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ» المشهور أنها خَمْسَةٌ، سنذكرها، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَأَحْسَنُهَا أَنْ يُقَالَ: ذِكْرُ الْحُكْمِ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِهِ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: «أَكْرِمُوا الْجُهَّالَ، وَأَهْيِثُوا الْعُلَمَاءَ» يَسْتَفْبِحُهُ كُلُّ أَحَدٍ، فَإِذَا أَنْ يُفِيدَ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ جَعَلَ الْجَهْلَ عِلَّةً لِلْإِكْرَامِ، وَالْعِلْمَ عِلَّةً لِلْإِهَانَةِ، أَوْ لَا يُفِيدَ: وَالثَّانِي بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَلَّا يَبْقَى الْقُبْحُ الْقَبِيحُ؛ لَأَنَّ ثُبُوتَ الْإِكْرَامِ مَعَ الْجَهْلِ لِعِلَّةٍ أُخْرَى جَائِزٌ»:

يعني: بقرابة، أو مكافأة، أو غير ذلك،، وكذلك عكسه؛ لا يقال: وَجْهُ الْقُبْحِ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِكْرَامِ الْجَاهِلِ مَعَ وَجُودِ الْمَانِعِ،، وكذلك عكسه، أو أنه إثبات قاعدة بِمِثَالٍ، فيقال: هَبْ أَنَّهُ فَهَمُّ مِنْهُ ههنا التَّغْلِيلُ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يُفِيدُهُ مطلقاً؛ لَأَنَّا نَجِيبُ عَنْ الْأَوَّلِ؛ بِأَنَّهُ لَمَّا أَمَكَّنَ إِكْرَامُ الْجَاهِلِ بِأَسْبَابٍ أُخْرَى - وَجَبَ أَلَّا يَكُونَ الْجَهْلُ مَانِعاً؛ دَفْعاً لِلتَّعَارُضِ،، وكذلك عكسه.

وعن الثاني: أَنَّهُ إِذَا خَصَصْتَ الْعِلَّةَ ههنا، وَجَبَ طَرْدُهَا؛ دَفْعاً لِلِاشْتِرَاكِ عَنْ هَذَا التَّرْتِيبِ،، وَأَشْتَرَاطُ الْمُنَاسَبَةِ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ شَرْطُهُ الْإِمَامُ،، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى فَهْمِ التَّعْلِيلِ مِنْ مَجْرَدِ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى الْمَشْتَقِّ بِدُونِ التَّفَاتٍ إِلَى الْمُنَاسَبَةِ،، وَاخْتِيَارُ الْإِمَامِ ههنا كَاخْتِيَارِهِ فِي مَفْهُومِ الصُّفَةِ؛ فَإِنْ غَيَّرَ الْمُنَاسِبِ فِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ كَالْقَبِّ،، وَالْوَاقِعُ فِي أَسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ: أَنَّهُ إِنَّمَا تَرْتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الْمُنَاسِبِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَسْتِقْلَالِ الْمَذْكُورِ مُحْتَمِلٌ لِلْجُزْئِيَّةِ وَالْأَشْتَرَاطِ.

النوع الثاني من الإيماء: أَنْ يَذْكَرَ وَصفاً مقروناً بالحكم لا بصيغة التعليل على وجه لو لم يكن له أثرٌ في الحكم لكان ذِكْرُهُ لَغْوَاً؛ كقوله - عليه السلام - «الْهَرَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ؛ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»^(١)،، وكقوله في الْحُمْرِ: «فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» لَمَّا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

(١) أخرجه مالك (٢٣/١) كتاب: الطهارة، باب: الطهور للوضوء، الحديث (١٣)، والشافعي في المسند (٢٢/١)، كتاب: الطهارة، الباب الأول في المياه، الحديث (٣٩)، وفي «الأم» (٨/١)، وأحمد (٣٠٣/٥)، وأبو داود (٦٠/١) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة، الحديث ٧٥، والترمذي (١٥٣/١ - ١٥٤) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الهرة، الحديث (٩٢)، والنسائي (٥٥/١)، كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة، وابن ماجه (١٣١/١)، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بسؤر الهرة، الحديث (٣٦٧)، وابن خزيمة (٥٥/١) كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة، الحديث (١٠٤)، وابن حبان كما في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان كتاب: الطهارة، باب: في سؤر الهرة، الحديث (١٢١)، والدارقطني (٧٠/١) كتاب: الطهارة، =

يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴿ [المائدة ٩٠، ٩١] إشارة إلى ما يترتب من مخامرة العقل من المفاسد.

= باب: سؤر الهرة، الحديث (٢٢)، والحاكم (١٦٠/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٢٤٥/١) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق (٣٥٣)، وابن أبي شيبة (٣١/١)، وابن سعد في «الطبقات» (٤٧٨/٤)، وابن عبد البر (٣١٩/١)، وابن حزم في «المحلى» (١/١١٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٦/١)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٨-١٩)، وفي «المشكل» (٢٧٠/٣)، كلهم من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد، عن كبشة بنت كعب بن مالك، عن أبي قتادة به.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال العقيلي (١٤٢/٢): هذا إسناد ثابت صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وللحديث طريق آخر عن أبي قتادة:

أخرجه أحمد (٣٠٩/٥)، والبيهقي (٢٤٦/١) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن قتادة بن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: كان أبو قتادة يصغي الإناء للهر؛ فيشرب، ثم يتوضأ به؛ فقليل له في ذلك؛ فقال: ما صنعت إلا ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع. وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢١٧)، وقال: رجاله ثقات، غير أن فيه الحجاج بن أرطاة؛ وهو ثقة مدلس، وقال الترمذي: وفي الباب عن عائشة، وأبي هريرة.

حديث عائشة:

أخرجه البزار (٤٤-كشف)، رقم (٢٧٥)، والدارقطني (١/٦٥-٦٦)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٠٩ - بتحقيقنا) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ تمر به الهرة، فيصغي لها الإناء، ثم يتوضأ بفضلها». وعبد الله بن سعيد ضعيف؛ قال الذهبي في «المغني» (١/٣٠٤): تركوه. وقال الحافظ في «التقريب» (١/٤١٩): متروك.

ولكن تابعه عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، عن أبيه، عن عروة به. أخرجه البزار (١/١٤٥ - كشف)، رقم (٢٧٦)، والدارقطني (١/٧٠) من طريق الواقدي محمد بن عمر عن عبد الحميد به، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢١٩)، وعزاه للبزار، وضعفه بمحمد بن عمر الواقدي. وله طريق آخر عن عائشة:

يرويه الدراوردي، عن داود بن صالح، عن أمه، عن عائشة، قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجس؛ إنها بالطوافين والطوافات عليكم»، وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها. أخرجه أبو داود (١/٦٠) كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة، رقم (٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (١/٣٦)، والدارقطني (١/٧٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٧٠)، والبيهقي (١/٢٤٦) - (٢٤٧) وأم داود بن صالح مجهولة.

قال الطحاوي في «المشكل»: ليست من أهل الروايات التي يؤخذ عنها، ولا هي معروفة عند أهل العلم.

وله طريق ثالث عن عائشة:

أخرجه ابن خزيمة (١٠٢)، والدارقطني (١/٦٩)، والحاكم (١/١٦٠)، والبيهقي (١/٢٤٦) من =

الثالث: المُنَاسَبَةُ، وَمَبْنَاهَا عَلَى ثَلَاثِ مُقَدِّمَاتٍ:

أَوَّلَاهَا - وَهِيَ أَقْوَاهَا -: أَنَّهُ ثَبِتَ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ مُعَلَّلَةٌ بِالْمَصَالِحِ؛

النوع الثالث: تنظيرُ المسألة؛ كقوله - عليه السلام - لما سُئِلَ عن قُبْلَةِ الصَّائِمِ، فقال: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْضَتْ بِمَاءٍ، ثُمَّ مَجَّجَتْهُ؛ أَكَانَ ذَلِكَ مُفْسِدًا لِلصَّوْمِ؟ فَقَالَ: لَا»^(١)؛ فنبه على أن

= طريق سليمان بن مسافع، عن منصور بن صفية، عن أمه، عن عائشة به.

وقال الحاكم: إسناده صحيح. ووافقه الذهبي.

وللحديث طريق رابع عن عائشة، من طريق أبي يوسف القاضي، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الشعبي، عن عائشة.

أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٠٩ - بتحقيقنا) من طريق إبراهيم بن الحجاج عن أبي يوسف به. وذكره الحافظ في «التلخيص» (٤٢/١)، وقال: وفيه انقطاع.

قلت: وهو بين عامر وعائشة؛ كما قال أبو حاتم، وابن معين.

وينظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٠٤) للحافظ العلائي.

حديث أبي هريرة:

أخرجه ابن ماجه (٣٩٦)، وابن خزيمة (٨٢٨)، والحاكم (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥)، وابن عدي في «الكامل» (١٥٨٦/٤) من طريق أبي علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد، «ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً، بلفظ: «الهِرَّةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ».

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم؛ لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقروناً بغيره. ولم يوافقه الذهبي على تصحيحه. وضعفه ابن خزيمة؛ فقال: إن صح الخبر مسنداً - فإن في القلب من رفعه شيء.

وفي الباب أيضاً عن أنس وجابر:

حديث أنس:

أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/ ٢٢٧ - ٢٢٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (٧١/٢) من طريق جعفر بن عنبسة الكوفي، «ثنا عمر بن حفص المكي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، ولفظه: «يا أنس، إن الهر من متاع البيت، لن يقدر شيئاً، ولا ينجسه».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢١٩)، وقال: وفيه عمر بن حفص المكي، وثقه ابن حبان، وقال الذهبي: لا يدرى من هو.

حديث جابر:

أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١١٠ - بتحقيقنا) من طريق محمد بن إسحاق، عن صالح، عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يضع الإناء للسنور؛ فيلغ فيه، ثم يتوضأ من فضله. ومحمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه.

(١) أخرجه أحمد ١/ ١٢١، وابن أبي شيبة في المصنف ٣/ ٦٠ - ٦١، وأبو داود (١/ ٧٢٥ - ٧٢٦) كتاب: الصيام، باب: القُبْلَةُ لِلصَّائِمِ، حديث (٢٣٨٥)، والحاكم (١/ ٤٣١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

وَالْكَلَامُ فِيهَا مَا سَبَقَ.

ثَانِيَتُهَا: أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الْمُعَيَّنَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْفَلَائِيَّةِ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ مُعَلَّلَةٌ بِالْمَصَالِحِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ أَشْتَمَلَ عَلَى هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ -: يَفِيدُ الظَّنَّ بِأَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مُعَلَّلٌ بِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ، وَلَئِنْ غَيِّرَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ كَانَ مَعْدُومًا، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ عَلَى الْعَدَمِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَبْقَى مُعَلَّلًا بِهَذَا الْوَصْفِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْأَصْلُ، فَتَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ هَذَا الزَّمَانِ يُعْبِرُونَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ: «الثَّلَاثُ»؛ مِثَالُهُ:

لَوْ كَانَ كَثِيرُ الْقَيِّ نَاقِضًا لِلْوُضُوءِ، لَكَانَ قَلِيلُهُ نَاقِضًا؛ لِأَنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ يُوجِبُ انْتِقَاضَ الْوُضُوءِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْقَلِيلُ نَاقِضًا لَهُ؛ وَجِبَ أَلَّا يَكُونَ الْكَثِيرُ نَاقِضًا لَهُ.

وَأَقُولُ: أَقْوَى مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ بِانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِخُرُوجِ الْقَيِّ، يُفْضِي إِلَى مُخَالَفَةِ الدَّلِيلِ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَثْبُتَ:

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ بِتَقْدِيرِ انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِخُرُوجِ الْقَيِّ: إِمَّا أَلَّا يَكُونَ كَوْنُهُ خَارِجًا نَجِسًا: عِلَّةٌ لَانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ:

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ مَعَ الْأَفْتِرَافِ يَدُلُّانِ عَلَى الْعِلْيَةِ، وَقَدْ حَصَلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى عِلَّةً، لَزِمَ تَخَلُّفُ الدَّلِيلِ عَنِ الْمَذْلُولِ، وَهُوَ بَاطِلٌ. وَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِي الْقَيِّ الْقَلِيلِ؛ فَعَدَمُ الْانْتِقَاضِ بِهِ يُوجِبُ تَخَلُّفَ الْمَذْلُولِ عَنِ الدَّلِيلِ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ.

مَقْدَمَاتُ الشَّيْءِ لَا تَنْزُلُ مِنْزَلَتَهُ؛ فَإِنَّ نِسْبَةَ الْقُبْلَةِ إِلَى الْجَمَاعِ الْمُفْطِرِ؛ كِنِسْبَةِ وَضْعِ الْمَاءِ فِي الْقَمْرِ إِلَى ١٨ ب إِيصَالِ الْمُفْطِرِ إِلَى الْبَاطِنِ،، وَمَقْدَمَةُ الْوَاصِلِ لَا تُفْطِرُ؛ فَكَذَلِكَ مَقْدَمَةُ الْجَمَاعِ،، وَكَقَوْلِهِ لِلخَثْعَمِيَّةِ؛ حَيْثُ سَأَلَتْ عَنْ قَضَاءِ الْحَجِّ عَنْ أَبِيهَا الْمَيْتِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ، أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٤/١١): كِتَابُ: الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ، بَابُ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ، حَدِيثُ (٦٦٩٩)، وَأَحْمَدُ (٣٤٥/١)، وَابْنُ الْجَارُودِ ص (١٧٨)، بَابُ: الْمَنَاسِكِ، حَدِيثُ (٥٠١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٦٠/٢) كِتَابُ: الْحَجِّ، بَابُ: الْمَوَاقِيتِ، حَدِيثُ (١١١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٣٥/٤): كِتَابُ: الْحَجِّ، بَابُ: الْحَجِّ عَنْ الْمَيْتِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٤٦/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٢/١٥)، رَقْمُ (١٢٣٣٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧/٤)، ١٨ - بِتَحْقِيقِنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

الطَّرِيقُ الرَّابِعُ: الدَّوْرَانُ؛ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ دَارَ مَعَ هَذَا الْوَصْفِ وَجُوداً وَعَدَمًا. والدَّوْرَانُ يُفِيدُ ظَنَّ الْعِلِّيَّةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْعُقَلَاءَ أَطَبَقُوا عَلَى أَنَّ التَّجَرِبَةَ تُفِيدُ ظَنَّ الْغَلْبَةِ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّجَرِبَةِ إِلَّا مُشَاهَدَةُ هَذِهِ الْمُعَايِنَةِ وَجُوداً وَعَدَمًا.

النوع الرابع: التَّنْبِيْهُ بالسُّؤَالِ عن وصف واضح، لو لم يكن له مدخل في الحكم، لكان لغواً؛ كقوله - عليه السلام -: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ^(١)، فَقَالَ: «فَلَا إِذَنْ»؛ فَالسُّؤَالُ عَنِ النِّقْصِ إِيْمَاءٌ إِلَى التَّعْلِيلِ بِهِ فِي الْمَنْعِ، هَذَا مَعَ أَشْتِمَالِ الْجَوَابِ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِالتَّعْلِيلِ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ:

أحدهما: تَعْقِيْبُهُ بِالْفَاءِ.

والثاني: صِيغَةُ «إِذَنْ».

فكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَافٍ فِي التَّعْلِيلِ.

النوع الخامس: التَّفْرِقَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْحُكْمِ بِصِفَةٍ فَاصِلَةٍ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى الْعِلَّةِ؛ كقوله - عليه السلام -: «لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ»^(٢).

(١) أخرجه مالك (٢/٦٢٤) كتاب: البيوع، باب: من يكره من بيع التمر، حديث (٢٢)، والشافعي (٢/١٥٩)، كتاب: البيوع، باب: في الربا، وأبو داود (٣/٦٥٤ - ٦٥٥) كتاب: البيوع، باب: في التمر بالتمر، حديث ٣٣٥٩، والترمذي (٣/٥٢٨)، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزبابة، حديث (١٢٢٥)، والنسائي (٧/٢٦٩) كتاب: البيوع، باب: اشتراء التمر بالرطب، وابن ماجه (٢/٧٦١) كتاب: التجارات، باب: بيع الرطب بالتمر، حديث (٢٢٦٤)، وأحمد (١/١٧٩)، والطبراني (٢١٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٦) كتاب: البيوع، باب: بيع الرطب بالتمر، والدارقطني (٣/٤٩) كتاب: البيوع، (٢٠٤، ٢٠٥)، والحاكم (٢/٣٨)، والبيهقي (٥/٢٩٤)، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن بيع الرطب بالتمر. عن عبد الله بن يزيد؛ أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت؛ فقال سعد: أيتهما أفضل؟ قال: البيضاء، فنهاه عن ذلك، وقال سعد: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالرطب، قال رسول الله ﷺ: «أينقص الرطب إذا جف؟» فقالوا: نعم؛ فنهى عن ذلك.

وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٦/٧٦) كتاب: الجهاد، باب: سهام الفرس، حديث (٢٨٦٣)، (٧/٤٨٤) كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، حديث (٤٢٢٨)، ومسلم (٣/١٣٨٣)، كتاب: الجهاد والسير، باب: كيفية قسم الغنيمة بين الحاضرين، حديث (٥٧/١٧٦٢)، وأبو داود (٣/١٧٢)، كتاب: الجهاد، باب: في سهام الخيل، حديث (٢٧٣٣)، والترمذي (٣/٥٦)، كتاب: السير، باب: في سهم الخيل، حديث (١٥٩٥)، وابن ماجه (٢/٩٥٢) كتاب: الجهاد، باب: قسمة الغنائم، حديث (٢٨٥٤)، وأحمد (٢/٤١، ٦٢، ٨٧٢)، وابن الجارود (١٠٨٤)، والدارمي (٢/١٦) كتاب: الجهاد، باب: في سهام الخيل، والشافعي (٢/١٢٤) كتاب: الجهاد، رقم (٤٠٩)، وسعيد بن منصور (٢/٣٢٤) كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في سهام الرجال والخيل، =

= حديث (٢٧٦٠)، والدارقطني (١٠٤/٤) كتاب: الجهاد، حديث (١٥)، وابن حبان (٤٧٩٠ - الإحسان)، والبيهقي (٣٢٥/٦) من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل وفرسه ثلاثة أسهم: سهماً له، وسهمين لفرسه».

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة، وهم: أبو عمرة، عن أبيه، وابن عباس، والزبير بن العوام، ومجمع بن جارية، وأبو رهم وأخوه، والمقداد به عمرو، وأبو كبشة الأنماري، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، وسهل بن أبي حثمة، ومكحول الدمشقي مرسلاً، وعبد الله بن الزبير، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وعمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.

أما حديث أبي عمرة عن أبيه: فأخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب: الجهاد، باب: في سهمان الخيل، حديث (٢٧٣٤)، وأحمد (١٣٨/٤) من طريق المسعودي؛ حدثني أبو عمرة، عن أبيه قال: أتينا رسول الله ﷺ أربعة نفر، ومعنا فرس؛ فأعطى كل إنسان منا سهماً، وأعطى للفرس سهمين.

والمسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي المسعودي، قال الحافظ في «التقريب» (٤٨٧/١): صدوق، اختلط قبل موته. وأخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب: الجهاد، باب: في سهمان الخيل، حديث (٢٧٣٥) من طريق المسعودي - أيضاً - عن رجل من آل أبي عمرة، عن أبي عمرة، بمعناه إلا أنه قال: ثلاثة نفر زاد: «فكان للفارس ثلاثة أسهم».

وهذا إسناد ظاهر الضعف؛ لاختلاف المسعودي، وجهالة الرجل من آل أبي عمرة.

وللحديث طريق آخر بلفظ آخر:

أخرجه الدارقطني (١٠٤/٤) كتاب: الجهاد، باب: رقم (١٦) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن جده بشير بن عمرو بن محصن، قال: «أسهم رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم، ولي سهماً، فأخذت خمسة أسهم».

حديث ابن عباس، وله طرق:

الطريق الأول:

أخرجه البيهقي (٢٩٣/٦) من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله «يَسْتَلُونَكُ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ».

قال: «الأنفال: المغنم كانت لرسول الله ﷺ خالصة، ليس لأحد منها شيء، ما أصاب سرايا المسلمين من شيء - أتوه به، فمن حبس منه إبرة أو سلكاً - فهو غلول، فسألوا رسول الله ﷺ أن يعطيهم منها شيئاً؛ فأنزل الله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، لي، جعلتها لرسولي، ليس لكم منها شيء ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ثم أنزل الله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكُمْ يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَتْحِ الْجَمْعَيْنِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ثم قسم ذلك الخمس لرسول الله ﷺ، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، والمهاجرين في سبيل الله، وجعل أربعة أخماس الغنيمة للناس، الناس فيه سواء للفرس سهمان، ولصاحبه سهم، وللراجل سهم».

وأخرجه الطبري - أيضاً - في «تفسيره» (٣٠٧٨/١٣).

وهذا سند ضعيف؛ للانقطاع المعروف بين علي بن أبي طلحة وابن عباس.

الطريق الثاني:

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٣/٥) عنه بنحو الطريق الأول.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه نهشل بن سعيد؛ وهو متروك. قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٧): متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه.

الطريق الثالث:

أخرجه أبو يعلى (٣٣٧/٤) وإسحاق بن راهويه؛ كما في «نصب الراية» (٤١٥/٣) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم بن عتبة، عن مقسم، عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ أعطى يوم بدر الفرس سهمين، والرجل سهماً».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٤ - ٣٤٥)، وقال: رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن أبي ليلى؛ وهو سيء الحفظ، ويتقوى بالمتابعات.

وذكره - أيضاً - الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١٦١/٢)، رقم (١٩٤١)، وعزاه إلى أبي يعلى.

الطريق الرابع:

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «نصب الراية» (٤١٤/٣)؛ أخبرنا محمد بن الفضيل بن غزوان، ثنا الحجاج، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: أسهم رسول الله ﷺ للفرس ثلاثة أسهم، وللراجل سهماً.

قال الحافظ في «الدراية» (١٢٣/٢): فيه ضعف.

الطريق الخامس:

أخرجه الدارقطني (١٠٣/٤) كتاب: الجهاد، رقم (١٣) من طريق كثير مولى بني مخزوم، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قسم لمائتي فرس بحتين سهمين سهمين.

- حديث الزبير بن العوام:

أخرجه أحمد (١٦٦/١) من طريق المنذر بن الزبير، عن أبيه: أن النبي ﷺ أعطى الزبير سهماً، وأمه سهماً، وفرسه سهمين.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٥/٥)، وقال: رواه أحمد، ورجاله ثقات.

وأخرجه الدارقطني (١٠٩ - ١١٠) كتاب الجهاد، رقم (٢٦) من طريق إسحاق بن إدريس، نا إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، قال: أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم: سهمين لفرسي، وسهماً لي، وسهماً لأمي من ذوي القربى.

قال الدارقطني: خالفه هيثم بن خارجة، ثم أخرجه من طريقه: نا إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام: «أن رسول الله ﷺ أعطاه أربعة أسهم: سهمين لفرسه، وسهماً له، وسهماً لأمه من ذوي القربى»، وضعف طرق الدارقطني الحافظ ابن حجر في «الدراية» (١٢٣/٢)؛ فقال: وأخرجه - أي: حديث الزبير - الدارقطني من طرق فيها مقال.

- حديث مجمع بن جارية:

أخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب: الجهاد، باب: فيمن أسهم له سهماً حديث (٢٧٣٦)، وأحمد (٤٢٠/٣)، والحاكم (١٣١/٢)، والدارقطني (١٠٥/٤) كتاب الجهاد، رقم (١٨)، والبيهقي (٦/٣٢٥)، من طريق مجمع بن يعقوب الأنصاري «أخبرني أبي، عن عمه عبد الرحمن بن يزيد، عن مجمع بن جارية، قال: شهدنا الحديبية مع رسول الله ﷺ، فلما انصرفنا عنها - إذ الناس يهزون الأباغر؛ فقال بعض الناس لبعض: ما للناس؟ قالوا: أوحى إلى النبي ﷺ، فخرجنا مع الناس نوجف؛ فوجدنا النبي ﷺ واقفاً على راحلته عند كراع الغميم، فلما اجتمع عليه الناس - قرأ =

عليهم: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾؛ فقال رجل: يا رسول الله، أفتح هو؟ قال: نعم، والذي نفسي بيده إنه لفتح، فقسمت خيبر على أهل الحديبية، فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة، فيهم ثلثمائة فارس؛ فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً.

قال أبو داود: وأرى الوهم في حديث مجمع؛ أنه قال: ثلثمائة وكانوا مائتي فرس أ. هـ. وقد أعل الإمام الشافعي - رحمه الله - الحديث بعلّة غريبة؛ فقال البيهقي عقب الحديث: قال الشافعي في القديم مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف.

وتعقبه ابن التركماني في «الجواهر النقي» (٦/ ٣٢٥ - ٣٢٦)؛ فقال: هذا الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرک»، وقال: حديث صحيح الإسناد، ومجمع بن يعقوب معروف، قال صاحب الكمال: روى عنه القعنبي، ويحيى الوحاظي، وإسماعيل بن أبي أويس، ويونس المؤدب، وأبو عامر العقدي، وغيرهم. قال ابن سعد: توفي بالمدينة، وكان ثقة. وقال أبو حاتم وابن معين: ليس به بأس. وروى له أبو داود والنسائي. انتهى كلامه. ومعلوم أن ابن معين إذا قال: ليس به بأس فهو توثيق. . . . أ. هـ.

وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بعلّة أخرى؛ وهي: جهالة يعقوب بن مجمع لا مجمع بن يعقوب؛ كما قال الإمام الشافعي؛ فقال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٤١٧): قال ابن القطان في كتابه: وعلّة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع، ولا يعرف روى عنه غير ابنه، وابن مجمع ثقة، وعبد الرحمن بن يزيد روى له البخاري أ. هـ.

ويعقوب بن مجمع هذا لم يوثقه غير ابن حبان؛ كما في «التعليق المغني» (٤/ ١٠٥) لأبي الطيب آبادي.

- حديث أبي رهم وأخيه:

أخرجه أبو يعلى (١٢/ ٢٩٧)، رقم (٦٨٧٦)، والدارقطني (٤/ ١٠١)، كتاب: الجهاد، رقم (٢) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة؛ أن أبا حازم مولى أبي رهم الغفاري أخبره عن أبي رهم وأخيه أنهما كانا فارسين يوم حنين فأعطيا ستة أسهم: أربعة لفرسيهما، وسهمين لهما، فباعا السهمين ببيكرين.

وأخرجه - أيضاً - سعيد بن منصور (٢/ ٣٢٤)، رقم (٢٧٦٣) من طريق إسحاق، والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٤٥)، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني إلا أنه قال: عن أبي رهم، قال: شهدت أنا وأخي خيبر، والباقي بنحوه، وفيه إسحاق بن أبي فروة؛ وهو متروك.

وقال الهيثمي - أيضاً - (٥/ ٣٤٥): «وعن أبي رهم، عن أخيه؛ أنهما كانا فارسين يوم خيبر. . . رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن أبي فروة؛ وهو متروك.

وذكره الحافظ في «المطالب العالية» (٢/ ١٦٠)، رقم (١٩٤٠) وعزاه إلى أبي يعلى.

قلت: وقد توبع إسحاق بن أبي فروة على هذا الحديث.

أخرجه الدارقطني (٤/ ١٠١)، كتاب: الجهاد (٢)، والطبراني؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ٤١٤) عن قيس بن الربيع، عن محمد بن علي، عن أبي حازم مولى أبي رهم، عن أبي رهم به.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٤١٤): قال في «التنقيح» - أي: ابن عبد الهادي - قيسٌ ضعفه بعض الأئمة، وأبو رهم مختلف في صحبته.

- حديث المقداد بن عمرو:

أخرجه الدارقطني (٤/ ١٠٢)، كتاب: الجهاد، رقم (٨)، والبزار؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ٤١٤) =

من طريق موسى بن يعقوب؛ «حدثني عمتي قريبة بنت عبد الله، عن أم كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بن الزبير، عن المقداد؛ أن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين يوم خيبر.

قال الزيلعي في «نصب الراية»: موسى بن يعقوب فيه لين، وشيخته قريبة، تفرد هو عنها. وقال أبو الطيب آبادي في «التعليق المغني» (٤/ ١٠٢ - ١٠٣): في إسناده قريبة بنت عبد الله، قال في الميزان: هي بنت عبد الله بن وهب بن زمعة تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب. انتهى. وموسى بن يعقوب هو الزمعي المدني، وثقه ابن معين. وقال أبو داود: هو صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن المديني: ضعيف منكر الحديث، كذا في الميزان. وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٧ - بغية الباحث)، والدارقطني (٤/ ١٠٣)، والطبراني في «الكبير»؛ كما في «المجمع» عن الواقدي، عن موسى بن يعقوب به. إلا أنه وقع في رواية الحارث والطبراني بلفظ: «أنه ضرب له رسول الله ﷺ يوم بدر سهمين: لفرسه سهم، وله سهم».

أما رواية الدارقطني فهي موافقة للرواية الأولى في العطاء إلا أن الأولى كانت يوم خيبر، والثانية يوم بدر.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٣٤٥): وفيه الواقدي؛ وهو ضعيف. وذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٢/ ١٦٠)، وعزاه للحارث. - حديث أبي كبشة الأنماري:

أخرجه الدارقطني (٤/ ١٠١) كتاب: الجهاد، رقم (١)، والبيهقي (٦/ ٣٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٨٥٦)، من طريق معلى بن أسد «ثنا محمد بن حمران، ثنا عبد الله بن بسر، عن أبي كبشة الأنماري، قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة كان الزبير على المجنبه اليسرى، وكان المقداد على المجنبه اليمنى؛ فلما دخل رسول الله ﷺ مكة، وهذا الناس - جاءا بفروسيهما؛ فقام رسول الله ﷺ، فمسح الغبار عنهما، وقال: إني قد جعلت للفرس سهمين، وللفراس سهماً فمن نقصهما نقصه الله.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٤١٤): ومحمد بن حمران القيسي، قال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء، وعبد الله بن بسر قال في «التنقيح»: وعبد الله بن بسر السكسكي تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال النسائي: ليس بثقة، وقال يحيى القطان: لا شيء، وقال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات. والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٤٥)، وقال: رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن بسر الحبراني؛ وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور.

وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (٢/ ٣٦٧): هذا حديث غريب، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن بسر الحبراني؛ فيه مقال. - حديث زيد بن ثابت:

ذكره الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٣٤٥) عنه، «أن النبي ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهماً». وقال الهيثمي: وفيه عبد الجبار بن سعيد المساحقي، وهو ضعيف. - حديث أبي هريرة:

أخرجه الدارقطني (٤/ ١١١) من طريق الواقدي، «ثنا أبو بكر بن يحيى بن النضر، عن أبيه، أنه سمع أبا هريرة يقول: أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين ولصاحبه سهماً».

= والواقدي - محمد بن عمر - متروك.

- حديث سهل بن أبي خثمة:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٦ - بغية الباحث)، والدارقطني (١١١/٤) كتاب: الجهاد، (٣١) عن الواقدي؛ ثنا محمد بن يحيى بن سهل بن أبي خثمة، عن أبيه، عن جده أنه شهد حينئذ مع النبي ﷺ فأسهم لفرسه سهمين وله سهماً.

وذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (١٦٠/٢) برقم (١٩٣٧)، وعزاه للحارث.

- حديث عبد الله بن الزبير:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٦٧/٢)، والدارقطني (١١١/٤) كتاب: الجهاد (٢٨)، والبيهقي (٣٢٦/٦) من طريق هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن جده قال: «ضرب رسول الله ﷺ يوم خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم: سهماً للزبير، وسهماً للذي القربى لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير، وسهمين للفرس».

- حديث جابر:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٥ - بغية الباحث)، والدارقطني (١١١/٤) كتاب الجهاد (٣٢) عن الواقدي، «ثنا أفلح بن سعيد المزني، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي أحمد، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً» والواقدي متروك. وذكره الحافظ في «المطالب العالية» (١٦٠/٢) رقم (١٩٣٤)، وعزاه إلى الحارث.

- حديث عائشة:

أخرجه ابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «نصب الراية» (٤١٧/٣) «ثنا أحمد بن محمد بن السري، ثنا المنذر بن محمد، حدثني أبي، ثنا يحيى بن محمد بن هانيء، عن محمد بن إسحاق، ثنا محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة قالت: أصاب رسول الله ﷺ سبايا بني المصطلق؛ فأخرج الخمس منها، ثم قسم بين المسلمين؛ فأعطى الفارس سهمين، والراجل سهماً».

- حديث عمر بن الخطاب، وطلحة والزبير:

أخرجه الدارقطني (١٠٣/٤) كتاب: الجهاد (١١) من طريق ياسين بن معاذ، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير قالوا: «كان رسول الله ﷺ يسهم للفرس سهمين، وللراجل سهماً».

قال أبو الطيب آبادي في «التعليق المغني» (١٠٣/٤): ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري، قال في الميزان: قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي وابن الجنيدي: متروك، وقال ابن حبان: إنه يروي الموضوعات. وقد توبع تابعه سليمان بن أرقم عن الزهري به... أخرجه الدارقطني أيضاً (١٠٣/٤) كتاب: الجهاد (١٢).

قال أبو الطيب: في إسناد سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، قال البخاري: تركوه. وقال أحمد: لا يروى عنه وعن ابن معين: أنه ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ساقط. وقال أبو داود والدارقطني: متروك. وقال أبو زرعة إنه ذاهب الحديث.

- مرسل مكحول:

أخرجه سعيد بن منصور (٣٢٦/٢)، رقم (٢٧٦٩)، من طريق أسامة بن زيد عنه؛ «أن النبي ﷺ فرض للفارس سهمين وللراجل سهماً».

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٣٩/٣) عنه مرفوعاً بلفظ: «لا سهم من الخيل إلا لفرسين، =

وَأَعْلَمُ: أَنَّ الدَّوْرَانَ قَدْ يَكُونُ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ؛ مِثْلُ: أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ خَمْرًا، كَانَ حَلَالًا، فَلَمَّا صَارَ خَمْرًا، صَارَ حَرَامًا؛ فَلَمَّا زَالَتِ الْخَمْرِيَّةُ وَصَارَ خَلًّا، صَارَ حَلَالًا مَرَّةً أُخْرَى.

وبعضهم يَعدُّ من الإيماءِ الترتيبَ بالفاءِ؛ وليس منه،، والفاءُ ظاهرةٌ في التعليلِ وضْعاً؛ إذ معناها ترتُّبُ الثاني على الأولِ،، ولا معنى للعلَّةِ الشرعيَّةِ إلا ذلك، وقد تكونُ ناصَّةً في التعليلِ بقريئة الشَّرْطِ؛ إذ لا يحتملُ غيرَ التَّقْيِيْبِ؛ كما نبهنا عليه.

والأصلُ في المَسْئَلَةِ الْخَامِسِ من مسالِكِ التعليلِ: «تنقيحُ المناطِ»^(١)، وهو: أن يدلَّ ظاهرُ على التعليلِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ، أو الراوي بوصفٍ، فيُحذفُ خصوصُهُ بِالاجتهادِ عَنْ درجَةِ الاعتبارِ، ويُنَاطُ الْحُكْمُ بِالْأَعْمِ؛ ليدلَّ على التعليلِ مجموعُ أوصافٍ، فيُحذفُ بعضها بالاجتهادِ عن درجَةِ الاعتبارِ، ويناطُ الحكمُ بالباقي، وتسميتهُ تنقيحاً مأخوذاً من تنقيحِ النخلِ؛ فإنه إِزَالَةُ مَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ، وإبقاءُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ،، وحاصلهُ: تأويلُ ظاهرٍ مع إبقاءِ دلالاتِهِ على التعليلِ بِالاجتهادِ: فَمَنْ ثُمَّ تَأَخَّرَ عَنْ درجَةِ مَا يُشْعِرُ بِالتعليلِ ظاهراً: مِنْ تصريحٍ أو تلويحٍ.

مثالُ الأولِ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ»^(٢)، فَإِنَّ ذِكْرَ الْغَضَبِ مَقْرُوناً بِالْحُكْمِ يَدُلُّ ظاهراً بِإيماءِهِ على التعليلِ بخصوصِ الغضبِ؛ فَتُحذفُ خصوصيَّتُهُ، وَيُنَاطُ الْحُكْمُ بِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ التَشْوِيْشِ الْمَانِعِ مِنْ أَسْتِيفَاءِ الْفِكْرِ؛ فَيُنَاطُ الْحُكْمُ بِهِ، وَيَعْمُ الْجُوعُ الْمُفْرِطُ وَالْعَطَشُ الْمُفْرِطُ وَمَغَالِبَةُ التُّعَاسِ.

= وإن كان معه ألف فرس إذا دخل بها أرض العدو قال: قسم رسول الله ﷺ يوم بدر للفارس سهمين، وللراجل سهم، وعزاه إلى عبد الرزاق أيضاً.

وروى عبد الرزاق - أيضاً - كما في «نصب الراية» (٤١٨/٣) عن مكحول؛ أن الزبير حضر يوم خيبر بفارسين، فأعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم.

وهذا الأثر يخالف ما تقدم في «أن النبي ﷺ أسهم للزبير أربعة أسهم يوم خيبر: سهماً له، وسهماً لأمه، وسهمين لفرسه» وهو أصح.

ثم أخرجه من طريقه نا إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام، أن رسول الله ﷺ أعطاه أربعة أسهم: سهمين لفرسه، وسهماً له، وسهماً لأمه، سهم ذي القربى.

وأخرجه أيضاً (١١١/٤) كتاب: الجهاد، رقم (٢٨) من طريق هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن جده؛ أنه كان يقول: ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر.

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٥٦/٥، زوائد الأصول للإسنوي ٣٨٠، منهاج العقول للبدخشي ١٠٠/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٢، الإبهاج لابن السبكي ٨٢/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ١١٥/٤، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٤٢/٤، الموافقات للشاطبي ٨٩/٤، ٩٦، تقريب الوصول لابن جزى ١٤١، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٢٢.

(٢) تقدم تخريجه.

وَقَدْ يَكُونُ فِي صُورَتَيْنِ؛ كَقَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ: كَوْنُ الذَّهَبِ جَوْهَرَ
الْأَثْمَانِ، مُوجِبٌ لِرُجُوبِ الزَّكَاةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الثَّبَرَ، لَمَّا حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ - وَجَبَتْ
الزَّكَاةُ فِيهِ، وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ؛ كَالثِّيَابِ وَالْعَبِيدِ، لَمَّا لَمْ يَخْصُلْ فِيهَا ذَلِكَ - لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ.

ومثال الثاني: قول الراوي: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ وَجْهَهُ، وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ،
وَيَقُولُ: هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ؛ وَاقَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْتِقْ رَقَبَةً»^(١)
فَنَقُولُ: كَوْنُهُ أَعْرَابِيًّا لَا أَثَرُ لَهُ فِي إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ فِي الشَّرْعِ سَوَاءٌ، وَكَوْنُهُ يَضْرِبُ
وَجْهَهُ وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ، أَوْ مَوَاقِعاً أَمْرَأَتَهُ دُونَ سَرِيَّتِهِ، أَوْ زَانِيًّا - لَا أَثَرَ/ ١١٩ له،، وَإِنَّمَا الْمَوْجِبُ
كَوْنُهُ مُفْسِداً لَصَوْمٍ مُخْتَرَمٍ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ،، وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَحْدِقَانِ
خُصُوصَ الْجَمَاعِ، وَيَعْلَقَانِ الْحُكْمَ بِعُمُومِ الْإِفْسَادِ وَالْهَتِكِ، وَيُوجِبَانِ الْكُفَّارَةَ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى أَضَلِّ التَّنْقِيحِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي صِحَّةِ الْحَذْفِ؛ فَإِنَّ طَرِيقَ الْحَذْفِ قَدْ يَكُونُ
قَطْعِيًّا بِأَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ طَرْدًا مَحْضًا لَا عِبْرَةً بِهِ فِي الْأَحْكَامِ؛ لَكُونِهِ عَرَبِيًّا أَوْ عَجَمِيًّا،، وَقَدْ
يَكُونُ مَظْنُونًا كَحَذْفِ خُصُوصِ الْجَمَاعِ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ يَرَى أَنَّ لَهُ حَظًّا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ فِي شَرْعِ
الْكُفَّارَةِ؛ فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الزُّجْرِ، وَدَاعِي النِّكَاحِ قَدْ لَا يَنْزَجِرُ عَنْهُ عِنْدَ هَيْجَانِ الشَّهْوَةِ بِمَجْرَدِ
التَّحْرِيمِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ وَصَارِفٍ أَقْوَى؛ وَلِلذَلِكَ أَنَاطُ الشَّرْعِ بِجَنْسِهِ الْحَدِّ، وَيُكْتَفَى فِي الْمَنْعِ
مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالتَّحْرِيمِ وَإِيْجَابِ الْقَضَاءِ؛ لضعف الدَّاعِي؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَوْجَبَ الشَّارِعُ الْحَدَّ
فِي شُرْبِ يَسِيرِ الْخَمْرِ، وَلَمْ يُوْجِبْهُ فِي شُرْبِ الْبُؤْلِ؛ أَكْتَفَاءً بِالتَّحْرِيمِ؛ لضعف الدَّاعِي، وَقُوَّةُ
الصَّارِفِ الطَّبِيعِيِّ،، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَمْنَعُ الْقِيَاسَ فِي الْكُفَّارَاتِ، وَقَدْ أَعْتَرَفَ بِالْإِجْتِهَادِ فِي تَنْقِيحِ
الْمَنَاطِ، وَهُوَ لَا يَرَاهُ قِيَاسًا، وَإِنَّمَا يَسْمِيهِ اسْتِدْلَالًا عَلَى مُرَادِ الشَّرْعِ،، وَأَعْتَرَفَ بِهِ أَيْضًا مَنْ يَنْفِي
الْإِجْتِهَادَ فِي «تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ»، وَقَالَ بِهِ كَمَا قَالَ بِجَوَازِ الْإِجْتِهَادِ فِي «تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ»؛ كَتَحْقِيقِ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣/٤) كِتَابُ: الصَّوْمِ، بَابُ: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ،
فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَلْيَكْفُرْ، حَدِيثُ (١٩٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١/٢)، (٧٨٢): كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: تَغْلِيظُ
تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ، وَوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ الْكُبْرَى فِيهِ، وَبَيَانُهَا... إلخ،
حَدِيثُ (١١١١/٨١).

ومالك (٢٩٦/١) كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: كُفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ (٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٧/١)
كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: كُفَّارَةُ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ (٢٣٩٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٢/٣) كِتَابُ:
الصَّوْمِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي كُفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ (٧٢٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٣٤/١) كِتَابُ: الصِّيَامِ،
بَابُ: مَا جَاءَ فِي كُفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ (١٦٧١)، وَالدَّارِمِيُّ (١/٣٤٣-٣٤٤)، وَأَحْمَدُ
(٢٠٨/٢، ٢٤١، ٢٨١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (٢/ ٦٠-٦١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢/
١٩٠-١٩١)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٣٨٤)، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الدَّوْرَانُ لَا يُفِيدُ الْعِلِّيَّةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْلُومَاتٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَالْعِلْمُ مَعَ الْمَعْلُومِ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَائِرٌ مَعَ الْآخَرِ وَجُودًا وَعَدَمًا، مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِلَّةً لِلْآخَرِ:

النَّبَاشُ سَارِقٌ؛ ليندرج تحت عموم قوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» [المائدة ٣٨]، وطريق الحذف تبيان أن المحذوف طَرْدٌ مَخْضٌ بالنسبة إلى الأحكام، أو طرد بالنسبة إلى عَيْنِ الْحُكْمِ؛ كالذكورة والأنوثة في باب العِتْقِ، وإن كان لهما أثر في الولايات والشهادات وغير ذلك، أو ببيان استقلال الباقي بدونه في صُورَةٍ، أو بلفظٍ مِنَ الشَّارِعِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقْلَالِ الْبَاقِي، وهو الإلغاء.

قوله: «الثالث: المناسبة» وهو: ما رتبناه خامساً، ويُلقَّبُ بـ «تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ»^(١)، والتخريج معناه الاستنباط، والمناط: متعلق الحكم، وهذا المسلك هو الأغلب في المناظرات.

وصورته: أَنْ يَحْكُمَ الشَّارِعُ فِي صُورَةٍ بِحُكْمٍ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِبَيَانِ عِلَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ؛ لَا بصريح لفظ، وَلَا بتلويح؛ فيبحث المجتهد عن عِلَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، ويستخرج ما يصلح مناطاً له، ويحتجُّ عَلَى عِلِّيَّتِهِ بِالْمُنَاسَبَةِ، والقرائن، وسلامته عن القوادح، ويحقق استقلاله بعدم ما سِوَاهُ بالسُّبُرِ بَلَاءً يَجِدُ مِثْلَهُ، وَلَا مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

مثاله: أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: حَرَّمَ الخَمْرَ، مقتصرًا على ذلك، فيبحث فيجد الإسكازَ مُنَاسِبًا بتحريمها؛ صيانة للعقل/١١٩ب الذي هو مناط التكليف [و] مناط المصالح الدنيوية والأخروية، فيقول: هو العلة.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الْمُنَاسَبَةِ، وَهِيَ فِي اللَّغَةِ: الْمَوَافَقَةُ؛ يَقَالُ: هَذَا الثُّوبُ يُنَاسِبُ هَذِهِ الْعِمَامَةَ؛ أَيُّ: يُوَافِقُهَا.

وهو في الاصطلاح عبارة عَنْ مَوَافَقَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَهِيَ مَوَافَقَةُ الْوَصْفِ لِلْحُكْمِ، فَقِيلَ فِي حَدِّهِ: إِنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يُلْزَمُ مِنْ رَبِطِ الْحُكْمِ بِهِ خُصُولُ حُكْمٍ غَالِبًا بِاعْتِبَارِهِ، وَالْمَعْنَى بِالْحُكْمَةِ: حُصُولُ مَنْفَعَةٍ أَوْ تَكْمِيلِهَا، أَوْ دَفْعُ مَضَرَّةٍ، أَوْ تَقْلِيلِهَا، أَوْ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ ذَلِكَ.

وقال أَبُو زَيْدٍ الْحَنْفِيُّ: وَهُوَ مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ وَالطَّبَاعِ الْمُسْتَقِيمَةِ، لَتَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ، وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ بِالنُّسْبَةِ إِلَى النَّاطِرِ، أَمَّا الْمَنَاطِرُ إِذَا نَوَّعَ فِي أَنَّ الْمَذْكُورَ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَضِيقُ عَلَيْهِ الْمَجَالُ؛ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وقيل: هو ما يلائم الحكم بالنظر إلى رعاية المصالح، وهو راجع إلى الأول؛ فإنه إنما

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٥٧/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٨٠/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٤٢/٤، زوائد الأصول له ٣٧٩، منهاج العقول للبدخشي ١٠٠/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٢، الإبهاج لابن السبكي ٨٣/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٤/١١٥، حاشية العطار ٣١٧/٢، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٤٣/٤، الموافقات للشاطبي ٩٦/٤، تقريب الوصول لابن جزى ١٤١، نشر البنود للشنقيطي ١٦٤/٢.

أَمَّا الْعِلْمُ: فَلَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْمَعْلُومِ؛ لَأَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ، وَتَابِعُ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا فِي الشَّيْءِ، أَمَّا الْمَعْلُومُ: فَلِأَنَّهُ مُخَدَّثٌ؛ وَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَالْمُخَدَّثُ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْقَدِيمِ.

يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا تَضَمَّنَ تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ الْإِفْضَاءَ إِلَى مَا يُوَافِقُ الْإِنْسَانَ فِي مَعَاشِهِ أَوْ مَعَادِهِ، وَالْمُوَافِقُ لَهُ فِي الدَّارَيْنِ جَلْبُ مَنْفَعَةٍ، أَوْ دَفْعُ مَضَرَّةٍ.

وَالْمَنْفَعَةُ: قِيلَ: هِيَ اللَّذَّةُ أَوِ الطَّرِيقُ إِلَيْهَا.

وَالْمَضَرَّةُ: قِيلَ: هِيَ الْأَلَمُ، أَوِ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الطَّرِيقِ؛ فَإِنَّ طَرِيقَ اللَّذَّةِ لَذَّةٌ، وَطَرِيقُ الْأَلَمِ أَلَمٌ، وَاللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ مَعْلُومانَ بِالضَّرُورَةِ وَالْوُجْدَانِ، فَهُمَا غَنِيَّانِ عَنِ التَّعْرِيفِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ مَعْنَى «الْمُنَاسِبِ» فَإِنَّمَا يُنَاطُ الْحُكْمُ بِهِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا؛ لَأَنَّ الْحُكْمَ خَفِيٌّ، وَالْخَفِيُّ لَا يُعْرَفُ الْخَفِيُّ، وَمَضْبُوطًا لِيَعْرِفَ مَجْرَى الْحُكْمِ مِنْ مُوَافَقَتِهِ كَالشُّدَّةِ، وَإِنْ كَانَ خَفِيًّا كَالرُّضَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَيْعِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَتَمَى تَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِهِ بِشَخْصَيْنِ، فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ مِظَنَّةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ؛ كَالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ، أَوِ الْمَعَاطَاةِ^(١) عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا دَالَّةً عَلَى الرُّضَى،

(١) نقول: المشهور من مذهب الشافعية: أنه لا يصح إلا بالإيجاب والقبول، ولا يصح بالمعاطاة لا في القليل ولا في الكثير. وفيه وجه مشهور عن ابن سريج: أنه يصح بالمعاطاة، خرجه من مسألة الهدى إذا قلده؛ فهل يصير بالتقليد هدياً منذوراً؟ فيه قولان مشهوران: الجديد: وهو الصحيح أنه لا يصير.

القديم: أنه يصير، ويقوم الفعل مقام القول...

فخرج ابن سريج من ذلك القول وجهاً في صحة البيع.

ثم إن المتولي والغزالي وصاحب العدة والرافعي والجمهور - نقلوا عن ابن سريج أنه تجوز في المحقرات، وهذا مذهب أبي حنيفة؛ فإنه جوزها في المحقرات دون الأشياء النفيسة. ونقل إمام الحرمين هذا عن أبي حنيفة، ونقل عن ابن سريج أنه يجوزها، ولم يقيد الإمام في نقله عن ابن سريج بالمحقرات؛ كما قيد في نقله عن أبي حنيفة، ولعله أراد ذلك، واكتفى بالتقيد عن أبي حنيفة، وقد أنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الغزالي كونه حكى عن ابن سريج تجوزها في المحقرات، وقال: ليست مختصة عن ابن سريج بالمحقرات. وهذا الإنكار على الغزالي غير معقول؛ لأن المشهور عن ابن سريج التخصيص بالمحقرات. واختار جماعة من العلماء جواز البيع بالمعاطاة فيما يُعَدُّ بَيْعًا.

وقال مالك: في كل ما عده الناس بيعاً فهو بيع. ومن اختار من العلماء أن المعاطاة فيما يعد بيعاً صحيحاً: صاحب الشامل والمتولي والبخاري والرويانى. وكان الرويانى يفتي به. وقال المتولي: وهذا هو المختار للفتوى، وكذا قال آخرون، وهذا هو المختار؛ لأن الله أحل البيع، ولم يثبت في الشرع لفظ له؛ فوجب الرجوع إلى العرف؛ فكل ما عده الناس بيعاً كان بيعاً؛ كما في القبض والحرز وإحياء الموات وغير ذلك من الألفاظ المطلقة؛ فإنها كلها تحمل على العرف. ولفظة البيع مشهورة، وقد اشتهرت الأحاديث بالبيع من النبي ﷺ وأصحابه، ولم يثبت في شيء منها مع كثرتها =

وكالسكوت في البكر في إذرهما، وإن تعلق الحكم بشخص واحد؛ كالتي في العبادات، وكقوليه - عليه السلام -: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ» فلا حاجة فيه إلى مظنة؛ فإنه يجده من نفسه بالضرورة، وإن كان المناسب غير مضبوط، أي: من الأمور النسبية التي تختلف بالنسبة إلى الأشخاص والأحوال؛ كالمسقة في السفر؛ فلا تعتبر إلا بمظنة؛ كتقدير السفر بمرحلتين أو يومين ونحو ذلك، وسواء تعلق الحكم فيه بشخص واحد أو شخصين.

ثم المناسب ينقسم باعتبار أجناس المصالح إلى ثلاث مراتب: ضروري، وحاجي، وتريبي:

والضروري على مراتب: أولها وأولاهما مصلحة حفظ الدين؛ ولأجلها شرع الجهاد^(١)،

= اشتراط الإيجاب والقبول لا في زمنه ولا بعده.

وقد أوضح هذه المسألة المتولي؛ فقال: المعاطاة التي جرت بها العادة بأن يزيد النقد، ويأخذ المتاع من غير إيجاب ولا قبول ليست بيعاً على المشهور من مذهبنا معاشر الشافعية. وقال ابن سريج: كل ما جرت فيه العادة بالمعاطاة وعده العرف بيعاً - فهو بيع، ما لم تجر فيه العادة بالمعاطاة؛ كالدواب والجواري والعقار - لا يكون بيعاً؛ قال: وهذا هو المختار للفتوى، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة: المعاطاة بيع في المحقرات؛ فأما النفيس فلا بد فيه من الإيجاب والقبول. ووجه المشهور: القياس على النكاح؛ فإنه لا ينقد إلا باللفظ.

ووجه ابن سريج: أن البيع كان معهوداً قبل ورود الشرع؛ فورد ولم يغير حقيقته، بل علق به أحكاماً؛ فوجب الرجوع فيه إلى العرف، وكل ما عدوه بيعاً جعلناه بيعاً؛ كما يرجع في إحياء الموات، والحرز، والقبض إلى العرف.

فرع:

الرجوع في الكثير والقليل، والنفيس، والمحقر، إلى العرف فما عدّه من المحقرات وعده بيعاً - فهو بيع، وإلا فلا، هذا هو المشهور؛ تفريعاً على الصحة؛ أي: صحة المعاطاة، وحكى الرافعي وجهاً أن المحقر دون نصاب السرقة؛ وهذا شاذ ضعيف؛ بل الصواب: أنه لا يختص بذلك، بل يتجاوزه إلى ما يعده أهل العرف بيعاً.

(١) قد يقال: إن أخص أوصاف الرسول محمد ﷺ صفة الرحمة تحلّى بها، وامتن الله بها عليه، ولا شك أن في الجهاد سفك الدماء، وإزهاق الأرواح، وتيتيم الأطفال، وترميل النساء، وإتلاف الأموال، وضياع العمران، وهدم المدن، وإهلاك الثروات والنفائس العلمية والمالية، ونقض ما بناه الله، وبالجمله فهو سبب الفساد ومجزرة مباد؛ فكيف تأتي به شريعة أرسل صاحبها رحمة للعالمين؟

فالجواب: أن قتال الناس بعضهم لبعض سنة بشرية، قضى بها الاجتماع والتنافس والطغيان، ومحبة الاستيلاء، وإنفاذ الكلمة والسلطان، عرفته الإنسانية منذ رأى الإنسان أخاً له ينفس عليه ويكيد له، ويغيظه. أن ينال ما لا ينال ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾.

ولقد جاءت الشريعة الإسلامية، وهي حقيقة أرحم الشرائع، وتضمنت خير الناس وسعادتهم، وليس من الحكمة أن تترك الناس يقتل بعضهم بعضاً؛ لأنفس الأسباب، ولا أن تعمل على اقتلاع شأن قار في الطباع، وإنما الحكمة فيما سلكته في هذا الشأن؛ وهو أنها أقرت أصل القتال تلبية لداعي =

وقتل المرتد والزنديق،، ومصلحة حفظ النفس؛ ولأجلها شرع القصاص،، ومصلحة حفظ الأنساب؛ ولأجلها شرع حد الزنا^(١)،، ومصلحة / ١٢٠ حفظ الأغراض؛ ولأجلها شرع حد

= الفطرة، ثم تناولته بالتهذيب، ووجهته الوجهة الصالحة للمجتمع الإنساني شأنها في كل ما شرعته من أحكام؛ فصهرته في دائرة هي أضيق الدوائر، وجعلته لغاية هي أسمى الغايات، فحظرت قتال الشره، والهوى، واستعباد الأنفس وإذلالها، وجعلته لإعلاء كلمة الله، وإعزاز دينه، والدفاع عنه، وقمع الكفر والشرك، وتمكين دين الله في أرضه، ولدفع الظلم والعدوان، وإخلاء العالم من الشر والفساد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

لهذا شرع الله الجهاد، فلم يكن القصد من مشروعية القتال سوى تمكين الناس من عبادة الله، واقتلاع عوامل الشر والفساد في الأرض أو تخفيفها، وهذه هي أسمى مقاصد الدين والشرائع السماوية، فإذا تعين القتال طريقاً لهذه الغاية؛ وجب في نظر العقل والحكمة اتخاذه طريقاً لها؛ ولهذا شرع الله القتال وإن تضمن سفك الدماء، وتيتيم الأطفال؛ فإن الشر القليل في سبيل الخير الكثير خير كثير...

(١) إن الشريعة الإسلامية جاءت بكل خير للنوع الإنساني؛ فأوامرها ونواهيها لا تكلف الإنسان كثيراً في البحث عن الحكمة التي من أجلها كانت هذه الأوامر والنواهي؛ فالأمر بالزكاة مثلاً لا يحتاج إلى بحث دقيق، وتدقيق في البحث في إيجاد الحكم والمصالح المترتبة على تنفيذ هذا الأمر. فالإنسان يدرك من أول وهلة ما يترتب على الزكاة من إغاثة الملهوف، وإعانة الضعيف، وسد عوز اليتيم، وأداء دين المدين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى بناء المدارس، وتأسيس المشافي، والملاجيء، بل يمتد إلى إقامة الحصون، وتزويد الجيش بأكمل المعدات... وهكذا. هذا أمر واحد من أوامر الشريعة تراه شمل أموراً هامة في بناء المجتمع الإنساني. والنهي عن الزنا الذي نحن بصددته لا يحتاج إلى جدل، ولا إلى مناقشة في الحكمة التي من أجلها كان ذلك النهي.

وبقدر ما يوجد في المنهي عنه من المفسدة تكون قوة النهي. فالنهي عن النظر - مثلاً - أقل قوة من النهي عن الزنا، والنهي عن الزنا أقل قوة من النهي عن القتل العمد، والنهي عن القتل العمد أقل قوة من النهي عن الإشراف بالله. وقد تقدم أن الله جعل مرتبة الزنا بعد مرتبة القتل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾. وإذا كانت هذه مرتبته، فلا بد وأن يكون ذا خطر عظيم، وشر مستطير. وليبيان ذلك نورد ما تيسر من الحكم في تحريمه فنقول:

١- حفظ الأنساب: قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ فالله - سبحانه - فضل بني الإنسان بجعلهم شعوباً وقبائل؛ ليتعارفوا؛ إذ الشعب والقبيلة من أصل واحد دماً ولحمًا، وقد غرز الله في الإنسان العطف على القريب أكثر من العطف على البعيد. وأنت تعرف أن ابن الزنا ليس له نسب معروف لأحد؛ فكأنه خارج عن حكم القبيلة والشعب، وبعبارة أخرى: يختلط أمره فلا يدري هل هو ابن فلان، أو ابن فلان، أو ينتسب لهذه القبيلة أم =

لذلك؟ وهذا هو المراد بقول الفقهاء: (إذ به اختلاط الأنساب).

٢- صيانة الأعراض: وأي عرض أكبر من حريم الإنسان؟! وإذا كان الشخص يغضب إذا تعدى عليه شخص بشتم أو قذف أو أخذ مال؛ فكيف لا يغضب إذا تعدى عليه شخص فيما هو أعز من ذلك؛ وهو العرض. ١٩.

إن الله - سبحانه - قد أوجد في الحيوان عموماً، وفي الإنسان خصوصاً الغيرة، وهي وسيلة في الواقع لصدد غارات المغيرين على الأعراض وقد يترتب على هتك الأعراض سفك الدماء، وكثرة المشاحنات، وقد تؤدي أحياناً إلى الحروب؛ لذلك حرم الله الزنا.

٣- انتظام الحال في المنزل: المرأة الزانية لا تدبر شئون منزلها؛ فهي لا يهتمها إلا رضى من تلوذ بهم؛ فإذا كان لها أولاد شرعيون - أهملت أمرهم؛ فلا يكفيها أن يفسد حالها فحسب، بل تجمع إلى ذلك فساد أبنائها، وتتمنى أن يكون أبناؤها شركاءها في هذه المهنة الدنيئة، وإنها لتلتمس في كل فرصة الكيد من زوجها إذا وجدت منه شيئاً يقيدها؛ فتجد النزاع قائماً في البيت على قدم وساق.

وبالمثل إذا كان الزاني هو الزوج؛ حيث لا يهتم بأولاده ولا بزوجه، ويتسبب عن ذلك إعراض زوجته عنه؛ فلا تجد ما يشفي غليلها من زوجها إلا الزنى، وبذلك يصير أولاده مشتبهاً فيهم، فالزنا من أهم الأركان في تقويض بناء الأسرة.

٤- حفظ النسل: قال رسول الله ﷺ: «تَنَاسَلُوا تَنَاسَلُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». ولا قيمة للنسل إلا إذا كان محفوظاً بالتربية والعناية، وولد الزنا لما كان سبباً في النيل من كرامة الأسرة، بل القبيلة - فإن أمه تحرص كل الحرص على ألا تخرجه إلى حيز الوجود؛ فتارة تسقطه، وهو في بطنها، وتارة تتعاطى أدوية لقتل الحيوانات المنوية، وهي في مهدها. فإذا قدر ووضعت كان جزاؤه دفنه حياً في المقابر، أو إلقاؤه في اليم، وفي كل يوم تنشر الجرائد أخبار اللقطاء.

فهؤلاء اللقطاء لو كانوا أولاداً شرعيين - لانتفعت بهم الأمة. فإذا قدر لهذا اللقيط أن يعيش على وجه الأرض كانت حياته بؤساً وشقاء؛ فلا يجد من الناس من ينتسب إليه، ويحتمي في حماه، وفي كل لحظة ترمقه عين الاحتقار؛ فلا يجد سبيلاً إلى التخلص من ذلك إلا أحد أمرين:

١- الفساد والإفساد، وكثيراً ما يكون مخنثاً خالماً برقع الحياء من وجنتيه.
٢- الانتحار وهذا يلتجئ إليه إذا كان ضعيفاً لا يقوى على احتمال المكروه في سبيل الإجرام؛ فتلافاً لهذا كله حرم الله الزنا.

٥- حفظ الصحة: سل الأطباء، وسل كتب الأطباء ينبتوك جميعاً أن الزنا هو السبب في جميع الأمراض التناسلية؛ فهب أن الفاجرة من اللاتي يأتين الفاحشة كانت حائضاً، ومعلوم أن الجماع في الحيض يتسبب عنه الزهري والسيلان... إلخ؛ فهل ينتظر أن تمنع نفسها عن الزاني مخافة المرض؟ كلا، إن الزاني في نظرها لا يساوي إلا ما يدفعه لها من أجر البضع، ولو سمعت منه أقل كلمة لأوجعته ضرباً ولكمأ على مرأى ومسمع من الجمهور والبوليس.
فلا يهتمها أن يمرض أو لا يمرض، أو يموت أو لا يموت، إنما يهتمها شيء واحد هو القرش لا غير.

وهب أنها مرضت بالزهري مثلاً؛ لكون من أتاها كان مريضاً به - فهل تحجب نفسها عن =

.....

القَذْفِ واللُعَانِ وَقُطِعَ يَدُ السَّارِقِ؛ كَيْلًا يَلْطُخُ عَرْضُهُ بِرَذِيْلَةِ السَّرْقَةِ^(١)، ومَصْلَحَةُ حِفْظِ الْعُقُولِ؛

= الزَّائِرِينَ ١٩!

وبالجملة: فإن الزنا سبب في كثير من الأمراض فهو ينقل:

١- الحميات بأنواعها.

٢- الزهري والسيلان وما إليهما.

٣- الضعف التناسلي، وما إليه من ضعف الجسم العام.

٤- ضعف البصر، حتى قيل: إن النظر إلى الفرج يورث العمى.

٦- حفظ المال: وبيان ذلك أن من كان مصاباً بهذا الأمر الخبيث صعب عليه أن يتركه؛ فهو يبذل النفس والنفيس في إرضاء شهواته، ولا يزال يبذل، ويوجد بالبدل؛ حتى يسجل الفقر على نفسه.

لقد خربت بيوت بسبب الزنا، وفقدت أموال وضياع في سبيل هذا الأمر المنكر.

وكم من الناس من أصبح لا يملك قوت يومه بعد أن كان عزيزاً، وكم من الناس من مد يده للناس

بعد أن كان شريفاً، فالزنا والقمار أخوان في هذه الناحية؛ أي: ناحية ضياع المال، ولما كان المال

من مقومات الأمم أمر الله - تعالى - بحفظه، والمنع من الزنا من أهم ما يحفظ به المال.

٧- سلامة الهيئة الاجتماعية:

وإذا كان الفرد جزءاً لا يتجزأ من الهيئة الاجتماعية - كان كل ضرر عائد على الفرد عائد على الأمة.

فالزاني لا يزني بنفسه، وإنما يزني بغيره من بنات الأمة، وإذا افتقر الزاني - كان عبثاً على المجتمع،

وإذا مرض أمراض غيره، وهكذا. وإذا كان الأمر كذلك - فالواجب على الأمة ألا تتوانى في قمع

هذا الداء من أبناء الشعب بكل الوسائل الممكنة.

ينظر: حد الزنا لشيخنا يوسف البرديسي.

السرقه في اللغة: أخذ الشيء من الغير خفية.

(١)

وفي الشرع: أخذ الشيء من الغير خفية بغير حق.

«فالأخذ»: جنس يتناول أخذ الشيء من النفس أو من الغير، خفية أو جهرة، بحق أو بغير حق.

وإضافته إلى الشيء؛ لبيان الواقع، «ومن الغير»: أخرج أخذ الشيء من النفس مطلقاً؛ مملوكاً له أو

لغيره؛ كوديعة أو رهن أو عارية. و«خفية»: أخرج الأخذ من الغير جهرة، صاحبه مكابرة؛ كما في

الغضب، أو لا؛ كما في الاختلاس.

«وبغير حق»: أخرج أخذ الشيء من الغير خفية بحق؛ كأخذ المودع وديعته، والراهن رهنه، والمعير

عاريته.

وحكم السرقة التحريم؛ يدل لذلك الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقولُه تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

فإن الله - تعالى - قد رتب وجوب قطع الأيدي على السرقة عقوبة للسارق، وهذه العقوبة الشديدة لا

تكون إلا على فعل محرم شرعاً؛ لما فيها من شديد الإيذاء، لا سيما وأنها على جهة النكال من الله

العزیز الحكيم.

وأما السنة:

فأولاً: ما رواه الحاكم من حديث حجة الوداع؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِإِمْرَأَةٍ مِنْ مَالٍ =

ولأجلها شرع الحد في شرب المسكر^(١)، ومصلحة حفظ الأموال؛ ولأجلها شرع الضمان^(٢)،

أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس.

فإن نفي الحل يقتضي الحرمة؛ فأخذ مال الغير حرام، إلا إذا طابت به نفسه، والسرقة أخذ مال الغير من غير طيب من نفسه؛ فتكون محرمة.

وثانياً: ما رواه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ؛ فَتُقَطَّعَ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْخَبْلَ؛ فَتُقَطَّعَ يَدُهُ».

فإن اللعن على الفعل دليل حرمة؛ خصوصاً إذا صاحب اللعن ترتب العقوبة على الفعل؛ كما هنا.

وأما الإجماع: فقد اتفقت كلمة المجتهدين من السلف، والخلف على حرمتها.

والمقصود من شروع الحد فيها: هي المحافظة على مال الغير واحترامه، واستتباب الأمن، والحث على العمل الذي لا تصلح المدنية بدونه.

فإنه مما لا شك فيه أن ذوي الجد والعمل إذا ما رأوا أن أموالهم التي يحصلونها بكسبهم محفوظة لا تمتد إليها أيدي المغتالين ذوي الأطماع الخبيثة، والأغراض الدنيئة؛ وأنهم وحدهم هم الذين ينتفعون بها - ثابروا على العمل، وبذلوا جهدهم في استثمارها.

وأن المغتالين إذا علموا أنهم إن اعتدوا على أموال غيرهم كانوا مؤاخذين باعتدائهم، معاقبين بجرمهم - كفوا أيديهم عنها، وسلخوا لتحصيل رزقهم طريقاً مشروعاً يأمنون معه سوء العقابة.

وبذلك تفنى يد البطالة، وينتظم الناس في سلك العمل الذي هو أساس المدنية، وعليه ينبني العمران، وبه تتحقق السعادة بين الأفراد والجماعات.

ينظر: حد السرقة لشيخنا إبراهيم الشهاوي.

(١) أمر الله - عز وجل - عباده بالنافع؛ تحقيقاً لراحتهم ومصالحهم، وضماناً لسعادتهم في دنياهم وآخرتهم، ونهاهم عن الضار؛ صيانة لأرواحهم وأعراضهم، وحفظاً لأموالهم وعقولهم، وإبقاء لمودتهم وصفائهم.

فقد حرم الله التعدي على النفس إلا بحق؛ فقال عز اسمه: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا».

وحرم الزنا بقوله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا».

وصان الأموال، وحرم التعدي عليها بقوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

كما صان الأعراض، وحرم انتهاكها بقوله: «وَالَّذِينَ يَزْنُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِزَيْفَةٍ مُهْلَكَةٌ فَلَهُنَّ مِثْلُ بَئِذِهِنَّ لَمَنِينَ جَلْدًا وَلَا يُقْبَلُ لَهُنَّ مَهْرٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».

وحفظ العقول بقوله جل ذكره: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَسْهَابُ وَالْأَذْكَامُ وَبَيْنَ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ».

ولما كانت الخمر أم الخبائث، ومصدر الجرائم، ومنبع الشرور والقبايح، توقع في العداوة والبغضاء، وتصعد عن ذكر الله وعن الصلاة، تغتال العقول، وتتلغف الأموال، وتفسد الأبدان، وتذهب الغيرة، وتورث الندامة والحسرة، وتهون اقتحام المآثم؛ وتخرج من القلب تعظيم المحارم؛ فكم أفقرت من غني، وأذلت من عزيز، ووضعت من شريف، وأسقمت من صحيح، وسلبت من =

نعمة، وجلبت من نعمة.

وكم فرقت بين زوج وزوجه، فذهبت بقلبه، وأودت بلبِّه، وكم سدَّت في وجه شاربها مسالك الخيرات، وفتحت أمامه أبواب الفسوق والمحرمات، وكم هتكت من أستار، وأفشت من أسرار، كان في إفشائها الهلاك والدَّمار، وغير ذلك مما لا يحصى من الأضرار.

كان من حكمة الله البالغة، ورحمته الشَّاملة أن حرم شربها على عباده، ونهى عنها أبلغ النهي وأشدّه وأغلظه وأكدّه؛ فقال تبارك اسمه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الآيتين.

فقد قرنها الله - تعالى - بالشرك، وجعلها رِجْساً من عمل الشيطان، وأمر باجتنابها؛ وهو البعد عنها، وبين أنها توقع في العداوة والبغضاء، وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وقد لعنها الله، ولعن معها تسعة أصناف من بني الإنسان؛ كما ورد بذلك الحديث؛ روى أبو داود وابن ماجه، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقبها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه» زاد ابن ماجه: «وآكل ثمنها».

وهل ذلكم اللعن للخمر، ولهؤلاء الأصناف إلا دليل على شناعة إثمها، وشدة جرمها، وسوء عاقبتها، ووجوب اجتنابها، والعمل على القضاء عليها، ومكافحتها بشتى الوسائل الممكنة؛ حيث تبين ما يدعو إلى وجوب تركها؛ لتشديد الوعيد عليها، ومبالغة في تحريمها أمر الرسول ﷺ بإراقتها وإتلافها، وكسر أوانيها، وشق زقاقها؛ كما نهى عن تخليلها، وبيعها، وإهدائها، وإمساكها؛ للانتفاع بها؛ لذلك توعد من يمسك العنب، وما أشبهه من أصول المواد المسكرة؛ لبيعها إلى من يصنع منها خمرأ بقوله: «من أمسك العنب أيام القُطاف؛ لبيعه ممن يتخذه خمرأ - فقد تقحَّم النار على بصيرة».

ولم تكتفِ الشريعة الإسلامية بكل ما تقدم، بل شرعت العقوبة الزَّاجرة لمن يشرب قليلها، أو كثيرها؛ ليقلع الناس عنها؛ حُباً في السلامة.

وقد ورد في السُّنة ما أيد أن الخمر أساس كل منكر، ومصدر كل شر؛ روى النسائي عن عثمان بن عفَّان - رضي الله عنه - قال: «اجتنبوا الخمر؛ فإنها أم الخبائث، إنه كان رجل ممن كان قبلكم تعبَّد فعلقته امرأة غويّة؛ فأرسلت إليه جاريته فقالت له: إنا ندعوك للشهادة، فانطلق مع جاريته، فطفقت كلما دخل باباً أغلقته دونه؛ حتى أفضى إلى امرأة وضیئة عندها غلام وباطية خمر فقالت: إني والله ما دعوتك للشهادة ولكن دعوتك؛ لتقع عليّ، أو تشرب من هذه الخمر كأساً، أو تقتل هذا الغلام. قال: فاسقيني من هذه الخمر كأساً فسقته كأساً، فقال: زيدوني فلم يرم حتى وقع عليها، وقتل النفس، فاجتنبوا الخمر؛ فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر إلا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه».

«يَرَمُ» بكسر الراء وفتح الياء من رام يريم؛ أي: فلم يبرح.

تبين لنا من هذا أن الخمر أم الخبائث، تغوي العابدين، وتضل المتنسِّكين، تضرب بالصحة والمال، وتصل بشاربها إلى أسوأ الأحوال، من شربها زال تمييزه، وضلَّ عقله، وارتكب كل موبقة؛ كالقتل والزنا، وما إليهما مما لا يحصى من الجرائم؛ وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر طرفاً من أضرار الخمر الخطيرة: الدينية والأدبية والمادية والصحية.

أما أضرارها الدينية: فحسبنا من ذكرها ما أشار الله إليه بقوله: ﴿وَيَسْأَلُكَ عَنِ الذِّكْرِ الَّذِي وَعَدْنَا﴾.

أما كونها تصد عن ذكر الله الذي هو روح الدين، وعن الصلاة التي هي عماده -: فلأن السكران لا عقل عنده يذكر به آلاء الله وآياته، ويثني عليه بأسمائه وصفاته، أو يقيم به الصلاة التي هي ذكر الله مع زيادة أعمال خاصة تؤدى بنظام خاص.

وأما أضرارها الأدبية، فكثيرة منها: أنها تفقد الإنسان إرادته؛ فلا يستطيع أن يبرم أمراً، أو ينفذ عملاً؛ لأن التردد رائده، والتأرجح قائده.

ومنها: أنها تعجزه عن التفكير، وأداء الواجب، وآثار الإهمال في أداء الواجب لا تخفى. كما أنها تقضي على الهيبة والكرامة؛ فكم في مشية السكران وكلامه ما يبعث على السخرية والاستهزاء به، وقد قال سكير: [الرجز].

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ أَجْرُ رَجُلِي بِخُطِّ مُخْتَلَفٍ
كَأَنَّمَا تُكْتَبَانِ لَامُ الْفِ

ومنها: أنها تقلب لشاربها الأوضاع؛ فتخيل له أن القبيح حسن، وأن الحسن قبيح؛ كما قال الشاعر: [الرملة]:

اسْقِنِي صِرْفاً حُمِيًّا تَتْرُكُ الشَّيْخَ صَبِيًّا
وَتُرِيهِ الْغِيَّ رُشْدًا وَتُرِيهِ الرُّشْدَ غِيًّا

هذا مع ما عرف عن أهل الشراب من سوء العهد، وقلة الحفاظ، وذهاب النخوة، وأنهم أصدقاؤك ما استغنيت، وخلائنك ما عوفيت، حتى تنكب، وما قلت دنائك حتى تنزف، وما رأوك بعيونهم حتى يفقدوك قال الشاعر [الطويل]:

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ يَحْفَظُونَ حَرِيمَهُمْ وَلَيْسَ لِأَصْحَابِ النَّبِيلِ حَرِيمٌ
إِخَاؤُهُمْ مَا دَامَتِ الْكَأْسُ بَيْنَهُمْ وَكُلُّهُمْ رَثُ الشَّيَابِ سُبُومٌ
إِذَا جِئْتَهُمْ حَيَّوْكَ أَلْفًا وَمَرْحَبًا وَإِنْ غَبْتَ عَنْهُمْ سَاعَةً قَدْ مَيِّمٌ
فَهَذَا ثَنَائِي لِمَ أَقْلٍ بِجَهَالَةٍ وَلَكِنِّي بِالْفَاسِقِينَ عَلِيمٌ

وأما أضرارها المادية: فإن عادة الإدمان لا تقتصر على تبديد ثروة الشارب وأسرته فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المجتمع الذي يحيط به، فهذه الأموال التي تصرفها الحكومات على المصحات والسجون من جراء آثار الشرب مما يثقل كاهلها، ويرهق ميزانيتها عامًا بعد عام؛ كما أن القوة العملية للمجتمع يعثرها الضعف والخور، وينسب هذا الضعف تنحط سعادة الأمة، ويهوي نجم مجدها، بعد أن كانت منزلتها في الجوزاء.

وأما أضرارها الصحية: فسأذكر فيها كلمة الأطباء الآتي ذكرهم:

قال الدكتور محمد جعفر في مذكرته تدبير الصحة: إن تأثير الخمر في الجسم يتوقف على الكمية المعطاة، وعلى خلو المعدة من الطعام أو امتلائها به وقت الشراب، فكلما زادت كمية الكحول، وخلت المعدة - كان التأثير أقوى، والعكس بالعكس.

والتسمم بالخمر نوعان: حاد ومزمن: فالحاد ما كان نتيجة لتعاطي جرعة كبيرة دفعة واحدة، والمزمن ما كان ناشئاً عن الإدمان، أو التعاطي مدة طويلة، ولو بمقادير يسيرة.

«أعراض التسمم الحاد»:

تحدث الكميات القليلة من الكحول انتعاشاً في النفس، وزيادة ظاهرية في النشاط العقلي والجسمي.

أما إذا أخذ بكميات كبيرة، فإنه ينشأ عنه تهيج في الأعصاب والمخ، فيضحك المريض، أو يبكي، ويمزج ويمرح دون سبب ظاهر، ويحمر وجهه وخصوصاً الأنف والعينين، وتزداد سرعة النبض، ويفقد الإنسان قوة ضبط النفس، وتضعف الإرادة والتفكير؛ فتكثر حركة السكران وكلامه، ولكن دون توازن أو تقدير، ويقل شعوره بالمسئولية، وتضعف قوة التمييز فيه؛ فينام الضمير، وتصحو الشهوات، ويغيب منه الإنسان العاقل، ويبقى الحيوان الذي لا يرعى واجباً، ولا يحترم أحداً، ولا يحسب حساباً لعاقبة فيفشي سرّه، ويعلن ما خبأ من نوايا نفسه، يهتاج هذا الحيوان؛ إذ يسب ويلعن، ثم يرقص ويصخب، ثم يتلف ويحطم كل ما يجد؛ حتى ينال بالتحطيم شرفه وصحته، وبعد ذلك يناله الإعياء، فتضمحل قوته الجسمية، كما اضمحلت قواه العقلية؛ فيصير في حالة من السبات العميق أو الغيبوبة، وفي هذه الغيبوبة يبطؤ التنفس، ويصير شخيراً، وتشتد زرقة الوجه واحتقانه، أو تملوه صُفرة، وعرق بارد، وتتمدد الحدقتان، وقد يمكن تنبيه المريض إلى الكلام، إذا حرك بشدة، ولكنه سرعان ما يعود إلى سباته إذا ترك وشأنه، يبقى المريض في هذه الحالة عدة ساعات قد يموت بعدها من تسمُّم مركز التنفس في البوصلة الشوكية، فيقيء المريض في غيبوبته، ويغرق فيما تقاياه، ولكنه في كثير من الحالات يبقى في هذه الغيبوبة ساعات طويلة لا يشعر ولا يتحرك، ثم يصحو المريض من سباته، وعندئذ يشعر بتعب شديد، واضمحلال في القوى، وصداع بالرأس، وميل إلى القيء، ورغبة عن الطعام.

تلك هي أعراض التسمم الحاد.

أما أثر الإدمان فتفصيله فيما يلي:

«أثر الخمر في الجهاز العصبي».

يؤثر الكحول الذي بالخمر - مهما قلَّ مقداره - على المخ، والمراكز العصبية؛ فيهيئها أولاً، ثم يخمد عملها بعد ذلك، ومن الباحثين من يؤيد أن الكحول لا يحدث أي تنبيه في خلايا المخ، بل يخمدها من البداية، ويعللون النشاط الظاهر في البداية بأنه نتيجة هبوط في عمل مركز قوة الإرادة، وضبط النفس؛ لذلك تنشط مراكز الحركة التي تحكمها، وتضطربها عادة المراكز السالفة الذكر، ومهما يكن التفصيل، فالحاصل أن الكحول يحدث خموداً في كل المراكز العصبية، وينال بأثره هذه المراكز العليا أولاً، ثم السفلى بعد ذلك.

وللإدمان على الخمر أثر سيء في القوى العقلية؛ فإنه يسبب ضياع الذاكرة، وضعف الفكر، واضمحلال الأخلاق، فكثيراً ما يورث السكر حب الكذب والقسوة، وسوء الهندام والقدارة، وينتهي به إلى الصرع أو الجنون.

ومن أنواع الجنون الناشء عن إدمان الخمر:

الهذيان الارتعاشي، الهذيان السمعي، الانتحار، الشخصية المزدوجة، الجنون الحاد، جنون كورساكوف، وهذا الأخير نوع من الجنون تضعف فيه ذاكرة المريض؛ فيخلق أكاذيب غريبة يلفقها تليفاً محكماً، حتى ليخيل لمن لا يعرف حقيقة المريض وظروفه أنها حقائق صحيحة.

وتحدث الخمر في المدمنين التهاباً، وضموراً بالأعصاب؛ كأعصاب اليدين والبصر؛ فينتج عنه ارتعاش اليدين، ولعثة اللسان، وفقد البصر، والشلل.

أثر الكحول في النشاط:

يدعي السُّكَّيرون أن الخمر تنشط الإنسان، وتحفزه إلى العمل، ولكن الباحثين من العلماء قد أجروا تجارب كثيرة في هذا الصدد - فوجدوا أن شرب الخمر؛ ولو بكميات قليلة - يقلل بلا شك مقدار =

= المجهود العقلي والجسمي الذي يقوم به الإنسان، ومع أن السكران يشعر أنه أجاد العمل خيراً من إجادته له وقت صحوه؛ فإنه شعور كاذب، فسرعة الإنسان في أداء عمله تقل، وأخطاؤه تكثر، وفهمه لدقائق الأشياء يضمحل، وذاكرته تضعف، وكلامه يتلعثم، وحركاته تضطرب.

«أثر الخمر في الجهاز الهضمي»:

يظن بعض الجهلاء أن قليلاً من الخمر يصلح المعدة، وهذا اعتقاد فاسد؛ فقد دلت التجارب على أن الكميات الصغيرة من الكحول لا تأثير لها على الخمائر المعدية والمعوية، فلا فائدة منها، وأن المقادير الكبيرة تبطل عمل هذه الخمائر، فتعوق الهضم، هذا فضلاً عما يحدثه الكحول من التهيج والالتهاب في المعدة والأمعاء، خصوصاً إذا تعاطاه الإنسان بصفة مزمنة، فإدمان الخمر من أهم الأسباب لعسر الهضم، وتمدد المعدة، خصوصاً فيمن يدمنون على «البيرة» و«البوظة». وللخمر أثر كبير على الكبد، فإنه يسبب ضموراً في خلاياه، ويساعد على حدوث التليف الكبدي والخراجات.

«تأثير الخمر على النمو والمقاومة»:

دلت التجارب العلمية على أن الكحول يضعف النمو في الحيوانات الصغيرة، وكذلك في الحيوانات البالغة، وقد لوحظ أن ذرية مدمني الخمر تكون أبطأ نمواً، وأكثر تعرضاً للتشوهات الخلقية من غيرهم، وكثيراً ما يصابون بالصرع، والبله، والجنون. وقد ثبت أن إدمان الكحول يضعف مقاومة الإنسان والحيوان للأمراض المعدية، وخاصة الحميات، وأمراض الصدر مثل السل والالتهاب الرئوي.

«تأثير الخمر في الأعضاء التناسلية»:

ليس للخمر أي أثر في تقوية الباءة، بل على العكس كثيراً ما سبب الارتخاء في الرجال والعقم عند النساء، أما ما يحدث من التهيج للشهوة عند الشراب، فهو أثر مؤقت ينتج من ضعف الإرادة.

«أثر الخمر في الجهاز الدوري والكلبي»:

يصاب المدمنون على الخمر عادة بتشحم القلب، وتصلب الشرايين مما قد يؤدي بهم إلى هبوط القلب، وضعف الدورة الدموية؛ كما يصابون كثيراً بالالتهاب الكلوي المزمن. هذا، وأما أضرار المخدرات الدينية والأدبية والمادية - فهي شبيهة بأضرار الخمر السالفة الذكر. وأما أضرارها الصحية فسنذكر فيها كلمة الأطباء الآتي ذكرهم:

قال الدكتور محمد جعفر في مذكرته تدبير الصحة:

«أضرار الإدمان على الأفيون والمروفين»:

من أضرار الإدمان عليهما أن تنحط القوى العقلية؛ فيضعف الفكر والإرادة، ويسوء الخلق، فيغضب المريض لأقل سبب، وتضعف ذاكرته، وينسى واجبه نحو نفسه، ونحو غيره، فيكذب، ويسرق، ويصبح قذراً مرذولاً، ويصير المريض عبداً لعاداته؛ فلا يربأ بنفسه عن السرقة، والقتل، إذا أعيته الحيلة للحصول على مكيفه.

أما أثر هذا الإدمان في البنية: فضعف عام، وشحوب في اللون، واضطراب في الهضم، فتفقد شهية الأكل، ويكثر التهوع والقيء، ويشتد الإمساك؛ لذلك يصاب المريض بالأرق والهزال، ويكون نبضه سريعاً.

«أضرار الحشيش»:

تبتدى أعراضه بعد ربع ساعة إذا أخذ بالفم، وتظهر في الحال إذا دخن، فإذا كانت الكمية =

وهذه المصالح مما يُغْلَمُ أَلْفَاتُ الشَّرْعِ إِلَيْهَا قُطْعاً فِي كُلِّ شَرِيعَةٍ، وَأَهْمُهَا الدِّينُ؛ وَمَا سِوَاهُ وَسِيلَةٌ إِلَيْهِ، وَأَدْنَاهَا الْمَالُ.

ويلتحق بهذه المرتبة ما هو كالتَّكْمَلَةِ والتَّئِمَّةِ لَهَا؛ كاعتبار البلوغ في قَتْلِ الْمُحَارِبِ، واعتبار التكافؤ في الْقِصَاصِ، وتحريم الخُلُوةِ بِالْأَجَانِبِ، وتَحْرِيمِ شُرْبِ الْقَلِيلِ مِنَ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّ قَلِيلَهَا يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهَا، وَتَنْجِيسُهَا مِنْ ذَلِكَ يَدْعُو إِلَى إِبَاعِدِهَا؛ بِإِعْطَائِهَا حُكْمَ الْمُسْتَقْدَرَاتِ، وَهَذَا مِمَّا تَخْتَلِفُ فِيهِ الشَّرَائِعُ.

المرتبة الثانية - وهي الوسطى -: ما شُرِعَ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ؛ كَشُرْعِ أَضْلِ الْبَيْعِ^(١)، وَالْإِجَارَةِ،

= المستعملة صغيرة، أحدثت في المريض سروراً كاذباً، وانشراحاً وهياجاً، وإذا أخذ بكميات كبيرة، فقد المريض وعيه، فأصبح كأنه في حلم، أو نصف غيبوبة، وتعتبره تخيلات مصحوبة بهياج وضحك، وحركات جنونية، ويفقد قدرته على معرفة الوقت والمكان، ويقل إحساسه للألم، ويزداد نبضه، ثم ينام نوماً عميقاً، ويندر أن تحدث الوفاة من تعاطيه.

وأهم خطر لإدمان الحشيش تأثيره في المخ، والجهاز العصبي؛ إذ كثيراً ما يسبب الجنون الخلطي والهذيان. (٢) أما حكمة مشروعيته: فلما فيه من المصلحة، ودفع الضرر، وإحياء حقوق العباد، ولأن الحاجة إليه ماسة؛ إذ قد لا يطمئن البائع إلى المشتري؛ فيحتاج إلى من يضمنه في الثمن، وقد لا يطمئن المشتري إلى البائع؛ فيحتاج إلى من يضمنه في المبيع؛ كما في السلم مثلاً، وقد يريد الشخص أن يتداين من غيره وهو في حاجة إلى ما يريد؛ فلا يجد من يعطيه إلا بضامن؛ خوف المماطلة أو العدم أو الجحد؛ فيحتاج إلى من يضمنه.

فدفعاً لتلك الحاجة شرع الله تعالى (الضمان)، لرعاية مصالح عباده، تفضلاً منه - تعالى - ورحمة. (١) لا يخفى على المستبصر أن مشروعية البيع من أَهَمِّ دَوَاعِي الْحَيَاةِ، وَأَسْمَى سَائِلِ الْعِمْرَانِ، وَأَصْل سَبِيلِ الْإِسْتِعْمَارِ؛ إذ عليه تدور رحي الحياة، وعلى قوائمه تحمل عروش الانتظامات والقوانين، وبه تبادل المنافع بين المالكين؛ كيف لا ولولا البيع وما يتعلق به من الإجارة، والقرض، والرهن - ما استقام نظام، ولا حصلت راحة بين الأنام؟! ولولاه ما اتسق الكون، وانتظمت المعيشة الدنيوية، وسهلت طرق المرافق الحيوية؛ فبالبيع ظهرت مَدَنِيَّةُ الْإِنْسَانِ. قال حكيم: الْإِنْسَانُ مَدْنِيٌّ بِطَبْعِهِ؛ يعني: كل فرد من أفراد المجموع الإنساني يحتاج إلى أفراد في ضرورة تبادل منفعه، وضروريات حاجياته احتياج الكل إلى أجزائه، والعرش إلى قوائمه، والسَّقْفُ إلى حائطه؛ فتجد الزراع مثلاً محتاجين إلى آلة بها الحرث، وهي بالضرورة مركبة، من الخشب والحديد، فتجدهم قد احتاجوا إلى الحداد والتجار، وعندما تنظر إليهم تجدهما قد احتاجا إلى الأكل، فيدفعان بضرورة الاحتياج إلى من احتاج إليهما أولاً؛ وهو الزَّارِعُ، وعندما تنظر نظرة بسيطة تجد الزارع والتجار والحداد قد انصرفوا في ستر أجسامهم إلى الحائك، وهكذا كل محتاج إلى الآخر سُنَّةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا.

ولما كان كثير من الناس يرغب في شيء، وعن شيء، فلا يجد من يعامله - اضطروا إلى الاصطلاح على جواهر معدنية، تبقى زماناً طويلاً، تكون المعاملة بها أمراً مسلماً عندهم. ولما كان الذهب والفضة صغيري الحجم، ممتثلتي الأفراد، عظيمي النفع، يتأتى التجميل بهما - كانا =

والنكاح^(١)، والعارية^(٢) والمساقاة^(٣)، والضيابة، والولاية^(٤)، ومنه تسليط الولي المٌجبر على

نقدين بالطبع، وغيرهما نقداً بالاصطلاح.

ثم من لطيف حكمة الباري - جل شأنه - أن جعل في كل مبادلة أشياء، عاقدين وعوضين وشيئاً يكون مظنة ظاهرة لرضا العاقدين، وشيئاً يكون قاطعاً تنازعهما، موجباً للعقد بالنسبة إليهما، وشرط في كل واحد من هذه الأشياء التي بها يتحقق العقد شروطاً، وإلا كان العقد عبثاً - أو مرعياً فيه فائدة ضمنية كالربا.

فإذا ما باع الإنسان واشترى على الطريقة التي بينها الشرع الشريف - أفاد واستفاد، وأمكنه أن ينمي أمواله التي هي زينة الحياة الدنيا؛ كما قال: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾.

كيف وأي بيان للبيع بعد بيان الله له بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فهو من الأمور الظاهرة فوائدها، الباهرة آثارها، الساطعة أنوارها، الكثيرة منافعها؛ فلذا أحل الله البيع، وحرم الربا؛ لسد باب المفسدة على العباد، وعدم أكل الشخص مال أخيه ظلماً؛ لأنه كلما تأخر الدين رباً ما عليه، وزاد، حتى يستغرق جميع ما عنده من العرُوض، وما يملك من المزارع، فيستولي عليه المرابي، ويأخذه بغير حق؛ ظلماً وطمعاً، نعم، يأكل مال أخيه المسلم من غير فائدة عادت عليه، ولا ثمرة من المال ردت إليه، ولا انتفع إلا بالخسارة، وذهب ما عنده من العرُوض والتجارة، وأنت تعلم ما دفعه إلا العوز، ولا دعاه إلا الاحتياج، لكن بالبيع أمكنه، ويمكنه أن يتحاشى هذا الضرر، ويتجنب البؤس ويعيش عيشة راضية؛ ولذلك أحل الله البيع وحرم الربا، وشدد النكير على فاعليه في كتابه الأقدس فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾، وقال: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾، وقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، فقد شدد النكير على فاعليه، وَهَدَّاهُمْ بالحرب إن لم ينتهوا؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ: «اثنان يَحَارِبُهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ: أَكَلَ الرِّبَا وَعَاقَ والدِّينِ». ثم من لطيف رفق الله بالمتعاقدين أيضاً أنه جعل لهما الخيار؛ لدفع المضرة، وسهولة المعاملة؛ حتى لا يجحف أحد المتعاقدين؛ إذ ربما يجد في البيع عيباً باطناً لا يتنبه له إلا بالرؤية والإمعان والفكرة؛ فجعل لهما الخيار؛ لكي يتمكن من التنقيب والتفتيش. وبالجمل: فالبيع عنوان الوفاق، ورائد الرشاد، والركن الركين الذي تنبني عليه مصالح عزيزة، تعود على الإنسان بالخير والفضل في الدنيا، والسعادة في الآخرة.

(١) شرع الله - سبحانه وتعالى - النكاح لحكم كثيرة، ومصالح جمة، ومنافع عديدة: من ذلك أن إرادة الله اقتضت أن يكون النوع الإنساني خليفته في الأرض؛ لإصلاحها، ولإقامة الشرائع فيها، وهذه الأغراض التي أحَبَّها الله، وأحب أن تكون لا يمكن أن تتحقق إلا إذا بنيت على أسس متينة، ودعائم قوية ثابتة، ألا وهي النكاح؛ فإن النسل يمكن أن يوجد بمجرد اجتماع الرجل والمرأة بأي طريقة كانت، ولكن مثل هذا النسل لا يمكن أن يكون صالحاً لإصلاح الأرض، وعمارتها؛ فإن النسل الصالح لا يوجد إلا بالنكاح.

أضف إلى ذلك أن النكاح يكسب الرجل أولاداً - إذا قام بتعليمهم، وتربيتهم - كانوا له قرة عين في حياته، وذكرأ حسناً بعد وفاته؛ فالأولاد هم مُتعة النفس وزينة الحياة، قال الله - سبحانه وتعالى - في كتابه العزيز: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، فإذا مات الرجل، فقد خلف من بعده من يحمل اسمه، ويدعو له بخير، ولذلك جاء في الخبر: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من =

= ثلاث، وذكر منها الولد الصالح، ثم إن النكاح هو الوسيلة التي تجمع بين الرجل والمرأة؛ فيكون ذلك سبباً لاستكمال النقص الذي يوجد عند المرأة؛ إذ من المعروف أن المرأة ضعيفة، لا يمكن أن تتحمل ما يتحمله الرجل من الأعمال الشاقة، فهي في حاجة إلى رجل يعينها على كسب عيشها، ويعمل على صيانتها من التهلك والابتذال؛ كما أن الرجل في حاجة إلى امرأة تعمل على صيانة ماله، وتدبير أمور منزله، وتفرج عنه متاعب الحياة، ولا يكون ذلك إلا من امرأة تربطه بها صلة النكاح القوية التي سمّاها الله - تعالى - في كتابه العزيز ميثاقاً غليظاً؛ حيث قال: ﴿وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

وزيادة على ذلك؛ فإن النكاح وسيلة إلى ارتباط الأسر، واتحادها، وإزالة ما بينها من أسباب العداوة والبغضاء؛ فكم من أسرتين كانت العداوة قائمة بينهما، ثم بفضل الزواج انقلبت تلك العداوة إلى محبة، فالنكاح ليس صلة بين الزوجين فحسب، بل هو صلة من الزوجين إلى أسرتيهما ومعارفهما؛ فيكون ذلك حلقة واسعة في اتحاد الأمة؛ ولذلك نجد الله - تعالى - يمتن على عباده بالزواج، فيقول: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾. (٢) العارية:

لغة: مشددة الياء على المشهور، وحكى الخطّابي وغيره تخفيفها، وجمعها: عواري بالتشديد والتخفيف.

قال ابن فارس: ويقال لها: العارة أيضاً.

قال الشاعر: [الطويل]:

فَأَخْلِفْ وَأَتْلِفْ إِنَّمَا الْمَالُ عَارَةٌ وَكُلُّهُ مَعَ الدَّهْرِ الَّذِي هُوَ آكِلُهُ

قال الأزهري: هي مأخوذة من عَارَ الشيء يعير: إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للغلام الخفيف: عيار، وهي منسوبة إلى العارة؛ بمعنى: الإعارة. وقال الجوهري: هي منسوبة إلى العَارِ؛ لأن طلبها عارٍ وعيب.

وقيل: هي مشتقة من التعاور، من قولهم: اعتوروا الشيء، وتعاوروه، وتعوّروه: إذا تداولوه بينهم. وحاصل الأمر أن العارية: تداول الشيء عارية: أعطاه إياه، وفعل به مثل ما فعل صاحبه على أن يعيده.

انظر: الصحاح ٧٦١/٢، لسان العرب ٦٢٢/٤.

واصطلاحاً:

عرفها الحنفية بأنها: تملك المنافع بغير عوض، أو هي إباحة الانتفاع بملك الغير.

وعرفها الشافعية بأنها: اسم لإباحة منفعة عين مع بقائها، بشروط مخصوصة.

وعرفها المالكية بأنها: تملك منفعة مؤقتة لا بعوض.

وعرفها الحنابلة بأنها: العين المعارة من مالكها، أو مالك منفعتها، أو مأذونها في الانتفاع بها مطلقاً، أو زَمناً معلوماً بلا عوض.

انظر: تبين الحقائق ٨٣/٥، المحلى على المنهاج ١٧/٣، مواهب الجليل ٢٦٨/٥، كشف القناع ٦٢/٤، أسهل المدارك ٢٩/٣، مجمع الأنهر ٣٤٥-٣٤٦.

قد لا يملك الإنسان كل شيء وهذا شيء معروف؛ لأن الإنسان اجتماعي بطبيعته فقد يملك هذا شيئاً ويملك الآخر غيره، وكل قد يحتاج ما عند صاحبه، ولا بد له من ذلك فهو يريد الحصول عليه، وقد لا يجد ثمنه أو أجرته إذا أراد شراءه أو إيجارته؛ فيأخذه من صاحبه؛ لقضاء حاجته =

== وإعارته إليه مرة أخرى، وهذا النوع من التعامل يزرع الألفة، ويغرس المحبة بين الناس؛ فيتعاون الجميع؛ من أجل ذلك شرعت العارية.

(٣) المساقاة:

لغة: مفاعلة من السقي؛ لأن أهل «الحجاز» أكثر حاجة شجرهم إلى السقي؛ لأنهم يستقون من الآبار؛ فسميت بذلك.

ينظر: الصحاح ٢٣٨٠/٦، اللسان ٢٠٤٤/٣، المطلع ص (٢٦٢)، حاشية الباجوري ٢٤/٢، معجم مقاييس اللغة ٨٤/٣.

واصطلاحاً: عرفها الشافعية بأنها: دفع الشخص نخلاً، أو شجر عنب لمن يتعهد به سقي، وتربية على أن له قدراً معلوماً من ثمره.

وعرفها المالكية بأنها: عقد على عمل مؤنة النبات، بقدر لا من غير غلته، لا بلفظ بيع أو إجارة أو جعل.

وعرفها الحنفية بأنها: دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره.

وعرفها الحنابلة بأنها: دفع الرجل شجره إلى آخر؛ ليقوم بسقيه، وعمل سائر ما يحتاج إليه، بجزء معلوم له من ثمره.

ينظر: حاشية الباجوري ٢٤/٢، الخرشي ٢٢٧/٦، الدرر ٣٢٨/٢، المطلع ص (٢٦٢)، المغني لابن قدامة ٥٥٤/٥.

(٤)

الولاية بفتح الواو وكسرها مصدر وليه، وولى عليه؛ يتعدى فعله بنفسه، وبحرف الجر؛ تقول: وليت المرأة، ووليت عليها؛ إذا قمت بها، وملكت أمرها، ونصرتها. ومن معانيها لغة: النصرة. ومنه قوله تعالى: ﴿الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾، بعد قوله: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتْنَةً يَضُرُّوكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْصِراً هُنَالِكَ﴾. وقرأ الأخوان والأعمش وغيرهم عن طلحة وخلف وغيرهما: «الولاية لله الحق»، بكسر الواو. وجاء لفظ الولاية في اللغة مصدراً بالفتح والكسر، وهما لغتان فيه بمعنى واحد؛ كالوكالة والوكالة، والوصاية والوصاية؛ فدل ذلك على أنهما بمعنى واحد. وقيل: بينهما فرق؛ فقد قال سيبويه الولاية بالفتح: المصدر، وبالكسر: الاسم مثل: الإمارة والنقابة؛ لأنه اسم لما توليته وقمت به؛ فإذا أرادوا المصدر فتحوا، ونسب إلى أبي عبيدة وأبي الحسن أنها بالفتح ولاية مولى نسب ونحوه، وبالكسر ولاية السلطان. وقال الزجاج: هي بالفتح النصرة والنسب، وبالكسر للإمارة، ونقل عنه أنه ذهب إلى أن الولاية لاحتياجها إلى تمرن وتدريب - شبهت بالصناعات؛ ولذا جاء فيها الكسر. هذا معنى الولاية في اللغة.

أما في الشرع فهي نوعان: ولاية إجبار، ويمكن أن تفسر بأنها سلطة تثبت للرجل على المرأة بسبب ملك، أو أبوة، أو إيصاء فقط، تسوغ له القيام بأمر المرأة، والنيابة عنها في النكاح بطريق الإلزام، وولاية غير إجبار، ويمكن أن تفسر بأنها سلطة تثبت للرجل على المرأة بسبب ملك، أو بنوة، أو أبوة، أو إيصاء، أو تعصيب، أو ولاء، أو كفالة، أو سلطنة، أو إسلام؛ تسوغ له القيام بأمر المرأة، والنيابة عنها في النكاح لا بطريق الإلزام.

ولم يسو الشارع بين الرجل والمرأة، ولم يضعها في منزلته، فقد جعل له دونها الإمامة، والقضاء، والجمعة والجماعة، وفرض عليه الجهاد في سبيل الله، والقيام بنفقتها.

ولم يسو بينهما في الشهادة؛ إذ جعل شهادة الرجل الواحد تعادل شهادة امرأتين، وفي الإرث؛ إذ جعل حظ الرجل مثل حظ الأنثيين.

تزويج الصغير والصغيرة أيضاً لا لضرورة، بل لتقييد الأكفَاء خِيفَةَ الْقَوَاتِ، وأستقبالاً للصالح المنتظر في المال، وليس منه تسليط الولي على تربية الطفل وإرضاعه، وشراء مَطْعُومِهِ وَمَلْبُوسِهِ وشرابه؛ فإن ذلك من باب الضرورات في حفظ النفوس؛ وعلى هذا: فلا يمتنع أن يكون شَرْعُ أَضَلِّ الْبَيْعِ مِنْ باب الضرورات؛ فإنه لا يمكن بقاء الحياة بدُونِ الْقَوَاتِ، في الغالب، ولا يُوصَلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالْمُعَاوَضَاتِ.

وَيَلْتَحِقُ بهذه الرُّبُوبَةُ أَيْضاً ما يَجْرِي مَجْرَى التَّكْمِلَةِ لها، والتَّيَمُّنَةُ؛ كَشَرْعِ الْخِيَارِ بِالْعَيْبِ والحلف والشُّرْطِ والمَجْلِسِ لدفع الْعَبْنِ، وَشَرْعِ الشُّفْعَةِ^(١)، وَمَنْعِ تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ وبدون مَهْرٍ المثل.

= وفي الزوجية جعل العصمة بيده لا بيدها، وهكذا في مواضع كثيرة نجد الشارع الحكيم تعبد الرجل بما لم يتعبد به المرأة، واختصه بمزيد تكاليف، لم تتعده إليها.

وقد جعل الشارع للرجل القوامة العامة عليها بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

وفي عقد النكاح، سلبها الشارع حق مباشرته لنفسها، أو لمن تليه، وجعل ذلك من حق الرجل وحده، ولولا أن في تكوين المرأة الجسماني والعقلي ضعفاً يعوقها عن التهوؤ بكل ما ناط به الرجل من هذه الأواصر والتكاليف - لما وُجدت هذه الفوارق بين المرأة والرجل.

(١) الشفعة لغة: قال صاحب «المطالع»: الشفعة: مأخوذة من الزيادة؛ لأنه يضم ما شفع فيه إلى نصيبه، هذا قول ثعلب؛ كأنه كان وترأ فصار شفعاً، والشافع: هو الجاعل الوتر شفعاً، والشفيع: فاعيل بمعنى فاعل.

فهي لغة: الضم؛ يقال: شفعت الشيء: ضممته إلى غيره... ومناسبة هذا للمعنى الشرعي أن الشريك يضم نصيب شريكه إلى نصيبه...

وقيل: من الشفع ضد الوتر؛ لأن الشفيع يضم حصّة شريكه إلى حصّته؛ فيصيران شفعاً، وقد كانت حصته وترأ.

وقيل: من الشفاعة؛ لأن الرجل في الجاهلية كان إذا أراد بيع داره أثناه شريكه، فشفع إليه فيما باع، فشفعه، وجعله أولى به من غيره؛ وهذا قول محمد بن قتيبة في «غريب الحديث». وفي «المصباح»: شفعت الشيء شفعاً من باب نفع: ضممته إلى الفرد، وشفعت الركعة جعلتها ثنتين، ومن هنا اشتقت الشفعة، وهي مثال غرفة؛ لأن صاحبها يشفع ماله بها، وهي اسم للملك المشفوع، مثل اللقمة اسم للشيء الملقوم، وتستعمل بمعنى «التملك» لذلك الملك، ومنه قولهم: من ثبّت له شفعة، فأخر الطلب بغير عُدْرٍ - بطلت شفّعت؛ ففي هذا المثال جمع بين المعنيين، فإن الأولى للمال، والثانية للتملك.

انظر: الصحاح ١٢٣٨/٣، المغرب ٢٥٣، المصباح المنير ٤٨٥/١.

واصطلاحاً: عرّفها الحنفية بأنها: ضمّ ملك البائع إلى ملك الشفيع، وثبت للشفيع بالثمن الذي بيع به، رضى المتبايعان أو شرطاً.

وعرفها الشافعية بأنها: حقّ تملك قَهْرِيٍّ يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض.

وعرفها المالكية بأنها: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه.

وعرفها الحنابلة بأنها: استحقاق انتزاع الإنسان حصة شريكه من مشتريها بمثل ثمنها.

ينظر: الاختيار ٥٦/٢، حاشية ابن عابدين ١٣٧/٥، فتح القدير: ٣٦٨/٩، المبسوط ٩٠/١٤، حاشية البجيرمي ١٤٥/٣، مغني المحتاج ٢٩٦/٢، منح الجليل ٥٨٢/٣، الإنصاف ٢٥٠/٦، الكافي ٤١٦/٢.

ولما كان الإسلام دينَ العدالة والنظام، وضع قوانينه على أتم إحكام، وأقوم طريق؛ فإن من تدبّر المقاصد الإسلامية الحقّة، والحكم الشرعية الصحيحة - أدرك بلا شك أن السعادة في التمسك بتعاليمه، نعم يدرك المُنصف بلا ريب أن مقاصد الدين الإسلامي ترمي إلى تعميم المعاملات والإخاء، وتخويل عموم الأفراد حرية محضّة محدودة بحدود الحكمة؛ بحيث تكفل حفظ الحياة الاجتماعية، ما دام في الوجود موجودًا، وهي مانعة من الإفراط والتفريط، وهذه أقصى درجات المدنية، فهل يتخيل متخيّل حُسنَ معاملة أجَلْ وأعظم من معاملة الإسلام؟! لا جرم أن الدين الإسلامي أسست مبادئه على قواعد الحكمة والسداد؛ فقد ربط معاملات جميع الخلق بأحكامه الإلهية؛ فبين الحدود، والحقوق، والواجبات، فإيا له من دين يراعي المصالح، فوضع لها التشريع المحقق لها، والكفيل بحراستها، نعم وضع للمعاملات أنظمة تضمن للناس - إذا ما ساروا على وفقها - حياة هنيئة مرضية، مع المحافظة على مالهم من حُقوق في الحياة، فأنت كلما قلبت النظر في أي ناحية من نواحيه، وجدته المشرع الحكيم، والمصلح الأمين، ولا غرو فقد وضعه خالق البشر، ومكون الفطر؛ وهو العليم الخبير.

تأمل كيف شرع الله الشفعة على لسان نبيه ﷺ للشريك، تجد في هذا التشريع المثل الأعلى، والحكمة البالغة ومنتهى الرأفة والإحسان.

وإن من محاسن الشريعة الإسلامية، وعدلها، وقيامها بمصالح العباد - ورودها بالشفعة؛ فإن حكمة الشارع اقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما أمكن، فإن لم يمكن رفعه إلا بضرب أعظم منه، أبقاه على حاله، وإن أمكن رفعه بالتزام ضَرَرٍ دونه، رفعه به.

ولما كانت الشركة منشأ الضرر في الغالب، فإن الخلطاء يكثر فيهم بغْيٌ بعضهم على بعض، شرع الله - سبحانه وتعالى - رفع هذا الضرر بالقسمة تارة، وانفراد كل من الشريكين بنصيبه، وبالشفعة تارة، وانفراد أحد الشريكين بالجملة، إذا لم يكن على الآخر ضرر في ذلك، فإذا أراد بيع نصيبه، وأخذ عوضه، كان شريكه أحقّ به من الأجنبي، وهو يصل إلى غرضه من العوض من أيهما كان؛ فكان الشريك أحقّ بدفع العوض من الأجنبي، ويزول عنه ضرر الشركة، ولا يتضرر البائع؛ لأنه يصل إلى حقه من الثمن، وكان هذا من أعظم العدل، وأحسن الأحكام المطابقة للعقول والفطر ومصالح العباد، والضرر الذي قصد الشارع رفعه بالشفعة، هو الضرر اللاحق بالقسم؛ لأن كل واحد من الشريكين إذا طالب شريكه بالقسمة، كان عليه في ذلك من المؤنة والكلفة والغرامة والضيق في مرافق المنزل ما هو معلوم؛ فإنه قبل القسمة ربما ارتفق بالدار والأرض كلها، وبأي موضع شاء منها، فإذا قدرت الحدود ضاقت به الدار وقصر على موضع منها، وفي ذلك من الضرر عليه ما لا خفاء فيه؛ فمكّنه الشارع بحكمته ورحمته من رفع هذا الضرر عن نفسه؛ بأن يكون أحقّ بالمبيع من الأجنبي، الذي يريد الدخول عليه، وحَرَّمَ الشارع على الشريك أن يبيع نصيبه؛ حتى يؤذّن شريكه؛ كي يسود الصفاء، وترتبط جماعة الناس بحبل من التعاطف والتأزر، ويرتفع الضرر الذي غني الإسلام باستئصاله.

قال ﷺ: «لا ضَرَرٌ ولا ضِرَارٌ»، بل محبة وإخاء، وألفة ووثام، فسبحان من شرع على لسان نبيه ﷺ =

المرتبة الثالثة - وهي الدنيا - : وهي ما لا ترهق إليها ضرورة ولا حاجة، ولكنها واقعة موقع التزينات والتحسينات، وأتباع أحسن المناهج في العبادات والمعاملات؛ كأجتناب التَّجَاسَّاتِ، وتحريم المستخَبَّاتِ، وسلب الأرقاءِ أهلية الولايات والقضاء والشهادات؛ إظهاراً لشرف هذه المناصب.

هذا هو التقسيم المشهور، وقسم الإمام هذه المرتبة إلى قسمين: إلى ما خولف فيه القياس؛ تشوقاً لتحصيله، وإلى ما لا يخالف فيه القياس:

والأول كالمبالغة في تحصيل العتق بتكميل مبعضه، والسراية في ملك الغير بدون رضا، وتسويغ مكاتب السيد عبده، ومعاوضته منه ماله بماله، ومعاملته معاملة الأجانب.

والثاني: كقوله - عليه السلام -: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(١)... وما قدمنا ذكره إلى غير ذلك.

قال: وهذه الضروب الأربعة يجري فيها تعليل لكلياتها وجزئياتها، وألحق ضرباً خامساً/ ١٢٠ ب لا يلوح فيه تعليل جزئي، ولكن يلوح فيه تعليل كلي؛ كالعبادات البدنية؛ فإنها لا تنطبق على أغراض نفعية، ولا دفعية عاجلاً؛ وإنما يُعَقَّل من شرعها معنى كلي، وهو أن مرور العباد على حكم الانقياد، يتضمن تجديد العهد بعقود الإيمان بمطالعة أوامره تعالى ونواهيه، وتحقق الاستسلام والانقياد له، وهو سر ملازمة الأذكار والأوراد للسالكين؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت ٤٥].

ثم ينقسم «المناصب» إلى قسمة أخرى؛ بالنظر إلى اعتباره وإهداره إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما شهد الشروع باعتباره.

الثاني: ما شهد بإهداره.

والثالث: ما لم يشهد بإهداره، ولا بأعتبره، وهو «المُرْسَل».

وقد تقدّم أن مما يدل على الاعتبار المناسبة والقرائن، فإن وجد ذلك في وصف، ولم يُعْهَد من الشرع ألتفات إلى التعليل بجسسه، فهذا يلقب بـ «الغريب»، والتعليل به مختلف [فيه] بين النظار، والأقرب قبوله؛ فإنه يغلب على الظن، فلو رأينا شخصاً أعطى فقيراً، ولم تُعْرَف

= من الأحكام، ما حافظ به على مصالح العباد، وهو الرءوف الرحيم.

(١) أخرجه أبو داود (١٤/١) كتاب: الطهارة، باب: السواك من الفطرة حديث (٥٤)، وابن ماجه (١/

١٠٧) كتاب: الطهارة، باب: الفطرة حديث (٢٩٤)، وأحمد (٤/٢٦٤)، وأبو عبيد في «كتاب

الطهور» (ص ٣٣١)، وأبو يعلى (٣/١٩٧) رقم (١٦٢٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/

٢٢٩)، وفي «مشكل الآثار» (١/ ٢٩٦-٢٩٧)، والبيهقي (١/٥٣) كتاب الطهارة، كلهم من طريق

حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سلمة بن محمد، عن عمار بن ياسر به.

والحديث ضعفه النووي في «المجموع» (١/٣٣٧)، وأعله بالانقطاع بين سلمة بن محمد وعمار بن

ياسر.

وقال الحافظ في «التلخيص» (١/٧٧): صححه ابن السكن وهو معلول.

عادته - يَسْبِقُ إِلَى الظَّنِّ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، وَإِنْ أَحْتَمَلَ غَيْرَهُ.

ومثاله في الشرع: تعليلُ جِزْمَانِ الْقَاتِلِ الْأَيْرَثِ؛ بِالْمَعاقِبَةِ بِنَقِيضِ مَقْصُودِهِ^(١)؛ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ تَوْرِيثُ الْمَبْثُوتَةِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ؛ مَعاقِبَةُ لِلزَّوْجِ بِنَقِيضِ مَقْصُودِهِ، وَتَحْلِيلُ الْخَمْرِ بِالنَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ الْمُنَاسِبُ مِمَّا عَهْدَ مِنَ الشَّرْعِ أَلْتَفَاتٌ إِلَيْهِ؛ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَدُلَّ نَصٌّ صَرِيحٌ، أَوْ غَيْرُ صَرِيحٍ، أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى أَعْتَابِ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ؛ لِيُخْرَجَ الْغَرِيبُ أَوْ عَيْنُهُ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ، أَوْ جِنْسِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ:

مثال الأول: شَرَعُ الْقِصَاصِ؛ فَإِنَّ فِيهِ أَعْتَابَ جِنْسِ الْجَنَائِيَةِ فِي جِنْسِ الْعُقُوبَةِ، وَأَعْتَابَ الْجَنَائِيَةِ الْخَاصَّةَ فِي الْعُقُوبَةِ بِمِثْلِهَا.

ومثال الثاني: أَعْتَابُ جِنْسِ الْمَشَقَّةِ فِي جِنْسِ التَّخْفِيفِ؛ كَقِيَاسِ الْجَمْعِ فِي الْحَضَرِ بِعُذْرِ الْمَطَرِ؛ قِيَاساً عَلَى الْجَمْعِ بِعُذْرِ السَّفَرِ، لَوْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ فِي الْجَمْعِ بِالْمَطَرِ.

ومثال الثالث: أَعْتَابُ عَيْنِ الصَّغَرِ فِي وَلَايَةِ الْبُضْعِ؛ قِيَاساً عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ.

ومثال الرابع: أَعْتَابُ جِنْسِ الْمَشَقَّةِ فِي إِسْقَاطِ قَضَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ عَنِ الْمَسَافِرِ بِالْقِيَاسِ عَلَى إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ عَنِ الْحَائِضِ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَلْقِيبِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ «مُؤَثَّرًا»، وَالثَّانِي «مُلَاطِمًا»، وَالْحَقُّ الْبَزْدَوِيُّ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ بِالْمُلَاطِمِ، وَالْحَقُّ الشَّرِيفُ بِالْمُؤَثَّرِ.

وَمِنْ الظُّنَّارِ مَنْ يَفْسِّرُ الْمَلَاءِمَةَ بِمَجْرَدِ الْمَشَابَهَةِ بِتَصَرُّفِ الشَّرْعِ لَا غَيْرِ؛ وَهَذَا لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ، وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ يُطْلِقُ الْمُؤَثَّرَ عَلَى كُلِّ مُخِيلٍ بِأَيِّ/ ١٢١ وَجْهِ ثَبَتَ، وَلَا مَشَاحَّةَ فِي الْأَلْقَابِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَقَاصِدِ.

وَقَدْ أوردَ عَلَى قَوْلِهِمْ: «أَعْتَابُ جِنْسِ الْعِلَّةِ» إِشْكَالًا:

فَقِيلَ: مَا تَعْنِي بِأَعْتَابِ جِنْسِ الْوَضْعِ؟ أَتُرِيدُ بِهِ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّ الْمُسَمَّى جِنْسًا؟ أَمْ تُرِيدُ بِهِ الصُّورَةَ الْمُجَانِسَةَ؟

فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّ، فَمَتَى أَعْتَبَرُ الشَّارِعُ عَيْنَهُ، كَانَ مُؤَثَّرًا؛ وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْمُؤَثَّرِ أَلَّا يَكُونَ عَامًّا.

وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ أَعْتَابَ الصُّورَةِ الْمُجَانِسَةِ، فَأَعْتَابُهَا بِخُصُوصِهَا أَوْ بِعُمُومِهَا؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ فَقْدَانِهِ، وَلَا يَتَأْتَى إِثْبَاتُ التَّغْلِيلِ إِلَّا بِهِ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَهُوَ الْمُؤَثَّرُ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ مَنْ جَوَّزَ الْقِيَاسَ فِي الْأَسْبَابِ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: لَا يَضُرُّ أَلْفَتْراقُ فِي الْخُصُوصِيَّاتِ بَعْدَ اشْتِرَاقِهَا فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ وَالْحِكْمَةِ، وَمَنْ يَنْفِيهِ يَقُولُ: النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ يَدْلَانِ عَلَى

(١) فَمَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عَوَّقَ بِحَرَمَانِهِ.

التعليل بالوصف، ولا يتعرض فيهما لوجه الاعتبار بخصوص أو عموم، فيحذف الخصوص
بألاجهاد.

وفائدة هذه التقاسيم تظهر في الترجيح عند معارضة العلي، فكما يلقبون بغض الأوصاف
«مناسباً»؛ لموافقتهما لما رُتب عليها؛ فيسمونه مخيلة أيضاً، و«الإخالة» الظن؛ ولا شك أنه يغلب
على الظن أن الحكم إنما شرع لأجلها.

وأما أن المناسبة والقرآن بشرط السلامة عن المبطلات دليل على العلية، فقد اعتمد الإمام
فيه على إجماع الصحابة المقطوع به من تصرفاتهم في الأحكام؛ فإن المتحقق عنهم أنهم كانوا
يعملون بكل ظن مستفاد من أصول الشريعة لا يعارضه قاطع، ولا ما هو أولى منه؛ ويستلزم
العمل بالمناسب لا محالة.

قال المصنف: «وبناؤها على ثلاث مقدمات:

أولها وأقواها: أنه ثبت أن أفعال الله - تعالى - وأحكامه معللة بالمصالح.

والذي تقدم منه إبطال تغليل أحكام الله - تعالى - وأفعاله بالمصالح؛ فكيف يقول هنا:
«أقواها» إلا أن يريد أقواها في ظن القائلين به: إما نظراً إلى الوقائع، أو على الوجوب؛ كما يقول
المعتزلة. وقوله: «والكلام فيه ما سبق» يشعر بذلك.

قوله: «وثانيها: أن هذا الوجه المعين يشتمل على هذه المصلحة الفلانية.

وثالثها: أن العلم بأن هذا الفعل يشتمل على هذه المصلحة من هذا الوجه فيفيد الظن بأن
ذلك الحكم معلل بهذه [المصلحة] ولأن غير هذه المصلحة كان معدوماً، والأصل بقاؤه على
العدم؛ فوجب أن يكون معللاً بهذا [الوصف]:.

وزوال الاستدراك في هذا التقرير - على أصولنا، فإنه ظاهر على أصول المعتزلة -: أن
يقال: إن الواقع في الشرع رعاية مصالح العباد في شزع الأحكام غالباً؛ فضلاً من الله - تعالى -
ونعمة، لا وجوباً عليه؛ بدلالة النصوص المقدم ذكرها، وقوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا
لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» ١٢١/ب [المائدة ٥٠] وقوله - عليه السلام -: «عَجَباً لِلْمُؤْمِنِ؛ لَا يَقْضِي اللَّهُ لَهُ قَضَاءً
إِلَّا وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ»^(١)، وبدلالة الاستقراء.

وإذا تقرر هذا، فالحكم لا ينفك عن مصلحة، ومصلحته لا تغدو أو صاف محله، فإذا بحثنا
وسبرنا، ولم نجد ما يصلح للتعليل سوى هذا الوصف المناسب مع سلامته عن المبطلات
والمعارض الرجح - غلب على الظن أنه العلة؛ لأننا بين أمور ثلاثة:

إما أن نقول بأن الحكم غير معلل، وإنه خلاف الأصل والغالب. أو نقول: إنه معلل
بوصف لم يطلع عليه بعد البحث والسبر، وإنه خلاف الظاهر والأصل أيضاً عدم ذلك الوصف

(١) أخرجه أحمد (١١٧/٣، ١٨٤)، وابن حبان (٧١٧)، وأبو يعلى (٨٦/٧) رقم (٤٠١٩) من حديث
أنس بن مالك وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢١٢-٢١٣): رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه ورجال
أحمد ثقات، وأحد أسانيد أبي يعلى رجاله رجال الصحيح غير أبي بحر ثعلبة وهو ثقة.

والبقاء عليه كما ذكر؛ فيتعين الثالث، وهو أن العلة هذا المذكور المناسب؛ فيتعين إضافة الحكم إليه أينما وجد.

هذا حاصل ما يشيرون إليه، وهو جار في الدوران والشبه والسبر، ولا فارق،، ونخص «لا فارق» بأنه المنطبق على مسمى القياس؛ فإن حاصله تقرير المماثلة.

قوله: «إذا ثبت هذا الأصل، فنقول: إن أهل الزمان يعبرون عن هذا المعنى بعبارة التلازم: مثله: لو كان كثير القيء ناقضاً للوضوء، لكان قليلاً ناقضاً له؛ لأن خروج النجاسة موجب لانتقاض الوضوء، ولما لم يكن القليل ناقضاً وجب ألا يكون الكثير ناقضاً»: وقد تقدم أن القياس ينقسم إلى:

قياس الطرد، ولا يعني به أن الجامع طردي، بل يعني طرد حكم العلة من محل الإجماع إلى محل النزاع.

وقياس العكس^(١)، وهو: طرد العلة من محل النزاع إلى محل الإجماع، وما ذكره المصنف مثال لقياس العكس.

وأما قياس الطرد^(٢)، فالمشهور: أن له ثلاث عبارات، وقد علمت أن القياس مركب من: فرع، وحكم، وعلة، وأصل.

(١) قياس العكس: هو إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر؛ لوجود نقيض علته فيه، وهاك مثلاً يوضحه:

اتفق الحنفية والشافعية على أن الإنسان لو نذر أن يعتكف صائماً - كان الصوم شرطاً في صحة الاعتكاف. واتفقوا كذلك على أنه لو نذر أن يعتكف مصلياً، لم تكن الصلاة شرطاً في صحة الاعتكاف، وبالضرورة يكون الحكم كذلك في حالة عدم نذرها معه. ثم اختلفوا في الاعتكاف بدون نذر الصوم معه؛ أيكون الصوم شرطاً لصحته أم لا؟

ذهب الحنفية إلى أنه شرط، وذهب الشافعية إلى أنه ليس بشرط - استدلت الحنفية على مذهبهم بقياس، هذا نظمه:

«لما وجب الصوم شرطاً للاعتكاف بنذره معه - وجب بدون نذره معه؛ كالصلاة لما لم تجب شرطاً للاعتكاف بنذرها معه، لم تجب بغير نذرها معه».

فالأصل المقيس عليه الصلاة والحكم عدم وجوبها شرطاً بغير نذرها، والعلة عدم وجوبها شرطاً بنذرها.

والفرع الصوم، وحكمه الوجوب شرطاً في حال عدم نذره، والعلة وجوبه شرطاً بنذره؛ فقد أثبتوا نقيض حكم الأصل في الفرع؛ لتناقضهما في العلة.

ينظر: القياس لشيخنا على عبد التواب.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤٨/٥، البرهان لإمام الحرمين ٧٨٨/٢، ٨٣٥، سلاسل الذهب للزركشي ٣٨٩، أحكام الأمدي ٢٧٥/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٣٥/٤، منهاج العقول للبدخشي ٩٨/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٥، التحصيل من المحصول للأرموي ٢٠٦/٢، المنحول للغزالي ٣٤٠، المستصفى له ٣٠٧/٢، حاشية البناني ٢٩١/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣/ =

فالفَرْعُ، والحُكْمُ: لا بُدَّ من التصريح بهما؛ لأنهما عَيْنُ الدَّعْوَى ونتيجة القياس المطلوبة.
وأما العلة والأصل: فتارة يصرَّح بهما، وتارة لا يصرَّح بهما، وتارة يصرَّح بالعلة دون
الأصل، وتارة يصرَّح بالأصل دون العلة:

أما العبارة الأولى، وهي التصريح بهما، فكقولنا: «التَّبِيدُ مُسْكِرٌ؛ فَيَحْرُمُ؛ قِيَاساً عَلَى
الْخَمْرِ»، وهذه العبارة أتمُّ العبارات، وهي متَّفِقٌ عَلَى صَحَّتِهَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ.

وأما العبارة الثانية، وهي أَلَّا يُصْرَّحَ بِالْعِلَّةِ، وَلَا بِالْأَصْلِ - فكقولهم: «وُجِدَ الْمُفْتَضِي
لِتَحْرِيمِ التَّبِيدِ؛ فَيَحْرُمُ»، والأكثَرُونَ عَلَى عَدَمِ قَبُولِهَا؛ لكونها وَغْدًا بِالْدَّلِيلِ؛ إِذْ مَعْنَاهَا أَنَّهُ وَجِدَ
المفتضي الذي سَأَبَيْتُهُ.

وقولُهُمْ فِي تَصْحِيحِهَا: «إِنَّمَا تَنْدَرُجُ تَحْتَ حَدِّ الدَّلِيلِ؛ فَتَكُونُ دَلِيلًا؛ فَإِنْ حَدَّ الدَّلِيلُ: مَا
يَلْزَمُ مِنْ تَسْلِيمِهِ تَسْلِيمُ مَحَلِّ النِّزَاعِ» - باطلٌ؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ حَدِّ الدَّلِيلِ يَنْتَقِضُ بِالشَّبْهَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ
قَالَ قَائِلٌ: الْبَارِئُ - تَعَالَى - مَوْجُودٌ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ فِي جِهَةٍ، وَسُلِّمَتِ الْمَقْدَمَتَانِ/ ١٢٢، لَزِمَ مِنْهَا
أَنَّ الْبَارِئَ - تَعَالَى - فِي جِهَةٍ، وَهَذِهِ شُبْهَةٌ، وَلَيْسَتْ دَلِيلًا؛ بَلْ حَدُّ الدَّلِيلِ هُوَ الْمَعْلُومُ الَّذِي يُمَكِّنُ
التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبَرِيٍّ^(١)، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ آلِاحْتِرَازَاتٍ.

وَمَا يَجْمَعُ الْعِبَارَةَ الثَّالِثَةَ: أَنَّ يُصْرَّحَ بِالْعِلَّةِ دُونَ الْأَصْلِ؛ فَيَقُولُ: الشَّدَّةُ الْمُطَرِّبَةُ عِلَّةٌ
لِلتَّحْرِيمِ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ فِي التَّبِيدِ؛ فَيَحْرُمُ. وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى قَبُولِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا؛ وَقَالَ:
الْقِيَاسُ رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِ بِعِلَّةٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَصْلَ، وَالْخِلَافُ فِيهَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ يُذَكَّرُ فِي
الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءُ الدَّلِيلِ، أَوْ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الدَّلِيلِ: فَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُثْبِتَ لِلْحَكْمِ فِي الْفَرْعِ إِنَّمَا هُوَ
الْعِلَّةُ، وَأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ وَالْقِرَانَ فِي الْأَصْلِ دَلِيلُ الْعِلَّةِ - فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذِكْرُ دَلِيلِ الدَّلِيلِ فِي التَّحْدِيدِ
أَوَّلًا، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ أَوَّلًا الْمَسْتَلْزِمَ لِلْحَكْمِ، وَهُوَ الْعِلَّةُ، فَإِذَا نُوزِعَ فِي عِلَّتِهَا، أَثْبَتَهَا بِذَلِكَ أَوْ بِمَا
يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ مَسَالِكِ التَّعْلِيلِ؛ وَهُوَ الْحَقُّ، أَوْ يَقَالُ: إِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُخَذَفُ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالتَّصْرِيحُ
بِالْعِلَّةِ يَشِيرُ إِلَى مَحَالِّهَا مِنْ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ، لَا سِيَّما عِلَّةٌ مَشْهُورَةٌ بَيْنَ النُّظَّارِ؛ كَقَوْلِنَا: «الْقَتْلُ
الْعَمْدُ وَالْعُدْوَانُ: سَبَبُ الْقِصَاصِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ههنا»

= ٧٨، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١١٣/٤، أحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٦٤٩،
حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٤٥/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ٨٥٥/٢،
إرشاد الفحول للشوكاني ٢٢٠.

(١) انظر: الإحكام ٩/١، العبادي على شرح الورقات ص ٤٨، المحلي على جمع الجوامع ١٢٤/١،
العصدي على ابن الحاجب ٣٦/١، إرشاد الفحول ص ٥، (فتح الرحمن ص ٣٣)، وحده البايجي بأنه:
«ما صح أن يرشد إلى المطلوب الغائب عن الحواس» (الحدود ص ٣٨)، وعرفه الباقلاني بأنه: «ما
أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطرابه» (الإنصاف ص ٥)، وقال
الزركشي: «هو ما يتوقف عليه العلم أو الظن بثبوت الحكم بالنظر الصحيح» (لقطة العجلان ص ٣٣)،
وقال الشريف الجرجاني: «هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر». (التعريفات ص ١٠٩).

وأما العبارة الرابعة: وهي أن يُصرَّح بالأصل دون العلة - فإنما تُقَعُّ في قياس الدلالة؛ كقولهم في المخلوقة من ماء الزاني^(١): لو حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، لَوَرِثَتْ مِنْهُ؛ كَاللَّاحِقَةِ.

(١) اختلف الفقهاء في البنت من الزنا؛ هل تحرم على أبيها، أو لا تحرم؟ فذهب جمهور الفقهاء منهم: الأئمة الثلاثة: مالك وأبو حنيفة وأحمد؛ إلى القول بأنه يحرم على الرجل أن يتزوج ابنته المتخلقة من مائه. وقالوا: إن نكاح البنت من الزنا من الأنكحة الفاسدة؛ لأنهم يشترطون في صحة النكاح ألا تكون المرأة متخلقة من ماء الزوج مع قطع النظر عن كونها من نكاح أو زنا. وذهب الشافعية إلى القول؛ بأن بنت الزنا لا تحرم على أبيها، وأنه إذا عقد عليها كان النكاح صحيحاً. وإن قالوا بكراهة نكاحها للخروج من الخلاف. قال ابن شهاب الدين الرملي: والمخلوقة من ماء زناه تحل له؛ لأنها أجنبية عنه؛ إذ لا يثبت لها توارث ولا غيره من أحكام النسب، وإن أخبره صادق كعيسى عليه السلام وقت نزوله بأنها من مائه؛ لأن الشرع قطع نسبها عنه؛ فلا نظر لكونها من ماء سفاح نعم يكره له نكاحها خروجاً من الخلاف. واستدل الشافعية بما يأتي:

أولاً: قالوا: إن بنت الزنا أجنبية عن الزاني؛ إذ لو كانت بنتاً للزاني لثبت لها الميراث وغيره من أحكام النسب: من ثبوت الولاية له عليها؛ ووجوب حضانتها، ونفقتها؛ فلما لم يثبت شيء من ذلك - علمنا انتفاء البتنية، وأنها أجنبية فلا تدخل في آية التحريم، وتبقى داخلة في قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

ثانياً: تمسكوا بقول النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أخبر أن الولد للفراش، وهذا يقتضي حصر النسب في الفراش؛ فلو كانت بنت الزنا بنتاً للزاني لبطل الحصر؛ وهو منتفٍ لوقوعه في خبر الرسول ﷺ.

وقد نوقش دليل الشافعية الأول؛ بأن قولكم: إن بنت الزنا أجنبية عن الزاني - غير صحيح؛ فإنها مخلوقة من مائه فهي كالبنت من النكاح؛ إذ لا معنى لكونها بنته إلا لأنها مخلوقة من مائه، وقولكم: لو كانت بنته لثبت لها الميراث وغيره - لا يفيد، فإن تخلف بعض الأحكام لا ينفي كونها بنتاً له. ومما يؤيد ذلك أنه إذا كان ولده كافراً لا يرثه، ومع ذلك لا يمكن أن يقال: إنه أجنبي عنه؛ فكذلك الحال في البنت من الزنا، ويقال لهم في الدليل الثاني: إن قولكم: إن الحديث يقتضي حصر النسب في الفراش - مسلم، ولكن نقول لكم: إن النسب الذي اقتضى الحديث حصره في الفراش - هو النسب الشرعي الذي تترتب عليه أحكام الشرع من التوارث وغيره؛ وهذا لا يدل على نفي النسب الحقيقي في غير الفراش. يؤيد ذلك: أنه يحرم على الرجل أن يتزوج بنته من الرضاعة، ومع ذلك فهي ليست من الفراش في شيء.

وأما الجمهور: فقد استدلوا على حرمة نكاح البنت من الزنا بالكتاب والمعقول: أما الكتاب فقولهم تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ الآية ووجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: أنها نصت على تحريم كل بنت مضافة إلى المخاطبين. ومما لا شك فيه أن بنت الزنا بنته؛ لأنها أنثى مخلوقة من مائه، وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرمة. ومما يدل على ذلك قوله ﷺ في شأن امرأة هلال بن أمية: «انظروه»؛ يعني: ولدها «فإن جاءت به على صفة كذا فهو لشريك بن سحماء» =

وقد عَلِمْتُ أَنَّ الفقهاء أَصْطَلَحُوا عَلَى قَضَرِ أَسْمِ الْقِيَاسِ عَلَى التَّمْثِيلِ، وَهُوَ أَلَا سَتَدْلَالُ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِيهَا لِأَجَلِهِ شُرْعَ الْحُكْمِ، وَهُوَ أَخْصُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَعْمُولِ بِهِ شُرْعاً، وَيَسْمُونَ مَا يَتَرَكَّبُ عَلَى غَيْرِ صِيغَةِ التَّمْثِيلِ أَسْتَدْلَالاً وَيُرْسُمُونَهُ بِأَنَّهُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ تَسْلِيمِهِ تَسْلِيمُ الْمَطْلُوبِ، وَلَيْسَ بِنَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ؛ فَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَا يَوْضَعُ عَلَى صِيغَةِ الْحَمْلِيِّ؛ كَقَوْلِنَا: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَيَقْرُرُونَ كُلَّ مُقَدِّمَةٍ بِمَا يُسَاعِدُ عَلَيْهَا مِنْ عَقْلِ أَوْ عَزْفٍ أَوْ نَقْلِ، وَيَنْدَرِجُ فِيهِ الشَّرْطِيُّ الْمُتَّصِلُ، وَهُوَ مَا أَسْتَعْمِلُ بِكَلِمَةِ «إِنْ» أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا.

وَاللَّازِمُ عَنْهُ ثَبُوتُ الثَّانِي لِثَبُوتِ الْأَوَّلِ. وَنَفْيُ الْأَوَّلِ لِنَفْيِ الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْأَوَّلِ نَفْيُ الثَّانِي، وَلَا مِنْ ثُبُوتِ الثَّانِي ثُبُوتُ الْأَوَّلِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعَمَّ، وَإِنْ كَانَ أَلَا سَتَدْلَالُ فِيهِ بِإِثْبَاتٍ، فَالْأَخْسَنُ أَسْتَعْمَالُهُ بِكَلِمَةِ «إِنْ»؛ كَقَوْلِكَ: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، فَهُوَ حَيَوَانٌ لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَإِنْ كَانَ: أَلَا سَتَدْلَالُ بِالنَّفْيِ، فَالْأَخْسَنُ أَسْتَعْمَالُهُ بِكَلِمَةِ «لَوْ»؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْاِمْتِنَاعِ؛ كَقَوْلِكَ: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا، لَكَانَ حَيَوَانًا»، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ؛ فَلَا يَكُونُ إِنْسَانًا» وَقَدْ تُخَدَّفُ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ؛ لِشَهْرَتِهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) [الأنبياء ٢٢]،

يعني: الزاني.

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ: فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْبِنْتَ مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَائِهِ، فَهِيَ بَضْعَةٌ مِنْهُ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ؛ كَمَا لَا تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهُ مِنَ النِّكَاحِ.

وَالَّذِي يَتَبَيَّنُ لَنَا بَعْدَ بَيَانِ الْأَدْلَةِ، وَمِنَاقِشَةِ أَدْلَةِ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ هُوَ الْمَذْهَبُ الرَّاجِحُ الَّذِي يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ؛ نَزُولاً عَلَى مُوجِبِ الْأَدْلَةِ، لَا سِيَّمَا أَنَّنَا نَجِدُ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ تَحْرِمُ الْبِنْتَ مِنَ الرِّضَاعِ، وَذَلِكَ تَحَاشِياً عَنْ أَنْ يَسْتَفْرِشَ مِنَ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وَيَسْتَمْتَعَ بِجَزْئِهِ، وَالْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَ الشَّارِعَ بِهِ تَحْرِيمَ الْبِنْتَ مِنَ الرِّضَاعِ - مَوْجُودٌ فِي الْبِنْتَ مِنَ الزَّوْنِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْبِنْتَ مِنَ الزَّوْنِ أَوْلَى بِالتَّحْرِيمِ مِنَ الْبِنْتَ مِنَ الرِّضَاعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْجُزْئِيَّةِ ثَابِتَةٌ فِيهَا قِطْعاً؛ لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَائِهِ - أَمَّا الْبِنْتَ مِنَ الرِّضَاعِ: فَإِنَّهَا حَرُمَتْ لِشَبْهَةِ الْجُزْئِيَّةِ، فَإِذَا ثَبِتَ التَّحْرِيمُ مَعَ شَبْهَةِ الْجُزْئِيَّةِ، فَثُبُوتُهُ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ الْمَحَقَّقَةِ أَوْلَى؛ خُصُوصاً إِنْ الشَّافِعِيَّةُ قَدْ وَافَقُوا غَيْرَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَوْلَدِهَا مِنَ الزَّوْنِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ بَعْضُهَا، وَانْفَصَلَ مِنْهَا إِنْسَانًا؛ بِخِلَافِ الْبِنْتَ مِنَ الزَّوْنِ؛ لِأَنَّهَا انْفَصَلَتْ مِنْهُ مَنِيًّا، فَإِنْ تَعَلَّلَهُمْ هَذَا لَا يَفِيدُهُمْ سِوَى أَنَّ الْبُضْعِيَّةَ فِي ابْنِ الْمَرْأَةِ مِنَ الزَّوْنِ أَظْهَرَ مِنْهَا فِي الْبِنْتَ مِنَ الزَّوْنِ. وَلَكِنَّهُ لَا يَقِيدُ نَفْيَ الْبُضْعِيَّةِ عَنِ الْبِنْتَ مِنَ الزَّوْنِ، فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَائِهِ؛ فَإِنْكَارُ وُجُودِ الْجُزْئِيَّةِ فِي مَسْأَلَةٍ دُونَ مَسْأَلَةٍ لَا يَصِحُّ.

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ حُجَّةٌ قِطْعِيَّةٌ؛ مُسْتَدْلَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ ذَاتَ الْإِلَهِ - تَعَالَى - تَقْتَضِي التَّفَرُّدَ بِالْغَلْبَةِ وَالسُّلْطَانِ التَّامَ، وَلَيْسَ هَذَا أَمْرًا عَادِيًّا فَقَطْ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ تَقْتَضِيهِ حَقِيقَةُ الْإِلَهِ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ انْفِكَاكُهُ عَنْهَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ إِلَهًا كَامِلًا؛ فَالْإِلَهِ يَجِبُ أَنْ يَتَصَفَّ بِالنِّهَايَةِ الْعَظْمَى الَّتِي لَا حَدَ فَوْقَهَا مِنَ الْكَمَالِ، وَبِدَيْهِ أَنْ النِّهَايَةُ الْعَظْمَى مِنَ صِفَةِ السُّلْطَانِ أَنْ تَكُونَ سُلْطَةً تَامَةً لَا يَنْزَاعُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ مَعَهُ قُدْرَةٌ قَاهِرَةٌ، وَإِلَّا كَانَ سُلْطَانُهُ نَاقِصاً حَتَمًا؛ فَيَكُونُ هُوَ نَاقِصاً أَيْضًا؛ فَإِذَا وَجَدَ إِلَهَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَقْتَضِي ذَاتَهُ التَّفَرُّدَ بِالسُّلْطَانِ - كَانَ مِنَ الْمَحَالِ اتِّفَاقُهُمَا؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَقْتَضَى الذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا =

ويندرج أيضاً فيه الشرطي المنفصل، وهو: ما استعمل بكلمة «أما» أو ما يقوم مقامها/ ١٢٢ ب، والقسمة فيه إما أن تكون حقيقة، وهي المانعة من الجمع والخلو الدائرة بين النفي والإثبات؛ كقولك: «هذا العدد إما شفع، أو وتر» فهذا ينتج أربعة: «لكنه وتر؛ فليس بشفع» «لكنه شفع؛ فليس بوتر»، «لكنه ليس بوتر؛ فهو شفع»، «لكنه ليس بشفع؛ فهو وتر».

وإن كانت القسمة مانعة من الجمع دون الخلو؛ كقوله: «هذا الفعل إما واجب أو حرام»، فلا استثناء فيه بالإثبات، «منتج نفى ما عداه؛ كقولك: لکنه واجب؛ فيلزم ألا يكون حراماً، ولا غيره من الأحكام ضرورة استحالة الجمع، والاستثناء بالنفي لا ينتج؛ لعدم الانحصار؛ إذ يجوز أن يكون مندوباً، أو مكروهاً، أو مباحاً، اللهم إلا أن يدعي عدم ما سوى المذكور ظاهراً بناءً على السبر وعدم الوجدان فيفيد السلب إثبات المذكور ظاهراً، كما سنذكره في مسئلك السبر، إن شاء الله تعالى.

وإن كانت القسمة مانعة من الخلو دون الجمع؛ كقولك: زيد في البحر، أو لا يعرف، لزم من استثناء السلب فيه ثبوت نقيضه، ولا ينعكس، وقد يختصرون المنفصل، فيقولون: القول بكذا وكذا مما لا يجتمعان، وقد ثبت كذا؛ فينتفي الآخر، وقد انتفى كذا فيثبت الآخر وهو العنادي بعينه. وقد يختصرون المتصل أيضاً، فيقولون: انتفى لازم كذا، فينتفي، أو وجد ملزومه فيثبت.

قوله: «وأقول: تحقيق هذا الكلام؛ أن يقال: القول بانتقاض الوضوء بخروج القيء يفضي إلى مخالفة الدليل، فوجب ألا يثبت:

بيان الأول: أن تقرير انتقاض الوضوء بخروج القيء: إما ألا يكون كونه خارجاً نجساً - علة لانتقاض الوضوء، وإما أن يكون: والأول باطل؛ لأن المناسبة والقرآن يدلان على العلية، وقد حصل في القيء، فلو لم يكن هذا المعنى علة - لزم تخلف الدليل عن المدلول - يغني حكم السببية - وهو باطل، ولا جائز أن يكون علة؛ لأنه حصل في القليل، فيلزم الانتقاض به، فإذا لم يثبت الانتقاض - وجب تخلف المدلول عن الدليل - يعني: حكم العلة - وإنه باطل

= فمحال على الإله أن يتنازل عن شيء من سلطانه التام؛ فلم يوجد شيء من العالم عند ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، أي: لم توجد رأساً فالآية حجة قطعية، وبرهان ساطع على نفي تعدد الآلهة. وقيل: إنها حجة إقناعية، ولعل منشأ قوله هذا حمل الغائب على الشاهد؛ فقد رأى أنه يجوز عقلاً الاتفاق على السلطان، وإن كانت العادة جرت على خلافه؛ فقال: إنها حجة إقناعية، لكن قد ثبت أن حقيقة الإله تقتضي السلطان المطلق الشامل؛ فلا يتخلف عنها ألبتة فمحال أن يتفق مع غيره، نعم العادة تؤيد ذلك وتوضحه في كل ذي سلطان حتى الحيوان؛ فإذا كان الحيوان الضعيف لا يرضى أن ينازع في سلطانه؛ فكيف يرضى الإله الذي تقتضي ذاته الغلبة والسلطان التام أن يتفق مع مثله؟! لا شك في أنه لا يرضى لنفسه سوى الكمال المطلق. ينظر: الدرر السنية في تنزيه الحضرة الإلهية لشيخنا أحمد المستكاوي.

بالإجماع»: وَمَا ذَكَرَهُ وَاضِحٌ، وَالْعِبَارَاتُ مُتَّبِعَةٌ.

قَوْلُهُ: «الرَّابِعُ: الدَّوْرَانُ وَهُوَ: أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ دَائِرٌ مَعَ هَذَا الْوَصْفِ وَجُوداً وَعَدَمًا وَالدَّوْرَانُ يُفِيدُ ظَنَّ الْعِلِّيَّةِ»:

هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْمُفْهَمَاءِ: الشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَزَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّهُ يَفِيدُ الْعِلْمَ^(١).

قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْبَقْلَانِيِّ، وَالْإِسْفَرَايْنِيُّ: لَا يَفِيدُ عِلْمًا وَلَا ظَنًّا.

وَاحْتَجَّ الْقَاضِي: بِأَنَّ دَعْوَى أَطْرَادِهِ فِي جَمِيعِ صُورِ وَجُودِهِ تَتَوَقَّفُ عَلَى ثَبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ، وَثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلِّيَّتِهِ، وَعِلِّيَّتُهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَطْرَادِهِ؛ فَيَدُورُ.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ الطَّرْدَ حَاصِلُهُ السَّلَامَةُ عَنِ النُّقْضِ، وَالْعَكْسُ لَيْسَ شَرْطًا فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، وَنَفْيُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ، حُكْمٌ آخَرُ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ أُخْرَى لَا اِزْتِبَاطَ لَهَا/ ١٢٣ ثَبُوتِ الْحُكْمِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّا نَعْنِي بِأَطْرَادِهِ وَجُودَهُ مَعَهُ فِي سَائِرِ الصُّورِ الْمُتَجَمِّعِ عَلَيْهَا، وَالْعَكْسُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا، لَكِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ، لَكِنَّ الْمَجْمُوعَ مُسْتَقِلٌّ.

وَاحْتَجَّ الْمُشْتَبِّهُونَ: بِأَنَّ الْحُكْمَ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ غَالِبًا، وَغَيْرِ الدَّائِرِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْحُكْمِ فَيَلْزَمُ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا، فَلَا ضِلَّ عَدَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَتَّعَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّائِرُ هُوَ الْعِلَّةُ.

وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ كَمَا دَارَ مَعَهُ، دَارَ مَعَ تَعَيُّنِهِ، وَكَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ؛ فَيَكُونَانِ - أَوْ أَحَدُهُمَا - عِلَّةً أَوْ جِزَاءً مِنَ الْعِلَّةِ، وَبِالنُّقْضِ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الْمُتَضَافَةِ؛ كَالْأَبُوَّةِ وَالْبَنُوَّةِ، وَبِبَعْضِ الْأَوْصَافِ الطَّرْدِيَّةِ: كَالرَّائِحَةِ الْفَائِحَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْحَمْرِ، وَكَوْنِ الْمَاءِ مَائِعًا؛ تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَى جَنْبِهِ، وَأَنَّهُ يُسَبِّحُ فِيهِ، وَيُضَادُّ مِنْهُ السَّمَكُ، وَيَتَعَكَّسُ فِي سَائِرِ الْمَائِعَاتِ. وَبِأَنَّ الْوَصْفَ كَمَا دَارَ مَعَ الْحُكْمِ، دَارَ الْحُكْمُ مَعَهُ؛ كَتَحْرِيكِ الْإِصْبَعِ مَعَ تَحْرِيكِ الْخَاتَمِ، فَلَيْسَ جَعْلُ أَحَدِهِمَا عِلَّةً وَالْآخَرُ مَغْلُولًا بِأَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ. وَبِالنُّقْضِ بِأَخْصِ وَصْفِ الْعِلَّةِ، وَالشَّرْطِ الْمَسَاوِي.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ يَتَّعَيْنُ عَلَى الْمُتَمَسِّكِ بِهِ إِلْغَاءُ تَعْيِينِ الْوَصْفِ وَالْأَصْلِ إِمَّا بَيَّانٌ أَنَّهُ طَرْدٌ مُخَصٌّ، أَوْ بِأَنَّ الْمُتَّعَيْنَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ؛ إِنْ أُمْكِنَ، وَأَنَّ الْعَدَمَ لَا يُعَلَّلُ بِهِ الثَّبُوتُ، أَوْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ بِالْقَاصِرِ، وَالْمُتَّعِدِّي أَرْجَحُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَأَمَّا النُّقْضُ بِالْمُتَضَافَاتِ؛ فَيُدْفَعُ بَيَّانٌ تَقَدُّمُ الْمُدَّعَى عِلِّيَّتِهِ بِالذَّاتِ عَلَى الْحُكْمِ، وَعَلَيْهِ يَخْرُجُ النُّقْضُ بِدَوْرَانِ الْحُكْمِ مَعَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُرْتَبِّ

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤٣/٥، سلاسل الذهب للزركشي ٣٨٧، نهاية السؤل للإسنوي ٤/ ١١٧، منهاج العقول للبدخشي ٨٨/٣، ٩١، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٦، التحصيل من المحصول للأرموي ٢٠٣/٢، الإبهاج لابن السبكي ٧٢/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٤/ ١١١، حاشية العطار ٣٣٨/٢، تيسير التحرير لأمير باد شاه ٤٩/٤، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢١٦/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ٨٥٤/٢، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٤٠، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٢١.

على الوصف.

وَأَمَّا النِّقْضُ بِالطَّرِيقَاتِ: فَبِاشْتِرَاطِ الْأَيْقُنِ بِعَدَمِ عَلِيَّةِ الدَّائِرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَهُ بِشَرْطِ الْأَيْقُنِ فِي الْمَحَلِّ مِثْلَهُ أَوْ أَوْلَى مِنْهُ، وَالطَّرْدُ لَا يَعْدَمُ فِي الْمَحَلِّ مِثْلَهُ وَلَا مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَهُ بِأَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ وَرُودُ الشَّرْعِ بِهِ، يَغْنِي: وَعَادَةُ الشَّرْعِ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الطَّرِيقَاتِ فِي الْأَحْكَامِ.

وَأَمَّا النِّقْضُ بِأَخْصِ الْعِلَّةِ وَالشَّرْطِ الْمَسَاوِي، فَوَارِدٌ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ، إِلَّا بِالْإِحْتِرَازِ عَنْهُ عَنْ تَقْيِيدِ الدَّعْوَى أَوْلاً بِأَنَّ الدَّوْرَانَ مُسْتَلْزِمٌ لِتَحْقِيقِ الْعِلَّةِ؛ فَإِنَّ الدَّائِرَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنَ الْعِلَّةِ أَوْ لَازِمَهَا، وَإِذَا مَا كَانَ فَقَدْ تَحَقَّقَ وَجُودُ الْعِلَّةِ.

وَإِحْتِجَ أَيْضاً: بِأَنَّ بَعْضَ الدَّوْرَانَاتِ، ذَلِيلٌ عَلَى الدَّائِرِ، فَيَكُونُ الْكُلُّ كَذَلِكَ، وَقَرَّرُوهُ بِدَوْرَانِ الْعُضْبِ مَعَ الدَّعَاءِ بِالْأَسْمِ الْخَاصِّ، وَهُوَ مُثْقَلٌ، وَهُوَ أَيْضاً مَنْقُوضٌ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ.
وَالْجَوَابُ عَنِ التَّقْوِصِ بِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: «بِدَلِيلِ أَنَّ الْعُقَلَاءَ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ التَّجَرِبَةَ تُفِيدُ ظَنَّ الْعِلِّيَّةِ، وَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ إِلَّا مَشَاهِدَةُ هَذِهِ الْمَعَانِيَةِ وَجُوداً وَعَدَمًا/ ١٢٣ب»:

يُقَالُ لَهُ: التَّجَرِبَةُ اخْتَصَّتْ بِكَثْرَةِ التَّكَرُّرِ كَثْرَةَ أَفَادَتِ الْعِلْمِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ دَلَالَةُ الْعَادَةِ عَلَى سَبَبِيَّةِ الشَّيْءِ عَلَى اتِّفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ اتِّفَاءِهِ، وَالدَّوْرَانُ يَكْفِي فِيهِ الْمَرْءَ وَالْمَرْثَانِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضاً التَّقْوِصُ الْمَذْكُورُ، وَجَوَابُهَا مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الدَّوْرَانَ قَدْ يَكُونُ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلَ أَنَّ عَصِيرَ الْعَنْبِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ خَمِراً، كَانَ حَلَالاً، فَلَمَّا صَارَ خَمِراً - صَارَ حَرَاماً، فَلَمَّا زَالَتِ الْخَمَرِيَّةُ، وَصَارَ خَلّاً - صَارَ حَلَالاً. وَقَدْ يَكُونُ فِي صُورَتَيْنِ؛ كَقَوْلِ الْحَنْفِيِّ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ: «كُنُوزُ الذَّهَبِ جَوْهَرُ الْأَثْمَانِ فَوَجِبَتِ الزَّكَاةُ، بِدَلِيلِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لِمَا حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ - وَجِبَتِ الزَّكَاةُ فِيهِ، وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ؛ كَالثِّيَابِ وَالْعَبِيدِ، لَمَّا لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا ذَلِكَ - لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهَا»:

وَلَا شَكَّ فِي إِفَادَتِهَا الظَّنَّ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُمَثَّلَ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِحْتِجَاجِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمِثَالِ إِفَادَةُ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ عَلَى ثُبُوتِهِ أَوْ نَفْيِهِ.

قَوْلُهُ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الدَّوْرَانُ لَا يُفِيدُ الْعِلِّيَّةَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَهُ - تَعَالَى - مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا نِهَآيَةَ لَهَا، وَالْعِلْمُ مَعَ الْمَعْلُومِ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَائِرٌ مَعَ الْآخَرِ وَجُوداً وَعَدَمًا، مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِلَّةً لِلْآخَرِ: أَمَّا الْعِلْمُ، فَلَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ؛ وَتَابِعُ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا فِيهِ، وَأَمَّا الْمَعْلُومَاتُ؛ فَلَأَنَّهَا مُخَدَّنَةٌ، وَعِلْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - قَدِيمٌ»:

هَذِهِ صُورَةٌ مِنْ صُورِ النِّقْضِ بِالْأُمُورِ الْمُتَضَافَةِ الَّتِي لَا تُعْقَلُ، فَلَا يُوجَدُ أَحَدُهَا بِدُونِ الْآخَرِ: كَالْأُبُورَةِ وَالْبُنُورَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهَا؛ بِأَنَّهَا تُشْتَرِطُ فِي الْعِلَّةِ الدَّائِرَةِ: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَرْتَباً عَلَيْهَا، وَتَكُونُ سَابِقَةً عَلَيْهِ سَبْقاً دَائِياً.

النوع الثاني من القياس

قياس الشبهة

مثاله: أَنَّ الْعَبْدَ الْمَقْتُولَ خَطَا يُشْبِهُ الْأَخْرَارَ فِي كَوْنِهِ عَاقِلًا مُكَلَّفًا؛ وَمُقْتَضَى قَتْلِهِ مِنْ

قوله: «النوع الثاني من القياس: قياس الشبهة»:

أَعْلَمُ: أَنَّ الشَّبَهَ^(١) لَمْ يُغْنِ بِتَصْوِيرِهِ إِلَّا الْحَذَاقُ، فَقِيلَ: إِنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يُشِيرُ اشْتِبَاهًا بَيْنَ مَحَلِّينَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَسْتَوَاؤُهُمَا فِي الْحُكْمِ.

وقيل: مَا يُوهِمُ الْأَشْتِرَاكَ فِي مُخِيلٍ، وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ وَصْفٍ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَلْزَمَ مِنْ رَبِطِ الْحُكْمِ بِهِ مَصْلَحَةٌ أَوْ لَا:

وَالثَّانِي: الطَّرْدُ، وَالْأَوَّلُ: لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَّعَيْنَ فِيهِ جِهَةٌ الصَّلَاحِ أَوْ لَا: وَالْأَوَّلُ: الْمُخِيلُ.

وَالثَّانِي: الشَّبَهُ؛ فَالشَّبَهُ لَهُ مَرْتَبَةٌ وَسَطَى بَيْنَ الطَّرْدِ وَالْمُنَاسِبِ. وَمِمَّا يَفَارِقُ بِهِ الْمُخِيلُ الشَّبَهَ: أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عَدَمُ وُرُودِ الشَّرْعِ، لَأَذْرَكَ الْعَقْلُ صِلَاحِيَّةَ الْمُخِيلِ لِمَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ حَتَّى ظَنَّتِ الْمَعْتَزَلَةُ أَنَّ الْحُكْمَ صِفَةً لِمُخِيلِهِ لِذَلِكَ، وَأَنَّ الشَّرْعَ مَخْبِرٌ عَنْ حَالِ الْمُخِيلِ، وَلَوْ قُدِّرَ وُرُودُ الشَّرْعِ - لَمْ يُذْرِكِ الْعَقْلُ صِلَاحِيَّةَ الشَّبهِ لِحُكْمِ الْمَرْتَبِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ/ ١٢٣ الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ جَنَائَةً مُنَاسِبٌ لِلِاعْتِدَاءِ بِمِثْلِهِ، وَالْإِتْلَافُ يُنَاسِبُ تَرْتِيبَ الضَّمَانِ بِالْمِثْلِ فِيمَا لَهُ مِثْلٌ؛ فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ صُورَةٌ وَمَعْنَى، وَبِإِيجَابِ الْقِيَمَةِ فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى مِثْلِهِ الْخَفِيِّ.

وَأَمَّا أَشْتِرَاطُ النِّيةِ فِي الصُّومِ الْمَفْرُوضِ^(٢)، فَلَوْلَا وُرُودُ الشَّرْعِ بِإِيجَابِهِ فِي الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ دُونَ

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٢٩/٥، البرهان لإمام الحرمين ١٥٩/٢، أحكام الأمدي ٢٧١/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٠٥/٤، منهاج العقول للبدخشي ٨٨/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٥، التحصيل في المحصول للأرموي ٢٠١/٢، المنحول للغزالي ٣٧٨، المستصفى له ٣٠١/٢، حاشية البناني ٢٨٦/٢، الإبهاج لابن السبكي ٦٦/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٠٣/٤، حاشية العطار ٣٣١/٢، المعتمد لأبي الحسين ٢٩٨/٢، أعلام الموقعين لابن القيم ١١٥/١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٥٣/٤، ميزان الأصول للسمرقندي ٨٦٤/٢، تقريب الوصول لابن جزى ١٣٩، إرشاد الفحول للشوكاني ٢١٩.

(٢) لصوم رمضان وغيره ركنان:

الأول: النية، والثاني: الإمساك:

هَذَا أَلَاغْتِبَارٍ: وَجُوبُ الدِّيَّةِ، وَيُسْبِهُ الْأَمْوَالَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُبَاعُ وَيُشْتَرَى؛ وَمُقْتَضَى قَتْلِهِ مِنْ هَذَا أَلَاغْتِبَارٍ: وَجُوبُ الْقِيَمَةِ.

النَّفْلُ - لما تَقَطَّنَ الْعَقْلُ لاشتِرَاطِهَا فِي رَمَضَانَ؛ بِجَامِعِ أَنَّهُ صَوْمٌ مَفْرُوضٌ. وَلَوْ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي

= الركن الأول: النية: قال الشافعي والأصحاب: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصوم الواجب، أو المنذور إلا بالنية.

وقال أبو حنيفة: لا يشترط النية في رمضان، واستدل هؤلاء على عدم وجوب النية في رمضان بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فَإِنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - أمر بالصوم ولم يأمر بالنية. وقالوا أيضاً: إن شهر رمضان مستحق بالصوم يمنع من إيقاع غيره فيه؛ فلم يفتقر إلى نية؛ كالعيدين، وأيام التشريق؛ فإنه لما كان الفطر فيهما مستحقاً - لم يحتج إلى نية.

والمذهب الأول: وهو وجوب النية في صوم شهر رمضان؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾، فَإِنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - أخبر أن المجازاة لا تقع بمجرد الفعل؛ حتى يبتغي به الفاعل وجه الله، بل لا بد من إخلاص النية: ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فإنه ﷺ نفى العمل بدون النية، وقال أيضاً: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا بِدُونِ النِّيَّةِ». وأيضاً: الصوم عبادة محضة، فلا يصح من غير نية كالصلاة، ثم إن محل النية القلب، ولا يشترط النطق باللسان بلا خلاف، ولا يكفي عنه نية القلب بلا خلاف أيضاً، لكن يستحب أن ينطق بها؛ ليساعد اللسان القلب.

ويمكن الرد على من قال: إن النية ليست واجبة بما يأتي:

أَمَّا عَنِ الْآيَةِ: فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُجْمَلَةٌ وَقَدْ وَرَدَ بَيَانُهَا، وَهِيَ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ. وَأَمَّا عَنْ قَوْلِهِ: بِأَنْ صَوْمَ رَمَضَانَ مُسْتَحَقٌّ بِالصَّوْمِ، فَيَمْنَعُ مِنْ إِيْقَاعِ غَيْرِهِ فِيهِ - فَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ بِمَنْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ قَدْرٌ مَا يُؤَدِّيهِ فِيهِ، فَقَدْ اسْتَحَقَّ زَمَانُهَا عَلَيْهِ، وَمَنْعُ مِنْ إِيْقَاعِ غَيْرِهَا فِيهِ؛ عَلَى أَنَّ النِّيَّةَ فِيهَا وَاجِبَةٌ، وَيَجِبُ لِكُلِّ يَوْمٍ سِوَاءِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ نِيَّةٌ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ يَدْخُلُ وَقْتُهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَخْرُجُ وَقْتُهَا بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ مَا قَبْلَهُ، وَلَا يَفْسُدُ مَا بَعْدَهُ، فَلَمْ تَكْفِهِ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ.

فلو نوى أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله، لم تصح هذه النية لغير اليوم الأول.

وقال بعضهم: لا تصح لليوم الأول، وممن قال به الشيخ أبو محمد الجويني، وعلل ذلك بأن النية قد فسد بعضها، والمذهب الأول.

ولا بد في صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب من تبييت النية؛ أي: إيقاعها ليلاً؛ لما روت حفصة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»، فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ أَدَاءً أَوْ قِضَاءً، وَلَا صَوْمُ الْكُفَّارَةِ، وَلَا فِدْيَةُ الْحَجِّ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ بَنِيَّةً مِنَ النَّهَارِ بِلَا خِلَافٍ.

وفي صوم النذر طريقان: المذهب - وبه قطع الجمهور، وهو المنصوص عليه في «المختصر» -: لا يصح بنية من النهار، ولا يشترط في تبييت النية الجزء الأخير من الليل؛ للإطلاق في الحديث المتقدم.

وقيل: يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ؛ قِيَاساً عَلَى أَذَانِ الصَّبْحِ، وَالدَّفْعِ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ اقْتِرَانُهَا بِالْعِبَادَةِ - وَجِبَ أَنْ تَقْتَرَنَ مِنْهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ.

إِلَّا أَنَّا رَأَيْنَا أَنَّ الشَّارَعَ أَجْرَى فِيهِ أَحْكَامَ الْأَمْوَالِ أَكْثَرَ مِمَّا أَجْرَى فِيهِ أَحْكَامَ الثُّمُوسِ،
وَالْكَثْرَةُ دَلِيلُ الْعَلَبَةِ؛ فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ إِلْحَاقَهُ بِالْأَمْوَالِ أَوْلَى.

الشَّرْعُ اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ فِي التَّيَمُّمِ - لَمَّا أَمَكَّنَ اعْتِبَارَهَا فِي الْوُضُوءِ؛ بِجَامِعِ أَنَّهَا طَهَارَةٌ حُكْمِيَّةٌ. وَلَوْلَا
اسْتِثْنَاءُ الشَّرْعِ بَأَنَّ فِي الْجَنَائَةِ عَلَى طَرَفِ الْحُرِّ نِصْفَ دِيَّةٍ - لَمَّا أَمَكَّنَ أَنْ يُوجِبَ فِي طَرَفِ الْعَبْدِ
نِصْفَ قِيَمَتِهِ عَلَى قَوْلٍ؛ فَإِنَّ نِسْبَةَ يَدِهِ إِلَى نَفْسِهِ كِنْسِبَةَ يَدِ الْحُرِّ إِلَى نَفْسِهِ؛ حَتَّى قَدَّمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
هَذَا الشَّبَهَ الْخَصِيصَ عَلَى قِيَاسِ الْمَعْنَى الْعَامِّ فِي إِيْجَابِ قِيَمَةِ مَا نَقَصَ بِفَوَاتِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِيَمَتِهِ
جَمِيعَةٍ؛ كَمَا فِي الْبَهِيمَةِ، وَكُلُّ هَذَا شَبَهٌ مَغْنَوِيٌّ. وَقَدْ يَكُونُ الشَّبَهُ خِلَاقِيًّا، وَمِنْهُ مَعْتَبَرٌ بِالْإِتِّفَاقِ؛
كَالْوَاجِبِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ، وَمِنْهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ رَدَّهُ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِالشَّبَهِ الْمَغْنَوِيِّ لِضَعْفِهِ؛
وَهُوَ كَالْحَاقِ أَحَدَ الشَّاهِدَيْنِ بِالْآخِرِ فِي الْوُجُوبِ، أَوِ النَّدْبِيَّةِ، وَكَالْحَاقِ الْمَنِيِّ بِالْبَيْضِ يَتَوَلَّدُ
الْحَيَوَانُ الطَّاهِرُ مِنْهُ فِي طَهَارَتِهِ، وَالْحَاقِ الْوَلَدُ بِأَبِيهِ بِالْقِيَافَةِ.

قَوْلُهُ: «وَمِثَالُهُ أَنَّ الْعَبْدَ الْمَقْتُولَ خَطَأً يُشْبِهُ الْأَحْرَارَ فِي كَوْنِهِ عَاقِلًا مُكَلَّفًا، وَمَقْتَضَى هَذَا
الْوَجْهَ اعْتِبَارُ وَجُوبِ الدِّيَّةِ فِيهِ، وَيُشْبِهُ الْأَمْوَالُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُبَاعُ وَيُشْتَرَى، وَمُقْتَضَى هَذَا الْوَجْهَ
اِعْتِبَارُ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ أَوْلَى...» إِلَى آخِرِهِ:

يَعْنِي: أَنَّهُ لَمَّا اشْتَمَلَ تَفْوِيتُهُ عَلَى تَفْوِيتِ النَّفْسِيَّةِ وَالْمَالِيَةِ، وَكَانَ ضَمَانُ النَّفْسِيَّةِ مَقْدَرًا شَرْعًا
بِقَدْرِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهِ الْإِبْلَ، وَكَانَ ضَمَانُ الْمَالِ يَرْجِعُ فِيْمَا لَا مِثْلَ لَهُ إِلَى
قِيَمَتِهِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ مِنَ النَقْدَيْنِ، وَوَقَعَ الْإِتِّفَاقُ مِثْلًا وَمِنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ قِيَمَتَهُ لَوْ نَقَصَتْ عَنْ دِيَّةِ
الْحُرِّ: لَمْ يَجِبِ الزَّائِدُ، وَأَنَّهُ يُضْمَنُ بِالنَقْدَيْنِ -: قَوِيٌّ مِنْهُ فِيهِ شَبَهُ ضَمَانِ الْمَالِيَّةِ؛ فَأَوْجَبَ الشَّافِعِيُّ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - قِيَمَتَهُ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ؛ كِثْلَافِ الْبَهِيمَةِ، وَعَلَبَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهِ ضَمَانُ النَّفْسِيَّةِ؛ فَلَمْ

= ورد بأنه في اشتراط النية في النصف الأخير من الليل فوق كونه منافياً لظاهر الحديث المتقدم، فيه
مشقة، وخرج في الدين، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.
وأيضاً: لو أوجبنا عليهم إيقاع النية في النصف الأخير - لضاق عليهم ذلك؛ لأنهم ربما ينامون
فيفوت عليهم الصيام، ولا تبطل النية بالإتيان بمنافٍ بعدها، فمن نوى الصوم بالليل، ثم أكل أو
شرب أو جامع، أو أتى بغير ذلك من منافيات الصوم - لم تبطل نيته؛ على الأصح.
وكذا لو نوى، ونام بعد النية، ثم استيقظ قبل الفجر - فلا تبطل نيته، ولا يجب عليه تجديدها،
خلافاً لأبي إسحاق؛ فإنه قال: من أتى بمنافٍ بعد النية بطلت نيته؛ لأن الأكل ونحوه منافي
للسوم؛ فتبطل النية به، ويلزم تجديدها؛ تحرزاً عن تداخل المنافي بينها وبين العبادة.
وكذا من نام بعد النية، واستيقظ قبل الفجر، فقد بطلت نيته، ووجب عليه تجديدها.
ولقد أنكر الأصحاب هذا القول من أبي إسحاق؛ حتى إن بعضهم أفتى بأنه خرق للإجماع، قال:
ويستتاب أبو إسحاق. وقيل: إن أبا إسحاق رجع عن هذا القول عام أن حجج، وأشهد على نفسه
بذلك.

ينظر: الاعتكاف لشيخنا أحمد خليفة.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

فِي الطَّرِيقِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ لَا يَصْلُحُ لِلْعِلِّيَّةِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ:

يُوجِبُ فِيهِ مَا زَادَ عَلَى مَقْدَارِ دِيَّةِ الْحُرِّ، وَأَوْجَبَ نِصْفَ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَهُوَ نَصَابُ السَّرِقَةِ عِنْدَهُ الَّذِي لَا يُقْطَعُ فِي دُونِهِ^(١) ١٢٤ ب؛ لِيَتَمَيَّزَ الْحُرُّ عَنِ الْعَبْدِ بِمَا لَهُ أَعْتَابًا شَرْعًا.

(١) وكل ما نهى الشارع عن الانتفاع به؛ لأن غير المحترم غير معصوم شرعاً، وغير المعصوم لا تتحقق الجناية المحضة بالاعتداء عليه؛ فلا تناسبه العقوبة المحضة.

وليس هذا أمراً متفقاً عليه بين الفقهاء؛ فإن منهم من قال: يقطع السارق في القليل والكثير، وليس لذلك مقدار معين.

ومنهم من قال: لا يقطع إلا إذا سرق نصاباً فأكثر.

وهؤلاء اختلفوا فيما بينهم في قدر النصاب اختلافاً كثيراً: فمنهم من قدره بربع دينار، أو ما قيمته ربع دينار وقت إخراجه من حرزه.

ومنهم من قدره بربع دينار أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته تساوي أحدهما وقت إخراجه من حرزه، ومنهم من قدره بربع دينار أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته تساوي ثلاثة دراهم وقت إخراجه من حرزه.

ومنهم من قدره بعشرة دراهم، أو ما قيمته عشرة دراهم وقت إخراجه من حرزه ووقت الحكم بالقطع، ومنهم من قال غير ذلك؛ حتى إن بعض الباحثين قد أوصل هذه الأقوال إلى أحد عشر قولاً، وبعضهم أوصلها إلى ستة عشر، وبعضهم أوصلها إلى عشرين.

ومن هنا يتبين أن النصاب قد اختلف في اشتراطه؛ لوجوب القطع، وفي مقداره، وفي الوقت الذي تعتبر فيه قيمة النصاب.

لذلك يحسن أن يكون الكلام على كل مستقلاً.

ويرى جمهور الفقهاء: أن السارق لا يقطع إلا إذا سرق نصاباً، ويرى أهل الظاهر، والخوارج، وطائفة من المتكلمين: أنه يقطع في القليل والكثير، وليس هناك نصاب محدود لوجوب القطع في السرقة.

استدلال الجمهور بالسنة والإجماع:

أما السنة:

فأولاً: ما رواه أحمد، والنسائي، ومسلم، وابن ماجة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً».

وثانياً: ما رواه أحمد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك...».

وثالثاً: ما رواه النسائي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنِ الْمَجْنُونِ». قيل لعائشة: ما ثمن المجنون؟ قالت: رُبْعُ دِينَارٍ.

فهذه الأحاديث صريحة في اعتبار النصاب شرطاً لوجوب القطع.

وأما الإجماع: فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اتفقوا على اعتبار النصاب شرطاً لوجوب القطع، وما وقع بينهم من خلاف فإنما هو في مقداره، واختلافهم في المقدار إجماع منهم على اعتبار النصاب شرطاً لوجوب القطع.

الْأَوَّلُ: عَدَمُ التَّأْيِيرِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ فِي الْمَحَلِّ مَا عَلِمَ كَوْنُهُ مُوجِباً لِلْحُكْمِ - كَانَ

وَإِذَا فَهَمْتَ مَعْنَى الشَّبَه، وَأَنَّهُ دَرَجَةٌ بَيْنَ الْمُخِيلِ وَالطَّرْدِ، وَأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمُنَاسِبَ الْمُخِيلَ مِنْ

وأجيب عنه: بمنع الإجماع؛ فإن الحسن البصري كان يوجب القطع بمطلق السرقة؛ فلو كان هناك إجماع - لما خالفه الحسن مع قربه من زمن الصحابة، وشدة احتياطه في أمور الدين. ويدفع هذا الجواب: بأنه لا دليل على مخالفة الحسن البصري للإجماع؛ فإن النقول عنه مضطربة، لا تقدر في صحة الإجماع، فكما روى عنه من طريق أنه كان يوجب القطع بمطلق السرقة؛ فقد روى عنه من عدة طرق أنه يعتبر النصاب، وخلافه إنما هو في المقدار، فلو عولنا على ما روى عنه من ذلك - لكان الأولى بالاعتبار ما رواه الكثير عنه، وهو الموافق للإجماع.

واستدل أهل الظاهر، ومن وافقهم بالكتاب والسنة: أما الكتاب: فعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن الله - تعالى - قد رتب القطع على السرقة؛ فكانت هي العلة ضرورة أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق؛ وذلك يقضي بوجوب القطع متى تحققت علته من غير فرق بين سرقة القليل والكثير؛ لأن اسم السرقة يطلق على أخذ كل منهما.

وأجيب عنه: بأن عموم الآية مخصوص بالأحاديث التي ذكرناها أدلة لجماهير الفقهاء؛ على اعتبار النصاب، فاسم السرقة وإن كان يتناول أخذ القليل والكثير، إلا أن أقل ما يجب فيه القطع هو سرقة مقدار خاص.

ودفع هذا الجواب: بأن الأحاديث الدالة على اعتبار النصاب أخبار آحاد لا تفيد إلا الظن؛ فلا تصلح مخصصة لعموم الآية.

ويجاب عن هذا الدفع: بأن العام مختلف في دلالة: هل هي ظنية أو قطعية؟ ومع هذا الاختلاف فلا يتم الدفع؛ لأن القائلين بظنيته لهم أن يقولوا: إن هذه الأحاديث تصلح مخصصة للعموم في الآية؛ لتساويهما في الظنية.

أما القائلون بقطعيته: فلهم أن يقولوا: إن هذه الأحاديث متواترة معنى؛ لأنها رويت من طرق كثيرة؛ فهي قطعية الدلالة في المعنى المشترك؛ وهو اعتبار النصاب؛ فتصلح أن تكون مخصصة لعموم الآية.

وأما السُّنَّة: فما رواه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة؛ فتقطع يده، ويسرق الحبل؛ فتقطع يده».

فإن النبي ﷺ قد رتب القطع على سرقة البيضة؛ كما رتبته على سرقة الحبل، ومعلوم أن من الحبال ما لا يساوي دانقاً، ومن البيض ما لا يساوي فلساً؛ وذلك يفيد القطع في القليل والكثير بدون تحديد بمقدار.

وأجيب عنه بوجهين:

الأول: أن المراد بالبيضة بيضة الحديد التي تجعل على الرأس في الحرب، ولا شك أن لها قيمة. وبالحبل: ما قيمته ثلاثة دراهم فأكثر كحبال السفينة؛ ويدل لذلك ما قاله الأعمش وهو راوي الحديث: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي دراهم.

الثاني: أن ما جاء في الحديث من القطع لسرقة البيضة، والحبل خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير؛ كما جاء في معرض الترغيب بالقليل في الكثير، قوله ﷺ فيما رواه أحمد في مسنده، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة لبيضاها - بنى الله له بيتاً في

ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى امْتِنَاعِ إِسْنَادِهِ إِلَى وَصْفِ سِوَاهُ.

حيث إنَّ رِبْطَ الحكمِ بِهِ يَسْتَلْزِمُ حِكْمَةً عَلَى الجملةِ فُهِمَتْ مِنْ مقصودِ الشرعِ؛ وَأَنَّهُ يُشْبِهُ الطَّرْدَ مِنْ حيثِ إِنَّهُ لَمْ يُطْلَعْ فِيهِ عَلَى عَيْنِ تِلْكَ الحِكْمَةِ -: فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّظَارُ فِي قَبُولِهِ: فَرَأَاهُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَصْحَابُهُ خَلَا أَبَا إِسْحَاقَ المَرْوَزِيَّ، وَرَدَّه الدُّبُوسِيُّ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَتَرَدَّدَ فِيهِ القَاضِي فَقَبَلَهُ مَرَّةً وَرَدَّه أُخْرَى.

وَالدَّلِيلُ عَلَى اعتباره: مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الحُكْمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ، وَأَنَّ عِلَّتَهُ لَا تَعْدُو أَوْصَافَ مَحَلِّهِ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي المَحَلِّ مِثْلُهُ وَلَا مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ - غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ العِلَّةُ. وَقَدْ اعْتَمَدَ القَائِلُونَ بِهِ أَيْضاً عَلَى مُنَاطَرَاتِ صَحْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي المَوَارِيثِ وَغَيْرِهَا؛ فَإِنَّهَا تَدُورُ عَلَى

= الجنة»، وقوله ﷺ: «تصدقني ولو بظلف محرق».

فإن المقصود من هذين الحديثين المبالغة في الترغيب في بناء المساجد، والصدقة المنتفع بهما. ولا يتحقق ذلك ببناء مسجد كمفحص قطعة، أو بصدقة بظلف محرق؛ فإن مفحص القطعة لا يكون مسجداً، والظلف المحرق لا ثواب في التصديق به؛ لعدم نفعه. ولكن مقام الترغيب في بناء المساجد والصدقة اقتضى ذلك؛ فكذلك مقام التحذير من السرقة والمبالغة في التنفير منها اقتضى تنزيل ما لا قطع فيه بمنزلة ما فيه القطع؛ فلا دلالة في الحديث على وجوب القطع في سرقة القليل.

هذا، والتأويل الثاني أولى من التأويل الأول؛ فإن الأول، وإن كان ممكناً في ذاته، إلا أنه مخالف للأسلوب العربي في مثل هذا المقام؛ فإن مقام التنفير عن شيء يقتضي التحذير عن قليله الذي يدعو إلى تناول كثيره، لا التحذير من الكثير المفهم أن لا حرج في القليل؛ فإنه ليس من عادة العرب والعجم أن يقولوا: قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة في جراب مسك، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال: لعنه الله تعرض لقطع يده في حبل رث أو رداء خلق، وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ في التنفير وأوقع في التحذير من سوء عاقبة السرقة فيما قل أو كثر؛ فإن سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له، كالبيضضة المذرة، والحبل الخلق إذا تكررت - دفعته إلى سرقة ما فوقهما، وهكذا حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع.

فكان النبي ﷺ قال: فليحذر السارق هذا الفعل قبل أن تملكه العادة، ويتمرن عليها؛ ليسلم من سوء عاقبته.

ويمكن الاعتذار عن الأعمش؛ بأن غرضه أنه لا قطع في سرقة القليل، بل يكون القطع في النصاب كربع دينار، ولعله استند في قوله إلى ما أخرجه البيهقي عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه -؛ أنه قطع يد سارق في بيضة من حديد ثمنها ربع دينار.

وعلى كل من التأويلين لا دلالة في الحديث على عدم اعتبار النصاب شرطاً لوجوب القطع. وهذا والراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من اعتبار النصاب شرطاً لوجوب القطع؛ لقوة أدلته، وضعف أدلة مخالفه؛ ولأن القطع عقوبة شديدة في ذاتها؛ فلا ينبغي أن يصار إليها؛ حتى يكون المسروق مما تضمن به النفوس، ولا تتسامح فيه الطباع، والقليل ليس شأنه ذلك؛ فإن النفوس لا يلحقها بفقدته ضرر، بل قد تلام إذا منعت من الغير. ينظر: حد السرقة لشيخنا إبراهيم الشهاوي.

الثاني: التَّقْضُ، وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ ذَلِكَ الْوَصْفُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ:

مَحْضِ الشَّبَهِ.

قَالُوا: وَإِذَا تَصَفَّحْنَا فَتَاوَى الصَّحَابَةِ وَأَقْضَيْتَهُمْ فِيمَا اعْتَمَدُوا فِيهِ عَلَى الرَّأْيِ، وَجَدْنَا الْمُنَاسِبَ لَا يَفِي بِهَا، وَقَدْ بَطَلَ الْجَمِيعُ بِالطَّرْدِ؛ فَإِنَّهُ تَحْكُمُ فِي الدِّينِ لَاسْتِوَاءِ النِّسْبَةِ فِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَنَفْيِهِ، وَالتَّحْكُمُ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا اعْتَمَدُوا عَلَى الشَّبَهِ؛ لَانْحِصَارِ الْأَوْصَافِ فِي الثَّلَاثَةِ.

وَاحتَجَّ الرَّادُّونَ لَهُ: بِأَنَّ الْوَصْفَ إِمَّا أَنْ يُنَاسِبَ أَوْ لَا، وَلَا واسطة: وَالْأَوَّلُ: الْمُخِيلُ، والثاني: الطَّرْدُ.

وَأَجِيبَ: بِالْإِسْتِفْسَارِ، فَقِيلَ: مَا تَعْنُونَ بِالْمُنَاسِبِ الْمُخِيلِ؟ أَتَعْنُونَ بِهِ: مَا يَتَضَمَّنُ مَصْلَحَةً فِي نَفْسِهِ أَوْ مَا ظَهَرَتْ مَصْلَحَتُهُ؟ فَإِنْ فَسَّرْتُمُ الْمُنَاسِبَ بِالْأَوَّلِ، فَنَحْنُ نُسَلِّمُ أَنَّ مَقَابِلَهُ هُوَ الطَّرْدُ، لَكِنْ مَا سَمَّيْتُمُوهُ مُنَاسِباً يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَظْهَرُ لَنَا مَصْلَحَتُهُ، وَإِلَى مَا لَا يَظْهَرُ: وَالْأَوَّلُ عِنْدَنَا: هُوَ الْمُخِيلُ، والثاني: الشَّبَهُ، وَإِنْ فَسَّرْتُمُ الْمُنَاسِبَ الْمُخِيلَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مَصْلَحَتُهُ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا يُقَابِلُهُ هُوَ الطَّرْدُ، بَلْ مَا يُقَابِلُهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا [تَكُونُ] نِسْبَةُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَنَفْيُهُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَإِلَى مَا تَكُونُ نِسْبَةُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ أَرْجَحُ فِي الظُّنُونِ، وَالْأَوَّلُ عِنْدَنَا: هُوَ الطَّرْدُ، وَالثاني: الشَّبَهُ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ تَصَوُّرُهُ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ - فَالشَّبَهُ تَارَةً يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الْأَحْكَامِ، كَمَا مَثَلُهُ الْمُصَنَّفُ، وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالْخِلَاقَةِ؛ كَمَا مَثَلُنَاهُ، وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالْإِشْتِرَاكِ فِي الْخَاصِيَّةِ كِلِ الْحَاقِ الْأَقْوَاتِ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فِي الرُّبَا، وَالْحَاقِ مَا يَتَفَكَّهُ بِهِ تَارَةً، وَقَدْ يُفْتَاتُ بِهِ تَارَةً، وَيُؤْتَدُّ بِهِ أُخْرَى؛ كَالثَّيْنِ وَالتَّمْرِ، وَالْحَاقِ مَا يُسْتَعْمَلُ لِلتَّدَاوِي وَإِصْلَاحِ الْقَوْتِ بِالْمَلْحِ.

وَمِمَّا يَشْتَرِكَانِ فِي الْخَاصِيَّةِ/ ١٢٥ قولُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالتَّيْمُمِ: طَهَارَتَانِ، فَكَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟ يَعْني: أَنَّهُمَا شَرْعاً لِمَقْصُودٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَمِرُّ عَلَى السَّيْرِ فِي الْوَضْعِ مَقْصُودٌ عَاجِلٌ، وَغَايَةُ مَا يَلُوحُ فِيهِ الْوَضَاءُ وَالنِّظَافَةُ عِنْدَ الْإِقْبَالِ عَلَى مُنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَنْخَرِمُ بِمَنْ خَرَجَ مِنَ الْحَمَامِ عَلَى أَكْمَلِ حَالَةٍ مِنَ النِّظَافَةِ، ثُمَّ أَخَذَتْ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً مُتَغَيِّراً بِالطُّخْلُبِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ، وَيُشْكَلُ بِإِقَامَةِ الثَّرَابِ بَدَلاً عَنْهُ، وَالبَدَلُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ فِي الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَلَوْ عَلَى قِصُورٍ، وَهَذَا ضِدُّ الْمَقْصُودِ فِي الْوَضَاءِ وَالنِّظَافَةِ، وَإِذَا لَمْ يَلُحْ فِيهِ غَرَضٌ عَاجِلٌ؛ فَيَتَعَيَّنُ صَرْفُ الْمَقْصُودِ مِنْهُ إِلَى أَمْرِ آجِلٍ، وَالْمَقْصُودُ الْآجِلُ: هُوَ الثَّوَابُ، وَحُضُورُ الثَّوَابِ مَثُوطٌ بِقَضْدِ التَّعَبُّدِ، وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي التَّيْمُمِ فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ اسْتِوَاؤُهُمَا فِيهِ.

ثُمَّ شَرَطُ التَّعْلِيلِ بِالشَّبَهِ وَاعْتِبَارِهِ أَنْ يَكُونَ اعْتِبَارَ تَأْثِيرٍ لَا مَلَأَمَةٍ - وَعَدَمُ الْمُنَاسِبِ وَمَا هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَوْلَى؛ فَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّيْرِ، وَأَشْرَاطُهُ فِيهِ وَفِي الْمُخِيلِ إِنَّمَا يَكُونُ شَرْطاً لَاسْتِثْنَاءِ عِلَّةٍ لَا فِي أَصْلِ اعْتِبَارِهِ، وَقَدْ يَسْتَقِلُّ السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ بِأَصْلِ الْأَعْتِبَارِ؛ فَيَعُدُّ مِنْ مَسَالِكِ التَّعْلِيلِ^(١)

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٢٢/٥، البرهان لإمام الحرمين ٨١٥/٢، أحكام الأمدي ٢٤٣/٣، =

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ عِلَّةٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَكْرِينَ لِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ.

وَمَعْنَى السَّبْرِ؛ فِي اللُّغَةِ: الْأَخْتِبَارُ، وَمَعْنَى التَّقْسِيمِ: الْإِفْرَازُ.
وَهُوَ فِي الْأَصْطِلَاحِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ بِاعْتِبَارِ خَاصٍّ، وَهُوَ أَنْ يَخْتَبِرَ النَّاطِرُ أَوْصَافَ
الْمَحَلِّ وَيَفْرَزَ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْلِيلِ بِإِبْطَالِ مَا عَدَاهُ، وَأَعْتِمَادِ الدَّلَالَةِ فِيهِ عَلَى رُكْنَيْنِ: الْحَضَرُ،
وَالْإِبْطَالُ، فَإِنْ كَانَ الْحَضَرُ فِيهِ قِطْعِيًّا بِأَنَّهُ كَانَ دَائِرًا بَيْنَ الثَّقْفِي وَالْإِبْطَالِ، وَكَانَ دَلِيلُ الْإِبْطَالِ
قِطْعِيًّا، وَكَانَ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مُجْمَعًا عَلَى تَعْلِيلِهِ فِي الْجُمْلَةِ - ثَبَتَ التَّعْلِيلُ قِطْعًا، وَلَا خَفَاءَ
بَصَحَةِ هَذَا إِنْ أَمَكْنَ، وَلَكِنَّهُ عَزِيزٌ فِي الشَّرْعِيَّاتِ، وَإِنْ كَانَ الْحَضَرُ ظَاهِرًا، وَالْإِبْطَالُ ظَاهِرًا، أَوْ
أَحَدُهُمَا - فَهُوَ ظَنِّي، وَالرُّكْنُ الْأَوَّلُ مَحَلٌّ لِلشُّبْهِ.
وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّظَارُ فِيهِ:

فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حُجَّةٌ مُطْلَقًا لِلنَّاطِرِ وَالْمُنَاطِرِ، وَهُوَ الْأَطْهَرُ؛ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ.
وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَكُونُ حُجَّةً مُطْلَقًا، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْلُو عَنْ
عِلَّةٍ غَالِيًا، وَأَنَّ عِلَّتَهُ لَا تَغْدُو أَوْصَافَ مَحَلِّهِ، وَإِذَا ظَهَرَ بَطْلَانُ مَا سِوَاهُ فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ هُوَ
الْعِلَّةُ؛ لِأَنَّا بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَا عِلَّةَ لِلْحُكْمِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، أَوْ الْعِلَّةُ أَمْرٌ
لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ فَيَتَعَيَّنُ الثَّلَاثُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْعِلَّةَ هُوَ الْمُسْتَبْقَى. وَإِذَا عُوِضَ بِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، لَاطْلَعَ عَلَيْهَا - رُجِّحَ السَّبْرُ/١٢٥ بَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ جِنْسُ الْمَصَالِحِ مِمَّا لَا يَخْفَى؛
بِخِلَافِ الْأَوْصَافِ.

وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً: انْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛
فَإِنَّ الْأَحْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ تَعْبُدًا، وَمَا ذَكَرَهُ مُحْتَمَلٌ، إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ عَلَى مَا مَهَّدْنَاهُ؛
فَالْحَاقُّ هَذَا الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ أَقْرَبُ مِنَ الْحَاقِّ بِالْأَشَدِّ الْأَنْدَرِ، وَقَدْ رَدَّ الشَّارِعُ إِلَى الْأَغْلَبِ
حَيْثُ قَالَ لِلْمُسْتَحَاضَةِ^(١): «تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ؛ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ

= نهاية السؤل للإسنوي ١٢٨/٤، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢١، التحصيل من
المحصول للأرموي ٢٠٥/٢، المنحول للغزالي ٣٥٠، المستصفى ٢٩٥/٢، حاشية البناني ٢/
٢٧٠، الإبهاج لابن السبكي ٧٧/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٨٤/٤، حاشية العطار ٢/
٣١٣، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٤٦/٤، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢/
٢٣٦، ميزان الأصول للسمرقندي ٨٥٧/٢، تقريب الوصول لابن جزى ١٤٥، إرشاد الفحول
للشوكاني ٢١٣.

(١) الاستحاضة: استفعال من الحيض، وقالت فاطمة بنت قيس للنبي ﷺ: «إني أستحيض، فلا أظهر». وفي اللسان: استحيضت المرأة؛ أي: استمر بها الدم بعد أيامها، فهي مستحاضة. والمستحاضة التي لا يرقأ دم حيضها، ولا يسيل من المحيض، ولكنه يسيل من عرق، يقال له: العاذل.

ينظر: اللسان ١٠٧١/٢.

واصطلاحاً: عرفه الشافعية: بأنه الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس لعلّة، من عرق في أدنى الرحم، يقال له: العاذل.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لَا يَفْدَحُ فِي كَوْنِ الْوَضْفِ عِلَّةً، إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يُوجَدَ - هُنَاكَ - مَا يَصْلُحُ جَعْلُهُ مَانِعاً مِنَ الْحُكْمِ.

وَقَالَ الْقَائِلُ الثَّلَاثُ: إِنَّهُ لَا يَفْدَحُ أَصْلًا، سِوَاءَ حَصَلَ هُنَاكَ مَا يَصْلُحُ جَعْلُهُ مَانِعاً مِنَ الْحُكْمِ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ.

وَيُطَهَّرْنَ، لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ^(١).

وَفَرَّقَ آخَرُونَ فَقَالُوا: هُوَ خُجَّةٌ لِلنَّاطِرِ دُونَ الْمُنَاطِرِ، وَإِلَيْهِ مِيلُ الْآمِدِيِّ، فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ إِذَا بَدَّلَ وَسَعَهُ فِي طَلَبِ وَضْفٍ زَائِدٍ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْلِيلِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّ الْمُسْتَبْقَى سَاقِطٌ عَنْ دَرَجَةِ الْأَعْتَابِ - أَحْسَنَ مِنْ نَفْسِهِ بَعْلِيَّةُ الظَّنِّ بِالْعَدَمِ، وَأَنَّ الْمُسْتَبْقَى عِلَّةٌ.

أَمَّا الْخَضْمُ فَيَقُولُ - بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ أَنْ خَضَمَهُ بَحَثَ وَسَبَرَ وَلَمْ يَجِدْ، وَيُصَدِّقْهُ فِي جَمِيعِ مَا ادَّعَاهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ مَنَعَهُ لَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَنَعَ ذَلِكَ مَخْضُ السُّفْهِ، وَلَا يَسْمَعُ فِي الْمُنَاطِرَاتِ؛ فَيَسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ ظَنُّ بِالْعَدَمِ، لَا عَدَمُ ظَنٍّ - فَيَقُولُ لَهُ: إِنَّ بَحَثَكَ وَسَبَرَكَ يَخْتَصُّ بِكَ، فَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكَ، وَأَنْتَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُسْتَلْزَمٌ إِظْهَارِ مَا يَغْلِبُ عَلَى خَضَمِكَ، لِيُنْقَادَ إِلَى مَذْهَبِكَ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ مِنْكَ بِمَجَرَّدِ التَّغْلِيلِ؟

وَأَجَابَ الْمُعَمَّمُونَ: بِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: قَدْ أُرْسَدْتُكَ إِلَى الْجَهَةِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّي، وَأَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي يُمْكِنُ دَعْوَى عَلَيْهَا هِيَ مَجْمُوعُ مَا ذَكَرْتَهُ وَهُوَ كَذَا وَكَذَا؛ كَقَوْلِهِ «عِلَّةُ الرُّبَا إِمَّا الطَّعْمُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ التَّقْدِيرُ، وَهُوَ الْكَئِيلُ وَالْوَزْنُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ الْقُوَّةُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ الْمَالِيَّةُ، أَوْ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ احْتِمَالُ آخَرٍ فَأَبْرِزْهُ، وَاخْذَرْ مِنْ كِثْمَانٍ عِلْمَ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى إِظْهَارِهِ» فَإِنْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ وَصْفًا زَائِدًا، فَلَا يُكَلِّفُ بَيَانَ صِلَاحِيَّتِهِ لِلتَّغْلِيلِ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ لَمْ يَعْتَمِدْ فِي صِلَاحِيَّةِ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا بِإِبْطَالِ مَا ادَّعَاهُ، وَهَذَا يَخْرِمُ دَلِيلَهُ، وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَدِلُّ مُنْقَطِعًا بِمَجَرَّدِ إِظْهَارِهِ مَا لَمْ يَعْجِزْ عَنْ إِبْطَالِهِ؛ فَإِنَّهُ إِثْمًا ادَّعَى الْعَدَمَ ظَاهِرًا، أَوْ اسْتِضْحَابًا لِعَدَمِ مَا سِوَى الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ يَنْتَفِقُ الْخَصْمَانِ عَلَى إِبْطَالِ مَا عَدَا الْوَضْفَيْنِ، فَيَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ التَّرِيدُ بَيْنَ عِلَّتِهِ وَعِلَّةِ خَضَمِهِ فَقَطْ؛ اكْتِفَاءً بِالْإِتِّفَاقِ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ مَا سِوَاهُمَا؛ فَتَبْطُلُ عِلَّةُ خَضَمِهِ فَقَطْ، فَتَصِحَّ عِلَّتُهُ، كَمَا لَوْ وَقَعَ الْخِلَافُ مَعَ الْحَنْفِيِّ، فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: الْعِلَّةُ إِمَّا الطَّعْمُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ التَّقْدِيرُ، وَهُوَ

= ينظر: الإقناع ٢٤٠/١.

وعرفه القنوي من الحنفية: بأنه خصَّ الاسم بدم دون دم، ومن شخص دون شخص.

وفي «الإفصاح» لابن هبيرة ٩٧/١:

أما الفرق بين الدمين، فدم الحيض ثخين متين، ودم الاستحاضة أحمر لا تنن فيه.

(١) هذا الحديث له طرق متعددة، وقد تقدم تخريجه..

حُجَّةُ الْقَائِلِ الْأَوَّلِ وَجُوهٌ:

الأَوَّلُ: أَنَّ كَوْنَ ذَلِكَ الْوَصْفِ مُؤَثِّرًا فِي الْحُكْمِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي حُصُولِ التَّأْثِيرِ قَيْدٌ سِوَاهُ، أَوْ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ الْوَصْفِ مِنْ قَيْدٍ آخَرَ:

الكَيْلُ وَالْوِزْنُ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى إِسْلَامِ ١٢٦١ الذَّهَبِ وَالْدِرَاهِمِ فِي الْموزوناتِ وَالْمَكِيلَاتِ، وَلَوْ جَمَعْتُهُمَا عِلَّةً وَاحِدَةً؛ لَمَّا جَازَ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ، وَمَعَ الْمَالِكِيِّ فَيَقُولُ: لَوْ كَانَ الْقَوْتُ هُوَ الْعِلَّةُ، لَمَّا حُرِّمَ التَّفَاضُلُ فِي الْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، فَإِنْ قَالَ: الْعِلَّةُ الْقَوْتُ أَوْ مَا يَصْلُحُ لِلْقَوْتِ أَبْطُلَ عَلَيْهِ بِالْحَطْبِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْحَضَرُ: إِمَّا قِطْعًا أَوْ ظَاهِرًا، فَعَطْرُ الْإِبْطَالِ - وَهُوَ الرِّكْنُ الثَّانِي - بِأَحَدِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا بَيَانِ أَنَّ الْوَصْفَ طَرِذَ مُحَضَّرٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ: كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، أَوْ أَنَّهُ طَرِذٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الْمُنَازَعِ فِيهِ؛ كَالذِّكُورَةِ وَالْأُنْثَوَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعِثْقِ مَثَلًا، أَوْ يُبَيِّنُ الْغَاءَةَ، وَإِنْ كَانَ مُنَاسِبًا بِاسْتِقْلَالِ الْمُسْتَبْقَى دَوْنَهُ فِي صُورَةٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْجِّحُ التَّعْلِيلَ بِالْمُسْتَبْقَى عَلَى الْمَحْذُوفِ.

وَمِنْ مَسَائِلِكِ التَّعْلِيلِ: «لَا فَارِقَ»، وَهُوَ الْمُكْمِلُ لِلْمَسَائِلِكِ التَّسْعَةِ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ:

فَالْقِطْعِيُّ: كَالْحَاقِ الْأَمَّةِ بِالْعَبْدِ فِي السَّرَايَةِ، وَالْحَاقِ صَبَّ الْبَوْلِ مِنَ الْكُوزِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ بِالْبَوْلِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَلْقَبُ بِالْقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَالظَنِّيُّ رَاجِعٌ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ، وَكَذَلِكَ الدُّورَانِ وَالسَّبَرِ؛ فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ وَلَا يُشِيرُ إِلَى تَعْيِينِ جِهَةِ الصَّلَاحِ، وَهُوَ الشَّبَهُ نَفْسُهُ، وَإِنَّمَا خَصَّوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاسْمٍ خَاصٍّ؛ لِاخْتِلَافِ النَّظَرِ فِي بَعْضِهَا، وَلِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَّبِعُ أَبَدًا الْأَخْصَ؛ فَإِنَّ الْمُخِيلَ أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِمِثَابَةِ الْفَرْعِ الْأَصْلِ؛ فَيَخْتَصُّ بِاسْمِ الْمُخِيلِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى خُصُوصٍ، وَكَثْفِيٍّ بِالْأَسْمِ الْأَعْمِ، فَقِيلَ: شَبَهَ. وَوَجْهٌ دَلَالَةٌ «لَا فَارِقَ»؛ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفَارِقِ الْفَرْعُ الْأَصْلَ إِلَّا فِيمَا لَا يُوَثِّرُ، فَيَتَعَيَّنُ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْمُؤَثِّرِ، وَهُوَ إِمَّا جَمِيعُ الْمُسْتَبْقَى أَوْ بَعْضُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ ثُبُوتُهُ فِي الْفَرْعِ.

وَأَمَّا وَجْهُ حَضَرِ مَسَائِلِكِ التَّعْلِيلِ فِي التَّسْعَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ فنَقُولُ: كُلُّ مَا تُدْعَى عَلَيْهِ شَرْعًا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَّفَقَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ عَصَرٍ مِنَ الْأَعْصَارِ أَوْ لَا:

وَالأَوَّلُ: الْإِجْمَاعُ^(١)، وَالثَّانِي: لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ مَنْقُولٌ مِنَ الشَّرْعِ، أَوْ لَا: فَإِنْ

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٨٤/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٣٣/٣، نهاية السؤل للأسنوي ٧٥/٤، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١١٩، المستصفى للغزالي ٢/٢٩٣، حاشية البناني ٢٦٢/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٧٦/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٠٥/٢، التحرير لابن الهمام ص ٤٦٤، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٣٩/٤، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٣٣/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين =

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، وَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَتَى حَصَلَ ذَلِكَ الْوَضْفُ - فَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ

وُجِدَ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُشْعَرَ بِهِ صَرِيحاً أَوْ لَا:

والثاني: الإيماء^(١)، والأول لا يخلو: إِمَّا أَنْ يَحْتَمَلَ غَيْرَ التعليل، أَوْ لَا:

والثاني: النص^(٢)، والأول لا يخلو: إِمَّا أَنْ يُصَرَّفَ عَنْ حَقِيقَتِهِ أَوْ لَا:

والثاني: الظاهر، والأول إِمَّا أَنْ يَصْرَفَ عَلَى وَجْهِ تَنْصُصٍ دَلَالَتُهُ عَلَى التعليل أَوْ لَا:

والثاني: ليس مِنْ مَسَالِكِ التعليلِ فِي شَيْءٍ،، والأول: التنقيح. هَذَا كُلُّهُ إِذَا وَجِدَ فِيهِ نَقْلٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ.

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ الْحُكْمُ بِهِ فِي صُورَةٍ أَوْ لَا: فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ: فَهُوَ إِمَّا الْمُرْسَلُ؛ إِنْ نَاسَبَ وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ، أَوْ الطَّرْدُ؛ إِنْ كَانَ لَمْ يَنَاسِبَ/١٢٦ب فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَإِنْ اقْتَرِنَ بِهِ الْحُكْمُ فِي صُورَةٍ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَتَعَيَّنَ الْعِلَّةُ بِإِبْطَالِ مَا عَدَاهُ أَوْ لَا: فَإِنْ عُمِّيَتْ الْعِلَّةُ بِإِبْطَالِ مَا عَدَاهُ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ الْوَضْفُ فِي نَفْسِهِ أَوْ لَا: فَإِنْ تَعَيَّنَ، فَهُوَ السَّبَرُ،، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنَ، فَهُوَ نَقْيُ الْفَارِقِ.

وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنَ بِإِبْطَالِ مَا عَدَاهُ: فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُلْزَمَ مِنْ رِبْطِ الْحُكْمِ بِهِ مَصْلَحَةٌ أَوْ لَا: الثاني: الطرد، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ ثَبُوتِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَنَقْيِهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ فَإِثْبَاتُ الْحُكْمِ بِهِ تَحْكُمُ، وَالتَّحْكُمُ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ

وَإِنْ لَزِمَ مِنْ رِبْطِ الْحُكْمِ بِهِ مَصْلَحَةٌ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ فِيهِ جِهَةُ الصَّلَاحِ أَوْ لَا: الأول: الْمُتَنَاسِبُ، والثاني: الشُّبْهَةُ.

هَذَا طَرِيقُ الْحَضَرِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ؛ فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الدَّرَاجَ السَّبَرُ، وَنَقْيُ الْفَارِقِ وَالِدَوْرَانِ تَحْتَ الشُّبْهَةِ، وَأَنَّ الدَّرَاجَ الشُّبْهَةَ وَالْمُخِيلَ تَحْتَ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ، وَأَجْتِمَاعُ النَّصِّ وَالظَّاهِرِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّنْقِيحِ تَحْتَ الْمَنْقُولِ؛ فَإِذَا ذُنْ دَلِيلُ الْعِلَّةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ: إِمَّا إِجْمَاعٌ، أَوْ مَنْقُولٌ، أَوْ مَعْقُولٌ.

= مسعود بن عمر التفتازاني ٦٩/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢١٠، نشر البنود للشنقيطي ٢/ ٢٤٨.

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٧/٥، سلاسل الذهب للزركشي ٣٧١، نهاية السؤل للأسنوي ٦٣/٤، زوائد الأصول له ٣٨٤، منهاج العقول للبدخشي ٦١/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١١٩، التحصيل من المحصول للأرموي ١٨٨/٢، المنحول للغزالي ٣٤٣، المستصفى له ٢٨٨/٢، حاشية البناني ٢٦٦/٢، الإبهاج لابن السبكي ٤٤/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٨٠/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٠٩/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٣٤/٢، الكوكب المنير للفتوحى ٢٥٧٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٨٦/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٣٣/٣، نهاية السؤل للأسنوي ٥٩/٤، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١١٩، التحصيل من المحصول للأرموي ١٨٧/٢، حاشية البناني ٢٦٣/٢، الإبهاج لابن السبكي ٤١/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٧٦/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٠٥/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٣٤/٢.

الْحُكْمُ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَمْتَنِعَ مَا عَدَا ذَلِكَ الْوَصْفَ عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

وَإِنْ تَوَقَّفَ تَأْيِيرُ ذَلِكَ الْوَصْفِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى انْضِمَامِ قَيْدٍ آخَرَ إِلَيْهِ - كَانَ الْمُؤَثِّرُ هُوَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مَعَ ذَلِكَ الْقَيْدِ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي قَوْلِنَا: إِنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ هُوَ الْعِلَّةُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ الْقَيْدَ قَدْ يَكُونُ عَدَمًا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ جَعْلُهُ جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ؟

فَنَقُولُ: ذَلِكَ الْعَدَمُ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ قَيْدٍ وَجُودِيٍّ؛ لِيُضَافَ إِلَى الْوَصْفِ الْأَوَّلِ؛ حَتَّى يَكُونَ مَجْمُوعُهُمَا مُؤَثِّرًا فِي الْحُكْمِ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ هَذَا وَصْفَ حَصَلَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مَعَ الْحُكْمِ، وَالْمَعْيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعِلِّيَّةِ، وَحَصَلَ فِي صُورَةِ النُّقْصِ مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي الْعِلِّيَّةِ؛ فَلَمْ يَكُنْ

وَمِنْ تَمَامِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى إِبْطَالِ طُرُقِ مَوْهُومَةِ تَمَسُّكِهَا مِنْ أَدْعَى كَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً؛ مِنْهَا: مَجْرَدُ الْأَطْرَادِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ حَاصِلَةَ السَّلَامَةِ عَنْ قَادِحٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ سَلِمَ الْوَصْفُ عَنْ جَمِيعِ الْقَوَادِحِ، لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ عِلَّةً؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَوْجُودِ مُثَبِّتِهِ لَا لَانْتِفَاءِ مُبْطِلِهِ. وَمِنْهَا: قَوْلُهُمْ: عَجْزُكَ عَنْ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهِ؛ كَالْمَعْجِزَةِ، وَهَذَا مَعَارِضُ بِأَن يُقَالَ: عَجْزُكَ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِهِ، وَالْعَجْزُ فِي الْمَعْجِزَةِ لَا يَكْفِي مَا لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ وَقُوعُ الْخَارِقِ الْمُوَافِقِ لِتَحْدِي الرِّسُولِ ﷺ، ثُمَّ الْعَجْزُ الْمُغْتَبَرُ فِيهِ عَجْزُ كَافَّةٍ مِنْ تَحْدِي بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ؛ فَيَتَحَدَّى بِالْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْبُلْغَاءِ وَالْفَصَحَاءِ، وَتَقْلِبُ الْعَصَا ثُعْبَانًا عَلَى السَّحَرَةِ، وَبِإِخْيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ عَلَى الْأَطِبَّاءِ.

خَاتِمَةٌ

قَدْ زَعَمَ بَعْضُ النُّظَّارِ أَنَّ مِمَّا يُطَالَبُ بِهِ الْمُعَلَّلُ أَوَّلًا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مُعَلَّلٌ، وَهَذِهِ الطَّلِبَةُ لَا وَجْهَ لَهَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا طُولِبَ بِإثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْخَاصَّةِ، فَفِي ضِمْنِهَا طَلَبُ أَصْلِ التَّغْلِيلِ، وَإِذَا ثُبِتَ دَلِيلٌ عَلَى التَّغْلِيلِ بِالْعِلَّةِ الْخَاصَّةِ، فَقَدْ أَثْبَتَ أَصْلَ التَّغْلِيلِ؛ فَمَا أَبْدَاهُ دَلِيلُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا؛ لَاسْتِزَامِ الْأَخْصِ الْأَعْمَ.

وَإِذَا عُرِفَتْ انْحِصَارُ مَسَائِلِكِ التَّغْلِيلِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهَا يَقَعُ عَامًّا وَخَاصًّا؛ فَالْخَاصُّ مَا يَخْصُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ:

وَالْإِجْمَاعُ إِنْ كَانَ قِطْعِيًّا نَوْزِعَ فِي تَوَاتُرِهِ وَفِي نُصُوصِيَّتِهِ، بِإِبْدَاءِ أَحْتِمَالٍ، وَإِنْ كَانَ ظَنِّيًّا، فَالْمَطَالَبَةُ/١٢٧ بسنده، وَيُكْفِيهِ فِي جَوَابِهِ الْإِعْزَاءُ إِلَى كِتَابِ مَشْهُورٍ لِإِمَامٍ، يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَلَا يَكْلُفُ بِالْعِنْعِنَةِ، أَوْ بِالطَّعْنِ فِي سِنْدِهِ بِأَنَّ رَاوِيَهُ ضَعِيفٌ أَوْ مَجْهُولٌ أَوْ مَثْرُوكٌ، أَوْ وَضَاعٌ، أَوْ أَنْقِطَاعُ سِنْدِهِ.

وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ إِشْعَارُهُ: فَيَمْنَعُ ظَهْرُ مَا ادَّعَى ظَهْرُهُ بَيَانَ أَحْتِمَالٍ غَيْرِ الْمُدَّعَى، أَوْ تَأْوِيلِهِ.

الاستدلال بِحُصُولِ تِلْكَ الْمَعِيَّةِ عَلَى حُصُولِ الْعِلْيَةِ - أَوْلَى مِنْ أَلَسْتِدْلَالٍ بِحُصُولِ هَذَا التَّخَلُّفِ عَلَى الْقَدْحِ فِي الْعِلْيَةِ، ثُمَّ يُؤَكَّدُ هَذَا: أَنَّ إِحَالََةَ عَدَمِ الْحُكْمِ عَلَى عَدَمِ الْمُفْتَضِي أَوْلَى مِنْ إِحَالَتِهِ عَلَى الْمَانِعِ.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

التَّغْلِيلُ بِالْمُضْلَحَةِ وَالْمُفْسَدَةِ لَا يَجُوزُ؛ خِلَافًا لِقَوْلِهِ

لَنَا: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّغْلِيلُ بِالْمُضْلَحَةِ - لَأَمْتَنَعَ التَّغْلِيلُ بِالْوُضْفِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمُضْلَحَةِ؛ وَبِالْإِجْمَاعِ هَذَا جَائِزٌ؛ فَذَاكَ بَاطِلٌ:

بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: أَنَّ التَّغْلِيلَ بِالْوُضْفِ، إِنَّمَا جَازَ لاشْتِمَالِهِ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ

وَأَمَّا النَّصُّ الْقَاطِعُ: فَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ كَالْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ،، وَالظَّنُّ كَالظَّنِّ،، وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ بَيَانُ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهَا لَفْظًا؛ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ إِحَالََةُ الْإِنْتِفَاءِ فِيهَا عَلَى وَجُودِ مَانِعٍ، أَوْ انْتِفَاءِ شَرْطٍ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَّةِ، بِخِلَافِ الْمُسْتَنْبَطَةِ؛ فَإِنَّ دَلَالََةَ أَعْتَابِهَا الْمَقَارَنَةَ، فَالتَّخَلُّفُ فِيهَا يَقْتَضِي مَعَارِضَةً دَلِيلِ الْأَعْتَابِ بِدَلِيلِ الْأَعْتَابِ وَبَدِيلِ الْإِهْدَارِ،، وَالْأَصْلُ انْتِفَاءُ الشَّيْءِ لَانْتِفَاءِ سَبَبِهِ.

وَأَمَّا التَّنْقِيحُ: فَبِمَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَيَزِيدُ بِالْكَلَامِ عَلَى دَلِيلِ الْإِبْطَالِ أَوْ حَذْفِ بَعْضِ الْمُسْتَبْقَى بِدَلِيلٍ، يُسَاعِدُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمُخِيلُ: فَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: مَنَعُ كَوْنِهِ أَمْرًا وَجُودِيًّا بِنَاءً عَلَى أَمْتِنَاعِ التَّغْلِيلِ بِالْعَدَمِ.

الثَّانِي: مَنَعُ ظَهْوَرِهِ وَأَنْضَابِهِ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ أَمْرٌ مَوْجُودٌ.

الثَّالِثُ: مَنَعُ مُنَاسِبِهِ بَيَانِ أَنَّهُ طَرْدٌ مَخْصُصٌ، أَوْ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ. وَلَهُ الْقَدْحُ فِي صَلَاحِيَّتِهِ بِالْمَعَارِضَةِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ فَإِنَّ الْمُنَاسِبَاتِ أُمُورَ عَرَفِيَّةَ لَا عَقْلِيَّةَ،، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ مُتَضَمَّنًا مُضْلَحَةً، وَلَا ثَنَاءً تِلْكَ الْمُضْلَحَةُ إِلَّا بِمُفْسَدَةٍ تَسَاوِيهَا أَوْ تَتَرَجَّحُ عَلَيْهَا، أَوْ بِفَوَاتٍ مُضْلَحَةٍ مِثْلِهَا، أَوْ تَتَرَجَّحُ عَلَيْهَا - فَأَهْلُ الْعُرْفِ لَا يَعْدُونَ مِثْلَ هَذَا الضَّرْبِ صَلَاحًا، وَالشَّارِعُ يَبْنِي الْأَحْكَامَ عَلَى الْقَضَايَا الْعَرَفِيَّةِ.

الرَّابِعُ: الْمَزَاحِمَةُ بِمُنَاسِبِ صَلَاحٍ لِلْإِعْتِبَارِ جُزْءًا أَوْ كُلًّا، سِوَاةِ أَمَكْنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَوْ لَمْ يُمْكِنْ؛ عَلَى الْأَصَحِّ؛ كَمَا سَنَبِيْنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الشُّبُهَةُ: فَيَمْنَعُ كَوْنَهُ مَوْجُودًا أَوْ ظَاهِرًا أَوْ مُضْبُوطًا،، وَيَمْنَعُ صَلَاحِيَّتَهُ أَوْ يَمْنَعُهَا بِمُنَاسِبِ أَوْ شَبَّهِ آخَرَ.

وَأَمَّا الدُّوْرَانُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ الدَّائِرَ مَوْجُودَ ظَاهِرٍ مُضْبُوطٍ بِإِبْطَالِ طَرْدِهِ أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ بَيَانِ أَنَّهُ طَرْدٌ، أَوْ الْمَعَارِضَةُ لَهُ بِدَوْرَانٍ غَيْرِهِ.

الأصل في هذه العلئية، والوصف هو الفرع، ومتمى كان التعليل بالأصل ممكناً، كان نفس ذلك التعليل بالفرع تطويلاً من غير فائدة؛ فوجب ألا يجوز؛ فثبت أن التعليل بالمصلحة لو جاز، لما جاز التعليل بالوصف؛ ولما جاز هذا، وجب ألا يجوز ذلك.

المسألة السادسة

التعليل: إما أن يكون تعليلاً للوجود بالوجود، أو لعدم بعدم؛ وهما جائزان. وإما أن يكون تعليلاً للوجود بعدم؛ وهو مثل أن نعلل حكماً وجودياً بقيد عديمي؛ وذلك لا يجوز؛ لأن قولنا: «[هذا] علة» نقيض لقولنا: «ليس بعلة»، وقولنا: «ليس بعلة» قيد عديمي، وقولنا: «[هذا] علة» رافع له، ورافع عدم ثبت، وكونه علة صفة ثابتة، فلو قلنا: «العدم علة» لزم قيام الصفة الوجودية بعدم المخض؛ وهو محال.

وأما السبتر: فبمنع الحصر وإبداء وصف زائد، وإبطال ما أبطل به، وإبطال المستبقى. أما نفي الفارق: فبيان فارق في الأصل مفقود في الفرع له حظ في المناسبة أو بتحقيق فارق في الفرع له حظ في المناسبة يمنع من إجراء الحكم فيه يشهد له أصل هذا وما يخص كل مسلك. وأما ما لا يختص من النقص/ ١٢٧ والقلب والمعارضة، والقول بالموجب، وغير ذلك - فستذكره في موضعه، إن شاء الله تعالى.

قوله: «المسألة الرابعة: في الطرق الدالة على أن الوصف لا يصلح للعلئية، وهي كثيرة: الأول: عدم التأثير»^(١):

أعلم أن العلماء ذكروا اعتراضات على القياس، وقسموها إلى صحيحة وفاسدة، واختلفوا في عدها، ولا يريدون بالفاسدة كل ما عدا الصحيحة؛ فإن ذلك لا ينحصر، وإنما عدوا من الفاسد كل ما ظن صحته بغض النظر، وبالجمله فلا يتبين ذلك إلا بعد ذكر مقدمة، وهي ذكر شرائط صحة القياس؛ فإن الاعتراضات الصحيحة كلها ترجع إلى بيان الإخلال بشرط منها، وقد علمت أن القياس يتركب من فرع وأصل وحكم وعلة: فاما الحكم، فله شروط:

الأول: أن يكون شرعياً؛ لأنه المقصود، لا عرفياً؛ فإن طريقه معرفة استقرار العادة؛ كأقل

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٨٤/٥، البرهان لإمام الحرمين ١٠٠١/٢، سلاسل الذهب للزركشي ٣٩٦، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٧٣/٤، نهاية السؤل للإسنوي ١٨٣/٤، منهاج العقول للبدخشي ١٠٥/٣، ١١٧، غاية الوصول للشيخ فكريا الأنصاري ١٢٩، التحصيل من المحصول للأرموي ٢١٦/٢، المنحول للغزالي ٤١١، حاشية البناني ٣٠٧/٢، الإبهاج لابن السبكي ١١١/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٣٤/٤، المعتمد لأبي الحسين ٢٦١/٢، حاشية التفتازاني والشريف علي مختصر المنتهى ٢٦٥/٢.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَغْلِيلًا لِلْعَدَمِ بِالْوُجُودِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ بِالْمَانِعِ؛ وَذَلِكَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى بَيَانِ الْمُقْتَضِي عِنْدَنَا؛ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ.

لَنَا: أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلشَّيْءِ وَالْمَانِعِ مِنْهُ مُتَضَادَّانِ، وَتَوَقَّفُ وُجُودُ الشَّيْءِ عَلَى وُجُودِ ضِدِّهِ مُحَالٌ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَتَوَقَّفَ وُجُودُ الْمَانِعِ عَلَى وُجُودِ الْمُقْتَضِي. ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ التَّغْلِيلَ بِالْمَانِعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمُقْتَضِي - لَكَانَ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ دَلِيلٍ مُفَصِّلٍ عَلَى وُجُودِ الْمُقْتَضِي، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَضِي مَوْجُودًا فِي الْفَرْعِ. وَجِبَ أَلَّا يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا فِيهِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ ثَابِتًا فِي الْفَرْعِ - فَهُوَ إِنَّمَا يَثْبُتُ تَخْصِيلاً لِلْمَصْلَحَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ فِي الْأَصْلِ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ ثُبُوتُهُ فِي الْفَرْعِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ صَحَّ جَوَازُ التَّغْلِيلِ بِالْمَانِعِ.

الحيض وأكثَرُه وغالبُه. وهل يصحُّ أن يكون عقلياً؟ فيه خلافٌ تقدّم، وهل يصحُّ أن يكون لغويّاً؟ فيه خلافٌ أيضاً؛ والأصحُّ منعه.

وصورة المسألة: أن تُسمِّي العربُ مثلاً المُسَكَّرَ الْمُغْتَصَرَ مِنَ الْعِنَبِ خَمْراً، وتُرى أَلَا سَمَّ دَائِراً مَعَ مَخَامَرَةِ الْعَقْلِ، فإذا تحقَّقنا ذلك في النبيذ، فهل تسميته خَمْراً لأجل مَخَامَرَةِ الْعَقْلِ أم لا؟

وثمرَةُ الخلافِ - إنَّ صَحَّ الْقِيَاسُ فِي تَسْمِيَةِ خَمْراً - كَوْنُهُ مَنْدَرِجاً تَحْتَ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] وَيَكُونُ حُكْمُ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ بِالنَّصِّ، وإنَّ لَمْ يَصَحَّ الْقِيَاسُ لَعَلَّةً؛ فَيَكُونُ تَحْرِيمُ النَّبِيذِ ثَابِتاً بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ؛ بِجَامِعِ الْإِسْكَارِ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ سَمَّتْ تَارَةً لِمَعْنَى وَطَرَدَتْ، وَسَمَّتْ تَارَةً وَلَمْ تَطْرُدْ؛ كَمَا سَمَّتِ الْقَارُورَةَ قَارُورَةً؛ لِاسْتِقْرَارِ الْمَاءِ فِيهَا، وَلَمْ تَسْمِ الْحَوْضَ قَارُورَةً؛ فَمَا عَلِمْنَا مِنْ لُغَتِهِمْ فِي الطَّرَفَيْنِ اتِّبَعْنَاهُ.

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا لَمْ يُعْلَمْ طَرْدُهُ، وَلَا قَصْرُهُ، فَهَلْ يَجْرِي فِيهِ الْقِيَاسُ أَوْ لَا؟

قال القاضي، وابن شَرِيح، وبغضُ الفقهاء: يَجْرِي.

وقال قَوْمٌ: لَا يَجْرِي؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ قَاطِعٌ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا قِيَامُ الْقَاطِعِ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَمْ نَقْلُ بِهِ، وَلَا أَسْتَمَرَّ فِيهِ اسْتِقْرَارٌ فِي اللِّسَانِ؛ فَيُحْكَمُ بِهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمْ اسْتِقْرَارُ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِيرِ، وَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ، وَالْجُمُوعِ، وَرَفْعِ الْفَاعِلِ، وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ التَّجَوُّزِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: أَمَا مَنْ شَرَطَ فِي صِحَّتِهِ اسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ لَهُ، فَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَأَمَا مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ/ ١٢٨ أَعْلَيْهِ، فَيَقُولُ: أَطْرَدَ لَنَا مِنْ لُغَتِهِمْ صِحَّةُ التَّجَوُّزِ بِجَنَسِ الْمَصْصَحَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: اتِّحَادُ نَوْعِ الْحُكْمِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ حُكْمُ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ؛ كَقِيَاسِ الْمَبْتُوتَةِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ عَلَى الْقَاتِلِ، وَالْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ عَدَمُ الْإِرْثِ، وَفِي الْفَرْعِ الْإِرْثُ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمَةِ، وَالضَّابِطُ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْحَقُّ: أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ تَحْقِيقُ الْإِلْحَاقِ فِي قَدْرِ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ الْعُقُوبَةُ بِنَقِيضِ الْمَقْصُودِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا بِهِ الْعُقُوبَةُ - صَحَّ الْقِيَاسُ، وَإِلَّا فَلَا؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ

المسألة السابعة

اختلف الفقهاء في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد والقياس:

ف نقول: قد بينا فيما تقدم أن القرآن وافٍ ببيان جميع الأحكام التي لا نهاية لها؛ فلو أن الفقهاء اقتصرُوا عليه، لَخَفَّتِ المَثُونَةُ وسَهَلَ الطريقُ، إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا مَسْأَلَتَيْنِ:

إحداهما: تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد.

ثانيتهما: تخصيصه بالقياس.

فلأجل هاتين المسألتين؛ عَظُمَ الخطبُ، وَكَثُرَتِ المَذَاهِبُ، وَتَشَعَّبَتِ الأقوالُ، وَقَرُبَتْ مِنْ أَنْ تُصِيرَ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ.

القياس إدراج خصوص تحت عموم؛ بحيث يكون مندرجاً تحت خصوص؛ كإدراج خصوص النبيذ تحت عموم الإسكار المندرج تحت خصوص الخمر، ولا يُغْفَلُ ذلك مع اختلاف الحكم. الشرط الثالث: ألا يكون منسوخاً؛ لأننا إنمّا نعدي بالوصف الجامع، بناءً على المساواة، وإذا نُسخَ الحكم، فقد زال الاعتبار.

ومثاله: قياس أبي حنيفة صحة صوم رمضان بنية من النهار على صوم يوم عاشوراء بعد نسخ وجوبه إن صحَّ وجوبه، ويمكن أن يقال على المثال المذكور: إن المنسوخ عين اليوم، ووجوب أصل الصوم بشرائطه باق لم ينسخ؛ فيصح هذا القياس؛ ويلتفت البحث فيه إلى أن نسخ الأخص هل يستلزم نسخ الأعم أو لا؟ قد سبق البحث في أنه إذا نُسخَ الوجوب، هل يبقى الجواز أو لا؟

وشرط قوم أن يكون ثبوتياً، والحق أنه قد يكون عدماً، فالنفي والمانع قياس فيما له عَرَضِيَّةُ الثبوت، وقياس الدلالة يجري فيه أيضاً، وأما المنفي بالأصل، فلا يجري فيه قياس؛ إذ انتفاؤه لانتفاء المثبت.

وأما الأصل فله شروط:

الأول: أن يكون دليلاً من النص أو الإجماع ظاهراً عليه قطعاً، لا يتناول الفرع بمنطوقه، وإلا فليس جعل البر أصلاً للشعير في منع التفاضل أولى من العكس، مع نص الشارع^(١) عليهما معاً.

الثاني: أن يكون متفقاً عليه بين الخصمين، فإن قاس على أصل مختلف فيه: فإن كان

(١) ثبت في هامش المخطوط ص ٦٨٢:

إذ الإجماع قاصر عليه قطعاً لا يتناول الفرع بمنطوقه، وإلا فليس جعل البر أصلاً للشعير بوضع.

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ يَجُوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا عَنِ الْمَطَاعِنِ كُلِّهَا. وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْقِيَاسِ، فَلَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ:

أَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَهُوَ أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] - يَفْتَضِي تَغْلِيلَ مَنَعِ الْقَبُولِ بِكَوْنِهِ فَاسِقًا، وَلَوْ كَانَ كَوْنُهُ مُخَصَّصًا لِعُمُومِ الْقُرْآنِ مَانِعًا مِنْ قَبُولِهِ - لَمَّا بَقِيَ لِكَوْنِ الْآتِي بِهِ فَاسِقًا أَثَرٌ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ حُصُولِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَقْلَةِ لِلْحُكْمِ: لَا يَبْقَى لِغَيْرِهَا أَثَرٌ فِيهِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَتَقُولُ: الدَّلِيلُ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةً مُطْلَقًا، سَوَاءً عَارِضُهُ الْكِتَابُ أَمْ لَمْ يُعَارِضْهُ، وَلَا شَكُّ أَنَّ الْقُرْآنَ حُجَّةٌ أَيْضًا مُطْلَقًا، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَهُمَا دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يُقَدَّمَ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِأَنَّا لَوْ رَجَحْنَا الْعَامَّ عَلَى الْخَاصِّ،

الْحُكْمُ فِيهِ مَقُولًا عَلَى مَذْهَبِ الْخَضَمِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَ حَاصِلِهِ تَخْطِئَةُ الْخَضَمِ فِي الْفِرْعِ؛ لِأَجْلِ تَصْوِيهِهِ فِي الْأَضْلِ، وَلِأَنَّ لِلْخَضَمِ أَنْ يُعَيَّنَ لِتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عِلَّةٌ عَلَى أَضْلِهِ، وَلَيْسَ لِلْمُسْتَدَلِّ نَقْلُ الْكَلَامِ إِلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَإِبْطَالُ مَا عُلِّلَ بِهِ فِيهَا الْإِفْضَاءُ إِلَى عَدَمِ الْأَنْضِبَاطِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْأَضْلِ مَقُولًا بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُسْتَدَلِّ، وَالْخَضَمِ يَنَازِعُهُ أَيْضًا فِيهِ - فَقَدْ اخْتَلَفَ الشُّطْرَانُ فِي صِحَّةِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ:

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: يَصِحُّ. وَقِيلَ: يُنْظَرُ: فَإِنْ أَثْبَتَهُ بَنَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، صَحَّ، وَإِنْ أَثْبَتَهُ بِقِيَاسٍ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: حَصَلَ الْأَضْلُ فِرْعًا لِأَضْلٍ آخَرَ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَعَيْنِ الْجَامِعِ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْيَرِهِ: فَإِنْ جَمَعَ بَعَيْنِ الْجَامِعِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ ١٢٨ب وَقَعَ الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ لِنَوَا مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ؛ كَمَا لَوْ قَاسَ الثُّفَاحَ عَلَى السَّفَرَجَلِ فِي مَنَعِ التَّفَاضُلِ بِجَامِعٍ أَنَّهُ مَطْعُومٌ، فَنَوَزَعَ فِي حُكْمِ السَّفَرَجَلِ، فَقَاسَهُ عَلَى التَّمْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ؛ بِجَامِعٍ أَنَّهُ مَطْعُومٌ، وَإِنْ كَانَ بَغِيرَ الْجَامِعِ، فَقَدْ أَقْحَمَ نَفْسَهُ؛ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ أَصْلِهِ الْأَوَّلِ وَمَحَلِّ النِّزَاعِ بِالْجَامِعِ الَّذِي عَلَيْهِ ثَانِيًا؛ كَمَا لَوْ قَالَ: الْمُسْلِمُ لَا يُقْتَلُ بِالْأَرْمِيِّ، لِاخْتِصَاصِهِ بِفَضِيلَةِ الْإِسْلَامِ؛ كَالْمَعَاهِدِ، فَمَنَعَ الْحُكْمَ فِي الْمَعَاهِدِ مَثَلًا، وَقَاسَهُ عَلَى الْأَرَارِيِّ وَالنُّسَوَانِ، بِجَامِعٍ أَنَّ الصَّادِرَ مِنْهُ قَتْلٌ - تَمَكَّنَتْ مِنْهُ الشَّبَهَةُ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَلَّا يَكُونَ اتِّفَاقٌ فِي الْأَضْلِ عَنْ تَرْكِيبٍ؛ أَعْنِي: أَنَّ الْإِتِّفَاقَ فِي الْأَضْلِ تَرْكِيبٌ عَلَى عِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَالتَّرْكِيبُ عَلَى قِسْمَيْنِ تَرْكِيبٌ فِي الْأَضْلِ، وَتَرْكِيبٌ فِي الْوَصْفِ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ الْقَاتِلِ بِفَضِيلَةِ الْحُرِّيَّةِ مَانِعٌ مِنَ الْقِصَاصِ؛ كَمَا لَوْ قَتَلَ عَبْدٌ نَفْسَهُ، أَوْ الْمَكَاتِبَ. فَيَقُولُ الْخَضَمُ: إِنَّمَا لَمْ أَقْتُلْهُ بَعْدَ نَفْسِهِ؛ لِاتِّحَادِ الْمُسْتَحَقِّ وَالْمُسْتَحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْقِصَاصَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ أَقْتُلْهُ بِالْمَكَاتِبِ؛ لِإِبْهَامِ الْمُسْتَحَقِّ أَوْ السَّيِّدِ أَمْ الْوَارِثِ؟ فَإِنَّ صُورَةَ مَسْأَلَةِ الْأَضْلِ: إِذَا مَاتَ الْمَكَاتِبُ، وَفِي تَرْكِيبِهِ وَفَاءً، فَمَسَّالْتَنَا أَنَّ الْعِلَّتَيْنِ إِنْ صَحَّحْنَا أَمْتَنَعَ الْإِلْحَاقَ، وَإِنْ بَطَلْنَا، مَنَعَتْ

لَكَانَ ذَلِكَ إِنْطِلَالًا لِلْخَاصِّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَوْ رَجَّحْنَا الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِّ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِنْطِلَالًا لِلْعَامِّ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَكَانَ هَذَا أَوْلَى.

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ

قَالَ الْأَكْثَرُونَ: تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَاسِ جَائِزٌ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.
أَخْتَجُّ الْمَجُوزُونَ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقِيَاسَ وَعُمُومَ الْقُرْآنِ دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ، وَأَحَدُهُمَا أَخْصَى مِنَ الْآخَرِ؛ فَوَجَبَ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ - وَهُوَ الْقِيَاسُ - عَلَى الْعَامِّ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا حِينَئِذٍ ذَكَرْنَا هَذَا الدَّلِيلَ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّمَا

الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْ بِالْحُكْمِ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.

وَأَمَّا التَّرَكِيبُ فِي الْوَضْفِ: فَكَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنْدِرَاجِ الثَّمَرَةِ غَيْرِ الْمُؤَبَّرَةِ تَحْتَ مُطْلَقِ الْبَيْعِ؛ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تُؤَبَّرْ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْبَيْعِ، وَإِذَا أُبْرَتْ، فَهِيَ مُسْتَقْلَلَةٌ وَقَدْ سَاعَدَ الْحَنَفِيُّ عَلَى انْدِرَاجِهَا فِي الْأَخْذِ بِالشَّفْعَةِ، فَيَقُولُ: مَا يَنْدَرُجُ تَحْتَ اسْتِحْقَاقِ الشَّفْعِ يَنْدَرُجُ تَحْتَ مُطْلَقِ الْعَقْدِ؛ بِجَامِعِ الْجُزْئِيَّةِ، فَيَقُولُ الْحَنَفِيُّ: عِلَّةُ الْإِنْدِرَاجِ عِنْدِي فِي الشَّفْعَةِ دَفْعُ ضَرَرِ الْمَدَاخَلَةِ، وَكَذَلِكَ أَقُولُ: إِنَّ الشَّفْعَ يَأْخُذُ الْمُؤَبَّرَةَ أَيْضًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا لِلْجُزْئِيَّةِ؛ فَإِنْ صَحَّ فِي الْأَصْلِ وَجُودُ هَذِهِ الْعِلَّةِ - أَمْتَنَعَ قِيَاسُ مُطْلَقِ الْبَيْعِ عَلَى الشَّفْعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ وَجُودُ الضَّرَرِ، قُلْتُ بِعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ وَالْإِنْدِرَاجِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ مَعْنَى التَّرَكِيبِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّظَارُ فِي صِحَّةِ هَذَا الْقِيَاسِ: فَمَنْعَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَشْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي جَمَاعَةٍ، وَغَلَا حَتَّى قَدَّمَهُ عَلَى قِيَاسِ غَيْرِ التَّرَكِيبِ؛ قَالَ: لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الْأَعْتِرَاضَاتِ.

قَالَ: وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ التَّضْيِيقُ عَلَى الْخَصْمِ، وَتَنْقِيحُ الْخَوَاطِرِ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ، وَالتَّرَكِيبُ أَقْوَى فِي تَحْصِيلِ هَذَا الْغَرَضِ، نَعَمْ: لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمَجْتَهِدُ، وَلَا يُمَكِّنُوا الْخَصْمَ مِنَ الْمَنْعِ.

قَالُوا: لِأَنَّ اتِّفَاقَ الْخَصْمَيْنِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ/١٢٩ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةُ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ؛ فَكَذَلِكَ لَا يَسُوغُ مَنْعُ حُكْمِ بَعْدَ أَنْ سَلِمَ مِنَ التَّزَمِ الدَّبِّ عَنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ تَخْطِئَتُهُ فِي مَسْأَلَةٍ لِتَصْوِيبِهِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى؛ لِعَجْزِهِ عَنْ نَصْرَتِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَعَلَّ مَنْ يَذُبُّ عَنْهُ لَا يَعْتَقِدُ نَفْيَ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ بِحَالٍ، أَوْ يَعْتَقِدُ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ رَاجِعٍ يَخْصُهُ، وَيَكْفِي الْمَعْتَرِضَ مَا أَبْدَاهُ فِي الْأَصْلِ قَارِقًا، وَعَلَى الْمُسْتَدَلِّ إِنْطِلَالُهُ، لِيَصَحَّ الْجَمْعُ.

يَصِحُّ ذَلِكَ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ مُطْلَقًا؛ سِوَاءٍ عَارَضَهُ الْكِتَابُ أَمْ لَمْ يُعَارِضْهُ؛ فَلَا جَرَمَ: تَمَّ الدَّلِيلُ.

وَأَمَّا فِي «مَسْأَلَةِ الْقِيَاسِ» فَلَا نُسْلَمُ أَنَّ الدَّلِيلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ حُجَّةٌ.

و[أما] قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، وَقَوْلُ مُعَاذٍ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي» -

ومنهم مَنْ لم يرجح قياس التَّركيب على غيره، وقال: هما سواء. وَمَنْ مَنَعَ من التركيب يسمع السؤال: فهل تُعَدُّ الْمُسْتَدِلُّ مُنْقَطِعًا بِنَاءً عَلَى منع القياس على الْأَصْلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؟ فيه خلاف. وَفَرَّقَ الْإِمَامُ، فَقَالَ: إِنَّ الْأَزْمَ بِقِيَاسِهِ مُنَاقِضَةٌ فِي فَهْمِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْخَصْمِ - صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَن مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ سَدُّ لِبَابِ الْجَدَلِ.

مثال ما يَلْزَمُ مُنَاقِضَةٌ: قياسُ عَبْدٍ غَيْرِهِ عَلَى الْكِتَابِ، وَتَبَيَّنَ عَدَمُ تَأْثِيرِ إِنْهَامِ الْمُسْتَحَقِّ أَوْ بِمَنَعِهِ إِنْ أَمَكْنَهُ بِتَحْقِيقِ أَنَّ عِثْقَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَدَائِهِ، وَقَدْ مَاتَ قَبْلَ الْأَدَاءِ، فَفَاتَ شَرْطُ الْعِثْقِ؛ فَالْمُسْتَحَقُّ لِلْقِصَاصِ سَيِّدُهُ.

وَأَمَّا مَا لَا يُشْعِرُ بِمُنَاقِضَةٍ فِي فَهْمِ الْمَسْأَلَةِ، فَكَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَثَلًا فِي الْبَالِغَةِ الرَّشِيدَةِ: إِنَّهَا لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهَا أُنْثَى؛ فَلَا تُزَوِّجُ؛ كَأَبْنَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً. فيقول الحنفي: إِنَّمَا لَمْ تَزَوِّجْ نَفْسَهَا بِنْتِ خَمْسِ عَشْرَةَ؛ لَمَا عَرَفَ مِنْ أَصْلٍ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ، فَإِنَّ الْبُلُوغَ عِنْدَهُ فِي الْجَارِيَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، وَفِي الْغُلَامِ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهَا غَيْرُ بَالِغَةٍ، أَمْتَنَعَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْغَةِ، مَنَعَ الْحُكْمَ، وَكَانَتْ صُورَةٌ مِنْ صُورِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَهَذَا الْجَمْعُ بَاطِلٌ، وَالسُّؤَالُ مَسْمُوعٌ؛ فَإِنَّ مَا فَرَّقَ الْمُعْتَرِضُ بِهِ لَيْسَ مِنْ اسْتِنْبَاطِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِمَّا أَطْلَقَهُ الْفُقَهَاءُ، وَفِيهِ إِجْمَالٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا اسْتَشْنِي مِنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ.

وَالثَّانِي: مَا أَقْتَضَى مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

وَكِلَا الْقِسْمَيْنِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَإِلَى مَا يُعْقَلُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَا اسْتَشْنِي مِنْ قَاعِدَةٍ وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، فَكَتَخْصِيصِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَبَا بُرْدَةَ^(١) فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالْعَنَاقِ^(٢) فِي قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ»^(٣)،

(١) أَبُو بُرْدَةَ الْبَلَوِيُّ، وَاسْمُهُ هَانِيٌّ بْنُ نِيَارٍ - بِكْسَرِ النُّونِ - ابْنُ عَمْرٍو بْنُ عُبَيْدِ بْنِ كِلَابِ بْنِ غَنَمِ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ هَانِيٍّ بْنِ بَلِيٍّ، الْبَلَوِيُّ، حَلِيفُ الْأَنْصَارِ. شَهِدَ بِدْرًا وَالْمَشَاهِدَ، لَهُ عَشْرُونَ حَدِيثًا، اتَّفَقَا عَلَى حَدِيثٍ، وَعَنْهُ ابْنُ أَخْتِهِ الْبِرَاءُ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قِيلَ: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ. ينظر: الخلاصة ٢٠٠/٣.

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ.

وَأَمَّا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ: فَهُوَ حِكَايَةُ حَالٍ؛ وَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ.

وَقَوْلُهُ: «الْقِيَاسُ يَقْتَضِي دَفْعَ ضَرَرٍ مَظْنُونٍ» فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا عَارَضَهُ عُمُومُ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْعَمَلَ بِهِ يَقْتَضِي دَفْعَ الضَّرَرِ الْمَظْنُونِ؛ بَلِ الْعَمَلُ بِهِ يُوجِبُ حُصُولَ الضَّرَرِ الْمَظْنُونِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَقْوَى عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مِنَ الْقِيَاسِ؛ فَمُوَافَقَةُ الْقُرْآنِ تُوجِبُ دَفْعَ الضَّرَرِ، وَمُخَالَفَتُهُ تُوجِبُ حُصُولَ الضَّرَرِ؛ فَتَبَتْ: أَنَّ الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ لَا تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً أَلْبَنَةً عِنْدَمَا يَكُونُ مُعَارِضاً لِلْقُرْآنِ.

وتخصيصه - عليه السلام - خزيمة^(١) بقبول شهادته وخذه^(٢)، وعد الغزالي من هذا القسم

(٢) العناق: هي الأنثى من أولاد المغز، والغنم من حين الولادة إلى تمام الحول.

(٣) أخرجه البخاري (١٢/١٠) كتاب: الأضاحي، باب: قول النبي ﷺ لأبي بردة ضح بالجدع، حديث

(٥٥٥٦)، ومسلم (١٥٥٢/٣)، كتاب: الأضاحي، باب: وقتها، حديث (١٩٦١/٤)، والترمذي

(١٥٠٨/٤)، كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في الذبح بعد الصلاة حديث (١٥٠٨)، والنسائي

(٢٢٢/٧) كتاب: الأضاحي، باب: ذبح الضحية قبل الإمام، وأحمد (٢٩٧/٤)، والطيالسي (١/

٢٣٠ - منحة) رقم (٢٠١٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧٢/٤)، والبيهقي (٢٦٩/٩)

كتاب: الضحايا، باب: لا يجزى الجدع إلا من الضأن، وأبو نعيم في الحلية (٣٣٧/٤).

من حديث البراء بن عازب قال: ضحى خال لي يقال له: أبو بردة قبل الصلاة؛ فقال له رسول

الله ﷺ: «شأتك شاة لحم» فقال: يا رسول الله إن عندي داجناً جذعة من المعز قال: «اذبحها ولا

تصلح لغيرك» ثم قال: «من ذبح قبل الصلاة - فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة - فقد تم

نسكه وأصاب سنة المسلمين» وله ألفاظ، وقد أخرجه جماعة.

(١) خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة بن عمار الأنصاري الخطمي ذو الشهادتين، شهد بدرأ

وأحدأ، له ثمانية وثلاثون حديثاً، تفرد له مسلم بحديث، روى عنه ابنه عمارة وإبراهيم بن سعد بن

أبي وقاص، قتل مع علي بن «صفين».

ذو الشهادتين؛ لما رواه أبو داود، ونصه ٢٧٦/٢: «أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي، فاستتبعه

النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه، فأسرع رسول الله ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي، فطلق رجال يعترضون

الأعرابي فيساومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال:

إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته. فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال: «أوليس قد

ابتعته منك؟» فقال الأعرابي: لا، والله ما بعته. فقال النبي ﷺ: «بلى. قد ابتعته منك». فطلق

الأعرابي يقول: هلم شهيداً. فقال خزيمة بن ثابت: أنا أشهد أنك قد بايعته. فأقبل النبي ﷺ على

خزيمة فقال: «بم تشهد؟» فقال: بتصديقك يا رسول الله. فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة بشهادة

رجلين.

ينظر: الخلاصة ٢٨٩/١.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠١/٤)، والحاكم (١٨/٢)، والبيهقي (١٤٦/١٠).

وَإِذَا ظَهَرَ الْفَرْقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَتِمَّكَنِ الْمُسْتَدِلُّ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ عُمُومَ الْقُرْآنِ وَالْقِيَاسَ دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ، وَأَحَدُهُمَا أَخْصَصُ مِنَ الْآخَرِ؛ فَتُقَدَّمُ الْأَخْصَصُ عَلَى الْأَعْمِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بِالْدَّلِيلِ أَنَّ الْقِيَاسَ بَقِيَ حُجَّةً عِنْدَ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ؛ فَظَهَرَ الْفَرْقُ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ:

أَنَّ الصَّحَابَةَ خَصَّصُوا عُمُومَ بَعْضِ الْآيَاتِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً. وَقَدْ عَرَفْتَ ضَعْفَ هَذَا الدَّلِيلِ.

ثُمَّ نَقُولُ هَهُنَا: إِنَّكُمْ إِنْ أَدْعَيْتُمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى تَخْصِيصِ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ بِتِلْكَ الْقِيَاسَاتِ - فَقَدْ حَصَلَ هُنَاكَ الْقِيَاسُ مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَخْصِيصِ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ بِهَا؛ فَهَهُنَا: إِذَا حَصَلَتْ تِلْكَ الْقِيَاسَاتُ مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِ تَخْصِيصِ

أَخْتِصَاصُهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْأَزْجِ فِي الْجَمْعِ بَيْنِ النِّسَاءِ/١٢٩ب، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَعْنَى مَعْقُولٍ، وَهُوَ الْحَاجَةُ إِلَى أَتْلَافِ الْعَشَائِرِ، وَتَضَافِرِ الْقِبَائِلِ، وَإِثْبَاتِ التَّفَاخُرِ بِمَصَاهِرَّتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - وَلِلْحَاجَةِ إِلَى نَقْلِ أَحْكَامِ النِّسَاءِ^(١). وَمَعَ أَنَّهُ مَعْقُولٌ الْمَعْنَى، فَالْعَلَّةُ

(١) ذكر العلماء أسباباً كثيرة تصلح في مجموعها أن تكون حكمة داعية إلى التعدد، فنقتصر منها على ما يأتي:

أولاً: طبيعة الرجل غير طبيعة المرأة من حيث طلب كل منهما للآخر. وبيان ذلك: أن داعية النسل في الرجل أقوى منها في المرأة؛ لذلك كان الرجل بطبيعته أكثر طلباً للأنثى منها له، وأنه قلما يوجد رجل عنين، لا يطلب النساء بطبعه، ولكن يوجد كثير من النساء اللاتي لا يطلبن الرجال بطبيعتهن، ولولا أن المرأة مغرمة بأن تكون محبوبة من الرجل، وكثيرة التفكير في الحظوة عنده - لوجد في النساء من الزاهدات في الزواج أضعاف ما يوجد الآن. وقد ينازع في هذا السبب، لكن الأطباء أثبتوا ذلك وهم أعرف الناس بالفرق بين طبيعة الرجل وطبيعة المرأة والتباين بينهما.

ثانياً: المرأة تكون مستعدة للنسل نصف العمر الطبيعي للإنسان وهو مائة سنة، وسبب ذلك أن قوة المرأة تضعف عن الحمل بعد الخمسين في الغالب؛ فينقطع دم حيضها، ويبوؤ التناسل من رحمها. والحكمة ظاهرة في ذلك؛ فإذا لم يباح للرجل الزواج بأكثر من امرأة واحدة - كان نصف عمر الرجال الطبيعي في الأمة معطلاً من النسل؛ الذي هو مقصود الزواج، إذا فرض أن الرجل يقترب من تساويه في السن، وقد يضيع على بعض الرجال أكثر من خمسين سنة إذا تزوج بمن هي أكبر منه، وعاش العمر الطبيعي؛ كما يضيع على بعضهم أقل من ذلك إذا تزوج بمن هي أصغر منه.

وما عساه يطرأ على الرجال من مرض أو هرم عاجل، وموت قبل بلوغ السن الطبيعي يطرأ مثله على النساء؛ فضلاً عن اليأس.

الْعُمُومَاتِ بِهَا؛ فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ الْعَظِيمُ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ إِجْرَاءُ أَحَدِهِمَا مُجْرَى الْآخَرِ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْصِصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَّاسِ، وَجُوهٌ:

قاصرة عليه، عليه السلام.

ثم القاصرُ ينقسمُ إلى ما يُعْلَمُ قصره على ما وَرَدَ فيه، وإلى ما يُظَنُّ: فالمعلومُ ما ذَكَرُوا،

= وقد لاحظ هذا الفرق أحد علماء الإفرنج فقال: لو تركنا رجلاً واحداً مع مائة امرأة سنة واحدة - لجاز أن يكون لنا من نسله في السنة الواحدة مائة إنسان، ولو تركنا مائة رجل مع امرأة واحدة سنة كاملة فأكثر ما يمكن أن يكون لنا من نسلهم إنسان واحد، والأرجح أن هذه المرأة لا تنتج أحداً؛ لأن كل واحد من الرجال يفسد حرث الآخر، ومن لاحظ شأن كثرة النسل في سنة الطبيعة، وفي حال الأمم - يظهر له عظم هذا الفرق.

ثالثاً: الضرورة الاجتماعية تقضي في بعض الأحيان بالتعدد؛ وذلك أن الشريعة الإسلامية قضت أن تكون المرأة في كفالة الرجل، وأن الرجال قوامون على النساء؛ فماذا نعمل والنساء قد يكن أكثر عدداً من الرجال؟.

ألا ينبغي أن يكون في نظام الاجتماع البشري أن يباح للرجل الواحد كفالة عدة نساء عند الحاجة، لا سيما في أعقاب الحروب التي تعجتاح الرجال، وتدع النساء، لا كافل للكثير منهن ولا نصير؟
رابعاً: المرأة غير مستعدة لغشيان الرجال إياها في كل الأوقات؛ فاكْتفاء الرجل - والحالة هذه - يستلزم أن يكون بطبيعته ميالاً إلى الإفضاء إليها في أيام طويلة هي فيها غير مستعدة لقبوله، أظهرها أيام الحيض والإثقال بالحمل والنفاس، وأقلها ظهوراً أيام الرضاعة لا سيما الأولى والأخيرة من أيام طهرها.

أضف إلى هذا أن الإسلام ظهر في أمة كانت تعرف التعدد إلى غير حد محدود بعدد، ولا مقيد بشرط.

وكان اختلاف عدة رجال إلى امرأة واحدة يعد من الزنا المذموم، وكان الزنا على كثرتة يكاد يكون خاصاً بالإماء، وقلما يأتيه الحرائر، إلا أن يأذن الرجل امرأته أن تبضع من رجل يصحبها؛ ابتغاء نجابة الولد. والزنا لم يكن شيناً ولا عاراً صدوره من الرجل، وإنما كان يعاب من حرائر النساء، وقد حظر الإسلام الزنا على الرجال والنساء جميعاً حتى الإماء، وكان يصعب جداً على الرجال قبول الإسلام والعمل به مع هذا الحجر بدون إباحة تعدد الزوجات، ولولا ذلك - لاستبيح الزنا؛ كما هو في بلاد الإفرنج. وبالجمل: فإن للشريعة الإسلامية في إباحة تعدد الزوجات بشرطها نظراً أخلاقياً وعمرانياً؛ وهو أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال مطلقاً.

قد ينازع في هذه الزيادة، ولكن ثبت في الإحصاء الإنجليزي الأخير تأليف «بيهم دداكر» زيادة عدد النساء عن الرجال في أوروبا وغيرها؛ وهو آخر إحصاء معروف حتى الآن؛ وذلك لأن الرجال معرضون للحروب والمشاق؛ وفي الشريعة الإسلامية ما يشير إلى زيادة عدد النساء على الرجال، فقد روى البخاري عن أنس - رضي الله عنه - أنه قال: لأحدثنكم حديثاً لا يحدثكم به أحد بعدي «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل، ويظهر الزنا، ويقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد»، فلو قصرنا على هذا كل رجل على امرأة واحدة - ل بقي عدد من النساء بلا أزواج، وهؤلاء بحكم الطبيعة ميالون لقضاء الشهوة؛ فلو لم يوجد =

الأول: أَنْ قِصَّةَ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ مُعَلَّقٌ بِكَلِمَةِ «إِنْ» عَلَى عَدَمِ وَجْدَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي.

والمظنونُ كقوله - عليه السلام - في شهاداء بَذَرٍ: «زَمَلُوهُمْ بِكُلُّومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ»^(١)؛ فَإِنْ أبا حَنِيفَةَ لَا يَرْفَعُ قَاعِدَةَ الْعُسْلِ مِنَ الشَّهَادَةِ؛ هَذَا لِأَنَّ اللَّفْظَ خَاصٌّ، فَلَا يَتَعَدَّى الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهِمْ؛ لِاحْتِمَالِ أَطْلَاعِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى إِخْلَاصِهِمْ.

الثاني: مَا أَسْتَثْنِي مِنْ قَاعِدَةٍ وَهُوَ مَعْقُولُ الْمَعْنَى؛ كَاسْتِثْنَاءِ الْعَرَايَا فِي بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ خَرَصًا^(٢)؛ لِلْحَاجَةِ، فَهَذَا عِنْدَنَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ بَيْعُ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ عَلَى الشَّرْطِ الْمُسْتَثْنَى.

لَهْنُ أَزْوَاجٍ - لَفْتَحْنَا بَابًا وَاسِعًا يَدْخُلُ فِيهِ هَؤُلَاءِ الْمَحْرُومَاتُ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ، وَيَجْنِبْنَ عَلَى أَعْرَاضِهِنَّ بِالْبَغَاءِ؛ إِمَّا لِكَسْبِ نَفَقَةٍ أَوْ قَضَاءِ شَهْوَةٍ، وَمَتَى حَصَلَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ شَائِعٌ الْآنَ فِي أَوْرُوبَا وَخُصُوصًا فِي فَرَنْسَا يَكْتَفِي الرِّجَالُ بِهَؤُلَاءِ الْبَغَايَا فَلَا يَمِيلُونَ إِلَى الزَّوْاجِ؛ تَخْلُصًا مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ؛ فَيَكْثُرُ مِنْ لَيْسَ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ وَفِي ذَلِكَ تَقْلِيلُ النَّسْلِ الَّذِي فِيهِ خَرَابُ الْعِمْرَانِ، وَفَسَادُ الْكُونِ...

نَقُولُ: نَتَجُّ مِنْ هُنَا أَنَّ هُنَاكَ حَالًا تَعْتَرِي الْأُمَمَ لَا يَكُونُ لَهَا مِنْ وَسِيلَةٍ لِحِفْظِ دَائِرَتِهَا مِنَ التَّلَاشِي إِلَّا تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ مِنَ الْوَسَائِلِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْكُونِ، وَالزَّمُّ الْأَمَّةَ الْمَعْرُضَةَ لِلْفَنَاءِ بِالْعَمَلِ بِهَا؛ فَكَيْفَ يَخْلُقُ اللَّهُ فِي الْأُمَمِ حَالًا، وَيُلْهِمُهَا الْوَسِيلَةَ لِتُلَافِي أَخْطَارَهَا، ثُمَّ لَا يَبِيحُ تِلْكَ الْوَسِيلَةَ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ؟!

كَلَّا إِنْ خَالَقَ الْكُونُ هُوَ مُوْحِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ تَطَابَقَ قَوْلُهُ وَخَلَقَهُ؛ فَلَا عَجَبَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ مَبِيحًا لَتَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، بَلِ الْعَجَبُ أَلَّا يَكُونَ قَدْ أَبَاحَهُ مَعَ أَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِي دِينُ عَامِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ وَسَائِرِ الْأَجْيَالِ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا مُزْدَجْرًا لِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ رَقَّ دِينُهُمْ، وَضَعُفَ يَقِينُهُمْ، وَحَسِبُوا أَنَّ الْغُرُضَ مِنْ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ التَّمَتُّعِ الْحَيَوَانِيِّ، وَقَضَاءِ الشَّهْوَةِ الْبَهِيمِيَّةِ؛ لِذَلِكَ تَرَاهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهَيِّمُونَ مُنَادِينَ بِإِلْغَاءِ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، وَلَوْ عَقَلُوا أَسْرَارَ دِينِهِمْ - لَمَا ثَمَلُوا بِالْمَدْنِيَّةِ الْغَرِيبَةِ؛ وَلَمَا سَارُوا وَرَاءَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى؛ حَتَّى صَارَ شَكُّ الْغَرِيبِ عِنْدَهُمْ يَقِينًا، وَشَخْصِيَّةً لَدَيْهِمْ مَذْهَبًا وَدِينًا، وَيَعْدُوا عَنِ الْهَدَايَةِ بِقَدَرِ بَعْدَهُمْ عَنِ تَعَالِيمِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، فَاللَّهُمَّ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ.

هَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَسْرَارِ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، وَأَنَّ الشَّرِيعَةَ الْغَرَاءَ أَجَلَ مِنْ أَنْ تَحِيطَ بِأَسْرَارِهَا عُقُولُ الْبَشَرِ.

يَنْظُرُ: تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ لِشَيْخِنَا زَكْرِيَّا مَكَاوِي.

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

(٢) الْخَرَصُ لُغَةً: الْحَزْرُ وَالتَّخْمِينُ، وَالْقَوْلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قِيلَ لِّلْمُرْأِثَاتِ﴾ وَاصْطِلَاحًا: حَزَرَ مَا يَجِيءُ عَلَى النَّخِيلِ، أَوْ الْعَنْبِ، تَمَرًا، أَوْ زَبِييًّا.

وَهُوَ سَنَةٌ فِي الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ لِلَّذِينَ تَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ بِشَرْطِ بُدْوَ الصَّلَاحِ، أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَجُوزُ؛ إِذْ لَا حَقَّ لِلْمُسْتَحَقِّينَ، وَلَا يَنْضَبِطُ الْمَقْدَارُ؛ لِكثْرَةِ الْعَاهَاتِ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ، وَلَوْ بَدَأَ صِلَاحُ نَوْعٍ دُونَ آخَرَ، فَفِي جَوَازِ خَرَصِ الْكُلِّ وَجْهَانِ:

أَرْجَحُهُمَا: الْجَوَازُ، وَيُوجِهُ بِأَنَّ مَا لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ تَابِعٌ فِي الْبَيْعِ لِمَا بَدَأَ صِلَاحَهُ؛ مَتَى اتَّحَدَ بَسْتَانٌ =

وَالشَّرْطُ الْمَذْكُورُ فِي السُّؤَالِ كَالْمَذْكُورِ فِي الْجَوَابِ، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى الشَّيْءِ بِكَلِمَةٍ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: القاعدة المستفتحة التي لا يُعَقَّلُ معناها: لا يُقَاسُ عليها.

= وجنس وحمل وعقد، وإن اختلفت الأنواع، وخرج بالتمر والعنب الحب؛ لتعذر الحزر فيه؛ لاستتار حبه؛ ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً؛ بخلاف الثمرة.

وفي الشبراملسي: توقف ابن قاسم فيما لو بدا صلاح حبة من نوع؛ هل يجوز خرصه؟ ويجري فيه الوجهان.

أقول: القياس جواز الخرص؛ أخذاً مما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان، حيث يجوز بيع الكل بلا شرط القطع.

وحكمته: الرِّفْقُ بالمالك والمستحقين؛ فإن رب المال يملك التصرف بالخرص، ويعرف السَّاعِي حق المساكين، فيطالب به، والدليل على نديه أن النبي ﷺ أمر أن يخرص العنب؛ كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زبيياً؛ كما تؤخذ زكاة النخل تمرأً.

رواه الترمذي، وابن حبان، وغيرهما. وما روى أن النبي ﷺ خرص حديقة امرأة بنفسه، وإنما جعل النخل أصلاً في الحديث؛ لما روى أن خبير فتحت أول سنة سبع من الهجرة، وبعث النبي إليهم عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - بخرص النخل؛ فكان خرصه معروفاً عندهم، فلما فتح ﷺ «الطائف» وبها العنب الكثير، أمر بخرصه كخرص النخل المعروف عندهم؛ ولأن النخل كانت عندهم أكثر وأشهر؛ فصارت أصلاً لغلبتها.

ولا فرق في الخرص بين ثمار «البصرة» وغيرها، وما قاله الماوردي: من أنه يحرم خرص ثمار «البصرة»؛ لكثرتها، وكثرة المؤنة في خرصها - فقد رده الأصحاب، وقالوا: إنها طريقة ضعيفة تفرد بها.

وصفته: أن يطوف بالنخلة، ويرى جميع عناقيدها، ويقول: خرصها كذا وكذا، ثم يفعل بالنخلة الأخرى كذلك، ثم باقي الحديقة، ولا يجوز الاقتصار على رؤية البعض، وقياس الباقي عليه؛ لأنها تتفاوت، ويخرص كل نخلة رطباً، ثم تمرأً؛ لأن الأرتاب تتفاوت، فإن اتحد النوع - جاز أن يخرص الجميع رطباً، ثم تمرأً.

وإنما لم يجز الاقتصار على رؤية البعض؛ لأنه اجتهد، فوجب بذل المجهود فيه. وقيل: إن الطواف بكل نخلة ليس بواجب، بل مستحب؛ لأن فيه مشقة.

والأصح: أنه إن كانت الثمار على السعف ظاهرة، فمستحب كتمر «العراق»، وإن استترت كتمر «الحجاز»، فشرط.

والمشهور: أنه يخرص جميع النخل والعنب، ولا يترك للمالك شيئاً، وما صح من قوله ﷺ: «إذا خرصتم، فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع»، حملة الشافعي - رضي الله عنه - على تركهم له ذلك من الزكاة؛ ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه، لطمعهم في ذلك منه، لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص؛ جمعاً بينه وبين الأدلة المطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب، وفي قوله ﷺ: (فخذوا ودعوا) إشارة لذلك؛ أي: إذا أخرجتم الكل - فخذوا بحساب الخرص، واتركوا له شيئاً مما خرص، فجعل الترك بعد الخرص المقتضي للإيجاب؛ فيكون المتروك له قدرأً يستحقه الفقراء؛ ليفرقه هو.

والثاني: أنه يترك للمالك ثمر نخلة، أو نخلات يأكله أهله؛ تمسكاً بظاهر الخبر المذكور، وهو =

«إِنْ» عَدَمٌ عِنْدَ [عَدَمٍ] ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ فَوَجَبَ أَلَّا يَجُوزَ أَلَّا جَهْدًا عِنْدَ وَجْدَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: لَوْ جَازَ تَخْصِيصُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ، لَكَانَ قَوْلُ إِبْلِيسَ فِي قِصَّةِ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» [الْأَعْرَافُ: ١٢] صَحِيحاً؛ لِأَنَّهُ -

ومثال ذلك: مقاديرُ الثُّصِبِ فِي الرُّكُوتِ، وَأَعْدَادُ الرُّكْعَاتِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْقِيَاسِ إِلَّا التَّمَسُّكُ بِمَعْقُولِ النَّصِّ، وَإِذْ لَمْ يَظْهَرْ بِمَعْقُولِهِ، فَكَيْفَ يَتَأْتَى الْقِيَاسُ عَلَيْهِ؟

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَفْتَحَةُ، وَهِيَ مَعْقُولَةُ الْمَعْنَى، لَكِنْ لَا يَوْجَدُ لَهَا نِظَائِرٌ غَيْرُ النَّصُوصِ، فَهَذَا أَيْضاً لَا يَجْرِي فِيهِ الْقِيَاسُ؛ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ.

مثاله: شَرْعُ اللَّعَانِ، وَإِجَابُ الْغُرَّةِ وَتَعَلُّقُ الْأَرْضِ^(١) بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الشرط الخامس: قَالَ عُثْمَانُ الْبَيْتِيُّ^(٢): شَرْطُ الْأَصْلِ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَغْلِيلِهِ.

صحيح لم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل، رواه أبو داود والترمذي والنسائي، ثم إنه يكفي خاوص واحد على المشهور؛ لأن الخرص نشأ عن اجتهاد؛ فكان كالحاكم، وما روى من أنه ﷺ كان يبعث مع ابن رَواحة واحداً يجوز أن يكون معيناً، أو كاتباً. وقيل: يشترط اثنان كالتقويم والشهادة. وقطع بعضهم بالأول. ولا فرق في هذا بين ما إذا كان صبيّاً، أو مجنوناً، أو غيرهما.

وقيل: إذا كان صبيّاً، أو مجنوناً، أو سفيهاً اشترط اثنان، وإلا كفى واحد، ولا يجوز للحاكم بعث الخاوص، إلا بعد ثبوت معرفته عنده، ولا يكفي مجرد قوله، فإن لم يبعث الحاكم خاوصاً، أولم يكن حكم المالك عدلين عالمين بالخرص يخرصان عليه؛ لينتقل الحق إلى الذمة، ويتصرف في الثمرة، ولا يكفي واحد؛ احتياطاً للفقراء؛ ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل؛ رفقا بالمالك، ومحل جواز الخرص إذا كان المالك موسراً، فإن كان معسراً فلا؛ لما فيه من ضرر المستحقين.

ولو اختلف الخاوصان في المقدار، وقف الأمر إلى تبين المقدار منهما، أو من غيرهما. وقيل: يؤخذ بالأقل؛ لأنه اليقين. وقيل: يخرصه ثالث، ويؤخذ بقول من هو أقرب إلى خرصه. ولا يكفي خرصه هو، وإن احتاط للفقراء؛ لاتهامه، وإنما صدق في عدد الماشية؛ لأنه إذا ادعى دون ما ذكره الساعي، فقد ادعى عدم الوجوب؛ وهو الأصل، مع أن الساعي ثم يمكنه من العدد، فإن رأى منه ربيعةً عد، وهنا تحققنا الوجوب، وهو متعلق بالعين، ويريد نقله من العين إلى الذمة، والأصل عدم انقطاع التعلق بالعين؛ فعمل بالأصل فيهما.

الأرض: اسم للواجب على ما دون النفس. (١)

وفي المغرب: الأرض دية الجراحات، والجمع أروش وإراش بوزن فراس.

ينظر: طلبة الطلبة ص (١٦٦)، والكلديات ص (٣٠)، والتعريفات ص (٩)، المغرب ١/٣٥، الصحاح (٩٩٥/٣)، والقاموس المحيط ٢/٢٧١.

(٢) عثمان بن سليمان البتي: من أهل الكوفة، وانتقل إلى البصرة، ومات سنة ثلاث وأربعين ومائة. أخذ عن الحسن.

ينظر: طبقات الشيرازي ص ٩١، طبقات ابن سعد ٧/٢٥٧.

تَعَالَى - أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ، وَهُوَ خِطَابٌ عَامٌّ، وَأَنَّ إِبْلِيسَ قَالَ: هَذَا الْعُمُومُ أُخْصِصُهُ فِي حَقِّ نَفْسِي بِالْقِيَاسِ؛ لَأَنَّ النَّارَ خَيْرٌ مِنَ الطِّينِ؛ لَأَنَّ النَّارَ جَوْهَرٌ مُشْرِقٌ غُلُوبِي لَطِيفٌ مُؤَثِّرٌ، وَالطِّينُ كَثِيفٌ مُظْلِمٌ سُفْلِيٌّ مُتَأَثِّرٌ؛ فَتَكُونُ النَّارُ خَيْرًا مِنَ الطِّينِ، وَالنَّارُ أَضْلَى، وَالطِّينُ أَضْلُ أَدَمَ، وَمَنْ كَانَ أَضْلُهُ خَيْرًا مِنْ أَضْلٍ غَيْرِهِ - كَانَ هُوَ خَيْرًا مِنْهُ؛ نَظَرًا إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ الْمَعَارِضِ، فَمَنْ أَدْعَاهُ، فَعَلَيْهِ إِثْبَاتُهُ؛ فَهَذَا [قياس] مُنْتَظَمٌ، وَأَنَّ إِبْلِيسَ قَدْ جَعَلَهُ مُخْصَصًا لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ فَلَوْ كَانَ تَخْصِصُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ جَائِزًا، لَكَانَ قَوْلُ إِبْلِيسَ صَوَابًا؛ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ الذَّمَّ أَلْبَتَّةَ، وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، عَلِمْنَا أَنَّ تَخْصِصَ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُشْتَرَى الْكَزْبَاسُ بِالدِّينَارِ، وَيُبَاعَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَأَنْ يُبَاعَ الدِّينَارُ بِالدِّينَارَيْنِ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى مَا أَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ إِلَّا بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ

وكلاهما فاسدًا؛ فإن الصحابة حيث قاست لفظ «الحرام» على «الظهار» أو «الطلاق» أو «اليمين» لم يتوقفوا في قياسهم على قيام دليل على وجوب التعليل أو جوازه، لكن الضابط فيما يُعلَّل وما لا يُعلَّل عن لفظ يُشعر بالتعليل من الشرع: أن كل ما انقذ فيه معنى مخيل مناسب أو شبه يغلب على الظن، مُطَرِّد لا يعارضه أضل من أصول الشرع - فهو معلَّل، وما لا فلا.

وَأَمَّا حُكْمُ الْفَرْعِ، فَلَهُ شُرُوطٌ:

الأول: أَلَّا يَكُونَ حُكْمُهُ مَنْصُوصًا وَلَا مُجْمَعًا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ: إِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِهِ، فَهُوَ فَاسِدٌ الْوَضْعُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَفْقِهِ، كَانَ قِيَاسُ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْمَنْصُوصِ، وَالْمَجْمَعُ عَلَى الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَلَا أَوْلَوِيَّةَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرٌ مُعَاذٌ وَسِيرَةُ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجِعُونَ إِلَى الرَّأْيِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ.

الشرط الثاني: / ١٣٠ وجود عَيْنِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِيهِ؛ فَإِنَّ تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ فَرْعٌ تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ، وَهَلْ يَشْتَرُطُ وَجُودُهَا قَطْعًا أَوْ ظَنًّا؟ اأختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب؛ الثالث: إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، كَفَى الظَّنُّ، وَإِنْ كَانَتْ وَضْفًا حَقِيقِيًّا أَوْ عَرَفِيًّا - لَمْ يَكْفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْجُودُ عَيْنَهَا بَلْ غَيْرَهَا، وَاتَّحَدَّتِ الْحِكْمَةُ - فَصِحَّتْهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ فِي الْأَسْبَابِ، وَفِيهِ الْخِلَافُ.

الشرط الثالث: قَالَ قَوْمٌ: أَلَّا يَكُونَ حُكْمُ الْفَرْعِ مُتَقَدِّمًا فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ؛ كَقِيَاسِ الْوَضُوءِ عَلَى التَّيْمُمِ فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عِلَّتِهِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِعِلَّتَيْنِ، وَالْعِلْلُ الشَّرْعِيَّةُ مَعْرُوفَاتٌ، فَتَبَتْ قَبْلَ التَّيْمُمِ بِعِلَّةٍ، وَبَعْدَهُ بِعِلَّتَيْنِ.

وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴿البَقَرَةُ: ٢٧٥﴾ وَلَوْلَا أَنَّ النَّصَّ خَيْرٌ مِنَ الْقِيَاسِ؛ وَإِلَّا لَصَارَ هَذَا الْجَوَابُ بَاطِلًا، وَلَصَارَ قِيَاسُ الْكُفَّارِ حَقًّا لَا رَمًا.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ عَلَى إِبْطَالِ الْقِيَاسِ: إِمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُ لِلنَّاسِ لِمَا هُمْ يَفْعَلُونَ﴾ [الْحَشَرُ: ٢] وَقَوْلُ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَجْتَهِدْ» وَهُمَا عُمُومَانِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ.

الشرط الرابع، ذكره أبو هاشم: وهو أن يكون الحكم في الفرع مما ثبتت جملته بالنص، وتفصيله بالقياس. قال: وَلَوْلَا أَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِأَصْلٍ مِيرَاثِ الْجَدِّ، مَا قَاسَتْ الصَّحَابَةُ فِيهِ. وهذا فاسد؛ فإنهم قاسوا في مسألة الحرام، ولم يرد فيها حكم على العموم. وأما العلة^(١)، فلها شروط:

(١) العلة: تأتي بكسر العين وبفتحها:

أما بالكسر: فإنها تأتي بمعنى المرض، يقال: اعتل العليل علة صعبة، من عل يعمل واعتل؛ أي: مرض فهو عليل.

وأما بالفتح: فإنها تأتي بمعنى: الضرة، وبنو العلات: بنو رجل واحد من أمهات شتى، وإنما سميت الزوجة الثانية علة؛ لأنها تعل بعد صاحبها، من العلل الذي يعني به: الشربة الثانية عند سقي الإبل، والأولى منهما تسمى النهل.

ويقال: هذا علة لهذا؛ أي: سبب؛ وفي حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة؛ أي: بسببها.

أما العلة عند علماء الأصول فلها تعريفات كثيرة منها أنه يراد بها:

الوصف المؤثر في الأحكام لجعل الشارع لا لذاته، ومما صار على ضرب هذا التعريف الإمام الغزالي، وبعض الأصوليين. قال حجة الإسلام - قدس الله سره ونور ضريحه -: والعلة في الأصل: عبارة عما يتأثر المحل بوجوده؛ ولذلك سمي المرض علة، وهي في اصطلاح الفقهاء على هذا المذاق.

وقال أيضاً: العلة عبارة عن موجب الحكم، والموجب: ما جعله الشرع موجباً، مناسباً كان أو لم يكن، وهي كالعلل العقلية في الإيجاب، إلا أن إيجابها بجعل الشارع إياها موجبة لا بنفسها. وقال أيضاً: والعلة موجبة، أما العقلية فبذاتها، وأما الشرعية فجعل الشرع إياها موجبة على معنى إضافة الوجوب إليها كإضافة وجوب القطع إلى السرقة، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى:

أنه يراد بها المعرف للحكم، والذين صاروا إلى هذا التعريف يجعلونه بهذا المعنى علماً على الحكم؛ فمتى ما وجد المعنى المعلن به عرف حتى إن بعضهم صرح بكونها كذلك فقال: «ما جعل علماً على حكم النص» وعنوا بقولهم: علماً: الأمانة والعلامة؛ وبهذا تكون العلة أمانة على وجود الحكم في الفرع والأصل معاً، أو علامة على وجوده في الفرع فقط؛ كما يرى بعض الأصوليين.

كما أنهم أيضاً أشاروا إلى أن العلة غير مؤثر حقيقة، بل المؤثر في الحقيقة هو الله - تعالى - ويردون بذلك على من يقول: إنها هي المؤثر.

وممن ذهب إلى هذا التعريف: الإمام البيضاوي، وكثير من علماء الأحناف، وبعض فقهاء الحنابلة. =

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ إِلَّا أَنَّ الإِجْمَاعَ: إِنَّمَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ بِعُمُومَاتٍ بَعِيدَةٍ جِدًّا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١١٠].

وَعَلَى هَذَا: لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ إِلَّا بِعُمُومَاتٍ ضَعِيفَةٍ: إِمَّا أَبْتِدَاءً؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحَشْرُ: ٢] أَوْ فِي قَوْلِ مُعَاذٍ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي» وَإِمَّا بِوَاسِطَةِ إِثْبَاتِ الإِجْمَاعِ.

ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ، فَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّ الْوَفَاقِ؛ وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِشَيْءٍ مِنَ الْعُمُومَاتِ، ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى إِمْكَانِ تَغْلِيلِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ عَلَى تَغْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِذَلِكَ الْوُصْفِ

الأول: أن تكون ظاهرة؛ ويعني بالظاهرة أنها ليست من أفعال القلوب؛ كالرضا والهداية؛ فإن الحكم غيب عنا، والوصف الخفي غيب، والغيب لا يعرف بالغيب.

الثاني: أن تكون مضبوطة لا تخالف بالنسبة والإضافة، والقلة والكثرة؛ لأنها تراد لتعريف الحكم،، وغَيْرُ المنضبطة لا تُعَرَّفُ الْقَدْرَ الَّذِي عُلِّقَ بِهِ الْحُكْمُ؛ فَلَا يَعْرِفُ مَجْرَى الْحُكْمِ مَوْقِعَهُ؛ وَلِأَجْلِ ذَلِكَ مَنَعَ قَوْمُ التَّغْلِيلِ بِالْحِكْمَةِ وَسَيَاتِي.

والثالث: أن العلة: هي الوصف المؤثر بذاته في الحكم.

وبعبارة أخرى: هي الموجب للحكم بذاته؛ بناء على جلب المصالح، أو دفع المفاسد التي قصدها الشارع، وهذا التعريف ذكره الأصوليون عن جماهير المعتزلة.

قال أبو الحسين البصري في المعتمد:

وأما العلة في اصطلاح الفقهاء: فهي ما أثرت حكماً شرعياً، وإنما يكون الحكم شرعياً إذا كان مستفاداً من الشرع.

ينظر: الصحاح للجوهري: ١٧٧٣/٥، تهذيب اللغة للأزهري ١/١٠٥، لسان العرب ٤/٣٠٧٩-٣٠٨٠، ترتيب القاموس ٣/٣٥٠.

البحر المحيط للزركشي ١١١/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣/١٨٥، نهاية السؤل للأسنوي ٤/٥٣، منهاج العقول للبدخشي ٣/٥٠، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١١٤، التحصيل من المحصول للأرموي ٢/٢٢٢، المستصفى للغزالي ٢/٢٨٧، ٣٣٥، حاشية البناني ٢/٢٣١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٤/٣٢، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٤٧، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٢٧٢، المعتمد لأبي الحسين ٢/٢٤٦، التحرير لابن الهمام ص ٤٣١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٣/٣٠٢، كشف الأسرار للنسفي ٢/٢٨١، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢/٢١٧، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٢/٦٢، حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين ص ٢٤٣، ميزان الأصول للسمرقندي ٢/٨٢٥، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢١٠، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٣/١٤١.

الْمُعَيَّن، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ ذَلِكَ الْوَضْفِ فِي الْفَرْعِ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ وَالْمُعَارَضَاتِ.

فَقَبِلْتُ: أَنَّ الْحُكْمَ الْمُثَبَّتَ بِالْقِيَاسِ يَتَوَقَّفُ عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ الْعَشْرَةِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الْمُثَبَّتُ بِالْعُمُومَاتِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي فِي ثُبُوتِهِ مُقَدِّمَةٌ وَاحِدَةٌ؛ وَهِيَ: بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْعُمُومَ مُتَنَاقِلٌ لَهُ؛ فَقَبِلْتُ أَنَّ مُقَدِّمَاتِ الْقِيَاسِ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا مُشْكِلَةٌ، وَأَمَّا الْعُمُومُ فَلَهُ مُقَدِّمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَطْ؛ فَكَانَ الْحُكْمُ الْمُثَبَّتُ بِالْعُمُومِ أَقْوَى، وَالْأَقْوَى أَوْلَى بِالْاِغْتِبَارِ مِنَ الْأَضْعَفِ؛ فَوَجَبَ كَوْنُ الْعُمُومِ رَاجِحاً عَلَى الْقِيَاسِ.

فَإِنْ قَالُوا: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مُقَدِّمَاتِ الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً إِلَّا أَنَّهَا قَوِيَّةٌ، وَالْمُقَدِّمَاتُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الْعُمُومِ، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً، إِلَّا أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ؛ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: بَطْلَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ التَّرْجِيحِ:

قُلْنَا: هَذَا الْكَلَامُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِخْدَى الْمُقَدِّمَاتِ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الْحُكْمِ الْمُثَبَّتِ بِالْقِيَاسِ: إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ، وَالدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، أَوْ قَوْلُ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي» وَهُمَا عُمُومَانِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ.

الثالث، وهو مختلف فيه: أَلَا يَكُونُ عَدَمًا، وَسَيَاتِي.

الرابع: أَلَا يَكُونُ طَرْدًا؛ لَمَّا عُرِفَ مِنْ عَادَةِ الشَّرْعِ؛ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْصَبُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى حِكْمَةٍ.

الخامس: أَلَا يَكُونُ مَعْتَبَرًا لَا مُلغًى، وَلَا مُرْسَلًا، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ غَرِيبًا عَلَى الْأَصَحِّ.

السادس: أَلَا يَكُونُ مُحَلًّا، وَلَا جُزْءًا لِمَحَلٍّ، وَإِلَّا اتَّخَذَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ. نعم: قد يَكُونُ

ذَلِكَ فِي الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفائدتها: الْأَطْلَاعُ عَلَى حِكْمَةِ الْحُكْمِ؛ لِتَكُونَ النُّفُوسُ لِلْحُكْمِ أَقْبَلَ، وَالطَّبَائِعُ لَهُ أَذْعَنَ أَوْ مَعْرِفَتُهُ لَانْتِفَاءِ الْحُكْمِ وَقَطْعُ مَا يُتَوَقَّعُ ثُبُوتُهُ فِيهِ بَعْلَةً مُتَعَدِّيةً أَوْ ضَعْفَ مِنْهَا؛ كَتَعْلِيلِ طَهْوَرِيَّةِ الْمَاءِ بِالرُّقَّةِ وَاللُّطَافَةِ دُونَ الْإِزَالَةِ، وَتَعْلِيلِ الرِّبَا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِكَوْنِهِمَا جَوْهَرِي الْأَثْمَانِ، لَا بِالْوِزْنِ فِي الْجِنْسِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرَى لِلْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ فَائِدَةً غَيْرَ التَّعْدِيَةِ، وَالْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَعْرُوفٌ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ؛ فَلَا فَائِدَةَ فِيهَا.

وقال الإمام: إِنَّهَا تَفِيدُ قُوَّةَ الدَّلَالَةِ فِي مُحَلِّ النَّصِّ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ظَاهِرًا أَوْ عَامًّا. وَأَبُو حَنِيفَةَ لَمَّا لَمْ يَرِ لِلْعِلَّةِ فَائِدَةً إِلَّا التَّعْدِيَةَ، وَالْقَاصِرَةُ لَا فَرْعَ لَهَا - أَشْطَرَتْ فِي صِحَّةِ الْعِلَّةِ التَّعْدِيَةِ، فَقِيلَ لَهُ: التَّعْدِيَةُ إِنْ فُسِّرَتْ بِنَقْلِ الْحُكْمِ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ، فَهُوَ فَرْعٌ صِحَّةُ الْعِلَّةِ؛ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا فِي صِحَّتِهَا؛ فَيُدَوَّرُ، وَإِنْ فُسِّرَتْ بِوُجُودِ الْوَضْفِ فِي غَيْرِ مُحَلِّ النَّصِّ بِدُونِ الْحُكْمِ - فَقَدْ

وَأَمَّا التَّمَسُّكُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ. ثُمَّ نَقُولُ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِإِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَتِلْكَ الدَّلَالَةُ لَيْسَتْ إِلَّا تِلْكَ الْعُمُومَاتِ الْبَعِيدَةُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥] وَسَائِرِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَتَبَيَّنَتْ: أَنَّ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ ضَعِيفَةٌ الدَّلَالَةُ عَلَى إِبْطَالِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ.

أَشْرَطَ فِي صِحَّةِ الْعِلَّةِ نَقْضُهَا، وَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا أوردَهُ بَعْضُ الْحُذَّاقِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: الشَّرْطُ وَجُودُ الْوَضْفِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّصِّ بِلا قَيْدٍ، وَهُوَ أَهَمُّ مِنْ قَيْدِ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيهِ أَوْ ثُبُوتِهِ؛ وَمَذْهَبُهُ بَاطِلٌ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ الْمَنْصُوصَةِ؛ فَإِنَّهُ اعْتَرَفَ بِصِحَّتِهَا، وَإِذَا صَحَّ التَّعْلِيلُ بِالْقَاصِرَةِ، فَهَلْ تَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَعَدِّيةِ، أَوْ الْمُتَعَدِّيةُ أَقْوَى، أَوْ يَتَسَاوَيَانِ؟ فِيهِ خِلَافٌ نَذْكُرُ مَاخِذَهُ فِي التَّرْجِيحِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَشَرَطَ قَوْمٌ أَطْرَادَهَا، وَسَيَّاتِي، وَاتِّحَادَهَا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ عِلَلَ الشَّرْعِ مَعْرِفَاتٌ، وَأَكْثَرُهَا ذَوَاتُ أَوْصَافٍ، وَالْعِلِّيَّةُ لَيْسَتْ صِفَةً مُحَقَّقَةً، فَيَمْتَنِعُ قِيَامُهَا بِالْمُتَعَدِّدِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا قَوْلُ الشَّارِعِ: «جَعَلْتُ هَذَا الشَّيْءَ مَنْشَأً»، وَالْقَوْلُ لَا يَكْسِبُ الْمَقُولُ صِفَةً قِيَامَهُ.

وَشَرَطَ قَوْمٌ الْأَ تَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّا نَعْلِلُ الْقِصَاصَ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعَدَوِيِّ؛ فَالْعَدَوِيَّةُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ. وَنَمْنَعُ الْبَيْعَ، وَنَعْلِلُهُ بِنَجَاسَةِ الْمَحَلِّ، وَنَعْلِلُ وَجُودَ الْحَدِّ بِالْفِعْلِ الْمَحْرَمِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْعَكْسُ؛ لَصِحَّةِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِعِلَّتَيْنِ؛ كَمَا لَوْ مَسَّ وَبَالَ مَعًا، أَوْ خَلَطَ لَبَنُ أَخْتِهِ بِلَبَنِ زَوْجَةِ أَخِيهِ، وَسَقَاهُ طِفْلَةً فِي الْحَوْلَيْنِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّهَا تَحْرَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَمَّهَا وَخَالَهَا، وَهَذَانِ الْمَثَلَانِ يَقْطَعَانِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْعِلَلِ الَّتِي عَلِمَ تَأْثِيرُهَا وَأَسْتِقْلَالُهَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ: إِنَّ الْحُكْمَ يُضَافُ إِلَى أَسْبَقِهَا وَإِلَى أَقْوَاهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيمَا فَرَضْنَاهُ ذَلِكَ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ فِي تَحْرِيمِ وَطْءِ الزَّوْجَةِ الْمُخْرَمَةِ الصَّائِمَةِ الْمَعْتَدَّةِ: إِنَّهَا تَحْرِيمَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ؛ بِدَلِيلِ اخْتِلَافِ أَحْكَامِهَا وَغَايَاتِهَا - بَعِيدٌ؛ وَكَذَا إِبَاحَةُ دَمِهِ بِالْقَتْلِ وَالزَّنا وَالرُّدَّةِ؛ فَإِنْ مَنَعَ الْوَطْءُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَنَعَ لَا يَخْتَلَفُ؛ وَكَذَلِكَ إِبَاحَةُ دَمِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ اقْتِضَاءُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لِأَحْكَامٍ عَدِيدَةٍ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِيمَا اشْتَرَكَا فِيهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ التَّعَدُّدُ، مَعَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: الْمُشْتَرَكُ مَعْلَلٌ بِقَدَرِ مُشْتَرَكِهِ، إِنْ أَمَكُنَ تَحْقِيقُهُ وَبَيَانُ اعْتِبَارِهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ.

وَمَا يَعْتَمِدُهُ الْفَخْرُ فِي إِبْطَالِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ لَوْ ثَبَتَ بِهِمَا، لَا اسْتَفْنَى/ ١٣١ عَنْهُمَا؛ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي دَلَالَةِ الْوُجْدَانِيَّاتِ أَنَّهَا تُجْرِي فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُؤَثِّرَةِ، أَمَّا الشَّرْعِيَّةُ،

وَأَمَّا الْعُمُومَاتُ الَّتِي يُرَادُ تَخْصِيصُهَا تَارَةً بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَتَارَةً بِالْقِيَاسِ - فَهِيَ
عُمُومَاتٌ فِي عَايَةِ الْقُوَّةِ؛ فَكَيْفَ يَلِيْقُ بِالْعَاقِلِ أَنْ يَقُولَ: الْحُكْمُ الْمُثْبَتُّ بِالْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ
دَلِيلُهُ أَكْثَرُ مُقَدِّمَاتٍ؛ إِلَّا أَنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتُ أَقْوَى. وَأَمَّا الْحُكْمُ الْمُثْبَتُّ بِالْعُمُومَاتِ، فَهُوَ
وَإِنْ كَانَ دَلِيلُهُ أَقَلُّ مُقَدِّمَاتٍ؛ إِلَّا أَنَّهَا أَضْعَفُ؛ فَظَهَرَ الْفَرْقُ، وَظَهَرَ: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَلِيْقُ
بِالْعَاقِلِ الْمُتَسَائِلِ فِي غَوْرِ الْكَلَامِ؛ فَلَا يَجِبُ ذِكْرُهُ وَالْإِتِّفَاتُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي الْقُرْآنِ وَجَدَ مَا يَقْرُبُ مِنْ مَا تَنَبَّيْ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ تَقْدِيمِ النَّصِّ عَلَى
الرَّأْيِ.

فَإِنَّهَا وَضْعِيَّةٌ بِمَعْنَى الْمَعْرِفِ، وَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ الْمَعْرِفَاتِ، وَلَوْ فَسَّرْتَ بِالِدَّاعِي الدَّاعِي؛ فَلَا
يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ أَيْضًا.

وَشَرَطَ قَوْمٌ أَلَّا يُقْطَعَ بَأْتِنَاءِ الْحِكْمَةِ عَنِ الضَّابِطِ؛ فَإِنَّا إِنَّمَا أَرَدْنَا الْحُكْمَ عَلَى الضَّابِطِ؛ لِأَنَّهُ
مَظِنَّةُ الْحِكْمَةِ؛ إِذْ يُظَنُّ عِنْدَ وَجُودِهِ وَجُودُهَا غَالِبًا بِالنُّسْبَةِ إِلَى جِنْسِ الْحُكْمِ. وَيُكْتَفَى فِي بَعْضِ
الصُّوَرِ بِاحْتِمَالِهَا، وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ؛ فَإِنَّا لَوْ شَرَطْنَا ظَهْرَهَا فِي كُلِّ صُورَةٍ، لَلَزِمَ الْعُسْرُ الَّذِي لِأَجْلِهِ
عُدِلَ عَنِ إِنَاطَةِ الْحُكْمِ بِهَا إِلَى ضَابِطِهَا؛ فَفَوَاتُ ظَنِّ الْحِكْمَةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فَوَاتٌ مَا لَيْسَ
بِشَرَطٍ؛ فَلَا يَضُرُّ.

أَمَّا إِذَا قُطِعَ بَأْتِنَاءِ الْحِكْمَةِ عَنْهُ قِطْعًا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَهَلْ يَثْبِتُ الْحُكْمَ بِنَاءً عَلَى الْمَظِنَّةِ،
أَوْ يَنْتَفِي بِنَاءً عَلَى نَفْيِ الْحِكْمَةِ؟ - فِيهِ خِلَافٌ، أَكْثَرُ الْجَدَلِيِّينَ قَالُوا بِالْمَنْعِ، وَأَخْتَارَ ابْنُ يَحْيَى
الصَّحَّةَ، وَلِلْعَزَائِيِّ مِثْلٌ إِلَيْهِ؛ قَالَ فِي «الْوَسِيطِ» فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ: «وَالْحِكْمَةُ: أَنَّهُ
يَدَّعِي تَطْوِيلَ الْعِدَّةِ».

فَرَّغَ: لَوْ قَالَ لَهَا: أَنتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْحَيْضِ، فَهَذَا طَلَاقٌ صَادَفَ الْحَيْضَ،
وَالْحِكْمَةُ: أَنَّهُ يَدَّعِي تَطْوِيلَ الْعِدَّةِ.

فَرَّغَ: لَوْ قَالَ لَهَا: إِنَّ صَادَفَ الْحَيْضَ، وَلَكِنْ تَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ؛ فَلَا تَطْوِيلَ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَظِنَّةِ، وَهِيَ الْحَيْضُ؛ فَقَالَ: هُوَ بَدْعِي.

وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا قَالَ: مَعَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الطُّهْرِ، قَالَ: وَلَعَلَّ النَّظَرَ إِلَى الْمَظِنَّةِ أَوَّلَى،
وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ؛ كَشَرْعِ آلَااسْتِنْجَاءٍ مِنْ حِصَاةٍ لَا رَطُوبَةَ مَعَهَا، أَوْ الْعُسْلُ مِنْ
وَضْعِ الْوَلَدِ الْجَافِّ، وَنَظِيرِ ذَلِكَ.

وَشَرَطَ قَوْمٌ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ أَلَّا تَرْفَعَ حُكْمَ مَا اسْتَنْبَطَتْ مِنْهُ، فَتَعَكَّرَ عَلَى أَصْلِهَا؛ كإِخْرَاجِ
أَبِي حَنِيفَةَ قِيَمَةَ الشَاةِ؛ قِيَاسًا عَلَى وَجُوبِ إِخْرَاجِ الشَاةِ؛ لِسَدِّ حَاجَةِ الْفَقِيرِ.

وَفِي الْمِثَالِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ إِبَاحَةَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ لَيْسَ رَفْعًا لَوْجُوبِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَغَايَتُهُ

إثبات بخبر، فكذلك ههنا، والمُشْكِلُ على أبي حنيفة: أنه يرى الزيادة على النص نسخاً.
فإذا تقرّر معرفة شرائط القياس، فنعودُ إلى ذِكْرِ القَوَاحِجِ وَالْإِعْتِرَاضَاتِ، وقد رتّبها الجدليّون
على مقدمات ثلاثة:

الأولى: المناقشات اللفظية.

والثانية: المؤاخذات الجدلية.

والثالثة: المفاهمة المعنوية والإلزامات الأحكامية.

فأما المناقشات - ويسمونها استدراكات أيضاً - فهي: كُلُّ ما يرجع إلى خَلَلٍ في التعبير؛
كَاستعمال الألفاظ المُجَمَّلة والغريبة، والزيادة والنقص، وأستعمال اللفظ في غير ظاهره، أو ما
ظَاهِرُهُ يُوهِمُ مُنَاقِضَةً.

قَالَ الْقَاضِي: ما ثبت فيه الإبهام، وَجَبَ عنه/ ١٣١ ب الاستفهام، وعلى هذا فلا ينبغي أن
يُعَدَّ سُؤَالُ الْأَسْتَفْسَارِ ولا سُؤَالُ التَّقْسِيمِ، من الاعتراضات الفقهية؛ وإن عُدَّها قَوْمٌ؛ فإن مشارها من
تَرَدُّدِ اللفظ بين جهات، وعلى المُسْتَفْسِرِ لأجل الإجمال أن يبيّن صلاحية اللفظ لاحتمالين
فصاعداً، وليس عليه بيان التساوي؛ فإنه يعسر، بل على المستدل أن يبيّن مراده منها أو من
غيرها، وأن ذلك الاحتمال ظاهر بالوضع أو بغرف الاستعمال، أو بقرينة، وأما الغرابة، فلا
تسمع إلا إذا كان غريباً عن الاصطلاح أو يكون من حوشي اللغة، فإن استفسر عنه لعدم معرفته
بالاصطلاح، فيقال له: «قُمْ فَتَعَلَّمْ، ثُمَّ أَرْجِعْ فَتَكَلَّمْ».

وأما التقسيم، فهو أن يُبيّنَ الْمُعْتَرِضُ أَنَّ لِّلْفَظِ أَحْتِمَالَيْنِ، ويمنع وجود أحدهما، ويسلم
الثاني، ويبيّن عليه عَرَضاً في القُدْحِ.

وقد منع بعضهم من منع القسمين معاً بعد التقسيم، والصحيح أن له ذلك إذا خَصَّ كُلَّ
تفسير بتقدير، وإلا فلا فائدة في التقسيم، مثاله قول الشافعي في السَّفَرَجَلِ: مَطْعُومٌ؛ فلا يجوز
بيعه مُتَّفَاضِلاً كالزبيب. فيقول المعترض: ما تغني بمطعموم: إن عَنَيْتَ به ما له طعم يُدْرِكُ بحاسة
الدوق، فيبطل بالطين، وإن عَنَيْتَ به ما يُعَدُّ للأكل؛ فيبطل بالغنم والدجاج؛ فإنها تعد للأكل،
ولا يمتنع بيع الشاة بشاتين عندك.

ومما يُعَدُّ من المناقشة سؤال التقرير؛ وهو أن يكون اللفظ ظاهراً، لكن له احتمال يقرب
إرادته عند قرينة، فيبني المعترض كلامه عليه؛ كقول الشافعي في مسألة إزالة النجاسة: طَهَارَةٌ
تُعَبَّدُ بها؛ لأجل الصلاة، فتختص بالماء؛ كالحدث. فيقول المعترض: المفهوم من لفظ الطهارة
المُضَافَةُ إِلَى الثُّوبِ نَقَاؤُهُ عَنِ الْخُبْثِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ، وهذا المعنى لا يشتمل عليه الأصل؛ فهو
جَمْعٌ بِمَجْرُودٍ تسميته، أو يقال: إِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ قَضِيَّةٌ حِسِّيَّةٌ لَا تَتَلَقَّى مِنْ قِيَاسٍ.

وَأَمَّا الْمُؤَاخَذَاتُ الْجَدَلِيَّةُ: فكلُّ ما يَرْجِعُ إِلَى خَلَلٍ فِي تَرْكِيبِ أَصْلِ الدَّلِيلِ فِي زَعْمِ
الْمُعْتَرِضِ؛ كترتيب قياس من سالتين، وكجعل المقدمة الصغرى سالبة من الشكل الأول مثلاً؛

فيجبُ عنه بأنه من قُوَّةِ المثبِّتَةِ بأن يكون المراد منه لازِمَ التَّقْيِضِ؛ كما لو قال: ليس بمَغْلُومٍ، فمعناه مَجْهُولٌ، أو لَيْسَ بِحَيٍّ، فمعناه: مَيِّتٌ.

وأما المفاقات المعنويَّة: فهي المقصودَةُ، وهي كلُّ ما يرجع إلى ممانعة أو معارضة أو إلزام مناقضة، أو بيان حَيْدِ الحُجَّةِ عن المطلوب/ ١٣٢، وقد اختلفَ النُّظَارُ في عدد الصحيح منها، والأقرب أنها ترجعُ إلى عَشْرَةِ أسئلة:

الأول: فسَادُ أَلَا عِتْبَارٍ^(١)، وحاصله النزاع في صحة جنس الدليل؛ كما لو استدل الشافعي على الحنفي بالمفهوم، أو على الظاهري بالقياس، فيقول: لا تُسَلِّمُ أنه حُجَّةٌ، وعلى المستدل إثبات أنه حُجَّةٌ، ولا يضرُّه التطويل بالثقل إلى مسألة أخرى؛ إذ المقصود يَنْبِني على صحتها، والتطويل في المقصود مسنوع، وإلا فليس إلزام المستدل المُعْتَرِضُ بأصل لا يقول به - بأولى من منع المُعْتَرِضِ المُسْتَدِلُّ لأصل يقول به، فيسوغ منه، لا سيما إذا لم يكن للمستدل طريق لإثبات الحكم سوى هذا الأضل.

الثاني: فسَادُ الوَضْعِ، والمشهور منه استعمال القياس في مقابلة النص أو الإجماع؛ فإنه استعمال للقياس في غير موضعه، وإن كان حُجَّةً في الجملة؛ فإن المُعْتَمِدَ في العمل به سيرة الصحابة (رضوان الله عليهم) وكانوا لا يَغْدِلُونَ إلى القياس إلا عند اليأس عن النص، وعليه يدل حديث معاذ، وقد دَمَّ الله - تعالى - قومًا قاسوا في مقابلة النص؛ حيث قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥] وردَّ عليهم بقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥] وكذلك قياس إبليس في مقابلة النص، وجوابه بالاعتراض على النص بما يعترض به على النصوص من الطعن أو الإجمال أو التأويل، أو القول بالموجب أو بالمعارضة، ليسلم القياس أو يُرْجَعَ القياس على ظاهر النص، إن أمكن، والجمع بين الأدلة والتوفيق بحسب الإمكان.

وعند الحنفية من فسَادِ الوَضْعِ: القياس في الكفارات والحدود والمقدرات والرخص، وقد تقدَّم أنه إن تحقق صورة القياس بشرائطه، وجب العمل به، إذ لا قيد في الأدلة الموجبة للعمل به بباب دون باب، وإن لم يتحقق، فهو باطل؛ لفساد أركانه؛ وليس من فسَادِ الوَضْعِ في شيء، ولا يعد من ذلك قولهم: «وَضَفَكَ يُشْعِرُ بِنَقِيضِ حُكْمِكَ»؛ كقول الشافعي في تكرار مسح الرأس: مسح؛ فيشرع فيه التكرار؛ قياساً على مسح الاستطابة، فيقول الحنفي: شَرَعَ الْمَسْحُ يُشْعِرُ بِالْتَّخْفِيفِ، فأعتباره في التكرار اعتباراً له في التثقيل، وهو نقيض ما استقر في الشرع، وبالجمله فمن هذا النوع كل شيئين عُلِمَ من قواعد الشرع تباينهما في حل الأحكام، فقياس أحدهما على الآخر يُعَدُّ من فسَادِ الوَضْعِ، وبعضهم يُسمي هذا فسَادَ اعتبار، ولا يتميز هذا السؤال من غيره من

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣١٩/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٦٢/٤، حاشية البناي ٣٢٤/٢، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ١٥١/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٣٦٧، حاشية الفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٥٩/٢.

الأسئلة، إذا تبين أن الوصف معتبر بالنص أو الإجماع في نقيض الحكم من ذلك الوجه، ويكون فساد وضعه في حكم السببية، والأول في حكم المسألة، فإن تبين أنه معتبر في نقيضه من وجهه/ ١٣٢ ب آخر - فلا يقدح؛ لتعدد الجهة، إن أمكن الانفكاك؛ كالصلاة في الدار المغصوبة، وإن كان من عين تلك الجهة أو من غيرها، ولا يتصور الانفكاك بينه وبين الاجتهاد والمناسبة - فهو قدح في المناسبة بالمعارضة، وفي قبوله خلاف مشهور، والأصح قبوله؛ فإن المناسبات قضايا عرفية، وإن رده إلى أصل المستدل، ومن اعتبره بالاجتهاد فهو القلب.

السؤال الثالث: المنع^(١)، وهو أربعة:

الأول: منع وجود الوصف في الأصل.

الثاني: منع وجوده في الفرع، ويسمى إثباته في الفرع «تحقيق المناط»، وهو مسموع، وعليه تحقيقه بطريق من العقل، أو العرف، أو الشرع، فهل تقبل فيه العناية؟ الصحيح قبولها؛ إذا فسر بما يحتمله اللفظ، ولو على بُعد؛ فإن الألفاظ لا تكاد تفي بجملة المعاني إلا لمجاز، أو استعارة، وشرطه بعد التفسير: أن يكون ثابتاً باتفاق الخصمين، أما إذا فسر بما يحتمله على بُعد، وهو غير ثابت باتفاقهما - فقد فاتته الأحسن لا إلى فائدة.

الثالث: منع كونه علّة، ويسمى «سؤال المطالبة» ويكفي فيه قوله: لم قلت؟، ولا يسمع من المعارض تقرير عدم الصلاحية على الأصح، بل عليه أن يسمع مستند المستدل، وذلك من مسالك التعليل، ويعترض عليه بما تليق به معارضته حيثئذ، فإن السيل لا يسبق المطر.

الرابع: منع حكم الأصل، وقد تقدم ذكر اختلاف فيه، وأن المستدل هل ينقطع به، والأصح أنه لا ينقطع؛ إن أثبت بنص أو إجماع مطلق.

السؤال الرابع: بيان عدم التأثير:

قال المصنف: «إذا حصل في المحل ما عليم كونه موجباً للحكم - فإن ذلك دليل على امتناع إسناده إلى وصف سواء»:

حاصل هذا السؤال: يرجع إلى بيان أمر في الدليل لا تأثير له ألبته، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: عدم التأثير في الأصل.

مثال: قول الشافعي في منع بيع الغائب: مبيع أشتمل على غرر يمكن الاحتراز عنه؛ فلا يصح؛ كبيع الطير في الهواء، والسّمك في الماء.

فيقول المعارض: لا أثر لكونه مبيع غرر في الأصل؛ فإن العجز عن تسليمه كافٍ في منعه.

(١) ينظر: الإحكام للآمدي ٤/ ٦٤، وشرح العضد ٢/ ٢٦٢، وإرشاد الفحول ٢٣٠.

الثاني: عَدَمُ التَّأثيرِ في الوَضْفِ بأنَّ يَكُونَ الجامعُ وَضْفاً طَرْدِيًّا إمَّا مُطْلَقًا؛ كالسَّوَادِ والْبَيَاضِ، أو بالنَّسْبَةِ إلى الحُكْمِ؛ كالذُّكُورَةِ والأنثُوَّةِ في العِتْقِ، وأمثَلُهُ كَثِيرَةٌ/ ١١٣٣.

الثالث: عَدَمُ التَّأثيرِ في الحُكْمِ، وهو تَقْيِيدُ الحُكْمِ بوضْفٍ لا أثرَ له فيه؛ كقولِ الحنفيِّ: إنَّ المرتدِّينَ إذا أَتْلَفُوا أموالَ المُسلمينَ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ؛ لأنَّهم مشرُكُونَ أَتْلَفُوا في دارِ الحَرْبِ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ، ودارُ الحَرْبِ وَغَيْرُهَا عندهم سَوَاءٌ في عَدَمِ الضَّمَانِ؛ فلا فائدةٌ بالتَقْيِيدِ بِهَا.

الرابع: عَدَمُ التَّأثيرِ في الفَرْعِ؛ كقولِ الشافعيِّ في مسألة أنَّ المَرْأَةَ لا تَتَلَّى عَقْدَ النِّكَاحِ: لَأَنَّهُا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ؛ فلا يَصَحُّ. والنِّزَاعُ في الكُفِّ وَغَيْرِهِ؛ فلا أثرٌ للتَقْيِيدِ بِغَيْرِ الكُفِّ.

والمَحَقُّونَ لا يَعْدُونَ هذا سِوَالاً مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ عَلَى القِيَّاسِ؛ فَإِنَّ الضَّرْبَ الأوَّلَ يَرْجِعُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ، والثَّانِي: إِلَى الْقَدْحِ فِي الْمُنَاسَبَةِ، وسؤالُ الْمُطَالِبِ مُغْنٍ عَنْهُ، والثَّالِثُ: إِلَى الْقَدْحِ فِي الْمُنَاسَبَةِ أَيْضًا؛ إِنَّ كَانَ الْوَضْفُ طَرْدِيًّا، وَإِلَى الْإِلْغَاءِ؛ إِنْ كَانَ مُنَاسِبًا، والرَّابِعُ: يَرْجِعُ إِلَى الْمُنَاقَشَةِ فِي فَرْضِ الدَّلِيلِ فِي بَعْضِ صُورِ النَّزَاعِ.

وفي صِحَّةِ الْعَرَضِ فِي الْفَتْوَى في صورةٍ مِنْ صُورِ الْمَسْأَلَةِ معَ عُمُومِ الْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ، أو فَرْضِ الدَّلِيلِ بَعْدَ تَعْمِيمِ الْفَتْوَى - خِلَافَ بَيْنِ النُّظَارِ، وَمَنْعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْأَقْرَبُ جَوَازُهُ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ قَدْ لا يَسَاعِدُهُ دَلِيلٌ عَامٌّ بَأَنَّهُ يَكُونُ بَعْضُ الصُّورِ ثَابِتَةً بِالنَّصِّ، وَبَعْضُهَا بِالْقِيَّاسِ عَلَى الْمَنْصُوصِ، أو يَكُونُ تَقْدِيرُ الدَّلِيلِ فِي بَعْضِ الصُّورِ أَظْهَرَ أو يَتَخَلَّصُ بِالْغَرَضِ عَنْ قَائِلِهِ، ثُمَّ بَعْدَ صِحَّةِ الدَّلِيلِ فِي تِلْكَ الصُّورِ الْمَعْيَنَةِ تَعْيِينَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ لا قَائِلَ بِالْفَرْقِ، أو تَبْيِينَ عُمُومِ الْمَأْخِذِ.

قوله: «الثاني: التَّقْضُ»: وهو السَّوَالُ الْخَامِسُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قوله: «وهو أن يوجَدَ ذلك الوَضْفُ في بعضِ الصُّورِ معَ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهُ»:

قال بعضهم: إنَّ ذلك يَفْدَحُ في كونِ الوَصْفِ عِلَّةً، وَهُمْ الْمُنْكَرُونَ لِتَخْصِيصِ الْعِلَّةِ.

وقال آخَرُونَ: إِنَّهُ يَفْدَحُ في كونِ الوَصْفِ عِلَّةً بِشَرْطِ أَلَّا يُوجَدَ هُنَاكَ مَا يَصْلُحُ جَعْلُهُ مَانِعًا مِنَ الْحُكْمِ.

وَقَالَ الْقَائِلُ الثَّالِثُ: إِنَّهُ لا يَفْدَحُ أَصْلًا، سِوَا حَصَلِ هُنَاكَ مَا يَصْلُحُ جَعْلُهُ مَانِعًا مِنَ الْحُكْمِ أو لَمْ يَخْصُلْ:

أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا بَحْثٌ فِي أَحَدِ شَرَايِطِ الْعِلَّةِ الْمَوْعُودِ بِهِ، وَهُوَ الْإِطْرَادُ، وَمَعْنَى الْإِطْرَادِ: وَجُودُ الْحُكْمِ أَيْتِمًا وَجَدَ الْوَصْفُ، وَتَخَلُّفَ الْحُكْمِ عَنْهُ فِي صُورَةٍ مُقَوَّتٍ لِهَذَا الشَّرْطِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّظَارُ فِي قَدْحِهِ وَعَدَمِ قَدْحِهِ عَلَى مَذَاهِبٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَفْدَحُ مُطْلَقًا مُسْتَنْبَطَةً كَانَتِ الْعِلَّةُ أو مَنْصُوصَةً، وَهُمْ لا يَزْعُمُونَ أَنَّ وَرُودَ النَّصِّ الَّذِي لا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ عَنْ كَوْنِ الْوَضْفِ/ ١٣٣ بَ عِلَّةً، مَعَ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهُ فِي صُورَةٍ - مُتَنَاقِضٍ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ النَّصَّ عَلَى التَّعْلِيلِ نَصٌّ عَلَى التَّعْمِيمِ، وَمَتَى وَرَدَ نَقْضٌ بَعْدَ التَّنْصِيسِ

على علة - والحالة هذه - كان نسخاً لحكم السببية، والعلة عند هؤلاء هي المعنى المثبت الثام، ولا يثبت الحكم إلا مع نفي الموانع ووجود الشرائط؛ فيأخذون من صورة المانع قيدا في التعليل؛ ويستلزمون التعليل بالعدم، وأعتماذ هؤلاء على أن العلة الشرعية كالعقلية؛ متى تخلف عنها حكمها بطل كونه علة، وهذا جمع بمجرد اللفظ؛ فإن العلة العقلية: إن سلم التعليل العقلي، اقتضى حكمها كونه علة، لنفسها وذاتها، وتخلف صفة النفس محال، والعلة الشرعية بالوضع، وهي راجعة إلى قول الشارع؛ فإن كانت بخطاب الإخبار والوضع، فمعناه أن الشارع أخبر بنصبها، ولا مانع من الإخبار بنصبها بمعرفة في بعض محال وجودها، وإن كان نصبها راجعا إلى أمر المجتهد بإثبات الحكم بها في بغض مجاريها أيضاً، ولو قدر فيها معنى الباعث، فلا مانع أن تكون القرابة مثلاً باعثة على الإكرام، ما لم يعارضها عداوة، والشدة المطرية لم تكن علة قبل تحريم الحمر، ثم صارت علة، ولأن القرابة تناسب الميراث؛ للمصاهرة، ما لم يوجد مانع الكفر الموجب للعداوة الدينية، أو القتل أو غير ذلك.

وقد حسم بعضهم القول بالتعليل العقلي على أضل الشيخ أبي الحسن؛ وقال: ما يتخيل فيه التعليل: إما وجود أو عدم أو حال، والوجود ينقسم إلى واجب وجائز، والواجب يستغنى بوجوبه عن مؤثر، والجائزات بأسرها مستندة إلى الله - تعالى - خلقاً واختراعاً، والعدم لا يؤثر ولا يتأثر، وتعليل مثل العالمية بالعلم مبني على إثبات واسطة بين الوجود والعدم، وهو باطل، وما يحصل عند بغض الامتزاجات أو التقريبات مما يعدّه الطبايعون عللاً - فأمور أجزى الله تعالى عاذته بخلفها عقيب ذلك؛ كالشبع عند الأكل، والرّي عند الشرب.

والمجوزون للتخصيص اختلفوا:

فمنهم من جوز ذلك مطلقاً، وزعم أن وضع التعليل معرّفاً للأحكام كوضع الألفاظ العامة، وكما يجوز تخصيص اللفظ العام بجوز تخصيص دلالة العلة ببغض المحال. وضعف بأن استعمال اللفظ لإرادة بغض مسماه من باب المجاز، واللفظ العام وضع للدلالة/ ١١٣٤ على الكل حقيقة بمجرد اللفظ، وللبغض مع القرينة، أو بالاشتراك عند قوم.

وأما معرفة كون الوصف علة: إذا أخذنا دلالة في المناسبة والقران، فالمقارنة دليل ظاهر على الاعتبار؛ فإذا تخلف الحكم عنه في صورة، فقد عارض ذلك ألا اعتبار دليل الإهدار؛ فلم تنب غلبة الظن بنصبه.

ومن ههنا فرق قوم بين العلة المنصوصة والمستنبطة، فقالوا: الظن الحاصل من اللفظ لا يزول بالتخلف؛ فإن دلالة التخلف على الإهدار استنباط؛ فلا يعارض الدلالة اللفظية؛ فيتعين أن يكون التخلف فيه لمانع أو فوات شرط.

ومنهم من عكس، وقال: التخلف قايح في المنصوصة دون المستنبطة. وهذا أضعف

المذهب

ومِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ، فَقَالَ: إِنَّ كَانَتْ صُورَةُ التَّخْلُفِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ غَيْرَ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى؛ كإِجَابِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَثَلًا - فَلَا يَقْدَحُ،، وَإِنْ ظَهَرَ فِي صُورَةِ الْأَصْلِ وَالنَّقْضِ مَعْنَى فِقْهِيٍّ - قَدْحٌ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ فِي الْعِلَّةِ، وَالْمَذْكُورُ جُزْءُ الْعِلَّةِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْإِمَامِ. وَضَعَفَ هَذَا الْإِطْلَاقُ بِأَنَّ الْفَرْقَ قَدْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ، مَعْدُومٍ فِي صُورَةِ النَّقْضِ؛ فَيَكُونُ الْمَذْكُورُ بَعْضُ الْعِلَّةِ كَمَا زَعَمُوا؛ فَيَقْدَحُ،، وَقَدْ يَكُونُ الْفَرْقُ بِأَمْرِ مَوْجُودٍ فِي صُورَةِ النَّقْضِ، مَعْدُومٍ فِي صُورَةِ الْأَصْلِ؛ فَلَا يَقْدَحُ، وَيَكُونُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِمَانِعٍ، وَالْعَدَمُ لَا يَكُونُ عِلَّةً وَلَا جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ، وَالْأَوَّلُونَ لَا يَمْنَعُونَ مِنْ أَخْذِهِ جُزْءًا، وَعِنْدَ هَذَا يَرْجِعُ الْخِلَافُ إِلَى عِبَارَةٍ؛ فَإِنَّ مَنْ لَا يَرَى التَّخْلِيفَ، وَيَأْخُذُ بِنَقِيضِ الْعَدَمِ الْمَانِعِ، أَوْ لَا يَزِمُ نَقِيضَهُ جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ. وَجُمْلَةُ الشَّرَائِطِ فِي مَسْمَى الْعِلَّةِ تَفْسِيرُ الْعِلَّةِ بِالْمُثَبِّتِ التَّامِّ، وَإِنْ سُمِّيَ بِبَعْضِهَا مُحَلًّا؛ كَمِلْكِ النَّصَابِ، وَبَعْضِهَا شَرْطًا؛ كَالْحَوْلِ، وَبَعْضُهَا أَهْلًا لَكُونِ الْمَالِكِ حُرًّا، مُسْلِمًا - فَهُوَ عِنْدَهُ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِلَافِ جِهَةِ الْمُنَاسَبَاتِ،، وَمَنْ يَرَى تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ، وَيَقُولُ: إِنَّ النَّقْضَ لَا يَقْدَحُ، إِذَا أُمِكنَ حَمْلُ التَّخْلُفِ عَلَى وَجُودِ مَانِعٍ أَوْ انْتِفَاءِ شَرْطٍ لَا يَفْسِرُ الْعِلَّةَ بِالْمُثَبِّتِ التَّامِّ الَّذِي لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ أَثَرُهُ بِحَالٍ؛ وَإِنَّمَا يَفْسُرُهُ بِالْبَاعِثِ، وَبِمَا هُوَ مَنَاطُ الْمَصْلَحَةِ؛ وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَحَقَّقَ مَنَاطُ الْمَصْلَحَةِ بِشَرَائِطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ فِي الْأَصْلِ، وَيَتَخَلَّفُ الْحُكْمُ فِي صُورَةِ النَّقْضِ لِمُعَارِضٍ يَسِيرُ بِتَقْدِيرِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِيهَا إِلَى حَصُولِ مَفْسَدَةٍ مَسَاوِيَةٍ لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، أَوْ تَرَجُّحِ عَلَيْهَا أَوْ فَوَاتِ مَصْلَحَةٍ أَهَمُّ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ؛ كَتَعْلِيلِ الْقِصَاصِ فِي الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ غَيْرِ ذِي/ ١٣٤ بِالْوِلَادَةِ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعَدَوَانِ، مَعَ مَنَعِ جَرِيَانِهِ فِي قَتْلِ الْوَالِدِ؛ لِلأَبُوَّةِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ أَصْلًا فِي وُجُودِهِ؛ فَلَا يَكُونُ سَبَبًا لَعَدَمِهِ، وَفِي قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ؛ لِتَفْوِيتِ فَضِيلَةِ الْإِسْلَامِ،، وَتَعْلِيلِ تَحْرِيمِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ بِالْإِسْتِخْبَاطِ، وَإِبَاحَةِ تَنَاوُلِهَا حَالَ الْمَخْمَصَةِ لِحِفْظِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الْمَحَافَظَةَ عَلَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، وَتَحْرِيمُ التَّنَاوُلِ لَهَا مِنَ التَّزْيِينَاتِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَعَدُّ الْمَذَاهِبِ؛ وَعَلَيْهِ يَدُورُ الْبَحْثُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فِي الْمَنَظَرَاتِ، فَإِنَّ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ مِنَ الْعِلَلِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا شَرْعًا فِي الْجُمْلَةِ لَا تُنْكَرُ؛ كَجَوَازِ بَيْعِ الْعَرَايَا عَلَى كُلِّ عِلَّةٍ، وَضَرْبِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَأَجْلِ هَذَا قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ كَانَتْ صُورَةُ النَّقْضِ وَارِدَةً عَلَى الْعِلَّتَيْنِ - لَمْ تَقْدَحْ؛ كَالْعَرَايَا، وَإِلَّا قَدْحَتْ. وَهَذَا الْفَرْقُ لَا حَاصِلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مُقَابَلَةِ الْفَاسِدِ بِالْفَاسِدِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ التَّخْلُفَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ مَحْمُولٌ عَلَى مَانِعٍ أَتَّفَقَ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ.

قوله: «حجة القائل الأول»:

يعني المانع من التخصيص، قال: «وجوه»، ولم يذكر ههنا سوى وجهين، وكثيراً ما يقع ذلك منه، ولعله يعني أن لهم وجوهاً في الجملة، والأقوى منها ما ذكره.

قوله: «الأول»: أن كون الوصف مؤثراً في الحكم: إما أن يكون من حيث هو هو من غير أن يعتبر في حصول ذلك التأثير قيد آخر سواه، أو لا بد مع ذلك الوصف في إدارة الحكم عليه

.....

 مِنْ أَنْضَمَامٍ قَيْدٍ آخَرَ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَجِبَ أَنْ يُقَالَ: حَيْثُ حَصَلَ ذَلِكَ الْوَصْفُ فَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَمْتَنَعَ غَيْرَ ذَلِكَ الْوَصْفِ عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَإِنْ تَوَقَّفَ تَأْثِيرُهُ عَلَى أَنْضَمَامٍ قَيْدٍ آخَرَ كَانَ الْمُؤَثِّرُ هُوَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مَعَ ذَلِكَ الْقَيْدِ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي قَوْلِنَا: إِنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ هُوَ الْعِلَّةُ:

وَالْاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ التَّأْثِيرُ يَكُونُ جُزْءاً مِنَ الْعِلَّةِ لَا بُدَّ، بَلْ قَدْ يَكُونُ شَرْطاً، وَشَرْطُ الشَّيْءِ خَارِجٌ عَنْهُ، وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ جِهَةِ الْمُنَاسَبَةِ؛ فَلِلْجُزْءِ حَظٌّ فِي تَحْصِيلِ أَضَلِّ الْمَصْلَحَةِ، وَالشَّرْطُ أَثَرُهُ فِي دَفْعِ مَا يَعَارِضُهُ مِمَّا يَمْنَعُ حُصُولَ حِكْمَةٍ السَّبَبِ، وَيُسَمَّى مِثْلُ هَذَا شَرْطَ السَّبَبِ، أَوْ يَدْفَعُ مَانِعاً يَسْتَلْزِمُ حُصُولَ مُقْسَدَةٍ مَسَاوِيَةٍ أَوْ رَاجِحَةٍ، أَوْ فَوَاتٍ مَصْلَحَةٍ أَهَمَّ، وَيُسَمَّى مِثْلُ هَذَا شَرْطَ الْحُكْمِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمَخْصُصَةِ: وَجُودُ الشَّرْطِ مَطْلَقٌ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ الْخَفِيِّ، أَوْ غَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ؛ فَإِنَّ الْمَانِعَ إِذَا كَانَ ظَاهِراً مُضْبوطاً، فَهُوَ مَعْتَبَرٌ بِنَفْسِهِ فِي انْتِفَاءِ الْحُكْمِ، وَيَقْسَمُونَهُ إِلَى مَانِعٍ/ ١١٣٥ السَّبَبِ، وَمَانِعِ الْحُكْمِ؛ فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَعْنِي بِالْجُزْءِ كُلِّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الثَّبُوتُ، عَادَ الْخِلَافُ لَفْظِيًّا؛ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

قوله: «فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ الْقَيْدَ قَدْ يَكُونُ عَدَمًا، فَكَيْفَ يُمْكِنُ جَعْلُهُ جُزْءًا مِنَ الْعِلَّةِ؟ فنقول: ذَلِكَ الْعَدَمُ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ قَيْدٍ وَجُودِيٍّ أَنْضَافٍ إِلَى هَذَا الْوَصْفِ الْأَوَّلِ؛ حَتَّى صَارَ مَجْمُوعَهَا مُؤَثِّرًا فِي اقْتِضَاءِ الْحُكْمِ»:

قد أَشْرَنَّا إِلَى جِهَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ جِهَتَيْ الْإِعْتِبَارِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا. قوله: «الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حَصَلَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مَعَ الْحُكْمِ، وَالْمَعْيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعِلِّيَّةِ، وَحَصَلَ فِي صُورَةِ النِّقْضِ مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي الْعِلِّيَّةِ؛ فَلَمْ يَكُنِ الْأَسْتِدْلَالُ بِحُصُولِ تِلْكَ الْمَعْيَةِ [عَلَى حُصُولِ الْعِلِّيَّةِ] بِأَوَّلَى مِنَ الْأَسْتِدْلَالِ بِحُصُولِ هَذَا التَّخَلُّفِ عَلَى الْقَدَحِ فِي الْعِلِّيَّةِ»:

مَا ذَكَرَهُ مِنْ مَعَارِضَةٍ دَلِيلِ الْإِهْدَارِ لِدَلِيلِ الْإِعْتِبَارِ ظَاهِرٌ؛ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ إِحَالَةُ النَّفْيِ فِي صُورَةِ النِّقْضِ عَلَى مَعَارِضٍ، أَمَا مَعَ ظُهُورِ الْمَعَارِضِ، فَلَا يَسْتَوِيَانِ.

قوله: «وَيُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّ إِحَالََةَ عَدَمِ الْحُكْمِ عَلَى عَدَمِ الْمُقْتَضِي أَوَّلَى مِنْ إِحَالَتِهِ عَلَى الْمَانِعِ»:

يعني لِأَنَّهُ الْأَضْلُّ الْمُسْتَضْحَبُ؛ وَكَذَلِكَ الْأَضْلُّ عَدَمُ الْمَانِعِ وَعَدَمُ صِلَاحِيَّتِهِ، وَالنَّفْيُ بِوُجُودِ الْمَانِعِ يَسْتَلْزِمُ مُخَالَفَةَ دَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ بِهِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَضْلِّ أَيْضًا. إِلَّا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ يَعَارِضُهُ بَعْدَ ظُهُورِ مَنَاسَبَةِ السَّبَبِ لِلْإِقْتِضَاءِ وَصِلَاحِيَّتِهَا لِلْأَسْتِدْلَالِ، وَوُجُودِ الْمَانِعِ فِي صُورَةِ النِّقْضِ، وَصِلَاحِيَّتِهِ لِلنَّفْيِ -: أَنَّ إِحَالََةَ النَّفْيِ عَلَيْهِ جَمَعَ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْطِيلِ دِلَالَتِهِمَا، وَإِحَالَةِ النَّفْيِ عَلَى عَدَمِ الْمُقْتَضِي، وَلَمَّا فِيهِ أَيْضًا مِنْ كَثْرَةِ الْفَوَائِدِ، وَأَنَّ التَّأْسِيسَ^(١) أَوَّلَى مِنَ التَّأَكِيدِ.

(١) التَّأْسِيسُ: عِبَارَةٌ عَنْ إِفَادَةِ مَعْنَى آخَرَ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا قَبْلَهُ، فَالتَّأْسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّأَكِيدِ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِفَادَةِ خَيْرٌ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْإِعَادَةِ. يَنْظُرُ: التَّعْرِيفَاتُ ص ٥١.

لا يقال: إحالة النفي على المانع يلزم منه الدور؛ فإن كونه مانعاً يستدعي سبباً أو يتوقف عليه، وكوّن السبب مسبباً يتوقف على اعتباره، وأعتبره يتوقف على تحقق المانع في صورة النقص، وإحالة النفي عليه، فتوقف المانع على السببية، والسببية على المانع.
 لأننا نقول: هذا لا يقدح؛ فإنه توقف معي، مثله جارٍ في معارضة كل عارض خاص لعام، ولم يمنع من العمل بالخاص والعمل بالعام فيما عدا صورة التخصيص؛ لما فيه من الجمع بين الأدلة بحسب الإمكان، ووجه الحل فيه أن إحالة الحكم على المانع لا يتوقف إلا على تحقيق/ ١٣٥ ب المتناسب للإثبات، وصلاحيّة المانع للنفي لا على الاعتبار، فلا دور.

فروع: منها ما يتعلق بأمور جدليّة، ومنها ما يرجع إلى أمور حقيقية:

الأول: هل يشترط في توجه النقص أن يكون تخلف الحكم في صورة النقص متفقاً عليه بين الخصمين، أو على أضل المستدل حتى لا يمكن عند منع المستدل له من الاستدلال عليه؟ اختلف الجدليّون فيه على مذاهب^(١):

الثاني: هل يُسمع الاستدلال عليه؟ فيه أقوال:

الثالث: يُسمع من المستدل؛ لأنه منصبه دون المعارض؛ لأن وظيفته الهدم، والمشهور أن النقص المدلول عليه غير مسموع من السائل والمسئول؛ فإنّ المستدل إنما يحتاج إلى ذلك إذا عورض قياسه بقياس آخر، فينقضه عليه، فمنعه المعارض تخلف الحكم في تلك الصورة؛ فيحتاج إلى الاستدلال على تخلفه، وهو في هذا المقام معترض؛ فلا يسمع منه؛ لأن نقل الكلام إلى مسألة أخرى قد يُنقض عليها بنقص ممنوع، وذلك يُخرج المناظرة عن الضبط.

الثاني: إذا منع وجود العلة في صورة النقص، فهل يستدل على ثبوتها؟ فيه خلاف أيضاً بين الجدليّين، والأقرب إن كان ذلك الجامع حكماً شرعياً، لم يمكن؛ لما فيه من الانتشار، وإن كان عقلياً أو عرفياً، فيسمع منه؛ لقرب المأخذ فيه.

الثالث: من يرى تخصيص العلة، هل يحتاج في التحرير إلى ذكر ما يشير إلى دفع النقص؟ جرت عادة المتقدمين بذلك؛ لما فيه من التنبيه على المسائل المتضادة، وليكون العذر بإبداء

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٦١/٥، البرهان لإمام الحرمين ٩٧٧/٢، سلاسل الذهب للزركشي ٣٦١، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢١٥/٣، ٧٧/٤، نهاية السؤل للأسنوي ١٤٥/٤، زوائد الأصول له ٣٩٦، منهاج العقول للبدخشي ١٠٣/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٧، التحصيل من المحصول ٢٠٩/٢، المنحول للغزالي ٤٠٤، حاشية البناي ٢٩٥/٢، الإبهاج لابن السبكي ٨٤/٣، الآيات البيّنات ١١٦/٤، حاشية العطار ٣٤١/٢، المعتمد لأبي الحسين ٢/٢٨٤، ٢٩٣، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٦٥٩، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٤/١٣٨، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢١٨/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٨٥/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ١٠٦٩/٢، تقريب الوصول لابن جزى ١٤٢.

المانع مسموعاً بالاتفاق، وعلى هذا إنما يحتاج إلى بيان انتفاء ما هو مانع في محل الوفاق؛ فإن ما عداه لا مرد له، ومنهم من يكفي أولاً ببيان السبب، فإذا ورد عليه النقض اعتذر عنه، فإن كان اعتماداً على الظاهر والإيماء، فالظاهر أن التخلف لا يقدح؛ فإن دليل العلية يرجع إلى اللفظ، ودلالة النقض على الإبطال ترجع إلى الاستنباط،، واللفظ مقدم عليه،، وإن كان اعتماداً على التخريج والاستنباط، فلا بد أن يبين أن تخلف الحكم كان لمانع أو انتفاء شرط، وإلا فالأصل انتفاء الحكم؛ لانتفاء أسبابها، ويتعين أن يكون ما عينه علّة جزءاً لعلّة.

الرابع: هل يصح الاحتراز عن النقض بالطرد؟ من جاز التعليل به أجزأه،، ومن منع، فهل يكون دفعه للنقض فائدة تسوغ استعماله؟

الأصح أنه لا يكفي؛ فإن العلة منقوضة/ ١٣٦ حقيقة، والعاصم إنما هو في اللفظ فقط، لا في غيره.

الخامس: الكسر، هل يكون قادحاً أو لا^(١)؟ وهو قسمان:

الأول: النقض على الحكمة، والأصح أنه لا يقدح؛ فإنه راجع إلى اعتبار ما ألغاه الشارع، وترك ما ظهر منه اعتباراً من المصلحة؛ فإن الشارع إنما عدل عن إرادة الحكم على الحكمة لعسر تتبع ظهورها في أحد الصور، ولعدم أنضباطها فأعرض عنها، وعلق الحكم على مظهرها الظاهرة المضبوطة، وتتبع تحققها في جميع المواطن بدون ما هو ضابط لها - خروج عن ذلك.

مثاله: أن الشارع جاز الرخص^(٢) في السفر بالقصر والفطر للمشقة، وإنها لا تنضبط؛ فأناط

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧٨/٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢١٢/٣، ٨٠/٤، نهاية السؤل للأسنوي ٢٠٤/٤، زوائد الأصول له ص ٣٩٧، منهاج العقول للبديشي ١٠٦/٣، غاية الوصول ص ١٢٨، التحصيل من المحصول للأرموي ٢١٦/٢، المنحول للغزالي ص ٤١٠، حاشية البناني ٣٠٣/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٢٦/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٤٨/٢، المعتمد لأبي الحسين ٢٨٣/٢، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ص ٦٦١، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٢١/٢، ٢٦٩/٢.

(٢) الرخصة لغة: السهولة، وشرعاً: الحكم المتغير من صعوبة على المكلف إلى سهولة؛ لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي واجباً؛ كأكل الميتة، ومندوباً؛ كالقصر إذا بلغ السفر ثلاثة أيام، ومباحاً؛ كالسلم، وخلاف الأولى؛ كفطر المسافر الذي لا يجهد الصوم.

والحكم الأصلي في المذكورات الحرمة، والسبب الخبث في الميتة، ودخول وقتي الصلاة والصوم في القصر والفطر، والفرز في السلم، وهو قائم حال الحل، والعذر الإضرار، ومشقة السفر، والحاجة إلى ثمن الفلات: قبل إدراكها، وسهولة الوجوب في أكل الميتة بموافقة لفرض النفس في بقائها.

فإن لم يتغير الحكم - كما ذكر - فهو العزيمة بأن لم يتغير أصلاً؛ كوجوب الصلوات الخمس، أو تغير إلى صعوبة؛ كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله، أو إلى سهولة لا لعذر؛ كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية - مثلاً - لمن لم يحدث بعد حرمة، أو لعذر لامع قيام السبب للحكم الأصلي؛ =

الشرع ذلك بما توجد عنده المشقة غالباً، وهو السقر المقيد بمرحلتين أو يومين أو بأربعة برود أو ثمانية وأربعين ميلاً؛ وذلك إعانة للمكلف على حصول عرضه المباح؛ فإذا قيل: ينتقض بالمشقة الحاصلة في الحضر بمعاناة الصنائع الشاقة - لم يقدح؛ فإن الشارع ما اعتبر ذلك إلا بضابط معين لم يوجد في صورة النقض.

القسم الثاني: النقض ببيان تخلف الحكم عن بعض أجزاء العلة، وظاهر أنه لا يقدح؛ فإن من ضرورة كون الوصف جزءاً توقف الحكم على حصول الجزء الثاني، اللهم إلا أن يبين المعترض أن الجزء الثاني لا أثر له، فالعلة - والحالة هذه - هي الوصف الباقي، وقد تأخر الحكم عنه؛ فيكون قادحاً.

مثاله: قول الشافعي في مسألة مسح الرأس: مسح في الوضوء، فلا يشترط فيه الاستيعاب، كمسح الخفين. فيقول المالكي: قولك: «في الوضوء» لا أثر له، والباقي ينتقض بمسح الوجه في التيمم.

السادس: التعليل: إذا كان لإثبات الحكم على الجملة لا ينتقض ببيان التخلف في أحد الصور؛ فإنه لا يناقضه.

مثاله: قول الحنفي في الرشيدة تلي عقد النكاح: تصرفت في مخض حقها؛ فوجب أن يصح كالمال. فيقول الشافعي: ينتقض بالمعتدة. فهذا لا يقدح؛ فإن الخضم لا يدعي ألا اعتبار إلا بعد وجود الشرائط المتفق عليها، ما عدا ما وقع فيه النزاع، وما عدا ذلك تركه للعلم به. قوله: «المسألة الخامسة: التعليل بالمصلحة والمفسدة لا يجوز خلافاً لقوم»:

البحث في هذه المسألة يرجع إلى سؤال القذح^(١) في صلاحية المذكور للتعليل، وليس بسؤال مستقل على القياس، وإنما يرجع إلى الاعتراض/١٣٦ب على بعض مسالك التعليل، وهو التخريج خاصة، وهو إذا عدّ يكون سادساً.

قوله: «لنا: [أنه] لو صحّ التعليل بالمصلحة، لامتنع التعليل بالوصف المشتغل على المصلحة، وبالإجماع هذا جائز؛ فذلك باطل»:

بيان الملازمة: أن التعليل بالوصف إنما جاز لاشتماله على الحكمة، والحكمة هي الأفضل

= كإباحة ترك ثبات الواحد مثلاً من المسلمين للعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة، وسبب الحرمة: قلة المسلمين، ولم تبق حال الإباحة؛ لكثرتهم حينئذ، والعذر في الإباحة مشقة الثبات المذكور لما كثروا.

واختلف الأئمة في القصر؛ هل هو رخصة أو عزيمة؟ فقال «أبو حنيفة»: هو عزيمة، فهو عنده من النوع الأول من أنواع العزيمة. وقال «مالك» و«الشافعي» و«أحمد»: هو رخصة.

ينظر: «القصر والجمع» لمحمد البيومي أبو ريا.

(١) ينظر: الإحكام ٧٥/٤، وشرح العضد ٢/٢٦٣.

.....

في هذه العليّة، ، والوصف هو الفرع، ومتى كان التعليل بالأصل ممكناً، كان التعليل بالفرع تطويلاً من غير فائدة، فوجب ألا يجوز:

وما ذكره واضح؛ فإن الأصل أن تناط الأحكام بالحكم، وهي نفس المصالح والمفاسد، إلا أنه يعسر تتبعها، ولعدم انضباطها عدل الشارع عنها إلى ضوابط تحصل عندها غالباً؛ دفعاً للغسر والخبط عن الأحكام، نعم إن تحقق وجود تلك الحكمة في بعض الصور قطعاً بدون الضابط، أو وجد الضابط في صورة بدون الحكمة قطعاً - فهل الالتفات: إلى الحكمة أو الضابط؟ فيه خلاف تقدم، وميل الشريف وغيره إلى أن النظر إلى الحكمة أولى. وميل الغزالي إلى أن النظر إلى المظنة أولى.

قوله: «المسألة السادسة: التعليل إما أن يكون تعليلاً للوجود بالوجود، أو لعدم بالعدم، وهما جائزان»:

أعلم أن الغرض من هذه المسألة منع تعليل الأمور الثبوتية بالعدم، وهو يرجع إلى سؤال القدح في الصلاحية، وهو سابعها وتعليل عدم بالعدم صحيح عند الحكماء؛ فإنهم يقولون: عدم العلة علة لعدم المعلول.

وأما المتكلمون فيمنعون كون عدم أثراً أو مؤثراً في العقليات، ويسلمون أن عدم العلة يستلزم عدم المعلول عقلاً وشرعاً، إن اتحدت، وأن عدم الشرط يدل على عدم المشروط؛ وفرق بين ما يدرك وبين ما يؤثر ويقتضي.

قوله: «وإما أن يكون تعليلاً للوجود بالعدم... وذلك لا يجوز؛ لأن قولنا: «هذا علة» نقيض: «ليس بعلة»، وقولنا: «ليس بعلة» عديمي ورافع لعدم ثبوت، وكونه علة صفة ثابتة فلو جعلناها لعدم لزم قيام الصفة الوجودية بالعدم المحض، وهو محال».

أعلم أن النظر اختلفوا في تعليل الأحكام الشرعية بالأمور العدمية، مع قولهم بصحة التعليل بالأمور الإضافية؛ لكون المحل مستقذراً أو مشتهى، أو كون الشيء حراماً أو حلالاً مع قولهم: «إن الإضافات ليست من الأعراض» خلافاً للحكماء، والعدم ينقسم إلى عدم مطلق ومضاف/ ١٣٧، والأول لا يصح التعليل به اتفاقاً؛ لعدم اختصاصه، والثاني محل النزاع، ومن منع تخصيص العلة، فلا يمتنع من التعليل به، ويقول سرق نصاباً كاملاً من جزز^(١) مثله لا شبهة له فيه.

(١) الحرز في اللغة: الموضع الحصين، ومنه حديث الدعاء:

«اللهم اجعلنا في حرز حارز».

وفي اصطلاح الفقهاء: هو الموضع الذي يحفظ فيه المال عادة؛ بحيث لا يعد صاحبه مضيعاً له بوضعه فيه؛ كالدور والحوانيت والخيم، وهو يختلف باختلاف الأزمان والبلدان، ويتفاوت بتفاوت الأموال، وقوة السلطان وضعفه، وعدله وجوره؛ ولهذا ترك الشارع بيانه، ولم ينص على تحديده؛ =

كما لم ينص على بيان القبض، والفرقة في البيع، وأشبه ذلك مما يختلف باختلاف العرف، ولو كان له حد معين - لما ترك الشارع بيانه.

هذا، وقد ذهب جماهير الفقهاء إلى أن أخذ المسروق من حرزه شرط في وجوب القطع؛ فلا يقطع السارق إلا إذا أخذ المسروق من حرزه.

وذهب أهل الظاهر والخوارج وجماعة من أهل الحديث إلى: عدم اشتراطه؛ فيجب عندهم قطع السارق مطلقاً؛ أخذ المسروق من حرزه أولاً.

استدل الجمهور بالمنقول، والمعقول:

أما المنقول: فما رواه مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن عبد الرحمن بن حسين المكي؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة الجبل؛ فإذا آواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن المجن».

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ قد أثبت القطع في الثمر إذا سرق من جرينه، وفي الحريسة إذا أخذت من مراحها، ونفاه في سرقتهما قبل ذلك؛ فعلم أن المراح حرز للحريسة، والجرين حرز للثمر وأن أخذهما من غير حرزهما لا قطع فيه، وذلك يقضي باعتبار الأخذ من الحرز شرطاً لوجوب القطع فيهما، وحيث لا فرق بين مال ومال، كان الأخذ من الحرز شرطاً لوجوب القطع في سرقة كل مال.

وأما المعقول: فإن الله - تعالى - قد جعل الأموال مهياة للانتفاع بها؛ فكانت موضع أطماع الناس، وموطن رغباتهم، واقتضت حكمته - جل شأنه - اختصاص الناس بالملك؛ لأن ترك الأشياء مباحة لكل يجعل النفوس في جشع دائم، وحرص شديد؛ لما جبلت عليه من الأثرة، وحب الذات؛ فيكون ذلك مثار الفتن، وسبب النزاع المستمر.

وإذا كانت رغبة النفوس في المال قوية، وشغفها به أمر مطبوعة عليه، ووجد الاختصاص في الملكية - كان لا بد من شيء يحفظ المال على من اختص به؛ لذلك وجد النهي، والزجر عن أخذ مال الغير بدون رضاه؛ ليرتدع بذلك أصحاب المروءة، والديانة؛ كما وجه الأمر للمالك بحفظ ماله؛ حتى لا يكون طعمة لذوي الأطماع الخبيثة، والنفوس الدنيئة الذين لا تؤثر فيهم الموعظة، ولا تفيدهم النصيحة حتى يروا العذاب رأي العين.

فإذا أقام المالك بما طلب منه، ولم يفرط في صون المال من ناحيته، ثم اقتحم الغير عليه مأمنه، وهتك ما به الصون - كان من الحكمة أن يعاقب بالقطع؛ لارتكابه تلك الجريمة بعد توجيه النهي إليه، وزجره بالعقاب الأخروي.

وإذا لم يقيم المالك بما طلب منه، وقصر في الصون - انتفى القطع؛ لعدم تمام الجريمة بتفريطه.

واستدل الظاهرية ومن وافقهم: بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

فإن الله - تعالى - قد رتب وجوب القطع على السرقة؛ فكانت هي العلة؛ فمتى تحققت السرقة - وجب القطع مطلقاً، أخذ المسروق من حرزه أولاً.

وأجيب عنه: أن عموم الآية مخصوص بالسنة التي دلت على اعتبار الأخذ من الحرز شرطاً في وجوب القطع.

هذا، والحق ما ذهب إليه الجمهور من القول بأن الأخذ من الحرز شرط في وجوب القطع؛ لقوة دليله، وضعف دليل مخالفه؛ حتى قال ابن المنذر: إن اعتبار أخذ المسروق من حرزه شرطاً لوجوب القطع - يكاد يكون أمراً مجمعاً عليه.

ويقول في بيع الغائب: «يَبِيعُ أَشْتَمَلُ عَلَى غَرَرٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ»؛ ليعتزل من أساس الجذران، وبُطُون الحيوان، وما بقاؤه في قِشْرِهِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، ويأخذ في صِحَّة نِكَاحِ الْحُرِّ لِلْأَمَةِ: عَدَم الطُّول، وفَقْدُ الْحُرَّةِ تَحْتَهُ، وفي صِحَّة التَّيْمُمِ الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مِمَّا يَعْدُهُ الْمَخْصُصَةُ شَرْطًا.

وَمَنْ يَرَى جَوَازَ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ، وَيَمْنَعُ التَّعْلِيلَ بِالْعَدَمِ يَقُولُ: الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً، فَإِنَّ الْعَدَمَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْصَبَ مَعْرِفًا إِلَّا أَنْ الْوَاقِعَ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ لَا يَنْصَبُ عِلَّةٌ إِلَّا مَا كَانَ مُنَاسِبًا أَوْ مَظْنَةً لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ، وَالْمُنَاسِبُ مَا تَحْصُلُ بِأَعْتَابِهِ مَصْلَحَةٌ، وَالْمَصْلَحَةُ الْمَنْفَعَةُ، وَهِيَ شَيْءٌ، وَالْعَدَمُ لَا شَيْءَ، وَلَمْ تَنْجِرِ الْعَادَةُ بِالْإِنتِفَاعِ مِنْ لَا شَيْءٍ. وَأُورِدَ عَلَيْهِمْ: مَا الْمَانِعُ أَنْ يُعْتَبَرَ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَةٌ مَعْنَى مُنَاسِبٍ تَعَدُّ أَعْتَابُهُ بِنَفْسِهِ، فَأَقِيمَ الْعَدَمُ مُقَامَهُ فِي حَقِّ الْإِعْتِبَارِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَرَجَّحُ نَضْبُ عَدَمِهِ عَلَى وَجُودِهِ؛ إِذَا لَمْ يَجَامِعْ وَجُودُهُ وَجُودَهُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُنَاقِضَةِ، وَشَرْطُ الْمُنَاقِضَةِ اتِّحَادُ الْمَحَلِّ، وَإِذَا كَانَ الْوَضْفُ الْمُنَاسِبُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى مَظْنَةٍ، إِذَا كَانَ خَفِيًّا أَغْنَى مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَنَقِيضُهُ يَكُونُ فِي مَحَلِّهِ، فَيَكُونُ الْعَدَمُ أَيْضًا خَفِيًّا، وَالْخَفِيُّ لَا يُعْرَفُ الْخَفِيُّ، وَإِذَا فُرِضَ أَحْتِيَاجُهُ لِلْمَظْنَةِ، لِعَدَمِ أَنْضِبَاطِهِ مِنْ قَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ، فَمُقَابِلُهُ أَيْضًا غَيْرُ مَنْضَبِطٍ.

وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّا لَا نَعْتَبِرُ فِي الضَّابِطِ إِلَّا مَا يُظَنُّ وَجُودَ ذَلِكَ الْمُنَاسِبِ عِنْدَهُ غَالِبًا، وَلَا يَمْنَعُ لَزُومُ أَمْرِ خَفِيِّ لِأَمْرٍ ظَاهِرٍ؛ كَمَا تَعْرِفُ أَحْوَالَ الْقُلُوبِ مِنْ خَجَلٍ أَوْ وَجَلٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ غَضَبٍ بِعَلَامَاتٍ تَظْهَرُ بِالْوَجْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ احْتَجَّ عَلَى مَنَعِ التَّعْلِيلِ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَرَّرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ ذِكْرُهُ فِي السَّبْرِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ مَسْلِكَ السَّبْرِ مُخْتَلَفٌ فِي صِحَّةِ التَّمَسُّكِ بِهِ، وَلَوْ سُلِمَ فَنَقُولُ مِثْلَ هَذِهِ التَّفَاصِيلِ لَيْسَ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقُلِهَا؛ لَيْسَتْ دَلِيلٌ بِعَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى عَدَمِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ احْتَجَّ بِأَنَّ الْعَدَمَ الْمَضَافَ إِذَا أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى مَكْتَسَبٍ أَوْ لَا: فَإِنْ اتَّسَبَ إِلَى مَكْتَسَبٍ، فَهُوَ إِعْدَامٌ لَا عَدَمٌ، وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَسِبْ، فَلَا أَرْتِبَاطَ لَهُ بِفِعْلِ الْمَكْلُفِ، وَإِذَا لَمْ يَرْتَبِطْ بِفِعْلِهِ، فَكَيْفَ يَشْرَعُ الْحُكْمُ لِأَقْتِنَاصِ حِكْمَةٍ تَحْصُلُ بِأَعْتَابِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سُلِمَ أَشْتَمَالُهُ عَلَى حِكْمَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ كَسْبِ الْمُكْلَفِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ رِبْطِ فِعْلِهِ بِهِ؛ لِتَوَقُّعِ الْحِكْمَةِ مِنْهُ بِمَجْرَى خَلْقِ اللَّهِ - تَعَالَى - ذَلِكَ عِنْدَهُ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ

= وَأَحْقِيَّتُهُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ ظَاهِرَةٌ؛ فَإِنَّ الْأَمْوَالَ غَيْرَ الْمَحْرُوزَةِ شَبِيهَةٌ بِالْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ؛ فَالاعْتِدَاءُ عَلَيْهَا نَاقِصٌ؛ فَلَا يَتَنَاسَبُ مَعَ الْقَطْعِ.

أَمَّا الْأَمْوَالُ الْمَحْرُوزَةُ: فَالاعْتِدَاءُ عَلَيْهَا كَامِلٌ بِمَسَارَقَةِ عَيْنِ الْمَالِكِ، وَهَتَكَ الْحُرْزَ وَإِخْرَاجَهَا مِنْهُ. فَالْتَّنَاسُبُ ظَاهِرٌ بَيْنَهُمَا.

يَنْظُرُ: حُدَّ السَّرْقَةُ لِشَيْخِنَا إِبْرَاهِيمَ الشَّهَاوِيِّ.

لأجل/١٣٧ ب خَلَقَ اللهُ تَعَالَى عِنْدَهُمَا الشَّيْبَ وَالرَّيَّ .

أما قول المصنّف بأنّ قولنا: «علّة» نقيض «ليس بعلة»، وقولنا: «ليس بعلة» سلب، فلا يصدّق أنه سلب ما لم يتحقّق أن مسمّى «علّة» ثبوت؛ فإنه إن كان مسمّى العلة سلباً، فسلب السلب إثبات، فيكون دوراً.

قوله: «وكونه علّة صفة وجوديّة، فلو جعلناها للعدم، لزم قيام الصفة الوجوديّة بالعدم» - لا يصح أيضاً؛ أما أولاً فإنه ينتقض بما سلّم من أن العدم يكون علّة للعدم؛ فقد وصف بالعلّة، وأما ثانياً؛ فلأن كون الوصف علّة ليس صفة حقيقية قائمة به لا نفسيّة ولا معنويّة، وإنما هو آيل إلى قول الشارع: «جعلته سبباً لكذا» وهو راجع إلى أنّه متعلّق القول، والقول لا يُكسب المقول صفة حالة فيه؛ كما أن العلم لا يُكسبه ذلك.

قوله: «وإما أن يكون تعليلاً للعدم بالوجود، وهو الذي يسمّيه الفقهاء مانعاً» : يعني: كتعليل عدم الميراث بالزّوق والقنل وغير ذلك، وقد قدّمنا أنقسامه إلى مانع السبب، ومانع الحكم.

قوله: «وذلك لا يتوقّف على وجود المقتضي؛ خلافاً للجمهور» :

المشهور أنه لا يتحقّق مسمّى مانع ما لم يوجد ممنوع؛ فإنه من الأمور الإضافيّة، ولا يحسن أن يقال: إن القفص مانع للطائر الميّت من الطيران، وإنما يضاف إلى المانع ما له غرضيّة الثبوت؛ فإن من لا داعي له إلى دخول دار لا يقال: منعه البواب، ولا ينكر أن النافي للحكم أعم من النافي بالمانع، وأن منه ما يُنفى بإشعار اللفظ؛ كقوله - عليه السلام - : «لا صلاة إلا بطهور»^(١)، أو لقيام منافع في المحلّ لا يجامعه عقلاً أو شرعاً، وهو الذي يلقّبونه بـ «المنافي»؛ كقولهم: مقتضى الدليل ألا يُشرع القصاص؛ لأنه على خلاف العاصم من الإسلام، أو الدار أو الإنسانيّة، وهو ثابت حال شزع القصاص، أو للتنافي الشرعيّ ككون المحلّ المتنّجس إذا ورد عليه المائع لا يخلو من نجس ومتنّجس؛ وجميع هذا يدلّ على نفي الحكم، ولا يتوقّف على وجود المقتضي.

قوله: «لنا: أن المقتضي للشيء والمانع منه متضادّان، وتوقّف وجود الشيء على ضده محال؛ فوجب ألا يتوقّف وجود المانع على وجود المقتضي» :

يردّ عليه: أنه لا نزاع في صحّة اشتمال الشيء على جهتين: داع وصارف؛ كالولد الكافر؛ فإن قرابته تُناسب الإرث؛ فإن القرابة مظنّة المناصرة، وكونه كافراً يناسب منعه منه؛ فإنه مظنة العداوة [من البسيط]

كُلُّ الْعَدَاوَةِ [قَدْ] تُزَجَّى مَوَدَّتُهَا إِلَّا عَدَاوَةٌ مِّنْ عَادَاكَ فِي السِّدِّينِ
فلا مضادة بين اشتمال الشيء/١٣٨ الواحد على الجهتين، وإنما المنافاة في اعتبارهما معاً،

والشرط في صحة إضافة الحكم إلى المانع والصارف - وجود جهة الداعي، لا اعتبارها فيه؛ فعند الاجتماع إنما يثبت حكم واحد منهما: [من البسيط]

لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ
الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْإِقْدَامُ قُتِلَ
والى مثله أشار بقوله - عليه السلام -: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

قوله: «وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنْ التَّعْلِيلَ بِهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ الْمُقْتَضِي، لَكَانَ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ دَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ عَلَى وَجُودِ الْمُقْتَضِي بَلْ يَكْفِي أَنْ يَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَضِي مَوْجُوداً فِي الْفَرْعِ - وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتاً فِيهِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ ثَابِتاً فِي الْفَرْعِ، فَهُوَ إِنَّمَا يَثْبُتُ؛ تَحْصِيلاً لِلْمَصْلُحَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ فِي الْأَصْلِ؛ فَلَزِمَ (مَنْ) ثُبُوتُهُ فِي الْأَصْلِ [ثُبُوتُهُ فِي الْفَرْعِ]، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَقَدْ صَحَّ جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِالْمَانِعِ»:

وإنما قال: يَكْفِي أَنْ يَقَالَ - مَا ذَكَرَهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْجَدَلِيَّةِ -: لِلْمُسْتَدَلِّ أَنْ يَبَيِّنَ ثُبُوتَ الْمُقْتَضِي فِي الْأَصْلِ بِطَرِيقٍ تَفْصِيلِيٍّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الطَّرِيقِ الْجَمْلِيِّ، وَهُوَ أَنَّ الْخَصْمَ قَائِلٌ بِالثَّبُوتِ فِي الْفَرْعِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ، وَالْأَصْلُ مَسَاوِي لَهُ؛ فَيَلْزَمُ أَشْتِرَاكُهُمَا فِي الْمُقْتَضِي، وَبَصِيرَ الْأَصْلِ فَرعاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَجُودِ الْمُقْتَضِي، وَإِنْ سَلَّمَ الْخَصْمُ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلثَّبُوتِ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْفَرْعِ - لَزِمَهُ نَفْيُ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ - فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّهُ يَثْبُتُ بِنَصِّ عِنْدِهِ، قِيلَ: الثَّبُوتُ بِالنَّصِّ يَسْتَلْزِمُ أَشْتِمَالَهُ عَلَى عِلَّةٍ.

بناءً على الأعم الأغلب، وهو أن كُلَّ حُكْمٍ لَا يَخْلُو عَنْ عِلَّةٍ، وَمِمَّا يَعْتَرِضُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَعَارِضَةُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ فِي الْعَدَدِ سَابِعٌ، وَهِيَ دَعْوَى الْأَشْتِرَاكِ فِي دَلَالَةِ الْإِعْتِبَارِ، وَيُسَمُّونَهُ بِـ «الْمُزَاحِمَةِ فِي الْأَصْلِ» وَبـ «الْفَرْقِ» أَيْضاً، وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ:

أحدهما: الْمَعَارِضَةُ فِي أَصْلِ الْإِعْتِبَارِ بِمَا يَصْلُحُ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً، سَوَاءً أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْلِيلِ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ.

الثاني: الْمَعَارِضَةُ فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِإِبْدَاءِ وَضْفٍ يُشْعِرُ بِزِيَادَةِ مَصْلُحَةٍ أَوْ أَنْقِصِيَّتِهَا.

وَمِنَ الْجَدَلِيِّينَ مَنْ يَخُصُّ اسْمَ «الْفَرْقِ» بِهَذَا الثَّانِي.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَدْجِهِ^(٢): فَرَزَعَمُ أَبُو إِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ،

(١) تقدم.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٠٢/٥، البرهان ١٠٦٠/٢، سلاسل الذهب للزركشي ٤٠٣، الأحكام للأمدى ٩٠/٤، نهاية السؤل للأسنوي ٢٢٤/٤، منهاج العقول للبدخشي ١٣٥/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا ١٣٢، التحصيل من المحصول للأرموي ٢١٩/٢، المنحول للغزالي ٤١٧، حاشية البناني ٣١٩/٢، الإبهاج لابن السبكي ١٣٤/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٤/٤ =

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَأَمَّا زِيَادَةُ الْمَصْلَحَةِ، فَيَكْفِي فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ أَضْلُ الْمَصْلَحَةِ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَصَحُّ؛ فَإِنَّمَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ عُلِمَ أَسْتِقْلَالُ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُمَا، وَأَمَّا أَجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ؛ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ تَرْجِيحُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى بِسَبْقٍ أَوْ قُوَّةٍ، أَوْ وَضْفَانِ صَالِحَانِ لِلِاعْتِبَارِ لَمْ يُعْلَمَ مِنَ الشَّرْعِ اعْتِبَارُهُمَا وَلَا إِلْغَاؤُهُمَا وَقَدْ أَقْتَرْنَا بِالْحُكْمِ مَعَ مَنَاسِبَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ وَأَسْتِقْلَالِهِ - فَلَا نُسَلِّمُ، وَهُوَ/١٣٨ب فِي الْمَثَالِ كَمَا لَوْ شَاهَدْنَا شَخْصاً أُعْطِيَ قَرِيباً عَالِماً؛ فَإِنَّ أَلْحَتِمَالَاتِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِجُلُوبِهِ فَقَطُّ، أَوْ لِقَرَابَتِهِ فَقَطُّ، أَوْ لِلْمَجْمُوعِ، وَلَعَلَّهُ الْأَظْهَرُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْأَسْتِقْلَالِ بِالْمَنَاسِبَةِ - الْأَسْتِقْلَالُ فِي الْأَعْتِبَارِ، وَإِذَا أَحْتَمَلَ فَتَعْيِينُ أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا ثَبَّتَ لِهَذَا دُونَ هَذَا - تَرْجِيحٌ بِلَا مَرْجَحٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَّ الْأَضْلُ بِزِيَادَةِ مَصْلَحَةٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ الشَّارِعُ أَثَبَّتَ الْحُكْمَ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ، أَوَّلَهَا بِقَيْدِ الْأَكْمَلِيَّةِ؛ فَتَخْصِيصُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَثَبَّتَهُ لِأَضْلِ الْمَصْلَحَةِ تَحْكُمُ، أَوْ لَعَلَّ الظَّاهِرَ أَعْتِبَارُ الْمَجْمُوعِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَعْتَرِضِ بَيَانُ انْتِفَاءِ مَا فَرَّقَ بِهِ فِي الْفَرْعِ أَوْ لَا؟ فِيهِ أَقْوَالٌ.

الثالث: يُفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ بِأَسْمِ الْمَعَارِضَةِ؛ فَلَا يَلْزَمُهُ، أَوْ يَلْفِظُ الْفَرْقِ؛ فَيَلْزَمُهُ لِتَحْقِيقِ مُسَمًى الْفَرْقِ.

قَالَ الْبَزْدَوِيُّ: وَيَكْفِيهِ بَعْدَ بَيَانِ تَحْقِيقِهِ فِي الْأَضْلِ مَنَعُ وَجُودِهِ فِي الْفَرْعِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْأَصْلِ إِلَى أَمْرِ وَجُودِيٍّ، وَتَسْلِيمِ مَنَاسِبَتِهِ وَظُهُورِهِ وَأَنْضِبَاطِهِ بِالْإِلْغَاءِ بِإِيمَاءِ النَّصِّ إِلَى أَسْتِقْلَالِ مَا أَدَّعَاهُ عِلَّةٌ أَوْ بَيَانِ أَسْتِقْلَالِهِ بِالْحُكْمِ فِي صُورَةٍ مَعَ تَخَلُّفِ مَا غُورِضَ بِهِ.

وَطَرِيقُ الْمَعْتَرِضِ فِي الْأَعْتِرَاضِ عَلَيْهِ بَيَانُ اخْتِصَاصِ الْأَصْلِ الثَّانِي بِفَارِقٍ آخَرَ، وَيُسَمَّى «تَعْدَادَ الْوَضْعِ»، وَجَوَابُ الْمُسْتَدِلِّ: إِلْغَاءُ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ أَسْتِقْلَالُ مَا أَدَّعَاهُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ انْتِقَالاً مِنْ أَضْلٍ إِلَى أَضْلٍ؛ إِذِ الْغَرَضُ بِذَلِكَ انْطِلَالُ مَا يُخَيَّلُ أَنْ لَهُ تَعْلُقاً بِالْحُكْمِ.

وَمِنْ الْجَوَابِ عَنْهُ أَيْضاً: أَنْ يُحَقِّقَ مَا فَرَّقَ بِهِ الْمَعْتَرِضُ فِي الْفَرْعِ؛ فَيَلْزَمُهُ الْقَوْلُ بِالْحُكْمِ.

وَمِمَّا يُعْتَرِضُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَعَارِضَةُ فِي الْفَرْعِ،، وَالصَّحِيحُ قَبُولُهَا، وَمَنْ رَدَّهَا بِأَنَّهَا غَضَبٌ لِمَنْصِبِ الْأَسْتِدْلَالِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهَا قَادِحَةٌ فِي حَقِّ النَّظَرِ لِجَمَاعاً؛ وَالْأَصْلُ: أَنْ كُلِّ مَا كَانَ قَادِحاً فِي حَقِّ النَّظَرِ فَهُوَ قَادِحٌ فِي حَقِّ الْمُنَاطِرِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى لِأَجْلِ ضَبْطِ الْكَلَامِ وَالْمَعَارِضَةِ، وَإِنْ كَانَتْ صُورَةٌ دَلِيلٌ عَلَى النَّقِيضِ إِلَّا أَنَّ الْمَعْتَرِضَ لَا يَنْفِي بِهَا أَسْتِدْلَالاً، وَإِنَّمَا يَنْفِي بِهَا اتِّفَاقَ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ؛ وَلِذَلِكَ يَكْتَفِي بِالسَّوَادَةِ، وَلَا يَكْلَفُ بَيَانُ أَنَّ قِيَاسَهُ أَرْجَحُ.

ثُمَّ الْمَعَارِضُ لَا يَخْلُو إما أَنْ يَسْتَعْمِلَ أَوْصَافَ الْمُسْتَدِلِّ أَوْ بَعْضَهَا أَوْ يَسْتَعْمِلَ غَيْرَهَا، وَالْآخِرُ هُوَ الْمَشْهُورُ بِأَسْمِ «الْمَعَارِضَةِ»، وَالْأَوَّلُ بِـ «الْقَلْبِ»، وَهُمَا فِي الْعَدَدِ الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ، قَالَ

= ١٤٦، حَاشِيَةُ الْعِطَارِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢/٣٦٣، شَرْحُ التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِو التَّفْتَازَانِيِّ ٢/٨٩، تَقْرِيْبُ الْوَصُولِ لِابْنِ جُزْيٍ ١٤٣.

بعضهم: وشرطه: استعمال غير أوصافه، وأصله، ويختص بأنه لا يطالب بتحقيق الوصف لا في الأضل، ولا في الفرع، وقسموه إلى أربعة أقسام:

الأول: القلب بالحكم المقصود.

والثاني: قلب الإبهام.

والثالث: قلب التسوية.

والرابع: ١٣٩/ القلب المكسور.

أما القلب المقصود بالحكم: فينقسم إلى القلب المقصود بالقياس، وإلى القلب المقصود بالخلاف، والأول لا يتصور أن يردّه إلى عين الأضل؛ فإن الصورة لا تشتمل على النقيضين. أما الحكم المقصود بالخلاف، وهو أن يقع الخلاف في أمرين متلازمين ثبوتاً وانتفاءً، ويوجد في الأضل أحدهما فيستدلّ المستدلّ على إثبات ذلك الحكم بجامع، ويستلزم من ثبوته ثبوت الحكم الآخر، فيقلبه المعتزّض، ويستعمله في انتفاء أحد الحكمين المقصودين بالخلاف، ونفيه على الأضل المتعين، ويستلزم من نفيه نفي الآخر؛

مثاله: بيع الغائب:

قال الحنفي: ينعقد صحيحاً مع الجواز، ونفاها الشافعي. فيقول الحنفي: عقد معاوضة، فيصح مع عدم الرؤية؛ كالنكاح. فيقلبه الشافعي فيقول: عقد معاوضة، فلا ينعقد على الخيار؛ كالنكاح.

وأما القلب المبهّم: فصورته: أن يأتي بما يلزم منه المناقضة في حكم القياس من غير تعرّض لخصوص النقيض، بل يأخذه من جهة عامّة؛

مثاله: قول الحنفي على الشافعي في مسح الرأس: عضو من أعضاء الوضوء، فلا يكتفى فيه بأقل ما ينطلق عليه الاسم؛ كسائر الأعضاء. فيقلبه الشافعي، فيقول: عضو من أعضاء، فلا يتقدّر بالربع؛ كسائر الأعضاء.

وأما قلب التسوية: فكالقلب المبهّم، إلا أنه يختص بذكر التسوية؛

مثاله: قول الحنفي في مسألة عدم اشتراط النية في الوضوء: طهارة تَرَادُ للصلاة؛ فلا تفتقر إلى نية؛ كطهارة الحَبْث. فيقول الشافعي: طهارة تَرَادُ للصلاة، فأستوى جامدها ومائعها؛ كطهارة الحَبْث. ولا يمكنه التعرّض لخصوص الحكم؛ فإن المراد بالتسوية في إزالة النجاسة عدم اشتراط النية في استعمال الماء والحجر، والمراد بالتسوية في الحدث اشتراط النية فيهما؛ أغني: الوضوء والتيمم؛ إذ لا يمكن التسوية فيهما بعدم الاشتراط؛ فإنه خلاف الإجماع.

وأما القلب المكسور: فهو أن يستعمل بعض أوصاف المُستدلّ، وكسر العلة وإن لم يكن قادحاً في النقص، فهو قادح في القلب؛ فإنه يبين استعماله بالاجتهاد في النقيض؛ فلا يعتبر كلاً

في النقيض الآخر، وإلا فيلزم عند وجوده مع الجزء الآخر اجتماع النقيضين؛ لوجود عليهما معاً؛
 مثاله: قول الحنفي في مسألة مسح الرأس على المالكِي: مسح في الوضوء؛ فلا يجب فيه
 التعميم؛ كَمَسْحِ الحُفِّ. فيقول المالكي: مسح في طهارة؛ فلا يتقدّر بالربع؛ كَمَسْحِ الحُفِّ. فقد
 قلبه بعد حذف خصوص الوضوء، والغرض المثال؛ فإنه يمكن قلبه بجميع أوصافه، وقد ردّ
 القاضي القلب المبهم؛ من حيث إنه لم يعين فيه الحكم المقصود، وليس بشيء؛ لأن المعارض
 ألزم المستدل به مناقضة، وإن كان مبهماً. وردّ قوم قلب التسوية من حيث/ ١٣٩ ب إن التسوية
 ليست حكماً شرعياً. وليس بشيء؛ لأنها تستلزم التسوية في حكم شرعي.

وقد قال قوم: لا يسمع أصلاً؛ فإن القلب إما أن يتعرض فيه لنقيض الحكم، أو لأمر
 خارج، فإن تعرض فيه لنقيض الحكم لم يجده في الأصل؛ فإن الأصل الواحد لا يجتمع فيه
 النقيضان، وإن تعرض لأمر خارج، فليس بقلب، وليس بشيء؛ فإنه وإن عدل إلى أمر خارج
 إلا أنه على وجه يستلزم عدم القول بالحكم؛ فكان قادحاً.

ومنهم من ردّه، وزعم أن القلب لا بدّ فيه من تعيين العلة المروج إليها الخصم، والعلّة لا
 بدّ وأن تكون مناسبة، ومعلوم أن الشيء الواحد لا يناسب النقيضين، وإن أراد المعارض أن
 نسبة الوصف إلى الحكم ونقيضه على حدّ سواء - كان قادحاً في صلاحية الوصف، فيكون ذكره
 الأصلي حشواً، وليس من القلب في شيء. وهذا ضعيف أيضاً؛ فإنه لا مانع أن يناسب الوصف
 الشيء ونقيضه بوجهين، وأعتارين؛ ككون الشيء ملذوذاً يناسب إباحته قضاء لو طلبه المكلف،
 ويناسب منعه ابتلاءً، كالصلاة في الدار المغصوبة؛ فإن الكون من حيث هو صلاة يناسب الطلب،
 ومن حيث كونه غصباً يناسب المنع، وأكثر ما يقع القلب عند التعليل بالشبهة؛ كما مثّل.

ومما يعترض به على القياس القول بالموجب؛ وهو تسليم ما أشعر به قياس المستدل مع
 استيفاء الخلاف؛ وهو أن يرتّب على الوصف أمراً ما، ليس هو عين الحكم، ولا مستلزمه، ويقع
 في الثبوت والنفي:

وتارة يردّ للخلل في إشعار لفظ المستدل، وتارة للشكوت عن تقدير المستلزم في محل
 النزاع، أمّا ما يرد للخلل في طرق الإثبات فهو أن يقع النزاع في حكم خاص؛ كالوجوب مثلاً؛
 فستنتج ما هو أعم منه؛ كالجواز؛

مثاله: قول الشافعي في القتل بالمتكفل: قتل عمد من يكافئه بما هو الغالب حتف أنفه فيه،
 فوجوب القصاص لا ينافيه؛ كما لو أجمع نارا في فيه. فيقول الحنفي: مسلم أنه لا ينافيه، فلم
 قلت: إنه نقيضه؛ فقد لا ينافي الشيء الشيء ولا نقيضه.

ومثاله في النفي وأكثر ما يرد؛ إذا صرف المستدل عنايته لإبطال مأخذ معين للخصم؛ فإنه
 لا يلزم من إبطال دليل خاص إبطال المذهب، ولا صحة مذهب الخصم؛

مثاله في مسألة المثلث: قول الحنفي: اختصاص وصف الخارج بقوة السريان والفور يمنع إلحاق المثلث به. فيقول الشافعي: سلمت أنه يمنع إلحاقه به، فلم قلت: إنه يمنع من جريان القصاص؟

وقد يرد بشمول/ ١٤٠ لفظ المستدل وعمومه لصورة من صور الوفاق، فيحمله المعترض على تلك الصورة، ويستتبي النزاع؛

مثاله: قول الحنفي في وجوب زكاة الخيل^(١): حيوان يسابق عليه؛ فتجب فيه الزكاة؛ كالإبل فيقول المعترض: أقول به؛ إذا كانت الخيل للتجارة. وهذا من أضعف أنواعه؛ فإن حاصله مناقشة في اللفظ، وتندفع بمجرد العناية. هذا ما يرد بخلل في اللفظ.

أما ما يرد للشكوك عن ذكر المقدمة الصغرى؛ وهو عدم تقرير الدليل في محل النزاع - فمثاله: قول الشافعي في مسألة النية في الوضوء: ما ثبت وضعه قرينة فيتعين فيه النية كالصلاة؛ ويسكت عن قوله والوضوء ثبت وضعه قرينة، وعن تقرير ذلك، فيقول الحنفي: نسلّم أن ما ثبت وضعه قرينة يفتقر إلى النية، فلم قلت: إن الوضوء يفتقر إلى النية. وسببه عدم التصريح بأن وضع الوضوء قرينة، فلو صرح به، لم يرد القول بالموجب، ولكن يرد عليه المنع.

ولا يحسن حذف إحدى المقدمتين من الدليل إلا إذا كانت مشهورة، وضابط الشهرة أن تكون ضرورية أو متفقاً عليها من الخصمين، وهذا آخر الأسئلة، وهو العاشر.

قالوا: وهو انقطاع من أحد الجانبين قطعاً؛ فإن المعترض قد يسلم مدلوله، فلا تسمع منه بعد ذلك المنازعة في شيء من أركانه؛ فإن تحقق أنه حائد، فقد انقطع المستدل؛ لأنه لم يأت بدليل على ما ادّعاه.

لا يقال: فجميع الأسئلة لا تخلو؛ إما أن تتحقق أو لا؛ فإن لم تتحقق، فقد انقطع المعترض في دعواه، وإن تحققت، فقد انقطع المستدل بما قرره المعترض من الخلل في دليله؛ لأننا نقول: للمعترض أن ينزل عما منعه، أو عارض به في مقام، ويحقق الخلل من وجه آخر، وللمستدل أن يسلم وزود المنع، ويستدل عليه، ويسلم ما عارض به في مقدمة أو في أصل المسألة، ويرجح دليله بما يقتضي الترجيح، وإذا سلم أنه حائد، فكيف يمكنه الترجيح؟^{١٩}. وإذا كان الترجيح طريقاً يخرج به عن أكثر الأسئلة؛ فيتعين التنبيه بما يقع به الترجيح،

(١) لا زكاة في الخيل، ولا في العبد، إلا أن تكون للتجارة؛ فتجب في قيمتها زكاة التجارة، يروى ذلك عن عمر؛ وبه قال سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، وإليه ذهب مالك والشافعي وغيرهم.

وقال حماد بن أبي سليمان: في الخيل صدقة. وقال أبو حنيفة: تجب الزكاة في الإناث منها في كل فرس دينار، وإن شئت قومتها، فجعلت في كل مائتي درهم خمسة دراهم.

وأخرج هذا الأثر البيهقي في سننه ٤ / ١١٩ - ١٢٠ كتاب: الزكاة، باب: من رأى في الخيل صدقة.

والترجيح عبارة عن تغليب إحدى الأمرين على الأخرى في سبيل الظنون، وحاصله يرجع إلى اختصاص إحدهما لمزيد قوة، وإنما قيّدناه بالأمانة؛ لأنه لا ترجيح في القطعيّات؛ إذ ليس بعد القطع مرتبة، ولا تفاوت في العلوم.

وزعمت الفلاسفة وبعض الصوفيّة أنّ العلم يقبل الأشدّ والأضعف.

واحتج لهم الغزالي في بعض كتبه بأنّ علم الواحد منّا بالله تعالى لا يساوي علم النبي - عليه السلام - وهذا فيه مغالطة؛ فإنّا لا ندعي أنّنا نعلم من صفات الله تعالى ما يعلمه النبي ﷺ / ١٤٠ ب، وإنما نقول: إذا تعلّق علم الرسول مثلاً بأنّ الله تعالى موجود، وتعلّق علمنا بذلك - فلا تفاوت بين هذين العلمين، وإنما يفاوت علم النبي ﷺ علم غيره بكثرة متعلقاته، وإدراكه من الله تعالى ما لم ندركه، أو بتوالي أمثاله، وقلة أضداد علومه من الغفلات والشكوك، أو في طريقه، بأنّ يخلق له علم ضروري بما هو نظري لغيره.

والعلوم كلّها بعد حصولها ضروريّة، وإنما تتفاوت طرقها بقربها من الضروريّات، وبأختلاف حال الناظر في طلبها بحدّة الذهن، وجودة القريحة أو كلال بعضها، وقلة الممارسة.

أما العلم نفسه، فلا تفاوت فيه ألبيّة، ولو فرض نصّان قاطعان في النقل والدلالة، فلا يتصوران إلا فيما يقبل التسخ، والمتأخّر منهما ناسخ، وليس من مواضع الترجيح، وإن نُقل تأخر أحدهما بطريق الآحاد، فالعمل به أولى؛ لأنّ احتمال كونه ناسخاً راجح؛ وعورض الترجيح فيه لا من جهة ما قطعنا به، وإنما من جهة دوامه، وهو من هذا الوجه مظنون، فجرى الترجيح فيه، وقد أجمع السابقون والأحقيقون على وجوب العمل بالراجح في مسالك الظنون، ولم يُنكره إلا من شدّد؛ كالْبَصْرِيِّ الملقب بـ «جعل»^(١) وهو مسبوق بالإجماع، حتى من أنكر القياس اعترف بجريان الترجيح في الظاهر، ولا يصحّ قياسه على الشهادة؛ فإنها مسألة اجتهدية.

وعن مالك في ترجيح البيّنات بالأعدل وكثرة العدّد، ثلاث روايات:

الثالثة: تُرَجِّحُ بِالْأَعْدِلِ دُونَ الْعَدَدِ، وهو المشهور. وللشافعي في القديم ميل إلى بعض ذلك، بتقدير تسليم امتناع الترجيح في الشهادة؛ فلا يصحّ القياس عليها؛ لأنّ المقصود منها فضل الخصومات على قرب، فقَدَرها الشارح على وجه ينضبط مع أنّ له فيها تعبدات.

(١) الحسين بن علي بن إبراهيم، أبو عبد الله، الملقب بالجعل، ولد بالبصرة سنة ٢٨٨ هـ فقيه، من شيوخ المعتزلة، كان رفيع القدر، انتشرت شهرته في الأصقاع ولا سيما «خراسان». قال أبو حيان فيما وصفه به: «ملتهب الخاطر، واسع أطراف الكلام، يرجع إليّ قوة عجيبة في التدريس، وطول نفس في الإملاء مع ضيق صدر عند لقاء الخصم...».

من تصانيفه: «الإيمان» و«الإقرار» و«المعرفة» و«الرد على الراوندي» و«الرد على الرازي». توفي بـ «بغداد» سنة ٣٦٩ هـ.

ينظر: شذرات الذهب ٦٨/٣، المنتظم ١٠١/٧، الإمتاع والمؤانسة ١٤٠/١، الأعلام ٢٤٤/٢.

وبعد وجوب اتباع الراجح، فقد اختلف الجدليون في أنه هل يجب على المستدل أن يؤمى في دليله إلى وجه الترجيح، أو لا:

فرعم بعضهم: أنه لا بُدَّ منه؛ فإنه من جملة الدليل. ولم يوجبهُ قومٌ للعسر. وفرق الآمدي بين أن يرجح إلى نفس الدليل أو أمر خارج؛ فأوجب الأول دون الثاني. وأعلى مراتب الأدلة السمعية الإجماع القاطع؛ فإن النسخ مأمون فيه؛ إذ لا يتحقق إلا بعد زمانٍ الوحي، وبعده النص من الكتاب والسنة المتواترة، والغرض من الترجيح يتمهذ بفضلين: أحدهما: في ترجيح الألفاظ.

والثاني: في ترجيح الأقيسة/ ١٤١ والمعاني، مع التنبيه على أمور اختلف فيها الأصوليون. الفضل الأول: في النصوص:

متى تعارض لفظان، فلا يخلو: إما أن يكونا من الكتاب أو من السنة، أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة:

فإن كانا من الكتاب فلا جريان للترجيح فيهما بالنسبة إلى الثقل؛ لاستوائيهما في التواتر وإنما يقع الترجيح بالنسبة إلى المتن أو بأمر خارج: فما يعود إلى المتن أن يكون أحدهما خاصاً، والآخر عاماً؛ فيقدم الخاص على العام؛ لأن الخاص يتناول الحكم على وجه لا يتحمل التأويل، وفي العمل به وصرف العام إلى ما وراء محل التخصيص جمع بين الدليلين من بغض الوجوه. وكذلك يقدم المقيّد على المطلق؛ لأن في العمل بالمقيّد عملاً بهما على الجملة، وفي العمل بالمطلق إلغاء للمقيّد من كل وجه، فالأول أولى، والعام المتأصل راجع على الوارد على سبب خاص. وما ظهر فيه قضا العموم أولى. وما لم يخص والأقل تخصيصاً أولى. وما سبق لبيان أولى. والمنطوق أولى من المفهوم. والعاري عن الإضمار أولى والحقيقة كذلك. وحمل كلام الشارع على الحكم الشرعي أو الأكثر فائدة أولى. وما يستقل بالإفادة أولى من المفتقر إلى بيان. وما لا يحتمل النسخ أولى.

وأما الترجيح بما يرجع إلى أمر خارج: فبموافقة أحدهما للأصول أو اقترانه بدلالة التعليل، أو بأنه أخوطة أو أقل محظوراً، وهل الناقل أولى من المقرّر أو لا؟ فيه خلاف: الأصح: أن الناقل أولى؛ لأنه أكثر فائدة، والتأسيس أولى من التأكيد.

وأما إن كانا من السنة: فيقع الترجيح فيهما بما يقع به الترجيح في الكتاب، وبأمر آخر منها ما يعود إلى السند، ومنها ما يعود إلى المتن، ومنها ما يعود إلى أمر خارج: فأما ما يعود إلى السند: فمنه ما يعود إلى الراوي، ومنه ما يعود إلى الرواية:

فأما ما يعود إلى الراوي فيرجح بكون راوي أحدهما عالماً أو أعلم، أو حافظاً أو أحفظ، أو ورعاً أو أوزع، أو يكون أحدهما من عدول أهل السنة، والآخر من عدول أهل البدعة عند من يقبله، أو بأنه صاحب الواقعة، أو بمعرفته في اللغة، أو بمخالطته ومجالسته العلماء والمحدثين،

والمزكى بالخبرة أولى من المعدل، والمصرح بسبب عدالته أولى من المعدل بالتعديل المطلق، ويرجح بكثرة الرواؤ عند الشافعي، وهو الأصح لقربه من التواتر؛ وكذلك إن عارض الثقة كثرة الرواؤ أيضاً.

وأما ما يعود إلى الرواية: فعلى ما زُبناه في كيفية التحمل والأداء، والمتصل بالسند أولى من المرسل عند من يقول بأنه حجة على الأصح، ومنهم من زعم أن المرسل أولى؛ لأنه التزم عهده، وفي المصرح بأسمه وكل النظر في عدالته إلى غيره.

وأما ما يرجع إلى مثنيه: فبأن يكون مثن أحدهما/ ١٤١ ب أسلم من الاضطراب في اللفظ أو المعنى، أو أقرب إلى حال الرسول ﷺ.

وأما ما يرجع إلى أمر خارج: فبأن يكون أحدهما موافقاً للقياس، وقد رجع الشافعي به، وقال القاضي^(١): يتساقط الخبران، ويجب العمل بالقياس. وكان القاضي يرى أن شرط الترجيح أن يكون قوة في الدليل؛ والقياس دليل مستقل بنفسه؛ فلا يكون قوة في غيره، والشافعي يرى أن الموافقة تُكسبه قوة.

وأما البزدوي، فإنه فرق في الترجيح بالدليل بين أن يكون صالحاً للتمسك به في المسألة ابتداءً أو لا: فإن كان صالحاً، لم يجز الترجيح به؛

مثاله: أن يستدل بقياس، فيعارضه بقياس، فيرجح قياسه بنص؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه لو تمسك بالنص ابتداءً لاستغنى عن القياس.

وإن لم يكن صالحاً للاستدلال به ابتداءً - جاز:

مثاله: أن يستدل بنص فيعارضه بنص، فيرجح بالقياس؛ فإنه يصح؛ لأن القياس لا يضلح دليلاً على هذا التقدير؛ لأنه لو تمسك به ابتداءً، لكان في مقابلة النص، والقياس في مقابلة النص يكون فاسد الوضع؛ فلا يكون دليلاً.

وما يثبت العتاق أو الطلاق مقدم على ما ينفيهما على الأصح، ونافي الحد مقدم على مثنيه على الأصح، وما لم يخالفه الراوي أولى، وما لم يتردد فيه راوي الأصل كذلك:

وإن كان النصان أحدهما من الكتاب والآخر من السنة:

فإن كانا متواترين، ففيهما ثلاثة أوجه: الأصح: أنهما سواء من هذا الوجه، فيطلب الترجيح من وجه آخر. وبالجملية فإذا تعارض نصان، فإما أن يكونا عامين، أو خاصين، أو أحدهما أخص، أو كل واحد منهما أخص من وجه:

وعلى الأقسام الأربعة: فإما أن يكونا معلومي الثقل أو الدلالة أو مظهرين أو أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً: وعلى التقديرات كلها: فإما أن يُعلم المتأخر منهما، أو يُجهل،

(١) ينظر: البرهان ٢/ ٢١٧٨.

ومجموع ذلك اثنا عشر قسماً، ولا يخفى حكمهما في النسخ والترجيح، وعند الاستواء في التساقط أو التخيير.

الفصل الثاني:

في ترجيح بعض الأقيسة على بعض، ومسالك الترجيح لا تنحصر أحادها؛ فنشير إلى أنواعها، وذكر جمل منها،، والترجيح في القياس من وجوه:

الأول: بالنظر إلى طريق إثبات حكم الأصل، والترجيح فيه يقع بجميع ما ذكر في ترجيح النصوص.

الثاني: النظر إلى دليل التعليل،، والترجيح فيه على ما رتبناه في مسالك التعليل.

الثالث: بالنظر إلى ذات العلة: والوصف الحقيقي أولى من العرفي، والعرفي أولى من الشرعي، والوجودي/ ١٤٢ أولى من الإضافي، والإضافي أولى من العدمي عند من يرى صحة التعليل به، والمعتبر بنفسه أولى مما اعتبر بمطابقته، وذات الوصف الواحد أولى من ذات الوصفين.

الرابع: باعتبار صلاحيتها للحكم وإشعارها به: وقياس المعنى أولى من قياس الدلالة، وقياس الدلالة أولى من الشبه، والشبه أولى من قياس الطرد عند من يراه حجة، وإنما قدم قياس الدلالة على الشبه؛ لأنه يرجع إلى الاستدلال بلازم العلة، وقد تكون العلة التي هو لازمها مخيلة.

وأخيراً في تقديم قياس الشبه الخاص بالحكم على القياس المعنوي العام؛ كحمل العاقلة جنابة الأطراف؛ قياساً على حملها جنابة النفس؛ لاستوائهما في الصيانة بشرع القصاص والدية؛ فيقدم على القياس العام مقتضي اختصاص الضمان بالجاني.

والسألمة من التخصيص أولى، والمنعكسة أولى، والضروري أولى من الحاجي،، والحاجي من التزيني، وما اعتبر أصلاً أولى مما اعتبر تنمّة وتكملة؛ كقتل الجماعة بالواحد وقطع الأيدي باليد الواحدة؛ لأن مراعاة المساواة ههنا تفضي إلى اتخاذ الاشتراك وسيلة لفوات الأنفس والأعضاء؛ فيفضي إلى فوات أصل حكمه القصاص؛ ففي اعتبار مصلحة الوصف المكمل ههنا تفويت لمصلحة الأصل والوصف جميعاً.

والمؤثر أولى من الملائم، ويقدم الأقرب فيه فالأقرب،، وأعّم أجناس الوصف كونه مصلحة،، وأقرب منه كونه ضرورياً،، وأخص منه كونه حفظ نفس مثلاً أو مال،، وأعّم أجناس الحكم كونه حكماً،، وأقرب منه كونه وجوباً مثلاً،، وأقرب منه كونه عبادة،، وأقرب منه كون العبادة صلاة، أو زكاة أو غير ذلك.

الخامس: ما يرجع إلى تحقيق وجود العلة في الأصل والفرع، ولا يخفى أن ما يثبت بطريق مقطوع أولى مما يثبت بطريق مظنون عند من يجوز ذلك، ثم تتفاوت طرق الظن.

السادس: ما يرجع إلى أمر خارج ككثرة الفائدة؛ وككون إحدى العلتين ناقلة، والأخرى

مقرّرة، والناقلة أولى على الأصح، والموافقة للأصول أولى، وما يقتضي احتياطاً أولى، وموافقة قول صحابي أولى، والأكثر أصولاً وفروعاً أولى.

وأختلف في المتعدية والقاصرة عند من يُصحح التعليل بها، فقليل: المتعدية أولى، وهو الأصح؛ للإجماع على صحتها، وكثرة فوائدها.

وقيل: القاصرة أولى؛ لاعتضادها بالنص أو الإجماع، أينما وجدت، ولأن في اعتبار الأخص اعتبار الأعم، ولا ينعكس. وعورض بأن المتعدية أبسط، فتحقيقها أيسر وأقل معارضاً.

وقيل: هما سواء؛ لتقابل جهات القوة والضعف، وانجبار بعضها ببعض/ ١٤٢ ب. قوله: «المسألة السابعة...» قد بيّنا فيما تقدّم أن القرآن واف ببيان جميع الأحكام التي لا نهاية لها:

يقال له: إنما يفي ببيان السنة، وضّم معقوله إلى مضمونه؛ فإن أكثر الأحكام مشروعة بأصلها في الكتاب دون تفاصيلها؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، والبيع، والنكاح، وغير ذلك.

قوله: «قلو أن الفقهاء أقتصروا عليه، لخفت المؤنة»:

يقال له: كيف يمكن ألقصار على العمل بالمُجملات دون بيانها، أو المُطلقات المراد بها المقيّدات، أو العمومات المراد بها بعض المستثنيات، مع أنه على خلاف الظاهر - بدون مُبين، وقد تقدّم أن إطلاق الظاهر وإرادة المُجمل الخفي من المتشابه الذي لا يمكن المصير إليه إلا بمبين، فكيف تخف المؤنة، والأمر كذلك؟!

قوله: «لكنهم ذكروا مسلكين آخرين»:

أحدهما: تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد:

إنما قيّد بخبر الواحد للاتفاق على جواز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة، وإن اختلف في نسخها بها.

قوله: «وثانيها: تخصيصه بالقياس. ولأجل هذين المسلكين عظم الخطب وكثرت المذاهب، واتسعت الأقوال، وقربت من أن تصير غير متناهية»:

يعني الأقوال في مسائل الاجتهاد، لا الوقائع؛ فإنه قد زعم أن مجرد الكتاب واف بالأحكام التي لا نهاية لها.

قوله: «والمختار عندنا أنه يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد بشرط أن يكون سليماً عن المطاعين كلها. وأما تخصيصه بالقياس، فلا يجوز»:

ومذهب الأئمة الأربعة، وأكثر الفقهاء والأصوليين أنه يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد^(١).

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣/ ٣٦٤، البرهان لإمام الحرمين ١/ ٤٢٦، سلاسل الذهب للزركشي =

ومنعه قوّم، وبعض المعتزلة.

وقال ابنُ أبان: إِنْ كَانَ قَدْ خُصَّ قَبْلَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ - جاز؛ لأنه صَارَ مجازاً، فضعت دلالته، وإلا فلا.

وقال الكرخي: إِنْ خُصَّ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ - جاز، وإلا فلا،، وإنما فرق بين المُتَّصِلِ والمنفصل؛ لأنه يرى أن التخصيص بالمنفصل كالصفة والشرط لا يُخرجُ العامَ عن تناوله حقيقة؛ لأنَّ المخصَّصَ، إذا لم يستقلَّ كان جزءاً من الكلام كالأستثناء، ويكون ذلك كتغيير الكلمة من بناء إلى بناء آخر؛ كقولك «مُسلم»، و«مُسْلِمَان»، و«مُسلمون»؛ فإنَّ جميعها حقائق.

وتوقّف القاضي؛ لاشتغال كلِّ واحدٍ منهما على جهتين: قوة، وضعف.

قوله: «لنا: أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ عِبَادِكُمْ فَاصْبِرْ لَهُ﴾ ١٤٣/... [الحجرات ٦] إلى قوله: «وَلَوْ رَجَحْنَا الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِّ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِبْطَالاً لِلْعُمومِ بِالْكَلِّيَّةِ»:

حاصل ما ذكره أَنَّ خبر الواحد حُجَّةٌ؛ للآية، وقد بيَّنَّا أنه حجةٌ بما تقدّم من المسالك، وأنَّ الاعتمادَ فيه على ما عَلِمَ من سيرته - عليه السلام - وسيرة الصَّحابة، وأنَّ الاحتجاجَ بالآية التي ذكرها ليس بالقويِّ،، وإذا تقررَ أنه حُجَّةٌ على الجملة وأن العام أيضاً حجةٌ على الجملة، فعند الاحتجاج والتعارض على أمر واحد:

فإنَّما أَنْ يُعْمَلَ بهما معاً، وهو جَمْعٌ بين النقيضين. أو لَا يُعْمَلَ بهما، وإنه تعطيلٌ، وهو خلاف الأصل. أو يُعْمَلَ بالعام؛ وفيه تركُ العملِ بالخاصِّ بالكليَّة. أو يُعْمَلَ بالخاصِّ، ويُضَرَفُ العامُ إلى ما وراء ذلك، وهو جمع بين الدليلين بِحَسَبِ الإمكان؛ فإنَّ الأصل هو العملُ بهما، فما كان أَقْرَبَ إِلَيْهِ كَانَ أَوْلَى.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعاً بَيْنَ الدَّيْلَيْنِ؛ فَإِنَّ التَّعَارُضَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى أَفْرَادِ الْخَاصِّ، وَمَا سِوَاهُ لَا تَعَارُضَ فِيهِ،، وإشعارُ العامِ بغيره؛ كدليل آخر على غير المطلوب، فمَثَلُ عملِ بأحد الدليلين المتقابلين على هذا الفرد - كان في العملِ بأحدهما تركُ الآخر؛ فالأولى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِشْعَارَ الْخَاصِّ بِالْحُكْمِ: إِمَّا نَصٌّ أَوْ لِنَصٍّ، فَإِشْعَارُهُ بِهِ أَقْوَى، فكان العمل به أولى.

== ٢٤٦، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣٠١/٢، نهاية السؤل للأسنوي ٤٥٩/٢، منهاج العقول للبدخشي ١٦٦/٢، التحصيل من المحصول للأرموي ٣٩٠/١، حاشية البناني ٢٧/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٥٩/٣، حاشية العطار على جمع الجوامع ٦٣/٢، حاشية التفنازاني والشريف على مختصر المنتهى ١٤٩/٢، الوجيز للكرامستي ١٣، ميزان الأصول للسمرقندي ٤٧٣/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢١٨/٢.

وينظر: كشف الأسرار ٢٩٤/١، منتهى السؤل ٥٠/٢، المنتهى لابن الحاجب ٩٦، المسودة ١١٩، شرح العضد ١٤٨/٢، العدة ٥٥٠/٢، التبصرة ١٣٢، اللمع ١٨.

وأعتماد الجمهور في المسألة على الإجماع وقرّروه بأن الصحابة - رضي الله عنهم - خصّصت عمومات الكتاب بأحد في وقائع يُفيد مجموعها القطع:

ومنها: تخصيص قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء ١١] برواية الصديق: «نَحْنُ - معاشير الأنبياء - لَا نُورَثُ؛ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»^(١) وبقوله - عليه السلام -: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»^(٢)، وبقوله - عليه السلام -: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»^(٣) وتخصيص قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ إِسْكَاءً فَوَقَّ أَلْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، بتورث الجدة بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة.

وتخصيص قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة ٢٧٥] بخبر أبي سعيد في تحريم ربا الفضل.

وقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة ٥] بخبر عبد الرحمن بن عوف في المجوس: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٤).

وتخصيص قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء ٢٤] بخبر أبي هريرة: «نَهَى ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا»^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨] بقوله - عليه السلام -: «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»^(٦)، وذلك كثير من غير نكير، وقد تقدّم ذكر جنس هذا الدليل في العمل بخبر الواحد والقياس، والاعتراض عليه والآنفصال، والذي يخصّ هذا قولهم: إن لم يكن هذا التخصيص المنقول مجمعا عليه، فلا حجة فيه. وإن أجمعوا عليه، فالإجماع هو المخصص لا الخبر، وبمعارضة النقل بقول عمر في حديث فاطمة بنت قيس^(٧): إنه - عليه

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

(٧) هي: فاطمة بنت قيس بن خالد بن وهب بن ثعلبة بن وائل بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة القرشية، الفهرية، أخت الضحاك بن قيس.

قال ابن حجر: كانت من المهاجرات الأول، وكانت ذات جمال وعقل، وكانت زوجة أبي بكر بن حفص المخزومي فطلقها؛ فتزوجت بعده أسامة بن زيد، (قال ابن حجر): وهي التي روت قصة الجساسة بطولها، فانفردت بها مطولة. قال أبو عمر: وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر.

ينظر: ترجمتها في: أسد الغابة (٢٣٠/٧)، الإصابة (١٦٤/٨)، الثقات (٣٣٦/٣)، بقي بن مخلد

(٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (٢٩٥/٢)، تقريب التهذيب (٦٠٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٢) =

السلام :- «لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكَنًا» ؛ لما كان/ ١٤٣ أب مُخَصَّصاً لقوله تعالى: ﴿أَشْكُوهُمْ﴾ [الطلاق ٦] فقال: «كَيْفَ نَشْرُكَ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ أَمْرَأَةٍ لَعَلَّهَا نَسِيَتْ أَوْ كَذَبَتْ»، من غير إنكارٍ مِنْ أَحَدٍ، وبما روى أنه ﷺ قال: «إِذَا رُويَ لَكُمْ عَنِّي حَدِيثٌ، فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ: فَإِنْ وَافَقَهُ، فَاقْبَلُوهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ، فَرُدُّوهُ»^(١)، وبأن كتاب الله مقطوعٌ به، والخبر مظنونٌ، وبأنه لو جاز تخصيصه به، لجاز نسخهُ به، وليس فليس.

وأجيب عن الأول: بأنهم أجمعوا على تخصيصها بأخبار الآحاد، وعن ردِّ عمر: أنه ردَّ عليكم؛ لأنه علَّل الردَّ بعدم الثَّقة، ولو كان الكتاب لا يخصُّصُ بالسُّنة، لَبَطَلَ هذا التعليلُ، وأمَّا الحديث فالإجماعُ على خلافه في السُّنة المتواترة، وبأن التخصيصَ مُبَيَّنٌ لا مخالفَ.

وقولهم: «الكتابُ مقطوعٌ به»:

قلنا: مقطوعُ الثَّقلِ غَيْرُ مقطوعِ الثَّنَاوِلِ، ويبطلُ برفعِ البراءةِ الأصليةِ بخبر الواحدِ، والردُّ على القاضي بأن في التخصيصِ الجَمْعَ أو العَمَلَ بالأقوى، والحقُّ أن الترجيحَ بحسبِ خصوصِ الوقائعِ لتقابلِ الدَّلِيلَيْنِ الظَّنِّيَيْنِ، فيتبعُ المجتهدُ في كُلِّ واقعةٍ ما يَغْلِبُ على ظَنِّهِ، والمقصودُ من هذه المسألةِ بَيَانُ الجوازِ على الجملةِ، وإلا فلأبي حنيفةً تفصيلٌ في بناءِ الخاصِّ على العامِّ، والفرقُ بين مَعْرِفَةِ التقدُّمِ والتأخُّرِ والالتباسِ.

وأما عدمُ نسخِ القرآنِ به عندَ المحققين؛ فلأنَّ النسخَ رفعَ حكمِ تحقُّقِ ثبوتهِ فاحتيجَ فيه إلى

= (٤٤١)، تهذيب الكمال (٣/١٦٩٣)، أعلام النساء (٤/٩٢)، الاستيعاب (٤/١٩٠١)، الكاشف (٣/٤٧٨).

(١) أخرجه الدارقطني (٤/٢٠٨) كتاب: الأقضية، باب: كتاب عمر - رضي الله عنه - إلى أبي موسى حديث (٢٠)، من طريق جبارة بن المغلس، عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن علي مرفوعاً بلفظ: «إنها ستكون بعدي رواية يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن، فلا تأخذوا به» وقال الدارقطني: هذا وهم، والصواب: عن عاصم بن زيد بن علي مرسلاً.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» عن ابن عمر؛ كما في «مجمع الزوائد» (١/١٧٣) بلفظ: «وأنه ستفشو عني أحاديث؛ فما أتاكم من حديثي، فاقرءوا كتاب الله واعتبروا، فما وافق كتاب الله فأنأقلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله».

وقال الهيثمي: فيه أبو حنيفة بن عبد الله بن عبد ربه، وهو منكر الحديث. وأخرجه الطبراني؛ كما في «المجمع» (١/١٧٣) من طريق يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث، عن ثوبان بنحو حديث ابن عمر، ويزيد منكر الحديث.

وأعله ابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٥٨) بأن أبا الأشعث لا يروي عن ثوبان. وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٢٣٣): هذه الألفاظ لا تصح عن رسول الله ﷺ عن أهل العلم بصحيح النقل من سقيم، ونقل عن ابن مهدي أنه قال: الزنادقة والخوارج وضعوا حديث: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله».

مثله، أو أقوى منه، والتخصيص بَيَانُ قَطْعِ أَمْرِ مُتَوَهِّمٍ، والله أعلم.
قوله: «المسألة الثامنة:

قال الأكثرون: يجوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَاسِ، والمختارُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: واختلف العلماء في جواز تخصيص القرآن والسنة المتواترة بالقياس^(١): فقال الشافعي

(١) قد يرد عن الشارع أمر متعلق بعام، ثم يظهر أن بعض أفراد هذا العام يستحق حكماً يخالف سائر الأفراد؛ وهذا الحكم معلن بعلّة توجد في غيره من الأفراد، كأن يقول قائل لمن له أن يأمره: «لا تعط من سالك شيئاً»، فمن عام ينتظم جميع أفراد السائلين؛ أغنياء أو فقراء، علماء أو جهلاء، ثم تلا ذلك أمر آخر يقول: «وأعط محمداً لفقره» فلما علمنا العلة، وأردنا تعميم محل الإعطاء فهل نقول: إنه مأمور بإعطاء كل فقير؛ سواء كان محمداً أو غيره؟ وبعبارة أخرى: هل لنا أن نخصص العام الأول بهذا القياس، ونقول: إن مراد الناهي بلفظ العام غير الفقراء، ويكون المخرج نوعين: أحدهما: بالنص؛ وهو «محمد» والثاني بالقياس وهو غيره من الفقراء؟... هذا هو محل النزاع بين الأصوليين.

وكان من أثر اختلاف الأصوليين في دلالة العام اختلافهم في جواز تخصيص العام من الكتاب أو السنة المتواترة بالقياس، إذا لم يخصصوا بدليل مستقل مقارن قطعي الثبوت، ونذكر هنا أمراً آخر كان سبباً من أسباب الخلاف بينهم في جواز التخصيص بالقياس؛ وهو وجود الضعف في القياس الناشئ من احتياجه في الغالب إلى الاجتهاد في أمور - كون حكم الأصل معللاً، وتعيين علته، ووجودها في الأصل، ووجودها في الفرع، وخلوها عن المعارض فيهما، وكل ذلك بعد معرفة حكم الأصل، والأمور الاجتهادية يتطرق إليها احتمال الخطأ، وهذا بخلاف الخبر؛ فإن محل الاجتهاد فيه - إن كان - أمران: عدالة الراوي، وكيفية الدلالة.

لهذين الأمرين وقع الخلاف بين علماء الأصول في جواز تخصيص العام بالقياس، وعدم جوازه، وذهبوا فيه مذاهب شتى:

فذهب الأئمة الأربعة، والأشعري وأبو هاشم من المعتزلة إلى الجواز، إلا أن الذين قالوا: بأن دلالة العام على أفرادها قطعية - شرطوا لذلك أن يكون العام مخصصاً بغير القياس بدليل متصل مقارن قطعي الدلالة، إن كان العام كذلك.

وذهب أبو علي الجبائي من المعتزلة إلى تقديم العام على القياس مطلقاً؛ سواء كان القياس جلياً، أو خفياً؛ وسواء كان العام مخصصاً أو لا، ونقله القاضي في التقريب عن الأشعري.

وذهب ابن سريج: إلى الجواز إن كان القياس جلياً؛ وهو ما كان الجامع فيه وصفاً مناسباً للحكم، لا إن كان خفياً؛ وهو قياس الشبه؛ كقياس طهارة الخبث على طهارة الحدث في تعيين الماء للطهارة؛ بجامع أن كلا طهارة تراد للصلاة؛ فإن هذه العلة غير مناسبة للحكم بذاتها إلا أن يتوهم فيها المناسبة؛ لأن الشارع رتب عليها تعيين الماء في الطهارة الحديثة. وقيل: الجلي ما قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع؛ كقياس الأمة على العبد في تقويم البعض على معتق بعضه الآخر ليعتق الكل، أو ما كان تأثير الفارق فيه ضعيفاً؛ كقياسهم العمياء على العوراء في عدم الإجزاء في الضحية بجامع النقص. والخفي ما كان تأثير الفارق فيه قوياً؛ كقياس القتل بالمثقل على القتل بالمحدد.

وقيل: يجوز إن كان أصله - وهو المقيس عليه - مخرجاً من ذلك العام بنص. وقيل: يجوز إن كان المقيس عليه مخرجاً من العام، أو ثبتت علة القياس بنص أو إجماع، وإلا اعتبرت القرائن؛ فإن ظهر ما يرجح القياس - خصص العام، وإلا عمل به، وألغى القياس، وهو مختار ابن الحاجب. وذهب الإمام حجة الإسلام الغزالي إلى أنه إن تفاوت القياس والعام في غلبة الظن - رجح الأقوى؛ فإن تعادلا فالوقف، وذهب القاضي أبو بكر وإمام الحرمين إلى الوقف. والحاصل من جملة هذه المذاهب: أنها راجعة إلى القول بالجواز مطلقاً، وعدمه مطلقاً، وإلى التفصيل والوقف.

ولما كانت مذاهب القوم على هذا النحو لا تخلو من الإبهام والغموض بالنسبة لحقيقة التخصيص بالقياس؛ خصوصاً على مذهب الحنفية الذين يرون قطعياً الدلالة في العام - رأيت قبل أن أذكر ما لهم من حجة، وما عليهم من نقد أن أعرض لها بشيء من البيان والإيضاح؛ حتى لا يكون في مذاهبهم شبهة أو مقال.

فمن المعلوم أنهم اشترطوا في القياس أن يكون حكم الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة أو الإجماع - على رأي الجميع - أو بالقياس الخفي - على رأي الحنفية - ولا ريب أن هذا النص من الكتاب أو السنة، تارة يكون عاماً، وتارة يكون خاصاً، وعلى كل فإما أن يكون مقارناً للعام المراد تخصيصه بالقياس، أو مترافقاً، أو مجهولاً لا تعلم مقارنته ولا تراخيه، ومن السنة إما أن يكون متواتراً، أو مشهوراً، أو خبر آحاد.

وعليه فأصول الحنفية من شرطهم المقارنة في المخصص الأول تقضي لا محالة بالأى يكون النص المترافق تخصيصاً، بل نسخاً تبقى معه دلالة العام على أفراده الباقية قطعياً؛ فلا يصلح القياس مخصصاً والحالة هذه للعام؛ لقطعته في الباقي وظنية القياس؛ كما أن أصولهم تقضي بأن القياس المستند إلي خبر الآحاد لا يصلح مخصصاً للعام من الكتاب أو السنة المتواترة؛ لأن أصله لا يصلح للتخصيص عندهم بالنسبة لهذين، أما إن كان أصله مستقلاً مقارناً قطعي الثبوت - إن كان العام المراد تخصيصه كذلك - فقواعدهم قاضية بجواز التخصيص به حينئذ؛ لأن أصله يصلح - والحالة هذه - لتخصيص العام؛ فيصلح القياس كذلك؛ لأنه مظهر لا مثبت؛ فتقييد الجواز عند الحنفية بكون العام مخصصاً بغير القياس، وإطلاقهم في ذلك الغير ينبغي أن يراعى فيه تلك القيود المعتمدة عندهم في التخصيص من كونه مستقلاً مقارناً قطعي الثبوت، إن كان العام كذلك، وإلا فلا يصلح القياس للتخصيص؛ لأن أصله عندهم غير مخصص، بل ناسخ إن كان قطعياً مترافقاً، أو ساقط إن كان مقارناً ظنياً كخبر الواحد، وبعبارة أخرى: بعد تخصيصه بما يسمى مخصصاً حقيقة عندهم.

وإذ قد عرفنا ما تقتضيه قواعد الحنفية في هذا المقام، وأن المعتبر عندهم أصله - فلا وجه لما أوردوه عليهم؛ من أن القياس إنما يكون بنظر المجتهد؛ فلو كان مخصصاً - للزم تراخي المخصص؛ إذ القياس غير مخصص حقيقة، بل هو مظهر، والمخصص حقيقة هو النص؛ فلا يلزم التراخي.

وقد استشكل شارح «المسلم» على الحنفية بأنه ليس بلازم عندهم أن يكون نص الأصل مقارناً للعام، بل يجوز تخصيص المخصوص البعض ثانياً من غير ملاحظة مقارنة أصله للعام، ثم أجاب بأن العمل بالقياس - والحالة هذه - عمل بأرجح الدليلين عند المعارضة؛ فإن القياس أرجح في الدلالة من العام المخصوص، وقد عارضه فيعمل به، ويترك العام بقدره، وهو المعنى من التخصيص، لا أن هذا القياس أو أصله قرينة على أن المراد به البعض، وكيف يصلح قرينة ما لا =

ومالك وأبو حنيفة والأشعري منا، وأبو الحسين من المعتزلة وأبو هاشم آخرًا -: إنه يجوز.

وقال عبد الجبار وأبو هاشم أولاً: لا يجوز.

وقال ابن أبان: إن كان قد خص من قبل بدليل قطعي - جاز، وإلا لم يجوز.

وقال الكرخي: إن كان قد خص بدليل منفصل جاز، وإلا لم يجوز.

وقال ابن سريج، وجماعة من الفقهاء: إن كان القياس جليًا، جاز، وإلا لم يجوز.

وآختلفوا في تفسير الجلي: فمنهم من قال: هو قياس المعنى دون الشبه.

وقال الإصطخري: هو الذي ينقض قضاء القاضي بخلافه. وتوقف القاضي، والإمام.

وقال الغزالي: أاعتبار بأغلبهما ظناً ولعله الأصح/ ١٤٤:

== يعلم وجوده عند الخطاب؟! .

والحق أن هذا العام الذي خص منه البعض لا يطلق عليه أنه عام خص منه البعض عند الحنفية حقيقة، إلا إذا كان مخصصه مقارناً؛ حتى لو كان غير ذلك لا يقال فيه: إنه عام خص منه البعض إلا تجوزاً وعليه فالظاهر من الإطلاق أن يكون عند تخصيصه بمخصص مقارن، ويكون هذا الإطلاق مستغنى به عن الملاحظة، أما ما أجاب به شارح المسلم - فغير ظاهر؛ لأنه إما أن يتحقق تخصيص بغير القياس عند الحنفية أو لا؛ فإن كان الأول - كان القياس مخصصاً؛ بناء عليه، وإن كان الثاني فالعام باقٍ على عموم دلالة على أفراده قطعية؛ فكيف يترجح القياس عليه عنده؟! . هذا هو الوضع الطبيعي لمذهب الحنفية الذي يتفق وأصولهم.

أما غيرهم؛ وهم: الذين يرون أن دلالة العام على أفراده ظنية؛ فيبين أن القياس المستند إلى النص في جميع حالاته التي مرت يصلح مخصصاً عندهم، وكذلك الإجماع، بيد أني رأيت «المحلي» يقيّد قول صاحب «جمع الجوامع»: «ويجوز التخصيص بالقياس» بقوله: المستند إلى نص خاص، فقال العطار: بأن يكون أصله مخرجاً من العموم بنص خاص من كتاب أو سنة. قال في سلم الوصول: «وهذا بلا خلاف بين الحنفية والشافعية»، وذلك كما إذا خص الفقير بنص خاص من قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ فيقاس عليه المدين الذي لا يملك نصاباً بعد سداد دينه خالياً عن حوائجه الأصلية، ومفهوم هذا القيد أن أصل القياس إذا كان مخصوصاً من عام آخر، فلا يكون القياس مخصصاً لهذا العام؛ لأن الأصل المستند إليه القياس لا يصلح أن يكون مبيئاً لهذا العام؛ فلو اعتبر - لم يكن إلا معارضاً، وحينئذ يصر إلى الترجيح، وهذا ظاهر.

أما ما قاله السعد في التلويح؛ من أن عدم صلاح الأصل للبيان؛ لعدم تناوله شيئاً من أفراد لا يستلزم عدم صلاحية القياس كذلك؛ لتناوله للبعض المخصوص به - فهو مردود بما في سلم الوصول من أن أصل القياس هو الذي أخرج من العام حكم البعض المقيس عليه وهو معلل بعله، ووجود هذه العلة في المقيس يترتب عليه إعطاؤه حكم ذلك الأصل؛ فيخرج حكمه - أيضاً - من العام، وأما إذا لم يكن أصل القياس مخصصاً للعام، فكيف يخصص القياس المستند إليه عاماً آخر؟! .

ينظر: العام لشيخنا محمد حسن.

فقال بعض المتأخرين: إن ثبتت العلة بنص أو إجماع، أو كان الأفضل محل تخصيص -
حُصَّ، وإلا فالمعتبر القرائن في آحاد الوقائع، وهو يقارب اختيار الغزالي معنى، وإن اختلفا
لفظاً.

قوله: «واختج المجوزون بوجهين:

أحدهما: أن القياس وعموم القرآن دليلان متعارضان، وأحدهما أخص من الآخر؛ فوجب
تقديم الخاص على العام» - قد تقدم تقريره.

قوله: «وأعلم أن هذا ليس بشيء؛ لأننا حيث ذكرنا هذا الدليل في خبر الواحد، فإنه إنما
صحح، لأننا بينا أن الآية دللت على أن خبر الواحد حجة مطلقاً، سواء عارضه الكتاب، أو لم
يعارضه؛ فلا جرم: تم الدليل»:

قد ذكرنا في «باب الأخبار» أن الآية واردة على سبب في شخص خاص، وهو الوليد بن
عقبة أرسله النبي ﷺ لأخذ الصدقة من بني المصطلق فخرجوا ليلقوه فخاف منهم، فرجع إلى
النبي ﷺ وأخبره بأنهم ارتدوا فهم - عليه السلام - بغزوهم؛ فأنزل الله تعالى هذا الآية.

وقد نمنع عمومها، ولو سلم أن العبرة بعموم اللفظ لا بالسبب، فهو عموم ليس في قوة ما
لم يرد على سبب، وليس في الآية ما يشعر بأنه دليل مطلقاً، عارض الكتاب، أو لم يعارضه على
ما زعم، بل إنما هو مطلق، والمطلق تتأذى دلالة بالحمل على بعض الصور، فكيف يدعي
العموم في الأحوال؟.

قوله: «أما في مسألة القياس، فلا نسلم أن الدليل يدل على أن القياس حجة على جميع
التقديرات»:

يقال له: القياس صالح لكونه حجة في هذه المسألة، لولا ظاهر النص المعارض بالاتفاق،
والمعارض إنما هو الظاهر، وهو دليل ظني؛ فقد تعارضت الأمارتان على هذا المطلوب،
والاعتماد على تعيين العمل به بالتقسيم المذكور، وإذا كان العمل به أرجح، وجب العمل به؛
لامتناع العمل بالمرجوح بالإجماع، ولما في الوقف من إلغاء الدليلين.

قوله: «وقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر ٢]، وقول معاذ: «أجتهد رأيي» - قد بينا أنه لا
يفيد العموم.

وأما إجماع الصحابة، فهو حكاية حال، وإنه لا يفيد العموم. وقوله: «القياس يقتضي دفع
ضرر مظلون» لا نسلم أنه إذا عارض القرآن يكون مقتضياً لدفع ضرر مظلون، بل العمل به يوجب
حصول الضرر؛ [لأن القرآن أقوى عند كل عاقل من القياس؛ فموافقة القرآن توجب دفع الضرر]؛
فثبت أن الدليل الدال على صحة القياس لا يدل على كونه حجة عندما يكون معارضاً للقرآن،
وإذا ظهر الفرق الذي ذكرناه لم يتمكن المستدل من أن يقول: «إن عموم القرآن والقياس دليلان
متعارضان، وأحدهما أخص من الآخر؛ فيقدم الأخص على الأعم»؛ لأنه لم يثبت بدليل أن

القياس بقي حجة عند معارضة القرآن؛ فظهر الفرق:

والجواب عما ذكره: أما منعه/ ١٤٤ ب من عموم دلالة الآية على القياس، وعموم دلالة الخبر على العمل به - فقد تقدم بيان العموم فيهما بطريق الظهور فيما تقدم، ودفع جميع ما أورد عليهما بطريق ظاهرة على وجه ينفي ظهور دلالة العموم، وأن المسألة إذا كانت عملية، كان الظن كافياً فيها.

وأما الإجماع، فقد قررنا دلالة على العمل بالقياس بطريق القطع.

ويجيب عن قوله: «إنه حكاية حال؛ فلا يعم» - قولنا غير مرة بأن حكاية الحال: إذا تكررت ودامت من غير إنكار - أنه لا يحتمل أن يكون السكوت لوجه من تلك الوجوه سوى «الموافقة».

وقوله على طريقة: «إن العمل بالقياس دفع ضرر مظنون»، وإن لم يرتضيها على ما سبق، لا نسلم بأنه يكون دفع ضرر مظنون، مع مقابلة القرائن، بل دفع الضرر المظنون في العمل بعكسه دعوى عريضة عن البرهان؛ فإن القطع في العموم في الثقل لا غير، والتناول ظاهر، والقياس قد تعرض فيه وجوه من القطع؛ كالنص على الأضل والعلة، وتحقيقها قطعاً في محل النزاع مع ضعف دلالة العام؛ لكونه لم يستل لقصد الحكم، أو يكون بالقياس على المخرج بعين تلك العلة، أو بلا فارق أو بقياس الأولى؛ وحينئذ لا يتركز منصف أن ظن موجب القياس - والحالة هذه - راجح، وظن موجب العموم مزجوح، والراجح واجب الاتباع؛ فلا يفيد ما ذكره من منع التخصيص به مطلقاً، والحق أن العبرة بخصوص الوقائع، فيتبع أغلب الأمارتين؛ كما سلم في تعارض العموم وخبر الآحاد، وتعارض العمومات وبعض الأخبار، أو الأقيسة وسائر الأمارات.

قوله: «الحجة الثانية: أن الصحابة خصصوا بعض العمومات بخبر الواحد والقياس؛ فيكون حجة. وقد عرفت [ضعف] هذا الدليل، وجميع ما أورد عليه» فقد تقدم الجواب عنه، وما أورد عليه.

قوله: «ثم نقول ههنا: إنكم ادعيتُم أن الصحابة أجمعوا على تخصيص تلك العمومات بتلك القياسات؛ فقد حصل هنالك القياسات مع الإجماع على تخصيص تلك العمومات، وههنا إنما حصلت القياسات من غير حصول الإجماع على وجوب تخصيص العمومات بها؛ فقد ظهر الفرق العظيم»:

والجواب عنه من وجهين:

الأول: أن هذا لازم في عين ما سلمه من التخصيص بالخبر.

والثاني: أن الإجماع لم يقع على التخصيص؛ وإلا لجزم بالخلاف، والمخصص به لم يمنع من الخلاف، ولا فسق ولا بدع مخالفه، فالإجماع إنما كان على العمل بجنس القياس في جنس التخصيص، لا على التخصيص/ ١٤٥ بالقياس المعين للعام المعين. وإذا كان الإجماع إنما وقع على القدر المشترك، وأن خصوص الوقائع لا أثر لها - لزم العمل به أينما تحقق بشروطه،

والله أعلم.

قوله: «ونقول: الذي يَدُلُّ على أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن بالقياس، وجوه: الأول: قصة معاذ؛ فإنها تدلُّ على العمل بالقياس مُعَلِّقاً بكلمة «إن» على عدم وجدان الكتاب والسنة؛ لأنه - عليه السلام - قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله؟» قال: أجتهد رأيي. والشرط المذكور في السؤال شرط في الجواب، والمُعلِّق على الشيء بكلمة «إن» عدم عند عدم ذلك الشيء؛ فوجب ألا يجوز الاجتهاد عند وجدان الكتاب والسنة:

وبيان الجواب عن هذه المعارضة من أوجه:

الأول أنه لأزَمَ له فيما سلَّمه من التخصيص بالخبر؛ فإن العمل به في خبر معاذ مشروط بعدم الكتاب بعين ما ذكره، وجوابه عنه جوابنا.

الثاني: أن نقول: إننا لم نعمل في المسألة بالقياس؛ ليكون العمل به مع وجود النص مخالفاً، وإنما للفظ محملان: حقيقة ومجاز، والقياس الموافق للمجاز قرينة ترجح احتمال إرادة المجاز؛ كما أن الوضع الأول أو غلبة الاستعمال مُرَجِّح لإرادة المحمل الآخر؛ وهذا كما نقول: إذا تعارضت البيئتان، واختصت إحدهما باليد، وقُلْنَا: نقضي له بدون يمين، فإن العمل بالبيئة الراجحة لا بمجرد اليد؛ بخلاف اشتراط اليمين؛ فإن البيئتين تتساقطان، والقضاء مستند إلى اليمين واليد.

الثالث: أن قوله «فإن لم تجد» مطلق في تقديم الكتاب والسنة على القياس، وإذا قام الإجماع على أن العمل به بأرجح الأمارتين واجب، كان ذلك مقيداً لهذا المطلق؛ فصار كأنه قال: فإن لم تجد في الكتاب والسنة ما يجب العمل به بشرطه، وهو سلامته عن النسخ والمعارض الراجح؛ وحينئذ لا يسلم أنه مع معارضة القياس الراجح واجب التقديم على هذا التقدير.

قوله: «الحجة الثانية: لو جاز تخصيص النص بالقياس، لكان قول إبليس في قصة آدم: «أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» [الأعراف ١٢] - صحيحاً؛ لأنه أمر الملائكة بالسجود لآدم، وهو خطاب عام، وأن إبليس قال هذا العموم أخصصه في حق نفسي بالقياس؛ لأن النار خير من الطين؛ لأن جوهر النار مشرق علوي لطيف مؤثر، [والطين كثيف مظلم سفلي متأثر]؛ فتكون النار خيراً من الطين، والنار أصلي، والطين أضل آدم، ومن كان أضله خيراً من أضل غيره - كان هو خيراً منه؛ نظراً إلى هذه الجهة. اللهم: إلا إذا ظهر قيام المعارض، فمن أدعاه/ ١٤٥ بفعليه إثباته، هذا قياس منتظم جعله إبليس مخصصاً لعموم الأمر بالسجود، فلو كان تخصيص النص بالقياس جائزاً، لكان قول إبليس صواباً:

والجواب عن هذه المعارضة بعد تسليم أوصاف قياسيها؛ فإن من جملتها أن جوهر النار مؤثر، على ما يزعمه الطبيعيون، ونحن إنما نعتقد أنه لا مؤثر إلا الله - تعالى - فنقول: إنه لو

سَلَّمَ صَحَّةُ هَذَا الْقِيَاسِ، لَكَانَ مُوجِبُهُ تَرْكَ الْعَمَلِ بِجَمِيعِ النَّصِّ؛ فَإِنَّ مَنْ عَدَّ إِبْلِيسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كَانَ أَصْلُهُمْ إِمَّا مِثْلَهُ أَوْ أَشْرَفَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ نُورٍ، وَنَحْنُ نَسَلَمُ أَنَّ الْقِيَاسَ الْمَقَابِلَ لِلنَّصِّ بَاطِلٌ وَفَاسِدُ الْوَضْعِ.

والتحقيقُ في الجوابِ - وقد أومأ إليه بقوله: «إِلَّا إِذَا ظَهَرَ قِيَامُ الْمَعَارِضِ» - يعني: أَنَّ حَقَّ الْمَفَاضِلِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَنْ يَجْمَعَ جَمِيعَ وَجُوهِ الشَّرَفِ وَالْكَمَالِ، وَيُقَابِلَ الْمَجْمُوعَ بِالْمَجْمُوعِ، وَيَنْظُرَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ، وَيَعْلَمَ دَرَجَاتِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ - كَالْمَعْدَلِ فِي الْقَسَمِ - ثُمَّ يَحْكُمَ بَعْدَ الْخَبَرِ بِالرُّجْحَانِ، وَقَدْ أَسْقَطَ إِبْلِيسُ مَا خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ آدَمَ مِنَ التَّكْرِيمِ وَالْأَصْطِفَاءِ، وَتَعْلِيمِ الْأَسْمَاءِ، وَرَجَّحَ مِنَ الْمَادَّةِ بِخَاصَّةٍ، فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الْقِيَاسُ؟!

قوله: «الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿إِنَّمَا أَلْبَسَ مِثْلَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ومعناه: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُشْتَرَى الْكَزْبَانُ بِالْذِّنَارِ، ثُمَّ يَبَاعَ الْكَرْبَاسُ بِالْذِّنَارَيْنِ، وَبَيْنَ أَنْ يُبَاعَ الْذِّنَارُ بِالْذِّنَارَيْنِ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فَلَوْلَا أَنَّ النَّصَّ خَيْرٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وَلِأَنَّ لَصَارَ هَذَا الْجَوَابُ بَاطِلًا، وَلَصَارَ قِيَاسُ الْكُفَّارِ حَقًّا:

والجوابُ عما ذَكَرَهُ: أَنَّ هَذَا إِنْ صَحَّ كَمَا قَرَّرَهُ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّخْصِصِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ فُسَادِ الْوَضْعِ، وَهُوَ إِسْقَاطُ مُوجِبِ النَّصِّ جُمْلَةً؛ فَالْقِيَاسُ وَالتَّخْصِصُ جَمْعٌ فِي الْعَمَلِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَسْتَأْنِ مَا بَيْنَ الْبَاطِنَيْنِ.

قوله: «الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرُوا﴾ [الحشر: ٢]، وَقَوْلُ مُعَاذٍ: «أَجْتَهَدُ رَأْيِي»... وَالْإِجْمَاعُ. وَلَكِنْ إِنَّمَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِعُمُومَاتٍ ضَعِيفَةٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥]، وَ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَعَلَى هَذَا: لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ إِلَّا بِعُمُومَاتٍ ضَعِيفَةٍ... إِلَى آخِرِهِ:

الحاصلُ: أَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّ أَدْلَى الْقِيَاسِ ضَعِيفَةٌ/١٤٦، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي اسْتَدَّ إِلَيْهِ الْقِيَاسُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ؛ فَإِنَّهَا عُمُومَاتٌ بَعِيدَةٌ قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلَاتِ الْقَرِيبَةِ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ الَّذِي وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ إِنَّمَا يَدُلُّ بَعْدَ إِثْبَاتِ مَقْدُمَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَهِيَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي الْأَضْلِ، وَثُبُوتُ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِهِ، وَدَلِيلٍ عَلَى تَعْلِيلِهِ بِالْعَلَّةِ الْمَعْيَنَةِ، وَدَلِيلٍ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ فِي الْأَضْلِ، وَدَلِيلٍ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْفَرْعِ، وَدَلِيلٍ عَلَى انْتِفَاءِ مَا يَعَارِضُهُ فِي الْفَرْعِ، وَهَذِهِ مَقْدُمَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَالْعَمَلُ بِالْعُمُومِ لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى مَقْدَمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ بَيَانُ أَنَّ هَذَا الْعَامَّ مُتَنَاقِلٌ لِهَذَا الْفَرْدِ، فَأَحْتِمَالُ الْعَلَطِ فِيهِ أَقْلٌ؛ فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى.

والجوابُ أَنَّ يُقَالُ: لَا مُسْتَدَّ لِلْعَمَلِ بِالْعُمُومِ إِلَّا الْإِجْمَاعُ؛ فَإِنَّ الْعَمَلُ بِهِ عَمَلٌ بِالظَّنِّ، فَلَوْلَا إِسْنَادُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ، لَمَّا وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ إِنَّمَا عُمِلَ بِهِ لِلْعُمُومَاتِ، كَانَ دَوْرًا، وَلَزِمَ أَلَّا يَكُونَ الْعُمُومُ حُجَّةً. ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَكُنْهُ ظَنِّيٌّ،

والعمومات على درجات في الظن؛ لظهور بغض أدواته دون بعض، ولانقسامه إلى ما ظهر فيه قُضد العموم أو أنه سيق لبيان الحكم، وإلى ما لم يسق لذلك؛ كأخذ أبي حنيفة وجوب الزكاة في الخضراوات مثلاً من قوله - عليه السلام -: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَضَح»^(١) أو دَالِيَةَ نَصْفِ الْعُشْرِ^(٢)؛ فإنه لم يُسَقْ لبيان ما تجب فيه الزكاة، وإنما سيق لبيان قدر المأخوذ؛

(١) هذا قول عامة أهل العلم أن في المسقي من الثمار والزروع التي تجب فيها الزكاة بماء السماء أو من نهر يجري الماء إليه من غير مئونة، أو كان بعلاً؛ وهو الذي يشرب بعرقه العشر، وفيما سقى بسانية أو نضح نصف العشر؛ لأن المئونة إذا كثرت، قل الواجب؛ نظراً لأرباب الأموال، فإذا قلت المئونة، وعمت المنفعة - زيد في الواجب؛ توسعة على الفقراء؛ ولذلك وجبت الزكاة في النعم إذا كانت سائمة، فإن كانت معلوفة - فلا زكاة فيها؛ لكثرة مئونها.

ينظر: شرح السنة ٣/٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ:

البيهقي (١٣٠/٤) كتاب: الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض، من حديث أبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٧٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار، وغيرها، وابن ماجه (٥٨٠/١) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار، حديث (١٨١٦)، من حديث أبي هريرة بلفظ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءَ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَضَحِ نَصْفِ الْعُشْرِ». وله شاهد من حديث ابن عمر.

أخرجه البخاري (٣٤٧/٣) كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء، وبالماء الجاري، الحديث (١٤٨٣)، وأبو داود (٢٥٢/٢) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع، حديث (١٥٩٦)، والترمذي (٧٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها، حديث (٦٣٥)، والنسائي (٤١/٥) كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر، وابن ماجه (٥٨١/١) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار، حديث (١٨١٧)، وابن الجارود (ص ١٢٨) كتاب: الزكاة، حديث (٣٤٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦/٢) كتاب: الزكاة، باب: زكاة ما يخرج من الأرض، والبيهقي (١٣٠/٤) كتاب: الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض، وابن خزيمة (٣٧/٤) رقم (٢٣٠٧)، (٢٣٠٨)، والطبراني في «الصغير» (١١٤/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/٣٤٥ - بتحقيقنا)، كلهم من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءَ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرًا الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بَنَضَحِ نَصْفِ الْعُشْرِ».

وفي الباب عن جابر، وعلي، ومعاذ.

- حديث جابر:

أخرجه مسلم (٦٧٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر، حديث (٩٨١)، وأبو داود (٥٠٢/١)، كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع، حديث (١٥٩٧)، والنسائي (٤١/٥)، (٤٢) كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر، وابن الجارود في المنتقى (٣٤٧)، وابن خزيمة (٣٨/٤)، رقم (٢٣٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٧/٢)، والدارقطني (١٣٠/٢)، والبيهقي (١٣٠/٤)، من طريق عمار بن الحارث، عن أبي الزبير أنه سمع =

فَدَلَّاهُ عَلَى وَجوب الزكاة في الْخَضِرَاوَاتِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، وَكَاسْتَدْلَالِهِمْ عَلَى طَهَارَةِ جِلْدِ الْكَلْبِ بِالدَّبَاغِ؛ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ، فَقَدْ طَهَّرَ»^(١) مع ورودِهِ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ شَأْءٌ مِمْمُونَةٌ^(٢)، وَمَعَ أَنَّ جِلْدَ الْكَلْبِ مِنَ الصُّوَرِ الشَّاذَّةِ الَّتِي لَا تَخْطُرُ بِالْبَالِ عِنْدَ إِطْلَاقِ

= جَابِرٌ يَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِيَمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيُونُ الْعَشْرَ، وَفِيَمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفَ الْعَشْرِ».

- حَدِيثٌ عَلِيٍّ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٥/١) بِلَفْظِ «فِيَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ - فِيهِ الْعَشْرُ، وَمَا سَقَى بِالْغَرْبِ وَالْدَّالِيَةِ - فِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ».

- حَدِيثٌ مُعَاذٍ:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤٢/٥) كِتَابُ: الزَّكَاةِ، بَابُ: مَا يُوجِبُ الْعَشْرَ، وَمَا يُوجِبُ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٨١/١)، كِتَابُ: الزَّكَاةِ، بَابُ: صَدَقَةُ الزَّرْعِ وَالشُّمَارِ حَدِيثُ (١٨١٨)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٤/١٣١) كِتَابُ: الزَّكَاةِ، بَابُ: قَدْرُ الصَّدَقَةِ فِيَمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ.

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَمَا سَقَى بَغْلًا الْعَشْرَ، وَمَا يَسْقَى بِالدَّوَالِي نِصْفَ الْعَشْرِ».

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ٤٩٨/٢ كِتَابُ: الصَّيْدِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، الْحَدِيثُ (١٧)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي الْآبِيَةِ وَالْأَبَاغِ، الْحَدِيثُ (٥٨)، وَأَحْمَدُ (١/٢١٩)، وَالدَّارِمِيُّ (٨٦/٢) كِتَابُ: الْأَضْحَايِ، بَابُ: الْأَسْتِمْتَاعُ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧/١) كِتَابُ: الْحَيْضِ، بَابُ: طَهَارَةُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالْأَبَاغِ، الْحَدِيثُ (٣٦٦/١٠٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧/٤) كِتَابُ: اللَّبَاسِ، بَابُ: فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ، الْحَدِيثُ (٤١٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢١/٤) كِتَابُ: اللَّبَاسِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ، الْحَدِيثُ (١٧٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٣/٧) كِتَابُ: الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ، بَابُ: جُلُودِ الْمَيْتَةِ، وَابْنُ مَاجَةَ (١١٩٣/٢) كِتَابُ: اللَّبَاسِ، بَابُ: لِبَسِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ، الْحَدِيثُ (٣٦٠٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ (ص ٢٩٥)، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْأَطْعَمَةِ، الْحَدِيثُ (٨٧٤)، وَالطَّحَاوِيُّ (٤٦٩/١) كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: دِبَاغِ الْمَيْتَةِ، وَعِنْدَهُ لَفْظَانِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (٢٣٩/١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٤٦/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الدَّبَاغِ، الْحَدِيثُ (١٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٠/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: اشْتِرَاطِ الدَّبَاغِ فِي طَهَارَةِ جِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ وَإِنْ ذُكِيَ، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ١١٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي شَرْحِ السَّنَةِ (٣٩٢/١) مِنْ طَرَفِ عَنِ ابْنِ وَعَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) هِيَ: مِمْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ.. الْهَلَالِيَّةُ. أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَكَانَ اسْمُهَا بَرَّةً فُغِيرَ النَّبِيُّ ﷺ.

رَوَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةً وَسَبْعِينَ حَدِيثًا، أَخْرَجَ لَهَا مِنْهَا فِي الصَّحِيحِينَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، تُوْفِيتْ بِـ «سَرَفٍ» سَنَةِ (٥١)، وَقِيلَ: سَنَةِ (٦١)، وَقِيلَ: سَنَةِ ٣٩، وَقِيلَ: سَنَةِ (٣٨)، وَقِيلَ: سَنَةِ (٦٦) وَقِيلَ: سَنَةِ (٦٣).

يَنْظُرُ تَرْجُمَتَهَا فِي: الثَّقَاتِ (٤٠٧/٣)، أَسَدُ الْغَايَةِ (٢٧٢/٧)، أَعْلَامُ النِّسَاءِ (١٣٨/٥)، الْإِصَابَةُ =

العموم، ومع تطرُّقِ التخصيصِ إلى أكثرها، وَضَعَفِ تأويلها، فَمِثْلُ ذلك مِنْ عمومِ الكتابِ إذا عَارِضَهُ قِياسٌ أَضْلُهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ بالتواترِ، وَعَلَّتُهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا بالتواترِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ قَطْعاً فِي الْفَرْعِ، وَلَمْ يُفَارِقِ الْأَضْلُ الْفَرْعَ إِلَّا فِي أَوْصَافٍ طَرْدِيَّةٍ - فَكُلُّ مَنْصَفٍ يَغْلُمُ تَرْجِيحَ مِثْلِ هَذَا الْقِيَاسِ عَلَى عُمُومٍ مُخَصَّصٍ، ، وَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَبْشِيعٌ وَتَشْنِيعٌ عَلَى أدْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْخٌ فِي جَمِيعِهَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يُزْعَمُ أَنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَاظِ الْقَاطِعَةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى عَشْرَةِ أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَوْ مُتَعَسِّرَةٍ، وَالظُّنُونُ كُلُّهَا تَسْتَنِدُ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ بِهِ يَسْتَنِدُ إِلَى الْعُمُومِ - لَمْ يَبْقَ لِلظَّنِّ قَاطِعٌ يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ، وَكَانَ عَمَلًا بِالظَّنِّ، ، بَلِ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَرَاءَ فِيهِ/١٤٦ب أَنَّ لَنَا نُصُوصاً قَوَاطِعَ بِالْقَرَائِنِ، وَأَنَّ مِنَ الْإِجْمَاعِ مَا هُوَ قَطْعِيٌّ إِلَيْهِ يَسْتَنِدُ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ الظُّنُونِ، ، وَقَدْ قُرِّرَ ذَلِكَ مُفَصَّلاً فِي مَوَاضِعِهِ بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ، ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= (١٩١/٨)، تنوير قلوب المسلمين (٩٣)، السمط الثمين (١٣١)، الاستيعاب (١٩١٤/٤)،
الكاشف (٤٨٢/٣)، تهذيب التهذيب (٤٥٣/١٢)، تقريب التهذيب (٦١٤/٢)، تجريد أسماء
الصحابة (٣٠٦/٢).

البَابُ العَاشِرُ

فِي بَقِيَّةِ الْكَلَامِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى

اختلف القَائِسُونَ فِي إِصَابَةِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَضَبَطَ الْأَقْوَالِ فِيهِ: أَنَّهُ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: حَصَلَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ؛ وَهُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ، أَوْ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ: فَإِنْ قُلْنَا: حَصَلَ فِيهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَهَلْ يَحْصُلُ الْعِقَابُ، وَالْإِثْمُ لِلْمُخْطِئِ؟ قَالَ الْأَصَمُّ وَأَبْنُ عُثَيْمٍ: يَحْصُلُ. وَقَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: لَا يَحْصُلُ.

البَابُ العَاشِرُ فِي بَقِيَّةِ الْكَلَامِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

[قوله]: «المَسْأَلَةُ الْأُولَى:

اختلف النَّاسُ فِي إِصَابَةِ الْمُجْتَهِدِينَ»:

الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَدْعِي ذِكْرَ مُقَدِّمَةٍ فِي بَيَانِ مَا هِيَ الْأَجْتِهَادُ، وَمَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْأَجْتِهَادِ وَمَحَلُّ الْأَجْتِهَادِ:

أَمَّا الْأَجْتِهَادُ لُغَةً، فَهُوَ: عِبَارَةٌ عَنْ بَذْلِ الْوُسْعِ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ يُقَالُ لَهُ: أَجْتَهَدَ فِي حَمْلِ الصَّخْرَةِ، وَلَا يُقَالُ: أَجْتَهَدَ فِي حَمْلِ نَوَاقٍ. وَقَدْ خُصَّ فِي لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ بِبَذْلِ الْوُسْعِ فِي ظِلِّ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ^(١).

وَأَمَّا الْأَهْلُ: فَلَهُ أَوْصَافٌ وَشَرَائِطُ، وَبَيَانُ ضَبْطِهَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ وَالتَّفْصِيلُ:

(١) ينظر: البرهان لإمام الحرمين ١٣١٦/٢، البحر المحيط للزركشي ١٩٥/٦، سلاسل الذهب للزركشي ص ٤٣٧، التمهيد للأسنوي ص ٥١٩، نهاية السؤل له ٥٢٤/٤، زوائد الأصول له ص ٤٢٨، منهاج العقول للبدخشي ٢٦٠/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٢٢٥، التحصيل من المحصول للأرموي ٢٨١/٢، المنحول للغزالي ص ٤٥١، المستصفى له ٣٥٠/٢، حاشية البناني ٣٧٩/٢، الإبهاج لابن السبكي ٢٤٦/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٢٤٢/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٤٢٠/٢، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ص ٦٠٧، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥٢٥/٤، تيسير التحرير لأمير باد شاه ١٧٨/٤، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٩١/٣، ميزان الأصول للسمرقندي ١٠٤٨/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٨٩/٢، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ١١٧/٢، حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين ص ٢٢٥، الوجيز للكراماسي ص ٨٤، الموافقات للشاطبي ٨٩/٤، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٥١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٠، شرح مختصر المنار للكوراني ص ١٠٥، نشر البنود للشنقيطي ٣٠٩/٢، شرح الكوكب المنير للفتوح ص ٦٠٦.

وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: لَمْ يَخْضَلْ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَهَلْ هُنَاكَ حُكْمٌ، لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَذْكُرُ حُكْمًا مُعَيَّنًا، لَوَجِبَ أَنْ يَذْكُرَهُ أَمْ لَا؟

فَالْأَوَّلُ: مَذْهَبٌ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا حُكْمَ فِي الْوَاقِعَةِ إِلَّا أَنَّهُ حَصَلَ مَا هُوَ أَشْبَهُ بِالصُّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

[وَالثَّانِي: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا الْحُكْمُ يَتَّبِعُ الْأَجْتِهَادَ.]

أَمَّا الْإِجْمَالُ، فَهُوَ: الْمُسْتَقِلُّ بِمَعْظَمِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ نَصًا وَاسْتِنْبَاطًا، وَأَشْرَفًا بِ «النَّصِّ» إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِ «الْإِسْتِنْبَاطِ» إِلَى الْأَقْيَسَةِ وَالْمَعَانِي.

وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ: فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكُورَةُ وَالْحَرِيَّةُ، وَيَحْتَاجُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِتَصَدِيقِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَرَسُولِهِ إِلَى الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، وَطَرِيقِ الْبَلَاغَةِ؛ فَإِنَّ مَا أَخَذَ الشَّرِيعَةُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ الْمُعْجَزِ بِبَلَاغَتِهِ وَنَظْمِهِ وَأُسْلُوبِهِ وَمَعْنَاهُ، وَأَلْفَاظَ السُّنَّةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْفَهْمِ لِلْمَعَانِي الْمَشْعُرَةِ بِهَا وَالْمُسْتَوْدَعَةِ فِي سِيَاقِهَا وَتَرْتِيبِهَا وَتَنْزِيلِهَا؛ عَلَى مَا لَا يَخِلُّ بِفَصَاحَتِهَا، وَلَا يَسْتَقِلُّ بِذَلِكَ إِلَّا مَبْرُزٌ فِي الْعِلْمِ بِاللُّسَانِ، وَنَهْجٌ بِالْبَلَاغَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَعْرِفَةُ غَرَائِبِ اللَّغَةِ.

وَمِنْ شَرَائِطِهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ مُمَيِّزًا بَيْنَ صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا، وَأَخْوَالِ الرِّوَاةِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّرْجِيحِ، وَعَالِمًا بِسِيرَةِ الصَّحَابَةِ، وَبِمَا أَجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ؛ كَيْلًا يَخْرِقَ إِجْمَاعًا. وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْمَتَقَدِّمِ وَالْمَتَأَخِّرِ مِنَ النُّصُوصِ، وَالتَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِوُجُوهِ دَلَالَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَشَرَائِطِهَا، وَكَيْفِيَّةِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ مِنْهَا، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُلْقَبُ بِ «أَصُولِ الْفِقْهِ».

وَلَا يَسْتَقِلُّ بِالنَّظَرِ دُونَ مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الْأَدَلَّةِ بِشَرَائِطِهَا، وَالتَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّظَرِ فِي الطَّرِيقِ الْمَوْضِلَةِ، فَتَخْرُجُ الْفُرُوعُ عَلَى حُكْمِ أَصُولِهَا. وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَرَاتِبِ الْأَدِلَّةِ، وَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مِنْهَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ/ ١١٤٧ هـ فِقْهًا، وَهِيَ غَرِيزَةٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْكَسْبُ. وَإِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْأَحْكَامِ بِاجْتِهَادِهِ، وَيَخْرُمَ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ فِي مَا لَهُ أَهْلِيَّةٌ دَرْكِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حُكْمًا يَجِبُ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ؛ فَيَجِبُ رُجُوعُهُ فِيهِ إِلَى حَاكِمِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا بِاجْتِهَادِهِ. وَإِذَا صَارَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ - لَمْ يَجِبْ قَبُولُ قَوْلِهِ فِيمَا يَفْتِي بِهِ غَيْرُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَقَّةً عَدْلًا مَأْمُونًا فِي دِينِهِ، وَإِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَجِبَ عَلَى الْعَامِّيِّ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ، وَقَبُولُ فَتَوَاهُ. وَالْعَامِّيُّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَ: هُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ آلَةِ الْاجْتِهَادِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ: لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَقْلُدَ فِي دِينِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى طَرِيقِ الْحُكْمِ، وَإِذَا سَأَلَ الْعَالِمَ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُهُ عَنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ بِمَعْرِفَتِهِ، فَإِذَا عَرَفَهُ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْوَقَائِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مِنْهَا: مَا لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، وَهُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ.

وَمِنْهَا: مَا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهَا حُكْمٌ ثُبُوتِيٌّ مُحَدَّدٌ؛ وَإِنَّمَا حُكْمُهُ فِيهَا بَرَاءَةُ الدِّمَةِ، وَالْبَقَاءُ عَلَى الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ.

بِهِ - وَهَذَا بَعِيدٌ؛ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء ٧]، وَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا؛ فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^(١) وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْوَقُوفِ عَلَى مَأْخِذِ الْأَحْكَامِ وَمَعْرِفَةِ اسْتِثْمَارِهَا مِنْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي مُدَّةً طَوِيلَةً بَعْدَ جَوْدَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٩ / ١ - ٢٤٠) كِتَابَ: الطَّهَارَةِ، بَاب: فِي الْمَجْرُوحِ يَتِيمٍ، الْحَدِيثَ (٣٣٦)، وَالدَّارِقُطْنِي (١٨٩ / ١) كِتَابَ: الطَّهَارَةِ، بَاب: جَوَازُ التَّيْمِمْ لِمُصَاحِبِ الْجِرَاحِ، الْحَدِيثَ (٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٧ / ١) كِتَابَ: الطَّهَارَةِ، بَاب: الْجِرَاحُ إِذَا كَانَ فِي بَعْضِ جَسَدِهِ دُونَ بَعْضٍ، كُلُّهُمَا مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيقٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنْ جُحْرٍ، فَشَجَّهَ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رَخِصَةً فِي التَّيْمِمْ؟ قَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رَخِصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ، فَمَاتَ. فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ، وَيَعَصِرَ، أَوْ يَعَصِبَ - شَكَّ الرَّاوي - عَلَى جِرْحِهِ خَرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ». وَقَالَ الدَّارِقُطْنِي: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: هَذِهِ سُنَّةٌ تَفَرَّدَ بِهَا أَهْلُ مَكَّةَ وَحَمَلَهَا أَهْلُ الْجَزِيرَةِ، وَلَمْ يَرَوْهُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، غَيْرِ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيقٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَخَالَفَهُ الْأَوْزَاعِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ:

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٩٢ / ١)، وَالْحَاكِمُ (١٧٨ / ١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٧٢)، وَأَحْمَدُ (٢٣٣ / ١) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٤٧ / ١) - وَهُوَ الصَّوَابُ -: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، «حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: اخْتَلَفَ فِيهِ الْأَوْزَاعِيُّ وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ، أَرْسَلَ آخِرَهُ، عَنْ عَطَاءٍ قُلْتُ - أَيُّ: ابْنِ حَجَرٍ - هِيَ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ: لَمْ يَسْمَعْهُ الْأَوْزَاعِيُّ مِنْ عَطَاءٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، بَيْنَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أ. هـ.

وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ آخَرُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (١٣٨ / ١) كِتَابَ التَّيْمِمْ: بَاب: الرِّخْصَةُ فِي التَّيْمِمْ لِلْمَجْدُورِ وَالْمَجْرُوحِ (٢٧٣)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٠١ - مَوَارِدُ)، وَابْنُ الْجَارُودِ (١٢٨) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فِي شَتَاءٍ، فَسَأَلَ، فَأَمَرَ بِالْغَسْلِ، فَمَاتَ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لَهُمْ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ - ثَلَاثًا - جَعَلَ اللَّهُ الصَّعِيدَ - أَوْ التَّيْمِمْ - طَهُورًا» قَالَ: شَكَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ثُمَّ أَثْبَتَهُ.

صَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ أَنَّ الطَّعْمَ أَوَّلَى بِكَوْنِهِ عِلَّةً لِحُزْمَةِ الرَّبَا، [و] الثَّانِي اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلَى بِهِذِهِ الْعِلَّةِ - فَهَذِهِ الصِّفَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ: إِنْ كَانَتْ أَوَّلَى بِهِذِهِ الْعِلَّةِ - كَانَ الثَّانِي مُخْطِئًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَوَّلَى بِالْعِلَّةِ، كَانَ الْأَوَّلُ مُخْطِئًا؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْطِئًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

الفطرة، ووجوب ذلك على الأغنياء يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْمَعَاشِ الَّذِي بِهِ قِيَامُ الْوُجُودِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي وَسْعِ غَالِبِ النَّاسِ؛ وَيُؤَدِّي إِلَى تَكْلِيفِهِمْ بِمَا لَا يَطَاقُ، وَهُوَ كَالِإِزَامِ الْأَعْمَى أَنْ يَتَعَلَّمَ سَبَابِ الْقِبْلَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ: هَلْ يَصِحُّ الِاتِّصَافُ بِأَهْلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ؟ وَالْأَقْرَبُ صِحَّتُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الْمَوَارِيثِ، مُخْكِمًا لِأُصُولِهَا دُونَ غَيْرِهَا؛ كَمَا أَنَّهُ يَكُونُ عَالِمًا بِسَبَابِ الْقِبْلَةِ وَالْأَوْقَاتِ دُونَ غَيْرِهَا. وَاخْتِجَّ الْمُصَحِّحُونَ بِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِعَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالمَسْأَلَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَظَرِهِ وَنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ.

وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِمَا لَمْ يَغْلَمْ تَعَلُّقُهُ بِمَا عَلِمَهُ، وَيَعْتَقِدُ خِلَافَهُ. وَأَجِيبَ عَنِ الْجَوَابِ بِأَنَّ الشَّرْطَ حُصُولَ جَمِيعِهَا فِي ظَنِّهِ. وَاحْتِجَّ أَيْضًا بِمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، فَقَالَ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ: لَا أَدْرِي.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ لِلتَّحَبُّطِ أَوْ الْعَجْزِ عَنِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْحَالِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَلَمْ يَصِرْ أَحَدٌ إِلَى أَنَّهُ يَشْتَرُطُ فِي الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ تَرُدُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَوَقَّفَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ أَقْتَى فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، فَهُوَ مَجْنُونٌ؛ بَلِ الشَّرْطُ أَلَّا يُفْتِيَ إِلَّا فِيمَا يَغْلَمْ.

وَهَلْ تُقْبَلُ فَتَوَى مُبْتَدِعٍ لَا يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ؟ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي الْإِجْمَاعِ. وَمِمَّا يَنْبَغِي لَهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ مَا لَمْ يَسْتَفْرِغْ جُهْدَهُ فِي التَّخْصِيبِ، وَالْمُعَارِضِ لِلْحُكْمِ.

وكيفية اجتهداد:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «إِذَا رُفِعَتْ إِلَيْهِ وَاقِعَةٌ، فَلْيَعْرِضْهَا عَلَى نَصُوصِ ١٤٧ بَ الْكِتَابِ، فَإِنْ أَعْوَرَهُ، فَعَلَى الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، ثُمَّ عَلَى الْأَحَادِ، فَإِنْ أَعْوَرَهُ، لَمْ يَخْضُ فِي الْقِيَاسِ، بَلْ يَلْتَفِتْ إِلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ، فَإِنْ وَجَدَ ظَاهِرًا، نَظَرَ فِي الْمَخْصُصَاتِ مِنْ حَبَرٍ أَوْ قِيَاسٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَخْصُصًا، حَكَمَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْثُرْ عَلَى لَفْظٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، نَظَرَ فِي

الثَّانِي: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ: إِمَّا أَنْ يُكَلِّفَ بِأَنْ يَبْنِيَ الْحُكْمَ عَلَى طَرِيقٍ، أَوْ لَا عَلَى طَرِيقٍ: وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الدِّينِ بِمُجَرَّدِ التَّشْهِي بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ، فَذَلِكَ الطَّرِيقُ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَالِيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَنِ الْمُعَارِضِ، أَوْ لَا يَكُونَ خَالِيًا عَنْهُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُعَارِضٌ، تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمُ؛ فَيَكُونُ تَارِكُهُ مُخْطِئًا. وَإِنْ كَانَ لَهُ مُعَارِضٌ:

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا رَاجِحًا عَلَى الْآخَرِ، أَوْ لَا يَكُونُ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا رَاجِحًا، كَانَ الْعَمَلُ بِهِ وَاجِبًا بِالْإِجْمَاعِ؛ فَتَارِكُهُ يَكُونُ مُخْطِئًا.

المذاهب، فَإِنْ وَجَدَ فِيهَا مَجْمَعًا عَلَيْهَا، اتَّبَعَ الْإِجْمَاعَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِجْمَاعًا، خَاضَ فِي الْقِيَاسِ، وَيُلَاحِظُ الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةَ أَوَّلًا. وليس فيما ذكره مُسْتَدْرَكٌ سِوَى تَأْخِيرِهِ الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ فِي الْعَمَلِ؛ وَإِنَّمَا أُخِّرَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ حُجَّةً؛ لِتَضَمُّنِهِ النَّصِّ أَوْ اسْتِنَادِهِ إِلَيْهِ، وَإِذَا أُغْوِرَ الْجَمِيعُ، رَجَعَ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. وَالْعَرَضُ أَنَّهُ مَتَى يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ مَعَ بَدَلٍ وَسُوءٍ؟ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: قِيلَ: يَكْفِيهِ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِالْإِنْتِفَاءِ. وقيل: لَا بُدَّ أَنْ يَخْصُلَ لَهُ أَعْتِقَادٌ جَازِمٌ وَسُكُونٌ نَفْسٍ؛ بِحَيْثُ لَا يُجَوِّزُ وَجْدَانٌ مُخْصَصٌ، وَلَا مُعَارِضٌ.

وقال الْقَاضِي: لَا بُدَّ أَنْ يَبْحَثَ حَتَّى يَخْصُلَ لَهُ عِلْمٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَقَدْ ذَكَرَ طَرِيقَيْنِ فِي الْقَطْعِ ضَعِيفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا فَرَضَ النَّظْرُ فِي مَسْأَلَةِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ مِثْلًا، تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»^(١)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَالَ الْبَحْثُ فِيهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَعَ بَحْثِهِمْ عَنِ الْمُعَارِضِ لَوْ كَانَ فِيهَا مُخْصَصٌ أَوْ مُعَارِضٌ غَيْرُهُ مَا اشْتَهَرَ ذِكْرُهُ وَلَمَّا ظَهَرَ. وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ الْخَوْضَ فِي جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٧٠/٤) كِتَابَ الدِّيَاتِ: بَابُ إِيقَادِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ، حَدِيثُ (٤٥٣١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥/٤)، كِتَابَ الدِّيَاتِ، بَابُ: دِيَةِ الْكَافِرِ حَدِيثُ (١٤١٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٨٧/٢)، كِتَابَ الدِّيَاتِ: بَابُ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، حَدِيثُ (٢٦٥٩)، وَأَحْمَدُ (١٩٤/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٩/٨).
أَبُوهُ عَنْ جَدِّهِ بِهِ.
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا رَاجِحًا، فَحُكْمُ تَعَارُضِ الْأَمَارَتَيْنِ: إِمَّا التَّخْيِيرُ، وَإِمَّا التَّسَاقُطُ
وَالرُّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِمَا؛ وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ: فَحُكْمُهُ مُتَعَيِّنٌ؛ فَمُخَالَفُهُ يَكُونُ مُخْطِئًا؛ فَتَبَيَّنَ
أَنَّ الْمُصِيبَ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ وَاحِدٌ.

المسلك الثاني: أن الحكم لو كان خاصاً، لَنَصَبَ اللهُ عَلَيْهِ لِلْمَكْلُفِ دليلاً يَخْصُصُهُ، وَلَوْ
كَانَ لَوَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَحْثِ. وَهَذِهِ أَيْضاً ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى أَطْلَاعُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ
يَبْلُغْ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ.

وَقَالَ الْعَزَالِيُّ: يُشْتَرَطُ فِي حَقِّهِ قَطْعُ وَظْنُ:
أَمَّا الْقَطْعُ: فَبِالإِضَافَةِ إِلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَحْسُ الْعَجْزَ مِنْ نَفْسِهِ.
أَمَّا الْوُظْنُ: فَبِإِنْتِفَاءِ الدَّلِيلِ الْمُخَصَّصِ وَالْمَعَارِضِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.
تَبَيَّنَتْ: ذَكَرَ الْعَزَالِيُّ فِي صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِ تَحْقِيقَاتٍ:

مِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ، وَلَا شَكُّ أَنَّهُ مِنْ مَبَادِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ
كُلُّهَا، وَيَكْفِي لِمَنْ أَرَادَ الْبَحْثَ فِي عِلْمٍ أَنْ يَأْخُذَ بِمَبَادِيهِ مِنْ عِلْمٍ آخَرَ مُسَلِّمَةً، لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ عَالِمًا
بِذَلِكَ الْفَنِّ، فَإِذَا تَوَقَّفَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ يَكُونُ هَذَا حُكْمُ اللهِ تَعَالَى عَلَى مَعْرِفَةِ اللهِ تَعَالَى، وَثُبُوتِ الصَّدَقِ
لِللهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالْمَقْلُدُ مَتَى شَكُّ، لَزِمَ مِنْ [شَكِّهِ] الشُّكُّ فِي أَنَّ هَذَا حُكْمُ اللهِ
تَعَالَى؛ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِثُبُوتِ الْأَهْلِيَّةِ وَالرُّسَالَةِ وَمَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا، وَزَعَمَ أَنَّهُ يَكْفِيهِ الْإِحَاطَةُ
بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهَا خَمْسُمِائَةِ حُكْمٍ. وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ فَإِنَّهُ مَا أَسْتَخْرَجَهُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْكِتَابِ
مِنَ الْأَدْلَةِ لَا يَكَادُ يَنْحَصِرُ لَا سِوَمَا إِذَا رَكِبَ الدَّلِيلُ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ، يَسْتَدِلُّ ١١٤٨ عَلَى كُلِّ مُقَدِّمَةٍ
بِنَصٍّ خَاصٍّ أَوْ بِنَصٍّ عَلَى إِحْدَاهَا، وَإِجْمَاعٍ عَلَى الْآخَرَى، أَوْ سُنَّةٍ أَوْ عَادَةٍ، أَوْ عَقْلِ، ، وَالْحُكْمُ
يَسْتَدِلُّ إِلَى الْمَجْمُوعِ؛ فَإِذَنْ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِجَمِيعِهِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ غَرَائِبُ فِي اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ مِنْ لَوَازِمِ التَّصَوُّصِ؛ كَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ
أَقْلَ مَدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الْأَحْقَافُ ١٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْوِلْدَانُ
يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة ٢٢٣]، وَكَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمِ
الْجُنُبِ بِمُدَّةِ غَايَةِ إِبَاحَةِ الْوُطْءِ إِلَى الْفَجْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ يَبَيِّنُ لَكُمْ الْغَيْطَ الْأَنَيْسَ مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثُمَّ قَالَ: يَكْفِيهِ مِنَ السُّنَّةِ الْإِحَاطَةُ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ فَقَطْ. وَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ أَحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ
أَكْثَرَ الْخَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «تَقَعُدُ إِحْدَاكُنَّ شَطْرَ عُمْرِهَا لَا تُصَلِّي»^(١)

(١) قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ ١٦٤-١٦٥: لَا أَصِلُ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ؛ فَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنِ
مَنْدَةَ - فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْإِمَامِ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا يَثْبُتُ بِوَجْهِ مِنْ
الْوُجُوهِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ: هَذَا الْحَدِيثُ يَذْكُرُهُ بَعْضُ فَتَاهِنَانَا وَقَدْ تَطَلَّبْتُهُ كَثِيرًا فَلَمْ أَجِدْهُ فِي
شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ إِسْنَادًا، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي التَّحْقِيقِ: هَذَا لَفْظٌ يَذْكُرُهُ
أَصْحَابُنَا وَلَا أَعْرِفُهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمَهْذَبِ: لَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، =

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُسْتَدِلٌّ بِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَالذَّلِيلُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً قَبْلَ التَّأَمُّلِ فِيهِ وَقَبْلَ طَلْبِهِ، وَالذَّلِيلُ إِذَا كَانَ ذَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ، وَالْمَذْلُولُ سَابِقٌ عَلَى الذَّلِيلِ الَّذِي هُوَ سَابِقٌ عَلَى التَّأَمُّلِ فِيهِ؛ فَيَكُونُ الْحُكْمُ سَابِقاً عَلَى الْأَجْتِهَادِ؛ فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحُكْمَ تَابِعٌ لِلْأَجْتِهَادِ يُوجِبُ كَوْنَ الْمُتَقَدِّمِ مُتَأَخِّراً؛ وَهُوَ مُحَالٌ.

في معرض المبالغة في نقص الدين، فلو كان أكثر منه، لم تكن مبالغة. ثم قال: «وَلَا يَلْزُمُهُ حفظهما - يعني: أي الأحكام والسنة - بل يكفي أن يكون عالماً بمواقعها في الكتاب والسنة. ثم زعم أنه يزجج في التعديل والترجيح لأئمة الحديث، وهو مخض تقليد.

وجميع ما ذكرناه شرائط المفتي المطلق، وهو المجتهد في الدين. ودونه المجتهد في المذهب، وهو الذي له مكنة بتخريج الوجوه على نصوص إمامه؛ كأبن سريخ وأبي حامد بالنسبة إلى مذهب الشافعي، ومحمد بن الحسن وأبي يوسف بالنظر إلى مذهب أبي حنيفة، وابن القاسم^(١) وأشهب^(٢) بالنسبة إلى مذهب مالك. ودونه المجتهد في الفتوى في مذهب خاص؛ وهو الذي له مكنة في ترجيح بعض الأقوال والأوجه على بعض.

أما المجتهد فيه، وهو محل الاجتهاد: فهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع؛ فتخرج منه العقليات، ومواقع الإجماع وما عليم كونه من الشرع ضرورة. وابننا على هذا أنه ليس كل مجتهد في العقليات مصيباً، وأن المخطئ فيها مخالف ملأ الإسلام؛ أعني فيما يرجع إلى العقائد.

= وقال النووي في شرحه: باطل لا يعرف، وفي الخلاصة: باطل لا أصل له، وقال المنذري: لم يوجد له إسناد بحال، وأغرب الفخر ابن تيمية في شرح الهداية لأبي الخطاب، فنقل عنه القاضي أبو يعلى أنه قال: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم البستي في كتاب السنن له؛ كذا قال: وابن أبي حاتم ليس بستیاً، وإنما هو رازي، وليس له كتاب يقال له: السنن، وفي قريب من معناه، ما اتفقا عليه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم فذاك من نقصان دينها». ورواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ: «تمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في شهر رمضان؛ فهذا نقصان دينها». ومن حديث أبي هريرة كذلك، وفي «المستدرک» من حديث ابن مسعود نحوه، ولفظه: «فإن إحداهن تقعد ما شاء الله من يوم وليلة لا تسجد لله سجدة»، قال شيخنا: هذا وإن كان قريباً من معناه، لكنه لا يعطي المراد منه.

(١) عبد الرحمن بن القاسم العتقي: جمع بين الزهد والعلم، وتفقه بمالك ونظرائه، وصحب مالكا عشرين سنة، وعاش بعده اثنتي عشرة سنة، مولده: سنة اثنتين وثلاثين ومائة، ومات بمصر سنة إحدى وتسعين ومائة.

ينظر: طبقات الشيرازي ١٥٠، المدارك ٤٣٣/٢، عبر الذهبي ٣٠٧/١.

(٢) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي، أبو عمرو: فقيه الديار المصرية في عصره. كان صاحب الإمام مالك. قال الشافعي: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب لولا طيش فيه. قيل: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. مات بمصر ٢٠٤هـ.

ينظر: الأعلام ٣٣٣/١، تهذيب التهذيب ٣٥٩/١، وفيات الأعيان ٧٨/١.

أَحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا مَا يَخْصُلُ بَعْدَ الْأَجْتِهَادِ: بِأَنَّ الْفُقَهَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَعْمَلَ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ، وَلَا مَعْنَى لِحُكْمِ اللَّهِ إِلَّا مَا أَمَرَهُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مَأْمُورًا بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ، فَإِذَا عَمِلَ بِهِ كَانَ مُصِيبًا؛ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ بِأَنَّهُ عَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

وَذَهَبَ الْجَاحِظُ^(١) وَالْعَنْبَرِيُّ^(٢) إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأَصُولِ مُصِيبٌ^(٣)، وَلَيْسَ مُرَادُهُمَا أَنَّ الْأَعْتِقَادَيْنِ عَلَى التَّقْيِضِ حَقٌّ مَعًا، وَلَا مَطَابِقٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَا سُقُوطَ الْإِثْمِ كَمَا فِي الْفُرُوعِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ مِنْ عِلْمَاءِ الشَّرِيعَةِ قَاطِبَةً. ثُمَّ الْعِلْمُ الْضَرُورِيُّ حَاصِلٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالْإِيمَانِ، وَكَفَّرَهُمْ عَلَى الْإِضْرَارِ، وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَكْشِفُ عَنْ مَقْتَدِرِهِمْ فَيَقْتُلُ مَنْ أَتَيْتَ مِنْهُمْ^(٤) مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ مَعْدُورُونَ، لَبَحَثَ عَنْهُمْ؛ صِيَانَةً لِدَمِ الْمَعْصُومِ؛ كَمَا لَوْ عَرَفَ فِيهِمْ مُسْلِمًا، هَذَا مَعَ كَثْرَةِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَعِيدِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا لِمَنْ تَتَّبَعَهَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْأَجْتِهَادِ^(٥) فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ؟ وَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ؛ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو يُوسُفَ.

وَقَدْ جَوَّزَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ»، وَمَنْعَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَالْجُبَّائِيَّانِ.

وَقِيلَ لَهُ: ذَلِكَ فِي الْحُرُوبِ دُونَ الْأَحْكَامِ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: لَا خِفَاءَ بِالْجَوَازِ. وَالْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ وَقَوُّهُ.

وَاحتجَّ الْمُتَشَبِّهُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران ١٥٩]، وَالْمَشَاوِرَةُ إِنَّمَا تَكُونُ

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، من تميم، ولد سنة ١٠٥ هـ، قاضٍ من الفقهاء العلماء بالحديث من أهل «البصرة». قال ابن حبان: من ساداتها فقهاً وعلماء. ولي قضاءها سنة ١٥٧ هـ، وعزل سنة ١٦٦ هـ، وتوفي بها سنة ١٦٨ هـ.

ينظر: تهذيب التهذيب ٧/٧، رغبة الأمل ٤/١٦٥، الأعلام ٤/١٩٢.

(٣) ينظر: البرهان ٢/١٣١٦، المعتمد ٢/٩٨٨، شرح الكوكب (٦٠٨)، المحصول ٢/٣ - ٤١ - ٤٢، التبصرة ٤٩٦، المستصفى ٢/٣٥٧، الإحكام للآمدي ٤/١٥٤، الوصول لابن برهان ٢/٣٣٧، شرح العضد ٢/٢٩٣، المسودة (٤٩٥)، التمهيد للأسنوي (٥٣١)، النهاية له ٤/٥٥٧، جمع الجوامع ٢/٣٨٨، الإبهاج ٣/٢٧٤، روضة الناظر (١٩٣)، شرح تنقيح الفصول (٤٣٨)، كشف الأسرار ٤/١٧، التحرير ٥٢٨، التيسير ٤/١٩٥، فواتح الرحموت ٢/٣٧٦، إرشاد الفحول (٢٦٠).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: المحصول ٢/٣ - ٩، شرح تنقيح الفصول (٤٣٦)، الإحكام للآمدي ٤/١٤٣، منتهى السؤل والأمل ٢٠٩، روضة الناظر ٢/٤٠٩، شرح العضد ٢/٢٩١.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَالُوا: إِنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَعْمَلَ عَلَى وَفْقِ الدَّلِيلِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِمُقْتَضَى اجْتِهَادِهِ، حِينَ يَشْرَعُ فِي الْاجْتِهَادِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَلَيْتِنِ سَلَّمْنَا؛ لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُجْتَهِدَ - حِينَ شَرَعَ فِي الْاجْتِهَادِ - كَانَ مَأْمُورًا بِطَلَبِ الْحُكْمِ الَّذِي عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَصَبَ عَلَيْهِ الدَّلَالَةَ وَالْأَمَارَةَ، ثُمَّ لَمَّا أَمَعَنَ الْمُجْتَهِدُ فِكْرَهُ، وَعَجَزَ عَنِ الْوُضُوعِ إِلَيْهِ، تَغَيَّرَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَاكْتَفَى فِيهِ بِالْقَدْرِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ السَّيِّدَ الرَّحِيمَ الْحَلِيمَ يَقُولُ لِعَبْدِهِ: «أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ ثَقُلَ

فِيمَا طَرِيقَةُ الْجَهْدِ؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لِهَؤُلَاءِ﴾ [التوبة ٤٣]، وَلَا يُمَكِّنُ فِيمَا عَلِمَ مِثْلَهُ بِالْوَحْيِ.

وَأَحْتِجُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرِضُوا﴾ [الحشر ٢] وهو عامٌ فيندرجُ فيه، وَلِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْاجْتِهَادِ أَشَقُّ؛ فَكَانَ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا»^(١)، وَيَقُولُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»^(٢)، وَمَنْ الْمُحَالِ: أَنْ يُورَثَ مَا لَمْ يَمْلِكْ، وَيَقُولُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ»^(٣)، وَيَقُولُهُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْبِكَ ذَنْبٌ»^(٤).

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة (٦٩، ٧٠):

قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يرو في شيء من الكتب الستة. انتهى. وهو منسوب في «النهاية» لابن الأثير لابن عباس بلفظ: «سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال: أحمرها»، وهو بالمهملة والزاي؛ أي: أقواها وأشدّها، وفي «الفردوس» مما عزا لعثمان بن عفان مرفوعاً: «أفضل العبادات أخفها»، فيجمع بينهما - على تقدير ثبوتها - بأن القوة والشدة بالنظر لتبيين شروط الصحة ونحوها فيها، والخفة بالنظر لعدم الإكثار؛ بحيث تمل، ولكن الظاهر أن لفظ الثاني العيادة بالتحثانية لا بالموحدة، ويروى عن جابر رفعه: «أفضل العيادة أجراً: سرعة القيام من عند المريض»، وفي فضائل العباس لابن المظفر من حديث هود بن عطاء سمعت طاوساً يقول: أفضل العيادة ما خف منها، ومن الآثار في تخفيف العيادة ما هو في سادس مجالسة للدينوري من جهة شيبان، عن أبي هلال قال: عاد قوم بكر بن عبد الله المزني، فأطالوا المجلس، فقال لهم بكر: إن المريض ليعاد، والصحيح يزار. ومن جهة الأصمعي قال: عاد قوم مريضاً في بني يشكر، فأطالوا عنده؛ فقال لهم: إن كان لكم في الدار حق فخذوه. ومن جهة الأصمعي أيضاً قال: مرض أبو عمرو بن العلاء فأتى أصحابه إلا رجلاً منهم، ثم جاءه بعد ذلك، فقال: إني أريد أن أسامرك الليلة، فقال: أنت معافى، وأنا مبتلى، فالعافية لا تدعك تسهر، والبلاء لا يدعني أنام، والله أسأل أن يسوق إلى أهل العافية الشكر، وإلى أهل البلاء الصبر.

(٢) أخرجه أبو داود ٣١٧/٣ كتاب العلم: باب البحث على طلب العلم، حديث (٣٦٤١)، والترمذي ٤٧/٥ كتاب العلم: باب ما جاء في فضل الفقه على العيادة، حديث ٢٦٨٢، وابن ماجه ٨١/١، المقدمة، باب: فضل العلماء، حديث (٢٢٣)، وأحمد ١٩٦/٥.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم تخريجه.

الْأَمْرُ عَلَيْكَ بَعْدَ الشُّرُوعِ، فَإِنِّي أَكْتَفِي مِنْكَ بِمَقْدَارِ مَا وَصَلْتَ إِلَيْهِ؛ فَكَذَا هَهُنَا.

واحتج أبو يوسف بقوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء ١٠٥]، وقرره الفارسي^(١)، فقال: «أَرَاكَ» هنا لا يستقيم لإرادة العين؛ لاستحالة في الأحكام، ولا بمعنى الإعلام؛ لوجوب ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني؛ لأنَّ المعنى بما أراكه الله؛ ليتَمَّ الكلام، فوجب أن يكون تقديره: بما جعله الله لك رأياً، وهو المقصود.

واحتجوا بأنه أعلم بطريق الاستنباط وأبعد عن الخطإ إن جُوزَ عليه، ولا يقر عليه بالإجماع؛ فلو لم يقض به، لكان تاركاً لحكم الله تعالى في ظنِّه، وهو حرام بالإجماع. وأجيب بأن ذلك فرع للتعبُّد به، ولو سلَّم أنه ليس فزعه، فالعمل بالظن مشروط بعدم معرفة الوحي، وأنه قادر عليه.

واحتج المانعون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وأعرض بأنه ظاهر في الرد عليهم فيما يقولونه في القرآن، ولو سلَّم: فإذا تعبد بالاجتهاد بالوحي، لم ينطق عن الهوى.

قالوا: لو جاز لجاز أن يخالفه غيره، وأنه لا يذم مخالفه؛ لأنه من أحكام الاجتهاد. وأعرض بأنه إذا كان الإجماع في اجتهاد يذم مخالفه، فاجتهاده - عليه السلام - أولى. قالوا: لو كان/ ١٤٩ مجتهداً لما تأخر في أجوبة كثيرة من الأحكام؛ لوجوب الاجتهاد عليه.

وأعرض: بأنه يتوقف؛ لجواز الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد، أو لاستفراغ الوسع في الاجتهاد.

قالوا: هو قادر على اليقين فيحرم عليه العمل بالظن، وينسخ حكمه بالشهادة وبالإيمان. ومما اختلفوا فيه: جواز الاجتهاد لغيره في عصره، وفيه أقوال:

قيل: يجوز مطلقاً.

وقيل: لا يجوز مطلقاً.

وقيل: يجوز لقضائه ونوابه في غيبته.

وقيل: يجوز بإذن خاص.

ومنها من توقف مطلقاً.

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة ٣١٧هـ، وتجوّل في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة ٣٤١هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنّف له كتاب «الإيضاح» في قواعد العربية. ولد سنة ٢٨٨هـ، وتوفى سنة ٣٧٧هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ١: ١٣١، الأعلام ٢/ ١٧٩.

ومنهم مَنْ تَوَقَّفَ بحضرته .

وأكثرُ أصحابِ الشَّافعيِّ على الجوازِ .

واحتجُّوا: بأنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهُوَ حَاضِرٌ، فَحَكَمَ، وَصَوَّبَهُ، وَقَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ» .

وبتقريره معاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى قَوْلِهِ: «أَجْتَهَدُ رَأْيِي» .

وَقَرَّرَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَيْثُ قَالَ: لَأَهَا اللَّهُ إِذَا لَا يَغْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ - تَعَالَى - يِقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ^(١)، فَقَالَ ﷺ: «صَدَقَ»^(٢) .

وَاحتجَّ المَانِعُونَ: بِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالظَّنِّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْيَقِينِ بِمَرَاجَعَتِهِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَأَعْتَرَضَ: بِأَنَّ الْغَائِبَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْمَرَاجَعَةِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْخِيرَ، وَالْحَاضِرُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْعَدَمَ، وَبِالْتَّقْضِ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ .

عُدْنَا إِلَى مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ فِي تَضْوِيهِ الْمَجْتَهِدِينَ:

قَوْلُهُ: «وَضَبَطَ الْأَقْوَالِ فِيهِ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَصَلَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، وَهُوَ مَطْلُوبُ الْمَجْتَهِدِ، أَوْ لَمْ يَخْصُصْ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ: فَإِنْ قُلْنَا: حَصَلَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَهَلْ يَخْصُصُ الْعِقَابُ، وَالْإِثْمُ لِلْمَخْطِئِ؟

قَالَ الْأَصَمُّ وَابْنُ عُثَيْمٍ: يَخْصُصُ^(٣) .

وَقَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: لَا يَخْصُصُ .

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَخْصُصْ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَهَلْ هُنَاكَ حُكْمٌ لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ اللَّهَ يَذْكُرُ

(١) السَّلْبُ: هُوَ ثِيَابُ الْقَتِيلِ، وَآلَاتُ حَرْبِهِ؛ كَالسِّيفِ، وَالرَّمْحِ، وَالدَّرْعِ وَالِدَابَةِ الَّتِي يَرْكَبُهَا، وَالتِّي تَكُونُ بِجَانِبِهِ، وَمَا مَعَهُ مِنْ حُلَى وَمَالٍ؛ عَلَى خِلَافٍ لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرَ .

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/ ٤٥٤-٤٥٥) كِتَابَ الْجِهَادِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ فِي النِّفْلِ، حَدِيثُ (١٨)، وَأَحْمَدُ (٥/ ٢٩٥، ٣٠٦)، وَابْنُ خَالٍ (٦/ ٢٤٧)، كِتَابُ فُرُضِ الْخُمْسِ، بَابُ: مَنْ لَمْ يَخْمُسْ الْأَسْلَابَ، حَدِيثُ (٣١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٣/ ١٣٧٠)، كِتَابُ: الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ: اسْتِحْقَاقُ الْقَاتِلِ سَلْبَ الْقَتِيلِ حَدِيثُ (٤١/ ١٧٥١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣/ ١٥٩)، كِتَابُ: الْجِهَادِ - بَابُ: فِي السَّلْبِ يَعْطَى الْقَاتِلُ، حَدِيثُ (٢٧١٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢/ ٩٤٦): كِتَابُ: الْجِهَادِ - بَابُ: الْمُبَارَزَةُ وَالسَّلْبُ، حَدِيثُ (٢٨٣٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤/ ١١١) كِتَابُ: السَّيْرِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِيهِمْ قَتْلُ قَتِيلًا، حَدِيثُ (١٥٦٢) .

وَالْحَمِيدِيُّ (١/ ٢٠٤)، رَقْمُ (٤٢٣)، وَالدَّارِمِيُّ (٢/ ٢٢٩) كِتَابُ السَّيْرِ، بَابُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي «الْأَمْوَالِ» رَقْمُ (٧٧٦)، وَابْنُ الْجَارُودِ (١٠٧٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٣/ ٢٢٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٩/ ٥٠)، وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ (٥/ ٦١٢) - بِتَحْقِيقِنَا، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْهُ مَطْوَلًا وَمَخْتَصَرًا .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(٣) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ ٤/ ١٥٩، شَرْحُ الْعُصْدِ ٢/ ٢٩٥ .

حُكْمًا مُعَيَّنًا، لَوْ جَبَّ أَنْ يَذْكُرَهُ، أَوْ لَا؟

فَالأَوَّلُ: مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ: لَا حُكْمَ فِي الْوَاقِعَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَحْصُلُ حُكْمٌ هُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ الْحُكْمُ الْاجْتِهَادَ: وَقَدْ أَوْجَزَ فِي نَقْلِ الْمَذَاهِبِ ههنا، فَلَنَذْكُرْهَا عَلَى وَجْهِ أَيْسَطَ مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَمْهَاتِ الْمَسَائِلِ، وَيَنْبَغِي عَلَيْهَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ. وَبِالْجُمْلَةِ، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فَرَعِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ لَا نَصَّ فِيهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا اخْتِلَافًا بَيْنَ النُّظَارِ فِي أُمُورٍ يَتَرْتَبُ بِعَظْمِهَا عَلَى بَعْضٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ جَمْهُورُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَصِيبُ وَاحِدٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفَرِيقَانِ مَعًا فِي أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهَا حُكْمًا/ ١٤٩ اب مُعَيَّنًا، وَهُوَ مَطْلُوبُ النَّازِلِ، أَوْ لَا؟ فَذَهَبَ جَمْهُورُ الْمُصَوِّبَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهَا، بَلِ الْحُكْمُ فِيهَا يَتَّبِعُ الظَّنَّ؛ وَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ مَنَا وَأَبِي هَاشِمٍ وَأَبْنَيْهِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْأَشْبِهِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ حَكَمَ فِيهَا بِحُكْمٍ، لَكَانَ هُوَ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَعِزَّاهُ الْغَزَالِيُّ فِي «الْمَنْخُولِ» إِلَى ابْنِ سُرَيْجٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْأَقْرَبِ مِنَ الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَتَرَدَّدُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهُمَا: فَمَنْ ظَفَرَ بِهِ، فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَا فَقَدْ أَخْطَأَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِمَا يَظْهَرُ لِلْفَقِيهِ فِي مَجَارِي نَظَرِهِ وَهَذَا لَا ضَابِطَ لَهُ؛ فَإِنْ ذَلِكَ قَدْ يَتَعَارَضُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُصَوِّبَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهَا حُكْمًا مُعَيَّنًا يَتَوَجَّهُ الطَّلَبُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا بُدَّ لِكُلِّ طَالِبٍ مِنْ مَطْلُوبٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا أَمَارَةَ، بَلِ هُوَ كَدَفِينٍ يُعْتَرُ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَلَيْهِ أَمَارَةٌ ظَلْمِيَّةٌ، لَكِنَّا مَا كُفَلْنَا بِهَا؛ لَخَفَائِهَا. وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَنَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُجْتَهِدَ مُكَلَّفٌ بِطَلِبِهَا، لَكِنْ إِنْ أَخْطَأَهَا بَعْدَ بَذْلِ وَسْعِهِ، تَعَيَّنَ تَكْلِيفُهُ، وَصَارَ مُتَعَلِّقُهُ أَتْبَاعَ ظَنِّهِ، وَسَقَطَ الْإِثْمُ تَخْفِيفًا.

وَنَقَلَ الْأَثَمَةُ عَنْ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، مِنْهُمْ ابْنُ فُورَكَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ، أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ حُكْمًا، وَهُوَ مَطْلُوبٌ بِالْاجْتِهَادِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ أَمَارَةً. وَيُعْزَى هَذَا أَيْضًا إِلَى الشَّافِعِيِّ، وَنَقَلَ الرِّوَاةَ الْخِلَافَ فِي التَّضْوِيبِ وَالتَّخْطِئَةِ عَنِ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعِزَّاهُ الْقَاضِي مَذْهَبَهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ: لَوْ لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ لَكُنْتُ لَا أَعِدُهُ مِنْ أَحْزَابِ الْأَصُولِيِّينَ.

وَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: نَصَبَ اللَّهُ عَلَى الْحَقِّ دَلِيلًا، وَجَعَلَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا، وَكُلَّفَ الْمُجْتَهِدَ إِصَابَتَهُ، وَجَعَلَ لِلْمُصِيبِ أَجْرَيْنِ، وَعَذَرَ الْمُخْطِئَ، وَجَعَلَ لَهُ أَجْرًا عَلَى قَصْدِ الصَّوَابِ.

قال: وقال الطبري: قاله الشافعي، وحمله جماعة من أصحابه، ونسب بعض المتأخرين إليه في المسألة قولين تخريباً. وقال المزني: اتخاذ الإصابة مذهب أصحابنا المتقدمين والمتأخرين.

وقال أبو إسحاق المزوري: لا أعلم أحداً من الأصحاب اختلف في ذلك من مذهبه إلا ما نسب إليه من لا يعرف مذهبه من المتأخرين في قوله: أدى ما كُلف به. وكل موضع وقع فيه ذلك؛ فإن قبله أو بعده نصاً على ذلك أن الحق واحد، وإنما أراد بذلك خطأ الإثم عنه؛ لأنه لم يأل جهداً في اجتهدوه، والكل متفقون على سقوط الإثم عند الخطأ؛ لإجماع الصحابة؛ فإنهم اجتهدوا، واختلفوا، ولم يؤثموا.

وخالف في ذلك/ ١٥٠ بشر الميرسي^(١)، وزعم أن على الحكم دليلاً قاطعاً، وأن المجتهد مكلف بإصابته، وأن مخطئه آثم، وتابعه على ذلك الأصم وابن علية من القائلين بالقياس، ووافقهم جميع فقهاء نفاة القياس، ومنهم الإمامية؛ فإنهم قالوا: لا مجال للنظر في الأحكام، والعقل قاض بالنفي في جميع الأحكام إلا ما استثناه دليل سمعي؛ فما أثبت دليل سمعي، فهو ثابت، وما لا، فهو على النفي الأصلي، وإنما استقام لهم هذا المذهب بإنكارهم العمل بخبر الواحد والقياس؛ كما أنكروا الحكم بالعموم، والظاهر المحتمل.

قال الغزالي في «المستصفى»: ويلزمهم عليّ منع التقليد، قال: وقد ركب بغض معتزلة «بغداد» رأسه في الوفاء بهذا؛ وقال: على العامي أن يسأل المجتهد عن مأخذ الأحكام، فإذا وقف عليه عمل، ومن تصفح دواوين الفقه، علم عزة نص قاطع في الأحكام المجتهد فيها، ولو كان لم يخف مع شدة الطلب على الباحثين عادة، وما اختلف فيه الصحابة من المسائل وسوغوا الاجتهاد فيها وأقروا عليه، لا يلقي فيه قاطع.

وبشر ومثبعوه والإمامية محجوجون بإجماع الصحابة، وساعد بشر مع التغطية والتأثير على أنه لا ينقض قضاء القاضي به، وخالف الأصم.

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة، عبد الرحمن الميرسي، العدوي بالولاء، أبو عبد الرحمن: فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة، وهو رأس الطائفة «الميرسية» القائلة بالإرجاء، وإليه نسبتها، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، وقال برأي الجهمية، وأوذى في دولة هارون الرشيد. قالوا في وصفه: كان قصيراً، دميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر، كبير الرأس والأذنين. توفي سنة ٢١٨هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٩١/١، النجوم الزاهرة ٢٢٨/٢، تاريخ بغداد ٥٦/٧، ميزان الاعتدال ١/١٥٠، لسان الميزان ٢٩/٢، الأعلام ٥٥/٢.

ومختار المَحْصِلِينَ ما نقله الشَّيرَازِيُّ عن جمهور أصحاب الشافعي أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى في الواقعة حُكْمًا، وَأَنَّ عَلَيْهِ دليلاً ظَنِّيًّا، وَأَنَّ المَجْتَهِدَ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ، وَأَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الإِثْمَ مَحْطُوطٌ عَنِ المَخْطِئِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِنْ لَمْ يُخَالِفْ قِيَاساً جَلِيًّا؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الواقعة نَصٌّ معلومٌ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا نَصٌّ، فَقَصُرَ فِي طلبِهِ، فَمَخْطِئٌ أَثَمَ بالحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَخْطِئٌ غَيْرُ أَثَمٍ، وَأَنَّهُ يَنْقُضُ إِنْ كَانَ صَرِيحاً بَعِيداً عَنْ قَبُولِ التَّأْوِيلِ اللَّائِقِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى بَعْضِ أدِلَّةِ هذه الدِّعَاوَى فِي غُضُونِ الكَلَامِ، وَسَتَأْتِي البَحْجُجُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «والمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّ الوقائعَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهَا مَا لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ حُكْمٌ هُوَ مَطْلُوبُ المَجْتَهِدِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ ثَبُوتِيٌّ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ، وَالبَقَاءُ عَلَى الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ»:

يعني: أَنَّ نَفْيَ الحُكْمِ الشرعيِّ لَيْسَ بِحُكْمٍ شرعيِّ، وَإِلَّا لَكَانَ قَسِيمُ الشَّيْءِ قَسِماً مِنْهُ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا قَوْلٌ مُتَنَاقِضٌ؛ فَإِنَّ البَقَاءَ عَلَى الْأَصْلِ حُكْمٌ بِالسَّلْبِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَغْنِي بِالسَّلْبِ الْأَحْكَامَ الْخَمْسَةَ لَا عَمُومَ السَّلْبِ؛ فَلَا تَنَاقُضَ.

قوله: «والذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا وَجُوهٌ:

الأول: أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَدَ أَحَدُ المَجْتَهِدِينَ أَنَّ الطَّعْمَ أَوَّلَى؛ لَكُونِهِ عِلَّةً لِحَرَمَةِ الرُّبَا، وَالثَّانِي أَعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلَى - فَهَذِهِ الصِّفَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ: إِنْ كَانَتْ أَوَّلَى بِالْعِلِّيَّةِ، كَانَ الثَّانِي/ ١٥٠ ب مَخْطِئاً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَوَّلَى بِالْعِلِّيَّةِ، كَانَ الْأَوَّلُ مُخْطِئاً؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْطِئاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ»:

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ قَرَرْنَا أَنَّ الْأَحْكَامَ لَيْسَتْ صِفَاتٍ لِلْمَحَالِّ، وَلَا تَابِعَةٌ لِأَوْصَافِ الْمَحَالِّ؛ فَإِنَّ ذَاتَ الْحُمْرِ وَشُرْبَهَا لَمْ تَخْتَلِفْ قَبْلَ التَّحْرِيمِ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَمْ تَكُنْ مُحَرَّمَةً وَلَا إِسْكَاراً عِلَّةً، ثُمَّ صَارَ شُرَابُهَا حَرَاماً وَالْإِسْكَارُ عِلَّةً وَمَا ثَبَّتَ لِلذَّاتِ أَوْ لِلْإِجْمَاعِ لَا يَزُولُ، وَإِذَا رَجَعَ الْحُكْمُ إِلَى مَنْحُضٍ تَعَلَّقَ الْخَطَابُ بِالْأَفْعَالِ، وَكَانَتْ الْمُؤَاخَذَةُ فِيهِ مَشْرُوطَةً بِالْإِطْلَاعِ، وَلَا قَاطِعَ - فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ لِشَخْصٍ: أَفْعَلْ كَذَا، وَلَا آخَرَ: لَا تَفْعَلْهُ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ؛ فَلَا أَوْلَوِيَّةَ إِلَّا فِي ظَنِّ المَجْتَهِدِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ أَحَدِ المَجْتَهِدِينَ طَرَبٌ، وَعَلَى ظَنِّ آخَرَ عَكْسُهُ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ أَعْتِقَادَهُ، وَأَلْزَمَهُ الْعَمَلَ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ حُكْمٌ بغيرِهِ حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُمْ وَنَقَضَ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: «الثاني: أَنَّ المَجْتَهِدَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلِّفاً بِأَنْ يَنْبِيَّ الحُكْمَ عَلَى طَرِيقٍ: أَوْ لَا عَلَى طَرِيقٍ: وَالثاني: باطلٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الدِّينِ بِمَجْرَدِ التَّشْهِيِّ بَاطِلٌ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ: وَذَلِكَ الطَّرِيقُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَالِياً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَنِ الْمَعَارِضِ أَوْ لَا يَكُونَ خَالِياً عَنِ الْمَعَارِضِ، فَإِنْ كَانَ خَالِياً عَنِ الْمَعَارِضِ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمُ؛ فَيَكُونُ تَارِكُهُ مَخْطِئاً. فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعَارِضٌ: فَإِذَا كَانَ يَكُونُ أَحَدُهُمَا رَاجِحاً عَلَى الْآخَرِ، أَوْ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا رَاجِحاً؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا رَاجِحاً، كَانَ الْعَمَلُ بِهِ وَاجِباً بِالْإِجْمَاعِ، وَيَكُونُ تَارِكُهُ مَخْطِئاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا رَاجِحاً، فَحُكْمُهُ حُكْمٌ

تَعَارِضِ الْأَمَارَتَيْنِ: إمَّا التَّخْيِيرُ، وَإِمَّا التَّسَاقُطُ وَالرُّجُوعُ إِلَى غَيْرِهِمَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَحُكْمُهُ
مَتَعَيَّنٌ وَتَارِكُهُ يَكُونُ مُخْطِئًا، فَثَبَّتَ أَنَّ الْمَصِيبَ عَلَى كُلِّ التَّقْدِيرَاتِ وَاحِدٌ:

وَأَلْعَارِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: قَوْلُهُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَكْلَفًا بِأَنْ يَبْنِي عَلَى طَرِيقٍ أَوْ لَا»:
قُلْنَا: مَكْلَفٌ بِأَنْ يَبْنِي عَلَى طَرِيقٍ.

قَوْلُهُ: «فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ»:

قُلْنَا: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ فِي ظَنِّهِ؟: الْأَوَّلُ: مَمْنُوعٌ، وَالثَّانِي: مُسَلَّمٌ، وَعِنْدَ الْخُضْمِ أَنَّهُ إِذَا
غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مَسَاوَاةُ الْقَرْعِ الْأَضْلَ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِذَا دَارَتْ بَيْنَ أَضْلَيْنِ، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِهِمَا
مِنَ الْآخَرِ - كَانَ ذَلِكَ طَرِيقًا لَظَنِّ الْحُكْمِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ اعْتِقَادُهُ، وَالْجَزْمُ بِأَنَّهُ مَكْلَفٌ بِهِ عِنْدَ ظَنِّهِ
بِالْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ لِلْأَمَارَةِ وَجْهٌ مُرْتَبِطٌ عَلَى التَّحْقِيقِ لَا عَقْلِيٍّ، وَلَا عَادِيٍّ، بِخِلَافِ الْأَدْلَةِ؛ وَإِلَّا لَمَا
انْتَفَى الْحُكْمُ بِالْمَعَارِضِ؛ وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ أَمْرُهَا بِاخْتِلَافِ النَّاطِرِينَ فِيهَا؛ فَرُبَّ أَمَارَةٍ تُحَرِّكُ ظَنَّ
مُجْتَهِدٍ، وَلَا تُحَرِّكُ ظَنَّ غَيْرِهِ؛ كَمَا رَأَى أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - التَّسْوِيَةَ فِي الْعَطَاءِ، وَقَالَ: /
١٥١ أَلْ دُنْيَا بِلَاغٌ، وَإِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ؛ وَأَجُورَهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - أَلَّا يُسَوِّيَ بَيْنَ الْفَاضِلِ وَالْمَفْضُولِ، وَقَالَ: كَيْفَ يُسَوَّى بَيْنَ مَنْ تَرَكَ مَالَهُ وَأَهْلَهُ وَهَاجَرَ
إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَرَسُولِهِ وَبَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ كَرْهًا تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ، وَرَأَى التَّفَاوُتَ، وَأَمَضَاهُ
حِينَ صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَمِعَ أَمَارَةً صَاحِبِهِ، وَلَمْ يُمَلِّهِ.

قَوْلُهُ: «وَأَنَّ كَانَ خَالِيًا عَنِ الْمَعَارِضِ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمُ، فَيَكُونُ تَارِكُهُ مُخْطِئًا»: يَقَالُ لَهُ: لِمَ
قُلْتَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ خَالِيًا عَنِ الْمَعَارِضِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، يَكُونُ خَالِيًا عَنْهُ فِي ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ؛ فَإِنَّمَا
يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِهِ إِذَا كَانَ خَالِيًا فِي ظَنِّهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْلَفُ بِخِلَافِ ظَنِّهِ بِالْإِجْمَاعِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَ لَهُ مُعَارِضٌ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا رَاجِحًا عَلَى الْآخَرِ أَوْ لَا يَكُونُ: فَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا رَاجِحًا كَانَ الْعَمَلُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ»: يَقَالُ لَهُ: الْعَمَلُ بِالْإِجْمَاعِ مَشْرُوطٌ بِظَنِّهِ، وَلَا يَلْزَمُ
مَنْ رَجَحَانِي فِي نَفْسِهِ، رَجَحَانِي فِي ظَنِّي.

قَوْلُهُ: «وَعِنْدَ التَّسَاوِي: إمَّا التَّخْيِيرُ أَوْ التَّسَاقُطُ»: يَقَالُ لَهُ: لَا تُسَلِّمُ بَعَيْنَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، بَلْ
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِالْوَقْفِ.

قَوْلُهُ: «الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ يَسْتَدِلُّ بِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَالِدَلِيلُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا قَبْلَ
التَّأْوِيلِ فِيهِ، وَقَبْلَ طَلْبِهِ، وَالِدَلِيلُ إِذَا كَانَ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ، فَالْمَدْلُولُ كَانَ سَابِقًا عَلَى الدَّلِيلِ
الَّذِي هُوَ سَابِقٌ عَلَى التَّأْمُلِ فِيهِ؛ فَيَكُونُ الْحُكْمُ سَابِقًا عَلَى الْاجْتِهَادِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحُكْمَ يَكُونُ تَابِعًا
لِلْاجْتِهَادِ يُوجِبُ كَوْنَ الْمُتَقَدِّمِ مُتَأَخِّرًا - يَعْنِي بَدْرَجَتَيْنِ - وَهُوَ مُحَالٌ»:

وَحَاصِلُهُ أَنَّ النَّظَرَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْضُوعٍ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرِ النَّاطِرِ، وَمَوْضُوعُ النَّظَرِ فِي الْأَحْكَامِ
الْاجْتِهَادِيَّةِ الْأَمَارَاتُ، وَلِلْأَمَارَةِ عَلَى الْحُكْمِ أَرْتِبَاطٌ مَا عَلَى الْجُمْلَةِ، يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالدَّلَالَةِ، وَالدَّلَالَةُ
نِسْبَةٌ بَيْنَ الْأَمَارَةِ وَالْحُكْمِ، وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَسْتَلْزِمُ سَبْقَ الشَّيْئَيْنِ عَلَيْهَا، فَإِذَا تَوَقَّفَ الْحُكْمُ

على ثبوت الأمانة، وثبوت الأمانة على النسبة، والنسبة على الحكم - لزم سبق الحكم في نفس الأمر على النظر والظن؛ فلا يكون تابعاً للظن، وهذا الوجه أقوى ما يذكر من المآخذ العقلية في المسألة.

والاعتراض منع أن للأمانة وجهاً وأرتباطاً في نفس الأمر، فقد فرّق الخصم بينها وبين الدليل. سلمناه، لكن لم قلّت: إن الطلب مستمر عليه بغد بذله الوُسْع، وعجزه عن الاطلاع، وما المانع أن يقال: أنتقل تكليفه - والحالة هذه - إلى العمل بما غلب على ظنه وهو مصيب؛ لأنه أدى ما وجب عليه أولاً وآخرًا.

وأحتجوا من السمع بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْكُنُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران ٧٧]، ولولا أن تم حكماً معيناً، لما حسن ذلك.

وأجيبوا بأن في تفسير المتشابه اختلافاً للعلماء، وما تحتمله الألفاظ الواردة المتوهمّة في الأسماء والصفات/ ١٥١ ب المترددة بين ما يصححه العقل ويبين ما يمنعه؛ كالأستواء، وكقوله: ﴿وَنَفَعْتُ فِيهِ مِنْ رُوْحِي﴾ [ص ٧٢]؛ لتردد الاستواء بين الفهر والاستعلاء المجوز عقلاً، والاستقرار الممتنع على الله تعالى عقلاً، وتردد الإضافة بين التشریف؛ كبيت الله، وناقّة الله وغيرها؛ فالراسخ في العلم يعلم من المتشابه الوجه الذي يشابه الحق به، فيرده إليه، ثم لو سلم حمل المتشابه على المتشابه في الأحكام الشرعية - فيجوز تخصيصه بما فيه نص أو إجماع.

وأحتجوا بقوله - عليه السلام - : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»^(١).

وأجيب بأنه لا يكون مخطئاً إلا إذا أخطأ نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً، وخفي ذلك عليه بغد البحث، وفيه بغد، فإن التفسير يشعر بحكم جملة أحواله.

واحتجوا بإجماع الصحابة على إطلاقهم الخطأ في الاجتهاد من غير نكير.

قال أبو بكر الصديق: أقول في الكلالة برأيي، فإن يكن صواباً، فمن الله تعالى، وإن يكن خطأ، فمني ومن الشيطان، وعن عمر أنه حكم بحكم، فقال له رجل: هذا - والله - هو الحق، فقال عمر: إن عمر لا يدري أنه أصاب الحق، لكنه لم يأل جهداً.

وعن علي في المرأة التي استخضرتها عمر، فأجهضت جنيناً، فقال عثمان وعبد الرحمن بن عوف: إنما أنت مؤدّب، لا نرى عليك شيئاً^(٢)، فقال علي: إن كانا اجتهدا فقد أخطأ، وإن لم يجتهدا، فقد عشاك. أرى عليك الدية.

وعن علي، وزيد، وأبن مسعود: أنهم خطئوا ابن عباس في ردّ العول، وخطأهم هو أيضاً،

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

وَذَلِكَ شَائِعٌ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ فِي إِطْلَاقِهِ.

واعترض عليه: بَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْخَطَأُ بِمُخَالَفَةِ نَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ التَّخْطِئَةَ وَقَعَتْ فِي الْمَسَائِلِ الْأَجْتِهَادِيَّةِ، وَلَا تَقْصِيرَ ظَاهِرٍ فِي مَجْتَهِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِمَّا يُشْنَعُ بِهِ مُخَصِّصُو التَّصْوِيبِ: قَوْلُهُمْ لِخُصُومِهِمْ: تَصْوِيبُ كُلِّ مَجْتَهِدٍ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَرَامًا حَلَالًا، حَتَّى بَالَعَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: «هَذَا الْمَذْهَبُ أَوَّلُهُ سَفْسَطَةٌ، وَآخِرُهُ زَنْدَقَةٌ»، وَأكْثَرُهُ بِمَا لَوْ تَزَوَّجَ مَجْتَهِدٌ شَافِعِيٌّ مَجْتَهِدَةً حَنْفِيَّةً، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ بَائِنٌ، ثُمَّ قَالَ: رَاجِعْتِكِ، وَالرَّجُلُ يَعْتَقِدُ الْحِلَّ، وَالْمَرْأَةُ تَعْتَقِدُ الْحُرْمَةَ، وَيَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْمَذْهَبَيْنِ حِلُّهَا وَحُرْمَتُهَا. وَبِمَا لَوْ تَزَوَّجَ حَنْفِيٌّ أَمْرَأَةً بِغَيْرِ وَلِيٍّ، ثُمَّ نَكَحَهَا مَجْتَهِدٌ آخَرُ بُولِيٍّ؛ فَيَلْزَمُ فِي صِحَّةِ الْمَذْهَبَيْنِ حِلُّهَا لَهَا مَعًا. وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَامِيٌّ مَجْتَهِدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ الْأَجْتِهَادَ: فَإِنْ عَمِلَ بِأَحَدِهِمَا، كَانَ تَحْكُمًا، وَإِلَّا لَزِمَ الْمَحَالُ، أَوْ التَّرُكُ لَهُمَا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا لَا يَزِمُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَيُمْكِنُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِالرَّفْعِ إِلَى حَاكِمٍ، وَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ/١١٥٢.

وَأَمَّا الْعَامِيُّ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ تَعَارُضِ الْأَمَارَتَيْنِ لَدَى الْمُجْتَهِدِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ: أَنَّهُ لَوْ أَجْتَهِدَ اثْنَانِ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَأَدَّى أَجْتِهَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى جِهَةٍ غَيْرِ جِهَةِ الْآخَرِ، لَمْ يَأْتُمْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

وَلَوْ كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا، لَصَحَّ الْأَقْتِدَاءُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعِيَّةً، وَقَدْ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ^(١): «يَصِحُّ الْأَقْتِدَاءُ، أَوْ يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى جِهَةٍ غَلَبَتْ ظَنَّهُ، كَالْمُسْتَقْبَلِينَ فِي الْبَيْتِ».

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ، صَحَّ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ؛ فَإِنْ أَحَدَ الْخُنْثَيْنِ لَا يَأْتُمُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَثْنَى، وَالْمَأْمُومُ ذَكَرًا، مَعَ صِحَّةِ صَلَاةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ يَعْتَبَرُ فِي الْأَقْتِدَاءِ شَرَائِطُ آخَرَ. وَهَهُنَا فِي تَقْدِيرِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بُطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْقِبْلَةِ فِي جِهَتَيْنِ، فَالْأَجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ كَالْأَجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ؛ وَقَدْ تَعَيَّنَ فِي الْأَقْتِدَاءِ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ الْخَطَأُ فِي الْمَأْمُومِ، وَاحْتَجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْرُجَانِ فِي الْحَرْبِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانٌ وَكُلًّا ءَايَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء، ٧٨، ٧٩]، وَاحْتِصَاصِ سُلَيْمَانَ بِالتَّفْهِيمِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْإِصَابَةِ وَ«نَفَسَتْ» أَي: اَنْتَشَرَتْ فِيهِ لَيْلًا، وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُمَا لَمْ يَخْكَمَا عَنِ أَجْتِهَادٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَسُوعُ

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ خَالِدِ بْنِ أَبِي يَمَانَ أَبُو ثَوْرٍ، أَخَذَ عَنِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ غَيْرِهِ، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: كَانَ أَحَدَ الثَّقَاتِ الْمَأْمُونِينَ، وَمِنْ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي الدِّينِ، وَلَهُ كُتُبٌ مَصْنُوفَةٌ فِي الْأَحْكَامِ.

يَنْظُرُ: ط. ابْنُ قَاضِي شَهْبَةِ ٥٥/١، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١١٨/١، ط السَّبْكِ ٧٧/١.

أَجْتَهِدُ الْأَنْبِيَاءَ؛ لِقُدْرَتِهِمْ عَلَى الْيَقِينِ بِالْوَحْيِ، أَوْ بِنَزُولِ نَصِّ مُوَافِقٍ لِحُكْمِ سُلَيْمَانَ، أَوْ حَمَلِ الْأَمْرِ عَلَى شَبْهَةٍ فِي الْوَاقِعَةِ اخْتَصَّ بِحُلِّهَا سُلَيْمَانٌ -: لَا يَسُوعُ؛ فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ اجْتِهَادِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَأَنْهُمْ لَا يَقْرُونَ عَلَى الْخَطِإِ، وَفِي تَقْدِيرِ نَزُولِ نَصِّ مُوَافِقٍ لِحُكْمِ سُلَيْمَانَ تَسْلِيمٌ لِلْمَسْأَلَةِ، وَحَمَلِ الْأَمْرِ عَلَى حَلِّ شَبْهَةٍ تَأْوِيلٍ تُخَالِفُ نَصَّ الْآيَةِ؛ فَإِنَّهَا مُصَرَّحَةٌ بِالْحُكْمَةِ؛ وَأَقْوَى الْحُجَجِ هَذِهِ، وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ وَالْخَبَرِ.

قَوْلُهُ: «وَأَخْتَجُّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا مَا يَخْصُلُ بَعْدَ اجْتِهَادٍ؛ بِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَعْمَلَ عَلَى ظَنِّهِ، وَلَا مَعْنَى لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مَأْمُورًا بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ، وَعَمِلَ بِهِ - كَانَ مُصِيبًا؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ أَنَّهُ عَمَلٌ بِمَا أَمَرَ بِهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»: وَهَذَا وَاضِحٌ الْمُرَادِ.

قَوْلُهُ: وَ«الْجَوَابُ...» إِلَى آخِرِهِ:

حَاصِلُهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْعُ أَنَّهُ كُتِفَ بِمُجَرَّدِ ظَنِّهِ، وَإِنَّمَا كُتِفَ بِالْعَمَلِ عَلَى وَفْقِ الدَّلِيلِ.

وَالثَّانِي: تَسْلِيمُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْعَمَلِ بِظَنِّهِ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ أَوَّلًا بِبَيِّذِ الْوُسْعِ فِي طَلَبِ الدَّلِيلِ وَعَنْجَزِهِ عَنْهُ فَيَصْدُقُ أَنَّهُ مُخْطِئٌ؛ لِغَدَمِ أَطْلَاعِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُورًا.

وَأَخْتَجُّوْا أَيْضًا: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْوَاقِعَةِ/ ١٥٢ ب حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، لَكَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ؛ لَامْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْمَحَالِّ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ، لَأَمَكُنَ ثَبَلُّهُ، وَيَكُونُ غَيْرُ نَائِلِهِ حَاكِمًا بِغَيْرِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ؛ فَيَكُونُ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا، وَالْكَفَرُ وَالْفِسْقُ مُنْتَفٍ بِالْإِجْمَاعِ. لَا يَقَالُ: الْأَدْلَةُ غَامِضَةٌ يَضْعُبُ اسْتِخْرَاجُهَا، فَكَانَ غَيْرُ الْمُطَّلِعِ عَلَيْهَا مَعْدُورًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْأَصُولِ، وَلَمْ يُعْذَرْ.

وَالْجَوَابُ: أَنْ يَقَالُ: مَا الْمَانِعُ أَنَّهُ يَقَالُ: إِنَّهُ عِنْدَ الْعَجْزِ حُطُّ عَنْهُ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ؟

فِرْعُ:

[الْأَوَّلُ]: الْمُجْتَهِدُ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ كَمَا لَوْ ظَنَّ الْخُلْعَ عَلَى الثَّلَاثِ فَسَخَا، فَتَكَحَّهَا قَبْلَ أَنْ تَتَكَحَّ زَوْجًا غَيْرَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ طَلَّاقٌ -: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَقْتَرَنَ بِالْأَوَّلِ وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ لَمْ يُنْقَضْ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ، يُنْقَضُ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، أَوْ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، لَمْ يُنْقَضْ. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْمُجْتَهِدِ هُوَ الْمُتَّبَعُ؛ فَإِذَا تَغَيَّرَ الْأَصْلُ، تَغَيَّرَ الْفَرْعُ ضَرُورَةً، وَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالْاجْتِهَادِ مِنْهُ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ؛ لِمَا يُوْدِّي إِلَيْهِ مِنْ نَقْضِ النِّقْضِ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، وَتَقْوِيَةِ مَصْلَحَةِ نَضْبِ الْحَاكِمِ، وَيُنْقَضُ إِذَا خَالَفَ نَصًّا قَاطِعًا أَوْ إِجْمَاعًا أَوْ قِيَاسًا جَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوْدِّي إِلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَيُنْقَضُ إِذَا خَالَفَ خَبَرَ الْوَاحِدِ الصَّحِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةَ؛ كَخَبَرِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيِّ وَنَحْوِهِ.

الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا أَجْتَهِدَ وَأَدَّى اجْتِهَادَهُ إِلَى حُكْمٍ، لَمْ يَجُزْ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا، فَإِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ، فَلَا كَثْرَ عَلَى مَنَعِ التَّقْلِيدِ أَيْضًا.

وَقِيلَ: فِيمَا يَفْتِي بِهِ، لَا فِيمَا يَخُصُّهُ.

وَقِيلَ: فِيمَا لَا يَفُوتُ وَقْتُهُ بِاشْتِغَالِهِ بِالنَّظَرِ، وَيُعْزَى لِإِنِّ سُرِجٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ، وَجَمَاعَةٌ: يَجُوزُ مُطْلَقًا.

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلَانِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَالْجُبَائِي: يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَ صَحَابِيًّا خَاصَّةً أَرْجَحَ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ

أَسْتَوُوا، تَخَيَّرَ، وَقِيلَ: تَابَعِيًّا.

أَخْتَجَّ الْمُجَوِّزُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وَهُوَ

عَالِمٌ.

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ أَهْلَ الشَّيْءِ هُوَ الْمَتَأَهِّلُ لَهُ، وَالْمَجْتَهِدُونَ كُلُّهُمْ أَهْلُ عِلْمٍ، فَلَمْ يَدْخُلُوا تَحْتَ

الْأَمْرِ.

وَأَخْتَجَّ الْمَخْصَصُ بِالصَّحَابِيِّ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيُّهُمْ أَقْتَدَيْتُمْ

أَهْتَدَيْتُمْ»^(١)، وَبِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(٢).

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّهُ خِطَابٌ لِلْعَوَامِّ.

وَأَخْتَجَّ الْمَانِعُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر ٢] وَيَأْنَهُ مَتَمَكِّنٌ مِنَ

الْأَضَلِّ؛ فَلَا/ ١٥٣ أَيْ جُوزَ لَهُ الْبَدَلُ.

وَأَخْتَجُّوا: بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ التَّقْلِيدُ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ، لَجَازَ لَهُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ كَوْنُهُ مَجْتَهِدًا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِذَا أَجْتَهِدَ، حَصَلَ لَهُ الظَّنُّ الْأَقْوَى؛ فَكَانَ أَوْلَى.

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: لَا يَسْتَقِيمُ لِمَجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَنَاقِضَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ بِخِلَافِ وَقْتَيْنِ، أَوْ

لِشَخْصَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّخْيِيرِ عِنْدَ التَّعَادُلِ، فَإِنْ رُويَا عَنْهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الثَّانِيَّ رُجُوعٌ عَنِ الْأَوَّلِ،

فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُ رُجُوعِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتَا صَوْرَتَيْنِ

مُتَنَاقِضَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ فَرْقٌ فَالظَّاهِرُ أَيْضًا أَنَّ الثَّانِيَّ رُجُوعٌ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «فِي

الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ» فِي سَبْعِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً: إِمَّا عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَدْلَةَ مُتَعَادِلَةً فِيهَا؛ فَأَنَا مُخَيَّرٌ فِي الْقَوْلَيْنِ

أَقُولُ بِهِذَا مَرَّةً، وَبِهِذَا مَرَّةً. وَإِمَّا عَلَى أَنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ وَيَكُونُ هُوَ فِي مَهَلَةِ النَّظَرِ. وَإِمَّا عَلَى

مَعْنَى أَنَّ فِيهَا مَا يَقْتَضِي لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَيْنِ مِنْ أَضْلَلَيْنِ، أَوْ مِنْ أَضَلِّ وَظَاهِرٍ، أَوْ دَلِيلَيْنِ مُتَعَادِلَيْنِ، أَوْ

عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ وَأَنَّهُ تَقَدَّمَ مِنْهُ فِيهَا قَوْلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

اختلفوا في أنه: هل يجوز تعادل الأمرين؟

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ وَالْفِعْلُ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ كَتَعَارُضِ الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى كَوْنِ الْفِعْلِ حَرَامًا وَمُبَاحًا. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي فِعْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ؛ مِثْلُ وَجُوبِ التَّوَجُّهِ إِلَى جِهَتَيْنِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُمَا جِهَتَا الْقِبْلَةِ:

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَنَا رَجُلَانِ بِالنُّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَتَسْتَوِي عَدَالَتُهُمَا فِي الظَّنِّ. وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَعَبْرٌ وَاقِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَادَلَتِ أَمَارَتَانِ عَلَى كَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ مُبَاحًا وَحَرَامًا: فَإِمَّا أَنْ نَعْمَلَ بِهِمَا مَعًا، أَوْ نَتْرُكَهُمَا مَعًا، أَوْ نُرَجِّحَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، أَوْ نَحْكُمَ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ:

وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْجَمْعَ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ.

قَوْلُهُ: «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: اختلفوا في أنه: هل يجوز تعادل الأمرين؟ والمختار عندنا أن نقول: تعادل الأمرين: إما أن يقع في حكمين متناقضين، والفعل واحد؛ وهو كتعارض الأمرين في كون الفعل حراماً مباحاً. وإما أن يقع في فعلين متناقضين، والحكم واحد؛ كالتوجه إلى جهتي القبلة:

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: [فهو في الجملة جائز]؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَنَا رَجُلَانِ بِالنُّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَتَسْتَوِي عِنْدَنَا عَدَالَتُهُمَا فِي الظَّنِّ.

يعني: أن هذا جائز بالنسبة إلينا وواقع.

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ، فهو غير واقع» يعني: لِمَا يُلْزَمُ مِنْهُ مِنَ الْمُحَالِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَسْتِحَالَةِ تَقَابُلِ دَلِيلَيْنِ عَقْلَيْنِ؛ لَأَسْتِثْنَاءِ هُمَا التَّقْيِضَيْنِ. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقَابُلِ الْأَمَارَتَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا بِالنُّسْبَةِ إِلَى نَظَرِنَا؛ أَعْنِي: عَلَى حُكْمَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْفِعْلِ - فَالْجَمْعُ عَلَى جَوَازِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ عِنْدَ الْوُقُوعِ: فَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو الْبَاقِلَانِي مِثًا، وَأَبُو هَاشِمٍ، وَأَبُو عَلِيٍّ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ التَّخْيِيرُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: إِلَى التَّسَاقُطِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ. وَصَارَ الْكَرْخِيُّ وَأَحْمَدُ إِلَى أَمْتِنَاعِهِ، وَظَاهِرُ اخْتِيَارِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ جَائِزٌ غَيْرُ وَاقِعٍ/ ١٥٣ ب من الله تعالى؛ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْمُحَالِ؛ وَيَحْتَمِلُ هَذَا مُوَافَقَةَ الْكَرْخِيِّ؛ فَإِنَّ الْمَمْتَنَعَ لِعَبْرِهِ كَالْمَمْتَنِعِ لِنَفْسِهِ، وَالْكَرْخِيُّ لَمْ يَصْرَحْ بِأَنَّ أَلَامَتَنَا فِيهِ لِلنَّفْسِ.

وَالثَّانِي: بَاطِلٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِهِمَا جَمِيعاً، كَانَ وَضَعُهُمَا عِبْثاً؛ وَهُوَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

وَالثَّالِثُ: أَيْضاً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مُرْجَحٍ.

وَالرَّابِعُ: بَاطِلٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حُصُولَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَمَارَةِ الْإِبَاحَةِ عَلَى أَمَارَةِ الْحُرْمَةِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا التَّرْجِيحَ بَاطِلٌ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ فِي فِعْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ، وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ -: فَهَذَا

قَوْلُهُ: «لَأَنَّهُ لَوْ تَعَادَلَتِ أَمَارَتَانِ عَلَى كَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ مُبَاحاً حَرَاماً: فَأَمَّا أَنْ يُعْمَلَ بِهِمَا مَعاً أَوْ يَتْرَكَ أَوْ تَرْجَحَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، أَوْ يُحْكَمَ فِيهِمَا بِالتَّخْيِيرِ: وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ الْجَمْعَ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ. وَالثَّانِي أَيْضاً: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِهِمَا جَمِيعاً، كَانَ وَضَعُهُمَا عِبْثاً، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّالِثُ: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ مِنْ غَيْرِ مُرْجَحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَالرَّابِعُ: بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حُصُولَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَذَلِكَ تَرْجِيحَ أَمَارَةِ الْإِبَاحَةِ عَلَى أَمَارَةِ الْحُرْمَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا التَّرْجِيحَ بَاطِلٌ»:

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اخْتِيَارُ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ التَّرْكِ لِهَمَا، أَوْ التَّسَاقُطُ وَالرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ.

قَوْلُهُ: «إِنْ نَصَبَهُمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ عِبْثاً»:

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ، وَلَمْ قُلْتُ: إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ أَطْلَاعِنَا عَلَى حِكْمَةِ فِي النَّصْبِ - انْتِفَاءُ الْحِكْمَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَشْتِمَالِهِ عَلَى حِكْمَةِ أَتَأَثَّرَ اللَّهُ بِهَا، وَهَذَا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا يُقَالُ: إِنَّهُ عِبْثٌ، وَقَدْ عَرَفَ مِنْ أَصُولِ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّهُمْ لَا يُوقِفُونَ أَحْكَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا أَفْعَالَهُ عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: اخْتِيَارُ الْقِسْمِ الرَّابِعِ، وَهُوَ التَّخْيِيرُ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَقْتَضِي حُصُولَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَمَارَةِ الْإِبَاحَةِ»: قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّخْيِيرَ فِي الْعَمَلِ بِأَحَدِ الْأَمَارَتَيْنِ، تَخْيِيرٌ بَيْنَ التَّرْكِ وَالْفِعْلِ وَإِنْ أَخَذَ بِأَمَارَةِ الْحُرْمَةِ لَمْ يَكُنْ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ؛ لِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقِي التَّخْيِيرِ وَحُكْمِهِمَا، فَإِنْ أَخَذَ بِأَمَارَةِ الْإِبَاحَةِ - كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ؛ بَلْ كَانَ مَمْنُوعاً مِنَ الْفِعْلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ وَهَذَا كَتَّخْيِيرِ الْمَسَافِرِ بَيْنَ الْأَخْذِ بِدَلِيلِ الرُّخْصَةِ وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ الْأَخْذِ بِدَلِيلِ الْعَزِيمَةِ وَالْإِلتِزَامِ الْأَزْبَعِ؛ وَكَقَوْلِ مَنْ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ مَعِيْنَةٌ: وَهَبْتُكَ مِنْهَا دِرْهَمَيْنِ، فَإِنْ قَبِلْتَ، فَأَنَا مُطَالِبٌ لَكَ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ، فَأَنَا مُطَالِبٌ لَكَ بِأَرْبَعَةٍ.

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ فِي فِعْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ - فَهُوَ

جَائِزٌ، وَمَقْتَضَاهُ التَّخْيِيرُ...»:

جَائِزٌ، وَمُقْتَضَاهُ التَّخْيِيرُ؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ»؛ فَمَنْ مَلَكَ مَائَتَيْنِ، فَقَدْ مَلَكَ أَرْبَعَ خَمْسِينَ وَخَمْسَ أَرْبَعِينَ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ.

كما مثله فِيمَنْ مَلَكَ مَائَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا أَرْبَعَ حِقَاقٍ^(١) أَوْ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ^(٢)، لاشتغالها على أَرْبَعِ خَمْسِينَ، وعلى خمسِ أَرْبَعِينَ. وهذا واضح، ونظيره مَنْ صَلَّى بالكعبة.

وتمام البحث بذكر أحكام تتعلق بالمقلد/ ١٥٤ في الفروع، ويجب عليه التقليد؛ لقوله تعالى: «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» [الأنبياء ٧]، وقوله - عليه السلام -: «أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا».

وخالف بعض المعتزلة، وأوجبوا عليه النظر وسؤال العالم؛ ليعين له الطريق؛ فينظر ويعمل.

ولنا: إجماع الأمة في كُلِّ عَصْرٍ قَبْلَ حَدُوثِ هَذَا الْخِلَافِ وَبَعْدَهُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْعَوَامِّ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى مُجَرَّدِ الِاسْتِفْتَاءِ، وَتَقْلِيدِهِمْ فِي الْفَتْوَى، وَلِأَنَّ تَكْلِيفَهُمْ ذَلِكَ تَعْطِيلٌ عَنْ طَلَبِ الْمَعَاشِ وَفَسَادِ الْعَالَمِ.

لا يقال: إنما يلزم ذلك لو وجب على المجتهد النظر في أخبار الآحاد والأقيسة، وعندنا لا حجة في شيء من ذلك، وإنما أساس الاجتهاد أمور ثلاثة: البراءة الأصلية، وإباحة الملاذ، وحرمة المضار، وكل عقل سليم يدرك ذلك من غير حاجة إلى صرف زمان يؤدي إلى تعطيل المعاش، وعند عدم الإحاطة بهذه الأمور، فهو متمسك بالبراءة إلا أن ينقله عنها نص قاطع، ومن لم يستقل بهذه الأصول فليسأل المفتي عنها؛ فإنه يدركها في أيسر زمان.

وهذا سؤال ثورده الشيعة؛ والجواب عنه: أنا قد أبطلنا قاعدة التخصيص والتفويض العقلي، وبيئنا وجوب الرجوع إلى العمومات والأقيسة وأخبار الآحاد، وقررنا ذلك في مواضعه بما فيه غنية.

وإذا تقرر هذا، فنقول: ليس للعامة أن يستفتي من لم تثبت عنده أهليته لذلك بالنظر اللائقي المذهب على ظنه، ومما يدركه به أن يظن علمه وورعه، والعامة قادر على ذلك حسب قدرته على غلبة ظنه بحذق طبيب، وسائر أرباب الحرف، وذلك بالتسامع، وأزدحام أعيان الناس عليه، والتصدي على ملا من أهل العلم للفتوى، وثناء أهل الحق عليه مع اشتغاره بملازمة العلماء.

(١) سميت الحقة: حقة، والذكر: حقا؛ لاستحقاقه أن يحمل عليه ويركب. وطروقة الفحل؛ لأن الفحل يطرقها حينئذ. وأصل الطرق: أن يأتي الرجل أهله ليلاً. ينظر: النظم ١/ ١٤٣.

(٢) وسميت (بنت اللبون)؛ لأن أمها لبون قد نتجت غيرها، وصارت ذات لبن؛ فهي لبون. ينظر: النظم ١/ ١٤٣.

والمصابرة على الحفظ والتكرار والسؤال زماناً طويلاً يظن فيه حصول أهلية الفتوى^(١).

وأما الورع، فبملازمة السميت الحسن، والمحافظة على واجبات الدين والمروءة.

لا يقال: العامي إنما يرجع في جميع ما ذكرتموه إلى ظن؛ إذ لا بصيرة له، وربما رجح المفضل على الفاضل؛ اغتراراً منه بأمور ظاهرة، فإن كان يقنع بهذا القدر، فليبحث في أصل المسألة؛ فإنه لا يعجز عن مثل هذا الظن.

لأننا نقول: قدرته على تحصيل ما ذكرناه ظاهرة، وتعدُّ أسباب الاجتهاد في اقتناص الأحكام عليه أيضاً ظاهرة؛ لتوقفه على الشرائط المذكورة في صفات المجتهد المتقدم ذكرها.

فرع:

إذا اختلف عليه المفتون:

فمنهم من خيره، ولم يكلفه اجتهاداً وراء ما ذكرناه/ ١٥٤ ب وهو الأصح؛ واحتج بأن العلماء في كل عصر لم ينكروا على العوام استفتاء المفضل مع القدرة على استفتاء الفاضل. ومنهم من أوجب عليه طلب الترجيح بزيادة علم أو ورع ويغزى لابن سريج، وإن تعارضوا فزيادة العلم أولى، فإن استويا، فلا طريق إلا للتخير.

فرع:

إذا علم مذهب المجتهد الميِّت العدل، فالمشهور أنه لا يجوز تقليده؛ فإن الميِّت لا مذهب له، ولا ينسب إليه قول في الحال.

فإن قيل: فما فائدة ذواوين المذاهب، ونقل مقالات العلماء؟

قيل: له فائدتان:

إحدهما: معرفة طرق الاجتهاد، وكيفية بناء الحوادث بغضها على بغض.

والأخرى: معرفة المتفق عليه والمختلف فيه.

يتجه أن يقال: مذهب الميِّت معتد به، لا سيما في زماننا؛ لعدم المجتهدين، ولو بطل مذهب المجتهد بموته، لما كان إجماع السلف بعد انقضاء عصرهم حجة، ولكانت الواقعة بعد موتهم خالية عن فتوى المتقدمين، والله أعلم.

فرع:

إذا عمل العامي بقول مجتهد في حكم، فليس له الرجوع عنه إلى غيره اتفاقاً.

وأما في حكم آخر، فقيل: المختار جوازه للقطع بوقوع ذلك في زمن الصحابة وغيرهم من

(١) ينظر: المعتمد ٩٣٩/٢، المحصول ١١٢/٣، جمع الجوامع ٣٩٧/٢، الإحكام للآمدي ٤/

٢٠٠، شرح العضد ٣٠٧/٢، المستصفى ٣٩٠/٢، التمهيد للأسنوي (٥٣٠)، شرح تنقيح الفصول

(٤٤٢)، شرح الكوكب (٦١٩)، إرشاد الفحول (٢٧١)، المسودة (٤٧١)، الروضة (٢٠٦)،

التحرير (٥٤٩)، والتيسير ٢٤٨/٤، فواتح الرحموت ٤٠٣/٢.

غَيْرِ تَكْبِيرٍ، وَأَمَّا إِنْ أُنْزِمَ مَذْهَباً مَعِيناً، كَمَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِثْلاً - فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
الثالث: إِنْ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ، فَقُلْدُهُ فِيهَا، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ.
فَرْعٌ:

أَخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِفْتَاءٍ مَنْ لَيْسَ بِمُجْتَهِدٍ بِمَذْهَبٍ مُجْتَهِدٍ:
المشهور: أَنَّهُ يَجُوزُ. وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَالْمَخْتَارُ: إِنْ كَانَ مُطَّلِعاً عَلَى مَا خِذِ
مُجْتَهِدِهِ، أَهْلاً لِلنَّظَرِ فِيهَا، جَازَ، وَإِلَّا فَلَا.
أَحْتَجَّ الْمَجُوزُ مطلقاً بِأَنَّهُ نَاقِلٌ؛ فَلَا فَرْقَ؛ كَالْأَحَادِيثِ.
وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ فِي الثَّقَلِ، بَلْ فِي تَخْرِيجِ فُرُوعِهِ عَلَى أَصُولِهِ.
وَأَحْتَجَّ الْمَانِعَ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَجَازَ لِلْعَامِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ إِلَّا عَمَّا عِنْدَهُ.
وَالْأَعْتَرَا ضَ بِأَنَّهُ لَا «عِنْدَ» لِلْعَامِيِّ.
وَأَقْلُ دَرَجَاتِ الْمُفْتِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ أَهْلِيَّةٌ تَرْجِيحُ وَجْهِهِ عَلَى وَجْهِ بِمَا خِذِ الْإِمَامِ.

«خاتمة»

المختار: أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِالتَّقْلِيدِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ؛ خِلافَ لِبَغْضِ الْأَصُولِيِّينَ، وَالكَثِيرِ مِنَ
الْفُقَهَاءِ.

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: يَخْرُمُ النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ.

لَنَا: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالْإِعْتِبَارِ، وَدَمَّ التَّقْلِيدَ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ، وَلَيْسَ مَذْمُوماً فِي
الْفُرُوعِ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ؛ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا أَيْضاً عَلَى ذَمِّهِ مِنْ غَيْرِ
تَكْبِيرٍ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَكْتَفَيْ بِهِ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُقَالَ لَهُ: قُلْدٌ مَنْ شِئْتَ أَوْ الْمُحِقُّ: وَالْأَوَّلُ: خِلَافُ
الْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا لَكَانَ مَقْلُدُ الْكَفَرَةِ مُمْتَلِئاً، / ١١٥٥ والتقييد بالمُحِقِّ: إِمَّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ عِنْدَهُ؟
وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِلا دَلِيلٍ، وَتَكْلِيفِهِ بِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ،
وَلِنْ كَانَ مَقْلُوداً بِالْمُحِقِّ عِنْدَهُ، فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ الْمُحِقُّ - مَعَ أَنَّ الْأَقْوَالَ مُتَكَافِئَةٌ؛ فَكُلُّ يَزْعُمُ أَنَّهُ
الْمُحِقُّ - إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي دَلِيلِهِ، وَمَتَى نَظَرَ فِي دَلِيلِهِ، وَعَلِمَ صِحَّةَ قَوْلِهِ - خَرَجَ مَنْ كَوْنِهِ مَقْلُوداً؛
فَإِنَّ التَّقْلِيدَ قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى عَيْنِ الْمَطْلُوبِ^(١).

وَاحْتَجَّ الْمُجُوزُونَ: بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَبَلَ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ نَاطِقٍ بِهِمَا، وَأَجْرَى عَلَيْهِ

(١) ينظر: المستصفى ٣٨٧/٢، جمع الجوامع ٣٩٢/٢، شرح الكوكب (٦١٦)، البرهان ١٣٥٧/٢،
المستصفى ٣٨٧/٢، المنحول ٤٧٢، الإحكام للآمدي ١٩٢/٤، المنتهى (١٦٣)، شرح العضد
٣٠٥/٢، إرشاد الفحول (٢٦٥)، نشر البنود ٣٣٥/٢، تيسير التحرير ٢٤٢/٤، المسودة (٤٦٢)،
فوائح الرحموت ٤٠٠/٢، ميزان الأصول ٩٤٩/٢.

أحكام الإيمان من غير سؤال عن معتقديه: أهو عن دليل أو تقليد، وقال ﷺ: «أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(١).

وكذلك الصحابة من بعده قبلوا من غير تفصيل، وهذا إجماع واجب الاتباع.

وأجيب عنه: بأنه لا نزاع في إجراء أحكام الإسلام عليهم بذلك؛ فإنه مظنة للإيمان والتضديق للباطن، وليس لنا طريق سوى ذلك؛ ولهذا قال - عليه السلام -: «هَلَّا شَقَّقْتُ عَنْ قَلْبِهِ»^(٢) وإنما البحث فيما بين العبد وبين ربه، وعليه يُحْمَلُ دَمُ التقليد الوارد في الكتاب العزيز، ويحمل عليه إجماعهم على دَمُ التقليد للعلم بأن إجماعين لا يتناقضان؛ كما ذكرناه، هذا طريق التوفيق، وإنما لم يسألهم ﷺ؛ لظهور الآيات مع إقامته على الدعوة لهم مدة طويلة يتلو عليهم آيات الكتاب، مع أستمالها على دلائل التوحيد، مع كثرتها كثرة لا تنحصر، مع علمهم بمواقع الخطاب، وإنما كان كفر أحدهم كفر عناد لا كفر استتار؛ ولذلك فإنهم عند الدخول في الدين يَدْخُلُونَ فيه أفواجاً.

وأحتج أهل الظاهر بقوله تعالى: ﴿مَا يَجْدِلُ فِيَّ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر ٤]:

قلنا: مَحْمُولٌ عَلَى الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ؛ لَأَنَّ الْجِدَالَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ مَا تَقُولُ هِيَ أَحْسَنُ مَأْمُورٌ بِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَدِّثْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل ١٢٥].

واحتجوا: بأنه ﷺ خَرَجَ عَلَى الصَّحَابَةِ، فَرَأَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَعَضِبَ حَتَّى أَخْمَرَتْ وَجَنَّتَاهُ، وَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِخَوْضِهِمْ فِي هَذَا؛ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَخَوْضُوا فِيهِ أَبَدًا»^(٣)، وَقَالَ: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»^(٤).

(١) هذا الحديث متواتر، رواه جماعة من أصحاب النبي ﷺ، وهم: أبو هريرة، وابن عمر، وجابر، وأنس بن مالك، وأبو بكر، وعمر، وجابر، وسهل بن سعد، وأبو بكر، وأبو مالك الأشجعي، وعياض الأنصاري، والنعمان بن بشير، وسمرة بن جندب، ومعاذ، وأوس بن أوس، ورجل من بلقين، وابن عباس: وقد تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو يعلى (٣/ ٩١-٩٢) رقم (١٥٢٢) من حديث عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن جندب بن عبد الله به.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣٠): هو في الصحيح باختصار، رواه الطبراني في «الكبير»، وأبو يعلى، وفي إسناده عبد الحميد بن بهرام، وشهر بن حوشب، وقد اختلف في الاحتجاج بهما. وللحديث شاهد من حديث أسامة بن زيد، أخرجه البخاري (٧/ ٥٩٠) كتاب: المغازي، حديث (٤٢٦٩) ومسلم، كتاب: الإيمان، حديث (٩٦)، وأحمد (٥/ ٢٠٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٤/ ٤٤٣) كتاب: القدر، باب: ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، حديث (٢١٣٣)، وضعفه.

(٤) ذكره الحافظ في «المطالب العالية» ٧٩/٣ رقم (٢٩٣٢) عن ابن مسعود، وعزاه للحارث.

وقال «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَازِ»^(١).

والجواب أن الحديثين الأولين يمتنعان من الخوض في القدر بخصوص القدر، ونحن نقول به، والثالث - إن صح - فالمراد مداومة الإختبات والخضوع.

وأحتجوا بأنه لو كان واجباً، لكانت الصحابة أولى به، ولو كان، لثقل كالفروع. وأجيب بأنه لو لم يكن/ ١٥٥ ب كذلك، لأدعى إلى نسبتهم إلى الجهل بالله تعالى، وبتصديق رسوله، وهو باطل؛ فإن العلم بذلك ليس بضروري.

قالوا: لو كان واجباً، لأكثر الصحابة والتابعون وغيرهم على تاركه من العوام مع أنهم أكثر الخلق.

وأجيب: بأنا إنما نوجب على العوام الدليل بطريق ما على الجملة، ولا نوجب عليهم تحرير الأدلة، ودفع الشكوك والشبهات؛ فإن ذلك من فروض الكفايات، وهو من الذب عن الدين لمن ينسبط لسانه إليه؛ فيجب دفعه؛ كما يجب دفع من بسط يده إلينا من الكفار للقتال، والله أعلم.

(١) قال السخاوي في «المقاصد» ص ٢٩٠:

لا أصل له بهذا اللفظ، ولكن عند الديلمي من حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا كان في آخر الزمان، واختلفت الأهواء، فعليكم بدين أهل البادية والنساء» وابن البيهقي ضعيف جداً. قال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره إلا على وجه التعجب. وعند رزين في جامعه مما أضافه لعمر بن عبد العزيز، وابن تيمية لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: «تركتم على الواضحة ليلها كنهارها، كونوا على دين الأعراب والغلمان والكتاب»، قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: أراد بقوله: دين الأعراب والغلمان: الوقوف عند قبول ظاهر الشريعة، واتباعها من غير تفتيش عن الشبه، وتنفيذ عن قول أهل الزيغ والأهواء، ومثله قوله: عليكم بدين العجائز. انتهى.

المسألة الثالثة

استصحاب الحال حجة.

ومعناه: أن العلم بكون الشيء معدوماً أو موجوداً، يقتضي ظناً بقائه على تلك الحالة في الماضي والمستقبل.
ويدل عليه وجوه:

الأول: أن الشيء - حال بقائه - غيبي عن المؤثر؛ إذ لو حصل له مؤثر، لكان تأثيره: إما أن يكون في شيء صدق عليه أنه كان قبل ذلك؛ فحينئذ: يكون تأثير ذلك المؤثر في تحصيل الحاصل؛ فهو محال. أو في شيء صدق عليه أنه ما كان قبل ذلك؛ فحينئذ: يكون تأثيره في الحادث لا في الباقي.

قوله: «المسألة الثالثة: الاستصحاب» استصحاب الحال حجة.

ومعناه: أن العلم بكون الشيء موجوداً أو معدوماً يقتضي ظناً بقائه على تلك الحال في الماضي والمستقبل.

أعلم: أن استصحاب الحال على ثلاثة أقسام:

الأول: استصحاب البراءة الأصلية، وهو دليل صحيح؛ إذا قرر بشروطه، يفرع إليه المجتهد، ويعتمد عليه بعد بذل الوسع في طلب المعنى، وعدم اطلاعه عليه؛ كاحتجاج على اختصاص طهارة الجنب بالماء، ونفي وجوب الوتر، والأضحية وزكاة الخيل، والخضراوات، وغير ذلك؛ فادلة ثبوت الحكم النص والإجماع والقياس، وينضاف إليها في مدارك النفي استصحاب البراءة، وأما ضرر الاستدلال فما عدا ذلك، فيرجع إلى الاستدلال بلوازم هذه الأدلة، والمعني بالرجوع إلى البراءة أن لا حكم، ومن زعم أن الأفعال قبل ورود الشرع على الخطر، أو الإباحة بمعنى التسوية، والدلالة على الإذن أو الوقف؛ لعدم الاطلاع على حكم ثابت فيها - فجميع ذلك مبني على إثبات التخمين والتقيح العقلي، وقد أبطلناه. ولو سلم جدلاً فيكفي في إبطال هذه المذاهب معارضة كل فريق لشبه الفريقين الآخرين.

لا يقال: حاصل التمسك بالاستصحاب بعد ورود الشرع راجع إلى التمسك بعدم العلم؛ لأننا نقول: ليس كذلك بل منه ما يرجع إلى العلم بعدم، كنفي صوم شوال، ومنه ما يرجع إلى الظن بعدم، والظن في الأحكام الشرعية وفي وجوب الاعتماد عليه - كالعلم.

ولا يقال: فجوزه في العمي؛ لأنه لا يعجز عن ذلك؛ لأننا نقول: بحث العمي كتفتيش الأعمى في بيت لا يعهده عن بغض الأمتعة، والفرق بين طلبه وطلب المجتهد كالفرق/ ١٥٦ بين طلب البصير متاعاً في بيت يعلم زواياه.

والأحسن في الاستدلال به مع قوله: لا نص ولا إجماع ولا قياس ببيان القبح في نص

وَأَمَّا الشَّيْءُ - حَالُ حُدُوثِهِ - فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ؛ لِأَنَّا بِهَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ أَثْبَتْنَا الْقَوْلَ
بِالصَّانِعِ، وَالْغَنِيِّ عَنِ الْمُؤَثِّرِ رَاجِحُ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا - لَكَانَ: إِمَّا مُسَاوِيًا،
أَوْ مَرْجُوحًا؛ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَرْجَحِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْغَنِيُّ عَنِ الْمُؤَثِّرِ مُفْتَقِرًا

خَصْمِهِ أَوْ تَحْقِيقِ اخْتِصَاصِ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ بِمَا يَمْنَعُ الْإِطْلَاقَ؛ كَبَيَانِ اخْتِصَاصِ الْمَاءِ بِالرَّقَّةِ
وَاللُّطَافَةِ، وَاخْتِصَاصِ الْمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ بِالتَّغَاتِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي مَسْأَلَةِ الْخَارِجِ
مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَسْتَصْحَابُ حُكْمِ النَّصِّ إِلَى تَحْقِيقِ النَّاسِخِ، أَوْ الْعَامِّ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَخْصُصِ،
أَوْ الْمُطْلَقِ إِلَى تَحْقِيقِ الْمُقَيَّدِ، أَوْ الْأَسْمِ اللَّغَوِيِّ إِلَى تَحْقِيقِ النَّاقِلِ مِنْ عَرَفٍ أَوْ شَرْعٍ، أَوْ حُكْمٍ
مَعْنَى مُتَحَقِّقٍ فِي الْمَحَلِّ مِنْ طَهَارَةٍ أَوْ نَجَاسَةٍ أَوْ عَقْدٍ، أَوْ عَاصِمٍ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَحَاصِلُهُ التَّمَسُّكُ
بِذَلِكَ الدَّلِيلِ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ مَعَ عَدَمِ تَبَدُّلِ الْمَحَلِّ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ - وَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ عَلَى مَا حَكَاهُ الشَّيْرَازِيُّ -: أَسْتَصْحَابُ الْإِجْمَاعِ مَعَ تَغْيِيرِ
حَالِ الْمَحَلِّ؛ كَأَسْتَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي الْمَتِمِّمِ، إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ اسْتِصْحَابُ
حُكْمِ حَالَةِ عَدَمِ الْمَاءِ فِي حَالَةِ وُجُودِهِ؛ وَكَأَسْتَصْحَابِ بَقَاءِ مَالِ الْمُزْتَدِّ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ
حَالَةِ الْعَصْمَةِ عَلَى حَالِ نَفْيِ الْعَاصِمِ؛ بِمَجْرَدِ أَنَّ مَا وَجَدَ، فَلَاضِلُّ بِقَاوِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ: فَذَهَبَ الْمُزْنِيُّ^(١) وَالصَّيْرَفِيُّ وَدَاوُدُ: إِلَى صَحَّتِهِ، وَمَنْعَهُ الْقُقَالَ، وَأَبْنُ
سَرِيحٍ، وَجُمْهُورُ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ.

وَأَعْتَمَادُ الْمَجُوزِ عَلَى أَنْ مَا تَعَدَّرَ فَلَاضِلُّ بِقَاوِهِ، وَأَنَّ قَوْلَ الْمُجْمِعِينَ كَقَوْلِ الرَّسُولِ فِي أَنَّهُ
حُجَّةٌ؛ فَإِذَا وَجِبَ اسْتِصْحَابُ قَوْلِهِ، وَجِبَ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ، وَكَمَا وَجِبَ اسْتِصْحَابُ
حُكْمِ الْبَرَاءَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالتَّجَاسَةِ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا كَانَ خَاصًّا بِمَحَلٍّ، فَلَا

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٦/٦، البرهان لإمام الحرمين ١١٣٥/٢، سلاسل الذهب للزركشي ٤٢٥،
الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١١١/٤، التمهيد للأسنوي ٤٨٩، نهاية السؤل له ٤/٤،
٣٥٨، منهاج العقول للبدخشي ١٧٧/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٣٨، التحصيل من
المحصول للأرموي ٣١٥/٢، المنحول للغزالي ٣٧٢، حاشية البناني ٣٤٧/٢، الإبهاج لابن
السبكي ١٦٨/٣، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ١٨٥/٤، تخريج الفروع على الأصول
للزنجاني ١٧٢، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٨٨/٢، المعتمد لأبي الحسين ٣٢٥/٢،
إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٦٩٤، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥/٥،
أعلام الموقعين لابن القيم ٢٥٥/١، حاشية الفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٨٤/٢،
تقريب الوصول لابن جزي ١٤٦ المسودة ص (٤٨٨)، روضة الناظر ص (٧٩)، الكافية في الجدل
ص (٣٨٢)، الترياق النافع ١٦٢/٢، المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٣٣).

وينظر: شرح اللمع ٩٨٦/٢، الوصول لابن برهان ٣١٧/٢، شرح تنقيح الفصول (٤٤٧)، منتهى
السؤل والأمل (٢٠٣)، كشف الأسرار ٣٧٧/٣.

إِلَيْهِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ. وَأَمَّا الْحَادِثُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرَاجِحِ الْوُجُودِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ رَاجِحًا، لَكَانَ رُجْحَانُهُ فِي نَفْسِهِ يُغْنِيهِ عَنِ الْمُؤَثِّرِ؛ فَحِينَئِذٍ: يَصِيرُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ غَنِيًّا عَنِ الْمُؤَثِّرِ؛ وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَتَبَتَ: أَنَّ الْبَاقِيَ رَاجِحٌ، وَالْحَادِثُ مَرْجُوحٌ فِي نَفْسِهِ، وَالرَّاجِحُ فِي نَفْسِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ رَاجِحًا فِي الظَّنِّ الصَّادِقِ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْبَقَاءَ عَلَى مَا كَانَ أَرْجَحُ فِي الظَّنِّ الصَّادِقِ مِنَ التَّغْيِيرِ عَمَّا كَانَ.

يجوز الاستدلال به في محل آخر إلا بالقياس؛ وكذلك الإجماع والبراءة الأصلية متحققة في محل الخلاف وكذلك العام إشعاره باقي في محل الخلاف، وسائر المعاني المستصحية، أما الإجماع، فَقَدْ تَيَقَّنَ زَوَالُهُ مَعَ تَبَدُّلِ الْمَحَلِّ؟ فَدَعَاؤِي الْإِجْمَاعَ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ مِنْ أَمَلِ الْمُحَالِ، وَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ: اسْتَضْحَبُ مُسْتَدَّ الْإِجْمَاعِ كَانَ اسْتِدْلَالًا لَا اسْتِصْحَابًا. قوله: «ويذل عليه وجوه»:

وَحُجَّتُهُ عَامَةٌ لَجَمِيعِ أَقْسَامِ اسْتِصْحَابِ فِي زَعْمِهِ. قوله: «الأول»: أَنَّ الشَّيْءَ حَالُ بَقَائِهِ غَنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ؛ إِذْ لَوْ حَصَلَ لَهُ مُؤَثِّرٌ، لَكَانَ تَأْثِيرُهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَأْثِيرُ ذَلِكَ الْمُؤَثِّرِ فِي تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ. أَوْ فِي شَيْءٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَأْثِيرُهُ فِي الْحَادِثِ/ ١٥٦ ب لا في الباقي، ، وَأَمَّا الشَّيْءُ حَالُ حُدُوثِهِ، فَإِنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمُؤَثِّرِ، فَإِنَّا بَيَّانَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ أَثْبَتْنَا الْقَوْلَ بِالصَّانِعِ، ، وَالْغَنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ رَاجِحُ الْوُجُودِ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا، لَكَانَ إِمَّا مُسَاوِيًا أَوْ مَرْجُوحًا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَرْجَحِ؛ فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْغَنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْحَادِثُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرَاجِحِ الْوُجُودِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ رَاجِحًا، لَكَانَ رُجْحَانُهُ فِي نَفْسِهِ يُغْنِيهِ عَنِ الْمُؤَثِّرِ فَحِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ غَنِيًّا عَنْهُ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْبَاقِيَ رَاجِحٌ وَالْحَادِثُ مَرْجُوحٌ، وَالرَّاجِحُ فِي نَفْسِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ رَاجِحًا فِي الظَّنِّ الصَّادِقِ؛ [فَتَبَتَ أَنَّ الْبَقَاءَ عَلَى مَا كَانَ، أَرْجَحُ فِي الظَّنِّ الصَّادِقِ مِنَ التَّغْيِيرِ عَمَّا كَانَ]:
وَأَلَا عِتْرَاضُ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ: «إِنَّ الشَّيْءَ حَالُ بَقَائِهِ غَنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ»:
قُلْنَا: لَا نَسْلَمُ.

قوله: «لأنه لو حصل بمؤثر، لكان تأثيره: إما أن يكون في شيء صدق عليه أنه كان قبل ذلك، أو في شيء صدق عليه أنه ما كان قبل ذلك»:
قُلْنَا: تَأْثِيرُهُ فِي شَيْءٍ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ.
قوله: «فحينئذ يكون تأثيره في الحادث، لا في الباقي»:

قُلْنَا: إِنَّا لَا نَغْنِي بِالْبَاقِي - هَهُنَا - إِلَّا الْحُصُولَ الثَّانِي لَمَّا كَانَ حَاصِلًا مِنَ الزَّمَنِ الْأَوَّلِ، وَمَفْعُولِ الْحُصُولِ ثَانِيًا مَغَايِرَ لِلْحُصُولِ أَوَّلًا؛ فَإِنَّ الْحُصُولَ الْأَوَّلَ مَوْصُوفٌ بِالْجَوَازِ؛ كَحُصُولِ الْجَوْهَرِ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي، وَقَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا بِالْإِسْتِحَالَةِ كَحُصُولِ الْحَرَكَةِ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَعْتِقَادُ الْبَقَاءِ رَاجِحاً، عَلَى أَعْتِقَادِ التَّغْيِيرِ - لَمَا فَهِمْنَا مِنْ كَلَامِ أَحَدٍ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ أَعْتِقَادُ بَقَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَلَى أَوْضَاعِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ مُسَاوِياً لِاعْتِقَادِ تَغْيِيرِهَا عَنْ تِلْكَ الْأَوْضَاعِ -: بَقِيَ الدَّهْنُ مُتَرَدِّداً بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَخْصُلَ الْفَهْمُ الْبَيِّنَةُ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَا إِذَا خَرَجْنَا مِنَ الدَّارِ، فَإِنْ أَعْتِقَادُ بَقَائِهَا عَلَى مَا كَانَتْ - يَكُونُ رَاجِحاً عَلَى أَعْتِقَادِ تَغْيِيرِهَا عَمَّا كَانَ؛ وَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ أَعْتِقَادِ الْبَقَاءِ رَاجِحاً.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْفُقَهَاءَ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ حُكْمٌ، ثُمَّ وَقَعَ الشُّكُّ فِي أَنَّهُ:

بِالْإِتِّفَاقِ. وَإِذَا كَانَ غَيْرَهُ، وَالْحَصُولُ الْأَوَّلُ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لَهُ لَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ فِعْلَهُ، وَلَا لَزِمَ فَعْلُهُ. فَإِذَا كَانَ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْإِمْكَانِ وَكُلُّ مُمَكِّنٍ فَلَيْسَ لَهُ الْوُجُودُ مِنْ نَفْسِهِ - فَوُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَإِذَا كَانَ الْحَصُولُ الثَّانِي يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ وَحَصُولُهُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ فِي الْحَادِثِ بِالْبَقَاءِ وَاسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ؛ وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِماً لَمَّا كَانَ فِي أَوَّلِ زَمَنِ الْأَتِّصَافِ لَا يَسْتَعْنِي عَنْ عِلَّتِهِ، وَهِيَ الْعِلْمُ - كَانَ دَوَامُهُ كَذَلِكَ؛ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَحْوَالِ الْمَعْلَلَةُ بِالْمَعَانِي كَالسَّوَادِيَّةِ، وَالْبَيَاضِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَكَذَلِكَ دَوَامُ الْحُكْمِ لَا يَكْفِي فِيهِ وَجُودُ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى أَصْلِ ثَبُوتِهِ مَا لَمْ يَنْصَبْ إِلَيْهِ أَمْرٌ يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ إِمَّا بِلَفْظٍ، أَوْ مَعْنَى كَمَا قَرَّرْنَا أَنَّ مَطْلَقَ الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّكَرُّارِ، وَلَا يَنْفِيهِ، وَلَا يَوْجِدُ الدَّوَامَ إِلَّا مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ دَوَامٍ مَعْنَى يَقْتَضِي دَوَامَ الْحُكْمِ. وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْمُؤَثِّرِ فِي حَالِ وَجُودِهِ، وَلَا حَالِ دَوَامِهِ - فَقَدْ بَطَلَ مَا رَتَّبَهُ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْجِيحِ.

قَوْلُهُ: «الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ أَعْتِقَادُ/ ١٥٧ البَقَاءِ رَاجِحاً عَلَى أَعْتِقَادِ التَّغْيِيرِ - لَمَا فَهِمْنَا مِنْ كَلَامِ أَحَدٍ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ أَعْتِقَادُ بَقَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَلَى أَوْضَاعِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ مُسَاوِياً لِاعْتِقَادِ تَغْيِيرِهَا عَنْ تِلْكَ الْأَوْضَاعِ فِي الدَّهْنِ؛ فَيَكُونُ مُتَرَدِّداً بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَخْصُلَ الْفَهْمُ الْبَيِّنَةُ»: وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْبَقَاءِ يَسْتَنِدُ إِلَى مُجَرَّدِ أَصْلِ الْوَضْعِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، بَلْ لِلدَّلَالَةِ الْأَسْتِقْرَاءِ مَعَ حُكْمِ الْعَادَةِ بِأَنَّهُ لَوْ غَيْرٌ، لَتَقَلَّ وَأَشْتَهَرَ، وَالْعَادَةُ تَسْتَنِدُ لكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.

قَوْلُهُ: «الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَا إِذَا خَرَجْنَا مِنَ الدَّارِ، كَانَ أَعْتِقَادُ بَقَائِهَا عَلَى مَا كَانَ رَاجِحاً عَلَى أَعْتِقَادِ تَغْيِيرِهَا؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْتِقَادَ الْبَقَاءِ رَاجِحٌ»:

الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّا نَحْكُمُ بِالْبَقَاءِ فِيمَا يَقْتَضِي الْعَادَةُ بِبَقَائِهِ، وَلَا نَقْضِي بِبَقَاءِ مَا لَمْ يَقْضِ الْعَادَةُ بِبَقَائِهِ مِنْ رَائِحَةٍ أَوْ حَرَارَةِ مَاءٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ تَأَجُّجِ نَارٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْفُقَهَاءَ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ حُكْمٌ، ثُمَّ وَقَعَ الشُّكُّ فِي أَنَّهُ هَلْ طَرَأَ الْمُزِيلُ أَوْ لَا؛ فَإِنَّهُ يُرْجَعُ الْبَقَاءُ عَلَى مَا كَانَ، وَلَوْلَا أَنَّ الْبَقَاءَ رَاجِحٌ عَلَى جَانِبِ التَّغْيِيرِ، وَلَا لَكَانَ هَذَا تَرْجِيحاً مِنْ غَيْرِ مُرْجِحٍ»:

هَلْ طَرَأَ الْمُزِيلُ أَوْ لَا؟ فَإِنَّهُمْ يُرْجَحُونَ الْبَقَاءَ عَلَى مَا كَانَ، وَلَوْلَا أَنَّ جَانِبَ الْبَقَاءِ رَاجِحٌ عَلَى جَانِبِ التَّغْيِيرِ - وَإِلَّا لَكَانَ هَذَا تَرْجِيحًا مِنْ غَيْرِ مُرْجَحٍ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْأَضْلُ، فَنَقُولُ: إِذَا أَرَدْنَا نَفْيَ حُكْمٍ، قُلْنَا: الدَّلَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى الثَّبُوتِ: إِمَّا النَّصُّ، وَإِمَّا الإِجْمَاعُ، وَإِمَّا الْقِيَاسُ، وَقَدْ فُقِدَ الْكُلُّ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَثْبُتَ الْحُكْمُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ دَلِيلٌ رَابِعٌ مُغَايِرٌ لِلدَّلَائِلِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا؛ وَهَذَا يَقْدَحُ فِي قَوْلِكُمْ: «وَالدَّلَائِلُ لَيْسَتْ إِلَّا تِلْكَ الثَّلَاثَةُ»:

فَنَقُولُ: الدَّلَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لَيْسَتْ إِلَّا تِلْكَ الثَّلَاثَةُ، وَأَمَّا الدَّلَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى بَقَاءِ مَا كَانَ، فَتِلْكَ الثَّلَاثَةُ مَعَ رَابِعٍ هُوَ التَّمَسُّكُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، فَأَنْتُمْ لَمَّا أَدْعَيْتُمْ أَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ يُفِيدُ الْمِلْكَ، فَأَنْتُمْ تَدْعُونَ حُدُوثَ الْمِلْكِ، فَلَمَّا قُلْتُمْ: «إِنَّ الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى الْحُدُوثِ لَيْسَ إِلَّا تِلْكَ الثَّلَاثَةُ، وَقَدْ فُقِدَ الْكُلُّ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَخْصُلَ الْمِلْكَ»: كَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا.

وَالْإِعْتِرَاضُ: لَا نَسْلَمُ إِطْبَاقَ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَالِكًا لَا يُسَاعِدُ عَلَى الشَّكِّ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ خَالَفُوا هَذَا الْأَضْلَ فِي مَسَائِلَ: فَمَنْ شَكَّ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ أَوْ أَنْقِضَاءِ مَدَّتِهِ أَوْ انْتِهَاءِ السَّفِينَةِ بِهِ إِلَى مَقْصِدِهِ، أَوْ أَنَّ إِمَامَهُ مُقِيمٌ - فَإِنَّهُ لَا يَتَرَخَّصُ، وَكَذَلِكَ إِذَا شَكَّ فِي خُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ، لَمْ يُقِمَّهَا، أَوْ غُورَضَ اشْتِبَاهُ مِنْكَوَحَتِهِ بِأَجْنَبِيَّةٍ، وَلَوْ سَلِمَ، فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، وَضَعْفِ الْمَعَارِضِ، لَا لِمَجَرَّدِ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثَبَتَ وَجِبَ دَوَامُهُ. ثُمَّ لَوْ سَلِمَ لَهُ دَلَالَةٌ جَمِيعٌ مَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّمَا يَتَّجِعُ مَعَ بَقَاءِ صُورَةِ مَحَلِّ الْحُكْمِ، أَمَّا مَعَ تَبَدُّلِ أَحْوَالِهِ فَلَا، وَهُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ؛ أَغْنَيْنِ اسْتِصْحَابَ حُكْمِ الإِجْمَاعِ فِي صُورَةِ النِّزَاعِ.

قَوْلُهُ: «وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْأَضْلُ، فَنَقُولُ: إِنَّا إِذَا أَرَدْنَا نَفْيَ حُكْمٍ، قُلْنَا: الدَّلَائِلُ الدَّالَّةُ عَلَى الثَّبُوتِ: إِمَّا النَّصُّ، وَإِمَّا الإِجْمَاعُ، وَإِمَّا الْقِيَاسُ وَقَدْ فُقِدَ الْكُلُّ؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَثْبُتَ الْحُكْمُ هُنَا»:

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الاسْتِصْحَابِ: وَهُوَ اسْتِصْحَابُ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْجَزْمِ فِي النَّفْيِ بَعْدَ اسْتِفْرَاحِ الْجَهْدِ مِنَ الْمَجْتَهِدِ وَعَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَغْيَرِ - إِجْمَاعُ/ ١٥٧ اب السلف؛ إِذْ لَوْلَا لَكَانَ الْأَقْرَبُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ بَعْدَ بَعْنَةِ الرُّسْلِ، وَعَدَمِ الْوَقُوفِ عَلَى الثَّاقِلِ - الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ قَدْ عَارَضَهُ الثَّقُلُ الْغَالِبُ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ دَلِيلٌ رَابِعٌ...»:

وَالْجَوَابُ عَنْهُ قَدْ تَقَدَّمَ. هَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ.

وَأَمَّا نَحْنُ، فَلَمَّا أَدْعَيْنَا أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ فَاسِدٌ - كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّ ذَلِكَ الْمَلِكَ بَقِيَ عَلَى
مِلْكِ الْبَائِعِ كَمَا كَانَ، فَأَمَكَّنَّا إِنْبَاءَهُ بِطَرِيقٍ رَابِعٍ، وَهُوَ الْأَسْتِضْحَابُ؛ فَثَبَّتْ: أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ
غَيْرُ لَازِمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

تَمَّ الْفَرَاغُ مِنْ «كِتَابِ الْمَعَالِمِ» بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْمُذْنِبِ
الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُتَفَقِّهِ الْأَمْدِيِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ.

فَرْعٌ

الْمُخْتَارُ أَنَّ النَافِيَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

وقيل: لا دليل عليه في الشرعيَّات دون العقليَّات.

ولنا: أَنَّ مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ لَا يَحْكُمُ بِهِ إِلَّا بِمُسْتَدَلٍّ، فَإِذَا ادَّعَاهُ، فَلْيَذْكُرْ مَا بَنَى عَلَيْهِ عِلْمَهُ أَوْ
ظَنَّهُ، وَلَا يَمَكُنُ اعْتِقَادُهُ دُونَ مَرْجُوحٍ.

والتحقيقُ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ إِنْ عَنَى بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، فَخَطَأٌ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِنُفْيِ
الْلازِمِ، وَبِالْمُنَافِي، وَبِصَيِّغِ النُّفْيِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِالْمَانِعِ فِيمَا تَحَقَّقَ فِيهِ الْمَقْتَضِي فِي
الْشَّرْعِيَّاتِ.

وَأَجْتَجَّ النَافِيَ مُطْلَقًا: بِأَنَّ مَنْ ادَّعَى النُبُوَّةَ يَطَالِبُ بِالْمُعْجَزَةِ، وَمَنْ أَنْكَرَهَا لَا يُطَالَبُ، وَيَقُولُ -
عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٣/٨) كِتَابُ: التفسير، باب: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا
أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ» حَدِيثُ (٤٥٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٦/٣) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ، باب: الْيَمِينَ عَلَى
الْمَدْعَى عَلَيْهِ، حَدِيثُ (١٧١١/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠/٤) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ، باب: فِي الْيَمِينَ عَلَى
الْمَدْعَى عَلَيْهِ، حَدِيثُ (٣٦١٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢٦/٣) كِتَابُ: الْأَحْكَامِ، باب: مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ
عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، حَدِيثُ (١٣٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٤٨/٨) كِتَابُ: آدَابِ
الْقَضَاةِ، باب: عِظَةُ الْحَاكِمِ عَلَى الْيَمِينَ، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٧٨/٢) كِتَابُ: الْأَحْكَامِ، باب: الْبَيِّنَةُ عَلَى
الْمَدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، حَدِيثُ (٢٣٢١)، وَالنَّبِيهِيُّ (٣٣٢/٥) كِتَابُ: الْبَيَّوعِ، باب:
اِخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ، وَالبُغْوِيُّ فِي «شرح السنة» (٣٣٩/٥) - بِتَحْقِيقِنَا - كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ - لَادْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ
وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ» لَفْظُ مُسْلِمٍ.

تَنْبِيْهُ: ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ» (ص ٤٤٧) بِلَفْظٍ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ -
لَادْعَى رِجَالٌ أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

وَقَالَ: هُوَ حَسَنٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَبَعْضُهُ فِي الصَّحِيحِينَ.

قُلْتُ: أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٢/١٠) كِتَابُ: الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ، باب: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَدْعَى.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُمَرَ بْنَ حَصِينٍ، وَزَيْدَ بْنَ

ثَابِتٍ:

وَأَلَا عِتْرَاضُ: أَتُكْمُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ لَكُمْ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَّا بِالْاِسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، وَجَنَحْتُمْ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ - كَانَ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الدُّعْوَى بِالْاِدْلِيلِ نَفْيُهَا؛ فَإِنَّهَا نَفْيٌ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِالْاِسْتِدْلَالِ.

وَحُجَّةٌ مِنْكَرِ نُبُوَّةٍ مَنْ أَدْعَاهَا بِغَيْرِ مَعْجَزَةٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْعَثُ رَسُولًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَعَدَمُ مَعْجَزَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ، وَالْحَدِيثُ مَعَارِضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِقَوْمٍ حَكَمَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة ١١١]؛ فَطَالِبُهُمْ بِالْبُرْهَانِ عَلَى النَّفْيِ وَبِتِمَامِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، فَلَمْ يَتْرَكْهُ بِمَجْرَدِ نَفْيِهِ، وَلَا أَكْتَفَى مِنْهُ بِمَجْرَدِ الْاِسْتِصْحَابِ، بَلْ جَعَلَ فِي جَانِبِهِ أَوْضَعُ الْحُجَّتَيْنِ: إِمَّا لَتَعْدُرَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى النَّفْيِ الْعَامِّ، أَوْ لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِاِسْتِصْحَابِ الْبِرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَاحْتِجَّ الْمُفْضَلُ بَيْنَ الشَّرْعِيَّاتِ وَالْعَقْلِيَّاتِ؛ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْتَاجُ فِي عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ

== أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢٦/٣) كِتَابُ: الْأَحْكَامِ، بَابُ: الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدْعَى حَدِيثُ (١٣٤١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعِرْزَمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعِرْزَمِيُّ يَضْعِفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، ضَعْفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ اهـ.

وَلَكِنَّهُ تَوَيْعٌ، تَابِعَهُ الْحِجَاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٨/٤) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ، حَدِيثُ (٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) كِتَابُ: الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ، بَابُ: الْمَتَدَاعِيَانِ يَتَدَاعِيَانِ شَيْئًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٨-٢١٧/٤) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ، حَدِيثُ (٥١) مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزَّنْجِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، إِلَّا فِي الْقِسَامَةِ». وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزَّنْجِيِّ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ:

فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٨/٤) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ، حَدِيثُ (٥٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ».

أَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ:

فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٩/٤) كِتَابُ: الْأَقْضِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ، حَدِيثُ (٥٦) عَنْهُ قَالَ: «أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ:

فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٩/٤) حَدِيثُ (٥٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٥٣/١٠)، بَلْفُظٍ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلطَّالِبِ بَيِّنَةٌ، فَعَلَى الْمَطْلُوبِ الْيَمِينُ».

لمزيد شيء إلى دليل؛ بخلاف النافي لأمر عقلي؛ فإنه عليه واسطة تلزم من غير مواقع الضروريات.

قلنا: الكلام في قبول قوله بغير مزيد، وإن كان لا يعرف إلا من جهته؛ فإنه لا مانع من إسناده بيمينه.

هذا تمام الكلام على الأدلة المعتبرة شرعاً، وقد تكلم الأصوليون على مدارك اختلف فيها، وعبروا عنها بالمدارك المهمة منها:

قول الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستحسان، والاستصلاح؛ فلننجز على عاداتهم في ذلك.

مسألة: اختلف العلماء في قول الصحابي^(١):

فقال قوم: حجة مطلقاً.

وقال قوم: فيما خالف القياس لا غير.

ومنهم من قصره على الخلفاء الأربعة.

ومنهم من قصره على الشيخين.

وقال قوم: ليس بحجة مطلقاً، وهو الصحيح، وقول الشافعي في الجديد، وأخذ قولي أحمد، وبغض/ ١٥٨ الحنفية.

وقال في القديم: يقلد الصحابي؛ إذا انتشر قوله. وقال مرة: وإن لم ينتشر. وعلى قولنا ليس بحجة يحصل الترجيح بموافقة على أصح الوجهين، احتج المجوزون مطلقاً بقوله - عليه السلام -: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٢).

وأحتج المقيّد بمخالفة القياس: بأنه لا يكون - والحالة هذه - إلا عن توقيف.

وأحتج مخصّصو الأربعة بقوله - عليه السلام -: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٥٣/٦، البرهان لإمام الحرمين ١٣٥٨/٢، الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣٠/٤، التمهيد للأسنوي ٤٩٩، نهاية السؤل له ٤٠٣/٤، منهاج العقول للبدخشي ١٩٢/٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٤٠، التحصيل من المحصول للأرموي ٣١٨/٢، حاشية البناني ٣٥٤/٢، الإبهاج لابن السبكي ١٩٢/٣، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٩٤/٤، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ١٧٩، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٩٦/٢، المعتمد لأبي الحسين ٤٣٤/٢، أعلام الموقعين لابن القيم ٩٢/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٣.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

واحتج مخصّصو الشّيخين بقوله - عليه السلام - : «أَقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(١).

وَالْإِعْتِرَاضُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَعَ تَعَارُضِهَا فِي التَّعْمِيمِ وَالْإِقْتِصَارِ ، وَأَنَّهَا أَحَادِيثٌ فِي بَيَانِ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةٍ يَسْتَنْدُ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ بِتَقْدِيرِ الصُّحَّةِ - مَحْمُولَةٌ عَلَى خُطَابِ الْعَوَامِّ بِقَبُولِ فَتَاوِيهِمْ ، وَتَلَقِّي الشَّرِيعَةِ عَنْهُمْ ، وَالسَّيْرَ بِطَرِيقَتِهِمْ فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الدُّنْيَا وَالْإِقْبَالِ عَلَى الْآخِرَةِ ؛ وَيَتَعَيَّنُ صَرَفُهَا لِلْعَوَامِّ بِدَلِيلِ إِطْبَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي الْاجْتِهَادِ ، وَلِأَنَّ الْمَجْتَهِدَ مَتَمَكِّنٌ مِنْ دَرْكِ الْحُكْمِ بِالْإِدْلَالِ ؛ فَلَا يَسُوغُ لَهُ التَّقْلِيدُ . وَمَنْ قَيَّدَ بِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ - فَقَدْ أَعْتَرَفَ بِأَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ ، وَلَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ ؛ لِاحْتِمَالِ اعْتِقَادِهِ مَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ قِيَاسًا ، أَوْ التَّمَسُّكِ بِقِيَاسٍ ضَعِيفٍ .

فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَرَضَ الْبَيْعَةَ عَلَى عَلِيٍّ بِشَرْطِ اتِّبَاعِ الشَّيْخَيْنِ ، فَأَبَى ، وَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَى عَثْمَانَ ، فَقَبِلَ ؛ فَانْفَقُوا عَلَى مَبَايِعَتِهِ ؟

قِيلَ : أَلَيْسَ لَمْ يَلْتَزِمَهُ عَلِيٌّ ، وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ ؟ وَيَحْمَلُ عَلَى السَّيْرِ وَالسِّيَاسَةِ لَا الْمَذْهَبِ .
مَسْأَلَةٌ :

أَخْتَلَفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ طَرَفَةً عَيْنٍ : هَلْ كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ نَبِيٍّ ؟

أَجْمَعَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرِيعَةِ نَبِيٍّ .

قَالُوا : لِأَنَّهُ يورث النقيض ؛ فَإِنَّ التَّابِعَ لَا يَكُونُ مَتَّبِعًا .

وَأَخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا : فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ نَبِيٍّ ؛ فَإِنَّ الْأَنْسِلَالَ عَنْ رِبْقَةِ التَّكْلِيفِ وَالْخُرُوجِ عَلَى ضَوَابِطِ الشَّرْعِ يُزْرِي بِمَنْصِبِهِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ : أَنَّهُ كَانَ يَتَحَنَّنُ بِحِرَاءِ ، وَيَصْلِي وَيَطُوفُ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ نُوحٍ .

وقيل : عَلَى شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَمِنْ شَرْعِ إِبْرَاهِيمَ التَّوْحِيدُ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَالْخِتَانُ ، وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ .

وقيل : عَلَى شَرِيعَةِ مُوسَى .

وقيل : عَلَى شَرِيعَةِ عِيسَى ؛ فَإِنَّهَا النَّاسِخَةُ لِمَا تَقَدَّمَهَا ؛ لَا يَقَالُ : كَانَتْ مُحَرَّفَةً مُغَيَّرَةً ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : كَانَ فِيهِمْ أَحْبَارٌ يَعْرِفُونَهَا عَلَى وَجْهِهَا ، وَتَحْرِيفُ الْبَعْضِ لَا يَمْنَعُ مِنْ اتِّبَاعِ الْبَعْضِ غَيْرِ الْمَغْيَرِ .

وَمَنْ التَّزَمَ أَنَّهُ عَلَى شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ ، إِذَا قِيلَ لَهُ : شَرِيعَةُ مُوسَى وَعِيسَى نَاسِخَةٌ ، يَمْنَعُ عُمُومَ رِسَالَتَيْهِمَا .

وقال قوم: كان مُتَّبِعاً لما ثَبَتَ أَنَّهُ شَرَعُ.

ومِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ.

وقال القاضي: أَقْطَعُ بِأَنَّهُ/١٥٨ب لم يَكُنْ عَلَى شَرِيعَةِ نَبِيِّ^(١)؛ إِذْ لو كان لَتَوَاتَرَ؛ فَإِنَّ أحوالَ الرَّجُلِ الْعَظِيمِ فِي مِثْلِ هَذَا تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهَا، نَعَمْ: كان على عَهْدِ التَّوْحِيدِ. وَاسْتَحْتَجَّ لَهُ: بِأَنَّهُ لو كان مُوَافِقاً لَطَائِفَةٍ فِي شَرْعِهِمْ، لَقَضَيْتِ الْعَادَةُ بِمُخَالَطَتِهِمْ وَمَرَاجَعَتِهِمْ؛ لِيَعْلَمَ، فَيَتَّبِعَ.

وَأَجِيبْ: بِأَنَّ المتواتر فيها معلوم، وغيره لا يُعْتَدُّ بِهِ، وَعَدَمُ الْمُخَالَطَةِ لا تمنع الأسباب.

وَأَحْتَجُّوا: بِأَنَّهُ لو كان على شريعة، لافتخر بها أهلها، وَلَقِيلَ.

وَأَجِيبْ: بِأَنَّهُ لم يَثْبُتِ التَّعْيِينُ، وَأَخْتَارَ الْغَزَالِيُّ الْوَقْفَ، قال: وما ذكره القاضي يعارضه أَنَّهُ لو كان مُنْسَلِماً عَنْ التَّكْلِيفِ أَرْبَعِينَ سَنَةً مُمَيَّزاً عَنْ أَصْنَافِ الْخَلَائِقِ بِأَجْمَعِهِمْ، لَتَوَفَّرَتِ الْبَوَائِثُ عَلَى نَقْلِهِ، فَإِذْ لَمْ يُنْقَلْ هَذَا وَلَا ذَاكَ، تَوَقَّفْنَا.

قال: وَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ بَوَائِثَ النَّاسِ، وَطَمَسَ حاله، وَلْتَحَقَّ هَذَا بِمَعْجَزَاتِهِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فنقول: اختلف العلماء في أَنَّهُ بعد الْمَبْعَثِ متعبد هو وأُمَّتُهُ بما عَلِمَ أَنَّهُ شَرَعُ مَنْ قَبْلَهُ:

فَالْمَعْتَزِلَةُ عَلَى الْمَنْعِ، وَمَنْعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ.

وقال قوم: إِنَّا متعبدون بذلك. ثم اختلفوا فِيمَنْ تُتَّبَعُ شَرِيعَتُهُ حَسَبَ اخْتِلَافِهِمْ قَبْلَ الْمَبْعَثِ. وقال الشافعي في «كتاب الأطعمة»: الرجوع في استحلال الْحَيَوَانَاتِ إِلَى التَّصَوُّصِ وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ لم تَكُنْ فَإِلَى اسْتِخْبَاثِ الْعَرَبِ وَاسْتِطَابَتِهَا، فَإِنْ لم يَكُنْ، فما صادَفَتْهُ حَرَاماً أَوْ حَلَالاً فِي شَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا، وَلَمْ نَجِدْ نَاسِخاً - أَتْبَعْنَاهُ^(٢). وعضد هذا الْمَذْهَبُ بِأَنَّ نَفْسَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ لا تَتَضَمَّنُ نَسْخَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ إِذْ أَصْحَابُ الْمَلَلِ وَالشَّرَائِعِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ سِتَّةٌ وَهُمْ أَوْلُو الْعَزْمِ: «آدَمُ» وَ«نُوحٌ» وَ«إِبْرَاهِيمُ» وَ«مُوسَى» وَ«عِيسَى» وَ«مُحَمَّدٌ» - صلى الله عليه وعليهم أجمعين - فلا بُغْدَ فِي التَّضَافُرِ عَلَى شَرْعٍ وَاحِدٍ.

وقيل: قد كان في زَمَانِ مُوسَى أَلْفُ نَبِيِّ يَحْكُمُونَ بِالتَّوْرَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ الرُّسُولِ ﷺ نَصٌّ

(١) ينظر: إحكام الأمدي ١٢١/٤، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٢٩، التحصيل من المحصول للأرموي ٤٤٢/١، حاشية البناني ٣٥٢/٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٩١/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٩٣/٢، المعتمد لأبي الحسين ٣٣٦/٢، التحرير لابن الهمام ٣٥٩، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٢٩/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٩/٦، التمهيد للأسنوي ٤٤١، المنحول للغزالي ٢٣١، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٣٦٩، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٤٩/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٣٩.

في نسخِ شرعٍ من قبلنا، فإذا عجزنا عن مأخذٍ في شرعنا، رجعنا إليه؛ فإن الأضلّ بقاؤه.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَلْتَفَسَ بِالنَّفْسِ...﴾ الآية [المائدة ٤٥]، وقال ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»^(١) وبقوله - عليه السلام -: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وتلى قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٢) [طه ١٤]، وهي لموسى والسياق يدل على استدلاله بها، عليه السلام.

وَأَحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَفْتَدِي﴾ [الأنعام ٩٠] أي: يشرعهم.

(١) أخرجه البخاري (١٧٧/٨) كتاب: التفسير، باب: كتب عليكم القصاص في القتلى، حديث (٤٥٠٠)، وأبو داود (٦٠٧/٢) كتاب: الديات، باب: القصاص من السن حديث (٤٥٩٥)، والنسائي (٢٦-٢٧/٨) كتاب: القسامة، باب: القصاص من الثنية، وابن ماجه (٨٨٤-٨٨٥) كتاب: الديات، باب: القصاص في السن، حديث (٢٦٤٩)، وأحمد (١٢٨/٣)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٨٤١)، والبخاري في «شرح السنة» (٣٨٥/٥ - بتحقيقنا) من طريق حميد، عن أنس: «أن الربيع عمته كسرت ثنية جارية، فطلبوا إليها العفو، فأبوا، فعرضوا الأرض، فأبوا فأتوا رسول الله ﷺ، وأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته فقال رسول الله ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص»؛ فرضي القوم، فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

وتابعه ثابت عن أنس:

أخرجه مسلم (١٣٠٢/٣) كتاب: القسامة، باب: إثبات القصاص في الأسنان حديث (١٦٧٥/٢٤) والنسائي (٢٦-٢٧/٨) كتاب: القسامة، باب: القصاص من الثنية، وأحمد (٢٨٤/٣)، وأبو يعلى (١٢٤/٦) رقم (٣٣٩٦) كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس به.

(٢) حديث: «إذا نسي أحدكم الصلاة - فليصلها إذا ذكرها» أخرجه أحمد (٢٦٩/٣)، والبخاري (٢/٧٠) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من نسي صلاة، الحديث (٥٩٧)، ومسلم (٤٧٧/١)، كتاب: المساجد، باب: قضاء الصلاة الفائتة، الحديث (٦٨٤/٣١٤)، والترمذي (٣٣٦-٣٣٥/١) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الرجل ينسى، الحديث (١٧٨)، وابن ماجه (٢٢٧/١) كتاب: الصلاة، باب: من نام عن الصلاة أو نسيها، حديث (٦٩٦)، والنسائي (٢٩٣/١) كتاب: المواقيت، باب: فيمن نسي صلاة (٦١٣)، وأبو داود (١٧٤/١) كتاب: الصلاة، باب: من نام عن صلاة أو نسيها (٤٤٢)، وأبو عوانة (٣٨٥/١)، والدارمي (٢٨٠/١)، وابن خزيمة (٩٧/٢) رقم (٩٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٥/١)، وفي «المشكل» (١٨٧/١)، والبيهقي (٢١٨/٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٧٠/٦)، من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي صلاة - فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك».

وأخرجه مسلم (٤٧٧/١) كتاب: المساجد، باب: قضاء الصلاة الفائتة (٣١٦)، وأحمد (٣/٣٦٩)، وأبو نعيم (٥٢/٩)، بلفظ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة، أو غفل عنها - فليصلها إذا ذكرها، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾».

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ [النساء ١٦٣]:
وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ رَدٌّ لَاسْتِبْعَادِ الْكُفَّارِ أَنْ يُوحَى إِلَى بَشَرٍ، وَلَوْ سَلِمَ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تُعْبَدُ/ ١٥٩
بِمِثْلِهِ لَا بِاتِّبَاعِهِ.

وَأَحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى ١٣]:
وَأُجِيبَ بِحَمْلِهِ عَلَى أَضَلِّ التَّوْحِيدِ، وَخَصَّ نُوحًا؛ تَشْرِيفًا لَهُ، وَلَوْ سَلِمَ، فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ
تُعْبَدُ بِمِثْلِهِ.

وَأَحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل ١٢٣]:
وَأُجِيبَ: بِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: مِلَّةُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا دِينُ
الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ هُذِيَ حُجَجُ تَعَارُضٍ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَأَحْتِجَّ الْمَانِعُ: بِأَنَّ مُعَاذًا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَهُ؛ لِشُمُولِ الْكِتَابِ لَهُ.

قَالُوا: لَوْ كَانَ، لَكَانَ تَعَلُّمُهَا مِنْ فُرُوضِ الْكُفَايَاتِ، وَلَوْ جَبَّتِ الْمُرَاجَعَةُ وَالْبَحْثُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِيهَا مَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ، أَوِ الْوَحْيِ، وَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى مَا ذَكَرْتُمْ.

أَحْتَجُّوا بِأَنَّ شَرِيعَتَنَا نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ: نَاسِخَةٌ لِمَا خَالَفَهَا، وَإِلَّا لَزِمَ نَسْخُ الْإِيمَانِ وَتَحْرِيمُ الْكُفْرِ، وَأَخْتَارَ
الْغَزَالِيُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْخُذًا مِنْ مَأْخِذِ الشَّرْعِ، لَبَيَّنَّهُ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - كَمَا بَيَّنَّ الْقِيَاسُ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَأْخِذِ، وَلَرَجَعَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى طُولِ الدُّهُورِ،
وَكَثْرَةِ الْوَقَائِعِ، وَشِدَّةِ تَرْوِيهِمْ فِيهَا، وَرُجُوعِهِمْ فِي الْإِشْتِرَاقِ إِلَى الْجَمَاعَةِ، وَكَانَ فِيهِمْ كَعْبُ
الْأَخْبَارِ، وَابْنُ سَلَامٍ، وَوَهْبٌ، وَلَمْ يُرَاجِعُوا قَطُّ، فَاسْتَبَانَ بِهَذَا أَنَّ لَا حُكْمَ لَهُ أَضْلًا، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ:

وَمِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ «الْأَسْتَحْسَانُ»^(١): فَمَنْعُهُ الْأَكْثَرُونَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ. وَقَالَ بِهِ الْحَنْفِيُّ وَالْحَنْبَلِيُّ.

(١) وَهُوَ لُغَةٌ: اعْتِمَادُ الشَّيْءِ حَسَنًا؛ سَوَاءً كَانَ عِلْمًا أَوْ جَهْلًا. قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْعَدُولُ عَنْ مُوجِبِ
قِيَاسٍ إِلَى قِيَاسٍ أَقْوَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ تَخْصِيصُ الْقِيَاسِ بِدَلِيلٍ أَقْوَى.

قَالَ الْكَلْبِيُّ: وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ - مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: أَنَّهُ قَطْعُ الْمَسَائِلِ عَنْ نِظَائِهَا
لِدَلِيلٍ خَاصٍّ يَقْتَضِي الْعَدُولَ عَنِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ فِيهِ إِلَى الثَّانِي؛ سَوَاءً كَانَ قِيَاسًا أَوْ نَصًّا؛ يَعْنِي: أَنَّ
الْمُجْتَهِدَ يَعْدِلُ عَنِ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةٍ بِمَا يَحْكُمُ فِي نِظَائِهَا إِلَى الْحُكْمِ بِخِلَافِهِ، لَوْجِهَ يَقْتَضِي الْعَدُولَ
عَنْهُ؛ كَتَخْصِيصِ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلَ الْقَاتِلِ: مَالِي صَدَقَةٌ عَلَى الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهُ عَامٌ فِي التَّصَدُّقِ
بِجَمِيعِ مَالِهِ.

وَلَا بَدْ أَوْلَا مِنْ تَنْقِيحِ مَعْنَى أَلَا سَتَحْسَانٍ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِ الْعِبَارَاتُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَلَا سَتَحْسَانٍ الْمَخْتَلَفِ فِيهِ: فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ وَالْأَوْلَى؛ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر ١٧، ١٨] - وَلَا مَا تَمِيلُ النَّفْسُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ؛ فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وَقِيلَ فِي حَدِّهِ: إِنَّهُ دَلِيلٌ خَفِيٌّ يَنْقَدِخُ فِي نَفْسِ الْمَجْتَهِدِ تَضِيقُ الْعِبَارَةُ عَنْهُ. قَالَ الْعَزَالِيُّ: وَهَذَا هَوَسٌ؛ فَإِنَّ مَعَانِيَ الشَّرْعِ إِذَا لَاحَتْ فِي الْعُقُولِ، انْطَلَقَتْ الْأَلْسُنُ بِالتَّعْبِيرِ عَنْهَا، وَمَا لَا تَقْدِرُ النَّفْسُ عَلَى الْإِفْصَاحِ عَنْهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ - وَهَمٌّ وَخَيَالٌ.

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَقَالَ: مَا يَعْجُدُهُ فِي نَفْسِهِ، إِنْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا، فَلَا نِزَاعَ فِي رَدِّهِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ، فَلَا نِزَاعَ فِي التَّمَسُّكِ بِهِ، فَيَتَوَلَّى الْخِلَافُ فِيهِ إِلَى اللَّفْظِ.

وَقِيلَ: هُوَ الْعُدُولُ عَنْ مُوجِبِ قِيَاسٍ إِلَى قِيَاسٍ أَقْوَى مِنْهُ. وَحَاصِلُ هَذَا: الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ الرَّاجِحِ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ أَيْضًا.

وَقِيلَ: هُوَ تَخْصِيصُ ١٥٩ ب قِيَاسٍ بِدَلِيلٍ أَقْوَى مِنْهُ. وَحَاصِلُهُ أَيْضًا تَرْكُ الْقِيَاسِ لِلدَّلِيلِ الرَّاجِحِ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ.

وَقَالَ الْكَزْخِيُّ: هُوَ الْعُدُولُ بِالمَسْأَلَةِ عَنْ نِظَائِرِهَا لِوَجْهِ مِنَ الدَّلِيلِ يَخْصُهَا. وَاعْتَرَضَ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَخْصِيصُ الْعُمومِ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ أَسْتَحْسَانًا. وَأَرَادَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْأَحْتِرَازَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، فَقَالَ: هُوَ تَرْكُ وَجْهِ مِنْ وَجْهِهِ أَلَا جَهْدًا غَيْرَ شَامِلٍ شُمُولَ الْأَلْفَاظِ لِوَجْهِهِ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، هُوَ فِي حُكْمِ الطَّارِئِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ تَخْصِيصُ الْعُمومِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ شَامِلٌ شُمُولَ الْأَلْفَاظِ، وَلَا التَّخْصِيصُ بِالْقِيَاسِ؛ لِكَوْنِ الثَّانِي لَيْسَ فِي حُكْمِ الطَّارِئِ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَلَا سَتَحْسَانٍ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ نَصِّ

وقال أبو حنيفة يختص بمال الزكاة؛ لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة/ ١٠٣] والمراد من الأموال المضافة إليهم: أموال الزكاة؛ فعدل عن الحكم في مسألة المال الذي ليس هو بزكوي بما حكم به في نظائرها من الأموال الزكوية إلى خلاف ذلك الحكم؛ للدليل يقتضي العدول وهو الآية.

وقال البزدوي: الاستحسان هو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه، أو هو تخصيص القياس بدليل أقوى منه.

وقال الكمال بن الهمام: الحنفية قسموا القياس إلى: جلبي وخفي؛ فالأول: القياس، والثاني: الاستحسان؛ فهو القياس الخفي بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر، ويقال لما هو أعم من القياس الخفي؛ أي: كل دليل في مقابلة القياس الظاهر من نص؛ كالسلم، أو إجماع؛ كالاستمتاع، أو ضرورة؛ كطهارة الحيض والآبار؛ فمفكره لم يدر المراد به؛ أي: عند القائلين به.

محمد بن الحسن؛ فإنه قال: تَرَكْنَا أَلَا سِتْحَسَانَ لِلْقِيَّاسِ فِيمَا إِذَا قَرَأَ آيَةَ السُّجُودِ فِي آخِرِ السُّورَةِ؛ فَإِنَّ الْقِيَّاسَ يَأْتِي السُّجُودَ، وَأَلَا سِتْحَسَانَ يَقْتَضِيهِ.

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا أَلَا عِتْرَاضٍ: بَأَنَّا نَقُولُ: أَلَا سِتْحَسَانُ أَقْوَى مِنَ الْقِيَّاسِ، وَإِنَّمَا قَدَّمْنَا الْقِيَّاسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لَاعْتِضَادِهِ بِنَصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ دَاوُدَ: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص ٢٤]؛ فَالركوعُ هُنَا قَائِمٌ مَقَامَ السُّجُودِ.

وَاعْتَرَضَ الْفَخْرُ عَلَى أَصْلِ حَدِّهِ: بِأَنَّهُ يَقْتَضِي عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ الشَّرِيعَةُ بِأَسْرِهَا أَسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهَا تَرَكَ لِلِبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا.

وَبِالْجَمَلَةِ: فَهَذِهِ الْمَبَاحُ كُلُّهَا لَفْظِيَّةٌ، تَرْجَعُ إِلَى مَنَاقِشَةٍ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَلَا سِتْحَسَانُ عِنْدَ الْقَوْمِ مَا قَالَهُ الْكَرْخِيُّ، وَمَقْصُودُهُ ظَاهِرٌ مِنْ تَقْسِيمِهِ؛ فَإِنَّهُ قَسَمَهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: تَرَكَ الْقِيَّاسَ الْعَامَّ لِحَدِيثٍ خَاصٍّ؛ كَحَدِيثِ الْقَهْقَهَةِ وَجَعَلَهُ نَاقِضًا فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَنْقُضُ خَارِجَهَا؛ فَهَذَا عَدْلٌ بِهِ عَنْ نِظَائِرِهِ مِنَ النِّوَاقِضِ بِنَصِّ يَخُصُّهُ؛ وَمِثْلُهُ التَّوَضُّؤُ بِبَيْدِ التَّمْرِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ خَاصَّةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ^(١).

الْقِسْمُ الثَّانِي: تَرَكَ الْقِيَّاسَ الْعَامَّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ؛ كَتَقْدِيرِ أُجْرَةِ رَذِّ الْعَبْدِ الْآبِتِ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا؛ أَتْبَاعًا لِأَيْنِ عَبَّاسٍ، وَإِيجَابِ شَاةٍ فِي نَذْرِ ذَنْجِ الْوَلَدِ دُونَ الْوَالِدِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)؛ أَيْضًا، فَإِنَّهُ تَابَعَ مَسْرُوقًا^(٣) عَلَى فِتْوَاهُ بِذَلِكَ. وَحَظَّ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ الْمُثْلِفِ، إِذَا سَاوَى دِيَّةَ الْحُرِّ أَوْ زَادَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ؛ أَتْبَاعًا لِأَيْنِ مَسْعُودٍ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَتْبَاعَ عَادَاتِ النَّاسِ وَمَا أَطْرَدَ بِهِ عُرْفُهُمْ كَمَصِيرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْمَعَاطَاةَ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْصَارَ لَا تَنْفَكُ عَنْهَا، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ جَرَيَانُهَا فِي عَصْرِ الرَّسُولِ ﷺ وَمِنْهُ - أَعْنِي / ١٦٠ أ - أَتْبَاعَ الْعَادَةِ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ - أَسْتِحْسَانُ دُخُولِ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ لِلْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَلَا تَقْدِيرَ لِمُدَّةِ الْإِقَامَةِ بِهِ، وَلَا لِلْعَوَضِ فِيهِمَا، وَأَسْتِحْسَانُ شَرْبِ الْمَاءِ مِنَ السَّقَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ لِلْمَاءِ، وَلَا لِعَوَضِهِ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَتْبَاعَ مَعْنَى خَفِيٍّ هُوَ أَخْصَصُ بِالْمَقْصُودِ، وَأَمْسُ مِنَ الْمَعْنَى الْجَلِيِّ.

وَأَخْتَجُّوا لَصَحَّةِ أَلَا سِتْحَسَانٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّبِعُوا لِحَسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر ٥٥]، [و] بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٤)، وَبِأَنَّ أَسْتِحْسَانُ دُخُولِ الْحَمَّامِ وَشَرْبِ الْمَاءِ لِجَمَاعٍ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَنَقُولُ:

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

أَوَّلًا: أما الآية، فمقيّدة بالمنزّل، ونحن نقول به، وليس هو محلّ النزاع.

وأما الحديث فمحمول على ما أجمعوا عليه، وما أجمعوا عليه فهو حق، وأما مسألة الحماّم وشرب الماء؛ فإن تحقق إجماع أو جرى في عهد رسول الله ﷺ مع علمه وتقريره - فهو حجة.

وأما تفصيل الأقسام المذكورة، فنقول: أما اتّباع الخبر الصحيح وتقديمه على القياس - فواجب عندنا. وأبو حنيفة لم يقرّ به في مسألة المصبرة والعزّاء وخيار المجلس، ولم يستحسنوا - معاشر الحنفية - هذه الأحاديث مع اتّفاق أئمة الحديث على صحتها وضعف حديث القهقهة وخبر ابن مسعود.

وأما قول الصحابي إذا خالف القياس؛ فقد قال به الشافعي في القديم، فمن التزمه، وجب عليه طرده؛ لكنّ الحنفي لم يطرّد ذلك في مسألة تغليظ الدية مع ما نقل فيه عن الصحابة، وأعماده على تقدير ابن عباس أجرة ردّ الأبق بأربعين، وهي واقعة عنيّ تحتل أن تكون أجرة مثل تلك الواقعة، أو لحكم مصالح.

وقول ابن مسعود فيه التفات إلى تغليب ضمان النفسية على المالية، ومراعاة النفسية، وإظهار شرف الحرّ بحدّ قدر من المال له خطر في الشرع، وهو ما يقطع فيه السارق، وهو دينار في هذا الرأي أو عشرة دراهم، وهذا كله قياس، فلم نقل به لمجرد قول الصحابي. نعم: يصلح قول الصحابي مرجحاً؛ لاعتبار العمل بقياس ضمان النفسية على قياس اعتبار المالية.

وأما دعوى عمل الناس بالمعاطاة في الأغصان، فلا يصح التمسك به؛ وإنّما العبرة باتفاق العلماء؛ فإننا نعلم أن العقود الفاسدة والزيّيات الآن أكثر منها في ابتداء الإسلام، وعوام الناس لا مبالاة بإجماعهم.

وأما اتّباع المعنى الخفي، إذا كان أخصّ فيساعده/ ١٦٠ ب عليه؛ لأنّ الحكم الذي لا يمسّ المقصود باطل معه، إلا أن أبا حنيفة لم يف به حيث ظن أن منه إيجاب الحد في الزنا بشهادة أزبعة شهد كل واحد بأنّه زنا بها في زاوية؛ فإنّ القياس سقوط الحد؛ كما لو أضافوا الزنا إلى أربعة أوقات، ولكنه استحسنه.

وقال: لعله كان يزحف بها في زنية واحدة، وأي استحسان في سفك دم امرئ مسلم بمثل هذا، مع أن مبنى الحدود على السقوط بالشبهات.

والحاصل أن أكثر ما يفسرون به الاستحسان، فنحن نقول بحسنيه، وننازعهم في أن ما صاروا إليه في الفروع منه، وإن ساعدناهم عليه، كان الخلاف لفظياً. والمحدور من الاستحسان ما يزعج إلى محض ميل النفس، وما يستحسنه العاقل بعقله من غير استناده إلى دليل، فهو شارع تحقيقاً؛ لأنّه أفتتح أمراً لا مستند له في الشرع، مع أن محمداً ﷺ خاتم النبيين. وإن كان ما سماه استحساناً يستند إلى دليل شرعي، فهذا لا نزاع فيه.

مسألة

ومما اختلف في العمل به المصالح المرسلة؛^(١) والمعني بها: كل وصف مناسب لم يلق من الشارع ما يدل على اعتباره، ولا إهداره، لا بطريق تأثير ولا ملاءمة.

وقال القاضي: وابن الباقلاني والأكثرون على منعه، وأعمده قوم، ويغزى إلى مالك، ونسبه الإمام إلى أنه استرسل فيه حتى رأى قتل ثلث الأمة؛ لاستصلاح ثلثيها، وقتل في التعزير. وللشافعي مسلكان يخص في أحدهما التمسك بالمخيل والشبه الذي يشهد له أصل معين، ويرد الاستدلال المرسل، والمسلك الثاني يصحح الاستدلال بالمرسل، ويقرب فيه من مالك، وإن خالفه في مسائل.

وقد رد القاضي عليه في هذا المسلك، وقال: إذا قلت بالاستدلال، فلا فرق بين أن تقول به في المعاملات والأموال وبين أن تقضي به في العقوبات؛ كما فعل مالك، فكل حقير، فإثباته في الشرع تحكما - خطر عظيم، وما أثبتته، بالنسبة إلى ما أجمله الشارع في المعاملات هو كما أثبتته مالك بالنسبة إلى العقوبة التي أجملها الشرع.

وأما الغزالي، فقال: إن المصلحة التي لا يشهد لها أصل معين: إذا كانت ضرورية قطعية كلية لا يبعد أن يؤدي إلى العمل بها اجتهد مجتهد؛ ومثله بالكفار: إذا تترسوا بجماعة من أسرى المسلمين، فلو رمينا الترس، لقتلنا مسلماً لم يذنب؛ وهذا لا عهد لنا به في الشرع، ولو كففتنا عنهم، لتسلط الكفار على جميع المسلمين؛ فيقتلونهم، ثم يقتلون الأسارى، ولقائل أن يقول/ ١١٦١ أ: الترس مفتول على كل حال؛ فيجب حفظ المسلمين أجمعين؛ فإنه أقرب إلى مقصود الشرع، فيحكم بالمحاربة حفظاً للدين؛ لئلا يلزم أن يكون تركه لحفظ الدين رافعا لنفسه، وموجبا

(١) وهي التي لم يشهد لها أصل؛ لاعتبار في الشرع، ولا بالإلغاء، وتلقب بـ «الاستدلال المرسل»؛ ولهذا سميت «مرسلة»؛ أي: لم تعتبر، ولم تلغ.

وأطلق إمام الحرمين وابن السمعاني عليه اسم «الاستدلال»، وعبر عنه الخوارزمي في «الكافي» بـ «الاستصلاح». قال: والمراد بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق. وفسره الإمام، والغزالي: بأن يوجد معنى يُشعر بالحكم مناسب له عقلاً، ولا يوجد أصل متفق عليه، والتعليل المصور جارٍ فيه. وفسره ابن برهان في «الأوسط»: ألا يستند إلى أصل كلي ولا جزئي.

ينظر: البحر المحيط للزركشي ٧٦/٦، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣٩/٤، نهاية السؤل للأسنوي ٣٨٥/٤، منهاج العقول للبدخشي ١٨٤/٣، التحصيل من المحصول للأرموي ٣٣١/٢، المنحول للغزالي ٣٥٣، الإبهاج لابن السبكي ١٨٨/٣، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢٨٩/٢ إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤١، وينظر: المختصر لابن اللحام (١٦٢)، تقريب الوصول (١٤٨).

لِيُطْلَانَ ذَاتِهِ.

قال: وَلَيْسَ هذه كمسألة السَّفِينَةِ: إِذَا أَفْضَى الْأَمْرُ بِرَاكِبِيهَا إِلَى أَنَّهُمْ لَوْ غَرَّقُوا وَاحِدًا، لَتَخَلَّصَ الْبَاقُونَ؛ فَإِنَّهُ لَا أَوْلِيَّةَ، وَالْقَرْعَةُ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ فِيهِ، وَلَيْسَتْ مَصْلَحَةٌ كُلِّيَّةٌ كَالْتَّرْسِ. وكذلك جماعة مُضْطَرُّونَ فِي مَخْمَصَةٍ؛ إِذَا أَرَادُوا قَتْلَ وَاحِدٍ وَلَا كَذَلِكَ كَتَرَسَ الْكَفَّارَ فِي قَلْعَةٍ بِمُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَيْسَتْ كُلِّيَّةٌ، وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهُ قَطْعُ الْيَدِ الْآكِلَةِ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَدِحُ فِيهِ الرِّخْصَةُ، وَهِيَ إِضْرَارُ الشَّخْصِ بِنَفْسِهِ لِمَصْلَحَتِهِ، وَقَدْ اغْتَبَرَهُ الشَّرْعُ فِي الْقَضْدِ وَالْحِجَامَةِ. لَا يُقَالُ: فَلَا يُرْجَحُ اعْتِبَارُ الْكَثْرَةِ عَلَى الْقَلَّةِ فِي مَسْأَلَةِ السَّفِينَةِ إِحْقَاقًا بِالتَّرْسِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْكَثْرَةَ مُلْغَاةٌ بِتَحْرِيمِ قَتْلِ مُكْرَهَيْنِ شَخْصًا وَتَحْرِيمِ أَكْلِ مُسْلِمَيْنِ مُسْلِمًا، بِخِلَافِ الْمَصْلَحَةِ الْكُلِّيَّةِ؛ فَلَا مَانِعَ أَنْ تَخْتَصَّ بِوَجوبِ الرِّعَايَةِ.

وَأَحْتِجَّ الْمَانِعُونَ مُطْلَقًا: بِأَنَّهُ لَوْ تَقَرَّرَ، لَكَبَتْ بِقَاطِعٍ، وَلَا قَاطِعَ؛ فَوَجَبَ نَفْيُهُ. وَأَحْتِجَّ الْمَجُوزُونَ مُطْلَقًا: بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ اعْتِبَارُ الْمَصَالِحِ قَطْعًا، فَمَا مِنْ مَصْلَحَةٍ تُقَرَّرُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ الْمُعْتَبَرَةِ، فَيَكُونُ مِنَ «الْمُلَائِمِ»، وَهُوَ مَا اغْتَبَرَ جِنْسُهُ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ. وَأَجِيبَ: بِأَنَّهُ مَعَارِضُ بَأَنِّ جِنْسِ الْمَصَالِحِ مُلْغَى؛ فَيَجِبُ الْغَاوَةُ؛ فَيَكُونُ مُعْتَبَرًا مُلْغَى، وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ أَعْتَابِ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ.

وَأَحْتِجُّوا أَيْضًا: بِأَنَّ الْحُكْمَ إِمَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ مَصْلَحَةً أَوْ مَفْسَدَةً، أَوْ يَخْلُو عَنْهُمَا، أَوْ يَجْمَعُهُمَا، وَعِنْدَ ذَلِكَ: إِمَّا أَنْ يَتَعَادَلَ، أَوْ تُرْجَحَ هَذِهِ أَوْ تِلْكَ؛ فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ. ثُمَّ لَا بَدَّ مِنْ إِلْغَاءِ الْمَفْسَدَةِ الْخَالِصَةِ وَالرَّاجِحَةِ وَالْمَسَاوِيَةِ، وَالصُّورَةُ الْخَالِيَةُ عَنْهُمَا؛ فَيَتَعَيَّنُ اعْتِبَارُ الْمَصْلَحَةِ الْمَحْضَةِ وَالرَّاجِحَةِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ شَرٌّ كَثِيرٌ؛ وَهَذَا كَالْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ وَوَضْعِ الشَّرَائِعِ؛ فَإِنَّهَا مَصَالِحٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحَاتُ الْمُصَوِّصِ، وَشَهَادَةُ الْأَحْكَامِ، وَلَا تَخْلُو وَاقِعَةً عَنِ الدُّخُولِ فِي قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَإِنْ لَمْ نَجِدْ لَهُ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِحَسَبِ جِنْسِهِ الْقَرِيبِ، وَلَكِنْ هَذَا التَّقْسِيمُ الْعَامُّ يُوْجِبُ الْعَمَلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ الْغَالِبَةَ وَاجِبَةٌ أَلَا عِتَابًا، وَثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ الْمَعْيِنَّةَ غَالِبَةٌ - لَزِمَ مِنْ مَجْمُوعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ وَجُوبُ اعْتِبَارِ الْمَصْلَحَةِ الْمَعْيِنَّةِ / ١٦١ ب.

وَرُبَّمَا يُؤَيِّدُونَ هَذَا بِأَسْتِقْرَاءِ مَجَارِي اجْتِهَادِ الصُّحَابَةِ، وَبِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «إِنَّمَا أَقْضِي بِالظَّاهِرِ»^(١)؛ وَبِأَنَّ التَّرْجِيحَ بِالرَّاجِحِ مُقْتَضَى صَرِيحِ الْعَقْلِ.

وَالْقَوْلُ الْوَجِيزُ فِي رَدِّ ذَلِكَ أَنَّ الشَّارِعَ، وَإِنْ أَعْتَبَرَ الْمَصَالِحَ، إِلَّا أَنَّهُ قَيَّدَ اعْتِبَارَهَا بِقِيُودٍ وَشَرَائِطٍ وَاصْطِلَاحَاتٍ لَا تَهْتَدِي الْعُقُولُ إِلَيْهَا، وَغَايَةُ الْعَقْلِ أَنْ يَحْكُمَ بِأَنَّ جَلْبَ الْمَصْلَحَةِ وَدَفْعَ الْمَفْسَدَةِ مَطْلُوبَانِ، لَكِنْ تَحْصِيلُهُمَا بِالطَّرِيقِ الْمَعِينِ، وَدَفْعُهُمَا بِالطَّرِيقِ الْخَاصِّ - لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ؛

(١) تقدم.

فلا بُدَّ من دليل شرعي يوصل إلى أنَّ هذا الطريق من مقاصد الشُّرع؛ وذلك لا يُعرفُ إلاَّ بإعتبار الخاصِّ: إما بعينه أو بجنسهِ القريب،، فحظُّ العقل أنَّ يدرك أنَّ السرقة مفسدة فتناسب شرعاً زاجراً،، أما كونُ الزاجر قطعاً أو ضرباً أو حبساً أو استزقافاً، والقدرُ الَّذي يُقطعُ في مثله - فليس في العقل ما يُزِيدُ إلى ذلك إلاَّ بتوقيف شرعي،، وكذلك سائر الأبواب غايَةُ العقل تعليلُ أضلها،، أمَّا تفاصيلها، فلا يكادُ يطَّلِعُ على شيءٍ من أسرارها إلاَّ ما أشار إليه الشُّرع فيها، هذا تلخيصُ المباحث المشهورة،، وأمَّا الإمام فقد قال على ما لخصه العزاليُّ في «المنقول» من مختاره: الصَّحيحُ عندنا أنَّ الاستدلالَ المُرسَل في الشُّرع لا يتصوَّر حتَّى يحكم عليه بنفي أو إثبات؛ إذ الوقائع لا حصر لها،، وكذلك المصالح،، وما من مسألة تُعرضُ إلا وفي الشُّرع دليلٌ عليها: إمَّا بالقبول أو بالردِّ؛ فإنَّا نعتقدُ استحالةَ خلُوقِ واقعةٍ عن حُكم الله تعالى؛ خلافاً للقاضي؛ فإنَّ الدينَ قد أكملَ وأستأثر الله - تعالى - برُسله، وأنقطع الوحي، ولم يكن ذلك إلاَّ بعدَ إكمال الدين؛ قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣]؛ والذي يدلُّ على عدم تصوُّره أنَّ أحكامَ الشُّرع تنقسم إلى:

مواقع التَّعبُّدات،، والمتَّبِع فيها النصوصُ وما في معانيها فما لم تُزَيِّدِ النصوصُ إليه، فلا تعبُّد به.

وإلى ما ليس من المتعبَّدات وهو ينقسم إلى:

ما يتعلَّق بالألفاظ؛ كالإيمان، والمعاملات، والطلاق، والعنَّاق، وقد أحال الشَّارعُ موجباتها على قضايا العُرف،، ولا يَنفَكُ لفظ عن قضايا العُرف فيها بنفي أو إثبات إلاَّ فيما استثناه الشَّارعُ؛ كالاكتفاء بالعثكال الَّذي عليه مائة شمراخ إذا حَلَفَ. ليضربنَّه مائة؛ كما في قصَّة أيوب - عليه السلام - ولم يُنسَخ من شُرْعنا.

وإلى ما يتعلَّق بِغَيْرِ الألفاظ، وهو ينقسم إلى

ما لا ينضبط / في نفسه؛ كالنجاسات والمحظورات، وطُرُق تَلَقِّي الأُملاك؛ فهذه الأحكام منضبطة، ومُسْتَنَدَاتُهَا معلومة.

وإلى ما لا ينضبط إلاَّ بالضبط من مقابله؛ كالأعيان الطَّاهرة والأفعال المباحة تُنضبطُ بأن تُضبط النجاسة والحظر؛ وكذلك الأُملاك تُنضبطُ بضبط طرق النقل،، والباقي على الاسترسال في الطرف الثاني؛ فإذا وَقَعَتْ واقعة، أُلْحِقَتْ بأحد الجانبين، وإن تردد بينهما، فجاز بها الطرفان - لحقت بأقربهما، ولا بد أن يلوح الترجيح غالباً لا محالة؛ فيخرج منه أنَّ كل مصلحة تتخيَّل في كُلِّ واقعة مُحْتَوِشَةِ الأُصولِ المعارضة لا بُدَّ أن تشهد الأُصول لِردِّها أو قبولها، فأما تقديرُ جَرَيَانِهَا مهملة، فلا تصوُّر له،، والله أعلم.

نجز الإمام على «معالمِ أصولِ الفقه» بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه.

والحمد لله وَخَدَهُ وصلواته على خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين / .

فهرس موضوعات (الجزء الثاني)

الصفحة

الموضوع

الباب الرابع

في المجلد والمبين ٥

الباب الخامس في الأفعال

- الفصل الأول: في أن أفعال النبي - عليه السلام - حجة ١٨
- الفصل الثاني: التنبيه على فوائد هذا الأصل ٢٨
- الفائدة الأولى ٢٨
- الفائدة الثانية ٢٩
- الفائدة الثالثة ٣١

الباب السادس في النسخ

- المسألة الأولى: جواز النسخ ٣٢
- المسألة الثانية: النسخ عبارة عن انتهاء مدة الحكم ٣٩
- المسألة الثالثة: في الزيادة على النص، هل هي نسخ أم لا؟ ٤١
- المسألة الرابعة: في جواز التكليف بالفعل، ثم رفع التكليف قبل الفعل ٤٥

الباب السابع في الإجماع

٥٤	المسألة الأولى: إجماع الأمة حجة
٩٥	حجج المخالفين لحجية إجماع الأمة
١٠١	الجواب عن هذه الحجج
١٠٣	المسألة الثانية: كلام الشيعة في الإمام المعصوم في كل زمان
١٢١	المسألة الثالثة: الإجماع السكوتي وحجيته
١٢٤	المسألة الرابعة: إذا اتفقت الأمة في مسألة على قولين

الباب الثامن في الأخبار

١٢٩	المسألة الأولى: الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب لذاته
	المسألة الثانية: الخبر إما أن يعلم كونه صدقاً، وإما أن يعلم كونه كذباً، وإما أن يتوقف فيه
١٣٢	أقسام الخبر
١٣٣	الأول: خبر الله تعالى
١٣٤	الثاني: خبر الرسول ﷺ
١٣٨	التواتر وشرائطه
١٤٢	الخبر المتواتر يفيد العلم
١٥١	العلم الحاصل عقيب سماع الخبر المتواتر نظري
١٥٢	ليس للتواتر عدد يستدل بحصوله على حصول العلم به
١٥٣	متى يكون الخبر غير متواتر
١٥٤	المسألة الثالثة: من أقسام الخبر الذي يعلم كونه كذباً
١٥٦	المسألة الرابعة: خبر الواحد
١٦٧	حجج المثبتين لحجية خبر الواحد
١٧٥	المسألة الخامسة: لا يجوز العمل بالمراسيل
٢٠٦	المسألة السادسة: لا يجوز العمل برواية المجاهيل
٢١١	المسألة السابعة: إذا روى راوي الفرع، فراوي الأصل إن صدقه فلا كلام في قبوله، وإن كذبه فلا كلام في رده
٢٢٦	

- المسألة الثامنة: الشرط في قبول الخبر ٢٣٠
- المسألة التاسعة: إذا كان مذهب الراوي بخلاف روايته ٢٣٤
- المسألة العاشرة: خبر الواحد إذا ورد على خلاف القياس المظنون ٢٤٣

الباب التاسع

في القياس

- المسألة الأولى: تعريف القياس ٢٤٩
- المسألة الثانية: حجج القائلين بالقياس ٢٥٥
- المسألة الثالثة: بيان الطرق الدالة على أن الحكم في الأصل مغلل بكذا ٣١٠
- النوع الثاني من القياس: قياس الشبه ٣٦٤
- المسألة الرابعة: الطرق الدالة على أن الوصف لا يصلح للعلية ٣٦٧
- المسألة الخامسة: التعليل بالمصلحة والمفسدة ٣٧٦
- المسألة السادسة: التعليل إما أن يكون تعليلاً للوجود بالوجود، أو للعدم بالعدم ٣٧٧
- المسألة السابعة: تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد والقياس ٣٧٩
- المسألة الثامنة: تخصيص عموم القرآن بالقياس ٣٨١

الباب العاشر

من بقية الكلام من هذا العلم

- المسألة الأولى: الاختلاف في إصابة المجتهدين ٤٣٢
- المسألة الثانية: الاختلاف في جواز تعادل الأمارتين ٤٥١
- المسألة الثالثة: حجية استصحاب الحال ٤٥٨
- الاستحسان ٤٦٩
- المصالح المرسلة ٤٧٣
- نهاية الكتاب ٤٧٥